وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

فرقة بحثPRFU : قضايا الإصلاح السياسي والتنمية في افريقيا

برنامج الملتقى الدولي:

"التنمية في افريقيا بين التحديات الداخلية وتأثيرات البيئة الدولية"

يوم 05 ديسمبر2023م

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د أحمد بوده-مدير جامعة مولود معمري تيزي وزو

المشرف العام على الملتقى: أ.د محمد إقلولي -عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيسة الملتقى: د. أسماء بن مشيرح

المنسقة العامة للملتقى: أ.د ناجية حمدي

Scanné avec CamScanner

الجلسة الافتتاحية: 10:00-09:00
رابط الجلسة: https://meet.google.com/khr-pybt-puj
آيات من القرآن الكريم
النشيد الوطني
وقفة ترحم على شهداء غزة
كلمة السيد مدير جامعة مولود معمري تيزي وزو أ.د أحمد بوده
كلمة السيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية أ.د محمد اقلولي
كلمة رئيس قسم العلوم السياسية أ. مهدي فتاك
كلمة رئيسة الملتقى د. أسماء بن مشيرح
المداخلة الافتتاحية الأولى: أ.د محمد صادق إسماعيل/ رئيس المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية-مصر: جدلية المستقبل التنموي في القارة الافريقية بين تحديات الداخل والتنافس الخارجي
المداخلة الافتتاحية الثانية: أ.د عمر بغزوز/جامعة تيزي وزو Combattre les idées reçues sur l'Afrique: un préalable pour son développement

Scanné avec CamScanner

الجلسة الأولى: 10:00-11:15حضوريا/ عن بعد		
رئيس الجلسة/ أ. د عمر بغزوز مقرر الجلسة /د. لوهاب حدرباش		
رابط الجلسة: https://meet.google.com/khr-pybt-puj		
صاحب الورقة البحثية	عنوان الورقة البحثية	الجامعة
أ.د عبد القادر دندن	من التنمية إلى ما بعد التنمية: ماذا تغير مفاهيميا وعمليا؟	جامعة عنابة
د. سفيان طبوش	التنمية مقاربة في المفهوم والمتطلبات	جامعة تيزي وزو
أ.د ابتسام العامري	فرص وتحديات التنمية في إفريقيا في ظل أجندة 2063	جامعة بغداد-العراق
د. إكرام بركان أ. سفيان فايق أبو عياش	أثر الأزمات الدولية على اقتصاديات الدول الإفريقية :دراسة مقارنة لكل من الأزمة المالية/الاقتصادية- جائحة كورونا- الحرب على أوكرانيا	جامعة سطيف 2 جامعة مؤتة-الأردن
أ. د صباح مهدي رميض أ. د فلاح خلف كاظم	التنمية في جمهورية تنزانيا المتحدة: دراسة في آثارها الاجتماعية والاقتصادية وتحدياتها الداخلية والخارجية	جامعة بغداد-العراق الجامعة المستنصرية-العراق
أ.د عادل بلكحلة	مشروع شَيْخ عَنْتَ جُوب للدولة الفيدرالية لإفريقيا السوداء: المنظِّر المُربديّ للسيادة والعدالة بالقارّة	جامعة سوسة-تونس
د. قميد بوتخيل	The Chinese militarization policy in Africa: A tool for achieving progress and development in Africa?	جامعة المسيلة
د. يونس رحيمة أ. الشارف صالح مفتاح	معضلة التنمية في إفريقيا: دراسة في المقومات والتحديات والفرص المتاحة للنهوض	جامعة الجزائر 3 جامعة بني وليد-ليبيا
أ.د ناجية حمدي	الاستثمار الأجنبي في افريقيا بين المقومات وتحديات الاستدامة	جامعة تيزي وزو
مناقشة عامة: 11:15-11:30		

Scanné avec CamScanner

الجلسة الثانية: 12:45-11:30 حضوريا /عن بعد		
رئيس الجلسة/ أ.د فضيلة عكاش مقرر الجلسة/ د. عشور قشي		
رابط الجلسة: https://meet.google.com/khr-pybt-puj		
صاحب الورقة البحثية	عنوان الورقة البحثية	الجامعة
د. إبراهيم بن دايخة د، حبيبة زلاقي	تحدي التغير المناخي في القارة الإفريقية وتأثيره على التنمية المستدامة	جامعة قسنطينة3
د. الحامدي عيدون أ. عبد الرحمن عكسة	التعقيد الوبائي وآثار هجرة الأوبئة على مسارات التنمية في إفريقيا	جامعة سطيف 2 جامعة تيزي وزو
د. محمد الصديق بن زعتات	تحليل الواقع الجيوسياسي وأثره على مسار التنمية في إفريقيا :دراسة على ضوء نموذج البنك الدولي لتحليل النزاعات الدولية في منطقة الساحل الإفريقي	جامعة قسنطينة 3
د. لوهاب حدرباش	رواندا: من التصفية الجماعية إلى التنمية الشاملة	جامعة تيزي وزو
أ.د. سفيان منصوري د. مراد حجاج	التنافس الدولي على منطقة الساحل جنوب الصحراء وانعكاساته على التنمية	جامعة بومرداس
د. فتيحة شيخ	أزمات الاقتصاد العالمي من 2008 إلى 2023 وتداعياتها على التنمية الاقتصادية في بلدان شمال افريقيا	جامعة تيزي وزو
د. علاء الدين زردومي د. فايزة سبتي	معضلة التنمية في افريقيا في ظل الهشاشة السياسية والانقلابات العسكرية	جامعة باتنة 1 جامعة سطيف2
د. كريمة بلهواري	الشباب الافريقي بين التحديات القارية ومتطلبات الأدوار التنموية	جامعة تيزي وزو
د. عائشة قادة بن عبد الله ط.د كميلة عصماني	جدلية الإنفاق العسكري، الأمن والفساد في إفريقيا	كلية الدفاع الوطني- الإمارات العربية المتحدة جامعة تلمسان
مناقشة عامة: 13:00-12:45		

Scanné avec CamScanner

الجلسة الثالثة: 14:15-13:00 حضوريا / عن بعد		
رئيس الجلسة/ د. سفيان طبوش مقرر الجلسة/د. فتيحة شيخ		
رابط الجلسة: https://meet.google.com/khr-pybt-puj		
صاحب الورقة البحثية	عنوان الورقة البحثية	الجامعة
د. رابح زاوي	تأثير التنافس الدولي على مستقبل التنمية في افريقيا: التواجد الصيني والتكامل الإقليمي الافريقي نموذجا	جامعة البويرة
د. موسى بن قاصير	أثر النهب العالمي للموارد الطبيعية في افريقيا جنوب الصحراء على مسار التنمية: حالة الكونغو الديموقراطية	جامعة قسنطينة3
أ يمينة عطيش	المقاربة التنموية الجزائرية اتجاه الساحل الافريقي	جامعة تيزي وزو
د. عشور قشي	الأقاليمية كآلية للتغلب على مشاكل التعددية الإقليمية في افريقيا	جامعة تيزي وزو
د. فؤاد أبركان	الفساد كعائق للتنمية في افريقيا قراءة في المؤشرات الدولية	جامعة تيزي وزو
د. نعيمة عزوق	المصالحة الوطنية كمقاربة لتحقيق النهوض التنموي في رواندا	جامعة تيزي وزو
ط.د سمية خلوط ط .د محمد بلقاسم	واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي	جامعة دلجي ماجنا كتنزارو-إيطاليا جامعة تلمسان
د. أسماء بن مشيرح	التجربة التنموية في أنغولا: دراسة في المقومات الجيوبوليتيكية في ظل التنافس الدولي	جامعة تيزي وزو
ط.د سليمة بن شعبان	Comment le Botswana est sorti de la pauvreté à la richesse	جامعة تيزي وزو
مناقشة عامة: 14:30-14:15		

Scanné avec CamScanner

الورشة الأولى: 10:00-13:00/ عن بعد		
رئيس الجلسة/د. لطفي مزياني مقرر الجلسة /د. مليكة سايل		
رابط الجلسة: https://meet.google.com/pgg-qeoo-stm?hs=224		
صاحب الورقة البحثية	عنوان الورقة البحثية	الجامعة
ط.د سماح بوعقال	التأصيل النظري لمفهوم التنمية	جامعة عنابة
أ.د عبد المالك حطاب **ط.د خديجة غزال**	**نظرية التبعية للتنمية – النيوماركسية-**	**جامعة خميس مليانة**
أ.د سمير كيم د. وهيبة كواشي	أجندة الاتحاد الإفريقي للتنمية 2063 الفرص والتحديات	جامعة تبسة جامعة الجزائر3
د. صالح دعاس عميور	**ارهاصات النظام الدولي ما بعد الليبرالي وقضية التنمية في افريقيا**	**جامعة قسنطينة 3**
د. أحلام عابد ط.د رابح فرطاس	التنمية الاقتصادية والنزاعات المسلحة في أفريقيا: بحث في تحليل أبعاد خطة التنمية الأفريقية 2063	جامعة سطيف2
د. لطفي دهينة	**الفواعل غير الدولاتية والتنمية في إفريقيا: معول للبناء أم مكبح معطل**	**جامعة قسنطينة3**
د. بلال موزاي د. نجيبة بولوبر	السلطوية التنموية في رواندا بين الإقلاع الاقتصادي وأزمة الإصلاح السياسي	جامعة سطيف2 جامعة باتنة1
د. شعيب العابد	**المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بين الطموحات التنموية والرهانات الأمنية**	**جامعة البليدة**
أ.د انزارن عادل د. عبد الغني عيدات	معضلة التنمية السياسية في دول المغرب العربي: دراسة حالة تونس بعد 2021	جامعة مستغانم
د. عمار بالة **د. نوري عزيز**	**رهانات تحقيق الأمن الغذائي في افريقيا بين الواقع والمبادرات الاقليمية**	**جامعة خنشلة**
د. عبد الحق بوسعيد	أثر الانقلابات العسكرية على الاستقرار السياسي في إفريقيا-بحث في جدلية العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية	جامعة الجلفة
د. لطفي مزياني	**انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على مسارات التنمية في إفريقيا**	**جامعة تيزي وزو**
د. صفية ايدري أ. عبد الرحمن بن عزوز	معضلة أمننة التنمية في إفريقيا: قراءة في مخرجات سياسات التنافس الدولي	جامعة أم البواقي جامعة قسنطينة 3
مناقشة عامة: 13:00-13:30		

Scanné avec CamScanner

الورشة الثانية: 10:00-13:00رئيس الجلسة/ د. كريمة لعرابي مقرر الجلسة /د. فؤاد أبركان		
عن بعد/ رابط الجلسة: https://meet.google.com/pfv-mwob-nzv?hs=122&authuser=0		
صاحب الورقة البحثية	عنوان الورقة البحثية	الجامعة
ط.د فادية بوبكر	المداخل النظرية المفسرة لأمننة التنمية؛ مقاربة الأمن الإنساني	جامعة سطيف2
د. مليكة جرمولي	**تطبيق التكنولوجيا الرقمية وتأخر التوجه نحو الاقتصاد الرقمي في إفريقيا**	**جامعة جيجل**
د. زينب قربوة د. وفاء لعريط	مقاربة التنمية المستدامة في الجزائر وأفريقيا وتموقع طريق الحرير بين الفرص والتحديات	جامعة سطيف2 جامعة سكيكدة
د. محمود دربدي	**أثر الانقلابات العسكرية على مستقبل التنمية في افريقيا**	**جامعة تبسة**
د. ليندة لفحل	افريقيا في مواجهة ثالوث: الفقر، تغير المناخ والفساد: نحو مسار تنموي ناجح	جامعة قالمة
د. سهام بن يحي د. سميرة بن يحي	**تأثيرات التحديات الإجتماعية على تحقيق التنمية في إفريقيا –دراسة سوسيولوجية-**	**جامعة جيجل**
د. أمال غنو	استراتيجية المدن الجديدة في مواجهة تحديات التنمية في قارة إفريقيا	جامعة وهران2
د. فضيلة حاج محمد	**الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي: مقاربة سوسيو اقتصادية**	**جامعة معسكر**
د. صورية براك	منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛ رهان إفريقيا لتحقيق تنمية شاملة	جامعة سكيكدة
د. طارق بوكعباش	**افريقيا بين تراجع النفوذ والعولمة الأمريكية الأوروبية وتصاعد القوى الاقليمية الجديدة في ظل الحوكمة الروسية الصينية: دراسة في التحديات والمآلات**	**جامعة جيجل**
د. فضيلة عيسات	الهندسة الصينية للتنمية في إفريقيا: قراءة في الأبعاد والانعكاسات	جامعة الشلف
د. مصطفى بشراوي د. مفتاح غزال	**عقبات الاقلاع التنموي لاقتصاد دولة جنوب السودان**	**جامعة الجزائر 3 جامعة الأغواط**
ط.د نور الإيمان قلاتي	مبادرة التحول الطاقوي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة: الفرص والقيود	جامعة عنابة
د. عائشة مخلوفي د. حكيمة شاشوة	**تأثير البيئة الاجتماعية على تنمية المؤسسة الصناعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**	**جامعة البويرة**
مناقشة عامة: 13:00-13:30		

Scanné avec CamScanner

الورشة الثالثة: 10:00-13:00 رئيس الجلسة/أ.د نبيلة بن يوسف مقرر الجلسة /د. نعيمة عزوق		
عن بعد/ رابط الجلسة: https://meet.google.com/oqw-nonf-nif		
صاحب الورقة البحثية	عنوان الورقة البحثية	الجامعة
د. عبد الغاني دندان	نظريات التغيير السياسي والتنمية في افريقيا: المرجعيات والنماذج	جامعة قالمة
د. أمينة سرير عبد الله	استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030	جامعة بومرداس
أ.د محمد بلجيلالي أ.د خالد بلجيلالي	معوقات الفعل التنموي الأفريقي بين الفشل الدولاتي والتنافس الخارجي: حالة الساحل الأفريقي	جامعة تيارت
د. فازية ويكن	مقاربة تنمية-أمن لتحقيق الاستقرار في افريقيا في مواجهة التدخل الأجنبي-منطقة البحيرات العظمى نموذجا	جامعة وهران2
د. نسيم لطفي زغبيد	استراتيجية التكامل الاقتصادي الافريقي بين الفرص والتحديات	م و ع م / قسنطينة
د. عائشة بن الزغدة د. فريال منايفي	الانقلابات العسكرية الجديدة في دول الساحل: فرصة لفك الارتباط وللإقلاع التنموي أم تعميق للصراعات الداخلية	جامعة قسنطينة3
د. رابح بوحبيلة	علاقات الاتحاد الأوروبي بإفريقيا وانعكاساتها على مجالات التنمية الإفريقية	جامعة جيجل
ط.د يوسف الطيب د. بن دحمان محمد لمين	مؤشرات التنمية الاقتصادية في افريقيا: دراسة تحليلية خلال الفترة 2010-2023	جامعة تيسمسيلت
ط.د عبد الرحماني شعيب	النيباد كألية لتجسيد التنمية بقارة إفريقيا	جامعة تمنراست
ط.د نوح بوكروح	انعكاسات التنافس الصيني الغربي على التنمية في افريقيا	جامعة الشلف
د. وليد حفاف	دور التكاملات الاقتصادية الإقليمية في تحقيق التنمية الاقتصادية في افريقيا: دراسة حالة منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية	جامعة قالمة
د. أحمد كانش	أثر التدخل التركي على التنمية في دول شمال إفريقيا (الجزائر- تونس- ليبيا)	جامعة ورقلة
د. عبد الكريم محمودي	التّحدي الطاقوي المتجدّد لخدمة التّنمية في الجزائر	جامعة الجزائر 2
ط.د صالح بوقارة	الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الافريقي (الفرص والتحديات)	جامعة تيزي وزو
مناقشة عامة: 13:00-13:30		

Scanné avec CamScanner

الجلسة الختامية:14:30-15:00
رابط الجلسة: https://meet.google.com/khr-pybt-puj
الكلمة الختامية
قراءة التوصيات
تسليم شهادات المشاركة للأساتذة الحاضرين
صور جماعية
وجبة الغذاء

Scanné avec CamScanner

جدلية المستقبل التنموي في القارة الإفريقية بين تحديات الداخل والتنافس الخارجي

إعـداد

ا.د. محمد صادق اسماعيل

استاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مدير المركز العربي للدراسات السياسية والإستراتيجية

المستخلص

في ضوء التحولات الدولية المعاصرة والتي شهدت العديد من التغيرات التي بدأت بإنهيار الإتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي، ثم دخول دولا كبرى لتنافس بقوة في النظام الدولي، وصولا للأزمة الروسية الأوكرانية والتي رسخت مبدأ تعددية الأقطاب الدولية، مع تحركات اقتصادية وسياسية وأمنية هائلة لجمهورية الصين وسعيها للتواجد عبر تدشين ما يعرف بمشروع الحزام والطريق، وهو ما أكد الرغبة الصينية في تمدد علاقات مع القارة الإفريقية والتي صارت رهانا دوليا بين الدول الكبرى.

لم تكن التحركات الصينية منفردة تجاه القارة الإفريقية، بل سعت روسيا الى تدشين علاقات سياسية وأمنية كذلك مع بعض البلدان الإفريقية بل استخدمت قوات عسكرية خاصة كذلك لترسيخ أهدافها العسكرية في القارة، وفي الوقت ذاته سعت الولايات المتحدة للدخول الى ساحة التنافس عبر زيارات عدة من قبل مسئولين أمريكين لدول القارة والرغبة في ضح مليارات الدولارات من الإستثمارات، بينما قامت اوروبا عبر المانيا بتدشين المنتدى الإفريقي الأوروبي للأمن وهو ما يتضح معه أهمية القارة في إستراتيجيات الدول الكبرى.

وهنا تبرز إشكالية الدراسة حول الرهانات الإستراتيجية الجديدة تجاه القارة الإفريقية في ضوء جدلية الصراع والتنافس في ظل التوجهات العالمية المعاصرة.

أسئلة الدراسة

يمكن تحديد أسئلة الدراسة الحالية على النحو التالي:

1- ما أهمية القارة الإفريقية في ضوء التوجهات العالمية الجديدة؟

2- ما طبيعة التنافس بين الأقطاب الكبرى تجاه افريقيا؟

3- إلى أى مدى تمثل القارة الإفريقية أداة للتفوق الدولي من قبل الدول الكبرى؟

الإطار المنهجي

يســتند الباحث إلى **نظرية الدور** والتي نشــأت وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي وقد كان الاهتمام بموقع الفرد وتأثيره في السياسة العالمية والسياسة الداخلية ووازع تنمية وتطوير الأنساق السياسية هو الدافع الرئيسي لعلماء السياسة المعاصرين لوضع بنية نظرية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة .

وتمثلت محاولات اســتخدام نظرية الدور في علم الســياســة المعاصــر من خلال مســتويين من التحليل : المســتوى الأول : يتم فيه بحث الأدوار الســياســية في إطار الأنســاق الســياســية من الداخل كل على حدة وبحث هيكل الأدوار وتوزيعاتها وتفاعلاتها بين الأنساق الفرعية أو الأبنية التي تشكل النسق السياسي ككل .

المستوى الثاني : يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي والتركيز بصفة خاصة على الأدوار التي يشغلها الأفراد المؤثرين في السياسة العالمية ولا يشترط أن يكونوا من رؤساء الدول [1].

وتنبني نظرية الدور على خمس افتراضــات أســاســية ، يوجد عليها اتفاق عام بين العلوم الاجتماعية المختلفة ، وهي :

- إن بعض أنماط الســلوك تعد صــفة مميزة لأداء الأفراد الذين يعملون داخل إطار معين . كما أن الأدوار غالبا ما ترتبط بعدد من الأفراد الذين يشتركون في هوية واحدة

- إن الأفراد غالبا ما يكونون مدركين للدور الذين يقومون به ، وإلى حد معين الأدوار يتحكم فيها حقيقة الإدراك بها . كما أن الأدوار تســتمر بســبب ما يترتب عليها من نتائج من ناحية وبســبب ارتباطها بسياق نظم اجتماعية أكثر اتساعا من ناحية أخرى .

وهناك من يقوم بتعريف الدور عبر تمييزه إلى عناصر، هي :

---

[1] للتعرف على ذلك يمكن الرجوع الى:
mRalph Linton, The Study of Man (New York D. Appleton-Century Company, 2000), as cited by Marcello Truzzi (ed.). So~;iology: The Classic Statements, p. 93.
=Sanford Labovitz, An introduction to Sociological Concepts (New York: John Wiley and Sons, 2007). p. 95
""25RoleS, ocial Role. Role Theory." Oxford Dictionary of Sociology, Gordon Marshall (ed.), 2nd ed. (1998

1- توقعات الدور : وهي القواعد التي تنظم الأفعال السياسية ، أي الأفعال التي تتضمن التأثير وصنع القرار والتوزيع السلطوي للقيم ، وتشير هذه التوقعات إلى مطالب المجتمع من الأفراد الذين يغلون مناصب متشابهة .

2- توجهات الدور :وهي الأفكار الخاصة بالفرد شاغل الدور كالسلوك الذي يجب أن يسلكه عندما يكون في وضع معين ، وتعكس هذه الأفكار القواعد التي يضعها المجتمع وخصية القائم بالدور وإدراكه لمطالب وتوقعات من حوله .

3- سلوك الدور : وهو عبارة عن الأفعال التي يقوم بها الفرد الذي يغل منصبا معينا حيث يتم التركيز هنا على الفعل كما حدث لا كما يجب أن يكون[1] .

---

[1] للمزيد:
Joseph H. Fichter, "The Sociological Aspects of the Role of Authority in the Adaptation of the Religious Community for the Apostolate," Dimensions of AuthoMy in the Religious Life (London: Universty of Nortrf? Dame Press, 2006), p. 4.
LintonT. he Study of Man, as cited by Marcello Truzzi (ed.), Sociology: The Classic Statements, pp. 92-4.
"'Fichter, ',The Sociological Aspects of the Role of Authordy in the Adaptation of the Religious Community for the Apostolate," pp. 5-6.

المبحث الأول

التنافس الدولي على إفريقيا..نظرة موجزة

اكتسبت القارة الأفريقية ودولها المختلفة اهتماماً خاصاً من جانب القوى الدولية في أعقاب اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، حيث بدا أن القوى الدولية سعت إلى نقل جزء من صراعها للسيطرة على النظام الدولي إلى القارة الأفريقية، ففضلاً عن محاولات هذه القوى تعويض الخسائر التي منيت بها من جراء الحرب الروسية-الأوكرانية والعقوبات المفروضة على روسيا، وخاصة ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية، فقد نظرت هذه القوى إلى التقارب مع دول القارة باعتباره إحدى أدوات الانتصار في هذا الصراع.

وبعد مرور عام من الحرب الروسية-الأوكرانية، يبرز التساؤل عن أبعاد التنافس الدولي على القارة: فهل لا تزال القارة تُطرح ضمن أولويات القوى الدولية فى إطار تحقيق أهدافها المرتبطة بالهيمنة على السياسات والموارد، وكيف تنظر هذه القوى إلى دول القارة خلال المرحلة الأخيرة، والأدوات والقضايا التى تعتمد عليها هذه القوى لتعزيز التقارب مع دول القارة، ومدى انعكاس هذه الأدوات على مصالح هذه القوى.

وقد اعتمدت القوى الكبرى في تحركاتها في القارة الأفريقية لتحقيق مصالحها عقب اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية على العديد من الأدوات التي يتمثل أبرزها في:

1. زيارات متزامنة ووعود اقتصادية: مع تسارع الأحداث فى أعقاب اندلاع الحرب، اتجهت القوى الدولية إلى بذل مزيد من الجهود للتقارب مع دول القارة الأفريقية، وبدأ المسئولون فى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا وألمانيا في إجراء زيارات للدول الأفريقية خلال شهرى يوليو وأغسطس 2022. وانتهى عام 2022 بعقد القمة الأمريكية-الأفريقية، ليبدأ وزير الخارجية الصيني الجديد تشين جانج ويتبعه وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف ووزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين جولات أفريقية خلال شهر ديسمبر 2022.

وقد اتبع وزير الخارجية الصيني الجديد تشين جانج تقليداً عمره 33 عاماً بجعل أفريقيا أول زيارة رسمية للعام الجديد. وكانت زيارته لخمس دول أفريقية هى: إثيوبيا والجابون وبنين وأنجولا ومصر، بمثابة فرصة للتعرف على القارة في وقت ينخفض فيه الإقراض الصيني لأفريقيا وتشتد المنافسة بين القوى العظمى. ويتدافع فريق السياسة الخارجية الجديد لبكين لتأكيد أن الصين لا تنظر إلى أفريقيا على أنها ساحة للتنافس مع القوى الكبرى، ولكن باعتبارها "مسرحاً كبيراً للتعاون الدولي". كما تأتى الزيارة في أعقاب بعض التطورات الحاسمة على غرار الاختتام الناجح للمؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر 2022؛ وانتهاء الدورة الثامنة لمنتدى التعاون الصيني-الأفريقي الذي عقد في داكار في نوفمبر 2022، والذي تم خلاله اعتماد خطة عمل داكار 2022-2024

ومن المثير للاهتمام أنه خلال الفترة الأخيرة انتشرت تكهنات حول احتمال خفض الإقراض الصيني لمشروعات البنية التحتية الكبيرة في القارة، حيث أدت التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا والحرب

الروسية-الأوكرانية إلى تقويض قدرة الدول الأفريقية على خدمة ديونها السيادية. وفي الواقع، تكافح بكين لاسترداد أموالها مع الحفاظ على صورتها كـ"طرف داعم" للدول النامية.

لكن الواقع يبدو مختلفاً تماماً. إذ شهد شهر يناير 2023 تدشين بعض القادة الأفارقة العديد من مشاريع التعاون الصيني-الأفريقى فى دولهم. ففي نيجيريا، أمر الرئيس محمد بخاري بإنشاء ميناء ليكي الجديد في أعماق البحار في لاجوس. ويعد الميناء الآن أكبر ميناء في غرب أفريقيا. كما تم تدشين نظام السكك الحديدية الخفيف- الخط الأزرق- بطول 27 كلم والذي تم تمويله وبنائه من الصين هذا الشهر.

وفي أوغندا، كلّف الرئيس يوري موسيفيني بإنشاء منصة حفر النفط (Kingfisher) على بحيرة ألبرت والتي من المتوقع أن تساعد أوغندا على إنتاج المزيد من النفط الخام. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أصبح مركز جديد للثقافة والفنون لوسط أفريقيا قيد الإنشاء حالياً في كينشاسا.[1]0

على الجانب الآخر، حرص المسئولون الأمريكيون على إبراز القضايا الاقتصادية في التقارب مع دول القارة الأفريقية، فى حين اتجه نظرائهم من الروس للتأكيد على أهمية التعاون العسكري وصفقات الأسلحة مع دول القارة. فقد تم تقديم جولة جانيت يلين الأفريقية التي شملت ثلاث دول هى: السنغال وزامبيا وجنوب أفريقيا، على أنها محاولة لبناء علاقات تجارية واستثمارية مع القارة، مصحوبة بمناقشات حول مبادرات الطاقة المستدامة والأمن الغذائي وتخفيف الديون. كما أشارت يلين إلى أن أفريقيا "ستشكل مستقبل الاقتصاد العالمي"، مما يكشف الدافع الأمريكي لإعادة الاهتمام بتوسيع نطاق العلاقات مع دول القارة التي يبلغ عدد سكانها 1.4 مليار نسمة. وقد قالت أيضاً أنها ناقشت الالتزام بالعقوبات الروسية في كل من الدولتين الأوليين.

وفي جنوب أفريقيا، حيث تمثل الولايات المتحدة الأمريكية ثالث أكبر شريك تجاري، تعهدت يلين بزيادة التجارة والاستثمار، وأشادت بالبلاد لاستهدافها معالجة أزمة الطاقة الحالية والاعتماد على الفحم من خلال شراكة "انتقال عادل للطاقة" مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما وزير الخارجية الروسية سيرجي لافروف، فقد قام بزيارة جنوب أفريقيا وإسواتيني (سوازيلاند سابقاً) وأنجولا وإريتريا، وكانت آخر رحلة قام بها وزير الخارجية المخضرم هي زيارة مالي وموريتانيا والسودان إلى جانب العراق، حيث عاد وزير الخارجية الروسي إلى أفريقيا للمرة الثانية فى العام نفسه في محاولة لتصوير روسيا كشريك في تنمية أفريقيا، خاصة في قطاع الأمن والطاقة.

كما أعلن في جنوب أفريقيا عن مناورة بحرية مشتركة متعددة الأطراف بين جنوب أفريقيا وروسيا والصين، والتي أطلق عليها اسم "عملية موزي"، والتي ستعقد في الفترة من 17 إلى 27 فبراير 2023 قبالة ميناء ديربان. وأعلن وزير الخارجية الروسية من لواندا عن اتفاقية محتملة لمساعدة أنجولا في تطوير برنامجها للطاقة النووية.

[1] ABHISHEK MISHRA, China, the US, and Russia go on a diplomatic charm offensive in Africa, FEB 01 2023, https://www.orfonline.org/expert-speak/china-the-us-and-russia-go-on-a-diplomatic-charm-offensive-in-africa/

2. الإتهامات المتبادلة حيث أكد بروكس سبيكتور المحرر المساعد في صحيفة "ديلي مافريك" الجنوب أفريقية والدبلوماسي الأمريكي المتقاعد أن المنافسة الآن في القارة الأفريقية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين أصبحت أكثر وضوحاً بكثير وأكثر أهمية بكثير مما كانت عليه قبل عقد أو نحو ذلك. فبالنسبة لروسيا، فإن التحدي جيوسياسي وأمني، في حين أن التحدي بالنسبة للصين اقتصادي موجه نحو التجارة[1].

وفي أكتوبر 2022، اتهمت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس جرينفيلد مجموعة فاجنر الروسية باستغلال الموارد الطبيعية في أفريقيا واستخدامها المكاسب غير المشروعة من الموارد لتمويل آلة الحرب الروسية في أفريقيا والشرق الأوسط وأوكرانيا[2].

كما عملت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين خلال رحلتها الأخيرة لدول القارة على انتقاد كل من بكين وموسكو، حيث أثارت تصريحاتها في زامبيا حول الصين باعتبارها "حاجزاً" أمام إعادة هيكلة ديون الدولة المثقلة بالديون غضب بكين. كما ألقت باللوم على "الحرب الروسية الوحشية" في رفع أسعار الطاقة والتسبب في انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا، وخلق عبء غير ضروري على اقتصاد القارة.

وردت السفارة الصينية في زامبيا في 25 يناير 2023 على تصريحات وزيرة الخزانة الأمريكية، وجاء في بيان السفارة الصينية أن "أكبر مساهمة يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لقضايا الديون خارج البلاد هي العمل بموجب سياسات نقدية مسئولة، والتعامل مع مشكلة ديونها الخاصة ووقف عرقلة الجهود النشطة للدول ذات السيادة لحل مشاكل ديونها"، حيث تشهد الولايات المتحدة الأمريكية معركة بين المشرعين الجمهوريين وإدارة الرئيس جو بايدن حول رفع حد الدين الأمريكى للسماح بمزيد من الاقتراض لإبقاء الحكومة عاملة، في حين أن الصين أحرزت بعض التقدم كرئيس مشارك للجنة الدائنين فى زامبيا والتي تسعى إلى التوصل الى حل مستدام.

وأضاف البيان أن "الصين تتطلع إلى تأدية واشنطن دوراً بنّاء في هذه العملية، وأنه حتى لو تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية ذات يوم من حل مشكلة ديونها، فإنها ليست مؤهلة لتوجيه اتهامات لا أساس لها ضد دول أخرى بدافع المصالح الأنانية."

3. التعاون والتدريبات العسكرية المشتركة: كانت روسيا من ضمن أولى القوى الدولية التى سعت نحو تأكيد استمرار تعاونها العسكرى مع دول القارة الأفريقية ودعمها للأنظمة السياسية المتحالفة معها دون الأخذ في الاعتبار معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث سعت عبر هذا التوجه إلى تجاوز الحصار الذي فرضته الدول الغربية عليها في أعقاب غزوها لأوكرانيا.

[1] Kate Bartlett, No Mention of Military Drills with Russia on Yellen's South Africa Trip, January 27, 2023, https://www.voanews.com/a/no-mention-of-military-drills-with-russia-on-yellen-s-south-africa-trip-/6936743.html

[2] Michelle Nichols, U.S. accuses Russia of exploiting Africa resources to fund Ukraine war, October 7, 2022, https://www.reuters.com/world/us-accuses-russia-exploiting-africa-resources-fund-ukraine-war-2022-10-06/

وتوفر روسيا ما يقرب من نصف المعدات العسكرية في أفريقيا، حيث تعتمد روسيا على تاريخها في تسليح الدول الأفريقية خلال نضالاتها التحررية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، كما تقوم مجموعة فاجنر بأدوار عسكرية وأمنية في عدد من الدول الأفريقية، على سبيل المثال، عندما انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية- بدعوى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان- من صفقة عام 2014 لتزويد نيجيريا بطائرات هليكوبتر هجومية، لجأت الأخيرة إلى روسيا.

إلا أن اعتماد دول أفريقية على التسلح الروسي يُعرِّض أنظمتها الدفاعية للخطر فى أعقاب الحرب الروسية-الأوكرانية، حيث يصعب إصلاح وصيانة المعدات العسكرية أو توفير قطع الغيار والتعاون مع الخبراء الروس، خاصة أن ذلك كفيل بزيادة احتمالات التعرض لعقوبات غربية.
كما اعتمدت روسيا على التدريبات المشتركة مع الدول الأفريقية (الجزائر وجنوب أفريقيا) كنوع من استعراض القوة وكسب دعم الحلفاء في القارة، وهذا التوجه له مخاطره المرتبطة بصعوبات تطوير روسيا لأنظمتها العسكرية في ظل الحرب وكذلك اعتمادها على استخدام مرتزقة فاجنر لتنفيذ أهدافها وتعزيز النفوذ إلى دول القارة الأفريقية. فقد شاركت الجزائر روسيا في تدريبات عسكرية مشتركة ثلاث مرات في أعقاب اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، حيث رست السفن الحربية الروسية في المياه الجزائرية لإجراء مناورة بحرية مشتركة في أكتوبر 2022، بينما شاركت القوات الجزائرية في تدريبات "فوستوك" العسكرية الروسية الضخمة في سبتمبر 2022 باعتبارها الدولة الوحيدة من أفريقيا. كما شهدت الأراضى الجزائرية فى نوفمبر 2022 مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين في منطقة صحراوية شمال غرب الجزائر. وبمشاركة حوالي 80 جندياً من القوات الخاصة الروسية، قامت القوات بمحاكاة الكشف عن الجماعات الإرهابية والقضاء عليها خلال التدريبات، حيث كانت هذه هى المرة الأولى التي يتدرب فيها جنود من البلدين معاً على الأراضي الجزائرية. كما أعلنت جنوب أفريقيا عن إجراء تدريبات عسكرية مشتركة مع روسيا والصين خلال الشهر الجارى، بالتزامن مع ذكرى اندلاع الحرب، الأمر الذي أثار قلقاً واضحاً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية[1].

4. تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن ومجموعة العشرين: تسعى الدول الأفريقية إلى تحقيق هدف رئيسي عبر تعزيز التقارب مع القوى الدولية، يتمثل في الوصول إلى تمثيل دائم في مجلس الأمن يعبر عن وزنها في العلاقات الدولية ويرعى مصالحها (54 دولة تمثل ربع عدد سكان العالم). وفي أعقاب اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، تصاعدت الوعود الغربية لدول القارة بدعم الحق الأفريقى في التمثيل الدائم في مجلس الأمن الدولي، حيث جاءت الوعود الغربية في إطار محاولة لمواجهة الأفكار

[1] Kate Hairsine , Russia pushes military diplomacy in Africa amid Ukraine war, November 17, 2022, https://www.dw.com/en/russia-pushes-military-diplomacy-in-africa-amid-ukraine-war/a-63785349

الروسية والصينية التي تقوم على أن النظام العالمي غير عادل، وكذلك لمواجهة الخطاب الذي تتبناه الدولتين لمنح حق التصويت لجنوب العالم، حيث تتهم الدولتان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بعرقلة ذلك، مما أدى إلى تقليص شرعية النظام العالمي وفتح المجال أمامهما للترويج لبديل تمثل في تجمع "بريكس."

وخلال القمة الأمريكية-الأفريقية التى عقدت في ديسمبر 2022، أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن دعم واشنطن لتمثيل دائم لأفريقيا في مجلس الأمن وكذلك انضمام دول القارة الأفريقية إلى مجموعة العشرين[1] ومن المرجح أن يصبح دعم التمثيل الأفريقي الدائم في مجلس الأمن الدولي بمثابة الاختبار الحقيقي للشراكات في القارة، وهو ما يلقي بظلاله على القمة الروسية-الأفريقية المزمع عقدها في يوليو 2023.

وعلى الرغم من الجهود التى تبذلها القوى الدولية المختلفة لدمج الدول الأفريقية ضمن تحالفاتها في إطار تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية، وفي مقدمة هذه القوى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، إلا أن هذه القوى تتجاهل المصالح الأفريقية وخلفيات التقارب والتعاون السابقة بين الطرفين، وهو ما يفرض تحديات كبيرة أمام الشراكة وتحقيق المصالح الخارجية في القارة الأفريقية. فمن ناحية، لم تبتعد الدول الأفريقية كثيراً عن مناخ الحرب الباردة والصراع بين القوتين العظميين الذي أفضى إلى تدمير دول ونشر الفوضى في أجزاء واسعة من القارة. ولذلك لا ترغب كثير من الدول الأفريقية في الانخراط في المساومات التى تدفع إليها الحرب الروسية-الأوكرانية، ويبرر القادة الأفارقة محاولاتهم التزام الحياد إزاء الحرب بالإشارة إلى الدمار الذي أحدثته الحرب الباردة على قارتهم. لكن التقدم لعضوية مجموعة العشرين والتمثيل الدائم لمجلس الأمن يشير إلى أن التنافس الدولي المحموم بين القوى العظمى اليوم لا يفرض بدوره تداعيات سلبية فقط بالنسبة لأفريقيا.

ومن ناحية أخرى، يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنجح في عزل روسيا عبر التقارب مع دول القارة الأفريقية، وقد عكست زيارة وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف الأخيرة في ديسمبر 2022 لأربع دول في القارة تلك الحقيقة، فبقدر ما يود الرئيس جو بايدن أن تنضم الدول الأفريقية إلى التحالف الغربي في عزل روسيا بسبب الحرب، فإن روسيا تقدم عروضاً لتعزيز العلاقات مع بعض الدول الرئيسية في القارة. وبدلاً من أن يعاملوا روسيا كـ"قوة منبوذة عالمياً" كما تريد الولايات المتحدة الأمريكية، أبدى القادة في جنوب أفريقيا وإريتريا وأنجولا وإسواتيني ترحيباً خاصاً بسيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي.

ومن ناحية ثالثة، لا يخلو النفوذ الروسى والدعم الأفريقى للموقف الروسي دولياً من انتقادات داخلية، فقد برزت اتجاهات شعبية في جنوب أفريقيا معارضة للنفوذ الروسي في القارة، وعلى سبيل المثال فإن ثمة اتجاهاً يرى أن تقارب جنوب أفريقيا تحت حكم حزب المؤتمر الوطني مع روسيا سوف يثير خلافات مع

[1] Theodore Murphy, Russia under pressure: How Europe and the US are upping the ante in Africa, 30 January 2023, https://ecfr.eu/article/russia-under-pressure-how-europe-and-the-us-are-upping-the-ante-in-africa/

الدول الغربية فى الوقت الذى تتعاون فيه جنوب أفريقيا مع الدول الغربية لمواجهة مشكلة انقطاع الكهرباء ولديها أزمة طاقة حادة، ومن ثم فإن الشراكة مع روسيا فى أعقاب الحرب سوف تفرض تكلفة دبلوماسية عالية.

وفي يناير 2023، انتقدت مؤسسة رئيس أساقفة جنوب أفريقيا الراحل والحائز على جائزة نوبل للسلام ديزموند توتو التدريبات البحرية المزمع إجرائها بين روسيا وجنوب أفريقيا والصين، ووصفتها بأنها "مشينة" و"ترقى إلى مستوى إعلان أن جنوب أفريقيا ستنضم إلى الحرب ضد أوكرانيا."

وكان التحالف الديمقراطي- وهو حزب المعارضة الرئيسي في البلاد- صريحاً أيضاً في معارضته لموقف الحكومة المحايد، ودعا جنوب أفريقيا إلى الوقوف إلى جانب كييف. وقال جون ستينهاوزن زعيم الحزب أمام البرلمان في مارس 2022: "نحن متورطون بالفعل في هذه الحرب. ولا يمكن أن يُنظر إلى حكومتنا على أنها تدعم العدوان الروسي". وأضاف: "دعونا نضع الدولة قبل السياسات الحزبية ونفكر في ما ستعنيه لنا هذه الحرب وما سيكون تأثيرها على اقتصادنا". وزار ستينهاوزن أوكرانيا في مايو 2022 في مهمة لتقصي الحقائق.

ويمكن القول إنه بعد مرور عام على الحرب الروسية-الأوكرانية لا تزال القوى الدولية تحاول التقارب مع دول القارة وتعويض خسائرها من الحرب عبر توقيع اتفاقيات خاصة بالتعاون في مجال الطاقة والسلاح، ومحاولة استقطاب مزيد من الدول لمعسكر دون الآخر، حيث لا تزال خسائر الحرب تستنزف الكثير من موارد القوى الدولية في الوقت الذي باتت تدرك هذه الدول أن أفريقيا تمثل مستقبل الاقتصاد العالمى وأنها ستشكل هذا المستقبل عبر تحالفات دولها على المستوى الدولي.

على الجانب الآخر، توفر الحرب الروسية-الأوكرانية فرصاً حقيقية لدول القارة الأفريقية لإبراز دور القارة الأفريقية وكذلك تعزيز مكانتها وتحقيق مصالحها وأهمها الحصول على مقعد أو مقعدين فى مجلس الأمن والانضمام إلى عدد من المنظمات الدولية الكبيرة مثل مجموعة العشرين، حيث أصبحت أفريقيا جزءاً مهماً في إدارة النظام الدولى، وهى شريك رئيسى للقوى الدولية المختلفة في قضايا متعددة .

المبحث الثاني

الأطر المحددة للتوجهات الصينية تجاه القارة الإفريقية

تعير الدول انتباهاً كبيراً لتوزيع القوة فيما بينها، وتسعى قدر استطاعتها لتعظيم نصيبها من القوة العالمية، وتظل ماضية في طريقها بحثاً عن الآليات والاستراتيجيات الناجعة، التي تمكنها من حيازة القوة التي تعد محور الارتكاز في تحديد مسار العلاقات الدولية، لكونها إحدى أهم الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها ومصالحها، وبلوغ غاياتها وأهدافها.

وتبعاً لذلك، فإن تحقيق المصلحة القوميةللدولة، يتطلب أن تمتلك الدولة قدراً كبيراً من القوة لكي تعينها وتمكنها من بلوغ وإدراك الغايات المنشودة، وبهذا تصبح ثنائية القوة والمصلحة، هدفًا ووسيلة، تربط كلا منهما بالآخر روابط وأواصر وشيجة، فمصلحة الدولة تقتضي أن تكون قوية لحماية كيانها ووحدتها وسلامة أراضيها وأمنها وتحقيق جل أهدافها، ولن تتأتى تلك الغاية إلا بامتلاك القوة التي تعد الأداة المثلى في تحقيق أهداف الدولة ومصالحها العليا.([1])

ويدور مفهوم القوة في السياسة الدولية عادةً في إطار وصفه بالقدرة على جعل الآخرين يستجيبون طواعية أو يذعنون قسراً لما يراد منهم الإقدام عليه أو الامتناع عنه،بحيث تجبر القوة طرفاً ما على الانصياع والإذعان لمشيئة وإرادة الطرف الآخر، في إطار وخيارات محددة، يخطها ويرسمها الطرف القوي، مروراً بعدة مستويات ومراحل، تبدأ بالإقناع، مروراً بالتأثير الاقتصادي، وانتهاءً بالإجبار القسري[2].

ويشير مفهوم القوة بصيغته المجردة إلى بيان حالة نظرية ومقارنتها مع حالات أخرى، وفق عناصر ومكونات تقبل القياس والمقارنة. وبالتالي، فليس صحيحاً ما قد يبدو لأول وهلة من أن مفهوم القوة التي تحدث التوازن ينصرف إلى القوة العسكرية فحسب، لأن هذا التصور، تصور خاطئ وفهم قاصر قد جانبه الصواب، من دون إغفال أن القدرات العسكرية للدولة هي الصورة الأكثر وضوحًا في التعبير عن قوتها في المجال الدولي. بل إن المفهوم الصحيح للقوة يمتد ليشمل مجموع القدرات التي تمتلكها كل دولة على حدى، كالقدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية والبشرية وغيرها، والتي تؤثر في بعضها البعض، وتعد عاملاً لتحقيق سياسة الدولة في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي، وترسخ مفهوم مقومات الدولة المادية

---

[1] للمزيد من التفاصيل حول مفهوم القوة وطرق قياسها وأنواعها، انظر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2006م.

[2] للمزيد من التفاصيل حول هذا المفهوم، انظر المراجع التالية:

Scobell, Andrew. "China and Strategic Culture," U.S. War College, Strategic Studies Institute (2002.)

Shambaugh, David. China's Communist Party: Atrophy and Adaptation, USA: University of California Press, 2009.

Terrill, Ross. The New Chinese Empire: And What It Means For The United States, New York: Basic Books, 2004.

Twitchett Denis C. & Mote, Frederick W. The Cambridge History of China: The Ming Dynasty, Vol 8, part 2, New York: Cambridge University Press, 1998.

والمعنوية، لأن القوة العسكرية في حد ذاتها لا تكفي لخلق حالة من التوازن، لأنها إن وضعت بين أيدٍ ضعيفة وإرادة سياسية غير صارمة، فإن الطرف القوي سيصبح قليل التأثير، ولا يمكن حسابه ضمن موازين القوى.([1])

وتوضيحاً لذلك، يمكن أن نذكر على سبيل المثال، أن عدد سكان الدولة وثروتها هما ركيزتين ودعامتين أساسيتين في بناء قوة الدولة، فلا يعقل أن تصبح من الدول العظمى تلك الدول قليلة الكثافة السكانية ومحدودة الموارد والثروة، إذ أن القوى العظمى تحتاج إلى جيوش ضخمة لا يمكن حشدها إلا في الدول ذات الكثافة السكانية العالية. كما يترتب على ذلك نتيجة في غاية الأهمية وهي أن الكثافة السكانية – إن تم استغلالها على النحو الأمثل – ستؤدي إلى تحقيق نتائج اقتصادية هائلة لأن عدد السكان الكبير يستطيع أن ينتج ثروة كبيرة، خاصة في ظل امتلاك الدولة لعنصري التقنية الحديثة والمساحة الجغرافية وغيرها من عوامل القوة الأخرى التي تساند بعضها بعضاً. ([2])

وعلى الرغم من تداخل عناصر القوة وتشابكها، لتشكل بمجموعها عوامل القوة الشاملة للدولة، فإن العبرة تكمن أولاً وأخيراً في كيفية استعمالها واستغلالها على النحو الأمثل بكفاءة واقتدار عند تعرض الدولة لأي ضغوط خارجية، أو لأي عدوان أو خطر وشيك، أو أثناء قيام هذه الدولة بفرض نهجها وقيمها على ما عداها من الدول الأخرى، فمن هذا المنطلق تتم على نحو سليم عملية تقييم القوة ومدى تأثيرها.([3])

وقد أعلنت الصين في مناسبات عديدة للعالم أنها تلتزم بطريق الاستراتيجية السلمية. وفي الوقت الذي تتمسك فيه بالاستراتيجية السلمية، تعمل على حماية السلام في العالم وتحقيق الاستراتيجية المشتركة والازدهار المشترك لجميع البلدان. في بداية العقد الثاني للقرن الواحد والعشرين وبمناسبة ذكرى مرور 90 عاماً على تأسيس الحزب الشيوعي الصيني، أعلنت الصين مرة أخرى للعالم بكل جدية بأن الاستراتيجية السلمية هي خيار إستراتيجي للصين من أجل تحقيق التحديث والازدهار وطناً وشعباً، وتقديم مزيد من المساهمة في تقدم الحضارة البشرية. وستتبع الصين طريق الاستراتيجية السلمية بعزيمة لا تتزعزع. ([4])

وفي مسيرة التاريخ الصيني وفي منتصف القرن التاسع عشر، أجبرت القوى الغربية الصين على فتح أبوابها بالبوارج الحربية، ثم انزلقت الصين تدريجياً إلى مجتمع شبه مستعمر وشبه إقطاعي بفعل الاضطرابات الداخلية والعدوان الخارجي، وأصبحت دولة فقيرة وضعيفة يرزح فيها الشعب تحت وطأة الحروب والبؤس. وفي هذا المنعطف المصيري للأمة الصينية، خاض الوطنيون الصينيون جيلاً بعد الآخر نضالات بعزيمة لا تتزعزع وهمة لا تفتر لشق طريق الإصلاح لإنقاذ الوطن من الهلاك. ووضعت ثورة 1911

---

[1] (أحمد جمال عبد العظيم، تحولات القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة 2003م

[2] (المرجع السابق نفسه، ص 70.

[3] (جهاد محمود عبد المنعم، مفهوم القوة في العلاقات الدولية، الباحث للدراسات السياسية والاستراتيجية، مفهوم القوة في العلاقات الدولية http://elbadil.com/2016/10/18/

[4] (هدى الخطيب، سياسة الصين الخارجية في عهد محمد، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.

نهاية للنظام الملكي الدكتاتوري الذي عاشته الصين تحت وطأته لألوف سنين، وشجعت الشعب الصيني على خوض نضال من أجل الاستقلال والازدهار. ولكن فشلت كل هذه الجهود والنضالات في تغيير طبيعة الصين كمجتمع شبه مستعمر وشبه إقطاعي، وتخليص الشعب الصيني من المعانات والبؤس. ومن أجل تحقيق طموحات الشعب، قاد الحزب الشيوعي الصيني الشعب الصيني في نضال شاق، وحقق انتصاراً وأسس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 الأمر الذي حقق الاستقلال الوطني والتحرر الشعبي مبشراً بعهد جديد في تاريخ الصين. ([1])

من منظور تاريخي أوسع على مستوى العالم، يمكن تلخيص طريق الاستراتيجية السلمية كما يلي: يجب على الصين تطوير نفسها من خلال الحفاظ على السلام في العالم، والمساهمة في حماية السلام في العالم بتطورها؛ ويجب عليها الالتزام بالانفتاح على الخارج والاستفادة من تجارب الدول الأخرى تزامناً مع تأكيد الاعتماد على نفسها والإصلاح والابتكار لتحقيق الاستراتيجية؛ ويجب عليها السير مع تيار عصر العولمة الاقتصادية والعمل على تحقيق الاستراتيجية المشتركة مع الدول الأخرى على أساس المنفعة المتبادلة والفوز المشترك؛ ويجب عليها بذل جهود مشتركة مع المجتمع الدولي من أجل بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والازدهار المشترك. وإن ما يميز هذا الطريق هو الاستراتيجية العلمية والمستقلة والمنفتحة والسلمية والتعاونية والمشتركة.([2])

- الاستراتيجية العلمية. إن الاستراتيجية العلمية هي احترام واتباع قانون الطبيعة التي يحكم التطور الاجتماعي والاقتصادي، مع التركيز على البناء الاقتصادي، وتحرير وتطوير القوى الإنتاجية بشكل مستمر. تتخذ الصين نظرية الاستراتيجية العلمية مبدأ هاماً لتوجيه الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر الاستراتيجية الأولوية الأولى للحزب في إدارة الدولة والنهوض بالأمة. كما تلتزم الصين بمبدأ "الإنسان أولاً" والاستراتيجية الشاملة والمنسقة والمستدامة، وتأخذ في الاعتبار جميع العوامل لوضع خطط شاملة ومتوازنة. التزاماً بمبدأ "الإنسان أولاً"، تحترم الحكومة الصينية دائماً حقوق الإنسان والقيم الإنسانية، وتعمل على تلبية الاحتياجات المادية والثقافية المتزايدة للشعب وتحقيق الرخاء المشترك والتطور الشامل للإنسان، لضمان مبدأ "الاستراتيجية من أجل الشعب، وبالاعتماد على الشعب، وتقاسم ثروتها مع الشعب". التزاماً بالاستراتيجية الشاملة والمنسقة والمستدامة، تعمل الحكومة الصينية بالتزامن مع الاستراتيجية الاقتصادية على تحقيق التقدم السياسي والثقافي والاجتماعي وتحسين البيئة الأيكولوجية، وتدعم التنسيق بين كل الحلقات والجوانب لعملية التحديث. أما في مجال وضع خطط شاملة ومتوازنة، فتسعى الحكومة الصينية إلى الفهم الصحيح للعلاقات الرئيسية في بناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية والتعامل معها بشكل لائق، لتحقيق الاستراتيجية المتوازنة بين المدن والأرياف وبين المناطق

[1] (أحمد سعد الدين, مقدمة شرح استراتيجية الإصلاح والانفتاح, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام, عام 2003.
[2] (الشامي, مقدمة في منهاج وطرق البحث العلمي, مرجع سبق.

المختلفة، وبين الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية، وبين الإنسان والطبيعة، وبين الاستراتيجية الوطنية والانفتاح على الخارج.([1])

- الاستراتيجية المستقلة. إن الصين كدولة نامية ذات عدد كبير من السكان، لا بد لها من الاعتماد على نفسها لتحقيق الاستراتيجية. فظلت تحافظ على استقلالها وتركز على الاستراتيجية المحلية، وتعتمد على جهود نفسها والإصلاح والابتكار لتعزيز الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لظروفها الوطنية، ولا تنقل مشاكلها إلى البلدان الأخرى. وعلى خلفية العولمة الاقتصادية، لا بد للصين من الالتزام بالاستراتيجية المستقلة، إلا، فلا يمكنها المشاركة بشكل أكثر فعالية في تقسيم العمل على المستوى الدولي أو إجراء التعاون المتبادل المنفعة مع دول العالم.([2])

- الاستراتيجية المنفتحة. تعلمت الصين من تجربتها السابقة أنها لا تستطيع تطوير نفسها وراء باب مغلق. وتتخذ الصين الإصلاح والانفتاح كسياسة أساسية، وتقوم بالإصلاح الداخلي والانفتاح على الخارج في آن واحد، وتحرص على الالتزام بكل من الاستقلال والمشاركة في العولمة الاقتصادية والاستفادة من التقاليد الصينية الأصيلة وجميع الإنجازات للحضارات الأخرى. كما تسعى إلى دمج السوق المحلي مع الأسواق الدولية واستخدام كل الموارد المحلية والخارجية واتخاذ موقف منفتح لدمج الصين مع بقية العالم، إضافة إلى توسيع وتعميق إستراتيجية الانفتاح، وتعزيز التواصل والتعاون مع بلدان العالم لبناء نظام اقتصادي منفتح يضمن تفاعلا أفضل مع الاقتصاد العالمي ويتميز بأمنه وكفاءته على أساس المنفعة المتبادلة والفوز المشترك. ولن تغلق الصين باب الانفتاح بل وستنفتح على الخارج أكثر فأكثر.

- الاستراتيجية السلمية. إن الشعب الصيني شعب محب للسلام. ويدرك الشعب الصيني الذي عانى من ويلات الحروب ووطأة الفقر في العصر الحديث يدرك قيمة السلام وأهمية الاستراتيجية. يؤمن الشعب الصيني بأن السلام هو السبيل الوحيد لتحقيق الرخاء والطمأنينة، وإن الاستراتيجية هي الطريق الوحيد المؤدي إلى الازدهار والعيش الكريم للشعوب. لذا، فإن خلق بيئة سلمية ومستقرة للتنمية يمثل الأولوية الأولى للدبلوماسية الصينية. وفي الوقت نفسه، تعمل الصين على تقديم المساهمة المطلوبة للسلام والاستراتيجية في العالم، ولن تشارك في العدوان أو التوسع، ولن تسعى أبداً إلى الهيمنة، وستظل قوة عازمة لحماية السلام والاستقرار إقليمياً ودولياً. ([3])

- الاستراتيجية التعاونية. يوجد في المحافل الدولية دائماً التنافس والتناقض. ويجب على دول العالم الاستفادة من تجربة الآخرين لتحقيق التكامل من خلال المنافسة الشريفة، والبحث عن فرص لتوسيع مجلات التعاون وتطوير المصالح المشتركة. وتلتزم الصين بأسلوب التعاون لتحقيق السلام وتعزيز الاستراتيجية وتسوية الخلافات، وتسعى إلى إقامة وتطوير علاقات التعاون بأشكال مختلفة مع الدول الأخرى، وبذل جهود مشتركة لمواجهة التحديات العالمية المتزايدة من خلال توسيع التعاون المتبادل المنفعة

[1]) Hale Sadie and Sally Khalifa,International Relations, faculty of Economics&Political Sciences, Cairo ,2008.

[2](أحمد فارس عبد المنعم, النظام الدولي الجديد, مركز الدراسات السياسية, مرجع سبق.

[3](أحمد فارس عبد المنعم, النظام الدولي الجديد, مركز الدراسات السياسية, مرجع سبق.

مع الدول الأخرى، وحل القضايا الهامة التي تؤثر على الاستراتيجية الاقتصادية في العالم وبقاء البشرية وتقدمها.

وبفضل التزامها بطريق الاستراتيجية السلمية، شهدت الصين تغيرات واسعة وعميقة، وحققت إنجازات تنموية مرموقة، وقدمت مساهمات كبيرة للازدهار والاستقرار في العالم، وأصبحت أكثر ارتباطاً مع بقية العالم. ([1])

<u>رؤية ختامية</u>

إن إحدى السمات المهمة لتطور العولمة وبالأخص العولمة الاقتصادية هي الزيادة المضطردة في الإنتاج والتجارة على المستوى العالمي، عزز من ذلك أيضًا التكامل العالمي المتسارع، وظهرت آثار هذه التطور ليس فقط في البلدان الصناعية، ولكن أيضًا في البلدان النامية التي تواجه سياستها الاقتصادية والتجارية نحو الخارج، ففي خلال التسعينيات من القرن الماضي، توسع الإنتاج العالمي بمعدل 2.9% سنويًا، بينما نمت التجارة الدولية بنسبة 6%. وبالنسبة للدول النامية، كان معدل النمو أعلى من ذلك حيث تجاوز 5% سنويًا، وذلك مدفوعًا بمعدل النمو المرتفع التي حققته آسيا خلال تلك الفترة حيث سجلت 9% سنويًا، في حين أن إفريقيا كانت متخلفة جدًا عن تلك المعدلات، حيث سجلت 2.3%. وعلى صعيد التجارة الدولية، نما حجم الصادرات والواردات من البلدان النامية بمعدل يفوق المتوسط العالمي خلال الفترة نفسها.
إن هذا التوسع المضطرد في التجارة الدولية، جاء لاستجابة العديد من الدول لفكرة الانفتاح الاقتصادي، والتي شملت عدة عوامل أخرى :

§المساهمة في انخفاض تكاليف النقل وتكنولوجيا المعلومات.

§عوامل الإنتاج، وذلك من خلال انتقال الصناعات للبلدان ذات تكلفة الإنتاج الأقل.

§من المعالم البارزة لفكرة العولمة، أن معظم عوائدها حصلت عليها الدول التي انتهجت سياسات اقتصادية وتجارية موجهة نحو الخارج، في حين أن جزءًا ضئيلًا من هذه العوائد حصلت عليه الدول ذات الروابط الضعيفة بالنظام الاقتصادي العالمي. لذلك تفاقمت العزلة والتهميش للعديد من البلدان خاصة الدول النامية الإفريقية؛ وذلك بسبب سياسات الحماية في الدول الصناعية. لذلك ونتيجة جمود هياكل الإنتاج والبيئة الاقتصادية لم تستفد القارة السمراء من عوائد العولمة.

إن عملية التكامل أو التكتل الاقتصادي الإقليمي تحمل في طياتها اندماجًا للسيادات القومية، وذلك لجني العوائد المشتركة لمزايا الإقليم الجغرافي. فيهدف التكتل الاقتصادي إلى إزالة كل أنواع التميز والاندماج داخل كيان اقتصادي جديد. فعلى الرغم من أن فكرة انصهار سيادة الدولة القومية داخل بوتقة التكتل الاقتصادي تثير الكثير من التداعيات السلبية، فإن معظم الدول وبالأخص الصغيرة منها تجد نفسها في موقع ضعف تجاه القدرات الاقتصادية اللا متساوية مع القوى العظمى المؤثرة سواء إقليميًا أم عالميًا.

[1] (مدى الحفاظ على التماسك والخروج عن قيد محمد محرران الصراع الدولي, مرجع سبق ذكره.

لذلك تحاول هذه الدول التكتل فيما بينهما لمواجهة هذه القوى وتكتلاتها الضخمة. وحماية أنفسها تجاه المنافسة العالمية.

لذلك، وعلى مدى أربعة عقود أنشأت القارة الإفريقية العديد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية، في محاولة منها لتشكيل وحدة سياسية وتوسيع الأسواق. تتنوع هذه المجموعات بين مناطق تجارة حرة أو اتحادات جمركية أو اتحادات نقدية، وذلك بهدف تحقيق العوائد من هذه التكتلات

وبدافع تحقيق العوائد السابقة، أنشأ القادة والحكومات الأفارقة العديد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والتكتلات التجارية. وفي غرب إفريقيا، على سبيل المثال، تشمل ترتيبات التكامل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والمعروفة بـ(ECOWAS) ، والاتحاد الاقتصادي النقدي لغرب إفريقيا ((UEMOA، والذي يتألف من دول غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية مع عملة مشتركة، واتحاد نهر مانو (MRU)، الذي يضم ليبيريا وسيراليون وغامبيا. في شرق وجنوب إفريقيا، تشمل خطط التكامل الرئيسة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقيSADC)) ، ولجنة المحيط الهندي. في وسط إفريقيا، هناك الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقياCEMAC)) ، والجماعة الاقتصادية لإفريقيا الوسطى(CAEMC) ، والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات العظمى. وفي شمال إفريقيا يوجد اتحاد المغرب العربي. بالإضافة إلى ترتيبات التكامل الحكومية الدولية هذه، هناك العديد من المنظمات القائمة على الأنشطة، مثل مبادرة عبر الحدود، ونادي الساحل، ولجنة مكافحة الجفاف في منطقة الساحل. وبذلك تنتمي العديد من البلدان الإفريقية اليوم إلى أكثر من مخطط تكامل إقليمي واحد. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن العديد من خطط التكامل هذه لها صلاحيات مكررة ومتداخلة ويتم تمويلها بشكل سيئ للغاية.

وعلى صعيد الإنجازات يمكن تقسيمها إلى قسمين:

وبالقياس إلى المكاسب المتوقعة، يمكن وصف نتائج جهود التكامل الإفريقي، في أحسن الأحوال، بأنها متباينة. يمكن الادعاء بأن العضوية في المنظمات دون الإقليمية تتيح للبلدان الأعضاء فرصًا للتعاون وتعزيز علاقات حسن الجوار. فمنظمة الوحدة الإفريقية، التي تحولت مؤخرًا إلى الاتحاد الإفريقي، تعمل كمنتدى للقادة الأفارقة لتبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك للقارة. وفي السياق نفسه تشير مجموعة المراقبة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والتي تم إنشاؤها لمنع النزاعات وإدارتها وحلها، إلى الفوائد السياسية التي يمكن تحقيقها من التعاون بين البلدان الإفريقية. حيث أوضحت أنه تم إحراز بعض التقدم في تسهيل التنقل الإقليمي للعمالة،

ولا سيما في المنطقة الفرعية للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، حيث تسمح وثيقة سفر مشتركة لمواطني أحد البلدان الأعضاء بدخول البلدان الأعضاء الأخرى دون متطلبات الحصول على تأشيرة. كما

أدخلت الكوميسا و (CAEMC)جوازات سفر إقليمية، والتي تسمح لمواطني كل دولة عضو بالدخول إلى البلدان الأخرى بدون تأشيرات.

ويشير مستوى المعاملات التجارية والمالية التي يتم إجراؤها مع الراند الجنوب إفريقي إلى الفوائد المحتملة التي يمكن تحقيقها من وجود منطقة راند فعالة داخل الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي. يعتقد بعض المحللين أن وجود هذه المناطق النقدية العاملة والفوائد المتصورة منها لهما دور فعال في الدفع الحالي لإنشاء منطقة نقدية ثانية في المنطقة الفرعية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

وتقر الوثيقة الرسمية لإطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا بأن "التكامل المدار بشكل فعال يقدم أفضل احتمالات للازدهار الاقتصادي في المستقبل والحد من الفقر." وتؤكد أن: "تكامل أنظمة الإنتاج الوطنية جعل من الممكن تقسيم سلسلة القيمة إلى شرائح في العديد من عمليات التصنيع وقطاع الخدمات. في الوقت نفسه، يعني التنقل المعزز لرأس المال، أن المقترضين سواء كانوا حكومات أو كيانات خاصة، يجب أن يتنافسوا مع بعضهم البعض للحصول على رأس المال في الأسواق العالمية بدلًا من الأسواق الوطنية ". إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ستساعد في الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة، والدور الذي يمكن أن يلعبه التكامل الإقليمي في تسهيل قدرة إفريقيا على تحويل هذه الفرص إلى نمو وتنمية وتخفيف حدة الفقر.

وقد واصل الاتحاد الإفريقي إعطاء الأولوية للحاجة إلى تسريع الجهود نحو التحول الاجتماعي والاقتصادي والتنمية من خلال المبادرات القارية والإقليمية الاستراتيجية. تهدف أجندة 2063 إلى تقريب القارة من "إفريقيا التي نريدها" - إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة يقودها مواطنوها وتمثل قوة ديناميكية في الساحة الدولية. إنه مخطط القارة وخطة رئيسة لتحويل إفريقيا إلى قوة عالمية في المستقبل في غضون 50 عامًا.

Combattre les idées-reçues sur l'Afrique : un préalable pour son développement

Pr Aomar Baghzouz
UMMTO

Question principale

L'Afrique est-elle vraiment mal partie pour se developper

ainsi que le pronostiquait Rene Dumont déjà en 1962…

…ou au contarire serait-elle, par son dynamisme et sa

resilience en train de dementir les perceptions les plus contradictoires et les predictions les plus pessimistes?

Hypothèses

Du fait de leur effet contagieux sur les decideurs africains, les idees-reçues sur l'Afrique nuisent à son decollage economique.

2- Il existe une relation de cause a effet entre certaines representations de l'Afrique et les presupposes qui ont fonde les strategies de developpement du Continent.

3- Le developpement de l'Afrique est lie a la mise en place d'un nouveau modele economique authentiquement africain et debarasse des idees fausses.

Plan

- **I- Clarifications terminologiques et methodologiques**
- **II- Idees-reçues sur le developpement de l'Afrique: Afro-pessimistes Vs Afro-optimistes**
- **III- Pour un nouveau modele de developpement pour l'Afrique**

- **I- Clarifications terminologiques et methodologiques**

_ De quoi parle t-on: D'une Afrique ou des Afriques ?

- **D'une Afrique en devoppement, en marche, en decollage, en phase d'emergence, ou en marge de la mondialisation ?**
- **Comment mesurer le developpement de l'Afrique ?**

Des Afriques contrastées

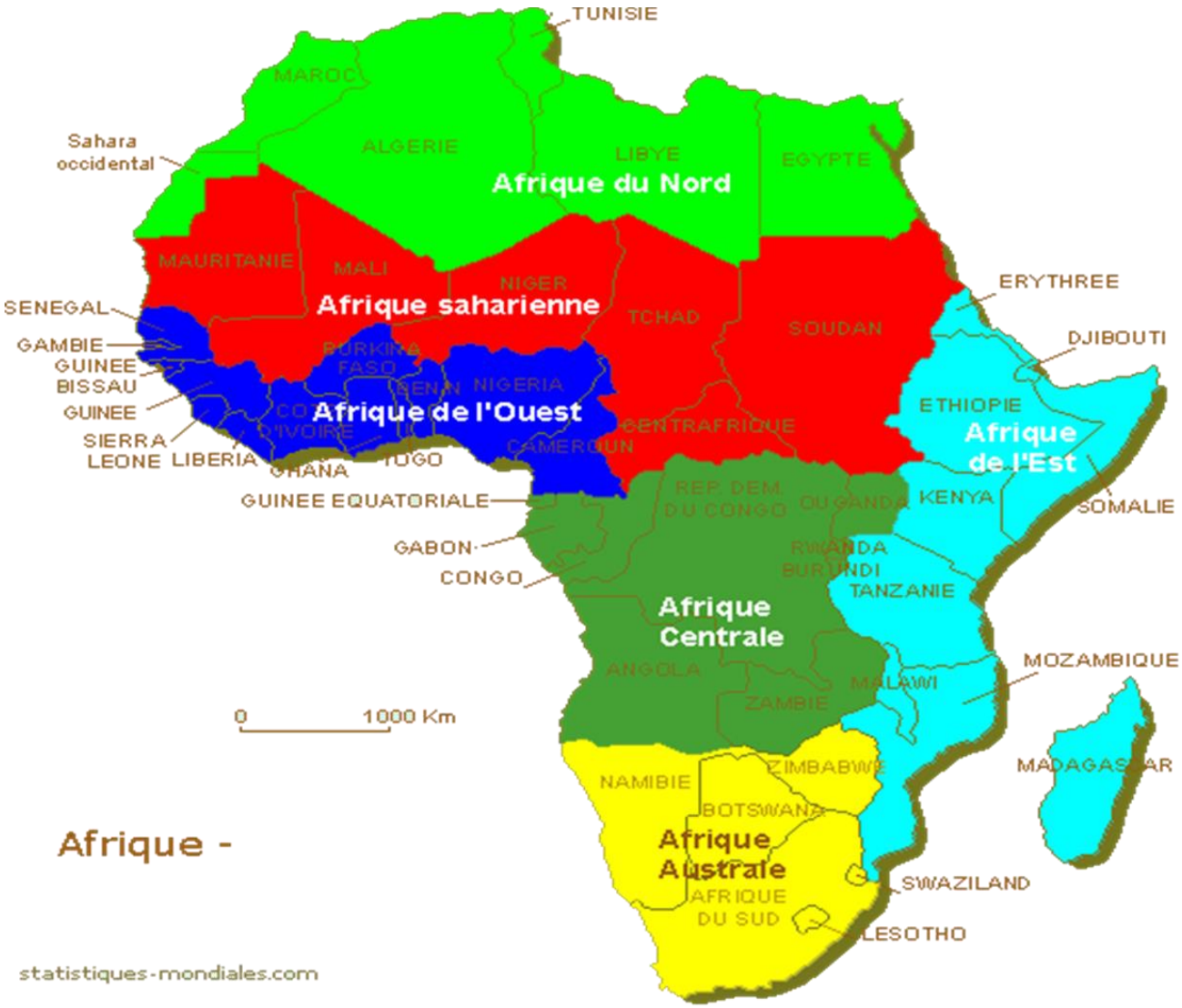

- Pays les moins avances (PMA) : 34/55 en marge de la mondialisation
- Pays en (voie de) developpement (PED/PVD):
- “Lions africains”: Algerie, Angola, Egypte, Afrique du Sud, Nigéria, l'Égypte, Maroc,Tunisie
- Pays emergents : Afsud, Nigeria, Rwanda, Maurice

Forces et Faiblesses de l’Afrique

Des Atouts	Des Faiblesses
• Vaste continent (30 millions de kilometres carres) et position geostrategique	• Une economie rentiere et peu diversifiee • Surendettement, et dépendance de l’extérieur

• Ressources naturelles (petrole, minerais, bois…) • Un fort potentiel agricole • Une population jeune et de plus en plus formee • Un marche attractif • Des Communautés économiques régionales à l'œuvre (ex-CEDEAO-UEMOA) • Des modeles de reussite africaine (Rwanda, Afsud…)	• Le continent concentre plus de 60 % pauvres de la planète, pour près de 50 % en Afrique subsaharienne. • 6 % des terres irriguées sur le continent africain contre 37 % en Asie • 50 % de la population du continent, n'ont toujours pas accès à l'électricité, dont l'industrialisation en patit. • Faiblesse du commerce intra-africain (12 % en integrant le commerce informel contre 40 % pour la moyenne mondiale) • 80 % des exportations africaines concernent les matieres premieres, • Instabilite politique et problemes securitaires •

3-Comment mesurer le developpement de l'Afrique

- Pas de consensus sur les criteres autour de notions aussi varies que flous: emergence, decollage, developpement…
- Il y'a autant de clasements que les criteres qui les fondent : PIB, IDH, IPH…
- L'Observatoire pour l'émergence en Afrique (OBEMA), un think tank d'experts africains a etabli en 2017 un index avec 4 criteres

II-Idees-reçues sur le developpement de l'Afrique

- Beaucoup a été dit et ecrit sur le developpement et le sous-developpement de l'Afrique mais la plupart de cette littérature reflete un vision pas toujours objective des realites africaines.
- Ces perceptions negatives sont parfois l'œuvre d'auteurs africains.

Fable: Comment l'elephant (africain)
est percu par six aveugles ?

La colonisation est responsable du sous-developpement de l'Afrique

- Cette responsabilite est indeniable : pillage des richesses, esclavage, destructuration sociale et culturelle…
- Les ecrits dans ce sens foisonnent: Samir Amin, Martine Camacho, Walter Rodny…

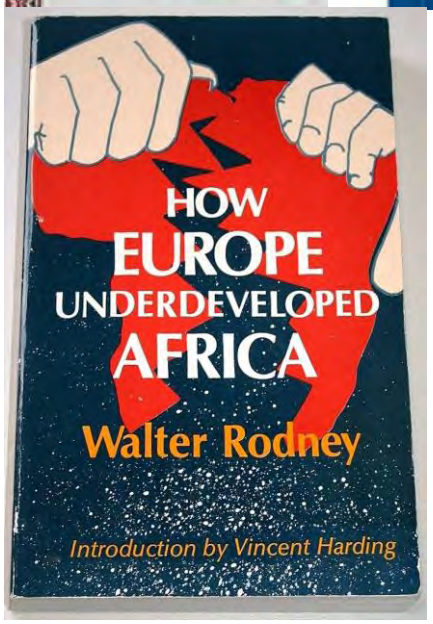

- Cependant, on ne peut pas tout imputer a la seule colonisation, plusieurs decennies apres les independances africaines.
- Ce discours basé sur le fameux complot néocolonialiste ne permet plus aux dirigeants africains d'occulter leurs propres responsabilités
- Pourquoi alors certains pays (Rwanda, Afsud, Nigeria) ont-ils pu emerger ?

L'Afrique est refractaire au developpement economique

- De meme qu'on dit que l'Afrique est refractaire a la democratie, on dit aussi souvent que l'homme africain n'est pas pret pour realiser son propre deveveloppent economique
- Ce raisonnement est base sur le fait que l'Afrique est souvent associée à la pauvreté et au sous-développement et au fait que son decollage economique peine a se realiser.

- Une representation de l'Afrique et des Africains relayee par certains medias et politiques occidentaux a l'instar de Nicolas Sakozy pour qui "l'homme africain n'est pas assez entré dans l'histoire" (Discours de dakar, 26 juillet 2007)
- Un constat simpliste decoulant d'une approche culturaliste et essentialiste qui donne une image stereotypee, tronquee et caduque de la realite africaine
- L'Afrique est le berceau de l'humanité, et l'intelligence africaine a fait et fait encore le bonheur des societes occidentales. Aujourdhui, 10 % de diplomes africains vivent et travaillent a l'etranger.
- Malgre la fuite des cerveaux, l'émergence économique est une realite qui marque le continent depuis que des pays comme l'Afrique du Sud, le Rwanda et l'Ethiopie ont montre la voie.

3- Les Flux des IDE vers l'Afrique augmentent de facon exponentielle

- Certes, depuis le debut du XIXeme siecle, ces flux ont augmente en valeur selon les pays et les annees, signe de la renaissance economique africaine
- Certes aussi, des etudes theoriques montrent que les IDE ont un impact positif sur la croissance économique soit directement à travers le flux des capitaux qu'ils génèrent, soit indirectement, à travers la

création de l'emploi et le transfert des connaissances et des technologies qui les accompagnent

Flux des IDE vers l'Afrique (Rapport 2023 sur l'investissement dans le monde)

- Mais la croissance économique, quand elle est realisee, n'est pas toujours synonyme de développement : chaque annee, des dizaines de millions d'habitants franchissent les seuils d'extreme pauvrete en Afrique (1, 25 $/jour)
- En termes comparatifs, les IDE vers l'Afrique n'ont représenté que 3,5 % des flux mondiaux en 2022, contre 5,2 en 2021 et 4,1 % en 2020.

Exemple des IDE vers l'Algerie

- L'attractivite des IDE est variable selon les pays : En Algerie, en depit d'un nouveau code des investissement plus incitatif (2022), les investisseurs etrangers ne se bousculent pas encore au portillon.

- Les IDE vers l'Algerie n'ont atteint que 89 millions $ en 2022 contre 870 millions en 2021, soit un peu moins que la moitie des transferts de la diaspora (1,8 md $), transferts eux-memes negligeables compares a ceux de l'Egypte (28 md), du Nigeria (20 md) et du Maroc (11 md) pour la meme annee 2021.
- Causes : faiblesse du secteur financier, bureaucratie, insecurite juridique, acces au foncier industriel, etc.

4- La Chine partenaire privilegie pour le developpement de l'Afrique

- Il est indeniable que la Chine est l'un des plus importants contributeurs a l'essor économique réalisé par l'Afrique ces vingt dernières années
- Le « consensus de Pékin » offre les fonds chinois sans intrusion dans les affaires internes des Etats africains
- Depuis 2010, la Chine s'est affirmee comme premier partenaire de l'Afrique

- Grande pourvoyeuse de prêts financiers, d'infrastructures et d'échanges universitaires, la Chine a su répondre aux besoins de transformation de l'Afrique bien mieux que les Américains et les Europeens.
- Mais il n ya pas de partenaire plus philantropique que d'autres. Tous, defendent leur interet national.
- Certains la percoivent meme comme un predateur en Afrique notamment par son achat massif des terres arrachees aux paysans.

5- La Zone de libre-échange continentale africaine (ZLECAf) va permettre aux pays africains de diversifier leurs exportations, d'accélérer leur croissance et d'attirer les IDE

- Les potentiels beneficiaires ne tarissent pas d'eloges sur le projet de la ZLECAf parcequ'il leur fournirait un marche unique de 2 milliards de consommateurs en 2050.

Ce projet gigantesque de l'UA correspond par aux ideaux des panafricanistes issus du groupe de Casablanca aux debuts des annees 60 qui appelaient a l'unite du Continent

- Cependant, ce qui n'a pas ou peu marche au niveau des sous-regions de l'Afrique, peut-il reussir a l'echelle continentale ?
- L'Afrique est un cimetiere d'orga-

-nisations regionales mort-nees ou

en declin (CEN-SAD, UMA…).

- On craint que la ZLECAf ne

profitera qu'aux élites africaines et

au capital transnational, au

détriment des communautés locales

- Le probeme de l'integration africaine reside entre autres dans le manque d'une vision d'avenir, d'une volonte politique et de la "desunion des Etats de l'UA", conjugues a leur dependance exterieure…
- Avec les disparites economiques inter-africaines, un mecanisme de sanctions est necessaire dans la ZLECAf pour proteger les economies non-competitives
- Faire de la ZLECAf un facteur d'emergence de l'Afrique et non un cheval de troie pour les Occidentaux et les Emergents qui cherchent a augmenter leurs parts de marche.
- Faire de la ZLECAf une locomotive de la production africaine et non un simple marche pour les produits d'importation.

6- Les politiques du FMI ont impulse le developpement de l'Afrique

- Le FMI pretend que ses PAS ont produit de bons resultats en termes d'allegement de la dette, de reduction de la pauvrete et de developpement en Afrique.
- Le FMI soutient que l'ouverture sur l'exterieur confere dynamisme et prosperite aux pays qui s'y essaient et preconise d'opter pour la mondialisation et le neo-liberalisme
- Neanmoins, beaucoups d'Africains accusent la mondialisation et le FMI d'engendrer les inégalités et d'accentuer la pauvrete sur le Continent
- Des voix ne cessent de denoncer les travers du neoliberalisme qui fonde les politiques du FMI et les obstacles a l'emergence africaine.

III- Pour un nouveau modele de developpement pour l'Afrique

- Le defi est de créer une economie africaine moderne, diversifiee et interconnectee
- Promouvoir le capital humain y compris diasporique
- Capter les investissements d'abord africains
- Preserver les biens communs: forets, terres, lacs…
- Se proteger d'une concurrence deloyale vis-a-vis du reste du monde
- Assurer l'emploi pour les jeunes africains: 600 millions de jeunes sont attendus sur le marche du travail d'ici 40 ans, a raison de 15 millions/an.
- Assurer la transformation des matieres premieres en Afrique: produire pour reduire la dependance exterieure

- Mettre en place un modele autocentre ou c’est le marche africain qui doit etre le moteur de la croissance africaine.

من التنمية إلى ما بعد التنمية: ماذا تغير مفاهيميا وعمليا؟

الأستاذ الدكتور عبد القادر دندن

أستاذ العلاقات الدولية- جامعة عنابة- الجزائر

ملخص: منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت تبرز أهم الجهود الفكرية والأكاديمية للتنظير للتنمية، أين ظهرت أولى بوادر أدبيات التنمية وما شملته من منظومة مفاهيمية ونظريات ونماذج تنموية، تصدرتها نظريات التحديث الغربية، ثم النظريات الاشتراكية اليسارية، وانقسمت دول العالم حينها بين من يتبعون النمط الرأسمالي او الاشتراكي، وتبع ذلك إضفاء الطابع الإيديولوجي على مسارات التنمية، وإخفاق مختلف التوجهات في تحقيق التنمية المنشودة من طرف الدول النامية. ومع هذا الفشل برز تيار ما بعد التنمية، الذي يدخل ضمن الرؤية الما بعد حداثية للعالم، ويقوم على نقد التنمية كمفهوم وكفكر، وبضرورة تجاوزه نحو مقاربات أخرى.

الكلمات المفتاحية: التنمية- ما بعد التنمية- الاستغلال- العالم الثالث

Abstract:

Since the end of World War II, the most important intellectual and academic efforts to theorize development began to emerge, where the first signs of development literature appeared and the conceptual system, theories and development models it included, topped by Western modernization theories, then leftist socialist theories, and the countries of the world were divided at that time between those who followed the capitalist or socialist style. This was followed by the ideologicalization of development paths, and the failure of various approaches to achieve the development desired by developing countries. With this failure, the post-development movement emerged, which falls within the post-modern vision of the world, and is based on criticizing development as a concept and as an idea, and on the necessity of moving beyond it towards other approaches.
Keywords: Development - post-development - exploitation - the third world

مقدمة: يعد محاربة الفقر وتحقيق التنمية في مختلف المجالات الهدف الرئيس لأي دولة في العالم، وخاصة لدى الدول التي تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة، وارتفاعا كبيرا في معدلات الفقر والبطالة، وسوء الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، وهي الدول التي تعدد التوصيفات الخاصة بها، فهي تارة دول العالم الثالث، وتارة أخرى الدول النامية، وأحيانا دول الجنوب.. إلخ، إلا ان القاسم المشترك بينها هو السعي إلى تحقيق التنمية لفائدة شعوبها.

ولتحقيق ذلك الهدف، شهد العالم سيلا من الكتابات والمقاربات التي تدخل في نطاق أدبيات التنمية، وكان على رأسها الأدبيات الرأسمالية التي صدرت عن مفكرين ومؤسسات غربية أبدت منظورها لكيفية تحقيق التنمية في الدول المتخلفة، وتبعتها كذلك أدبيات اشتراكية، وتماهى ذلك مع الصراع الإيديولوجي في حقبة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، ولكن ثمار ذلك الصراع والمنظورات المتباينة للتنمية ما بين رأسمالية واشتراكية، لم تبرز لدى الكثير من الدول المتخلفة التي اتبعت أيا من النهجين، وهو ما شكك بشكل كبير في جدوى التنمية كفكر وكممارسة، وهو ما فسح المجال لحركة نقدية واسعة قادها مفكرو ما بعد التنمية، وهم المفكرين الذين يرون بان التنمية انتهت وماتت، ولابد من تجاوزها كمنطلق لتحسين أوضاع الدول الفقيرة عبر العالم. وهذا ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية: كيف ولماذا حدث الانتقال من فكرة التنمية إلى ما بعد التنمية؟ وما هي الدوافع والتداعيات المترتبة عن ذلك؟

أولا- المسار العام لتطور مفهوم التنمية: شهد مفهوم التنمية تطورات متلاحقة منذ بداية تداوله بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كان مرتبطا بالجانب الاقتصادي وخاصة بعنصر النمو، حيث كان تعريف البلدان النامية منذ أواخر الأربعينيات وإلى غاية أواخر الستينيات بأنها الدول التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي أو متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي.. لتكون التنمية حينها مرادفا للنمو الاقتصادي السريع، وهو ما ترسخ أكثر بعد ظهور كتاب "مراحل النمو الاقتصادي" للأمريكي "والت روستو" سنة 1959، والذي أكد فيه على أن مشكلات الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل تأخذ طريقها إلى الحل بعد تحقيق النمو الاقتصادي (العيسى ، 2001، صفحة 13، 14).

شاع هذا التوجه، رغم أن الفرق شاسع بين "نمو" يتم تلقائيا، و"تنمية" تتم على بصيرة ووفق خطة مدروسة، وثبت مع الوقت أن فلسفة النمو القائمة على الانتقال التدريجي لثمرات النمو لتعم المجتمع ككل لم تكن صائبة، فالواقع العملي برهن كيف أن النمو تحقق في أحيان كثيرة ولكن التنمية لم تتحقق، وبقي الرخاء الناجم عن النمو محصورا في فئات ضيقة ولم يشمل الجميع، وهو ما أكده المفكر الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" في كتابه "ستارة الفقر"، إذ أبرز في كتابه كيفية انتقاله من مفكر يؤمن بالنمو إلى مناصر للتنمية، بعدما تبين له الفارق الكبير بين نمو لا تستفيد منه سوى الأقلية، وبين تنمية تتم لصالح القاعدة الواسعة من المجتمع (القصيبي، 1992، صفحة 37، 38).

وهنا بدأ التفريق بين النمو والتنمية، على اعتبار هذه الأخيرة تعني العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهو ما يتطلب إحداث العديد من التغييرات الجوهرية في بنية وهيكل الاقتصاد، بما يسمح له بدخول مرحلة النمو الذاتي، لتكون التنمية أكثر من مجرد حدوث زيادة في نسبة النمو الاقتصادي، بل إحداث تغييرات في هيكل الإنتاج، ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تعديل في هيكل الدخل لصالح الفقراء (عجمية، عطية، و نجا، 2008، صفحة 81، 82).

إن التنمية وفقا لذلك، تعني أكثر من مجرد الاهتمام بالزيادة في مجموع الإنتاج، بل تدل أيضا على ارتفاع في مستوى المعيشة، وهذا الرأي يقتضي تعريف التنمية الاقتصادية على أنها عملية يتم بواسطتها زيادة دخل الفرد الحقيقي على مدى زمني طويل، أي ربط التنمية في جوهرها بمشكلة القضاء على الفقر (بالدوين، 2000، صفحة 7).

وكانت نتيجة ذلك تراجع الأمم المتحدة عن منظورها الضيق للتنمية، فبعد أن كانت قد حددت أهداف التنمية سابقا في تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي، عادت في أواخر ستينيات القرن الماضي لتتبنى مفهوم أكثر اتساعا ومرونة، ولا يعتمد على المؤشر الكمي فقط الذي يعني النمو بالضرورة (حمداني، 2009، صفحة 13).

ومثل صدور الإعلان العالمي للحق في التنمية لعام 1986، نقطة تحول رئيسية في التعامل مع عملية التنمية إذ عرفتها على أنها: "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان، على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها"، ونص الإعلان في مادته الثامنة على ضرورة اتخاذ الدول على الصعيد الوطني جميع التدابير اللازمة لتفعيل الحق في التنمية، مع ضمان تكافؤ الفرص أمام الجميع في الحصول على الموارد الأساسية، والتعليم، والخدمات الصحية، والغذاء، مع اتخاذ التدابير اللازمة لضمان مشاركة فعالة للمرأة في عملية التنمية، وإجراء إصلاحات اقتصادية بهدف استئصال مختلف المظالم الاجتماعية (محمد عبد الحميد، أكتوبر 2017، صفحة 18).

وكان مفهوم التنمية المستدامة من تطورات مفهوم التنمية، ومن البدائل التي طرحت لإحداث وضمان التوازن بين الحاجيات الاقتصادية من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى، ففي قمة الأرض بـ "ريو دي جانيرو" سنة 1992 تم تبني وطرح هذا المفهوم، والذي عرفه كل من "بيتر هيويت" و"فيليب أغيو" بأنه: "التنمية التي تهتم بتحقيق رفاهية أجيال المستقبل، وتأخذ في الحسبان كافة إمكانيات الإحلال التكنولوجي بين السلع الرأسمالية، وكافة المعوقات المتمثلة في محدودية الموارد والتكاليف البيئية للإنتاج والاستغلال" (معلم، 2017، صفحة 12).

إن التنمية ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق غايات إنسانية تشمل مختلف المجالات، فالعمل على إنشاء إطار تحليلي نكتشف من خلاله الروابط المتداخلة بين المتغيرات الأساسية في عملية التنمية، يتطلب منا أولا تحديد ماهية المفهوم المستهدف بالبحث ألا وهو "التنمية".. إذ ليس هنالك تعريف منفرد للتنمية الاقتصادية يمكن اعتباره مرضيا تماما.. فعند دراسة عملية التنمية الاقتصادية يجب الاهتمام بإنشاء العلاقات السببية بين أوجه ومظاهر التقدم، لأنه على أساس هذه العلاقات يمكننا تحديد النتائج المنتظر حدوثها من التغييرات المحدثة (بالدوين، 2000، الصفحات 3- 6).

ثانيا- عصر التنمية.. الأدبيات والمنظورات المهيمنة: ظهرت أدبيات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، وبالضبط في سنوات الخمسينيات، وكان ذلك ارتباطا بالدول المستقلة حديثا عن الاستعمار، وتصاعد الحاجة إلى التحديث (محمد عبد الحميد، أكتوبر 2017، صفحة 15)، ومن المفارقات أن قضية التنمية التي تتعلق بمصير الملايين من البشر في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، لم تبدأ إثارتها من جانب مفكري هذه الشعوب، ولكنها طرحت وتطورت أساسا في كتابات المفكرين الغربيين، وخصوصا البريطانيين والأمريكيين (كامل، 2017، صفحة 32).

لقد تطورت دراسات التنمية مع نهاية الأربعينيات، وبرزت كحقل معرفي مع نهاية الستينيات مع تأسيس معاهد أبحاث في بريطانيا تقدم محاضرات وتصدر منشورات في هذا المجال، لقد كانت حقلا معرفيا متعدد الفروع والتخصصات، يضم الاقتصاد وعلم الزراعة وعلم الاجتماع وحقول أخرى، تهدف إلى إحداث تغييرات إيجابية على ظروف معيشة السكان في المناطق الفقيرة من العالم (Telwal & Telwal, 2016, p. 48).

ولم تنفصل أدبيات التنمية عن الواقع السياسي والظرف الاقتصادي والإيديولوجي الذي ظهرت فيه، وكانت أهم ميزة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بداية ما عرف بالحرب الباردة، وانقسام العام لكتلتين إيديولوجيتين متضاربتين رأسمالية واشتراكية، وظهور الدول حديثة الاستقلال أو ما عرف بدول العالم الثالث، واشتداد التنافس بين المعسكرين للسيطرة على تلك الدول، وقد كان من وسائل ذلك الصراع الدعوة لعمل نظري في المجال الاقتصادي، أطلق عليه نظرية التنمية، وهي دعوة حركتها أهداف سياسية، هي: (عارف، 2007، صفحة 75، 76)

- دافع عملي، لتقديم إطار نظري للفعل السياسي في مرحلة ما بعد الاستقلال، ومحاولة إفقاد ذلك الاستقلال جوهره.

- على الرغم من أن معظم نظريات التنمية قدمت نفسها على أنها عمل أكاديمي، إلا أن الواقع أثبت أنها دعائية بالدرجة الأولى، لكون الدول الجديدة كانت هدفا لسيطرة المعسكرين أثناء الحرب الباردة.

كانت أدبيات التنمية في البداية، هيمن عليها من نظريات ونماذج مأخوذة من تجارب تاريخ الاقتصاد الغربي، فقد أعطى ظهور الرأسمالية وتطور الثورة الصناعية شكلا مميزا للتفكير التنموي الغربي، أين أصبح النمو مرادفا للتقدم ومستويات أعلى للتحضر (Abuivada, 2018, pp. 115, 116).

مثلت نظرية التحديث الذراع التنموي والتنظيري للرأسمالية الغربية، فمع ظهور مفهوم التنمية في إطار تلك النظرية، كان التركيز على تحقيق النمو الاقتصادي والتصنيع والتقدم التكنولوجي، هذا بالإضافة إلى تبني المجتمع لقيم الحداثة، والانتقال من الأنماط والقيم التقليدية إلى القيم الحديثة وفقا للنموذج الغربي)محمد عبد الحميد, أكتوبر (16 .p ,2017.

ولا يحمل التصنيع وفق المنظور الرأسمالي طابعا اقتصاديا فقط، بل له أيضا دلالاته الثقافية والحضارية، فمفهوم "التحديث"(modernization) يشير حسب "إيزنستات" من الناحية التاريخية إلى عملية التحول نحو تلك الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، ويرى "تالكوت بارسونز" و"باول" أن التحديث عملية ثقافية تقوم على تبني قيم ومواقف ملائمة للطموح العملي والتجديد العقلاني، بدلا من القيم السائدة في المجتمع التقليدي، عن طريق نقل الأفكار والقيم من الغرب، والتصنيع هو الذي سيزيح العقبات الثقافية التقليدية، وبذلك يصبح العالم الثالث "حديثا"، مما يعني أيضا أن يكون غربيا في طبيعته)عارف, 2007(16 .p ,.

على الطرف المقابل، كان النموذج الاشتراكي يقدم نفسه كسبيل التنمية الأمثل لتلك الدول، بفضل تركيزه على التصنيع هو الآخر، والتخطيط، والملكية العامة لوسائل الإنتاج للدولة، واعتبار الكتلة الاشتراكية أقرب للدول حديثة الاستقلال من ناحية إيديولوجية ومعنوية، فالاتحاد السوفييتي قائد العالم الاشتراكي أيد العديد من حركات التحرر في إفريقيا وآسيا، كما أنه ليست له تقاليد إمبريالية واستعمارية كما هو حال الدول الرأسمالية، وهو يؤمن بالدور المحوري للدولة في التنمية وفي مختلف المجالات، مما يقوي ويدعم الأنظمة البارزة حديثا في تلك الدول ويقوي سلطتها.

اكتسب الاتحاد السوفييتي حينها هالة من الإعجاب بإنجازاته ومقارعته للغرب اقتصاديا بفضل نموذجه الاشتراكي، فقد ساهم التخطيط في الدول الاشتراكية ودور الدولة في النهوض باقتصادياتها، وتحول الاتحاد السوفييتي في ظل التخطيط الاشتراكي إلى قوة عظمى، وهو ما تحتاجه الدول النامية بفسح المجال لتدخل الدولة لإحداث التغييرات الهيكلية الاقتصادية المطلوبة (العيسى ، 2001، صفحة 60).

ساد الاعتقاد في العديد من دول العالم الثالث أن التخطيط الذي اتبعه الاتحاد السوفييتي، من خلال خططه الخماسية المتلاحقة، كان هو المسؤول بالدرجة الأولى عما حققه العملاق السوفييتي من انجازات،

وقد تم ابتداء من سنة 1950 تبني أكثر من 300 خطة تنموية في دول العالم الثالث (القصيبي، 1992، صفحة 84).

قامت الاشتراكية أيضا على مبدأ التصنيع كمفتاح للتنمية، وزاد بريق هذه الفكرة مع ما استطاع الاتحاد السوفييتي تحقيقه من منجزات صناعية في فترة ما بين الحربين وما بعد الحرب العالمية الثانية، وكيف استطاعت دولة زراعية متخلفة في عدة مجالات، أن تتحول بسرعة إلى دولة صناعية، ثم إلى قوة عظمى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما زاد من جاذبية فكرة التصنيع لدى دول العالم الثالث في نماذجها التنموية (القصيبي، 1992، صفحة 67).

في خضم صراع القطبين الأقوى عالميا على نشر منظورهما التنموي، شهدت أدبيات التنمية تطورا تاريخيا بظهور مدرسة التبعية مع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، التي اتخذت من الفكر الماركسي مرجعية لها، ورأت أن سبيل التنمية هو تبني نماذج تنموية مستقلة تتناسب مع الظروف السياسية لبلدان العالم الثالث وهو المصطلح الذي صاغته هذه المدرسة، للبرهنة على العلاقات غير العادلة بين دول العالم المتقدم ودول العالم الثالث، وذلك في إطار زمني دولي تميز بالثنائية القطبية، وتبني العديد من دول العالم الثالث للنموذج الاقتصادي السوفييتي كبديل لعلاقات الاستغلال والتبعية مع الغرب (محمد عبد الحميد، أكتوبر 2017، صفحة 16، 17).

تقوم هذه المدرسة على مفهوم أو فكرة التبعية، وهي ظرف موضوعي تشكل تاريخيا ممتدا إلى الفترة الاستعمارية، ونجم عنه نشوء علاقات سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية، تعبر عن شكل من أشكال تقسيم العمل الدولي، يتم فيها تسخير موارد وثروات الشعوب المتخلفة المتمركزة على الهامش أو الأطراف، لخدمة مصالح واقتصاديات الدول المصنعة والمتقدمة التي تمثل قلب أو مركز النظام الرأسمالي العالمي، وتمارس دول القلب هيمنتها على دول الأطراف أو الهامش بعدة طرق، منها ما يعتمد على حكومات تلك الدول المتخلفة في حد ذاتها، ومنها ما يعتمد على نفوذ المؤسسات المالية العالمية، وأيضا ما تعلق بدور الشركات الاحتكارية الكبرى متعددة الجنسيات (العيسى ، 2001، صفحة 22).

تخبط العالم الثالث أو الدول المتخلفة أو سمها كما شئت في حبائل صراع أدبيات التنمية، التي حملت ظاهريا شعار التقدم والخروج من دائرة الفقر، ولكنها اختزنت باطنيا في ركن مظلم منها عناصر التحيز والاستغلال، والسعي للانتصار للإيديولوجيا على حساب الإنسان المثقل بقيود العوز والفاقة والحاجة، سواء في الأرياف النائية، أو في المدن البائسة وضواحيها الفوضوية في الدول الفقيرة.

ورغم الاختلاف الظاهري بينهما، إلا أنهما أجمعا على جعل العالم الثالث مختبرا لنظرياتهما، فقد أجمع الفكر الليبرالي والاشتراكي المستوردين على حتمية التصنيع كمفتاح للتنمية في العالم الثالث، مدفوع كل منهما بخبرته التاريخية والعقائدية، فبالنسبة للفكر الرأسمالي فهي تتعلق بمولد الثورة الصناعية في الغرب ودورها في ظهور المجتمع الغربي المصنع والمتقدم، وبالنسبة للفكر الاشتراكي فكان ذلك انطلاقا من الإيمان بأن الوصول إلى الاشتراكية يكون عبر التصنيع، وليس عبر مجتمع زراعي إقطاعي متخلف (وجميعها خلفيات غريبة عن التجربة التاريخية والسياقات الثقافية والاجتماعية لدول العالم الثالث)، ذلك أن استيراد الفكر بالنسبة لدول العالم الثالث أصبح حينها غاية كبرى بدلا من أن يكون وسيلة صغرى، لتصبح التنمية في بداياتها ضحية للإيديولوجيا والغزو الثقافي (القصيبي، 1992، صفحة 64، 65).

والمتأمل في هذه النظريات يجد أنها ليست سوى إيديولوجيا تعكس رؤية التجربة الأوروبية، وتبغي تعميمها على العالم لصياغته على شاكلة أوروبا، وتغيير مساره ونزع خصوصياته المختلفة، وإخضاعه لعملية تاريخية قسرية تنفي كل الثقافات خارج إطار التاريخ على أساس أنها متخلفة، وراكدة، وغير عقلانية، ويتم إحلال ثقافة وقيم ومعايير وأنماط سلوك أخرى محلها، ولذلك اقترن مفهوم التنمية في هذه النظريات بمفاهيم التخلف، والتحديث، والتقدم، واللحاق بالركب الحضاري، وتضييق الفجوة وغيرها.. بهدف الإبقاء على تلك المجتمعات متخلفة وخارجة عن سياق التطور، لتبقى تابعة ومستهلكة وسوق لتصريف منتجاتها، ومصدرا للمواد الخام (عارف، 2007، صفحة 17).

ثالثا- عصر ما بعد التنمية.. هل ماتت التنمية؟: مع العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، بدأ ينتشر خطاب "النهايات" وخطاب "الما بعديات"، وهي خطابات تشير لمآلات دراماتيكية لظواهر معينة، مثل نهاية التاريخ (أطروحة نهاية التاريخ لفوكوياما)، ونهاية الجغرافيا (في الفكر الجيوبوليتيكي)، ونهاية التربية (في إشارة لتراجع دور المصادر الأساسية للقيم اجتماعيا وتعويضها بوسائل التكنولوجيا والإعلام الحديثة)، والانتقال لمراحل تطورية تتعدى مفاهيم ومبادئ سادت طويلا مثل ما بعد الحداثة، وما بعد السلوكية، والأكثر ارتباطا بنا في دراستنا هذه هو مفهوم "ما بعد التنمية" (Post Development)، المعبر عن مرحلة حرجة تمر بها التنمية في تاريخها.

في أكتوبر من سنة 1989، اجتمع فريق من الباحثين من جامعة بنسيلفانيا المساهمين في كتاب "قاموس التنمية" (The Development Dictionary)، لمناقشة "نهاية عهد التنمية" (The End of the development era). مفترضين بأن عصر العولمة قد حل محل عصر التنمية[1] (Sachs, 2010, pp. 6,7)، وفي مستهل مقدمة الكتاب يقول المحرر "وولفغانغ ساكس": "الأربعون سنة الأخيرة يمكن تسميتها بعصر

التنمية، لكن هذه الحقبة وصلت إلى نهايتها، وحان الوقت لكتابة نعيها أو تأبينيتها (موت التنمية)، لقد وقفت التنمية لعقود كمنارة ترشد البحارة نحو الساحل. ولكن اليوم هذه المنارة تبدو متهالكة، وهي آيلة للانهيار والسقوط، إنها تبدو اليوم كآثار ومخلفات في المجال الفكري (Sachs، 2010، صفحة 8).

تعبير دراماتيكي يذكرنا باقتباسات من روايات "شيكسبير" المليئة بالدراما والسوداوية والمآسي، ولكن الواقع أن التحولات التي شهدها العالم قد امتدت بجبروتها لتشمل إطار التنمية أيضا، حيث كثرت الخطابات المبشرة بنهاية التنمية وبموتها، وتلك المشككة في جدواها، وتلك التي تنعيها وتعلن موتها، وتلك التي تدخلها لعالم الأساطير وضروب الخرافات التي سادت لعقود دون طائل أو عائد يذكر، فأصبحت التنمية محل تشكيك، وكثرت دعوات المراجعة والمساءلة، بل وتلك المستهدفة لها في وجودها أصلا، لنكون أمام مسألة وجودية، تتعدى حدود التطوير والتنقيح، لتدخل دائرة التخلي والترك والبحث عن بدائل.

في الطبعة الأولى من كتابه الملحمي "أسطورة التنمية.. انقراض العالم الثالث"، وصف المفكر البيروفي "أوزوالدو دو ريفيرو" التنمية بأنها لا تتعدى كونها "أسطورة"، تساعد الدول المتخلفة على إخفاء أوضاعها التعيسة، وتساعد الدول المتقدمة على إراحة ضمائرها، فبعد ما يزيد عن ستين سنة من نظريات وسياسات التنمية، لم تنجح من مجموع 156 دولة سوى 4 دول فقط في تحقيق النمو، وزيادة مطردة في متوسط دخل الفرد منذ عام 1960، وهي دول لا تمثل سوى 2% من سكان العالم، لأن الأمر هنا يتعلق بسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وهونغ كونغ.. وأكثر من ذلك يؤكد "أوزوالدو" أننا لا نواجه أزمة اقتصادية بقدر ما نواجه أزمة حضارية أخلاقية، لأن حضارتنا الآخذة في التوسع لم تراع البيئة ومحدودية مواردها، لتتحول إلى ما يشبه الخلية السرطانية التي تدمر الكائن الذي تعيش داخله. لذلك فنحن بحاجة لإتباع وإحلال "أجندة لبقاء الأمم" محل "أجندة ثروة الأمم" الكلاسيكية (دو ريفيرو، 2012، صفحة 10، 11).

في ذات السياق، دعا ما يعرف بـ"نادي روما"، وهو تجمع للمفكرين الناقدين لسياسات النمو السائدة في الدول الرأسمالية، إلى وقف النمو الاقتصادي كسبيل لإنقاذ الإنسانية، وهي تدخل ضمن الأفكار التي ترفض فكر التنمية في حد ذاته، باعتباره فكر يفرضه خبراء وساسة منعزلون عن الواقع، ويسيطر عليهم الوهم بأنهم يمتلكون حلولا لكل مشاكل البشرية، دون أن يلتفتوا لما ينجم عن أفكارهم وسياساتهم من ترد لأوضاع البشر، وإهدار للموارد، وعدوان على البيئة (كامل، 2017، صفحة 35).

بعد عقود من التشدق بمفهوم التنمية ضمن الأدبيات المنتشرة، اتضح أنه ظل رغم ذلك مفهوما غامضا وغير محدد، وذلك الغموض مصاحب لحقل التنمية منذ بداياته الأولى، وقد دفعت هذه الطبيعة الغامضة للمفهوم باثنين من كبار أساتذة العلوم السياسية الذين أسهموا في بناء المرحلة السلوكية إلى رفض هذا المفهوم، فقد اعتبر "فريد ريجز" أن مفهوم التنمية ليس أكثر من "كلمة قوة" (Power word)، يستخدم كبؤرة لصراع قوي أو صراع تمويل، أما "صامويل هنتنغتون" فرأى أنه يجب التخلص من هذا المفهوم، لأنه لم يستطع إيجاد تكامل بين هيكل المفاهيم المتعلقة به.. وقد يكون الفشل الواقعي لتجارب التنمية في ما سمي بالعالم الثالث، قد أدى إلى فشل نظري، ومحاولات "سرقة" التنمية على أرض الواقع، أدت إلى تزعزع مكانة المفهوم، وانفصال عدة مفاهيم كانت ضمن موضوع وحقل التنمية واستقلالها بذاتها، مثل المجتمع المدني، والتحول الديمقراطي، والخوصصة، والإصلاح الهيكلي، وغيرها (عارف، 2007، الصفحات 79-81).

عطفا على ما سبق، ظهر الاتجاه المعروف بـ"ما بعد التنمية"، كاتجاه فكري ضمن حركة أوسع عرفت بما بعد الحداثة، والتي قامت بنقد وتفكيك المفاهيم الأساسية للحداثة، واعتمد أنصارها على تفكيك الافتراضات والمفاهيم التي قامت عليها الحداثة، والتي أفرزت بحسبهم تصور معين لعلاقات القوى في العالم (محمد عبد الحميد، أكتوبر 2017، صفحة 17).

تاريخيا، تعود جذور هذا الاتجاه الجديد للانتقادات التي وجهها الفرنسي ما بعد الحداثي "ميشال فوكو"، والعالم الأنثروبولوجي الكولومبي- الأمريكي "أرتورو إسكوبار"، لسياق نشأة مفهوم التنمية في حد ذاته، فبعد الحرب العالمية الثانية، وكجزء من ترتيبات ونماذج العلاقات الجديدة بين الشمال والجنوب التي جاءت لتعوض العلاقات الكولونيالية (الاستعمارية) السابقة، بدأ العالم في الانقسام إلى دول متقدمة وأخرى متخلفة، وبحسب "فوكو" و"أرتورو" كانت التنمية "أداة قوة" (Power device) لإعادة تنظيم العالم، وإضفاء شرعية جديدة على التقسيم العالمي للعمل في السياق الرأسمالي، عن طريق صياغة ضخمة لخطابات وممارسات أو تطبيقات، وتحولت التنمية لإحدى أهداف السياسة العامة، وتم تخصيص ميزانيات ضخمة لها، وتشكيل مؤسسات متعددة لترقية التنمية على المستويات المحلية والوطنية والدولية، وفي الجامعات تم اعتماد دروس ومقررات لا تحصى لتدريب مختصين في التنمية، والتي ينبغي أن تكون ريفية، ومستدامة، ودولية... إلخ، لتتم إعادة صياغة ما اعتادت دول الشمال على تسميته بسياساتها الاقتصادية للتعامل مع مستعمراتها، في شكل مصطلحات من قبيل "التعاون الدولي للتنمية" (Lang & Mokrani, 2013, p. 9).

خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، برز أكثر هذا النقد الجديد كليا للتنمية وفقا للمنظور النيوليبرالي، والذي يصنف ضمن تيار ما بعد الحداثة، وعرف انتشاره الواسع بين الحركات المناهضة للعولمة، وبحلول القرن الحادي والعشرين أصبح مفكرو ما بعد التنمية أكثر جرأة في طرح رؤاهم وتصوراتهم.. وعرف "ما بعد التنمويون" بكسرهم للقيود التقليدية المفروضة في التفكير حول التنمية، وقاموا بمناقشة مفهوم التنمية في حد ذاته، من حيث أن التنمية لم تكن تسعى يوما بحسبهم لحياة أفضل للبشر، بقدر ما كان يتم توظيفها لفرض رقابة خارجية على حياة الناس، وكان هدفها استقطاب المواطنين لدائرة شبكات العمل الرسمية، حيث يمكن فرض ضرائب عليهم، وبالتالي يدعمون سيطرة الدولة ورقابتها على حياتهم، وبالتالي يكون رفض التنمية مرهونا بإعادة تعريفها على أنها احتفاء بالفرد (الإنسان)، وانعتاق من التبعية والخضوع (Espace_réservé1) (Rapley، 2007، الصفحات 4,5).

قامت فكرة ما بعد التنمية على الانتقال من اقتصاديات قائمة على مصادر الوقود الأحفوري، إلى اقتصاديات قائمة على التنوع البيولوجي (Biodiversity). واعتماد مبادرات تهدف إلى دحر وتقويض هيمنة النظرة الاقتصادية العالمية، بتأكيدها على الحق في العمل وفقا لقيم الثقافة والديمقراطية والعدالة، وبالنسبة لعالم الجنوب تهدف تلك المبادرات لتدعيم حق الجماعات في مصادرها الطبيعية، وتفعيل أساليبها الأهلية والذاتية في التعلم والسلوك، وتهدف بالنسبة لعالم الشمال إلى أعمال اقتصادية عادلة في الصناعة والتجارة والصيرفة، وإعادة استكشاف القيم المشتركة في الطبيعة والمجتمع، وإعادة الاعتبار للقيم غير المادية. وتبحث تلك المبادرات عموما عن مفاهيم أقل مادية للرفاهية وتتجاوز المال فقط، بما يفسح المجال لأبعاد أخرى مثل الطمأنينة، وروح الجماعة، والفن، والروحانيات، بما يجعل الناس والجماعات أكثر مناعة أمام أزمات الموارد والصدمات الاقتصادية (Sachs, 2010, p. 8).

دعا فكر ما بعد التنمية إلى العودة للتركيز على الناس، باعتبارهم مقاييس ومحددات للتنمية في نفس الوقت.. ورغم أن دعواته لرفض التنمية ما تزال محدودة من حيث تأثيرها، إلا أن دعوته للامركزية والمشاركة والانعتاق، كسبت انتشارا وقبولا كبيرين (Rapley، 2007، صفحة 6).

ليس ذلك فحسب، فقد دعا مفكرو ما بعد التنمية إلى احترام الخصوصية الثقافية والحضارية، والاعتماد عليها عند تقييم أي تجربة تنموية، باعتبارها حالة فردية، ليس فقط على مستوى الدول، بل على

مستوى التجمعات المحلية داخل الدولة الواحدة أيضا، وغياب ذلك هو ما كان وراء الإخفاق المستمر للتنمية على المستوى النظري والتطبيقي)محمد عبد الحميد, أكتوبر 17 .p ,2017، 18(.

بناء على ذلك، يؤكد المساهمون في كتاب "قاموس التنمية" على انطلاقهم من افتراض أن الهيمنة الغربية، تركت بصمتها ليس على السياسة والاقتصاد فقط، ولكن على العقول أيضا. وخطاب التنمية هو إحدى مخرجات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، الموسوم بالإدراكات الاستعمارية وبشرعية العقلانية الغربية، وتنظيف العقل من يقينيات التنمية بذلك التصور، يتطلب مجهودات واعية جبارة (Sachs, 2010, p. 7).

البديل بالنسبة لأتباع ما بعد التنمية، هو الانقلاب على المسلمات الحداثية وتجاوزها، ومن أهمها فكرة العالمية ووجود خصائص بشرية عامة مشتركة، فهي تؤمن بالنسبية، وبأن كل فكر يخضع لسياقه وإطاره المجتمعي، والسياق ذاته يختلف من مكان لآخر ومن زمان لآخر، بل ويختلف داخل المكان نفسه، فالثقافة هي التي توجد الأشخاص، وليس الأشخاص هم من يوجدوا الثقافة، وباختلاف السياق تختلف المدلولات والمعاني، ومن ثم يمكن لكل سياق ثقافي تطوير نموذج للتنمية يتناسب معه ويطبق فيه بنجاح، فيكون بإمكان الأفارقة مثلا تطوير النموذج التنموي الناجح الخاص بهم (عارف، 2007، صفحة 24).

لقد كان جوهر الأزمة الوجودية للنموذج الغربي خارج أوروبا، أنها تتعلق بمحاولة استزراع أو استنبات النموذج الغربي في غير أرضه أو بيئته، وفي بيئات أنتجت تراكمات الزمن وصيرورات التاريخ هوية ثقافية وحضارية ودينية لها، لا تتسق مع النموذج الغربي ومسلماته المعرفية.. فهي بيئات مناقضة من حيث فصيلة دمها وتركيبها الجيني للكيان الأوروبي.. وقام النموذج الغربي بتشويه باقي ثقافات وحضارات العالم وإخراجها عن مسارها التاريخي.. حاملا معه منظومة حياة ونظام اجتماعي بما في ذلك الدين، وقام بفرضها على المستعمرين لإخضاعهم.. والأزمة الحقيقية للنموذج الغربي تكمن في محاولة إخراجه من حاضنته الأوروبية التي نشأ فيها، ومحاولة فرضه على باقي العالم لتحقيق أجندة استعمارية، ونهب ثروات الشعوب المستهدفة، مع إحداث تغيير ثقافي وحضاري جذري، يفكك مكونات الهوية الذاتية، حتى لا يجد الإنسان غير الأوروبي تعريفا لنفسه، إلا من خلال الصورة التي رسمها له السيد المستعمر الأوروبي (عارف م.، 2016، صفحة 68، 96)، مما أدى لحالة من انفصام الشخصية في تلك المجتمعات، عبر عنها أحد سكان جزر سليمان الواقعة في المحيط الهادي، بقوله: "أنتم يا معشر البيض تصدرون أوامركم إلينا، أما نحن فلم يعد في وسعنا أن نصدر أمرا لأنفسنا، إذ علينا أن نمتثل لأوامركم، لقد جاء الرجل الأبيض ليخبرنا أنه يتوجب علينا أن نتجاهل آباءنا، ونسلك كما كان يسلك أبوه، وكنا قبل مجيء الأوروبيين نفعل هذا الأمر أو ذاك

دون أن نفكر كثيرا فيما إذا كنا على صواب أو خطأ، فقد كنا نعرف ما نريد، أما اليوم فإن كل منا قبل أن يقدم على عمل ما، يقول سأقوم بهذا، ويا ترى ما هو الموقف الذي سيتخذه الرجل الأبيض؟ هل سيقول أنني أخطأت ويعاقبني على ذلك؟" (عارف ن.، 2007، صفحة 24).

ومع ذلك، فالواقع يثبت أن عدة دول استطاعت أن تشق طريقها نحو التنمية، بما يتماشى بقدر كبير مع قيمها وخصوصيتها وخاصة الآسيوية منها، فالصين تعد انجح نموذج في شق التنمية والنجاح في مكافحة الفقر، حيث نجحت في انتشال أكثر من 300 مليون نسمة من تحت خط الفقر، وحققت معدلات نمو سنوي بنحو 10% منذ نهاية السبعينيات وحتى 2015.. وهي لم تسلك في تحولها مسلك تقليد ما يمكن اعتباره نموذجا غربيا للاقتصاد السياسي.. فقد جرى التحول في الصين تحت إشراف الحزب الشيوعي، وبدون اضطراب سياسي.. ولم تتبع نموذج الانفتاح الكلي (العلاج بالصدمات)، الذي يعد البرنامج التحريري المفضل لدى المؤسسات المالية العالمية (عادلي، 2016، صفحة 84، 85).

وتميزت التجارب الآسيوية الناجحة عموما، بأخذ عامل القيم المحلية بعين الاعتبار، ففي ماليزيا مثلا شكلت القيم المعنوية، وتقاليد المجتمع عنصرا أساسيا في نجاح تجربة التنمية، حيث عملت على الاهتمام بالتعليم، وتأسيس مجتمع يكون فيه المواطنون على درجة من التدين القوي، والقيم المعنوية، والمعايير الأخلاقية الرفيعة، واحترام الكبير، والتماسك والتضامن الأسري والمجتمعي، وتقاليد الادخار وعدم الإسراف، وحسن استغلال الموارد وتوظيفها (معلم، 2017، صفحة 100).

كما امتازت دول المنطقة بقدر كبير من البراغماتية، وتجلى ذلك في عدم جعل الاعتبارات الإيديولوجية عقبة في وجه تبني سياسات اقتصادية معينة، مع الرجوع بسرعة عن بعض السياسات التي يثبت فشلها في تحقيق أهدافها، وقد كان الأداء الاقتصادي في دول شرق وجنوب شرق آسيا على مدار ما يقرب نصف قرن، أفضل بشكل عام من نظيره في بقية البلدان المتوسطة والضعيفة الدخل في مناطق أخرى خارجها (صبحي، 2017).

كسرت التجارب التنموية الآسيوية الناجحة كثيرا من المسلمات التي سادت طويلا والمرتبطة بالخبرة الأوروبية بالأساس، وأثبتت أنه يجب التوجه نحو صيغة جديدة لنماذج متعددة تربط بين القيم والتنمية، وأن يتم التعامل مع قضية التنمية في إطار القيم الخاصة بالمجتمع، وأن يكون الهدف تحقيق التحول وليس التحديث بالمفهوم الغربي، بأن يكون التحول طبقا للأطر الثقافية المختلفة.. وهو ما قامت به النماذج الآسيوية الناجحة، التي قامت على الدمج بين نظم ومؤسسات إنتاج حديثة، مع الحفاظ على الثقافة

التقليدية، وذلك من خلال عملية "الفرز الثقافي"، القائمة على تصفية الثقافية التقليدية والثقافة الوافدة من العناصر غير الوظيفية فيهما، والإبقاء فقط على العناصر التي تساهم في تحقيق التنمية من جهة، والحفاظ على الهوية الثقافية من جهة أخرى (عارف ن.، 2007، صفحة 92).

وهكذا ينبغي على التنمية أن تتجاوز فكرة التغيير والإلحاق الثقافي، حتى لا تكون ضحية للإيديولوجيا وحبيسة للخلفيات الثقافية والحضارية، وأن تعترف بالخصوصيات والتمايزات بين البشر بشتى أنواعها، فكما يقول القصيبي في قصته حول الفلاحين الأمريكي "جنستون" والسنغالي "سار"، اللذان ينتميان لفضاءين ثقافيين وحضاريين مختلفين تماما، فإن هدف التنمية الحقيقية هو أن يحظى الفلاح السنغالي، بنفس مستوى الدخل ونوعية الخدمات اللذان يتمتع بهما أخوه في الإنسانية الفلاح الأمريكي، وليس أن تغير اسم "سار" إلى "جونستون"، ولا أن تجعله يتكلم كما يتكلم "جونستون"، ولا يرتدي نفس الثياب، ولا يلتزم بنفس القيم، ولا يتقيد بنفس العادات، وليس من أهداف التنمية ولا ينبغي أن يكون، جعل السنغال جزء من الولايات المتحدة الأمريكية، ولا نقل التقاليد الأمريكية إلى السنغال (القصيبي، 1992، صفحة 22).

الخاتمة: في ظل التباينات الكبيرة في ادبيات التنمية بحسب الرافد الإيديولوجي والمصلحي لكل الكتابات والنظريات، دخلت التنمية في دوامة الأدلجة والمصالح والتحيزات، وفقدت بوصلتها كمرشد للدول والشعوب الفقيرة نحو التقدم وتحسين الأوضاع المعيشية لسكانها، فما بين الوصفات الرأسمالية والاشتراكية ضاعت شعوب العالم الثالث في دربها نحو النمو والخروج من دائرة العوز، وهو ما دفع ببروز اتجاه معرفي ثوري عرف بـ "ما بعد التنمية"، الذي بشر بموت ونهاية فكرة التنمية، وضرورة تعويضها بمنظورات ورؤى أكثر فعالية وأكثر تحررا من قيود التحيز والاستغلال، وتكون أكثر قربا من حال الشعوب المتخلفة، وأكثر ترابطا بأوضاعها المادية والثقافية المتباينة.

إن أسلم طريق يمكنه أن تتبعه الدول الفقيرة الطامحة نحو تنمية اقتصادياتها، يمر عبر ابتكار نماذج تراعي خصوصيات وبنية كل أمة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبراعة في المزاوجة بين القيم الوافدة المفيدة، والقيم المحلية المرنة والمتماسكة، والقادرة على تقديم الإضافة في رحلة التنمية المنشودة، فما دامت الإيديولوجيا والخلفيات الثقافية والحضارية حاضرة لا محالة في عالم التنمية المفخخ بقيود التحيز والاستغلال، فإن استيعاب الصعوبات والتحديات المحيطة بغاية التنمية، وتكييفها مع طبيعة البيئة والنموذج الاجتماعي والثقافي السائد، هي الوصفة المناسبة للخروج من حقل ألغام التخلف والإلحاق الثقافي، والوصول لوضعية المواءمة بين الحاجات التنموية من جهة، والحفاظ على التميز

الهوياتي من جهة أخرى، ما دامت التنمية في أصلها وفي منطلقها كانت ذات أبعاد إيديولوجية، وأهداف براغماتية تخدم الدول المتقدمة على حساب تلك المتخلفة.

قائمة المراجع:

Rapley, J. (2007). *Understanding Development: Theory and Practice in the Third World.* Boulder- USA: Lynne Rienner publishers.

Abuivada, R. (2018). Traditional development theories have failed to dress the needs of the majority of people at grassrootswith reference to GAD. *International journal of business and social science*.

Lang , M., & Mokrani, D. (2013). *Beyond development: Alternative visions from Latin America.* Quito: Fundation Rosa Luxemburg.

Sachs, W. (2010). *The development dictionary: a guide to knowledge as power: .* London: Zed books.

Telwal, M., & Telwal, S. (2016, Enero- Febrero). development studiesresearch 1975-2017 in academic journal articles: The end of economics? *El profesional de la informacion*.

العيسى , إ .(2001) .*التنمية في عالم متغير: مفهوم التنمية ومؤشراتها* .القاهرة: دار الشروق.

القصيبي, ع .(1992) .*التنمية.. الأسئلة الكبرى* .بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

بالدوين, م .(2000) .*التنمية الاقتصادية* .القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

دو ريفيرو, أ .(2012) .*أسطورة التنمية وقوى التدمير الخفية: انقراض العالم الثالث* .القاهرة: إصدارات سطور الجديدة.

صبحي, م .(2017) .صعود الجنوب والتنمية: هل هناك ما يدفع للتفاؤل؟ .*الديمقراطية*.

عادلي, ع .(2016) .هل تمثل الصين نموذجا بديلا للتنمية الاقتصادية الغربية .*الديمقراطية*.

عارف, م .(2016) .العرب والنموذج الغربي: أزمة الأصل أم أزمة التقليد؟ .*الديمقراطية*.

عارف, ن .(2007) .*التنمية من منظور متجدد: التحيز- العولمة- ما بعد الحداثة* .القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عجمية, م., عطية, إ & ., نجا, ع .(2008) .*التنمية الاقتصادية: المفاهيم والخصائص-النظريات-الإستراتيجيات-المشكلات* .الإسكندرية: مطبعة الجيزة.

كامل, م ,2017) .أكتوبر .(التنمية.. تاريخها النظري .*الديمقراطية*.

محمد عبد الحميد, إ) .أكتوبر ,2017أكتوبر .(تطور مفهوم العدالة الاجتماعية في أدبيات التنمية الدولية: رؤية نظرية . *الديمقراطية*.

محي الدين حمداني. (2009). حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر. *اطروحة دكتوراه*. جامعة الجزائر، الجزائر.

معلم, ج .(2017) .تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب .كلية العلوم الاقتصادية: جامعة باتنة.

التنمية: مقاربة في المفهوم والمتطلبات

د. سفيان طبوش-جامعة مولود معمري تيزي وزو

البريد الالكتروني: soufyane.tabouche@gmail.com

مقدمة:

إن دراسة المجتمع كانت ولا تزال المحور الأساسي لمختلف الأبحاث والدراسات من طرف المفكرين والباحثين ولعل من أهم القضايا التي تركز عليها هذه الدراسات هي قضية التخلّف خاصة في دول العالم الثالث نتيجة تعقد واتساع مشكلات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية المعاصرة، ومنه أخذ البحث في مجال التنمية الاقتصادية يزداد شساعة، وكانت قضايا ومشكلات التخلّف الاقتصادي السياسي خاصة في الدول المتخلّفة من بين الموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين والدارسين لعلوم السياسة والاجتماع، كما كان البحث في إمكانيات ومتطلبات تحقيق التنمية هي محور هذا الاهتمام ، ومنه يمكن التساؤل عن ماهية التنمية الاقتصادية ومتطلباتها؟

المحور الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

يعد موضوع التنمية الاقتصادية من أبرز المواضيع التي شدت انتباه وإهتمام المفكرين والباحثين الاقتصاديين قديما وحديثا، وذلك لما يشهده العالم من تباين واضح بين دول حققت تنمية اقتصادية، ودول لازالت تصارع من أجل تحقيقها، إذ أن معظم سياسات وإستراتيجيات التنمية الإقتصادية المطبقة في الدول النامية إنما ترجع في أصولها الفكرية إلى تلك النظريات التي وضعت من قبل رواد مختلف المدارس الفكرية الإقتصادية الكلاسيكية والمعاصرة، كما أن معظم هذه السياسات والإستراتيجيات صيغت ضمن برامج تنمية اقتصادية محددة الأهداف والآجال، وانطلاقا من ذلك فإننا سنتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية التي نراها ضرورية لإدراك موضوع بحثنا من خلال مفهوم التنمية الاقتصادية وفواعل العملية التنموية.

أولا:مفهوم التنمية الاقتصادية

إن الإلمام بموضوع التنمية الاقتصادية يتطلب منا إبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع، كما أنه يستلزم منا إدراك مغزى ومضمون التنمية الإقتصادية الذي أثار وما يزال يثير نقاشا واسعا بين مختلف المفكرين والباحثين الاقتصاديين.

- **تعريف التنمية الاقتصادية**

1- لغة:التنمية من إنماء (علوان، 2004، صفحة 266) والنمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر مثلا نقول نما المال أي ازداد وكثر، وأنميت الشيء ونمّيته أي جعلته ناميا (الجمل، 2006، صفحة 17).

2- اصطلاحا: أثار مفهوم التنمية كثير من الجدل على جميع المستويات (النظرية والعملية التطبيقية) وتحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها.

إن اكتشاف أي مجتمع الطرق ووسائل إنتاجية جديدة التي تمكنه من رفع مستوى الإنتاج بواسطة المهارات والطاقات وخلقه أو ابتكاره لتنظيمات أفضل علاوة وأداء بغض النظر على نمو رأس المال ورفعه الذي كان متراكما عبر الأزمنة وعلى مر العصور، فهذا معناه إن هذا المجتمع أحرز تقدما وتطورا ملحوظا .

ونرى من المناسب قبل الدخول في تحديد مفهوم التنمية أن نحدد مدلولات بعض المفاهيم القريبة منه والمختلفة عنه إلى حد ما، ومن هذه المفاهيم:

- **الثورة الصناعية:** وهي انطلاق تنمية نموذج جديد تصحبه مبتكرات تقنية جديدة (محمد، 1988، صفحة 58) ويقصد بها أساسا الظاهرة التي عرفتها أروبا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر وتختلف الثورة الصناعية عن التنمية في كون هذه الأخيرة تتم بصورة إرادية وتعنى بالجوانب الاجتماعية بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي.

- **التحديث:** ويقصد به محاولة نقل الثورة الصناعية التي عرفتها أوربا إلى بقية أنحاء العالم،ويستخدم هذا المصطلح كمرادف للتغريب أي تقليد نمط الحياة في الغرب المصنع تقليدا أعمى، أي دون مراعاة خصوصيات البلد المقلد، حيث أنه يتضمن تغيرا في البنى التقليدية في المجالات السياسية . الاقتصادية والاجتماعية. (خمش، 2004، صفحة 107)

- **التقدم الاقتصادي:** وهو انتشار الحداثة بأقل التكاليف وبالسرعة المثلى في شبكة من العلاقات تتجه نحو الشمول، كما يعرفه البعض على أنه ينشأ عن سهولة الحراك والحركية فعند ظهور تقنية جديدة أكثر إنتاجية تبادر إحدى المنشآت الاقتصادية باستخدامها، مما سيرفع من أرباحها أو يخفض من أسعارها، وهو بهذا المعني يعني المرونة العالية للبنى الاقتصادية والمؤسسية للبلد المعنى، ويختلف التقدم الاقتصادي عن التنمية من حيث أنه يقتصر على الوسائل ويهمل الغايات.

- **النمو الاقتصادي:** ويعرفه فرانسوا بيرو"**François Perrot** " بأنه عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ما في بلد ما (الرداوي، 1992، صفحة 86)، و يؤكد سيمون كوزنت" **Simon Kuznet**"أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستدامة في متوسط إنتاج الفرد أو العامل (Kuznets, 1966, p. 1)، فالنمو الاقتصادي هو الزيادة الكمية التي تنعكس على الدخل الاجمالي.

أما التنمية الاقتصادية فإننا لن نتمكن من ضبط مفهومها في قالب واحد وهذا راجع إلى اختلاف تعاريف الكتاب لها و تناقضهم حولها، فقد عرفها أحدهم على أن: " المضمون العام للتنمية هو العمل على زيادة الدخل عن طريق توسيع وتنمية الطاقات الاقتصادية المختلفة" (دنيا، 1979، صفحة 16).

كما يرى جيرالد ماير"**Gerald Meier** " بأن:" التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن"(Meier, 1976, p. 6) .

كما يعرفها ماير:"إن التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة، مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وعدم المساواة" (شعباني، 1997، الصفحات 50-51).

ويعرف سعد الدين إبراهيم التنمية الاقتصادية بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع، أما العناصر الرئيسية لمضمون التنمية فهي:

.أنها عملية داخلية ذاتية، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه وأن أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة.

.هي عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة.

.أنها عملية ليست ذات طريق واحد، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الإمكانيات الكامنة في داخل كل كيان (مصطفى و سهير عبد الظاهر، 1999، صفحة 46).

فالتنمية عملية اجتماعية يترتب عليها تغير الوضع الاجتماعي برمته (الدين، 1972، صفحة 209)، أي أنها تغير كمي في الدخل الإجمالي وتغير كيفي ينعكس على البعد الاجتماعي، الثقافي والسياسي والاقتصادي.

ويرى المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية أن أية تنمية جديرة بهذه التسمية ينبغي أن تهدف إلى تحقيق تحول في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومنسجمة مع

البيئة، إعادة توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الإنسان ما ينعكس عن إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب (محمد، 1988، صفحة 64).

فالتنمية هي سياسة تلجأ إليها الدول النامية لكي تتخلص من التبعية الاقتصادية للأجنبي، وتتحول من الإنتاج البدائي إلى الإنتاج التصنيعي وتتخلص من التشوهات في القطاعات الاقتصادية، ومن مؤشراتها ارتفاع مستوى الاستهلاك الفردي، وتوزيع اليد العاملة على كافة القطاعات الاقتصادية ونمو القطاع الصناعي، وتحسين قطاع الخدمات والمواصلات وتراكم رأس المال، وتدريب التقنيين وازدياد حجم المشاريع الاقتصادية بالإضافة إلى التحسن في مركزها الاقتصادي ومكانتها الاجتماعية، فالتنمية تتطلب توجيه مجمل الموارد المادية والبشرية نحو زيادة مجمل الإنتاج القومي و متوسط إنتاج الفرد في المجتمع .

حيث أن التنمية عملية واعية لما تشمله من الإجراءات والتدابير من جوانب وأمور اقتصادية واجتماعية، وعلى الصعيد الداخلي وكذلك الخارجي وهي تهدف إلى تحقيق أغراض وأهداف قصيرة المدى والبعيدة المدى لما لها من قوة ونفوذ وإمكانيات، وكذا لما تتحمله من أعباء ومسؤوليات اتجاه مجتمعها مع مشاركة ومساهمة كل أفراد المجتمع قصد تطوير وتغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي سواء كان في الأساليب والمعدات أو في العلاقات الإنتاجية مثل الادخار والاستهلاك ومقدار نسبة الاستثمار من الدخل القومي فنجاح عملية يتوقف بالتحديد على مدى مساهمة ومشاركة غالبية أفراد المجتمع ماديا ومعنويا.

ثانيا: مقومات وأهداف التنمية الاقتصادية

1 - **مقومات التنمية الاقتصادية:** مع تطور الفكر الاقتصادي من جراء التغيرات الإقليمية والدولية حاول بعض الاقتصاديين إدماج العامل الاجتماعي في التنمية كالصحة والتعليم وبعض الخدمات الأخرى، ومع ذلك تبقى هذه الأفكار امتدادا لنظريات سابقة تجعل من تكوين رأس المال الهدف الأخير، والحقيقة أن نجاح التنمية مرهون أساسا بتكوين الإنسان ووعيه بالعملية التنموية، ونتعرض من خلالها لدور العنصر البشري في عملية التنمية أما في النقطة الثانية فسنتناول دور رأس المال في التنمية .

أ- **دور العنصر البشري في عملية**

التنمية: يأتي العنصر البشري في مقدمة عوامل التنمية الاقتصادية، وذلك لكونه العنصر المنتج والمستهلك، وسواء استهدفت عملية التنمية رفاهية الإنسان أو لم تستهدف ذلك، فإنها لا تتم إلا به فعملية التنمية تحتاج إلى زيادة في الإنتاج وتبديل في بنيته، وإلى تخفيض في الاستهلاك وتبديل نمطه، والعنصر

البشري هو القادر وحده على تحقيق هذه الزيادة والتبديل، وهذا يجعلنا نتساءل عن الكيفية التي يتم بها تأثير العنصر البشري في عملية التنمية.

ويؤثر العنصر البشري على التنمية من خلال عمليتي الاستهلاك والإنتاج وهو تأثير قد لا يكون دوما إيجابيا، حيث يتوقف من الناحية الاقتصادية على الفرق بين الوفرات الاقتصادية الناجمة عن تقسيم العمل واتساع السوق، الناتجين عن تزايد السكان وبين اللاوفرات الاقتصادية الناتجة عن هذا التزايد.

ب- دوررأس المال في التنمية الاقتصادية: يقصد برأس المال مجموع الأموال النقدية المتاحة والمعبئة من قبل البنوك وشركات التأمين، وأسواق القيم المنقولة للاستخدام في خلق السلع الإنتاجية، لذا تحتل مسألة تكوين رأس المال أهمية خاصة في الدراسات المكرسة للتنمية، حيث أصبح الحديث عن تراكم رأس المال وسياسة الاستثمار متداولا داخل الأوساط المهتمة بمشكلة التنمية الاقتصادية، باعتبار رأس المال يساعد في رفع إنتاجية العمل البشري وتيسير وسائل الوفرة الاقتصادية، ويقصد بعملية تكوين رأس المال ثلاثة عمليات متتالية هي الادخار والتوظيف والاستثمار.

ويمكننا أن نعرف الادخار بأنه ما يتبقى من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك غير الإنتاجي، سواء كان ذلك بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للمجتمع ككل (الرداوي، 1992، صفحة 242).

فالمدخر يدخر عادة من أجل مواجهة نفقات طارئة، أو من أجل تحسين مستوى حياته، أو كما قال ألفريد مارشال:"إن الإنسان الرشيد الذي يرغب في مستوى واحد في جميع مراحل حياته سيحاول على الأغلب توزيع أمواله بالتساوي على امتداد حياته كلها، وإذا توقع خطر انخفاض قدرته على خلق الدخل في المستقبل فسيقوم بالادخار من أجل المستقبل" (محمد، محاضرات في التنمية الاقتصادية، 1995، الصفحات 134-135).

ويتخذ هذا النوع من الادخار أشكالا متعددة منها ما هو بسيط مثل شراء المساكن...الخ ومنها ما هو متطور مثل الادخار عند صناديق التوفير أو الاستثمار المحفظي القصير المدى (شراء السندات، أقساط التأمين على الحياة)، ويتوقف مقدار هذه الإدخارات على مقدار الدخل الفردي ومدى مقدرته على إشباع حاجاته الأساسية.

2.أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب الحياة الكريمة، ولا ينظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف ظروف كل دولة، واختلاف

أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

1. **زيادة الدخل القومي**: تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي (عجيمة، 1986، صفحة 64)، والدخل القومي المقصود المتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

2. **رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات.

3. **تقليل التفاوت في الدخول والثروات:** هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول والثروات، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة.

ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر ، هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر الجزء المعطل في رأسمال المجتمع، ذلك أن الطبقة الموسرة التي تستحوذ على كل الثروات ومعظم الدخول لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك، وهي عادة تكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من دخول بعكس الطبقة الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إلى إنفاق كل ما تحصل عليه من أموال.

حيث أن الجزء الذي تكتنزه الطبقة الموسرة يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي وزيادة تعطيل العمال، لذا فليس من المستغرب أن يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها.

4. **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:** من بين الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة تعديل التركيب النسبي الاقتصادي القومي، وتغيير طابعه التقليدي، ففي هذه البلدان تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي فهذا القطاع هو مجال الإنتاج،ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان، كما أن هذا القطاع يعتبر الأهم من بين القطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل

القومي، لذا فإن التنمية الاقتصادية يجب أن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي وإفساح المجال للصناعة لتلعب دورها إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي نتيجة سيطرة الزراعة أو على الأقل تضمن التخفيف من حدتها.

المحور الثاني: فواعل العملية التنموية

لما كانت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب تغييرا في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أجل خلق الجو المناسب لبدء عملية التنمية والعمل على استمرارها والمحافظة عليها، كان لابد من تدخل الدولة بمؤسساتها المختلفة للإشراف على كل مراحل خططها التنموية، لهذا كان طابع تدخل الدولة في النظم الاقتصادية المتخلفة هو أحد أهم السمات، خاصة ما تعلق بتدخل الدولة في إقامة الهياكل والأنشطة الاقتصادية الأساسية الضرورية للقطاع الزراعي والصناعي وخاصة مرافق الري والطاقة والنقل والمواصلات كما تتدخل الدولة في إنشاء المرافق الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والثقافة (بلعزوز، 2004، صفحة 138).

ولذلك يتحتم أن ينطوي مفهوم التنمية على توسيع هامش الديمقراطية المتاح والعمل على إطلاق الحريات العامة والخاصة لفتح الطريق أمام صياغة النظام الاجتماعي بأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والتأكيد على ممارسة الديمقراطية الحرة (العيسوي، 2001، صفحة 155)، حيث يعتبر أساس تحقيق التنمية الاقتصادية اقترانها بالإرادة السياسية لأن التنمية في حقيقة جوهرها هي عملية تخطيط وتنظيم وتنسيق لتحقيق الاستخدام الكفئ لموارد المجتمع المادية والبشرية.

فالتنمية تعني تواجد الدولة التي تتمتع بالفاعلية إلى جانب مجتمع تتبلور معالمه في تنظيم يتيح لجميع الفئات والمحليات المشاركة ليس تنفيذا فقط وإنما توجيها وإبداعا ومشاركة في القرار، ومازلت قضية المشاركة تتصدر أساس نجاح العملية التنموية، وذلك بتوفير مناخ ديمقراطي في إطار تنظيم حزبي يسمح بالتعددية وتداول السلطة ويخضع لمتطلبات الشفافية والمساءلة، فالمناخ الديمقراطي من شأنه أن يعزز دور المجتمع المدني الذي يقود حملات ضد الفساد وفقدان الانتماء ويعزز منظومة القيم المستمدة من الأصول الحضارية والثقافية للمجتمع، من خلال جمعيات التنمية المحلية والعلمية التي تتجاوز المجال العلمي البحت إلى وضع العلم في خدمة المجتمع والتنظيمات المهنية.

حيث تتجلى أهمية المنظمات غير الحكومية بأنها تتميز بأقل قدر من الالتزامات السياسية، وتكون مدفوعة بالعديد من المثل الإنسانية، وقدرتها على العمل المباشر مع أفراد المنظمات المحلية (تودارو، 2006، صفحة 68)، كذلك إن فعالية التنظيم من شأنه أن يحدد دور الفرد في التنمية وذلك حسب موقعه من

مختلف عمليات اتخاذ القرارات التنموية وما يمتلكه من قدرات على تطويعها لحاجته، ويتراجع دوره كلما كانت الدولة أكثر تسلطا (الزبري وكنعان، 2006، صفحة 23).

تعتبر المؤسسات مهمة لأن الحوافز مهمة، إذ تحث الحوافز الأفراد والجماعات على التصرف والتعاون من أجل إنتاج قيمة معينة، وهذه المؤسسات لا تضم مجرد منظمات وإجراءات رسمية كالهيئات الحكومية التشريعية والتنفيذية والمحاكم والأحكام القانونية، بل أيضا هيئات وإجراءات غير رسمية وغير حكومية كالمعايير الأخلاقية والسمعة والتوقعات المتبادلة بشأن السلوك (بالمر، 2004، صفحة 3).

لقد سارت غالبية الحكومات في الدول النامية شوطا كبيرا في التدخل في النواحي الاقتصادية، وأفضل الأمثلة على رفض قوى السوق الحرّ في الدول النامية توجد خاصة في مجال الادخار و الاستثمار.

فالتدخل الحكومي يكون عن طريق برامج تنمية اقتصادية التي تعبر عن مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة وعبر استعمال الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وذلك للخروج بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف والركود إلى حالة النمو المستدام الذي يشمل جميع القطاعات والذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

فمن خلال أو بواسطة السياسة النقدية يسعى البنك المركزي إلى تحقيق نفس الأهداف الاقتصادية العامة وهي تحقق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار والنمو الاقتصادي، ويسعى البنك المركزي إلى تحقيق تلك الأهداف الاقتصادية من خلال تنظيم عملية تقديم الائتمان والنقود، أما السياسة المالية فتشمل إدارة الضرائب والنفقات العامة والمديونية بواسطة الحكومة حيث تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار والتوظيف الكامل والنمو الاقتصادي.

وفي إطار التنمية تحتاج الدول النامية إلى استثمارات كبيرة وتمويل من طرف بنوك التنمية الزراعية، ومنها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي يعتبر من أهم وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي تعمل على مساعدة البلدان النامية مما تحتاج إليه من المواد الغذائية (لعويسات، 2000، صفحة 68).

بالإضافة إلى ذلك شهد دور المؤسسات المالية الدولية في سنوات السبعينات والثمانينات تنامي كبير من خلال برامج التكيف الهيكلي الذي ركز على آليات الإصلاح الاقتصادي ومع بداية التسعينات تضمن آليات إصلاح سياسي في ظل مبدأ المشروطية السياسية بما شملته من ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ودعم الحكم الراشد، ثم تحول مبدأ المشروطية مع منتصف التسعينات إلى مبدأ الملكية حيث أصبحت الحكومات تقود عملية تحليل المشكلات والفرص التنموية والتخطيط وتنفيذ الحلول لهذه المشكلات، إذ

أن مبادرة التخطيط للتنمية تأتي من الحكومة، حيث يكون صانعوا القرار الداخلي مقتنعين بهذه الإستراتيجية التي يسودها دعم عام و مشاركة من المعنيين في الداخل في التخطيط لهذه الإستراتيجية (راوية، الصفحات 38-39).

المحور ال: متطلبات تحقيق الأمن الاقتصادي في الجز ائر

الأمن الاقتصادي هو ترشيد وتعظيم استخدام الموارد المتاحة وتنمية المصادر الجديدة بتطوير التكنولوجيا ومواصلة تبني نهج التنمية المستقلة للخروج من دائرة الإكراه الاقتصادية المفروضة، وكذلك الاستجابة للتحدي المرتبط بفجوات الموارد المعرفية والتكنولوجية والبشرية والطبيعية،حيث تفرض نفسها ضرورات لتحقيق الزيادة اللامتناهية لحاجيات الأفراد(رفاهية الأفراد)، وتحقيق التوازن في الهياكل الاقتصادية، فهل يمكن للجزائر أن تستفيد من حصيلة تجربتها التي خاضتها طوال الخمسين سنة بكل ما فيها من دروس، وتخطط لمستقبل أفضل للحاق بمستويات أفضل من التنمية وتحقيق الأمن الاقتصادي وذلك من خلال استدراك متطلبات تحقيق التنمية سواء كانت متطلبات سياسية أو ثقافية أو اقتصادية واجتماعية لتحقيق التنمية والأمن الاقتصادي.

أولا: متطلبات اقتصادية لتحقيق الأمن الاقتصادي في الجز ائر

إن الاعتماد المتزايد على النفط عمق من الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري مقابل تراجع القطاعات المنتجة مما أسفر عنه تزايد الانكشاف الاقتصادي، وأدى نمط تدوير الريع وتوزيعه إلى مزيد من البطالة والفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي للشريحة العريضة من المجتمع الجزائري، مع استفادة شريحة أخرى بطريقة أو أخرى من هذا الريع، فأصبح يفرض "التنمية المستقلة" (الاستقلالية لا تعني العزلة والاكتفاء الذاتي المطلق، وإنما توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي لمواجهة عوامل الضغط) كضرورة اقتصادية واجتماعية لتحرير القرار التنموي من الضغوطات الداخلية وحتى الخارجية وهذا لضبط اتجاهات التراكم الإنتاجي والتطور التكنولوجي في القطاعين العام والخاص؛ وتأمين عدالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي (-، 2011، صفحة 88) بإنشاء نسق مؤسسي فعال يعتمد مفهوم واسع للرفاه الإنساني كغاية تنموية.

فتحقيق التنمية المستقلة يرتكز على تسليح الاقتصاد الجزائري على أكبر قدر من قوة الدفع الذاتي وذلك يستدعي الانتقال من اقتصاد الريع إلى الاقتصاد المنتج بتخفيض الاعتماد المفرط على الاستيراد السلعي والخدمي لا سيما في مجال الحبوب الغذائية التي تفرض توسيع الاستثمار في الزراعة، والاعتماد

على الذات ماديا وبشريا بتقوية رصيد رأس المال البشري وتطوير نظم التعليم والتدريب (-، 2011، الصفحات 93-94)، وصوغ علاقة تضافر قوية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي يترابط فيه التعليم مع التنمية وتنفيذ برامج تحقق الاستفادة حتى من خبرة الكفاءات المهاجرة.

إن تمويل العملية التنموية تحتاج إلى تجميع رأس المال وهذا عن طريق الادخار بدل الاستهلاك المترف، ما يتطلب وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة (خلف، 2006، صفحة 184)، حيث أن نجاعة الأداء في البنوك والمؤسسات المالية أساسي لتوظيف السيولة المالية التي تتوفر عليها البلاد خاصة الناتجة عن الريع، و ذلك برفع قدرات الاستيعاب الحقيقية للاقتصاد الجزائري؛ وتوسيع استخدام رأس المال في المشروعات القائمة لتطويرها وتوسيعها وزيادة كفاءتها الإنتاجية (خلف، 2006، صفحة 186) وإنشاء مشاريع إنتاجية جديدة، فضلا عن الاستثمار في زيادة قدرات الأفراد التعليمية وفي تدريبهم لتكوين رأس المال البشري الكفء، وذلك لاعتبار أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها،وتكوين رأس المال البشري من شأنه أن يساعد على توطين التكنولوجيا التي تزيد من أداء الجهاز الإنتاجي وتنوعه ومرونته، وزيادة الانتفاع من الموارد الاقتصادية،والنهوض بالقدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية وتأمين تكامل الأنشطة العلمية والتكنولوجية الوطنية مع متطلبات البرنامج المتكامل للتنمية، وذلك بربط التعليم العالي بمؤسسات الإنتاج.

إستراتيجية التنمية الاقتصادية يجب أن تعتمد سياسة "النمو المتوازن" (لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، 2000، صفحة 41) وذلك بإقامة جبهة واسعة من المشروعات الاستثمارية حيث تتطلب ضرورة التوازن بين نمو كل من القطاعين الزراعي والصناعي حتى لا يعيق عدم النمو في أحدهما النمو في الآخر (خلف، 2006، صفحة 248)، إذ أن الجزائر لا تواجه عجز مالي في إقامة جبهة واسعة من المشروعات الاستثمارية في ظل الخلل الاقتصادي الناتج عن ارتفاع إيرادات الريع النفطي الذي يتطلب استغلال السيولة المالية لإحداث التنمية في القطاع الزراعي الذي يستوعب الجزء الأكبر من المشتغلين؛ فالتحرير الاقتصادي يجب أن يتدعم بإجراء الإصلاح الزراعي الجذري (مسعود، 1981، صفحة 25)، فالإصلاح الزراعي كعملية إعادة الترتيب وإعادة هيكلة اجتماعية عميقة توجه للمساعدة على بروز طبقة متوسطة قادرة على بعث الطلب الداخلي وحماية القطاعات البارزة (بوراس، 2009، صفحة 217)، إذ أن الزراعة توفر التمويل للتنمية ولاسيما ما تسهم به في تمويل التنمية الصناعية، وتساهم في خلق السوق للسلع الصناعية فهي مصدر للطلب على السلع الصناعية لاستخدامها في عمليات الإنتاج المختلفة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تحديث الزراعة وتطويرها ودعمها، باعتبارها توفر الموارد الغذائية التي من شأنها أن تخفف فاتورة الاستيراد؛ وتوفر للصناعة المواد الأساسية الزراعية بدل استيرادها ومن ثم الاستفادة من العملات الأجنبية لاستيراد المعدات الإنتاجية وغيرها لتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن إلى جانب التصنيع؛ الذي يعد حجر الزاوية في التنمية

الاقتصادية (شافعي، 1970، صفحة 86) فيظل التصنيع شرطا ضروريا للتنمية (بلهايم، 1966، صفحة 56)، والتطور في القطاع الصناعي يساهم في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي و يعتبر عامل أساسي لامتصاص البطالة المقنعة (تعرف البطالة المقنعة على أنها تعني إنتاجية حدية للعمال مساوية للصفر، وهذا ما يلاحظ في الجزائر من خلال التشغيل في الإدارات وعقود ما قبل التشغيل التي لا تساهم في الإنتاجية إلا أنه لها أجر) ؛ ويساعد على الانتفاع من الموارد الاقتصادية بما يتضمنه من تصنيع الخامات والمواد الأولية بدل تصديرها وهذا يحفز مجالات إنتاجية عديدة على التوسع بالشكل الذي يرفع من مساهمتها في تحقيق التنمية، فهناك علاقة متبادلة قوية تبرز خلال مسار العملية التنموية بين القطاع الزراعي والصناعي باعتبارهما القطاعين الإنتاجيين الرئيسين في الاقتصاد، فهما يحققا درجة أكبر من الاستقرار الاقتصادي ومن ثم الأمن الاقتصادي نظرا لما يتيحاه من تنويع في الهيكل الإنتاجي وزيادة القدرة الذاتية للاقتصاد على توفير احتياجاته محليا؛ وهذا بدل من انتهاج سياسة النمو غير المتوازن (الرداوي، 1992، صفحة 197).

يتم تحديد الأولويات التي يتم استنادا إليها اختيار المشروعات الاستثمارية بما يتضمن حجم المشاريع الاستثمارية وتوزيعها على القطاعات، إذ تعتمد زيادة الإنتاج والتشغيل وتنويع الإنتاج، وذلك في ظل معيار الربحية الاجتماعية التي يتم تحقيقها من خلال السياسة المالية التي توجه حركة النشاط الاقتصادي سواء بإعفاءات ضريبية أو تقديم قروض أو تسهيلات أو منح وإعانات للقيام بالمشروعات الإنتاجية، وترشيد النفقات وتوجيهها نحو المجالات التي تسهم في تحقيق التنمية، ودعمها بسياسة نقدية لتلافي حصول التضخم وعدم الاستقرار، أي تحقيق تناسب لتوجيه وتوزيع الموارد فضلا عن العمل على حل التناقض بين الحاجة الملحة لبعض المشاريع الإنمائية وتوفير بعض مقومات إيجادها التي عجز القطاع الخاص أو أحجم عن المشاركة الفعلية في تحقيقها وفق أسس الربحية الاجتماعية وهذا بجعل القطاع العام قطاعا قائدا لبعض الفروع؛ ويساعد على تجميع ومركزة النشاطات الإنتاجية وذلك بتحويل الإنتاج الصغير المبعثر والسوق المفتتة إلى سوق موحدة والى إنتاج متوسط و كبير نسبيا (مسعود، 1981، صفحة 26)

فضلا عن أحد ركائز بناء إستراتيجية تنموية هو اكتساب المعرفة وذلك بالقدرة على الإبداع والتجديد والابتكار (مسعود س.، 2010، صفحة 58)، وهذا لا يتم إلا من خلال التوسع في عدد وإمكانات المراكز البحثية ورفع أدائها بدل اهتمامها الزائد بالعموميات والبحوث النظرية البحتة وتقديم مقاييس الولاء في إدارة هذه المؤسسات للسلطات السياسية بدل مقاييس الكفاءة والمعرفة؛وهيمنة الأجهزة التكنو بيروقراطية على النخب الفكرية والثقافية ونجاحها إلى حد ما في تحويل المبدعين والمفكرين إلى موظفين يتنافسون على الدرجة والمرتب والأقدمية (عارف، 2002، صفحة 25)، ما ساهم في تقييد الحريات الفكرية والسياسية للباحثين وتخلف المنظومة العلمية لاسيما التقنية وضعفها الإداري وعجزها عن الإنتاج والابتكار، إذ أصبح التركيز في السياسات على الكم في مخرجات التعليم والتكوين بدل الكيف؛ لهذا لم تتمكن من تلبية احتياجات

سوق العمل المحلي من حيث التخصصات والكفاءة العلمية لتركيزها على التلقين والحفظ (مسعود س.، 2010، الصفحات 64-65) .

ثانيا: متطلبات سياسية لتحقيق الأمن الاقتصادي في الجزائر

إن تحقيق الأمن الاقتصادي يطرح تساؤل على من يقع العبء الأكبر في تحقيق التنمية هل على الدولة أو المجتمع؟ حيث تعتبر الدولة هي المحرك الأساس لعملية التنمية وتحقيق النهوض بالمجتمع (عارف، 2002، صفحة 25)، وهذا لا يعني إهمال المجتمع وإنما التأكيد على الدور وفعالياته التطوعية، إذ أن التنمية يجب أن تعبر عن ثقافة المجتمع التي صيغت وتشكلت فيه وعن الواقع الاجتماعي الذي ألقى بظلاله وفرض قضاياه وأولوياته وأزماته على المجتمع؛ فالتنمية ليست هي النمو الاقتصادي فحسب وإنما هي عملية مستمرة من خلالها يقوم الأفراد بتكوين أنفسهم وإعادة تكوينها وكذلك ظروف حياتهم طبقا لقيمهم واختياراتهم، فالأفراد هم غاية التنمية فينبغي أن يكونوا وسائلها وأدواتها كذلك(ake, 1996, p. 125) ، فالظاهرة التنموية متداخلة مع بقية ظواهر المجتمع المتعددة، كما أن الظاهرة الثقافية تمثل عنصرا لا يمكن فصله أو عزله) عارف(2002, p. 104 ,، فالتخطيط للتنمية يجب أن يؤسس على فهم ومعرفة جيدة للثقافة لاسيما في المجتمع الجزائري، فأي تغيير لا بد أن يكون نابعا من تغيرات ثقافية ستؤثر على طبيعة التغيير الاقتصادي والاتجاه الذي سيأخذه(Stokwell & A Laidlo, 1983, pp. 108-110) .

التنمية في جوهرها تعبر عن عملية عمدية لإحداث تغيير بناءا على برنامج تتبناه النخبة الحاكمة وتوابعها الثقافية والأكاديمية والبيروقراطية ويكون بناها على منظومة فكرية متطابقة مع ثقافة المجتمع ومفرداتها وقادرة على مخاطبة الفرد العادي برموز يفهمها) عارف(2002, p. 128 ,،وهذا يتطلب حتمية انبثاق برنامج التنمية من ثقافة المجتمع وذلك بهدف تحريك المجتمع الجزائري وتفعيله ودفعه لأن يتقبل التغيير ويقوم به ويتحمل تكاليفه وأعبائه بدل العزوف عن المشاركة والسلبية في التعاطي مع برامج التنمية، عندما لا يكون المجتمع طرف في التغيير لا يرضى بتحمل تكاليفه؛ وبذلك فالتنمية هي خطاب ثقافي شامل يتم توجيهه إلى المجتمع لإقناعه وتحويل تلك القناعات إلى مفاهيم وإدراكات ثم إلى سلوكيات وأنشطة واقعية)عارف(2002, p. 129 ,، وهذا من خلال المعرفة التي تعيد بناء المجتمع وتشكله.

فالتنمية ظاهرة ثقافية حيث وجود الثقافة التنموية شرط ضروري لتحقيق التنمية، إذ يجب أن يكون النموذج التنموي هو تحقيق حضور الشعب الذي يسعى لتنمية ذاته، بحيث يكون يعكس ذاته وفي نفس الوقت يسعى لتحقيق ثقافته، فجوهر الثقافة هي معرفة المجتمع ما يحتاج إليه لتدفعه إلى الفعل

استجابة لواقعه وظروفه وحاجاته؛ وذلك بتحقيق تنمية تسيطر على الفائض الاقتصادي دون استنزافه مع إعادة توزيعه لصالح الطبقات الفقيرة (حسين، 1995، صفحة 38).

فالتنمية في جوهرها عملية مجتمعية تهدف إلى إحداث تغيير شامل في المجتمع الجزائري من خلال إحداث نقلة معينة في مختلق القطاعات، ومن ثم هي عملية تهدف إلى تحريك المجتمع وتفعيله وذلك بتدعيم دور المجتمع المدني إذ هو الدرع الأساسي لتحقيق نموذج للتنمية، ومن ثم يصبح تجسير الهوة بين الدولة والمجتمع ومصالحة الدولة وقوى المجتمع أمرا في غاية الأهمية لتحقيق تنمية مستقلة؛ وهذا بتوسيع مجال الحرية التي تأتي أهميتها المحورية في عملية التنمية من مصدرين الأول يعنى بتقييم أداء السجل التنموي، بمعنى أن التقدم الذي يتم إحرازه من خلال العملية التنموية لا بد وأن يتم تقييمه بالنظر إلى ما إذا كانت الحريات التي يتمتع بها الناس قد تم تعضيدها وتوسيعها، والمصدر الثاني يعنى بكفاءة الأداء التنموي بمعنى أن كل تقدم يحرز في مجال التنمية لا بد أن يكون مرتكزا على التفاعل الحر بواسطة الشعب وإشراكهم في إحراز التقدم المعني بعدهم شركاء وليس أطراف مستقبلة لنتائج البرامج التنموية التي تطبق عليهم (-، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، 2008، صفحة 14)، وهذا ما يساعد على التنسيق ومعرفة الاحتياجات انطلاقا من القاعدة عن طريق الجماعات المحلية وذلك بتشكيل لجان أحياء ترفع احتياجاتها وأرائها على المستوى المحلي ليتم تجميع الاحتياجات والآراء الجهوية للقمة، وهذا يحول دون تبني سياسة واحدة على كل الجهات من الوطن، إذ يساعد على معرفة أولويات التنمية لكل منطقة جغرافية سواء في الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب، حتى لا يكون خلل في الانجاز الذي نشهده في الجزائر فمثلا يكون بناء مجمعات سكنية في أرض زراعية ساهم في زحف الإسمنت على المناطق الزراعية، فلو كان إشراك الجماعات المحلية واللجان الشعبية في القرار لتم اختيار مناطق وأراضي غير زراعية، أو بعض المشاريع مثلا تعبيد طريق ثم يأتي من بعدها شق قنوات المياه أو صرف المياه الصحي وغيرها بسب عدم التنسيق، مما يكلف استنزاف موارد دون فائدة للعملية التنموية.

ولكن التعامل مع المعنيين بالتنمية من شأنه أن يساعد على التنسيق وتحديد الأولويات؛ إذ ينطوي مفهوم الحرية على العمليات التي تسمح بحرية اتخاذ القرار والفرص الواقعية والمتكافئة التي تتوفر للناس، فينصب الاهتمام على توسيع استطاعة أو مقدرة الناس ليحيوا حياة يثمنوها ويرغبون في تحقيقها مما يؤدي إلى الاستمتاع بمختلف أنواع الحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم والمشاركة السياسية (-، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، 2008، صفحة 15)، وهذا ما يتيح الفرصة للناس أن يقرروا من سيحكمه وعلى أي مبادئ وليراقبوا وينقدوا ويحاسبوا السلطات،وكذلك استغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الإنتاج والتبادل

والاستهلاك، فتوزيع الدخل والثروة يترتب عليه في حالة العدالة الرضا والمشاركة، أما في ظل عدم العدالة ينتج عنه الإحساس بالاغتراب والعزوف عن المشاركة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز الثقة والحد من الممارسات الفاسدة وعدم المسؤولية المالية، فأي إستراتيجية للتنمية تتطلب لتكون قابلة للتنفيذ أن تستمد مشروعيتها وعناصر قوتها من المشاركة الشعبية فيها؛ فالتنمية لا تتحقق في مناخ تعسفي أو غياب أسبقية القانون الذي يعتبر الإطار الأساسي لممارسة السلطة في ثلاث مجالات أساسية هي في شرعية ممارسة السلطة والمسؤولية التي تتضمنها ممارسة السلطة وشفافية ممارسة السلطة (غالي، 2003، صفحة 12).

يتطلب تدخل الدولة لتحقيق التنمية بخطة تتضمن أهداف تراعي الأولويات في إشباع الاحتياجات الأكثر أهمية وحصر الإمكانات والموارد المادية والبشرية وتعبئتها لتحقيق الأهداف (خلف، 2006، صفحة 244)، واختيار الوسائل أي المشاريع التي من خلالها يتم استخدام الموارد بشكل يحقق أفضل عائد بأقل تكلفة ومخاطرة وفي الوقت المحدد، وهذا يتطلب وجود إدارة اقتصادية تمتلك الإرادة والقدرة والجدية في القيام بعملية التخطيط للتنمية لاسيما إذا كان يضر بمصالح فئات الضغط (خلف، 2006، صفحة 337)، إذ يقتضي تحريك الأفراد من أجل تحمل مسؤولياتهم بمشاركة الجميع في ظل تماسك اجتماعي ووعي، أي إرادة جماهيرية تحقق التماسك بين أفراد المجتمع والدولة باعتبار الأفراد المستفيدين الفعليين من التنمية وثمارها، وهذا لا يتم إلا في ظل استقرار سياسي باعتباره أحد المتطلبات الأساسية للتنمية، فعدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى فقدان الاستمرارية في عملية التنمية وفقدان التنفيذ الفعلي وإكمال المشاريع التنموية.

ويتطلب تحقيق التنمية وجود قدر مقبول من البيانات والمعلومات المتصل بالإمكانات والموارد المتوفرة أو التي يمكن توفيرها، وكذلك المعلومات عن احتياجات المجتمع حتى لا تحدث أزمات ناتجة عن الاختلال بين العرض والطلب الذي كثيرا ما يتبعه حراك اجتماعي ومظاهرات، وهذا يتطلب وجود نظم إحصائية توفر البيانات والمعلومات المطلوبة بشكل منتظم ومستمر ودقيق قدر الإمكان.

ولتحقيق الأمن الاقتصادي يمكن تحديد مجموعة من الأهداف يمكن اعتبارها إستراتيجية وذلك من خلال:

.تخفيض الاعتماد على النفط والموارد الطبيعية وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية.

.إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية.

.بناء قاعدة علمية تقنية ذاتية متطورة وإصلاح التعليم وربطه بالتنمية.

.توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافية واجتماعية مستمرة.

. إرادة التنفيذ وقبول المشاركة الفكرية في تحديد الخيارات الوطنية (الكواري، 2000، صفحة 74).

. إصلاح الإدارة الراهنة وتنميتها لترشيد عملية اتخاذ القرار وتوسيع دائرة المشاركين،وإصلاح الإدارة العامة وتنمية نظمها (الكواري، 2000، صفحة 78).

.بناء قاعدة اقتصادية بديلة لما بعد النفط وذلك بتنمية نشاطات إنتاجية ذات جدوى اقتصادية

لتصحيح التوجهات الطفيلية الراهنة للقطاع الخاص وتعزيز سعيه للاستثمار في القطاع المنتج؛ ولتحسين إنتاجية العمل يتطلب استحداث مشاريع إرتكازية أساسية في الزراعة والصناعة، وهذا يتطلب ترشيد القرارات الاقتصادية والاجتماعية وترشيد التسيير الإداري والاهتمام بالنشاط الإنتاجي باعتباره محرك لباقي الأنشطة (مسعود م.، 1981، صفحة 13)، وذلك ببناء خطة تقوم على معرفة واقعية لصورة المجتمع الجزائري والحقائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة فيه، وهذا ما يساعد على اختيار الوسائل والتنسيق في ظل مشاركة فعالة لأوسع الجماهير ومنظماتها.

. إقرار مبدأ المواطنة المتساوية والعمل به: وهذا من خلال تعميق الشعور بالانتماء وتحقيق الاندماج الوطني بالتمكين من المشاركة والربط بين المكافأة والجهد والإنتاجية، والحد من الامتيازات للنخب الحاكمة من حيث الرواتب والمخصصات وادعاء الحق في المال العام أو الأفضلية في تولي المناصب العامة واحتكار النفوذ في القطاع الخاص (الكواري، 2000، صفحة 75)، وكذلك السير بالتحول الاجتماعي الجذري الذي يفضي إلى اختفاء الطبقات الطفيلية (بلهايم، 1966، صفحة 53).

الخاتمة:

التنمية الاقتصادية هي التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الدولة، ويقتضي بالضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع، وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية، وينطبق هذا المفهوم على البلدان المتخلفة، وللتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب الحياة الكريمة، ولا ينظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها وإنما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، وإذا كانت الديمقراطية فلسفة بل أبعد من ذلك منهج حياة بسبل قانونية وأطر مؤسساتية(ديمقراطية دستورية) تخول المشاركة لكافة أفراد المجتمع، فالتنمية عملية لتقويم منهج هذه الحياة حيث أنها تتجاوز النطاق الاقتصادي إلى مجمل الإطار المجتمعي،ويقتضي في

جانب الكفاءة الأخذ بكفاءة مجتمعية تضم كفاءات اقتصادية واجتماعية وسياسية وتستند إلى كفاءة إدارية، والكفاءة لا تتحقق إلا من خلال الشفافية والمساواة والعدالة التي تعتبر أسس الديمقراطية كما تتطلب اقترانها بعدالة اجتماعية، فالقهر الاجتماعي لا يقتصر على الجانب الاقتصادي بل ينشئ تباين في المكانة الاجتماعية بين فئات المجتمع يهدد الدولة وتجمعها بعمليات الانفصال، وعملية التنمية والديمقراطية من خلال ما تتيحه من مشاركة الأفراد دون إقصاء أي طرف فدولة التنمية تشترط الجمع بين الأبجديات الأساسية للمواطنة(المشاركة والمحاسبة) وأساسيات العقلانية السياسية المعرفة بحقوق الإنسان والجودة السياسية، فلا يمكن تحقيق تنمية إلا من خلال تحرير الطاقات الكامنة للمواطنين والكفاءات حسب منطق رشيد وعقلاني يشجع على المبادرة ويحقق الاستحقاق، وهذا من شأنه أن يساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي وبناء الدولة الوطنية والقضاء على التهديدات التي من شأنها أن تواجه الدولة.

المراجع:

1. ake, c. (1996). *Democracy and Development in Africa.* wachington: tha bookings institute.
2. Kuznets, S. S. (1966). *Modern economic growth rate structure and spead, studies in comparative economic.* New havan: yal university press.
3. Meier, G. M. (1976). *Leading Issues in Economic Development.* New York: Oxford University Press.
4. Stokwell, -E. G., & A Laidlo, k. (1983). *Third world Development : Problem and Prospect.* Chicago: Nelson Hall.

5. الجمل, ه. م. (2006) *الموارد المائية وتحديات التنمية بين النظام السياسي والنظام المالي الوضعي دراسة مقارنة*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
6. الهيتي, ع. م. (1972) *التنمية والتخطيط القتصادي*. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
7. الرداوي, ت. (1992) *التنمية القتصادية*. ط ب: ديوان المطبوعات الجامعية.
8. الزبيري, ا, & عثمان, ط. (2006) *آفاق التنمية في الوطن العربي*. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
9. العيسوي, ا. (2001) *التنمية على مشارف القرن الحادي والعشرين قضايا وسياسات*. القاهرة: دار الشروق.
10. الكواري, ع. خ. (2000) *المسألة المائية في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
11. بلمر, ت. ج. (2004). *دور المؤسسات والقانون في التنمية القتصادية*. وشنطن: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
12. بلعزوز, ب. ع. (2004) *بدائل تمويل السياسات العامة على ضوء اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر*. الجزائر: جامعة الجزائر.

13. بلعيم, ش. (1966). *التخطيط والتنمية*. مصر: دار المعارف.

14. بوراس, ج. (2009). *الأمن القصادي من أجل التنمية الوطنية*. الجزائر: منشورات مجلس الأمة.

15. بودارو, م. (2006). *التنمية القصادية*. الرياض: دار المريخ للنشر.

16. حسين, ف. ا. (1995). *التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والتطلعات*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

17. خلف, ف. ح. (2006). *التنمية والتخطيط القصادي*. الأردن: عالم الكتب الحديث.

18. خمش, م. ا. (2004). *الدولة والتنمية في اطار العولمة*. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

19. ربيا, ش. أ. (1979). *السياسات والتنمية القصادية*. بيروت: دار الفكر العربي.

20. رابح, تركي للرشيد والتنمية في الجزائر. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

21. شفلعي, م. ز. (1970). *التنمية القصادية*. بيروت: دار النهضة العربية.

22. شعباني, ا. (1997). *قياس القصادات التنمية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع.

23. عارف, ن. م. (2002). *التنمية من منظور متجدد لتحقيق العولمة بديل حديث*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

24. عجيمة, م. ع. (1986). *محاضرات في التنمية والتخطيط*. الاسكندرية: دار الجامعات للنشر والتوزيع.

25. علوان, ف. (2004). *القاموس العربي الميسر*. بيروت: دار الكتاب العربي.

26. غالي, ب. ب. (2003). *تقارير حول الوضع الراهن للتنمية*. نيويورك.

27. لعبيدات, ج. ا. (2000). *الاتجاهات القصادية الدولية والتنمية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر.

28. لعبيدات, ج. ا. (2000). *الاتجاهات القصادية الدولية والتنمية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر.

29. محمد, س. م. (1988). *التنمية القصادية في موريتانيا في ضوء التجارب السورية*. دمشق: كلية القصاد والتجارة.

30. محمد, س. م. (1995). محاضرات في التنمية القصادية. مذكرة أولى ماستر علوم قصادية. (pp. 134-135). الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

31. مسعود, س. (2010). *تحديات التنمية العربية*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

32. مسعود, م. (1981). *التخطيط وتقدم القصادي والاجتماعي الكويت*. عالم المعرفة.

33. مصطفى, م. م. & بشير عبد الظاهر, أ. (1999). *النماذج العربية لتخطيط التنمية القصادية*. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

فرص وتحديات التنمية في افريقيا في ظل اجندة 2063

أ.د ابتسام محمد العامري

كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

المقدمة :

يمكن القول ان أجندة أفريقيا 2063 تعد بمثابة الإطار القاري أو خطة العمل الاستراتيجية الحاكمة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في أفريقيا، والتي تم إطلاقها في عام 2013م وذلك في إطار الاحتفالات باليوبيل الذهبي لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليًا) في عام 1963، ويصل الإطار الزمني الكلي لها خلال مدة خمسين عاما أي حتى عام 2063م، وقد تم تقسيم هذا الإطار إلى خمس خطط تنفيذية فرعية بواقع (10) سنوات لكل منها، ويعد إطلاق هذه الأجندة بمثابة امتداد لمختلف المساعي والجهود القارية على مدار الفترات التاريخية المختلفة لتحقيق الاندماج والتكامل الأفريقي القاري، منذ تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) وصدور الميثاق التأسيسي لها في (أديس أبابا) في 25 مايو 1963م، وقد تحولت هذه المنظمة بعد ذلك إلى الاتحاد الأفريقي (AU) مع صدور القانون التأسيسي له في (لومي) وذلك في يوليو 2000م [1].

اولا : اهداف اجندة 2063 وفرصها .

ومن أجل تحقيق الاهداف الجيواقتصادية في القارة الافريقية سعت دول القارة الى اطلاق هذه الأجندة وذلك لتحقيق وتعزيز التنمية في افريقيا ، اذ تهدف الاجندة الى تحقيق السلام والازدهار للقارة الافريقية بحلول عام 2063، على أساس التنمية المستدامة في مختلف المجالات منذ بداية القرن الحادي والعشرين، فهي تؤكد على الاستفادة من البيئة الجيدة للتنمية والموارد الافريقية المختلفة المتضمنة الموارد الطبيعية والموارد البشرية والأسواق والتكنولوجيا والتجارة .. الخ، من اجل تحقيق التنمية للدول الافريقية وتحقيق طموحات الشعوب الافريقية في التنمية الاقتصادية وتحسين سبل المعيشة، وقد قررت الاجندة ايضاً اهداف وضمانات التنمية الصناعية المنهجية، والتخطيط لعدد من المشاريع الرئيسة، إذ يأمل الاتحاد الافريقي بتعزيز التصنيع في افريقيا وتحقيق الترابط والتكامل بين أجزاء القارة، كما تؤكد الاجندة على النمو الشامل والتوزيع العادل للدخل والثروة، والقضاء على المرض المزمن المتمثل بالنمو دون تنمية [2].

ارتكزت هذه الأجندة في مضمونها على سبعة تطلعات رئيسية ونحو عشرين هدفًا وأولوية لتحقيقها، وتدور هذه التطلعات والأهداف في مجملها حول تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في أفريقيا على مختلف المستويات، وتتمثل بما يأتي :

1- قارة تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة:

---

[1] (محمود زكي امحمد ابراهيم ، اجندة افريقيا 2063 بين المرتكزات والتحديات ، دراسة منشورة على موقع مركز فاروس للدراسات والاستشارات الاستراتيجية ، https://pharostudies.com/?p=7620

[2] (Xinfeng Li, Chuanhua Wu and Chunyu Zhang, A New Era in China-Africa Friendly Cooperation: New Achievements, New Opportunities, New Vision, China Social Science Press, National Think Tank, China, 2018 , pp. 114-115.

تم تخصيص نحو سبعة من الأهداف والأولويات لتحقيق هذا التطلع والتي تتمثل بـ: رفع مستوى معيشة وجودة الحياة للأفراد، والتعليم الجيد للمواطنين وثورة المهارات المدفوعة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، والصحة والتغذية الجيدة للمواطنين، والاقتصاديات والوظائف المُتحولة، والزراعة الجديدة القائمة على زيادة الإنتاج والإنتاجية، والاقتصاد الأزرق لتسريع النمو الاقتصادي، واستدامة المناخ البيئي.

2- قارة متكاملة ومتحدة سياسيًّا ومعتمدة على المُثل العليا للوحدة الأفريقية الشاملة ورؤية النهضة الأفريقية .

يشمل هذا التطلع ثلاثة من الأهداف والأولويات والمتمثلة في: وحدة أفريقيا (الفيدرالية/ الكونفدرالية)، وتطوير بنية تحتية عابرة للحدود بمواصفات عالمية، وتأسيس وتفعيل المؤسسات المالية والنقدية.

3- قارة يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون:

يشمل هذا التطلع اثنين من الأهداف والأولويات، الأول فيتعلق بتعزيز القيم والممارسات القانونية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعدالة وحكم القانون، اما الثاني فيتعلق بالمؤسسات القوية والتحول في القيادة على كافة المستويات.

4- قارة مسالمة وآمنة:

يتضمن هذا التطلع ثلاثة من الأهداف والأولويات والمتمثلة في: تفعيل بناء السلم والأمن الأفريقي والحفاظ على السلم والأمن من خلال تبني مبادرة انهاء الحروب بحلول 2020، وتحقيق السلم والاستقرار في أفريقيا.

5- قارة ذات هوية ثقافية قوية وتراث وقيم وأخلاقيات مشتركة:

ارتكز هذا التطلع على هدف وحيد رئيسي تمثل في التركيز على النهضة الثقافية الأفريقية.

6-الاعتماد على الطاقات الكامنة للشعوب الأفريقية لتحقيق التنمية ولاسيما الشباب والمرأة والعناية بالأطفال:

يتضمن هذا التطلع اثنين من الأهداف، يتمثل الأول بالمساواة الكاملة بين الجنسين، اما الثاني فيتعلق بتمكين الشباب والأطفال.

7- قارة قوية وموحدة ومؤثرة كلاعب وشريك دولي:

ان مسعى أجندة 2063 هو التحول والتحديث الصناعي حيث تسعى الى الترويج للتحول الصناعي في افريقيا من خلال عملية التصنيع، إذ يكمن الهدف الأساسي في تحقيق قيمة انتاج التصنيع بنسبة تتجاوز الـ 50٪ من اجمالي الناتج المحلي للقارة بحلول عام 2063، وقطاع صناعي يستوعب اكثر من 50٪ من الوافدين الجدد الى القوى العاملة، وبذلك تتمكن افريقيا من المشاركة الفعالة في الإنتاج الصناعي العالمي. تقترح أجندة 2063، انشاء الترابط بين دول القارة الافريقية من خلال انشاء البنية التحتية للنقل والطاقة والاتصالات، كما انها تتضمن التخطيط لعدد من مشاريع ترابط البنية التحتية، وقد اظهرت الصين دعمها القوي لخطط أجندة 2063 بشأن تنمية البنية التحتية، اذ اصدرت الحكومة الصينية عدداً من الاجراءات والبرامج الداعمة لتلبية مطالب التنمية في افريقيا.

يمكن من خلال اجندة 2063 تحقيق التكامل للموارد والثروات الافريقية بشكل فعال، وتحويلها الى قوة نمو حقيقي وحل المشاكل والمعوقات التي تقيد التنمية في افريقيا، فضلاً عن تحسين التنوع الاقتصادي والتصنيع وحل المشاكل الهيكلية من خلال التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول الكبرى، ومن جانب آخر اطلق الاتحاد الافريقي خطة مهمة للتعاون الإقليمي وهي برنامج تنمية الموارد الذي يهدف تحقيق اهداف الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (NPAD) وأجندة 2063 ، ويتضمن البرنامج 13 ممر تنمية في انحاء افريقيا مبنيةً على أساس الموارد المتوفرة والأسواق المتواجدة في الدول الافريقية، وتهدف الخطة الى تحقيق جاذبية قوية للأسواق وزيادة إمكانات التنمية.

ان تحقيق الترابط بين الشعوب هي من ضمن اولويات الأجندة فهذا الترابط يعد بمثابة القاعدة الاجتماعية لبناءها، لذا من الضروري إجراء تبادلات ثقافية واسعة النطاق، وكذلك تبادلات المواهب والتبادلات بين الشباب والنساء، فضلاً عن إرساء قاعدة لتبادل الآراء العامة بشكل إيجابي وتعميق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وتؤكد الاجندة بشكل خاص على المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ، كما تؤمن بمشاركة المرأة بشكل كلي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتولي ايضاً أهمية كبيرة لتنمية الشباب وتدريب المواهب ووضع معايير فعالة للحد من هجرة العقول من أجل تحقيق التنمية المستقلة لأفريقيا، وعليه يمكن للدول ان تتعاون مع الدول الافريقية بمجالات مختلفة بضمنها التبادلات بين الشباب والنساء وتدريب ريادة الاعمال وتنمية المها ارت المهنية وخدمات إدارة الضمان الاجتماعي .[1]

ثانيا : تحديات اجندة 2063 :

تواجه أجندة 2063 تحديات عديدة ابرزها [2]:

1- عدم الاستفادة من النمو الديمغرافي حيث تعد أفريقيا ثالث أكبر قارة بعدد السكان والذي يقدر بـ 1.2 مليار بحسب إحصائيات 2016، يمثلون 13% من سكان العالم ، وتمتاز القارة بكون أغلب سكانها من الشباب ، لكن المشكلة ان الدول الأفريقية وجدت صعوبة في تحويل النمو الديمغرافي إلى معطى حيوي دافع للتنمية حيث ان هذه الفئة العمرية التي يتزايد عددها سنوياً بشكل مكثف لا تجد فرص عمل لها مما يؤدي إلى إحالتهم على البطالة ، وهو ما يشكل عبئاً على أسرهم، ويؤدي ذلك عملياً إلى تأخير مشروع

[1] (محمود زكريا محمود ابراهيم ،مصدر سبق ذكره .

[2] (الدورالجزائري في اجندة 2063 .. طموحات وتحديات ، 15سبتمبر 2022 ، مقال منشور في موقع العربي الجديد https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%A9-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-2063-%D8%B7%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%91%D9%8A%D8%A7%D8%AA

إدماجهم في الدورة المهنية، ويؤثر ذلك على اوضاعهم المعيشية، ويحول دون تفعيل دورهم في تحقيق أجندة 2063 .

ويتوقع أن يرتفع عدد السكان المؤهلين للعمل في أفريقيا من 705 ملايين في 2018 إلى ما يقارب مليار نسمة بحلول سنة 2030، وهو مايشكل عبئاً على الاقتصاديات الأفريقية، حيث تحتاجدول القارة إلى إيجاد حوالى 30 مليون فرصة وظيفة جديدة سنوياً لمواجهة هذا النمو المتزايد في القوى العاملة، وسيولد عدم التناسب بين معدلات النمو السكاني المرتفعة في القارة وتزايد الحاجة إلى فرص فجوة في مستوى القدرة على توفير مواطن عمل مستدامة، فضلا عن إن نقص المهارات الفنية والتقنية التي يحتاجها سوق العمل يجعل إدماج الشباب عموماً، وخريجي الجامعات خصوصاً في سوق العمل صعبا ، كذلك تعاني المجتمعات الأفريقية من كثرة الذين يتسربون من المؤسسات التعليمية بسبب رداءة البُنى التحتية والفنية للقطاعين التربوي والجامعي، وهو ما يجعل كثير من المرشحين للعمل لا يتوفر فيهم المهارات التدريبية المناسبة.

2- اتساع دائرة الفقر والذي يشكل تحديا حقيقياً يواجه بلداناً أفريقية كثيرة، ويعطل تنفيذ أجندة 2063، ويرجع ذلك إلى عدم وجود خطط استراتيجية فعالة، لتوزيع الثروة والدخل بطريقة عادلة، فتدهور الوضع المادي للفقراء يؤثر على نمط معيشتهم ويمنعهم من الحصول على الحاجات الأساسية التي تؤمن لهم العيش الكريم ، وبحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2019 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فإن نحو 44.7% من سكان أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون تحت خط الفقر، ويتقاضون يومياً مبلغ 1.9 دولار، ويعاني ما يقدَّر بـ57.5% من سكان المنطقة المذكورة من الفقر متعدد الأبعاد. فيما يشكو 35% من سكان أفريقيا جنوب الصحراء من الفقر المدقع وهي النسبة الأكبر في الدول النامية، ويتبين من خلال قراءة معدلات نمو الدخل الفردي أن النمو الاقتصادي في الدول الأفريقية يختلف من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية الداخلية المهمشة، ومن الطبقات الثرية والوسطى إلى الطبقات الفقيرة مما يعني عدم وجود خطط حكومية دقيقة لتحقيق نمو شامل، وعادل ومستدام يساعد على تنفيذ أجندة 2063

.

3- ضعف الاستثمار الاجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الأقاليم في العالم، حيث ترد القارة الافريقية في مرتبة متأخرة في مستوى حصتها من التدفقات الاستثمارية، حيث تتركز معظم الاستثمارات الخارجية على استخراج المواد الخام وتصديرها من دون التوجه نحو تكريرها واستثمارها في عمليات التصنيع المحلي، وبذلك يتم بيع الثروات الطبيعية بثمن منخفض بحيث لا يتناسب مع حاجات الخزينة المالية في الدول الأفريقية ، ويعود محدودية الإقبال الأجنبي على الاستثمار في البلدان الأفريقية لأسباب عدة أهمها عدم الاستقرار السياسي، والانفلات الأمني، وانتشار الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية في كثير من القارة ،

فضلا عن تدهور البنى التحتية وعدم وضوح السياسات الاقتصادية على المديين القريب والبعيد، وقلة الأطر التشريعية والمؤسسية المنظمة للاستثمار وشيوع البيروقراطية الإدارية وانخفاض معدلات الربح، وارتفاع تكاليف الإنتاج ، ومثل هذه الاسباب لا تشجع المستثمرين الأجانب على الاستقرار في أفريقيا والاستثمار فيها بشكل مستدام .

4- تراجع قطاع الزراعة الذي يعد مصدر الدخل الرئيسي لسكان القارة والذي لم يشهد تطوراً نوعياً في مستوى تطوير عائداته في الدول الأفريقية ، فما زال هذا القطاع الحيوي تقليدياً، يفتقر إلى استخدام الأدوية الوقائية والأسمدة والأجهزة الميكانيكية المتطورة ، والتقنيات الجديدة في الزراعة والسقي.

5- التهرب الضريبي حيث اكد التقرير الصادر عن البنك الأفريقي للتنمية لعام 2019 أن التهرب الضريبي يحول دون تأمين العائدات والإيرادات الضرورية لخزينة الدولة في أفريقيا، فبينما يبلغ معدل متوسط الضرائب حوالى 17% في معظم البلدان الأفريقية، فإن المطلوب لسد الاحتياجات التنموية يقدر بـ25% ، وفي ظل محدودية الدخل الضريبي ومصادر التمويل الوطنية، تبقى مصادر التمويل الخارجي بديلاً غير ثابت لتحقيق التنمية المنشودة وذلك بسبب عدم استقرارها، وخضوعها لمستجدات الأوضاع الأمنية وتغير الأحوال المناخية والسياسية في الدول الأفريقية .

كذلك فإن بعض الأزمات العالمية الطارئة مثل جائحة كورونا والحرب الروسية-الاوكرانية قد اضرت بالاقتصاد الأفريقي وقدرته على جذب المستثمرين والحصول على أسواق استهلاكية خارجية ، فضلا عن الاضرار التي لحقت بالقطاع السياحي بسبب العمليات إرهابية حيث افقدت الدول الافريقية على جذب السياح، وتوفير تمويلات جديدة يمكن أن تغطى حاجات المواطنين وتعززمساهمتها في تحقيق أجندة 2063.

الخاتمة :

ان نجاح الأجندة في تحقيق أهدافها يتطلب الاستفادة من دروس الماضي لتكون هناك قدرة علي تكوين صورة واضحة للمستقبل الذي تتجه إفريقيا نحوه، فنجاح جدول الأعمال يستلزم دعم الشعوب الأفريقية لتنفيذها، ومواجهة التبعية للخارج، وتفعيل مبدأ الاعتماد علي الذات والتمويل الأفريقي لتنميتها ، والدور المهم للمجموعات الاقتصادية الإقليمية بوصفها الدعائم الأساسية للوحدة الافريقية ، فضلًا عن الابتكار كقوة رئيسية للنمو الاقتصادي والتنمية بدلًا من الاستمرارية في استراتيجيات التنمية في إفريقيا والتي فشلت في تحقيق التقدم والتي كانت تمثل نسخا للمبادرات السابقة، وتقديم نموذج سياسي فعال او تعديل نظام الانتخابات بما يتوافق مع طبيعة الشعوب الأفريقية الإثنية والقبلية، ويحقق ما فشلت الديمقراطية في تنفيذه في القارة الأفريقية منذ تسعينيات القرن الماضي .

أثر الأزمات الدولية على اقتصاديات الدول الإفريقية :دراسة مقارنة لكل من الأزمة المالية/الاقتصادية- جائحة كورونا- الحرب على أوكرانيا

The impact of international crises on the economies of African countries: a comparative study of the financial / economic crisis - the Corona pandemic - the war on Ukraine

د. إكرام بوكان جامعة سطيف2 د. ضياء الحق أبو عياش-جامعة مؤتة الأردن

الملخص :

لطالما يتّعرضُ النظام العالمي إلى أزمات متعددة ، من شأنها أن تجلب حالة من عدم اليقين والمخاطر لأفريقيا. وعلى هذه الأخيرة إظهار تحسينات في مؤشراتها التنموية كاستجابة للضغوط التي تفرضها تلك الأزمات.

انطلاقا مما سبق تعمل هذه الورقة البحثية على تحليل الأثر السلبي للأزمات الدولية على مسار التنمية في افريقيا، مع التركيز على أثر تطورات الأزمة المالية 2008، وجائحة كوفيد-19، والحرب على أوكرانيا، في العديد من البلدان الأفريقية التي تعاني أصلا من وضعيات هشاشة وانخفاض شديد في القدرة على الصمود والتعامل مع الصدمات.

و تتوصل الورقة البحثية إلى نتيجة أنه و نظرا لمحدودية الحيز المتاح لصناع السياسات للمناورة في فترات الأزمات إما بسبب ضيق الحيز المالي و/ أو بسبب القدرة المؤسسية المحدودة، فإن تأثر اقتصاديات الدول الإفريقية كان متفاوتاً من أزمة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى ، غير أن الأكيد أن جائحة كورونا كانت الأكثر اتساعا و الأشد تأثيراً.

Abstract:

The world order is often exposed to multiple crises, which will bring uncertainty and risk to the African economy. The latter should show improvements in their development indicators in response to the pressures imposed by these crises.

Based on the above, this research paper analyzes the negative impact of international crises on the development path in Africa, by focusing on the impact of the developments of the 2008 financial crisis, the COVID-19 pandemic, and the war on Ukraine, in many African countries that are already in fragile situations, and a severe decline in resilience and shock handling.

The paper concludes that given the limited space for policymakers to maneuver in times of crisis, either due to tight fiscal space and/or limited institutional capacity, the impact of the economies of African countries was varied from one crisis to another and from one country to another, but it is certain that the Corona pandemic was the most extensive and most impactful.

المقدمة :

في الوقت الذي تعافر فيه البلدان الافريقية للسير بعجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف الانمائية للألفية، والتي أحرزت نجاحا في تحقيق البعض منها، لا يزال الكثير منها يعاني من تباطؤ في المسار التنموي لاقتصادياتها التي باتت متأثرة مثلها مثل المناطق الأخرى تأثرًا شديدًا مس سياساتها التنموية وعجز مرفوقا بصدمات خارجية نتيجة أحداث وأزمات عالمية ذات درجة عالية من التداخل والتعقيد بما في ذلك الأزمة المالية / الاقتصادية العالمية واضطرابات سلسلة التوريد وآثار جائحة كوفيد والآثار المتزايدة لتغير المناخ والظواهر الجوية المتغيرة، والحروب في القارة، وحتى تلك الواقعة خارجها.

تتناول هذه الورقة البحثية بعض أهم الأزمات ذات التأثير الواسع على الاقتصاديات الإفريقية والتي تتمثل في الأزمة المالية/ الاقتصادية، جائحة كورونا و الحرب على أوكرانيا، وتداعياتها السلبية على الاقتصاد العالمي والافريقي ، بغرض التعرف على درجة تأثيراتها المختلفة على المسار التنموي للاقتصاديات الإفريقية ليس فقط بين الأزمة والأخرى ولكن أيضا رصد التأثيرات المتفاوتة لنفس الأزمة بين بلد وآخر، وأسباب ذلك التفاوت .

بالرغم من صعوبة وضع هذه الأزمات على نفس المستوى كونها لا تتشابه من حيث الشكل (أحدها مالية والأخرى صحية والأخيرة سياسية)، إلا أن تداعياتها تكاد تكون متشابهة من حيث تأثيراتها السلبية على اقتصاديات البلدان الإفريقية الهشة وجعلها أكثر قابلية للصدمات الخارجية.

انطلاقا مما سبق فالبحث فيما سبق ، يسمح لنا بتقييم مدى جودة الاستراتيجيات المسخرة كاستجابات موجهة لاحتواء التبعات الغير مرغوب بها لتلك الأزمات ، ومدى استفادة الحكومات الافريقية من خبراتها السابقة وانعكاسها على توجهات صناع القرار في تلك الدول. كما تقدم الورقة توصيات لتحسين التعافي وخلق اقتصاد مستدام في أفريقيا، مثل تعبئة الموارد المحلية لقطاعات الحد من الفقر، وتنسيق السياسات النقدية والمالية ، ضرورة على التجارة البنية والتكامل الاقتصادي الإقليمي.

الإشكالية :

إزاء ما تم طرحه حتى الآن، يظهر أن **الإشكالية** تبحث عن أي من الأزمات المطروحة كانت الأشد تأثيرا والأكثر عمقا على اقتصاديات البلدان الأفريقية والتي تطلبت تعديل الخطط التنموية لكل دول القارة، كُلُّ دولة حسب الأولوية ؟

التساؤلات الفرعية:

- كيف أثرت الأزمة المالية/ الاقتصادية على الاقتصاديات الإفريقية ؟ وهل أظهرت بعض البلدان الإفريقية مرونة في التجاوب مع الصدمات الخارجية التي حلفتها هذه الأزمة أكثر من غيرها ؟ إذا كان الجواب نعم ، ما السبب في ذلك ؟

- هل تختلف الجائحة - باعتبارها أزمة صحية – عن الأزمة المالية / الاقتصادية في تأثيرها على اقتصاديات البلدان الإفريقية ؟
- هل سمحت الفسحات الزمنية بين الأزمات لحكومات البلدان الإفريقية الاستفادة من تجاربها السابقة - احتواء التبعات السلبية لكل من الأزمة المالية/ الاقتصادية ، وجائحة كورونا- لإظهار تحسينات في استجابتها للصدمات محتملة للحرب على أوكرانيا ؟

بغرض الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية يمكن افتراض ما يلي:

الفرضية الرئيسية :

بغض النظر عن تأثيرات الاقتصادية والتبعات السلبية لكل من الأزمة المالية والجائحة والحرب على أوكرانيا ، يظهر أن للجائحة الأثر الأعمق على اقتصاديات البلدان الافريقية التي لم تسلم منها حتى اقتصاديات البلدان المتطورة .

الفرضيات الفرعية:

- كان للأزمة المالية/ الاقتصادية العالمية تأثير نسبي على الاقتصاديات الإفريقية، ما جعل هناك تفاوتاً في فعالية التصدي لها بين مختلف الحكومات الإفريقية.
- بما أن جائحة فيروس كورونا كانت أزمة صحية بالأساس ، فإن ارهاصاتها تعدت العواقب الاقتصادية إلى العواقب الانسانية والاجتماعية ، ما يجعلها الأشد على الإطلاق.
- اختلاف نوعية الأزمات الدولية وتعدد مستوياتها حال دون ايجاد استجابات واضحة للضغوط التي تخلفها صدمات كتلك المتعلقة بالحرب على أوكرانيا.

أهداف الورقة البحثية:

تحاول هذه الدراسة من خلال التركيز على نقاط الضعف التي كشفتها الأزمات الأخيرة على النظام العالمي، وبالتأكيد على القارة الافريقية ،إلى تحليل التداعيات الاقتصادية لأهم ثلاث أزمات عالمية، ورصد الوضع الاقتصادي لبعض البلدان الإفريقية عبر بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي بما فيها النمو الاقتصادي، مستويات البطالة والتضخم، اتجاهات التجارة والاستثمار، خدمة الديون والاستجابات المبكرة للسياسة النقدية.... لتوضيح حجم التأثيرات المتباينة بين مختلف تلك الأزمات من جهة، والاختلافات في درجة الاستجابة الناتجة عن الصدمات الخارجية بين دولة وأخرى ، في محاولة للتوصل إلى أي منها كان أشد خطورة على اقتصادياتها.

تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى :

1- مقدمة.

2- المحور الأول حول تداعيات الأزمة المالية/الاقتصادية وتأثيرها على اقتصاديات الدول الإفريقية.
3- المحور الثاني حول تداعيات الأزمة الصحية - جائحة كورونا - وتأثيرها على اقتصاديات الدول الإفريقية.
4- المحور الثالث حول تداعيات الأزمة السياسية – الحرب على أوكرانيا - وتأثيرها على اقتصاديات الدول الإفريقية.
5- خاتمة (استنتاجات وتوصيات).

المحور الأول: الأزمة المالية/ الاقتصادية وتأثيرها على اقتصاديات الدول الافريقية

1- الأزمة المالية/ الاقتصادية:

ظهرت الأزمة المالية العالمية في منتصف أيلول / سبتمبر 2008 في الولايات المتحدة، وتفشت بسرعة لتطال كافة الدول واقتصادياتها ولتلحق ضرراً كبيراً في القطاع المالي والمصرفي وقطاعات اقتصادية عدة مسببة دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الكساد. وجاءت انعكاسات الأزمة على الدول فرادى متفاوتة في حدتها وسرعة تأثيرها طبقاً لدرجة انفتاح اقتصادياتها بشكل عام على الاقتصاد العالمي بمكوناته المختلفة .(دحدح، 2010، الصفحات 1-2)

انعكست تأثيرات الأزمة على القطاع المالي والمصرفي وعلى الأوضاع الاقتصادية من جهة، والتدابير والسياسات التي تم إتباعها لدرء هذه التأثيرات من جهة أخرى، ببروز مصاعب جديدة (دحدح، 2010)تمثلت هذه المرة في تراجع وضع المالية العامة في عدة دول متقدمة ونامية. وإذا كان من الممكن اعتبار تداعيات الأزمة على القطاع المالي والمصرفي قصيرة الأجل وتلك المسببة للكساد الاقتصادي متوسطة الأجل، فإن انعكاسات الأزمة على أوضاع المالية العامة جاءت طويلة الأجل، وبدأت تظهر بشكل أكثر وضوحاً مع صدور تقارير أداء الموازنة العامة عن عام 2009.فقد أدت الأزمة إلى تأثر جانبي الإيرادات والنفقات العامة، بحيث تمخضت عن تفاقم العجز الكلي في الموازنة العامة وارتفاع إجمالي الدين العام في الاقتصادات التي تعرض قطاعها المالي والمصرفي وأدائها الاقتصادي بشكل أكثر حدة عن غيرها من تداعيات الأزمة. (دحدح، 2010، صفحة 3)

إن الأنظمة المالية المتخلفة في أفريقيا وروابطها المحدودة نسبيا بالاقتصاد العالمي لم تعزل القارة عن آثار الأزمة المالية، حيث أن انخفاض أسعار السلع الأساسية، وانخفاض الطلب الخارجي، وانخفاض التحويلات المالية، أدى إلى إحداث ضرر في تسارع النمو الذي طال انتظاره. (ALI, 2009)

فقد أدت تبعات الأزمة على اقتصاد البلدان الإفريقية إلى تهاوي أسعار السلع الأساسية والمعادن، وإلى تباطؤ نمو الاقتصاديات الإفريقية وانخفاض معدل الصادرات والوردات، وبالإضافة، فقد تراجعت قيمة الاستثمارات / الأصول الحكومية محلياً وخارجياً مما أدى كذلك إلى تراجع الإيرادات الرأسمالية ودخل الاستثمار. والذي أدى بدوره إلى تدهور مخزون احتياطيات النقد الأجنبي، وزيادة معدلات البطالة. وفي ظل

قلة الإمكانيات المرصودة للأزمة ومحدودية الاستجابات والرؤى لعلاج تداعياتها تراجعت أوضاع المالية العامة في معظم الدول الإفريقية.

ورغم الأثر المحدود نسبيا للأزمة المالية/ الاقتصادية على الدول النامية، تظل أفريقيا معرضة بشكل خاص لمجموعة متنوعة من الصدمات الخارجية، مثل تقلب أسعار المواد الخام، والكوارث الطبيعية، وتقلبات أسعار العملات، التي تحدث بشكل متكرر في البلدان النامية أكثر من البلدان الصناعية.ويرجع ذلك إلى نقاط ضعف هيكلية كبيرة، لا سيما الافتقار إلى التنويع في هيكل الاقتصاد والصادرات وهيمنة السلع الأولية. (Institute, 2011, p. 1)

2- تأثير الأزمة المالية /الاقتصادية على اقتصاديات البلدان الإفريقية :

رغم أن بعض البلدان الأفريقية كانت تحرز تقدماً كبيراً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل الأزمة، فمن المؤكد أن نقص عائدات التصدير، والتمويل الأجنبي، وتباطؤ النمو الذي عقب الأزمة أعاق هذا التقدم. (ALI, 2009)

فقد أثرت الأزمة المالية / الاقتصادية على البلدان النامية بسرعة وبقوة على نحو مدهش، من خلال قنوات متعددة: انخفاض التدفقات التجارية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وانخفاض السيولة وتضييق أسواق الائتمان مما يؤثر على القطاعين الخاص والعام، وانخفاض تدفقات التحويلات المالية، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، الصرف وانخفاض أسعار الفائدة، وانخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية.

بالنسبة لأفريقيا، فقد شهدت الاقتصاديات الأفريقية في السنوات العشر الماضية - قبل الأزمة- نمواً اقتصادياً أسرع وأكثر ثباتاً مقارنة بالعقدين السابقين للأزمة. وحتى قبل عام على الأزمة المالية/ الاقتصادية، بدا أن أفريقيا تتمتع بآفاق نمو مشرقة، غير أن الأزمة جعلت الصورة مختلفة تماما.

وفي أفريقيا، كما هي الحال في أميركا اللاتينية والعديد من البلدان الآسيوية، يبدو أن المحركات الرئيسية للنمو قد اختفت أو تعطلت إلى حد خطير حيث هناك:

• انخفاض أسعار السلع الأساسية، وتدفقات رأس المال، وتدفقات التحويلات المالية. (Institute, 2011, p. 2)

• تأثر القطاعات الرئيسية التي قادت النمو في العقد الماضي، مثل التعدين، السياحة، والتصنيع، بشكل خطير واضطرت إلى خفض الإنتاج وتسريح العمال.

• الزيادات الموعودة في المساعدات لم تتحقق.

• انخفاض مؤشرات أسواق الأسهم بشكل ملحوظ في جميع أنحاء القارة.

• ارتفاع معدل البطالة ارتفع إلى 8.9 % بعد أن انخفض بشكل طفيف في السنوات الخمس الماضية التي سبقت الأزمة، مما أضاف 4 ملايين شخص إلى صفوف العاطلين عن العمل بين عامي 2007 و2009.

وكما هو الحال في مناطق أخرى، تتباين سرعة وطبيعة تأثير الأزمة في أفريقيا تباينا كبيرا بين البلدان تبعا للهيكل الاقتصادي، وقيود السياسات، وغيرها من الخصائص. بعض البلدان أكثر عرضة للخطر من غيرها. ولكن من الواضح أن الأزمة أدت إلى عكس المكاسب المتواضعة التي حققتها العديد من البلدان الأفريقية من حيث النمو والحد من الفقر وخلق فرص العمل. وقد كانت هذه التأثيرات التنموية كبيرة استمرت حتى بعد انتهاء الأزمة نظرا لأن عدداً من البلدان الأفريقية تتمتع بحيز مالي أقل للمناورة. (Institute, 2011, pp. 3-4)

يظهر تأثير الأزمة فيما يلي:

(أ)-النمو الاقتصادي : رغم أن الأزمة المالية أثرت على كل البلدان، فإن البلدان التي كانت تتمتع بأساسيات اقتصادية أقوى قبل الأزمة تبدو وكأنها تمكنت من الصمود في وجه العاصفة بشكل أفضل. وهي عادة الدول التي نفذت بنجاح إصلاحات اقتصادية شاملة أو كانت أقل اعتمادا على صادرات المعادن. ومن هنا فقد خفض صندوق النقد الدولي توقعات النمو بالنسبة لدول مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، في عام 2009 إلى 2,7%، أي انخفاضاً عن تقديراته السابقة التي بلغت 4,4%، وبعيداً عن تقديرات عام 2008 التي بلغت 8%. (Maswana, 2009, p. 7)

(ب)-الحسابات الجارية: تدهورت الحسابات الجارية، ما أدى إلى انخفاض معدل نمو الصادرات بنسبة 7% ومعدل نمو الواردات بنسبة 5%.

ونتيجة لانخفاض الأسعار والطلب على سلعها الأساسية، إلى حد كبير، شهدت العديد من البلدان انخفاضات حادة في صادراتها من السلع الأولية الموجهة إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين. فخلال النصف الثاني من عام 2008، انخفضت أسعار السلع الأساسية غير المتعلقة بالطاقة بنسبة 38 %. فقد هبطت أسعار النفط بنسبة 69% في الفترة من يوليو/تموز إلى ديسمبر/كانون الأول 2008. (ALI, 2009)

ومع الانحدار السريع للصادرات مقارنة بالواردات، فقد تدهور الميزان التجاري في أغلب البلدان، وفي العديد من البلدان تم تعديل الصادرات في العامين 2009 و2010 نحو الانخفاض بنحو 40%. وإجمالاً، وصل النقص في عائدات التصدير ككل إلى 250 مليار دولار أمريكي لعام 2009 (مصرف التنمية الأفريقي، 2009)، مع تكبد البلدان المصدرة للنفط أكبر الخسائر.(Maswana, 2009, pp. 8-9)

وكانت النتيجة النهائية لهذا التوازن الخارجي المتدهور هي تدهور أوضاع الميزانية العامة للقارة ككل، حيث انتقلت من فائض في الميزانية العالمية بنسبة 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 إلى عجز

بنسبة 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 (البنك الدولي، 2009). ونتيجة لذلك، ففي دول مثل نيجيريا - حيث يمثل استخراج النفط والغاز 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 90٪ من الصادرات، وحصة كبيرة من الإيرادات الحكومية - أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض كبير في الاستثمار، الإنتاج والإيرادات الحكومية.

(ج) البطالة. ترتفع معدلات البطالة نتيجة لتسريح العمال في الصناعات الموجهة للتصدير. وتشير التقديرات إلى أن 73% من العمال في أفريقيا يعملون في وظائف هشة. بالإضافة إلى ذلك، وبما أن ارتفاع معدلات البطالة في الاتحاد الأوروبي يؤدي إلى ضغط الطلب على القوى العاملة المهاجرة والعمالة ذات المهارات المنخفضة، فإن التحويلات المالية تتراجع بسرعة. وتشكل مثل هذه الانخفاضات مصدرا كبيرا للقلق بالنسبة للبلدان التي تعتمد بشكل كبير على التحويلات المالية كشبكة أمان. ففي كينيا، على سبيل المثال، بعد سنة متقلبة، انخفضت التحويلات بنسبة 27% في يناير 2009 مقارنة بشهر يناير 2008 (ODI, 2009).(Maswana, 2009, p. 10)

(د) مناخ الاستثمار. إن أزمة الائتمان العالمية تعني انخفاض تدفقات رأس المال إلى البلدان الأفريقية التي تعتمد بشكل مزمن على تدفقات رأس المال الأجنبي لدعم الواردات وسداد الديون القديمة. والواقع أن بعض البلدان بدأت تشعر بوطأة الأزمة بالفعل. على سبيل المثال، علقت كينيا والسنغال وتنزانيا وغانا خططها للوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، كما أجلت غانا وكينيا إصدار سندات سيادية تبلغ قيمتها حوالي 800 مليون دولار أمريكي (AfDB, 2009).

تم تعليق أو تأخير عدد من مشاريع القطاع الخاص في جميع أنحاء أفريقيا بسبب انسحاب المستثمرين وظروف التمويل الأكثر تقييدًا بسبب ارتفاع فروق الأسعار وانخفاض التعرض للديون إلى حقوق الملكية. وعلى نحو مماثل، اضطرت الحكومات، بسبب انخفاض الإيرادات المالية، إلى تقليص خطط الإنفاق العام بشكل كبير، بما في ذلك الاستثمار في البنية الأساسية العامة.(Maswana, 2009, pp. 11-12)

(هـ) خدمة الديون والاستجابات المبكرة للسياسة النقدية: لقد أصبحت خدمة الديون معقدة بسبب تقلبات أسعار الصرف وعدم اليقين. ولحالة عدم اليقين المحيطة بأسعار السلع الأساسية آثار تتعلق بالعملات الأجنبية والمالية. وتتراكم متأخرات الديون أيضا، مما يزيد من تقويض قدرة أفريقيا على تعبئة الموارد الخارجية ويمثل عائقا رئيسيا على صعيد السياسات.(Maswana, 2009, pp. 12,17)

في الأخير يمكن القول أن الآثار السلبية للصدمات الخارجية تتجلى بشكل أكثر وضوحا في البلدان المنخفضة الدخل، وهي الفئة التي تنتمي إليها معظم البلدان الافريقية. أين الأنظمة الاجتماعية غير الكافية والأسواق المالية وأسواق رأس المال غير المتطورة تعني أنها لا تملك الأدوات المناسبة لتخفيف الصدمات الخارجية، ولا القدرة على تعبئة الموارد الداخلية الكافية لتمويلها. وبالتالي فإن التحدي الاقتصادي الأكبر

على المدى المتوسط هو تثبيت أدوات السياسة الاقتصادية المناسبة التي يمكن استخدامها بشكل وقائي لتخفيف الصدمات الخارجية. وتشمل هذه التدابير الداخلية سياسة مالية سليمة وإدارة فعالة للديون، وتوسيع أنظمة الحماية الاجتماعية والإصلاحات طويلة الأجل، وتنويع الصادرات.(Institute, 2011, p. 1)

المحور الثاني: جائحة كورونا وتأثيرها على اقتصاديات الدول الإفريقية

1- جائحة كورونا -كوفيد 19-

لقد أظهر فيروس كوفيد-19 العيوب الأساسية للاقتصاديات النيوليبرالية في التعامل مع حالات الطوارئ الصحية العامة ونطاق تدخلات الدولة من أجل الصالح العام. كان ذلك في الاقتصاديات المتطورة ، فكيف هو حال الاقتصاديات الإفريقية التي يعاني معظمها من التباطؤ والعجز حتى قبل ظهور الجائحة ؟ وما **هي التداعيات الاقتصادية للجائحة على اقتصاديات البلدان الإفريقية ؟ هل استطاعت تنظيم الإستجابات اللازمة لاحتواء الفيروس وبالتالي حصر تأثيره على اقتصادها؟**

لقد ظلت اقتصادات العديد من البلدان في العالم تعاني من الصدمات والكساد بسبب عدد لا يحصى من العوامل، والبلدان الأفريقية ليست محصنة ضد هذه التقلبات؛ ومن أبرز هذه العوامل في الآونة الأخيرة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والانتخابات الرئاسية الأمريكية. في أعقاب ما سبق، توقع صندوق النقد الدولي نموا عالميا بنسبة 3.4% لعام 2020. ومع ذلك، فإن ظهور فيروس كورونا، المعروف باسم كوفيد-19، غيّر التوقعات فجأة. (Afolabi, 2022, p. 6119)

بداية ، يمكن القول أن اكتشاف الفيروس كان منذ ديسمبر 2019 في أوهان الصينية، غير أنه انتشر بعد فترة وجيزة في كل قارات العالم تقريبًا.

كان لأزمة جائحة كورونا (كوفيد-19) آثار سلبية عميقة على المستوى العالمي، حيث أثرت على العديد من الاقتصاديات وأدت إلى تفاقم أوضاعها مما أدى إلى الركود الشديد . هذا، وأدت تداعيات تفشي فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم إلى تباطؤ خطير في الاقتصاد العالمي وإغلاق عام أثر على الطلب العام على النفط. ويأتي هذا التحدي الحالي أيضًا في وقت توجد فيه حرب أسعار بين منظمة أوبك بقيادة المملكة العربية السعودية وروسيا بشأن قرار خفض الإنتاج، مع ما ينتج عن ذلك من انخفاض في أسعار النفط. (Afolabi, 2022, p. 6119)

تواجه البلدان المتقدمة، التي تعتبر عادة ذات اقتصاديات أقوى وأكثر استقرارا، تحديات كبيرة في الحفاظ على اقتصاداتها بسبب الوباء. ويُعد هذا النضال مؤشرا على الوضع الصعب للدول النامية والمتخلفة، والتي من المرجح أن تكون أكثر تأثرا بالجائحة.

على المستوى الاقتصادي، هنالك ثلاثة مسارات رئيسية لتأثير كورونا على الاقتصاد العالمي:

- أولها التباطؤ المتوقع للاقتصاد الصيني، وما يتبع ذلك من تأثيرات في الاستيراد والتصدير من وإلى الصين؛ من حيث المواد الخام والغذاء.
- المؤشر الثاني ينعكس على الركود العام في الاقتصاد العالمي مع النقص في أسعار البترول الذي سيؤثر في دول؛ مثل: نيجيريا والجزائر.
- المؤشر الثالث يشير إلى أن جميع دول العالم سوف تركز على التحديات الداخلية؛ مما يؤدي إلى نقص حاد في الإعانات الخارجية التي يمكن لإفريقيا الاستفادة منها في الحفاظ على تدهور الاقتصاد الأفريقي. (إسماعيل، 2022)

وتختلف أزمة جائحة كورونا عن الأزمات الأخرى بسبب اتساع نطاق تأثيرها وتداعياتها على توزيع الدخل التي تفاوتت فيما بين البلدان، وهو ما يرجع إلى تنوع التركيبة الاقتصادية في المنطقة ما بين بلدان واقتصادات مرتفعة الدخل، ومتوسطة الدخل، ومنخفضة الدخل، وبلدان تعتمد اعتمادا كبيرا على الصادرات النفطية، وأخرى تعاني مواطن ضعف مرتبطة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

2- تأثير الجائحة على الاقتصاد الافريقي:

بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، التي عصفت بالاقتصاديات العالمية المتقدمة كما النامية، والتي ظلت تلاحقها لعدة سنوات، برزت جائحة كورونا وبرزت معها حالة أعلى من عدم اليقين، نظرا للاختلاف الكبير بين المسببات المالية/ الاقتصادية- المعهودة نسبيا- والمسببات الصحية التي بدا تقدير أثرها غامضا إلى حد ما.

قبل ذلك، ينبغي توضيح حقيقة أنه حتى قبل تفشي جائحة كورونا، كانت القارة الإفريقية تواجه عدداً من التحديات الاقتصادية الجسيمة، كارتفاع معدلات البطالة وشح استحداث الوظائف الجيدة، وارتفاع معدلات العمل في السوق الموازية، وتدني المعدلات السنوية للنمو الاقتصادي، وانعدام الأمن الغذائي، الحروب وانعدام الأمن والذي نتج عنه موجات كبيرة من اللاجئين).

وكما تمت الإشارة إليه سابقا، فإن تقدير تداعيات الجائحة على الاقتصاد العالمي في بداية الجائحة، كان تحت موجة متضاربة من التخمينات والتنبؤات، ويرجع الكثير من المحللين نتيجة ذلك إلى محدودية الدراسات في هذا الإطار، إضافة إلى نقص الوقت الكافي لتقييم آثارها الفعلية على بلدان العالم سواء المتقدم منه أو النامي.

حاليا، - ونحن نقترب إلى ثلاث سنوات - وبعد مرور فسحة من الزمن كانت كفيلة بتوضيح تداعيات الجائحة على الأداء الاقتصادي الإفريقي- ، أصبح من الممكن اليوم تقديم قراءة تحليلة لآثار - كوفيد 19- المتعددة.

كما هو معلوم أن القارة الإفريقية لها تاريخ حافل مع الأمراض والأوبئة، وقد كان ايبولا الذي اجتاح غرب إفريقيا ومناطق أخرى بالقارة عام 2014 ، آخر وباء تعرضت له القارة حتى مجيء كوفيد- 19، ورغم

انحصاره في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلا أن الأثر الإجمالي للوباء على ليبيريا وغينيا وسيراليون مجتمعة قُدر بنحو 2.8 مليار دولار، وهو رقم ضخم مقارنة باقتصادياتها الهشة وحجم مديونيتها. (Zafar, 2016)

ورغم أن فيروس ايبولا لا يظهر أمام جائحة كورونا سواءً من حيث نطاق انتشارها، أو من حيث درجة تأثيرها، إلا أن العامل المشترك في كلا الوبائين أن إفريقيا اكتسبت خبرة في التعامل مع هكذا نوع من المخاطر الصحية.

وبعيداً عن المخاطر الصحية، تأتي صدمة كوفيد-19 للاقتصادات الأفريقية على ثلاث موجات: (1) انخفاض التجارة والاستثمار من الصين في المدى القريب؛ (2) تراجع الطلب المرتبط بعمليات الإغلاق في الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ و(3) صدمة العرض القارية التي تؤثر على التجارة المحلية والبينية الأفريقية. إنها تهز نماذج النمو التي تعتمد على السلع الأساسية والتي فشلت إلى حد كبير في خلق فرص عمل أكثر أو تحسين الرفاه. (OECD, 2020)

بالنظر إلى المخاطر الصحية المأساوية والعواقب الإنسانية للوباء، والشكوك المالية والاقتصادية المحتملة والاضطرابات التي أعقبت جائحة كوفيد-19 والتكلفة الهائلة التي تكبدها الاقتصاد العالمي، فإن تكلفة الأضرار، على أقل تقدير، وفق وكالة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) قدرت بنحو 2 تريليون دولار أمريكي في عام 2020 (الأونكتاد، 2020).

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يرفع توقعاته بأن جائحة كوفيد-19 ستكلف الاقتصاد العالمي 12.5 تريليون دولار حتى عام 2024، حسبما قال رئيس البنك الدولي.(Matters, 2022)

خلال عام 2020، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الجماعي في العالم بنسبة 3.4 %. ولوضع هذا الرقم في نصابه الصحيح، بلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي 84.9 تريليون دولار أمريكي في عام 2020 - مما يعني أن انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 3.4% يؤدي إلى خسارة أكثر من تريليوني دولار أمريكي من الناتج الاقتصادي. ومع ذلك، تعافى الاقتصاد العالمي بسرعة من الصدمة الأولية، ليصل إلى مستويات نمو إيجابية مرة أخرى في عام 2021.(Statista Research Department , 2023)سرعة التعافي تلك لم تكن نفسها بالنسبة لإفريقيا والتي لم تكن هي الأخرى محصنة، حيث ظلت تعاني من تباطؤ في النمو الاقتصادي وتزايد في مستويات البطالة التي بلغت ذروتها في النصف الأول من عام 2020، وهو ما أثر على الناتج المحلي الإجمالي الإفريقي الذي تغير بسبب كوفيد-19 في أفريقيا 2020 (Kamer, 2022) في عام 2021، كان من المتوقع أن يتعافى اقتصاد أفريقيا بعد تأثير الوباء، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الإقليمي بشكل كبير. وفي عام 2020، سجلت منطقة الجنوب الأفريقي أكبر انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في القارة، بنسبة -5.6%. وكانت منطقة جنوب ووسط أفريقيا هي المناطق الأكثر معاناة في ذلك العام، بسبب تأثيرات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على النمو الاقتصادي في أفريقيا. (Galal, 2023)

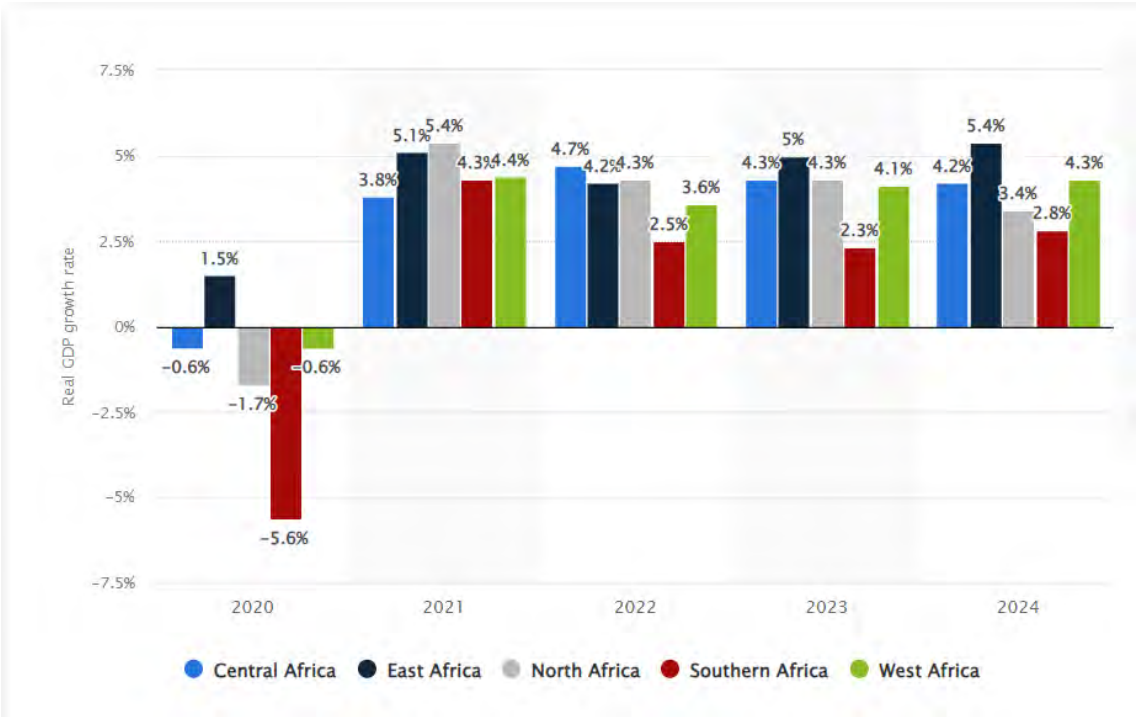

Projected real Gross Domestic Product (GDP) growth in Africa from 2020 to 2024, by región.

https://www.statista.com/statistics/1222789/projected-real-gdp-growth-rate-in-africa-by-region/

إن التأثيرات غير المباشرة على الاقتصادات الخمسة الكبرى في أفريقيا يمكن تصورها بشكل أفضل من تجربتها. الاقتصادات الخمسة الأولى في أفريقيا، مقاسة بإجمالي الناتج المحلي، هي نيجيريا وجنوب أفريقيا ومصر والجزائر والمغرب، والتي تمثل أكثر من 60 % من الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي. ويمثل التأثير المشترك لقطاعي السياحة والبترول، في المتوسط، ربع اقتصاد البلدان المذكورة.

وبعد تفشي جائحة كوفيد-19، تلقت اقتصادات هذه الدول ضربة كبيرة لأنها أكثر تأثرا بالعدوى في القارة من غيرها. (Afolabi, 2022, p. 6120) يشمل تأثير جائحة كورونا جميع القطاعات الإقتصادية بالدول الإفريقية بدرجات متفاوتة من ناحية درجة التأثر، ويتصدر قطاع الصادرات قائمة القطاعات المتأثرة بإنتشار جائحة كورونا، فمع إجراءات الإغلاق التي فرضتها أغلب دول العالم تأثرت صادرات الدول الأفريقية بصورة مباشرة مما أدى إلى آثار سلبية على موازنات هذه الدول، ويأتي على رأس تلك الصادرات صادرات النفط والغاز.

قطاع المحروقات : يمثل كل من النفط والغاز النسبة الأكبر من صادرات افريقيا وقد توقعت البعثة الإقتصادية لإفريقيا أن تتكبد دول القارة النفطية خسائر تصل الى (65 مليار دولار) من عائداتها من النفط والغاز. وكذلك فقد أعلن صندوق النقد الدولي أنه من المتوقع أن تنخفض صادرات نيجيريا من النفط والغاز بمقدار (26.5 مليار دولار) خلال العام 2020 علماً بأن صادرات النفط والغاز تشكل 86% من إيرادات البلاد والتي هي أكبر مصدر للنفط في أفريقيا. كذلك الحال بالنسبة لصادرات الجزائر من النفط

والغاز فقد بلغت (25.28 مليار دولار) خلال 2020 في حين بلغت (28.89 مليار دولار) في نفس الفترة من 2019 علماً بأن صادرات البلاد النفطية تمثل 85% من إيرادات البلاد. ويرجع إنخفاض عائدات النفط بصورة أساسية الى إنخفاض الطلب عالمياً بسبب الجائحة بالإضافة الى إنخفاض أسعار النفط نتيجة غير مباشرة لإنخفاض الطلب بسبب الجائحة مما أدى لنزاع الدول المنتجة وبخاصة المملكة العربية السعودية وروسيا الإتحادية والذي بدوره زاد من إنخفاض الأسعار لتصل إلى أرقام قياسية مما ترك أثره على الدول الإفريقية المنتجة للنفط. (المركز الافريقي للإستشارات، 2020)

قطاع السياحة : يتجلى مزيد من التأكيد لتأثير الجائحة في قطاع السياحة، فعلى المستوى السياحي مثلا، فقد أثرت جائحة كوفيد-19 على هذه الوجهات بدءًا من بداية الوباء، حيث أظهر بيان صادر عن اتحاد النقل الجوي الدولي أن الحجوزات الدولية في أفريقيا انخفضت بنحو 20% في مارس وأبريل بينما انخفضت الحجوزات المحلية أيضًا بنحو 15%. في مارس وبنحو 25% في أبريل 2020. (AfDB, 2020) علاوة على ذلك، ارتفعت أيضًا المبالغ المستردة للتذاكر بأكثر من 75% في عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. والأثر المالي لما ورد أعلاه هو أن شركات الطيران الأفريقية خسرت بالفعل حوالي 5 مليارات دولار أمريكي من الإيرادات بحلول عام 2020 بسبب كوفيد 19. (Afolabi, 2022, p. 6121)

في ظل ما سبق سارعت الدول الافريقية إلى احتواء الأزمة عبر حزمة من التدابير ،وكانت استجابات الحكومات للجائحة على المدى القصير سريعة وشاملة على نحو استثنائي. فقد تبنت الحكومات العديد من أدوات السياسات التي كانت إما غير مسبوقة على الإطلاق أو لم يتم استخدامها من قبل على هذا النطاق في الاقتصادات الصاعدة. ومن الأمثلة على ذلك تدابير الدعم الكبير المباشر للدخل، وتخفيض سعر الاحتياطي /خفض أسعار الفائدة على تدخلات البنوك المركزية ، وتأجيل سداد الديون، وبرامج شراء الأصول التي نفذتها البنوك المركزية. وتباينت هذه البرامج تبايناً كبيراً من حيث الحجم والنطاق. (البنك الدولي)

يمكن القول مما سبق أن جائحة كورونا في عامها الأول فقط ، محت جميع المكاسب التي حققتها دول القارة في السنوات السابقة تقريبا، ويأتي الانكماش الاقتصادي الحاد، الذي يمثل أكبر انكماش منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات وما رافقه من انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، على رأس التبعات التي أثرت على مستويات الفقر والتنمية، غير أن التعافي التدريجي للاقتصاد الافريقي أظهر أن انعكاس جائحة كوفيد 19 في قارة إفريقيا علي العنصر الاقتصادي والبشري، قد يكون أخف نسبيا مقارنة بباقي القارات، فعلي الرغم مما تعانيه القارة من ضعف اقتصادي وهشاشة الأنظمة الصحية إلا أن حالة الاقتصاد الافريقي غير المندمج مباشرة مع الاقتصاد العالمي إضافة إلى الظروف المناخية وطبيعة البنية الديموغرافية لسكان القارة شكلت عوامل مساعدة لتخفيف وطأة الوباء. فهل سيكون الأمر ذاته في الحرب على أوكرانيا؟

المحور الثالث : الحرب على أوكرانيا - وتأثيرها على اقتصاديات الدول الإفريقية

في الوقت الذي بدأ العالم يتعافى جزئيا من جائحة كورونا ، رغم استمرار معاناة الاقتصاد العالمي، بدت هناك أزمة أخرى تظهر في الأفق السياسي ، ألا وهي حرب روسيا على أوكرانيا ، لم يدرك العالم حينها حجم التأثير الذي ستمارسه هذه الحرب ، بالنظر إلى حجم الآثار التي خلفتها أو زادت من حدتها جائحة كورونا، وقد كان أبرزها تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، اختناق سلاسل الإمداد والتوريد، وتفاقم مشكلة نقص العمالة، وتزايد احتمالات ارتفاع التضخم، وتزايد حدة أزمة الطاقة، وارتفاع أسعار الغذاء والأسمدة عالمياً، فضلاً عن تفاقم أزمة الديون لدى الدول والشركات العالمية....

هذا وفاقمت الحرب بعض الأزمات وذلك لتأثيرها على مستويات التضخم، وأسعار المواد الغذائية، والإنتاج الزراعي والصادرات، والتجارة في الأسمدة والمعادن، وأسعار الطاقة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والسياحة العالمية. وعليه فالغرض من دراسة هذا المحور هو تحليل تأثير الحرب في أوكرانيا على التنمية الاقتصادية عبر التطرق إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الافريقي.

كان للحرب بين روسيا وأوكرانيا آثار كبيرة على الاقتصاد العالمي، خاصة في مجالي الطاقة والزراعة. بالنظر إلى الدور المهيمن لروسيا في مجال الطاقة وأهمية أوكرانيا في مجال الزراعة، فقيام الحرب عطل إمدادات الطاقة والمنتجات الزراعية من الدول المتحاربة إلى الدول الأخرى مما أدى إلى اضطرابات أثرت على الاقتصاد العالمي. حيث أدت الحرب إلى توقف توريد المحاصيل من أوكرانيا إلى بلدان أخرى، بعد أن سيطرت روسيا على الموانئ المستخدمة للنقل. ومع ذلك، سمح اتفاق جديد بين روسيا والاتحاد الأوروبي لبعض الموانئ في أوكرانيا باستئناف النقل، مما خفف من أزمة الغذاء في البلدان ذات الدخل المنخفض. (Li, 2022)

ولم يتم بعد تحديد التأثيرات طويلة المدى للحرب على الاقتصاد العالمي ولا الإفريقي، غير أن هناك مؤشرات عامة يمكن الاعتماد عليها. فبغض النظر على أن أكبر خسارة وأكبر مشكلة في الحرب هي الخسارة البشرية، ولكن هناك أيضًا مشاكل اقتصادية ضخمة يتم الشعور بها خارج حدود أوكرانيا.

ففي الوقت الذي خلقت فيه الحرب في أوكرانيا أزمة إنسانية ذات أبعاد هائلة، وجهت ضربة خطيرة للاقتصاد العالمي. ومن وجهة نظر الاقتصاد الكلي، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية. ويؤكد التقييم الصريح الذي أجرته CNUCED لتأثير الحرب على التجارة والتنمية في أوكرانيا أن آفاق الاقتصاد العالمي تتدهور بسرعة بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والأسمدة. (Victoria O. Shcherbachenko, 2022, p. 65)

تأثير الحرب على أوكرانيا على الاقتصاد الإفريقي:

لقد أثرت الحرب بشكل كبير على التنمية الأفريقية، التي تضررت أصلا خلال جائحة كوفيد-19 العالمية. ومع انتهاء الوباء على ما يبدو، كانت الدول الأفريقية تأمل في زيادة التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، أدت الحرب الحالية في أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار الوقود والغذاء في جميع أنحاء القارة، مما أثر على معدلات

النمو المتوقعة وأثر على مختلف الصناعات وعرقل جهود البلاد لتحقيق أهدافها الاقتصادية. (Beloff, 2023, p. 127)كما وضح الغضب الافريقي بشأن الآثار الاقتصادية للحرب والإحباط الناجم عن عدم قدرة الدول على وقف آثارها.

ورغم النمو القوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأفريقيا في عام 2021 بسبب انتعاش الطلب العالمي، وارتفاع أسعار النفط، وتخفيف قيود كوفيد-19، لا يعني ذلك عدم تراجعه في ظل آفاق اقتصادية غير مؤكدة بسبب الصراع وعوامل أخرى. (Saenko, 2022)

عموما، لم ينتج هذا الصراع الكثير بالنسبة لأفريقيا بخلاف آثاره السلبية المتمثلة في ارتفاع أسعار الطاقة ونقص الغذاء. (Beloff, 2023, p. 129)

أزمة الغذاء:

في الوقت الذي تحوز فيه أفريقيا على أكثر من 65 % من الأراضي غير المزروعة في العالم، لا تزال مستورد صافي للغذاء، وعلى هذا النحو، تأثرت القارة بشدة من ارتفاع أسعار الغذاء العالمية، مما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي. ووفقا لصندوق النقد الدولي، ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية في أفريقيا "بمتوسط 23.9 % في الفترة 2020-2022 - وهي أكبر نسبة منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008".

كما يعلم الجميع ، تلعب روسيا وأوكرانيا أدوارًا أساسية في إنتاج الغذاء العالمي وتجارته. ومع ذلك، فقد عطلت الحرب إنتاج الغذاء في أوكرانيا حيث انخفض إنتاج أوكرانيا من القمح وفول الصويا والذرة بشكل حاد في الفترة 2022-2023. ومن ناحية أخرى، يظهر الإنتاج الروسي من هذه المنتجات الغذائية الثلاثة نمواً إيجابياً خلال نفس الفترة. علاوة على ذلك، تتعرض سلسلة التوريد العالمية وتجارة المواد الغذائية للعرقلة، مما يتسبب في زيادة أسعار المواد الغذائية في العالم. في الفترة من مارس إلى مايو 2022، ارتفع متوسط السعر العالمي للقمح وفول الصويا والذرة بشكل كبير مقارنة بما كان عليه أثناء جائحة كوفيد-19 وقبلها، وهو ما يشكل خطرا على الأمن الغذائي العالمي، وخاصة بالنسبة إلى افريقيا التي تظم معظم البلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية من كلا البلدين. (Muh Amat Nasir, 2022, p. 2979)

وعليه، كان للحرب في أوكرانيا تأثيرات بعيدة المدى على الأمن الغذائي والأنظمة الغذائية في أفريقيا، بدءاً من عدم القدرة على استيراد المحاصيل الأساسية إلى العواقب الخطيرة طويلة المدى للقيود المفروضة على الأسمدة.

ويعتمد أكثر من ثلث الدول الأفريقية بشكل كبير على روسيا وأوكرانيا في واردات القمح. وأوضح الدكتور Apollos Nwafra، نائب رئيس التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا (AGRA) لشؤون السياسات وقدرات الدولة، أن 20 دولة أفريقية تستورد 90% من احتياجاتها من القمح من روسيا

وأوكرانيا، وفي حين أن المناطق الأكثر تضررا من إغلاق موانئ أوكرانيا هي دول شمال أفريقيا، فالجميع يتأثر بارتفاع الأسعار التي زادت بنسبة 40 %. (Team, 2022)

ووفقا لبنك التنمية الأفريقي، تنفق البلدان الأفريقية أكثر من 75 مليار دولار لاستيراد أكثر من 100 مليون طن متري من الحبوب سنويا. وفي عام 2020، استوردت 15 دولة أفريقية أكثر من 50 % من منتجاتها من القمح من الاتحاد الروسي أو أوكرانيا. واستوردت ستة من هذه البلدان (إريتريا ومصر وبنين والسودان وجيبوتي وتنزانيا) أكثر من 70 % من احتياجاتها من القمح من المنطقة. ويشير بنك التنمية الأفريقي إلى أن الغزو الروسي لأوكرانيا أدى إلى نقص نحو 30 مليون طن من الحبوب في القارة، إلى جانب زيادة حادة في التكلفة.(Yohannes-Kassahun, 2023)

إزاء ما سبق ذكره، ينبغي التأكيد على حقيقة أن العديد من المشاكل النظامية التي يعاني منها النظام الغذائي في أفريقيا سبقت الغزو الروسي لأوكرانيا. فبالإضافة إلى الصدمات الناجمة عن تغير المناخ، والجفاف الشديد في شرق أفريقيا، تعد جائحة كوفيد-19 أحد الأسباب المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في عامي 2020 و2021. (Muh Amat Nasir, 2022, p. 2979) في ذات السياق أشار Nwafra مثلا إلى أن أزمة كوفيد-19 أدت إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية بنسبة 18٪ وزيادة الجوع بأكثر من 20٪ ، كما أوضح Tamzin Hudson - وهو مستشار من جنوب أفريقيا يعمل مع برنامج أفريقيا للمستقبل والابتكار- أن "أفريقيا تمر بأزمة بالفعل"، حيث لا يملك 281 مليون شخص في أفريقيا ما يكفي من غذاء يومهم، ولا يستطيع ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان شراء الطعام.(Team, 2022)

يظهر تقرير الأمم المتحدة عن الأوضاع والتوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2023 أن أفريقيا كانت لديها بالفعل أعلى معدلات انتشار لانعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم في عام 2020، حيث يواجه 26 % انعدام الأمن الغذائي الشديد ويتأثر 60 % من السكان بانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو).(Yohannes-Kassahun, 2023)

إزاء ما سبق، يظهر أن للحرب الروسية الأوكرانية تأثير نسبي على الاقتصاد الأفريقي مقارنة بالأزمة المالية والجائحة. ورغم ذلك كان لها عواقب سلبية على الاقتصاد الافريقي ، فقد أدت الحرب إلى ارتفاع أسعار الوقود والغذاء في جميع أنحاء القارة، مما أثر على معدلات النمو المتوقعة وتسبب في أزمة غذاء عالمية. كما أدت الحرب إلى تعطيل سلاسل الإمدادات الغذائية الأفريقية من خلال تعطيل أسواق الطاقة وطرق الشحن، وتوافر مدخلات الإنتاج الزراعي وأسعارها، وتضخم أسعار المواد الغذائية المحلية، والعقوبات التجارية. (Saenko, 2022) بالإضافة إلى ذلك، أدت الحرب إلى زيادة التعرض للديون، وتشديد الظروف المالية العالمية، وخفض معدلات التطعيم ضد كوفيد-19، مما أثر سلبًا على الأداء الاقتصادي في أفريقيا.

لم تؤثر الحرب على الإنتاج الزراعي والصادرات فحسب، بل عطلت أيضًا التجارة في الأسمدة والمعادن، مثل النفط والغاز. كما أدى إلى الحاجة إلى سلاسل لوجستية جديدة بسبب إغلاق المجال الجوي وإغلاق الموانئ(Victoria O. Shcherbachenko, 2022, p. 69) .

وعليه، يتعين على الحكومات الأفريقية وشركائها في التنمية تنفيذ استجابات قصيرة وطويلة الأجل للتخفيف من تداعيات الصراع على سلاسل الإمدادات الغذائية، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، وبناء القدرة على الصمود في النظم الغذائية في أفريقيا.

أزمة الطاقة:

كان للتقلبات في أسعار الطاقة، متأثرة بالحرب، آثار كبيرة على الاقتصاد العالمي كما الافريقي، حيث تشكل سلع الطاقة حصة أكبر من تجارة الدول الافريقية. (Victoria O. Shcherbachenko, 2022, p. 69)

ترسم توقعات الاقتصاد العالمي لعام 2022 صورة صارخة لحالة الطاقة العالمية، مشيرة إلى أنها "تواجه صدمة ذات اتساع وتعقيد غير مسبوقين". وتأتي هذه الضغوط في الوقت الذي لا تزال فيه الاقتصادات الأفريقية تعافر للخروج من آثار جائحة كوفيد-19، والتي لم يكن لديها ما يكفي من الموارد لتخفيف آثارها.

بحلول منتصف عام 2022، ارتفعت أسعار الطاقة العالمية إلى أعلى مستوى لها منذ ثلاثة عقود، وتجاوزت تكاليف أسعار الغاز الطبيعي 300 يورو لكل ميجاوات في الساعة. وانخفضت هذه التكاليف المرتفعة للغاز الطبيعي بشكل كبير بحلول فبراير/شباط 2023، إلى أقل من 100 دولار لكل ميجاوات في الساعة، بسبب درجات الحرارة الشتوية الدافئة نسبيا في نصف الكرة الشمالي.وقد عملت الحكومات الأوروبية إلى حد كبير على حماية مواطنيها من صدمات الأسعار هذه من خلال إنفاق أكثر من 640 مليار دولار على دعم الطاقة، وتنظيم أسعار التجزئة، ودعم الشركات. ومن ناحية أخرى، لم يكن لدى الحكومات الأفريقية الحيز المالي اللازم لحماية المستهلكين بمثل هذه التدابير واسعة النطاق والتي تشتد الحاجة إليها لمواجهة ارتفاع أسعار الطاقة.(Yohannes-Kassahun, 2023)

وبالإضافة إلى الضغوط الناجمة عن التقلبات في أسعار الصرف وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وصل التضخم إلى رقم مزدوج في 40 %من البلدان الأفريقية. علاوة على ذلك، تعاني سبع دول أفريقية من ضائقة الديون اعتبارا من يناير/كانون الثاني 2023، وهناك 14 دولة أخرى معرضة بشدة لخطر ضائقة الديون، مما يجعلها غير قادرة على تنفيذ تدابير مضادة ذات معنى.ونتيجة لهذا فإن الأسر الأفريقية، التي تنفق بالفعل، وفقاً لصندوق النقد الدولي، أكثر من 50% من إجمالي استهلاكها على الغذاء والطاقة، شعرت بالتأثير الكبير الذي خلفه ارتفاع أسعار الطاقة العالمية نتيجة للحرب، إلى جانب تأثيراتها غير المباشرة على تكلفة النقل والسلع الاستهلاكية. كما أدت أزمة الطاقة العالمية إلى انتكاسات في السياسات،

حيث تسعى العديد من البلدان الافريقية الآن إلى تنفيذ مشاريع الغاز الطبيعي وغيره من مشاريع الوقود الأحفوري لتلبية احتياجاتها من الطاقة.

بالنسبة للبلدان الأفريقية، كان هذا يعني تجديد الاهتمام بمشاريع الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال والتتبع السريع لها، ولكن بشكل أساسي للتصدير إلى أوروبا ودول أخرى خارج القارة. وفي حين أن هذا قد يعني المزيد من الاستثمارات في قطاع الطاقة في القارة، إلا أن الفائدة قد لا تؤدي بالضرورة إلى حصول الأفارقة أنفسهم على الطاقة. وبدلا من ذلك، فإن هذا يهدد بإدامة الاقتصادات القائمة على السلع الأساسية، وإعاقة طموحات التصنيع في القارة.(Yohannes-Kassahun, 2023)

الخاتمة والاستنتاجات:

توضح هذه الورقة البحثية بشكل عام أن التنمية الاقتصادية في القارة كانت تواجه – في الأصل - الكثير من التحديات والمشاكل الخطيرة التي تفاقمت بفعل أزمات كالأزمة المالية/ الاقتصادية، وجائحة كورونا، والحرب على أوكرانيا، ومن ذلك مواطن ضعفها المرتبطة بـ(أ) التضخم، (ب) أزمات الاقتصاد الكلي (ج)انعدام الأمن الغذائي، (د) الهشاشة والصراع والعنف ، إضافة إلى الفقر وعدم المساواة. وبالرغم من أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي خلفتها ولا زالت تحلفها تلك الأزمات على النظام الاقتصادي الافريقي، وما يصاحبها من صدمات التي استعصت على الاستجابة مست جميع دول القارة ، إلا أن هذه التأثيرات تبقى متفاوتة نسبيا بين دولة وأخرى، يمكن استنتاج ما يلي :

- تخلف الأنظمة الاجتماعية للقارة، إضافة إلى تخلف أسواقها المالية وأسواق رأس المال، جعلها لا تملك لا الأدوات المناسبة ولا الموارد الداخلية الكافية لاستيعاب الصدمات الخارجية.
- لقد أظهرت تلك الأزمات أن حيز المناورة لدى صناع القرار ضيق جدا وذلك راجع إما لفشل السياسة الاقتصادية القائمة على سياسات مالية ونقدية، أو لعدم التعلم من التجارب السابقة.
- هناك تفاوت في مستوى التأثير الاقتصادي للأزمات السابق عرضها ، وتظهر الأزمة الصحية كأكثر الأزمات تأثيرا مقارنة بالأزمة المالية والحرب على أوكرانيا ، نظرا لانتشارها العالمي، ولتشعب إرهاصاتها التي مست جميع جوانب الحياة بدون استثناء.
- بالنسبة إلى التداعيات الاقتصادية للحرب على أوكرانيا على الاقتصاد الافريقي، يمكن القول أنه معظمها كانت موجودة كمخلفات للآثار السلبية للجائحة - كوفيد-19 ، وما حدث هو أن الحرب زادت من حدتها.
- يبدوا أن الآثار الاقتصادية للأزمة المالية العالمية بالنسبة لمعظم بلدان القارة كانت محدودة إلى حد ما، عكس الآثار الاجتماعية والإنسانية على الفقراء التي كانت شديدة، ما يعني أن تطوير أي استجابات أو سياسات اقتصادية دون تفعيل تدابير الحماية الاجتماعية عبر توفير

المواد الأساسية كالغذاء والأدوية ستبقى ناقصة، وهو ما ينطبق على الجائحة والحرب على أوكرانيا.

- إن آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الإفريقي اقتصرت على أزمتي الغذاء والطاقة ، واللتين كانتا في الأصل من تداعيات جائحة كورونا، ما يعني أن هذه الأخيرة كانت الأشد والأكثر تأثير على الاقتصاد الافريقي.
- غياب استراتيجيات من طرف حكومات البلدان الإفريقية لاحتواء التبعات السلبية لكل من الأزمة المالية/ الاقتصادية ، وجائحة كورونا ، جعلها عاجزة أيضا على الاستجابة لآثار الحرب على أوكرانيا.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه الأزمات - محل الدراسة - وارهاصاتها سواء المباشرة أو غير المباشرة والتدابير والسياسات التي اتخذتها الدول الإفريقية ، وبعض النظر عن درجة تأثيرها التي جاءت متفاوتة من أزمة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، كلها عوامل أدت إلى تراجع الأوضاع الاقتصادية و التنموية العامة في معظم الدول الإفريقية.

التوصيات:

تقدم هذه الدراسة سلسلة من التوصيات الأساسية لإعادة بناء وتوليد اقتصادات أفريقية مرنة في ظل تعدد الأزمات الدولية ، من بينها:

- على اعتبار أن القارة الإفريقية معرضة بشكل خاص للصدمات الخارجية بسبب التنويع المحدود لهيكل اقتصادها وصادراتها وهيمنة السلع الأولية، فإن اتخاذ تدابير السياسة الاقتصادية المناسبة على المدى المتوسط قد يكون المخرج للتخفيف من تلك الصدمات.
- ضرورة اتباع سياسات نقدية توسعية سليمة لضمان الحيز المالي الكافي للتصدي والمناورة وقت الأزمات.
- وجوب تدخل المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية لدعم النمو الإفريقي عبر تدفق المساعدات لسد الفراغات التي خلفها فشل السياسات والاستراتيجيات الموجهة للتخفيف من الصدمات الخارجية، دون تجاهل البعد الإنساني من العمليات.
- تعبئة الموارد المحلية لقطاعات الحد من الفقر.
- التأكيد على التجارة البنية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، سواء على مستوى القارة أو داخل كل من التكتلات الاقتصادية الرئيسية فذلك من شأنه أن يساعد أفريقيا على تسريع وتيرة التنمية والمكاسب الاقتصادية والحد من التعرض للصدمات الخارجية، وتعزيز التحول الرقمي، وبناء المرونة الاقتصادية في مواجهة الأزمات المستقبلية.

- في ظل محدودية هامش المناورة الخاص بالتصدي للصدمات الخارجية ، يتوجب على مجتمع المانحين الدوليين المساعدة باعتبارهم شركاء في التنمية.
- إن مبادرات الإعفاء من الديون ستعمل على التخفيف من الضغوط على الأرصدة المالية المقيدة بالفعل في العديد من البلدان الأفريقية.
- دعم مسارات الاكتفاء الذاتي جنبًا إلى جنب مع التجارة المفتوحة.

المراجع:

3- Bibliographie

4- Afolabi, B. e. (2022, Apr 26). COVID-19 Pandemic and the African Economy: the Spillover Effects. *International Journal of Health Sciences* , pp. 6115-6126.

5- ALI, S. (2009, APRIL 15). *Impact of the Financial Crisis on Africa*. Consulté le september 15, 2023, sur https://carnegieendowment.org/2009/04/15/impact-of-financial-crisis-on-africa-pub-22995

6- Beloff, J. (2023, Mar 01). The Impact of the Ukrainian-Russian War on Rwanda. *TPQ* , pp. 127-134.

7- Galal, S. (2023, Apr 28). Consulté le 09 20, 2023, sur Projected real GDP growth rate in Africa 2020-2024, by región,: https://www.statista.com/statistics/1222789/projected-real-gdp-growth-rate-in-africa-by-region/

8- Institute, G. D. (2011, 10). *African Development Trends: Lessons Learnt from the Global Financial Crisis*. Consulté le september 15, 2023, sur https://www.idos-research.de/uploads/media/BP_10.2011.pdf

9- Kamer, L. (2022, Aug 1). Récupéré sur Change of income due to COVID-19 in Africa2020: https://www.statista.com/statistics/1228094/change-of-income-due-to-covid-19-in-africa/

10- Li, H. (2022, Oct 28). A Brief Review of the Russia-Ukraine War's Effect on the Global Economy. *Advances in Social Sciences Research Journa* , pp. 285-291.

11- Maswana, J.-C. (2009). The Global Financial Crisis and Recession. *JICA Research Institute* , 8-32.

12- Matters, M. (2022, January 20). Consulté le 09 20, 2023, sur IMF sees cost of COVID pandemic rising beyond $12.5 trillion estimate:

https://www.reuters.com/business/imf-sees-cost-covid-pandemic-rising-beyond-125-trillion-estimate-2022-01-20/

13- Muh Amat Nasir, A. N. (2022, Sep 23). Impact of the Russian–Ukrainian Conflict on Global Food Crops. *Foods* , pp. 2979-2995.

14- OECD. (2020, May 07). *COVID-19 and Africa: Socio-economic implications and policy responses*. Consulté le 09 28, 2023, sur

https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-and-africa-socio-economic-implications-and-policy-responses-96e1b282/

15- Saenko, A. N. (2022, Jan). Socio-economic consequences of covid-19 and the russian-ukrainian conflict for the african continent. *Èkonomika i upravlenie: problemy, rešeniâ* , pp. 100-108.

16- *Statista Research Department* . (2023, Sep 19). Consulté le 09 20, 2023, sur Impact of the coronavirus pandemic on the global economy - Statistics & Facts: https://www.statista.com/topics/6139/covid-19-impact-on-the-global-economy/#topicOverview

17- Team, A. (2022, July 27). *How the Ukraine Invasion Impacts Food Security in Africa* . Consulté le 09 29, 2023, sur

https://agrilinks.org/post/how-ukraine-invasion-impacts-food-security-africa

18- Victoria O. Shcherbachenko, A. T. (2022, Oct 25). Analysis of changes in the world economy caused by the russian-ukrainian war . *Mekhanizm Rehuluvannya Economiky* , pp. 65-70.

19- Yohannes-Kassahun, B. (2023, February 13). *One Year Later: The impact of the Russian conflict with Ukraine on Africa.* Récupéré sur Africa Renewal:

https://2u.pw/LvUokbj

20- Zafar, A. (2016). *2014-2015 West Africa Ebola Crisis: Impact Update*. Consulté le 09 15, 2023, sur World Bank Group:

https://bit.ly/33BvFOI. ”

21- *المركز الإفريقي للإستشارات* . (13 11, 2020). تم الإسترداد من 20 09, 2023، تأثير جائحة كورونا على اقتصاديات دول إفريقيا:

https://afrocen.org/article.php?id=189&l=ar

22- شوقي صالح أحمد إسماعيل. (14 06, 2022). *التنبؤ بالمستدام في إفريقيا بعد غزو روسيا لأوكرانيا إلى صالحات المطبخ* . تم الإسترداد من 15 09, 2023،

https://2u.pw/2SjrOOl

23- نيل جورج دحدح. (2010). *تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط وأوضاع الطاقة العربي*. صندوق النقد الدولي.

التنمية في جمهورية تنزانيا المتحدة

دراسة في آثارها الاجتماعية والاقتصادية وتحدياتها الداخلية والخارجية

الاستاذ الدكتور
صباح مهدي رميض
جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد
Sabahrmaid1962@Yahoo.com

الاستاذ الدكتور
فلاح خلف كاظم
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية
falah.20.net@gmail.com

الملخص:

ركزت الدراسة على بيان مؤشرات التنمية الحديثة في جمهورية تنزانيا المتحدة مع بيان التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها والتي تعرقل استدامة هذه المؤشرات وتطورها بالشكل الذي يسمح لهذا البلد المحافظة على استقراره ،ومن ثم استمرار برامجه التنموية الشاملة المستدامة، وهذا الامر لا شك يتطلب مواجهة مستمرة وفاعلة للمعرقلات الاقتصادية والسياسية ومنظومة الفساد في اجهزة الدولة .

وتوصلت الدراسة في مجمل نتائجها بان الخطوات الاجرائية التي اتخذت لغرض النهوض التنموي في البلاد وعلى المستويات كافة قد تكون عرضة للتراجع بسبب العديد من التحديات الداخلية في مقدمتها تراجع الوعي المجتمعي بأهمية تطوير البنى التحتية والتنموية في البلاد فضلا عن آثار التحديات الخارجية .

الكلمات المفتاحية: تنزانيا ،الآثار الاجتماعية ، الآثار الاقتصادية ، التحديات الداخلية والخارجية.

development in the United Republic of Tanzania

A study in its social effects and internal challenges

professor Dr
sabah mahdi ramid
Baghdad University
Ibn Rud College of Education
Sabahrmaid1962@yahoo.com

Professor Dr
Falah Khalaf Kadhim AlZuhairi
Al-Mustansiriya University
College of Political Sciences
falah.20.net@gmail.com

Abstract : The study focused on the statement of modern development indicators in the United Republic of Tanzania, with an indication of the internal and external challenges it faces, which impede the sustainability of these indicators and their development in a way that allows this country to maintain its

stability, and then the continuation of its comprehensive and sustainable development programs, and this matter undoubtedly requires a continuous and effective confrontation of economic obstacles And the political and system of corruption in the state apparatus.

The study concluded in its overall results that the procedural steps taken for the purpose of the developmental advancement in the country and at all levels may be subject to regression due to many internal challenges, foremost of which is the decline in societal awareness of the importance of developing infrastructure and development in the country as well as the effects of external challenges.

Keywords: Tanzania, social effects, economic effects, internal and external challenges.

المقدمة:

تعد جمهورية تنزانيا المتحدة البلد الوحيد في أفريقيا، وربما في العالم أجمع، الذي مر بتحولات سريعة وجذرية خلال فترة 40 عاما، إذ انتقل من النظام الاستعماري إلى برنامج إعادة توطين الأسر الريفية على مقربة من الخدمات الاجتماعية، ومن ثم إلى اقتصاد السوق دون التفريط بالمثل الديمقراطية الأساسية والاندماج الاجتماعي، وخلال هذه العملية، خضعت كافة المؤسسات الاجتماعية والسياسية لتحولات قاسية كي تتمكن من التكيف مع التوجهات والأولويات الحكومية الصارمة والتقيد بها، وكان لهذه التغيرات عظيم الأثر على الاقتصاد، اذ أسفرت عن تراجع تدريجي ومستمر لجميع مؤشرات النمو خلال عقدي السبعينات والثمانينات، لكن هذا البلد استعاد عافيته بصورة ملموسة منذ ذلك الحين، ويعود الفضل في ذلك وبصورة أساسية إلى تنفيذ مختلف برامج التكييف البنيوي وإعادة الهيكلة التي قادتها الحكومة بمساعدة تحالف الجهات المانحة وقد أسبغ الانتعاش على البلد دورا طبيعيا في أفريقيا، لاسيما فيما يتعلق بالتكيف مع الأفكار الجديدة وتقويض العصبية القبلية وضمان التوازن المتأصل بين اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية

أهداف الدراسة : استهدفت الدراسة بيان المؤشرات التنموية في تنزانيا المتحدة وبيان اهم التحديات التي تواجهها وعلى المستويين الداخلي والخارجي .

أهمية الدراسة : تنبع اهمية الدراسة من محاولتها تشخيص أهم مؤشرات التنمية الحديثة في بلد نامي يثير الاعجاب فضلا عن محاولتها بيان اهم الصعوبات والتحديات التي تقف بالضد من مسار ها التنموي التي تسعى الحفاظ عليه واستدامته.

اشكالية الدراسة : تقوم اشكالية الدراسة على ان جمهورية تنزانيا المتحدة تمتلك مقومات بناء وتنمية شاملة بسبب موقعها الجيو ستراتيجي ومواردها الطبيعية ، الا ان واقعها يؤشر وجود تحديات ومخاطر قد تهدد خططها التنموية وعلى الصعد كافة ، وعززت ذلك بالأسئلة الآتية: :

1- ما مفهوم التنمية وما هي المؤشرات الدالة على تطور تنزانيا ؟
2- ما هي التحديات السياسية التي تعيق مسارات التنمية فيها؟
3- ما اثر المعرقلات الاقتصادية والمالية على التطور التنموي في تنزانيا؟
4- ما تأثير الاوضاع الاقليمية والدولية على استقرار وتطور جمهورية تنزانيا؟

فرضية الدراسة : وضع الباحثان فرضية مفادها ان تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في جمهورية تنزانيا المتحدة يتطلب مواجهة مستمرة وفاعلة من الجهات ذات الصلة بالقرار السياسي والاقتصادي في البلاد لوضع خطط وبرامج تستهدف ازالة المعوقات ومحاربة منظومة الفساد .

هيكلية الدراسة : وزعت الدراسة على ثلاثة مطالب ، فضلا عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات والمقترحات ، جاء المطلب الاول بعنوان المسار التاريخي والاستراتيجي لمؤشرات التنمية في تنزانيا ، وتناول الثاني التحديات الداخلية والاقليمية التي تواجه مسارات التنمية في تنزانيا ،وكرس المطلب الثالث دراسة تقييم وتقويم عملية التنمية وابعادها المستقبلية في تنزانيا .

المطلب الأول/ المسار التاريخي والاستراتيجي لمؤشرات التنمية في تنزانيا

تنزانيا إحدى دول شرق إفريقيا المطلة على المحيط الهندي، تحدها كينيا وأوغندا من الشمال، ورواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الغرب، وزامبيا ومالاوي وموزمبيق من الجنوب. خضعت تنزانيا لاستعمار بريطاني وألماني كغيرها من الدول الإفريقية واستقلت عام 1961،واشتق اسم تنزانيا من دمج الاسمين: تنجانيقا وزنجبار اللتين توحدتا في عام 1964 لتشكيل جمهورية تنجانيقا وزنجبار الاتحادية والتي تم تغيير اسمها في وقت لاحق إلى جمهورية تنزانيا المتحدة، وخضعت تنجانيقا لاستعمار ألماني فيما كانت زنجبار مستعمرة بريطانية، وأصبحت زنجبار مستقلة في 19 ديسمبر/كانون الأول1963 ، وتمت صياغة دستورها في المؤتمر الدستوري في "لانكستر هاوس" بلندن بعد مفاوضات بين القوى الاستعمارية والحزبين السياسيين الرئيسيين: الحزب القومي زنجبار (ZNP) الذي كان يمثل المجموعات الآسيوية والعرب، والحزب الأفروشيرازي (ASP) الذي كان يمثل الزنوج.وقبل الخوض في التفاصيل يلزم الاشارة الى التعريف بمفهوم التنمية الذي ظهر في العصر الحديث وعلى عهد الاقتصادي البريطاني (ادم سميث) (Adam Smith) للدلالة على عملية احداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر [1] ، واختلفت مفاهيم التنمية من شخص لآخر تبعاً للمضمون الذي يركز عليه ، ولعل من اهم تعاريف التنمية بأنها :عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة على وفق اراده وطنية من اجل ايجاد تحولات شاملة واحداث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية تسمح بتحقيق تصاعد ايجابي لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه [2] ، والتنمية لها خصائص فهي عملية شاملة لجميع جوانب المجتمع الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والإدارية ، اذ تتعامل معه بوصفه نظاماً متكاملاً، وهي عملية مستمرة، فهي لا تقف عند حد معين من التغيير، وأن عملية تطبيقها للحصول على النتائج المطلوبة تحتاج إلى وقت طويل لأنّ التغيير يحصل في البنية الأساسية للمجتمع. اذن هي عملية مخططة، فلا يمكن البدء بأي شكل من أشكال التنمية إلا بعد تحديد الأهداف الرئيسية منها، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال عملية تخطيط ذات أسلوب علمي منظم. وهي عملية استثمارية اذ ترتكز على استثمار الموارد البشريّة والماديّة الموجودة بهدف تحقيق النتائج. وعملية إدارية يرتكز النجاح فيها على كفاءة الإدارة في الدولة ، وبتعاون جميع المؤسسات فيها سواءً كانت حكومية أم خاصة ، كما ان عملية التنمية تهدف إلى النهوض بأفراد المجتمع وتحقيق الرفاهية لهم .[3] وشهدت القارة

---

[1] علوي امنه :التنمية في تنزانيا ،رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر ، 2013، ص 13 .

[2] علي خفة الكواري بتنمية المشاركة العامة في التنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 بيروت ، 1999، ص 26 .

[3] نور الهدى عجال حول تجربة التنمية في تنزانيا بعد عام 1998 ،رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية ،الجامعة المستنصرية ، 2022 ، ص 6-7.

الإفريقية في السنوات العشرة الأخيرة صعود العديد من دولها اقتصاديا، ومنها دولة تنزانيا التي ما فتئت تحقق أرقاما اقتصادية مهمة مكنتها من احتلال أولى المراتب في إفريقيا على مستوى النمو الاقتصادي بفضل نجاح تجربتها في هذا المجال، ويمكن الاشارة هنا اولا الى معيار الازدهار العالمي ومن خلاله يمكن معرفة مستوى التطور الذي حققه هذا البلد خلال مدة قصيرة والجدول ادناه رقم (1) يوضح ذلك فيمكن ملاحظة ان تنزانيا في المرتبة 117 في الترتيب العام لمؤشر الازدهار العالمي، ومنذ عام 2011 تقدمت تنزانيا في جدول الترتيب بمعدل 7 مراكز ، ومن الجدول يتبين انها تؤدي أقوى أداء في البيئة الطبيعية والحوكمة ولكنها الأضعف في ظروف المعيشة والدخل السنوي للأفراد ، وجاء أكبر تحسن مقارنة بعقد من الزمن في الجودة الاقتصادية. وسنحاول ان نتبين عن قرب اهم المؤشرات الدالة على الفعل التنموي في تنزانيا وهي الآتية: **(جدول رقم 1) (معيار الازدهار العالمي لسنة 2023 ومؤشرات تنزانيا فيه)**

Tanzania in prosperity Index TM 2023

Safety & Security 105th
Personal Freedom 111th
Governance 85th
Social Capital1 33rd
Investment Environment 119th
Enterprise Conditions 103rd
Infrastructure & Market Access 131st
Economic Quality 96th
Living Conditions 137th
Health 128th
Education 130th
Natural Environment 70th

https://www.prosperity.com/globe/tanzania ينظر موقع : تاريخ الدخول 5 / 8 / 2023

اولا – المؤشرات الاجتماعية: اتبعت الحكومة التنزانية استراتيجيات قائمة على تدعيم التنمية وبلوغ الاندماج الاجتماعي عن طريق تعزيز السلام وروح التسامح بين كل مكونات وطوائف المجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية القائمة على احترام الآخر وحسن الظن به، وعبر آليات توظيف الأسرة، والجماعة الإثنية، والمدرسة، والمراكز الدينية، وهذه الجهات لها القدرة على استيعاب الاختلاف لبلوغ الاندماج الاجتماعي الذي يتطلب إثراء التفاعل الثقافي والحضاري دون الوصول إلى مرحلة التفكّك الاجتماعي، وإلا سيكون المجتمع أمام اندماجٍ عكسي فضلا عن ذلك تضمين التنوع الثقافي كمادة دراسية في المدارس والمؤسسات التعليمية، ودسترة التعدد[1] . ومن أهمّ الاستراتيجيات التي اعتمدتها القيادات السياسية في تنزانيا لتحقيق الاندماج الاجتماعي هي الآتية :

1- التداول على السلطة ودورية الانتخابات: سارت تنزانيا على نهجٍ سياسي مميز، عبر التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات، وبقاء الرؤساء في السلطة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرّة واحدة فقط، مثلما نصّ دستور 1977، إلى جانب تناوب الرؤساء والنواب المسلمين والمسيحيين على رئاسة السلطتين التنفيذية والتشريعية.[2]

---

[1] عبد الله عبد الرحمن بن علي الزايدي . تنزانيا.. نموذج إفريقي ناجح في الاندماج الاجتماعي ، نون بوست ، https://www.noonpost.com/content/23987 تاريخ الدخول 7 / 8 / 2023 .

2- مبدأ الوحدة الوطنية في إطار التنوع بدلاً من القبلية أو العرقية: ومن بين الاستراتيجيات التي تبنتها تنزانيا الحديثة خلق الشعور القومي بوحدة الانتماء بالرغم من التعدد العرقي الذي يزيد على 100 عرق ومذهب، فالهندسة المجتمعية لتنزانيا كانت نموذجاً ناجحاً وكخطوة أولية نحو تحقيق هذا الهدف تم تجنب تعبئة العِرقيات والقبائل، أو تهميش مجموعة دون الأخرى، وما يحسب لتنزانيا- بوصفها نموذجاً ناجحاً من حيث الاستقرار السياسي طبيعة الثقافة السياسية لدى المجتمع التنزاني، اذ لا تجعل للانتماء العرقي أو القبلي دور في تحديد الهوية السياسية أو الانتماء الحزبي، إلى جانب عدم اهتمام التنزانيين بالخلفيات العِرقية والدينية لمختلف زعماء الأحزاب، ولذا فإن الانتماء العرقي لا يشكل مجالاً للضغط السياسي من قِبل الأحزاب أو المرشحين لتعبئة العرقيات وحشد التأييد والحصول على الاصوات.[1]

3- استغلال مساحات الأراضي الزراعية: لغرض تجاوز تحديات الفقر وتحقيق التنمية ولضمان استقرارها، سعت حكومة تنزانيا الى استغلال الوفرة الواسعة في الأراضي الزراعية وتوفير الجو المناسب للسلام المجتمعي، وتحقيق الاندماج الاجتماعي، فهذه الثروة جعلت القبائل والعرقيات التنزانية المختلفة في غنى عن التنافس فيما بينها، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن بداية بناء الدولة ارتبط بشكلٍ وثيق ببناء الأمة، عبر توظيف مجموعة من السياسات الاقتصادية؛ لتحقيق الاندماج بين كلّ المجموعات العرقية . [2]

4-المناهج الدراسية : أدت المدارس في تنزانيا - بمختلف مراحلها- دورا مهما في التنشئة الاجتماعية، اذ عملت السياسات التعليمية الموحدة على ترسيخ فكرة الاندماج الاجتماعي واحترام الآخر، ضمن العيش في إطار الوحدة من خلال التنوع، اذ تم النظر إلى التعليم بوصفه نشاطاً اجتماعيّاً يساهم في تطوير الذات الفردية، ويجعل الفرد يفكر ويعمل، ومن ثم ينتج المعرفة ولا يستهلك فقط، وبذلك تقدمت المصلحة العامة على الخاصة، وبذلك، وظفت البرامج التعليمية لخدمة المصلحة والوحدة الوطنية ، وفي هذا الصدد سخرت الدولة اثنتين من الوزارات لترويج استخدامها وتعميمه، وهما وزارة التعليم، ووزارة تنمية المجتمع والثقافة الوطنية، فاهتمت الأولى بتدريس اللغة السواحلية على جميع المستويات، أما الثانية اهتمت بتنمية اللغة السواحيلية وتوسيع نطاق استخدامها . [3] وتلك الجهود اثمرت عن ارتفاع نسب الالتحاق بالمدارس ، والجدول ادناه يبين نسب معدل الالتحاق بالتعليم في تنزانيا (2000- 2017) .

جدول رقم (2) يوضح معدل الالتحاق بالتعليم (2000 – 2017)

السنوات	معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي	معدل الالتحاق بالثانوي	معدل الالتحاق بالجامعي
2000	% 52,80	-	-
2005	% 89,29	% 9,76	% 88.39
2012	% 84,2	% 31,14	% 87,09

[2] حفيظة طالب بتنزانيا النموذج الاندماج الاجتماعي في إطار التنوع العرقي والقبلي، مجلة الدراسات الاستراتيجية لأبحاث الشرق الأوسط، العدد 35 لشهر افريل 2018 ، ص 77.

[1] A Potted History of Tanzania», Available At a: http://www.kisimiri.ch/images/tansania/History_Tanzania.pdf

[2] حفيظة طالب بتنزانيا النموذج الاندماج الاجتماعي في إطار التنوع العرقي والقبلي، مصدر سبق ذكره . ص78

[3] ينظر: علي جبريل الطيب بتنزانيا: نموذج السرد الاستراتيجي والتعايش السلمي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، 2015، ص 4

2013	% 80,90	% 39,24	% 89,09
2015	% 80,95	% 35,25	% 85,3
2017	% 83,90	% 38,81	% 88,3

البنك الدولي للإنشاء والتعمير موقع https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd تاريخ التصفح 7 /8/ 2023

واما بخصوص الانفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ، فقد شهدت تنزانيا ارتفاعا ملحوظا عام 2018 ليصل الى 5,4% مقارنة بنسبة 3,2 % عام 2013 ، الا انه تراجع عام 2021 والجدول الآتي يوضح تلك النسب .

جدول رقم (2) يوضح معدل الانفاق بالدولار الامريكي على التعليم (2013 –2021)

البنك الدولي للإنشاء والتعمير موقع https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd تاريخ التصفح 7 /8/ 2023

وفي المجال الصحي لا زالت تنزانيا تعاني من الصعوبات في معدل الانفاق على هذا الجانب ومن سوء الخدمات فيه ، فقد بلغت نسبة الانفاق الحكومي على الصحة عام 2016 ما نسبته 3,96 % مقارنة بنسبة عام 2005 البالغة 6,32 % ، ولكن مع هذه النسب فتنزانيا افضل من بعض دول العالم التي لا تنفق سوى 2,1 % من حجم الناتج المحلي الاجمالي على قطاع الصحة مثل الكونغو الديمقراطية . والجدول ادناه يوضح تلك النسب .

جدول رقم (3) يوضح معدل الانفاق الحكومي(بالدولار الامريكي) على ميدان الصحة (2005 –2018)

السنة	معدل الانفاق	السنة	معدل الانفاق
2005	% 6,32	2014	% 4,01
2010	% 5,22	2015	% 3,65
2012	% 5,02	2016	% 3,96
2013	% 4,65	2017	% 3,64
		2018	% 3,63

السنة	معدل الانفاق	السنة	معدل الانفاق
2013	% 3,2	2018	% 5,4
2014	% 3,4	2019	------
2015	% 3,01	2020	------
2016	------	2021	% 3,3
2017	% 4,4		

نقلا عن ساره حسين لفتة :النظام السياسي في تنزانيا دراسة عوامل الاستمرار والاستقرار بعد عام 2015 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة المستنصرية ،كلية العلوم السياسية ، 2022 ، ص 89.

وتأتي تنزانيا بالتسلسل 175 من مجموع 190 دولة في العالم من حيث نصيب الفرد من الانفاق على الصحة ، اذ تؤكد المؤشرات العالمية الى نسب متدنية ، اذ بلغ حجم الانفاق الصحي على الفرد التنزاني عام 2010 حوالي 38 دولار وارتفع عام 2015 الى 47 دولار نتيجة للجهود المبذولة والاهتمام بالجوانب الصحية للمجتمع ، الا انه انخفض قليلا عام 2018 الى حوالي 37 دولار الامر الذي دفع الحكومة التنزانية الى التعاون مع مؤسسات دولية ومنظمات محلية متنوعة مهتمة بالمجال الصحي ومنها منظمة الصحة العالمية ومؤسسة (اغا خان) التنزانية لتطوير المهارات الصحية والتمريضية وتحسين جودة

الرعاية الصحية في البلاد .[1] والى جانب ذلك الجدول ادناه يوضح بعض المؤشرات الاجتماعية الاخرى التي تدلل على تحقيق تطور تنموي في بعض المجالات وتراجع مجالات اخرى ، ففي هذا المؤشر يلاحظ استقرار نسبة الفقر في تنزانيا الى ما يقرب النصف من سكانها (45%) وهي نسبة عالية لا تنسجم مع الاهداف التي وضعتها الحكومة بالتعاون مع البنك وصندوق النقد الدولي وهذا مقابل ارتفاع عدد السكان الكبير والذي سيعرقل كل الخطوات التي تسعى الحكومة لتحقيقها اذ كانت نسبة النمو السكاني 0.3 % وهذه الامر يشكل عامل ضغط على قطاعات التنمية مستقبلا . وادناه جدول لبعض المؤشرات الاجتماعية التنموية(2018 – 2022) : **(جدول رقم (4) خاص بالمؤشرات الاجتماعية)**

(Social Indicator)

- Poverty headcount ratio at $2.15 a day (2017 PPP) (%44.9 of population) (2018)

-Life expectancy at birth, total (66 years) (2021)

-Population, total 65,497,748 (2022)

– (Population growth (annual % 3.0) (2022)

– (Net migration – 4,865 (2021)

-Human Capital Index (HCI) (scale 0-1) 0.4 (2020)

المصدر:https://www.worldbank.org/en/country/tanzania تاريخ الدخول على الرابط 8/7 / 2023

ثانيا / المؤشرات الاقتصادية : يعد الاقتصاد التنزاني من الاقتصادات سريعة النمو في إفريقيا، اذ يتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد هذا البلد زيادة في النمو الاقتصادي خلال السنوات المقبلة بالتعاون مع القطاع الخاص، وهو مجال حيوي للاستثمار، اذ تساهم الشركات الخاصة بقوة في تعزيز اقتصاد البلاد عبر إقامة الاستثمارات، ودفع الضرائب وتوفير فرص العمل للمواطنين ، وتشير التقارير الاقتصادية أنّ تنزانيا من بين الدول المستقرة اقتصاديا ، وسيحافظ اقتصادها خلال السنوات القادمة على نفس مستوى النمو المقدر بنحو 5%، بحسب توقعات البنك الدولي، ويشهد اقتصادها طفرة نوعية على جميع المستويات، ولا سيما من خلال تحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية الاستثمارات الأجنبية، لا سيما في قطاعات المعادن والزراعة والسياحة ،فقد شهدت البلاد في السنوات الخمس الأخيرة زيادة كبيرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي ظلت هي وقيمتها الاستثمارية في ازدياد، اذ ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 150 مليون دولار عام 1995 إلى 1.8 مليار دولار عام 2013، وهذا يشير إلى ثقة المستثمرين الأجانب في آفاق البلاد الاقتصادية، حتى ان قطاع الصناعة شهد نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة ، وبحسب معطيات المكتب الوطني للإحصاء في تنزانيا، فإن قطاع الخدمات يشكل 41 % من الناتج القومي الإجمالي، وقطاع الزراعة 29 %، وقطاع السياحة 10% وقطاع المعادن 4%، وقطاع التصنيع 6% ،وفر النظام التنزاني الامتيازات للمستثمرين في قطاعات مختلفة ، وتتيح التشريعات الاستثمارية التنزانية كثير من الإعفاءات الضريبية، التي من شأنها جذب المستثمرين اذ يتمتع المستثمر في تنزانيا بإعفاء من ضريبة الشركات لمدة 10 سنوات، فضلا عن ذلك الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على المواد الخام المستخدمة في التصنيع، ومن بين المزايا والحوافز الاستثمارية الأخرى، يأتي الإعفاء من الرسوم الجمركية على المواد الخام ومواد البناء والتشييد

[1] سارة حسن فتة الظالمي ، سياسة تنزانيا دراسة عوامل الاستمرار والاستقرار ، مصدر سبق ذكره ، ص90.

وساعد الاستقرار السياسي في البلاد على هذا النشاط الاقتصادي المتنامي .[1] ،والى جانب ذلك الجدول ادناه يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية الاخرى التي تدلل على تحقيق تطور تنموي في بعض المجالات وتراجع مجالات اخرى ، ففي هذا المؤشر يمكن ملاحظة ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي في تنزانيا من 61,522 مليون دولار امريكي عام 2020الى 75,71 مليون دولار امريكي عام 2022.وارتفع نصيب الفرد التنزاني من الناتج المحلي الاجمالي الى 1192,4 دولار امريكي عام 2022 بعد ان كان 967 دولار امريكي عام 2020 ، وادناه بعض المؤشرات الاقتصادية التنموية الاخرى التي تخص تنزانيا **(جدول رقم (5)خاص بالمؤشرات الاقتصادية)**

Indicator Economic

- (GDP (current US$) 75. 71(2022 billion

– (GDP per capita (current US$) 1192.4 (2022

– (GDP growth (annual % 4.6) (2022)

-(Unemployment, total (20, 8 % of total labor force) (modeled ILO estimate) (2022)

– (Inflation, consumer prices (annual %4,4) (2022

المصدر:https://www.worldbank.org/en/country/tanzania تاريخ الدخول على الر ابط 8/7 / 2023

ثالثا / مؤشرات الادارة السياسية للدولة: بعد استلام الرئيس التنزاني(جون بومبي ماغوفولي) السلطة قام بسلسة من الاجراءات الحكومية تركزت على مكافحة الفساد واتخاذ خطوات عدة باتجاه تفعيل التنمية بكل جوانبها وابرزها :[2]

1- اتخاذ مجموعة من القرارات الهامة على المستوى الوزاري والاداء الحكومي، اذ قلص عدد وزراء حكومته من 30 إلى 19 وزيرا فقط، وطالب بالكشف عن أرصدة وحسابات الوزراء في البنوك، مهددا بإقالة أي وزير يرفض الكشف عن حساباته المصرفية .

2- أوقف ايفادات سفر للمسئولين بالدولة إلى الخارج دون الحصول على ترخيص مباشر منه، لأن أغلب عمل الوزراء داخلي، بينما السفراء يجب أن يهتموا بالخارج، كما رفض سفر المسئولين في شركات الطيران ذو الدرجة الأولى .

3- اتفق مع البرلمان على دعم حركته الإصلاحية عن طريق اصدار تشريعات وقوانين ابرزها تقليص نفقات حفل افتتاح البرلمان الجديد من 100 ألف دولار إلى 7 آلاف دولار فقط، واستغلال هذه المبالغ الفائضة في استكمال التجهيزات والمعدات الناقصة في المستشفى الرئيسي في العاصمة .

4- جمع سيارات المسئولين التابعة للدولة كافة من نوع الدفع الرباعي وطرحها للبيع في مزاد علني، وأبدلهم بسيارات أخرى اقل مواصفات، كما أمر بفصل أكثر من 9900 موظف مدني بعد أن كشفت عمليات التحقيق والتدقيق بانهم حصلوا شهادات مدرسية وجامعية مزورة .

---

[1] https://www.noonpost.com/content/23987/ تاريخ الدخول 31 / 8 / 2023

[2] عادل عبد الرزاق عبد الله، تجربة تنزانيا في التنمية الاقتصادية، مصدر سبق ذكره .

5- حارب الفساد المالي كذلك، اذ ألغى الاحتفالات الرسمية بعيد الجمهورية حفاظا على موارد الدولة المالية، ووجه الأموال المرصودة لتلك الاحتفالات إلى محاربة وباء الكوليرا، ودعا الشعب في ذلك اليوم إلى حملات نظافة في البلاد شارك فيها هو شخصيا .

6- عمل منذ اليوم الأول لتقلّده منصب الرئيس على إقالة عدد كبير من المسئولين البارزين على رأسهم رئيس جهاز مكافحة الفساد، ورئيس مصلحة الضرائب، وأحد المسئولين بالسكة الحديد، ورئيس هيئة الموانئ، ضمن حملة موسعة لمكافحة الفساد ، والى جانب ذلك الجدول ادناه يوضح بعض المؤشرات السياسية الاخرى المتعلقة ببناء المؤسسات التي تدلل على تحقيق تطور تنموي في بعض المجالات وتراجع مجالات اخرى ، ففي هذا المؤشر يمكن ملاحظة استقرار الاوضاع الامنية بدلالة مؤشر القتل العمد الذي تراجع كثيرا وبمعدل 4 اشخاص يقتلون لكل 100 الف مواطن وهذا يؤشر تصاعد عمل المؤسسات الامنية وكفاءتها، فضلا عن ارتفاع نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية الى 37 % وهي نسبة جيدة جدا مقارنة ببعض الدول الافريقية الاخرى.**(جدول رقم(6)خاص بالمؤسسات السياسية)**

Institutions Indicator

-(Intentional homicides (4 per 100,000 people) (2020)

- Central government debt, total (% of GDP) No data available

- Statistical performance indicators (SPI 58.1): Overall score (scale 0-100) (2019)

-(Individuals using the Internet (32 % of population) (2021)

-(Proportion of seats held by women in national parliaments (37 %) (2022)

–(Foreign direct investment, net inflows (1.3% of GDP) (2021)

المصدر:https://www.worldbank.org/en/country/tanzania تاريخ الدخول على الرابط 8/7 / 2023

المطلب الثاني/ التحديات الداخلية والاقليمية التي تواجه عملية التنمية في تنزانيا

على الرغم مما تمت الاشارة اليه في سياق الاجراءات الحكومية الهادفة الى تطوير البنى التحتية لمسارات التنمية في تنزانيا الا انها تواجه تحديات عديدة على مستويات مختلفة منها الآتي :

أولاً: المستوى الاقتصادي والبنى التحتية : على الرغم من سرعة النمو الاقتصادي في تنزانيا مقارنة بدول شرق ووسط افريقيا ،والتي بلغت نسبته ما يقرب 5% بفعل الأداء الفعلي والمميز لقطاعي الاتصالات والتعدين الا ان ضعف القطاع الزراعي بسبب تقلبات المناخ والأساليب التقليدية، فضلا عن الاعتماد على التعدين كمجال للتصدير بشكلٍ أساسي، جعل الاقتصاد التنزاني عرضة للاختلالات أمام تغيرات الأسعار، وفي مقابل ذلك لا تزال البلاد تعاني الفقر وارتفاع معدلات البطالة، وفي تقارير التنمية الإنسانية وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعامين (2022 – 2023م) وهذا ما يتطلب إعادة مراجعة وهيكلة الاقتصاد التنزاني حتى لا يشكّل ذلك تحديا سلبيا للدولة مستقبلاً ، كما أظهر مسح اللوحة الوطنية (NPS) 2020/2021) ، الذي صدر في كانون ثاني2023 ، أنه منذ NPS 2014/2015 ، حصلت أربع أسر من كل 10 أسر على إمكانية الوصول إلى الصرف الصحي المحسن (ارتفاعًا من عائلتين ونصف الأسر) ، ونصف الأسر المعيشية. أصبح بإمكان السكان الآن الحصول على المياه النظيفة في موسم الأمطار وثلثيهم خلال مواسم الجفاف. ومع ذلك ، لا يزال أكثر

من 9٪ من سكان تنزانيا البالغ عددهم 63.5 مليون نسمة يمارسون التغوط في العراء ، مما يؤدي إلى مخاطر صحية خطيرة ، بينما تتخلف المناطق الريفية عمومًا عن المراكز الحضرية في جميع مناطق البلاد للوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.[1] فضلا عن ذلك تظهر بيانات البنك الدولي انه فقط 61٪ من الأسر في تنزانيا لديها إمكانية الوصول إلى إمدادات المياه الأساسية ، و 32٪ لديها إمكانية الوصول إلى الصرف الصحي الأساسي ، و48٪ لديها إمكانية الوصول إلى النظافة الأساسية ، وعليه كأن تتعامل مع الموت والمرض كنتيجة مباشرة لذلك ، اذ وقع العبء الأكبر على شرائح المجتمع من النساء والأطفال والفقراء والضعفاء، فالوفيات المقدرة بـ 31000 حالة كل عام بسبب عدم كفاية خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تزيد عن 10٪ من الوفيات التي يمكن الوقاية منها في تنزانيا ، وتكلف الاقتصاد أكثر من 2.4 مليار دولار سنويا من التكاليف الطبية الزائدة والإنتاجية المفقودة.[2] ، كما شهدت تنزانيا انكماشا في قطاع السياحة وارتفاعا حادا في أسعار استيراد الوقود والسلع الأخرى في أعقاب جائحة كورونا COVID-19 والحرب في أوكرانيا، الا ان خطط الإدارة الاقتصادية في للبلاد نجحت في مواجهة هذه الصدمات الخارجية وتقليل نسبة التراجع في التنمية التي تحققت بشق الأنفس.[3] ، كما ان الفساد بشتى صوره يشكل عقبة امام استمرار التنمية في تنزانيا على الرغم من الاجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة للحد من آثاره وابرزها خطوات الرئيس (ما غوفولي) الملقب بالبلدوزر والتي اسهمت في قمع المتهربين من الضرائب والفصل السريع لموظفي الخدمة المدنية الفاسدين ومحاربة الفساد السياسي بإقالة ثمان وزراء للطاقة والمعادن بوصفهم فاسدين وغيرها من الاجراءات الحكومية .[4] ، ويمكن اجمال التحديات الاقتصادية التي واجهت عملية التنمية في تنزانيا بالآتي :

1- انخفاض مستوى التعليم والكفاءة العاملة، مما يؤثر على قدرة البلاد على جذب الاستثمارات الأجنبية .

2- ضعف البنية التحتية للنقل والتوزيع، وبالتالي صعوبة الوصول إلى المناطق النائية والخدمات الأساسية.

3- اختلاف النمو الاقتصادي بين المناطق الحضرية والريفية، اذ يتمركز النمو الاقتصادي بشكل كبير في المدن الكبرى ويهمل الريف .

4- قلة الاستثمارات في البنية التحتية الزراعية والصناعية، مما يؤثر على إنتاجية القطاعين .

5- زيادة معدلات الفقر والبطالة، وبالتالي ضغط على الموارد الاجتماعية والاقتصادية .

6- الحاجة إلى الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، وتطوير الصناعات الثقيلة والتحول الصناعي، وذلك لتوفير وظائف جديدة وتحسين الإنتاجية .

7- قلة التمويل وصعوبة الحصول على الائتمان البنكي لتمويل المشاريع الاقتصادية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: المستوى السياسي: لا تزال تنزانيا تعاني من غياب ثقافة التنافس بين الأحزاب السياسية بالرغم من انتقالها نحو التعددية الحزبية، اذ لا يزال الحزب الثوري يقود الدولة في ظل غياب معارضة فعالة ، فضلا عن ضعف الموارد المالية،

---

[1] https://www.worldbank.org/en/country/tanzania تاريخ الدخول على الرابط 8 / 8 / 2023

[2] المصدر نفسه

[3] المصدر نفسه

[4] سارة حسين فتنة النظام السياسي في تنزانيا دراسة عوامل الاستمرار والاستقرار ، مصدر سبق ذكره ، ص 154_159 .

وسيطرة السمات الشخصية وأصحاب النفوذ على الوصول للقيادة الحزبية، بهدف الحفاظ على الوضع الراهن ورفض التغيير، فضلا عن ذلك تجاهل المطالب الشعبية بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، لا سيما في المناطق الريفية، نتيجة انعدام الاتصال الشعبي بالأحزاب السياسية ، وبالعودة إلى مجمل الأحداث التي شهدتها البلاد بعد انتخابات 2015، والتي اتسمت بالعنف في إقليم زنجبار، اذ أُصيب ما يقارب 100 شخص من أعضاء (الجبهة المدنية المتحدة)، حسب تقرير منظمة العفو الدولية، على إثر الاحتجاجات بعد إلغاء نتائج الانتخابات، وفي الإطار ذاته قام الرئيس بحظر جميع التجمعات إلى 2020 ردا على الدعوة التي أطلقتها أحزاب المعارضة تحت شعار «بوكونا» (التحالف ضد الدكتاتورية في تنزانيا) ، وهذا ما يعكس فشل النظام السياسي في احتواء المعارضة، والاكتفاء بالعنف والمواجهة المسلحة [1] ،وكانت قضية الفساد في الحملات الانتخابية حاسمة في جميع الانتخابات في خطوة للسيطرة على استخدام الاموال في الانتخابات وحتى القانون الذي صدر عام 2010لضبط نفقات الانتخابات يعتقد بعض المراقبين انه غير فعال وانه لم يسهم في تحقيق الغاية المتوخاة منه [2] ، وعلى الرغم من تقدم تنزانيا على معظم نظيراتها الاقليمية في مسالة ادخال كوتا للنساء في السياسة من اجل تفعيل دور مشاركتها الا ان الخلاف ما زال يدور حول المشاركة النوعية الفعلية للمرأة في صنع القرار داخل الاحزاب السياسية ، اذ تم حصر النساء في مقاعد خاصة مما دفع البعض للاعتقاد ان ذلك مؤشر سلبي يتمثل في اعتبارهن غير مؤهلات وانهن يتلقين معاملة تفضيلية لا مبرر لها .[3] ، وهناك مشكلة اخرى تعاني منها تنزانيا وسائر البلدان الافريقية وهي مسالة مشاركة الشباب في السياسة ، اذ ان المجتمعات الافريقية بما فيها تنزانيا لديها ثقافة حكم الشيخوخة على الرغم ان تنزانيا شهدت قادة شباب الى حد ما الا ان هذا لم يترجم الى مشاركة شبابية نشطة في العملية السياسية الوطنية ،فعلى الرغم من 60% من سكان تنزانيا تقل اعمارهم عن 30 عاما الا انه لا يبدو هناك مساحة للشباب للمشاركة الفعالة ويتم تقييد مشاركتهم في الانتخابات باستمرار ، وقد اظهر الكثير منهم عدم الحماس فيما يتعلق بالانتخابات والمشاركة السياسية كونهم يشعرون بخيبة الامل من قادتهم السياسيين[4].

ثالثاً: المستوى الاقليمي والدولي : تشهد معظم دول شرق إفريقيا انعداماً للأمن والاستقرار الداخلي، فباستثناء تنزانيا تصنف جل دول المنطقة في خانة الدول الهشة ، حسب تقارير منظمة التّعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكن استمرار الوضع الإقليمي المتوتر من شأنه أن يضر باستقرار تنزانيا، فتداعيات الصراعات في المنطقة تداعيات عابرة للحدود الوطنية، كالإتجار بالأسلحة، الهجرة غير الشرعية، وفرار الجماعات الإرهابية من دول المصدر وقيام الانقلابات العسكرية وآخرها ما حصل في النيجر، مما يستلزم من تنزانيا أخذ احتياطاتها الأمنية، بالتنسيق مع الدول المجاورة على كل المستويات لمجابهة التهديدات الغير متماثلة، والحفاظ على الاندماج الاجتماعي.[5] فضلا عن ذلك ان تأثيرات الارهاب الدولي والعابر للحدود ليس ببعيد عن تنزانيا فعلى الرغم ان تنزانيا لم تخضع للإملاءات الغربية في مسألة محاربة الإرهاب، وان معظم دول المنطقة استجابت لهذه الاملاءات ، لا سيما بعد تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأميركية في كل من دار

---

[1] تقرير منظمة العفو الدولي لعام 2016-2017م، حالة حقوق الانسان في العالم، ص149.

[2] سارة حسين فتنة النظام السياسي في تنزانيا دراسة عوامل الاستمرار والاستقرار ، ص 164.

[3] Tanzania economic update: the elephant in the room – unlocking the potential of the tourism industry for Tanzanians Fig 8,Word bank Economic Update January 2015

.

[4] سارة حسين فتنة النظام السياسي في تنزانيا دراسة عوامل الاستمرار والاستقرار ، ص 166- 167 .

[5] حفيظة طالب تنزانيا النموذج الاندماج الاجتماعي في ظل التحولات الاقليمية، مصدر سبق ذكره.

السلام ونيروبي 1998)،وبروز حركة الشباب الصومالية في الصومال قبل سنوات سعت الولايات المتحدة لأنشاء ما عرف باسم (القرن الإفريقي الكبير لمواجهة هذا الخطر) ، غير أن تنزانيا لم تتحمس كثيرا للانخراط في تلك المسألة وتعاملت معها بحذر مع محافظة على صداقة الغرب.[1]. الى جانب ذلك يجب ان لا يغيب عن الذهن ان المنطقة ليست منعزلة عن تأثيرات الاوضاع الدولية المتغيرة بفعل السياسات التي تنتهجها القوى الدولية الكبرى والتي قد تفضي الى زعزعة الاستقرار في كثير من مناطق العالم ومنها منطقة شرق افريقيا واخرها تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية التي باتت تهدد بحدوث ازمة غذاء عالمية ،وهذا الامر يتطلب من القيادة التنزانية الاستعداد لمواجهة كل الاحتمالات فضلا عن تطورات الاحداث السياسية في النيجر ومواقف القوى الدولية منها .

المطلب الثالث/ تقييم وتقويم مسارات التنمية و ابعادها المستقبلية في تنز انيا

في ضوء ما تم عرضه من مؤشرات التنمية في تنزانيا وايضاح اهم معوقاتها وعقباتها يمكن وضع تصور افتراضي لمستقبل عملية التنمية في تنزانيا وعلى النحو الآتي : [2]

اولا / مشهد التراجع : هناك تحديات ماثلة أمام تنزانيا في المحافظة على هذا الاستقرار يمكن إجمالها بالآتي:

- تصاعد حدة الجدل في تنزانيا عن مشكلة مزدوجة مرتبطة بإدارة التنوع ودولة الاتحاد وازدياد المطالبات بتغيير نظام الحكم من مستويين حاليا إلى ثلاث مستويات يتكون من البر الرئيسي التنزاني وأرخبيل زنجبار الذي يتمتع بحكم شبه ذاتي واتحاد بين الاثنين ، ووسط دعوات من قبل بعض سكان جزيرة زنجبار التي تتمتع بحكم ذاتي للانفصال عن جمهورية تنزانيا المتحدة بدعوى أن الاندماج لم يجلب لهم إلا البؤس والفقر والسعي للوصول الى مستقبل افضل.
- يواجه الحزب الحاكم أزمة داخلية نتيجة لعدم الشفافية في عملية تعيين الحزب لمرشحيه مثلما حدث في انتخابات تشرين اول 2015 عندما أبلغ أعضاء الحزب الحاكم في إقليم (متوارا) المرشح الوحيد للحزب في الانتخابات الرئاسية الاتحادية آنذاك (جاكايا كيكويتي) بأنهم لن يصوتوا لمرشح الحزب في الانتخابات البرلمانية الاتحادية في دائرتهم. هذه الخطوة من شأنها أن تؤدي إلى انقسام الحزب على أساس مناطقي، وبالتالي ستؤثر على أداء الحزب ودوره في المحافظة على التوافق الديمقراطي والذي يعد حامي التعايش الديني والاستقرار السياسي في تنزانيا.
- الجدل في حقوق التركيبات الاجتماعية المختلفة، فكانت مضمونة بالنسبة للجزء القاري لتنزانيا، مع توفر نوعٍ من الحرية السياسية والدينية في زنجبار ذات الأغلبية المسلمة، ومن ثم فإن التحدي الحقيقي لوحدة تنزانيا الاتحادية هو الشعور بالتهميش لدى مسلمي زنجبار مما يستدعي اتخاذ التدابير اللازمة لاستكمال عملية الاندماج الاجتماعي وبالتالي يؤثر ذلك على مسارات التنمية في البلاد.

)1(علي محمد الطيب بن زايد، تنزانيا: نموذج الاستقرار السياسي والتعايش الديني ،ص6.

)2(لمزيد من التفاصيل عن مستقبل جرائم تنزانيا ينظر عيد الماجيد نابغة خلات 2015 مستقبل الجريمة في تنزانيا، مجلة قلم القانونية، المجلد الثالث عشر ،العدد 44، 2016 ،ص 86 وما بعدها .

- نقص التغذية بين إجمالي السكان جمهورية تنزانيا المتحدة هو 22,6 % عام 2021 ، اما معدل العجز الغذائي بين السكان الذين يعانون من نقص التغذية فهو 238 شخص / يوم عام 2016 ، وهي نسب عالية تنذر بوقوع مجاعات قد يصعب مواجهتها .

ثانيا / مشهد التقدم : في ضوء مراجعة دقيقة وموضوعية لسياسات ادارة الدولة والتي يمكن ان تسهم في ازدياد خطوات التنمية والتحديث التي تسير عليها وبالتالي المحافظة على حالة الاستقرار والاستمرار التنموي ويمكن بيان ذلك بالآتي:

- استمرار حالة التداول السلمي للسلطة عبر دورية الانتخابات ودوران النخب حتى وإن كان بشكل داخلي بواسطة نفس الحزب(CCM) مثلما نصّ عليها دستور 1977م، إلى جانب تناوب الرؤساء والنواب المسلمين والمسيحيين على الرئاسة والنيابة في تنزانيا، اسهمت كثيرا في تحقيق الوئام الاجتماعي واستقرار الاوضاع الاجتماعية فيها وبذلك يعد هذا العامل صمام امان لاستمرار تقدم تنزانيا ومن هنا فان الاستقرار السياسي ينتج تنمية اقتصادية .

- سياسة التسامح الديني التي تبنتها الجماعات والحكومة ساهمت في تغييب عنصر الصراع، وتدعيم اللحمة بين جميع أفراد المجتمع التنزاني، فاحترام القيادات السياسية في تنزانيا للدستور؛ أعطى خصوصية مميزة لهذه الدولة في شرق إفريقيا.

- الانجازات التنموية الكبيرة التي تحققت في مدة زمنية قليلة والتي تؤيدها المؤشرات البيانية الصادرة عن المنظمات الدولية والاقليمية اسهمت هي الاخرى في هذا الاستقرار وبالتالي فان استمرار هذه النجاحات وارتفاع مؤشرات الانجازات التنموية الاخرى كفيل بالمحافظة على ديمومة التقدم والازدهار الاقتصادي .

- ان الثقافة السياسية لدى المجتمع التنزاني والتي حجمت مؤثرات الانتماء العرقي أو القبلي في تحديد الهوية السياسية أو الانتماء الحزبي، وهذا الامر لا شك انه يسهم الى حد كبير في نجاح التجربة التنموية فيها شريطة المحافظة على تلك الثقافة ودعمها وتعزيزها بمزيد من الممارسات الديمقراطية التي تعزز المساواة والعدالة بين ابناء البلد الواحد .

الخاتمة

إن تنزانيا دولة ديمقراطية برلمانية متعددة الأحزاب منذ عقد تسعينيات القرن العشرين ،وهي دولة مستقرة حافظت على هذا الاستقرار حتى الآن ، إلا أن محافظتها على هذا الإنجاز النوعي في مجال التنمية والتحديث قد تكون على المحك بسبب عوامل قد تهدد مسارها التنموي وابرزها الفقر والبطالة والامية والفساد والاوضاع الاقليمية والدولية رغم الانجازات التي تم تحقيقها الا ان استدامة الحفاظ على تلك المنجزات هو الامر الاهم ، وهذا يتطلب من القيادات التنزانية اتخاذ خطوات عدة وقائية ربما ستشكل سدا منيعا أمام أي انزلاق تنزاني نحو صراع عرقي أو ديني في المستقبل ،فعلى الرغم من الاستقرار

السياسي والوحدة الوطنية اللذين تقوم عليهما قوة تنزانيا الحالية فإن هذا البلد لا شك انه سيواجه تحدي المحافظة على اتحاد مضى عليه قرابة 60 عاما .

وحققت تنزانيا منجزات بظروف واوضاعا ليست سهلة يلزم المحافظة عليها ،وهذه مهمة صعبة في هذه المرحلة التي تزداد فيها التطورات اللحظية والغير متوقعة بشقيها الطبيعي والبشري والتي تتطلب الاستعداد بكل ما يمكنها من احتواء تلك المتغيرات او تطويعها والتعامل معها بالقدر الذي يتيح لها المحافظة على الاستقرار وان تطلب الامر التضحية واتخاذ قرارات صعبة لا سيما وان الارضية الاجتماعية في هذا البلد القائمة على التسامح يمكن ان تصب وتعزز هذا الاتجاه فضلا عن ذلك لم تشكل حدة الصراعات العِرقية والسياسية في الواقع الإفريقي والتي ترتبط بمطالب المساواة بين الجماعات العِرقية المختلفة في عملية توزيع الثروة والسلطة جزءًا من الواقع السياسي التنزاني وهذه العوامل مجتمعة يمكن ان تكون ارضية صالحة لاستدامة مشروع التنمية والتحديث في هذا البلد .

المصادر

اولا / الرسائل الجامعية :

1- ساره حسين لفتة :النظام السياسي في تنزانيا دراسة عوامل الاستمرار والاستقرار بعد عام 2015 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة المستنصرية ،كلية العلوم السياسية ، 2022 .

2- علاوي امنه : التنمية في ماليزيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر ، 2013.

3- نور اسماعيل حسن : التجربة التنموية في اندونيسيا بعد عام 1998 ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، 2022 .

ثانيا / الدوريات:

1- تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2016-2017م، حالة حقوق الإنسان في العالم.

2- حفيظة طالب : تنزانيا كنموذج للاندماج الاجتماعي في إفريقيا: الاستراتيجيات والتحديات ، المنتدى الاسلامي ، العدد 35، الشارقة ، 2018 .

3- سعيد اسماعيل ندا: بعد انتخابات 2015:مستقبل التجربة الديمقراطية في تنزانيا ،مجلة آفاق افريقية ،المجلد الثالث عشر ، العدد 44، 2016 .

4- علي جبريل الكتبي ، تنزانيا في إفريقيا: نموذج للاستقرار السياسي والتعايش الديني، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، 2015.

ثالثا / الكتب :

1- علي خليفة الكواري : تنمية للضياع ام ضياع للتنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، بيروت ، 1999.

رابعا / الكتب الاجنبية :

1- Tanzania economic update: the elephant in the room – unlocking the potential of the tourism industry for Tanzanians ,Word bank Economic Update January 2015

.

خامسا / مو اقع الكترونية :

- عائد عميرة : تنزانيا.. تجربة اقتصادية صاعدة في شرق إفريقيا ، مقال على الانترنت موقع .https://www.noonpost.com/content/23987
- https://www.worldbank.org/en/country/tanzania
- https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd
- https://www.prosperity.com/globe/tanzania
- https://www.noonpost.com/content/23987
- A Potted History of Tanzania», Available At a http://www.kisimiri.ch/images/tansania/History_Tanzania.pd f

مشروع شَيْخ عَنْتَ جُوب للدولة الفيدرالية لإفريقيا السوداء:

المنظِّر المُريديّ للسيادة والعدالة بالقارّة

أ. د. عادل بن خليفة بِالْكَحْلة

(أستاذ تعليم عال. باحث إناسي،

قسم الأنثروبولوجيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة/ تونس)

توطئة:

ينتقد الإناسيّ ومنظّر الوحدة الإفريقية، **شيخ عَنْتَ جوب**، الماركسيين الأفارقةَ بكونهم «إدْيولوجيين» «لم يتقدموا بالنظرية الثورية لإفريقيا السوداء خطوة واحدة»[1]، وهو يطالب الثوريين «بمنهجية علمية للتحليل أخصب من الجدلية الماركسية»[2]. فهذه الجدلية طُبّقتْ «بلا جدوى، على حقيقة نجهلها تمامًا»[3]، بينما المطلوب معرفة معمّقة بالمجتمع الإفريقي والقارة الإفريقية، على جميع المستويات: «الماضي، واللغات، والأعراق، والاحتياطيّ الطَّاقيّ، والموّاد الأوليّة، وغيرها»[4]، مع آفاق ثورية ذات «لغة بأصالة ثورية، وهي الوضوح الاستدلالي القائم على موضوعية الوقائع، وارتباطاتها الجدلية»[5].

---

[1] Diap (Cheikh Anta), ***les fondements économiques et culture d'un état fédéral d'afrique noire, présence africaine***, Paris, 1974, p.5.

[2] Diap (Cheikh Anta), ibid.

[3] م. س، ص. 6.

[4] م. س، ص. 6.

[5] م. س، ص. 6.

شيخ عَنْتَ جوب (1923- 1945)، الوُلُفي، المولود بقرية كَيْتُ، ليس مجرد قريب الشيخ **أحمد بَمْبَ** (جدّه لأمه أخو الشيخ)، بل تلقى تكوينا مُريديًّا مَتينا-بداية- في الأخلاق والمعارف الدينية، قبل الالتحاق بالمدرسة الفرنسية والجامعة، ذلك ما أثر في بناء أطروحته في تأسيس دولة وحدوية، فيدرالية، جامعة لكل الدول الإفريقية.

فماهي القرائن التي اعتبرها **شيخ عَنْتَ جوب** واقعية لبناء مشروعه الوحدوي؟

1: الوحدة الإفريقية التاريخية: إحياء الوعي التاريخي الإفريقي:

من خلال أبحاثه، تأكد للإناسي **شيخ عَنْتَ جوب** أن الشعوب الإفريقية الراهنة لم تكن غُزاةً للقارة من قارة أخرى. فهي جميعا أصيلة، والقارة «مهْد البشرية»[1]، فلا ضرورة لتعمير القارة الإفريقية.

إن أصل هذه الشعوب يعود إلى ظهور «*الإنسان العاقل*»، بما قبل التاريخ الأقدم، منطلقَةً من منطقة البحيرات الكبرى نحو حوض النيل. فأنشأت الحضارة النيلية، ثم الحضارة المصرية. «فالحضارات السوداء الأولى هي الحضارات الأولى في العالم»[2]، بينما كان ظهور الشعوب الأوروبية متأخرا جدًّا.

بداية من القرن السادس قبل الميلاد (أي منذ احتلال إيران لمصر عام 525ق.م) انتهى استقلال الحِمَويّات الكبرى[3] السوداء، وانزاحت الشعوب الإفريقية التي استقرت طويلا بحوض النيل، لتغطّي كل القارّة بجميع الاتجاهات.

مع القرن الميلادي الأول، تقريبًا، كانت الحضارات القارّية الأولى بالغرب والجنوب، وكان ظهور المدن الأولى بزمبابوي، وتمّ العثور على عملة رومانية بإفريقيا الشرقية تعود إلى تلك الفترة، بماهي قرينة تجارة مزدهرة بزنجبار وميناء دَنْفور[4].

لم تفقد إفريقيا الشرقية النيلية استقلالها إلا في القرن التاسع الميلادي، بينما لم تعرف الحبشة طعم الاحتلال إلا سنة 1936، وهي البلاد التي «يُظلم عندها أحد» بشهادة النبي (ص) في النجشاي أصحمة الثالث . وقد سافر حفيده نَمْزر بن أبي نَيْزَر بنفسه مع أفراد من العائلة المالكة، إلى الحِمَى العربي الإسلامي سنة 55 هـ لكيْ يُنادي برفع مظالم الدولة الأمويّة عن المثقفين الإصلاحيين. «فالحبشة هي أقدم دولة في

---

[1] م. س، ص. 11.

[2] م. س، ص. 12.

[3] يسمّي بلدان الخليج الحاج مَرْوة الكبرى (Métropole): «المِلْطان الكبر». وحريٌّ بنا أنْ نُعيد قراءة الشراء القاموسي العربي حتى نتتبع تلك التطوّر الخطير الذي لحق بمجتمعاتنا العربية والإسلامية.

[4] أو مُورْشَاو (مُوسَاه الأول) الذي قدّر في الصومال (التي كانت جزءًا من الحبشة الكبرى).

العالَم»[1]، بينما دامت غانا من القرن الثالث م إلى سنة 1240م، لتبدأ بعدَها مالي حتى 1464م. أما حضارة بِنِين فلَمْ تَسْتَعِرْ أمرًا واحدًا من الحضارات الأخرى بآسيا وأوروبا.

انتهى تقطيع أوصال الممالك بالقرن التاسع عشر مع بداية الاحتلال الأوروبي للقارة. فبدأت التجزئة، وظهرت الممالك الصغرى، كـ«كَيُور»[2] بالسينغال التي احتلّها فيدَرْب تحت نابليون الثالث لتزْهو باستقلال غير حقيقي، بعد صراع قاسٍ جدًّا. أمّا ممالك إفريقيا الشرقية، بمدنها المتاجرة مع سيام وأقصى الصين، فبدأ تقلّص ازدهارها بمجيء البرتغاليين بالقرن السادس عشر.

يستعيد **شيخ عَنْتَ جوب** عالم الاجتماع الروسي- الفرنسي جورج غُرْفِيتش ليعيد التأكيد أن الثقافة الإفريقية السوداء أعطت للعالم أجمع مِثالاً خارقًا للعادة في الحيوية والبأس. فكل التصورات الحَيَوية والدينية، كما الفلسفية، أنا مقتنع أنها خرجت من هذا المَنبع. فالحضارة المصرية القديمة، لم تكن ممكنة دون المثال العظيم للثقافة الإفريقية السوداء»[3].

وهو يُرجع أحد تنظينم سياسي واقتصادي واجتماعي إفريقي إلى ما قبل حوالي 2000 سنة، من عام الطبعة الأولى لكتابه (1960).

2: الوحدة الإفريقية اللسانية:

للشعوب الإفريقية مخزون لِساني مشترك. فلغاتها من العائلة نفسها، وهي متناصحة أكثر من اللغات التي تدعى «هندية- أوروبية». **فشيخ عَنْتَ جوب** يؤكد أنْ لا أسهل مِنْ «سَنّ القوانين التي تسمح بالمرور من لغة الزولو (البَانْتُوِيّين) إلى لغة من الغرب الإفريقي (السّريرية أو الوُلُفية أو الفُلانية)»[4]. وفي أوْج العظمة الإفريقية، كانت اللغات الإفريقية هي لغات الإدارة والتجارة؛ وحتى في زمن الإسلام، كانت العربية لغة الدين والثقافة، فحسب، أي لغة التوحد أمّة الإسلام.

يؤكد الإناسيّ **شيخ عَنْتَ جوب** قدرة اللغة الإفريقية على استيعاب العلوم الطبيعية والتِّقانية الحديثة، مقدّمًا في ذلك مثال اللغة الوُلُفية. ففي الأمم الزنجية والثقافة (ج2) قدّم ترجمة لمَفاهيم العلوم الرياضية في 10 صفحات؛ وقدم ترجمة لمَفاهيم الفيزياء والكيمياء المعاصرتيْن في 15 صفحة، وقدّم ملخّصا

[1] م. س، ص. 13.
[2] من لل اروري أن نع دقراءة لتس مي ّة لل ج غرفي ة إف ري قي ة و ل ع ري قي ة لع ري ي ة لتي لقب بـ ل ع ري ي ة) ل م دن ة ل م ري ي ة ول ت ج لي ة، و م دن ة ع م ان دار ف ـو ي و...(ل ي ت ع م ل ط ـي خ را ط ا، و ن آر ن ان ج اح ط ـي ت ا ل ج ن ا م ع غ ـر ي ق ي ا ..... و ل ت ع ر ّ ة ل و ّ ل م ا ل ق ط ع أ م ر إ ل م ي ال ي ة ال غ ر ي ة.
[3] م. س، ص. 15.
[4] م. س، ص. 17.

عن مبدإ النسبيّة لأينشتاين باعتبارها من أهم الإبداعات العلمية والفكرية آنئذ في 10 صفحات. «فالإمبريالية الثقافية هي بُرْغيُّ أمن الإمبريالية الاقتصادية. فتدمير قواعد الأولى، يعني مواصلة إلغاء الثانية»[1].

مع الاحتلال الأوروبي، عُوّضت اللغات الإفريقية بلغات المستعمرين، بينما طَفتِ اللهجات لتَغْمُرَ اللغات. فتراجعت ضرورة تعلم اللغات من أجل الإدارة والسياسة والاجتماع. بينما اضطرت إكراهاتُ الحياة اليومية الناس على تعلم اللغات الأوروبية، فوصلت اللغات الإفريقية درجات تدهور فظيعة.

يرى مُنظِّرُ الوحدة الوطنية، والوحدة القارية، **شيخ عَنْتَ جوب**، أن القارة السوداء قادرة في دولتها الإيلافية[2] على قاعدة الوحدة التاريخية، النفسية، الاقتصادية، الجغرافية، وذلك-بداية- على قاعدة انتحالية أصْلاَنية- حداثية، «بإعادة خلق وحدتنا اللسانية باختيار لغة إفريقية مُلائمة نُرَبّيها على مستوى لغة ثقافة حديثة»[3]. فالوحدة الوطنيّة وهمية وهشّة، إذا لم تكن الوحدة اللسانية (إدارة، وقانونًا، وثقافةً، وعلمًا وإعلامًا...).

وهو يرى أن ذلك ممكن على مستوى الحِمَى الوطني. ويضرب لذلك مثال السّنغال. فأثبت أوّلاً، القرابة النَّسبية للغات المختلفة بالحِمى السِّنغالي (لغات السِّرير والفُلان- التكرور، والجولا). فالجهل بتلك القرابة هو الذي يغذّي القوميات الوهمية الضيّقة.

وفي خطوة ثانية، برهن على أن الوُلُفية «يجب» أن تكون من لغة الدولة، لأن «كل الأقليّات ثنائية اللغة، متكلمةً الوُلُفية»[4]، والوُلُف يمثلون أكثرية نِسْبية.

على مستوى ثانٍ، نادى بترقية اللغة المختارة إلى مستوى اللغة الحديثة، للثقافة والإدارة. وقد ضرب مثالاً على ذلك. بالباحثين الذين يشتغلون، بطريقة نَسقية، على استيعاب الوُلُفية للعلوم الرياضية والطبيعية والتِّقانية والفلسفة، وغيرها. ولكنه يدعو إلى أنْ يكون الإنجاز «النهائي» لذلك في آجال مختصرة جدّا.

---

[1] Diap (Cheikh Anta), ***Nations nègres et culture***, T,2 , présence africaine, Paris, 1979, p.417.

[2] «الإيلاف» في اللغات الأوروبية Fédération والثقافة «السياسية والحياة!!

[3] م. س، ص... Diap (Cheikh Anta) , ***les fondements économiques…,***

[4] م. س، ص. 21.

أما اختيار لغة توحيدية، على المستوى القارّي، فيرى أنه ممكن واقعيا، بالاختيار الموضوعي لإحدى اللغات الرئيسية، وترقيتها، بواسطة لجْنة كفأة/ كفءة/ متعددة القوميات، ذات «حِسّ وطني عميق، مُقْصِيةً كل شوفينية مُنَكَّرة»[1].

ويرى أنه ينبغي أن نُدَرِّس تلك اللغة المختارة، بالثانوي أوّلاً، بكل الأحْمِيَة الوطنية، بعنوان لغة حيّة إجبارية؛ وينبغي أن تكون مقرّرات الموّاد المختلفة بتلك اللغة، ضمن برامج متدامجة. وهو يؤكد أن اختيار لغة قارّية موحدة يؤدي إلى «تسهيل علاقتنا بالعالَم الخارجي (..) عِوض تعقّدها»[2]. فينبغي أن لا تكون اللغة «عائقا أمام انتخاب نائب أميّ من شريحة شعبية»[3].

3: الوحدة السياسية والفيدرالية:

قبْلَ **شَيخ عَنْتَ جوپ**، كان **فْرَانتِز فانون** (الذي سمّاهُ زملاؤه التونسيون في مستشفى الأمراض العقلية بمَنُّوبَة في تونس: «منصور»[4] في تيمّن بانتصار الثورة الجزائرية) يتناول خصائص الدولة الإفريقية الواحدة، ضمن ما سمَّاهُ: «*الولايات المتحدة الإفريقية*».

يلاحظ **شيخ عَنْتَ جوپ** أن المحتوى الدلالي لحركات التحرر الإفريقية أكثر كثافةً من المحتوى الدلالي للحركات القومية الأوروبية بالقرن الميلادي التاسع عشر[5]. ورغم ذلك، لم ييأس المستعمرون السابقون والولايات المتحدة الأمريكية من توجيه التنمية بالدول الإفريقية «المستقلة»، «نحو بُنَى غير اشتراكية[6]، أي نحو نمط إنتاج غربي»[7]. وذلك من أجل جعل الدول الإفريقية الوليدة مثل دول أمريكا الجنوبية «دُولا دكتاتورية صغيرة، دون روابط عضوية، عابرة، مُعْتلّة، بضعف مُزمِن، محكومة بالرعب، بمساعدة شرطة مُتضخِّمة، ولكنْ تحت الهيمنة الاحتجاجية للخارج، الذي يحرّك هكذا خيوط [الدُمى] انطلاقا من سِفارة بسيطة، كحال غواتيمالا حيث تَشهدُ هذه الوضعية الخارقة للعادة: شركة أجنبية بسيطة، *يونايْتِدْ فرُوتْ* (من الولايات المتحدة الأمريكية) تَقْلِب الحكومة المحلية فتعويضها بأخرى مناسِبة لها، مرتبطةً بالسفارة الأمريكية، مُثْبتةً بذلك بَاطِل إدّعاء استقلال مثل هذه الدولة»[8].

---

[1] م. س، ص. 23.
[2] م. س، ص. 29.
[3] م. س، ص. 120.
[4] ... ك ل ي ق ب ن ح م د ق ل ة، ل ذ ي ك ا ن ل ي ذ ه ش ز ل م ل م ت ف ى.
[5] ... ل ي ذ ل ك ل ي خ ف ب ن ح م د ق ل ة، ل ذ ي ك ا ن ل ي ذ ه ش ز ل ه ل م ت ف ى.
[6] ص ط ح "ل ت ر ا ي ة" ل د ى ش ي خ ع ْ ج ُ وب ف ل ون و ن ك ر و م َ ه ل و م ُ م ْ ا و ل ث ْ ب ي ت ا و .....، ل ي ع ي س ُ ل ي ة و ال م ا ي ة...
[7] م. س، ص. 30.
[8] م. س، ص. 30.

ولتجنب هذا المصير بإفريقيا السوداء، يؤكد **شيخ عَنْتَ جوب** أنّ هاجس البقاء بنَعْضِيَة سياسية واقتصادية ناجعة في أقرب الآجال، وبشكل واقعي، بعيد عن «الديماغوجيا».

إنه يؤكّد أن حديث الساسة عن «طائفة»[1] و«كومِنْوَلث» و«إفريقيا-أوروبا»، «مجموعة مُصطنعة» و«دون غد تاريخي»[2]. فلا بد من «ترجيح إفريقيا السوداء نِهائيّا على مَهْبَط قدرها الفيدرالي»[3].

وهذا المصير واقعي، في تنظيره، ولن يؤدي إلى «فوضى» اقتصادية، بل بالعكس فإفريقيا الغربية الإيلافية تملك مخزونًا اقتصاديا أرفع من نظيره بفرنسا وإنكلترا متحدتين، أي أكثر من الأمم التي تهددنا بعقوبات اقتصادية»[4]. ذلك ما يطرح تحديّات الأطُر والاستثمارات. وقد ضَبطَ الطريق الواقعي الذي يمكن أن يجعل النجاح في ذلك ممكنات تِقانيّا.

لا تُلغي الوحدة القارّية، في تنظيره، المصالح الجِمَوية الخصوصية. ولكنه لا يقترح اتحاد رؤساء، جننيًّا للحكومة الفيدرالية، لتتوسع كلما انعتقت الدول. بل هو يقترح «إدارة مَجْمعيّة، ترفض في رحمها منع الأوّلية لقائد دولة كائنًا مَنْ كان، حتى الاستقلال التام للقارّة»[5].

من ناحية أخرى، يؤكد الباحث المحقق، سيادة الفراغ الديمغرافي، مما جعله يدعو إلى «سياسة نَسَقية لإعادة الإعمار الكثيف في أقرب الآجال»[6]. فالقارة السوداء تملك مَصادر طاقة طبيعية، ومواد أوليةً والقوت لتغذية السكان والمحافظة عليهم. وهي ليست في حاجة، حسب قرائته لهجرة أجنبية واسعة، حتى في مناطقها الأكثر إقْفَارًا، كإفريقيا الوسطى، إلا إذا «استعادَتْ شخصيةً وطنيةً، قادرةً من جديد على استيعاب الأجنبي»[7].

أما في مسألة ثُغور الإيلاف الإفريقي، فهو يستعيد ما نصّ عليه المفكر المغربي «بنْ بَرْكة»، الذي اعتبره «تقدميًّا» إذ يؤكد أنها «مسألة مُتَجَاوَزَة في سياق التطوّر العام لإفريقيا»[8]، خاصة أن الصحراء لم تكن خاضعة «لأي سلطة»[9].

---

[1] ...الطائفة" (Emmurante) في الجماعة "الموحّدة" من الدول، سياسيًا وقتصاديًا لمللًا.
[2] م. س، ص. 31.
[3] م. س، ص. 31.
[4] م. س، ص. 32.
[5] م. س، ص. 33.
[6] م. س، ص. 36.
[7] م. س، ص. 36.
[8] م. س، ص. 40.
[9] م. س، ص. 40.

4: خريطة إعادة البناء الطاقي للإيلاف الإفريقي:

لا يتكلم **شيخ عَنْتَ جُوب** جِزافًا، فلقد سمح له تكوينهُ الأكاديمي[1] المتنوّع في العلوم الرياضية، والعلوم الطبيعية، والعلوم التِّقانية، والعلوم الإنسانية[2]، بأنْ يكون تنظيره خاضعًا لقرائن ومُقترحات من النجاحات الدقيقة لتلك العلوم.

فعلى مستوى الطاقة المائية، التي يُسبّقها على جميع الطاقات، يقدم الخريطة الطبيعية، ليُثبِت أن المخزون الإفريقي نَحْو نِصف المخزون العالمي. إنه يقترح اعْتماد التيار التناوُبيّ، الذي ننقُلُه «على مسافات مُقْفِرة نِسْبيًّا، ولكنّ التُّقُوت السُوفيات والسويديين استطاعوا تحقيق تقدم في ميدان نقل الطاقة الكهربائية إلى كسافة كبيرة»، فلمَّا «تُحَلُّ مشكلة نقل الطاقة الكهربائية تحت شكل التوتر المتواصل، ليس إلا تجهيز حوض الزايّير (سد إنْغا وكِيسَنْغاني) الذي يسمح بتزويد على القارة السوداء بالكهرباء»[3].

في مرتبة ثانية، يتناول المُنظِّر الطاقة الشمسية، مقدِّما إياها على أنها «طاقة المستقبل»، وهو متفائل بأن العلماء بصدد النجاح في تدْجينها، وهو يُقدم استعمالها تحت شكل مباشر، «بفَرْش مساحة ذات قُطوع مكافئة[4] من مَرايَا مستطيلة صغيرة ذات وضعية قابلة للضبط، وعلى مَنْزل المرآة ذات القَطْع المكافئ الكبيرة، نستطيع أن نصل إلى حرارة ذات 3000د، حسب المساحات الموضوعة للاستعمال»[5].

إنه يقترح أنه ينبغي التخلي عن البحث عن الحرارة العالية مَكَظُومةً في فُرن، ينبغي أن نُنَوّعَ بُعْد المرآة وشكلها، «لتوزيع السخونة على مِحْور، فبذلك نصل إلى مراكمة البُخار لكي نُشغِّل مَصْنعا»[6]. ولتجاوز عائق عِمْلاَقيّة الإنْشاءات، وحالة السماء، وتناوب الليل والنهار، حتى تشتغل المصانع دون توقف، يُعلن أنّ «بعض العلماء لا يتردّدون عن دراسة الوظيفة اليَخْضورية[7] للنباتات، لمعرفة كيفية اختزان الطاقة الشمسية»[8]. وهو يؤكّد أن الاستعمال يمكن أن يكون تحت شكل غير مباشر باستعمال الحاشدات الضوئية (صَفائح شمسية) مصنوعة بأنصاف نَوَافِل»[9]، وأن هذه التقنيات أصبحت رائحة، فلا للإبطاء في استعمالها.

---

[1] "أكاديموس")= أكاديمية، لفظة شرقية من أ ل ع ب ي س ي ل ي : ق ا ي م)= "المُقدمون في العربية- لأن أوّل أقاديمية: مدرسة الشرقية التي تدرّس فيها المُقدمون العلوم".

[2] .....

[3] جُوب)شيخ عَنْ َ (، م. م، ص. 57 و58.

[4] القَطْع المكافئ Parabole.

[5] م. س، ص. 59.

[6] م. س، ص. 60.

[7] اليَخْضور: Chlorophyle.

[8] م. س، ص. 60.

[9] .....

أما في ما يخص الطاقة الذرية، فيؤكّد أنها دخلت التجهيز الصناعي لكل الأمم الحديثة، وأن وجود اليورانيوم في إثيوبيا والكمرون ونيجريا والصحراء والزايير وغانا وزمبيا والموزمبيق وأوغندا واتحاد جنوب إفريقيا، يجعلها أمرًا ممكنا بالقارة. وأن المُفاعلات كلها أنتجت پلوتُنْيُومًا أكثر، كلما اقتربنا من «المعجزة التقانية»[1]، لكنه يرى أننا يجب دائما أن نُتَوْئِمَهَا مع الحاشدات ذات البلوتُنْيُوم؛ فهذه الحاشدات ذات فائدة اقتصادية مستقبلية[2]»، مع عدم استبعاده لأشكال مماثلة أخرى من أجل التجهيز النووي الصناعي.

وهو يميّز الطاقة الحرارية- النووية عن الطاقة الذّرية (أو بالأدق: النووية)، فمن الضروري الابتداء بهذه الأخيرة للوصول إلى الطاقة الحرارية- النووية. فبكُتلة يورانيوم، نُدْمجها في مُنْحَصَر يحتوي تَنَوُّعيّةً مَا من هِدْرُوجين (دِيتْرْيوم أوتْرِيتْيُوم)، «يتولد من $\frac{1}{1.000.000}$ من ثانية حرارة ذات 16 مليونًا من الدرجات»[3]... وهو يؤكّد أن التفاعل الحراري- النووي لمَّا يُصبح مُصنّفًا، تُصبح الإنسانية متمتعة بمَصْدر طاقيّ وفير جدًّا. ومَرَاكز الإنتاج الإفريقي، ستكون في يقينه قربَ البَحْر، وسيكون حِمًى كالزايّير ذا امتياز، ممّا يجعل القارة بمنأى عن خساراتها في استعمال الفاح والنفط.

يشير المُنَظِّرُ إلى الطقاة الرّياحيّة، الكامنة في كل الساحل الغربي للقارة (بفضل الرياح الصّابِيَات...)، وفي منطقة رأس الرجاء الصالح (بفضل رياح الأربعين دَرجة).

إنها مناسبة «برْوعة في طَوْر أوَّلي لريّ التربة وسَقي الماشية في الجهات الفتيرة وشبه الصحراوية بالسّنغال»[4].

أمّا طاقة البحار الحرارية، «فنُطبّق فيها مَبْدأ كَرْنُو في تشغيل مَصنع بفضل اختلاف الحرارة بين أعمال البحر وسَطحه»[5]. فينبغي نزع الأخْوِية[6]، بَادئًا، لِكتلة ضخمة من أطنان ماءِ بحر كثيرة في دَارَة مُغلقة، قَبْل الاقتدار على الإنتاج بغليان تحت الفزاغ، بحرارة مُنخفضة، بُخار مُتَنَاصِح[7]، قابل للاشتغال في مِنَصَّات بمَرْكزية[8].

---

[1] ...لكن في إفريقيا يبشر التركيب الحراري للقارة بخيارات أقل خطورة عن جُوبْ، لكن سالم من الإشعاع النووي- الحراري عن جُوبْ، الذي يتهم على جذور مرجعية، لكنه أكثر عددًا من المبشر التركيب.

[2] م. س، ص 60.

[3] .....

[4] م. س، ص 68.

[5] م. س، ص 68 أ يا!!.

[6] نَزْع الأخوي: dégazéfration .

[7] مُتَنَاصِح: Homogène.

[8] م. س، ص. 69.

وهو يعرّف الطاقة ذات الدَّافعية المَدِّيَّة بأنها ناتجة من «حركة المدّ والجزر البحرية، بتهيئة عند مصَبّات الأنهار المُناسبة وخزَّانات المُرَاكمة، حيث بعضها ذات مستولا مرتفع نسبيّا يمكن أن تكون ممتئلة بالمَثَاعب[1] في فترة المدّ»[2]. ثم يتناول سلبيّاتها، مُقترحا طُرُقا لتجاوزها.

ينطبق على الفحم الحجري هو أيضا مَبدأ كَرْنُو باختلاف الحرارة بين سطح التربة والمَصْدَر الساخن تحت الأرض، المُدْرَكُ بالتنقيب. فهذا الاختلاف يَسْمح بـ«تغلية الماء والحصول على بُخالار تحت فراغ بحرارة أقل من المستحسن من 100د»[3]، وهو يشير إلى دراسة التطبيق الجاري الزَّايّير.

أخيرًا، يُشير إلى الطاقة الحرارية للبراكين والطاقة الحرارية الأرضية، بواسطة «أنابيب مغروسة في الحِمَم ذات كتلة كبيرة، التي أثناء التبخر، موفّرًا بخارًا نُرْسلُه لتفعيل المِنصّات»[4]. إنها مناسِبة لإنشاء مَصانع تشتغِل بالطاقة الحرارية- الأرضية.

تلك هي الطاقات التي يقترحها المنظِّر «باستعمال الأفارقة أنفسهم»، «لا من أجل اختلاق صِناعاتٍ تكميلية لنظيراتٍ بأوروبا، ولكن لتحويل الموّاد الأولية التي تختزنها القارّة، سامِحة بأن تجعل إفريقيا السوداء جنة أرضية»[5].

5: الخريطة العامة للتصنيع بالقارّة:

يُنبّه **شيخ عَنْتَ جُوبْ** أن ترسِيمَتَهُ التصنيعية، بعيدة عن بيان أساليب مُسْتَخْدَمة، بتهيئة التواصُل الأمتَن مع الإمكانيات الواقعية الراهنة. ولكن تلك الترسيمة العامّة ضرورية في بَرْهنته، فلا بد من دولة إيلافية مِن أجْل المرور إلى الخريطة العَملانية.

وقد أكد أن المستقبل الاقتصادي للإيلاف المالي- السّنغالي (الذي انفرط من سوء الحظ) واعِدٌ، بخلاف التَشَاخيص التشاؤمية، بالخريطة التمويلية التي بَرْهَن علَيْها تجريديًّا واستقرائيًّا: فهو يقترح *سياسة اقتصادية جديدة*، بأن تكون الشركات مختلطة مع مساهَمة من الدولة. كما ينبغي أن لا تختار الشركات الخاصة بعشوائية قطاعها الاستغلالي، بل يجب على الدولة أن تُحدِّد بعقلانية مخطَّطها التصنيعي، بعيدًا عن الفوضى السائدة، لتَعْرض الضرورات التي ينبغي على الشركات الخاصة التفاعل معها[6].

---

[1] المَثْعَبُ: siphon.
[2] م. س، ص 60.
[3] م. س، ص 71.
[4] م. س، ص 71.
[5] م. س، ص 72.
[6] جوب شيخ عنْ (، م.م، ص. 114.

وهو يُبرهن على ضرورة مُبادلة الموّاد الثمينة كالذهب والفضة والذهب الأبيض مُقَابل العُمْلات القوية والآلات، وهي ثروة لا تضاهيها أي ثروة في العالَم إذا توحدت القارة. وكذلك مخزونها من المَاس.

أما الموّاد السَّوْقية كالمَنغنيز الزايّيري والغاني والعاجي والإفريقي- الجنوبي والموزمبيقي، والنحاس في إقليم شابَا[1]، والزّمْبيّ، واليورانيوم الزاييري والكمروني والإفريقي- الوُسْطَاوِيّ، وغيرها من الموّاد غير الحديدية، ينبغي أنْ تُبَادَلَ مُقابل إنشاء مَصَانع كاملة من كل الأنواع، ومُقابل الآلات، وخَلاَق[2] التجهيز، في سبيل التصنيع.

ذلك ما يمنع تبذير الخَلاق الحديدي وغير الحديدي ويُوقف نهبه من الغربيين بوساطة استزلامية إفريقية، بل سيكون استخراجه مندمجًا في التصنيع أو في خدمته بتجارة خارجية معقْلنة.

وهو يعتبر الاستثمار الإنساني، الأهم في كل الاستثمارات. وهو «الإرادة الجَمْعية للشعب من أجل خدمة البلاد»[3]. وإيجاد قوّة عاملة جَمعية للدولة غير ممكن «بجِسّ زُهْدِيّ»[4]، كما ينبغي «تحويل المراكز السياسية إلى مَرَاكز عمل»[5].

وهو ينبه إلى ضرورة عدم المبالغة في إيلاء هامّيّة للاستثمارات الأجنبية، اعتبرها وهمية. فينبغي «قبل كل شيء، **الاعتماد على الذات**»[6]، فالاستثمارات الأجنبية قابلة للتحوّل إلى «وسيلة ابتزاز»[7]. كما ينبغي على الدولة الإفريقية الإيلافية، أن تُعاظم اقتدارها على المنافَسة في السُّوق الخارجية، واعدًا بدراسة خاصة في المسألة[8].

كما يؤكّد، مرة أخرى ضرورة إيلاء البحث العلمي بالجامعة الضرورة القصوى المناسبة، في مشكلات الطاقة، وتطويرات التِّقانة الأحدث، وهو ينادي خصوصًا إلى بعث معهد فيزياء وكيمياء نوويّتَيْن؛ ومعهد إلكترونيات؛ ومعهد لعلم الطيَّارات وريادة الفضاء؛ ومعهد كيمياء تطبيقية (النَّسقية العضوية، والتعدين، والكيمياء المَنجمي، وغيرها) في الصناعة والفلاحة؛ ومعهد كيمياء حيوية وفلاحة استوائية (دراسة التُّرْبات،

---

[1] شريبا« هو الن ح اسر ب ال غ ة ال س وا ح ل ي ة ال ت ي ل ه ي ب ق ه ب ه اش ي خ ع ن ْ ج وب ال ش ي را (. و ال ق ل ي م ج ز ء م ن ال ف اء ال س وا ح ل ي. ق د س م ي ب ه ذا ال س ل غ اه ال ك ي ر ب ه ذه ال م ادة.

[2] خَالق: Biens.

[3] م. س، ص 116 ب أ ي د ه ف ي ال ز م ي ة، م م ّ ا ي و ك ّ د ن ز ع ه ال ت ص ر ف ي ة ال ع ف و ي ة![.

[4] م. س، ص. 116.

[5] م. س، ص. 116 أ ي ا.

[6] م.س، ص 117.

[7] م. س، ص 117.

[8] م. س، ص 117 أ ي ا.

والأسمدة والأعلاف، واستخلاص المُنْتَجات النباتية من أجل إيجاد تَصَاريف صناعية أو صيدلانية ببعض النباتات، ومعهد صحة، مختص في الأمراض الاستوائية[1].

6: شروط اجتماعية للدولة الإفريقية الإيلافية:

يُنبّه **شيخ عَنْتَ جُوب** إلى ضرورة «التمثيل الناجع للعنصر الإناثي بالأمة»[2]؛ وإلى ضرورة أن ينصّ الدستور على عدم ظهور «بورجوازية صناعية»، فلابد من إجراءات إتّقائية ضدّ وجود «طبقة» لم تُوجَد بتاريخ إفريقيا، خاصة أن المنوال الجماعي ذو مشروعية تاريخية بالريف الإفريقي.

وبذلك يُبَرهن على «أننا اشتراكيّون فِعْلا باتقاء أحد الشروط الأصلية للرأسمالية»[3]. كما ينبه إلى أولوية التصنيع وتأْلِية[4] الفلاحة و«توسيع الخبرة التقنية والاجتماعية للريفيين»[5]. ويدعو إلى بناء جيش حديث مقتدر، ذي طَيران، وتربية مَدنية قوية، عصيّ على الانقلابات التي تدبرها الولايات المتحدة في أمريكا الجنوبية[6].

7: شيخ عَنْتَ جُوب يعيد انتاج ميراث إسلامه الاجتماعيّ حداثيّا:

إنه مُنظِّر ذو خلفية مُرِيدية بحق، فهو ابن عصره ، كالشيخ **أحْمَدُ بَمْبَ**، يَطْلب «تلقّيا» مباشرًا من الحق، لا «إجازةً» مُسْتَنْسَخة عن الأسلاف أو من الغربيين؛ يبحث مثله في اغتناء أهلة وفي سِيادَتهم مثله. وقد سمح له تكوينه المتعدد في العلوم الرياضية والطبيعية والإنسانية، وروحه الإسلامية التصوفية-الإنسانية، في أن يكون ذا تنظير غنيّ جدًّا[7].

ذلك ما افتقر إليه الفيزيائي التونسي **بشير التركي**، الفقير إلى الروح الإنسانية- التصوفية، التي يُكفِّرُها، وإلى التعدّدية التكوينية، وإلى الحوافز الثورية- الشعبية. فكانت أعماله الدينية تَرَقًّا، غير نافع لأهله (التفسير العلمي للقرآن في كتابه «لله العلم»...). وكانت أعماله التي تدّعي تَأريخًا («*آدم*»، «المهدية») بدون مَصْلحة وطنية مُباشرة أو فائدة عقلية، وكانت مقترحاته النووية بدون خريطة طاقية متعددة ودون

---

[1] م. س، ص 118.

[2] ... من سوء الحظ أن تترسّم الكتلة الديمقراطية والتقدمية والاجتماعية الطريق الذي رسمته «البلاقة الوطنية» لشيخ عَنْتَ جُوب فلم يكن من الكتلة الديمقراطية، ومن الكتلة الوطنية إلا أن تكون، كل على طريقتها، ذيلا للحزب الاشتراكي الدستوري، وحزبا ثوريا، وحزبا وطنيا ومغربيا (- وقد تحول الحزب الاشتراكي الدستوري إلى حزب الدستور الجديد، ثم إلى التجمع الدستوري الديمقراطي، ثم إلى حزب التجديد والاشتراكية، ثم إلى حزب التقدم والاشتراكية، ثم إلى حزب الأصالة والمعاصرة!). راجع في هذا الموضوع: «مواطن ضد الفساد في الكتلة الديمقراطية»، مجلة دراسات عربية، بيروت، يوليو/يوليو 1999).

[3] م. س، ص 121.

[4] «Mécanisme» «الآلية»، مُشْتَقة من «الإله» و «الآلهة» في اليونانية.

[5] م. س، ص 122] نفس الكتاب حدث الثورة الإفريقية الشيخ أحمدبَمْبَ![

[6] ....

[7] نقل عن مقالات جواب من الإرث الحي، المتجدد، الغني، بل هذا الفكر العظيم بالكتلة) عادل ***الفن والجمال في علم الإسلام***، معهد المعارف الحكمية بيروت، ..2012 ص3، العصر الأول: «الإنسانية – الفن الإفريقي في نظر الشيخ عَنْتَ جوب«(

إقناع بالجدوى. وقد تسبّبت طبيعته البيداغوجية «القاسية» في جعله دون حورايّين(تلاميذ ورثة)، كما أكّد زملاؤه[1]، فلم يُخلِّفْ «مَدْرَسَةً» معرفية.

استطاعت مِلّة وليّ «**شيخ عَنْتَ جُوب**»، الوليّ أحمد بَمْبَ (1854- 1927) «الجديدة»، أو «المجَدَّدة» بالتزامُن، أن تكون مؤوَّلة لدى الشعب السنغالي(والشعب الإفريقي ـ الغربي عموما) بما هي مضادّةٌ للاضطهاد الاحتلالي، ونتيجةً للصراعات التكاملية الداخلية للمجتمع الوُلفي الذي عانت جماهيره الريفية طويلا تحت حكامه «الدَّاوَامل».

عديد العوامل ساهمت في تحويل الطريقة المُريدية إلى حركة اجتماعية تنظم الاجتماع والتوطّن الاستزراعيَّ وتوسع استزراع الفسْتق، حول نسق نفوذٍ ممَرْكَز وشرعي ذي مِلّة صوفية «تبجّل الزّهد وإنكار الذات الشخصية»[2]. ويؤكد پُول مَرْتي، إثنولوجيّ الإسلام الإفريقي، الطابعَ الطَّوْفي للطريقة إذ أن «الفلاح أصبح وحدة مُنتجة بالعائلة الصوفية الكبيرة»، لنجد «تعاضدية فلاحية ذات قاعدة إيمانية»[3].

لقد عاش **شيخ عَنْتَ جُوب** تربية طفولية مريدية، جعلته وريثا لنزعة الطريقة المريدية في التضامنية ونمط الانتاج الجماعي الممركز للأرياف والاكتفاء الذاتي، والحنين إلى وحدة دولة «مالي» التاريخية، أي إفريقيا الغربية، الأرواحية ـ الإسلامية[4].

خاتمة:

اجتهد **شيخ عَنْتَ جوب** في إيجاد العناصر الواقعية، لأطروحته عن الأسس الاقتصادية والثقافية لدولة فيدرالية إفريقية.

لقد كان منظِّرًا مُحدِّثا لأطروحة التغيير الريفي والمَدني والفلاحي والصناعي والاجتماعي والحضاري لحركة الشيخ **أحمدُ بَمْبَ** الاجتماعية؛ في تقاطع فريد مع أطروحة «**الاشتراكية الإفريقية**»، وتحديثيّ لها.

ولكنْ من سوء الحظ، يبدو أن عَوائق من سلطة وراثية- بيروقراطية أعاقت تفهم الحركة الاجتماعية المريدية واستجابتها لـ«تلقّي» **شيخ عَنْتَ جُوب** المباشر من الحقيقية الموضوعية. كما أن دولة (السنغال)

---

[1] انظر: الكاهية، عادل، «الحركة التجديدية لذوي الأصول الريفية في تونس»، ضمن: ***الحركة الريفية في تونس (2011- 2015)***، مؤلف جماعي بإشراف محمد الطالبي، بيروت/تونس، 2018، من ص 135 إلى ص 138 (آخر الاقتباس ص 6).

[2] . روبيتو، غي، م. س، ص 4.

[3] . Marty (P), *Etudes sur l'Islam générale*, Collec de la revudu monde musulman / Ernert Lerousc, Paris, 1917, Tome2, chap.2.

[4] انظر: الكاهية، عادل، ***دراسات فلسفية 1***، منشورات الاختلاف في الحراك العربي تونس 2023، الفصل الثالث.

وإفريقيا كانت غير آبِهَة جدّيا بما طرح، فقد كانت هناك دولة عميقة استزلامية[1] في طريقها إلى التحكم الكامل فيهما.

The Chinese militarization policy in Africa: A tool for achieving progress and development in Africa?

Boutkhil Guemide
University Mohammed Boudiaf, M'sila, Algeria
boutkhil.ghemid@univ-msila.dz

Abstract:

China's engagement in Africa has been an issue of discussion in recent years, with concerns raised about its military activities on the continent. While China has expanded its presence in Africa, it is important to note that the country officially maintains a policy of non-interference in other nations' internal affairs, including military involvement. China's engagement in Africa primarily focuses on economic cooperation, infrastructure development, and trade. The Chinese government often provides loans and investments in key sectors such as energy, transportation, and telecommunications. These initiatives aim to promote economic growth and enhance bilateral relations with African nations.

However, it is worth noting that there have been reports and speculation about the emerging presence of Chinese military personnel in Africa. The Chinese government's policy of militarization in Africa has garnered significant attention and raised concerns globally. Some observers and analysts suggest that these military activities are primarily related to peacekeeping missions under the United Nations Organization (UNO), anti-piracy operations, and providing security for its vast investments and citizens residing in Africa. In addition, China has established its first overseas military base in Djibouti in 2017, which serves as a logistics hub to support its peacekeeping and humanitarian missions in the region.

The present paper attempts to analyze the Chinese militarization policy in Africa and it leads to progress and development in Africa. It explores the motivations, implications, and challenges associated with China's

[1] الاستزلام: Clientélisme, Clientelism

militarization efforts on the African continent. In addition, the paper highlights the US reactions toward the Chinese militarization policy in Africa, and how this militarization policy will impact the US- Chinese rivalry in the African continent.

Key words: China, Africa, militarization policy, the US.

1. Introduction:

As a term coined in foreign policy and international relations, militarization refers to the process by a state becomes increasingly reliant on the military for various aspects of governance and decision-making. It is often associated with the expansion of military capabilities, the increasing influence of the military in homeland affairs, foreign policy, and the prioritization of military solutions to political problems. Defined by Doughman (2016), militarization is the strategic placement of troops and military installations in a given territory, and the latter being re-concepted in military terms. i. e. a territory to be secured against an enemy threat (p. 444).

Militarization refers to the process and consequences of increasing reliance on the military in politics and international relations. It is a complex and multifaceted phenomenon that has significant implications for societies, states, and global security.

For Luckham (1977), militarization is currently a global phenomenon. The structure of the contemporary world system implicates almost all states in a broad process of militarization, whether by autonomous choice, the pressures of external threat, the demands of alliance partners, or the follow-on consequences of technology-heavy force structures. Hence the isomorphic structures of armed forces and defence bureaucracies around the world, the relative standardization of equipment, personnel requirements, and even uniforms (p. 134).

According to Tanter (1984), the term militarization presumes both a 'normal' role for the military and a level of military activity, against which the militarized condition of the state can be measured. In an international system in which standing armies are the norm and where there is a need for self-protection, the relatively highly militarized deviants must undertake unusual activities to be noticeable (p. 162).

There are five internal dimensions which are predominantly involved in constructing militarization: (1) expanded military force structure, (2) military predominance in politics, (3) a preference for coercive solutions to political problems, (4) cultural supports for organised state violence, and (5) the degree of offensively-oriented external military alignment, alliance, or war-fighting capacity.

A state is said to undergo a process of militarization if the following five characteristics are exhibited:

- an increase in the size, cost and coercive capacity of a nation's armed forces, police and security agencies;
- a greater political role for the military;
- an increase in the state's reliance on organised force, domestically and abroad, to secure its policy goals, rather than ideological hegemony and bargaining;

- a change in the culture in the direction of values and beliefs that more effectively support organised state violence; and
- increasing external offensive military alignment or alliance with other states, or use of force externally. (Tanter, 1984, p. 165)

Militarization can occur in different forms, such as the growth of military budgets, the proliferation of military technology and weaponry, the expansion of military bases and presence, and the militarization of law enforcement and border control. It can also involve the integration of military personnel and values into non-military institutions, such as academia or the media.

The reasons for militarization in politics and international relations can be varied. Some states may choose to militarize as a response to perceived security threats, seeking to deter potential adversaries, or protect their national interests. Others may embrace militarization as a means to consolidate power, suppress dissent, or maintain authoritarian rule.

Critics argue that militarization can have detrimental effects on democratic governance, civil liberties, and human rights. It can divert resources away from social welfare programs and exacerbate economic inequalities. Additionally, militarization can contribute to an escalation of conflicts, regional tensions, and arms races; potentially increasing the likelihood of armed conflict.

The militarization of foreign policy has both positive and negative implications. It is worth to mention that having a strong military is necessary for deterrence, protection of national interests, and maintaining global stability. Also, building a strong military force can be a decisive tool to achieve specific foreign policy objectives. However, over-reliance on military means can lead to excessive use of force, violation of international law, erosion of diplomatic efforts, and strained international relations.

Characterized by the increased reliance on military means for achieving foreign policy objectives, the militarization of foreign policy typically involves the prioritization of military action and the use of force as a primary tool to advance national interests and resolve international conflicts. Several factors contribute to the militarization of foreign policy. These are cited below:

- ***National Security Doctrine:*** Some countries may adopt a national security doctrine that emphasizes military strength as the main pillar of their foreign policy. This doctrine views security threats through a military lens and prioritizes military force as the primary means of ensuring national security;
- ***Strategic Interests:*** When a country has strategic interests in a specific region or over certain resources, it may adopt a more militaristic approach to protect and advance those interests. This can lead to interventions or military deployments in order to establish dominance or influence;
- ***Fear of Threats:*** A perceived threat to national security, whether real or exaggerated, can lead policymakers to prioritize military action. This fear can stem from issues such as terrorism, nuclear proliferation, or a rise in regional conflicts;
- ***Influence of Defense Industry:*** The defense industry plays a significant role in the militarization of foreign policy. The powerful

defense contractors and military-industrial complex lobby for increased defense budgets and the use of military force. This influence can shape foreign policy decisions, as policymakers may be influenced by the economic and political interests aligned with the defense industry.

In traditional militarization theory, it is argued that since the armed forces of a country increase their capabilities, their influence in government increase, and the state becomes more likely to adopt an aggressive foreign policy which can lead to war. Within this context, when military officials are present in government, they participate in decision making. These officials urge and endorse the use of force because it seems a proper and feasible step. Moreover, endorsing mainly a war means that these military leaders more familiar with that policy instrument. They tend to be alarmist and rely on offensive military solutions (Schofield, 2007, p. 1).

Since the end of the Cold War and the demise of the ex- USSR, the US rose as a global power and established a new world system based on unipolarity. The US foreign policy has been militarized, as the US engaged in several conflicts around the world.

The US invasion of Panama, commonly known as *Operation Just Cause*, took place during mid-December 1989, during the presidency of George H. W. Bush. The core objective of the operation was to depose the *de facto* ruler of Panama, General Manuel Noriega, who was wanted by US authorities for racketeering and drug trafficking. Manuel Noriega was reported to amass huge fortune from drug trafficking and to aid drug cartels in the region. The US also still maintained a lot of assets in the Panama Canal Zone, which were beginning to be threatened by Noriega's increasing paranoia. The operation concluded in late January 1990 with the surrender of Noriega, the Panama Defense Forces were dissolved, and President-elect Guillermo Endara was sworn into office (Cole, 1995, p. 11).

Following the end of the Cold War, the US engaged in the first regional conflict in the Middle East after Saddam's invasion of Kuwait on August, 1990. Leading a coalition of more than 30 countries of the world, the US waged *Operation Desert Shield*, later *Operation Desert Strom*, to liberate Kuwait, and install its forces in Saudi Arabia, Kuwait, and Qatar (Britannica, 2023).

Another manifestation of militarization of US foreign policy during the new millennium was the US invasion of Afghanistan in 2001, and the US War on Iraq in 2003 as a result of 9/11 attacks which hit the US inland. In revenge, the US relied on unilateral power, one pillar constituent of the *Bush Doctrine*, to conduct the *War on Terror*.

The above-mentioned examples of US interventionism hold it true that after the Cold War the US administration relied on military force and intervention in shaping and implementing American foreign policy objectives. The US has increasingly prioritized military solutions and military presence as a means to achieve its political and strategic goals globally. Some key factors which contributed to the militarization of US foreign policy include:

- ***Post-9/11 response:*** The 9/11 attacks on the US led to a dramatic shift in the country's foreign policy. The George W. Bush administration

adopted a "war on terror" approach, emphasizing military action and intervention to combat terrorism.

- ***Doctrine of preemptive strikes:*** The Bush administration also introduced the concept of preemptive strikes, which argued for the use of military force to prevent potential threats before they materialized. This doctrine justified the military intervention in Iraq in 2003 based on the perception of a possible threat posed by weapons of mass destruction.
- ***Expansion of military budgets:*** The US has consistently allocated significant budgets to its military, resulting in a large and technologically advanced military-industrial complex. This creates an incentive to use military force and maintain a global military presence.
- ***Military interventions:*** The US has been engaged in numerous military interventions and conflicts around the world, such as Afghanistan, Iraq, Libya, and Syria. These interventions demonstrate a preference for using military force as a primary tool in achieving strategic objectives.
- ***Military alliances and bases:*** The US maintains a vast network of military alliances and overseas military bases. This global military presence serves as a projection of US power and influence and reinforces the perception of the militarization of American foreign policy.
- ***Shift from diplomacy to military action:*** Diplomatic efforts have often taken a backseat to military actions in shaping foreign policy decisions. There has been a reduced emphasis on diplomatic negotiations and conflict resolution, leading to a perception that military force is prioritized over diplomatic channels.

China, the rising rival to the US, has engaged in Africa through several partnership deals and agreements. Both China and Africa have had strong ties, dating back to the mid-20th century. It is worth to mention that since China emerged as a global Communist power under Mao Zedong (1893-1976), this coincided with the decolonization movement in Africa. Therefore, China supported African countries in their struggle against imperialism, offering diplomatic recognition and material aid. This period saw the establishment of strong political ties between China and newly independent African nations.

As a part of its grand strategy, China has been investing heavily in Africa to achieve its goal as global power. China has indeed utilized its soft power in Africa for various purposes. China's soft power refers to indirect and non-military influence of Chinese Republic. In contrast to 'hard power', the concept of 'soft power' means to 'get others to do your bidding' without using 'hard power.' The Chinese government uses a different approach, especially in developed countries, to 'get others to stop harming your image' in line with its domestic policies (Nilgün and Aslan, 2020. p. 141).

In the period (1990s-2000s), China-Africa relations underwent a significant transformation in the post-Cold War period. China shifted its focus towards economic cooperation, encouraging trade and investment. African nations embraced China's support, attracted by its no-strings-attached

approach and willingness to invest in sectors traditionally neglected by Western countries. China's engagement in Africa surged, primarily driven by its need for resources and markets to sustain its rapid economic growth. China's influence in Africa continues to grow, with the establishment of the Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC) in 2000 as a framework for cooperation and dialogue between the two sides.

China's engagement with Africa intensified further. It was marked by significant investments in infrastructure, natural resources, and manufacturing. China became Africa's largest trading partner and a major investor, financing numerous infrastructure and development projects across the continent, including railways, roads, ports, and energy facilities. Some critics argue that China's interests have also resulted in exploitation of African resources, infrastructure built by Chinese firms with little local involvement, and potential debt vulnerabilities for African nations.

China's relationships with Africa have evolved from ideological support to economic cooperation, and Chinese engagement has brought benefits to Africa, which will have long-term impacts on African economies and societies. China's growing presence in Africa is a significant aspect of its foreign policy. It is aimed at expanding economic, political, and strategic influence in the continent.

- ***Economic Importance:*** Africa is a resource-rich continent, and China's engagement in Africa ensures access to key natural resources like oil, gas, minerals, and agricultural products. Chinese companies invest heavily in Africa's infrastructure, including roads, railways, ports, and power plants, enhancing connectivity and trade. Additionally, China is Africa's largest trading partner, with bilateral trade reaching hundreds of billions of dollars;
- ***Market Expansion:*** China sees Africa as a massive potential market for its goods and services. With a population of over 1.3 billion people, Africa represents a significant consumer base. Increasing trade and investment in Africa allow Chinese businesses to tap into this growing market, offering opportunities for economic growth and job creation in China;
- ***Development Assistance and Aid:*** China provides development assistance and aid to Africa, exhibiting its willingness to support African countries' socioeconomic development. Through infrastructure projects, technical assistance, and grants, China helps Africa bridge its developmental gaps, addressing issues like poverty, education, healthcare, and agriculture;
- ***Diplomatic Influence:*** China's engagement in Africa allows it to enhance diplomatic ties and gather support within international organizations. By acquiring allies and increasing its influence in African states, China can strengthen its position in global affairs, counterbalancing Western influence, and securing support for its own foreign policy goals;
- ***Soft Power Projection:*** China seeks to enhance its soft power in Africa through cultural exchanges, educational scholarships, and people-to-people exchanges. By promoting its language, culture, and education

system, China aims to foster goodwill and positive perceptions among Africans, aiding in the pursuit of its foreign policy objectives;

- ***Geostrategic Factors:*** Africa's geopolitical significance cannot be overlooked. Its proximity to vital shipping routes, resource reserves, and potential military bases make it strategically important. China's growing presence in Africa helps safeguard its maritime trade routes, ensuring the security of energy supplies, and countering potential challenges to its security.

Therefore, for the above-mentioned reasons, Africa holds significant importance in China's foreign policy. China sees Africa as a reservoir which is abundant in natural resources and; in turn, a potential growing consumer market, which makes it a crucial economic partner for China. In addition, China views Africa as an arena to enhance its global influence and counterbalance the dominance of Western powers. By strengthening ties with African nations, China can expand its sphere of influence, gain diplomatic support, and secure strategic partnerships. Moreover, China's foreign policy toward Africa focuses on providing development assistance and aid, which aligns with its objective of South-South cooperation. China invests in infrastructure projects, education, healthcare, and agriculture, promoting sustainable development in Africa while fostering goodwill and diplomatic ties. In conclusion, Africa holds strategic importance for China, providing economic opportunities, geopolitical influence, cooperation on international issues, avenues for development assistance, and opportunities for people-to-people exchanges.

Through economic development, trade and investment, education and cultural exchange, public diplomacy and media, and health programs, China's soft power initiatives in Africa have helped China to strengthen its economic, political, and strategic interests in the region.

However, China’s today strategy is overtaken by traditional economic relations with African countries, and its transition to a very different policy of increasingly militarizing its growing influence in that region of the world, which is rich in natural resources. China's increased investments in infrastructure, manufacturing, and green energy are likely to see greater participation by Chinese State-owned enterprises in Africa. This; in turn, will undoubtedly require a greater level of military protection of their physical assets and the lives of their personnel, as they may face security risks in the African countries.

In this area, there is; indeed, a belief that seems to be moving China, in recent years, that Africa's economic interests need to be insured and fully protected, especially with repeated incidents of attacks and killings of Chinese workers in various African countries. In this regard, China's security role is one of the determinants of its own system of interactions on the African continent. Although the economic dimension is essential in China's strategy of action towards Africa since the beginning of the second decade of the new millennium, it has tried to present itself as a military partner by strengthening the military diplomacy machinery with its various tools whether by formal official visits of high-level officials, or joint security agreements or military exercises with African partners.

This step signifies a strategic shift in China's foreign policy towards Africa, which has long adopted a development partnership strategy and the non-militarization of foreign policy, which relied basically on the Chinese defence military doctrine of protecting the nation's borders, the values of the Communist regime, and military non-proliferation around the world. This raises a number of questions about the reasons for China's new orientation towards the African continent and its borders, and the positions of the major powers whose strategic interests intersect with Beijing on the brunette continent.

Using a descriptive, analytical approach, the present paper attempts to analyze the issue of Chinese militarization policy in Africa. Within this paper, the researcher explores the reasons, motivations, challenges, and implications of China's militarization strategy in Africa, and its role in bringing development and progress in the African continent. Since the issue of Chinese militarization of Africa raises several concerns from other rival countries to China, such as the US, the study highlights the US reactions toward the Chinese militarization policy in Africa, and how this militarization policy will impact the US- Chinese rivalry in the African continent.

2. China's Engagement in Africa: A historical background:

Historically, China- Africa's relations dated back to the 15th century, when Chinese traders and explorers ventured to the African continent to facilitate trade and establish diplomatic relations. In the Ming Imperial Tomb in Beijing, there is a wall painting of a giraffe, the famous Chinese admiral and seafarer Zheng who brought it to the court in Nanjing during one of several expeditions to the Arab world and the east coast of Africa between 1413 and 1419 (Stein and Uddhammar, 2021, p. 3).

Early in 1911, official relationships were established between the Young Republic of China- after the election of Provisional President Sun Yat-sen, and South Africa. However, a more significant modern engagement began in the 1950s after the People's Republic of China (PRC) was established. During this time, the Communist Party of China consolidated its power and leadership, China launched a more active policy of establishing official relationships with African countries. During the Cold War era, most of the African countries engaged in decolonization process. China supported various African independence movements and liberation struggles, providing financial aid, weapons, and military training. In this regard, Chinese leader Mao Zedong encouraged African nations to adopt socialism and anti-colonial ideologies, which resonated with many African leaders at the time. African, Asian, and Chinese leaders discussed peace, economic development, and decolonisation, and agreed to increase cooperation between the peoples of the 'third world', a term coined by China's then leader Mao Zedong.

To promote Afro-Asian solidarity, China hosted the Bandung Conference in 1955, where the Popular Republic of China (PRC) along with various African and Asian nations expressed their strong desire for decolonization, self-determination, and mutual cooperation. This conference paved the way for further increased diplomatic relations and cultural exchanges between China and African countries.

The early Chinese economic engagement in Africa took place in the 1970's when China implemented the *Tanzam Railway*, which was a large-scale infrastructure project aimed to construct the *Tazaram Railway* (Tanzania-Zambia Railway) which connected the landlocked countries to the Indian Ocean. This project aimed to strengthen economic ties between China and East African countries, as well as demonstrate China's commitment to supporting African development. It is worth mentioning that the *Tazaram Railway* connected the copper belts in Zambia with the port of Dar Es Salaam. This enabled Zambia to export copper without having to pass through South Africa or Rhodesia.

Chinese economic engagement in Africa started in the 1990s when China first pondered a 'grander strategy' for Africa. This period witnessed increased political, economic, and military exchanges between China and African countries. China shifted its focus towards economic cooperation with Africa. As China's economy grew rapidly, it required significant natural resources, such as oil, gas, minerals, and agricultural products. China began investing in African countries' extractive industries, infrastructure, and agriculture, providing loans, aid, and technical expertise.

It is worth noting that China has made a diplomatic push in Africa. President Xi Jinping visited South Africa during his first overseas trip. Additionally, top Chinese officials made nine visits to Africa between 2004 and 2015, compared to only four for the US President and Vice- President. This; in fact, illustrated that China has clearly prioritized its diplomatic efforts on the continent. In turn, African populations welcomed Chinese efforts. According to the Pew Global Attitudes Survey (2015), it was found that China was more popular in Africa than in any other region. It was reported that 70% of respondents in the countries of South Africa, Ghana, Uganda, Senegal, Kenya, Ethiopia, Burkina Faso, Tanzania, and Nigeria held a favorable view of China. Similar to the African general public, African governments and intellectuals view China's role on the continent in a positive light (Dollar, 2016, pp. 2-3).

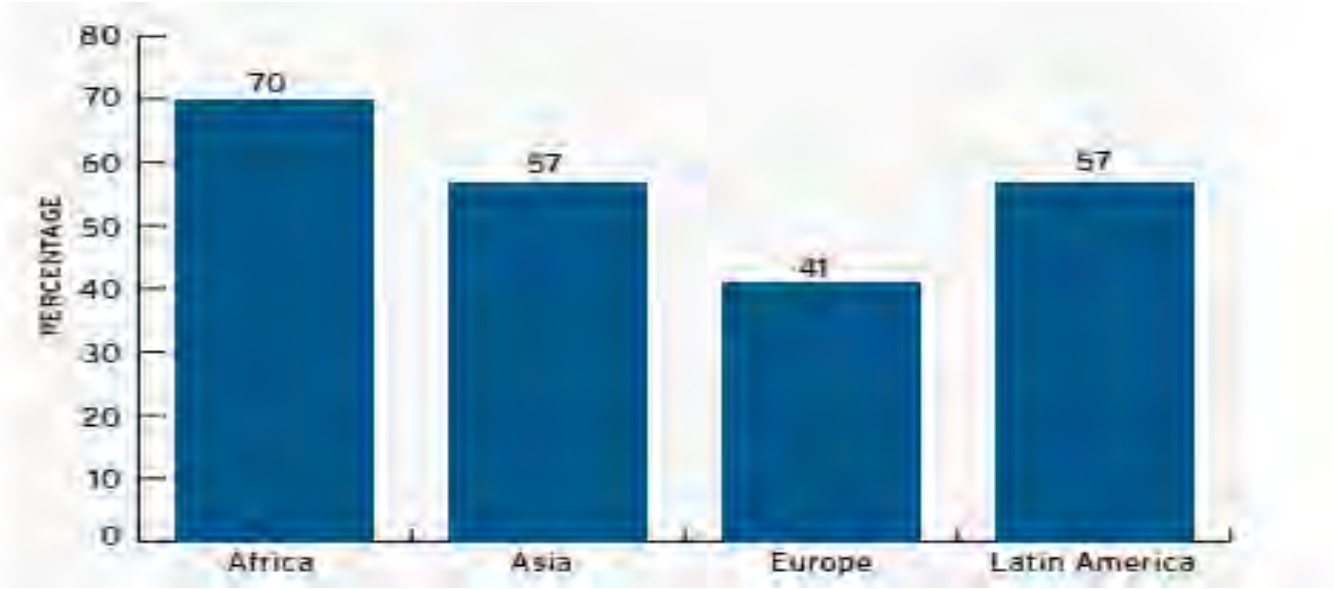

Fig. 1: China Is More Popular in Africa than in Other Regions. Source: Pew Global Attitudes Survey (2015).

In terms of China's trade with Africa, it began increasing substantially around 2005. In this regard, Chinese exports to Africa amounted to USD 113 billion in 2019, while imports from Africa reached USD 78 billion. The volumes have been steadily increasing for the past 16 years. To be sure, weak commodity prices in the period 2014-2017 had a massive impact on the value of African exports to China, even while Chinese exports to Africa remained steady. With a total trade of USD 200 billion in 2019, China is Africa's biggest bilateral trade partner (Stein and Uddhammar, 2021, p. 5).

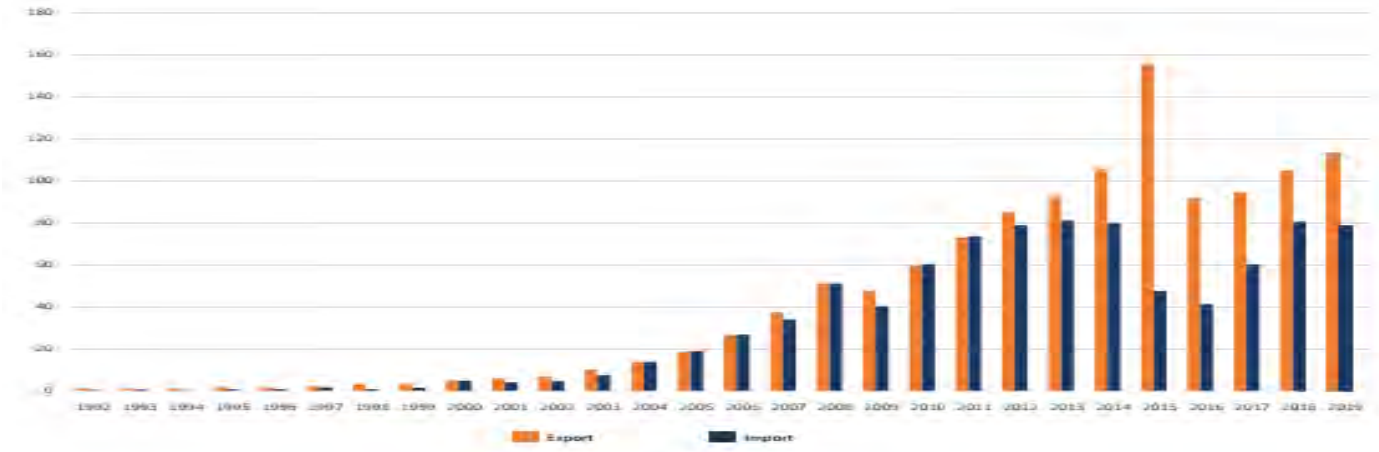

Fig. 2: China's trade in goods and services with Africa (1992-2019). Source: UN Comtrade and the SAIS China Africa Research Initiative (SAIS-CARI).

In 2019, Chinese exports to North Africa (Algeria, Egypt, Libya, Morocco, and Tunisia) amounted to USD 27 billion, or 23.8 percent of the total to the entire continent, while imports from North Africa reached USD 7 billion. More than two-thirds of Chinese trade with Africa thus takes place with the countries located in Sub-Saharan Africa. China trades with almost all 53 countries in Africa. Table 1 shows, however, that China's six biggest export destinations absorb over half of its total exports to the continent. South Africa is China's principal export market, followed by Nigeria and Egypt.

Table 1: China's largest export markets in Africa (2019).

Country	Exports (in USD billion)	% of Chinese exports to Africa
South Africa	16.6	14.6%
Nigeria	16.6	14.6%
Egypt	12.2	10.7%
Algeria	6.9	6.1%
Kenya	4.9	4.3%
Ghana	4.9	4.3%
Total six countries		**54.6%**

Source: China-Africa Research Initiative.

Table 2: China's key import destinations in Africa (2019).

Country	Imports (in USD billion)	% of Chinese imports from Africa
Angola	23.3	29.8%
South Africa	9.5	12.1%
Republic of Congo	5.9	7.5%
Democratic Republic of the Congo	4.9	6.2%
Libya	4.7	6.0%
Gabon	4.6	5.9%
Total six countries		**67.5%**

Source: China-Africa Research Initiative.

Table 2 shows similar geographical patterns in Chinese imports. Six countries make up 68 percent of total exports, with Angola accounting for almost one-third. From Angola and Libya, China mainly imports oil; from Gabon come oil and manganese. The Republic of Congo mainly provides oil and minerals, and the DRC, cobalt and copper. South Africa mostly exports chemical products, platinum, iron, and steel to China.

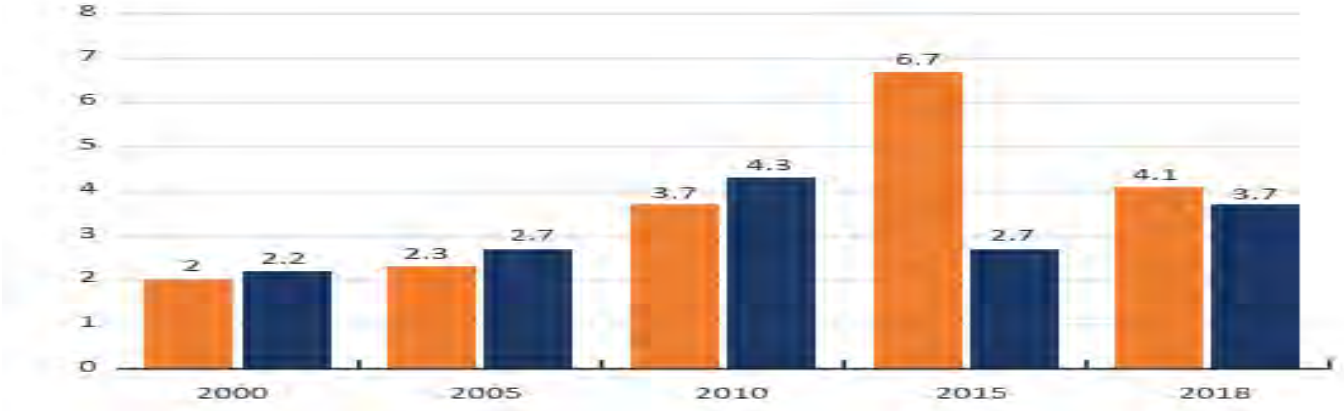

Fig. 3: Chinese trade with Africa as percent of China's foreign trade (2000-2018). Source: UN Comtrade data.

The above-mentioned figure shows that while China´s trade with Africa has increased substantially in absolute numbers, it still amounts to only around four percent of Chinese foreign trade across the globe.

In 2019, total Chinese Foreign Direct Investment (FDI) to Africa amounted to USD 44 billion, which corresponded to 2 percent of global Chinese FDI. Total FDI from the US to Africa was USD 78 billion, making it the top investor in the continent. American FDI to Africa, however, amounted to only 0.7 percent of its total outward FDI. The UK was the second largest investor to Africa, with USD 65 billion, followed by France with USD 53 billion. For the UK and France, FDI to Africa account for 3 percent of their global investment. Therefore, while Chinese investments have increased over a few years, the totality cannot be said to be extraordinary.

Table 3: Main recipients of Chinese FDI (2019, in USD billion)

Country	Total stock (in USD billion)	% of Chinese FDI in Africa
South Africa	6.1	13.8%
Democratic Republic of the Congo	5.5	12.5%

Angola	2.9	6.5%
Zambia	2.8	6.5%
Ethiopia	2.8	5.6%
Gabon	1.8	4.1%
Total six countries	**21.6**	**49.1%**

Sources: UNCTAD and China-Africa Research Initiative.

The aforementioned table shows that in addition to being China's biggest African trading partner, South Africa is the top destination for Chinese investments, followed by the DRC, Angola, and Zambia. Ethiopia – while potentially rich in geothermal energy and with recent developments in hydropower – is the only country listed in the table that cannot be said to be rich in raw materials. Chinese ventures in Ethiopia are mainly in infrastructure and light manufacturing. Around 30 percent of Chinese FDI in Africa is channeled to infrastructure and construction, while 25 percent goes to mining and extraction of raw materials. While Chinese FDI to Africa may not seem unusually large, it is worth mentioning that Chinese contract revenues in Africa are substantial. According to data provided by Johns Hopkins University, approximately 30 percent of Chinese overseas construction contract revenue derives from African markets (The SAIS China Africa Research Initiative, n. d.).

In 2019, the gross annual revenues of Chinese companies' engineering and construction projects in Africa totaled USD 46 billion, dropping by six percent from 2018. About 20 percent is covered by loans from Chinese financiers.12 2018 was, however, the fourth consecutive year that gross annual revenues of Chinese companies' construction projects in Africa declined ('The Chinese Loans to Africa Database', 2022).

China trades with almost all countries in Africa and does not discriminate between regions. On the surface it might seem that China's economic relations with Africa follow an opportunistic market-based logic. It is partly true, and Chinese corporations operating in Africa are guided by commercial opportunities. However, such an observation does not provide a complete picture. Chinese political decision-makers consider economic relations with Africa as means to satisfy goals for its own economy, and they also facilitate the country's wider geopolitical aims. This means that commercial relations with some big countries that are rich in raw materials or have other assets that China considers vital—such as Angola and its oil, Zambia and copper, or DRC and cobalt—are buttressed by close political relations that China has ambitiously pursued (Stein & Uddhammar, 2021, p. 12).

Consequently, this economic partnership expanded to sectors like telecommunications, construction, manufacturing, and services. To further strengthen economic partnership with Africa, China founded the Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC). Established in 2000, FOCAC is a platform for dialogue and cooperation between China and African countries. Held every three years, FOCAC meetings facilitate discussions on trade, infrastructure, investment, healthcare, education, and agriculture. These meetings have served as a mechanism for fostering and deepening China-Africa relations (Zeng and Zhan, n. d., p. 88).

In 2013, China announced the Belt and Road Initiative (BRI) as a strategic initiative to boost regional connectivity, promote economic development, and

enhance cooperation with countries along the ancient Silk Road routes. Being an ambitious global infrastructure project, the BRI aims to enhance connectivity among Asia, Europe, and Africa through investments in roads, railways, ports, energy, and telecommunications. African countries have been significant beneficiaries of BRI projects, further strengthening economic ties with China. It is worth mentioning that there were five main motivations and factors behind China's announcement of BRI (OECD, 2018, pp. 3- 4). These are cited in the table below:

Geopolitical influence	The BRI allows China to exert its influence on a global scale by expanding its economic reach and political influence across Asia, Africa, Europe, and beyond. It helps China position itself as a global leader, both economically and politically.
Economic benefits	China aims to address its domestic overcapacity issues and stimulate economic growth by developing new markets and investment opportunities along the Belt and Road routes. By engaging in infrastructure projects, trade facilitation, and bilateral investments, China seeks to create a more interconnected and prosperous regional economy.
Energy security	China is heavily reliant on energy imports, particularly in the form of oil and gas, to sustain its economic development. The BRI enables China to secure energy resources from participating countries, ensuring a stable supply and reducing its vulnerability to disruptions or conflicts in transportation routes.
Domestic development	The BRI promotes the development of China's less-developed western regions by connecting them with neighboring countries and facilitating trade and investment flows. This helps to address regional disparities and boost economic growth in those areas.
Global cooperation & diplomacy	China seeks to enhance its image as a responsible global actor through the BRI. By offering financial assistance, technological expertise, and development projects to partner countries, China aims to strengthen diplomatic ties, promote cultural exchange, and foster goodwill among nations.

Table 4: Factors behind China's announcement of BRI.

China's engagement in Africa has transformed over the years from ideological support during the Cold War to economic cooperation, infrastructure development, and diplomatic relations. While Chinese investments have brought both opportunities and challenges, many African countries have welcomed Chinese involvement as it provides much-needed resources, infrastructure, and trade opportunities for their development.

It is worth noting that China's increasing engagement in Africa is a result of China's 'going out' policy, aka the 'going global' strategy, which reflects the government's initiatives to encourage Chinese companies to invest and expand their operations overseas. Being introduced in the early 2000s, China's 'going out' strategy has since been a key component of China's economic development strategy in Africa. Through 'Going Out' strategy, China increased its engagement and investment in Africa in various sectors such as trade, investment, infrastructure development, and diplomatic relations. Moreover, China's engagement in Africa aims to (1) diversify China's economy, (2) acquiring natural resources, (3) enhancing global market presence, and (5) developing strategic industries.

China’s ‘Going out’ strategy represents China's ambition to become a global economic powerhouse and diversify its economic interests beyond its borders.

3. China’s Diplomacies: From Soft Power to militarization:

China's approach to diplomacy in Africa has evolved over the years, transitioning from soft power tactics to increased military engagement in the region. China's evolution of its African diplomacies has passed through the following phases:

Soft Power Diplomacy:

Over 2000 years, generations of Chinese leaders have adopted the stratagems and long-term planning elegantly stated in Sunzi’s Binfa (Art of War). These stratagems did not remain in an ivory-tower of military theory, but formed a key element of statecraft: a carefully crafted strategy to confuse putative rivals, throw them off balance, and hopefully ‘win victories without striking a blow’. In modern times, Chinese leadership is venturing in most parts of the world, mainly Africa, through its famous strategy of *soft power* by which China has won several battles without firing a shot (Hunter, 2009, p. 378). Coined by political scientist Joseph Nye (2004), a soft power refers to a nation's ability to influence and shape the preferences and behavior of other countries through non-coercive means. It is the ability to attract and co-opt, rather than forcefully coerce others into aligning with one's own interests and values. Soft power is based on intangible and non-material resources such as culture, values, ideas, diplomacy, economic ties, educational exchange programs, and global appeal. Unlike hard power, which relies on military force or economic sanctions, soft power seeks to build relationships and exert influence through persuasion, cultural diplomacy, and the ability to set the agenda and shape the global narrative. Soft power is often seen as complementing a nation's hard power capabilities, as it can help gain legitimacy, foster goodwill, and build alliances in the international arena (p. 10).

China’s soft power in Africa has witnessed a rapid growth in recent times as a powerful means to achieve Chinese medium and long- term objectives. It is premised on the realization that there are many ways of getting what China wants. In contrast, force, which has been mostly used in many instances, is neither the most rational nor the least costly. Currently, soft power at work, and this is what China prefers using in Africa. Its strategy works in that way in Africa. To ensure success and continuity of its rapid growth and activities in the African continent, China’s soft power strategy has been successfully implemented, which enabled China to obtain a comfortable position, and also not to be easily ejected from the scene by its powerful predecessors and new comers and aspirants, such as India, Turkey, and Brazil (Kurlantzick, as cited in Arrey, 2013, p. 35).

China’s soft power in Africa is manifested through the following ways:

- **Economic Cooperation:** China initially focused on economic cooperation as a means of enhancing its influence in Africa. It provided aid, loans, and investments in infrastructure development, manufacturing, mining, and agriculture. This approach aimed to establish economic ties and gain political goodwill (Cooke, 2020, p. 30).

- **Cultural Exchanges:** China promoted cultural exchange programs, academic scholarships, and educational partnerships in Africa, promoting Chinese language, arts, and culture. This facilitated people-to-people connectivity and fostered goodwill towards China (Cooke, 2020, p. 34).
- **Economic Expansion and Resource Acquisition:** China increasingly invested in African countries to secure various resources, particularly minerals and energy, to fuel its own economic growth. This resource-driven approach helped Africa's infrastructure development but raised concerns about environmental degradation and unsustainable practices (Cooke, 2020, pp. 29- 30).
- **Trade and Investments:** China expanded its trade relations with African nations, becoming their largest trading partner. Investments were focused on key sectors such as infrastructure, telecommunications, and energy, strengthening economic ties and promoting development (Cooke, 2020, p. 31).
- **Infrastructure Developmental Projects:** China pursued infrastructure development projects, such as railways, ports, and roads, in several African countries. While these projects have improved connectivity and trade, concerns have emerged about their cost, quality, and the potential debt burden they impose on African nations (Cooke, 2020, p. 32-3).
- **Debt Diplomacy:** Some argue that China's lending practices have created a debt trap for African countries, leveraging their indebtedness to gain political influence. This has raised concerns about Africa's economic sovereignty and China's increasing influence in African affairs (Cooke, 2020, p. 31).

Military Engagement and Security Cooperation:

China's security presence in Africa has been complex and multifaceted. In addition to military installations and the activities of private security companies, China also relies on several other forms of security engagement. In fact, China's strategic interests in the African continent and its economic and commercial relationships with African countries have noticed an overwhelming growth because of China’s reliance on soft power strategy. However, China today is being overtaken by traditional economic relationships with African countries, and China has moved to adopt a very different policy of increasingly militarizing its growing influence in Africa. Being rich and abundant in natural resources, China’s increased investments in infrastructure, manufacturing, and green energy are likely to see greater participation by Chinese State-owned enterprises in Africa. This, in turn, will undoubtedly require a greater level of military protection of their physical assets and the lives of their personnel, as they may face security risks in the African countries.

Chinese militarization in Africa is manifested as follows:

- **Peacekeeping Operations:** China has significantly ramped up its contributions to UN peacekeeping missions in Africa. It has deployed troops and provided military support to enhance regional stability and portray itself as a responsible global actor (Kumari, 2008, pp. 107- 8)

- **Military Bases:** China established its first overseas military base in Djibouti, strategically located near key maritime routes. While China officially refers to it as a logistics facility, it represents an expansion of China's military footprint in Africa and safeguards its interests in the region (Zhou, 2017, para. 2- 3).

China's diplomacy in Africa has shifted from soft power engagement to a more multifaceted approach, combining economic cooperation, infrastructure development, and military engagement. While these actions have enhanced China's influence in Africa, they have also raised concerns among Western powers and regional stakeholders about China's intentions and implications for African sovereignty.

3.1. Factors Driving Chinese Militarization in Africa:

After decades of exercising economic and commercial relationships with its African partners, China has turned into implementing a military policy in Africa through establishing military bases and practicing peacekeeping activities. This can only be explained to the fact that China intends to protect its national assets on the continent and gain greater geopolitical influence. Across Africa, the People's Liberation Army has been conducting regular joint training exercises. Conducting major Chinese infrastructure and military projects goes within the Belt and Road Initiative (Chandran, 2018, para 1).

It is worth mentioning that Chinese- African military partnership has been the result of China-Africa Defense and Security Forum in Beijing hled in 2018. Accordingly, China announced that it will provide African countries with comprehensive support on matters, such as piracy and counter-terrorism. In addition, it would provide its African partners with technologies, equipment, personnel and strategic advice. All that came amid expectations for the US to reduce troops in Africa under President Donald Trump's 'America First' policy, which boosted Chinese President Xi Jinping's government as the dominant foreign power on the continent. In this regard, Luke Patey, senior researcher at the Danish Institute for International Studies, reported that Chinese arms sales to Africa have surpassed the US. That goes hand in hand with Beijing's expanding military cooperation (Chandran, 2018, para 2).

There are four main factors which drove Chinese militarization in Africa. These are cited below:

3.1.1. Resources' security and strategic internment:

As a matter of fact, Africa is rich in natural resources, including oil, minerals, and strategic metals. China's rapid industrialization and economic growth require a steady supply of these resources. To secure access and protect their investments, China has been increasing its military presence and cooperating with African governments for resource extraction. China's military activities in Africa are partly driven by security considerations. The continent faces various challenges such as terrorism, piracy, and separatist movements that can threaten regional stability and Chinese investments. By deploying military forces and establishing military bases, China aims to contribute to regional stability, protect its citizens and investments, and support African governments in addressing security challenges (Alden, 2001, p. 23).

3.1.2. Protection of Chinese economic interests and investments:

China has significantly increased its investments and business engagements in Africa over the past two decades. As Chinese companies operate in Africa, they face security risks such as piracy, terrorism, and local conflicts. To protect its citizens, assets, and projects, China has developed a military presence as part of their strategy (Bayes, 2020, pp. 21-2).

Chinese naval presence in Africa, particularly in the Gulf of Aden and the Red Sea, is driven by the need to secure commercial shipping routes and protect its growing maritime interests. China's military deployments in these waters, such as anti-piracy patrols and escort missions, contribute to regional stability as well (Kaufman, 2009, p. 2).

China has shown increasing concern about non-traditional security threats like terrorism, transnational crime, and disease outbreaks in Africa. To address these challenges, China has been providing military support, training, and equipment to African states, aiming to enhance regional security and stability (Henry, 2016, pp. 9- 10).

China's economic engagement in Africa has significantly expanded over the years, with investments in infrastructure projects, natural resource extraction, and trade partnerships. To safeguard its economic interests and protect its investments, China is bolstering its military capabilities in Africa. A strong military presence ensures the security of its assets and protects its economic influence in the region (Grieger, 2019, pp. 3-4).

3.1.3. Countering Western military and diplomatic influence in Africa:

Africa's geopolitical location is crucial due to its proximity to major shipping routes and traditional power centers. China sees Africa as a strategic foothold for its global influence and to counterbalance Western powers' presence in the region. Establishing military bases and partnerships with African countries allows China to extend its reach and enhance its strategic position. China's military presence in Africa provides it with an avenue to deepen diplomatic relations with African countries. Through military cooperation, training programs, and humanitarian assistance, China can strengthen its ties and improve its image as a reliable partner. This, in turn, increases its influence within African governments and regional organizations, ultimately enhancing its global standing. (Bayes, 2020, p. 24).

3.1.4. Enhancing China's global standing and influence:

Building a global image of a major world power is an essential aspect of China's geopolitical ambitions. By establishing a military presence in Africa and expanding its influence on the continent, China can project power beyond its immediate neighborhood and challenge the traditional spheres of influence dominated by Western powers. A strengthened military presence in Africa enhances China's credibility and status as a global power (Bayes, 2020, p. 24).

3.2. Chinese Military Activities in Africa: Military cooperation and capacity-building:

It is worth mentioning that since the mid-1990s, China has calibrated its foreign policy approach toward Africa by focusing on economic relationships and heralding a policy of noninterference. China's noninterference policy has stemmed from respect for sovereignty of African countries. Though civil wars and conflicts broke out in several countries in Africa, China focused on pragmatism in its foreign policy in Africa, and never intervened in those conflicts, whether politically or militarily. However, when Hu Jintao became President of China, he introduced a new set of 'historic missions' for the Chinese armed forces in 2004. These missions constituted a major broader revision of the PLA's 'strategic guiding theory,' and were mainly derived from Hu Jintao's doctrine (Mulvenon, 2008, p. 1). Since then, China has been steadily increasing its military activities in Africa through various forms of military cooperation and capacity-building initiatives. These activities are part of China's broader strategy to enhance its presence and influence in Africa and secure its economic and geopolitical interests on the continent. Additionally, China helps build military capabilities through military partnership.

Military cooperation between China and African countries involves a range of initiatives, which aim to strengthen the capability and professional development of African armed forces, promote mutual understanding, and foster closer ties between China and African nations. The Chinese military presence in Africa is manifested through the following ways:

3.2.1. Establishment of military bases or logistics support facilities:

Since the end of 2017, China has succeeded to own a logistic naval base in Djibouti. This naval base aims at combating piracy activities, and ensuring the security of the Bab Al- Mandeb Strait, in particular ensuring the security of Chinese vessels which pass through the Strait. In addition, the new naval base is part of Djibouti's efforts to counter terrorism and piracy. Since the end of the 2008, China's military navy has conducted some 20 missions off the coast of Somalia and the Gulf of Aden, as part of efforts to counter piracy. However, it experienced difficulties at docking and resupply stations. The Foreign Minister of Djibouti stated that China was an additional strategic ally of Djibouti, along with the French and Americans who possess large naval bases in the country. Furthermore, he added that the Chinese naval base should not be seen as a desire for Chinese expansion in the Horn of Africa, or in the rest of the world. It is worth mentioning that the building of Chinese naval base after the region became a stronghold for piracy and terrorist activities, poses a constant threat to the international community's interests (Masuda, 2023, p. 6).

The construction of a Chinese military base in the Horn of Africa, Djibouti in particular, was part of a security and defence treaty concluded and signed between China and Djibouti in February 2014, which provides for the construction of a Chinese naval base in Djibouti in return for annual rent of $ 20 millions per year under a 10- year renewed contract. As a matter of fact,

this is the first military base built by China overseas; in line with China's strategy to revive the its old Silk Road both by land and sea, and following the announcement by Chinese President Xi Jinping of his *Belt and Road Initiative* in 2013.

Moreover, China has begun extending its influence and finding its cornerstones on the maritime silk route through the Pearl Chain, which consists of a number of ports developed by China, since 90% of China's trade is carried by sea routes. According to the Shanghai International Shipping Institute, China's share of shipping will rise to about 15% of the global total. China will have a larger shipping fleet and greater conventional shipping power by 2030. The naval fleet and military bases which spread across global oceans, including the Chinese base in Djibouti have several military and commercial purposes. For China, it sees Africa as a source of maximizing its wealth. The Horn of Africa is a strategic area, and from a geopolitical perspective, it is close to Strait of Bab Al Mandab, Indian Ocean, and Suez Canal, and is regarded as an important passage to the International trade (Duchâtel, 2019, p. 1).

Following the outbreak of the Yemeni war and the regional conflict between Saudi Arabia and Iran, China feared that the Houthis will take control of the Bab Al-Mandeb Strait and turn it into an area of Islamic militants. In addition, the countries of the Sudan and South Sudan are abundant in oil resources. The Chinese oil companies are extracting oil there and China is the largest oil importer. Therefore, protecting Chinese interests in the region is of a great priority. Thus, the Chinese military naval base in Djibouti is a vital for China's military strategy in Africa ('Assessing China's First Overseas Military Base in Djibouti and Chinese Grand Strategic Vision for the Horn of Africa and Indian Ocean', 2018, para. 3).

3.2.2. Training and capacity-building of African military forces:

Chinese training and capacity-building of African military forces have increased significantly over the past decade. China's engagement with African countries in military training and capacity-building primarily aims to enhance the capabilities of African armed forces, promote security cooperation, and facilitate peacekeeping operations. One notable example of China's military training initiatives is the African Peace and Security Architecture (APSA). Under this framework, China has provided training to African troops in fields such as peacekeeping operations, counter-piracy, and humanitarian aid. China has also established the China-Africa Peace and Security Forum, which serves as a platform for dialogue and collaboration between Chinese and African defense officials ('China's Strategic Aims in Africa', 2020, pp. 168- 6).

Additionally, China has been actively involved in providing military equipment and infrastructure to African countries. As part of its BRI, China has built military bases, provided military equipment, and upgraded existing facilities, such as naval and airforce bases, in several African countries. China's military engagement in Africa has raised concerns among some observers. Critics argue that China's training programs and military assistance may be driven by its economic and strategic interests, rather than a genuine commitment to African security. They also express concerns about

transparency, accountability, and potential human rights abuses associated with China's involvement in African military affairs (Nantulya, 2023, pp. 11- 2).

Chinese training and capacity-building of African military forces have grown significantly over the years. While these initiatives have played a crucial role in enhancing African armed forces' capabilities, their motives and potential implications warrant continued scrutiny and analysis.

3.2.3. Arms' sales and military equipment exports:

China has been a major player in arms sales and military equipment exports to Africa in recent years. The country has significantly increased its military cooperation and presence in Africa through the sale of arms and military equipment. In fact, this has been an important component of China's strategy in Africa. According to Stockholm International Peace Research Institute, in the period (2015- 2019), China emerged as the second largest supplier of arms to sub-Saharan Africa, with an estimated 19% of the region's imports. With arms' sales increased in Africa, Chinese military and security personnel increases in the continent (Cullen, 2020, para. 1- 2).

It is worth mentioning that arms' exports have been an important factor in monitoring China-Africa relationships and cooperation, of which China has been known as Africa's main partner and arms' supplier. Chinese arms exports to Africa have grown significantly over the years, increasing by 55 percent from 2008–2012 to 2013–2017. China's share of total African arms imports increased from 8.4 percent to 17 percent during the same period. Currently, China ranks second only to Russia as the largest exporter of arms to sub-Saharan Africa. China's share of total African arms imports has decreased slightly since 2017, however, accounting for 13 percent of Africa's total arms imports as of 2019 ('China's Strategic Aims in Africa', 2020, pp. 171).

Chinese arms exports to Africa mainly consist of small arms, light weaponry, and military vehicles. These include assault rifles, machine guns, artillery pieces, armored vehicles, and unmanned aerial vehicles (drones). China has also been involved in the construction of military facilities, such as naval bases and military academies (Bromley, Duchâtel, and Holtom, 2013, p. 4).

The Chinese arms trade to Africa has faced criticism because of concerns about human rights abuses, internal conflicts, and the misuse of weapons. There have been allegations that Chinese arms have ended up in the hands of militias, rebel groups, and authoritarian regimes, exacerbating conflicts and undermining stability in the region. However, China has defended its arms' sales to Africa by emphasizing that it adheres to international norms and regulations, conducts background checks on buyers, and promotes the responsible use of its military equipment. China argues that its arms exports contribute to the defense capabilities and security of African nations, enabling them to combat terrorism, maintain stability, and protect their sovereignty (Adesoji, 2017, p. 13).

Chinese arms sales and military equipment exports to Africa have demonstrated the country's growing influence on the continent. As China's economic and geopolitical interests in Africa continue to expand, it is likely

that its engagement in arms sales and military cooperation will continue to evolve.

3.2.4. Joint military exercises, cooperation agreements, and education programs in Africa:

In recent years, China has significantly increased its military cooperation with African countries through joint military exercises, cooperation agreements, and education programs. These initiatives have been aimed at enhancing military capabilities, promoting diplomatic relations, and supporting economic interests in the African continent. According to Dougherty (2023), the Chinese military initiatives in Africa concentrate on the followings:

- ***Joint Military Exercises:*** China frequently conducts joint military exercises with African nations to strengthen military-to-military relations and promote cooperation. These exercises serve as a platform for exchanging military experiences, improving operational capabilities, and enhancing disaster relief and peacekeeping skills. For example, China has conducted joint exercises with countries like Ghana, Nigeria, South Africa, and Tanzania.
- ***Cooperation Agreements:*** China has signed numerous defense cooperation agreements with African countries to enhance security collaboration. These agreements focus on areas such as defense industry cooperation, intelligence sharing, and military technology transfer. These collaborations aim to support African nations in building their defense capabilities and improving national security.
- ***Education Programs:*** China offers various education and training programs to African military personnel. These programs include scholarships, training courses, and seminars, aimed at enhancing the professional skills and knowledge of African military officials. African officers are often invited to study at Chinese military academies, where they receive specialized training. (para. 1- 3)

China's military cooperation with Africa is mainly driven by its economic interests in the region. China's increased investments in Africa have led to an expanded need for safeguarding its economic ventures and ensuring the security of its citizens working in Africa. Additionally, China's military engagements in Africa have been seen as a way to showcase its growing military capabilities and contribute to global peace and stability (De Freitas, 2023, p. 4).

China's joint military exercises, cooperation agreements, and education programs in Africa reflect its strategic approach to expand diplomatic and economic relations with the continent while pursuing its security interests.

3.2.5. Coordination with African Union peacekeeping efforts:

Prior to 1990, China was not in favor of participating in the UN peacekeeping forces; for it was viewed as a measure for interfering in countries' internal affairs and violating their sovereignty. However, after the

demise of ex-USSR, the emergence of new world order, and the wars which broke out, accompanied with ethnic cleansing and mass extermination in many parts of the world, such as the Sudan and Mozambique. All these changes made China's interest in strategic relations with Africa grow, gaining the confidence of the international community and improving the image of China with regard to human rights. China is currently active in the UN peacekeeping force ('China's Role in UN Peacekeeping', 2018, pp. 1- 2).

Since 1990, China has participated in 13 UN peacekeeping operations in Africa. In 2003, there have been some 3,975 Chinese officials in UN troops. In September 2015, China announced at the UN peacekeeping summit that it would provide free military assistance to the African Union to support the establishment of the African Preparedness Force and Africa's immediate response capacity in crises. In addition, it has deployed its first helicopter battalion to peacekeeping missions in Africa. China's increased involvement in peacekeeping operations on the African continent and the provision of financial and logistical assistance to the African Union in order to cope with Africa's emergency crises have been noted, despite the extraordinary sacrifices made by China in the killing of a number of its UN peacekeepers ('China's Role in UN Peacekeeping', 2018, pp. 3- 4). The figure below illustrates the evolution of Chinese contribution to peacekeeping missions.

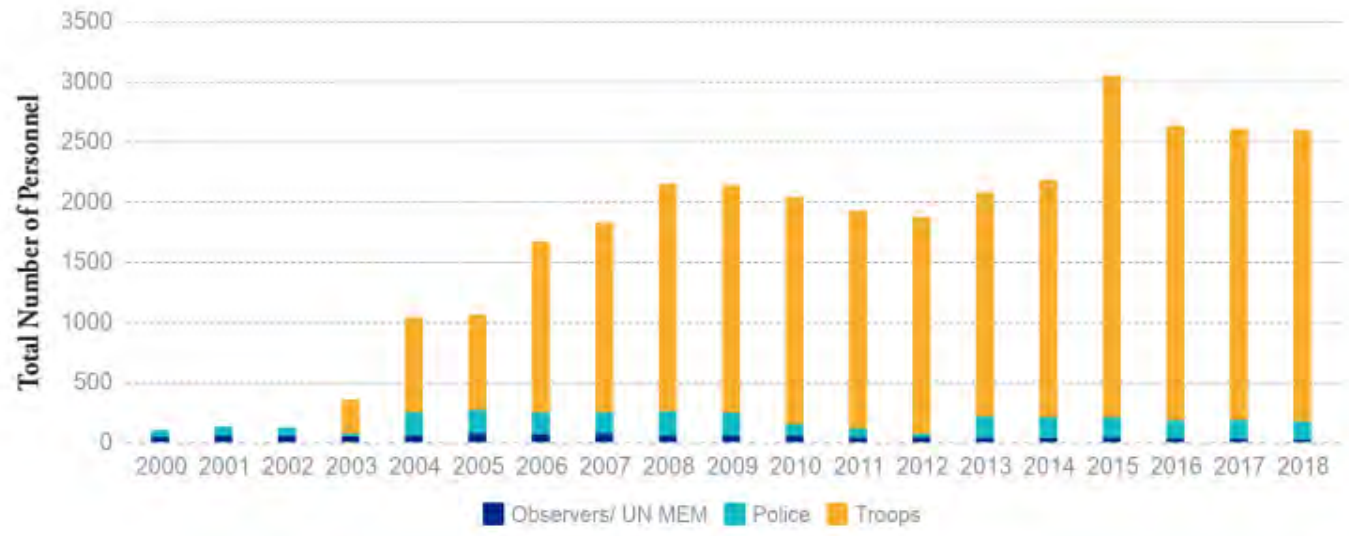

Fig. 4: China's Contribution to Peacekeeping Personnel (2000-2018).

4. Analysis of the Chinese Militarization Approach in Africa: Toward Mixing Strategic Interests, Economic Benefits, Securitization and Stability:

China's military approach in Africa can be understood as a multifaceted strategy that combines economic interests, military presence, and the pursuit of stability. These are explained as follows:

- ***Economic Interests:*** China's engagement in Africa is primarily driven by economic interests. It seeks to secure access to Africa's vast natural resources, such as oil, minerals, and agricultural products, to support its own rapid growth and development. China invests heavily in infrastructure development projects, including building roads,

railways, ports, and telecommunications networks, which not only facilitates resource extraction but also enhances trade and economic connectivity with African nations. China is also Africa's largest trading partner, with the volume of bilateral trade steadily increasing over the years. China's economic interests in Africa not only benefit its own economy but also contribute to Africa's economic development by creating jobs and boosting local industries.

- ***Military Presence:*** China has been increasing its military presence in Africa, primarily through its naval deployments and establishment of military bases. The primary objective of this military presence is to protect China's growing economic investments and the security of its citizens living in Africa. China's naval presence in the Gulf of Aden and its participation in international anti-piracy efforts in the region are aimed at safeguarding its maritime routes and trade interests. Additionally, China has established its first overseas military base in Djibouti, which provides it with a strategic foothold in the region. The military presence also allows China to participate in peacekeeping and security operations, aligning with its aspiration to be seen as a responsible global actor.
- ***Achieving Stability:*** China is invested in achieving stability in Africa as it recognizes that political instability, conflict, and terrorism can hinder its economic interests and endanger its citizens and infrastructure projects. China actively engages diplomatically by providing economic aid, loans, and investment to governments, often without imposing political or human rights conditions, which allows it to maintain stable relationships with African nations. In conflict-ridden regions, China has also been involved in peacebuilding efforts, facilitating negotiations, and providing military assistance to contribute to peace and stability. Stability is crucial for China's continued engagement and success in Africa.

The Chinese military approach in Africa can be analyzed from the following perspectives:

- ***Economic Interests:*** China's military presence in Africa is tied to its economic interests in the continent. Chinese companies heavily invest in Africa's infrastructure projects, natural resources, and markets. Protecting these economic interests requires a secure environment, which the Chinese military helps establish through training local forces, providing equipment, and engaging in joint military exercises.
- ***Security Concerns:*** The Chinese military is concerned about the security risks in Africa, such as piracy, terrorism, and regional conflicts. By contributing to peacekeeping missions and participating in counter-terrorism efforts, China aims to secure its own interests while also promoting stability in the region.
- ***Diplomatic Strategy:*** China uses its military presence to strengthen diplomatic ties with African countries. Military cooperation, including arms sales, training programs, and personnel exchanges, helps build relationships and enhance China's influence in the region.

- ***Soft Power Projection:*** China's military engagement in Africa serves as a projection of its soft power. By providing humanitarian assistance, conducting medical outreach missions, and participating in peacekeeping operations, China presents itself as a responsible global actor and fosters positive perceptions of its military personnel among local populations.
- ***Peacekeeping Operations:*** China is one of the largest contributors to UN peacekeeping missions in Africa. Its military deployments help enhance stability in conflict-ridden areas like South Sudan, Mali, and the Democratic Republic of Congo. China's involvement in peacekeeping demonstrates its growing willingness to assume global responsibilities and contributes to its image as a rising power.
- ***Non-interference Policy:*** China's military approach in Africa aligns with its principle of non-interference in other countries' internal affairs. Unlike Western countries, China does not attach governance conditions or human rights conditions to its military support. This approach appeals to some African countries that resent what they perceive as Western interference.
- ***Criticisms and Concerns:*** China's military approach in Africa has faced criticism and concerns from various powers, such as the US. Critics argue that Chinese military support undermines governance reform efforts, fuels corruption, and exacerbates conflicts. There are concerns about debt-trap diplomacy, where African countries become indebted to China and subsequently face challenges in retaining control of their strategic assets.

China's approach in Africa is a complex combination of economic interests, military presence for the protection of those interests, and a vested interest in achieving stability, all of which are interconnected and mutually reinforcing. The Chinese military approach in Africa is multifaceted, driven by economic interests, security considerations, diplomatic strategy, and a desire to project soft power. While it has contributed positively to stability and development in some instances, it also raises concerns and criticisms regarding its potential long-term implications for African nations.

Although China has been accused of mixing economic interests and military presence in Africa, it has significantly increased its economic engagement with Africa in recent years through investments in infrastructure projects and natural resource extraction. This has helped China secure access to vital resources and open up new markets for its products. However, China's economic interests in Africa have also been accompanied by an increased military presence. China has established its first overseas military base in Djibouti, a strategically important location near the Middle East and Africa. This base serves multiple purposes, including protecting Chinese citizens and assets in the region, supporting anti-piracy efforts, and potentially projecting China's military influence. In reaction to China, China's military presence in Africa has been criticized not to be solely for defensive purposes, but also serves to protect its economic interests and increase its political influence on the continent. China's infrastructure projects and economic investments often come with conditions that favor Chinese companies and workers,

leading to accusations of economic exploitation. China denies any aggressive intentions and claims that its involvement in Africa is primarily aimed at promoting mutually beneficial economic development and fostering diplomatic relations. Nonetheless, the close connection between China's economic and military interests in Africa has raised concerns among some observers.

5. Conclusion:

The present paper analyzed China’s military approach in Africa by examining whether this militarization is used as by China a tool for achieving progress and development in Africa, or not. The research concluded with the fact that the military perspective is included in China’s strategy toward Africa, for the latter represents a great strategic importance to China’s grand strategy.

China's importance to Africa and Africa's importance to China make it logical that China's military presence should grow and take on higher donations and levels than currently exists. However, it is important to know the true intentions behind China's military presence in Africa. Is it in conformity with international regulations? Does it respect international laws and the sovereignty of African countries? Or will China intend to colonize Africa in the future through militarization? There are African elites who do not like China's soft penetration. Africa's long history of colonization and imperialism with European countries make these elites welcome the Chinese presence in Africa, but warn China. China's mistakes in Africa, though not grave, but they are growing. China is in complicity with illegal arms’ trade in Africa. Supplying illegal governments with weapons worries African civil society so that China's justifications is insufficient that it deals with countries regardless of the legitimacy of these regimes. In addition, Africans are afraid of the fact that their continent will be transformed into an arena of international polarization between China and the US, which is almost noticeable and will have repercussions in the future when interests strike between major powers, mainly China, Russia, EU, and the US.

While the Chinese militarization policy in Africa may initially seem like a tool for achieving progress and development, further analysis reveals a complex picture. It is important to consider both the positives and negatives of this policy. On the positive side, Chinese military involvement in Africa could indeed lead to progress and development. By providing security and stability, it can create a conducive environment for economic growth and promote investment. Additionally, China's infrastructure projects in collaboration with the military could enhance connectivity within the continent, boost trade, and contribute to overall development. However, the negative aspects of this militarization policy cannot be overlooked. Chinese military presence may exacerbate existing conflicts and instability, potentially leading to human rights abuses or disregard for democratic processes. Moreover, there are concerns about China's influence over African governments and potential exploitation of resources, perpetuating a cycle of dependency rather than fostering sustainable development.

Therefore, it is crucial to approach the Chinese militarization policy in Africa with caution. African countries must carefully evaluate the benefits and

risks associated with such involvement, ensuring that it aligns with their own development goals and priorities. Transparency, accountability, and cooperation between China, African governments, and international stakeholders are essential to mitigate potential negative impacts and maximize the positive outcomes for development in Africa.

References:

Adesoji, A. (March, 2017). 'The Human Cost of Uncontrolled Arms in Africa: Cross-national research on seven African countries.' *Oxfam Research Reports*. Retrieved from https:// www-cdn.oxfam.org/s3fs-public/file_attachments/rr-human-cost-uncontrolled-arms- africa-080317-en.pdf

Alden, C. (2011). *China's growing role in African peace and security*. London: Safeworld.

Arrey, S. T. (2013). 'Assessing China's Soft Power Diplomacy in Africa in the Context of Postmodern Thinking.' *International Letters of Social and Humanistic Sciences, 10*, 32-45. https://doi.org/10.18052/www.scipress.com/ ILSHS.10.32

Bayes, B. (2020).'China's growing security role in Africa: Views from West Africa, Implications for Europe.' *Mercator Institute for China Studies*. (*MERICS*). Berlin: Konrad-Adenauer-Stiftung.

Britannica, T. Editors of Encyclopaedia. (September, 2023). 'Persian Gulf War.' *Encyclopedia Britannica*. Retrieved from https://www.britannica.com/event/Persian-Gulf-War

Bromley, M., Mathieu Duchâtel, & Paul Holtom. (October, 2013). *China's Exports of Small Arms and Light Weapons*. Policy Paper 38. Solna, Sweden: Stockholm International Peace Research Institute. Retrieved from ttps://www.sipri.org/default/files/files/PP/ SIPRIPP38.pdf

Chandran, N. (June, 2018). 'Why China is increasing its military presence in Africa.' *CNBC Africa. com*. Retrieved from: https://www.cnbcafrica.com/2018/why-china-is-increasing-its-military-presence-in-africa/

China's Strategic Aims in Africa. (December, 2020). Washington, D. C.: US-China
Economic and Security Review Commission. Retrieved from https://www.uscc.
gov/sites/default/files/2020-12/Chapter_1_Section_3-Chinas_Strategic_Aims_in_
Africa.pdf

'China's Role in UN Peacekeeping.' (March, 2018). *Institute for Security & Development*
Policy. Retrieved from https://isdp.eu/content/uploads/2018/03/PRC-Peacekeeping-
Backgrounder.pdf

Cole, R. H. (1995). *Operation Just Cause: The Planning and Execution of Joint Operations*
in Panama, February 1988 – January 1990. Washington, D. C.: Joint History Office,
Office of the Joint Chiefs of Staff.

Cooke, J., G. (May, 2020). 'China's soft power in africa.' Retrieved from https://csis-
website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/
csis/pubs/090310_chinesesoftpower__chap3.pdf

Cullen, S. H. (July, 2020). 'Arms and influence? Chinese arms transfers to Africa in
context.' Peterson Institute for International Economics (PIIE). Retrieved from
https://www.piie.com/blogs/realtime-economic-issues-watch/arms-and-influence-
chinese-arms-transfers-africa-context

De Freitas, M. V. (August, 2023). 'The Impact of Chinese Investments in Africa:
Neocolonialism or Cooperation?' *Policy Center for the New South*. PB-30/23.
Retrieved from https://www.policycenter.ma/sites/default/files/2023-08/PB_30-
23_Marcus%20Freitas.pdf

Dollar, D. (2016). *China's Engagement with Africa: From Natural Resources to Human*
Resources. Washington, D.C.: The John L. Thornton China Center at Brookings

Dougherty, R. (August, 2023). 'China, African nations push for closer cooperation, joint exercises.' *Geopolitics and Policy.* Retrieved from https://www.defenceconnect.com.au/geopolitics-and-policy/12705-china-african-nations-push-for-closer-cooperation-joint-exercises

Doughman, R. C. (2016). 'Might the Keys to Peace Open the Doors to Extractivism?: Reflections on Colombia's Post-Conflict Extractive Economy.' In Fredy Cante & Hartmut Quehl (Eds.). *Handbook of Research on Transitional Hustice and Peace Building in Turbulent Regions*. (pp. 444- 471). PA: IGI Global. DOI: 10.4018/978-1-4666-9675-4.ch022

Duchâtel, M. (June, 2019). 'Naval Bases: From Djibouti to a Global Network?' *Institut Montaigne*. Retrieved from https://www.institutmontaigne.org/documents/china-trends/China-trends-2-print-web.pdf

'First Place— On the Shores of Bab-el-Mandeb: Assessing China's First Overseas Military Base in Djibouti and Chinese Grand Strategic Vision for the Horn of Africa and Indian Ocean.' (June, 2018). *The Yale Revies for International Studies*. Retrieved from http://yris.yira.org/acheson-prize/2445

Grieger, G. (October, 2019). 'China's growing role as a security actor in Africa.' *European Parliamentary Research Service. (EPRS)*. PE 642.232. 1- 12.

Henry, J. (November, 2016). 'China's Military Deployments in the Gulf of Aden: Anti-Piracy and Beyond.' *Asie. Visions*, No 89. Paris: IFRI, Center for Asia Studies.

Hunter, A. (2009). 'Soft Power: China on the Global Stage.' *Chinese Journal of International Politics, 2*, 373–398. DOI:10.1093/cjip/pop001

Kaufman, A. A. (2009), *China's Participation in Counterpiracy Operations off the Horn of Africa: Drivers and Implications*, conference report, Alexandria, VA: CNA China Studies.

Kumari, M. (2018). China's Peacekeeping Operations In Africa : A Case Study of South
Sudan.' *World Affairs: The Journal of International Issues* 22(*2*): pp. 106-119. New
Delhi: Kapur Surya Foundation

Luckham, R. (March, 1977). 'Militarism: arms and the internationalization of capital', *IDS*
Bulletin. In Jose J. Villamil (Ed.). *Transnational Capitalism and National Development*.
Hassocks, Sussex: Harvester Press. pp. 132- 176.

Masuda, K. (July, 2023). 'Competition of Foreign Military Bases and the Survival Strategies
of Djibouti.' *Knowledge Report 8*: 1- 29. Tokyo: JICA Ogata Sadako Research Institute
For Peace and Development. Retrieved from https://www.jica.go.jp/english/jica_ir/

publication/knowledge/_icsFiles/afieldfile/2023/08/01/Knowledge_Report_No.08_
01.pdf
Mulvenon, J. (2008). 'Chairman Hu and the PLA's "New Historic Missions." ' *China*
Leadership Monitor, 27. Retrieved from https://fnvaworld.org/download/tibet-related-
doc/Hu-PLAs-missions-2008.pdf

Nantulya, P. (July, 2023). *Chinese Professional Military Education for Africa: Key Influence*
and Strategy. Special Report. N° 521. Washington, D. C.: United States Institute of
Peace.

Nilgün, E. Y. & M. Aslan. (April, 2020). 'China's Charm Defensive: Image Protection by
Acquiring Mass Entertainment.' *Pacific Focus*, 35(*1*):141-171. DOI:10.1111/pafo.12153

Nye, Joseph Jr. (2004). *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. NY: Public
Affairs Publication.

Organisation for EconomicCo-operation and Development (OECD) (2018). *The Belt and*
Road Initiative in the global trade, investment and finance landscape. In OECD
Business and Finance Outlook 2018. Paris: OECD Publishing. Retrieved from

https://www.oecd.org/finance/Chinas-Belt-and-Road-Initiative-in-the-global-trade-
investment-and-finance-landscape.pdf

Schofield, J. (2007). 'Introduction: Contending Views—Militarism, Militarization and War.'
In *Militarization and War. Initiatives in Strategic Studies: Issues and Policies*. NY:
Palgrave Macmillan.

Stein, P. & Emil Uddhammar. (Aug. 2021). *China in Africa: The Role of Trade, Investments,*
and Loans Amidst Shifting Geopolitical Ambitions. ORF Occasional Paper No. 327. New
Delhi: Observer Research Foundation.

Tanter, R. (1984). 'Militarization: Trends in Asia'. *Alternatives: A Journal of World Policy*,
X(*1*). pp. 161-191.

The Chinese Loans to Africa Database at the Boston University Global Development Policy
Center. (2022). Retrieved from https://chinaafricaloandata.bu.edu/

The SAIS China Africa Research Initiative (SAIS-CARI). (n. d.). *Johns Hopkins School of*
Advanced International Studies. Retrieved from http://www.sais-cari.org/data-china-
africatrade

UN Comtrade data. (n. d.). Retrieved from https://comtrade.un.org.

Zeng, A. & Shu Zhan. (n. d.). Origin, Achievements, and Prospects of the Forum on China-
Africa Cooperation. *China International Studies*. Retrieved from http://www.focac.org/
eng/lhyj_1/yjcg/201810/P020210830627854979477.pdf

Zhou, L. (April, 2017). 'How a Chinese investment boom is changing the face of Djibouti'.
South China Morning Post. Retrieved from https://www.scmp.com/news/china/
diplomacy-defence/article/2087374/how-chinese-investment-boom-changing-face-
djibouti

معضلة التنمية في إفريقيا: دراسة في المقومات والتحديات والفرص المتاحة للنهوض.

Africa's development crisis: A Study of the Determinants, Challenges and Opportunities for Advancement

د.يونس رحيمة

دكتوراه في العلوم السياسية.

جامعة الجزائر03.

Politic.younes@gmail.com

أ.الشارف صالح مفتاح

جامعة بني وليد-كلية الآداب(ليبيا).

Asharfe.saleh@gmail.com

الملخص:

لطالما كانت **التنمية** مطلباً ملحاً من طرف الشعوب والدول على حد سواء، وعلى اختلاف نظمها وسياساتها وتوجهاتها، للخروج من دائرة التخلف والتبعية المرهونة في كثير من الأحيان بتنافس القوى الكبرى على مصالحها من جهة، ومن جهة أخرى محاولة تأمين حياة كريمة لمواطنيها، كما تسعى **الدول**

الإفريقية ومن منطلق ما تملكه من **مقومات وموارد تنموية** كالنفط والغاز والفوسفات والذهب واليورانيوم.... كل هذه الموارد بإمكانها جعل الدول الإفريقية تتصدر المراتب الأولى في التصنيفات الدورية للمؤسسات الدولية الكبرى، إلا أن الواقع يقول العكس مازالت الدول الإفريقية تتذيل الترتيب الدولي في مجال التنمية سواء الإقتصادية،السياسية،الإجتماعية، البشرية أو المستدامة بسبب مجموعة من المعيقات و**التحديات الداخلية** كالنزاعات الداخلية وعدم الإستقرار السياسي الناجم عن الإنقلابات العسكرية والفساد وهشاشة المؤسسات السياسية ليطغى عليها الحكم السيئ، أما خارجياً التبعية الإقتصادية والسياسية وتداعيات تنافس القوى الكبرى على ثروات الدول الإفريقية، ساهمت بشكل كبير في تأخر الإقلاع التنموي في إفريقيا ما يستوجب ضرورة إعادة النظر ومراجعة السياسات **والإستراتيجيات التنموية** المعتمدة وإحداث تحول نموذجي لتحقيق التحديث والتنمية المطلوبة وعبر تبني آليات حكم فعالة **كالحوكمة** السياسية والإقتصادية لنوعية حياة أفضل للأفارقة على اعتبار أنها أكثر مرونة وإستجابة لخصوصيات الدول الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، الدول الإفريقية، مقومات وموارد تنموية، التحديات الداخلية، الإستراتيجيات التنموية، الحوكمة.

Abstract:

Development has always been an urgent requirement of both peoples and States, and of their different systems, policies and orientations, to emerge from the cycle of underdevelopment and dependence, often conditioned on the competition of major Powers for their interests, on the one hand, and on the other hand, to try to secure a dignified life for their citizens, as well as on the basis of their assets and development resources, such as oil, gas, phosphates, gold and uranium.... All these resources can bring African countries to the top of the rankings of major international institutions. In fact, African countries continue to devalue the international arrangement in the field of both economic and economic development. Political, social, human or sustainable because of a range of internal constraints and challenges such as internal conflicts and political instability caused by military coups corruption and the fragility of political institutions to be overshadowed by poor governance externally, economic and political dependence and the ramifications of the rivalry of the major Powers over the wealth of African countries, Significantly contributed to the delay in Africa's development take-off, which requires a review and review of the development policies and strategies adopted and a paradigm shift to achieve modernization and development required by adopting effective governance mechanisms such as political and economic governance for a better quality of life for Africans as more flexible and responsive **..**to the specificities of African countries

Keywords: Development, African Countries, Development Components and Resources, Internal Challenges, Development Strategies, Governance.

مقدمة:

لطالما إرتبط التخلف بإفريقيا وما تعانيه من سوء للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والتي أصبحت بمثابة قدراً محتوماً لها، رغم ما تمتلكه القارة السمراء من مقومات تنموية وثروات طبيعية وبشرية تؤهلها لخوض غمار التنمية وبمختلف أبعادها، إلا أن هذا التخلف الذي تعيشه لم يكن وليد اللحظة أو الصدفة، بل هو إمتداد للسياسات الإستعمارية التي كبلت القارة واستولت على مقدراتها بطرق مباشرة وغير مباشرة وحتى بعد نيل الدول الإفريقية لإستقلالها السياسي، إلا أنها لم تتحرر إقتصادياً بل مازالت رهينة سياسات القوى الكبرى عبر أذرعها كالمؤسسات المالية الدولية وما تفرضه اشتراطات سياسية وإملاءات هدفها الأساسي نهب وامتصاص الثروات التي تزخر بها، ما جعلها مكبلة بالتبعية.

وعليه فإن أزمة التنمية التي تعاني منها الدول الإفريقية هي أزمة مركبة تتداخل فيها عوامل داخلية كإستشراء فساد الحكومات والمؤسسات، النزاعات الداخلية، وضعف البنية التحتية و زيادة معدلات النمو السكاني وغيرها الكثير، إضافة إلى تحديات البيئة الخارجية أهمها مسألة الديون الخارجية التي تستنزف الموارد المالية وتعيق القدرة على الإستثمار في التنمية، تقلبات الأسواق العالمية والتأثيرات السلبية لتغير

المناخ، وتدفقات اللاجئين والهجرة...كلها عوامل ساهمت في تأخر الدول الإفريقية عن اللحاق بقطار التنمية، وعليه نطرح الإشكالية التالية: **ماهو و اقع التنمية بالدول الإفريقية؟ وماهي السبل الكفيلة لتحقيق الإقلاع التنموي والنهوض المستدام؟**

وسنحاول تفكيك هذه الإشكالية على شكل أسئلة فرعية، للإجابة عن ما تتضمنه، وعليه جاءت الأسئلة الفرعية كالتالي:

1- ماهي المقومات والمؤهلات التنموية الإفريقية؟
2- ماهي أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تعيق تحقيق التنمية في إفريقيا؟
3- ماهي السبل و الآليات السياسية والإقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الشاملة في إفريقيا؟

الفرضيات:

- الفساد يُقوض جهود التنمية ويؤخر تحقيقها.
- لإرساء تنمية متوازنة وشاملة ومستديمة بإفريقيا، لابد من توفر بيئة مستقرة مشجعة للإستثمار.
- الحكم الراشد الآلية السياسية والإقتصادية الأكثر تناسبا لإدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية.
- **منهج الدراسة:** إعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث يصف واقع التنمية في إفريقيا ويقدم تحليلاً للوضع السياسي والإقتصادي والإجتماعي الذي تعيشه الدول الإفريقية ليقدم حلولاً لمختلف التحديات التي تعترض تحقيق تنمية شاملة .

سنحاول الإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية والفرضيات المقترحة، من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: المقومات التنموية في إفريقيا.

المحور الثاني: أسباب التأخر التنموي في إفريقيا.

المحور الثالث: تبني نهج تنموي إفريقي قائم على الحوكمة .

المحور الأول: المقومات التنموية في إفريقيا.

تتمتع القارة الإفريقية بخصوصية من حيث : البنية التحتية، تنوع المناخ، كثرة الموارد، التركيبة السكانية فهي تضم تكوينات مجتمعية مختلفة وثقافات متعددة، تشتمل على لغات وعادات متنوعة حيث تم استغلال هذه الإختلافات وتعبئتها داخلياً، ففي إفريقيا أحد أهم مصادر تمويل التنمية، فهي تمتلك موارد كبيرة في جميع المجالات تشكل الموارد البشرية، والمعدنية والنفطية، والزارعية، وغيرها، وتمثل هذه الموارد مجالات استثمارية قوية، بجانب فرص أخرى متاحة في مجال بناء المنشآ ت الأساسية والبنى

التحتية، كبناء الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، وتوليد الكهرباء والسدود والخزانات وإمدا د الماء، ومنشآ ت أساسية أخرى في مجا ل الخدما ت المختلفة كالصحة والتعليم. وعلى هذا الأساس، تمثل الموارد في أفريقيا المصدر الأول لتمويل التنمية في مختلف بلدان القارة، وهو ما يجعل من الاهتمام بها، والعمل على استغلالها أفضل استغلال مسألة بالغة الأهمية في سياق تحقيق أهداف التنمية المستقلة المنشودة، بعيدا عن التبعية التي تفرضها الجهات الدولية المانحة، والتي تفرض العديد من الشروط التدخلية (دراجي، 2020-2021، صفحة 88)

❖ **الموارد الطبيعية:**

تحتل القارة الإفريقية موقعاً استراتيجياً وهو ما يسهل إتصالها ببقية قارات العالم ويشجع إزدهارها الإقتصادي، فهي تطل على أهم الطرق الملاحية التي تربط بين مختلف مناطق العالم وتشرف على المحيط الأطلسي، وكذلك الممرات العالمية كمضيق باب المندب وأخدود البحر الأحمر وقناة السويس بينها وبين القارة الآسيوية والبحر المتوسط ومضيق تونس صقلية، وبهذا تحتل القارة الإفريقية المرتبة الثانية من حيث المساحة في ترتيب القارات (أمريو و صخري، 2021، صفحة 503)

إفريقيا هي القارة التي تمثل 6% من سطح الكرة الأرضية تغطي مساحة 304.15873 كلم^2 وتضم 54 دولة ويبلغ سكانها حوالي مليار شخص.

كما تزخر إفريقيا بمعدلات ضخمة في موارد النفط والغاز والمعادن، فهي موطن 54% من احتياطي البلاتين العالمي و78% من الماس و40% من الكروم و28% من المنغنيز في حوالي 19 دولة كما أن 46 دولة افريقية لديها إحتياطات من النفط، الغاز، الفحم ومعادن أخرى.

يتوزع النفط بكميات مرتفعة جداً في كل من نيجيريا والسودان والجزائر وليبيا ومصر وأنغولا، اما احتياطي الغاز فنجده بنسب كبيرة في كل من الجزائر ومصر وبنسب أقل في نيجيريا وليبيا إضافة إلى غنى العديد من الدول بمعادن الذهب المتوفر في كل من مالي وغانا وإرتيريا وإثيوبيا وروندا وزامبيا وناميبيا وجنوب افريقيا، إضافة إلى معادن أخرى تشكل ثروة ومصدراً مهماً للطاقة على غرار اليورانيوم، وعليه فإن كل دولة تختص بإنتاج مورد أو معدن معين(Leghbor, 2014) .

وعليه فإن أغلب الإحصائيات تشير إلى أن القارة الإفريقية تمتلك أكثر من 30% من إحتياطي المعادن المتوفرة بها:

☜ **النفط:** يبلغ الإحتياطي الإفريقي 125.6 مليار برميل أي ما يمثل 10% من الإحتياطي العالمي.

☜ **الغاز:** حسب احصائيات 2008 تملك إفريقيا ما يقدر بحوالي 7.9% من الإحتياطي العالمي، حيث تنتج 7% من الإنتاج العالمي للغاز وأهم الدول المنتجة نجد الجزائر 40% ومصر 27% ونيجيريا 16% وليبيا 7% وباقي الدول الإفريقية 18.4% .

☜ **إضافة إلى** النحاس بنسبة 3.5% ، الكوبالت 41% ، المنغنيز 58% و64% من الفوسفات و31% من البوكسيت.

كما تتمتع القارة الإفريقية بشساعة الأراضي الزراعية والمقدرة بـحوالي 35% ، 7% مستغل منها في مختلف أنواع الزراعات، وتنوع أقاليمها المناخية وخصوبة تربتها أهلتها لإنتاج جميع المحاصيل الزراعية، ومساهمتها في الإنتاج العالمي لبعض الموارد الزراعية كالأرز، القمح، الشعير، القطن، الكاكاو، القهوة والشاي (أمريو و صخري، 2021، صفحة 504)

وعلى العموم، تسمح الموارد المعدنية والطاقة بما توفره من ثروة حقيقية في تمويل التنمية بالقارة الأفريقية، حيث تستقطب هذه الثروات العديد من الاستثمارت الخارجية، وفي هذا السياق صرح خبير عالي المستوى في البنك الدولي: "لو تمنيت أنك قد اشتريت عقار في مومباي ، شنغهاي أو ريو دي جانيرو فإنه بعد عقد من الآن ستتمنى لو حصلت على ذلك في أبوجا، داكار أو نيروبي " (براهيمي، 2019، صفحة 123) وهذا ما يعطي إنطباع بأهمية الإستثمار في القارة الإفريقية مستقبلاً.

❖ **الموارد البشرية:**

تعتبر الموارد البشرية من أهم مجالات الاستثمار التي تقاس بها ثروة الأمم في العالم، حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته بمثابة العامل الحاسم في تحقيق التقدم، ولا يزال الاستثمار في أفريقيا محدودا في المجالات البشرية، بالرغم من الاهتمام المتزايد لبعض الجهات المستثمرة بالتنمية الحضارية للمجتمع والبيئة، والصحة، وزيادة المعرفة الفردية للأشخاص، والارتقاء بدرجة وعيهم وقدارتهم، وزيادة مواهبهم الفردية عن طريق التعليم والتدريب (دراجي، 2020-2021، صفحة 89)، وإنطلاقاً من هذا يعد المورد البشري وقود عملية التنمية، حيث تمتلك القارة الإفريقية إحتياطاً ضخماً من العنصر البشري وذلك لإرتفاع الخصوبة إلى نسبة قدرت بحوالي 2.9% سنويا، فالتقرير الصادر عن الأمين العام لمنظمة العمل الدولية يصرح بأن اليد العاملة بإفريقيا ما يعادل 500 مليون شخص ومن المتوقع أن ترتفع إلى 676 مليون شخص في حدود سنة 2030 أي بنسبة 40% وتمتلك 60% من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة وهي مرشحة للإرتفاع **(أمريو و صخري، 2021، صفحة 504)**

على الرغم من ما تملكه القارة من مقومات وثروات طبيعية وبشرية، إلا أنها لم تشفع لها لتتصدر المراتب الأولى في مؤشرات التنمية، وبقيت تعيش أزمات حرجة كثيرا ما تقودها إلى خانة اللون الرمادي أو تصنف على أنها دولاً فاشلة أو أنها تعيش في كيانات دولاتية تفتقر إلى أدنى شروط المأسسة والبناء الديمقراطي الرشيد، وتفشي البيروقراطية وتدني مستوى الخدمات المقدمة، وهوما يقودنا لمعرفة الأسباب الحقيقية المؤدية للتأخر التنموي بالقارة الإفريقية.

المحور الثاني: أسباب التأخر التنموي في إفريقيا.

تظل إفريقيا كما أشار **أوساغاي 1999و أونيمود Onimode &Osaghae 2000** إلى أن إفريقيا تظل قارة التقلبات والتناقضات، ظلت إفريقيا على مر السنين تتسلق سلم التنمية ببطئ شديد، وقد تجلت أزمة التنمية الإفريقية في تزايد عدم قدرة البلدان المختلفة في القارة على توفير الإحتياجات الأساسية لشعوبها حيث إن كافة الإجراءات والخطوات العلاجية الموجهة نحو معالجة الوضع في إفريقيا كانت حتى الآن غير فعالة في معالجة هذا الخطر، فهناك من يرى أن هذه المثبطات والتحديات خارجية مفروضة وناجمة عن سنوات من الإستعمار وهناك من يرى أنها مشاكل داخلية، حيث يرى **فرح وكيامبا Farah Kiamba** و **مازونغو Mazongo** أن الإستعمار شوه وأخر وتيرة التنمية وإتجاه الحضارة في إفريقيا، وهو ما ذهب إليه كل من **فاتيل وأديجوو Fatile & Adejuwo** إفترضا أن معضلة التنمية في إفريقيا تعزى إلى مشاكل الإستغلال والقمع التي ارتكبها المستعمر، وهو الذي ذهب إليه أيضاً **والتر روديني Walter Rodney(1972)** في كتابه الشهير "كيف تسببت أوروبا في تخلف إفريقيا" حيث تم حرمان إفريقيا من مواردها وإمكاناتها وذلك على وجه التحديد من خلال تجارة الرقيق والإستغلال الإمبريالي (Paul-Sewa & JobsonO, 2019)

- ✓ **التحديات الداخلية:** تعددت وإختلفت بين ماهو سياسي وإقتصادي وإجتماعي وثقافي، أهمها نجد:
  - **التعدد الديني واللغوي والقبلي والعرقي:** وما قد يترتب عليه من حروب أهلية ونزاعات، حيث تم تقسيم الحدود السياسية لتلك الدول وفقا للمصالح الخاصة بالمستعمر دونما اعتبار للتكوين الإجتماعي والقبلي للقارة حيث أن الطبيعة القبلية كانت الغالبة حتى مع نشوء وإستقلال الدول عن الإستعمار فقد نشأت دول مشوهة على الصعيد الإجتماعي والسياسي نظراً لإنعدام التجانس بين مواطني الدولة الواحدة.

- **إنتشار التنظيمات الإرهابية:** إرتفاع حدة الأعمال الإرهابية والجرائم ضد الإنسانية والتي قد تقضي على مقدرات أي دولة وتحرمها من أبسط حقوقها كالإستقرار والتنمية، ومن أبرز التنظيمات الراديكالية في تلك المنطقة جماعة بوكو حرام في نيجيريا.
- **الهوة السياسية الناتجة عن ضعف أنظمة الحكم وديكتاتورية** بعضها حيث تتميز أغلب دول القارة بهشاشة وضعف الحكم في غالبية دولها بإستثناء بعض الأنظمة السياسية التي جاءت من إنتخابات نزيهة ونظم حكم ديمقراطية وتعددية كموريشيوس، سيشل، بوتسوانا وجنوب إفريقيا بينما يغلب طابع السلطوية والديكتاتورية على بقية النظم السياسية (فرحة، 2021، الصفحات 74-75)
- **ضعف وهشاشة بناء الدولة في إفريقيا:** ما نتج عنه ضعف التنظيمات السياسية الوسيطة التي يمكنها تأمين القنوات اللازمة لإستيعاب مطالب الجماعات إلى الإلتجاء إلى العنف والخروج على إطار الشرعية (خنوش، 2020، صفحة 33)
- **إهتمام النظام السياسي بالمركز (العاصمة) على حساب المحيط(الأطراف):** أي تكريس الممارسات الجهوية من قبل السلطات العامة أثناء وضع وتنفيذ السياسات العامة وهو ما يؤدي إلى ظهور تباين اجتماعي، اقتصادي، وثقافي بين الأقاليم، مما يساعد على إحداث تنافر بين الأقاليم (خنوش، 2020، صفحة 38)، وهنا لابد الإشارة إلى أن التنمية غير المتوازنة أو التوزيع غير المتكافئ لموارد الدولة على جميع الأقاليم سيؤدي بالضرورة إلى تباين حاد في مستوى الخدمات المقدمة وسيخلق شعور الإقصاء والتهميش لدى فئات من المجتمع.
- **معوقات أنماط إنتقال السلطة في إفريقيا:** حيث تتراوح عملية الإنتقال السلطوي بين النمط السلمي والنمط العنيف وهذا الأخير هو الغالب، من أهم سماته القتل والنفي والاغتيال والسجن والإضطرابات الشعبية والحروب الأهلية والثورات، فقد عانت نظم إفريقية كثيرة الإضطرابات بسبب الصراع على السلطة من بينها زيمبابوي وملاوي وساحل العاج وبورندي وتشاد وروندا (زرنوقة، 2012، الصفحات 70-71)، حيث أصبحت الإنقلابات العسكرية السمة البارزة في التداول على السلطة في إفريقيا وآخرها كان إنقلاب الغابون 2023 .
- **مشكلة الأقليات:** التنوع العرقي واللغوي والديني والقبلي بمكوناته المختلفة ساهم بشكل كبير في تأخر وتيرة التنمية في إفريقيا فضلا عن الآثار غير المباشرة على خيارات السياسة العامة ومعدلات النمو على المدى الطويل، أي أنه يؤثر على الأداء الإقتصادي للدولة في إفريقيا، حيث أثبتت دراسة الباحثان **William Easterly & Ross Levine** على وجود إرتباط بين التجزئة العرقية

العالية في إفريقيا وخصائص مثل التعليم المنخفض، وعدم الإستقرار السياسي **Political instability** والأنظمة المالية المتخلفة**Undeveloped financial systems** وأسواق الصرف الأجنبي المُشوهة والعجز الحكومي المرتفع **High government deficits and insufficient** وضعف البنية التحتية ، حيث أكدت هذه الدراسة على دور الصراعات العرقية في إحداث قرارات سياسية تعوق النمو وعلى أن المزيد من التنوع العرقي يزيد من إحتمالات تبني سياسات سيئة ونقص في توفير المنافع العامة المعززة للنمو (William & Ross, 1997, pp. 09-28)

- **فشل صناع السياسات في إفريقيا في إستيعاب كرة التنمية بشكل صحيح:** أي إفلاس النخب الحاكمة(المدنية والعسكرية على حد سواء) والنخب المفترسة والقمعية والطابع الفاشي للدولة وضعف القارة أمام مؤسسات بريتون وودز العالمية(البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) وإستراتيجياتها التآمرية للتنمية، وهو ما يوحي بعدم إكتمال عملية تحرير إفريقيا رغم تحررها سياسيا من الحكم الإستعماري، إلا أن الدول الإفريقية لا تزال فقيرة للغاية ومتخلفة النمو ولم يجلب الإستقلال السياسي أي تغيير في الظروف الإقتصادية ولم يحدث سوى القليل جداً إن وجد التغيير الإجتماعي، والحقيقة أن إفريقيا المعاصرة تؤوي أسوأ المآسي الإنسانية في العالم من آفة الملاريا إلى أوبئة الكوليرا ومن هجمات فيروس الإيبولا إلى فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز (Ndianefoo, 2015, pp. 549-550).
- **تردي مستوى الفعالية المؤسسية:** المؤسسات السياسية على مستوى النظم السياسية الإفريقية تُعرف بأنها مؤسسات ذات قالب فارغ ، لا تستطيع إحداث فارق ولاتطبيق برامج من شأنها أن تخدم فئات واسعة من المجتمع، بل تعاني هي الأخرى التهميش في ظل إحتكام السلطة من طرف شخص واحد"الرئيس".
- **أزمة الشرعية:** تمثل مسألة الشرعية هي الأخرى أحد المتغيرات التي تزيد من تأزم الوضع داخل الأنظمة والمجتمعات الإفريقية لم تسع بعد استقلالها في العقود الثلاثة المنصرمة إلى تعزيز شرعيتها بآليات ديمقراطية تكفل الرقي بمستويات التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، إنما تكتفي بتعزيز سلطتها بسيطرتها على مفاصل القوة، وهو ما يمهج لزعزعة تلك الشرعية وفق التحديات الراهنة (سفيان، 2017، صفحة 57).
- **الفساد(Corruption):** أدى الفساد الإقتصادي في الدول الإفريقية إلى عرقلة النمو الإقتصادي وإضعاف الإستثمار الأجنبي وعزوف المستثمرين المحليين بسبب إرتفاع الضرائب والقيود الكثيرة المفروضة على الأعمال الحرة، إضافة إلى إنتشار الفساد في القطاعات الحكومية

للدول الإفريقية إلى إنخفاض القدرة الحكومية، حيث أن الفساد السياسي والإداري والمالي أثر سلباً على نوعية الإقتصاد ونوعية الخدمات والبنى التحتية والفساد سبب رئيسي للعديد من المشاكل والأزمات التي تعاني منها النظم الإفريقية حيث إرتبط بالمزيد من الفقر وعدم العدالة في الحصول على الوظائف (خنوش، 2020، صفحة 140)، وهو ما تدعمه العديد من الأدلة في البلدان الإفريقية التي تشير إلى أن أصل الأزمة يكمن في التأثير السلبي للفساد على النمو والتنمية في القارة، وهوما ذهب إليه الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان **Kofi Annan** الذي يرى أن:"الفساد يقوض الأداء الإقتصادي، ويضعف المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، ويعطل النظام الإجتماعي، ويدمر ثقة الجمهور وبالتالي فهو يسمح للجريمة المنظمة، ولإرهاب والتهديدات الأخرى للأمن الإنساني أن تزدهر وفي جميع الأحوال فإن الخاسر الأكبر هو الصالح العام" (Elizabeth & John, 2014, p. 27).

- **الإستعصاء الديمقراطي:** شكل عسر التحول الديمقراطي لعديد الأنظمة الإفريقية أحد أهم وأكبر معيقات تحقيق التنمية بها، حيث شهد العقد الأخير تراجع حاد للديمقراطية في البلدان الإفريقية تمظهرت في العديد من الصور كمحاولات بعض الأنظمة الإستمرار في الحكم ولسنوات عديدة دون اللجوء إلى التداول السلمي والديمقراطي للسلطة، من خلال إيهام عامة الشعب بإحداث تعديلات دستورية وهمية وشكلية وتبني نظم حكم لآلية الإنتخابات التعددية كمظهر من مظاهر الإنتقال الديمقراطي المزعوم وهذا بدوره ما أدى إلى إخفاق هذه الدول في بناء مؤسسات دمقراطية فعلية مما جعل عملية الإنتقال الديمقراطي عملية جوفاء بدون نتائج ملموسة (الحليم، 2018، صفحة 194). وعليه فإن الوصول للسلطة أصبح بالنسبة للحكام الأفارقة غاية لتحقيق مصالح شخصية وليست وسيلة تعمل على تحقيق طموحات وآمال الشعوب الإفريقية لتحقيق التنمية المنشودة لحياة أفضل لهم، وهو الأمر الذي فاقم من ظاهرة عسكرة المجتمعات الإفريقية وكثرة الإنقلابات العسكرية للإستيلاء على السلطة بأي طريقة كانت.

✓ **التحديات الخارجية:** تتعدد التحديات الخارجية للتنمية في إفريقيا، أهمها ما سنتطرق إليه:

- **برامج المؤسسات المالية الدولية وسيلة للتبعية تحت غطاء التنمية:** تم جر الدول الإفريقية إلى برامج المؤسسات المالية الدولية من أجل دمجها في الرأسمالي العالمي، وهي فاقدة للوسائل التي تسمح لها بمواكبة هذا الدمج، فالهدف الخفي كان السعي من أجل إبقائها في دائرة التبعية وإبعادها عن نهج سبل كفيلة بتحقيق التنمية الشاملة (غراب، 2023، صفحة 119).

- **المديونية:** على الرغم من إمتلاك الدول الإفريقية إحتياطات وموارد طبيعية معتبرة تغنيها عن الحاجة للإقتراض إلا أنها لازالت تعاني من نسب الديون المرتفعة، وهذا راجع بالأساس إلى البنود المجحفة التي إحتوتها وثائق الإستقلال التي رتبت إلتزامات على الدولة حديثة العهد بالإستقلال وتكبيلها بديون سابقة للإستقلال (غراب، 2023، صفحة 118)،
- **المساعدات الخارجية:** غالباً ما تأتي المساعدات الخارجية للدول الإفريقية بهدف تحقيق التنمية المنشودة من طرف الآفارقة وهذا الظاهر منها، أما ما خفي فهو أعظم حيث أتاح الإمداد بالمساعدات الدولية أو منعها وسيلة نافعة للسيطرة على قادة إفريقيا لمصلحة العالم الصناعي، ومن النتائج لذلك أن يصبح إعتماد القادة الأفارقة إلى حد بعيد على الإمداد المنتظم من القروض الأجنبية، حتى أنهم أصبحوا مسائلين أمام المانحيين الدوليين أكثر مما كانوا أمام شعوبهم، وهذا ما يعطي إنطباعاً بأن معظم المواطنين الأفارقة يعيشون تحت حكم نظم قمعية، كما أن أجزاء كبيرة من القروض ومنح المساعدات يستولي عليها القادة أنفسهم هازئين بأن الأموال قدمت باسم مواطنيهم ولمصلحتهم (كيلاني، 2014، صفحة 86).
- **التنافس الدولي من قبل القوى الكبرى على موارد وثروات القارة الإفريقية:** شهدت فترة مابعد الحرب الباردة تحول القارة الإفريقية إلى قبلة للتنافس الجديد ذو الطابع العسكري بإدارة مستعمر جديد"الولايات المتحدة الأمريكية" تحت غطاء الحرب الدولية على الإرهاب، على إعتبار أن المنطقة تحولت إلى قاعدة خلفية محصنة للجماعات المتشددة التي بدأت نواتها الأولى تنشط في كل من السودان خط المواجهة الجديد وظفته أمريكا لإنشاء أول قاعدة عسكرية عام 2002 في جيبوتي، وتلتها بإنشاء قيادة القوات الإفريقية "أفريكوم2008" ليفتح المجال لتدخل دول الحلف الأطلسي، وبهذا تكون المنطقة قد دخلت في مرحلة استعمارية جديدة من مميزاتها التدخلات الأجنبية وما يصاحبها من مضاعفة الأنشطة العسكرية، ومن تداعياته وقوع عمليات إرهابية كلفت المنطقة كثيراً وضيعت عليها فرص لتحقيق التنمية، حيث خولت القوى الكبرى لنفسها التدخل في المنطقة تحت ذريعة حفظ الأمن والسلم الدوليين في حين أنها حولت المنطقة لساحة صراع و أكثر من ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الغربية "الصين، روسيا، تركيا" بالإضافة إلى فرض آليات حماية لضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية استغلوا المنطقة وفتحوا جبهة جديدة لمواجهة النفوذ الصيني المتنامي ومن ثم كبح وصول القوى الدولية الأخرى لهذه الموارد (بوازدية، 2022، صفحة 679)

- **المشاكل والنزاعات الحدودية:** النزاعات الحدودية بمثابة الصداع في جبين إفريقيا، خاصة وأنه واقع فرض عليها في حين تم تقسيم القارة دونما اعتبار للعوامل الطبيعية والإجتماعية والثقافية فولدت دول مشوهة وشعوب غير متجانسة وصراعات بين حكومات دول على شرائط حدودية ومن أهم النزاعات الحدودية نجد النزاع بين إثيوبيا والصومال على الأوجادين، النزاع بين مالي وبوركينافاسو على شريط أغاشير، النزاع بين نيجيريا والكاميرون حول منطقة باكاسي، والنزاع بين السودان ودول جيرانه والعديد من النزاعات التي أرهقت الشعوب وإستنزفت الأموال التي من المفروض توجه لإحداث تنمية وتحسين مستوى ونوعية حياة أفضل للأفارقة (فرحة، 2021، صفحة 77).

وعليه فإن الوضع المتردي الحالي للقارة الإفريقية وحالة التخلف التي تعيشها تعزى بالدرجة الأولى إلى عدم الإستقرار السياسي والتراجع الإقتصادي وتغلغل الفساد ومخلفات الحكم السيئ كلها ساهمت في تخلف القارة واستمرار هشاشتها وضعف البنية المؤسسية، إضافة إلى عوامل أخرى تحول دون تطوير رؤية تنموية شاملة ونوعية حياة أفضل للأفارقة، وعليه وجب على القادة الأفارقة ضرورة التلاحم والإتفاق على رفع الغبن الإقتصادي والإجتماعي الذي يجثم على صدور الإفارقة عبر تطوير إستراتيجية تنموية فعالة تحاكي الخصوصية الإفريقية وتجعلها ترتقي على جميع الأصعدة.

المحور الثالث: تبني نهج تنموي إفريقي قائم على الحوكمة.

لقد أفرزت التحولات الدولية والإقليمية على أكثر من مستوى تصدع كثير من الإقتصاديات الدولية وتفكك وإخفاق العديد من المشاريع التنموية الهادفة إلى تحقيق التوازنات الكبرى بين التنمية الإقتصادية وتحقيق الرفاه الإجتماعي، وعليه وأمام هذا الواقع لم يعد إنشغال الدول والحكومات حول مدى نجاعة النماذج التنموية الراهنة، بقدر ماصار الإنشغال الأكبر هو التفكير في أجيال جديدة من نماذج النمو والتنمية عالمياً وإفريقيا (الكراوي، 2018).

وعلى الرغم من كل مظاهر التخلف والفقر والحرمان التي تطبع المشهد اليومي للأفارقة، إلا أن هناك بعض الدول الإفريقية من حققت مكاسب إنمائية نتيجة تسخيرها لمواردها الطبيعية وإدارتها وفق متطلبات الحوكمة الرشيدة، وعليه فالحاجة ماسة إلى مؤسسات حكم فعالة لإدارة الروابط المعقدة بين التنمية والبيئة والمناخ في إفريقيا وضرورة دمج النمو الإقتصادي والبيئة والحوكمة لإستراتيجيات الحد من الفقر، حيث يمكن أن يؤدي نهج الإستدامة في السياسات الإقتصادية والإستثمارية في إفريقيا إلى نتائج إنمائية إيجابية، وعليه فالحاجة إلى الإدارة البيئية السليمة والحوكمة الفعالة كأطر سياسية لا غنى عنها لضمان

مساهمة ثروة الموارد الطبيعية لإفريقيا في التنمية السريعة والحد من الفقر (Karzuhiko & Objiofor, 2011)

وعليه لابد من توفر مجموعة من الشروط لتتمكن الدول الإفريقية من إرساء أسس ودعائم حوكمة جيدة لتحقيق التنمية، لبناء قاعدة سليمة وقوية تستطيع تحقيق الإقلاع التنموي المستدام

- ❖ العملية التي يتم بمقتضاها اختيار المسؤولين في السلطة، مراقبتهم واستبعادهم.
- ❖ لابد من توفر القدرة لدى الحكومات الإفريقية على إدارة مواردها وتطبيق السياسات بكفاءة.
- ❖ احترام والحكومات للمؤسسات التي تحكم المعاملات الإقتصادية والإجتماعية بالدولة.

فلا يمكن أن يتحقق الأمن والإستقرار دون وجود تنمية شاملة تحظى بها الدول والأفراد على حدٍ سواء ف **مكنامارا** قد ربط بين الأمن والتنمية بحيث أن الأمن لم يعد عسكرياً محضاً وإنما أصبح شاملاً ولينا يُركز على محورية الفرد(الأمن الإنساني) بمختلف أبعاده السياسية والإقتصادية والبيئية والعسكرية والصحية... (قادة بن عبد الله و عياد ، 2021، صفحة 266).

- ❖ تقاسم المعلومات بين المشاركين، وهذا بدوره يعزز من الشفافية وله أثر ناجح على نوعية القرارات المتخذة، فضلاً عن تحسين الفهم المشترك والثقة المتبادلة بين المشاركين.
- ❖ تعزيز عملية الحوار الإجتماعي كآلية تشاورية تسمح للحكومات بسماع آراء مختلف المشاركين حول قضايا السياسة العامة وبتعديل أو استكمال هذه السياسة لحل القضايا المثارة والإتخاذ المشترك للقرارات.
- ❖ تعزيز تقاليد السلام الإجتماعي والإستجابات لتحديات التنمية الإجتماعية والإقتصادية.
- ❖ التفعيل الجدي والناجع لآليات الحوكمة الرشيدة لإصلاح مختلف الأنساق السياسية والإقتصادية والإجتماعية لخلق الأرضية المناسبة لإقرار حقوق الإنسان والحريات وتحقيق التنمية الشاملة.
- ❖ ضرورة العمل الجاد على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني لأداء مهامها.
- ❖ إدماج مبدأ المواطنة لتوليد الهوية المشتركة والشعور المشترك بالإنتماء.
- ❖ إقرار بمبدأ الشرعية الشعبية بتجسيد هامش الحريات العامة (آمال، 2019/2018، الصفحات 266-264)

وعليه لابد من تفعيل العمل بمعايير الحوكمة الرشيدة أثناء التخطيط التنموي، ومن جملة هذه المعايير نجد:

- **على الصعيد السياسي والإداري:** الأخذ بعين الإعتبار بأن الديمقراطية ضرورية لعملية التنمية ولها إرتباط قوي بها، حيث أن نوعية الحكم وفعالية الحكومة والجهاز البيروقراطي والمجتمع الإقتصادي ونوعية القضاء تعطي صورة عن مدى التوجه نحو تحقيق التنمية من عدمها.
- **على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي:** لابد من ربط التنمية والرفاه الإجتماعي من خلال توفير الحاجيات والخدمات الإنسانية الأساسية في مجالات الصحة، التعليم، السكن والدخل الفردي والقضاء على البطالة وتحقيق المساواة بين الجنسين بدءاً من تكافؤ الفرص في التعليم وسوق العمل وصولاً إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية، والقضاء على كل صور التهميش والإقصاء والعنف الإجتماعي مما يقلص من الفجوة بين الأفراد ويعزز الثقة والتسامح الإجتماعي بما يؤدي إلى تحقيق متطلبات التنمية.
- **إدراك كل دولة لنوعية التنمية المناسبة للتنمية:** وعليه يتوجب على كل دولة في إفريقيا صياغة وبلورة استراتيجية تنموية تستوعب خصوصية نظامها السياسي والإقتصادي والإجتماعي والحضاري الثقافي، وفي مناخ تسوده المشاركة الفعلية والفعالة في عملية رسم وصنع وتنفيذ السياسات التنموية الإفريقية وإتخاذ القرارات الأنسب تنموياً، ومن ثم إنشاء الشراكات الجديدة مع الفواعل المجتمعية والإقتصادية (توماسولي، 2013، الصفحات 19-27).

من بين التطلعات السبعة الرئيسية المدرجة في أجندة 2063 "إفريقيا التي نريدها" برنامج الإتحاد الإفريقي المشترك للتنمية والتحول لمدة 50 عاماً لتحقيق الإمكانات الكاملة للقارة، إن مفتاح التحول السياسي والإقتصادي في إفريقيا في العقد المقبل يكمن في هذه التوليفة الحوكمة الرشيدة والديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، وهو ما ذهب إليه الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان عندما قال:" إن الحكم الرشيد ربما يكون العامل الأكثر أهمية في استئصال الفقر وتعزيز التنمية".

وكان التقدم الذي تم إحرازه مشجعاً على مسار الحوكمة الرشيدة، ولكن التحديات ما زالت قائمة وتستمر البلدان الإفريقية في البناء ومكاسب الحكم التي حققتها منذ أوائل التسعينيات، ووفقا لبنك التنمية الإفريقي فإن الحوكمة الرشيدة لابد أن تبنى على أساس دول فعالة، مجتمعات مدنية معبئة، وقطاع خاص يتسم بالكفاءة، وعليه فإن العناصر الأساسية للحوكمة الرشيدة تتلخص في المسائلة، الشفافية، ومكافحة الفساد والمشاركة الواسعة للمواطنين والإطار القانوني/القضائي التمكيني، ومنذ ذلك الحين نفذت العديد من البلدان الإفريقية إصلاحات مؤسسية أدت إلى تغيير كبير في بنيات الحكم

لديها ووضعت مجموعة جديدة من القادة، فمنذ أوائل التسعينيات على سبيل المثال شرعت غانا بكل جدية في تنفيذ إصلاحات الحكم بما في ذلك تبني دستور ديمقراطي جديد والذي يركز على الفصل بين السلطات مع الضوابط والتوازنات لتحويل نظامها السياسي، لتصبح بعد ذلك غانا نموذج يُحتذى به في إضفاء الطابع المؤسسي على الحكم الديمقراطي، وهنا نشير إلى أنه بين عامي 2008 و2017 شهدت بلدان مثل كينيا وغانا وكوت ديفوار تحسينات كبيرة لاسيما في الحكم العام على وجه التحديد وسجلت كوت ديفوار أكبر تحسن في الحوكمة الشاملة خلال الفترة2008-2017 (+127 نقطة) وكينيا (+6.1 نقطة) ولكن الطريق لايزال طويلا أمام إفريقيا لتقطعه، فالعديد من الدول لم تتمكن بعد من تحقيق ذلك النوع من الإصلاحات القادرة على منع الديكتاتورية، الفساد، والإنحدار الإقتصادي، (Mbaku, 2020, p. 23) حيث لايزال العنف الطائفي مستمر والقيادة الضعيفة وغير فعالة والإفتقار إلى السياسة في الصومال وجنوب السودان مثقلين بهياكل الحكم الضعيفة، إن غياب الحوكمة الرشيدة في العديد من البلدان الإفريقية كان مدمراً للغاية لدور التدخل الحكومي خاصة في الحفاظ على السلام والأمن، فضلاً عن تعزيز النمو الإقتصادي وخلق الثروة اللازمة لمواجهة الفقر وتحسين التنمية البشرية، ولن تحقق إفريقا أهدافها الإجتماعية والإقتصادية إلا إذا عملت على ترسيخ الآليات التي تعزز الدستورية والمسائلة والديمقراطية إن أرادت إفريقيا أن تحقق أهدافها الإنمائية (Mbaku, 2020, p. 24).

الخاتمة:

التنمية عملية مركبة ومتواصلة و متعددة المجالات ولايمكن تحقيق تنمية دون تنمية قطاع على حساب أخر، فالأمن والإستقرار السياسي مؤشران مهمان لتحقيق التنمية وهما الأرضية التي تبنى عليها التنمية، والواقع أن إفريقيا تشهد تجاذبات سياسية ونزاعات مسلحة وعدم إستقرار سياسي راجع للإنقلابات العسكرية وتدخل العسكر في الحياة السياسية أو نتيجة التدخلات الأجنبية سواء المباشرة أو غير المباشرة، وهو ما أخر وتيرة التنمية إضافة إلى أن الفساد يعد أكبر مهدد لجهود التنمية في إفريقيا حيث أنه استشرى وعم فساد، ولهذا لابد من توفر بيئة أكثر استقراراً لتشجيع الإستثمار المحلي أو الأجنبي لإرساء تنمية متوازنة وشاملة، ولن يتحقق هذا مالم تنتهج الدول الإفريقية وتتبنى الحوكمة الرشيدة سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا لإدارة شؤونها إدارة رشيدة، وتفعيل آلياتها قبل وأثناء وبعد التخطيط التنموي لمختلف البرامج والسياسات، فالحوكمة الرشيدة تقوي من مؤسسات الحكم وتجعلها في موقع مساءلة لكل من تخول له نفسه بالفساد، كما أنها تدعم هياكل الحكم الإفريقية بتوفير سيادة القانون وإحلال السلام والأمن اللذين

يشكلان شرطاً لا غنى عنه لأنشطة ريادة الأعمال وتكوين الثروة هما توفير المشاركة والشمولية لمختلف فئات المجمتع دون إقصاء أو تهميش.

التوصيات:

لولوج الدول الإفريقية إلى التنمية الشاملة والمستدامة لابد لها من الأخذ بعين الإعتبار سلسلة من الإجراءات والخطوات لتسريع عجلة التنمية بها حتى تتناسب مع ما تملكه من مقومات تنموية مهمة:

- لابد من تبني سياسات وإستراتيجيات تنموية إفريقية نابعة من واقع وخصوصيات كل دولة، وبالتالي إعتماد نماذج تنموية محلية وطنية تحظى بالإجماع والقبول والواقعية في التطبيق.
- وضع رؤية إستراتيجية تنموية شاملة لجميع الأفارقة وتراعي خصوصيات المنطقة وأولوياتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية.
- إعادة البناء السياسي والإداري والإجتماعي والإقتصادي والقانوني وأن يكون على أسس وقواعد سليمة.
- لابد من وجود الإرادة السياسية الفعلية لدى القادة الأفارقة في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية الشاملة.
- على الدول الإفريقية إعادة صياغة عقد إجتماعي جديد قائم على فلسفة ومعايير الحوكمة الرشيدة والديمقراطية وحقوق الإنسان.
- لابد من وجود نظام سياسي إفريقي منفتح يسمح لكافة الفواعل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية أن تساهم وتشارك في صياغة السياسات التنموية والنابعة من صلب إهتماماتها.
- الإلتزام بآليات ومؤشرات الحوكمة الرشيدة عند صياغة وتنفيذ ومتابعة السياسات والبرامج التنموية، بما يضمن إضفاء المزيد من الشفافية والعدالة والمسائلة.

قائمة المراجع:

Elizabeth, N., & John, T. (2014). "Corruption in Africa: A Threat to justice and sustainable peace". Geneva: Globethics.net.

Karzuhiko, T., & Objiofor, A. (2011, Jan 01). "Sustainable challenges and opportunities in Africa". *Sustainable Science(springer japan), Vol 06*(Iss01).

Leghbor, K. (2014, April). "Ressources miniéres: la fin d'une malédiction?". *Magazine Afrique renouveau*. Retrieved from Disponible sur http://www.un.org/africareneable/fr/magazine/avril-2014/ressources-mini%c3%a

Mbaku, J. M. (2020, January 08). "good and inclusive governance is imperative for africa's future". Retrieved from brookings.edu/articles/good- and- inclusive -governance- is- imperative- for- africa'-s future

Ndianefoo, I. J. (2015, May/June). "New partnership for africa's development : separating the wheat from the chaff". *international journal of multidisciplinary and current research, Vol 03*.

Paul-Sewa, T., & JobsonO, E. (2019). "Over 50 years of African statehood: locating a new narrative for African development challenges". *Africa's public service, Delivery and performance Review, 7(1)*. Retrieved from http://www.apsdpi.org

William , E., & Ross, L. (1997, Nov 01). "Africa's growth Tragedy: policies and ethnic divisions". *quarterly journal of economics(oxford university press), Vol112*(iss4).

إدريس لكراوي. (2018). *نحو حكامة جيدة نموذج المغرب*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

السيد أبو فرحة. (2021). "العوامل المؤثرة على وضع سياسي في إفريقيا دراسة تحليلية".

امحمد قيرع غراب. (جانفي, 2023). "إشكالية التنمية وإشكاسيتها على الأمن والاستقرار في إفريقيا". *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 01، المجلد 12*.

أميرة محمد عبد الحليم. (جويلية, 2018). "حل الصراعات في إفريقيا". *مجلة الديمقراطية*.

جلال بوزيدي. (سبتمبر, 2022). "واقع وآفاق التنمية في إفريقيا وإشكالية تداعون دراسة تحليلية في المبادرات الإنمائية". *مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 02، المجلد 07*.

داسيلفيا ولي سيتمبر, 2017). "الأمن وسامات المجتمع المدني لصراع على السلطة في إفريقيا: دراسة في التحديات الإنمائية وإشكالية بناء الدولة في غينيا بيساو". *مجلة قراءات إفريقية، العدد 33*.

صالح المزرندي. (2012). *أزمة الشرعية والأمن في السودان*. مركز دراسات الوحدة العربية.

عائشة قادة بن عبد الله، و محمد سيد أحمد. (سبتمبر, 2021). "إدارة الحدود وإشكالية الأمن والتنمية في إفريقيا". *مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 02، المجلد 12*.

ماسيمو تومولي. (2013). *الصراعات العرقية والتنمية: دور الأمم المتحدة*. الأمم المتحدة: المؤسسة الدولية للصراعات والاستخبارات.

مجاح آمال. (2019/2018). "الحكم الراشد وإشكالية البناء الصراعي". *أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص صراعات وتنمية، جامعة محمد بوضياف المسيلة*.

محمد خروش. (2020). *معوقات التنمية في إفريقيا*. الجزائر: النشر الجامعي الجديد.

مريم براهيمي. (أكتوبر, 2019). "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأمن والتنمية في إفريقيا". *مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 05*.

هشام دراجي. (2020-2021). "أزمة التنمية في إفريقيا". *أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، تخصص الحقوق والعلوم السياسية*.

وليام إيسترلي ترجمة: أشرف محمد كيلاني. (2014). *إفريقيا الموت الحديث الكبير: لماذا تموت القارة السوداء والعالم لا يأبه*. القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع.

وردية أمريو، وسفيان صخري. (سبتمبر, 2021). "التنمية الإقتصادية في إفريقيا بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل". *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد الثالث، المجلد السادس*.

الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا : بين المقومات وتحديات الاستدامة

أ.د حمدي ناجية - جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية

البريد الالكتروني: nadjia.hamdi@ummto.dz

مقدمة

يعتبر الاستثمار أهم عنصر من عناصر التمويل الخارجي للتنمية ، وبديل استراتيجي عن سياسة القروض والديون الخارجية التي غالبا ما كانت الدول الافريقية تلجأ إليها للنهوض باقتصادياتها. ودشنت دول القارة بداية التسعينيات استراتيجية جديدة بالانفتاح على الاقتصاد العالمي وتحريك دبلوماسيتها الاقتصادية على الصعيد الثنائي والدولي تحت شعار الاستثمار من أجل تنمية افريقيا وعقدت عديد القمم من أجل حث الرأسمال الأجنبي على الدخول القارة خصوصا بعد تحقيق عديد من دول القارة للاستقرار السياسي والاجتماعي. وقد بدأت تدفقات حجم الاستثمارات في بداية من التسعينات بعد ركود طويل وعرفت نموا متصاعدا في فترات و مضطربا في أخرى.

من هنا تحاول المداخلة مناقشة **الإشكالية التالية**:

ماهي مقومات وعوامل جاذبية الاستثمارات الأجنبية في القارة الإفريقية؟ وماهي التحديات التي تواجهها من أجل تحقيق استثمار مستدام يدفع بمسار التنمية الاقتصادية في هذه الدول؟

ستحلل الإشكالية عبر المحاور التالية:

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وهيكل مؤشرات ضمان جاذبيته.

ثانيا: مقومات الاستثمار الأجنبي في إفريقيا وعوامل جاذبيته

ثالثا: تطور اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعا: تحديات استدامة الاستثمار من اجل استدامة التنمية

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار من الناحية الاقتصادية بأنه تخصيص رأسمال للحصول على وسائل انتاجية جديدة لتطوير الوسائل الموجودة بهدف زيادة الطاقة الانتاجية . وهو نوعان : استثمار داخلي يقوم به مواطنو

الدولة في دولتهم، واستثمار خارجي ويخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى سوق دولة أخرى. وتكون جهة الاستثمار إما دولة أو مجموعة دول، شركة أو مجموعة شركات وحتى أفراد[1] .

الاستثمار الاجنبي المباشر هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يحصل فيه كيان مقيم في اقتصاد اخر على مصلحة دائمة في بلد مضيف يتمتع فيه المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المشروع[2] وتسجل صافي قيمة تدفقات المعاملات الاستثمارية كل عام على شكل رأسمال وأسهم.

*** أهميته :**

-يقوم بدور هام في عملية التنمية واستدامتها عبر تمويل المشاريع الاستثمارية وتحسين قدرة الاقتصاد المحلي على النمو والتفاعل مع الاقتصاد العالمي

- يساهم في نقل التقنية والتكنولوجيا والمهارات واستحداث فرص عمل، وتوفير الاحتياجات من العملة الأجنبية.

ثانيا: هيكل مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار:

يتكون من ثلاث مجموعات يندرج تحتها 10 مكونات تتفرع بدورها إلى 114 متغير كمي[3]

مجموعات المتطلبات الاساسية او المسبقة	العوامل الكامنة	العوامل الخارجية
*مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي *مؤشر القدرات التمويلية *مؤشر البيئة السياسية والمؤسسية والاجتماعية *مؤشر بيئة أداء الاعمال	*مؤشر حجم السوق وسهولة النفاذ إليه * مؤشر الموارد البشرية والطبيعية *عناصر التكلفة *مؤشر البنى التحتية	*مؤشر التكتل الاقتصادي والشركات متعددة الجنسيات *مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

ثالثا: مقومات الاستثماروعوامل جاذبيته في افريقيا

[1] - معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربي، **مجلة الاقتصاد والإدارة**، الرياض، العدد 2، 2014، ص106

[2]- **المرجع السابق**، ص110

[3] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات، **ضمان الاستثمارمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار**، الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات، جانفي –مارس 2013، ص13

تمثل وفرة الموارد الطبيعية الإفريقية أحد أهم عوامل جذب الاستثمارات في إفريقيا؛

- الدول الإفريقية ثلثي الأراضي الزراعية في العالم نتيجة توفر مصادر متعددة للمياه، كما يتوفر بها العديد من المعادن مثل البلاتين والكروم والمنجنيز في أكثر من 19 دولة إفريقية
- يستحوذ الذهب على 25% من الانتاج العالمي و50% احتياطي على مستوى العالم وهو موجود : مالي، وغانا، وإريتريا، وإثيوبيا، ورواندا، وزامبيا، وناميبيا، وجنوب إفريقيا، وزيمبابوي، وشرق السودان.
- ويتوفر الماس في أنجولا، وبتسوانا، والكونغو الديمقراطية، وجنوب إفريقيا، وناميبيا. وتستحوذ على 40% من الانتاج العالمي.
- ويتوفر النحاس في زامبيا، والسودان، والكونغو.
- كما يتوفر النفط والغاز والفحم في حوالي 46 دولة إفريقية، حيث تمتلك إفريقيا وحدها نحو 124 مليار برميل من احتياطي النفط، أي بنسبة 12 %من نسبة الاحتياطي العالمي.
- 33% من احتياطي العالم الخام في اليورانيوم المستخدم في الصناعات النووية[1]

إذ تمثل قارة إفريقيا ثاني أكبر قارات العالم من حيث عدد السكان، ب1.3مليار نسمة ، تمثل اكثر من 60% من الشباب بما يعني توفر عنصر العمل اللازم للنشاط الاقتصادي، وكذلك توفر عنصر الطلب على السلع والخدمات[2].

عوامل الجاذبية:

-نجحت العديد من دول القارة مؤخرا من الخروج من النزاعات العسكرية واتجهت لبناء تجارب ديمقراطية، منها كينيا التي شهدت تحول ديمقراطيا في2002، يرى أبونا 2001 في حالة أوغندا أن

---

[1] - **عبد الحافظ الصاوي ،بينها بريطانيا.. لهذه الأسباب تعزز الدول الكبرى استثماراتها بأفريقيا**
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/1/27/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%B8%D9%8A%D9%81-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7

[2] - عبد الرحيم محمد الحسن عثمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في شرقي افريقيا دلراسة حالتي كينيا – اثيوبيا، في: فضيل مزاري وآخرون ، **متابعات افريقية**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد 23، فيفري 2022، ص30.

االاستقرار السياسي واتساق السياسات أمران ضروريان وهو أكثر أهمية بكثير من مستوى الحوافز المقدمة لجذب تدفقات الاستثمار[1].

- نجحت جنوب افريقيا في تحقيق مؤشرات ايجابية في مجال الاستقرار السياسي الحرية سوق مالية متقدمة، الاعفاءات الضريبية.

- تحسن الأوضاع الاقتصادية ، ومتوسط الدخل، وارتفاع معدل الاستهلاك في دول جنوب الصحراء

- مصر : موقع استراتجي الرابط بين اروبا وأسيا، قناة السويس مصدر لجلب الاستثمارات في المجلات الجديدة، سوق استهلاكية كبيرة مرتبطة بارتفاع الكثافة السكانية.

- الشرق الأفريقي والقرن الأغريقي: أهميته الموقعية المطل على المحيط الهندي، يجعله متحكما في التجارة العالمية خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج نحو أروبا، بالإضافة إلى موارد ومساحات زراعية شاسعة غير مستغلة: السودان، اثيوبيا.

-باشرت أغلبية الدول الإفريقية منذ مطلع التسعينيات جملة من الإصلاحات الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار وخلق بيئة أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، حيث قامت 28 دولة بادخال 58 عملية اصلاحية عام 2007، واستطاعت بعضها ان تتحصل على ترتيب ايجابي في مؤشر سهولة الأعمال، ومنها: كيينيا، السنغال، بتسوانا، جنوب افريقيا موريشيوس، مثل تبسيط اجراءات تأسيس الشركات، حرية تحويل رؤوس الاموال، رفع القيود عن الاستثمار الاجنبي ، تخفيض النظم الضريبية، تخفيض رسوم الواردات والصادرات.

- لقد تمكنت مساعي الدبلوماسية الاقتصادية الإفريقية في العقد الأخير من رفع حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية نحوها وفي مقدمتها الصين، اليابان، الهند، فرنسا، تركيا ، روسيا و دول الخليج، وتحول إلى تنافس بينها من أجل إثبات وجودها الاقتصادي في القارة، وفي تقرير البنك الافريقي للتنمية 2023،

- تزايد اعداد المناطق الاقتصادية الخاصة اضافة تأسيس منظمة التجارة الحرة القارية الافريقية كأكبر منطقة للتجارة الحرة في 2018 وتم تداولها في 2021، لتوفير فرصا اكبر لزيادة الاستثمار عن طريق تخفيض التعريفة الجمركية وغير الجمركية لتوسيع سوق السلع والخدمات. وزيادة التكامل الاقليمي بين دول القارة.

رابعا: تطور اتجاهات الاستثمار المباشر في إفريقيا

1: تطورحجم التدفقات على مستوى القارة:

[1] - Rional Zinsou, l,investisment en Afrique, mythe et réalité, **Revue Après-demain** , ed : Fondation Sligman, n°31-32 , 2014, pp21-22.

شهدت الاستثمار الأجنبي في افريقيا تطورا هاما منذ نهاية التسعينات، بالرغم من استقطابها لنسبة صغيرة ضمن الحجم الكلي للاستثمار العالمي المقدرة ب 3% استجابة للمقومات والاصلاحات وتحسن الاوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية، وهو ما أدى الى ارتفاع حجم التدفقات ليصل إلى نحو 100 مليار دولار سنة 2022 و صنفت 10 دول ضمن أفضل الدول جاذبية للاستثمار وهي: مصر، جنوب افريقيا، المغرب، اثيوبيا، كينيا، رواندا، تنزانيا، نيجريا، غانا وكوت ديفوار. ألا أن منحى تطور هذه التدفقات يشهد تذبذب بسبب عوامل خاصة بالقارة وأخرى خارجية منها الازمات العامية الاقتصادية واجائحة كورونا أين انخفضت في ميع القطاعات ومست كل الدول المستضيفة.

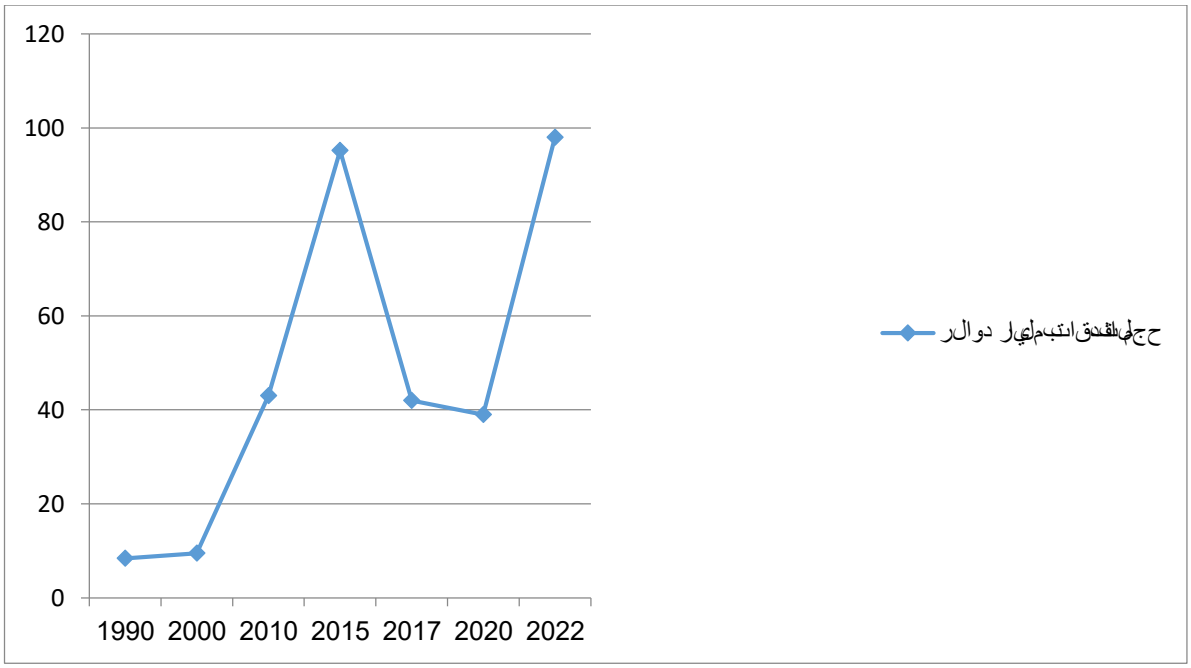

2:أهم الدول المستثمرة في افريقيا من حيث قيمة رأسمال المستثمر

تتسابق على سوق الاستثمارات الإفريقية الاقتصادات الكبرى على رأسها الصين، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، روسيا، ودول الخليج في مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة وكان تباين في الوجود الاقتصادي .

الشكل5: أهم الدول المستثمرة في إفريقيا من حيث قيمة الرأسمال المستثمر[1]

[1] - مجدى الفقى، الأرقام.. طفرة فى حجم التبادل التجارى بين روسيا ودول إفريقيا، 23-10-2019،

- https://www.mobtada.com/cases/880117/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8A3

– ابراهيم شادي، **استراتيجية الهند في افريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات ، 21-06-2023، ص6.

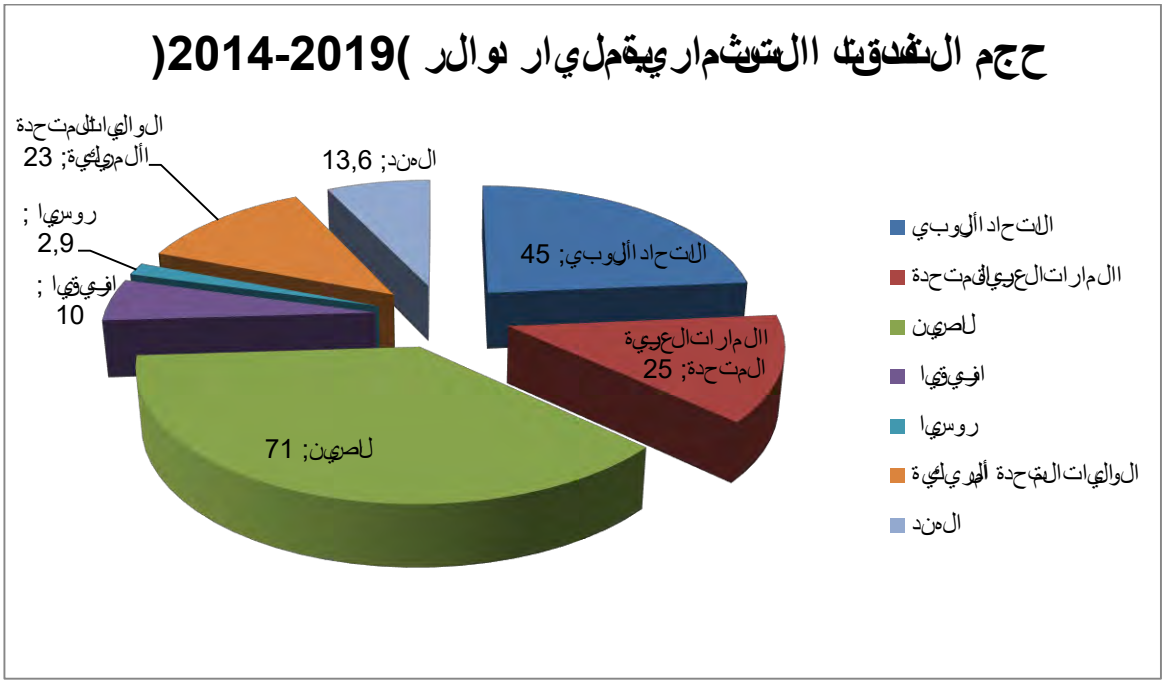

3:الاتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر حسب المناطق والدول المستصيفة

من بين أفضل 30 وجهة أفريقية للاستثمار المباشر تأتي الدول التي تتمتع بأكبر متوسط سنوي لقيمة الاسهم ، هي منطقة جنوب الصحراء، غرب أفريقيا، ثم شرق إفريقيا وتتميز بعدم الاستقرار.

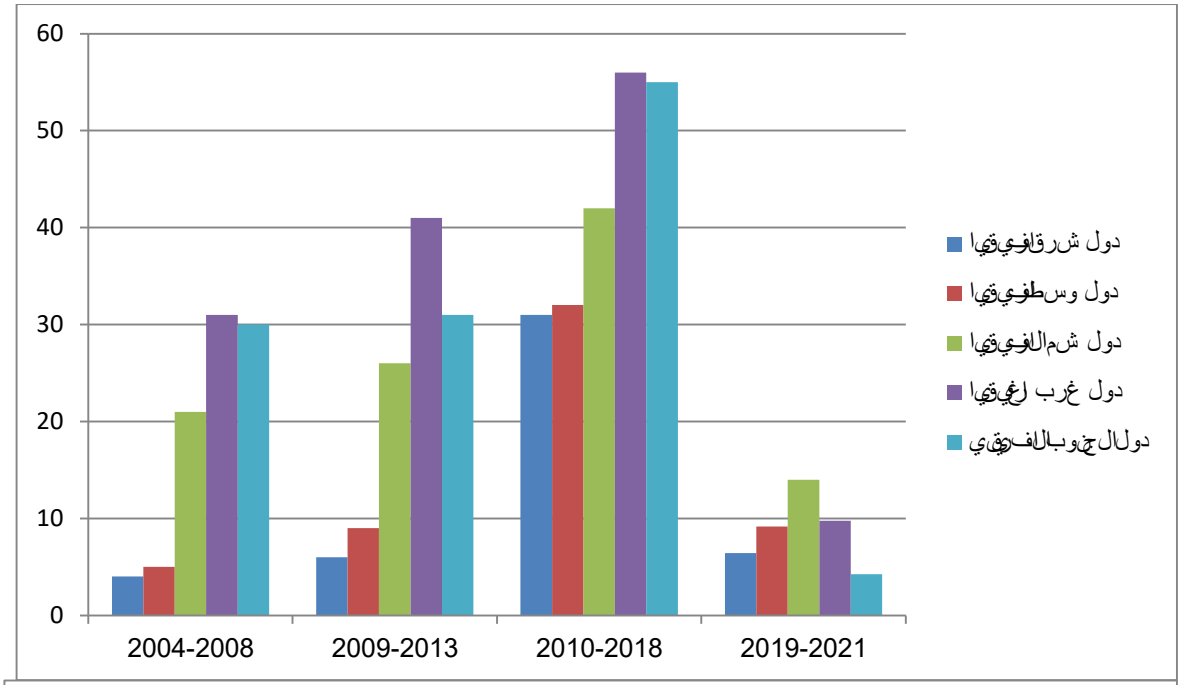
60
50
40
30
20
10
0
2004-2008
2009-2013
2010-2018
2019-2021
دول اليورانيوم قرش
دول اليورانيوم سوس
دول اليورانيوم الماش
دول اليورانيوم برغ
دول الباوكسيت الفيرالي

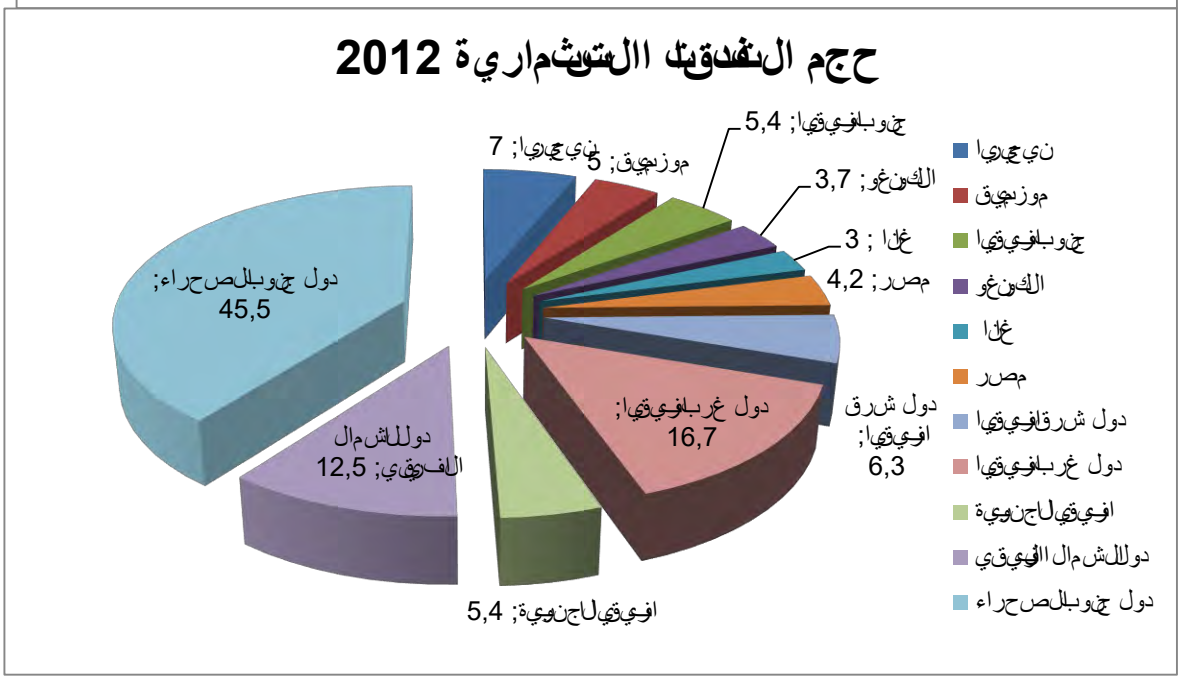
مجح القدفة الامريكية 2012
اليورانيوم; 7
قيمزوم; 5
اليورانيوم الباوكسيت; 5,4
الكوغنيوم; 3,7
الغا; 3
رصم; 4,2
دول اليورانيوم قرش; 6,3
دول اليورانيوم برغ; 16,7
دول الباوكسيت الحمراء; 45,5
دول اليورانيوم الماش; 12,5
اليورانيوم الجنوبية; 5,4

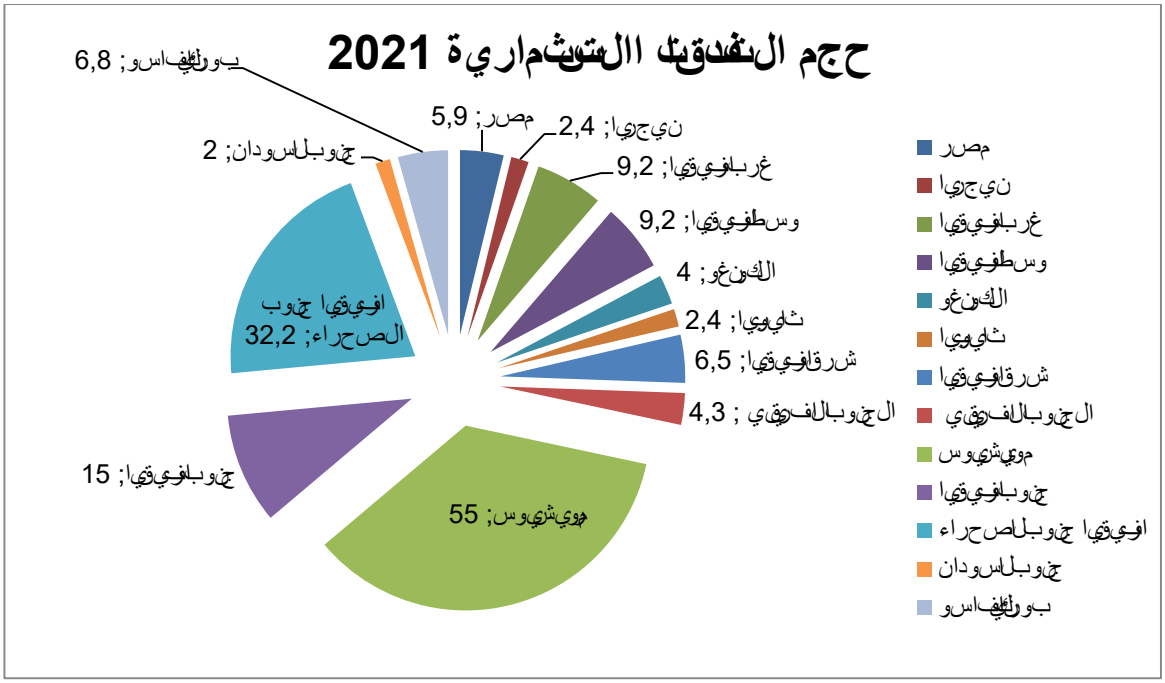

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على:

"-الأونكتاد": مصر الأولى إفريقيا في تدفقات الاستثمار الأجنبي للقارة خلال 2022، 16-08- 2023 https://sis.gov.eg/Story/262428/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%86%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%AF-%D9

- خالد حسني، كيف تطورت أرقام الاستثمار الأجنبي في مصر خلال 10 سنوات؟، https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2023/06/13/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%AA-5

4:توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات

اتجه الاستثمار الأجنبي إلى قطاعات مختلفة بعدما كان مرتكزا في القطاع الاستخراجي(نفط، غاز، فحم) ، لنتشر في قطاعات التصنيع، الخدمات، الطاقات المتجددة ....، ليصبح مصدرا رئيسيا لتمويل التنويع الاقتصادي[1] .

[1] - Stephen Morgan, Jarrad Farris, and Michael E. Johnson. Foreign Direct Investment in Africa: Recent Trends Leading up to the African Continental Free Trade Area (AfCFTA), EIB-242 USDA, Economic Research Service oct2022 . *https://www.ers.usda.gov/webdocs/publications/104996/eib-242.pdf?v=3027.7*

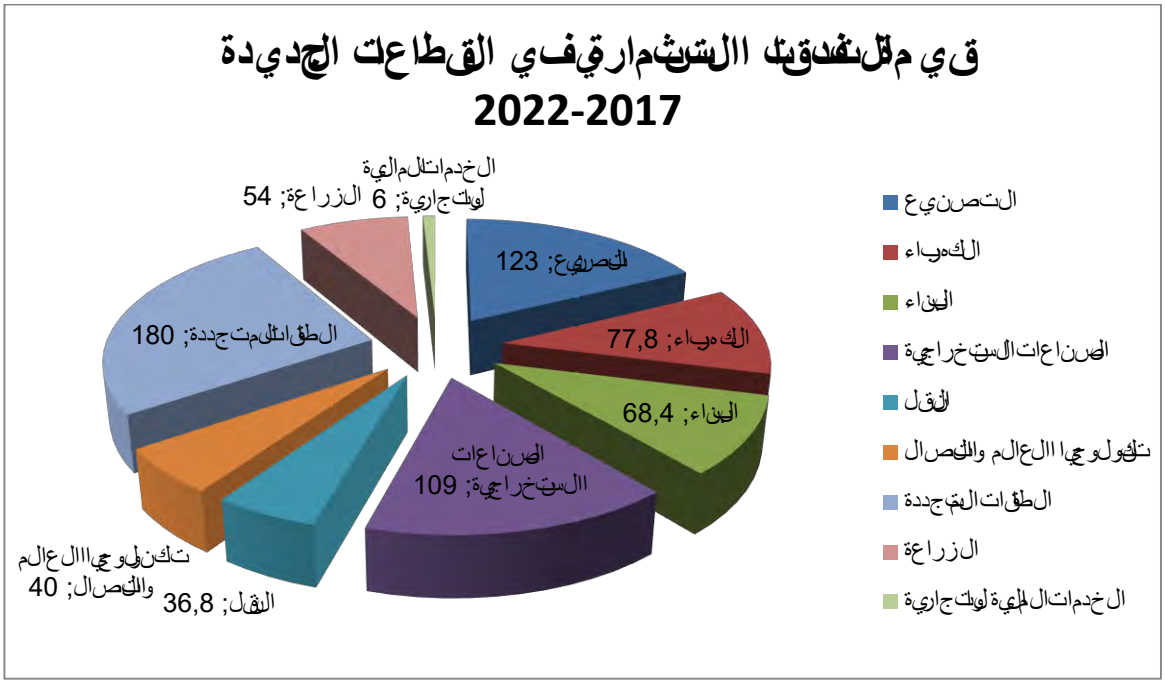

-يرجع التنوع القطاعي للاستثمارات الاجنبية تبعا للرهانات السياسية والاقتصادية للدول المستثمرة، اذ تتمركز أكبر قيمة الاستثمارات الاماراتية والهند والصين في القرن الإفريقي ،شرق افريقيا وجنوب افريقيابسب أهميته الموقعية المطلة على المحيط الهندي وتحكمه في مسار التجارة العالمية خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج نحو أروبا، وارتفعت الاستثمارات في المجال الامني ، النقل ، الموانى، لتأمين طرق التجارة البحرية[1].

- اتجهت الاستثمارات الاتحاد الأروبي في مجال الصناعات الاستخراجية والموارد الزراعية لتأمين تمويل اقتصادها لهذا كانت نيجريا وكوت ديفوار اكبر الدول المستثمر فيها، ثم اتجهت نحو التنويع لتقويض التوسع الصيني في المنطقة بحكم العلاقة الاستعمارية بهذه الدول..

[1] - جيهان عبد السلام عباس محمود، واقع ومستقبل الاستثمارات الخليجية في إفريقيا، **مجلة الرأي** ، العدد 144، 12-12-2019،
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4837&catid=4262&Itemid=172

- شكل الموقع الاستراتيجي لمصر اهمية لجذب الاستثمارات واعتبارها اولى في شمال افريقيا، لارتفاع القطاع الاستخراجي، كم شكلت منطقة قناة السويس منطقة استثمارية بامتياز في مجال الطاقات المتجددة والطاقة النظيفة (الهيدروجين الأخضر). وتركز في مصر الاستثمارات الروسية الاماراتية والاتحاد الأروبي.

خامسا: تحديات استدامة الاستثمار من أجل استدامة التنمية

- حققت القارة ثاني أعلى معدل للنمو الاقتصادي في العالم بعد آسيا النامية. يستعيد النمو الأفريقي قوته بعد الركود العالمي في عام 2020: يقدر بنحو 3.7% في عام 2023 ومن المتوقع أن يصل إلى 4.2% في عام 2024، ويحتل المرتبة الثانية بعد آسيا النامية وقبل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على التوالي بنسبة 5% و1.6% لعام 2023 و2023. 4.9% و2.2% لعام 2024[1]. وقد غذت معدلات الاستثمار المرتفعة هذا النمو الأفريقي، كما يتضح من مساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت في نمو الناتج المحلي الإجمالي، والذي بلغ ذروته عند 1.2 نقطة مئوية في الفترة 2017-2019 قبل أن ينخفض في عام 2020-22 خلال جائحة كوفيد-19.

نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي الى الناتج المحلي الاجمالي في دول جنوب الصحراء[2]

2005-2019

[1] - البنك الافريقي للتنمية، تحليل الأداء الاقتصادي المنتظم يمكن أن يعزز قرارات الاستثمار في أفريقيا، https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/hiwarat/58364، 23-01-2023، تم الاطلاع عليه يوم 11-11-2023.

[2] - 0CDE, L'investissement durable en Afrique en temps de crises mondiales. https://www.oecdilibrary.org/sites/b0920649fr/1/3/2/index.html?itemId=/content/publication/b0920649-fr&_csp_=d9734f533fdc5d4512570a46325a59ce&itemIGO=oecd&itemContentType=book#fig-1.6

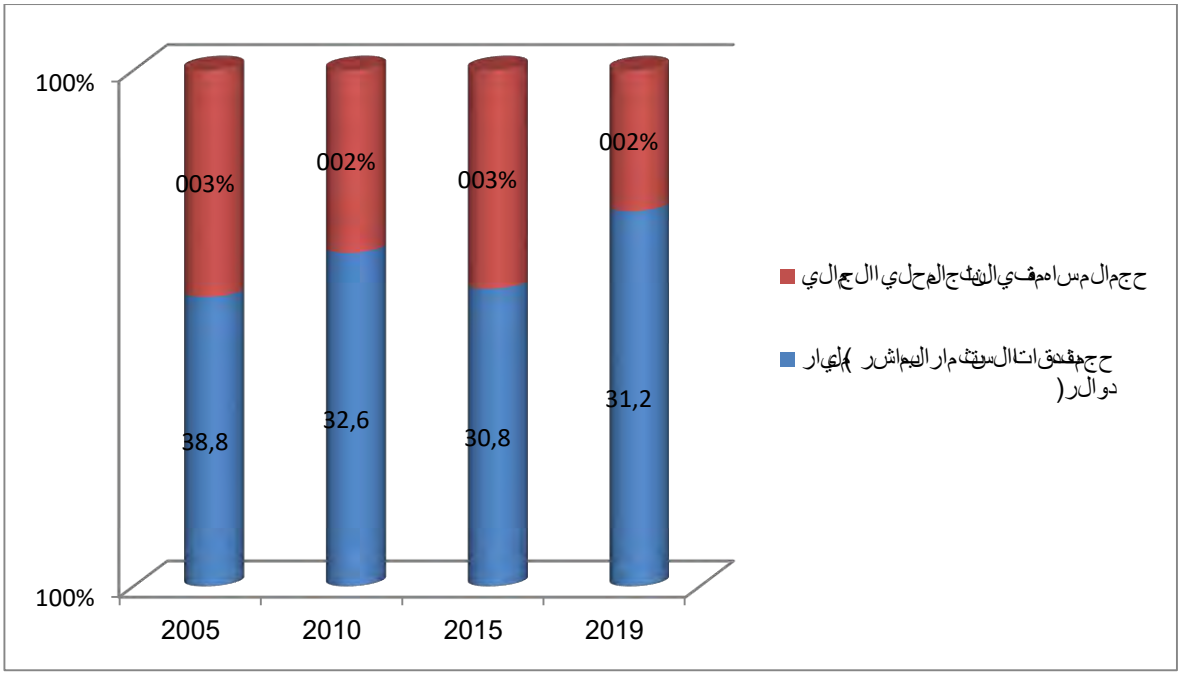

ان تغيرات وعدم استقرار حجم التدفقات الاستثمارية يطرح إشكالية هامة حول استدامته في القارة،

فالاستثمار يكون "مستداما" عندما يكون مجموع فوائده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوقعة أكبر من تكلفته الإجمالية. وتتوافق الاستدامة الاقتصادية مع قابلية استمرار نشاط السوق على المدى الطويل. وتشير الاستدامة الاجتماعية إلى التأثيرات على التنمية البشرية والرفاهية الفردية والنتائج الجماعية مثل السلام والتماسك الاجتماعي (الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، 2022). وأخيرا، الاستدامة البيئية عندما يعمل النشاط الاستثماري ضمن حدود النظم البيئية الضرورية للحفاظ على الحياة على الأرض

الظاهر أن هذه الديناميكية لم تشجع بشكل كاف التحول الانتاجي وتحسين المؤشرات التنموية وذلك لعدة سباب:

* ان الثابت اقتصاديا ان الاستثمار االجنبي المباشر يؤدي ذو مزايا اقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي ولكن يصاحبه مخاطر اجتماعية محتملة على البلد المضيف: اذ ينتقد الراي العام الافريقي العمالة المستوردة منها ما سمي بتصيين البلاد: بوجود.1.500 000 صيني 250 الف فرنسي، 7500 ياباني مع ظاهرة عدم الامتثال للاعراف الاجتماعية والبيئية[1].

* دخول دول القارة في اتفاقيات وشراكة في ظل علاقة غير متوازنة أدى إلى ان تكون في صالح الدول المستثمرة أي استغلال موارد أفريقيا لانقاذ افريقيا ومنها ما سمي نموذج البنية التحتية مقابل الموارد ، وتحول القارة الى بؤرة للتنافس والصراع الدولي من اجل النفوذ.

* لاتزال افريقيا تواجه صدمات متداخلة والأثار المرتبطة بتزايد التوترات الداخلية وجيوسياسية ، والأزمات الاقتصادية العالمية التي تجعلها اقتصاديات عارية.

[1] - Rionel Zinou, **Opcit**, p23.

* لاتزال مشكلة الديون تجعل صنع السياسات وقرارات الاستثمار الصعبة مع تخلف القطاع المالي.
* تراجع مستوى الشفافية ضعف البيانات عن فرص الاستثمار
* انخفاض العملات المحلية
* تقويض ثقة المستثمرين ، حيث لايزال المستثمرون الاجانب يعتبرون أن المخاطر السياسية المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي، والافتقاد الى القدرة التنظيمية، وتقلبات العملة، وضعف الأنظمة التنظيمية كلها عقبات أمام الاستثمار قد أدت الى سحب استثماراتهم، فالمخاطر أقوى من الامتيازات المعروضة.
صنف البنك الدولي عام 2021، معاناة 14 دولة من صراعات متوسطة أو عالية الحدة وهو ما يعطل عمليات الشركات والوصول إلى أسواق وخدمات مالية، البنية التحتية وهذه العوامل تؤدي الى تقليل احتمالية نجاح الاستثمارات الجديدة، او تلقي تدفقات اكثر[1].
*تراجع مستوى الشفافية في المعاملات المالية وضعف البيانات عن فرص الاستثمار

توصيات من اجل تعزيز فرص الاستثمار في القارة

- تسريع الاصلاحات الهيكلية لبناء قدرة إدارة الضرائب والاستثمارات في الرقمنة والحوكمة الالكترونية لتعزيز الشفافية والحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

-مع توفر الموارد البشرية بالقارة الإفريقية، إلا أنه يلزم إصلاح منظومة التعليم والصحة، وتطوير سياسات الحد من الفقر لرفع كفاءة العنصر البشري والحد من هجرة أبناء القارة

- يجب العمل على تنويع مصادر التمويل من خلال القطاع المصرفي الإفريقي ومؤسسات التمويل الإفريقية والدولية والقطاع الخاص الإفريقي، وتسخير الموارد المحلية لتوليد فوائض تمويلية لمشروعات البنية التحتية لخلق بيئة مواتية للأعمال والاستثمار.

-يجب على دول القارة ، ووضع استراتيجية لتحفيز الاستثمار في المجال الصناعي بالقارة، وبناء سلاسل التوريد التي تُمكن البلدان من تخفيض اعتمادها على الواردات، وتعزيز قدرتها على المنافسة في السوق العالمية. كما ينبغي تحقيق التكامل بين دول القارة في مجال الصناعة، ويُعد التكامل الإقليمي هدفًا رئيسيًا في استراتيجية 2063، لذا يجب التركيز على المشروعات التي تحقق التكامل والترابط بين دول القارة لتحقيق تلك الأهداف
- تطوير سياسات الانتاج المحلي والاستغلال الامثل للموارد للحصول على قيمة اكبر منها لمواجهة مخاطر عدم اليقين العالمية وسد فجوات التمويل .

[1] - **OPCIT**, OCDE.

تحدي التغير المناخي في القارة الإفريقية وتأثيره على التنمية المستدامة

الاسم واللقب: زلاقي حبيبة، بن دايخة براهيم.

الرتبة العلمية: استاذ محاضر - أ -

جامعة الانتساب: كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة -3-

habiba.zellagui@univ-constantine3.dz brahim.bendaikha@univ-constantine3.dz

مقدمة:

يُعدّ التغير المناخي من بين أكبر التحديات و التهديدات على المستوى العالمي خاصة في القرن الواحد والعشرين، إذ أصبح محل اهتمام جميع دول العالم بما فيها دول القارة الإفريقية. فقد دُقَّ ناقوس الخطر من قِبَل فريق خبراء المناخ في الأمم المتحدة عام 2021 مُنْذِرين البشرية جمعاء عن مُعْضلة بيئية باعتبارها خطرا وشيكا، يُهدِّد حياة البشر و كل الكائنات الحية على كوكب الأرض.

و دول القارة الإفريقية - خاصة إفريقيا السمراء- بما تعانيه من فقر و جفاف و قلة مصادر المياه ونزاعات داخلية، يزيدها التغير المناخي أزمة، حيث أنتج هذا الأخير (التغير المناخي) مخاطر جديدة كضعف الانتاجية الزراعية التي تؤثر سلبا على اقتصاديات دولها لِتَطالَ عرقلة التنمية و التنمية المستدامة بمختلف مستوياتها وكذا تهديد الأمن الإنساني والغذائي والصحي فيها. ممّا يزيد من عدم استقرار دولها التي هي في الأصل تعاني اختلالات اجتماعية و اقتصادية نتيجة الطبيعة القبلية لمعظم دولها (التعصّب القبلي) و كذا الانفصالات السياسية وَالانقلابات العسكرية التي تزيد من تعقيد الوضع العام فيها.

و عليه سننطلق في مداخلتنا هذه من إشكالية أساسية هي: إلى أي مدى عرقلت التغيرات المناخية في القارة الإفريقية عملية التنمية المستدامة فيها؟

و سيتم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال الفرضيات التالية:

- للتغيرات المناخية - وَخاصة ظاهرتي الاحتباس الحراري وَالنينو- تأثيرات سلبية كثيرة على الوضع التنموي في إفريقيا.

- كلما زاد تأثير التغيرات المناخية و طال أمدها في القارة الإفريقية كلما ساهم ذلك في زيادة تأزيم وتأخير التنمية المستدامة فيها.

و سنحلّل هذه الإشكالية و نختبر الفروض التي انطلقت منها المداخلة، من خلال المحورين التاليين:

- طبيعة التغيرات المناخية في إفريقيا (بالتركيز على ظاهرتي الإحتباس الحراري، وظاهرة النينو).

- تأثير التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في دول القارة الإفريقية.

المحور الأول: طبيعة التغيرات المناخية في إفريقيا.

أولا- تعريف التغيرات المناخية: سيتم في هذا المحور من المداخلة التطرق للتغيرات المناخية على مستوى القارة الإفريقية، و التي سيتّم ربطها بالتنمية المستدامة فيها من خلال المحور الثاني. وسنركّز في تحليلنا على ظاهرتي الإحتباس الحراري، وظاهرة النينو، باعتبارهما ظاهرتان طبيعيتان مؤثرتان في التغيرات المناخية بدرجة كبيرة.

يعتبر التغير المناخي تحديا كبيرا يواجه البشرية جمعاء، وقد بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة بداية القرن 19 أين تمكّن علماء وباحثون في مجال علم المناخ والأرض من التأكيد على أنّ مناخ الأرض في تغير مستمر وبطريقة سيكون تأثيرها سلبيا على نمط حياة سكان الأرض من جميع النواحي، وهذا عائد لعدة أسباب طبيعية وبشرية. ومنذ ذلك الوقت قدّمت عدة تعاريف، منها **اتفاقية الأمم المتحدة** حول تغير المناخ وفي فقرتها الأولى تعرّف التغيرات المناخية على أنها: "تلك التغيرات في المناخ التي تعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة" (حداد، 2018). فتغير المناخ حسب هذا التعريف يرتبط بالنشاطات الإنسانية غير المسؤولة التي تؤذي الطبيعة، وتغيّر معطياتها الطبيعية لتُحدِث اختلالات بيئية كثيرة تترتّب عنها، تؤثّر في مختلف جوانب الحياة الخاصة بالإنسان و كذا باقي الكائنات الحية.

وَالمناخ في أبسط معانيه يعبِّر عن (Climate / Climat) الحالة المتوسطة للطقس واختلافه على مدى فترة زمنية محددة، ومنطقة جغرافية معينة... كما أنه يختلف من فصل لآخر ومن سنة لأخرى، ومن عقد لآخر أو على مدى زمني أطول مثل العصر الجليدي... ويُعَبَّر إحصائيا عن التغيرات الهامة التي تطول هذا المناخ وتدوم لعقود أو أكثر بالتغير المناخي Climate change (خرفان، 2009، صفحة 03). أي أنّ المناخ

يرتبط بحالة الجو بمنطقة معينة في فترة زمنية طويلة نسبيا يحدّدها المختصون عادة بأكثر من ثلاثين عاما على الأقل.

و تعرّف أيضا التغيرات المناخية على أنها: " تلك التغيرات طويلة المدى في درجات الحرارة و ظروف الطقس وَمن الممكن أن تكون هذه التغيرات طبيعية، إلا أنها و منذ القرن التاسع عشر أصبحت تَنْتُج بشكل رئيسي عن النشاط البشري، و لاسيما استخدام الوقود الأحفوري (مثل الفحم و النفط و الغاز) التي تنتج الغازات الدفيئة" (لعيساني، 2022، صفحة 187).

كما يشير مصطلح التغيرات المناخية – وحسب تعريفات الجغرافيين و الجيولوجيين المختصين- إلى تغيرات مهمة من الناحية الإحصائية إما في متوسط حالة المناخ وإما في تقلبيته (variabilité) التي قد تستمر لفترة محدودة أو قد تمتدّ عقودا، وقد ينشأ تغير المناخ عن عمليات داخلية طبيعية أو تأثيرات خارجية، أو عن تغيرات بشرية المنشأ، ترتبط بتغير نسب مكونات الغلاف الجوي أو استخدام الأراضي (التل، 2008، صفحة 63). بالتالي قد يكون سبب التغيرات المناخية سببا طبيعيا مرتبطا بالمناخ بحد ذاته أو قد يكون لأسباب تدخّل الإنسان في الطبيعة وتخريبها، والمهم في هذا أن هذه التغيرات تتميّز بطول مدتها و استمراريتها على مدى عقود من الزمن.

و كما -سبق الذكر- فمن بين التغيرات المناخية الموجودة، سنركّز دراستنا على ظاهرتين اثنتين مترابطتان، هما الاحتباس الحراري، وظاهرة النينو.

ثانيا- تعريف الاحتباس الحراري: أصبحت ظاهرة الاحتباس الحراري تحتلّ صدارة مواضيع التغير المناخي، بسبب النتائج الخطيرة و التداعيات المأزومة التي يمكن أن تؤدي إليها و التي تهدّد مستقبل الوجود البشري و الحياة على سطح الأرض لمختلف الكائنات.

كان العالم السويدي "سفانتي أرينيوس" "Sifanti Arinous" أول من أطلق لفظة الاحتباس الحراري في عام 1986 على النتائج المترتّبة على ازدياد كميات غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي الناتجة عن عمليات حرق الوقود، ويُعتبر هذا الغاز المسؤول الأول عن الاحتباس الحراري، كما أنّ تلوث الهواء الذي يتجاوز قدرة الطبيعة على احتوائه هو السبب المباشر لهذه الظاهرة، و ثمة اتفاق بين العلماء أنّ الانبعاثات الناتجة عن النشاطات البشرية هي السبب في تفاقم هذه الظاهرة. و تتلخّص نظرية "أرينيوس" في أنّ بعض

الغازات الخاملة في الغلاف الجوي تمتلك قابلية على امتصاص بعض الطاقة الحرارية المنعكِسة من سطح الأرض، ومن ثم تقوم بإرجاعها إلى سطح الأرض مرة أخرى بدلا من تحررها إلى الفضاء بسبب ارتفاع في معدلات درجات الحرارة (الشعلان، 2010، صفحة 27). و قد قُدِّمت عدة تعاريف لظاهرة الاحتباس الحراري، من أبرزها ما يلي:

- الاحتباس الحراري هو ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة في بيئة ما نتيجة تغيير في سيلان الطاقة الحرارية من البيئة و إليها، و عادة ما يُطْلق هذا الاسم على ظاهرة ارتفاع درجات حرارة الأرض عن معدلاتها الطبيعية (Werndl, 2016).

و الاحتباس الحراري بالإنجليزية "Global Warming " يعني ازدياد درجة الحرارة السطحية المتوسطة في العالم مع زيادة كمية ثاني اوكسيد الكربون وَغاز الميثان، وَبعض الغازات الأخرى في الجو، هذه الغازات تسمى بالغازات الدفيئة لأنها تساهم في تدفئة الغلاف الجوي للأرض وَهي الظاهرة التي تعرف باسم "الاحتباس الحراري (الكايد، 2010، صفحة 133). أو الإحترار العالمي بحيث يصبح سطح الأرض أو الطبقة العلوية للأرض ذات درجة حرارة عالية نتيجة احتباس نسبة كبيرة من تلك الغازات (غازات الدفيئة) و عدم قدرة الأرض على استيعابها ممّا ينتج تغيرات مناخية تؤثر سلبا على وجود الأفراد ومختلف الكائنات و حياتهم على المستوى العالمي .

كما تعرّف ظاهرة الاحتباس الحراري أو ظاهرة الاحترار العالمي (Global Warming) أو ظاهرة الدفيئة (Greenhouse)، على أنّها ارتفاع في معدّل درجة حرارة الهواء الجوّي الموجود في الطبقة السفلى من سطح الأرض، وتحدث هذه الظاهرة عند حبس او احتباس حرارة الشمس في الغلاف الجوي للأرض بعد دخولها إليه، ممّا يرفع درجة حرارة الأرض ويجعلها أكثر دفئا، ويتمُّ ذلك من خلال امتصاص غازات الغلاف الجوي كثاني أكسيد الكربون لطاقة الشمس وحبسها بالقرب من الأرض ممّا يساهم في ارتفاع حرارة الأرض (سعدون، 2023). و من هنا يبدو خطر الاحتباس الحراري.

و وفقا للهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ، قد ازداد متوسط درجة الحرارة في العالم خلال القرن العشرين ليصل إلى (0.2 – 0.6) درجة مئوية و انحسرت الكتل الجليدية الجبلية انحسارا واسع النطاق في المناطق غير القطبية، وتقلّصت مساحة الجليد البحري في النصف الشمالي من الكرة الأرضية خلال فصلي الصيف والشتاء بنسبة تتراوح بين 10% و 15% منذ خمسينات القرن الماضي (لعيساني، 2022، صفحة ص،ص، 187، 188). و قد أعلنت إدارة المحيطات و الغلاف الجوي الوطنية الأمريكية في جوان 2022، أنه ونتيجة الاحتباس الحراري الناجم عن التغيرات المناخية، قد شهدت الأرض في شهر ماي 2022 أعلى تركيز

لثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بنسبة 50 بالمئة ممّا كان الحال عليه خلال حقبة ما قبل الصناعة، وَلم يسبقْ أن سُجِّل له مثيل منذ 04 ملايين سنة (لعيساني، 2022، صفحة ص 187.).

كما تصف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) تراكم غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي خلال القرن العشرين (ق 20) "كنتيجة لتزايد استخدام الطاقة و التوسع في الاقتصاد العالمي. وَوفقا لذات المنظمة، فإنّ تراكم غازات الدفيئة في الغلاف الجوي يُخِلُّ بالتوازن الإشعاعي للغلاف الجوي، و الأثر الصافي لذلك هو زيادة حرارة سطح الأرض والغلاف الجوي السفلي لأنّ غازات الدفيئة تمتصّ بعضا من الإشعاعات الحرارية الصادرة عن الأرض وَتُعيِد إشعاعها مرة أخرى نحو السطح " .(UNFCCC), 2011, p)) (8 p. و عليه يبدو جليا تأثير الاحتباس الحراري السلبي على الحياة على وجه الأرض.

و يبدو أنّ المناطق التي تتأثّر بظاهرة الاحتباس الحراري في مختلف مناطق العالم، و بخاصة في القارة الإفريقية و تحديدا منطقة جنوب الصحراء، سوف تتأثّر بتلك الظاهرة لتشمل العديد من الجوانب، سواء كانت على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو الأمني. والذي بدوره سيؤثّر على الجانب السياسي، و لها يجب تعاون دول العالم لمحاولة السيطرة على هذه الأزمة التي ستؤثر على الإنسان والبيئة، و ستحدث العديد من موجات المجاعة والتي ستكون عاملا كبيرا في التأثير على الجنس البشري في الشرق الأوسط و إفريقيا ككل. وَحتى على المستوى العالمي. فقارة أوروبا لن تستطيع أن تتحمّل الأعداد الضخمة من اللاجئين والمهاجرين و حتى أنّ مواردها لن تكفي هؤلاء جميعا (العز، 2014، صفحة ص 118)، و بالتالي ستتجاوز تأثيرات الاحتباس الحراري المجال الوطني وَالإقليمي إلى المستوى العالمي، بحيث أنّ كل دول العالم ستتأثّر بنتائجه السلبية بما فيها دول القارة الإفريقية التي ارتبطت فيها هذه التغيرات المناخية (الاحتباس الحراري و ظاهرة النينو تحديدا)، بمشاكل وتحديات أخرى من أبرزها الهجرة و النزوح القسري من بلدانها، والنزاعات المختلفة على الموارد التي هي أصلا آيِلة للزوال والنضوب وكذا انتشار المجاعات و الأوبئة، ممّا يعرقل بصفة عامة عملية التنمية فيها و يُبْقيها دولا فقيرة، لا بل يزيدها فقرا على فقر رغم امتلاكها للموارد المختلفة. .

ثالثا- تعريف ظاهرة النينو:

تعتبر "النينو" ظاهرة مناخية طبيعية تتشكّل وتظهر تقريبا كل أربع إلى 12 سنة، و تتسبّب هذه الظاهرة في تبدلات واضطرابات مناخية قاسية في معظم أنحاء العالم، ومن ذلك زيادة الموجات الحارة ومعدلات الجفاف والفيضانات والأعاصير (العز، 2014، صفحة 119).

كما يمكن تعريف ظاهرة "النينو " بأنها ارتفاع درجة الحرارة في شرق المحيط الهادئ الاستوائي، والذي يحدث في المتوسط كل 3 و 7 سنوات، حيث يمكن أن ترتفع درجات حرارة سطح البحر في المحيط الهادئ إلى ما بين 1 و 3 درجة فهرنهايت أو أكثر، لمدة تتراوح بين بضعة أشهر إلى سنتين. ولظاهرة النينو آثار على الطقس والنظم في جميع أنحاء العالم، بحيث تتلقّى بعض الأماكن هطول مزيد من الأمطار في حين يحصل أنّ البعض الآخر من الأماكن لا تهطل فيها الأمطار على الإطلاق، وَهذا يحدث في عكس أنماط الطقس المعتادة (العز، 2014، صفحة 119).

فظاهرة النينو ظاهرة مناخية عالمية و هي ليست من الظواهر الجوية الحديثة، فقد دلّت الدراسات على أنها موجودة منذ مئات السنين، إذ أمكن التأكّد من أنّ أحداث النينو تعود في تاريخها إلى أكثر من 1500 سنة مضت من ملاحظة الغطاءات الجليدية وطبقاتها فوق جبال الانديز، والمسؤولة عن ارتفاع درجات الحرارة والجفاف في مناطق و غزارة الأمطار في مناطق أخرى. ولقد انتشرت ظاهرة النينو على الكرة الأرضية وتسبَّبت باضطرابات جوية عنيفة، ممّا أدّى إلى تأثيرات على البلدان. إذ فرضت آثارها السلبية فقرا متزايدا على السكان، وتأخّر في النمو والتطور في كثير من البلدان في العالم (عنانبة، 2017، صفحة 2131).

وتحدث ظاهرة النينو نتيجة (El Nino) نتيجة لتغيّر مؤقت في مناخ المنطقة الإستوائية بالمحيط الهادي، الذي يُحْدِث بدوره تأثيرات متباينة على مناطق كثيرة في أنحاء العالم من جفاف وَحرائق للغابات، وأمطار غزيرة. و "النين" تعني بالإسبانية الولد أو ابن المسيح، وقد أطلق الصيّادون في الاكوادور و بيرو على تلك الظاهرة هذا الاسم، لأنها كانت تأتي قرب أعياد الميلاد، وكانت تجعل المحيط الهادي أكثر دفْئًا، و تغيّر اتجاه التيار بالمحيط فَتقِلُّ الأسماك بشكلٍ ملحوظٍ، وهو ما يساعد الصيادين على قضاء هذه الفترة في البيوت. لكنّ الاسم لم يعُدْ يُسْتَخْدَم للتعبير عن هذه التغيرات الموسمية الطفيفة فقط، ولكن تجاوزها للتعبير عن التغير المتواصل في جو المحيط الهادي، وذلك باقترانه بما يُدْعى "الذبذبة الجنوبية" أو Southern Oscillation فأصبح يُطْلَق عليهEl Nino Southern Oscillation. و أول من توصّل إلى تفسير هذه الظاهرة (ENSO)، هو العالم الإنجليزي "جيلبرت ووكر" (J.Walker) عندما كان في الهند، حيث لاحظ أنّ هناك ارتباطا بين قراءة البارومتر (جهاز قياس الضغط الجوي) في بعض المناطق في الشرق ومثيلاتها في الغرب فعندما يرتفع الضغط في الشرق ينخفض في الغرب والعكس صحيح ،أطلق عليها اسم الذبذبة الجنوبية أو "Southern Oscillation" (سعدون، 2023، صفحة 344).

أمّا عن طبيعة العلاقة بين كل من الاحتباس الحراري و ظاهرة النينو، فإنّهما مترابطتان و يبنهما علاقة تأثير و تأثّر و سبب و نتيجة. بحيث تنشأ ظاهرة الاحتباس الحراري بسبب الزيادة في نسبة ثاني أكسيد

الكربون في الغلاف الجوي، و الذي يعمل على رفع درجات الحرارة و إحداث تغيرات مناخية وَمنها زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة. فأثناء النينو يضعف تدفّق المياه الباردة من الأعماق ممّا يؤدّي إلى انخفاض انبعاثه في الجزء الشرقي من المحيط الهادي، في حين أنّ ظروف مناخية جافة تنشأ في الجانب الآخر فتقوي انبعاثات هذا الغاز، فيؤدّي إلى زيادة تركيز ثاني أوكسيد الكربون في الجو. وَهذا ما يعطي الاحتمال بأنّ دورة هذا الغاز و زيادة تركيزه أو قِلّتِه لا تنتج فقط من الاستخدام البشري وإنّما تعود إلى أسباب طبيعية بيئية أيضا (عنانبة، 2017، صفحة 2136). وحسب المفكر "وحيد محمد مفضل" فإنّ ظاهرة النينو تتمثّل في: " زيادة حرارة المياه السطحية بشكل لافت، خاصة في فصلي الشتاء والخريف، بما ينتج عنه تولّد تيارات وَكُتل مائية بحرية دافئة وتحرّكها شرقا حتى بلوغ سواحل أمريكا الجنوبية، وبالتحديد سواحل البيرو و الإكوادور، ممّا ينجم عنه تغيرات مناخية وبيئية قاسية في أنحاء أخرى من العالم" (الدين، 2016) .

المحور الثاني: تأثير التغير المناخي على الدول و على التنمية المستدامة في القارة الإفريقية.

فيما يخصّ هذا المحور سنتطرّق لجزئيتين من خلاله، الأولى حول تأثير التغيرات المناخية على دول القارة الإفريقية، و الجزئية الثانية، سنحلّل من خلالها تأثير التغيرات المناخية على التنمية المستدامة.

أولا: تأثير التغيرات المناخية على الدول الإفريقية.

إن تأثير التغيرات المناخية سيكون على الدول النامية ، وَ أكثر من سيعاني من عواقب هذه الظاهرة هم دول القارة الإفريقية بصفة أكبر و أعنف. ونظرا لخطورة الظاهرة حذّر " ديفيد أندرسون" عام 2004 و هو وزير البيئة الكندي قائلا: " أنه ليس من المحتمل أن يتسبب الإرهاب في تحويل 500 مليون شخص إلى لاجئين، إلا أن ذلك يمكن أن يسببه التغير المناخي." (عليوة، 2007، صفحة 123) .

أضحت التغيرات المناخية قضية مقلقة على المستوى العالمي، وَليس الإقليمي أو القاري فحسب. لأنّ نتائجها وتأثيراتها السلبية الكارثية ستمسّ مختلف مناطق العالم وليس جزءًا منه فقط، خاصة الدول النامية بما فيها الدول الإفريقية و خاصة إفريقيا السوداء، علما أنها ليست المتسبّب الرئيسي فيه، إذ ترى هذه الدول (الدول النامية) أنّ الدول المتقدمة هي المسؤولة عن تغير المناخ، عن طريق زيادة غازات الاحتباس الحراري وبخاصة زيادة تركيزات غاز ثاني أوكسيد الكربون CO_2 في الجو منذ الثورة الصناعية، حيث ارتفعت هذه التركيزات من سنة 1750 بمقدار 31% ولا تزال ترتفع بمقدار 3% سنويا، وتعتبر تداعيات التغير المناخي على الدول النامية أكبر بسبب ارتفاع درجات الحرارة

فيها، مع زيادة الرطوبة والتضخم السكاني، الأمر الذي يُؤدِّي إلى خفض الإنتاجية وزيادة انتشار الأمراض، وتعدُّ الولايات المتحدة مسؤولة عن نحو 22% من إجمالي الانبعاثات العالمية، تليها الصين بـ 20% ثم الاتحاد الأوروبي بـ 14% ثم الهند وروسيا واليابان (تاسعديت، 2015، صفحة 71). وهذا الأمر يبدو واقعيا ومنطقيا، لأنّ الاحصائيات تؤكّد تورط الدول الكبرى في التغيرات المناخية بنسبة كبيرة جدا، لكنها ليست المتضرّر الأول منها.

و فيما يخصّ تأثيرات التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في دول إفريقيا و خاصة إفريقيا السمراء، فقد أفاد مركز المناخ للصليب الأحمر والهلال الأحمر في شهر أكتوبر من سنة 2014 بأن هناك احتمال كبير لنمو ظروف الفيضانات في افريقيا الاستوائية، وزيادة خطر الجفاف في أجزاء من إفريقيا الجنوبية ومنطقة الساحل، غير أنّ مثل هذه التصريحات وما قبلها من تحذيرات متخصصي المناخ لم تجد من يصغي لها، ولم تكف استعدادات حكومات دول القارة اللازمة لمواجهة الأزمة، وخاصة إذا ما أخذنا في عين الاعتبار كون التغيرات الجذرية في نمط الطقس في إفريقيا جنوب الصحراء منذ عام 2014 تسبّبت بتدمير المحاصيل، والتي أدّت إلى تناقص معدلات الكفاية الغذائية لأعداد كبيرة في غامبيا وموريتانيا وناميبيا والسينغال وزيمبابوي، ممّا أجبرهم على الاعتماد على المساعدات من المنظمات الأجنبية الدولية. ففي أواخر سنة 2015، أشارت إحدى بيانات الأمم المتحدة إلى أنّ شرق إفريقيا قد تشهد في أوائل سنة 2016 ارتفاعا حادا في عدد المحتاجين للمساعدات الانسانية بنسبة تزيد عن 80 بالمائة، نتيجة الفيضانات والجفاف الناجمين عن ظاهرة النينو (الدين، 2016)، و فعليا هذا ما حدث لكن بنسبة أكبر ممّا كان متوقّعا.

وقد شهدت بعض الدول الإفريقية أيضا بما فيها السودان، إريتيريا وجيبوتي في سنة 2015 ظروفا أكثر جفافا، مقارنة مع ما شهدته وتشهده الدول الإفريقية الأخرى من الفيضانات مثل كينيا، الصومال وأوغندا، أما في اثيوبيا وبعد فشل هطول الأمطار مرتين، أصبحت البلاد تعاني حاليا من أشد موجات الجفاف منذ عقود، فأكثر من 10 ملايين شخص بحاجة إلى مساعدات عاجلة، إذ أنّ المحاصيل الزراعية تقلّصت بشكل ملحوظ، كما نقصت كميات المياه ممّا جعلت الموارد والثروات الحيوانية عرضة للخطر، وعلى الرغم من أنّ حكومة إثيوبيا ومؤسساتها أدركت خطورة ما قد تكون نتائج الوضع، حيث حاولت الاستعداد لمواجهة الجفاف، بل وتعتبر استعداداتها التي بدأتها منذ سنة 2014 للتعامل معه هي الأكثر استجابة وتأثيرا مما قامت بها في سنة 1984 عندما لقي مئات آلاف الأشخاص حتفهم بسبب المجاعة الناجمة عن الجفاف، إلاّ أنّ بعض أجزاء البلاد حاليا لا تزال محتاجة لمساعدة دولية (الدين، 2016)، وكذلك الحال ينطبق على كثير من دول القارة الإفريقية، التي كانت تأثيرات التغيرات المناخية عليها بطريقة

سلبية، مما جعلها عاجزة عن إيجاد الحلول الفعلية و الفعّالة لمواجهة أخطار نتائجها الكارثية عليها، خاصة ما ارتبط بالجوانب الصحية و الوصول للأمن الغذائي.

ثانيا: تأثير التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في إفريقيا.

قبل التطرّق لتأثيرات التغيرات المناخية المذكورة سابقا –ظاهرة الإحتباس الحراري و ظاهرة النينو- على دول القارة الإفريقية، منهجيا لابدّ من الوقوف على تعريف التنمية المستدامة، فما المقصود بالتنمية المستدامة؟ خاصة وَأنّ هذا المفهوم ارتبط بمفهوم عكسي له و هو التخلف، و سال حبر الكثير من المفكّرين للخوض في هذا المجال، ما انعكس على صعوبة إيجاد تعريف جامع شامل له، وسنركّز على تعريفين نربطهما مباشرة بالتغير المناخي.

1- تعريف التنمية المستدامة:

يعرف قاموس ويبستر (webster) التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، أي ضرورة ترشيد استخدامها (زنط، 2014، الصفحات 22-23). فالتنمية المستدامة بهذا المعنى مفهوم ينبع من عملية التنمية الاقتصادية الملائمة للبيئة، ما يشير إلى أهمية التسيير العادل والفعال للموارد الطبيعية.

كما يعرّفها تعريف "روبرت سولو" (Robert Solow) : أنها "عدم الإضرار بالطاقات الإنتاجية للأجيال المقبِلة، وتركها في الحالة التي ورِثها عليها الجيل الحالي" (البريدي، 2015، صفحة 26)، أي المحافظة عليها و عدم الإضرار بها لأنّ للأجيال اللاحقة حق فيها. و انطلاق فكرة المستدامة أو المستديمة يتعلق بالكلمة الانجليزية sustainable ويعود أصل هذا المصطلح إلى علم الإيكولوجي Ecology، إذ استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكُّل وتطوّر النظم الديناميكية التي هي عرضة –نتيجة ديناميكيتها- إلى تغييرات هيكلية تؤدّي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy وعلم الايكولوجي Ecology،على اعتبار أنّ العلمين مشتقّان من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كلاهما بالجذر ECO والذي يعني في اللغة العربية المنزل أو البيت، والمعنى العام لهذا المصطلح إيكولوجي هو دراسة مكونات البيت، أما الاقتصاد، فيعني إدارة مكونات البيت (زنط، 2014، صفحة 23).

و أول من أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي هو تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة سنة 1987، وقد تشكّلت هذه اللجنة بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1983، غرضها الرئيسي دراسة تأثير السياسات التصنيعية والاقتصادية لدول العالم في الموارد الطبيعية، والتي لا يمكن اعتبارها ملكا مشاعا تهدره الأجيال الحالية كما تشاء، بل بمثابة وقف تستفيد منه الأجيال القادمة، وبذلك أصبحت التنمية المستدامة هدفا يشمل كلا من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء (تاسعديت، 2015، صفحة 35).

أما على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية، وعلى الصعيد التكنولوجي فهي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظِّفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة، والضارة بطبقة الأوزون. (العز، 2014، صفحة 131). بالتالي فمصطلح الإستدامة ارتبط بالدرجة الأولى بحماية و الحفاظ على حق الأجيال القادمة في مختلف الموارد التي تزخر بها المعمورة في مختلف مناطق العالم، كما ارتبطت التنمية المستدامة بفكرة التسيير الجيد لتلك الموارد مع الحفاظ على الطبيعة و المناخ من أي شكل من أشكال الاختلال أو التغيير التي تؤثر سلبا على الكرة الأرضية وحماية حياة مختلف الكائنات التي تعيش عليها.

وتحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود- ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك- مع التوسع في الانتاج، لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل، وعليه تعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وامدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد من الانتاج (شريفة، 2018، صفحة 132).

إنّ التغيرات المناخية تشكِّل إحدى أكثر التهديدات للتنمية المستدامة في البلدان الافريقية، رغم كون هذه المنطقة لا تساهم سوى بنسبة ضئيلة من اجمالي انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وتعزى هشاشة هذه البلدان الافريقية في مواجهة تداعيات التغيرات المناخية للضغوط المتعدِّدة التي تضاف إلى قدرات تكيف ضعيفة، حيث يتميّز الموقع الجغرافي للعديد من تلك البلدان، بمناخ ساخن أكثر من المتوسط، ومناطق هامشية معرضة أكثر للمخاطر المناخية، كعدم استقرار تساقطات الأمطار والأراضي الفقيرة والهضاب القابلة للفيضانات، ومن جهة أخرى لا تزال اقتصاديات العديد من الدول تعتمد بالأساس على قطاعات رهينة بالظروف المناخية، كالزراعة والصيد البحري واستغلال الغابات وباقي الموارد

الطبيعية والسياحية، والأكثر من ذلك فإن أغلب بلدان جنوب الصحراء الافريقية عاجزة عن مواجهة الآثار المباشرة وغير المباشرة للتغيرات المناخية، بسبب الفقر وضعف البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والنزاعات المستمرة (العز، 2014).

إذ و بالإضافة إلى عدم الاستقرار الداخلي المتزايد بسبب انتشار الفقر والبطالة في المنطقة وكذا بسبب الظروف المناخية والطبيعية الصعبة و القاسية، الذي يؤدّي حتمًا إلى ظهور عدة أزمات مستقبلا، إلى جانب شعور المواطنين باليأس وَالإحباط بسبب الظروف الاقتصادية المتدهورة ،ما يساعد على توفير أرضية خصبة للتمرد وَالخلافات والتطرف وبالتالي إدامة حالة من عدم الاستقرار الداخلي في المنطقة، تؤثّر سلبا على جميع المجالات و الأصعدة بما فيها الجوانب التنموية وتحديدا مجال التنمية المستدامة فيها.

أضف إلى ذلك تحويل الأنظمة السياسية لمداخيل الموارد التي تزخر بها منطقة دول إفريقيا السمراء من ثروات معدنية ونفطية نحو الإنفاق العسكري ،أو لتمويل أقلية معينة في السلطة، ما أدّى إلى تفاقم مشاعر الاغتراب السياسي ومطالب المستبعدين ،ما يساعد على استمرار فقدان الشرعية السياسية للأنظمة السياسية في المنطقة وَاستمرار عدم الاستقرار السياسي فيها (Taje, 2009, p. 16). ما يساهم في تأخير خطط التنمية و التنمية المستدامة فيها، على اعتبار أنّ عدم الإستقرار السياسي يساهم في التركيز على إيجاد الحلول للمشاكل السياسية، وَلا يترك المجال للتركيز على التنمية و التنمية المستدامة. ممّا يفاقِم الأوضاع التنموية في تلك الدول.

كما تمّ تفاقم تأثير ظاهرة النينو على الوضع الانساني المتردي أصلا في المنطقة، حيث الاحتياجات الانسانية المتزايدة، فقد صدر نداء للمساعدة من الجفاف في الصومال شهر مارس 2016، والتي تتطلب 105 مليون دولار لدعم أكثر من مليون شخص، حيث جعلت نفس الظاهرة السودان يعمل إلى وضع خطة تأهب لمساعدة 3.5 مليون شخص، وفي مطلع شهر جويلية 2016 كان هناك طلب على 5.8 مليار دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية في المنطقة (شريفة، 2018، صفحة 134).

وَقد سجّلت الدول الواقعة في الشريط الساحلي والمتمثلة في مالي وموريتانيا وشمال السنغال، مستويات منخفضة فيما يتعلّق بالقدرة على التعامل مع المخاطر الخاصة بالبيئة والموارد الطبيعية، ويعزى هذا بالأساس إلى ندرة المياه وانتشار التصحر، وعليه فبدلا من قبول الكوارث كحتمية، يجب على الحكومات والمجتمعات المحلية أن تعمل على تحديد الأولويات واتخاذ الاجراءات اللازمة، إذ تستطيع تلك الدول من

خلال جعل الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية، وتحسين نظم الإنذار المبكّر وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز التأهب لمواجهة الكوارث، والحد من الخسائر البشرية (العز، 2014، صفحة 135).

إذَن يمثّل تغير المناخ تهديدا مضاعفا، يتفاعل مع الضغوط الاخرى مثل الصراع الإجتماعي، عدم المساواة الإقتصادية، الهجرة الجماعية و التنافس على الموارد؛ وَبالتالي وَفي المجتمعات الإفريقية حيث يُهيمِن النشاط الزراعي وَالرعوي المرتبط ارتباطا أساسيا بالطقس و تساقط الأمطار و توفّر المراعي، ويصبح الأمر أكثر تعقيدا حيث يؤدّي غالبا إلى تعميق الخلافات القائمة بين المجتمعات المحلية في بحْثِها عن أراضي الرعي و مصادر المياه، أو يؤدّي إلى تفجير نزاعات جديدة للأسباب ذاتها، وخو ما يتكرّر في دول مثل مالي، النيجر و موريتانيا و السودان و بوركينافاسو و كوت ديفوار و إثيوبيا و الصومال (Randall, 2003, p. 7). و دول إفريقية أخرى.

كما أنّ زيادة تقلّب المناخ و نوبات الجفاف من ناحية أخرى قد تؤدّي إلى فقدان الماشية، و بالتالي فإنّ الأثر على إنتاجية الحيوانات بسبب التقلّب في أنماط الطقس، يكون أكبر بكثير من الآثار المرتبطة بالتغيرات المناخية العادية، وإنّ أكثر الخسائر الكارثية توترا هي الخسائر الناجمة عن عدم التكيّف المُسْبق مع ظواهر الطقس، و التي تحدث في مناطق تواجد الماشية الحبيسة، حيث تؤدّي إلى خسائر اقتصادية نتيجة انخفاض أداء الماشية، التي تتجاوز الخسائر الناجمة عن وفيات الماشية بمقدار عدة أضعاف. وفي إطار نوبات الجفاف المرتبطة بظاهرة النينو؛ تتأثّر المراعي بسبب تدهور التربة و الغطاء النباتي والانخفاضات في سقوط الأمطار، ويترتّب على ذلك آثار على فقدان الأراضي الرعَوية والأراضي الفلاحية معًا (شريفة، 2018، صفحة 134).

الخاتمة:

انطلاقا من معالجتنا لإشكالية الموضوع، خلصت الدراسة إلى التأكيد على أهمية مسألة التغير المناخي كأحد أكبر التحديات و التهديدات على المستوى العالمي وبخاصة دول القارة الإفريقية. وبالنظر إلى ما تعانيه دول القارة الإفريقية من فقر و جفاف و قلة مصادر المياه ونزاعات داخلية، أضفى عليها تحدي التغير المناخي معضلات أعقد وأكثر تأثيرا، حيث أنتج التغير المناخي مخاطر جديدة على غرار محدودية معدلات الانتاجية الزراعية وما تدفع به من تداعيات سلبية على اقتصاديات دولها لِتَطالَ عرقلة التنمية و التنمية المستدامة بمختلف مستوياتها وبالتالي تهديد الأمن الإنساني والغذائي والصحي فيها.

فتحدي التغيرات المناخية يؤثّر بشكل سلبي كبير جدا على التنمية المستدامة في الدول الإفريقية، و مع تظافر عوامل أخرى أفرزتها مجموعة من المعضلات الأمنية السياسية والتنموية والاجتماعية التي ساهمت في زيادة هشاشة الجوانب التنموية، وأوقفت مسار التنمية المستدامة فيها، و التي ستتفاقم تأثيراتها أكثر فأكثر في السنوات القادمة حسب الكثير من الدراسات، بحكم استمرار هذه التحديات وخصوصا تحدي التغيرات المناخية التي تعصف بالمنطقة. على اعتبار أن التداعيات المؤثرة لظواهر الاحتباس الحراري أو حتى ظاهرة النينو زادت من تعقيد الأزمات التنموية التي عانت وتعاني منها الدول الافريقية، وهو ما عطل مسار التنمية بهذه الدول وبالتالي عمق من عوامل اللااستقرار من خلال الأزمات والنزاعات المرتبطة أساسا بسوء الوضعية الاقتصادية.

ومن النتائج التي يمكن حصرها من خلال هذه المساهمة:

- أن تفاقم تأثيرات التغيرات المناخية المرتبة أساسا بكل من ظاهرة الاحتباس الحراري(الاحترار العالمي) وَظاهرة النينو، ارتبط ارتباطا وثيقا في الدول الافريقية بمشاكل أخرى متعلقة بهشاشة البنى لدى هذه الدول والنزاعات المنتشرة بها بشكل كبير.
- أن الحلول لمثل هكذا مشاكل تكون بنظرة شمولية تحسيسية، بحيث أنّ بناء الوعي البيئي وإدراج الرأس المال الطبيعي(الطبيعة وما تحتويه من موارد) ضمن مخططات النهوض الاقتصادي الفعال الذي يضمن تحقيق تنمية مستدامة تسمح للأجيال اللاحقة بأن تأخذ حقها الطبيعي منها دون انتقاص أو اختلال.

<u>التوصيات:</u>

- ضرورة التركيز والاعتراف لدى معظم دول إفريقيا وخاصة إفريقيا السوداء – شعوب و حكومات - بأنّ التغير المناخي أصبح تهديدا حقيقيا وخطرا داهما لها و لمجتمعاتها و لطبيعة الحياة فيها، لأنّه يُحدث اختلالات جوهرية في مختلف مستويات الأمن البيئي، الصحي، المجتمعي و الإنساني،
- ضرورة إدراج البيئة والمشاكل البيئية للتغير المناخي ضمن الأجندة السياسية والأمنية لصانعي القرار الأفارقة، باعتبارها مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة للتنمية المستدامة على مستواها،

تؤثر على مختلف جوانب الحياة اليومية للأفراد وكذا على وجودهم واستمرارهم على وجه الأرض.

- ضرورة زرع الوعي البيئي و الثقافة البيئية بين شعوب ومواطني الدول الافريقية، ورصد مكافآت مالية لذلك وخاصة دعم البرامج البيئية التي تحافظ على البيئة وتدعم الأمن البيئي من أجل الوصول لتنمية بيئية مستدامة، يتمّ من خلالها الحفاظ على حق الاجيال القادمة من الموارد الطبيعية.
- توظيف مختلف الوسائط التكنولوجية التقليدية و الحديثة للتصدّي الفعّال لمخاطر تغير المناخ في القارة الافريقية عامة، على وجه الخصوص إفريقيا السوداء، و يكون ذلك عن طريق مشاركة مختلف الدول الغنية في ذلك، خاصة و أنّها المتسبّب الأول في معظم التغيرات المناخية و التدهور البيئي الحاصل في أغلب الدول الإفريقية.
- ضرورة تبني مقاربة شاملة واستباقية على جميع المستويات الأمنية، الإنسانية، الاقتصادية، والتنموية، وتشجيع آليات التكيف في دول المنشأ، ودعوة الدول الصناعية الكبرى لتحمّل جزء من مسؤولياتها، فهي الملوث الأكبر للبيئة، والمسبب لظاهرة الاحتباس الحراري، وبالتالي تهديد الأمن الإنساني لشعوب هذه المنطقة.
- صياغة أجندة بحثية جديدة والعمل على تطوير مناهج متنوعة لمعالجة العديد من الاستفسارات المعقدة والمتصلة بمسار الامن البشري في المنطقة نظرا للترابط بين الأمن البيئي/المناخي بالتنمية المستدامة.

Bibliographie

(n.d.).

(UNFCCC), U. N. (2011, September 19). Retrieved October 08, 2023, from Http://unfccc.int/files/press/backgrounders/application/pdf/press_facts_science.pdf

Randall, S. a. (2003, october). An brupt climate change scenario and its implications for United States national security. *53*(6), pp. 1-22.

Taje, M. (2009, Decembre 13). La sécurité du Sahara et du Sahel :L'importance stratégique du Sahel. *Cahier du CEREM*(13).

Werndl, C. (2016, July). on Difining climate and climate change. pp. 337- 364.

بالمجلس العربي)المجلد 07العدد 02سبتمبر, 2022(.تأثيرات تغير المناخ على التنوع المستدام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جنوب الصحراء: الاستدامة البيئية من أجل الأمن المستدام. مجلة نوافذ حقوق الإنسان وسياسة الأمن، صفحة 187.

بوسعيت اسعيت.)2015(.تأثيرات تغير المناخ على التنوع المستدام في الجزائر، دراسة استشرافية)أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه(كلية العلوم القانونية والاقتصادية والعلوم السياسية، بومرداس: جامعة بومرداس.

بيان محمد الطيب.)2010(.النظام البيئي لبحيرة الهواء -الغلاف الجوي - المكتب الاستشاري-)الإصدار الطبعة 1(. عمّان، الأردن: دار الرضا.

حليم أمين الدين جمال الدين.)15فبراير, 2016(. ظاهرة التعدين في الجزائر وتأثيراتها على البيئة الصحراوية.)مركز البحوث والدراسات الإفريقية، تاريخ الاسترداد 28سبتمبر, 2023، من http://www.qiraatafrican.com/home/news/%D8%B8D8%A7%D9%.

سعد الدين خفان.)2009(.تغير المناخ ومستقبل العلاقات الدولية المشاكل والحلول. سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب، منشورات وزارة الثقافة.

سفيان التل.)أكتوبر, 2008(. التكتيك الحراري. مجلة عالم الفكر المجلد 37)العدد 02(الصفحات 47-98.

سيف الدين طارق عبد الكريم الجمل.)2010(.الحماية القانونية الدولية للبيئة من مظاهر التكتيك الحراري في القانون الدولي الإنساني. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

شفيعة، الدين, نور الدين حداد.)العدد 15سبتمبر, 2018(.تأثيرات تغير المناخ على التنوع المستدامة ،دراسة حالة الجزائر. مجلة الإقتصاد الصناعي صفحة 03.

صباح عزيزة.)03 ماي, 2017(.تأثير تقلبات درجة الحرارة على تقلبات الأمطار السنوية في الأردن.مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 31)12(الصفحات 2130- 2150.

عبد الرحمان محمد السعدي وثناء محمد الحياري السعيدية.)2007(.مشكلة التصحر: مظاهرها، أسبابها، آثارها والوقاية منها ومواجهتها. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

عبد الله بن عبد الرحمان الربيدي.)2015(.التنوع المستدام: مدخل تكاملي لأهداف الإستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي. الرياض: الجمعية العلمية السعودية للإدارة.

عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنط.)2014(.التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها و أدوات قياسها)الإصدار الطبعة 2(. عمان، جامعة الجزائر 3: دار صفاء للنشر والتوزيع.

كمال عشيرة.)جوان, 2018(.التحديات البيئية في دول جنوب الصحراء الإفريقية وتأثيرها على التنوع المستدام.مجلة مدارات سياسية)5(الصفحات 110- 139.

نهلة أحمد أبو العز.)18 - 20 ماي, 2014(.التغيرات المناخية و إنتاج الغذاء والأمن الغذائي العربي في ظل التغيرات المناخية:التأثيرات والآفاق)مؤتمر دولي(.)العدد الخامس(الجزائر، 110-139قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية.

نور الدين سعدون.)يوليو, 2023(.التغير المناخي و التكتيك الحراري التأثير على مرؤولية الإنسان.المجلة الجزائرية للأمن الإنساني المجلد 08)العدد 01(الصفحات 341-361.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الملتقى الدولي:
التنمية في افريقيا: بين التحديات الداخلية وتأثيرات البيئة الدولية

عنوان المداخلة:
واقع التنمية في افريقيا في ظل الهشاشة السياسية ومعضلة الانقلابات العسكرية

الاسم واللقب	علاء الدين زرومي	فايزة سبتي
الجامعة	بسكرة ١	سطيف ٢
الرتبة	محاضر "أ"	محاضر "ب"
البريد الإلكتروني	Moitssi@gmail.com	Faizasebti3@gmail.com

ملخص المداخلة:

تسعى هذه المداخلة الى تسليط الضوء على واقع التنمية في افريقيا في ظل مجموعة المتغيرات والتحديات التي تميز المشهد الافريقي، سواء تعلق الامر بالانقلابات العسكرية التي أصبحت اليوم ظاهرة افريقية بامتياز او غيرها من العوامل التي خلقت في مجملها واقع سياسي افريقي ميزته الأساسية الهشاشة السياسية والعسكرة، ما أثر بالسلب وبشكل او باخر على التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي في دول القارة السمراء.

مقدمة

يعد تحقيق التنمية في افريقيا من بين اهم التحديات التي تواجه اغلب دول القارة السمراء؛ ان لم نقل كلها وهذا في الأساس راجع الى العديد من الأسباب المشتركة بين جميع هذه الدول او التي تميز خصوصية كل دولة، فتحقيق التنمية المستدامة في القارة الافريقية بتطلب جهدا كبيرا ومشتركا بين الحكومات الافريقية والمجتمع الدولي، وهذا لا لشيء بقدر ما هو متعلق بالهشاشة وعدم الاستقرار الذي تعاني منه دول القارة.

ومما سبق فاننا في هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء على واقع التنمية في افريقيا في ظل حالة الا استقرار التي تعرفها اغلب بلدان القارة إضافة الى افرقة ظاهرة الانقلابات العسكرية التي اعد أبرز الظواهر التي تميز المشهد الافريقي وتعد أكبر عقبة امام الانقلابات العسكرية، لذلك ننطلق في هذه الدراسة من إشكالية مفادها: **ما هو واقع التنمية في افريقيا في ظل انتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي في اغلب دولها؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

اذا كانت الهشاشة السياسية نتيجة للحقبة الاستعمارية والطابع القبلي في الدول الافريقية فإنها ستعرف تنمية بمجرد تحقيق المدنية والتوزيع العادل للثروة.

كلما كانت المؤسسات السياسية والاقتصادية في الدول الافريقية فاشلة وتابعة كلما زادت الفوضة والانقلابات فيها.

ولاختبار هذه الفرضيات والبحث في الموضوع قمنا باتباع الخطة التالية:

مقدمة

المحور الأول: واقع المشهد السياسي الهش في افريقيا.

- عوامل الهشاشة السياسية في افريقيا.
- عوامل الانقلابات العسكرية في افريقيا

المحور الثاني: تداعيات الهشاشة السياسية والانقلابات على التنمية في افريقيا.

1. تداعيات التنمية الإقليمية للهشاشة السياسية والانقلابات في افريقيا.
2. تداعيات التنمية الدولية للهشاشة السياسية والانقلابات في افريقيا.

الخاتمة

المحور الأول: واقع المشهد السياسي الهش في افريقيا.

يقصد بالدول الهشة أو بصفة أدق تنعت بصفة "الهشاشة" الدول كتعويض لتعبري "الفاشلة والضعيفة"، الذي انتشر بداية التسعينيات من طرف Ratner وHelman في مقال بمجلة foreign affair، ويعتبر المفهوم في نظر البعض تعبيرا عن تلك الدول التي فشلت في عدة مستويات، وبدرجات متفاوتة، هي الدول الاقل أداء في المعمورة، نتيجة عدم قدرة حكوماتها أو عدم اهتمامها بتحقيق المطالب الأساسية لمواطنيها من اجل تحقيق التنمية.

- **عوامل الهشاشة السياسية في افريقيا:** حسب مؤشر الدول المنحرفة (FSI) ، من بين 20 دولة كانت معرضة للانهيار في 2010، اثني عشر"12" منها موجودة بإفريقيا؛ أما وفقا للمقياس السنوي للدول الفاشلة فإن أكثر الدول هشاشة في العالم ترتكز في إفريقيا، وهذا راجع بالأساس الى عدة عوامل منها: (Zachary , 2010, p. 12)

– ضعف مؤسسة الدولة: الدولة في معظم أنحاء أفريقيا لكي نكون واقعين هي في الأساس دولة مصطنعة، معلقة فوق مجتمع ما كان أبدا يطالب بها، حيث ان تطور مؤسسات الدولة في زمن الاستعمار وما بعده سار بشكل مختلف عما كان في أوروبا، فلم تنبثق عنه مؤسسات تعكس طبيعة المجتمع كما لا تعمل على توطيد المؤسسات غير الرسمية، إضافة الى كونها لا تسوي الخلافات الناجمة عن المصالح المتعارضة داخل المجتمع، وبدلا من ذلك فقد تم فرضها من الخارج، بفعل القوة العسكرية للبلدان الأوروبية، حيث زرع الاستعمار الأوروبي هياكل مؤسسية كانت دخيلة على السياق المجتمعي، ويمكن لمس مسالة مسألة ضعف المؤسسات أيضا من خلال عدة عناصر منها: " الحق في الملكية، عدم القدرة على تحقيق العدالة والمساوات المجتمعية، انتشار الفقر الامراض والاوبئة والصراعات المسلحة.."، ومنه فان ميزة هذه الدول ان السلطة فيها لصالح نخبة ضيقة الأفق مصلحية التسيير والامثلة كثيرة، وهذا ما ينعكس على ارض الواقع اين نجد في كثير من الأحيان دول في افريقيا غنية بالموارد خاصة منها النفطية والمعدنية الا انها فقيرة ونسبة النمو الاقتصادي فيها في تراجع مستمر، وهذا ما يمكن ربطة بأربعة مشكلات هيكلية هي: (البغدادي ، 2000، صفحة 83)

- سيطرة الشمولية وهيمنة الدكتاتورية
- إقصاء الأقليات الذي غالبا ما كان سباب الحروب الاثنية.
- الضعف الاقتصادي والاجتماعي لغياب العدالة في التوزيع وانتشار الآفات كالرشوة

- ضعف هياكل واطارات تسير الدولة لانتشار المحسوبية ما يؤدي لعدم القادرة على مواجهة أزمات متعددة الأبعاد. (Didimala, 12 - 13 Mai 2008)

- العامل الاستعماري: تعتبر حقبة "**التكالب على أفريقيا**"، التي بدأتها البلدان الأوروبية في نهاية القرن التاسع عشر، عاملا رئيسيا كونها الأصل التاريخي للهشاشة التي تعاني منها بلدان عديدة في أفريقيا. وقد ثبت أن الفترة الاستعمارية، كانت لها عواقب طويلة المدى على نمط التطور المؤسسي خلال فرتة الاستعمار، وعلى الرغم من أن مؤسسات الدولة قد تكون هشة حتى في بلدان مثل إثيوبيا وليبيريا، التي لم تتأثر بحقبة "التكالب على أفريقيا"، إلا أن الاستعمار الأوروبي حال دون قيام هياكل قوية لدول المنطقة (التقرير الاوربي حول التنمية، 2019، صفحة 49)

تمكنت البلدان الأوروبية التي ظلت لقرون من الزمن تحتفظ بمعاقل لها على طول الساحل الأفريقي من فرض سيطرتها السياسية على الجزء الاكبر من أفريقيا جنوب الصحراء، اذ كانت التجربة الاستعمارية نقطة فارقة في التاريخ الأفريقي، فرغم استقلال كل المستعمرات الاوربية في افريقيا في منتصف السبعينات الا ان العديدة منها مازال متحكما فيه منها او مزال متأثرا بها سواء تعلق الامر بالخصائص الاجتماعية او الثقافية او غيرها، والادها والامر ارتباط هذه الدول بالدول المستعمرة اقتصاديا ماساهم في نقل الموارد إلى القوى الاستعمارية وليس تعزيز التنمية المحلية، ودعم التبعية السياسية لا سيما لفرنسا وغيره.

- العوامل الحدودية: تعد مشكلة الحدود في إفريقيا عنصر أساسيا مساهم في الهشاشة، وهذا المشكل أحد المخلفات الأساسية للاستعمار، كون الحدود الموروثة من الاستعمار كانت سبب العديد من المشاكل فيما بعدها والتي مازال بعضها قائما الى اليوم. (البغدادي ، 2000، صفحة 92)

حيث ان الحدود الثقافية لا تتفق مع الحدود السياسية، ولعل هذا باعتبار أكبر سؤال لجواب إشكالية **بناء الدولة في إفريقيا**؟ فالدول في القارة الإفريقية عدة ما تحتوي مجاعات مختلفة ومتنافرة، وهذا التقسيم العشوائي أدى إلى خلق صراعات حادة لا زالت أثارها إلى اليوم.

- العوامل الاقتصادية: تعاني القارة السمراء حسب الأرقام من؛ "الفقر، البطالة، الجوع.."، رغم انها تعتبر اغنى قارة من حيث الموارد الأولية وهذا راجع بنسبة كبيرة للصراعات، فالبلدان الإفريقية الهشة التي تشهد صراعات هي الأكثر عرضة الانعدام الأمن الاقتصادي، خاصة الامن

- العوامل الأمنية: عدم الاستقرار عادة ما تؤدي الى انعدام الأمن السياسي والاقتصادي، اذ تعتبر الصراعات والانهيارات الحروب الأهلية وحالات اللجوء والنزوح الداخلي السبب وراء أكثر من ثلث حالات

الطوارئ في افريقية، ففي افريقيا عادة ما تكون الصراعات الى سببا في المجاعات والانتشار الأوبئة والامراض. (التقرير الاوربي حول التنمية، 2019، صفحة 49)

– العوامل الاثنية والقبلية: على الرغم من أن الهويات القبلية والعرقية المتباينة كانت موجودة قبل الفترة الاستعمارية في افريقيا، إلا أن الإدارات الاستعمارية وقفت وراء تجميد الشعوب ولعبت على وتر توسيع الهوة الثنية وتعزيز الانتماءات العرقية والقبلية، بينما لم تكن أفريقيا لا سيما جنوب الصحراء قبل الاستعمار تتميز بهوية محددة، إذ كان معظم الأفارقة يتنقلون بين هويات متعددة.

ويشير أن رينجر صراحة إلى "اختراع التقاليد في أفريقيا المستعمرة"، مبينا بعض السمات المميزة للمجتمعات الأفريقية في فترة ما بعد الاستعمار، مثل أهمية الانتماءات العرقية أو القبلية، مل تكن من موروثات فترة ما قبل الاستعمار، بل نشأت أو تم ترسيخها بشكل كبري في عهد الحكم الاستعماري.

فالصراع في نيجيريا وجنوب السودان مثالا لديه بعد ديني واثني، وتجدر الإشارة الى ان الاثنية في حد ذاتها ليس المشكل بل المشكل في ضعف الدولة وضعف مشروع بناء الدولة على الإجماع كشرط قبلي.

ومما سبق فان الهشاشة السياسية كانت تكلفتها غالية على البلدان الافريقية، إذ تيشر التقديرات الى أن نحو 80 % من تكاليف الهشاشة اثرت على النمو، هذا دون ان ننسى الحروب أهلية أو الدخول في الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي. خاصة وان أفريقيا بسبب الهشاشة تعتبر مرتعا خصبا للمرتزقة والشركات الأمنية الخاصة ومثال ذلك ما حدث في سيراليون. (التقرير الاوربي حول التنمية، 2019، صفحة 31)

- **العوامل انتشار الانقلابات في افريقيا:** تعد الظاهرة الانقلابية ظاهرة إفريقية بامتياز، يشتبك فيها التاريخي بالأمني، والعسكري بالاقتصادي والثقافي والاجتماعي، فهي ظاهرة عويصة التحجيم فمنذ حصول دول القارة الأفريقية على الاستقلال في خمسينيات القرن الماضي، أصبحت الانقلابات العسكرية حدثا شائعا ومتكررا، وهو ما ظهر في بعض هذه الدول خلال السنوات الأخيرة، وتتعدد الآثار الاقتصادية الناجمة عن التوترات والانقلابات العسكرية في أفريقيا، وهي في مجملها تترك تداعيات سلبية على التنمية في الدول الأفريقية. (بوحنية، 2023)

وتشير جغرافيا الانقلابات في إفريقيا إلى أنها تتصدر الترتيب العالمي في عدد الانقلابات بها والتي بلغت أكثر من 200 محاولة انقلابية منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، فمن بين 25 انقلابا ناجحا في إفريقيا منذ 1990، وقع 20 انقلابا في دول غرب إفريقيا بواقع 12 انقلابا في الساحل و8 انقلابات في دول خليج غينيا. ويبدو معدل تكرار الانقلابات في الساحل مرشحا للتزايد كما هو موضح في الخارطة: (عبد السلام، 2023)

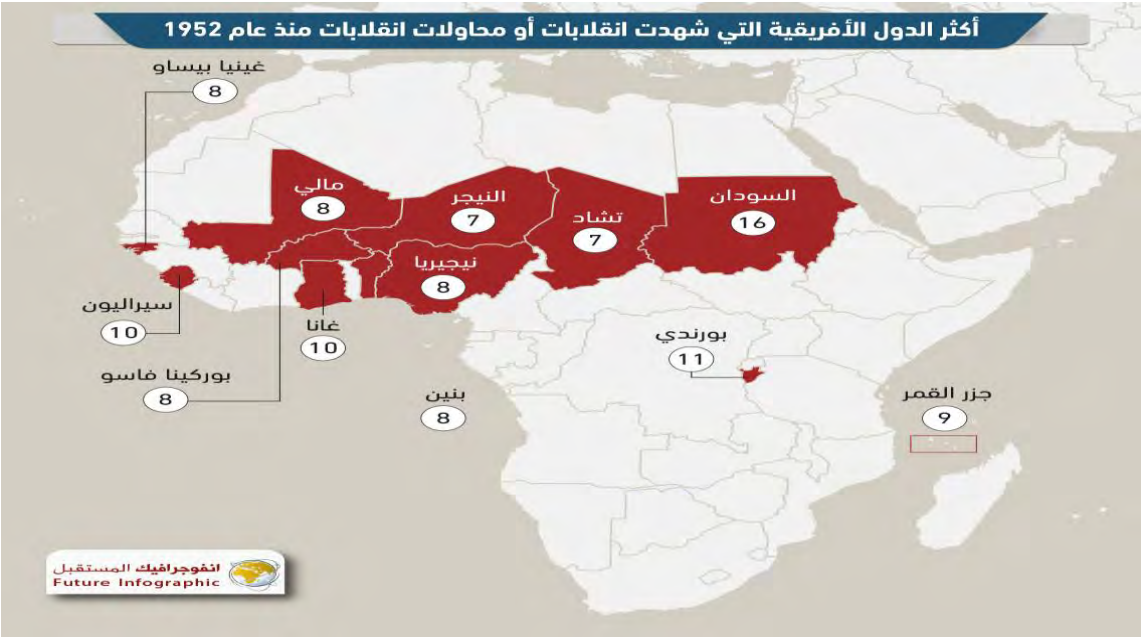

إذا كما أشرنا فان عدد الانقلابات في افريقيا بلغ حوالي 200 محاولة خلال العقود الستة الماضية، ومعظمها نجح في السيطرة على الحكم ولعل هذا يجعلنا نتساءل عن أسباب عودة الانقلابات؟ ويمكن حصر بعض هذه الأسباب في العوامل التالية: (بوحنية، 2023)

- العامل الأمنية: تتسم الانقلابات التي شهدتها إفريقيا لاسيما بلدان الساحل الى غياب الأمن وتصاعد مد الجماعات الإرهابية العنيفة، مثلما هو عليه الحال في شمال مالي وبوركينا فاسو وغيرهما ولعل تدهور الوضع الأمني بشكل حاد يمثل أحد المبررات القوية للانقلابات العسكرية من أجل الإطاحة بنظام مدني عاجز.
- العوامل السياسية: حيث أن المشروطية الغربية قد أفرغت الديمقراطية الإفريقية من جوهرها، ويبدو أن الانقلابات في إفريقيا تكشف فشل سياسة المشروطية تلك، فالديمقراطية ليست "وصفة" جاهزة تطبق على الجميع، ثمة سياق ثقافي واجتماعي مختلف في البلدان الإفريقية، وفي المقابل يظهر الجيش هو القوة الوحيدة المتاحة لتلبية مطالب الأفارقة من أجل التغيير والدفاع عن سيادة الدولة واستقلالها.
- العوامل العسكرية: حيث يعتبر الجيش "حامي الأمة" كما سار عليه الحال في دول الشمال الإفريقي وبالتحديد في احداث ما يعرف إعلاميا "بالربيع العربي"، وفي مالي كذلك على سبيل المثال وغيرها من الأمثلة، حيث ان الجيوش الافريقية عادة ما تدخل في الحياة السياسية وتتحكم في الأنظمة باختلاف نمط التحكم الذي في العادة ينتهي بانقلاب.
- العوامل والخارجية: تشير الدراسات الأمنية إلى أنه من النادر أن تتم الانقلابات في افريقيا دون إخطار أجهزة الاستخبارات الأجنبية؛ حيث يقوم الانقلابيون أنسفهم بالاتصال بالقوى الأجنبية لطمأنتهم

على مصالح دولهم والحصول على الدعم اللوجستي والعسكري والدولي، ويلاحظ الترابط الوثيق بين المستعمر السابق والقوى الانقلابية؛ حيث لوحظ وجود التعاون العسكري الفرنسي باعتباره أكثر استعمار عشش في إفريقيا، مع المتمردين من الحركات الانقلابية، إضافة الى إن هذه العناصر مجتمعة تجعل القارة الإفريقية أسيرة لمعطيات فوق دولتيه يمكن أن تؤثر على مسار النزاع والاستقرار في القارة الإفريقية، ومنها الشركات الأمنية الخاصة، والدور غير البريء للأطراف الإقليمية والدولية بما في ذلك من نمط التغلغل الإسرائيلي.

إذا ومما سبق يمكن تلخيص الأسباب التي جعلت الانقلابات ظاهرة منتشرة في افريقية الى ما يلي:

- الفشل الديمقراطية وعدم تحقيق تطلعات وطموحات الشعوب الإفريقية، خاصة في ابسط الحقوق الا وهي العدالة الاجتماعية، ولجوء كثير من الرؤساء الأفارقة المدنيين لتمديد فترات حكمهم مما يغري العسكريين ويمنحهم مشروعية الانقلابات.

- انتشار الفساد خاصة لدى الطبقات الحاكمة، وانعدام العدالة في التنمية على المستوى الجغرافي أو الإثني، مع انعدام الردع والحسم لمثل هذه الظاهرة.

- التحديات الأمنية والنزاعات الداخلية والخارجية التي تضعف بنية الأنظمة وتستنزف الموارد الشحيحة في الأساس.

- الدعم الشعبي الكبير لعدد من الانقلابات، أو قبولها، أو الإذعان لها حال حدوثها، خاصة تلك التي حاولت تجميل نفسها عبر وعود العودة إلى الديمقراطية والحكم المدني.

- وقوف الأنظمة الغربية موقف المتفرج عدا بعض الإدانات المؤقتة لهذا السلوك وهي مدركة لكون ان الأنظمة الاستبدادية في إفريقيا مسؤولة عن أكثر من 75 ٪ من النزاعات التي تحدث في القارة والهجرة القسرية وأزمات الغذاء.

- تفشي الهشاشة في دول الانقلابات، وذلك وفق تقارير الفورين بوليسي، وما نتج عنها من فشل سياسي وتوتر في العلاقات المدنية-العسكرية.

- العدوى الانقلابية التي امتدت من شرق القارة إلى غربها في شكل عدوى" مالي، في 1 أغسطس 2021، تشاد في أفريل 2021، غينيا في سبتمبر2021، السودان في أكتوبر 2021، وبوركينافاسو في جانفي 2022، نيجيريا 2023، بالإضافة إلى عديد المحاولات الفاشلة.

المحور الثاني: تداعيات الهشاشة السياسية والانقلابات على التنمية في افريقيا.

ترتب على الهشاشة السياسية والانقلابات العسكرية في أفريقيا تداعيات سلبية اثرت بشكل كبير على التنمية فيها، ويظهر ذلك من خلال عدة مؤشرات يمكن ترتيبها كما يلي:

- **التداعيات الاقليمية للهشاشة السياسية والانقلابات على التنمية في افريقيا:** وتتمثل في:

▪ زيادة عدد اللاجئين وسوء الأوضاع المعيشية: ساهم الوضع السياسي الهش في افريقيا الى اندلاع الكثير من الحروب ومهدت عدد معتبر من الانقلابات، ما ساهم بشكل او باخر إلى تزايد أعداد المشردين واللاجئين والنازحين من أماكن النزاع إلى أخرى أكثر استقرارا، والى سعي الشباب والعائلات الافريقية الى الهجرة غير الشرعية، وهو ما جعل هذه القارة تضم حاليا نحو ثلث عدد اللاجئين على مستوى العالم، وهذا ما نتج عنه العديد من أعباء الاقتصادية؛ "هبوط معدلات النمو، ارتفاع نسبة الفقر، وتدني متوسط دخل الفرد، تدمير البنية التحتية، انتشار الآفات الاجتماعية"، حيث عرفت دول مثل "السودان، سيراليون، ليبيريا، رواندا، مالي" انقلابات عسكرية ونزاعات أهلية استمرت عشرات السنوات وراح ضحيتها أكثر من 13 مليون شخص، وتشرد بسببها نحو 33 مليونا آخرين. (عبد الفتاح، 2023، صفحة 84)

▪ تعليق العضويات في المؤسسات الإقليمية وفرض العقوبات الاقتصادية: عادة ما تأتي مثل هذه القرارات كنوع من الرد على تفاقم الأوضاع السياسية والأمنية " الهشاشة" في الدول خاصة التي شهدت انقلابات عسكرية، ففي افريقيا عادة ما يتجه الاتحاد الأفريقي أو التكتلات الإقليمية في القارة لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على تلك الدول، ومن امثلت ذلك تعليق عضوية مالي في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) بعد انقلاب 2021، وأصدرت الجماعة عقوبات عليها، ونفس الشيء بالنسبة لغينيا من قبل (إيكواس) بعد انقلاب سبتمبر، وهذا بلا شك يؤثر سلبا على خطط وأهداف التنمية السياسية والاقتصادية لهذه الدول. (بوحنية، 2023)

▪ تعطيل خطط التنمية في أفريقيا: في الوقت الذي تسير فيه أفريقيا على خطى وطموحات أجندة التنمية المستدامة 2063، والتي تهدف إلى بناء افريقيا رائدة قوية ومتكاملة ومؤثرة على الساحة الدولية، ومع حرصها على أن يكون السلام والاستقرار السياسي هو العمود الفقري لهذه الطموحات التنموية من خلال مبادرة "إسكات صوت البنادق"؛ إلا أن الواقع الفعلي للمشهد السياسي في القارة السمراء يعوق وبشكل كبير تنفيذ أجندة التنمية، حيث ان الشاشة التي في العادة ما تؤدي الى الانقلابات العسكرية ساهمت بشكل كبير في خلق جو غير ملائم ميزته عدم الاستقرار والتوتر في دولها، حيث ينشغل قادتها

وشعوبها عن استثمار ثرواتها الهائلة التي تزخر بها، فضلا عن استشراء ممارسات الفساد المالي، وهو ما يتجسد في عدة دول مثل حالة نيجيريا، حيث أدت سلسلة الانقلابات والتوترات السياسية فيها على مدار العقود الماضية إلى نهب مواردها الطبيعية خاصة النفطية، لتتصدر بذلك الدول الأكثر فسادا في القارة الأفريقية، دون ان نغفل على الدور الذي تلعبه التوترات السياسية في القارة السمراء في اجهاض كل المحولات والجهود التنموية القطرية منها والإقليمية، حيث يوجد نحو 15 دولة أفريقية من أصل 20 تتصدر المؤشر العالمي للدول الأكثر هشاشة لعام 2021، على غرار جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وغينيا، وهي جميعها تعاني أوضاعا داخلية غير مستقرة، فمثلا السودان أثناء فترة حكم الرئيس السابق عمر البشير (1989-2019) التي اتسمت بدرجة عالية من عدم الاستقرار السياسي والأمني وتوتر علاقات الخرطوم مع المجتمع الدولي، شهدت البلاد خسائر اقتصادية كبيرة، فاقمها انفصال جنوب السودان في عام 2011، ووضع اسم السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب، ومنذ عام 2019 تشهد السودان فترة انتقال سياسي يشوبها كثير من التوترات الداخلية، والتي من المرجح أن تتفاقم في ظل التطورات الجارية، خاصة مع إعلان رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان، الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان، يوم 25 أكتوبر 2021، حل مجلسي السيادة والوزراء وفرض حالة الطوارئ في كافة أنحاء البلاد. وبالتالي من المتوقع أن تهدد حالة عدم الاستقرار الحالية في السودان مجمل الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وتعطيل خططها للإصلاح والتنمية فيها، إضافة الى عودة الضغوطات والعقوبات الدولية عليها اين أعلنت الخارجية الأمريكية مثلا تعليق الولايات المتحدة مساعداتها للسودان. (بوحنية، 2023)

- **التداعيات الدولية للهشاشة السياسية والانقلابات على التنمية في افريقيا:** قد تتجاوز التداعيات الهشاشة والانقلابات العسكرية في أفريقيا على التنمية المستويين الداخلي والإقليمي، لتمتد إلى الساحة الدولية، وهو ما يتضح من المؤشرات التالية: (GELBARD , DELECHAT , & Ulrich , 2015, p. 84)

  - ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الاستراتيجية: تعد فترات الاضطراب التي تلي الانقلابات العسكرية في القارة الأفريقية، وما ينجم عنها من تباطؤ في الأنشطة الرئيسية للاقتصادات الأفريقية، مثل الزراعة والنفط والمعادن المهمة وهي احد أسباب الفشل التنموي؛ إذ تتصارع الأطراف العسكرية أو السياسية للسيطرة على تلك الموارد، أو تعطيلها للضغط على خصومها، مما يؤثر بالسلب على إنتاج العديد من السلع الاستراتيجية، ويقود إلى مشكلات اقتصادية داخلية، فضلا عن ارتفاع الأسعار العالمية،

وتصاعد المخاوف من حدوث اضطرابات في إمدادات تلك السلع، خاصة إذا كانت تلك الدول تشارك بحصة منظورة في الإمدادات العالمية للسلع وأمثلة ذلك ما يلي:

– تهديد المعروض العالمي للنفط: أحد الأمثلة في هذا السياق هو ما شهدته السودان منذ 19 سبتمبر 2021 من احتجاجات شعبية في إقليم شرق السودان، أدت إلى إغلاق موانئ بورت سودان، مما عطل لفترة مؤقتة نقل الإنتاج من حقول جنوب السودان إلى الأسواق العالمية، وذلك قبل أن تتفق السلطات السودانية مع المحتجين على استئناف نقل النفط عبر مينائي البشائر (1) و(2) على البحر الأحمر.

كما أدت التوترات السابقة إلى ارتفاع أسعار الوقود في السودان والدول المجاورة، غير أن تأثيرها كان محدودا على السوق العالمية؛ نظرا لأن السودان وجنوب السودان منتجان صغيران للنفط. لكن بطبيعة الحال سيتأثر السوق العالمي للنفط بشكل أكبر إذا افترضنا أن نيجيريا شهدت اضطرابات سياسية أو أمنية؛ وذلك بالنظر لحجم إنتاجها الكبير نسبيا، والذي يتجاوز 1.7 مليون برميل يوميا. (عبد السلام، 2023)

– ارتفاع أسعار وهوامش أرباح المحاصيل الزراعية: على سبيل المثال لا الحصر، تتعرض أسعار الكاكاو العالمية لارتفاعات قياسية كلما شهدت بعض الدول الأفريقية المنتجة لها اضطرابات سياسية أو انقلابات عسكرية، وتعتبر أفريقيا الأولى في إنتاج الكاكاو بحصة تصل إلى ثلثي الإمدادات العالمية، وتنتج دولة كوت ديفوار منفردة نصف ما تنتجه القارة بأكملها، وقد استغلت الحكومة في كوت ديفوار وقادة المتمردين هناك العائدات الكبيرة لهذه السلعة الحيوية في التمويل العسكري في مواجهة الخصوم، الأمر الذي أطال أمد الحروب الأهلية والتوترات السياسية والانقلابات التي اجتاحت البلاد في فترات زمنية مختلفة، وعلى نحو أدى إلى انخفاض إنتاجية هذا المحصول المهم نتيجة تهالك المزارع ونقص الميكنة. فيما كان أحد أبرز التداعيات للظروف السياسية غير المستقرة في كوت ديفوار، أن دفعت المزارعين في السنوات الأخيرة للتمسك بهوامش ربحية أعلى لمحاصيل الكاكاو، احتياطا لفترات التقلبات الأمنية والسياسية المفاجئة في البلاد، وتزامن ذلك مع الطلب الهائل من الأسواق الأوروبية والصين والهند على هذا المحصول المهم، مما رفع أسعاره في الأسواق الدولية.

– ارتفاع أسعار بعض المعادن الصناعية: يمثل نشاط التعدين والمحاجر حوالي 20% من الناتج المحلي الأفريقي سنويا، وهو يعد بذلك مصدر دخل أساسيا لكثير من الاقتصادات الأفريقية، وتساهم الدول الأفريقية بحصة كبيرة من إمدادات المعادن على غرار "البوك سيت" والذهب والماس وغيرها، وعلى سبيل المثال تعتبر جمهورية غينيا موردا رئيسيا لخام "البوك سيت" المستخدم في إنتاج الألمنيوم على

مستوى العالم، حيث تمثل 26.4% من الاحتياطيات العالمية، ونحو 22% من الإنتاج العالمي، حيث أدى الانقلاب العسكري في غينيا في سبتمبر 2021 إلى ارتفاع سعر هذا المعدن بنسبة 40% وهو أعلى مستوى له منذ 2011، لاسيما أن ذلك صاحبه انتعاش الاقتصاد العالمي بعد بدء التعافي تدريجيا من جائحة كورونا ووجود طلب متزايد على الخام في قطاعي السيارات والبناء، ومن المتوقع أن تؤدي مجمل تلك الظروف إلى تآكل في المخزون العالمي الخاص بخام "البوك سيت"، وعدم قدرة المعروض منه على الوفاء بالطلب، مما قد يترك السوق العالمي في حالة عجز لفترة من الزمن. (عبد السلام، 2023)

- ازدهار التجارة غير المشروعة في المعادن النفسة وبيعها بأسعار بخسة: تأثرت تجارة الماس العالمية بسبب الصراعات الدائمة والانقلابات العسكرية في الدول المنتجة له في أفريقيا مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون، حيث وتسعى الجماعات المسلحة في هذه الدول للسيطرة على عمليات إنتاج وبيع الماس عن طريق وسطاء وقنوات غير شرعية من أجل تمويل عملياتها العسكرية، وهذه تجارة غير مشروعة تم حظرها دوليا، وعادة ما يتم فيها بيع الماس بأسعار بخسة وبفارق كبير عن السعر الحكومي المرجعي، وعلى غرار ذلك فإنه يجري تداول الذهب واستغلاله في قارة أفريقيا بشكل غير شرعي، حيث تزيد عمليات التنقيب غير الرسمية عن المعدن من طرف الجماعات المسلحة، ودائما ما يكون محط اهتمامها لاسيما أثناء الاضطرابات السياسية؛ مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في ميزانيات الدول الأفريقية المعنية، ولعل ابلغ مثال على هذا ما يحدث في دول غرب أفريقيا كغانا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر، والتي تفقد سنويا عائدات مبيعات 30 طنا من الذهب بسبب نشاط التعدين غير الرسمي، بينما تخسر دول وسط وشرق أفريقيا ما قيمته نحو 4 مليارات دولار من عائدات الذهب سنويا بسبب عمليات التهريب غير الشرعي.

وبالتالي يبدو جليا أن الخاسر الأكبر هو الاقتصادات الأفريقية، وليس كبار تجار المعادن أو الشركات والذين يحصلون على المعادن النفيسة بأسعار بخسة تقل كثيرا عن الأسعار المرجعية المحددة من الحكومات والسلطات الرسمية.

- تزايد الصراع بين القوى الدولية على النفوذ في أفريقيا: تذهب بعض الأدبيات إلى اتهام بعض القوى الدولية الكبرى مثل فرنسا والولايات المتحدة، بالوقوف وراء الهشاشة السياسية الانقلابات العسكرية في عدد من دول أفريقيا خلال السنوات الأخيرة؛ وذلك بهدف تقويض مصالحها خاصة الاقتصادية المتنامية في القارة وكذا الحفاض على نفوذها في مواجهة قوى دولية أخرى تشكل تحديا لهذا النفوذ وتحديدا الصين وروسيا. (Poirier , 2018, p. 69)

ولعل اقتحام الصين السوق الافريقية يظهر بوضوح في جمهورية غينيا، حيث تشارك نحو 14 شركة صينية خاصة وأخرى مملوكة للدولة في أعمال استخراج وتصنيع "البوك سيت" في هذا البلد، كما أن الأخيرة هي موطن لمشروع (سيماندو)، الذي يوجد به أحد أكبر رواسب لخام الحديد في العالم، ويعمل به أكبر شركتين صينيتين وهما "هونجكياو" و"ريو تينتو". وتحصل الصين، وهي أكبر منتج ومستهلك للألمنيوم في العالم، على 50% من واردات البوك سيت من غينيا وبما يقدر بنحو 52.7 مليون طن في عام 2020.

كما يعتقد أن هناك ارتباطات قوية بين قائد الانقلاب الأخير في غينيا وكل من فرنسا والولايات المتحدة، وهو ما يمكن أن توظفه الدولتان، وفق بعض الترجيحات بمساعدي القوى السياسية الجديدة في غينيا لتحجيم الوجود الصيني لصالح هذه الدول الغربية. وعلى الرغم من ذلك، يتعين الإشارة إلى أن العديد من الدول الأفريقية تنظر إلى الصين كشريك تنموي مثالي، في ظل ما تقوده من جهود تنموية بالقارة عبر مشروع "الحزام والطريق"، بالإضافة إلى تقديمها مساعدات وقروض، بعكس الدول الغربية التي ينظر إليها البعض كمحرك خفي للصراعات والحروب الأهلية التي شهدتها عدد من الدول الإفريقية. (بوحنية، 2023)

الخاتمة

يمكن القول كخاتمة لهذه المداخلة بان الهشاشة السياسية والانقلابات العسكرية في أفريقيا تركت العديد من الآثار السلبية على التنمية في افريقيا، والامر ليس متوقفا فقط على الدول التي تعاني من أزمات، بل تعداه ليأخذ ابعادا إقليمية ودولية، خاصة مع تشابكه بالعامل الدولي ودخوله في حلقة المصالح للدول الكبرى، كما ان اثار الهشاشة التي في كثير من الأحيان ما تكون سبب للانقلابات العسكرية والتي اثرت بدورها على التنمية خاصة الاقتصادية والتي انعكست بدورها على السوق العالمي من خلال الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط والمعادن والسلع الزراعية؛ مما يساهم في موجات تضخم عالمية، وبالتالي يبقى الاستقرار السياسي والأمني في أفريقيا هو السبيل الوحيدة للحديث عن تنمية فيها فلا يمكن التحدث على تنمية قوية وواعدة وجادة الا بتوفر استقرار سياسي وبمشاركة شعبية فعلية.

قائمة المراجع

باللغة العربية

عبد السالم إبراهيم البغدادي . (2000). *الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

التقرير الاوربي حول التنمية. (2019). *التغلب على الهشاشة في أفريقيا*. المعهد الجامعي الاوروبي: مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة.

بوحنية, ق .(10 10, 2023) .*الظاهرة الانقلابية في إفريقيا: السياقات والتفسيرات* . Retrieved from https://studies.aljazeera.net/ar/article/5469

جهينة عبد السلام. (09 10, 2023). الآثار الاقتصادية الممتدة للانقلابات العسكرية في أفريقيا. تم الاسترداد من https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6787/%D9%83%D9%84%D9%81%D8%A9-%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%8

القلقيلي عبد الفتاح. (30 09, 2023). الدولة الهشة ذات الطبيعة الزبائنية. .Yaf.ps/server/uploaded,files/docs/Palestinian-issuse10/6.PDF

بلجال غة ال جن بي ة

Zachary , D.-f. (2010). les Etats Fragiles de l’Afrique : vecteurs de l'extrémisme, exportateurs du Terrorisme. Bulletin de la Sécurité Africaine.

Didimala, L. (12 - 13 Mai 2008). les Etats Fragiles en Afrique: un paradigme utile pour l’Action ? Rapport de conférence, Afrique du SUD.

Accroitre la Résilience dans les États Fragiles d’Afrique Subsaharienne. (2015).

GELBARD , E., DELECHAT , C., & Ulrich , J. (2015). Accroitre la Résilience dans les États Fragiles d’Afrique Subsaharienne.

Poirier , T. (2018). Éducation pour tous : L’aléa des États Fragiles. Université de BOURGOGNE.

جامعة مولود معمري –تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الملتقى الدولي حول: التنمية في إفريقيا بين التحديات الداخلية وتأثيرات البيئة الدولية

يوم 05 ديسمبر 2023

الدكتورة: قادة بن عبد الله عائشة – الإمارات العربية المتحدة

طالبة الدكتوراه: عصماني كميلة –جامعة تلمسان

المشاركة بورقة بحثية عن طريق تقنية التحاضر عن بعد

موضوع الورقة: جدلية الإنفاق العسكري، الأمن والفساد في إفريقيا

الملخص:

طبعت حالتي اللأمن واللإســتقرار على البيئة الأمنية الإفريقية، حيث تزايدت معدلات الجرائم المنظمة؛ كالهجرة غير الشـرعية، تجارة المخدرات وتجارة الأسـلحة وأيضـاً أصـبحت العديد من دول القارة على غرار ليبيا، مالي، النيجر... مرتعاً للجماعات الإرهابية؛ من جهة أخرى فإن أغلبية الدول حالياً تمرُ بمرحلة لا استقرار سياسي جراء حالة الانقلابات العسكرية، التدخلات الخارجية، وتزايد النزاعات الإثنية والحروب الأهلية التي تعددت أسبابها ودوافعها ما بين الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية.

وبالنظر إلى هذه البيئة المضطربة فإن التوجه العام للدول الإفريقية انصب حول كيفية حماية أمنها وضمان البقاء؛ وذلك بزيادة معدلات الإنفاق العسكري لضمان التفوق ومجابهة مختلف التهديدات الأمنية؛ إلا أن الأمر أصبح أكثر تعقيداً من السابق، ففي حين أن تزايد معدل الإنفاق العسكري وبمستويات عالية إلا أن التقارير الدولية أثبتت حالات فساد كثيرة في القطاع الأمني وفي صفقات شراء الأسلحة وهذا ما انعكس سلباً بصورة أكبر على مجالات الأمن والتنمية في إفريقيا.

ستحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على متغيرات ثلاث هي؛ الإنفاق العسكري، الأمن والفساد في الدول الإفريقية؛ فهي جدلية الوقت الراهن؛ على اعتبار أن هناك إنفاق عسكري وبمستوى عالٍ إلا أن ظاهرة الفساد طغت على القطاع الأمني، وهذا ما شكل عجزاً أمنياً من جهة ومن جهة أخرى تعطلت المشاريع التنموية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العسكري، الفساد، الأمن، إفريقيا، التهديدات الأمنية.

مقدمة

تتميّز البيئة الإفريقية عن غيرها من البيئات الأخرى بعدم الاستقرار واللأمن بسبب انتشار التهديدات الأمنية التي تعصف باستقرارها، جراء الانتشار الواسع للجماعات الإرهابية، الانقلابات العسكرية وأيضاً الأشكال المختلفة للجريمة المنظمة، لذا تحتم على صناع القرار في الدول الإفريقية ربط أمنهم باكتساب القوة العسكرية وتعظيمها وتعزيزها لتحقيق فرضية البقاء.

وبالنظر إلى أن البحث عن هذه الفرضية دفع الدول إلى المزيد من الإنفاق العسكري، تحقيقاً لأمنها الوطني، عن طريق شراء الأسلحة وتحديث الجيوش الوطنية وكذا عقد التحالفات الخارجية لا لشيء إلا لضمان البقاء وتحقيق المصلحة بعيداً عن رغبة شعوبها في التنمية وتحقيق الرفاه مما أزم الوضع الداخلي بتزايد الكوارث الإنسانية وتراجع دور الدولة في تقديم الخدمات العمومية.

تصاعدت في الآونة الأخيرة قضايا الفساد وفق ما نشرته تقارير المنظمات الدولية، فانتشار الفساد اليوم على كل المستويات أصبح مدعاة للقلق كونه يمس مجالات ومستويات مختلفة، فالأمر لم

يصبح فقط على المستوى الأصغر وإنما تعداه إلى المستوى الأكبر، أين أصبحت قصص الفساد تطال شخصيات حكومية لها ارتباطاتها الخارجية ومصالحها الشخصية.

يأتي القطاع العسكري في مقدمة القطاعات التي ضمنتها التقارير الدولية، بالنظر إلى تضخم الأرقام والاحصائيات لكل دولة، فهنا تتمحور الإشكالية الرئيسية التي مفادها، أنه في خضم تزايد حجم الإنفاق العسكري فإن الدولة قادرة على تأمين بقائها؛ إلا أن ما يلاحظ على الدول الإفريقية هو تزايد قضايا الفساد التي تطال القطاع العسكري وبالتالي يغيب الأمن والتنمية.

تهدف الورقة البحثية إلى؛ البحث في ثلاثية الانفاق العسكري، الفساد والأمن في الدول الافريقية، ما هي علاقات التأثير والتأثر بينها، وكيف أن هذه الثلاثية اثرت على قضايا التنمية في الدول الإفريقية في ظل سوء استغلال المال العام وانتشار الممارسات غير القانونية مما أثر على الوضع التنموي الإنساني لدول القارة وأيضاً على شعوبها.

تتمحور **إشكالية** الدراسة حول؛ ما هي جدلية العلاقة بين المتغيرات الثلاث الإنفاق العسكري، الأمن والفساد في إفريقيا؟ وكيف أن هذه المتغيرات الثلاث تلعب دوراً في عدم الاستقرار الأمني داخل الدول الإفريقية؟

1- الدول الإفريقية وفرضية البقاء

يرى "سبيكمان" أن الدولة كي تضمن بقائها عليها أن تجعل هدفها الأول في سياستها الخارجية هو الحفاظ على القوة أو زيادتها، والقوة في معناها الأخير تعني القدرة على خوض الحرب[1]، بالتفاعل بين القدرات الدفاعية والهجومية المسلحة للدول، وإدراكات الدول لأهداف بعضها البعض[2]، ما يخلق حالة الفوضى التي يتصف بها النظام الدولي في ظل غياب منظم الحركة.

يعتبر الواقعيون أن الأمن سلعة نادرة لذلك يفسر السلوك الذي تقوم به الدول من أجل توفيره، مثل شراء الأسلحة على أنه تهديد لأمن دولة أخرى قد يتطور إلى أن يصل إلى حالة الشعور بالمأزق أو ما

---

[1] مصطفى دلة أمينة، الدراسات الأمنية، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: لوي عبد الحي، الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص. 66.

[2] مصطفى دلة أمينة، الدراسات الأمنية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013، ص. 58.

يطلق عليه بالمعضلة الأمنية التي هي انعكاس لسباق التسلح، وبما أن منطق سباق التسلح مبني على الفعل ورد الفعل فإن الطرف الآخر سيحاول مجاراة هذه النفقات العسكرية من أجل الحفاظ على توازن القوى[1].

فالدول حسب الواقعيون تسعى إلى الأمن من خلال تعزيز القوة العسكرية، وهذه المنافسة تخلق "المعضلة الأمنية" security dilemma هذا المصطلح طرح لأول مرة "john hertz" ليصف حالة القدرات العسكرية للدول التي تخلق لااستقرار مع الدول الأخرى[2]، التي ترجع إلى شعور دولة ما بعدم اليقين والاطمئنان، عما إذا كانت الاستعدادات العسكرية لدولة أخرى مجرد استعدادات دفاعية بحثة لدعم أمنها، أم أنها طابع هجومي تهدف من ورائه إلى تغيير الوضع الراهن لمصلحتها[3].

تعتبر الصورة الواقعية للعلاقات الدولية أحد أشكال التصادم الحتمية بين الدول القومية عندما تسعى للحفاظ على استقلالها وزيادة ثروتها وقتها، فالدول في حالة تنافس وصراع وحرب بصورة دائمة حول قضايا الأمن القومي، ويتعيّن على الدول أن تقوم بكل ما هو ضروري من أجل المحافظة على وجودها وسط هذه البيئة شديدة الخطورة، وأن الدول التي لن تتخذ التدابير اللازمة سوف تصبح ضحايا في الصراع من أجل الأمن[4].

هذه كانت السمة البارزة في الدول الإفريقية ولا زالت، فهي دول لم يستتب فيها الأمن إلى غاية اليوم، وما زالت قضايا الحدود تطرح بين الفينة والأخرى، أضف إلى ذلك فإن أغلبية الدول الإفريقية إن لم يكن معظمها تعاني من تقسيم عشوائي لشعوبها، وهذا ما يضعها في تحديات مع دول الجوار بسبب تزايد النعرات والصراعات الإثنية، العرقية كحالة السودان، إثيوبيا ومالي... ودول أخرى تعيش أسوأ الأوضاع السياسية، الاقتصادية والأمنية.

ويرى أنصار الواقعية الجديدة أمثال "كينيث والتز" أن النظام الدولي هو نظام مساعدة ذاتية، فالدول مضطرة للعناية بنفسها لأنه لا يوجد من يعتني بها، ولا يفترض "والتز" أن الدول كيانات عدوانية تسعى إلى التوسع، ولكنه يفترض أنها ترغب في المحافظة على نفسها وأنها تواصل الشك بأن الدول الأخرى تشكل تهديداً محتملاً لها[5].

---

[1] علي خازن، حاجشري جي دور، "شرك الطاقة في العسكري: دراسة نظري ومحاولة لقراءة واقع الطاقة في العسكري في افريقيا"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 8، العدد 02، 2023، ص.581.

[2] Rafaela Rodrigues de brito, **securitizing climate change: process and implications,** universidade de Coimbra. 2009, p. 11.

[3] ودادش زالني، "أنظمة: نظام القيّم أل في ة الجي دفي العلاقات الدولية"، **حولية جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 20، 2017، ص. 58.

[4] جيل شري هان، **ستوازن الق وى: الت اري خ والن ظري ة**، تر: أحمد مصطفى القامرة: المركز القومي للترجمة، 2015، ص-ص. 17-18.

[5] سعد حقي توفيق، **العلاقات الدولية**، العراق: دار والمكتبة عدل للطباعة والنشر والتوزيع، 2017، ص.191.

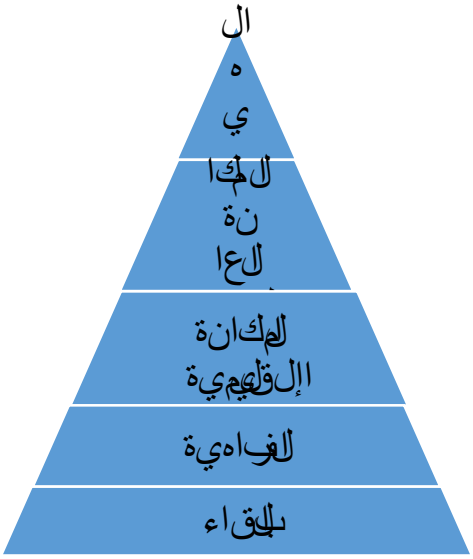

يرتبط بقاء الدولة بتحقيقها لأمنها الوطني، خاصة إن تعرضت للخطر من الداخل جراء النزاعات والحروب الداخلية، أو من الخارج بفعل التعدي والغزو والاعتداء على حرمة الحدود، لذا فإن الدول في مواجهة مباشرة مع الآخر إلى أن يتم تأمين بقائها، وفي حالة ما تم ذلك، فإن الأمر يتعدى حالة البقاء لتبحث عن الرفاهية بتوزيع الموارد بالتساوي وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة، ولتهيمن الدولة على رأس الهرم عليها أن تؤمن مكانتها الإقليمية والعالمية.

المصدر: من إعداد الباحثين.

إجمالاً يعرف الأمن على أنه الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات المحلية والدولية وتأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات ليتم التعبير عن الرضا العام داخل المجتمع[1].

2- معدلات الانفاق العسكري في الدول الافريقية

تتسم عملية صياغة وتنفيذ السياسات الدفاعية بكثير من الغموض، لا سيما وأن مشهد التهديدات معقد، وغياب الشفافية في عملية صنع القرار، والبطء في مجال التطوير الناجم عن عوامل دقيقة، فضلاً عن الدوافع المتعددة لتحديث الدفاع، كلها عوامل تؤدي إلى حالة من الإرباك لدى الجمهور العام في فهم السياسة الدفاعية[2].

إن امتلاك السلاح ليس مرتبطاً وجوده بحالة الحرب فقط وإنما بحالة السلم أيضاً، إذ من الصعب الفصل بينهما، فغالباً ما تستعرض الدول قوتها العسكرية في وقت السلم، ويكون في أحيان أخرى

---

[1] بروال الطيب، غيرقبن عبدالعزيز، "استراتيجية الأمن والدفاع في منطقة الساحل الافريقي"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص. 429.

[2] المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، "سيبلات وقصاص الانتشار في الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، في الموقع الإلكتروني: https://www.iiss.org/، تاريخ الدخول: 04/11/2023 ساعة الدخول: 17:26.

موجهاً ضد دولة أخرى، والغرض منه تحذير الدولة الثانية باستخدام القوة؛ وبسبب معضلة الأمن فإن الدول ترى بأنه ينبغي عليها تخصيص موارد هائلة للقوات العسكرية طالما هناك دول أخرى تخصص موارد هائلة أيضاً لقدراتها العسكرية[1].

يعرف تقرير التنمية البشرية الإنفاق العسكري بأنه عبارة عن "نفقات وزارة الدفاع وغيرها من الوزارات على قضايا تجنيد العسكريين وتدريبهم فضلاً عن بناء وشراء المواد والمعدات العسكرية كما يشمل هذا البند أيضاً المساعدات العسكرية في نفقات الدولة المانحة"، ويعرفه معهد ستوكهولم لأبحاث السلام على أنه يعبر على كل النفقات المالية المتعلقة بالقوات المسلحة بما في ذلك حفظ السلام، كذلك وزارات الدفاع والوكالات الحكومية المنخرطة في المشاريع الدفاعية والقوات شبه العسكرية، عندما يقدر أنها تدرب وتجهز للعمليات العسكرية، كذلك النشاطات الفضائية العسكرية وتشمل كل الأموال المنفقة على الأفراد العسكريين والمدنيين، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية، وتعويضات تقاعد العسكريين، المشتريات والبحث والتطوير العسكري، وكذلك الإعانات العسكرية التي تحسب للجهة المانحة فقط[2].

يتميز الإنفاق العسكري بعدة خصائص تميّزه عن غيره من صور الإنفاق الأخرى باعتباره انفاقاً حكومياً إلزامياً، سواء كان في وقت الحرب أو السلم، وتتمثل أهمها في[3]:

- صعوبة إلغاء الإنفاق العسكري عموماً في أي دولة مهما اختلف نظامها.

- تؤدي حجم زيادة الانفاق العسكري في دولة ما إلى تقليل اندلاع الحروب، مما يعني في التحليل النهائي أن التكاليف التي يتحملها المجتمع استعداداً للقتال تصبح عوائد ضمنية للاقتصاد أثناء فترات السلم.

- تدفع زيادة الانفاق العسكري لدولة ما المعادية لها أن تسارع بزيادة إنفاقها العسكري، وهكذا تدخل الدولتان في سباق التسلح، ومن ثم دخولهما في دائرة مفرغة من زيادة الانفاق العسكري وما لذلك من آثار سلبية على الاقتصاد.

- تتكون أسواق السلاح العسكري من عدد قليل من المنتجين مقابل محتكر وحيد للشراء في كل دولة غالباً ما تكون وزارة الدفاع، وتختلف هذه السوق عن بقيّة أسواق الاحتكار في أن الأسعار تتحدد في تلك السوق من خلال التفاوض بين المنتج والمشتري.

---

[1] سعد حاجي فريق، **مرجع سبق ذكره**. ص. 303.

[2] **المرجع نفسه**. ص.579.

[3] نادر بهارك طلق مدالعدواني، "تأثير الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الكويت"، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، العدد الثالث، 2021، ص-ص. 55-56.

من جانب آخر، تتباين دوافع التسلح ما بين الاجتماعية، السياسية، إقليمية ومنها ما يتعلق بالمكاسب وسباق التسلح، وتشكل الدوافع الاقتصادية أهمها لاعتبارات منها[1]:

- حماية الاقتصاد القومي وما يمتلكه من موقع استراتيجي وثروات طبيعية.

- حماية البنى التحتية والهياكل الارتكازية كونها مرتكز تستند إليه العملية التنموية الاقتصادية.

- رغبة الدول في التفوق الاقتصادي تدفعها إلى زيادة التسلح.

- تشكيل قوة مضادة للضغوط الاقتصادية الممزوجة بالتلويح باستخدام السلاح الموجهة للدولة من باقي الدول.

- تخفيف الضغوط السياسية الناتجة عن العقبات الاقتصادية التي تواجه الدولة إذ تلجأ إلى زيادة تسلحها كما ونوعاً وتعزيز قدراتها العسكرية والدفاعية.

ارتفع إجمالي الإنفاق العسكري العالمي بنسبة 0.7 % بالقيمة الحقيقية في عام 2021، ليصل إلى 2113 مليار دولار، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الهند، المملكة المتحدة وروسيا يمثلون 62 % من الإنفاق وفقاً للبيانات التي نشرها معهد ستوكهولم لأبحاث السلام[2].

فالشكل المرفق يبيّن حجم معدلات الإنفاق العسكري للدول الإفريقية وعلى رأسها الجزائر، المغرب، نيجيريا، جنوب افريقيا بالإضافة إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، بحيث أن سباق تسلح بين الجزائر والمغرب، فكل طرف يسوغ احتجاجاته انطلاقاً من إدراكه وتصوره للتهديد، فما تراه الجزائر بأن الزيادة في الانفاق العسكري ما هو إلا لدرء التهديدات التي تتفاقم على حدودها الشرقية والجنوبية، ترى

[1] نال شكر جودة، "تحليل نفاق عسكري على المسار التنموي في العراق للمدة 1990- 2016"، **لمجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، العدد 65، 2020، ص-ص.30-31.

[2] SIPRI, world military expenditure passes $2 trillion for first time, in site: *https://www.sipri.org/*, date de consulte 11/11/2023, heure: 21:20.

فيه المغرب بأنه تهديد لها ولأمنها، وهنا نكون أمام معضلة أمنية ناتجة عن عدم الثقة والشك والريبة.

مرت العلاقات المصرية – الأمريكية خلال سنة 2003 مرحلة من التوتر سعت من خلالها واشنطن إلى الضغط على النظام الحاكم عبر ورقة المساعدات العسكرية وتعليق شحنات من الأسلحة كانت موجهة إلى القاهرة وقد دفعت هذه الضغوط النظام المصري إلى البحث عن موردين آخرين للأسلحة مثل روسيا وفرنسا التي عقدت معها في شهر فبراير 2015 صفقة لتوريد 24 طائرة رافال مقابل 9.5 مليار دولار، كما اتفقت الجزائر مع روسيا على صفقات تسليحية شملت تطوير قواتها البرية والجوية، والحصول على أحدث الدبابات الروسية ونظام الدفاع الجوي الروسي "إس-400"، في المقابل تعاقدت المغرب على صفقات تسلح متطورة من الولايات المتحدة وفرنسا والصين لتطوير قدراتها العسكرية[1].

رفعت نيجيريا إنفاقها العسكري بنسبة 56% في عام 2021 ليصل إلى 4.5 مليار دولار، وجاء هذا الارتفاع رداً على العديد من التحديات الأمنية مثل التطرف العنيف وحركات التمرد الانفصالية[2].

3- ظاهرة الفساد في القطاع الأمني في الدول الإفريقية

خرج المستعمر من القارة السمراء، ولكن بقي الفساد، قاتلنا من أجل الحرية ونقاتل الآن ضد عدو استشرى في الأوساط الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والإدارية حتى أنه تخلل تعاملاتنا اليومية، وانتقل تدريجياً ليمس هرم الدولة ومؤسساتها، فالمثل الإنجليزي **"التفاحة الفاسدة تفسد البرميل"**، لم يخطئ حينما اعتبر أن الجزء الصغير يعدي الجزء الأكبر منه، في حين أن المثل الإيطالي **"إذا ذهبت مع الأعرج فسوف تتعلم العرج"** قد وصف بوضوح كيف يتم ذلك.

مجتمعات ودول القارة الإفريقية على كبر مساحتها، عدد سكانها وأيضاً مواردها الطبيعية لا يزال الفساد اليوم ينخر جسدها، وكأنها تعيش في سنوات الاستعمار الذي عاث في الأرض فساداً، وما بعد الفترة الكولونيالية فإن الوضع ازداد سوءً أين ترك المستعر خليفة له في الأرض يطبق استراتيجيته وينهب ما تبقى من الثروات في حين أن غالبية السكان تعيش تحت الفقر، العوز والتخلف.

[1] أماني عصام محمد عبد المجيد الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد 36، 2022، ص-ص.11-16.

[2] SIPRI, **op cit.**

وضع البنك الدولي عدة تعريفات للفساد، كان آخرها يشير إلى أن الفساد "إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة"، فالفساد يحدث عادة[1]:

- عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة، لتسهيل عقد وإجراءات مناقصة عامة.

- كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة، بتقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين النافذة.

- عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.

يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه "إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة، الابتزاز، أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية، أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس، وثمة نوعان من الفساد الصغير يسود حيثما يتقاضى الموظفون الحكوميون رواتب زهيدة ويعولون على إكراميات من العموم لإعالة أسرهم ودفع رسوم التعليم، أما الفساد الكبير فيتورط فيه كبار المسؤولين الذين يتخذون قرارات بشأن عقود عامة كبيرة[2].

عرفته الباحثة "سوزان روز أكرمان" بأنه "السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الخاص، سواء أكانوا سياسيين أو موظفين مدنيين، بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية، ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم"[3]. فقد وصفه Karl Kraus بأنه أسوأ من الدعارة، بحيث أن هذه الأخيرة تعرض أخلاق الفرد للخطر، في حين أن الفساد يعرض أخلاق الدولة بأكملها للخطر[4].

يؤدي الفساد في قطاع الدفاع إلى تآكل قدرة الدولة على الوفاء بالتزامها الأساسي المتمثل في حماية مواطنيها. وهذا يجعل البلدان لا تمتلك قدرات عسكرية مناسبة، ولا تستطيع نشر استراتيجيات قوية، ولا يمكنها الاعتماد على كفاءة وولاء موظفيها، وتشير أبحاث منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن في تقريرها لعام 2015 إلى أن[5]:

---

[1] حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، **)أطروحة دكتوراه غير منشورة(.** جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013، ص.24.

[2] مريم مالكي، عمر كحوش، "الفساد على مستوى القطاع الأمني في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: قراءة في واقع الممارسات الدولية في مجال مكافحة الفساد"، **مجلة أفاق للعلوم**، العدد 9، 2018، ص. 84.

[3] **مرجع سبق ذكره.** ص. 24.

[4] J.edgardo campos, Sanjay Pradhan, **the many faces of corruption: tracking vulnerabilities at the sector level.** Washington DC, world bank, 2007, p.02.

[5] المنظمة الدولية للشفافية: الدفاع والأمن، **التقرير الإقليمي: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**. 2015، ص-ص. 1-2.

- الحكومات في المنطقة (الشـرق الأوسـط وشـمال افريقيا) تعاني من نقاط ضـعف كبيرة تتعلق بالفساد تجعلها أكثر هشاشة، وأن ميزانيات الدفاع تنفق بشكل غير صحيح بسبب الفساد والمحسوبية.

- يعد الفساد أداة تمكين قوية جدا للصراعات، إنه يغذي انتشار الأسلحة، والذي ييسره ضعف أنظمة الرقابة على الصادرات وتسلل الجريمة المنظمة إلى القطاع الأمني.

- ثقة الشـعب وما يتبعها من شـرعية الدولة تقل كثيراً نتيجة الفسـاد، لقد غذى الفسـاد الاضطرابات السياسية والتطرف، وأدى إلى تشكيل مناخ لتكوُّن الجماعات المتطرفة العنيفة.

تدعم خيبة الأمل وانعدام الثقة في المؤسـسـات الحكومية مكانة الجهات غير الحكومية، مثل جماعات الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية، بينما يؤجج تفاقم غياب الرقابة على السلطة الاضطرابات المدنية والصـراعات الإقليمية، وغالباً ما يكون لذلك تداعيات على الصـعيد العالمي. وأن انتشـار الفسـاد على نطاق واسـع يؤدي إلى تجذر انعدام الاسـتقرار في الدول، حتى وإن بدا عليها الاسـتقرار والرخاء، ويعزز على المدى الطويل، احتمال تعرضها للنزاعات واستخدام العنف لتغيير النظام، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى ظهور مشاكل أمنية إقليمية[1].

ففي الحالة العراقية مثلاً، أشارت "سارة تشايس" إلى أن الفساد هو السبب الرئيسي وراء تفاقم حالة انعدام الأمن والاستياء الناجم عن الشعور بالظلم وتجريد مؤسسات الدولة من دورها وتهيئة أرضية خصبة لاستقطاب المتطرفين؛ وعلاوة على ذلك يساعد الفساد على خلق الظروف التي تمهد الطريق لنمو النزاعات، وهو يديم الفقر وعدم المسـاواة والظلم، ويهدر الأموال التي يمكن إنفاقها على التنمية والأمن البشـري، ويسـهل عمليات الجماعات المتطرفة ومجموعات الجريمة المنظمة. وتؤدي تبعات الفسـاد إلى تهافت الشـبكات النخبوية التي نشـأت خلال الصـراعات على الإمسـاك بزمام السـياسـة والاقتصـاد[2]؛ فالمجتمعات التي ينظر إليها أنها أكثر فسـاداً لديها حصـة أعلى من الإنفاق العسـكري في الناتج المحلي الإجمالي[3].

من جانب آخر، فالقوات العسـكرية التي يصـيبها الجشـع تتجرد من دورها وتفسـح المجال واسـعاً أمام جماعات "بوكو حرام" و"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسـلامي" وجماعات الجريمة المنظمة لتنمو. فعلى سـبيل المثال اختلس الزعيم الإندونيسـي "سـوهارتو" ما بين 15 و35 مليار من بلده، في حين أن "أباتشـا" في نيجيريا، و"موبوتو" في زائير قد اختلسـوا أصـول عامة تصـل إلى 5 مليارات دولار، كما أنه يشـار

[1] من ظاهرة فضلي ظ دولية – الفـاع وأل من **ف ه ط ع ال ق ب ن ل ف س اد و ل ن ز اع**. ال م ل ك ق م ت ح دة، 2017، ص. 02.
[2] **ل م ر ج ع ف س ه**. ص. 03.
[3] Sanjeev gupta, luiz de mello, raju sharan, corruption and military spending. **IMF working paper.** international monetary fund. 2000, p.14.

إليهم بأنهم ذو خلفية عسكرية، وبالتالي فالانخراط العسكري في السياسة كان محصلته الفساد والعمولات[1].

يُقوِّض الفساد قدرة الحكومات على حماية الناس ويؤدي إلى تآكل ثقة الجمهور، مما يزيد من صعوبة السيطرة على التهديدات الأمنية، ومن ناحية أخرى يخلق الصراع فرصاً للفساد[2]، ويتجلى الفساد بطرق متعددة في مختلف مجالات القطاع العام، فعلى سبيل المثال قد تشمل خطط الفساد في مجالات الأمن والدفاع التحزب والرشوة لضمان شراء التجهيزات العسكرية، وتشمل خطط الفساد الشائعة في الشرطة؛ التلاعب في القضايا والأدلة من قبل الشرطة[3].

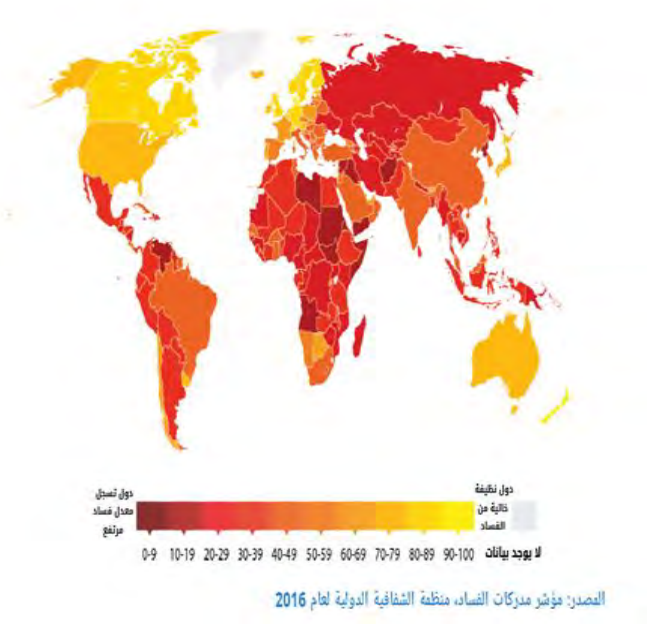

المصدر: مؤشر مدركات الفساد، منظمة الشفافية الدولية لعام 2016

حسب الخريطة المرفقة فإن درجات الفساد تختلف من دولة إلى أخرى، والملاحظ أن معدلات الفساد تنتشر بدرجة أكبر في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، كما أن اللون الأحمر الغامض يدل على أن مؤشر الفساد في الدولة عال جداً، وهذا بالنظر إلى تعدد أسباب وعوامل نشوء ظاهرة الفساد، فنجد حسب الخريطة أن دول مثل ليبيا، اليمن والسودان لها نسبة فساد عالية ما بين 9-0، مقارنة بدول أوروبا التي تتراجع فيها نسب الفساد إلى 79-70 خاصة في الدول الاسكندنافيّة.

[1] Muhammad tariq majeed, Ronald macdonald, corruption and the military in politics: theory and evidence from around the world. **Scottish institute for research in economics.** 2010, p.04.

[2] Transparency international, corruption perceptions index, in site: 2022 Corruption Perceptions Index: Explore the… - Transparency.org, date: 4/10/2023.

[3] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات، "مظاهر وتداعيات الفساد في القطاع العام"في الموقع الالكتروني: https://www.unodc.org/ تاريخ الدخول: 2023/10/7 ساعة الدخول: 18:43.

في الشكل المرفق يظهر مدى التباين بين الدول على مستوى مؤشر الفساد، فيظهر الدول الأقل التي تقع آخر الترتيب الدنمارك، فنلندا ونيوزيلندا، في حين أن دولاً مثل الصومال، سوريا وجنوب السودان تحتل المراتب المتقدمة، فلو حاولنا تحليل ذلك فإن انتشار الفساد في هذه الدول له علاقة وطيدة بما يحدث في بيئتها الأمنية غير المستقرة وتزايد الصراعات والحروب الداخلية من جهة وأيضاً غياب المؤسسات الفعالة ومن تم انهيار الدولة.

إن العلاقة بين الفقر والنزاعات في حد ذاتها تجعل من الفساد عاملاً أساسياً هاماً، ويزيد الفساد من تعدد مسوغات الفقر والتنمية الضعيفة وتنوعها، وترتبط النسب المنخفضة لظهور الفساد بالمستويات المرتفعة للتنمية البشرية، بينما ترتبط مستويات الفساد المتزايدة بصورة إحصائية بالناتج المحلي الإجمالي المنخفض لنصيب الفرد ومعدل عدم المساواة المرتفع. وأفادت الأمم المتحدة في هذا الصدد بأن مجموع الخسائر الناجمة عن الفساد والسرقة والتهرب الضريبي في الدول النامية يقدر بـــ 1.26 تريليون دولار أمريكي في السنة[1]، كما أن عدم الاهتمام بتحقيق العدالة في توزيع الثروة سيؤدي لا محالة إلى ظهور شرائح اجتماعية جديدة تملك الثروة دون أن يكون لها نفوذ سياسي، عندئذ تلجأ إلى استمالة أصحاب القرار السياسي والإداري باستخدام أساليب فاسدة كالرشوة والعمولات والإغراءات المختلفة التي تقدم للمسؤولين[2]. كما أن الإنفاق العسكري ومبيعات الأسلحة لهما أثر شديد ودائم على القدرة للتصدي لأزمة المناخ، فكل دولار ينفق على العسكر لا يساهم في زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فحسب، بل وإثارة العنف والصراع وتتضاعف معاناة المجتمعات الأكثر عرضة للانهيار المناخي، خاصة مع الحرب الروسية الأكرانية أين زادت معدلات الإنفاق العسكري[3].

[1] منظمة الشفافية الدولية، **مرجع سبق ذكره**. ص.11.
[2] حاج تومي علي، **مرجع سبق ذكره**. ص. 86.
[3] Mark Akkerman, Deborah Burton, Nick Buxton, Ho-Chih Lin, Muhammed Al-Kashef, Wendela de Vries, **Climate Collateral: How military spending accelerates climate breakdown**. Transnational Institute – www.TNI.org, 2022, p.02.

تلعب مبررات الأمن القومي دوراً في تمكين النخب الحاكمة من توجيه العقود نحو شبكات المحسوبية، وإعادة توجيه الرشاوى نحو تمويل الحملات السياسية، أو ببساطة وضع يدها على الميزانيات الحكومية دون رقابة، ففي مصر مثلاً منذ عام 1956 استغلت القوات المسلحة الثقة والنفوذ الذي تتمتع بهما لتصبح قوة مهيمنة في اقتصاد البلاد، حيث تدير الأعمال التجارية بدءاً من قناة السويس إلى الفنادق، وحصلت هذه الأعمال على الدعم من خلال الإعفاءات الضريبية والمعاملة التفضيلية لتيسير الحصول على العقود الحكومية الرئيسية والعمل التجنيدي والحسابات المصرفية السرية[1].

يشير إجمالي الموارد العامة التي تم سرقتها في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أعداد مذهلة حيث يتراوح ما بين 200 مليار دولار لـ "معمر القذافي" و700 مليار دولار لـ "حسني مبارك"، وكان الاستيلاء المنهجي على الثروات والتباين اليومي الصارخ بين الفقر الذي يعيشه أغلبية الشعب والثراء الفاحش الذي تتمتع به النخبة الصغيرة هي الشرارة التي أدت إلى اندلاع الصراع[2].

ساهم الفساد في الجيش المصري، بفسح المجال أمام المقاتلين لتهريب المال والأفراد والسلع عبر الحدود مع ليبيا، حيث يقوم المواطنون الليبيون برشوة أفراد الشرطة على المعبر الحدودي من أجل السماح لهم بالدخول إلى الأراضي المصرية وحتى جوازات سفرهم بحيث يبدو أنهم دخلوا الدولة بصورة قانونية[3]. وتعد ميزانية الدفاع التي تقدر بـ 4.4 مليار دولار سراً من أسرار الدولة، لا تتوافر تلك الميزانية بأي صيغة من الصيغ للجمهور أو للسلطة التشريعية، منذ عام 1979 سمح للجيش قانوناً بالاحتفاظ بحسابات مصرفية خاصة به، كما أن ميزانيته مستقلة عن بقيّة الحكومة، بالإضافة إلى ذلك يسيطر الجيش على جزء كبير من الاقتصاد من خلال أعمالهم[4].

في ظل تاريخ العمليات السرية والميزانيات غير المكشوفة عنها وصفقات وراء الكواليس، فإنه أمام الجيوش الإفريقية الكثير من العمل لإصلاح العلاقات المتوترة التي تربطها بالمجتمع المدني ووسائل الإعلام، ومن شأن التدريب الإعلامي الذي يهدف إلى تأسيس علاقات بناءة أن يقطع شوطاً طويلاً محو تقليص مستويات عدم الثقة بين الجيوش الإفريقية والجمهور العام، مثلما فعلت الحكومة في ليبيريا في عام 2010 بإصدار قانون حرية المعلومات لتعزيز الشفافية ومساءلة الحكومة أمام الجمهور، من خلال وسائل الإعلام، وقد ساعد هذا أيضاً في إبلاغ السكان عن كيفية محاسبة الأفراد العسكريين، بحيث يقول أحد الليبيريين[5]:

---

[1] من ظاهرة الفساد في الجيوش الإفريقية: الأسباب والنتائج والحلول، **مرجع سبق ذكره.** ص. 15.
[2] **المرجع نفسه.** ص. 18.
[3] **المرجع نفسه.** ص. 25.
[4] المرجع نفسه: الفساد والأمن، الحاجة إلى إصلاح قطاع الأمن في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. **مرجع سبق ذكره.** ص. 04.
[5] المركز الإفريقي للدراسات الإستراتيجية، "أولويات بناء الاحتراف العسكري" في المؤتمون: https://africacenter.org/ تاريخ الدخول: 04/11/2023 ساعة الدخول: 18:55.

"لا يوجد مكان في هذا العالم لا يخضع فيه رجل عسكري للقوانين المدنية، هذا هو السبب في أننا عندما نكون هناك -الأماكن العامة- ننصح بأن نتحلى بسلوك صالح، إذا فعلت أي شيء غبي فيمكن إلقاء القبض عليك من قبل الشرطة وإذا اكتشفت الشرطة أنك مذنب، فسوف تتم إحالتك إلى المحكمة ومحاكمتك، هذا الأمر غير موجود في الجيش السابق، لكن الأمور تختلف في هذا الجيش الجديد".

خاتمة

يعد موضوع الانفاق العسكري، الفساد والأمن علاقة تأثير وتأثر في الدول الإفريقية ذات البيئة الأمنية غير المستقرة، هذه البيئة التي يسعى فيها كل طرف إلى تأمين بقائه وحماية مصالحه بغرض النظر عن الوسائل والأدوات المستعملة بذلك تبقى الدول الإفريقية في حالة شد وجذب بين الفواعل الداخلية ومصالح القوى الكبرى فيها، حيث أصبحت القارة الإفريقية ساحة للصراع والتنافس.

من جانب آخر، تسعى شركات إنتاج الأسلحة على مستوى العالم إلى خلق النزاعات والحروب بغرض الاستمرار في مبيعاتها من الأسلحة، فهي فرصة مواتية لتجريب الأسلحة ومدى كفاءتها وقدراتها القتالية بغض النظر عمن يقتل اثناء الحرب، على حد تعبير أحدهم أنا مهندس اثناء الحرب وأن السلاح الضي بيدي سيغريني لتجربته.

تخلص الورقة البحثية إلى **التوصيات** التالية:

- مراجعة ميزانيات الدفاع مع ضرورة إنشاء لجان برلمانية لذلك لمراقبة الميزانية.

- إنشاء صناعية عسكرية وطنية لتخفيف أعباء الاتكال على استيراد الأسلحة.

- وضع قوانين صارمة لمحاربة الفساد.

تأثير التنافس الدولي على مستقبل التنمية في إفريقيا:
التواجد الصيني والتكامل الإقليمي الإفريقي نموذجا

"The Impact of International rivalry on the Future of Development in Africa: Chinese Presence and African Regional Integration as a Model"

د. زاوي رابح، أستاذ محاضر، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة

مقدمة:

برزت إفريقيا خلال السنوات الأخيرة كأحد أهم المناطق التي احتلت مكانة هامة في السياسة الخارجية الصينية، حيث عززت هذه الأخيرة من علاقاتها التجارية الثنائية مع إفريقيا ، وهي تبرز حاليًا كواحدة من أكبر الشركاء التجاريين معها، و في الوقت الذي تعمل فيه الصين على تعزيز موقعها تكافح الدول الأفريقية أيضًا لإنشاء أسواق إقليمية وشبه إقليمية. وبالتالي، فإن التعامل مع الصين يوفر فرصًا وتحديات لعمليات التكامل الإقليمي للبلدان الإفريقية، ولكنه في نفس الوقت تبدو العلاقة بين الصين و إفريقيا معتمدة إلى حد كبير على أساس كل دولة على حدى وليس على أساس إقليمي مشترك، وهو ما يقودنا إلى طرح بعض التساؤلات أهمها: كيف تتفاعل العلاقات التجارية الصينية الإفريقية مع عمليات التكامل الإقليمي الإفريقي؟ وكيف يؤثر التقارب الصيني الإفريقي المتنامي على العلاقات التجارية والاستثمارية بين إفريقيا من جهة وأوروبا و / أو الولايات المتحدة من جهة أخرى؟

أولا، مدخل إلى دور الصين في تعزيز التكامل الإقليمي والاقتصادي في أفريقيا

إن تنظير مصالح الصين وآلياتها التشغيلية في مختلف جوانب العلاقات الدولية أمر سائد، ولكنه لا يزال يحظى بتطور مستمر. ومع ذلك، كما يجادل ديفيد شين وجوشوا آيزنمان، "لم تحظ علاقات الصين السياسية والاقتصادية مع البلدان النامية باهتمام أكبر مما حظيت به في أفريقيا". والواقع أن النمو الهائل في العلاقات بين الصين والدول الأفريقية كان سبباً في إثارة النقاش حول ما إذا كان من الممكن اعتبار العلاقات الصينية الأفريقية مجالاً للدراسة. وينبع هذا جزئياً من النهج المتميز عموماً الذي تتبناه الصين في تعاملاتها مع الدول الأفريقية. على سبيل المثال، يوفر إنشاء منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) منذ أكتوبر 2000 إطارًا جديدًا إلى حد ما ومنصة للشركات الثنائية والمتعددة الأطراف مقارنة بالطريقة التي تعاملت بها القارة تاريخيًا مع الدول الغربية.

إن النتيجة الحتمية للعلاقات المثيرة للاهتمام بين الصين والدول الأفريقية هي تكثيف المشاركة الشعبية، وتشمل المجالات البارزة لمثل هذه التفاعلات التجارة والتعليم، حيث تشير البيانات الصادرة عن وزارة التعليم الصينية إلى أن عدد الطلاب الأفارقة الذين يدرسون الآن في الصين يأتي في المرتبة الثانية بعد الطلاب من الدول الآسيوية الأخرى، وهذا أمر لافت للنظر لأن المهاجرين الأفارقة . في أغلب الأحوال

يتوجهون إلى الدول الغربية، كما ركز التجار الأفارقة اهتمامهم على الصين للحصول على وبيع مختلف السلع التي كانوا يتاجرون بها سابقًا في الغرب. وعلى نحو مماثل، انتقل العديد من الصينيين أيضاً إلى البلدان الأفريقية للعمل وإنشاء مصانع لإنتاج السلع المستوردة عادة. وفي الوقت نفسه، هناك شركات أخرى كبيرة جدًا في مجال البناء. ويشارك بعض الصينيين أيضًا في التجارة الصغيرة، الأمر الذي أثار مخاوف بين السكان المحليين في أعمال مماثلة. والحقيقة أن أغلب المناقشات المحلية والدولية تركز الآن على احتمالات ما إذا كان أكثر من مليون صيني يعيشون في أفريقيا (مع ما يقرب من 500 ألف في جنوب أفريقيا وحدها) قد يستولون على الصناعات والخدمات المحلية(Amoah & Obert, 2020) . كما تكثر من جانب آخر تلك التقارير التي تتحدث عن التوترات الحاصلة بين الأفارقة والصينيين، ويشكل هذا الشعور بعدم الارتياح وسط اهتمام الصين السياسي والاقتصادي المتزايد بإفريقيا والعكس علامة استفهام كبيرة على مستقبل العلاقات الصينية الإفريقية.

منذ استقلال الدول الأفريقية، اعتبر التكامل الإقليمي على نطاق واسع أمرا حيويا لتسهيل التنمية الاقتصادية في أفريقيا. ومع ذلك، تشير الأدلة على أرض الواقع إلى أن هذه العملية كانت مقيدة بسبب نقاط الضعف والانقسامات الداخلية، الناجمة عن السمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتنوعة لأفريقيا. ومع ذلك، يبدو أن ظهور جهات فاعلة جديدة في المشهد الاقتصادي للقارة - على وجه التحديد، شراكتها "الخاصة" مع الصين - يقدم للقادة الأفارقة والعاملين في مجال التنمية فرصة جديدة للنظر في كيفية تحقيق التكامل الإقليمي-.

والأهم من ذلك، أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية أصبحت اللبنات الأساسية في دفع عجلة التنمية المستدامة في أفريقيا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. تتمثل إحدى الركائز المنصوص عليها في الاتحاد الأفريقي في مساعدة الدول على تحقيق إمكاناتها من خلال التكامل دون الإقليمي. وعلى هذا النحو، من المهم النظر في مدى قدرة المجموعات الاقتصادية الإقليمية على دمج أجندات التكامل الإقليمي الخاصة بها في مواقف مشتركة وبناء آليات الاستجابة في تفاعلاتها مع العدد المتزايد من اللاعبين الخارجيين، بما في ذلك الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والهند وغيرها.

وفي سعيها لمواجهة هذه التحديات، كثفت مجموعة شرق أفريقيا جهودها لتسريع تكاملها السياسي والاقتصادي في المنطقة. حيث و منذ إحياءها في عام 2000، حققت مجموعة شرق أفريقيا تقدمًا كبيرًا في جهود التكامل (Davoodi, 2012). الهدف النهائي لجهود التكامل هذه هو إنشاء سوق واحدة تتميز بالتجارة الحرة الداخلية، واتحاد نقدي، وفي نهاية المطاف اتحاد سياسي، لكن حددت الكتلة باستمرار تعزيز التجارة، فضلاً عن تحسين وتوسيع البنية التحتية الإقليمية، كمجالات ذات أولوية لتحقيق التكامل الأمثل.

و باعتبارها الشريك التجاري الرائد لأفريقيا ومساهما رئيسيا في تطوير البنية التحتية، كانت الصين نشطة في شرق أفريقيا من خلال التجارة، وتمويل البنية التحتية، والبناء. وعلى الرغم من هذه المشاركة والعدد المتنامي من الأدبيات التي تتناول جوانب مختلفة من العلاقات الصينية الأفريقية، لم يتم إيلاء الكثير من الاهتمام للدور الذي تلعبه الصين في بناء منطقة أفريقيا. لقد ساهم نهج الصين في تطوير البنية التحتية (الصلبة والناعمة) في مجموعة شرق أفريقيا لأن هذان البعدان ظلا يظهران باستمرار في استراتيجيات التنمية لمجموعة شرق أفريقيا حتى الآن، مما يظهر أهميتهما المركزية في تعزيز التكامل من أجل التنمية الإقليمية المستدامة. وهي أيضًا المجالات التي تنشط فيها بكين بشكل أكبر في الكتلة، نظرًا لأنها تفتخر بأقوى قدرات بناء البنية التحتية في العالم. والأمر الأكثر أهمية هو أن استثمارات الصين في البنية الأساسية والتحفيز مع مجموعة شرق أفريقيا من خلال التجارة المعززة تتفق مع الاتجاه المتمثل في استخدامها المتزايد للتنمية الاقتصادية لأغراض الدبلوماسية وبناء نفوذ إقليمي أوسع. وهو يتبع نمطا مماثلا في أماكن مثل أمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا من خلال رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، وشرق آسيا.

ثانيا، الصين وتطوير البنية التحتية في شرق إفريقيا: دور الصين في تعزيز التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية

تتمتع الصين بتاريخ طويل من التفاعل مع منطقة شرق إفريقيا، لكن هذا التفاعل تم إلى حد كبير من خلال العلاقات الحكومية الفردية. وعلى الرغم من أن بكين أعلنت علانية دعمها لجهود بناء المنطقة في أفريقيا، إلا أن العملاق الآسيوي اعتمد مبعوثه إلى مجموعة شرق أفريقيا فقط في نوفمبر 2017 من أجل تسريع العلاقة التعاونية بين الطرفين (EAC, 2017).

تلعب الصين دوراً بارزاً في تطوير البنية التحتية في مجموعة شرق أفريقيا، من خلال تمكينها شركات البناء الصينية من وضع خبراتها للاختبار والوصول إلى أسواق جديدة، في حين تساعد في الوقت نفسه المنطقة على الحد من العجز المذهل في البنية الأساسية. ومع ذلك، اكتسب نشاط الصين في تطوير البنية التحتية في المنطقة زخما أكبر مع إطلاق ما أصبح يعرف باسم مبادرة الحزام والطريق - وهي المبادرة الرائدة لطموح الصين العالمي. وقد لعبت مبادرة الحزام والطريق دوراً تيسيرياً في الجهود التعاونية بين الدول الشريكة في مجموعة شرق أفريقيا بشأن تطوير البنية التحتية الإقليمية والتمويل الصيني وبناء المشاريع الضخمة. علاوة على ذلك، كما هو الحال في القطاعات الأخرى، فقد قدم ذلك دفعة كبيرة لجهود مجموعة شرق أفريقيا لبناء خطوط سكك حديدية جديدة وتحسين كفاءة شبكة النقل الموجودة بالفعل في المنطقة.

لقد أدركت مجموعة شرق أفريقيا الدور المهم الذي تلعبه البنية التحتية في السماح للدول بتحقيق أهدافها التنموية الوطنية والتكامل الإقليمي. وفي تقريرهما عن تطوير البنية التحتية في أفريقيا، أشار إدينغر ولابوشاغني (2018) إلى أن مجموعة شرق أفريقيا هي نجم إقليمي صاعد، حيث تكثف الدول الشريكة في الكتلة جهودها لتحديث وتوسيع بنيتها التحتية. ومن المثير للاهتمام أن غالبية المشاريع المحددة (84.2 بالمائة) مملوكة للحكومة، مما يشير إلى الدور المهم الذي تلعبه حكومات شرق إفريقيا كميسرين لتطوير البنية التحتية من خلال خطط سياسات التنمية الوطنية والإقليمية (Edinger & Jean-Pierre, 2018). وتتماشى هذه الجهود بشكل جيد مع خطط السياسة الإقليمية الراسخة في رؤية 2050 لمجموعة شرق أفريقيا والتي تدعو الكتلة إلى تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة من خلال تحسين التكامل الإقليمي (Community, 2015).

ومن جانبها، أصبحت الصين لاعباً رائداً في مختلف أنحاء أفريقيا في مجال تطوير البنية الأساسية، بما في ذلك في مجموعة شرق أفريقيا، باعتبارها ممولاً بارزاً ومقاولاً رائداً. لقد وقعت بكين اتفاقية إطارية مع مجموعة شرق أفريقيا في نوفمبر 2011 للتركيز على تعزيز، من بين أمور أخرى، التعاون في مجال الاستثمار وتطوير البنية التحتية في المنطقة.و خلال حفل التوقيع، لاحظ الأمين العام لجماعة شرق أفريقيا آنذاك، ريتشارد سيزيبيرا، أن "مجموعة شرق أفريقيا تحتاج إلى ما يقرب من 80 مليار دولار أمريكي لاستثمارات في البنية التحتية للفترة حتى عام 2018، ومن المؤكد أن هذا الاستثمار لن يتم جمعه داخل هذه المنطقة، ولذلك فإننا، مد يد الصداقة للمستثمرين الصينيين للعمل معنا والاستفادة من الإمكانات الهائلة للاستثمار" (EAC, EAC and China Sign Framework, 2011). و لا ينبغي أن يكون التركيز على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية مفاجئًا لأنه قطاع تشترك فيه كل من مجموعة شرق أفريقيا والصين باهتمام كبير.

الملاحظ هو أنه لم تثبت البنية الأساسية الإنتاجية أهمية حاسمة في محاولات البلدان النامية للتصنيع، وبشكل أكثر أهمية، التنويع فحسب، بل إنها تشكل أيضاً محركاً للتنمية الاقتصادية الشاملة، وتخفيف حدة الفقر، والتكامل الإقليمي. يلعب الاستثمار في البنية التحتية – خاصة مشاريع البنية التحتية المتصلة – دورًا مهمًا في تعزيز ثقة الأعمال وتعزيز الابتكار والإنتاجية (Bluhm, Andreas, & Austin, 2020). وبالمثل، يساعد الاستثمار في البنية التحتية أيضًا على خفض تكاليف المعاملات، مما يسهل على الشركات نقل العمالة والمنتجات، فضلاً عن تقديم خدمات عالية الجودة (Edinger & Jean-Pierre, 2018).

وفقًا لإدينجر ولابوشاجني (2018)، يميل الاستثمار الأجنبي المباشر أيضًا إلى الزيادة مع تطور البنية التحتية، مما يوفر أرضًا خصبة لمرافق نقل المهارات والمعرفة الفنية وأفضل الممارسات بين الشركات

الأجنبية والمحلية. ومع ذلك، في حين أن 12.9% فقط من المشاريع في المنطقة في عام 2018 تم تمويلها من قبل حكومات شرق إفريقيا، فإن تمويل البنية التحتية الصينية في المنطقة بلغ 25.9%، مما يوضح الدور الهام الذي تلعبه الصين في تطوير البنية التحتية في الكتلة الإقليمية (Edinger & Jean-Pierre, 2018, p. 21). ولكن مكانة الصين المتصاعدة باعتبارها ممولاً رئيسياً للبنية الأساسية ومقاولاً رئيسياً لا تقتصر على منطقة شرق أفريقيا فحسب، فالقصة متشابهة في مختلف أنحاء القارة الأفريقية. ففي عام 2018 وحده، على سبيل المثال، مولت ما يقرب من واحد من كل خمسة مشاريع للبنية التحتية في جميع أنحاء القارة بينما قامت أيضًا ببناء أكثر من نصف جميع المشاريع. ولكن إذا نجحت الصين في ترسيخ مكانتها كدولة رائدة في جهود تطوير البنية التحتية في أفريقيا، فإن قطاع النقل يهيمن عليها. ومن اللافت للنظر أن 38.6% من مشاريع البنية التحتية التي تمولها الصين في أفريقيا تهدف إلى تحسين شبكات النقل.

كما يوضح إدينغر ولابوشاغني (2018) في تقريرهما أن الاستثمار في البنية التحتية المتصلة لا يزال يهيمن على جهود تطوير البنية التحتية الشاملة في منطقة شرق إفريقيا الأوسع. ويمثل قطاع النقل 45.3 في المائة من جميع المشاريع في المنطقة ويستحوذ على 26.6 في المائة من التمويل من حيث القيمة بالدولار الأمريكي. وبالمقارنة، فإن أقرب ثانية هي مشاريع الطاقة والطاقة، حيث تمثل حصة أقل بكثير تبلغ 18.0% فقط و21.1% من حيث القيمة.

ثالثا، التعاون الثنائي بين أفريقيا والصين والتكامل الإقليمي: كيف يمكن توسيع الدائرة؟

إن اهتمام الصين بالسلام والأمن الأفريقيين ليس علامة على حسن النية الصينية في أفريقيا فحسب، بل أيضا على الترابط التجاري بين الكيانين ورغبة الصين في ضمان التدفق السلس للسلع وعائدات استثماراتها. حيث وفي حين أن مشاريع اقتصادية محددة عادة ما يتم التفاوض عليها وتنفيذها على المستوى الثنائي، سعى الاتحاد الأفريقي إلى التوسط والتخطيط للتعاون الأفريقي الصيني على المستوى القاري، هذا ليس فقط لضمان أقصى قدر من الاستخراج من الصين، ولكن أيضا لسن التكامل الإقليمي، و هذا ممكن ويمكن تحقيقه بشكل متبادل لكن الأمر معقد ، على أقل تقدير. فعلى سبيل المثال، على الرغم من حقيقة أن منطقة التجارة الحرة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) قد تم إطلاقها في عام 2008، فقد لاحظ العلماء بقلق أن التجارة البينية في المنطقة لا تزال منخفضة للغاية، عند 10٪ فقط، وتهيمن عليها إلى حد كبير جنوب أفريقيا التي تشكل صادراتها 70٪ من الواردات البينية (CENTRE, 2017).

تتميز اقتصادات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالتركيز الشديد على إنتاج المنتجات الأولية للتصدير مع القليل من القيمة المضافة. كشفت دراسة أجراها أوديه نوانغبو من جامعة نورث ويست في جنوب إفريقيا عام 2016 أن العلاقة بين الصين والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد حققت نتائج

مختلطة. وفي حين ساهمت العلاقة مع الصين في وجود صيني كبير في المنطقة دون الإقليمية، أضاف النمط التجاري أيضا إلى اعتماد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المفرط على المنتجات الأولية للحصول على عائدات التصدير، وبالتالي "شجع تدفق المنتجات الصينية إلى المنطقة، مما قوض تجارتها وتكاملها داخل المنطقة". وينعكس هذا بشكل عام في أجزاء أخرى من القارة، حيث يبلغ إجمالي التجارة البينية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غرب أفريقيا على سبيل المثال 12٪ فقط.

هذه هي المشكلة الأساسية للعلاقة الأفريقية الصينية عندما يتعلق الأمر بالتكامل الإقليمي، حيث إن السمات ذاتها التي سمحت لهذه العلاقة الثنائية بالارتفاع (أي اندفاع الصين إلى القارة بناء على طلب من الازدهار الاقتصادي) هي من بين العقبات الرئيسية أمام التكامل الاقتصادي المثمر في القارة. ولجعل العلاقات بين أفريقيا والصين أكثر منفعة متبادلة من حيث التكامل الإقليمي، ينبغي بذل الجهود لتحسين قاعدة التصنيع الصناعي في أفريقيا. هناك حاجة للقارة لإشراك الصين في مفاوضات جماعية لتعزيز قدراتها التفاوضية وتجنب ما قد يبدو نتيجة فرق تسد في الارتباطات الثنائية. ولذلك، ينبغي أن يقود التنسيق السياسي عملية التكامل الاقتصادي. من جانب آخر، تتم الدعوى إلى ضرورة أن تتوصل المنظمات الإقليمية الأفريقية إلى تدابير من شأنها خفض تكلفة التجارة داخل القارة. ومن الأهمية بمكان أن الصين قد يكون لها دور تلعبه هنا. وفي التزامات منتدى التعاون الصيني الأفريقي لعام 2018، أيدت الصين رسميا أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 وأعلنت رسميا أن أفريقيا كيان شريك في مبادرة الحزام والطريق. ويتوقع الاتحاد الأفريقي أن يؤدي نشر البنية التحتية وعبور القارة إلى زيادة التجارة البينية الأفريقية، التي تبلغ حاليا 12٪، لتقترب من 50٪ بحلول عام 2045. لقد حصلت القارة على فرصة فريدة للاستفادة من الدعم الصيني لأجندتها لبناء "أفريقيا التي نريدها"، كما هو مذكور في جدول أعمال 2063. ومع ذلك، سيتوقف الكثير في نهاية المطاف على ما إذا كانت أفريقيا قادرة حقا على توحيد صفوفها (Ndzendze, Sara, & Van, 2018).

رابعا، أفريقيا والصين: ماذا بعد ثلاثة وعشرون عاما من التعاون؟

بعد ثمانية عشر عاما من المنتدى الرائد الأول للتعاون الصيني الأفريقي (FOCAC، 2000) ، الذي تم إطلاقه لإضفاء الطابع الرسمي على علاقات الصين مع إفريقيا وإضفاء الطابع المؤسسي عليها ، استضافت بكين - في 2-4 سبتمبر 2018 - 50+ رؤساء دول / حكومات أفريقية والجهات الفاعلة الدولية خلال الحدث السابع من السلسلة. وخلال السنوات الـ 23 الماضية، تغير الوضع والدور العالميان للصين وفرادى البلدان الأفريقية تغيرا كبيرا. فمعظمهم من اللاعبين الصغار في أحسن الأحوال في العلاقات الدولية في عام 2000، أصبحوا الآن لاعبين رئيسيين على المسرح العالمي، قادرين على تحديد وتشكيل المبادرات العالمية، وإعادة التوازن إلى هياكل السلطة. في حين أن المصالح الاقتصادية للصين في أفريقيا ربما

تكون قد انخفضت بشكل طفيف مؤخرا - لديها الآن العديد من الشركاء الآخرين في جميع أنحاء العالم ، وخاصة على طول مبادرة الحزام والطريق والتي من الواضح أن المصالح الجيوسياسية الأخرى تشق طريقها مثل الأمن والابتكار التكنولوجي والتنمية.

عندما يتعلق الأمر بالتجارة بين آسيا وأفريقيا، تظهر الصين أولا، لكن بكين ليست الدولة الوحيدة التي أصبحت تعزز العلاقات مع الدول الإفريقية، مثلا كوريا الجنوبية ، التي كانت تقليديا شريكا ثانويا للقارة، لكن في السنوات الأخيرة ، قامت سيول بتسريع مبادرات التجارة والاستثمار والتنمية - مما أدى إلى توسيع أحجام التداول بشكل كبير. وبالنسبة للاقتصادات الأفريقية، فإن هذا يعني شريكا محتملا آخر - ومصدرا بديلا للتمويل - في الوقت الذي تبحث فيه القارة عن وظائف لسكانها المتزايدين. و هذا يصب في نفس الرؤية الأمريكية التي شجعت منذ فترة طويلة حلفاءها الآسيويين على تبني سياسات خارجية أكثر استباقية لموازنة قوة الصين المتنامية في العالم النامي، حيث وفي عام 2022 ، بلغ النمو السنوي لأحجام التجارة الثنائية 29 في المائة ، بإجمالي أكثر من 20 مليار دولار، مثلما يوضح الشكل أدناه.

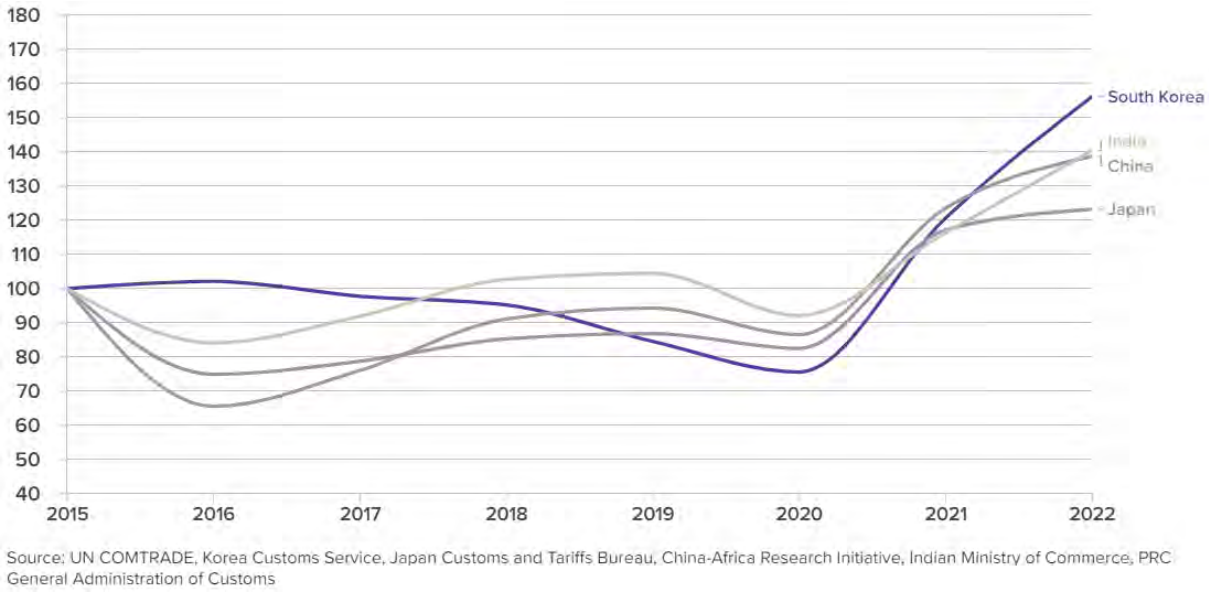

شكل رقم 01: يبين حجم التبادل التجاري بين دول آسيا (الهند، الصين، اليابان، كوريا الجنوبية) و القارة الإفريقية 2015- 2022

إن ازدهار التجارة بين كوريا الجنوبية وأفريقيا ليس سوى مثال واحد على نمط أوسع. في حين أن الصين شكلت تاريخيا أكبر حصة من نمو التجارة بين أفريقيا وآسيا ، فقد نمت التجارة أيضا بسرعة مع الاقتصادات الرئيسية الأخرى في آسيا، و برزت الهند كشريك هام بشكل خاص، حيث ومنذ عام 2000، نمت التجارة بين الهند وأفريقيا بأكثر من عشرين ضعفا لتصل إلى أكثر من 97 مليار دولار في أحجام التجارة الثنائية، متجاوزة الآن تلك مع الولايات المتحدة.

يبدو أن أنماط التجارة الأفريقية مع هؤلاء الشركاء الآخرين متشابهة، وكما هي الحال بالنسبة للصين، تستورد دول مثل الهند وكوريا الجنوبية في الغالب المواد الخام (وخاصة الوقود والسلع) من أفريقيا، في حين تصدر المزيد من السلع المصنعة. ولكن هناك اختلافات رئيسية. وخلافا للصين، فإن هذه العلاقات التجارية مع أفريقيا أكثر توازنا إلى حد كبير، حيث تجاوز العجز التجاري لأفريقيا البالغ 47 مليار دولار مع الصين في عام 2022 (16.7 في المائة من إجمالي حجم التجارة) عجزها البالغ 4.5 مليار دولار (4.6 في المائة) و 1.7 مليار دولار (9.6 في المائة) مع الهند وكوريا الجنوبية على التوالي.

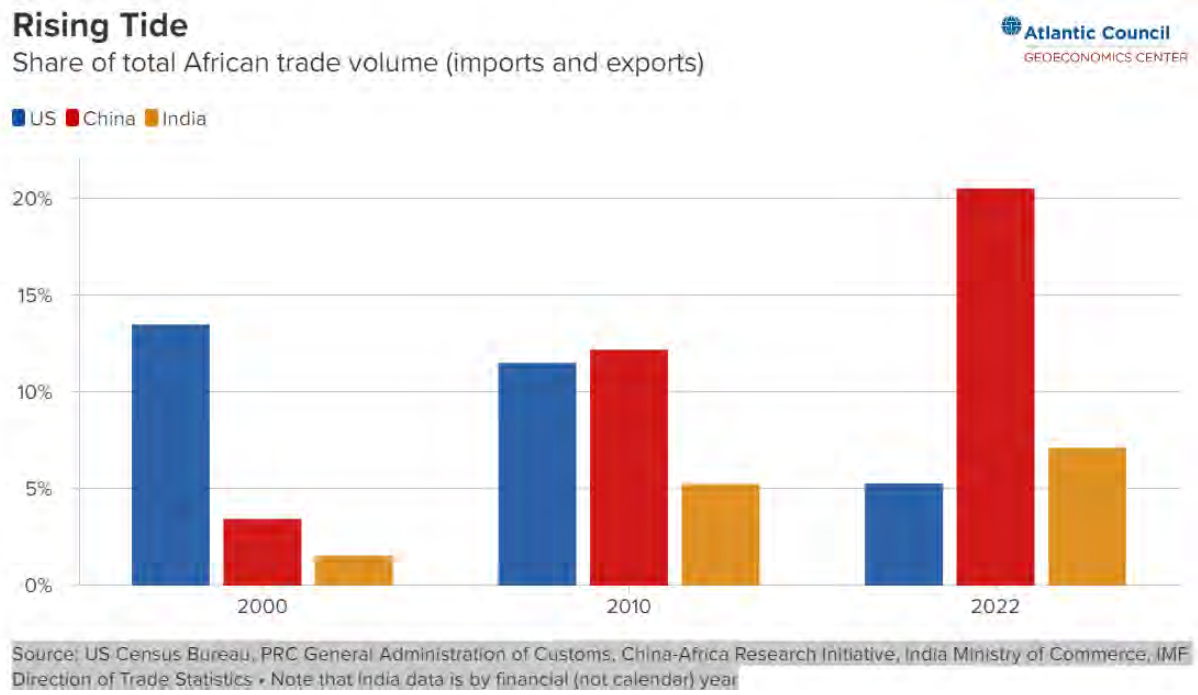

شكل رقم 02: نسب التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية، الصين و الهند مع الدول الإفريقية بين سنوات 2000-2010-2022

وعلاوة على ذلك، قد يصبح هؤلاء الشركاء أكثر أهمية بالنسبة للاقتصادات الأفريقية إذا انحسرت المشاركة الصينية، حيث يبدو أن هناك بعض المؤشرات الداعمة لهذا التوجه، أولا، أدى التعافي الاقتصادي الهش في الصين من جائحة كوفيد-19 إلى إضعاف الطلب على الواردات، كما انخفضت الواردات الأفريقية بنسبة 11.8 في المائة على أساس سنوي في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2023. وعلى المدى الطويل، من المرجح أن يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي والركود الديموغرافي إلى خفض الطلب الصيني على السلع الأفريقية. ثانيا، قلصت الصين الإقراض التنموي وسط أعباء ديون متزايدة لا يمكن تحملها في أفريقيا، وهذا يعني عددا أقل من مشاريع البنية التحتية لزيادة الترابط الاقتصادي (Meng, 2023). إذا ما تزال الصين أكبر شريك تجاري لأفريقيا حتى الآن من حيث الحجم الإجمالي، ولكن هناك ضغط على تلك العلاقة، حيث إذا تراجعت بكين ، فإن دولا أخرى من آسيا مستعدة للذهاب.

خامسا، الصين و منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: الوصول إلى ما هو أبعد من الموارد الطبيعية

من الناحية الاقتصادية، حظيت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بجاذبية عند المنظور الصيني، حيث نجد أن الصين قد استثمرت رؤوس أموال كبيرة في المنطقة، و تتوزع ما بين أكثر من 600 استثمار صيني وعقد بناء تقدر قيمتها بأكثر من 303 مليارات دولار، تم توقيعها بين عامي 2006 و2020. و هنا نجد أربعة قطاعات تجتذب 87 في المائة من استثمارات الصين والبناء في المنطقة: الطاقة بنسبة 34 %، النقل 29 %، والمعادن 13 % ؛ والعقارات 11 %. وهذا مشابه جدا لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يجتذب قطاع الطاقة ما يقرب من 50 % من استثمارات الصين، يليه قطاع النقل بنسبة 19 %، و العقارات بـ 15 % ؛ والمعادن أخيرا بـ 06 /%

وفيما يتعلق بالتجارة، بين عامي 2001 و2020، زادت تجارة البضائع الصينية مع المنطقة بنسبة هائلة بلغت 1864 %، متجاوزة تجارة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وبعبارة أخرى، من عام 2001 إلى عام 2020، ارتفعت حصة الصين في إجمالي تجارة البضائع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 04 % إلى 25.6 %، بينما خلال نفس الفترة، انخفضت حصص الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في إجمالي تجارة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 10 نقاط مئوية و 8 نقاط مئوية على التوالي.

كما أن تجارة الأسلحة الصينية مع المنطقة حاضرة في التعاون أيضا بين الطرفين، حيث يتم الحصول على 22 % من واردات الأسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من الصين، مما يجعل الصين ثاني أكبر مورد للأسلحة والمعدات العسكرية في المنطقة، مع روسيا في المقدمة (24 %).

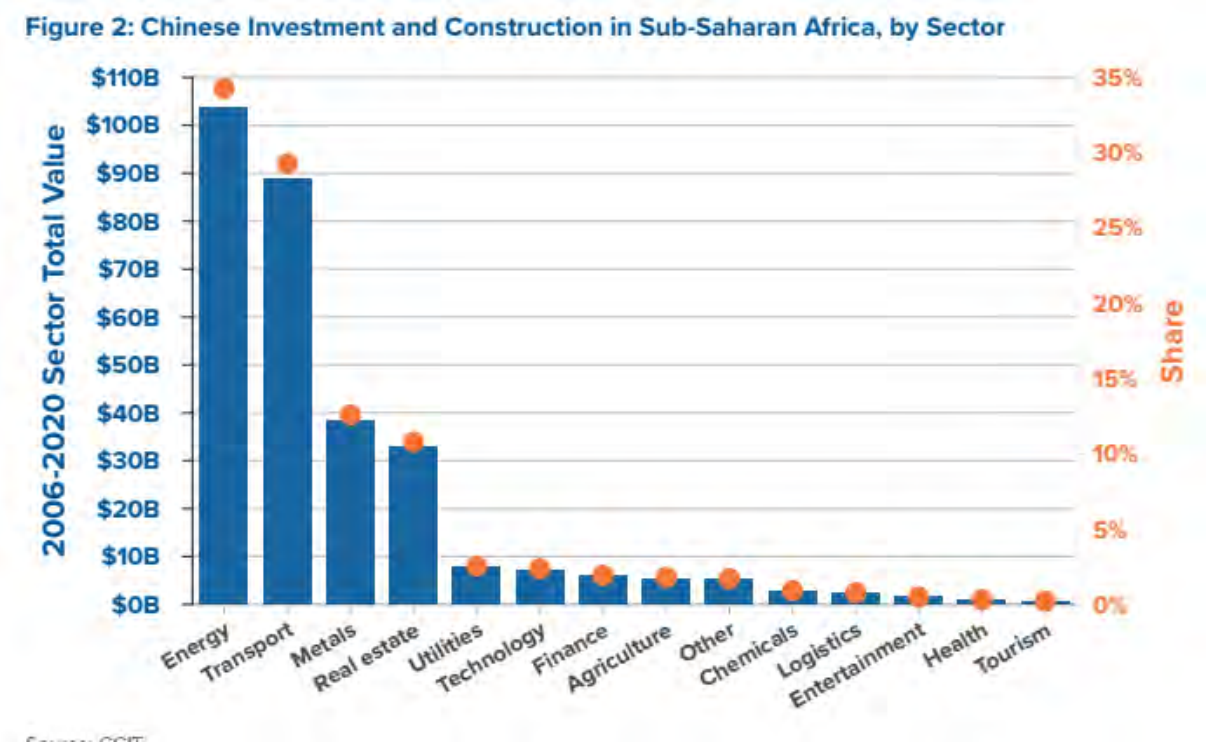

شكل رقم 03: يبين حجم الاستثمارات الصينية في مختلف المجالات خلال الفترة من 2006-2020

من خلال مختلف التقارير التي تناولت حجم الاستثمارات الصينية في المنطقة و طبيعتها خلال السنوات الأخيرة يبدو أنه لم تعد مجموعة البنك الدولي هي الجهة الوحيدة التي تقدم المساعدة الفنية والفنية لمشروعات التنمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. حيث و في الفترة من 2018 إلى 2020، تشير التقديرات إلى أن مجموعة البنك الدولي قد صرفت حوالي 34 مليار دولار1 للمنطقة – أي أقل من استثمارات الصين وإنشاءاتها، والتي تقدر بنحو 54 مليار دولار لتلك الفترة. غالبا ما يتم إجراء الاستثمارات الصينية في منطقة جنوب الصحراء الكبرى من قبل الشركات المملوكة للدولة (SOEs) ، بدءا من البنية التحتية للنقل والطاقة إلى مشاريع العقارات والتعدين. وفيما يلي بعض الأمثلة، بما في ذلك التقييمات التالية(Cheraghlou, 2021) :

- النيجر: تطوير خط أنابيب النفط لعام 2019 (7 مليارات دولار)

- نيجيريا: محطة الطاقة الكهرومائية لعام 2018 (5.8 مليار دولار)؛

- مشروع خط أنابيب الغاز لعام 2020 (2.8 مليار دولار)

- غينيا: 2018-2020 الاستثمار والبناء في قطاع الألومنيوم (3.6 مليار دولار)

- الكاميرون: مشروع ميناء 2018 (1.3 مليار دولار)

بين عامي 2006 و 2020 ، تم توقيع ما مجموعه 601 من الاستثمارات الصينية وعقود البناء ، بقيمة تزيد عن 303 مليارات دولار ، وتشمل الوجهات الرئيسية للاستثمار الصيني في البناء نيجيريا وإثيوبيا وأنغولا وكينيا وزامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) ، والتي تشكل مجتمعة أكثر من 45 % من إجمالي الاستثمارات الصينية والبناء في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، بين عامي 2006 و 2020، اجتذبت نيجيريا وحدها أكثر من 13 % من جميع الاستثمارات الصينية والبناء..

في حين أن التنمية والاستثمارات في الصين منتشرة في جميع أنحاء المنطقة، تشير البيانات المتاحة إلى أن هناك تفضيلا لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي لديها إمكانية الوصول إلى المياه المفتوحة. و هنا نجد أكثر من 67 % من المشاريع الصينية في البلدان ذات الموانئ البحرية. في المتوسط، تبلغ قيمة العقد للمشروع في البلدان التي لديها ميناء بحري 528.7 مليون دولار، على عكس الاستثمار والبناء في البلدان غير الساحلية، التي يبلغ متوسط قيمة العقد فيها 453.2 مليون دولار، أي بفارق 75.5 مليون دولار لمشروع معين.

تشير البيانات الواردة أعلاه إلى أن طبيعة علاقات الدول الإفريقية مع الصين هي توفير إمدادات طويلة الأجل وآمنة من الطاقة والمعادن إلى الصين مقابل الاستثمار الصيني في قطاعات الطاقة والمعادن والتعدين في هذه الاقتصادات ، وكذلك تصدير خدمات البناء الصينية في قطاعي النقل والعقارات. علاوة على ذلك ، من الواضح أن الصين تحصل على مكاسب سياسية بسبب دبلوماسيتها الاقتصادية، حيث تميل غالبية البلدان في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى التصويت مع الصين في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تقدم دعمها للعديد من مبادرات الصين العالمية، والتي غالبا ما تترجم إلى رفض وعرقلة المبادرات الغربية(Green, Leyton, & Brittney, 2020) . ويتجلى هذا الاتجاه بشكل أكبر مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تتلقى مساعدة إنمائية رسمية من الصين(Development, 2022) .

ومع احتياطيات القارة الإفريقية الضخمة من الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى، بالإضافة إلى قوتها العاملة الشابة والرخيصة، فإن إنتاج الصين من الطاقة والعمالة الكثيفة، جنبا إلى جنب مع أنشطة التعدين، يحدث على نحو متزايد. إن الوجود الاقتصادي الطويل الأجل للصين في القارة الإفريقية سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى نمو مخزون رأس المال المادي، وتحسين رأس المال البشري، وزيادة الأجور، وكل ذلك يشكل ضرورة أساسية للتنمية الاقتصادية في المنطقة في الأمد البعيد. مع تزايد عدد السكان المتوقع أن يصل إلى حوالي 2.2 مليار بحلول عام 2050 ، ستصبح المنطقة الإفريقية سوقا جذابة للمنتجات الاستهلاكية الصينية. كما يبدو أن جهود الصين في كل من الدبلوماسية الاقتصادية وفن الحكم داخل منطقة جنوب الصحراء الكبرى قد ضمنت وصولها إلى الموارد والأسواق الرئيسية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في المستقبل المنظور. ومع التنافس العالمي على الوصول إلى الطاقة والموارد الطبيعية والجديدة الأسواق الاستهلاكية في ارتفاع ، من المحتمل أن يكون من الأهمية بمكان في نظر بكين الحفاظ على وجود الصين في أفريقيا وتوسيعه.

في عام 2019 كانت الصين أكبر مصدر لستة وعشرين اقتصادا من أفريقيا جنوب الصحراء ، وأكبر ثلاثة مصدرين لتسعة وعشرين اقتصادا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. من حيث الواردات من أفريقيا جنوب الصحراء البلدان ، احتلت الصين المرتبة الأولى لثلاثة عشر دولة ، وفي المراكز الثلاثة الأولى لاثنين وعشرين دولة. وفي عام 2019، استحوذت الصين أيضا على أكثر من 50 في المائة من الواردات لثمانية اقتصادات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالنسبة لستة عشر اقتصادا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، شكلت الصين أكثر من 20 في المائة من الواردات.

لقد وصلت التجارة بين الصين وأفريقيا إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام 2021 على الرغم من اضطرابات سلسلة التوريد العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 (Mureithi, 2022). تظهر البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك في جمهورية الصين الشعبية أن التجارة بين الصين وأفريقيا تجاوزت

القارة 254 مليون دولار في عام 2021 ، ارتفاعا من 187 مليار دولار في عام 2020 (China, 2021). ومن المرجح أن تعزى هذه الزيادة إلى مجموعة متنوعة من العوامل بما في ذلك جهود الصين لتعزيز الواردات من أفريقيا، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وزيادة صادرات السلع المرتبطة بالجائحة مثل معدات الحماية الشخصية واللقاحات (Nyabiage, 2022). علاوة على ذلك، في حين أن الوصول إلى الموانئ البحرية يمثل ميزة واضحة في التجارة، فإن تجارة الصين مع أربعة وأربعين دولة من أصل تسعة وأربعين دولة من دول جنوب الصحراء الكبرى - بما في ذلك البلدان غير الساحلية - قد نمت بشكل كبير في السنوات العشرين الماضية.

في الماضي، واجهت الصين انتقادات لاستيراد عمالها لمشاريع مبادرة الحزام والطريق. كانت الفكرة هي أن العمالة الصينية ستبقي تكاليف العمالة في الصين منخفضة ولكنها تخلق استياء محليا بين العمال الأفارقة ذوي المهارات المنخفضة. ومع ذلك، وجد تقرير صدر في العام 2019 عن باحثين من كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في لندن وكلية لندن للاقتصاد والسياسة أنه على عكس تصور وسائل الإعلام، شكل العمال المحليون 90 % من الموظفين في إثيوبيا و74 % في أنغولا (Oya & Florian, 2019). على مدى السنوات العشر الماضية، نما توطين القوى العاملة في أنغولا بشكل ملحوظ مع انتقال المزيد من الموظفين الصينيين. يمكن أن تؤثر عدة عوامل على توطين العمالة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، بما في ذلك قوانين العمل داخل البلد المضيف ، والنوع من العمالة اللازمة (المهرة مقابل غير المهرة). على سبيل المثال، بالنسبة لمشاريع مبادرة الحزام والطريق في المراحل المبكرة، فضل العديد من FRMS استخدام العمال الصينيين في الوظائف الماهرة لأنهم كانوا على دراية بالفعل بعمليات وتكنولوجيا هذه الشركات (Oya, Carlos, 2019).

ولتحقيق أهدافها الاقتصادية والاستثمارية في القارة الإفريقية، استثمرت الصين أيضا بكثافة في رأس المال البشري في أفريقيا، من خلال المنح الدراسية وبرامج التدريب للمهنيين الأفارقة. وإلى جانب زيادة العلاقات الأمنية والاقتصادية مع المنطقة، ركزت الصين أيضا على تعزيز قوتها الناعمة. من خلال توفير 16 % من جميع المنح الدراسية للطلاب الأفارقة للدراسة في الخارج في عام 2018، وفقا لتقرير صادر عن اليونسكو ، تحتل الصين المرتبة الأولى بين مقدمي الخدمات الأجانب(UNESCO, 2020) . وبالمقارنة ، تحتل الولايات المتحدة المرتبة الخامسة بين جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). بالإضافة إلى ذلك، يوجد حاليا واحد وستون معهدا كونفوشيوس تعمل في ستة وأربعين دولة أفريقية(Xinhuanet, 2021) . تعمل هذه المعاهد بالشراكة مع الجامعات المحلية وتعمل كمراكز للغة والثقافة الصينية في البلدان المضيفة لها. منذ عام 2004 ، تم إرسال أكثر من خمسة عشر ألف معلم

لدعم هذه الجهود. وبالتالي فإن تأثير الوجود المتنامي للصين في هذه المنطقة يتجاوز تأثيرات الاقتصاد الكلي مثل التدفقات التجارية وأسعار السلع الأساسية والنمو الاقتصادي.

كما زادت الصين من وجودها وشكلت تصورها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال توسيع وسائل الإعلام التي تديرها الدولة في المنطقة. تعمل شركات الإعلام الكبرى مثل شينخوا وشبكة تلفزيون الصين العالمية (CGTN) والإذاعة الصينية الدولية وتشاينا ديلي في العديد من البلدان الأفريقية ، حتى أنها تقدم محتوى مجانيا لمنافذ الأخبار المحلية. بدأت هذه الدفعة قبل حوالي خمسة عشر عاما عندما نقلت شينخوا افتتاحيتها الإقليمية من باريس إلى نيروبي في عام 2006. في عام 2021 ، أنشأت CGTN مقرها الرئيسي في إفريقيا في كينيا. وفي حين أن وجود الصين في المنطقة واضح، فمن الصعب قياس ما إذا كان توسع وسائل الإعلام الصينية التي تديرها الدولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أداة فعالة في تشكيل التصور العام للصين. من جانب آخر يشير مسح أجرته أفروباروميتر حول التصور من الصين في سبعة عشر دولة من دول جنوب الصحراء الكبرى إلى أن معظم الناس ينظرون إلى الصين بشكل إيجابي. في الواقع، ينظر 63 % من الأفارقة إلى تأثير الصين في القارة على أنه إيجابي إلى حد ما أو إيجابي للغاية، ويسجلون أعلى الدرجات في ما يلي:ثلاثة بلدان من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: ليبيريا، 81 %؛ النيجر، 84 % ؛ ومالي 92 %. وفيما يتعلق بنموذج التنمية، وجد الاستطلاع أن 32 % من الأفارقة يفضلون نموذج التنمية في الولايات المتحدة على الصين، في حين اختار 23 % العكس (Lekorwe, 2016).

ليس من الواضح مدى ارتباط هذا التصور الإيجابي للصين بجهودها الإعلامية والثقافية في المنطقة بشكل عام ، لكن البيانات المتاحة تشير إلى أن جهود الصين لم تنجح في بعض البلدان. لقد ركزت ورقة نشرت عام 2018 في المجلة الدولية للاتصالات حول تأثير وسائل الإعلام الصينية في إفريقيا على طلاب الجامعات في جنوب إفريقيا وكينيا، وهما بلدان تتمتع فيهما الصين بحضور إعلامي كبير، وخلصت إلى أن وسائل الإعلام الصينية لم تساهم إلا قليلا في زيادة قوة بكين الناعمة بين الطلاب (Wasserman & Madrid-Morales, 2022).

سادسا، ما هو مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا في ظل الوجود الصيني

على ضوء طبيعة التواجد الصيني في القارة الإفريقية و حجم تأثيرها المتنامي عاما بعد عام، يبدو أن التكامل الإقليمي في إفريقيا تحكمه التوجهات المستقبلية المحتملة التالية:

1.تعزيز التكامل الاقتصادي: من المتوقع أن يستمر التركيز على تعزيز التكامل الاقتصادي في إفريقيا، سواء على مستوى البلدان الفردية أو الكتل الإقليمية. من خلال تعزيز التجارة الحرة وتوحيد الأسواق، يمكن للإفريقيين تحقيق مزيد من الفرص الاقتصادية وجذب الاستثمارات.

2.تطوير البنية التحتية: ستظل تحسين البنية التحتية في إفريقيا أحد التحديات الرئيسية، والتي تتطلب استثمارات كبيرة في مجالات مثل النقل والطاقة والاتصالات. تحسين البنية التحتية سيساهم في تعزيز التكامل الإقليمي وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع عبر القارة.

3.تعزيز التعليم والتدريب: يعد التعليم والتدريب مهمين لبناء القدرات وزيادة التنافسية. من الممكن أن تشهد إفريقيا جهودًا مستدامة لتحسين نوعية التعليم وتقديم التدريب المهني للشباب، مما يعزز من فرص العمل والابتكار.

4.المشاركة السياسية والديمقراطية: يجب أن يتمتع السكان بمزيد من الحريات الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار. إن الاستقرار السياسي والتحول إلى نظم أكثر شفافية يمكن أن يعززان التكامل الإقليمي.

5.التعاون الإقليمي والدولي: يجب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل دعم التكامل في إفريقيا. التعاون مع الشركاء الدوليين والمنظمات الإقليمية يمكن أن يساهم في توفير الموارد والتكنولوجيا والخبرات.

من المهم أن يكون التكامل الإقليمي في إفريقيا جزءًا أساسيًا من رؤية تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي. بالتعاون والتكامل، يمكن للقارة الإفريقية تجاوز التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة لها في القرن الواحد والعشرين.

الخاتمة:

في الختام، يُظهر التقارب الصيني-الإفريقي القوي والمتنامي أهمية كبيرة لمستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا. إن هذه العلاقة الاقتصادية والسياسية بين الصين وإفريقيا تفتح أمام البلدين والقارة نفسها فرصًا جديدة وتحديات متعددة. من جهة، يمكن أن تسهم الاستثمارات والتعاون الصيني في تعزيز البنية التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي في إفريقيا. وتقديم الدعم المالي والتكنولوجي من الصين يمكن أن يساعد في تنفيذ مشاريع تنموية مهمة تساهم في تحسين الحياة في القارة.

من ناحية أخرى، يتعين على الدول الإفريقية أن تضمن أن هذا التقارب مع الصين يخدم مصالحها الوطنية والإقليمية. يجب أن تعمل على تعزيز التكامل الإقليمي بينها، وتوحيد جهودها لتحقيق أهداف التنمية المشتركة. كما يجب على الدول أن تتبنى استراتيجيات مستدامة لإدارة الديون وضمان عدم التسبب في التبعات الاقتصادية السلبية.

وفي النهاية، يكمن مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا في التوازن بين استفادة القارة من العلاقة مع الصين وحماية مصالحها الوطنية والإقليمية. يجب أن تكون هذه العلاقة شراكة مبنية على الثقة والاحترام

المتبادل، تعمل على تعزيز استدامة التنمية في إفريقيا وتحقيق رخاء الشعوب وتعزيز التكامل الإقليمي الفعّال.

قائمة المراجع:

Amoah, P. A., & Obert, H. (2020, 09 18). ***The future of Sino-Africa relations rests on the well-being of affected ordinary people***. Retrieved 09 19, 2023, from https://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2020/09/18/future-sino-africa-relations-wellbeing-people-migration-trade-education

Bluhm, R., Andreas, F., & Austin, S. (2020, 06 10). ***Connective Financing - Chinese Infrastructure Projects and the Diffusion of Economic Activity in Developing Countries***. *CESifo Working Paper* , p. 54.

CENTRE, T. T. (2017, 08 02). ***Intra-SADC trade remains limited: How can it be boosted?*** Retrieved 09 03, 2023, from https://www.tralac.org/discussions/article/11962-intra-sadc-trade-remains-limited-how-can-it-be-boosted.html

Cheraghlou, A. M. (2021, 03 09). ***MENA at the Center of the West: China's 'Opening Up to the West' Strategy*.** Retrieved 08 15, 2023, from Middle East Institute: https://www.mei.edu/publications/mena-center-west-chinas-opening-west-strategy.

China, G. A. (2021, 12 01). ***Country (Region) Total Value Table of Import and Export Commodities in December 2021***. Retrieved 08 15, 2023, from http://www.customs.gov.cn/customs/302249/zfxxgk/2799825/302274/302277/302276/4127455/index.html

Community, E. A. (2015, 08 01). ***East African Community vision 2050: regional vision for socio-economic transformation and development***. Retrieved 09 10, 2023, from http://repository.eac.int/bitstream/handle/11671/567/EAC%20Vision%202050%20FINAL%20DRAFT%20OCT-%202015.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

Davoodi, H. R. (2012). ***The East African Community: After Ten Years Deepening Integration***. International Monetary Funds.

Development, O. f.-o. (2022, 08 26). ***Ofcial Development Assistance (ODA)***. Retrieved 09 09, 2023, from https:// www.oecd.org/dac/fnancing-sustainable-development/development-fnance-standards/ofcial-development-assistance.html

EAC. (2011, 11 17). ***EAC and China Sign Framework***. Retrieved 09 05, 2023, from https://www.aspeninstitute.org/wp-content/uploads/files/content/images/ghd/China_EAC_Press_Release_11.17.2011.pdf

EAC. (2017, 11 17). ***China Accredits Envoy to EAC bloc, East African Community Headquarters***. Retrieved 09 11, 2023, from https://www.eac.int/press-releases/151-international-relations/899-china-accredits-envoy-to-eac-bloc

Edinger, H., & Jean-Pierre, L. (2018). ***If you want to prosper, consider building roads China's role in African infrastructure and capital projects***. *Deloitte* , 21.

Green, W., Leyton, N., & Brittney, W. (2020, 05 01). ***China's Engagement with Africa: Foundations for an Alternative Governance Regime***. Retrieved 09 02, 2023, from US-China Economic and Security Review Commission: https://www.uscc.gov/research/chinas-engagement-africa-foundations-alternative-governance-regime

Lekorwe, M. (2016, 10 24). ***China's Growing Presence in Africa Wins Largely Positive Popular Reviews***. Retrieved 09 02, 2023, from Afrobarometer: https://www.afrobarometer.org/wp-content/uploads/migrated/fles/publications/Dispatches/ab_r6_dispatchno122_perceptions_of_china_in_africa1.pdf.

Meng, P. (2023, 07 31). ***China isn't the only Asian country expanding its trade with Africa***. Retrieved 09 05, 2023, from https://www.atlanticcouncil.org/blogs/econographics/china-isnt-the-only-asian-country-expanding-its-trade-with-africa/

Mureithi, C. (2022, 07 20). ***Trade between Africa and China reached an All-time High in 2021.*** Retrieved 07 25, 2023, from https://qz.com/africa/2123474/chinaafrica-trade-reached-an-all-time-high-in-2021/

Ndzendze, B., Sara, Z., & Van, H. (2018, 09 26). ***China and Africa's Integration Agenda: The Role of FOCAC***. Retrieved 09 10, 2023, from https://www.ispionline.it/en/publication/china-and-africas-integration-agenda-role-focac-21280

Nyabiage, J. (2022). ***Trade Boom with China Makes Africa One of World's Strongest Performers***. *South China Morning Post* , https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3164200/trade-boom-china-makes-africa-one-worlds-strongest-performers.

Oya, C., & Florian, S. (2019, 05 10). ***Chinese Firms and Employment Dynamics in Africa: A Comparative Analysis***. Retrieved 09 01, 2023, from Research Synthesis Report, SOAS University of London: https://eprints.soas.ac.uk/34241/1/fle141857.pdf

Oya, Carlos. (2019). ***Labour Regimes and Workplace Encounters between China and Africa***. In A. Oqubay, & Y. L. Justin, *China-Africa and an Economic Transformation.* Oxford, United Kingdom: Oxford University Press.

UNESCO. (2020). ***Inclusion and Education****: All Means All.* Paris: UNESCO.

Wasserman, H., & Madrid-Morales, D. (2022, 08 26). ***How Influential Are Chinese Media in Africa? An Audience Analysis in Kenya and South Africa***. Retrieved 08 22, 2023, from International Journal Communication: https://ijoc.org/index.php/ijoc/article/view/7809/2355.

Xinhuanet. (2021, 11 11). ***61 Confucius Institutes, 48 Confucius Classrooms Established in Africa****: White Paper*. Retrieved 09 01, 2023, from Xinhuanet: http://www.news.cn/english/2021-11/26/c_1310334064.htm

الأقاليمية بوصفها آلية للتغلب على مشكلة التعددية الإقليمية في إفريقيا

الأستاذ: عشور قشي، أستاذ محاضر أ
جامعة مولود معمري- تيزي وزو

مقدمة

يقدر البنك الدولي أن ما بين أربعين إلى خمسين بالمائة من التجارة العالمية تتم داخل التكتلات التجارية الإقليمية، غير أن تعطش أفريقيا للعمليات التكاملية تفوق رغبة أي قارة أخرى عبر العالم، مما أدى إلى وضع غير طبيعي تنتمي فيه الدول الأفريقية في كثير من الأحيان إلى أربع تجمعات إقليمية وأكثر في الآن نفسه.

إن السؤال الذي تنطلق منه هذه الورقة هو: كيف يمكن للأقاليمية أن تكون أداة لمعالجة مشكلة الإقليميات المتعددة في القارة الإفريقية. طبعا، نحن ننطلق في هذه الورقة من فرضية أساسية مؤداها أن "الإقليميات المتعددة" تمثل مشكلة بالنسبة لعملية التكامل في أفريقيا، حيث تشير الإقليميات المتعددة إلى وجود عدة تجمعات إقليمية فرعية على امتداد القارة الإفريقية تتعارض أهدافها وبرامجها في كثير من الحالات، مما يؤدي إلى تعقيد مسارات التكامل في إفريقيا.

تمتلك معظم دول القارة الإفريقية عضوية في مجموعتين إقليميتين مختلفتين على الأقل يوجد في أفريقيا حاليا، كما سيأتي معنا، العديد من التجمعات الإقليمية، ثمان منها معترف بها من طرف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الأفريقي باعتبارها اللبنات الأساسية للجماعة الاقتصادية الأفريقية. ويشار إلى هذه التجمعات المعترف بها مجتمعة باسم الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وهم: اتحاد المغرب العربي؛ الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ جماعة شرق أفريقيا؛ الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ وتجمع دول الساحل والصحراء؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. أما التجمعات الأخرى، مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، فهي موجودة جنباً إلى جنب مع المجموعات الإقليمية المعترف بها في القارة وتتنافس معها. وقد أدى تعدد هذه التجمعات الإقليمية الفرعية إلى ظهور مشاكل عملية في إدارة وحوكمة عمليات التكامل الأفريقي. هناك، أولا، مسألة تشتيت الموارد الدبلوماسية والاقتصادية والبشرية الشحيحة أصلا. وكان على الدول الأعضاء الفقيرة في معظمها أن تتعامل مع تقديم التزامات لهذه المنظمات.

ثانيا، أدى تعدد التجمعات إلى خلق بيئة مناسبة لزيادة تسييس عملية التكامل الأفريقي. إن الإدارة الإقليمية الفعّالة لتحقيق التكامل تتعرقل بسبب الصدامات بين الأعضاء القياديين داخل المجموعات

الإقليمية المختلفة. وبشكل عام، كان أداء هذه التجمعات الإقليمية متواضعا للغاية. وبالتالي، ترى هذه الورقة أن الأقاليمية التي نعني بها إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين التجمعات الإقليمية، تعد آلية يمكن أن تساعد في التغلب على تحديات الإقليميات المتعددة، وتسريع تكامل القارة.

أولا: مفهمة الأقاليمية في سياق حقل العلاقات الدولية

الأقاليمية هي ظاهرة متعددة الأبعاد، يمكن تعريفها على أنها عملية يتفاعل بموجبها إقليمين (أو أكثر) بصفتهم الإقليمية. بمعنى آخر، التفاعل بين إقليم وإقليم. وقد تم تحديدها أيضًا على أنها علاقات ممأسسة بين الأقاليم[1]. ولكن يبدو أن هذه التعريفات فضفاضة جدا ولا يمكن استخدامها لأغراض عملية.

تم استحداث عدد كبير جدًا من المفاهيم والفروقات المتعلقة بظاهرة الأقاليمية. أحد تلك التمييزات تتعلق بالفارق الزمني، حيث يتم التمييز عادة بين " الأقاليمية القديمة "old interregionalism المتمركزة حول الفاعل خلال السنوات الأولى للحرب الباردة، و"الأقاليمية الجديدة new interregionalism" المتمركزة حول النظام في فترة ما بعد الثنائية القطبية[2]. في هذا الصدد، أشار البعض إلى اجتماع آسيا - أوروبا(ASEM) Asia–Europe Meeting ، والذي يُعتبر أحيانًا نموذجًا أوليًا لـ: الأقاليمية الجديدة[3]. يُعد التمييز الزمني مفيدًا كوسيلة للتمييز بين الخصائص "القديمة" و"الجديدة"، لكن معظم العلماء يتفقون على أن هناك العديد من الاستمراريات أيضًا، مما يجعل التمييز أقل فائدة كبناء عملي.

من ناحية أخرى، تعد " الأقاليمية الخالصة"[4] النموذج الكلاسيكي، وغالبًا ما يشار إليها على أنها شكل من أشكال الأقاليمية التي يتم تطويرها بين منظمتين إقليميتين يمكن تحديدهما بوضوح ضمن إطار مؤسسي. ومع ذلك، فإن "الأقاليمية الخالصة" لا تعكس سوى جزء معين من العلاقات الأقاليمية المؤسسية المعاصرة. لا تظهر الأقاليمية الخالصة في الأقاليم غير الثلاثية، والعلاقات جنوب-جنوب. يستمد تحديد الأقاليمية الخالصة من حقيقة أن العديد من الأقاليم متناثرة ومسامية، دون حدود محددة بوضوح. لذلك، هناك حاجة إلى مجموعة أدوات مفاهيمية أوسع لفهم ظهور الأقاليمية والعديد من تشكيلاتها المتنوعة. يبدو أن الميل إلى المبالغة حول الأقاليمية الخالصة يرتبط بنفس التحيز الموجود في

[1] - Hänggi, Heiner (2006) Interregionalism as a multifaceted phenomenon: In search of a typology. In Heiner Hänggi, Ralf Roloff and Jürgen Rüland, eds**, Interregionalism and International Relations** (Abingdon: Routledge, 2006), p. 3.

[2] - **Ibid**., p. 15.

[3] - Yeo Lay Hwee Lluc López i Vidal, Regionqlism and Interregionalism in the ASEM Context: Current Dynamics and Theoretical Approaches, **DOCUMENTOS CIDOB**, No. 23 (December 2008), p. 12.

[4] - Caner Övsan Çakaş Interregionalism Trends And Analysis Of European Union As A Global Actor, **The Journal of Social Sciences Academy**, Vol. 1, Issue: 2 (November 2018), p. 63. Hänggi, **Op. Cit**., p. 54.

الأدبيات المتعلقة بالإقليمية، والتي تتجه بشدة نحو دراسة المنظمات الإقليمية كأطر بين دولاتية رسمية واضحة.

في العمل الأكثر تعمقا في وضع المفاهيم والتصنيفات في هذا الحقل، يُظهِر هانجي أنه من الضروري التمييز بين المجموعات الإقليمية والمنظمات الإقليمية. بالإضافة إلى العلاقات الأقاليمية الخالصة بين منظمتين إقليميتين، هناك نوعان آخران من العلاقات الأقاليمية[1]: بين منظمة إقليمية واحدة ومجموعة إقليمية، أو بين مجموعتين إقليميتين. يمكن الإشارة إلى كل هذه الأنواع الثلاثة على أنها "أقاليمية ثنائية، ولكنها تتيح تنوعًا متزايدًا في العلاقات بين الإقليمية. النوع الأول، يشمل العلاقات القائمة بين المنظمات الإقليمية، وهو النوع التقليدي الذي يعبر عن الأقاليمية الثنائية، والأقاليمية الخالصة، وبين الإقليمية القديمة. النوع الثاني يتضمن حوارات بين منظمة إقليمية من جهة، ومجموعة إقليمية منسقة إلى حد ما من الدول من ناحية أخرى، في حين يتعلق النوع الثالث بالمشاركة بين اثنين أو أكثر من مجموعات إقليمية منسقة. والنوعان الأخيران يمكن أن يطلق عليهما معا "عبر الإقليمية."transregionalism

ثانيا: الإقليميات المتعددة في إفريقيا وتحدي الاندماج القاري

مر مفهوم الإقليمية في إفريقيا، منذ نهاية الحرب الباردة، بعملية تحول شملت إعادة تقييم دور وقدرات وتصميم الإقليمية في هذا الجزء من العالم. ومع ذلك، فإن بطء وتيرة التكامل على مستوى القارة أدى إلى إنشاء إطار جديد لمعالجة التحديات التي تواجهها أفريقيا. تم تلخيص هذا الإطار الجديد في معاهدة أبوجا، التي تنص على إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية بحلول عام 2030 وتحدد ست مراحل يجب اتباعها لتحقيق هذا الهدف[2]. وباعتبارها لبنات بناء المجموعة الاقتصادية الأفريقية، يتعين على المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية أن تساهم بشكل كبير في تعميق التكامل الإقليمي. وتختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثماني في الشكل والقدرات، ولكنها جميعها تشترك في شيء واحد: فهي تنظر إلى الأقاليم باعتبارها جماعات سياسية واقتصادية ومجتمعية. هذه الجماعات هي: اتحاد المغرب العربي؛ الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ جماعة شرق أفريقيا؛ الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ وتجمع دول الساحل والصحراء؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

[1] - Heiner Hänggi, Interregionalism: empirical and theoretical perspectives, Paper prepared for the workshop "Dollars, Democracy and Trade: External Influence on Economic Integration in the Americas" Los Angeles, CA, May 18, 2000, p. 3.

[2] - Abuja Treaty Establishing the African Economic Community: ratification, 20 September 2000. In: https://pmg.org.za/committee-meeting/67/

بشكل عام، كان أداء هذه التجمعات الإقليمية متواضعا للغاية؛ فإذا ما وضعنا هذه التجمعات على مسار المراحل الست التي حددتها معاهدة أبوجا لعام 1991، والتي استهدفت إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية والوصول إلى الاندماج الكامل للقارة في مدة زمنية لا تتعدى 34 عاما ابتداء من عام 1994، فإنه يفترض أن تكون الجماعة الاقتصادية الإفريقية قد أتمت بنهاية عام 2023 المرحلة الخامسة من مراحل تنفيذ الجماعة الاقتصادية الأفريقية. إلا أنه استنادا إلى تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي 2021 الذي يرصد حالة التكامل الإقليمي في إفريقيا "لم تتجاوز أي من المنظمات الإقليمية المرحلة الثالثة."[1]

من بين العقبات الأساسية التي تعترض طريق الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تحقيق الجماعة الاقتصادية الإفريقية هو الإقليميات المتعددة والعضويات المتداخلة المترتبة عنها. وفي حين أن وجود العديد من الاتفاقيات داخل المنطقة لا يمثل مشكلة في حد ذاته - على الرغم من أنه يخفف من الفوائد التي يمكن الحصول عليها من التكامل - فإن العضوية المتداخلة بين التجمعات لديها القدرة على التسبب في الصراع، وتفرض بالتأكيد تكاليف معاملات أكبر على مجتمعات الأعمال ومجتمعات الأعمال. الحكومات. ومع تحرك هذه التجمعات الإقليمية نحو تعميق التكامل التجاري والاقتصادي، تصبح هذه المشاكل أكثر حدة. إن التحرك نحو مناطق التجارة الحرة ضمن التجمعات المذكورة أعلاه كان ممكنا من الناحية الفنية حتى الآن. ولكن المرحلة التالية، إنشاء الاتحاد الجمركي، ليست كذلك.

داخل منطقة التجارة الحرة، تتمتع كل دولة بالتحكم المستقل في اتفاقيات التجارة الخارجية الخاصة بها، لكنها لا تستطيع منح معاملة تفضيلية لأي طرف ثالث أكثر مما تمنحه للأعضاء الحاليين في اتفاقية التجارة الحرة. ولكن داخل الاتحاد الجمركي، يتم فقدان هذا الاستقلال ويجب على كل عضو في الاتحاد الجمركي أن يتبنى التعريفة الخارجية المشتركة للمجموعة ويطبق هذا المعدل على جميع الأطراف الثالثة. ولا تستطيع دولة واحدة من الناحية الواقعية أن تطبق تعريفتين خارجيتين مختلفتين. وهذا يشكل مشكلة كبيرة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية المذكورة أعلاه، والتي نفذت بالفعل أو هي في طور تنفيذ الاتحاد الجمركي. ولا تعتبر أي من هذه المجموعات حصرية العضوية، حيث تنتمي دولة عضو واحدة على الأقل إلى كيان آخر.

[1] - مفوضية الاتحاد الأفريقي، تقرير عن حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا لعام 2021 تقرير عن حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا، في:
https://archives.au.int/bitstream/handle/123456789/10363/MYCM%20AU%202%20III%20RPT_A.pdf?sequence=1&isAllowed=y

وعاء السباغيتي، كما يسميه بروس بييرس Bruce Byiers[1]، من العضويات المتداخلة في إفريقيا، أدى إلى إنشاء مراكز متعددة للسلطة تطالب بالتعاون والدعم والامتثال لجداول أعمالها المتعلقة بالتكامل. ويمكن الاستشهاد هنا بعدد من الأمثلة:

في غرب أفريقيا يعترف الاتحاد الأفريقي بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باعتبارها اللبنة الأساسية لتحقيق الجماعة الاقتصادية الأفريقية. ومع ذلك لا يمكن تجاهل أو إغفال أنشطة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا الذي تجاوز الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بناء اتحاد نقدي واتحاد جمركي. جميع أعضاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا الثمانية هم أيضًا أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا[2].

وبالإضافة إلى ذلك، هناك أزمة تمثيل للمنطقة فيما يتعلق بالعالم الخارجي. وعلى الرغم من أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي لبنة البناء المعترف بها للجماعة الاقتصادية الأفريقية، فقد كان عليها أن تنسق علاقاتها الخارجية مع علاقات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. فعلى سبيل المثال، تشارك مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومفوضية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في التفاوض بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وقد تعقدت عملية المفاوضات بسبب عدم وضوح دور المؤسستين المختلفتين. ويلزم أن تعمل المنظمتان على اتخاذ مواقف مشتركة، لأنهما على أسس مختلفة بشأن بعض المسائل قيد التفاوض .

وضع وسط أفريقيا لا يختلف عن غرب أفريقيا، إذ على الرغم من الاعتراف بالجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا باعتبارها ركيزة الجماعة الاقتصادية الأفريقية، إلا أنها تواجه مع ذلك منافسة من لاعب إقليمي آخر له قدر عال من التأثير في التكامل الاقتصادي الإقليمي للإقليم الفرعي، وهو الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا. تتمتع المنظمتان بعضوية متداخلة أيضا؛ فأعضاء الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا هم أيضا أعضاء في الإيكاس التي تتمتع بعضوية أوسع. وكلتا المنظمتين تتمتعان باعتراف خارجي خلق أزمة الممثل الحقيقي للإقليم في مواجهة العالم الخارجي. والأمر نفسه بالنسبة لإقليم جنوب إفريقيا حيث نجد الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي والاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا[3].

ثالثا: الأقاليمية كآلية للتغلب على مشاكل الإقليميات المتعددة

[1] - Bruce Byiers, Cheikh T. Dièye, Regional integration in West Africa: wasteful overlaps or necessary options?, **Making policies work**, No. 322 (May 2022), p. vi.

[2] - **Ibid**., p. 12.

[3] - Jakobeit, C.; Hartzenberg, T.; Charalambides, N, Overlapping Membership in COMESA, EAC, SACU and SADC Trade Policy Options for the Region and for EPA Negotiations (Deutsche Gesellschaft für, 2005), p. 6.

يمكن النظر إلى الأقاليمية بوصفها مقاربة وآلية في آن واحد لحل المشكلات المترتبة عن الإقليميات المتعددة ومخططات التكامل الإقليمي في إفريقيا.

أولا، بوصفها مقاربة، تقدم الأقاليمية دعما نظريا للتجاه الذي شرعت بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا في اتباعه لبناء مستوى جديد من العلاقة والحوكمة من أجل متابعة جدول أعمال مشترك وتجنب الازدواجية. ومن ثم فإن الأقاليمية توفر الدعم النظر لإمكانية ظهور هيكل حوكمة جديد بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية عندما يكون من الواضح أن هناك مكاسب يمكن تحقيقها من خلال السعي المشترك لتحقيق أجندة مشتركة.

ثانيا، بوصفها آلية، توفر الأقاليمية إطارا لترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية المتعددة في إفريقيا، ويشمل هذا الإطار المأسسة التدريجية للعلاقات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية من خلال التبادلات المنتظمة وإنشاء لجان وأمانات مشتركة ومواءمة المشاريع والبرامج الاقتصادية والنقدية وتكليف المؤسسات المشتركة بتنفيذ ومراقبة المشاريع والبرامج المشتركة واجتماعات الرؤساء التنفيذيين ورؤساء الدول والحكومات للمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وبشكل تدريجي تنتقل السلطات من المنظمات الفرعية السابقة إلى سلطة أقاليمية أعلى. والحال هنا، أن متابعة العمل المشترك بين الأقاليم سيساعد على تعزيز تكامل القارة الإفريقية وتحقيق هدف معاهدة أبوجا وهو الجماعة الاقتصادية الإقليمية الأفريقية.

خاتمة

تعد الإقليميات المتعددة وما يترتب أحد التحديات الرئيسية التي تواجه أفريقيا في سعيها إلى التكامل الكامل. فبالإضافة إلى هامش الإنجازات المتواضعة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، أدى تعدد المجموعات الاقتصادية الإقليمية والعضوية المتداخلة من قبل البلدان الأفريقية إلى تباطؤ التكامل بسبب أن الجماعات الاقتصادية الإقليمية متعددة والعضويات المتداخلة ترتبط بتكاليف ضخمة للموارد وقيود مالية مقيدة بشكل خطير. ومن ثم كان لا بد من عملية ترشيد للجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال اعتماد وتعزيز النزعة الأقاليمية باعتبارها أداة للتغلب على مشكلة الإقليميات المتعددة في إفريقيا، حتى يمكن للدول الأفريقية جني الفوائد الكاملة للتكامل، وخاصة تلك المتعلقة بالنمو والتجارة والأمن داخل أفريقيا وخارجها.

قائمة المراجع

1. مفوضية الاتحاد الأفريقي، **تقرير التكامل الأفريقي لعام 2021: تقرير عن حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا**، في:

   https://archives.au.int/bitstream/handle/123456789/10363/MYCM%20AU%202%20III%20RPT_A.pdf?sequence=1&isAllowed=y

1. Abuja Treaty Establishing the African Economic Community: ratification, 20 September 2000. In:

   https://pmg.org.za/committee-meeting/67/

2. Bruce Byiers, Cheikh T. Dièye, Regional integration in West Africa: wasteful overlaps or necessary options?, **Making policies work**, No. 322 (May 2022).

3. Caner Övsan Çakaş Interregionalism Trends and Analysis Of European Union As A Global Actor, **The Journal of Social Sciences Academy**, Vol. 1, Issue: 2 (November 2018).

4. Hänggi, Heiner (2006) Interregionalism as a multifaceted phenomenon: In search of a typology. In Heiner Hänggi, Ralf Roloff and Jürgen Rüland, eds**, Interregionalism and International Relations** (Abingdon: Routledge, 2006).

5. Heiner Hänggi, Interregionalism: empirical and theoretical perspectives, Paper prepared for the workshop "Dollars, Democracy and Trade: External Influence on Economic Integration in the Americas" Los Angeles, CA, May 18, 2000.

6. Jakobeit, C.; Hartzenberg, T.; Charalambides, N, Overlapping Membership in COMESA, EAC, SACU and SADC Trade Policy Options for the Region and for EPA Negotiations (Deutsche Gesellschaft für, 2005).

7. Yeo Lay Hwee Lluc López i Vidal, Regionqlism and Interregionalism in the ASEM Context: Current Dynamics and Theoretical Approaches, **DOCUMENTOS CIDOB**, No. 23 (December 2008).

" و اقع التنمية المستدامة في الجز ائرمن خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي

الاسم:محمد.

اللقب: بلقاسم.

المؤهل العلمي: طالب دكتوراه سنة رابعة – إدارة عمومية وتنمية سياسية- جامعة تلمسان.

البريد الالكتروني: belkacem.mohammed@univ-tlemcen.dz

استمارة المشاركة لطالب دكتوراه:

الاسم: سمية.

اللقب: خلوط

المؤهل العلمي: طالب دكتوراه سنة ثالثة – إدارة عمومية وتنمية سياسية- جامعة تلمسان.

البريد الالكتروني: somia.khellout@studenti.unic.it

ملخص :

التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية،ولقد قامت الجزائر منذ الاستقلال بعدة محاولات الاصلاح و بعدة مشاريع مستقبلة لتحقيق التنمية المستدامة في جميع القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية وحتى البيئية ، ولتبيان مجهودات الجزائر في مجال التنمية سنقوم بعرض وتوضيح برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004.

الكلمات المفتاحية. التنمية ، التنمية المستدامة ، برنامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001 2004.

مقدمة

يعد تحقيق التنمية الهدف الأسمى الذي تسعى اليه الدول ، قاطبة من خلال سياستها الاقتصادية، فلقد حظيت مسألة التنمية باهتمام العديد من المدارس الفكرية و الاقتصادية ، ورغم تعدد المفاهيم الا انها تصب في هدف واحد و هو تحقيق التقدم في شتى مجالات الحياة بما يضمن رفع معدلات النمو و تحسين المستوى المعيشي للفرد ، ولقد شرعت الجزائر مع بداية 2001 في تطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة الى انعاش النمو الاقتصادي والتغلب على العوائق و النقص المسجل في الهياكل القاعدية

وبيئة الاستثمار وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ، ومن بين هذه المشاريع والتي سنعرضها في ورقتنا البحثية هو برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد خلال الفترة 2001 2004 .

وعليه نطرح التساؤل التالي : مامدى مساهمة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 2004 في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

نعتمد على مداخلتنا عل المحاور التالية:

أولا :الإطار المفاهيمي للتنمية:

ثانيا :و اقع التنمية المستدامة في الجز ائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة الممتدة 2000- 2004.

المحور الأول:

ق ا مة المراجع:

starshams.com. بالتاريخ(تم الاسترداد من التنمية المستدامة .

براهيمي العربي.)2002(*التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها*. القاهرة: دار الشروق.ص 13.

براهيمي العربي.)2002(*التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها*. القاهرة: دار الشروق.ص14

الجودي الصاطوري.)2016(.التنمية المستدامة في الجزائر . *مجلة الباحث*، ص 301.

خطاف لمياء ،غياط الشريف.)العدد 3(التجربة الجزائرية في مجال التنمية بين الوضع و المأمول .*مجلة الدراسات المالية المحاسبية و الإدارية* ، ص139

زرمان كريم.)2010(.التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي .*مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية* ، ص200

عبد الرحمن عباس.)العدد 03(.التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي. *مجلة الجامعة العراقية* ، 197ص.

محمد المروان التخلف والتنمية دراسة في المفهوم،النظريات والبدائل.)المركز الجامعي الوادي، المحرر(

نصر محمد عارف.. *مفهوم التنمية* تم الاسترداد من WWW.economydoc love.com.

التجربة التنموية في أنغولا دراسة في المقومات الجيوبوليتيكية في ظل التنافس الدولي

د أسماء بن مشيرح

جامعة مولود معمري تيزي وزو

Asma.benmechirah@ummto.dz

ملخص:

تعتبر أنغولا من بين أسرع الاقتصادات في العالم، فقد استطاعت ورغم الحرب الأهلية التي استمرت لعدة سنوات بعد الاستقلال، أن تصبح تجربة تنموية واعدة، انتقلت فيها من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي. الى جانب المقومات الجيوبوليتيكية التي جعلتها منفذا نحو افريقيا الوسطى الحبيسة جغرافيا الغنية بالموارد، في ظل تنافس القوى الكبرى على النفوذ بالمنطقة. ترتبط إشكالية المداخلة بمدى قدرة أنغولا على استغلال هذه التفاعلات، ومقوماتها الجيوبوليتيكية لإكمال مسيرتها التنموية. توصلت هذه الدراسة إلى أن هذا التنافس قد يصبح لصالح أنغولا إذا اتبعت التحوط الاستراتيجي، واستغلت ميناء لوبيتو من أجل انفتاح تجاري واقتصادي لها دون الوقوع في شباك الهيمنة.

كلمات مفتاحية: التنمية –أنغولا- الجيوبوليتيك-التنافس الدولي

Abstract

Angola is considered among the fastest growing economies in the world. Despite the civil war that continued for several years after independence, it was able to become a promising development experience, moving from a rentier economy to economic diversification. In addition to the geopolitical components that made it an outlet to Central Africa, which is geographically landlocked and rich in resources, in light of the major powers competing for influence in the region. The problem of intervention is related to the extent of Angola's ability to exploit these interactions and its geopolitical components to complete its development path.

This study concluded that this competition may be in Angola's favor if it follows strategic hedging and exploits the port of Lobito for commercial and economic openness without falling into the trap of hegemony.
Key words: Development-Angola—geopolitics-international rivalry

مقدمة

تعد أنغولا من القوى الصاعدة في افريقيا، والتي مرت بمراحل صعبة في مسيرتها التنموية، نظرا لعدم الاستقرار السياسي الذي كان نتاج حرب أهلية طويلة بعد استقلالها مباشرة عن البرتغال، الى جانب استمرار النزعات الانفصالية العرقية، وهو الأمر الذي أعاق مسيرتها التنموية. لكن ومع ذلك تُظهر معدلات النمو المرتفعة أن الاقتصاد الأنغولي، يعد من أسرع الاقتصادات في العالم، وتعتمد في ذلك على النفط باعتبارها ثاني منتج له في افريقيا بعد نيجيريا، إضافة إلى رغبتها في التنويع الاقتصادي، من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة، والبحث عن تنويع الصادرات، فهي مورد مهم للمعادن خاصة الكوبالت والليثيوم، وهذا ما يجعلها سوقا مهمة في ظل الاحتياجات الدولية المتزايدة على هذه المواد.

الى جانب هذه المحددات يظهر الموقع الجيوبوليتيكي لأنغولا متغيرا مهما في إدراك تنافس القوى الكبرى بإفريقيا جنوب الصحراء، فهي بوابة نحو افريقيا الوسطى وثرواتها المعدنية والباطنية، إضافة إلى اطلالتها البحرية على المحيط الأطلسي، وهو ما يوفر فرصة أقل تكلفة لنقل الامدادات من الدول الحبيسة جغرافيا في المنطقة نحو الدول الأخرى خارج افريقيا.

تناقش هذه المداخلة إشكالية مرتبطة بالسؤال التالي: إلى أي مدى يمكن لأنغولا الاستفادة من المقومات الجيوبوليتيكية ودورها كمنفذ بحري لإفريقيا جنوب الصحراء، من أجل إيجاد فرص تنموية في ظل التنافس الأمريكي الصيني؟ تندرج تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ماهي المحددات الجيو اقتصادية الطاقوية الديموغرافية والسياسية، التي لعبت دورا في مسيرة أنغولا التنموية؟
- ماهي مؤشرات النمو الاقتصادي في أنغولا؟
- كيف تمكنت أنغولا من استغلال المحددات الجيوبوليتيكية خاصة اطلالتها البحرية على المحيط الأطلسي، للحصول على فرص تدفع عملية التنمية المحلية؟

للإجابة عن هذه الإشكالية نقترح الفرضية التالية: "إن قدرة أنغولا على الاستفادة من التنافس الأمريكي الصيني على افريقيا الوسطى وافريقيا جنوب الصحراء، ترتبط بقدرتها على التحوط الاستراتيجي، الذي تكون فيه بنفس المسافة على الطرفين، مستغلة مواردها وجغرافيتها".

نستعمل من أجل ذلك المنهجين الاحصائي والتحليلي، لفهم مؤشرات النمو الاقتصادي، وتحليل الأدوار التي يمكن لأنغولا أن تلعبها، وكيفية إدارتها لتفاعلاتها مع القوى الكبرى.

أولا: خلفية عن المحددات التنموية في انغولا

1. **المحددات الجغرافية والديموغرافية**

تقع أنغولا في جنوب وسط قارة افريقيا تطل على المحيط الأطلسي ما يمنحها موقعا مميزا وممرا للتجارة الدولية من وإلى افريقيا، وتحدها عدد من الدول الافريقية الأخرى مثل ناميبيا زامبيا وجمهورية الكونغو الديموقراطية وجمهورية الكونغو، ويوفر هذا الموقع الجغرافي لأنغولا فرصا جيوبوليتيكية كبيرة فانفتاحها البحري على المحيط الأطلسي يمكن من الوصول نحو المحيط الهندي، إضافة إلى كونها ممرا للدول الافريقية الحبيسة التي هي بحاجة لموانئ انغولا للتصدير والاستيراد. كما توضح الخريطة التالية:

خريطة رقم 1: الموقع الجغرافي لأنغولا

المصدر: (الجزيرة، 2013)

قدر عدد سكان انغولا عام 2022م حوالي 36 مليون نسمة، وتتميز التركيبة الديموغرافية في أنغولا بالتنوع القبلي حيث تأتي قبائل البانتو في المقدمة كونها تمثل أغلبية الشعب الأنغولي، ومن بينها قبائل أوفيمبوندو التي تشكل 37بالمئة من اجمالي السكان، تليها قبيلة الكيمبوند بنسبة 25 بالمئة، ثم قبيلة الباكو التي تمثل نسبة 13 بالمئة. وتشكل باقي القبائل 22 بالمئة من اجمالي السكان، وما تبقى خليط من الأوروبيين والموتسيكو الذي يمثل خليطا بين الأفارقة والأوربيين. (الشريف، 2019) توضح الخريطة الموالية توزيع القبائل والجماعات العرقية على المدن الأنغولية:

خريطة رقم 2: الجماعات العرقية في أنغولا

المصدر: (المعرفة، بلا تاريخ)

تعد الديانة المسيحية الكاثوليكية الأكثر انتشارا في أنغولا بأكثر من نصف السكان، تليها المسيحية البروتستانتية ب 10%، أما الباقي فهو خليط من الطوائف المسيحية الأخرى والتي تمثل نسبة 25% من عدد السكان، بينما يقدر عدد المسلمين ب 90 ألف نسمة. (الشريف، 2019) ويمثل هذا التنوع العرقي والديني في انغولا عاملا مهما في فهم المراحل التي مرت بها مرحلة بناء الدولة.

2. المحددات السياسية: بناء الدولة في أنغولا بعد النزاعات العرقية والحرب الأهلية

عانت أنغولا من عدم استقرار سياسي منذ استقلالها عن الاستعمار البرتغالي عام 1974، الذي استغل ثرواتها الطبيعية ووضع قوانين تزيد من التمييز العرقي، وهو الأمر الذي سبب حربا أهلية مباشرة بعد الاستقلال، فمنذ عام 1975 وأنغولا في حرب أهلية على فترات متقطعة حتى عام 2002، (تورشين، 2022)حيث شكلت عرقية أوفيمبوندو الاتحاد الوطني لاستقلال انغولا يونيتا، والتي كانت أحد أهم حركات

التحرر للشعب الانغولي، وتلقت الدعم فيما بعد من جنوب افريقيا والولايات المتحدة، بينما كانت الحركة الشعبية لتحرير أنغولا من عرقية مابوندو، إضافة إلى الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا. (Old Dominion, 2023)

إضافة الى الحرب الأهلية عانت أنغولا من النزعات الانفصالية، خاصة في إقليم كابيندا، الذي يقطنه أكثر من 600 ألف نسمة، والذي تم اعلان انفصاله مباشرة بعد الاستقلال عام 1975، لاعتبارات أن الإقليم مختلف عرقيا عن أنغولا وهو من عرقية Bakongo وله لغة مختلفة حتى عن الأنغوليين المنتمين الى نفس هذه العرقية في مقاطعتي Uije وzaire . (المصري، 2021) واستمر النزاع في كابيندا لسنوات، بين جبهة تحرير كابيندا FLEC والجيش الأنغولي في هذا الإقليم الذي يشكل معظم انتاج انغولا من النفط، ما يقارب 87 من الدخل القومي للدولة، (المصري، 2021) وهو ما يضع انغولا في مواجهة تهديد أمني وسياسي واقتصادي بانفصال هذا الإقليم. إضافة إلى أن توتر الأوضاع الأمنية والسياسية يجعل من تكاليف مواجهة هذه الأوضاع عائقا أمام مسيرة التنمية الاقتصادية.

3. المحددات الطاقوية: دور النفط في المسيرة الاقتصادية لأنغولا

تعد أنغولا ثاني أكبر منتج للنفط في افريقيا بعد نيجيريا، ويمثل النفط 50 %من الناتج المحلي الإجمالي، و82% من الصادرات، وكان التنقيب عنه قد بدأ عام 1915م على بعد 40 كلم شرق العاصمة لواندا، وكان اكتشاف أول حقل نفط بحري عام 1968م، وكان حقل مالونغو Malongo في مقاطعة كابيندا، بينما برا فكان حقل بنفيكا أول حقل ينتج منه النفط في أنغولا بطريقة فعلية. (وحدة أبحاث الطاقة، 2021)

يوضح المخطط التالي انتاج النفط في أنغولا بين عامي 2019 و2023، والملاحظ فيه أن الإنتاج بدأ يتناقص منذ جائحة كوفيد 19، وهذا بسبب ضعف بيئة الاستثمار وتأثير الجائحة في حد ذاتها على عمليات التنقيب واستخراج النفط، (وحدة أبحاث الطاقة، 2021) ويعد عام 2023 الأقل انتاجا منذ السنوات الأربع الأخيرة، حيث لم يصل الإنتاج إلى أكثر من 1,10 مليون برميل يوميا، بينما وصل عام 2019 إلى حوالي مليون ونصف مليون برميل يوميا، ورغم أن عام 2022 كان الإنتاج قد عاد للارتفاع لكنه بحلول عام 2023 عاد للتراجع.

شكل رقم1: انتاج النفط في انغولا بين عامي 2019 و2023

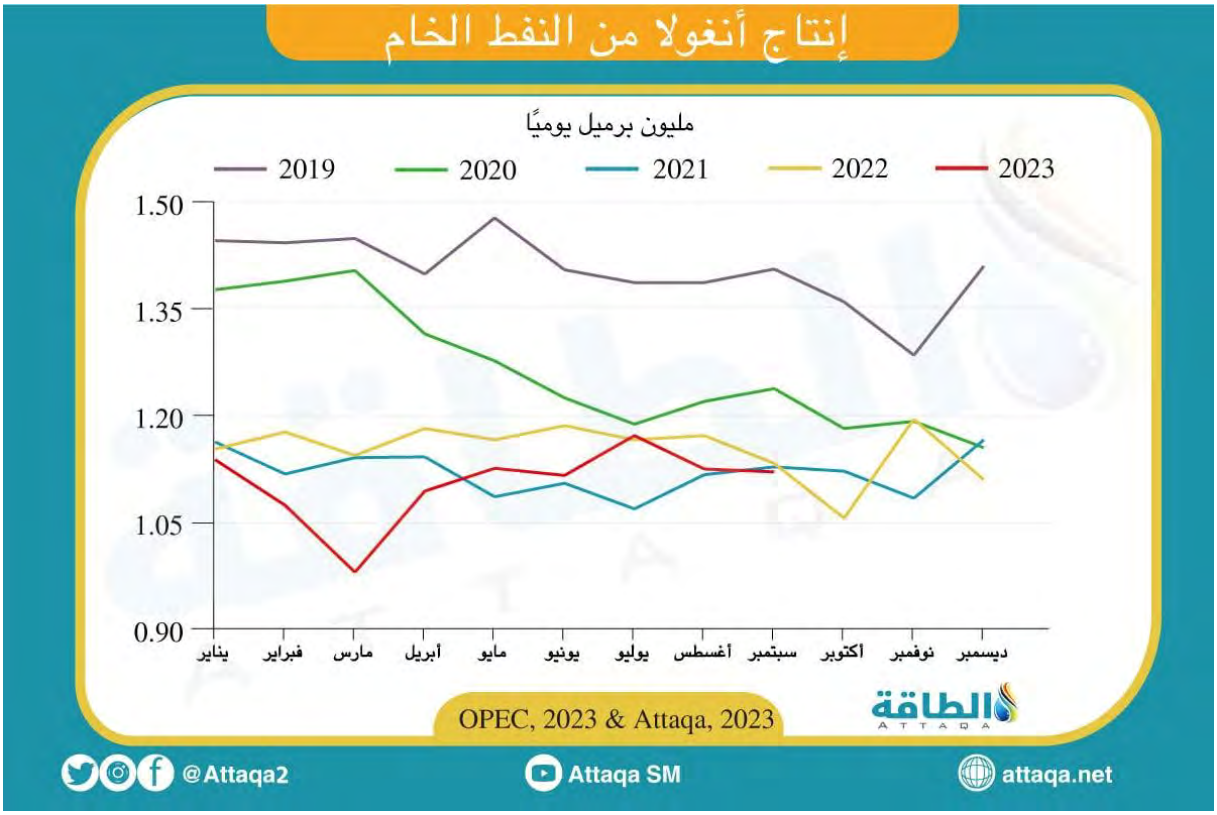

المصدر: (وحدة أبحاث الطاقة، 2021)

تعمل شركات توتال انيرجي Total Energy وموبيل ايكسون Mobil Exxon في قطاع النفط في أنغولا، وهما من أكبر شركات النفط العالمية، إضافة إلى شركة محلية وهي شركة سوم أويل، وانتقل اهتمام هذه الشركات من الطاقات التقليدية الأحفورية الى الطاقات المتجددة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، من اجل خفض الانبعاثات الكربونية، وتقليص الاعتماد على النفط. (burns و Diamene Cruz، 2022) يمثل هذا استراتيجية مهمة وتجربة يجب الأخذ بها بالنسبة للدول الإفريقية، التي مازالت تعتمد على الاقتصاد الريعي، فتوفر النفط والموارد الطاقوية لا يغني عن استغلال الطاقات المتجددة، خاصة أن الدول الافريقية في شمال القارة وفي جنوب الصحراء، تتوفر على مساحات واسعة بها سطوع الشمس لفترات طويلة، إضافة إلى إمكانية إقامة مزارع للرياح نظرا لشساعة الأراضي هنا، وبالتالي عدم الاعتماد فقط على البترول والغاز كمصدرين للدخل القومي، وضرورة التنويع الاقتصادي.

يوضح المخطط الموالي احتياطات النفط المؤكدة في أنغولا إلى غاية عام 2022م، والتي تمثل 0,2 % من حصة أوبك، حيث يتضح من المخطط أن الاحتياطات عرفت تزايدا مستمرا منذ عام 1999، إلى غاية عام 2018 بعدها جاءت جائحة كوفيد 19 التي أثرت على ظروف الاستخراج والتنقيب، وانخفضت الاحتياطات عام 2022، لتصل

إلى أقل من 3 مليار برميل، ومع ذلك فإن السياسة الطاقوية في أنغولا ما زالت قادرة على استغلال هذه الموارد لتبقى أنغولا ثاني أكبر منتج للنفط افريقيا.

شكل رقم2: احتياطات النفط في انغولا

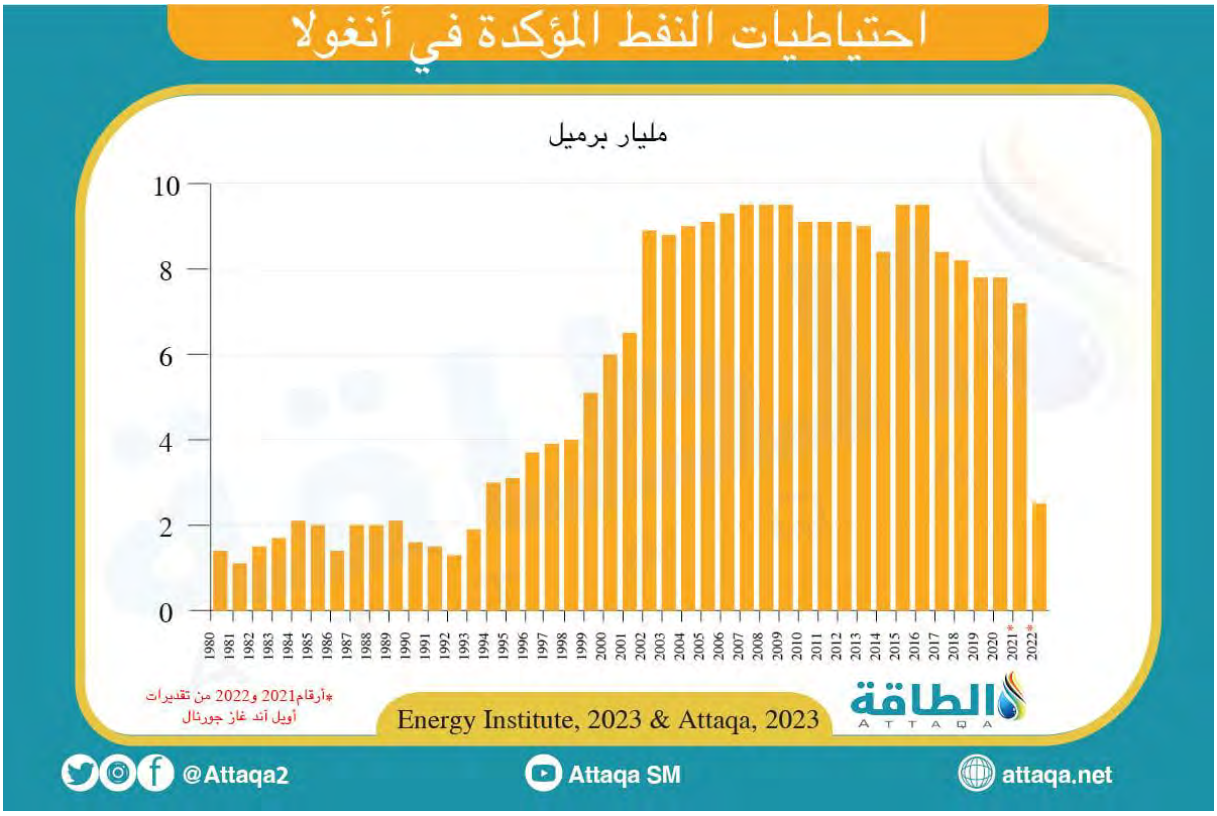

المصدر: (وحدة أبحاث الطاقة، 2021)

وفي عام 2022م وصلت صادرات النفط في أنغولا إلى 41,24 مليار دولار، أما قطاع السلع والخدمات أصبح من القطاعات المهمة في الاقتصاد الأنغولي حيث ساهم عام 2022م بحوالي 50,12 مليار دولار، وهو تقريبا ضعف ما ساهم به قبل عامين من ذلك عام 2020 بحوالي 33 مليار دولار، حسب احصائيات أوبك. ومع بداية عام 2023 وصلت صادرات أنغولا من النفط 1,001 مليون برميل يوميا، رغم انخفاض طفيف شهر اوت 2023، والذي وصلت فيه إلى 973 ألف برميل، (وحدة أبحاث الطاقة، 2021) لكن النفط مازال أهم دعائم الاقتصاد الأنغولي، حيث تمكنت من استغلال تبعات الحرب الروسية الأوكرانية على الامدادات الطاقوية العالمية، لتوفر أكثر من مليون برميل يوميا عام 2022، نصفها كان نحو الصين وحدها.

هددت أنغولا بالخروج من منظمة أوبك بسبب دعوات المنظمة لها بخفض النتاج وهو ما يتعارض مع المصالح الاقتصادية لأنغولا، خاصة أنها تنتج حوالي 1,1 مليون برميل يوميا من اصل 30 مليون برميل التي

تنتجها المنظمة، وخفض الإنتاج المقرر من طرف أوبك لدعم أسعار النفط العالمية، لا يخدم ما تخطط له انغولا في مسيرتها التنموية.(BBC, 2023)

ثانيا: المسيرة التنموية في انغولا :مؤشرات النمو الاقتصادي

عرفت أنغولا نموا اقتصاديا مهما، وأصبحت من أسرع الاقتصاديات في العالم، حيث بلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي عام 2022م حوالي 3,0%، بقفزة كبيرة كان فيها الناتج المحلي قبل سنتين فقط 1,1%، ومع أن الدخل الفردي لم يعرف ارتفاعا كبيرا 0,2% بسبب زيادة النمو الديموغرافي، لكن الظروف المعيشية تحسنت بعد انتعاش أسعار النفط، الذي بلغ سعره أكثر من 100 دولار لبرميل الخام الأنغولي، بزيادة 50 بالمئة عن سعره حسب الميزانية الوطنية لعام 2022، ما وفر ايرادات إضافية للخزينة، قدرت ب17,18مليار دولار، إضافة إلى انخفاض الديون إلى 56,1% عام 2022م. (Africa development Bank Group, 2022) وقبل ذلك ورغم الأزمة المالية العالمية كانت أنغولا قد حققت نسب نمو عالية 14% عام 2007، لينخفض إلى نسبة 0,9 بالمئة عام 2009م، لكن النسبة زادت عام 2012 ووصلت إلى 8,5 %، مرورا بنسب متوسطة عامي 2010 و2011 تراوحت بين 3,5 و4,9 %. (وحدة أبحاث الطاقة، 2021) كما يوضح الشكل التالي:

شكل رقم 3: نمو الناتج المحلي في انغولا حتى عام 2024

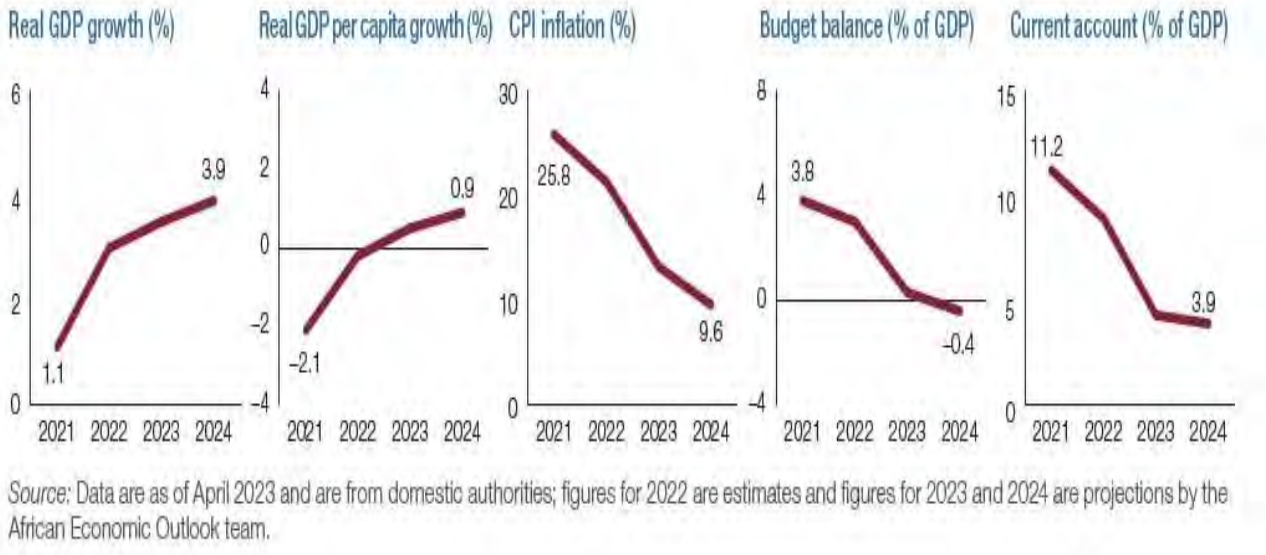

Source: (African development bank, 2022)

تم تسطير برنامج تنموي في أنغولا للطاقات المتجددة بين عامي 2019 و2022م، يخص انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة خاصة من الطاقة الشمسية، ورفعه إلى 500 ميغاواط في الساعة، بعد أن كان 125 ميغاواط/سا، وبهذا ارتفعت مساهمة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة من 59٪ في عام 2017 إلى 64٪ في عام2021 ، ويهدف البرنامج إلى وصول الكهرباء لأكثر من 60 بالمئة من السكان بحلول عام 2025، وتصبح بذلك مساهمو الطاقات المتجددة 70% من الطاقة الشاملة. (البنك الافريقي للتنمية، 2023)

جدول رقم 1: معلومات اقتصادية حول انغولا لعام 2022

الناتج المحلي الاجمالي	121,4 مليار دولار
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	3400 دولار
نمو الناتج المحلي الاجمالي	%2,8
النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي	%9,5
مجموع السكان	35,7 مليون ن
نسبة التضخم	%21,4
معدل البطالة	%29,6

Source : (Dias, 2023)

يعد قطاع الزراعة من أهم القطاعات الإنتاجية في التجربة التنموية لأنغولا، حيث تنتج الذرة وقصب السكر والقطن والقهوة، كما أنها تملك 58 مليون هكتار أراضي صالحة للزراعة، كما يظهر الجدول المرفق تزايد الصادرات الزراعية بين عامي 2020 و2022:

جدول رقم 2: اجمالي التجارة الزراعية في أنغولا بين عامي 2020 و2022

	2020	2021	2022
الصادرات الزراعية/ مليون دولار	22	34	50
الواردات الزراعية /مليار دولار	1,6	1,8	2,6
النسبة المئوية من اجمالي الواردات في انغولا	22	20	20

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (Dias, 2023)

كما تعتبر أنغولا من الدول الافريقية في جنوب الصحراء التي تجذب المستثمرين الأجانب، نظرا لمناخ الاستثمار المستقر، والبيئة المالية الآمنة، إضافة إلى القوانين المشجعة للاستثمارات والتي لا تفرض الشراكة مع مستثمر أنغولي، بالنسبة للشركات الأجنبية. (burns و Diamene Cruz، 2022)

ثالثا: المحددات الجيوبوليتيكية لتفاعلات أنغولا في ظل التنافس الأمريكي الصيني

إن الموقع الجغرافي لأنغولا يجعل من المقومات الجيوبوليتيكية مهمة في تحليل التنافس الدولي في افريقيا جنوب الصحراء، فإطلالتها على المحيط الأطلسي جعلت من القوى الكبرى تحاول إيجاد فرص للتعاون معها من أجل استغلال هذا الموقع، وبالتالي فإن المحددات الجيوبوليتيكية إضافة إلى المحددات الاقتصادية والسياسية تلعب دورا مهما في تشكيل تفاعلات أنغولا في محيطها الإقليمي، وإمكانية استفادتها من فرص التعاون مع القوى الخارجية المتنافسة.

1- الولايات المتحدة وممر لوبيتو: أنغولا بو ابة نحو معادن افريقيا

يعد ممر لوبيتو من أهم المشاريع الأمريكية في افريقيا جنوب الصحراء، ذلك أنه خط للسكك الحديدية لنقل المعادن من وسط القارة نحو المحيط الأطلسي، حيث يبدأ من كوبربيلت بزامبيا نحو ميناء لوبيتو في أنغولا، ثم نقل المعادن كالنحاس والكوبالت لاستخدامها في انتاج السيارات والبطاريات.(Hill, 2023)

خريطة رقم 3: ممر لوبيتو في افريقيا جنوب الصحراء

Source: (Moraes, 2022)

من المقترح أن تبدأ دراسة جدوى المشروع نهاية سنة 2023، على أن يكتمل تنفيذه بعد خمس سنوات حسب المنسقة الخاصة في إدارة بايدن للاستثمار العالمي والبنى التحتية، وكانت الولايات المتحدة قد وقعت مذكرة تفاهم مع كل من أنغولا زامبيا وجمهورية الكونغو الديموقراطية، والاتحاد الأوروبي، من أجل البدء بمشروع لوبيتو، وفي هذا السياق أكد البنك الافريقي أنه سيمول المشروع أيضا بقيمة 500 مليون دولار، و1,6 مليار دولار سيقدمها من مساهمات الدول. (Hill، 2023)

يوفر ميناء لوبيتو مبادلات تجارية مهمة بالنسبة للدول الافريقية الحبيسة جغرافيا، وبهذا يمكن لأنغولا أن تكون بوابة لتصدير المنتجات الافريقية والاستفادة من رسوم النقل عبر أراضيها، فالسباق العالمي نحو المعادن الافريقية يمكن أن يحتدم في أنغولا. كما أن فرص الانفتاح التجاري والاقتصادي لدول افريقيا الصحراء من خلال ميناء لوبيتو، أكبر وأقل تكلفة نظرا لبعد الميناء عن نقاط الاختناق ومناطق التوتر العالمية، التي أصبح يظهر فيها الجزء البحري الشرقي للقارة الافريقية خاصة في البحر الأحمر، أكثر توترا من الجزء الغربي.

تمتلك أنغولا 36 معدنا من بين 51 معدنا الأكثر أهمية في العالم، كالكوبالت النيكل الرصاص والليثيوم، وتريد عرض هذه المعادن للخروج من التبعية النفطية، (Sanchez, 2023)

تم منح عقد البنية التحتية لممر لوبيتو من طرف أنغولا إلى مجموعة شركات أجنبية لمدة ثلاثين عاما، وهي شركة البناء البرتغاليةMota ANGIL وشركة تجارة السلع السنغافورية Trafigura، ومشغل السكك الحديدية البلجيكي الخاص vecturis، يشمل العقد قيام هذه الشركات بالبناء والصيانة وتشغيل شبكة السكك الحديدية لهذا المشروع. (Moraes، 2022)

يوفر ممر لوبيتو تأمينا لإمدادات النحاس والكوبالت من الكونغو الديموقراطية، ويتكون الممر من 1344 كلم داخل أنغولا نحو ميناء لوبيتو في المحيط الأطلسي، ويمتد نحو جمهورية الكونغو، (Moraes، 2022) و550 كلم منم خط السكك الحديدية في زامبيا، من جيمي نحو شينغولا، إضافة إلى 260 كلم من الطرق الفرعية، ويتم نقل المعادن والنحاس خاصة من افريقيا الوسطى نحو الأسواق الغربية، عبر ميناء لوبيتو بدلا عن الطريق الشرقي القديم عبر ميناء دار السلام في تنزانيا. (Stonor، 2023)

وتتضمن بنود الاتفاق الأمريكي الكونغولي امتياز نقل 1,67 مليون طن من السلع سنويا بعد خمس سنوات، ثم 2,98 مليون طن بحلول العام العاشر، و4,98 مليون طن بعد العام العشرين من هذا الاتفاق عبر الممر. وهو ما يوفر زيادة في المبادلات التجارية، والنشاطات الاقتصادية، ويقلل من اعتماد أنغولا على النفط،

ويخفّض من الوقت المستغرق لنقل السلع، حيث أاشر وزير النقل الأنغولي فيجاس دابرو أن ممر لوبيتو هو ممر لوجستي سيفور إيرادات بقيمة 2,03 مليار دولار على مدى 30 سنة المقبلة. (Moraes، 2022) إضافة إلى الاهتمام الأمريكي، أكد البنك الدولي أنه سيمول مشروع "تسريع التنويع الاقتصادي في افريقيا"، الذي يضم أيضا مشروع ممر لوبيتو ، (Stonor، 2023) وهو الأمر الذي يزيد من التنافس الدولي على الموارد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. حيث تتخوف الولايات المتحدة من الصعود الصيني في افريقيا، فقد أكد الخبراء على أن مشروع ممر لوبيتو يهدف على مواجهة مبادرة الحزام والطريق الصينية، لهذا فإن مواصلة الصين استثماراتها في البنية التحتية في العديد من دول افريقيا جنوب الصحراء، وحرصها على استغلال المعادن والمواد الأولية والوصول الى الموانئ، يعد استراتيجية يجب التصدي لها بمشاريع أمريكية أكبر. (Hill، 2023)

حيث تم الاتفاق في مجموعة العشرين المنعقدة في الهند شهر سبتمبر 2023، بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي على توسيع خط السكك الحديدية لممر لوبيتو، وفي هذا السياق أشار اليكس ستونور في مقاله في موقع eurasia review، إلى أن الدول الغربية لا يمكنها اللحاق بالاستثمارات الصينية المتزايدة بإفريقيا، وهذا التنافس على النفوذ بين القوى الكبرى هو الذي سيشكل المسار المستقبلي للعلاقات الدولية، (Stonor, 2023)

إن فرص هذا الطوق الاقتصادي الأمريكي في افريقيا جنوب الصحراء، ترتبط بكيفية الحفاظ على علاقاتها مع أنغولا، هذه الأخيرة التي تحاول التحوط الاستراتيجي، والاستفادة من المشاريع الصينية أيضا، في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية.

2- الاستراتيجية الصينية: الشراكة الاقتصادية وطموحات الهيمنة على الموانئ الافريقية

تحتاج أنغولا في مسيرتها التنموية الى بنية تحتية كبيرة، تلعب الصين دورا مهما في تمويل هذه المشاريع التنموية خاصة الجسور وبناء المدارس والمستشفيات وشركات الاتصالات والنقل، فبعد الحرب الأهلية في أنغولا عملت الصين على إعادة تأهيل وبناء مجمعات سكنية، إضافة الى الشركات الصغرى التي تعمل في قطاع الخدمات والسلع، ما يساهم في دفع التنمية الاقتصادية. (Xinhua/Lyu Chengcheng، 2023)

تعد أنغولا ثاني أكبر شريك تجاري للصين في افريقيا، فهي الوجهة الرئيسية للصادرات الصينية نحو افريقيا، جاءت زيارة وزير الخارجية الأنغولي تيتي أنطونيو للصين بين 5 و10 ديسمبر 2023، لتوقيع اتفاقية تعاون اقتصادي بين البلدين، واتفاقية حماية الاستثمار المتبادل، والتي كان العمل عليها لمدة 12 سنة، حتى

تم التوصل الى اتفاق نهائي يحمي كل أشكال التبادل الاقتصادي، خاصة المستثمرين الخواص الصينيين في أنغولا، وسيتم اعفاء 98 % من المنتجات الانغولية الداخلة الى الصين من الرسوم الجمركية، (Global Times، 2023)

تأتي هذه الشراكة التجارية والاقتصادية بين الصين وانغولا في عدة قطاعات خاصة الزراعة، فأنغولا حاليا تعد من أهم منتجي البن في افريقيا، إضافة إلى التعدين وقطاع الثروة السمكية، وتهدف أنغولا من هذا تنويع اقتصادها المعتمد بصورة كبيرة على النفط، خاصة في قطاع الطاقات المتجددة الذي تبدي فيه الصين تقدما ملاحظا، مثل تركيب الألواح الشمسية وتوربينات الرياح والسيارات الكهربائية، وهو المجال الذي انطلقت فيه أنغولا انطلاقة مهمة، على اعتبار توفرها على الكوبالت والليثيوم المستخدمان في انتاج البطاريات الكهربائية. (Global Times، 2023) انطلاقا من هذا نلاحظ أن جغرافيا أنغولا وغناها بالثروات الطبيعية يعتبر محددا مهما في تفاعلاتها مع القوى الكبرى، فالمسيرة التنموية تتطلب شراكات تجارية، وتتطلب انتاجا وتنويعا اقتصاديا، والهدف ليس فقط تصدير الموارد الخام نحو الصين أو غيرها من الدول الأوروبية، بل هو انتاج بعض المنتجات كالبطاريات والمواد شبه المصنعة داخل أنغولا، في ظل توفر هذه الموارد الأولية، وإن تمكنت أنغولا من البدء في التصنيع والإنتاج الفعلي فهذا سيكون قفزة مهمة تأخذ تجربتها التنموية لمجالات أوسع، بعيدا عن الاقتصاد الريعي.

ويأتي مشروع السكك الحديدية بنغويلا على مسافة 1344 كلم، كأهم مشاريع البنى التحتية، والذي اكتملت عملية بنائه من طرف شركات صينية عام 2014، مقابل سكك حديد تازارا الذي تمت عملية بنائه عام 1974م بالتعاون مع الصين على مسافة 1860كلم، (Graig، 2018) كما توضح الخريطة التالية:

خريطة رقم 4: مشروع السكة الحديدية بنغويلا في أنغولا

Source (Graig, 2018)

من جهة أخرى عملت الصين على توسيع نفوذها في العالم من خلال مبادرة الحزام والطريق، وتعتبر قارة افريقيا قارة مهمة في هذه المبادرة، حيث عقدت اتفاقيات شراكة اقتصادية ضمنها شملت العديد من الدول الافريقية على غرار الجزائر مصر اثيوبيا، ويعد الطريق البحري لمبادرة الحزام والطريق من أهم المشاريع التي تريد بها الصين توسيع نفوها البحري والوصول الى البحار والمحيطات الدافئة.

ورغم أن الصين قد فشلت في ربح صفقة مشروع ممر لوبيتو عن طريق مجموعة صينية تضم CITIC ومجموعة China Railway 20 Bureau Group ، وتم اسناد البنية التحتية لشركات من سنغافورة بلجيكا والبرتغال. (Moraes, 2022) لكن رغبتها في توسيع تواجدها ضمن مبادرة الحزام والطريق، جعلت من ميناء لوبيتو ميناء مهما ضمن سلسلة اللؤلؤ الصينية الممتدة بعر عدة موانئ في آسيا وافريقيا، كما تظهر الخريطة الموالية:

خريطة رقم5: مدن وموانئ مبادرة الحزام والطريق الصينية

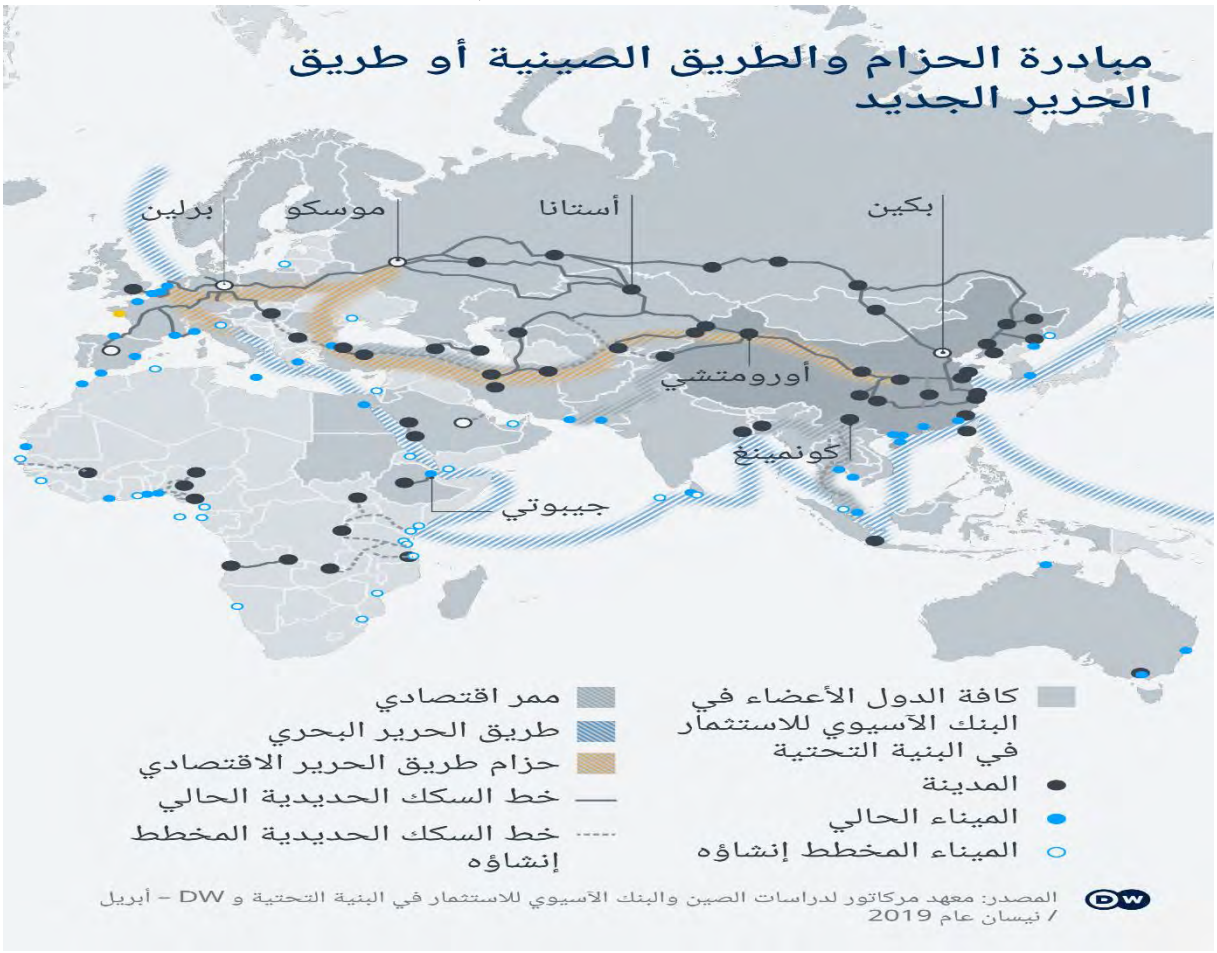

المصدر: (Made for mind, 2023)

ورغم النتيجة الإيجابية للتواجد الصيني بأنغولا، لكن ديونها التي استدانتها من الصين حسب البنك الوطني الأنغولي قد بلغت 19 مليار دولار، حيث قدم بنك التصدير والاستيراد الصيني قرضا بقيمة 249 مليون دولار شهر جانفي 2023 لدعم مشروع شبكة اتصالات واسعة النطاق. (Xinhua/Lyu Chengcheng، 2023) هذا ما يحيل إلى الاستراتيجية التي تعتمدها الصين في افريقيا، هل يمكن للدول الافريقية الاستفادة من هذه المشاريع لدفع مسيرة التنمية، أم أن هذه الدول ستغرق في المديونية الخارجية، وهو الأمر الذي ستكون له آثار سلبية مستقبلا.

الخاتمة

استمرت مسيرة التنمية في انغولا رغم الحرب الاهلية ومشاكل النزعات الانفصالية، وتمكنت من استغلال انتاجها للنفط لتوفير مناخ مناسب للتنويع الاقتصادي، وتم التوصل في هذه المداخلة الى مجموعة من النتائج كما يلي:

- عرفت أنغولا نموا اقتصاديا مهما، وأصبحت من أسرع الاقتصاديات في العالم، كما تعد ثاني أكبر منتج للنفط في افريقيا بعد نيجيريا، حيث يمثل النفط 50 %من الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك لجأت إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة، وهذا ما يميز المسيرة التنموية لأنغولا كونها خرجت من الاقتصاد الريعي نحو التنويع الاقتصادي.
- تعتبر أنغولا من الدول الافريقية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، نظرا للقوانين الداخلية التي تشجع وتعطي الفرص للمستثمرين الأجانب، وهو ما يجعلها بوابة لدخول المشاريع التجارية التنموية لدول افريقيا الوسطى.
- يوفر الموقع الجغرافي لأنغولا أحد أهم المقومات الجيوبوليتيكية، فإطلالتها على المحيط الأطلسي جعلت من القوى الكبرى تحاول إيجاد فرص للتعاون معها من أجل استغلال هذا الموقع، للوصول الى المعادن والثروات في الدول الافريقية المجاورة والحبيسة جغرافيا.
- يعد ميناء لوبيتو أحد أهم الموانئ الافريقية بالمحيط الأطلسي، وهو بوابة لكل المبادلات التجارية من وإلى دول وسط افريقيا، هذه الفرصة الجيوبوليتيكية يمكن أن توفر لأنغولا فرصة استغلال نقل السلع عبر أراضيها والضغط بورقة المعادن التي تحتاجها القوى الكبرى من المنطقة.

- تتخوف الولايات المتحدة من الصعود الصيني في افريقيا، وتهدف من خلال مشروع ممر لوبيتو إلى مواجهة مبادرة الحزام والطريق الصينية، خاصة أن الصين ساهمت في تطوير البنية التحتية، ولها مشاريع كبيرة في أنغولا، ما يجعل ميناء لوبيتو لؤلؤة جديدة ضمن سلسلة اللؤلؤ الصينية.

توصيات

يمكن الاستفادة من التجربة الأنغولية للتنمية في عدة عناصر منها ضرورة التنويع الاقتصادي رغم توفر انتاج النفط كأهم المداخيل، فرغم أن أنغولا هي ثاني منتج للنفط، لكنها تفضل استغلال الطاقات المتجددة، لتخفيف الاعتماد على الطاقات الأحفورية، وهو الأمر الذي يمكن الاستفادة منه في ظل تشابه بعض المؤشرات الاقتصادية بين الجزائر وأنغولا. إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص والاستثمارات وهي التجربة التي فتحت المجال لمشاريع تنموية كبيرة.

قائمة المراجع:

https://aeshop.govanfolkuniversity.org/category?name=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%86%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A7

Africa development Bank Group. .)2022(*Angola Economic Outlook* بتاريخ الاسترداد من Africa development Bank group: https://www.afdb.org/en/countries/southern-africa/angola/angola-economic-outlook

African development bank. .)2022(*Angola economic outlook* بتاريخ الاسترداد من african development bank group: https://www.afdb.org/en/countries/southern-africa/angola/angola-economic-outlook

Alex Stonor. .)2023 ,11 20(*The Lobito Corridor: Washington's Answer To Belt And Road In Africa – Analysis* بتاريخ الاسترداد من Eurasia review: https://www.eurasiareview.com/20112023-the-lobito-corridor-washingtons-answer-to-belt-and-road-in-africa-analysis/

Augetto Graig. .)2018 ,10 23(*BELT, ROAD AND A PEARL FROM CHINA* بتاريخ الاسترداد من SUN Namibian: https://www.namibiansun.com/news/belt-road-and-a-pearl-from-china-2018-10-23

Chris burns، و Diamene Cruz.)16 12, 2022(. *من الزراعة والسياحة إلى الطاقات المتجددة استراتيجية طموحة أنغولا تطمح لرفع نصيب القطاع السياحي من الناتج المحلي* euro news: بتاريخ الاسترداد من https://arabic.euronews.com/business/2022/12/16/from-agriculture-to-tourism-to-renewable-energies-an-ambitious-strategy-for-angola-to-d

Chriselle Moraes. .)2022 ,8 15(*Lobito Corridor Rail Line Planned from Angola to DRC* بتاريخ الاسترداد من construct Africa: https://www.constructafrica.com/news/lobito-corridor-rail-line-planned-angola-drc

Dias, R. (2023). *Agricultural economic fact sheet for angola.* luanda: global agricultural information network.

Global Times. .)2023 ,12 10(*China, Angola sign reciprocal investment protection agreement, as economic partnership will be accelerated: Foreign Minister Téte António* بتمالاستردادمن Global Times: https://www.globaltimes.cn/page/202312/1303341.shtml

Made for mind.)9 9 ,2023(.*لمواجهةالصينيين.بطريقة"المرورالخفيبين لوندوأوروبا* بتمالاستردادمن https://www.dw.com/ar/%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D9%86-%D9%8A%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%

Matthew Hill. .)2023 ,11 1(*The US and EU Plan $1 Billion-Plus Africa Rail Link for Key Minerals* بتم الاستردادمن Bloom berge: https://www.bloomberg.com/news/newsletters/2023-11-01/supply-chain-latest-us-lobito-corridor-project-in-africa

NEW BBC. .)2023 ,12 22(*Angola leaves Opec oil cartel in output quota row* بتم الاستردادمن BBC NEW: https://www.bbc.com/news/world-africa-67793369

university Old Dominion. .)2023(*the Angola civil war 1975-1992* بتمالاستردادمن Old Dominion: https://ww1.odu.edu/content/dam/odu/offices/mun/docs/crisis-angola.pdf

Wilder Alejandro Sanchez. .)2023 ,10 2(*Angola Bets on Critical Minerals and the Lobito Corridor* بتم الاستردادمن Geopolitical monitor: https://www.geopoliticalmonitor.com/angola-bets-on-critical-minerals-and-the-lobito-corridor/

Xinhua/Lyu Chengcheng. .)2023 ,6 30(*World Insights: China-financed projects yield new opportunities in Angola, experts say* بتمالاستردادمن Xinhua: https://english.news.cn/20230630/25927533651941ee81dfdf427dd8fed1/c.html

أحمدبدراي.الشريف.)18 09, 2019(.*تعرفعلىدولأعضاءالمحكمةالجنائيةالدولية* بتمالاستردادمن https://www.youm7.com/story/2019/9/18/%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%86%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A7-4-%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9

البنكالبنكالافريقيللتنمية.)17 02, 2023(.*البنكالافريقيللتنميةيعتمدعمقطاعالطرقاتالجديدفيأنغولا* بتمالاستردادمن https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/59126

الجزيرة.)26 11, 2013(.*أنغولاتبررقرارهاستثناءالمسلمين* بتمالاستردادمنالجزيرةنت: https://www.aljazeera.net/news/2013/11/26/%D8%A3%D9%86%D8%BA%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%A8%D8%B1%D8%B1-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86

المعرفة.بالتاريخ(.*الجماعاتالعرقيةفيأنغولا* بتمالاستردادمن https://www.marefa.org/%D8%A3%D9%86%DA%AF%D9%88%D9%84%D8%A7

بالمصري.)1 7, 2021(.*جبهةتحريركابيندتطلبعضويةالمرقببالجامعةالعربية* بتمالاستردادمنالمركزالديمقراطيالعربيللدراساتالاستراتيجيةوالسياسية: https://democraticac.de/?p=75905

قضية استقالة عياد..)22 11, 2023(. *بعد مرور الرقص على الجليد.. واشنطن تواجه تحديات الحزام الطوقي في فلسطين*. تم استرداد من الشروق:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=22112023&id=6289585b-8e03-46b8-a87c-ae2a05ff2472

محمد شورش.)02 02, 2022(. *من مدخلين مهمين واعدة، حالة أربع دول فلسطينية*. تم استرداد من مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5269

وحدة أبحاث الطاقة.)26 04, 2021(. *الطاقة* تم استرداد من أغوار الفلسطينية: https://attaqa.net/2021/04/26/%D8%A3%D9%86%D8%BA%D9%88%D9%84%D8%A7-%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%AA/

الورشة الأولى

التأصيل النظري لمفهوم التنمية

ط. د بوعقال سماح
من جامعة باجي مختار عنابة
كلية العلوم الاقتصادية
E-mail: semahbouagal@gmail.com

الملخص:
سوف يتم الاهتمام في هذه الورقة البحثية بالتأصيل النظري لمفهوم التنمية نظرا لأن المفاهيم هي اللبنة الاساسية التي تبنى عليها العلوم وبما أن المفهوم هو الوحدة الأساسية للعلم كان لابد من الاطلاع على مختلف المفاهيم المعروضة في الأبحاث السابقة وكيفية تطورها بغرض تحليلها ووصفها وصفا دقيقا لتبيين حدود هذا المفهوم، لذا تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة لأنه الأنسب لمثل هذه الدراسات، وقبل الدخول في مناقشة مفهوم التنمية يجب أولا طرح الإشكاليات التي يعاني منها هذا المفهوم والتي تعرضت لها هذه الورقة البحثية أثناء الاطلاع على عدّة مراجع مهمة.
هناك من يرى بأن التنمية ضرورية وأكيدة لتحسين حياة مجتمع معين في دولة ما، فعلم السياسة يبين أن التنمية هي عملية مرافقة لعملية التطور البشري حيث تطورت المجتمعات وطورت مؤسسات مختلفة بسبب تطور الإنسان فقد انطلق **فرانسيس فوكو ياما** (1952م)، في كتابه حول **أصول النظام السياسي**(2011 م) بأن الإنسان ما هو إلا كائن حي أعلى تطورا وتعقيدا من الكائنات الأخرى ويستدل على ذلك بدراسات التي قدمها علم الأحياء التطوري لفهم كيفية ارتقاء
الكائن البشري، وقد أثبت علم الأناسة بان وجود منطقة اللغة في مخ الإنسان طورت مهاراته التواصلية، هذا التواصل المستمر من تبادل الأفكار يجعل الإنسان يغير حياته بشكل مستمر نظرا لزيادة إدراكه وقدرته على إبداع أفكار جديدة، كما أن ما وصل إليه العالم اليوم ما هو إلا نتيجة قدرة الإنسان الطبيعية على خلق أفكار جديدة تطور حياته وتنقلها من مرحلة إلى أخرى

ويعتقد الباحثون أن اللغة هي احدى الإشكاليات التي قد تتعرض الباحثين في التنمية حيت أن أكثر الكتب مبيعا في العالم في موضوع التنمية قد كتبت باللغة الإنجليزية، وهذا قد أبدى تحيزا واضحا في دراسة التنمية للثقافة الأنجلو سكسونية، كما ذهب بعض الباحثين أنه من الصعب دراسة التنمية ذلك أنها تتعرض للكثير من التجريد مما يجعلها غير واقعية باعتبارهم أن البشر كائنات حية وليسوا إحصائيات تجريدة، وقد أيّد بذلك مفكري علم الاجتماع الذين يعتبرون أن المجتمع ما هو إلا كائن حي مثله مثل الإنسان يتغير حتما بمرور الزمن وهذا التغيير هو تطور طبيعي وحتمي للمجتمعات، غير أن هناك العديد من المعارضين بهذا الشأن حيث توجد مجتمعات لا تزال بدائية رغم وجودها منذ زمن بعيد مثل قبائل النوير جنوب السودان، وبالتالي ما الذي جعل تلك المجتمعات لا ترقى لمستوى معين من التطور رغم مرور عدة سنين.

يبرر مفكرون آخرون بأن البيئة المحيطة قد لا تسمح بحدوث التطور المنشود إلا في حدود إمكانياتها وهي النظرة الاقتصادية للتنمية فالمفكرون الاقتصاديون وأن كانوا قد اختلفوا فيما بينهم فقد اتفقوا على أن الإمكانيات البيئية المحيطة تؤثر على حدوث عملية التطور داخل مجتمع معين، وارتباط التنمية بالبيئة كعنصر مؤثر ومتأثر أطلق عليه التنمية المستدامة.

وبين مؤيد ومعارض فهناك من يؤكد على أن التنمية والكتابات المقدمة عنها ما هي إلا إعادة صياغة الأفكار القديمة في قالب جديد حيث شبهها أحد الباحثين بالموضة العلمية، مستدلا على ذلك بأن اليد الخفية للسوق عند **آدم سميث (1923-1970م)**، تؤدي نفس المعنى للعناية الإلاهية عند الفيزوقراط وعلى رأسهم **فرانسوا كيناي (1694-1778).**

وقد برر ذلك في سعي الباحثين لتحقيق أغراضهم الشخصية كالحصول على الجوائز العالمية والألقاب العلمية في مجالاتهم المهنية أو سعيهم لتحقيق أغراض جهة معينة كمعارضة سياسية تهدف إلى اقناع الأفراد بوجود إمكانية حدوث تغيير يجعل حياة الجميع أفضل، وهذه نظرة تشاؤمية تستبعد الجدوى من دراسة التنمية.

بالنظر إلى المجتمعات في كل مجال من المجالات يُستدل أن المجتمعات تتطور من مجتمعات بدائية إلى مجتمعات أكثر تطورا وتنظيما عبر عدة مراحل، وكل ذلك تم بابتكار تنظيمات جديدة في جميع مجالات الحياة. فقد تطورت **المجتمعات اقتصاديا** من مجتمع الصيد إلى مجتمع الزراعة إلى مجتمع الصناعة إلى مجتمع التقنية والتكنولوجيا إلى مجتمع المعلوماتية والاتصالات، وقد رافق التطور الاقتصادي تطورا في **التنظيم الاجتماعي الإنساني**، فقد انتقل الإنسان من حياة الفردانية التي عرفها خلال مرحلة الصيد إلى حياة التنظيم الأسري الأبوي خلال مرحلة الزراعة وتواصل تطور المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا في الفترات الزمنية التاريخية اللاحقة.

من الملاحظ أن المجتمعات تتغير من حال إلى حال أخرى في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية ومن الملاحظ أن هذا التغيير يزداد تشابكا وتعقيدا رغم أنه أكثر تنظيما من المرحلة التي قبله، وبالتالي وجود التنمية فعلا في حياة الإنسان لكنها مترابطة ومتشابكة مع بعضها البعض نظرا لتأثير وتأثر كل مجال بالمجالات الأخرى، وبالتالي فان دراسة التنمية ضمن مجال محدود غير مجدي، لذا

ذهب بعض الباحثين إلى أن التنمية عملية شمولية ودراستها من جانب واحد لا يمكن أن يوصلنا إلى نتائج واقعية وهذا ما أطلق عليه التنمية الشاملة.

وبالرغم من كل هذا الجدل القائم في مجال التنمية إلا أنها لم تتوقف عند هذا الحد من الاختلاف فحتى لو تم دراسة التنمية من جميع جوانبها إلا أنه لا يمكن وضع نظرية نهائية لها فالكثير يرون أن معظم الباحثين قد اعتمدوا إلى دراسة تطور المجتمع الغربي وكيفية تطوره دون غيره من المجتمعات، وأن اعتماد التطور الغربي كنموذج تقتدي به بقية المجتمعات لهو نوع من القضاء على التنوع الثقافي والابتكار الفكري والدعوة إلى التوحيد الفكري الغربي في شكل تبعية للنموذج الغربي ما يشكل تهديدا لزوال بقية الحضارات وهيمنه الحضارة الغربية، لذا قد لا تتوافق بعض الثقافات مع الحضارة الغربية فاستيراد نموذج غربي ومحاولة تطبيقه على مجتمع مخالف لثقافة السكان قد لا يأتي بالنتائج المرجوة منها، فاختلاف البيئة يؤدي إلى اختلاف الأهداف المرجوة من التنمية وإلى اختلاف أساليبها وتزداد صعوبة المقارنة بين نماذجها المختلفة ومؤشرات قياسها، لذا فالتنمية تحدث ضمن الحدود الجغرافية والثقافية للسكان وبالتالي يمكن أن تتحقق التنمية ضمن اقليم معين ولكل تنمية أهدافها المنشودة ومعايير قياسها المناسبة لها.

قد ألم ابن خلدون بجميع هذه المناقشات في كتابة المقدمة وإن كان لم يستعمل مصطلح التنمية في كتابه إلا أن أفكاره كان تتمحور أساسا حول ما جاء من نقاشات في موضوع التنمية، فقد تحدث عن التطور المرافق لعمية النمو، حيث يعتقد أن الحياة منظمة ضمن أطوار كل طور منها أكثر تطورا وتعقيدا، وكل طور مستقل يشترك مع الطور الذي يسبقه والطور الذي يليه في بعض الصفات ولا يمكن أن تتحول مكونات الطور السابق إلى الطور الذي يليه، وقد تحدث ابن خلدون عن البيئة وأثرها على حياة الأفراد وطباعهم، كما بين أثر الأفراد وثقافتهم على البيئة المحيطة بهم، كما أشار ابن خلدون إلى أثر التنمية الثقافية على التنمية السياسية التي بدورها تؤثر على التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية في حركة ديناميكية لتشكل بذلك التنمية الشاملة.

إن تطور المجتمعات كان بكيفيات مختلفة وتوليفات مختلفة من الفاعلين، فالمجتمعات الآسيوية تختلف عن المجتمعات الأوروبية والتي بدورها تختلف عن المجتمعات في الشرق الأوسط وفي القارة الافريقية كذا عنها في المجتمعات الأمريكية، والتي تختلف أيضا من دولة إلى أخرى في نفس القارة، هذا التحول عادة ما يرافقه ظهور تنظيمات جديدة، أو إعادة تشكيل تنظيمات سابقة،

ومن هنا نتطرق لطرح الإشكالية التالية:

- ما هو التأصيل النظري لمفهوم التنمية ؟

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة مباحث، حيث سيتم في **المبحث الأول:** مناقشة مفهوم التنمية وتطوره وأسباب ظهور التنمية في المجتمعات الغربية، وانتقالها إلى البلدان النامية (دول شمال افريقيا)، ثم في **المبحث الثاني** استعراض أهم مؤشرات قياسها وفقا للأبعاد التي يشتمل عليها كل مصطلح من مصطلحات التنمية، وفي **المبحث الثالث** أهم الفاعلين في

التنمية التي هي موضوع دراستنا، وإنهاء هذه الورقة البحثية بالوقوف على آليات عمل الفاعلين في التنمية المحلية في **المبحث الرابع.**

وقد خلصت الدراسة إلى أن مفهوم التنمية هو مفهوم متجدد وفقا للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وتختلف المقاربات النظرية للتنمية باختلاف الأطر الفكرية التي تناقشها، كما أن مؤشراتها غير موحدة ذلك لارتباطها بأبعاد قياسها وهذه الأخيرة تصاغ حسب الغايات التي تهدف التنمية إلى تحقيقها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

أ- التنمية لغة:

حيث يشتق لفظ (التّنمية) من (نمّى)، وورد في لس أن العرب،" النّماء: الزيادة، نمى ينمِي نَمّياً نُمِياً ونَماءً: زاد وكثر – أي بمعنى الزيادة والانتشار-" (ابن منظور، 2005، صفحة 363)

أما مفهوم التنمية، في اللغة الإنجليزية - قاموس أوكسفورد - فان مصطلح "Development"يعني: *نمو، تنّمية، تطوّر، Devlop: نَمّى، وسّع، طَوّر، نَما، تَطَوّر*."(Donach, 1989, p. 325)

ب- اصطلاحا:

كما أن مصطلح التنمية هو مصطلح غير ناضج بعد ولازال يعرف تطورا مستمرا، فالمفهوم حديث من حيث الخوض فيه كعلم، رغم أن التنمية في الفكر البشري قديمة قدم الحضارات الإنسانية ويتجلى ذلك في محاولات المفكرين القدامى من الفلاسفة اليونانيين في الاهتمام بقضايا المجتمع من التوزيع العادل للثروة وتحديد الاسعار حيث "ناقش **أفلاطون(427 ق.م - 347 ق.م)**، في نظامه الأخلاقي، سؤالا اقتصاديًا واحدًا صحيحًا: تقسيم العمل، والذي كان ببساطة بالنسبة له جانبًا من جوانب العدالة" .David E, 1967, p) 6)

ولقد ارتبطت التنمية بالفلسفة الأخلاقية باعتبار أن الأخلاق هي الموجه للفكر الاقتصادي آنذاك، حتى بداية القرن 14 أين كتب **ابن خلدون(1332– 1406م)** في **مقدمته1377م**" عن أسباب تطور المجتمعات فكان بذلك أول من يدرس أسباب التنمية ورقي المجتمعات ويؤكد ابن خلدون بان" كل متكون في زمان فلا بد له من اختلاف أطواره، وانتقاله في زمن التكوين من طور إلى طور حتى ينتهي إلى غايته" (ابن خلدون، 2004، صفحة 84) وقد أوضح ابن خلدون في مقدمته وجود قواعد تسبب تغيير المجتمع وتقدمه.

رغم ظهور التنمية في الفكر الخلدوني في القرن 14م إلا أن التنمية في الفكر الغربي لم تظهر إلا في عصر التنوير (ق17م) مع كتاب **"بحث في ثروات الأمم وأسبابها، 1764م"** لمؤلفه **أدم سميث (1723 – 1790م)**، حيث يعتبر آدم سميث أن الملكية الخاصة هي أساس في تحقيق رفاهية الافراد والمجتمع، وقد ساد في اعتقاده بأن التنمية هي تحقيق للثروة المادية وتراكم رأس المال أي التنمية الاقتصادية، لكن أفكاره تعرضت للعديد من الانتقادات خاصة من مؤسس الشيوعية **كارل ماركس(1818-1883م)** أين تحول الامر إلى صراع ايديولوجي عالي بين الشرق الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي والغرب الرأسمالي بقيادة الولايات الامريكية المتحدة، وأمام توازي القوى العسكرية تراجعت فكرة الحرب والتوسع الجغرافي والنفوذ أمام

فكرة التعاون الدولي والسلم العالمي، ليتحول الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية من حرب عسكرية إلى حرب باردة 1945م.

و" في فترة ما بعد الحرب مباشرة، كانت أوروبا في حالة خراب، ومن هنا تم إطلاق خطة مارشال في 5 يونيو1947م لمساعدة الاقتصاد الأوروبي وتوفير منافذ لإمكانات الإنتاج الأمريكية الهائلة.

وقد أعربت الولايات المتحدة الامريكية عن سياستها الخارجية من خلال خطاب ألقاه رئيسها **هنري ترومان(1884_ 1972م)** في 20 جانفي 1949م" وهو أول من استعمل مصطلح التنمية، حيث لم تظهر التنمية كعلم إلا بعد الحرب الباردة وبذلك بدأ عصر التنمية وأصبحت مفهوما يدرس في الاقسام وتكتب فيه الرسائل العلمية وتقام له التظاهرات العلمية، حيث ظهرت التنمية في هذا العصر كاستراتيجية للتغلب على مشكلات الحياة.

المطلب الثاني: تعريف التنمية

يشير خطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن التنمية هي عملية مقصودة تسعى إلى تحسين حياة الأفراد والقضاء على الفقر والمرض وتوفير الغذاء للسكان وبالتالي تحسين حياة الناس اقتصاديا واجتماعيا من خلال إرساء الديمقراطية والعدل والتجارة الحرة والتعاون وزيادة حرية الأفراد ومشاركتهم في عملية التنمية.

ومفهوم التنمية هو قطيعة مع التخلف، باعتبار الدول المتخلفة هي الدول الغير صناعية، والصناعة المأمولة في تحقيق الثروة والتنمية هي الصناعة القائمة على التقنية (التكنولوجيا والمعرفة) والدول المتخلفة على هذا الأساس هي الدول التي لم تصل إلى المستوى التقني والصناعي للدول الغربية، إذن التنمية هي وليدة الرؤية الغربية لدول الجنوب وتشير إلى الفجوة الاقتصادية والاجتماعية ما بين دول الشمال والجنوب، البلدان النامية أو البلدان المتخلفة أو العالم الثالث هو تعبير استخدمه في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي **ألفريد ساوفي(1898-1990م).**

في الواقع، اعتبرت الأمم المتحدة دائمًا التخلف، والذي يمكن تعريفه على أنه تخلف أو قصور أو غياب التنمية في البلدان النامية، كمشكلة اقتصادية دولية يجب حلها من خلال التعاون.

المطلب الثالث: تطور مفهوم التنمية

أ- التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي:

هذه المرحلة بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات من القرن العشرين برز التصنيع كاستراتيجية لزيادة الدخل القومي وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع وسريع، إلا أن هذه الاستراتيجية قد فشلت في تحقيق معدلات النمو المنشودة، لذا توجهت بعض الدول لاعتماد استراتيجيات أخرى بديلة لتحقيق التراكم الرأسمالي المنشود الذي يمكن أن يساعدها في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها، "ومن هذه الاستراتيجيات: استراتيجية المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات" (بن علال، 2018، صفحة 7) "ويعتبر نموذج **وولت رستو (1916-2003م)** المعروف باسم **مراحل النمو الاقتصادي** أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم وعملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة" (شاهين،

2021، صفحة 18) تم قياس مستوى التنمية بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هذا يوحي بالنظرة المادية للتنمية التي لم تأخذ الإنسان في الاعتبار بل اعتبرت التنمية هي مجرد عملية تراكم السلع والخدمات ونصيب الفرد منها.

ب- التنمية والنمو والتوزيع:

مع انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي سنة 1951م، وتوقف المساعدات الدولية للدول المستقلة حديثا وعدم حصول الدول المستقلة على التمويل من جدول أعمال القرن 20 تمت الدعوة إلى مناقشة جدول أعمال القرن العشرين وقد كان مؤتمر ري وديجينيرو بالبرازيل سنة 1962 أول مؤتمر دولي يناقش موضوع التنمية أي مناقشة أوضاع الدول المستقلة حديثا. حيث تم إضافة التنمية الاجتماعية إلى التنمية الاقتصادية وقد بدأت هذه المرحلة من نهاية فترة الستينات تقريباً إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين، وأصبحت التنمية مفهوم ثنائي الأبعاد، بتبنّي استراتيجيات جديدة كاستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في عملية تخطيط للتنمية وتنفيذها ومتابعتها' "وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز **Dudley Seers(1920-1983)** الشهير، الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع Inequality، وكذلك تتجسد في نموذج تودارو**Michel Todaro (1942)**، الذي يحدد عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسة هي: إشباع الحاجات الأساسية، واحترام الذات Self-esteem وحرية الاختيار To be able to choose" (عثمان، 2005، الصفحات 26-55).

ت- التنمية الشاملة:

امتدت هذه المرحلة تقريباً من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني" تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فحسب" (رمزي، 1984، صفحة 435) ولكن السمة الغالبة على هذا النوع من التنمية تجلت في المعالجة المستقلة لكل جانب من جوانب المجتمع وقدمت الحلول لمشكلات كل جانب على حدى، ما أدى إلى جعل هذه النوع من التنمية غير قادر على تحقيق الأهداف المرجوة لكثير من المجتمعات.

ث- التنمية المحلية:

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، احتكرت تيارات التنمية الاقتصادية الفكر التنموي، والمستمدة لجذورها النظرية من النظريات الاشتراكية (الماركسية واللينينية) والنظريات الرأسمالية الليبرالية، وكانت هذه النظريات، ذات بعد قومي وطني، إلا أنه سرعان ما أعلنت سكرتارية اللجنة الاستشارية في إفريقيا، عن ضرورة تنمية المجتمع، على أنها قاعدة الانطلاق في السياسات العامة، وتم التركيز في **تنمية المجتمع** على تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وتم تطبيق هذا المفهوم على الأوساط الريفية ليظهر بعد ذلك مفهوم **التنمية الريفية**، الذي أكد على الجانب الاقتصادي برفع مستوى الإنتاج الزراعي مع مراعاة الجوانب الأخرى للمعيشة، كالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم، الصحة، النقل، المياه الصالحة

للشرب، ثم انتقل تطبيق مفهوم تنمية المجتمع إلى الأوساط الحضرية أيضا، فيما يعرف بالتنمية الحضرية والتهيئة العمرانية للمدن، وظهر مصطلح التنمية المحلية بفرنسا سنة 1962م في المخطط الاستثنائي للدولة (Denieuil, 2008, pp. 113-130)أما التنمية المحلية فلم تطرح في الأدبيات العلمية إلا مع بداية الثمانينيات حيث "توجهت التنمية إلى أن تكون عملية تشارك فيها كل شرائح المجتمع، وهي تتجه إلى الوحدات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية." (عبد الله، 2016، صفحة 357)

كما عرفتها **وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية** على أنها:" عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس، حيث يقومون بتحديد حاجياتهم الاجتماعية والفردية والتعرف على مشاكلهم، ويقومون برسم الخطط الكفيلة لسد هذه الاحتياجات وعلاج تلك المشكلات تنفيذ هذه الخطط معتمدين على الموارد الذاتية للمجتمع المحلي." (الجوهري، 1986، صفحة 50)

ج- التنمية الذاتية:

في نهاية الثمانينات ظهر المشروع الإقليمي للتنمية الذاتية أو ما يسمى بالتنمية المتمحورة حول الذات، أن التنمية الذاتية هي نهج قاعدي، يركز على منطقة معينة، والتي تكون التنمية فيها من أسفل إلى أعلى، مع تفضيل الموارد الذاتية. والاعتماد على التقاليد الصناعية المحلية، والاصرار على مراعاة القيم الثقافية واستخدام التنظيمات التعاونية.

شهدت التنمية الذاتية، المعروفة أيضًا بمصطلح **الاعتماد على الذات** أو التنمية المتمحورة حول الذات، العديد من التطبيقات في العالم، في البلدان النامية مثل تنزانيا التي حاولت تطبيق مبادئ الذات على مستوى بلد بأكمله، ولكن أيضًا في البلدان المتقدمة، "خاصة في فرنسا حيث غدت الرغبة في "العيش في البلاد" عمل الباحثين الفرنسيين وكذلك سياسة اللامركزية الفرنسية في محاولة لتعزيز تنمية المجتمعات المحلية الصغيرة، كما في كيبيك، كانت التنمية الذاتية أيضًا أساسًا للعديد من تجارب التنمية في المجتمعات المحلية الصغيرة في Bas-Saint-Laurent وGaspé". (Gafour, 2011, p. 13)

في التسعينيات ظهر مصطلح جديد للتنمية في الولايات المتحدة الأمريكية، أطلقته المؤسسات الدولية كمؤشر جديد هو "مؤشر التنمية البشرية"، ولا يأخذ في الاعتبار الناتج المحلي الإجمالي للفرد فحسب، ولكن أيضًا معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ووفيات الأطفال هذا المؤشر يمثل مستوى المعدلات الصحية في البلد ودرجة تحرر المرأة." (Larané, 2022) أن مفهوم التنمية الذاتية يتعلق بالأفراد في حين أن مفهوم التنمية البشرية يتعلق بالجماعات، لكن كلا المصطلحين يركز على الأهداف والغايات التي تساعد في نمو وارتقاء حياة الإنسان للأفضل، بتحفيز الإنسان على تطوير المهارات والقدرات والأساليب للوصول إلى التغلب على الصعوبات والتحديات التي تواجه الأفراد والجماعات، وابتكار حلول جديدة للمشكلات المطروحة في مجتمع ما.

ح- التنمية الاقتصادية المجتمعية:

حسب تقارير التنمية الاقتصادية للمجلة الكندية للعلوم الإقليمية، كان تنمية المجتمع في البداية شكلاً خاصًا من أشكال التدخل في البلدان النامية، لكن تمت تجربة التنمية المجتمعية في المناطق الحضرية

والمهمشة في الولايات المتحدة، يعود تاريخ هذا الشكل إلى تطوير المستوطنين الأوائل في "ماي فلاور" وممارساتهم الداعمة المتبادلة، ثم إلى التعاونيات التي تم إنشاؤها خلال فترة الكساد الكبير في الثلاثينات.
في بادئ الأمر تم التركيز على الخبرات بشكل أساسي في خلق وتحسين ظروف العيش، بعد ذلك تبعتها أنواع مختلفة من التدخل، مع تنامي البطالة والفقر، أصبح خلق فرص العمل يضاف إلى الأهداف الاجتماعية في منظمات المجتمع المحلي، أي تغيير الوضع القائم وفقًا للاحتياجات المحلية على أساس التعبئة المحلية. (Gafour, 2011, p. 13)

خ- التنمية المستدامة:

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي عرف العالم العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي أضحت تهدد الحياة فوق كوكب الارض، جاء هذا نتيجة لإهمال التنمية للبيئية طيلة العقود الماضية، وقد تم انعقاد مؤتمر دولي بستوكهولم جمع علماء وباحثين وسياسيين من مختلف أرجاء العالم، تحت عنو أن مستقبلنا المشترك "Our Common Future"، والذي أسفر عن ضرورة اتخاذ تدابير لحماية البيئة والحماية من مخاطر التلوث، وإيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وحصلت الجهود الدولية مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، "وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية وفي عام 1987م، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها: تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم " (تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989، صفحة 83) لتصبح بذاك التنمية مرتبطة بحماية الطبيعة والبيئة والموارد الغير متجددة .

د- التنمية المحلية الإقليمية:

ظهر مفهوم التنمية الإقليمية مع بدايات القرن الواحد والعشرين لسببين رئيسيين:

أولا: آثار الرؤية الغربية للتنمية التي تم اعتمادها منذ منتصف القرن التالي والذي أدى إلى تفاوت كبير بين المناطق الحضرية الصناعية والمناطق الريفية وما انجر عنه من سلبيات على مظاهر الحياة الاجتماعية في كل من المدن والأرياف من انتشار للبيوت القصديرية والبناء الفوضوي على ضفاف المدن الناتج عن هجرة سكان المدن من الأرياف التي تم افراغها بسبب الفقر الجماعي والاقصاء من الخدمات الاجتماعية،" في سبعينيات القرن الماضي، ظهر مفهوم التنمية وفق نهج من القاعدة إلى القمة، والذي طوره باحثين من العالم الثالث، تتمحور الأفكار حول تنمية المركز/المحيط.

ثانيا: دعا الباحثين من العالم الثالث إلى حق السكان في تثقيف أنفسهم وتنظيم أنفسهم بهدف تطوير الموارد المحددة لبيئتهم. نتجت هذه التيارات "المطوّرة" من نتاج ثلاثي لمقاومة هيمنة الدولة، ورغبة في تنظيم العلاقات الاجتماعية من خلال الثقافة وهوية المكان والتراث والخبرة في البلد.

ومن أجل "الحق في الاختلاف"، ولدت في نفس السبعينيات، حركة الهوية المحلية والتنمية الإقليمية (الشكل الأول من التطور العرقي). وهو يرسم التنمية الاقتصادية المحلية من خلال فكرة تطوير *اقتصاد الإقليم والدفاع عن الخصوصية الثقافية للمنطقة أو شخصيتها الأساسية المتمركزة على التقاليد والثقافة.*

المبحث الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية

يبين الجدول أدناه أبعاد التنمية حسب مفهوم التنمية ومؤشرات قياس كل بعد من أبعاد التنمية:

الجدول(02): مفهوم التنمية تبعا للأبعاد ومؤشرات قياسها

المصطلح	*الأبعاد*	*المؤشرات*
التنمية المحلية	البعد الاقتصادي البعد الاجتماعي	**المؤشرات الاقتصادية:** (فتحي و دريدي، 2021، صفحة 193) – الناتج المحلي الإجمالي – العمالة في القطاع الزراعي – العمالة في قطاع الخدمات – معدل البطالة – معدل الإعالة – معدل المشاركة في القوى العاملة (ذكور – اناث) – معدل تطور المديونية في الجزائر – الرقم القياسي للادخار الاستهلاكي **المؤشرات الاجتماعية:** 1. **الصحة:** – معدل النمو السكاني. – سكان المناطق الحضرية إلى مجموع السكان . – العمر المتوقع عند الولادة. – معدل وفيات الرضع(1000 لكل مولود حي). – معل الخصوبة الكلية(ولادة لكل 100 نسمة). – نسبة الانفاق على الصحة من الناتج الإجمالي. – معدل جرائم القتل. – عدد مقاعد النساء في البرلمان. 2. التعليم: – نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية. – نسبة الالتحاق بصفوف الأقسام الثانوية
التنمية المستدامة	البعد الاقتصادي البعد الاجتماعي البيئي(الإيكولوجي)	
التنمية الاقليمية	البعد الاقتصادي البعد الاجتماعي البعد المكاني البعد الثقافي	
التنمية المجتمعية	البعد الاقتصادي البعد الاجتماعي البعد السياسي	
التنمية الشاملة	البعد الاقتصادي البعد الاجتماعي البعد الثقافي البعد السياسي البعد القانوني البعد الإداري	

		– نسبة الالتحاق بالتعليم من الناتج المحلي الإجمالي – معدل الالمام بالقراءة والكتابة – معدل التسرب من التعليم الابتدائي <u>المؤشرات المكانية:</u> 1. البنية التحتية وحركة رأس المال – عدد المشاركين في الهاتف الخلوي – عدد الأفراد الذين يستخدمون شبكة الأنترنت – نصيب الفرد من امدادات الطاقة – فرصة الحصول على المياه النقية (نسبة الريف – الحضر) – صافي المساعدة التنموية (الرسمية من الناتج الإجمالي) <u>المؤشرات الثقافية:</u> (منظمة الأمم المتحدة للتعليم والثقافة، 2020، صفحة 02) 1. البيئة والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ – النفقات على التراث – المراكز الثقافية. 2. <u>الازدهار وسبل الرزق</u> – مساهمة الثقافة من الناتج المحلي الإجمالي – فرص العمل في قطاع الثقافة – المؤسسات التجارية الثقافية – التجارة في السلع والخدمات الثقافية – الأموال العامة المخصصة للثقافة <u>المؤشرات السياسية:</u> (دايلي و كربيش، 2022، الصفحات 710-711) – الشفافية – المساءلة – سيادة القانون

		– المشاركة والحوار – المساواة – الفعالية وحسن الاستجابة – التوافق – اللامركزية المؤشرات البيئية: (حاروش، 2014، الصفحات 93-94) 1. الغلاف الجوي: – التغير المناخي – ترقق طبقة الأوزون – نوعية الهواء 2. الأراضي: – الزراعة – الغابات – التصحر – التمدن 3. البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: – نسبة المناطق الساحلية – المياه العذبة – مصائد الأسماك 4. التنوع الحيوي: – نسبة المناطق المحمية – نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض

المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات (الديوان الوطني للإحصاء)+(تقرير الأمم المتحدة للإنماء+ حديث الإحصائي لسنة 14العدد 8سلسلة 2018)+ مؤشرات الثقافة 2030 للأمم المتحدة)

لقد تبلور مفهوم التنمية مع مرور الزمن بحسب الأهداف التي كانت تصبو إليها، والمشكلات التي تطرحها المجتمعات، مما لا شك فيه أن التنمية مفهوم متغير وغير ثابت فالتنمية تختلف بحسب الأهداف والأبعاد التي تتضمنها، بالتالي تختلف مؤشرات قياسها.

المبحث الثالث: نظريات التنمية

قام بعض الباحثين بتقسيم نظريات التنمية بحسب زمن ظهورها (فتحي و دريدي، 2021، صفحة 198)، في حين رأى آخرون أن نظريات التنمية تقسم حسب نقطة التأثير التي تنطلق منها لتشكل بذلك نهجين للتنمية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول(03): نظريات التنمية حسب النهج المتبع فيها

نظريات التنمية الخارجية (من الأعلى)	نظريات التنمية الذاتية (من الأسفل)
- التطوير على مراحل	- التنمية الذاتية (المتمحورة حول الذات)
- أقطاب النمو	- التنمية المحلية
- نظرية التبعية (المركز / المحيط)	+ التنمية الاقتصادية المحلية
	* مناطق صناعية
	* دوائر ابتكارية
	* ما بعد الفوردية
	+ التنمية الاقتصادية المجتمعية
	+ التنمية الإقليمية

المصدر: Suzanne Tremblay, (1999), Du concept de développement au concept de l'après-développement https://core.ac.uk/download/pdf/11683512.pdf

ومن أهم نظريات:

أ- **التنمية المحلية الاقتصادية:**

التنمية المحلية الاقتصادية هي التنمية الموافقة لتيار التقليدي للتنمية، وهي التي تركز على الجانب الاقتصادي باعتباره أساس التراكم الرأسمالي ونمو الثروة من خلال الصناعة والابتكار والإنتاج المتخصص المرن، وقد تلخصت في 3 نظريات هي:

– **نظرية المناطق الصناعية:** (Weber, 1929, p. 212)

اجمع المفكرين الاقتصاديين في خمسينات القرن الماضي على أن الصناعة هي ركيزة التنمية لكنهم واجهوا سؤالا مهما وهو أين يجب أن يقام المصنع؟ أجاب الاقتصادي الألماني **ألفريد فيبر Alfred Weber (1868-1958)** في مؤلفه ***The theory of the location of industries*** المنشور سنة 1929م عن هذا السؤال بوضع نظرية المناطق الصناعية وتتلخص هذه النظرية في التفكير في انشاء المناطق الصناعية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تجميع وحدات الإنتاج في منطقة معينة يستفيد منها الجميع. وهي نظرية منبثقة عن التنمية في الفضاء ضمن تيار أقطاب النمو.

– **نظرية الدوائر الابتكارية:** (Maillat & Camagni, 2006)

طور هذه النظرية الباحثان الاقتصاديان **Denis Maillat (1940-2013م)** و **Roberto Camagni (1946م)**، في مؤلفهما تحت عنوان ***Milieux innovateurs: théorie et pratique*** المنشور سنة 2006م، ويتحقق النمو الاقتصادي وفقا لهذا المنظور من خلال التركيز على البيئة والظروف التي تجعل البيئة

مبتكرة، ما يسمح بتطوير الأعمال والشركات لتعزيز الإنتاج وتطويره أو لغزو أسواقا استهلاكية جديدة، أو لكسب حصص أكبر في السوق، وهو نهج من التنمية منبثق عن نظرية النمو والتنمية الاقتصادية لنمساوي جوزيف شومبيتر **Joseph Schumacher (1883-1950م).**

- **نظرية ما بعد الفوردية:** (Leblanc, 1995, p. 73)

بعد أزمة الكساد الأعظم تم الدخول في منظور جديد للتنمية وضعه الكندي **Danial Leblanc** في مؤلف ***le post-fordisme et la marginalisation des pays les moins avancés*** المنشور سنة **1995م**، يعرف نهج التنمية ما بعد- الفوردية، التي تضمنت التخصص المرن للعمل بدل تقسيم العمل والإنتاج الضخم الذي يعتمد على الأسعار الرخيصة والعمل في المدى القصير، والانتقال إلى العمل المتخصص المعتمد على الأجل الطويل والأسعار المرتفعة.

ب- التنمية المحلية الاقتصادية- المجتمعية:

تعود هذه النظرية إلى المفكرين الاقتصاديين **Louis Favreau et Benoît Lévesque** في مؤلفهما (***Développement Économique Communautaire (DÉC***) المنشور سنة 1999م، وقد وضع المؤلفان نهجا للتنمية الاقتصادية المجتمعية من خلال أربعة أبعاد وهي "البعد الاقتصادي المتمثل في إنشاء أنشطة الإنتاج والبيع للسلع والخدمات، والبعد الاجتماعي الاقتصادي ممثلا الشغل والسكن والتعليم والتكوين والصحة والخدمات الاجتماعية، والبعد المحلي ممثلا بتثمين الموارد المحلية في إطار تشاركي لمختلف اللاعبين المحليين (قطاع خاص، مؤسسات عامة محلية، وقطاع اجتماعي) والبعد المجتمعي ممثل في فضاء العيش معا". (Favreau & Lévesque , 1999, pp. 19-20)

ولا تكتفي هنا التنمية بحل مشاكل المجتمع المحلي فقط بل بجعل المجتمع مصدرا للثروة باعتباره أحد الموارد الرئيسية للمجتمع، وهذا من خلال الاستثمار في مشاريع الريادة الاجتماعية، وهذا التيار التنموي يكون من أجل نمو القطاع الخاص من خلال الدعم والتضامن الاجتماعي أو لأجل تقليل هيمنة الدولة على التنمية والحد من تدخلها في التنمية المحلية، والحد من فرط التأثير السلبي للشركات الخاصة، فهو نهج يدعو إلى التنمية المتوازنة بين مختلف الفاعلين المحليين.

ت- التنمية المحلية الإقليمية:

ظهرت التنمية المحلية الإقليمية في مطلع القرن 21م، في الفكر الغربي للباحثين **Benoit Antheaume (1946) et Frédéric Giraut (1962)** في مؤلفهما ***Le territoire est mort vive les territoires,*** المنشور سنة 2005م، حيث يبن المؤلف أن التنمية المحلية تحدث نتيجة للفاعلين المحليين من إداريين وجماعات التغيير المجتمعي والقطاع الخاص، في إطار تأثير الحدود الجغرافية" .(Antheaume & Giraut, 2005, pp 22-29) كما تهتم التنمية الإقليمية بالتوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنميتها بشكل عادل، كما يعتبر الثقافة مصدرا للثروة والتراكم الرأسمالي.

أما **التنمية المحلية الإقليمية في الدول النامية** فقد ظهرت نتيجة لبرامج نقل التنمية، مع بدايات القرن العشرين حيث تم نقل التنمية من الدول الاستعمارية إلى مستعمراتها السابقة، "كما حدث في دول شمال

افريقيا أين تم نقل برامج التنمية المحلية من فرنسا إلى تونس والمغرب والجزائر،" (Landel, 2011, pp. 39-57)لكن لا تزال التنمية المحلية في هذه البلدان غير مفعلة بشكل جيد رغم تفاوتها من بلد إلى آخر، اذ تعوقها جملة من التحديات كعدم فعالية اللامركزية الإدارية بسبب قانون الوصاية، كما أن المشاركة الغير فعالة للجمعيات المحلية بسبب حداثة النهج التشاركي في هذه البلدان، والضبابية وعدم الوضوح في آليات وأدوات النهج التشاركي في هذه البلدان أدى إلى تخوف حكوماتها من الانفتاح على المشاركة الديمقراطية لذا غالبا ما يتم قمع حرية تشكيل الجمعيات عن طريق القوانين التنظيمية ما زاد من اتساع الفجوة بين السلطات المحلية والتنظيمات غير الحكومية المحلية ما أضعف بدوره المبادرة المحلية للمواطنين.

المبحث الخامس: الفاعلون في التنمية المحلية.

- **دور القطاع الخاص في التنمية المحلية**

غالبا ما استمدت نظريات التنمية مبادئها من نظريات النمو الاقتصادي وذلك يعود للارتباط الوثيق بينهما خاصة مع أولى بدايات ظهور التنمية كعلم، أكد رواد المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسهم **أدم سميث** (1723-1920م) على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأن حرية السوق هي ما يضمن رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، واعتبر سميث أن التنمية متجددة ذاتيا في الظل التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي، وأيده الاقتصادي **دافيد ريكاردو(1772-1823م)**، في "أن التنمية عملية متجددة ذاتيا، كما قسم ريكاردو الفاعلين في التنمية إلى 3 فئات هي الرأسماليين والعمال والملاك، واعتبر أن التنمية هي سباق بين التقدم الفني والنمو السكاني، لأن قوة العمل تزداد بزيادة العمال والذين بدورهم يرفعون مستوى الحاجة إلى الغذاء." (شاهين، 2021، صفحة 8) كما اعتبر أن الميزة النسبية في الإنتاج تؤدي إلى زيادة الأرباح التجارية من خلال الاستفادة من التخصص في الإنتاج بتكاليف منخفضة.

وظل هذا الفكر سائدا منذ ظهوره إلى أن ظهرت المدرسة الشيوعية و يعتبر **كارل ماركس**(1818-1883م) الأب الروحي لهذه المدرسة الذي اعتبر في مؤلفه بيان الحزب الشيوعي(1848م) أن هذا النظام استغلالي وغير عادل بالنسبة لما يحصل عليه العمال، واعتبر أن الجهد قوة العمل هو أساس الثروة والتراكم الرأسمالي، ورغم أن الكثير من الباحثين اعتبروا ماركس معاديا للرأسمالية إلا أن ماركس كان أكثر واقعية من أحلام الرأسماليين، فسرعان ما انقلبت الثورة الصناعية في أوروبا إلى ثورة عمالية احتجاجية (1831م) وحركة نضالية وبدأ ظهور النقابات العمالية تغذى هذا الفكر الاحتجاجي العمالي وما تبعها من هجرة العمالة من الريف إلى المدن." (شاهين، 2021، صفحة 9) ، لا يعتبر ماركس أن الملكية الخاصة مشكلة بحد ذاتها بل يعتبر أن نظام الملكية الخاصة المركزة في أيدي الأقلية من المجتمع دون سواهم هي الأسوأ، فكارل ماركس يتعارض مع الملكية الخاصة متى كانت سببا في الاستغلال والاستعباد، فالتنمية القائمة على النموذج الرأسمالي عند ماركس لا تضمن رغد العيش إلا لملاك رأس المال، وهو نموذج يحمل في طياته بذور انهياره مع مرور الزمن بتنامي طبقة البروليتاريا التي ستثور على النظام الرأسمالي، والذي سينتهي حتما بإحلال الاشتراكية محله.

لكن استمر النظام الرأسمالي في الدول الغربية واستمر معه تراكم رأس المال والاستثمارات وتحسنت أوضاع العمال برفع الأجور المقتطعة من الربح الرأسمالي وتم تحسين ظروف العمل، لكنه مهد لفكرة تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي.

كما أن تحليل **Joseph Schumpeter (1883-1950م)** أعطى نظرة جديدة للتنمية الاقتصادية في مؤلفه ***The theory of Economic Development*** المنشور سنة 1911م أين اعتبر أن الابتكارات هي محرك التنمية من خلال ما توفره من قيمة مضافة للسلع والخدمات، كما أعطى أهمية بارزة للمقاول أو المنظم الذي يعتبره حاملا لهذه الابتكارات من خلال عمليتي البحث والتطوير التي يقوم بها المقاول (رائد الأعمال) من أجل اكتساب الميزة التنافسية التي تضمن له نمو أرباحه أو اكتسابه حصصا جديدة في السوق أو غزو أسواقا جديدة، أو من أجل مواجهة المنافسين المحتملين أو المنافسين الجدد .Schumpeter, 1934, p) (65، يعتبر شومبيتر أن الاقتصاد هو آلية طبيعية ذاتية التنظيم عندما لا يزعجها المتدخلون الاجتماعيون وغيرهم، وأكد شومبيتر على أن التنمية مدفوعة بريادة الأعمال والمقاول هو محور هذه العملية نظرا لقدرته على تحمل المخاطرة مقابل الحصول على عائد رأسمالي.

المطلب الثاني: القطاع العام

أ- **الدولة:**

- **دور الدولة في التنمية**

لا شك أن الدولة طرف فاعل مهم في عملية التنمية، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية.

ولطالما أخذت الدولة جدلا واسعا في تحديد دورها الاقتصادي التنموي، لكنها لطالما اتخذت نهج التنمية من أعلى، على عكس التنمية المحلية المعتمدة على نهج التنمية من أسفل، لأن التنمية القائمة على تدخل الدولة تكون من خلال السياسات العامة (المالية والنقدية) للبلاد، فهي مركزية التنظيم، وأهم المدارس هي ركزت على دور الدولة هي المدرسة الكينيزية، بعد أزمة الكساد الكبير التي وقعت سنة 1929م، بدأت الدعوة إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل إنعاش الاقتصاد من خلال السياسات العامة للدولة، وتعود هذه النظرية إلى الإنجليزي **John Maynard Keynes (1883-1946م)**، في مؤلفه الشهير ***The General Theory of Employment, Interest, and money.*** المنشور سنة 1936م، والذي قد وجه فيه انتقادات واسعة للمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية معتبرا أن المسلمات التي انطلق منها الكلاسيك هي حالة خاصة، بينما اعتبر نظريته في الاقتصاد نظرية عامة، ويرى كينز أن الاقتصاد يمكن أن يمر بحالة من الركود ولفترة طويلة الأجل، ما يستوجب تدخل الدولة لتأثير على الطلب الكلي والحد من البطالة وزيادة النمو (كينز، 2010، الصفحات 63-74)

أُنتقدت النظرية الكينزية بأنها ركزت على الاستقرار الاقتصادي أكثر من تركيزها على النمو الاقتصدي، ومنذ سنة 1950م، ظهر فكر اقتصادي يجادل بأن "عملية التنمية تحدث على مراحل وهي مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، ثم مرحلة الانطلاق، تليها مرحلة الاندفاع أو النضوج، وأخيرا مرحلة الاستهلاك الوفير، هذه المراحل التي قدمها الاقتصادي الأمريكي روستو **Walt Rostow (1916-2003)** في

كتابه المعروف ***The Stages of Economic Growth*** المنشور سنة 1960م، بعدها ظهرت نماذج أفقية (عوامل تنمية داخلية أو خارجية) بدل نماذج التنمية العمودية (تنمية من أعلى أو من الأسفل) وهي: "نظرية التغيير الهيكلي، التي قدمها نموذج لويس **Lewis Arthur** والذي قدم في مقالة بعنوان ***Economic Development with Unlimited Supplies of Labour*** المنشور سنة 1954م، آلية التي تتحول بها هياكل الاقتصاديات المتخلفة من التركيز الشديد على القطاعات التي تعيش على حد الكفاف كالقطاع الريفي، إلى التركيز أكثر على القطاع الصناعي والقطاع الخدمي – أي القطاع الحضري." (شاهين، 2021، صفحة 19)

كنتيجة لفشل نماذج التغير الهيكلي والمراحل في تفسير أسباب تخلف الدول النامية، ظهرت نماذج **الثورة على التبعية الدولية** ***Revolution Dependence-International The***، في السبعينيات من القرن الماضي، وقد رأت أن دول العالم النامي بها عديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والمؤسسية بالإضافة إلى تبعيتها للدول الغنية، ،وتنبثق من تلك النماذج 3 تيارات فكرية هي: نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة التي تركز على هيمنة الدول المتقدمة على الدول النامية من خلا عمل الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار الأجنبي وآثاره السلبية، التيار الثاني هو **نموذج المدخل الزائف** ***The False - Paradigm Model*** يرى أن ما يعطى من نصائح من قبل الخبراء للدول النامية معظمها يكون خاطئ وغير مناسب، الثيار الثالث هو **فرضية التنمية الثنائية:** ***Thesis Development-Dualistic The*** تظهر بوضوح في الدول النامية من خلال تركز الثروة في أيدي فئة قليلة من المجتمع داخل نفس الدولة." (شاهين، 2021، صفحة 20) وقد تم الرد على هذه النظرية بانتقادات شديدة عرفت "**بالثورة النيوكلاسيكية المضادة أو بالنيوليبرالية** ***Neoliberalism***، التي انتشرت بقوة في الثمانينيات من القرن الماضي، وقد انتقدت بشدة تفسيرات نموذج التبعية السابق، مبررة حالة التخلف الاقتصادي في الدول النامية بسياساتها المحلية، الناجمة عن التدخل المفرط للدولة في النشاط الاقتصادي بما ينتج عنه تشوهات سعرية، وسوء تخصيص الموارد، وانتشار الفساد." (Meier, 2000, pp. 13-50)

وترتكز تلك النماذج على ثلاث مداخل، "مدخل السوق الحر ***Approach Market Free***، مدخل الاقتصاد السياسي الجديد ***New Political Economy Approach***، والمدخل الصديق للسوق ***Approach friendly-Market*** لذلك فهي ترى أن تلك الدول تحتاج إلى تقليص دور التدخل الحكومي، من خلال مذهب الحرية الاقتصادية المطلقة ***Market Laissez-faire"*** (شاهين، 2021، صفحة 21) في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، ظهر نموذج" يعرف بنموذج النمو الداخلي ***Model Growth Endogenous***، كرد فعل للانتقادات التي وجهت لنموذج سولو للنمو، فهي تحاول تفسير العوامل التي تحدد حجم ومعدل نمو الناتج القومي الإجمالي GNP ،الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكى لسولو – بواقي سولو – ***Residual Solow*** ويعتمد فيها معدل التغير التكنولوجي في الأجل الطويل علي المعلمات الأساسية للنموذج مثل معدلات الاستثمار في رأسمال المادي والبشري ومعدل النمو السكاني. وقد ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة

التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبالتالي فإن تلك النماذج تعزز من دور السياسات الحكومية الرامية إلى زيادة الاستثمارات في تكوين رأس المال البشرى، وتشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية في الصناعات كثيفة المعرفة، مثل برامج الحاسوب والاتصالات" (Todaro & Smith, 2010)

حاولت كل النظريات السابقة تحديد على دور الدولة في التنمية من خلال السياسات العامة للدولة، وأمام فشل سياسات التنمية المركزية (نهج التنمية من أعلى)، ظهرت الدعوة إلى التنمية عن طريق نظام الجماعات المحلية، هذه الأخيرة تمثل وحدات الحكم المحلي في الدولة، لأن الإرادة الوحيدة للسكان قد تكون غير كافية، لا سيما في سياق العولمة حيث أصبحت التجمعات الصغيرة أكثر عرضة للخطر، لذا تقع على عاتق الدولة مسؤولية تصحيح الآثار الضارة الناتجة عن الأيديولوجية الليبرالية على المحليات الصغيرة.

وتلعب الدولة دور المنظم فهي تهيئ البيئة المناسبة لازدهار المبادرات المحلية، كما أنها تُحكِم القوانين التي تعزز الإنجاز الناجح للجهود المشتركة لمختلف الفاعلين المحليين، وتنسق البرامج والإجراءات التي تضطلع بها المجتمعات المحلية مع منحها صلاحيات تمكنها من ضمان دورها في التكامل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

ب- الجماعات المحلية

ونظرا للسلطة التي تمتعت بها الدولة فقد كانت دائما مطالبة بتحقيق العدل والمساواة والرفاهية لأفراد المجتمع، ومع كبر رقعة الدولة فقد فوضت سلطاتها لهيئات تابعة لها في مختلف مناطقها الجغرافية، عرفت بما يسمى الإقليم، المقاطعة، الولاية، أو الجماعات المحلية.

- **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**

لا تزال العلاقة بين الجماعات المحلية والدولة غير واضحة الديناميكية، حيث لم تجد الحكومات والجماعات الحكومية بعد آليات تسيير العلاقة والتكامل الوظيفي للحكومة المركزية والجماعات المحلية، لذا فهي لا تزال موضوع بحث في العديد من الدول، الجماعة المحلية يمكن اعتبرها جزء لا يتجزأ من سلطة الدولة، أو يمكن القول أنها تفويض السلطة العامة للحكومة المركزية للجماعات تحت وطنية اللامركزية في باقي الأقاليم التابعة لها، وتتغير وظيفة هذه الأخيرة بتغير الظروف الحيطة بها، فقد كانت في السابق خاصة في ظل الدولة المركزية سلطة تنفيذية تقوم بتنفيذ برامج الحكومة المركزية للخطط التنموية التي تم إعدادها في إطار الرؤية التنموية للدولة وأهدافها المسطرة مسبقا، لكن مع تراجع الدور المركزي للحكومة، وظهور نهج التنمية من أسفل إلى أعلى والذي حمل في طياته مبدأ اشباع الحاجات الأساسية للسكان المحليين وإشباع رغباتهم، تحول دور الجماعة المحلية من سلطة تنفيذية إلى سلطة تقديرية وسلطة تسيير للموارد المحلية تسند إليها مهام القيام بالعملية التنموية في الإقليم، وذلك في ظل الموارد المتاحة لها والإمكانات المادية والبشرية والمالية للإقليم فالجماعة المحلية اليوم مسؤولة عن تحقيق التنمية المحلية الرامية إلى تحسن الظروف المعيشية للمواطنين عبر تقديم الخدمات العمومية ذات جودة مرضية على الأقل، بالإضافة إلى انجاز و/أو تسهيل إنشاء مشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المطلوب.

المطلب الثالث: الفاعلون الجدد

أ- المواطنون

كما يطلق عليهم في بعض الأدبيات المتساكنون، ولطالما شكل المواطنون الطبقة الأكثر هشاشة في المجتمع وهم الفئة الأكثر مطالبة بالحماية الاجتماعية، لكن في ظل تخلي الدولة عن دورها في الحماية الاجتماعية نظرا لثقل التكاليف الاجتماعية التي تراهن عليها هذه الفئات، ومع تحول النظرة التنموية إلى اشباع حاجات المواطنين ظهرت المطالبة بحق العيش الكريم والعدالة والمساواة وتقليص الفوارق الاجتماعية مطلبا أساسيا لهذه الفئات، وأمام الانفتاح العالمي الاقتصادي والثقافي والاجتماعي تعالت الأصوات المطالبة بحقوق الإنسان والتي من أبرزها حق التجمع وتشكيل الجمعيات وضمان حرية التعبير فظهرت الحاجة إلى اشراك المواطنين في العملية التنموية التي تقوم بها الدولة أو الجماعات تحت وطنية، ومن مظاهر اشراك المواطنين هو إنشاء في عديد من الدول مجالس المواطنين ومجلس الحي أو ممثل المتساكنين الذي يشارك جنبا إلى جنب الجماعة المحلية مهامها التنموية في إطار ما يعرف بالديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، بهدف توجيه التنمية بما يخدم المصلحة العامة للمواطنين والمساءلة في إطار المشاركة الشعبية في عملية التنمية.

ب- القطاع الثالث

ظهر هذا القطاع في الدول الغربية منذ القرن الثامن عشر في شكل تعاونيات الإنتاج وجمعيات الاستهلاك لكنه لم يحظى بكثير من الاهتمام في ذلك الوقت، إلا من بعض المؤيدين للإيديولوجية الشيوعية والمدافعة عن حقوق العمال، لكن هذا القطاع زاد الاهتمام به في بداية القرن الواحد والعشرين خاصة بعد الأزمة العالمية 2008، أين أثبت قدرته على الصمود في وجه الأزمات، وتزايد الاهتمام به مع حركات الربيع العربي في أواخر سنة 2010 ومطلع 2011 والذي انتهي بالحركة الشعبية في الجزائر التي عرفت بالحراك الشعبي الذي بدأ في 22 فيفري 2019، كل هذه الحركات كانت تطالب بالحد من السلطة الاستبدادية للدول والمطالبة بتحسين الممارسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الشؤون المحلية، وقد أسفر عن تغييرات مست جوهر العملية التنموية والفاعلين فيها.

المبحث السادس: آليات عمل الفاعلين في التنمية المحلية

المطلب الأول: اللامركزية

"هي نظام إداري يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحية مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها الشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة." (العجارمة، 2016، صفحة 10)

يصنف الباحثين في الفقه الإداري اللامركزية إلى صورتين هما اللامركزية الإدارية المحلية، واللامركزية الإدارية المرفقية.

المطلب الثاني: المشاركة

مما لاشك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين اللامركزية والتخطيط التشاركي لأن اللامركزية تهدف إلى تقريب الإدارة من السكان المحليين وتسعى إلى تحقيق التنمية المحلية من خلال إشراك السكان المحليين في تسطير الخطط الاستراتيجية لمجتمعهم المحلي.

أهمية التخطيط التشاركي: (العجارمة، 2016، صفحة 10)

عُرّفت في برنامج الأمم المتحدة للإنماء (1995) بأنها عملية من خلالها يتم اشراك أصحاب المصالح والسكان المحليين الذين يؤثرون ويشتركون في مراقبة واتخاذ القرارات الخاصة بتنمية المجتمعات المحلية مع السلطات الرسمية. وتكمن أهمية هذه العملية في اشتراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات وفي تخطيط وتنفيذ برامج التنمية المحلية، كذلك اشتراكهم في تقييمها والاستفادة منها، كما أنها اعمل على تحويل جزء من مهام مشاركة اتخاذ القرار إلى السكان المحليين أو/ والفئات الأقل تمثيلا بالمجتمع المدني.

المطلب الثالث: الابتكار

تؤدي اللامركزية إلى تحقيق كفاءة إدارية من خلال ما توفره من سرعة ومرونة وابداع، ما يؤدي بدوره إلى تحقيق التنمية المحلية من خلال ما تساهم به اللامركزية في دعم الابتكار وفعالية إدارة السكان لشؤونهم المحلية.

وقد أجمع أغلب الباحثين الاقتصاديين على أن دور الابتكار في رفع معدل النمو الاقتصادي ودفع التنمية أصبح من مسلمات علم الاقتصاد وأدبيات التنمية، وذلك يعود لما أثبتته التجارب الدولية والدراسات النظرية حول أهمية الابتكار ودوره في التنمية، من خلال ما يقدمه الابتكار من حلول للمشكلات التي تتعرض لها الشركات والمؤسسات والمجتمعات، فالابتكار يؤدي إلى زيادة الأرباح من خلال عزو أسواق جديدة، أو رفع كفاءة في الأداء، أو تقديم منتجات جديدة أو تحسين تلك الموجودة في السوق، بالإضافة إلى أنه قد يوفر بحلول على المدى المتوسط والطويل الأجل.

خاتمة

تسعى كل المجتمعات الإنسانية تحقيق الرفاه، ولقد تعددت أراء الباحثين المجسدة بكتاباتهم المختلفة عبر مر العصور حول الرفاه الإنساني، الذي أخذ أبعادا مختلفة ومفاهيم متعددة تصب كلها في تحسين حياة الانسان، والتنمية من أكثر هذه المفاهيم حداثة وانتشارا في الأدبيات العلمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي نالت قسطا وافرا من اهتمام الباحثين والدارسين ومختلف الهيئات الحكومية والوطنية والدولية التي تعمل على تجسيد هذا المفهوم واقعيا، فتعددت التجارب في مختلف الأقاليم الدولية والوطنية والمحلية، ما أنتج كما هائلا من النتائج المتباينة التي طورت المفهوم في مختلف أبعاده (الاقتصادية، الاجتماعية، المكانية، الزمنية، الثقافية والبيئية،.....) واتجاهاته (من أسفل إلى أعلى/ ومن أعلى إلى أسفل) وتعددت ألياته(تشاركية، اللامركزية، الديمقراطية، الالكترونية، الحوكمة الراشدة، الحوكمة المفتوحة....)، كما تعدد المتدخلون فيه (قطاع خاص، قطاع عام ، قطاع ثالث، مجتمع مدني، اقتصاد اجتماعي، قطاع تضامني، منظمات غير حكومية، منظمات غير ربحية، مواطنون، مجالس محلية....)، وهذا ما زاد الجدل القائم حول مفهوم التنمية، لكن اتجهت اغلب أراء الباحثين إلى أن التنمية مفهوم متطور

وغير ثابت، وأن التنمية ضرورية لتحسن حياة الناس وهي عملية لا تحدث من تلقاء نفسها وهو جوهر اختلافها عن النمو الذي يعتبر عملية تلقائية، كما أجمع الباحثين على أن فعالية التنمية تزيد بزيادة الحرية الاقتصادية (اقتصاد السوق والقطاع الخاص) والحرية الاجتماعية (حق التجمع وتكوين الجمعيات والمنظمات الاجتماعية) والحرية السياسية (الديمقراطية بنوعيها التمثيلية والتشاركية)، الحرية الإدارية (اللامركزية والمشاركة المحلية)، .... في إطار تنظيم الدولة والحكومة المركزية، فالتنمية هي عملية تحرير الانسان من القيود الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وحتى السياسية من أجل توفير الفرص الاستثمارية للأفراد للمبادرة بإحداث التغيير الإيجابي في مختلف مجالات الحياة. وفي إطار مفهوم التنمية الحديث يكمن دور الدول في ضمان إطار قانوني مرن ينظم عمل مختلف الفاعلين في التنمية خاصة على المستوى المحلي، باعتبار التنمية المحلية هي نموذج التنمية الفعّال في تحقيق الرفاه الإنساني، من خلال توسيع مشاركة الأفراد في عملية التغيير بتضافر الجهود والامكانيات واستفادة الجميع من النتائج المحققة.

المراجع:

باللغة العربية:

1. أحمد فايز العجارمة. (2016). ***دليلك المبسط إلى اللامركزية في الأردن***. الأردن: تقرير مقدم لمركز العالم العربي للتنمية الديمقراطية.
2. تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. (1989).
3. جون مينارد كينز. (2010). ***النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود*** (المجلد 01). (إلهام عيدوراس، المترجمون) أبو ضبي، الإمارات العربية المتحدة: دار العين للنشر.
4. حجاب عبد الله. (2016). ***التنمية المحلية الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها***. مجلة الدراسات القانونية والسياسية(06)، صفحة 357.
5. زكي رمزي. (1984). ***المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة***. سلسلة عالم المعرفة(84)، صفحة 435.
6. زين العابدين دايلي، و نبيل كربيش. (2022). ***التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي***. مجلة العلوم السياسية والقانونية، 13(01)، الصفحات 710-711.
7. سهام بن علال. (2018). ***محاضرات ماهية التنمية المستديمة***. تاريخ الاسترداد 03 10, 2020، من جامعة أبو بكر بلقايد كلية العلوم السياسية: https://elearn.univ-tlemcen.dz/mod/resource/view.php?id=30583
8. عبد الحليم شاهين. (13 12, 2021). ***التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي***. سلسلة دراسات تنموية، 1(73)، صفحة 18.
9. عبد الهادي الجوهري. (1986). ***دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)*** (المجلد 01). القاهرة: مكتبة النهضة.

10. محمد بن مكرم ابن منظور. (2005). ***لسان العرب: حرف الميم.*** (الطبعة الرابعة، المحرر) بيروت: دار صادر.
11. منظمة الأمم المتحدة للتعليم والثقافة. (2020). ***أهداف التنمية المستدامة: مؤشرات الثقافة*** 2030.
12. محمد غنيم عثمان. (2005). ***مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي*** (المجلد 03). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
13. ناصر فتحي، و حدة دريدي. (2021). ***إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري تحليل حول فكرة الأقلمة.*** باتنة، جامعة مصطفي بن بولعيد، لجزائر: معهد علوم الأرض والكون.
14. نور الدين حاروش. (2014). ***مؤشرات التنمية المستدامة والخدمة العمومية في الجزائر***. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 04(01)، الصفحات 93- 94.
15. ولي الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون. (2004). ***مقدمة ابن خلدون.*** دمشق، سورية: دار يعقوب.

اللغة الأجنبية:

1. David E, A. (1967). ***The Politics of Modernization.*** Chicago: University of Chicago Press.
2. Schumpeter, J. (1934). ***The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle***. USA: University of Harvard.
3. Antheaume, B., & Giraut, F. (2005). ***Le territoire est mort vive les territoires***. paris, France: institut de Recherche pour le Développement.
4. Denieuil, p. (2008***). Développement social, local et territorial : repères thématiques et bibliographiques sur le cas français***. Mondes en développemen, 142(02), pp. 113-130.
5. Donach. (1989). ***The Oxford English-Arabic Dectionary***. Royaume-Uni: Oxford University of Chicago Press.
6. Favreau, L., & Lévesque , B. (1999). ***Développement Économique Communautaire (DÉC)*** (Vol. 02). Québec, Canada: Press de l'Université de Québec.
7. Gafour, H. (2011). ***Le développement local conception et usage cas de l'Algérie.*** Mémoire de fin d'études pour l'obtention du magistère en Sciences de Gestion. Mostaganem , Département des Sciences Commerciales, l'Algérie: Université de Aboubeker Belka.

8. Landel, P. (2011***). L'expérience du développement territorial vers le Maghreb Arabe: Du transfert à la capitalisation des expériences***. L'information géographique, 75(04), pp. 39-57.
9. Larané, A. (2022, 06 26). ***Émergence du sous-développement***. Consulté le 08 2022, 17, sur https://www.herodote.net/20_janvier_1949-evenement-19490120.php
10. Leblanc, D. (1995). ***le post-fordisme et la marginalisation des pays les moins avancés***. thèse déposée à l'Ecole des études supérieure et de la recherche en sciences politique, Canada: Ottawa.
11. Maillat, D., & Camagni, R. (2006***). Milieux innovateurs: théorie et pratique***. paris: Economica.
12. Meier, M. (2000). ***The Old Generation of Development and the New Economists***. Frontiers of Development Economics: The Future in Perspective, 50-13.
13. Todaro, M., & Smith, S. (2010). ***Economic Development*** (Vol. 11). Addison Wesley Publishing company.
14. Weber, A. (1929). ***The theory of the location of industries***. (C. J. Friedrich, Trans.) Chicago: University of Chicago Press.

نظرية التبعية للتنمية – النيوماركسية-

Dependency theory of development - Neo-Marxism

ط.د غزال خديجة أ.د حطاب عبد المالك

جامعة الانتماء: جامعة الجيلالي بونعامة

الإميل: k.ghezal@univ-dbkm.dz الإميل: a.hattab@univ-dbkm.dz

الملخص

تدرس هذه الورقة البحثية نظرية التبعية، إذ تعتبر نظرية التبعية أداة مهمة لتحليل اشكالات التنمية في إفريقيا، حيث تشرح ارتباط اقتصادات دول العالم الثالث بدول المركز الرأسمالي، وفشل هذا الارتباط في تحقيق أي شكل من أشكال التنمية. وقد صاغت هذه النظرية مفهوم التنمية التابعة أو تنمية التخلف في ظل ما تسميه بالاستعمار الهيكلي أو الاستعمار الجديد. وخلصت الدراسة إلى أن على الرغم من أهمية نظرية التبعية في تحليل وتفسير قضايا التنمية في دول العالم الثالث إلا أنها تظل قاصرة، نظرا لتركيزها على الأبعاد الاقتصادية والسياسية، وإهمالها للأبعاد الثقافية والحضارية التي تفرض الهيمنة على العقل التابع الذي يعتقد بتفوق الآخر ولا يسعى سوى لتقليده.

الكلمات المفتاحية: نظرية التبعية، التنمية والتخلف، العالم الثالث، المركزية الرأسمالية، الاستعمار الجديد.

Abstract

This research paper studies dependency theory, as dependency theory is considered an important tool for analyzing development problems in Africa, as it explains the connection of the economies of Third World countries to the countries of the capitalist core, and the failure of this connection to achieve any form of development. This theory formulated the concept of dependent development or backwardness development under what it calls structural colonialism or Nero-colonialism. The study concluded that despite the importance of dependency theory in analyzing and interpreting development issues in Third World countries, it remains deficient, due to its focus on the economic and political dimensions, and its neglect of the cultural and civilizational dimensions that impose hegemony on the subordinate mind that believes in the superiority of the other and does not seek Just to imitate it.

key words ; Dependency theory, development and underdevelopment, Third World, capitalist centre , Neo-colonialism.

مقدمة

شـكلت مدرسـة التبعية إحدى الاتجاهات البديلة لدراسـة مواضـيع التنمية والتخلف، وقد كان ظهورها نتيجة طبيعية لعجز الاتجاهات والمداخل المطروحة في تفسـير التخلف من جهة، والتغيرات التي حدثت في دول أمريكا اللاتينية -ظهور وتطور دورة الدكتاتوريات العسـكرية في أمريكا اللاتينية -وجميع أنحاء العالم من جهة أخرى، ، وقد سـعى هذا الاتجاه النظري منذ ظهوره إلى إيجاد نظرية متكاملة ومتميزة لتفسير تخلف العالم الثالث.

شـكلت الدراسـات التي أنجزها كتاب وباحثون من دول أمريكا اللاتينية بداية نظرية التبعية، وكان الهدف إيجاد العلاقة بين التنمية والتخلف الذي تشـهده دول أمريكا اللاتينية، وقد تم تطوير هذه الدراسـاتت انطلاقا من منظور تاريخي يأخذ بعين الاعتبار قواعد النظم والعلاقات الاجتماعية، وكانت بداية هذا الطرح قد تقدمت به جماعة باحثين يعتمدون على النظرية الكنزية غير أن الدراسـات اللاحقة ربطت ظاهرة التبعية بالامبريالية، رغم التمايز بين أبحاث تهدف إلى الكشـف عن أسـباب التبعية ونتائج الامبريالية، وأبحاث أخرى تركز على السياسات الامبريالية ووسائلها المؤدية إلى استمرار التخلف

الاشكالية: كيف يمكن تفسير ظاهرتي التخلف والتنمية من منظور الاتجاه النيوماركسي –نظرية التبعية-؟ ماهي أهم الافترضات الرئيسة لهذه النظرية؟

للاجابة على هذه الاشكالية تتبعنا المنهج التاريخي للعودة إلى تطور نظرية التبعية والسياق التاريخي الذي نشأت فيه، والمنهج الوصفي.

المحور الأول: أنطولوجيا التبعية

أولا: تعريف نظرية التبعية

التبعية هي شكل من أشكال العلاقة الدولية غير المتكافئة بين مجموعتين من البلدان، تسمى أحد المجموعات دول المركز أو المركز الحضري metropolitan centre، فيما تسمى المجموعة الثانية بلدان المحيط، أو القمر الصناعي periphery or satellite، يمثل المركز الدول الرأسمالية المتقدمة، والمحيط المناطق المتخلفة. والتبعية هي نوع من الآليات التي يمكن أن نفسر بها أسباب التنمية الاقتصادية والتخلف، وتعتبر نظرية التبعية حقيقة أن التنمية الاجتماعية في البلدان الأقل نموا مشروطة بالقوى الخارجية التي ليست سوى البلدان الرأسمالية المركزية، التي هي أكثر قوة، فيما أن دول المحيط هي الأقل نموا، والأضعف، ولا تملك الرأسمالية الكاملة، ووفقا لنظرية التبعية يمكن تفسير التخلف بحقيقة علاقات الهيمنة على أقل البلدان نمواً. (Ghosh, 2019, p. 1)

ترى نظرية التبعية أن "حالة التخلف هو على وجه التحديد نتيجة اندماج اقتصادات العالم الثالث في النظام العالمي الرأسمالي الذي يهيمن عليه الغرب وأمريكا الشمالية"، ومنه فالتبعية تنتقد منهج التحديث لإهماله التام للبعد الاقتصادي، وممارسته لتفسير التغير الاجتماعي والسياسي في العالم الثالث بالكامل من حيث العوامل الداخلية للبلدان المعنية في دراسة نظريةالتبعية (Theobald & Randall , 1998, p. 120)

يمكن تعريف التبعية بأنها "تفسير التطور الاقتصادي لدولة ما من حيث التأثيرات الخارجية - السياسية والاقتصادية والثقافية - على سياسات التنمية الوطنية" (Sunkel, 1969, p. 23) يشير مصطلح التبعية هنا إلى بُعد مهم للاقتصاد السياسي لدول العالم الثالث: يتأثر كل من الاقتصاد والسياسة في هذه البلدان بشدة بعلاقات التبعية مع الدول الغربية الغنية. يركز مفهوم التبعية على العلاقات والروابط غير المتكافئة بين الأمم والمجموعات الصغيرة والطبقات داخل العالم الثالث وبين تلك الموجودة في العالم الثالث وتلك الموجودة في العالم الغربي. وبعبارة أخرى، على الرغم من أن التبعية تظهر في الغالب بين الدول، إلا أنها تشمل روابط أوسع بين الطبقات والمجموعات داخل الدول وفيما بينها التي لديها مصالح مشتركة.

ثانيا: التطور التاريخي لنظرية التبعية

تعود الجذور الأولى لنظرية التبعية أو " الماركسية الجديدة " إلى الماركسية، لأنها تقوم على مفهوم استغلال البلدان الرأسمالية للبلدان الأقل نموا، ولأنها تفسر التنمية والتخلف بالاشارة إلى الإطار الرأسمالي للمركز، ورغم ذلك، لا يمكن أن تسمى نظرية التبعية نظرية ماركسية صحيحة، حيث تم إدخال العديد من التغييرات عليها لاحقا، وابتعدت بذلك عن النظرية الماركسية، فعلى سبيل المثال، يتم تحليل نظرية التبعية على عكس الماركسية الكلاسيكية، من حيث علاقات التبادل وليس من حيث علاقات الانتاج، من حيث المعنى، ومع ذلك فهي تسمى الماركسية الجديدة أو النظرية الراديكالية. (Ghosh، Dependency Theory Revisited ، 2019، الصفحات 1-2)

في البداية، ظهرت نظرية التبعية كمجموعة من الروافد الفكرية المختلفة في أمريكا اللاتينية والتي مصدرها المشترك هو عدم الرضا عن الوضع الحالي في هذه البلدان. كانت الأدبيات المبكرة حول نظرية التبعية عبارة عن تقرير بحثي كتبته مجموعة بقيادة راؤول بريبيش في الخمسينيات من القرن العشرين ومقال كتبه كاردوسو وفاليتو في منتصف الستينيات. لقد كانوا منشغلين، مثل العديد من منظري التبعية، بأمريكا اللاتينية وحاولوا أن يفهموا، بعد 200 عام من التبادل السياسي والاقتصادي والثقافي السائد مع أوروبا والولايات المتحدة، سبب ارتفاع درجة "التخلف" في مواجهة فالبلدان الصناعية المتقدمة لم تتغير إلا قليلاً (Cardosso & Falleto, 1979)، تم تطويرها لاحقًا من قبل العديد من المفكرين أمثال كل من ريبيش Prebisch ، سينغرSinger ، بول باران Paul Baran ، بول سويزي Paul Sweezy ، سي. فورتادو C. Furtado، إف إتش كاردوسو H Cardoso، جونار ميردال F, Gunnar Myrdal ، جوندر فرانك A Gunder Frank، جيرفان Girvan، وبيل وارن Bill Warren، حيث ركز العديد من هؤلاء العلماء اهتمامهم على أمريكا اللاتينية (Frank, 2005, p. 2). ويعد الاقتصادي المصري سمير أمين أبرز منظري التبعية في العالم الإسلامي.

هناك العديد من الكتاب الذين ساهموا في تطوير نظرية التبعية. ولكن يوجد اختلافات كبيرة في مواقفهم وتفسيراتهم للمسلمات الأساسية للنظرية، كما أنها تختلف بشكل كبير عن بعضها البعض من حيث العديد من الفروق الدقيقة في النظرية. ومع ذلك، لا يزال من الممكن العثور على بعض الاتجاه العام والتشابه الموضوعي بين العديد من الكتاب حول بعض المواقف العامة والأساسية.

وقد رافق ظهور مدرسة التبعية جملة من التطورات والمستجدات، التي يمكن ذكرها فيما لي:

- تراجع طروحات مدرسة التحديث، فقد جاء طرح نظرية التبعية كرد فعل على أفكار هذه المدرسة خاصة فيما تعلق بطبيعة كل مجتمع، الطبقة الحاكمة، التنمية وخطورتها، السياسة التنموية.

- تعد طروحات نظرية التبعية تجسيدا لوحدة العلوم، كونها تدرس التنمية والتخلف دراسة سياسية واقتصادية في نفس الوقت، وبالتالي فهي تشجع تعاون الحقول المعرفية وتكاملها.

- تراجع المد الاستعماري التقليدي المباشر لصالح المد الاستعماري الجديد، وهو الانتقال الذي ينجم عنه لجوء النظام الرأسمالي العالمي إلى استعمال أساليب وآليات جديدة تتماشى وطبيعة الاستعمار الجديد لتحول دون خروج الدول التابعة له من تخلفها، وبالتالي القضاء أو التخفيف من تبعيتها ، من بين هذه الأساليب والآليات، التبادل اللامتكافئ المؤسسات النقدية العالمية، الشركات متعددة الجنسيات وتصدير رؤوس أموال. (ميرل، 1986، صفحة 25)

المحور الثاني: ميكانيزمات نظرية التبعية

أولا: التقارب في نماذج التبعية

نضج نهج التبعية في الستينيات وبدأت بعض المواضيع المشتركة في الظهور في التحليل على الرغم من وجود العديد من الاختلافات الفردية والمجادلات. فيما يلي، سنحدد الخصائص أو المواضيع المشتركة لنظرية التبعية الكلاسيكية. هؤلاء هم (Ghosh، Dependency Theory Revisited ، 2019، الصفحات 8-9):

1- يتم فرض الرأسمالية المركزية على الأطراف.

2- يتم استخراج الفائض من المحيط. تستغل البلدان النامية أقل البلدان نمواً

3- يؤدي استخراج الفائض إلى تنمية المركز وتخلف التنمية في الأطراف. ويعتقد أن التخلف ليس مشكلة وطنية أو داخلية. إنها مشكلة خارجية. إن تطور البلدان المحيطية مشروط بالبنية الرأسمالية العالمية.

4- هناك تنمية غير متكافئة وغير متساوية بين البلدان النامية وأقل البلدان نموا. خامسا، التكامل مع الرأسمالية العالمية يؤدي إلى تفاقم مشكلة عدم المساواة الوطنية والدولية والتخلف.

5- العلاقات التجارية بين البلدان النامية وأقل البلدان نموا هي علاقات غير متكافئة لصالح البلدان النامية وتمييز ضد أقل البلدان نموا.

6- تتمتع أقل البلدان نموا بوضع تابع للدول النامية.

وأخيرا، فإن التنمية في أقل البلدان نموا غير ممكنة ما لم يتم قطع الارتباط مع الرأسمالية المركزية. تعتبر الاشتراكية البديل الأفضل لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة مع العدالة الاجتماعية والمساواة

ثانيا: الأساس المعرفي لنظرية التبعية

تم وضع أسس نظرية التبعية في الخمسينيات من قبل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLAC). وقد زعم مؤلفوا هذا النهج البارزون أنه من أجل ضمان التنمية الصحية، ينبغي للبلدان أن تعمل على تهيئة الظروف الملائمة للتنمية. على سبيل المثال، اقترح راؤول بريبيش أنه يجب على الدولة اتخاذ تدابير اقتصادية وسياسية مهمة لخلق ما أسماه "ظروف التنمية". بعض التدابير من هذا النوع، وهي:

- للسيطرة على سعر الصرف النقدي، مع التركيز الحكومي بشكل أكبر على السياسة المالية بدلاً من السياسة النقدية
- تعزيز دور حكومي أكثر فعالية في مجال التنمية الوطنية؛
- خلق منصة للاستثمارات مع إعطاء دور تفضيلي لرؤوس الأموال الوطنية
- السماح بدخول رأس المال الخارجي وفق الأولويات المحددة في الخطط الوطنية للتنمية
- تعزيز الطلب الداخلي الأكثر فعالية من حيث الأسواق المحلية كقاعدة لتعزيز عملية التصنيع
- توليد طلب داخلي أكبر من خلال زيادة أجور ورواتب العاملين والذي بدوره سيؤثر بشكل إيجابي على الطلب الكلي في الأسواق الداخلية

- تطوير تغطية أكثر فعالية للخدمات الاجتماعية من قبل الحكومة، وخاصة للقطاعات الفقيرة من أجل تهيئة الظروف لهذه القطاعات لتصبح أكثر قدرة على المنافسة؛

- تطوير استراتيجيات وطنية وفقًا لنموذج استبدال الواردات، وحماية الإنتاج الوطني من خلال تحديد الحصص والتعريفات الجمركية على الأسواق الخارجية"

في البداية، تم قبول المبادئ والمقترحات التي طورها بريبيش كأفكار تمثيلية لنظرية التبعية. ومع ذلك، في الستينيات، ظهرت مجموعة جديدة من المؤلفين الذين ادعوا أنهم جيل جديد من منظري التبعية، بحجة أن نموذج بريبيش فشل في عكس حقائق العالم الثالث. الممثلون البارزون لنظرية التبعية الجديدة هم أندريه جوندر فرانك، وثيوتونيو دوس سانتوس، وإنريكي كاردوزو، وإديلبرتو توريس ريفاس، وسمير أمين (Reyes, 2001)

اتفق راؤول بريبيش وغيره من منظري التبعية، إلى حد ما، مع النظرية الكلاسيكية، وكذلك النظرية الكلاسيكية الجديدة، القائلة بأن التجارة الخارجية كانت بلا شك مفيدة لكلا الطرفين المنخرطين فيها كمستورد ومصدر، كما يقول منطق "المقارنة". التكاليف" و"المزايا النسبية" المحددة. ولكنهم اختلفوا لعدة أسباب، منها:

1- الطبيعة الثابتة للتحليل. ستستمر الدول الغربية المتقدمة في شراء المنتجات الأولية من دول العالم الثالث، وتصدير السلع المصنعة مقابل الدفع. وهذا النمط من الإنتاج والتبادل لم تقبله المدرسة التبعية ليعطى نهائيا. وينبع موقفهم من القناعة بأن هذا النمط فُرض على بلدانهم في العلاقة غير المتكافئة (العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية والتكنولوجية) بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة – خاصة تحت تأثير الاستعمار. إن العوامل المهمة مثل التكنولوجيا والموارد المالية ومهارات العمل وانفتاح الأسواق وبالتأكيد السياسات يمكن أن تخضع جميعها لتغييرات جوهرية وتؤثر على الوضع ليصبح ديناميكيًا.

2- التحليل التجريبي. جادل الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد بأن البلدان المتخلفة كانت المستفيدة من التجارة، لأنها جعلت إنتاج منتجاتها أقل تكلفة وأكثر تكلفة. وقد تم الإشادة بأن هذا من شأنه أن يوفر لهم المزيد من الموارد المالية للاستثمار محليًا أو استيراد المزيد من السلع بنفس الحجم من الصادرات. وقد اعترض عليه أصحاب نظرية التبعية، لأن أبحاثهم أظهرت أن الدول المتخلفة لم تكن تستفيد من التقدم التكنولوجي وانخفاض تكلفة المصنوعات، وأن بنية الأسواق الموردة،

واختلال توازن القوى لصالح المورد، ومكن هذا الأخير من الاحتفاظ بثمار المكاسب التكنولوجية والوفورات التي تحققت في تكلفة التصنيع.

3- كان عدم الرضا الثالث عن التحليلات الكلاسيكية هو أن منطق هذا التحليل يشير إلى أن البلدان المتخلفة ستظل متخلفة أو في أحسن الأحوال، ستتطور ببطء شديد، في حين أن البلدان المتقدمة سوف تتطور بشكل أسرع بكثير وتصبح أكثر ثراءً. إن العلاقة السببية المباشرة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، كما رآها التحليل الكلاسيكي الجديد، كانت متناقضة تمامًا مع هذا الرأي (Raghavan, 1994)

المفاهيم والمو اقف المميزة التي تميز نظرية التبعية: هي كما يلي

- هيكل الاقتصاد العالمي ونمط العلاقات بين المجموعتين الرئيسيتين من البلدان. مجموعة صغيرة جدًا من الدول الغربية المتقدمة على جانب واحد، تسمى دول المركز، ومجموعة أكبر بكثير من الدول المتخلفة التي كانت على الهامش، تسمى دول المحيط.

- العلاقة باعتبارها علاقة هيمنة واستغلال من قبل عدد قليل من دول المركز، وعلاقة إذعان وتبعية عاجزة من قبل العديد من البلدان الطرفية. تدريجيًا، أصبح يُنظر إلى الاعتماد على أنه أكثر بكثير من مجرد التجارة الخارجية، بما في ذلك الاعتماد السياسي والثقافي والتكنولوجي والمالي

- إن التنمية في البلدان الرأسمالية المتقدمة لم تكن تعني تلقائيا التنمية بالنسبة للبلدان المتخلفة المرتبطة بها. وبسبب السياسات والإجراءات التقييدية التي اعتمدتها الدول الصناعية، فإن التنمية في هذه الدول أدت بالضرورة إلى التخلف في الدول التابعة، هذا ما تؤكده مدرسة التبعية.

- وعلى الرغم من منطق وتأثير طبيعة العلاقة بين دول المركز والدول الطرفية، أو تأثير العوامل الخارجية – إلا أن هذه العوامل، رغم أنها سائدة، لم تكن كلها تعمل بمفردها. كانت هناك عوامل داخلية تعمل داخل الدولة الطرفية، وقد أضافت إلى اعتماد أقوى حيث كانت لديهم قبضة مهمة على الاقتصاد والمجتمع والنظام السياسي، واستخدموها لتحقيق مصالحهم الخاصة ومصالح بلدان المركز. وكانت هذه العوامل الداخلية ذات طبيعة هيكلية في الأساس؛

فهي تتعلق بالبنية الطبقية والعلاقات، ومجموعات المصالح الخاصة، والمؤسسات المصممة لخدمة الأقوياء والأغنياء وأصحاب النفوذ (Sayigh,, 1991)

وكما يتبين حتى الآن، تجمع نظرية التبعية بين عناصر من منظور ماركسي جديد ونظرية كينز الاقتصادية (Reyes, 2001).

لقد تم حث الماركسية الجديدة على الوجود والنمو كرد فعل نقدي ليس على الفكر الكلاسيكي الجديد بقدر ما كان على الماركسية الأرثوذكسية، كما فهمتها الأحزاب الشيوعية في أمريكا اللاتينية وممارستها وترجمتها إلى واقع سياسي. كان النقد المركزي هو أن نص ماركس لم يكن ذا صلة برأسمالية القرن العشرين التي شهدت العديد من التغييرات في علاقات القوة الطبقية والتوجهات منذ زمن ماركس (Raghavan, 1994). وبالإضافة إلى العوامل الاقتصادية، فإن العوامل غير الاقتصادية التي تؤثر على التنمية والنمو لها أيضا أهمية كبيرة في كثير من الحالات. وكما يقترح .(Sayigh,, 1991)

عن حق، "تضمن ذلك اللجوء إلى منظور تاريخي وإلى بنية ومحتوى العلاقات بين الدول الصناعية الرأسمالية والدول المتخلفة التي تقف في المرحلة الإقطاعية أو في مكان ما بين الإقطاع والرأسمالية. وكانت السمة الغالبة لهذه العلاقة هي قيام القوة الاستعمارية بالقشط من الفائض الاقتصادي الناتج في البلد المستعمر.

ثالثا: طبيعة التبعية والاستغلال

تتجلى طبيعة تبعية المحيط للمركز بطرق مختلفة، أولاً، تعتمد أقل البلدان نمواً على البلدان النامية في مجال التكنولوجيا. ثانياً، تعتمد أقل البلدان نمواً على البلدان النامية في الحصول على المساعدات الاقتصادية والمالية. ثالثاً، تتطلب مشاكل ميزان المدفوعات المساعدة من البلدان النامية. رابعاً، لا تستطيع أقل البلدان نمواً أن تتبع سياسة مستقلة لتراكم رأس المال. خامساً، تعتمد أقل البلدان نمواً على البلدان النامية في بيع المواد الخام ومنتجاتها الأولية. وأخيرا، بدون مساعدة البلدان النامية، يكاد يكون من المستحيل على أقل البلدان نموا أن تتطور اقتصاديا. وفي الواقع، يمكن للمرء أن يضع قائمة مفصلة لمختلف أنواع علاقات التبعية التي لم تخضع بعد لتحليل شامل. في ما يلي، أقدم قائمة متحفظة إلى حد ما لبعض المجالات المهملة لعلاقات التبعية والتي تتطلب بحثًا دقيقًا ومفصلاً لفهم وتقدير أفضل ,Ghosh) Dependency Theory Revisited, 2019, p. 5)

1- التبعية الأكاديمية: يعتمد نظام التعليم في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك المناهج وعملية التقييم وما شابه ذلك، على نظام التعليم الغربي. في أقل البلدان نموا، يعتمد مخزون وتدفق معرفتنا وعملية تفكيرنا ومعلوماتنا وتوجهاتنا الأكاديمية، وكذلك أبعاد مشاكلنا والاقتراحات الخاصة بالحلول الممكنة، على الكتب والمجلات الغربية التي تنشرها بعض شركات النشر المتعددة الجنسيات.

2- التبعية الثقافية: أصبح أسلوب الحياة الاجتماعي والثقافي ونظام القيم في أقل البلدان نمواً معتمداً بشكل كامل على أسلوب الحياة ونظام القيم في البلدان النامية. وقد أدت الثنائية الثقافية التي تم إنتاجها بهذه الطريقة إلى أزمة هوية في أقل البلدان نمواً.

3- الاعتماد المالي: يشير هذا إلى اعتماد أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بتدفقات رأس المال، والاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض، والفوائد على القروض، وما إلى ذلك

4- الاعتماد على السوق: تعتمد أقل البلدان نمواً على البلدان النامية في مختلف تفاعلات السوق. وإلى حد ما، تعتمد معدلات التضخم المحلية وقيم العملات في أقل البلدان نمواً أيضاً على البلدان النامية. وفي المعاملات الدولية، يتعين على أقل البلدان نمواً أن تخضع للقوة السوقية للبلدان النامية.

5- الاعتماد على الموارد البشرية: إن تدريب القوى العاملة ذات الجودة العالية والخسارة النهائية لجزء من هذه القوى العاملة، والمعروف باسم مشكلة هجرة الأدمغة، هو انعكاس لعلاقة التبعية التي يتم من خلالها سحب موارد رأس المال البشري من أقل البلدان نمواً دون دفع تعويضات.

6- اعتماد المستهلك: تعتمد أذواق المستهلكين في العالم الثالث وتفضيلاتهم وأنماط استهلاكهم في الوقت الحاضر بشكل كبير على البلدان النامية وأسلوب حياتهم وأنظمتهم.

7- الاعتماد الحيوي: إن مجال البحوث الطبية، وعلم الأمراض البشرية، والأدوية وعمليات العلاج في أقل البلدان نمواً يعتمد بشكل كامل تقريباً على النظام الغربي الذي لا يتخلص من الأدوية باهظة الثمن فحسب، بل أيضاً الأدوية المحظورة والضارة في أقل البلدان نمواً.

8- الاعتماد على البيئة: تبرز البلدان النامية باعتبارها الناقل لحماية البيئة. ومن أجل تقييم وحل مشاكل التلوث الخاصة بها، أصبحت أقل البلدان نمواً معتمدة على البلدان النامية.

9- الاعتماد العسكري: في هذه الأيام، يتعين على البلدان الأقل نمواً أن تظل معتمدة على ما يسمى بضماناتها على البلدان النامية التي تزودها بالأسلحة والذخائر اللازمة لخوض الحروب وتخويف الأعداء إذا لزم الأمر. ولكن في أغلب الأحيان، تحاول البلدان النامية الحفاظ على نقاط الخلاف بين أقل البلدان نمواً لجعلها تابعة بطرق عديدة للبلدان النامية

10- التبعية للسياسات: تتدخل البلدان النامية بشكل مباشر أو غير مباشر في السياسات الداخلية لأقل البلدان نمواً بحجة تقييم الأداء المطلوب للتأهل كمقترضين من المؤسسات الدولية، أو للحصول على المعونة والمساعدة. وتتأثر العمليات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية لأقل البلدان نمواً بالبلدان النامية وتعتمد عليها.

المحور الثالث: نقد النظرية التبعية

بعض اقتصاديي السوق الحرة، مثل بيتر باور ومارتن وولف، يكتبون في المقام الأول لغير الاقتصاديين. وهم يجادلون ضد طريق منظري التبعية. إن مسار الحكم الذاتي الذي تسلكه البلدان الطرفية يؤدي إلى ارتفاع مستوى الفساد، وتكاليف الفرص المحلية، والمنافسة والاستدامة في هذه البلدان. بحلول أواخر السبعينيات، عارضت جوقة من الأصوات نظرية التبعية.

يتم انتقاد حجج منظري التبعية على النحو التالي:

1- هناك العديد من المشكلات النظرية المتعلقة بنموذج التبعية. وتحليل التبعية لا يمكن أن يعطينا نظرية رسمية كاملة عن التنمية والتخلف، ولكنه يمكن أن يزودنا ببساطة بالإرشادات في تفسير أي حالة ملموسة من التخلف. (Palma, 1978, p. 911)[181] وبالتالي، لا يمكن اعتبارها نظرية ولكن يتم التعامل معها ببساطة كنموذج أو نموذج. وفي ما يسمى بنظرية التبعية، يتم افتراض علاقة الهيمنة، ويعتقد أن أحد القطبين يمكن أن يستغل الآخر. لقد فشلت النظرية في التحديد الدقيق لكيفية توليد الثروة والفقر بواسطة نفس القوة، وهي الرأسمالية.

[181] G. Palma, "Dependency: A Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Concrete Situations of Underdevelopment?, World Development, Vol. 6,1978, p. 911.

2- تجدر الإشارة إلى أن استخراج الفائض لا يمكن أن يؤدي إلى التنمية والتخلف في نفس الوقت، لأنه شرط مسبق مفترض.

3- إن البلدان الواقعة على هامش التنمية ليس مقدراً لها أن تعيش في حالة من الركود. لذا فإن نظرية التبعية هي وصف غير كامل وغير دقيق للظروف الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا.

4- هناك العديد من البلدان التابعة على الهامش. إنهم يغيرون هيكلهم الاقتصادي. ووفقا للبروفيسور وارن، فقد حققوا نموا اقتصاديا سريعا للغاية.

5- لا تسلط هذه النظرية الضوء على كيفية معاناة البلدان التي تتبع نمط التنمية الاعتمادية من مجموعة متنوعة من العلل الاقتصادية، مثل التوزيع التنازلي للدخل، والتأكيد على السلع الكمالية، وقلة استخدام الموارد البشرية واستغلالها، والاعتماد على الصناديق الأجنبية الأجنبية في التكنولوجيا كثيفة رأس المال. ومشاكل الفقر والبطالة المزمنة

6- هذه النظرية لا علاقة لها بالعديد من الدول التي لا في الهامش ولا في المركز. يطلق عليهم دول شبه هامشية.

7- ولا يحتاج المرء إلى قبول التبعية باعتبارها لعبة محصلتها صفر بالضرورة، حيث يخسر المحيط ويكسب المركز. إن حالة التبعية توفر فرصاً للعبة مربحة للجانبين، حيث تستفيد كل من البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نمواً من بعضها البعض

8- ومع النمو الاقتصادي الذي تشهده اقتصادات الهند وشرق آسيا، فقدت نظرية التبعية صلاحيتها. وهو مقبول على نطاق واسع في تخصصات مثل التاريخ والأنثروبولوجيا.

ومع ذلك، على الرغم من أن أقل البلدان نمواً تحصل على بعض المساعدة من المركز، إلا أن ذلك لا يخلو من التكاليف. في بعض الأحيان تكون التكلفة مرتفعة للغاية. وبعبارة أخرى، ظلت البلدان النامية تستغل أقل البلدان نمواً بطرق عديدة: أولاً، تستثمر البلدان النامية رأس المال في أقل البلدان نمواً حيث الإنتاجية الهامشية لرأس المال مرتفعة جداً، وتسحب قدراً كبيراً من الفائض. ثانياً، تستطيع البلدان النامية شراء المواد الخام والمنتجات الأولية من أقل البلدان نمواً بأسعار منخفضة ويرجع ذلك أساساً إلى أن مستوى الأجور منخفض للغاية في أقل البلدان نمواً. ومن ثم، فمن خلال التبادل غير المتكافئ، تحصل البلدان النامية على فائض قيم العمل من أقل البلدان نمواً. ثالثاً، تستطيع البلدان النامية بيع منتجاتها في

أقل البلدان نمواً بأسعار مرتفعة. رابعاً، تحصل البلدان النامية على مبالغ كبيرة من الأموال من أقل البلدان نمواً على شكل أرباح وإتاوات وما إلى ذلك من تحويلات مالية. خامساً، التكنولوجيا التي يتم نقلها إلى أقل البلدان نمواً هي في الغالب قديمة وعفا عليها الزمن وغير مناسبة ومكلفة للغاية. وأخيرا، تستغل البلدان النامية أيضا أقل البلدان نموا من خلال فرض السيطرة على الاقتصادات المحلية لهذه البلدان الفقيرة من خلال المساعدات وغيرها من الوسائل. وتؤثر البلدان النامية أيضاً على السياسات الاقتصادية الداخلية للبلدان الفقيرة. وهكذا، تستغل البلدان النامية، بطرق عديدة، أقل البلدان نمواً. الطريقة الأساسية التي يتم بها استغلال المحيط هي من خلال آلية استخراج الفائض. يتم استخراج الفائض بطريقتين رئيسيتين. إحدى الطرق هي الطريقة غير التجارية أو الطريقة المباشرة لاستخراج الفائض. ويتم ذلك عن طريق نهب ونهب الموارد من أقل البلدان نمواً. ويشمل أيضًا إعادة الأرباح من هذه البلدان. وتتكون الطريقة غير المباشرة من التبادل غير المتكافئ الذي يتم من خلاله استخراج الفائض من أقل البلدان نموا.5 وتبين آلية استخراج الفائض في الرسم البياني التالي. (Ghosh, Dependency Theory Revisited, 2019, p. 7)

خاتمة

نظرية التبعية هي نتيجة بحث مكثف لإيجاد إطار نظري لتحليل وشرح كل من التنمية والتخلف داخل النظام الدولي بشكل كاف. وهو يفعل ذلك من خلال السماح للعلماء والممارسين بالنظر إلى الأمور الخارجية، مثل السياسة والاقتصاد والثقافة، ومحاولة التوصل إلى فهم لكيفية تأثير هذه القضايا على سياسات التنمية.

إن نظريات التبعية، كما قدمها العلماء، تهتم بشكل أساسي بتأثير الإمبريالية والاستعمار الجديد على اقتصادات ومجتمع أقل البلدان نمواً. ويُزعم أن نظرية التبعية يمكن أن تفسر العملية العالمية للنظام الرأسمالي خلال الحقبة الاستعمارية الجديدة، في حين تفسر وجود بعض السمات الاستعمارية لأقل البلدان نموا، واعتمادها على البلدان النامية لتحقيق التنمية.

رغم اختلاف منظرو مدرسة التبعية في بعض الأسس النظرية لتحليلات وفي مناهج التحليل التي استخدموها إلا أنهم يتفقون حول نتيجتين أساسيتين، هما

- إن العامل الخارجي الغزو الاستعماري، شكل بداية تكوين منظومة الهيمنة- التبعية، غير أن بنية المجتمعات التابعة تغيرات وأعيد تكوينها، بحيث صارت ذاتها عنصرا أساسيا مكونا للتبعية

ولإعادة انتاجها فإذا كان العامل انجاز حاسما في بداية تكون البنية التابعة، فإن هذه البنية ذاتها (العامل الداخلي) صارت العامل الحاسم في استمرار التبعية.

- إذا كان التخلف ناجما عن التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، فإن الحل يمكن في فك الارتباط بهذا العالم وإنجاز التنمية المستقلة، وفي هذا الصدد يرى سمير أمين أن الخروج من الرأسمالية يبدأ من أطراف النظام لأمن مركزه،

قائمة المراجع

Ghosh, B. (2019). *Dependency Theory Revisited.* New York: Routledge.

Ghosh, B. (2019). *Dependency Theory Revisited* . New York: Routledge.

Cardosso, F. H., & Falleto, E. (1979). *, Dependency and Development in Latin America,.* California: University of California Press.

Frank, A. (2005). *Dependency theory & Capitalism.* Canadian Dimension.

Palma, G. (1978). Dependency: A Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Concrete Situations of Underdevelopment?. *World Development, 6*, 901-915.

Raghavan, C. (1994). *The Seventyseven at Thirty*. Récupéré sur http://www.sunsonline.org/trade/areas/develope/ILO/06210094.htm

Reyes, G. (2001). *"Four Main Theories of Development: Modernization, Dependency, Word-.*

Sayigh,, Y. (1991). *Elusive Development: From Dependence to self-Reliance in the Arab Region.* London: Routledge.

Sunkel, O. (1969, October). National Development Policy and External Dependence in Latin Americn. *The Journal of Development Studies, 6*.

Theobald , R., & Randall , V. (1998). Dependency Theory and the Study of Politics. In R. Theobald, & V. Randall, *Political Change and Underdevelopment A Critical Introduction to Third World Politics* (pp. 120–165). London: MACMILLAN PRESS LTD.

لمرسيل بيرل.)1986(*سوسيولوجيا العلاقات الدولية*.)حسن نافعة، المترجمون(القاهرة: المؤسسة العربية.

أجندة الإتحاد الإفريقي للتنمية 2063 الفرص والتحديات

أ.د سميركيم-جامعة تبسة s.kime@univ-tebessa.dz

د. وهيبة كواشي-جامعة الجزائر3 kouachi.ouahiba@univ-alger3.dz

مقدمة:

يشكل الجانب الأمني والتنموي أبرز التحديات التي تواجه بلدان القارة الإفريقية، ومن أجل تجاوز هذه التحديات بادرت منظمة الإتحاد الإفريقي بإطلاق إطار قاري وخطة إستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في إفريقيا، وذلك عبر إطلاق أجندة الإتحاد الإفريقي للتنمية 2063.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحليل مبادرة الإتحاد الإفريقي للتنمية 2063 من حيث ظروف إعدادها، إضافة لمختلف الأهداف المسطرة ضمن الأجندة، وكذا متطلبات تنفيذ مبادرة الإتحاد الإفريقي للتنمية وصولا إلى رصد أبرز تحديات تجسيد هذه المبادرة على المستوى العملي.

في ضوء ما تقدم سيتم من خلال هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية التالية: ما مدى قدرة أجندة الإتحاد الإفريقي للتنمية 2063 على تجاوز التحدي التنموي على مستوى القارة الإفريقية ؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية سيتم إعتماد المحاور التالية:

أولا: ظروف إعداد وإعتماد أجندة الإتحاد الإفريقي للتنمية 2063

ثانيا: أهداف ومميزات أجندة الإتحاد الإفريقي للتنمية 2063

ثالثا: تحديات تجسيد أجندة الإتحاد الإفريقي للتنمية 2063

أولا: ظروف إعداد وإعتماد أجندة التنمية 2063:

تعد أجندة أفريقيا 2063 بمثابة الإطار القاري أو خطة العمل الاستراتيجية الحاكمة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في أفريقيا، والتي تم إطلاقها في عام 2013م وذلك في إطار الاحتفالات باليوبيل الذهبي لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليًا) في عام 1963م، ويتمثل الإطار الزمني الكلي لها في نصف قرن من الزمان أي وصولًا لعام 2063م، وقد تم تقسيم هذا الإطار إلى خمس خطط تنفيذية فرعية بواقع (10) سنوات لكل منها، ويعد إطلاق هذه الأجندة بمثابة امتداد لمختلف المساعي والجهود القارية على مدار الفترات التاريخية المختلفة لتحقيق الاندماج والتكامل الأفريقي القاري، والتي ارتبطت بالأساس بمطلع عقد الستينيات من القرن العشرين وتحديدًا مع تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) وصدور الميثاق التأسيسي لها في (أديس أبابا) في 25 مايو 1963م، وقد تحولت هذه المنظمة بعد ذلك إلى الاتحاد الأفريقي (AU) مع صدور القانون التأسيسي له في (لومي) وذلك في يوليو 2000م. (زكرياء، 2021)

بمناسبة إحتفال الإتحاد الإفريقي بمرور 50 عاما على إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في قمة ماي 2013 أصدر الإتحاد الإفريقي ما يعرف بإعلان: SOLEMEN الذي إشتمل على ثمانية أهداف أساسية للقارة الإفريقية وهي:(هوية ونهضة إفريقيا، دعم حق تقرير المصير ومكافحة التمييز والعنصرية، التكامل، التنمية الإقتصادية والإجتماعية، الأمن والسلم، الحكومة الديمقراطية، تحديد المصير الإفريقي، مكانة إفريقيا في العالم)، ولتحقيق أهداف الإتحاد الإفريقي، وضع الأخير ما يعرف بأجندة 2063 لمدة 50 عاما، وذلك بهدف وضع خطة إستراتيجية لمستقبل إفريقيا مدفوعة بدعم الشعوب الإفريقية، وقد إعتمدت هذه الأجندة في قمة الإتحاد الإفريقي في جانفي 2015. (عبد الفتاح، 2017، صفحة 01)

أثناء الإجتماع المخصص للإحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية(1963-2013) الذي عقد في أديس أبابا في 25 ماي 2013، أشار القادة الأفارقة إلى الإنجازات والتحديات الماضية، وجددوا إلتزامهم بتنفيذ رؤية عموم إفريقيا بشأن قارة متكاملة، تدار من طرف مواطنيها، وتمثل قوة ديناميكية في الساحة العالمية، لذلك كلف مؤتمر القمة مفوضية الإتحاد الإفريقي بدعم من وكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (وكالة نيباد) ومصرف التنمية الإفريقي، واللجنة الإقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة بوضع جدول أعمال قاري مدته خمسون عاما يتم وفق مسار يقوده المواطنون الأفارقة. (شابو ، 2020، صفحة 5)

تعد الأجندة الإفريقية 2063 للتنمية بمثابة إستراتيجية أو إطار إستراتيجي للتحول الإقتصادي والإجتماعي للقارة على مدار 50 سنة القادمة، فهي تستند على الإسراع في تنفيذ المبادرات السابقة والحالية الخاصة بالنمو والتنمية، مثل خطة عمل لاغوس ومعاهدة أبوجا، و الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد، وتعتمد هذه الأجندة على أفضل الممارسات الوطنية والإقليمية والقارية في تحقيق التنمية. (حمداني، 2022، صفحة 663)

وتتكون أجندة الإتحاد الإفريقي 2063 من ثلاث إصدارات، الإصدار الأول: النسخة الشاملة وتمثل إطارا عاما لأجندة 2063، ويتضمن الرؤية ل2063، والأهداف، والأولويات، والتحليل الشامل للقضايا والمسائل الأساسية، والمراقبة والتقييم، والإصدار الثاني: النسخة الشعبية لأجندة 2063، وهي نسخة مبسطة تسهل لعامة المواطنين فهم الأجندة ومتطلباتها، والإصدار الثالث وهو نسخة تتضمن رؤية العشر سنوات الأولى يتم من خلال وضع الأولويات، وهي مرحلة لإعداد الرحلة نحو 2063. (باه، 2017، صفحة 5)

وقد جاء إعداد أجندة الإتحاد الإفريقي 2063 بالنظر للعديد من الأسباب، والتي يمكن رصدها من خلال مايلي: (عبد الفتاح، 2017، صفحة 2)

– التغير في السياق العالمي: فقد قدمت العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات الكثير من الفرص غير المتوقعة للدول والمناطق، إضافة إلى أن أغلب الإقتصاديات الإفريقية موجه نحو السوق، والتي ساعدت على تحفيز النمو والتجارة والتوسعات الإستثمارية.

– البناء على خبرة النيباد: مما يخلق إلتزاما لتنفيذ الأجندة المتفق عليها، فالأجندة هي إستمرار طبيعي ومنطقي للنيباد والمبادرات الأخرى.

– إفريقيا قوية ومتحدة: حيث إفريقيا الآن أكثر إتحادا، وتمثل قوى مؤثرة، وقادرة على حشد التأييد حول الأجندة، وأثبت التحدث بصوت واحد صلاحيته في التفاوض والصمود في وجه نفوذ القوى التي ترغب في رؤيتها منقسمة.

– تمتلك إفريقيا مؤسسات إقليمية قوية: فقد إعترف الإتحاد الإفريقي بثمانية تجمعات، يمكن أن تعتمد عليهم الأجندة في تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف.

كما أظهرت أجندة الإتحاد الإفريقي للتنمية 2063 مجموعة مشتركة من التطلعات، والتي يمكن رصدها من خلال مايلي: (عباس، 2023، صفحة 66)

- إفريقيا المزدهرة على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة.
- قارة متكاملة موحدة سياسيا، على أساس المثل العليا للوحدة الإفريقية ورؤية نهضة إفريقيا.
- إفريقيا التي يسودها الحكم الرشيد وإحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون.
- إفريقيا التي تنعم بالسلام والأمن.
- إفريقيا ذات الهوية الثقافية القوية، والتراث المشترك، والقيم والأخلاق.
- إفريقيا التي تحرك تنميتها الشعوب وتعتمد على إمكانيات الشعوب الإفريقية، وخاصة نسائها وشبابها ، ورعاية الأطفال.
- إفريقيا كشريك عالمي قوي وموحد ومرن ومؤثر.

وقد تضمنت الأجندة مجموعة من الأبعاد السياسية ، حيث ستصبح القيم والثقافة الديمقراطية، بحلول عام 2063 كما هي مكرسة في المنظومة الإفريقية للحكم، راسخة القدم في كافة أنحاء القارة الإفريقية، كذلك سوف تكون القاعدة في الإنتخابات هي كونها تتسم بالحرية والشفافية والنزاهة، وأن تكون عادلة وذات مصداقية كبيرة، وسيشعر المواطنين بنسبة7 من كل 10 أشخاص بأن العمليات والمؤسسات الديمقراطية خاضعة للمساءلة وذات جدوى. كما سيكون الإلتزام بالإجراءات القانونية وحقوق كافة المواطنين إحترام أحكام القانون جزء من الثقافة السياسية والإجتماعية، أيضا سوف يشعر على الأقل 70%من جميع المواطنين أن المؤسسات الحاكمة لديهم هي مؤسسات تتمتع بالكفاءة ، وأن القضاء نزيه ومحايد ويتمتع بالإستقلالية التامة. كذلك يعترف بأن ملاءمة التشريعات هي أحد المحاور الأساسية للعملية الديمقراطية، ومن جهة أخرى من المفترض أن تكون جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي قد إنضمت للآلية الإفريقية لمراجعة النظراء التي سينعكس تأثيرها في تصورات ورؤى المواطنين في مختلف مقاييس الحكم القارية. (محمد عبد الحليم، 2022، صفحة 165)

ثانيا: أهداف ومميزات أجندة الإتحاد الإفريقي 2063:

1- الأهداف:

أتاحت المشاورات رؤية واضحة لمستقبل القارة، وهي سبعة تطلعات تشمل أهدافا مختلفة ومجالات ذات أولوية ومقاصد لعام2063، و إستراتيجيات مقترحة تتعلق بسياقات تكمل بعضها البعض على النحو التالي: (شابو ، 2020، صفحة 6)

- إفريقيا مزدهرة قائمة على النمو الشامل والتنمية المستدامة.
- قارة متكاملة تقوم على المثل العليا لعموم إفريقيا والرؤية التي تعيد إحياء إفريقيا.
- إفريقيا التي يسود فيها الحكم الرشيد والديمقراطية و إحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون.
- إفريقيا في سلام وأمن.
- إفريقيا التي تتمتع بهوية ثقافية قوية وقيم وأخلاقيات وتراث مشترك.
- إفريقيا التي يرتكز تطورها على المواطنين، وتستفيد من إمكانات شعوبها.
- إفريقيا كفاعل وشريك قوي ومؤثر على الساحة العالمية.

جدول رقم01: يوضح أهداف وطموحات أجندة الإتحاد الإفريقي 2063:

الطموح	الهدف
إفريقيا مزدهرة تستند على النمو الشامل والتنمية المستدامة	– مستوى معيشي مرتفع، جودة الحياة والرفاهية لكل المواطنين. – تعليم جيد للمواطنين، وثورة في المهارات العلمية والتكنولوجية و الإبتكار. – مواطنين بصحة وتغذية جيدة. – وظائف وإقتصاديات متحولة.

	– إستدامة بيئية ومناخ من مرن للإقتصادات والمجتمعات.
قارة متكاملة ومتحدة سياسيا تستند على مبادئ عموم إفريقيا	– الولايات المتحدة الإفريقية(فيدرالية أو كونفيدرالية) – بنية تحتية عالمية تتقاطع في كل القارة الإفريقية.
دعم الحكم الرشيد والديمقراطية في إفريقيا، وإحترام حقوق الإنسان، والعدالة وحكم القانون.	– القيم والممارسات الديمقراطية، المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، وتعزيز العدالة وحكم القانون. – مؤسسات قادرة وقيادة متغيرة على كل المستويات.
إفريقيا آمنة وسلمية	– حفظ السلم الأمني والإستقرار.
إفريقيا بقيم وأخلاق وهوية ثقافية مشتركة وقوية	– رسوخ مبدأ عموم إفريقيا. – تعزيز النهضة الثقافية الإفريقية
قيادة المواطنين للتنمية خاصة من خلال المرأة والشباب	– المساواة بين الجنسين في كل مجالات الحياة. – تضمين وتمكين الشباب.
إفريقيا لاعب وشريك عالمي مؤثر وقوي	– إفريقيا كشريك أساسي في الشؤون العالمية والتعايش السلمي.

	– لم تعد إفريقيا تعتمد على المساعدات بل تتحمل كامل مسؤولياتها لتمويل التنمية.

المصدر: (عبد الفتاح، 2017، صفحة 9)

2: مميزات أجندة الإتحاد الإفريقي 2063:

تعتبر أجندة الإتحاد الإفريقي 2063 مبادرة جديدة في العمل الإفريقي المشترك، وقد جاءت بعد حوالي عقد من تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي، وتعد نقلة نوعية للتفكير الإفريقي نحو المستقبل، وقد تضمنت عدة نقاط إيجابية تستجيب لتطلعات الشعوب الإفريقية، والتي يمكن رصدها من خلال مايلي: (باه، 2017، صفحة 8)

– مشاركة واسعة من قبل مؤسسات المجتمع المدني، والتجمعات الإقليمية، والمؤسسات الأكاديمية، والمواطنين الذين أبدوا مشاوراتهم في إعداد الأجندة ودور الشعوب في مراحل التنفيذ للأجندة.

– التوجيه الأكثر تحديدا، حيث تم وضع الأهداف وبناء الإستراتيجيات للمستويات الثلاث: المستوى الوطني، الإقليمي، والقاري، وذلك في كل فترة من فترات التطلعات السبع.

– نظام المراقبة والتقييم والمحاسبة للمتابعة والمراجعة لكل مرحلة.

– إستراتيجية مصادر التمويل المحلية، حيث ركزت على المصادر الوطنية والإقليمية والقارية، دون الإستغناء عن الشراكات مع دول ومؤسسات غير إفريقية.

– تناسق السياسات، حيث تجمعت المبادرات الوطنية والإقليمية والقارية لتكون أجندة 2063.

3-تنفيذ أجندة الإتحاد الإفريقي للتنمية 2063:

إن الترابط بين الخطط الوطنية ومبادرات التنمية الإقليمية الفرعية وأجندة 2063 أمر بالغ الأهمية من أجل ضمان تحقيق الأهداف المنشودة، وفي حين أن المسؤولية النهائية عن تنفيذ الخطة تقع على عاتق الحكومات الوطنية، إلا أنه ينبغي أن يكون هناك تنسيق وترابط في جميع مراحل الإنجاز كمايلي: (عباس، 2023، صفحة 77)

- **على المستوى القاري:**

من حيث التسلسل الهرمي تكون المهام كمايلي:

- المؤتمر يقوم بتقديم مبادئ توجيهية واسعة للسياسات بشأن تنفيذ ورصد وتقييم أجندة 2063 والموافقة على الأهداف والغايات المتوسطة وطويلة الأجل لأجندة ، 2063واعتماد تقارير الرصد والتقييم

-المجلس التنفيذي: يقوم بتقديم التوصيات إلى المؤتمر بشأن الأهداف والغايات والمؤشرات، والأهداف القطاعية، و إستعراض تقارير الرصد والتقييم وتقديم المشورة إلى المؤتمر بشأن الإجراءات التصحيحية المناسبة، والموافقة على عضوية الفرق الاستشارية التي تعمل مع مفوضية الإتحاد الإفريقي.

-اللجنة الوزارية المعنية بأجندة 2063، والتي تتكون من رئيس المجلس التنفيذي الجديد والرئيس المنتهية ولايته، من خلال نقاش الخلية الوزارية الاولى للمجلس التنفيذي (الجزائر، أنغولا، الكاميرون، غانا، رواندا،) وممثلي المجموعات الاقتصادية الاقليمية الثمانية المعترف بها، رئيسة مفوضية الإتحاد الافريقي، رئيس البنك الافريقي للتنمية، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصاد والامين التنفيذي لمبادرة النيباد، ويقوم باستعراض وتقديم المشورة إلى المجلس التنفيذي حول جميع المسائل المتعلقة بأجندة 2063.

- **على المستوى الإقليمي:**

تتمثل في المجموعات الاقتصادية الاقليمية الثمانية المعترف بها من قبل الاتحاد الافريقي وهي التي تمثل الأقاليم في اللجنة التوجيهية والتنفيذية لأجندة 2063؛ وتقوم بتكييف ومواءمة الخطط القارية المنظورة لأجندة2063 على المدى الطويل والمتوسط والمبادئ التوجيهية للخطط الاقليمية، وتنسيق و إعداد وتنفيذ الإقليمية وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع والبرامج الاقليمية وفقا لأجندة 2063.

- **على المستوى الوطني:**

تتمثل في الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي من خلال الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الربحية وغير الربحية والمجموعات المشتركة بين القطاعات، حيث تشارك في مواءمة الرؤية الوطنية لأجندة التنمية 2063، وإعداد خطة متوسطة الأجل إستنادا إلى الأهداف والتطلعات المحددة في الأجندة والمشاركة في وضع الأهداف والغايات والرصد والتقييم.

4- تمويل أجندة الإتحاد الإفريقي للتنمية 2063:

بالرجوع إلى الخبرة التنموية للقارة على مدار 50 عاما يتضح أن أطر العمل القارية السابقة مثل خطة عمل لاجوس، وإتفاقية أبوجا و النيباد، لم تستطع جذب إهتمام الدول الأعضاء بسبب عدم توفر تمويل كاف ومستمر لتنفيذ هذه البرامج والخطط التنموية، لذلك يجب أن يكون هناك حاجة لضمان مصادر كافية ومتوفرة للتمويل لكي يعتمد عليها الدول الأعضاء لتنفيذ أجندة 2063، لذلك تضع الأجندة خطة إستراتيجية لإصلاح منظومة تمويل الخطط القارية والإقليمية تشمل: (عبد الفتاح، 2017، صفحة 4)

– عدم الإعتماد على عامل المنح الخارجية كمصدر وحيد للتمويل، لكن ترحب الأجندة بالمنح الخارجية التي ترتبط بمصلحة إفريقيا وليس بمصلحة المانح.

– التوقف عن التقدير المنخفض لإمكانيات القارة لما يمكن أن تقوم به لنفسها، فمن الضروري أن يقوم الأفارقة بتوفير الموارد المحلية المطلوبة للأجندة، وهذا يبعد إفريقيا عن إستجداء المانحين والمؤسسات الدولية التي تتدخل في تحديد أولويات ومسارات الأجندة، إلى جانب أهمية الإنتباه إلى تشجيع المواطنين الأفارقة للمساهمة في التنمية من خلال الإستثمار في الأسواق المالية الإفريقية.

– يجب على المؤسسات المالية والأسواق الإفريقية أن تلعب دورا مهما في تصميم و إبتكار منتجات مالية للأسواق المحلية والقارية من أجل جذب الإستثمارات بأنواعها المختلفة لدعم أجندة 2063.

– يجب على الدول الأعضاء تحسين كفاءة وفعالية إدارة الإيرادات، وذلك لضمان تعظيم الإيرادات المحلية.

– وضع نهاية لتدفقات رأس المال للخارج بطرق غير شرعية.

– يجب على إفريقيا تنويع مصادرها ومواردها المادية والعينية لتمويل تنفيذ الأجندة، بحيث لا تقتصر على مؤسسات البريتون وودز(البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، والدول الأوربية، بل من خلال التعاون مع الدول الصاعدة والشراكة بين القطاع العام والخاص، وإصدار السندات السيادية.

– وضعت الأجندة إستراتيجية للإتصال من أجل حشد كل شرائح المجتمع الإفريقي والشتات، وخلق وعي عام لنجاح تنفيذ أجندة 2063، وتتمثل قنوات الإتصال في: ورش العمل، الأنشطة والفعاليات المتصلة بالأجندة، المنتديات، الأغاني، الأشعار، المسرحيات، المتطوعون، الإعلانات، الإذاعة، المناهج الدراسية، برامج التلفزيون، الصحف، الإنترنت، البرامج الرياضية.

ثالثا: تحديات تجسيد أجندة الإتحاد الإفريقي للتنمية 2063

على الرغم من أن إقرار الإتحاد الإفريقي لأجندة 2063 في قمته رقم 24 عام 2013 يعد بمثابة إستجابة فعالة لمتطلبات وتطلعات معظم شعوب وجماعات القارة، حيث تعد هذه الأجندة بأهدافها وخططها

المرحلية و إستراتيجياتها التطبيقية رؤية طموحة لتغيير شامل في واقع ومستقبل القارة إرتكانا إلى إطار فكري يأخذ من التاريخ والخبرات الإفريقية السابقة محددا حاكما له، ويسعى إلى إستنهاض الهمم والتحركات الوطنية والشعبية ليجعلها متسقة مع الشراكات الخارجية، مع وجود دور وفاعلية للتجمعات الإقتصادية الإقليمية للوصول إلى حالة التنمية الشاملة المستدامة في إفريقيا. (مرزوق، 2022، صفحة 9)

إلا أنه بالنظر لواقع الحال في إفريقيا، وبمراجعة الإنجازات المحصلة من المبادرات الإفريقية السابقة، يتضح أن أجندة 2063 تواجه تحديات كبيرة، لأن المهام ضخمة، والإمكانيات مازالت محدودة، والتجارب الإفريقية في مثل هذه المبادرات تثبت صعوبة إنجاز مراحل التنفيذ في فتراتها الزمنية المحددة، ولعل ذلك ناتج عن الفجوة القائمة بين ما هو نظري في المبادرات المصاغة بشكل متصور، وإن كان مبينا على دراسات، وبين ما هو تطبيق عملي لبنود تلك المبادرات في ظروف وأوضاع قد لا تكون مواتية، أو يرجع السبب في التأخير إلى غياب العناصر الضرورية لإنجاز المهام. (باه، 2017، صفحة 7)

في ضوء ما تقدم يمكن تفصيل أبرز التحديات التي تواجه تجسيد الأجندة كمايلي:

- **إشكالية التبعية:**

تدل العديد من بنود الأجندة وخططها المرحلية على إستمرار عقلية التبعية مسيطرة على قادة إفريقيا، وتجلى ذلك من خلال العديد من الأدوات والتطلعات والخطط التي تضمنتها الأجندة، على الرغم من النص صراحة على تطلع هؤلاء القادة لإستكمال التحرر الذاتي، لكن بدل السعي نحو الشكل الغربي من الحكم وقيمه الديمقراطية الليبيرالية على التطلع الحاكم والمحدد لشكل واقع ومستقبل القارة وفقا للأجندة، بل وأصبح شكل العلاقات الإجتماعية والطبقية الغربي هو الذي تسعى له إفريقيا، لذا بات الحديث عن الشباب والمرأة والطفل والفئات المهمشة وأنواع بعينها من الإقتصاد تسيطر على أجزاء واضحة من هذه الأجندة، وفي سبيل تحقيق هذا الشكل من الحكم والعلاقات الإجتماعية، أعطت الأجندة وخططها نهلا للأدوات والشراكات الخارجية، وللقروض، وكذلك للإستثمار الأجنبي، وعلى الرغم من شيوع هذه الممارسات في كافة أرجاء العالم، لكن لسمات القارة، و إرتفاع معدلات الفساد بها الأثر في تحويل هذه الأدوات عن مضمونها وأهدافها، و هو ما يجعلها تخدم مصالح وأهداف الطرف الخارجي فحسب، ولنا في برامج التكييف الهيكلي والإصلاح الإقتصادي مثال دال على هذه الممارسة. (مرزوق، 2022، صفحة 8)

- **الإرادة السياسية:**

لعل أول ما يتطلبه هذا العمل الإفريقي المشترك هو الإرادة السياسية، رغم أن هذه الإرادة تزايدت في السنوات الأخيرة، إلا أنها في حاجة إلى التقوية لتصبح جماعية، ومن يفتقدها يضطر إلى الإنصياع لها، وهذه الإرادة السياسية، من جانب آخر تتطلب من القيادات والدول التنازل عن بعض السيادة لتنفيذ أحكام

المبادرات من أجل الصالح العام، مثل منطقة التجارة الحرة وجواز السفر الموحد، وحرية الإنتقال ومجموع الإرادات السياسية للقيادات تشكل الإرادة الإفريقية تحت مظلة الإتحاد الإفريقي، إذا لم تتوفر الأولى فلا تتحقق الأخيرة، وبدون هذه الإرادة نصوص أجندة 2063 حبرا على ورق، وإن تبعتها مبادرات أخرى فإنها تعد بلا جدوى. (باه، 2017، صفحة 9)

- **تحدي التنمية البشرية:**

بقراءة المؤشرات الدولية في التنمية الإنسانية والمستدامة يتضح تراكم أزمات الواقع الأفريقي الراهن، وعلي الرغم من تفاوت مؤشرات التنمية بين قارات العالم المعاصر إلا أنها أيضاً تتفاوت داخل كل قارة على حدة، وتتذيل القارة الأفريقية معظم تلك المؤشرات وإن كان هناك مساحات من التفاوت بين دولها بصورة أو بأخرى، فنظرة فاحصة لتقرير التنمية البشرية يُقسم التقرير دول العالم لفئات هي فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا، وتشمل دول أمريكا الشمالية، ومعظم دول أوروبا ، وبعض دول أسيا، وقلة من الشرق الأوسط وهي إسرائيل وقطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ولا يوجد بها أية دولة أفريقية.

أما فئة الدول صاحبة تصنيف "تنمية بشرية مرتفعة" لا يوجد به سوي دولتي موريشيوس (63) وسيشل (64 مكرر) جنوب الصحراء الأفريقية، وليبيا (94 مكرر) وتونس (96) في منطقة الشمال الأفريقي، في حين أن فئة "التنمية البشرية المتوسطة" فتشمل دول بوتسوانا (10)، ومصر (108)، والجابون (110)، وجنوب أفريقيا (116)، والمغرب (126)، وناميبيا (126)، و الكونغو (136)، وغينيا الاستوائية (138)، وزامبيا (139)، وغانا (140)، أما فئة "الدول صاحبة تنمية بشرية منخفضة" فتشمل باقي دول أفريقيا. وعليه يتضح أن معظم دول القارة الأفريقية تُصنف وفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة باعتبارها دول صاحبة معدلات منخفضة وفقاً لمؤشرات التنمية البشرية. (أبو فرحة، 2021، صفحة 51)

- **الفترات الزمنية المحددة:**

في كثير من الأحيان تكون الفترة الزمنية لمراحل تنفيذ المبادرات غير مناسبة للإمكانيات المتاحة، مما يؤدي إلى التأخير في التنفيذ أو العجز، وفي أجندة 2063 حزمة من الأولويات يراد تنفيذها في العشرة سنوات الأولى، إلا أن بعضها يعد من الصعوبة بمكان تنفيذها خلال هذه الفترة المحددة، مثل إسكات فوهات البنادق عام 2020، وربط العواصم والمراكز التجارية بسكك الحديد، وجواز السفر الإفريقي الموحد، رغم أن القمة الإفريقية الأخيرة أعلنت نموذجا لهذا الجواز، وإنشاء منطقة تجارة حرة، لأن مثل هذه المشروعات تتطلب إجراءات وبنية أساسية قد لا يمكن تحقيقها خلال هذه الفترات الزمنية، إذ هناك قضايا لا بد من

حلها أولا، مثل القضاء على أسباب الحروب ومحاربة الفساد، وإعداد الكوادر، كل هذه الإعتبارات توحي بصعوبة تنفيذ بعض المشاريع في فتراتها المحددة. (باه، 2017، صفحة 10)

- **تحدي النمو الديمغرافي:**

من الناحية الديموغرافية، أفريقيا ثالث أكبر تجمّع سكاني في العالم. عدد سكانها 1.2 مليار بحسب إحصائيات 2016، يمثلون 13% من سكان العالم. و تمتاز القارّة بأنّ أغلب سكانها من الشباب. ومع أهمّية هذا العنصر الديموغرافي، تجد الدول الأفريقية صعوبة في تحويله إلى معطى حيوي، دافع للتنمية، ذلك أنّ هذه الفئة العمرية التي يتزايد عددها سنوياً بشكل مكثف، وتحتاج إلى مواطن شغل قارّة ومستدامة. والثابت أنّ عدم إيجاد فرص عمل جديدة للشباب يؤدّي إلى إحالتهم على البطالة، وهو ما يشكّل عبئاً على أسرهم، ويؤدّي ذلك عملياً إلى تأخير مشروع إدماجهم في الدورة المهنية، ويؤثر ذلك بأوضاعهم المعيشية، ويحول دون تفعيل دورهم في تحقيق محامل أجندة 2063.

ومن المتوقع، بحسب تقرير صادر عن منظّمة العمل الدولية سنة 2019، أن يرتفع عدد السكان المؤهلين للعمل في أفريقيا من 705 ملايين في 2018 إلى ما يقارب مليار نسمة بحلول سنة 2030، وهو ما يشكّل عبئاً على الاقتصاديات الأفريقية، حيث تحتاج القارّة إلى إيجاد حوالى 30 مليون فرصة وظيفة جديدة سنوياً لمواجهة هذا النمو المتزايد في القوى العاملة. ومعلومٌ أنّ عدم التناسب بين معدلات النمو السكاني المرتفعة في القارّة وتزايد الحاجة إلى مواطن الشغل يولّد فجوة في مستوى القدرة على توفير مواطن عمل مستدامة. كذلك إن نقص المهارات الفنية والتقنية التي يحتاجها سوق العمل يجعل إدماج الشباب عموماً، وخرّيجي الجامعات خصوصاً، في الدورة التشغيلية صعباً. كذلك تعاني المجتمعات الأفريقية من كثرة المتسرّبين من المؤسسات التعليمية بسبب رداءة البُنى التحتية والفنية للقطاعين، التربوي والجامعي، وهو ما يجعل مرشّحين كثيرين للعمل لا يتوافرون على المهارات التدريبية المناسبة. (الجمعاوي، 2022)

الخاتمة:

لقد تم من خلال هذه الورقة البحثية معالجة وتحليل ظروف وسياق إعتماد أجندة الإتحاد الإفريقي للتنمية 2063، حيث جاءت هذه المبادرة التنموية بعد محاولات سابقة أبرزها مبادرة النيباد، مبادرة أبوجا، وقد تضمنت الأجندة مجموعة من التطلعات والأهداف على المستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي

والثقافي، وصولا إلى رصد مختلف التحديات التي تواجه تجسيد أجندة الإتحاد الإفريقي للتنمية لسنة 2063.

في ضوء ما تقدم يمكن الخروج بالنتائج التالية:

– على الرغم من الأهداف الطموحة التي تضمنتها أجندة الإتحاد الإفريقي للتنمية إلا أن الممارسة الميدانية أثبتت صعوبة تجسيد هذه الأهداف.

– شكل عامل التأثير الخارجي أبرز الإشكاليات التي تواجه تطبيق المبادرات التنموية الإفريقية على أرض الواقع.

– إن التفحص الدقيق لمحتويات وبرامج أجندة الإتحاد الإفريقي للتنمية تبرز إستمرارية منطق التبعية لدى القادة الأفارقة، وهو ما يحد من فعالية هذه المبادرات.

– يعد الجانب التمويلي أكبر تحدي يواجه الأجندة الإفريقية للتنمية، فالأهداف والمشاريع المتضمنة في الأجندة تتطلب تمويلا كبيرا، وهو ما يؤدي إلى محدودية تجسيدها بالنظر للوضعية الإقتصادية للكثير من الدول الإفريقية.

– غياب الإرادة السياسية لدى القادة الأفارقة تجعل مختلف المبادرات التنموية مجرد شعارات وخطابات غير قابلة للتجسيد.

قائمة المراجع:

1-إجلال محمد عبد الحليم. (2022). دور الشراكة الصينية في تنفيذ أجندة الإتحاد الإفريقي 2063. *مجلة الدراسات الإفريقية، 44*(2).

2-السيد علي أبو فرحة. (2021). تحليل واقع التنمية في إفريقيا. *مجلة السياسة والإقتصاد، 10* (9).

3- أمينة حمداني. (2022). التنمية في إفريقيا من خطة عمل لاجوس 1980 إلى الأجندة الإفريقية 2063. *مجلة الدراسات الحقوقية، 9*(2).

4-أنور الجمعاوي. (14 09, 2022). *أجندة أفريقيا 2063: طموحات وتحدّيات*. تاريخ الاسترداد 19 10, 2023، من جريدة العربي: https://bitly.ws/XVuf

5-شيماء عبد الفتاح. (04 01, 2017). *أجندة 2063 الإطار الإستراتيجي المشترك: المبادئ، الأهداف، الإستراتيجيات*. تاريخ الاسترداد 17 10, 2023، من المركز المصري لخدمات المعلومات: https://bit.ly/3eyqWDX

6-عبده باه. (04 01, 2017). *المركز المصري لخدمة المعلومات*. تاريخ الاسترداد 2023 10, 19، من البنية الهيكلية لأجندة الإتحاد الإفريقي2063: https://bit.ly/3EnH9Gr

7- محمود زكرياء. (21 08, 2021). *أجندة أفريقيا 2063 .. ما بين المرتكزات والتقدم المُحرز*. تاريخ الاسترداد 19 10, 2023، من مركز فاروس للإستشارات والدراسات الإستراتيجية: https://bitly.ws/XSgZ

8- وداد عباس. (2023). مرتكزات أجندة التنمية في إفريقيا 2063. تأليف ياسين شكيمة، *النظم السياسية وفرص التكامل الإقتصادي القاري في إفريقيا* . الجزائر: مطبعة منصور.

9- وسيلة شابو . (2020). مستقبل الإقتصاديات الإفريقية وفق أجندة 2063. *مجلة كلية السياسة و الإقتصاد*(05).

10- ياسم رزق عدلي مرزوق. (2022). *الإطار الفكري لأجندة الإتحاد الإفريقي 2063*. تاريخ الاسترداد 19 10, 2023، من المركز المصري لخدمة المعلومات: https://bitly.ws/XVcm

السلطوية التنموية في رواندا بين الإقلاع الاقتصادي و أزمة الإصلاح السياسي

د. بلال موزاي-جامعة سطيف2 د. نجيبة بولوبر-جامعة باتنة2

b.mouzai@univ-setif2.dz

مقدمة

لقد أدت العولمة الاقتصادية الى تفاقم المشاكل الاقتصادية للقارة الافريقية؛ فإفريقيا لا تشمل سوى 1 بالمئة من الناتج العالمي و2 بالمئة من التجارة العالمية، وبها عدد كبير من الدول الأقل نموا في العالم (حوالي 33 دولة من 48 دولة في العالم) وحوالي 40 بالمئة من سكانها يعيشون تحت خط الفقر، الى جانب استمرار النزاعات والحروب التي أدت الى تفاقم مشكلات اللاجئين والنازحين.

أمام هذه المعضلة جاء رهان إعادة هيكلة الإتحاد الافريقي حتى يتماشى مع تحديات العولمة؛ ضمن هذا السياق جاءت مبادرة نيباد NEPAD لتخليص إفريقيا من التخلف وتعزيز التنمية؛ ولعل الذي ميزها عن المبادرات الأخرى أنها ربطت بين حتمية التنمية و حضور الديمقراطية بكل عناصرها الجوهرية من تعددية سياسية وتداول على السلطة، وان التخلف والفقر الذي تعيشه القارة لا يعود فقط إلى الإستعمار و طبيعة النظام الدولي الإقتصادي ؛بل أساسا الأمر مرتبط بسياسات فاشلة لأنظمة أقصت شعوبها من مسار التنمية.

ضمن هذا السياق برزت تجربة رواندا كأحد النماذج الرائدة التي إنتقلت من حقبة الإبادة (الحرب الأهلية) الى عهد الإنعاش الإقتصادي،خاصة مع وصول الرئيس بول كاغامي سنة2003 الى السلطة،و الذي عمد في بداية حكمه على بناء دولة القانون بغية تحقيق الإستقرار السياسي،وهذا عبر مكافحة الفساد وتشجيع أسلوب اللامركزية في التسيير، ما جعل هذا البلد يحقق معدلات نمو مرتفعة خلال العقد الماضي متفوقة على بلدان كالصين والهند حيث بلغ المعدل 8,6 ٪ سنة 2018 بعد أن كان 6٪ سنة 2017 .

غير أن إستمرار كاغامي في الحكم بعد تعديله للدستور سنة 2015 جعلته يواجه إنتقادات عديدة، بسبب قمعه للمعارضة وسيطرته على البرلمان والقضاء،مبررا ذلك بما عاشته الدولة الرواندية تاريخيا (التهديدات الأمنية)، ومشرعنا أسلوبه هذا في الحكم بالنجاعة الإقتصادية والقفزة في مؤشرات النمو التي حققها خلال مدة حكمه.

ضمن هذا السياق ستحاول الدراسة الاجابة عن الإشكالية الاتية:

إلى أي حد يمكن للنجاعة الإقتصادية أن تشرعن مستقبلا لنظام الحكم الرواندي في تبني سياساته السلطوية؟.

وللاجابة عن هذه الإشكالية سنحاول تفكيكها وفق البناء المنهجي الاتي:

أولا_ الحرب الأهلية وفلسفة العدالة الإنتقالية في رواندا.

ثانيا_سياسات اللامركزية والتنمية الإقتصادية في عهد كاغامي.

ثالثا_ السلطوية وأولوية الإستقرار على الديمقراطية .

رابعا_ التجربة التنموية في رواندا بين الرهانات والعراقيل.

أولا_ الحرب الأهلية وفلسفة العدالة الإنتقالية في رو اندا

يوجد في القارة الإفريقية أربع وخمسون دولة ،بسكان يبلغ تعدادهم ما يصل الى 800 مليون نسمة،وأكثر من 2200 إثنية مختلفة، ناهيك عن العدد مثله من اللغات؛ وهو ما يفسر نسبيا حالة اللاإستقرار الإجتماعي والسياسي للدولة الوطنية التي ظهرت بعد الإستقلال .

لعل أبرز هذه النماذج التي عانت من حمولة الصراع العرقي والإثني دولة رواندا، والتي يشكل أغلب سكانها زنوج البانتو Bantou أو ما يطلق عليهم "بانتو" البحيرات،وأشهرهم مجموعة الهوتو،والذين يشكلون ما نسبته 80 بالمئة من السكان، وهم يمثلون أصل سكان رواندا، بالمقابل نجد الجماعة الثانية هم التوتسي Toutsu ،ونسبتهم 10 بالمئة ،ويشكلون الطبقة الأرستقراطية،أما باقي السكان فهم من جماعة التوا Twa وأقلية مهاجرة. (بوالجدري،2021، ص ص 219_220).

عاشت رواندا تحت سلطة الإستعمار الألماني منذ نهاية القرن التاسع عشر و إنتهى في سنة 1918 بسبب هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى،والتي فقدت على إثرها أجزاء من مستعمراتها كانت رواندا أحدها، والتي وضعت بعد ذلك تحت سلطة الإحتلال البلجيكي، والذي عمل على تعميق الخلاف بين مكونات المجتمع الرواندي؛إذ عمل على محاباة التوتسي وهم الأقلية وتفضيلهم على الهوتو رغم أنهم يشكلون الأغلبية،وقد تمظهر ذلك في فرض نظام بطاقات الهوية التي يذكر فيها نوع المجموعة العرقية كأحد سياسات التمييز العنصري.(بلخضر،2023، ص380). وهو ما مهد لثورة الهوتو سنة 1959ضد النظام القائم الذي كان تحت قيادة التوتسي،وقد نجحو في إزاحتهم من الحكم وقتل الآلاف منهم ونفي ما تبقى منهم إلى الدول المجاورة (تنزانيا،أوغندا،البورندي،الكونغو)، وقد قدر البعض عددهم بحوالي 185 ألف لاجئ تقريبا،وإستمر الوضع هذا إلى أن تم تنظيم إنتخابات عامة تحت إشراف الأمم المتحدة سنة 1961 ، صوت فيها حوالي 81 بالمئة لصالح إلغاء النظام الملكي والإعلان عن قيام النظام الجمهوري في يوم01 جويلية 1961 بقيادة غريغوراركايباندا كأول رئيس لجمهورية رواندا.(مقداد،2023،ص 851) والذي كرس أسلوب التمييز العنصري ضد التوتسي.

في نهاية الثمانينات تم تأسيس الجبهة الوطنية الرواندية داخل أوغندا، وهي حركة سياسية وعسكرية لها أهداف محددة، من قبيل إعادة الروانديين المنفيين مرة أخرى،وتشكيل حكومة أخرى،فقامت هذه الحركة بشن هجوم على شمال رواندا سنة 1990 بغية الإطاحة بنظام الرئيس هابياريمانا في ذلك الوقت،إلا ان ذلك الهجوم باء بالفشل بسبب الدعم الذي تلقاه النظام من قبل بلجيكا وفرنسا، وإستمرت أعمال العنف الى أن تم الإعلان عن وقف إطلاق النار سنة 1992 والتوقيع على إتفاقية أروشا بتنزانيا بغية تحقيق المصالحة الرواندية.(بلخضر، ص381)، غير ان سقوط طائرة الرئيس هابياريمانا الذي كان برفقة الرئيس الرواندي سيبريان نتاريراميرا في أفريل 1994 جعل جماعة الهوتو تحمل المسؤولية الكاملة للجبهة الوطنية الرواندية،والإنتقام من التوتسي، أين حدث أحد أكبر الإبادات الجماعية راح ضحيتها مليون رواندي من التوتسي ،الذين كان من السهل التعرف عليهم عن طريق بطاقات الهوية(بوالجدري،ص 228).هذه الحرب الأهلية التي إستمرت الى أن إستطاعت الجبهة الوطنية في شهر جويلية 1994 من السيطرة على مناطق نفوذ أكثر في رواندا بمساعدة الجيش الأوغندي،لتنتهي أعمال العنف بعد توقيع وقف إطلاق النار في 18جويلية 1994 مخلفة وراءها مليون قتيل ودولة فاشلة على كل الأصعدة.

ومع إقتناع القيادة السياسية بأن الإنتظار والتأخير في إعادة بناء الدولة من شأنه أن يعيدها الى مستنقع الحرب الذي كانت فيه،بدأت عملية الإصلاح في عهد الرئيس "باستور بيزيمونغو" الذي لم يستمر طويلا ،إذ قدم إستقالته بعد أربعة سنوات فقط،لتبدأ الحركية الحقيقية نحو التنمية في فترة خليفته بول كاغامي الذي وصل الى الحكم بتزكية من البرلمان سنة 2000؛ فتوجه بداية بإعادة بناء النظام السياسي وفق رؤية جديدة،قائمة على مبدأ سيادة القانون بما يسمح بالمساواة بين كل المواطنين،ومحاربة كل ما يمس بوحدة الشعب، هذا التصور الذي أفرز دستورا جديدا سنة 2003 أكد على التوجه الديمقراطي للدولة و إعتماد الإنتخابات كآلية للتداول على السلطة،مع تجريم التمييز بين الهوتو والتوتسي لمنع الدخول في نزاع عرقي اخر.(مقداد،ص 854).

ولهذا عمد الروانديون إلى إبتكار أساليب جديدة في التصالح مع تاريخهم،وتطبيق عدالة إنتقالية ذات خصوصية رواندية، عبر إنتهاج مجموعة من الآليات:

_**محاكم غاكاكا Gacaca courts** ؛ومصطلح غاكاكا يعود الى اللغة الوطنية الرواندية (Kinyarwanda),والذي يعني العشب النظيف والقصير،وهي نوع من المحاكم التقليدية لحل النزاعات التقليدية مثل:السرقة،القضايا الزوجية،النزاعات حول الممتلكات..فهي مجالس تتكون من حكماء القرية الذين يتم انتخابهم بهدف تحقيق المصالحة،وقد تم إنشاء نظام العدالة Gacaca رسميًا بعد الإبادة الجماعية لتبني العدالة التصالحية بدلاً من العدالة الجزائية كأحد استراتيجيات الحكومة لإعادة بناء

النسيج الاجتماعي الذي دمرته الإبادة الجماعية ضد التوتسي بشدة(في الآونة الأخيرة أغلقت Gacaca أنشطتها رسميًا، تاركة وراءها إرثًا لنجاحات ملحوظة شهدت متابعة نحو 2 مليون تجربة خلال 7 سنوات.

_**تطبيق نظام التعويضات المدنية**؛صدر قانون إنشاء محاكم غاكاكا مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى التعويض المدني،وشملت التعويضات المدنية من بين أمور أخرى، بناء المنازل السكنية المدمرة، واستعادة المنازل الأخرى، التأصيل العقاري والتعويض المالي عن الأضرار المعنوية، وبهذه الطريقة قام المدانون ببناء وترميم الأماكن العامة، الطرق والمباني العامة والمؤسسات والمرافق العامة الأخرى.

_**الوحدة والمصالحة والإصلاحات المؤسسية**؛ المحاكمات بالنسبة للمشتبه بهم في الإبادة الجماعية، تم الإعلان عنهم على أنهم أشخاص موجهون نحو تحقيق أو تعزيز الوحدة والمصالحة بدلاً من العدالة الجزائية،وقد تم تعزيز هذا بواسطة إصلاح مؤسسات الدولة بشكل مباشر أو المساهمة في تحقيق الوحدة الروانديون. و توج ذلك بتعديل الدستور لإنشاء مؤسسة وطنية صندوق لدعم الناجين من الإبادة الجماعية.(Herbert,2012,p p 2_6)وبالموازاة مع ذلك تم إدراج برنامج لإعادة تدريس التاريخ الرواندي بطريقة تقوم على التسامح لا النسيان،فيما عرف بمعسكرات التضامن، مع إعتماد نظام عدالة جديد وتصحيح طبيعة العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن(بوالجدري،ص 230).

_**قول الحقيقة وجمع الأدلة**؛ واجهت محاكمة المشتبه بهم في جرائم الإبادة الجماعية نقص الأدلة بسبب هذه الحقيقة أنه في بعض المناطق لم يبق أحد ليخبر بما حدث سوى الحاضرين فقط كانوا إما أقارب الجناة أو أولئك الذين لا يريدون خلق أزمة في علاقتهم مع أقارب المشتبه به من خلال الإدلاء بشهادته في محاكمات غاكاكا حول "من،متى وكيف حدث ذلك؟ ومن ثمة كان تحقيق ذلك تحديًا حتميًا للدولة،العدالة وفي الوقت نفسه السعي إلى المصالحة وتوحيد الروانديين.وهو ما دفعها لانشاء لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة National Unity and Reconciliation Commission (NURC). لم تكن محاكم Gacaca التي حاكمت ما يقارب مليوني مشتبه به في غضون عشر سنوات فقط حالة إستثنائية، ولكنها أيضًا إشارة قوية للروانديين بأن الحلول لمشاكلهم يكون في حدود إمكانياتهم.

_**نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج**؛ تولت حكومة ما بعد الإبادة الجماعية نزع السلاح والتسريح برامج إعادة الإدماج (DDR) للجنود الحكوميين السابقين (EX-FAR) بشكل عام، تضمنت البرامج طمأنة المقاتلين السابقين بأنهم سيتم إعادة دمجهم، وليس معاقبتهم. (Herbert,2012,p p 7_8) بالمقابل تمت زيادة ميزانية الجيش وتحويل عقيدته، من عقيدة الولاء العرقي الى عقيدة الولاء للدولة الرواندية ككل.

ثانيا_سياسات اللامركزية والتنمية الإقتصادية في عهد كاغامي.

يمكن تقسيم تطور الإقتصاد في رواندا الى مرحلتين؛ مرحلة ما قبل 1994 التي تميزت بالدكتاتورية و الحرب الأهلية عرفت فيها رواندا إنهيار إقتصادي كلي، ومرحلة مابعد 1994 التي تميزت بالمصالحة وعودة الثقة، و إرتفاع نسبة النمو نوعا ما،فخلال إحدى عشر سنة بين (1994_2005) حقق هذا البلد الكثير، حيث وصل ناتجها الداخلي الخام عام 2004 حوالي 1,82 مليار دولار والذي كان يقدر ب 0,75 مليار دولار سنة 1994.(بلخضر،ص384).وبعد مجيئ الحكومة في رواندا و على رأسها الرئيس بول كاغامي باشر في العديد من الإصلاحات في المجال الاقتصادي بغية بناء إقتصاد رواندي جديد،وهذا من خلال إعادة صياغة قوانين الضرائب، وإعادة هيكلة السياسة النقدية لخفض التضخم، و إرتبط كل ذلك بسياسة فريدة من قبيل:

_ تعويم العملة الوطنية مع تدخل حكومي ضئيل في سوق الصرف الأجنبي،

_ ترافق ذلك مع زيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه على المساهمة في اقتصاد البلاد (نصيف، رواندا: من الحرب الأهلية إلى التنمية الشاملة،2023، https://shorturl.at/cjHP1) .

_إستقلالية البنك المركزي للسيطرة على التضخم وتحقيق إستقرار إقتصادي.

_إصلاح النظام الضريبي ،من خلال إنشاء وكالة مستقلة لتحصيل الضرائب.

_ تحرير التجارة عن طريق إزالة ضوابط الأسعار.

_ تحويل الإقتصاد القائم على الزراعة الى إقتصاد قائم على المعرفة وتكنلوجيا المعلومات و الإتصالات في إطار ما يسمى برؤية 2020.(بن عيسى،2021، ص ص 647_648). والغاية هنا الإنتقال من إقتصاد محدود الدخل قائم على الزراعة الى إقتصاد موجه نحو الخدمات .

من أهم البرامج التنموية أيضا التي تبنتها الحكومة الرواندية برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية الجديد،والذي إستهدف ثلاثة مجالات: (عيس،2021، ص ص 34_35)

_ تنمية المناطق بما فيذلك الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه والأنهار، وتكثيف إنتاج المحصول الحيواني.

_ سلاسل القيمة الخاصة بالصادرات القادرة على التكيف مع تغير المناخ، وتنمية أنشطة الأعمال الزراعية.

_ تغذية السكان الأكثر ضعفا وإدماجهم إجتماعيا وإقتصاديا، بما في ذلك تمكين المرأة من حقوقها.

لم تقتصر الحكومة الرواندية على تطوير الزراعة فحسب،بل شجعت أيضا الصناعة؛فإعتمدت على الإستثمار الأجنبي للوقوف بهذا القطاع،بداية بتقديم التسهيلات في إنشاء المشاريع على أراضيها، بحيث وضعت رواندا قانون عرف بنظام "الشباك الواحد" للإستثمار، والذي يسهل على المستثمر إنهاء جميع

تعاملاته في مكان واحد خلال ساعات،وقد كان لإنشاء بعض المؤسسات الحكومية دور كبير في تحقيق معدلات تنمية مرتفعة منها:

_مجلس تنمية رواندا سنة 2009؛ الذي يضطلع بدور الترويج للسياحة والإشراف على التخطيط الإقتصادي والتنموي.

_مجلس إستشاري للإستثمار والتطوير؛ يتكون من الكفاءات الرواندية المنتشرين في مختلف دول العالم. (مقداد، ص 856).

وقد إرتبطت هذه الإصلاحات أيضا بمحاولات حقيقية لمكافحة الفساد ، على أساس ان فكرة الإنفاق الفعال لا يمكن تحقيقه دون مكافحة الفساد وحماية المبلغين، لذلك تم صياغة وتنفيذ العديد من قوانين مكافحة الفساد، بحيث أضحت رواندا تعتبر من الدول قليلة الفساد حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2018 ، وهو ما جعلها وجهة ملائمة للمستثمرين.(سباش،2022،ص 396) وهنا يمكن الإشارة الى القانون رقم23 / 2003 الخاص بمكافحة الفساد و إسترداد الأموال المنهوبة.

كما إعتمدت رواندا على سياسة التكتلات، فقد دخلت في الشراكة جديدة لتنمية إفريقيا المعروفة "بالنيباد" و كانت من الأوائل الدول التي تقدمت الى APRM بتقرير يظهر إستعدادها لإنتهاج النقد الذاتي وتقييم الواقع الرواندي، وعملت على إظهار القيادة الإقتصادية في المؤسسات الإقليمية الإفريقية،فهي عضو في السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)،كما إنضمت الى مجموعة شرق إفريقيا EAC () ؛على إعتبار أن ما يقارب من 70 % من وارداتها تأتي من شرق إفريقيا (بن عيسى، ص 657).

وقد خلقت هذه الإصلاحات نظامًا سياسيًا وماليًا فعالا، يضمن ثقة الوكلاء الإقتصاديين،مما عزز ثقة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية إلى حد بعيد بالسلطات الرواندية. وكان ذلك سببًا لتدفق المساعدات والإستثمارات الأجنبية إلى البلاد، بحيث بلغ متوسط الإستثمار الأجنبي المباشر في رواندا معدلات مرتفعة جدً،حيث صنفها تقرير الكوميسا سنة 2016 على أنها الدولة الأكثر إستقطابا للمستثمرين في إفريقيا،الأمر الذي دفع بعجلة التنمية، بحيث إرتفع الناتج المحلي في الفترة 1994 الى 2017 من 900 مليون دولار الى 9,4 مليار دولار ما يقارب عشرة أضعاف. (بقداد، ص 856) كما قفزت رواندا في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال لعام 2018 الصادر عن البنك الدولي الى المرتبة 29 عالميا، والثانية إفريقيا،وهو ما دفع شركة فولس فاغن الألمانية عملاق صناعة السيارات الى إختيارها لتصبح مركزا لصناعة السيارات وتوزيعها في الشرق الإفريقي، وفي 2019 أطلقت أول قمر صناعي في تاريخها.(حبيطة،2022،ص ص63_64).

لقد حققت رواندا العديد من الإنجازات التنموية في فترة الرئيس كاغامي ،فقد حافظت على معدلات نمو مرتفعة خلال العقد الماضي متفوقة على دول مثل الصين والهند، بحيث بلغ معدل النمو فيها

سنة 2018 حوالي 8,6 ٪ بعد ان كان 6 ٪ سنة 2017 ، وبلغ سنة 2019 نحو 10 ٪، وتراوح بين 8٪ و10 ٪ سنة 2020 ، أبعد من هذا أضحت الدولة الرواندية تخطط من بين دول العالم التي تتمتع بدخل عال في أفق سنة 2050.(بلخضر، ص 385).

ثالثا_ السلطوية وأولوية الإستقرار على الديمقراطية .

إن النظام الديمقراطي وفق مقاربة روبرت دال Robert Dahl لا يعني سوى حضور التعددية والمشاركة السياسية التي تتيح المنافسة،ويمكن النظر الى عملية التحول نحو الديمقراطية في مرحلة مابعد الصراع بأنه تحسين في نوعية أحد الجوانب السابقة؛ ففي أعقاب أي حرب أهلية لا يعني التحول الديمقراطي الحصول على ديمقراطية كاملة،إنه يعني فقط عملية إنفتاح للمجال السياسي،والذي قد يكون مدخلا لتشكيل مؤسسات ديمقراطية في منظومة حكم لا ديمقراطي، من دون ضمانات بعدم العودة الى الوضع السابق.(Karina Mross, 2021,p2).

ضمن هذا السياق هناك تفسيرات تقدم حول إعتبار البلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية معرضة بشكل خاص للعودة إلى حالة العنف؛وهذا مرده إلى ثلاث أسباب:

_ الطبيعة التنافسية للديمقراطية الليبرالية وتفاقم التوترات والعداءات.

_ سياق ما بعد الصراع؛والذي يتميز بعدم الثقة والإستقطاب وثقافة العنف.

_ مؤسسات ضعيفة غير قادرة على التعامل مع الصراع المجتمعي المتأصل بعد أن خرجت من حرب أهلية؛فالدول التي تسير نحو الديمقراطية غير مجهزة للتعامل مع حالات اللايقين، والصراعات على السلطة التي سببها تغيير قواعد اللعبة السياسية (Karina Mross,2019,p194).

عمل كاغامي في بداية حكمه على بناء دولة القانون التي إستهدف من خلالها تحقيق الأمن والإستقرار،وعليه جاء دستور 2003 ترجمة لهذه المقاربة عبر إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، وقد إستهدف تحسيين المستوى المعيشي للمواطنين وتحسين جودة الخدمات، معتمدا في ذلك على الإستثمار في الفرد الرواندي،كما تبنت الدولة نظام اللامركزية من خلال نقل السلطات الى الحكومات المحلية وجعلها مسؤولة عن التنمية المحلية(مقداد، ص ص854_855) كما كانت عملية تحويل وتغيير طبيعة العقد الإجتماعي، بين الروانديين وحكومتهم أمرا لافتا للنظر، فبعد أن كان قائما على الإستقطاب العرقي أصبح قائما على أسس المواطنة.

هذا إلى جانب بعض المبادرات الحكومية الأخرى القائمة على المشاركة المحلية مثل مبادرة أموغاندا umuganda /و هي مبادرة ذاتية قوامها تقديم المساعدة و العون بين أفراد المجتمع الرواندي بين العائلة و الجيران و الأصدقاء، و كان لهذه المبادرة دور في إعادة تأهيل المدارس و العيادات و البنية التحتية

في المجتمع المحلي، كما تم إنشاء مبادرة إيميهيغو imihigo كبرنامج مصمم للمساءلة على ممارسات الحكومة من قبل المواطنين.

يُقال إن الإصلاحات الديمقراطية المُثلى في رواندا _بالخصوص مسألة التداول السلطة_ قد تأخرت، ولكن السلطات الجديدة في رواندا بالمقابل تصر على أن الأحداث الكارثية التي مرت بها تجبرها على إعطاء الأولوية للإصلاحات الأخرى، مع التشديد على أن هذا أيضا لا يتم على حساب إهمال الإصلاحات السياسية الكاملة حتى للمناصب العليا في الدولة (الصياد، رواندا بين الحرب الأهلية و التحول الديمقراطي،2023، https://democraticac.de/?p=74066) .

غير أن بقاء بول كاغامي في الحكم منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا وضع منظومة الحكم في ورطة، أين إضطر الى تعديل الدستور سنة 2015 من أجل السماح له بالبقاء في الحكم بعد إنتهاء فترته الرئاسية سنة 2017 ،شمل التعديل عدة مواد أهمها: المادة 101 والمادة 172، المادة الأولى تشير الى إستمرار الحد من فترات الرئاسة وتقليصها من سبعة الى خمس سنوات،أما الثانية فتشير الى ان الإصلاح لن يدخل حيز التنفيذ إلا بعد فترة إنتقالية جديدة مدتها سبع سنوات(2017_ 2024).(سباش، ص ص396_397) مع إمكانية الترشح لعهدتين أخريين مدة كل منها خمس سنوات، ما سيجعله من بين أكثر الحكام بقاء في الحكم في إفريقيا.

تتعرض فترة حكم كاغامي للكثير من الإنتقادات من حيث قمعه للمعارضة، وفرضه لنظام رقابة صارم على المواطنين،يضمن به الولاء ويتفادى أي تمرد، فعمليا حتى السلطتين التشريعية والقضائية يسيطر عليهما الرئيس،والبرلمان يسيطر عليه الحزب الحاكم أي الجبهة الوطنية الرواندية التي ينتمي اليها الرئيس،وعادة ما تفوز بالأغلبية، ويملك الرئيس حق حل البرلمان، كما أنه إستغل القضاء في قمع خصومه مثلما فعل مع"ديان رويغارا" المرشحة السابقة للرئاسيات التي إتهمها بالتزوير وأدخلت على اثر ذلك الى السجن، فرواندا في تقرير مؤشر فريدم هاوس سنة 2022 دولة لا تعرف الحرية السياسية.(مقداد، ص 855)

فالأعراض الأساسية للسلطوية الإنتخابية في رواندا تظهر من خلال السماح لأحزاب المعارضة بالوجود ظاهرياً، وهذا ما يعزز شرعية النظام في القدرة على التلاعب بالمعارضة،وفي حالة خسارة الإنتخابات،يمكن للنظام أن يثبت قوته الواضحة وشعبيته في مواجهة ضعف خصومه.

لقد إنتهت منظمة النيباد NEPAD في تقريرها حول التجربة الحزبية في رواندا على أن تداول السلطة في رواندا أضحى أمراً متعسر: فالجبهة الوطنية الرواندية هي الحزب المهيمن والأحزاب السياسية الأخرى ليست في وضع يسمح لها بالتنافس بجدية في المستقبل القريب، حيث تم إغلاق جميع ساحات التنافس عن

طريق الترهيب أو إتهامات بالتورط في الإبادة الجماعية أو اعتناق أيديولوجية طائفية،علاوة على ذلك،هناك مناطق النفوذ المحجوزة يحتفظ بها مسؤولون غير منتخبين (وبالتالي غير خاضعين للمساءلة)،في الغالب تكون من نصيب ضباط قوات الدفاع الرواندية، المتنازع عليها مع الحزب الحاكم.(Rrafti,2007 ,p25)

لقد إستند كاغامي على الإنجازات التي حققها إقتصاديا وسياسيا في تعديله لسنة 2015،وليس هذا فحسب فهو يرى أن رواندا لا تزال تواجه تحديات تتعلق بترسيخ الأمن، وهي وجهة النظر التي تسانده فيها القوى الخارجية؛على إعتبار أن المراحل الإنتقالية بعد الصراع يعطي الدعم الخارجي الأولوية فيها للسلام على الديمقراطية لمنع عودة النزاع، وهذا ما يوضحه مسار المساعدات الأمريكية بشكل ملحوظ، من حوالي 711 مليون دولار أميركي بعد الإبادة الجماعية في عام 1994، إلى حوالي 935 مليون دولار أميركي في عام 2008، وما يقرب من 1.3 بليون دولار أميركي في عام2011 (نصيف، رواندا: من الحرب الأهلية إلى التنمية الشاملة،2023، https://shorturl.at/cjHP1).

فالنظام السياسي في رواندا يعمل على حشد الإنحياز لخطاب الجبهة الوطنية الرواندية يوميًا،ومنطق إشتغاله مزيج من الممارسة العلنية للسلطة من قبل النظام (من خلال سيطرة الجبهة الوطنية الرواندية على الدولة،والقوة السرية من خلال الخوف الناجم عن تصرفات القوة القسرية للمؤسسات، والهيمنة (عبر تدفق الدولة الحزبية من أعلى إلى أسفل وتشكيل الرأي،والتي سهلتها السيطرة المركزية على عملية اللامركزية)،ما أدى إلى نشوء إزدواجية في الوضع، دائرة صغيرة من النخب القوية وشريحة شعبية كبيرة من "الضعفاء". Rrafti,2007 ,p25).

فالتحول من نظام مفكك ومؤسسات فاسدة الى نظام مؤسسات مهيكلة ليس إنجازا هينا عند الروانديين،ولهذا يتم شرعنة غياب التداول على السلطة لعقود بإنجازات إقتصادية ملموسة، رغم أن النظام لا يزال يواجه رهانات عديدة من قبيل: المساعدات الإقتصادية المشروطة،التي تؤثر على سيادة الدولة، و قضية التفاوت وعدم المساواة بين المناطق الريفية و كيغالي.

رابعا_ التجربة التنموية في رواندا بين الرهانات والعراقيل

لقد حققت رواندا في ظل حكم بول كاغاميPaul Kagame قفزة نوعية في عملية التحديث، خاصة وأنها تجربة إنطلقت من الصفر بعد الحرب الأهلية، بداية بالتقليل من الفقر،وإعطاء أهمية للتعليم ولقطاع الصحة، وتطوير البنية التحتية،لقد ركزت رؤية 2020 التي طرحها كاغامي على ستة أهداف واسعة النطاق وهي:

_ **الحكم الراشد والحكومة الفعالة**؛ وتفهم على أنها المساءلة والشفافية والكفاءة في توزيع الموارد النادرة، ومن جهة أخرى بناء دولة قانون تحترم القانون وتلتزم بحقوق الإنسان.

_تنمية الموارد البشرية والاقتصاد القائم على المعرفة؛ وهذا للرفع من الرفاهية العامة للسكان وتحسين خدمات التعليم والصحة.

_ **التنمية التي يقودها القطاع الخاص**؛ وهذا بدعم إنشاء قطاع خاص حيوي، يمكن أن يصبح المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي، وضمان تشكيل طبقة وسطى من رجال الأعمال الذي سيؤسسون لمسار الديمقراطية فيما بعد.

_**تطوير البنية التحتية**؛ بغية خفض تكاليف التجارة في رواندا كي تجذب الإستثمار المحلي والخارجي، وهذا يشمل: الجهود المبذولة في إدارة إستخدام الأراضي؛ التنمية الحضرية؛تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (ICT)؛ الطاقة، المياه؛ وإدارة النفايات.

_ **الزراعة الإنتاجية العالية القيمة**؛ عبر اصلاح توجهات السياسة الزراعية وتشجيع زيادة الانتاجية.

_**التكامل الإقليمي والدولي**؛ وهذا بإتباع نظام لبيرالي مفتوح لتقليل الحواجز التجارية، وتشجيع الإستثمار الأجنبي،وتحويل موقع رواندا الى نقطة تجارية.(Theoneste Ntakirutimana, Carlos Aguirre-Bastos,2021 ,p p3_4)

غير أنه وبعد هذه العقود التي قضاها كاغامي في الحكم إتضح أن المسار التنموي والتحديثي في رواندا لا يزال طويلا؛ويواجه العديد من العراقيل الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية :

1_الجانب الإقتصادي:

_أن الحكومة لم تستطع الإلتزام فيما يخص تمويل المشاريع التي طرحتها،هناك نشاط إقتصادي قليل جدا يمكن فرض ضرائب عليه بشكل فعال،وهو ما يعوق القدرة على زيادة الإيرادات المحلية،وتوسيع الشبكة الضريبية،

_ لم يتم دمج تخطيط المناطق بشكل كامل مع خطط التنمية الوطنية في رواندا.

_ القطاع الخاص والمجتمع المدني لا يشاركان بالشكل الكافي في سياسات الحوار،بالخصوص على المستوى المحلي.

_المواطنون غالبا لا يفهمون بشكل واضح طبيعة أدوارهم في المساهمة في التخطيط،ومحاسبة الحكومة على تقديم الخدمة..

_النمو البطيئ للقطاع الخاص يعود بشكل أساسي الى ضعف البنية التحتية، وإرتفاع تكلفة الكهرباء، مع تسجيل نقص في خبرة العمال.(Pamela Abbott, Dixon Malunda,2013,p20).

_ المديونية الخارجية؛ والتي تغطي حوالي 40 ٪ من ميزانية الحكومة وتصل الى(18 ٪_20 ٪) من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنتجت الموازنة والعجز التجاري المتكرران مستويات عالية من الديون الحكومية والخارجية (عيس، ص31) وأي تذبذب في هذه المساعدات من شأنه أن يهدد الإقتصاد الرواندي، ولعل ما حدث في فترة (2012_2013) يحيلنا الى ذلك، بعدما تم توقيف المساعدات بسبب تورط رواندا في الصراع في منطقة كيفو المجاورة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أين إنخفض نمو الناتج المحلي مباشرة الى 5٪ (سباش، ص401).

كل هذه العقبات السابقة التي تصنف ضمن العراقيل الكابحة للإقتصاد الرواندي، لا تساوي شيء أمام المشاكل الأخرى التي تؤثر في الربحية مثل عدم الإستقرار الإقتصادي،الفساد،والممارسات التي لا تشجع على المنافسة، بين المؤسسات المملوكة من الدولة والشركات الخاصة الصغيرة،وهذا جانب متعلق بطبيعة المجال السياسي المغلق.

2_الجانب الإجتماعي

تصنف مدينة كيغالي ضمن أنظف المدن إفريقيا وعالميا،وقد باشرت الحكومة العديد من الإصلاحات التشريعية لتعزيز المساواة بين الجنسين، من خلال إلتزام الدولة بما لا يقل عن 13 إتفاقية وبروتوكولات إقليمية ودولية بشأن تمكين المرأة، إلا أن هذه التجربة تواجه مزيدا من التحديات الإجتماعية؛فالنظام فشل في معالجة التفاوتات الإقتصادية حيث بلغ معامل جيني 0.51 في عام 2006،مما يجعل رواندا واحدة من أكثر البلدان التي تعاني من عدم المساواة في العالم وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ مع وجود التفاوت الصارخ بشكل خاص بين المناطق الريفية وكيغالي، وذلك على الرغم من رؤية النظام التنموية والتحديثية.(Rafti,p26) فمستوى الفقر أعلى بمرتين في المناطق الريفية منه في المدن، إذ لا يزال 85 في المائة من السكان يعيشون في المناطق الريفية ويحصلون على دخل ضعيف، ومعدل الفقر في المناطق الريفية يبلغ 48.7 ٪مقابل 22.1 ٪ في المناطق الحضرية، وعليه يستمر العنف البنيوي في توسيع الهوة الإجتماعية والإقتصادية بين الأغنياء ومن لا يملكون شيء.(Hasselskog ,2015,p155)

هناك إذن وجهان لقصة رواندا؛ يرى نائب رئيس مجموعة البنك الأفريقي للتنمية تشابالالا Tshabalala أن معظم الأجانب الذين يزورون كيغالي ينسون أن كيغالي التي تعتبر كأنظف مدينة في أفريقيا والتي يلقبونها ب سنغافورة إفريقيا Singapore of Africa قد تم تحقيقها على حساب إنتهاكات حقوق الإنسان ضد الفقراء، و ينسون أيضا أن رواندا أكبر من كيجالي ولا يجرؤ أحد منهم على ذكر ما إذا كانت رواندا لديها أيضًا أنظف الناس في أفريقيا. وهذا يدفع بسؤال جوهري :كيف يمكن لبلد ما أن يكون لديه أنظف مدينة في أفريقيا ولكن أناسها ليس أنظف الناس في أفريقيا؟.(Uwizeyimana,2020,p51).

3_الجانب السياسي

يمكن للإجراءات الديمقراطية بدورها أن تعمل كنظام لإدارة الصراع. منذ الصراعات توجد في كل مجتمع، والسؤال الرئيسي هو ما إذا كان المجتمع قادر على حلها بطريقة سلمية عن طريق. توفير المؤسسات الديمقراطية آليات للتعامل مع الصراع سلميا،على النقيض من الأنظمة الاستبدادية، التي غالبا ما تعتمد على القمع؛تنتهج الأنظمة الديمقراطية آلية الإنتخابات والمساءلة،وتوفر مستوى من المأسسة والشفافية في تخصيص الموارد، بما فيها القدرة على سحب الشرعية من السلطة السياسية،بهذه الطريقة فإن دعم الإجراءات الديمقراطية يوفر آليات سلمية كوسيلة لمعالجة المظالم والسعي إلى إصلاح الحكومة، مما يسمح للمتمردين الثوريين أو الجماعات الأخرى خارج دوائر السلطة للتأثير على السياسة دون الحاجة إلى إنتهاج إستراتيجيات العنف.(Mross .P6).

ففترة كاغامي تعرضت لإنتقادات شديدة نتيجة فرض قيود على حرية التعبير وتكوين الجمعيات، كما إتهمت منظمات حقوق الإنسان حكومته بإرتكاب جرائم حرب ضد المعارضة في البلاد، هذه الحملات التي تقودها الجبهة الوطنية الرواندية ضد أمثال: السيدة إنجابيرIngabire رئيسة القوات الديمقراطية المتحدة FDU-Inkingi،و قد تم سجن المئات من أعضاء حزبها مثل أنسالم Anselme، موتوييمانا Mutuyimana، وبونيفاس تواجيريمانا Boniface Twagirimana على سبيل المثال لا الحصر؛ حتى أن بعض نخب التوتسي الذين عبروا عن رأي مخالف، أمثال:ديان رويجارالDiane Rwigara، وموسينيزا جان بولMwiseneza Jean Paul تم سجنهم وقمعهم .(Uwizeyimana,pp50_51).

في رواندا التي يصنفها الباحثين في أدب الإنتقال بنظام التسلطية الإنتخابية، يمكن فهم التوجه الذي سار فيه كاغامي كرئيس وحيد بعد الحرب الأهلية إنطلاقا من خلفيته العسكرية؛فالرجل كان يترأس الجبهة الرواندية العسكرية ثم حزبها لاحقا، بحيث عاش مرحلة الصراع الأهلي في الميدان، وهذا ما إنعكس في طبيعة الدستور الأول الذي أخرجه الرجل سنة 2003 (عقد إجتماعي بالمفهوم الهوبزي)، والرغبة في إحتكار السلطة لأزيد من عشرين سنة، جعلت التنافس السياسي لا يكون حول السلطة لأنها أضحت محسومة في ظل التحكم في البرلمان والقضاء.

غير أن عدم السماح للاعبين جدد بدخول المشهد السياسي يمثل تحديًا قائمًا للنخب الحاكمة، فقد يختار هؤلاء الدفاع عن سلطتهم وإمتيازاتهم بعنف، أو إستخدام إستراتيجيات التعبئة المدمرة التي تعتمد زمن الحرب والإنقسامات،بالمقابل يدافع أنصار "أولوية الإستقرار على الديمقراطية" في رواندا على أن إستراتيجية تحديد الأولويات تنص على أن التحول الديمقراطي سيتم تأجيله حتى تصبح قدرة الدولة

كافية للحفاظ على السلام والأمن؛ فهؤلاء يتفقون على أن هناك عتبة للحد من الصراعات في المجتمعات يجب عليهم العبور عليها إذا ما أرادوا الحصول على أي فرصة لبناء الديمقراطية.

الخاتمة

لقد إستطاعت تجربة رواندا أن تصبح نموذجا في مسار التحديث الداخلي الذي بدأت به بعد موجة الحرب الأهلية التي خلفت دولة فاشلة و إقتصادا منهار، بداية بتبني مقاربة ذات خصوصية محلية في طي ملف الإنتهاكات (المحاكم العرفية Gacaca)، والتأسيس لعقد إجتماعي جديد مع دستور 2003 بوصول كاغامي للسلطة،يؤسس لعلاقات مواطنية بدلا من الهاجس العرقي الذي كان يحكمها .

ولعل ماساعد في هذا التحول و فرض مستوى معين من الإستقرار الإنجازات الإقتصادية التي حققتها رواندا في مجال التعليم،الصحة و البنية التحتية؛بالشكل الذي جعلها تكون في مصاف الدول الأكثر نموا إقتصاديا في السنوات الأخيرة، غير أن معضلة التسلطية التي يطرحها إستمرار نفس النخبة الحاكمة_خاصة بعد التعديل الدستوري سنة 2015_ يجعل الإنجازات السابقة موضع شك، فالجبهة الوطنية الرواندية لا تفرض نفسها كحزب مهيمن فقط، بل تحضر في التنافس الإقتصادي المغلق،والذي يوسع الهوة في كل مرة بين المناطق الريفية ومدينة كيغالي، مما قد يعيد الى الواجهة فكرة التمييز بين العرقيات الرواندية التي تم تهدئتها بعدالة إنتقالية تصالحية محدودة.

قائمة المراجع

_ بوالجدري،فيصل.(2021).القضية العرقية والأمن المجتمعي في رواندا.**مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية**.ع 2، ص ص 211-233.

_بلخضر،طيفور.(2023)،دور المقاربة الإقتصادية في حل الأزمة الرواندية،**مجلة مدارات سياسية**.ع1،ص ص 377 - 393.

_بن عيسى،ريم.(2021). التجربة الرواندية في تحقيق التنمية الإقتصادية: من حرب أهلية الى نهضة اقتصادية، **مجلة البشائر الإقتصادية**.ع3،ص ص 644_659 .

_حبيطة بلخضر.(2022).المقاربات التنموية لدول إفريقيا من منظور الأمن الإنساني: قراءة في التجربة التنموية لرواندا،**مجلة ستراتيجيا**.ع2، ص ص 49_73.

_سباش،ليندة.(2022).التجربة الرواندية في حوكمة التنمية بين الإنجازات الاقتصادية والسياسية،**مجلة الحقوق والعلوم السياسية**.ع 1،ص ص 387_404.

_عيس،محفوظ.(2021).رواندا :النهوض التنموي بين الفرص والتحديات،**مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية**. ع 1، ص ص 25_38.

_مقداد،فتيحة.(2023).رواندا بعد الحرب الأهلية من بناء الدولة الى التنمية الشاملة،**مجلة العلوم القانونية والإجتماعية**.ع 3، ص ص847 _860.

_ نصيف،طارق،رواندا: من الحرب الأهلية إلى التنمية الشاملة، https://shorturl.at/cjHP1 ، تاريخ التصفح:05_10_2023 .

_الصياد،أحمدجمال،رواندا بين الحرب الأهلية و التحول الديمقراطي، **https://democraticac.de/?p=74066** تاريخ التصفح:02 _10_2023 .

_Herbert Rubasha , Isaac Bizumuremyi.(2012).Lessons from Rwanda's National and International Transitional Justice:The Case to Improve Regional and International Perspectives of Justice.A Paper Presented at the Regional Forum on International and Transitional Justice, Coalition of the International Criminal Court, Uganda.

_ Karina Mross .(2021) Disaggregating democracy aid to explain peaceful democratisation after civil wars, **European Journal of International Security**,vol36, pp 1 _ 25

_ Marina Rafti.(2007). A Perilous Path to Democracy Political Transition and Authoritarian Consolidation in Rwanda, paper presented at the VLIR conference "Deepening Democracy in Fragmented Societies, University of the Western Cape, Cape Town.

_ Karina Mross.(2019). First Peace, then Democracy? Evaluating Strategies of International Support at Critical Junctures after Civil War, **International Peacekeeping**. N 2,p p 190-215.

_ Theoneste Ntakirutimana,Carlos Aguirre-Bastos.(2021).Home-grown initiatives for sustainable development in Rwanda, In book: Co-designing Science in Africa , UNESCO, pp1_35.

_Pamela Abbott,Dixon Malunda.(2013).**Rwanda Case Study**,European center for development.

_Malin Hasselskog.(2015).Rwandan developmental 'social engineering': What does it imply and how is it displayed?, **Progress in Development Studies**.N 2,p p 154–169.

_ Uwizeyimana, Dominique Emmanuel(2020).Diversity and Inequality Challenges to Contemporary Public Leadership in Rwanda**, JOURNAL OF GENDER INFORMATION AND DEVELOPMENT IN AFRICA**.N 01, pp. 47-66.

المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بين الطموحات التنموية والرهانات الأمنية

د. شعيب العابد-جامعة البليدة

c.labed@univ-blida2.dz

مقدمة:

منذ بداية الستينيات كانت الحاجة للتغلب على القيود المفروضة على الدول الإفريقية وراء الجهود المبذولة لإنشاء منظمات إقليمية قادرة على إدارة العمليات السياسية المتضافرة. ومع تطور الديناميات الدولية أصبحت هناك حاجة ملحة لتعزيز وتحقيق التنمية الاقتصادية تعزيزا للمكتسبات السياسية والحفاظ وبلورة مكتسبات دولة ما بعد الإستقلال. وقد تم بلورة هذا الإتجاه ضمن اتفاقية لاغوس عام 1975 والتي وضعت خطة لمعالجة الآداء الاقتصادي بالإعتماد على فكرة الإعتماد الإقليمي الذاتي، والتي انبثقت عنها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS. سعت هذه الأخيرة نحو تعزيز التكامل الاقتصادي وبعث التنمية في منطقة غرب إفريقيا، إلا أن الأوضاع السياسية والأمنية وحالات النزاعات الإثنية طويلة الأمد التي تشهدها المنطقة إضافة إلى التدخلات العسكرية الخارجية حالت دون تحقيق الأهداف المنشودة، كل هذه التطورات جعلت من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أقرب ما يكون إلى كونها منظمة للتدخل العسكري في غرب إفريقيا أكثر من كونها منظمة اقتصادية تعمل على ترقية التكامل الإقتصادي وتعزيزه.

المشكلة البحثية:

كيف يمكن تقييم آداء وفعالية المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لاسيما في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها منطقة غرب إفريقيا؟

التساؤلات الفرعية:

- ماهي مبادئ وأهداف المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا؟

- فيما تتمثل مقاربة وآليات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من أجل إدارة وحل النزاعات؟

- ماهي مخرجات تصورات وآداء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في إطار إدارة وحل النزاعات؟

- ماهي معوقات تحقيق التكامل الاقتصادي التي تسعى المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إلى تحقيقها؟

المحور الأول: نشأة وأهداف المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

أولا- نشأة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا:

منذ نيلها الإستقلال مع مطلع 1960، أدركت الدول الإفريقية إلى ضرورة الحاجة إلى دينامية جديدة لإعادة تجميع صفوفها ضمن منظمة إقليمية فرعية في سبيل مواجهة التحديات المشتركة التي تعاني منها هذه الدول. ضمن هذا الإطار نشأت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في 28 ماي 1975 في لاغوس بنيجيريا، تأسست الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الأصل بهدف التغلب على الانقسامات الاقتصادية والسياسية والنقدية واللغوية الموجودة في منطقة غرب أفريقيا، وذلك بهدف تعزيز التعاون والتبادلات بين الدول الأعضاء.

تضم المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا 15عضوا تستخدم ثلاثة لغات أجنبية، 8 دول فرانكفونية (بنين، بوركينافاسو، ساحل العاج، غينيا، مالي، السنغال، النيجر وتوغو)، و5 دولة أنجلوساكسونية وهي (نيجيريا، غانا، سيراليون، ليبيريا، غامبيا)، ودولتين ناطقتين باللغة البرتغالية وهما (الرأس الأخضر وغينيا بيساو). رغم هذا التصنيف، في الحقيقة تتمتع دول المنطقة بلغات محلية عديدة فهي تضم أكثر من ألف لغة محلية بما في ذلك اللغات العابرة للحدود منها: Wolof، Igbo، Yourouba، إلى غير ذلك. تضم حوالي 300 مليون نسمة تنتشر عبر 5,1 مليون كيلومتر مربع(cdeao, 2023) .

تجدر الإشارة إلى أن أربعة دول فرانكوفونية تم تعليق عضويتها ضمن هذه المنظمة وهي النيجر، مالي، بوركينافاسو، وغينيا. تهيمن نيجيريا سياسيا واقتصاديا على مجموعة الإيكواس حيث تضم 50% من الكثافة السكانية بالإضافة إلى 60% من الناتج الداخلي الخام للمنطقة.

إن التنوع الثقافي واللغوي والبيئي للمنطقة يجلب الفرص والتحديات لعملية التكامل. لقد تم الاعتراف دائمًا بالرغبة في توحيد القوى على المستويين السياسي والاقتصادي كخطوة نحو تحقيق الرخاء المشترك في المنطقة. وفي هذا الصدد، يعود أول جهد للتكامل إلى عام 1945 مع إنشاء فرنك الاتحاد المالي الأفريقي الذي جمع البلدان الناطقة بالفرنسية في المنطقة ضمن اتحاد نقدي واحد. ثم في عام 1964، اقترح الرئيس الليبيري ويليام توبمان إنشاء اتحاد اقتصادي لغرب إفريقيا، مما أدى إلى اتفاقية وقعتها ساحل العاج وغينيا وليبيريا وسيراليون في عام1965(cdeao, club cdeao, 2013) .

إلا أن هذه المبادرات لم تسفر عن نتائج ملموسة حتى عام 1972 عندما قام رئيس الدولة النيجيرية الجنرال ياكوبو غوون ونظيره التوغولي غناسينغبي إياديما بجولة في المنطقة للترويج لفكرة التكامل. وهكذا، وبفضل جهودهم، تم طرح المشاريع وكانت بمثابة الأساس لتطوير معاهدة لاغوس في عام 1975 التي أدت إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. في الأصل، كانت معاهدة لاغوس مقتصرة على الاقتصاد، ولكن بسبب المشاكل السياسية التي شهدتها المنطقة، خضعت للمراجعة التي سمحت، في عام 1993، بتوسيع نطاقها وامتيازاتها.

ثانيا- أهداف ومبادئ المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا:

تهدف المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) إلى تعزيز التعاون والتكامل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بهدف تحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي من خلال التكامل الكامل للاقتصادات الوطنية للدول الأعضاء. ومن شأن هذا التكامل أن يتيح تحسين مستوى معيشة السكان، وضمان النمو الاقتصادي، وتعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء، والمساهمة في التقدم والتنمية الشاملة للقارة الأفريقية.

الأهداف الاقتصادية هي تحقيق السوق المشتركة والعملة الموحدة. تتمثل الأهداف السياسية في إنشاء برلمان غرب إفريقيا ومجلس اقتصادي واجتماعي ومحكمة عدل تابعة للإيكواس لتحل محل المحكمة الحالية وتنفيذ قرارات المجتمع.

كما ترتكز المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على مجموعة من المبادئ هي: (cdeao, club cdeao, 2023):

-المساواة والترابط بين الدول الأعضاء،

-التضامن والاستقلال الجماعي،

-التعاون بين الدول،

-مواءمة السياسات وتكامل البرامج،

-عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء،

-صون السلام والأمن والاستقرار الإقليمي،

-التسوية السلمية للنزاعات بين الدول الأعضاء،

-احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب،

- الشفافية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثاني: آليات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا للوقاية وإدارة وحل النزاعات

أولا- البروتوكول المتعلق بآلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلم والأمن:

وفي ديسمبر 1999، اعتمد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في لومي البروتوكول المتعلق بآلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلم والأمن. ووفقا للبروتوكول، فإن "مؤتمر رؤساء الدول والحكومات هو أعلى هيئة لاتخاذ القرار في المسائل المتعلقة بالوقاية من النزاعات وإدارتها وحلها، والحفاظ على السلم والأمن، والمساعدة الإنسانية، وبناء السلام، ومكافحة النزاعات العابرة للحدود، والجرائم الحدودية وانتشار الأسلحة الصغيرة، بالإضافة إلى كافة القضايا الأخرى التي تشملها أحكام البروتوكول. كما فوض المؤتمر **مجلس الوساطة والأمن** كسلطة اتخاذ القرارات نيابة عنه من أجل التنفيذ المناسب لأحكام الآلية المذكورة. يتكون مجلس الوساطة والأمن (CMS) من تسع دول أعضاء، سبع منها ينتخبهم المؤتمر، والعضوان الآخران يمارسان الرئاسة الدورية للمؤتمر، ويتم انتخاب أعضاء مجلس الوساطة والأمن لمدة سنتين قابلة للتجديد.

وفقًا للبروتوكول، يقرر **نظام إدارة النزاعات وينفذ سياسات الوقاية والإدارة وحل النزاعات والحفاظ على السلم والأمن**، يؤذن بجميع أشكال التدخل ويقرر بشكل خاص نشر المهام السياسية والعسكرية، يوافق على ولايات واختصاصات هذه البعثات، ويراجع بشكل دوري هذه الولايات والاختصاصات وفقا لتطور الوضع، وبناء على توصية الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يعين الممثل الخاص للأمين التنفيذي وقائد القوة (في حالة نشر القوات لآداء مهمة عسكرية في دولة عضو). يمكن **أن يجتمع نظام إدارة النزاعات على ثلاثة مستويات:** مستوى رؤساء الدول والحكومات، ومستوى الوزراء (الخارجية والدفاع والداخلية والأمن) ومستوى السفراء الدول الأعضاء في المجلس المعتمدين لدى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (Yabi، 2010).

بموجب البروتوكول، فإن الأمين التنفيذي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مفوض باتخاذ التدابير "التي قد تتخذ شكل بعثات لتقصي الحقائق والوساطة والتيسير والتفاوض والمصالحة بين أطراف النزاع". وعلى وجه الخصوص، يوصي بتعيين الممثل الخاص وقائد القوة في نظام إدارة النزاعات، يعين أعضاء مجلس الحكماء، ويشرف على الأنشطة السياسية والإدارية والتشغيلية ويضمن الخدمات اللوجستية للبعثة، ترسل بعثات تحقيق ووساطة إلى الميدان بناءً على تقييمها للوضع؛ يدعو، بالتشاور مع رئيس المؤتمر (رؤساء الدول والحكومات)، إلى عقد مجلس الوساطة والأمن ومجلس الحكماء ولجنة الدفاع والأمن؛ وينفذ جميع قرارات مجلس الوساطة والأمن. ويساعد الأمين التنفيذي في ممارسة مهامه نائب الأمين التنفيذي المسؤول عن الشؤون السياسية والدفاع والأمن.

الهيئات التي تدعم مجلس الوساطة والأمن والأمانة التنفيذية هي لجنة الدفاع والأمن، ومجلس الحكماء، ومجموعة مراقبة وقف إطلاق النار التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOMOG). يتم تمثيل الدول الأعضاء في لجنة الدفاع والأمن من قبل رؤساء الأركان العامة للقوات المسلحة أو من يعادلهم؛ ومسؤولين من وزارتي الداخلية والأمن؛ خبراء من وزارة الخارجية في كل دولة عضو؛ واعتمادًا على الأمور المدرجة على جدول الأعمال، رؤساء الأجهزة الأخرى مثل الهجرة والجمارك ومكافحة المخدرات والمخدرات وأمن الحدود أو الحماية المدنية (شابو، 208). تقوم هذه اللجنة بدراسة الجوانب الفنية والإدارية وتحديد الاحتياجات اللوجستية في سياق عمليات حفظ السلام. ويساعد مركز حفظ السلام على وجه الخصوص في صياغة ولاية قوات حفظ السلام، وتطوير اختصاصات هذه القوات، وتعيين القادة وتحديد تكوين الوحدات.

يتكون مجلس الحكماء من شخصيات بارزة يمكنها، نيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، استخدام مساعيها الحميدة ومهاراتها للعب دور الوسيط والموفق والمحكم. وهذه الشخصيات "القادمة من مختلف الطبقات الاجتماعية بما في ذلك النساء والزعماء السياسيون والزعماء التقليديون والدينيون"، يقترحها الأمين التنفيذي على قائمة وافق عليها مجلس الوساطة والأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات. يتم استدعاء هذه الشخصيات كلما كان ذلك ضروريا من قبل الأمين التنفيذي أو من قبل مجلس الوساطة والأمن للتعامل مع حالة صراع معينة.

أما بالنسب " لفريق"ECOMOG" فهو هيكل يتكون من عدة وحدات متعددة الأغراض (مدنية وعسكرية) تنتظر في دولها الأصلية وجاهزة للإنتشار في أقرب وقت ممكن. يقوم فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOMOG) على وجه الخصوص بمهام مراقبة ومراقبة السلام،

وعمليات حفظ السلام وصنع السلام، وبعثات لدعم الأعمال الإنسانية، ومهام للتحقق من تطبيق العقوبات بما في ذلك عمليات الحظر، وعمليات النشر الوقائي، وبناء السلام، وعمليات نزع السلاح والتسريح، وأنشطة الشرطة المتعلقة على وجه الخصوص بالقتال. ضد الاحتيال والجريمة المنظمة، وأي عمليات أخرى قد يأمر بها نظام إدارة النزاعات. **تتضمن آلية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أخيرا نظاما شبه إقليمي لمراقبة السلام والأمن يسمى "الإنذار المسبق"** يتضمن هذا النظام مركزا للمراقبة والرصد يقع مقره الرئيسي في أبوجا، ويتغذى من المعلومات التي يتم رصدها من كل المناطق حتى يتمكن من رصد وتوقع الإستجابة وبشكل سريع لحالات الأزمات المحتملة (Yabi، Le Rôle de la CEDEAO dans la Gestion des Crises Politiques et des Conflits، 2010).

تجدر الإشارة أن البروتوكول ينص على تفعيل الآلية في حالة حدوث عدوان أو نزاع مسلح في دولة عضو، أو التهديد بمثل هذا النزاع؛ في حالة وجود نزاع بين دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء؛ في حالة نشوب نزاع داخلي يهدد بإحداث كارثة إنسانية أو يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة الفرعية؛ وفي حالة وقوع انتهاكات خطيرة وجسيمة لحقوق الإنسان أو تحديات لسيادة القانون؛ في حالة الإطاحة أو محاولة الإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطيا، وأيضا في أي حالة أخرى يحددها مجلس الوساطة والأمن. يتم تنفيذ الآلية بقرار من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات؛ بقرار من مجلس الوساطة والأمن؛ بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء؛ بمبادرة من الأمين التنفيذي (رئيس المفوضية) أو بناء على طلب من الإتحاد الإفريقي أو من منظمة الأمم المتحدة.

ثانيا- البروتوكول الإضافي الخاص بالديمقراطية والحكم الراشد:

أظهرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تصميمها على توجيه دولها الأعضاء بشكل متزايد من خلال معايير سياسية ومؤسسية جديدة تهدف إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار في المنطقة من خلال تطوير "بروتوكول بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد، بالإضافة إلى البروتوكول المتعلق بآلية الوقاية من النزاعات وإدارة وحل وحفظ السلم والأمن". يهدف البروتوكول الإضافي الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في 21 ديسمبر 2001 إلى استكمال البروتوكول الصادر في 10 ديسمبر 1999 في مجال "الوقاية من الأزمات الداخلية وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان". وإجراء التحسينات اللازمة على الآلية. ومن ثم فإن هذا البروتوكول ينشئ صلة واضحة ومباشرة بين احترام المعايير الديمقراطية و"الحكم الرشيد" في الدول الأعضاء وآفاق السلام والأمن، وهو ما يشكل بلا شك تطورا في الثقافة الأمنية في الفضاء المجتمعي لغرب أفريقيا.

ويحدد البروتوكول المبادئ الدستورية المشتركة بين جميع الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتي تشمل، من بين أمور أخرى، الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية؛ تعزيز وتقوية البرلمانات؛ استقلال العدالة؛ وحظر أي تغيير غير دستوري وكذلك أي تغيير غير دستوري وكذلك أي طريقة غير ديمقراطية للانضمام أو الحفاظ على السلطة (Boutaleb، 2022).

ويحدد البروتوكول الإضافي أيضًا سلسلة من المبادئ المتعلقة بالانتخابات في الدول الأعضاء ودور المراقبة والمساعدة الذي تقوم به المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا الشأن. فهو ينص، على سبيل المثال، على أنه "لا يجوز إجراء أي إصلاح جوهري للقانون الانتخابي في الأشهر الستة السابقة للانتخابات، دون موافقة أغلبية كبيرة من الأطراف السياسية الفاعلة"؛ وأن "الهيئات المسؤولة عن الانتخابات يجب أن تكون مستقلة و/أو محايدة وأن تحظى بثقة الجهات الفاعلة وأطراف الحياة السياسية"

بناء على طلب أي دولة عضو، يمكن للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تقديم العون والمساعدة في تنظيم وإجراء أي انتخابات بأي شكل من الأشكال. يجوز لرئيس مفوضية الإيكواس إرسال بعثة مراقبة أو مراقبة للانتخابات إلى الدولة المعنية. عند اقتراب موعد الانتخابات في إحدى الدول الأعضاء، تقوم بإرسال بعثة استطلاعية إلى الدولة المعنية لجمع كافة النصوص التي تحكم الانتخابات المعنية. جمع كافة المعلومات وجميع العناصر التي تميز الإطار والظروف التي يجب أن تجري فيها الانتخابات؛ جمع كافة المعلومات المفيدة المتعلقة بالمرشحين أو الأحزاب السياسية في المسابقة؛ الاجتماع بجميع المرشحين ومسؤولي الأحزاب السياسية والسلطات الحكومية وغيرهم من المسؤولين المعنيين؛ تقييم حالة الاستعدادات. جمع كل العناصر المفيدة لإجراء تقييم دقيق للوضع

ويفصل البروتوكول عمل بعثات مراقبة الانتخابات حتى يتم تقديم التقرير إلى رئيس المفوضية الذي يحيله، عند الاقتضاء، مع ملاحظاته الشخصية إلى مجلس الوساطة والأمن الذي يقرر التوصيات التي سيتم تقديمها إلى الدولة المعنية و / أو إلى جميع الدول الأعضاء، وعند الاقتضاء، التدابير الواجب اتخاذها. تهدف بعثات المعلومات ومراقبة الانتخابات هذه قبل كل شيء إلى منع التوترات المعتادة خلال الفترات الانتخابية من التحول إلى نزاعات عنيفة.

ويهدف البروتوكول الإضافي أيضا إلى **وضع معايير مجتمعية فيما يتعلق بدور الجيش وقوات الأمن في إطار ديمقراطي**. وينص على وجه الخصوص على أن "قوات الجيش والأمن العام تخضع لسلطات مدنية مشكلة تشكيلا قانونيا"، ويحظر "استخدام الأسلحة لتفريق الاجتماعات أو المظاهرات السلمية"، ولا يجيز "إلا اللجوء إلى استخدام الحد الأدنى من الأسلحة" / أو القوة المتناسبة في حالة حدوث مظاهرة عنيفة" ويحظر

"في أي حال من الأحوال استخدام المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة". ويشير إلى أن "أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن العام يجب أن يتلقوا، كجزء من تدريبهم، تعليماً حول دستور بلادهم، ومبادئ وقواعد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وحقوق الإنسان، والقانون الإنساني، ومبادئ الديمقراطية.

ويتضمن البروتوكول الإضافي أخيراً **نظام عقوبات يمكن أن يتخذه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ضد دولة عضو في حالة "انهيار الديمقراطية بأي وسيلة كانت وفي حالة حدوث انتهاك واسع النطاق لحقوق الإنسان"**. بناء على اقتراح من مجلس الوساطة والأمن، يجوز أن يتقرر في وقت مناسب فرض عقوبات قد تتفاوت حسب درجة رفض دعم الترشيحات المقدمة من الدولة العضو المعنية لشغل مناصب انتخابية في المنظمات الدولية إلى تعليق عضوية اللجنة. الدولة المعنية من جميع هيئات الإيكواس، بما في ذلك رفض عقد أي اجتماع للإيكواس في الدولة المعنية. وفي حالة التعليق، ينص البروتوكول على أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ستواصل "رصد وتشجيع ودعم أي جهد تقوم به الدولة العضو المعلقة لأغراض العودة إلى الحياة المؤسسية الديمقراطية الطبيعية".

ثالثا: إطار الوقاية من النزاعات

إن آلية منع الصراعات وإدارتها وحلها وصون السلام والأمن على النحو المحدد في البروتوكول الأولي الصادر في كانون الأول/ديسمبر 1999 والتي استكملها وعدلها البروتوكول الإضافي الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2001، مكنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من إضفاء الشرعية على تدخلاتها في الشؤون السياسية الناشئة أو المعلنة ومواصلة هيكلتها، الأزمات في الدول الأعضاء تمت دعوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على مستوى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ولكن أيضا على مستوى الأمانة التنفيذية (ثم المفوضية) إلى إبداء رأيها بشأن جودة العمليات الانتخابية في عدد معين من البلدان الأعضاء وكذلك بشأن الأساليب غير الدستورية للوصول إلى السلطة مثل الوضع في توغو بعد وفاة الرئيس غناسينغبي إياديما (2005)، اندلاع الصراع المسلح في كوت ديفوار، القوة الاقتصادية الثانية للمجتمع (سبتمبر 2002)، وعودة الحرب الأهلية إلى ليبيريا قبل نفي تشارلز تايلور في أغسطس 2003، واستمرار استقرار سيراليون، إن تدهور الوضع السياسي والاقتصادي في غينيا، وانتخابات عام 2005 في غينيا بيساو، واستمرار التوترات السياسية والعسكرية في هذا البلد على خلفية تطور الاتجار الدولي بالمخدرات، لم تمنح أجهزة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سوى القليل من الراحة وأوقفت على الفور طموحات الآلية على المحك.

لقد أصبحت الحاجة إلى التنسيق بين آليات الوقاية من النزاعات وحلها بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي نفسه، والأمم المتحدة الموجودة من خلال بعثات حفظ السلام أو بناء السلم ومكتبها في غرب أفريقيا، واضحة المعالم. كما أدى تحويل الأمانة التنفيذية إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والذي أصبح ساري المفعول في سنة 2007، إلى تعزيز رؤية المنظمة وطابعها فوق الوطني. بعد سلسلة من المشاورات واجتماعات الخبراء، اعتمد مجلس الوساطة والأمن في 16 يناير 2008 لائحة تحدد **إطار منع نشوب النزاعات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (CPCC)**، وهي وثيقة تهدف إلى توضيح استراتيجية تنفيذ المبادئ الواردة في بروتوكولي الاتفاقية 1999 و 2001 (سالم، 2020).

تم تصميم الإطار لمنع نشوب النزاعات في المنظمة ليكون **"استراتيجية شاملة وعملية لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام تمكن نظام الإيكواس والدول الأعضاء من تعبئة الموارد البشرية والمالية على المستوى الإقليمي** (بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص) والدولي في جهودهم. موجهة نحو التحول البناء للنزاعات"، "وإطار لزيادة التماسك والتآزر بين إدارات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ذات الصلة بشأن مبادرات منع الصراعات ..." و"معيار للتنمية القائمة على العمليات مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية وأنظمة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بالإضافة إلى شركاء التنمية بهدف ضمان منع الصراعات والتدخلات الملموسة لبناء السلم. ينقسم هذا البروتوكول إلى أربعة عشر مكونا، بدءا بالإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، والديمقراطية والحكم السياسي، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وهو الوثيقة الرئيسية التي تعتمد عليها مفوضية الإيكواس لحشد المساعدة من شركائها الخارجيين في مجال السلام. والأمن.

المحور الثالث: إنجازات المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا في مجال إدارة وحل النزاعات

أولا- على المستوى الاقتصادي والخدماتي:

ساهمت عمليات الوساطة والتدخلات التي قامت بها منظمة الإيكواس في تحقيق نتائج إيجابية على اقتصاديات الدول الأعضاء بالإضافة إلى توسيع آليات التكامل الاقتصادي فيما بينها، ويمكن تلمس هذا التطور من خلال (cdeao, Integration et stabilité politique en afrique de l'ouest , 2012):

- أصبحت إمكانية السفر بدون تأشيرة في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا متاحة منذ عام 1986 لمواطني المجموعة ويمارس الآن حق الإقامة في العديد من الدول.

- تم تسجيل نتائج إيجابية في مجال التوصيلات الكهربائية والطرقية.

- تم رفع الحواجز الجمركية تدريجياً على بعض المنتجات لتسهيل التجارة داخل المجتمع.

- تطبيق التعريفة الخارجية المشتركة (CET) التي تعمل على تنسيق السياسات الجمركية في المنطقة

- إنشاء شيك المسافر الخاص بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في يوليو/تموز 1999 لتسهيل عمليات التجارة والدفع في الفضاء.

ثانثا- على المستوى السياسي والعسكري:

تلتزم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالتنمية الاقتصادية لدولها الأعضاء وتلعب دورا حاسما في إدارة النزاعات الإقليمية. وكانت لاعبًا سياسيًا مركزيًا بشكل خاص خلال الحروب الأهلية في ليبيريا وسيراليون.

ففي عام 1990، أنشأت قوة إيكوموغ، وهي قوة قوامها 20 ألف جندي، للتدخل في هذه النزاعات، وفي عام 1993، حصلت منظمة الإيكواس على وضع جديد يمنحها مسؤوليات في منع وحل النزاعات الإقليمية. واستخدمت هذا الحق لتعليق و/أو فرض عقوبات اقتصادية على أربع دول ناطقة بالفرنسية شهدت انقلابات عسكرية: غينيا، ومالي، وبوركينا فاسو، ومؤخراً النيجر(Guyon, 2023) .

وفي عامي 2004 و2005، عززت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قدرتها على إدارة النزاعات من خلال إنشاء قوة قوامها 6500 جندي، ووحدة للتدخل السريع قوامها 1500 جندي. كما أنشأت برنامجا تدريبيا مدته خمس سنوات لتمكين تنظيم عمليات حفظ السلم.

- الإدانة الجماعية وتعليق العمل بالأنظمة غير الدستورية من قبل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مما يجعل من الممكن استعادة الاستقرار السياسي والنظام الدستوري، وكمثال على ذلك تدخلت سنة 2017 في غامبيا حيث تم إرسال 7000 جندي من غانا ونيجيريا والسنغال لفرض نقل السلطة من الرئيس يحي جامع إلى أداماباروا الزعيم المنتخب ديمقراطيا وذلك بعد رفض يحي جامع عن التنازل عن السلطة وعدم اعترافه بنتائج الانتخابات(Yabi G. , 2023) .

- التدخل العسكري للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتحقيق الاستقرار في البلدان التي تعيش حالة حرب أو تعاني من أزمة اجتماعية وسياسية

المحور الرابع: معقوقات و انتقادات حول آداء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

أولا- معقوقات

- التنافس على الزعامة الإقليمية بين الدول الأعضاء في مجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا

•إن عملية التكامل الإقليمي محدودة بسبب قومية الدول الأعضاء.

•الموارد المالية المتاحة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا غير كافية على الإطلاق لأن العديد من الدول متأخرة عن سداد اشتراكاتها.

•إن تنوع العملات لا يؤدي إلى إعاقة التجارة البينية فحسب، بل وأيضاً عملية التكامل دون الإقليمي.

•البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في المنطقة الفرعية غير كافية ومتهالكة وغير مناسبة.

•انخفاض مستوى التجارة داخل المجتمع.(15% – 12)

•الاضطرابات الاجتماعية والسياسية المرتبطة بالانقلابات والانتخابات والتغييرات الدستورية المناهضة للديمقراطية تعمل على إضعاف جهود التكامل التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

•التوترات بين الدول تعرقل برامج التكامل الإقليمي.

• يؤدي صعود الحركات الإرهابية (بوكو حرام – تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) والجريمة عبر الحدود إلى تعريض جهود التكامل السياسي والاقتصادي التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للخطر.

- أصبحت منطقة غرب إفريقيا محل تنافس الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا) والدول الإقليمية (إسرائيل، المغرب) وهو ما يجعلها رهينة ضغوط ومشاريع دولية قد تؤدي بها إلى تعزيز التناقضات البينية أو تناقضات إقليمية (سالم ع.، 2017).

ثانيا- الإنتقادات حول الإنخراط السياسي والتدخلات العسكرية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

- عدم الإتساق في تطبيق التدخلات العسكرية بين كافة الدول الأعضاء في المجموعة:

بالرغم من تدخلها العسكري في ليبيريا وسيراليون وغامبيا وغينيا سابقا، إلا أن المنظمة لم تتدخل عسكريا عندما شهدت مالي والنيجر وبوركينافاسو انقلابات عسكرية، بدلا من ذلك، اكتفت بتعليق عضويتها داخل المنظمة. وهو ما دفع "اميسا كامارا" وزير خارجية مالي الأسبق في مقابلة أجراها مع المعهد الدنماركي للدراسات الدولية بالقول: "لقد أضرت هذه التناقضات بشرعية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، مما أعطى المجالس العسكرية سببا أقل لأخذ المنظمة على محمل الجد" (درويش، 2023).

- إشكالية شرعية التدخلات العسكرية: ففي الوقت الذي تثير مسألة التدخل العسكري دون موافقة الإتحاد الإفريقي وهو المنظمة الإقليمية الأبرز.

- فاعل بالوكالة:

تشير التطورات الإقليمية إلى وجود دعم خارجي لدور المنظمة من أجل التدخل العسكري في المنطقة، في الوقت الذي تشهد فيه المنطقة الأوسع للساحل مشاعر معادية للتواجد الفرنسي. وهذا ما يشير إلى أن المنظمة بشكل أو بآخر أصبحت "فاعل بالوكالة" عن الأدوار التي تقوم بها هذه الدول، خاصة وأن منطقة غرب إفريقيا هي منطقة نفوذ فرنسي تاريخيا. منذ الانقلاب الأول في مالي سنة 2000 أواستيلاء "قادة الجيش" على السلطة، بدأت العلاقات بين دولة مالي وفرنسا تشهد توترات متصاعدة، وعلى إثرها أعلنت فرنسا سحب قوة "برخان" التي تشارك فيها دول أوروبية وإفريقية بقيادة فرنسا. تعهدت قوة "برخان" بمساعدة مالي ودول الساحل في محاربة الجهاديين والمتطرفين وكانت تعمل منذ تسع سنوات في البلاد تقريبا دون تحقيق أهدافها المعلنة. ما جعل الحكومة الانتقالية بقيادة العسكر في مالي تشكك في التواجد الفرنسي في مالي، وترى أن فرنسا هي من تدعم الإرهاب في مالي والمنطقة وترعاه، وتتولى مهمة تدريب الإرهابيين بدلا من تدريب الجيش المالي ومساعدته في القضاء على الإرهاب والتمرد (زكرياء م.، 2022).

- غياب "النهج الإستراتيجي" للوقاية وإدارة وحل النزاعات:

أنشأت الإيكواس عدة هيئات واعدة في مجال منع نشوب النزاعات، ولا سيما نظام الإنذار المبكر، ومجلس الوساطة والأمن، ومجلس الحكماء الوسطاء، إلا أن "تنفيذ الجوانب الوقائية "**لإطار الوقاية من النزاعات**" عانى في بعض الأحيان **من غياب النهج الاستراتيجي**" الذي يتسم "بضعف التنسيق الداخلي، وعدم الاستخدام الكامل، وسوء توجيه القدرات البشرية الموجودة، فضلا عن نشر قوات محدودة "ويمكننا أن نقرأ أيضا أن "توزيع الأدوار وتقاسم المسؤوليات بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء، وبين الدول الأعضاء والمجتمع المدني، وبين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء

الخارجيين، ضعيف، مما يؤدي إلى استخدام أدوات محدودة والعمليات المجزأة والتدخلات المتأخرة فيما يتعلق بالأزمات".

قائمة المراجع:

Anthony Guyon. (13 12, 2023). *Une histoire des interventions armées de la CEDEAO*. تم الاسترداد من https://legrandcontinent.eu/: https://legrandcontinent.eu/fr/2023/08/13/une-histoire-des-interventions-armees-de-la-cedeao/

cdeao. (2012). *Integration et stabilité politique en afrique de l'ouest* . Abuja.

cdeao. (17 10, 2013). *club cdeao*. تم الاسترداد من https://clubcedeao.com/: https://clubcedeao.com/la-communaute/

cdeao. (15 10, 2023). *club cdeao*. تم الاسترداد من https://clubcedeao.com/: https://clubcedeao.com/la-communaute/

cdeao. (18 10, 2023). *History*. تم الاسترداد من https://ecowas.int/: https://ecowas.int/history-2?lang=fr%20-%20https%3A%2F%2Fclubcedeao.com%2Fla-communaute%2F

Gilles Olakounlé Yabi. (11 09, 2010). *Le Rôle de la CEDEAO dans la Gestion des Crises Politiques et des Conflits*. تم الاسترداد من https://library.fes.de: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/nigeria/07449.pdf

Gilles Olakounlé Yabi. (10 11, 2010). *Le Rôle de la CEDEAO dans la Gestion des Crises Politiques et des Conflits*. تم الاسترداد من https://library.fes.de/: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/nigeria/07449.pdf

Go Yabi. (18 10, 2023). *le role de la cedeao dans la gestion des crises politiques*. تم الاسترداد من https://library.fes.de/: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/nigeria/07449.pdf.

https://ecowas.int/: *https://ecowas.int/history-2?lang=fr%20-%20https%3A%2F%2Fclubcedeao.com%2Fla-communaute%2F*. (18 10, 2023). تم الاسترداد من https://ecowas.int/history-2?lang=fr%20-%20https%3A%2F%2Fclubcedeao.com%2Fla-communaute%2F

Oumnia Boutaleb. (2022). Le rôle de la Cedeao dans la gestion des crises politiques et sécuritaires internes de ses États membres. *Policy Brief*، 1-10.

إبراهيم درويش. (23 12, 2023). *لماذا تدخل عسكري في تشاد؟ مجموعة القوص الغربي تقرر أعضاءها*. تم الاسترداد من https://www.alquds.co.uk/: https://www.alquds.co.uk/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84/

عبد الجليل الكنس. (13 06, 2017). *مجموعة القوص الغربي تقول "الجيش واس": مقتل مواطنين اثنين وتدمير 15 عربة*. تم الاسترداد من http://elawassir.org/: http://elawassir.org/archives/6492

محمد زكرياء. (13 1, 2022). *مجموعة القوص الغربي تقول الجيش واس(وأزمة الساحل تصل جيوبولتيك العقوبات الصارمة*. تم الاسترداد من https://afropolicy.com/: https://afropolicy.com/details/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9

%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A
%D8%A9%20%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%20%D8%BA%D8%B1%D8%A8%20%D8%A5
%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7%20%28%D8%A5%D9%8A%D

ن س ي ن س ا ل م .) 2020 (! إ ل س ت ت ا ل ي ج ي ة أ ل ي ة ل إ ي ك و ا س ف ي ت س ي ل س ي ا س ي ة و ا ل ع ل ك ي ة ل ن ز ا ع ي م ا ل ي . *ب ح ا ث ق ا ن و ي ة و ي ا س ي ة* ، 44-33.

و ي ل ث ق ا ب و .) 208 (. م ق ا ب ة ق ي ة ل د و ر ا ل م ج م و ع ة ا ل ق ا ص ا ي ة ل د و ل غ ر ب ف ل ي ي ف ي ا ل ف ل ح ة ت ه ي ب ا أ ل ش خ ا ص . *م ج ل ة ا ل د ر ا س ا ت ح و ل ف ع ا ل ي ة ل ق ا ع د ة ا ل ق ا ن و ي ة* ، 162.

معضلة التنمية السياسية في إفريقيا: دراسة حالة تونس بعد 2021.

The Dilemma of Political Development in Africa: A Case Study of Tunisia after 2021

أ.د لزارن عادل-جامعة غرداية د.عبد الغني عيادات-جامعة غرداية

الملخص: تعالج الدراسة موضوع التنمية السياسية بإفريقيا مع الوقوف على حالة في تونس بعد الأخذ بالتدابير الاستثنائية سنة 2021 نظرا لما تكستيه المرحلة من أهمية بالغة خصوصا في ظل الأزمة السياسية وما أنتجته من صراع بين الرئيس و الأحزاب السياسية،وقد هدفت الدراسة إلى تبيان مدى تأثير مخرجات الإجراءات السياسية بعد الأخذ بالتدابير الاستثنائية على واقع التنمية السياسية بناءا على مجموعة المؤشرات لقياس مدى نسبة تحققها وبعد التحليل والتوصيف تبين أن مسار عملية التنمية السياسية في تونس شابها الكثير من العتراث لوجود أزمات تعترض تحقيقها وهو ما قد يؤثر سلبا على المسار الديمقراطي الذي انتهجته بعد 2011 وهو ما يدفع لإعادة النظر في عملية الإصلاح السياسي للجوانب القصور التي تعتري عملية التنمية السياسية.

الكلمات المفتاحية : التنمية السياسية، إفريقيا ، الأزمة السياسية، التدابير الاستثنائية.

Abstract: The study addresses the issue of political development in Africa, while examining the case in Tunisia after the introduction of exceptional measures in 2021, given the great importance of this stage, especially in light of the political crisis and the conflict it has produced between the president and the political parties. The study aimed to show the extent of the impact of the outcomes of political measures. After adopting exceptional measures on the reality of political development, based on a set of indicators to measure the extent of its achievement, and after analysis and description, it became clear that the path of the political development process in Tunisia was marred by a lot of concerns about the existence of crises that obstruct its achievement, which may negatively affect the democratic path it pursued after 2011, which is what drives To reconsider the process of political reform to address the shortcomings of the political development process **Keywords:** political development, africa ,political crisis, exceptional measures.

مقدمة:

عرفت القارة الافريقية عقب استقلال العديد من دولها جملة التحولات على الصعيد السياسي وهدا لما تمتكله من خصوصية على باقي القارات الأخرى وذلك عبر محطات زمنية متفاوتة ومما لاشك فيه تعد أحداث التي عرفتها بعض دول القارة العربية منها والتي مست بنية الأنظمة السياسية حيث خرج فيها

الشعوب مطالبة بإقامة نظم ديمقراطية والدعوة لمزيد من الحقوق والحريات وتحسين المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

ولعل تونس تعد أولى المحطات التي شهدت ثورة ضد نظام الحكم كللت بسقوط نظام تسلطي وفتحت الباب أمام قيام ديمقراطية ناشئة في المغرب العربي وقد ظهرت بوادر ذلك من خلال المسار الذي اتخذته بالذهاب نحو المرحلة التأسيسية كان من مخرجاتها دستور توافقي جمع الفرقاء السياسيين حول مصلحة العليا لدولة لتباشر بعد مرحلة جديدة نحو البناء المؤسسات السياسية وفق مبدأ المساواة والعدالة بالرغم من بعض المشاكل الاقتصادية والأمنية خلال مراحل متفاوتة في ظل المرحلتين التأسيسية ومرحلة البناء الديمقراطي.

ومثلث تونس نقلة نوعية ونموذجا مميزا في عملية التحول الديمقراطي في بادئ الامر إذا ما قارنها مع عديد الأقطار العربية التي فشلت في سلك الطريق الذي انتهجته تونس فقد عرفت الكثير منها اضطرابات سياسية على غرار اليمن ليبيا مصر وسوريا ولتشهد ميلاد جمهورية ثانية أعادت صياغة مفاهيم جديدة في الحياة السياسية بنبذ مظاهر الإقصاء واحتكار السلطة وإحلال محلها شرعية الدستورية ودعم المشاركة السياسية تعزيز قيم المواطنة.

غير أن مسار الديمقراطية الناشئة في تونس اعترضته عدة مشاكل سياسية خصوصا بعد سنة 2019 أي بعد الانتخابات التشريعية، وتماشيا مع ثم ذكره تهدف هذه الدراسة لمعالجة موضوع التنمية السياسية لما تكسيه من أهمية بالغة في ظل الأزمة السياسية التي عرفت تونس سنة 2021 بعد توقيف العمل بالدستور لتدخل تونس مرحلة أخرى مما دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية :

كيف تؤثر الازمات السياسية على مسار التنمية السياسية في إفريقيا من خلال النموذج التونسي؟

وتندرج ضمن الإشكالية مجموعة الأسئلة الفرعية يمكن إدراجها فيما يلي:

- ما هي الأزمة المتعلقة بالتنمية السياسية في القارة الافريقية؟
- ماهي مخرجات الأزمة السياسية بالنسبة لنحب الحاكمة في تونس؟
- ما هي الازمات التي تحول دون تحقيق التنمية السياسية في تونس؟

بناءا على ما قلنا سابقا يمكن وضع الفرضية التالية تحت الاختبار:

-تشكل الازمات السياسية معضلة أمام تحقيق التنمية السياسية.

وحرصا على تقديم بحث علمي رصين وبغرض الإجابة على الفرضية المطروحة اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن لدراسة أوجه التشابه والاختلاف فيما يخص التعديلات الدستورية قبل سنة 2021 وبعدها وتركيبة بعض المؤسسات السياسية،بالإضافة للمنهج الإحصائي بإعطاء أرقام ونسب تتعلق بنسب المشاركة بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة من خلال التطرق لمعضلة التنمية السياسية في تونس.

وبهدف الإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم الهيكلي للموضوع إلى أربع محاور بداية قمنا في المحور بمعالجة متغيرات الدراسة بالتوقف عند مفهوم التنمية السياسية لما يشغله من أهمية كبيرة داخل دول العالم الثالث، والمحور الثاني المشاكل المتعلقة بالتنمية السياسية لدول الافريقية فيما يعالج المحور التالث الوقوف على المخرجات التي قام بها الرئيس قيس سعيد في ظل الأزمة السياسية قياسا بمؤشرات التنمية السياسية بالتحليل والتوصيف لنصل في الأخير عند معرفة أزمات التي تواجه تحقيق عملية التنمية السياسية في تونس.

المحور الأول : الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة.

يستدعي البحث العلمي الرصين الإحاطة بجميع جوانب دراسة لإعطائها وصف دقيقا ولاشك ان المفاهيم تعد أحد العناصر الهامة من أجل إزالة لبس والغموض وبناءا على ذلك قبل الحديث عن مفهوم التنمية السياسية وجب الوقوف قبل على تعريف التنمية.

1.تعريف التنمية:

يشير مفهوم التنمية في المعنى اللغوي من النما أي الازدياد التدريجي يقال نما المال أو نما الزرع أي تراكم وكثر ويوظف غالبا المصطلح لإشارة إلى زيادة المستويات الاجتماعية والاقتصادية ومما يمكن الإشارة إليه إن هناك اختلاف بين النمو croissant والتنمية développement فالأول يعبر عن تقدم عفوي يحدث عن وجود لأي تدخل كان من قبل الفرد أو الدولة فيما التنمية تدل على وجود فعل مقصود بغرض إحداث وفق خطط مدروسة من ناحية الزمان والمكان (نبيل، 2012).

فالتنمية في حقيقة الأمر حسب إبراهيم العسل هي عملية حضارية لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع مستهدف تحقيق رفاهية الإنسان وكرامته ،وهي أيضا حسب تعبيره بناء للإنسان وسيلة التي بموجبها يتحرر بما ينتج عنها تطويرا لكفاءته واكتشاف قدراته من جهة ومن جهة أخرى أنها وسيلة لاكتشاف موارد المجتمع وتنميتها وحسن تسخيرها (العسل، 1996)، وأيضا هي عملية مجتمعية جماعية لا يقوم بها

أو مجموعة أفراد أو جهة وإن تتم بمشاركة وتعاضد الجميع أفرادا ومنظمات وجمعيات بالإضافة إلى الدولة (سعد طه، 2006).

2-التنمية السياسية:

عند الحديث عن التنمية السياسية فهي تعود البدايات الأولى لها إلى أواخر الأربعينيات ومستهل الخمسينيات جاءت كنوع من البحث في قضايا التغيير الاجتماعي تحت مسميات التحديث، ولم تنفك الدراسات الأولى عن سياق العام لدراسة التحول و التغيير الشامل من المجتمع الريفي الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحديث (الزيات، 2002) ،و استخدام مفهوم التنمية السياسية بشكل صريح في ستينيات كوسيلة لوصف عملية ما يمكن تسميته التحديث السياسي تزامن ذلك ظهور الدول النامية المستقلة مما دفع الباحثين والمفكرين السياسين في كيفية وضع إطار لتطوير تلك المجتمعات لحذو الذي حدته الدول المتقدمة ومن أجل تسهيل اندماج الدول الحديثة في مصف الدول الغربية(damien, 2007) .

فبعد شيوع أفكار المدرسة السلوكية وما أحدثته من صدمة منهجية في دراسة الظواهر السياسية أخد مفهوم التنمية السياسية صدى ضمن دائرة الاستخدام الأكاديمي ولاسيما منها المراكز البحثية وإفرادها هامش كبير من الدراسات السياسية بل تجاوز المفهوم في أبعاده حقل العلوم السياسية فصار أحد مواضيع علم الاجتماع بل أضحى أحد الحقول المعرفية بفضل إرهاصات بعض المفكرين الغربيين المنضويين ضمن علم الاجتماع السياسي على غرار غابريل ألموند almond gabriel جيمس كولمان james coleman الذين بحثوا في مشكلات التخلف سنة 1960 بالإضافة ليونارد بندر leonard binder في مؤلفه التنمية السياسية في مجتمع متغير ومساهمة لوسيان باي lucian bye و دانيل بيل daniel bell بعنوان دراسة للأول السياسة والشخصية بنا الأمة والثاني المشكلات والأزمات السياسية المصاحبة لعملية التحول في المجتمعات الغربية (خديجة توفيق، 2019).

ويعرفها غابريل ألموند بأنها العملية التي يتم بموجبها الاستجابة النظام السياسي للتغيرات التي تحدث على مستوى المجتمع أو على الصعيد الدولي وبالذات استجابته لتحديات بناء الدولة وبناء الامة والمشاركة (مصطفى، 2022-2023) ،وقد حدد ألموند في معرض حديثه عن نظرية التحديث بان التنمية تحتاج لوجود معايير تمثل في وجود التمايز بين الأدوار السلط وإستقلالية النظام الفرعي كما شدد على مفهوم تكريس التقافة العلمانية القائمة على فصل المؤسسات السياسية لدولة مع الجانب الديني (almond & powell, 1966)،وتبرز فكرة التمايز عند ألموند حيث يرى أن النظم الغربية أكثر نظم تحديثا وتمثل نموذجا رائجا

لتطور فهي ترتكز في أداء وظائفها السياسية على مبدأ العمومية عكس ما تقوم به النظم التقليدية لدول المتخلفة (عبدالله، 2021) .

بينما إتجه ألفرد ديامنت alfred diamant بوصفة لتعريف التنمية السياسية "تشير إلى العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكسب من خلالها مزيدا من القدرة لكي يحقق بإستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب وأن يطور نماذج جديدة لتنظيم **(نصرالدين، 2022-2023)**،فحين يرى صامويل هنتغتون يجب أن تنطوي التنمية السياسية على ثلات مقومات أساسية لقضاء على مشكلة التخلف السياسي وهي كالنحو التالي:

-ترشيد السلطة rationlization of authority : هو وجود سلطة حاكمة تستند على أسس العمل بالتشريعات القانونية بما يضمن العدالة بين الأفراد داخل المجتمع ونبد كل الممارسات التي من شأنها إحداث انشقاقات مجتمعية على غرار الجوانب العرقية أو الجهوية التي تفكك النسيج المجتمعي.

-التمايز differenation : يقصد به هنتغتون ضرورة وضع حدود لسلط داخل النظام بما يسمح وجود الفصل بين السلطات مما يسمح لكل سلطة بأداء وظيفتها دون وجود عائق يحد من عملها او يسمح بتغول أحد السلط عليها.

- المشاركة السياسية poltical participation: هو فتح المجال أما الجماهير لأداء الدور المنوط لها بالتعبير عن تفضيلاتهم في الحياة السياسية يكون ذلك من خلال فتح قنوات أمام المشاركة في الأحزاب للأحزاب وتوسيع دائرة المشاركة في الانتخابات (أحمد).

ومن ناحية نجد هناك تعريفات عربية لتنمية السياسية فيشير لها عبد اللطيف القصير تعريف من منظور الفعالية حيث يرى بأنها تلك الوسيلة التي من شأنها رفع فعالية النظام السياسي والتي بإمكانها حل المشكلات التي تواجه من خلال إعادة النظر للقيم والأفضليات مما يسمح في إحداث هامش لمشاركة المواطنين في بناء تلك القيم والافضليات.

وينظر الباحث غازي فيصل على خلاف سابقيه بأن التنمية سياسية تمثل ظاهرة بنيوية ترتبط بعلاقات المجتمع وقوى الإنتاج بالقوة والسلطة والوضع الطبقي والاجتماع ومن اجل الانتقال نحو عملية التنمية يتطلب إعادة النظر في توزيع القوى داخل المجتمع (مبروك، 2018)، فالتنمية السياسية عملية يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له بإستيعاب التغييرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع وتكسبه

القدرة على مواجهة المشكلات التي تواجه في المجتمع في المدى البعيد عبر أسلوب تدريجي بما يزيد من فعاليته وإستقراره (حاج عامر، 2022).

وبناءا على ما سبق فالتنمية السياسية هي عملية متعددة الجوانب تسعى لزيادة نطاق المشاركة السياسية لأفراد بما يضمن تمثيل أكبر وخلق مؤسسات سياسية ذات كفاءة وفعالية تطوير الجهاز الاداري بما يتماشى مع متطلبات الأفراد والعمل على تكريس قيم الحقوق والمساواة داخل المجتمع.

فمن الأسباب التي جعلت مفهوم التنمية السياسية لم يرد بشأنه تعريف جامع مانع بين الباحثين بالرغم من الزخم الفكري الذي ناله الموضوع هو نتيجة لجملة من العوامل والأسباب فالتعاريف الواردة للمفهوم أبانت عن رؤى ووجهات متباينة بالنظر لزاوية التي تطرق لها الباحث فهناك من يعرف من منطلق وظيفي وهناك يربطها بعوامل بيئية كما من الأشياء التي أضفت على مفهوم طابع الغموض هو ارتباط الكثير من التعاريف للتنمية السياسية بعلماء وباحثين وأكاديميين غربيين غلبت على تفكيرهم طابعهم الإيدلوجي مما إلتصق بموضوع جوانب النقص لعدم معرفتهم لخصوصية التفاعلات السياسية داخل البيئة السياسية في دول النامي (طاشمة، 2018).

إضافة لذلك تبرز الصعوبات المعرفية والمنهجية فالتنمية السياسية تتشارك مع مفاهيم في التوظيف والوصف على غرار التحديث والتطور والإصلاح السياسي مما ساهم في وجود مواطن تداخل كبيرة بين المفاهيم، ولم تقف عند هذا الحد بل أصبحت التنمية السياسية مادة دسمة لحقول معرفية أخرى من بينها علم الاجتماع السياسي والسياسة المقارنة أدى بذلك إلى زيادة الاهتمام بالموضوع من قبل الباحثين ليتم تناولها من عدة قضايا الأمر الذي أدى لبروز عدة مداخل تهتم بالتنمية السياسية((عمر مسعود باني، 2017)

3- أهداف التنمية السياسية:

يشير"فرديريك" إلى الكثير من أدبيات التنمية السياسية لم تعطي القدر الكافي في تحديد الأهداف المرجوة التي يمكن الوصول إليها من خلال عمليات التنمية السياسية مما دفعه لإثارة العديد من التساؤلات فحواها من أجل من نحارب؟ ويقصد العمليات التنموية ما مصيرها و أين مقصدها فالتنمية السياسية في الكثير من الأدبيات لا تقدم قيم عليا أو منظومة متدرجة للقيم وإنما هي مجال مفتوح للانسان يتكيف فيها مع تفضيلاته وفق ما يقتضيه كل موقف وعليه يرى فرديريك يستوجب وضع أهداف لنظم السياسية حتى

تسمح لباحثين بإحداث مقارنة ومن ثم معرفة الأهداف الخاصة بكل نظام سياسي (دخان و زروقة، 2020) .

-إن من بين الأهداف التي تسعى التنمية السياسية لتحقيقها هو فرض القانون داخل المجتمع بما يكون لبنة أساسية لبث العدل والمساواة داخل المجتمع بصرف النظر عن الانتماءات العرقية أو الدينية أو نتيجة لوجود أفكار سياسية لدى الأفراد.

-العمل على توسيع دائرة المشاركة الشعبية بما يتيح أمام الأفراد المساهمة في صنع القرار السياسي مما يعكس رشادة السلطة وعقلانيتها مع إتاحة الفرصة لكفاءات بتبوء المناصب القيادية وفق شروط موضوعية. (عبدالحي، 2019).

-قيام الدولة بوظائفها المركزية بكفاءة عالية مثل العمل على تحقيق الأمن داخل المجتمع وخارجه ومواجهة ما قد يطرأ من مشكلات أو أزمات والاهتمام برفع المستوى المعيشي لأبناء المجتمع من خلال ما تصدره من سياسات عامة.

-توفير الحاجيات الأساسية للأفراد ولا يتأتى ذلك إلا من خلال قيام الحكومات بالمهام المنوطة لها على أكمل وجه الأمر الذي قد يجنب الدولة الوقوع في المشاكل والأزمات مما قد يدفع ذلك لتحقيق الاستقرار السياسي داخل المجتمع.

-بث الشعور بالانتماء وتعزيز قيم المواطنة لدى الأفراد من شانه المساهمة في تعزيز مسألة الهوية يجعل الفرد يدوب داخل الجماعة الأمر الذي قد ينعكس عليه بدور لعب إيجابي داخل المجتمع (كريش و زين العابدين، 2022).

وبناءا على ما سبق لا يمكن تحقيق أهداف التنمية السياسية إلا إذا توافرت بعض الشروط منها شرعية النخبة الحاكمة في الدولة ما قد يجعلها تتصرف بشكل تجسد فيه سمو القانون ويعطيها الحق في اتخاذ القرار ضف لذلك وجود ظروف الملائمة لتطبيق الاستراتجية والسياسات سوءا تعلق الأمر بالبيئتين الداخلية والخارجية.

المحور الثاني: الأزمات المتعلقة بالتنمية السياسية في إفريقيا.

إن الوصول لتنمية شامل في إفريقيا يستدعي السعي نحو تحقيق كافة الجوانب المتعلقة بها ولاشك أن التنمية السياسية تمثل أحد المقومات الهامة في العملية غير أن العديد من الدول الافريقية تعترضها مجموعة المشاكل التي قد تحول دون الوصول لتنمية سياسية والتي يكمن نتطرق إليها وهي كالنحو التالي.

1-أزمة الهوية :

تعود هده المشكلة في الدول الإفريقية نتيجة الانتقال من النظام التقليدي إلى مجتمع أكثر حداثة في ظل غياب هوية جامعة الناتجة عن جهد مؤسسات وبوتقات الصهر الوطني، وقد تتار قضية الولاء ونوعية القيم الموجهة لسلوك وقضية ترتيب مستويات الانتماء وصعوبة انصهار كافة أفراد في بوتقة واحدة تتجاوز الانتماءات الضيقة التقليدية وهدا راجع بالاساس إلى التنوع والاختلاف والتباين الاجتماعي (اللغوي، الديني، الثقافي) داخل المجتمعات الافريقية. (رزوق، 2019، صفحة 138).

ولعل من العوامل المرتبطة بظاهرة الهوية له صلة بالسياسات الاستعمارية خلال الحقبة الاستعمارية الذي كان له دور في التأثير على البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي كمحاولة لطمس الهوية وهو ما عمدت إليه في قطع الصلة هده المجتمعات مع ماضيها من خلال فرض تقافة ولغة أخرى وضع سياسات لحل مجتمعات من فرق تسود. (تراكة، 2020، صفحة 168).

2-أزمة الشرعية:

يشير لوسيان باي l. pay لأزمة الشرعية انهيار في البنية التأسيسية وفي أداء حكومة معينة والذي ينجم عن خلافات حول ماهية الطبيعة الأمثل والأنسب للسلطة في النظام السياسي (بلعيفة و زوامبية، 2019، صفحة 265) ،بالتالي تتخبط العديد من الدول الافريقية لوجود مظاهر أزمة الشرعية الذي تظهر من خلال تراجع معدلات الرضاء الشعبي وخروج الاحتجاجات وتصاعد أعمال العنف في الشوارع ورفض كافة ممارسات النظام ورفض المشاركة في أي مظاهر كسب النظام لشرعية وشيوع العصيان المدني ويبرر البعض هده الممارسات بان كثير من أبنية النظم الافريقية تستخدم منظمات موروثة من الفترة الاستعمارية إلى جانب سوء أداء الحكومات المتعاقبة وغياب التداول السلمي على السلطة مما يحد من دوران النخبة الحاكمة (رزوق، 2019، صفحة 139) .

3.أزمة الاستقرار:

يعد عامل الاستقرار من أبرز ما تعانية الدول الإفريقية إلى جانب الأمن الذي مس كيان الدول والسبب في ذلك لفشل سياسات الاندماج الوطني وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل ترتبت عن تدخلات خارجية في الشؤون الداخلية للدول والتي عادة ما ينتج عنها شيوع حالات عدم الاستقرار فالتوترات السياسية في القارة الافريقية دورا معاكسا لجهود التنمية الاقتصادية.

وتنفرد القارة الافريقية مقارنة بالقارة الأخرى في عدد الانقلابات إذا وصل العدد لأكثر من 200 محاولة إنقلاب منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي أخرها إنقلاب الغابون والنيجر وبوركينافسو وتعدد دول غرب ووسط إفريقيا بشكل عام الأكثر تعرضا لإنقلابات العسكرية نظرا للبيئة الخصبة المشجعة على ذلك والتي تمتل في الخلافات العرقية والإثنية إلى جانب هشاشة بنية الدول من السياسية والامنية وعلى الرغم من تعدد المحاولات إلى نصفها باء بالفشل (جيهان، 2021).

4. **أزمة التوزيع:**

تتصل هده الأزمة بقدرات النظام التوزيعية للموارد والمنافع المادية والغير مادية داخل الدولة على سائر الأفراد والجماعات ذلك تطبيقا لمعيار المواطنة فغياب التوزيع داخل الدولة الإفريقية يرجع بالأساس بإنفراد قلة بمقدرات وإيرادات الدولة وهو ما يؤدي للحرمان الاقتصادي الذي يهدد بانتقال الصراع أو التنافس الاقتصادي يصبح صراعا سياسيا ،هو ما يساعد في ظهور الفساد السياسي حيث يرتبط مظاهر الفساد ببعض الوظائف في الدولة تجعل مصلحة الفرد أكبر من المصلحة العامة في ظل ضعف الأدوات الرقابية مما يفتح دلك باب الصراعات بين الجماعات التي تملك الثروة والأخرى التي لا تملك الأمر جعل العديد من الدول تتصدر الترتيب العالمي في مؤشرات الفساد. (رزوق، 2019، صفحة 144).

وعليه فإن الدول الافريقية تعاني مشاكل على مستويات أخرى بما فيها المتعقلة التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وفي هدا الصدد سنحاول التطرق لمسألة التنمية السياسية في تونس باعتبارها أحد الدول الافريقية وقد عرفت تونس أزمة سياسية بعد 2019 حيث شهد المشهد السياسي حالة من الصراع بين الأحزاب والرئيس وبين الأحزاب فيما بينها ماكان له تأثير سلبي أدى لسقوط رؤساء الحكومات وصعوبة ممارسة المؤسسات السياسية دفع بالرئيس قيس سعيد لاتخاد التدابير الاستثنائية سنة 2021.

المحور الثالث : و اقع التنمية السياسية في تونس بعد التدابير الاستثنائية سنة 2021.

ولقد كان اتخاذ التدابير الاستثنائية من طرف الرئيس قيس سعيد انعكاس على مسار البناء الديمقراطي الذي حدث بعد 2011 هذا بعد دخول تونس مرحلة جديدة كان لها وقع على التنمية السياسية وبناءا على ذلك سنحاول إبراز تأثير الاجراءات السياسية في تونس على التنمية السياسية على النحو الأتي:

1- الهندسة الدستورية الجديدة و مسألة المشاركة:

لقد شكل إعادة هندسة دستور جديد أحد أولويات الرئيس قيس سعيد لما حمله دستور 2014 من بعض الجوانب القصور نظرا لصعوبات التي واجهت عملية سير المؤسسات السياسية في المراحل السابقة بعد الثورة الأمر الذي ساهم بشكل كبير بدخول في أزمة فقد أخذ زمام المبادرة بإعلانه عن استشارة إلكترونية للمواطنين التونسيين نظمتها وزارة تكنولوجيا الاتصال ودلك بفتح المجال أمام المواطنين للمشاركة من خلال إرسال رسالة نصية متضمنة رقم بطاقة التعريف الوطنية للحصول على رقم سري الذي يسمح بدخول للمنصة الالكترونية لوضع كل مواطن إقتراحه حول الدستور (فقيري، 2022).

وقد أثير حول هذا الإجراء الكثير من النقد خصوصا من الأحزاب المعارضة كون مخرجات التعديل الدستوري ستحمل الرئيس واقع قد يعيد النظام الرئاسوي في تونس ما قد يفتح المجال ام إنفراد الرئيس قيس سعيد بالسلطة ما دفعها لإطلاق حملة لمقاطعة عملية الاستشارة ومن شانه كدلك أن يشوه ذلك مسار الديمقراطية في تونس، فالصدام بين الرئيس والأحزاب كان له تأثير بعد تراجع نسبة المشاركة في عملية الاستشارة بعد أن شارك 534915 مواطن فقط بنسبة ،فقد كان لنسبة % 38 رأي بتعديل دستور 2014 بينما أقترح % 36,5 بوضع دستور جديد لكن ما تمت ملاحظته هو إزاحة الأحزاب السياسية والجمعيات من العملية (حمودي، 2023) .

وعليه دفعت النتائج الاستشارة لفتح باب صياغة دستور جديد وبناء على ذلك تم استحداث الهيئة الوطنية الاستشارية من أجل جمهورية جديدة بعد صدور مرسوم 30 لسنة 2020 تكون اللجنة من عمداء كليات الحقوق والعلوم القانونية والسياسية برئاسة الأكبر سنا غير الظروف السياسية دفعت الجهة المخولة لإصدار بيان جماعي تعبر فيه عن امتناعها بقبول تلك المهمة لأن ذلك سيزج بالجامعة للمعترك السياسي،وبعد صياغة المسودة الدستور طرح الرئيس قيس مضمونها امام الشعب ليتم فيما بعد الاستفتاء عليه وهو ما حدث شرخا كبير بين اللجنة الاستشارية والرئاسة بعد خرج الصادق بلعيد لإعلام نافيا مضمون التعديل كونه لا يمثل المسودة التي صاغته اللجنة غير أن ذلك لم يغير من سير عملية الاستفتاء وقد تولت الهيئة المستقلة لانتخابات الإشراف على الاستفتاء (القرقوري، 2023) .

جدول رقم (01): يمثل نتائج الاستفتاء من أجل اعتماد الدستور الجديد لتونس 2022.

العدد الإجمالي للناخبين المسجلين	9278541
عدد المصوتين	2830094
مجموع الأصوات المعبر عنها	2756607
عدد الأوراق الملغاة	56479
عدد أوراق البيضاء	17008
عدد أصوات الإجابة " نعم "	2607884
عدد أصوات الإجابة " لا"	148723

- المصدر: معتز القرقوري النظام السياسي التونسي في ظل دستور 25 جويلية 2022 الملابسات والمضامين. (القرقوري، 2023).

إن النتائج الجدول المعروض أعطت موافقة الشعب التونسي لدخول حيز العمل لدستور الجديد والتخلي عن دستور 2014 لكن النتائج أكدت ضعف المشاركة السياسية في عملية الاستفتاء هدا راجع لعدم الاكثرات لما يحدث في الحياة السياسية خصوصا بعد المصاعب الاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة التونسية .

2- مسألة الفصل بين السلطات في الدستور الجديد:

لقد جاء هندسة لدستور الجديد لتونس سنة 2022 بتغييرات جذرية مقارنة بدستور 2014 فقد أصبح لرئيس صلاحيات كبيرة فقد أعطت له الصلاحيات الجديدة حق تعيين طاقمه دون وجود لتدخل البرلمان أو تعيين رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية مما جعل الحكومة في حالة تبعية لرئيس في تجسيد السياسات العمومية التي يضعها في مختلف المجالات فالوزراء أصبحوا مسؤولون أمام الرئيس.

وإذا ما نظرنا لمبدأ الفصل بين السلطات نجد مظاهر التدخل والتغول السلطة التنفيذية على باقي السلط علامة مسجلة في الدستور الجديد من خلال إعطاءه حق التشريع بالأوامر وفق حالات حددها الدستور وصلاحية القدرة على حل البرلمان مما يجعل البرلمان أداة لدى الرئيس لبسط أفكاره وتوجهاته وبرامجه مما قد يعيق كثيرا العمل البرلماني من جهة ومن جهة أخرى نجد بالرغم من إقرار الدستور بإستقلالية القضائية إلا أن السلطة التنفيذية لها أليات تحول وتقيد من حرية الجهاز القضائي ذلك بتعيين القضاة بعد تقديم من ترشحهم من المجلس الأعلى للقضاء وهو لم يكون معمولا به في دستور 2014 إذ كان يتم تعيينهم بعد الاخذ برأي المجلس الأعلى للقضاء (التونسية، 2022)

وبناءا على ذلك أن مخرجات الدستور الجديد في إطار تنظيم السلطات الثلاث أن نجد طبيعة النظام الحكم قد تغيرت من نظام شبه برلماني الذي كرسه دستور سنة 2014 نحو الانتقال لنظام رئاسوي يتحكم فيه الرئيس بجميع مفاصل الحكم.

3-النظام الانتخابي وتأثيره على الأحزاب السياسية:

إن العلاقة المتوترة التي ميزت العلاقة بين الاحزاب السياسية والرئيس جعلت هذا الأخير يراجع حساباته في مسألة العملية الانتخابية هدا ما دفعة لتغير طبيعة النظام الانتخابي بتغيير طريقة الاقتراع بعد الاخذ بنمط الانتخاب على الأفراد وفق نظام الاغلبية بدل الاقتراع النسبي على القوائم مع الباقي الأكبر وضمن عملية الإصلاح السياسي تم تقليص عدد مجلس النواب من 217 نائبا إلى 161 نائبا مع تعديل عدد الدوائر الانتخابية 10 دوائر مخصصة للمواطنين خارج التراب التونسي وطرح تعديل قانون الانتخابات إمكانية سحب الثقة من أحد نواب المجلس التشريعي بعد ان أجاز القانون أن يكون الطلب المقدم من طرف عشر أشخاص مسجلين ضمن الدائرة الانتخابية التي فاز فيها النائب مما قد يجعل النائب إدا قصر في مهامه عرضة للمسألة بطريقة مباشرة من الناخبين وقد ألغى تعديل قانون الانتخابي مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء في ظل نمط الاقتراع الجديد (55، 2022) .

غير ان الاخد بهذا النمط من الانتخاب قد يؤثر على كفاءة وفاعلية المؤسسات السياسية في تونس لما يحمله من جوانب سلبية في إقصاء الأحزاب السياسية من المشهد السياسي فلا يكمن أن تصورا وجود لعمل السياسي في أي دولة من دون وجود أحزاب من ناحية ومن ناحية أخرى قد يفتح هدا النمط الباب أمام تغلب الخطاب القبلي أو تنامي النعرات العشائرية على حساب معايير الكفاءة في العملية الانتخابية ويجعل النائب يفكر في منطقته الامر الذي يترتب عنه إغفال القضايا الوطنية الكبرى بالإضافة كما ان سياسة رفع اليد للدولة لحملات الانتخابية وفق القانون الانتخابي المعدل سيعطي هامش أكبر لتدخل المال الفاسد في ترجيح كفة بعض المرشحين مما قد يوسع الهوة المشاركة السياسية لأفراد بمرور الوقت بدواعي نقص الموارد المالية (الجمعاوي، قانون إنتخابي في تونس على مقاس الرئيس، 2022).

4-الإدارة الانتخابية :

تحتاج العملية الانتخابية في أي بلد كان إلى جهة تعنى لها إدارة العملية الانتخابية سواء كانت حكومية أو مستقلة لما تحمله من تعقيدات في العملية الحسابية والتنظيمية هدا ما يجعها دائما بحاجة ماسة لكوادر بشرية قادرة على تسيير الانتخابات (ألان و وأخرون، 2007، صفحة 23) ،فنجاح الهيئة المستقلة

لانتخابات في العملية الانتخابية بعد الثورة في انتخابات المجلس التأسيسي جعل الحالة التونسية مميزة نظرا لصورة المقدمة لرأي العام الدولي في بعث قيم الديمقراطية بالرغم من بعض العراقيل التي شابتها وما أحدث حولها من لغط غير أن التحولات السياسية في تونس بعد التدابير الاستثنائية 2021 جعلت الرئيس التونسي قيس سعيد يطرأ عليها تغييرات ويضمها للمؤسسات التي أصبحت في حالة تبعية له هدا بعد قام بتعديل القانون الأساسي المنظم لها بتخفيض عدد أعضائها من تسعة فيما سبق إلى سبعة أعضاء يعين ثلاثة منهم إلى جانب ثلاثة قضاة واحد لكل من القضاء العدلي والمالي والإداري إلى جانب متخصص في مجال المعلوماتي (مرسوم عدد 22 ، 2022) . ومما تجدر الإشارة إليه الهيئة المستقلة لانتخابات لم تكن طريقة تنظيمها بهدا الشكل بل كانت تشرف السلطة التشريعية على انتخابها.

المحور الرابع:عراقيل التنمية السياسية في تونس.

إن المسار السياسي الذي سلكته تونس بعد 2021 حمل الكثير من التبعات حيث أدى لتراكمات كان لها انعكاساتها سلبية على التنمية السياسية وأثر بشكل كبير على الرصيد الديمقراطي المكتسب بعد الثورة فبعد تحليل لمخرجات عملية التدابير الاستثنائية وما تبعها من عملية الإصلاح السياسي قادها الرئيس التونسي قيس سعيد يكمن وضع أهم الأزمات التي تعترض تحقيق عملية التنمية السياسية في تونس وهي كالنحو الأتي:

1-**مشكل الاستقرار السياسي والديمقراطية :** إن الأزمة السياسية وما تبعها من مخرجات على الحياة سياسية أفرزت العديد من مواطن القصور في تحقيق الإستقرار السياسي وهدا يعود لبعض النقاط التي يمكن ذكرها وهي كالتالي:

-تعاني الأحزاب السياسية التونسية مرحلة جديدة تتميز بالانقسامات داخل كياناتها فقد عرفت الأحزاب تشتتا خصوصا بعد الشرخ الدي أصابها بعد دخول تونس في مرحلة التدابير الاستثنائية ويظهر ذلك جليا قبل حل مجلس النواب فقد شهد حركة النهضة إستقالات جماعية في سبتمبر 2021 وهو نفس الأمر كذلك بالنسبة لحزب قلب تونس فهدا الأمر لم يقتصر على أحزاب المعارضة بل وصل للأحزاب المساندة لمشروع الرئيس قيس سعيد (قندوز، مبطوش، و كعيبوش، 2023)فالاحزاب التونسية يمكن القول بانها ضعيفة تأسست حول الأفراد وليس الأفكار فهي لاتتمتع بالقدرة والحافز لاتخاد مواقف قوية بشأن قضايا

السياسة، فالاحزب القوية والفعالة ضرورية لأي جهد ناجح لإرساء الديمقراطية، أما الأحزاب التونسية بعد الثورة لم تطور من برامجها ولا تزل تفتقر إلى الأسس التنظيمية القوية (علوي، 2022-2021).

- اللافت منذ بداية التدابير الاستثنائية وما تبعة من إجراءات سياسية هي عمل أحادي بسط فيه الرئيس قيس سعيد قرارات فردية دون أن يمر عبر المؤسسات الدستورية ومن دون ان يستشير الهيئات التمثيلية الوزانة والتي لها تأثير على المشهد السياسي التونسي على غرار إتحاد التونسي للشغل ومنظمة الأعراف والجمعيات الوطنية وتحيل تصرفات الرئيس السياسية حالة من التوجس على مسار الديمقراطية في تونس. (الجمعاوي، عندما يحاول رئيس تونس الحكم الفردي، 2022).

-ساهمت الأزمة السياسية بتأثير بشكل كبير الديمقراطية فلا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية دون وجود إستقرار سياسي مما أسهم في تراجع الرصيد الديمقراطي الذي إكتسبته تونس بعد الثورة وهو ما تظهره المؤشرات العالمية.

جدول رقم(02): تصنيف تونس العالمي وفق مؤشرات الديمقراطية لسنوات(2022/2021/2020).

السنة	الرتبة العالمية	مؤشر العملية الانتخابية	وظائف الحكومية	المشاركة السياسية	الثقافة السياسية	الحرية المدنية
2020	54	9,17	5,36	7,22	5,63	5,59
2021	75	7,50	4,64	7,22	5,00	5,59
2022	85	6,17	4,64	6,11	5,63	5,00

المصدر: eiu democary وحدة الاستخبارات الاقتصادية (intelligence, 2020,2021,2022)

ما يتم ملاحظته من خلال الجدول هو تعتر مستوى الديمقراطية بناءا على مؤشرات عالمية فقد سجلت تونس تراجعا سنة 2021 ب 21 مركزا عالميا بمعدل انخفاض بلغ 0,60 وقد انتقلت من نظم ديمقراطية سنة 2020 إلى نظم هجين سنة 2021 غير أن ذلك لم يتغير من تصنفيها سنة 2022 بعد أن تراجعت 10 مراكز في الترتيب العالمي(democracy, 2021) .

2-تراجع مستويات المشاركة السياسية:

تشكل المشاركة السياسية عنصرا بارزا وهاما في عملية التنمية السياسية ويمثل التوسع فيها بعدا أخر لدولة الحديثة حسب صامويل هنتغتون وهو ما تتفوق فيه الدول الغربية (حسين علوان، 2020) فمن

الآثار السلبية لمخلفات للأزمة السياسية في تونس تراجع المشاركة السياسية للأفراد في الانتخابات التشريعية بعد إصدار دستور 2022 وقد وصلت نتائج انتخابات التشريعية الدور الأول التي اجريت في ديسمبر 2022 ما نسبته 11,22 % بلغ عدد الناخبين فيها 1025418 فيما استمرت النتائج عند استمرار الجولة الثانية في الدوائر التي لم تصل للأغلبية المطلقة وفق النمط الانتخابي المعمول به بالتصويت على الأفراد فلم تتعدى النسبة 11,15% من أصل 7853447 ناخب مسجل (بركات، 2029).

وتعتبر نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية الاضعف منذ 2011 الأمر الذي قد يهدد مسار الديمقراطية ويؤثر ذلك بتراجع وكفاءة المؤسسات التمثيلية التي تعتبر كأحد مظاهر التنمية السياسية وفي سياق دفعت نسب المشاركة إلى طرح قضية الشرعية من طرف المعارضة الحزبية بوصف البرلمان الجديد بالرغم من أنه منتخب إلا أنه فاقد لشرعية وأيضا هو امتداد لعدم الشرعية التي قام بها الرئيس قيس سعيد.

ويظهر عمق أزمة المشاركة في تونس بعد أخد بالتدابير الاستثنائية في عجز النظام السياسي عن إعادة تشكيل تفاعلات سياسية بين القوى السياسية المختلفة داخل المجتمع من أحزاب وجمعيات المجتمع المدني وقمع رغبتها في عملية المشاركة داخل الحياة السياسية ما يعني زيادة المطالب قابلها ضعف استيعابها من طرف النظام السياسي لفقدان لعوامل التكييف والتغيير الأمر الذي قد يؤدي لتهديد إستمراريته (محمد شطب، 2009) .

3- ظهور أزمة الشرعية:

شكل موضوع الشرعية أحد التجدبات السياسية بين أنصار الرئيس والطبقة المعارضة له من أحزاب وجمعيات وفي هذا الصدد تشكل الشرعية أحد معوقات التي تحول دون الوصول لتحقيق التنمية السياسية فمند إتخاد التدابير الاستثنائية حرص الرئيس قيس سعيد بالرغم من انتخابه بطريقة قانونية وشرعية على شرعنة إجراءاته كمرحلة إنتقالية لتأسيس لجمهورية جديدة بعيدا عن وجود أي حوار وطني داخلي ويظهر ذلك جليا المرسوم 117 الذي جعل الرئيس محورا لسلطات الثلاث دون وجود أليات الرقابة عليه.

كما زاد في تهرئة الشرعية عجز الرئيس عن الوفاء بوعوده التصحيحية في المستوى الاقتصادي والعجز عن إسناد تلك الشرعية المتأكلة بمشروعية الإنجاز(إرتفاع التضخم،إرتفاع المديونية العمومية،غياب محاسبة رموز الفساد، الخضوع لتبعية لإملاءت صندوق النقد الدولي،شح المواد الأساسية، إنخفاض قيمة الدينار التونسي)،: (بن عبد الله، 2022)

خاتمة:

بعد التحليل والتوصيف يمكن القول الاجراءات الاستثنائية التي عرفتها تونس بهدف الذهاب نحو جمهورية جديدة هي اجراءات كان لها بالغ الأثر على مستوى التنمية السياسية وعلى مستقبل قيمة الديمقراطية المكتسبة إدا ساهمت تلك الاجراءات في عدم الاستمرارية النجاح المحقق بعد مرحلة التحول الديمقراطي وما تلها الأمر الذي قد يهدد عملية الترسيخ الديمقراطي ما يدفعنا لوضع إستنتاج بناءا على ذلك يمكن القول بأنه ليس بالضرورة أن تؤدي الإصلاحات السياسية إلى تحقيق التنمية السياسية في تونس إن لم يكن هناك اتصال سياسي بين النخب الحاكمة و مكونات السياسية الاخرى في المجتمع تشمل إعطاء هامش المشاركة في تعبير عن الأراء دون إقصاء .

فالإجراءات المبذولة لم تعكس نتائج إيجابية عند قياسنا لمؤشرات التنمية السياسية الامر الذي قد يجعل مسألة التنمية تشوبها الكثير من العترات إن لم يكن هناك مساعي جدية لقيام في المستقبل بعملية الإصلاح والتغيير تتم بطريقة ديمقراطية وعليه يمكن وضع مجموعة التوصيات من شأنها المساهمة في زيادة معدلات التنمية السياسية وهي كالتالي:

- تعديل الدستور 2022 يتم ذلك من خلال إشراك جميع الاطياف السياسية لوصول دستور توافقي يعكس مبدأ الفصل بين السلطات.

-تشجيع على الانخراط في الاحزاب السياسية لأن هده الاخير تعد أدوات الهامة في عملية التنمية السياسية لما تقوم به من وظائف التنشئة والتجنيد السياسي والعمل الرقابي على السياسات الحكومية ولا يكون ذلك إلا بهندسة نظام انتخابي تشرك فيه جميع الفئات داخل المجتمع يعكس أسس المساواة والعدالة ويكون له تأثير على إيجابي على فاعلية المؤسسات السياسية ويحقق درجة من المشاركة السياسية

قائمة المراجع:

1. الرئاسة التونسية. (15 سبتمبر 2022). الأمر الرئاسي رقم 55، م. ر. ر. ت عدد 75 بتاريخ 17 سبتمبر 2022 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة.

2. almond, g., & powell, b. (1966). *comparative politics a development appraoch.* (p. lucian, c. james, & a. gabriel, Éds.) brown and company.

3. damien, k. (2007). *political development.* new york: routledge taylor/francis group.

4. democracy, e. (2021). *democracy index 2021 the china.* london: The Economist Intelligence Unit.

5. intelligence, e. (2020,2021,2022). *democracy index.* london: eiu.

6. بدوي، عاصم السيد. (1996). *التنمية السياسية: مفاهيم وتطبيقات*. بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

7. آلن، و & ., وآخرون. (2007). *أشكال الإدارة الإلكترونية*. السيد دليل للمؤسسة الدولية للديمقراطية.

8. الجوجري، عادل عوان. (2020). *المشاركة السياسية للأقليات المسلمة في أوروبا الغربية*. المركز الديمقراطي العربي.

9. التونسية، د. ا. (2022). جريدة الرسمية للجمهورية التونسية. (25 جويلية). *عدد خاص 73، 80، 101، 102، 120*. مطبعة الرسمية للجمهورية التونسية.

10. الجمعاوي، أ. (2022). بايدن يحاول تحسين علاقات أمريكا بالعالم العربي. Consulté le 28 août, 2023, sur https://www.alaraby.co.uk/.

11. الجمعاوي، أ. (2022). تونس على مفترق طرق رئاسية. Consulté le 14 septembre, 2023, sur https://www.alaraby.co.uk/opinion.

12. الرحيوة خيرة قنوفي. (2019). آليات التنمية السياسية في الدول العربية المعاصرة. *مجلة دفاتر السياسة والقانون*، *35* (1).

13. الزعبي، عبد الله. (2021). *التنمية السياسية في الأردن في ظل أدوار الشباب دراسة استطلاعية مقارنة*. المركز العربي الديمقراطي.

14. الشقوري، م. (2023). *النظام السياسي التونسي في ظل دستور 25 جويلية 2022 والمؤسسات المؤقتة*. تونس: مجمع الأطرش.

15. الطيب، محمد الصالح. (2023). *دولة الخيمة من سرقة وطن ظاهر علي إلى مأزق الانقلاب الديمقراطي*. تونس: FACTORY-LEADERS PR.

16. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية. (s.d.). عدد 17 لسنة 2021 مؤرخ في 22 سبتمبر 2021 المتعلق بالتدابير الاستثنائية.

17. العبيدي، وليد النور زواهية. (2019). أزمة الشرعية في النظم السياسية العربية والتكيف على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة. *مجلة الشرق للقانون والعلوم السياسية*، *1*، صفحة 265.

18. بوقرين الصالحين. (2022-2023). النخبة السياسية ومعضلة التنمية السياسية في الجزائر دراسة في العوائق والآليات للحراك 1995-2019. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.

19 بركات, ب (2029, يناير 29). *من سوق المشارك في الأزمات خيارات التشريعية*. Consulté le أوت 28, 2023, sur https://www.alaraby.co.uk.

20 بن عطا, ع (2022, أكتوبر 28). *أزمة الحكم وأزمة المعارض في تونس*. Consulté le أوت 28, 2023, sur https://arabi21.com/story/1470878.

21. جمال تركة. (جوان, 2020). أزمة الهوية وإشكالية بناء وحدة وطنية في دول المغرب. *مجلة تمدن*، *12* (1)، صفحة 168.

22 لجيل ونيل. (2012). التنوع والتوافق السياسي أي علاقة؟ *مجلة العلوم السياسية والإعلام* (8)، صفحة 24.

23. حمودي, ع (2023, يوليو). *الأحزاب والمجتمع في تونس بين تطلعات الشارع والإكراهات السياسية*. Consulté le جويلية 24, 2023, sur https://www.aa.com.tr/ar.

24. رحاب عبد الحي. (جانفي, 2019). معوقات التنوع السياسي وأثرها على استقرار النظام السياسي في السودان 2007-2017. *دفاتر السياسة والقانون*، *11* (1)، صفحة 175.

25. طاشمة, ب. (2018). *التنوع السياسي بالبلدان العربية دراسة في مخرجات الأنظمة السياسية*. الجزائر: دار الأمل للطباعة والنشر.

26. عبد الحليم الزيات. (2002). *التنوع السياسي والاستقرار السياسي دراسة في علم الاجتماع السياسي الأسس العامة والمنهجية*. مصر: دار المعرفة الجامعية.

27 بن عيسى سالم جيهان. (30 أكتوبر, 2021). *آثار الرقص على الفقرات العنقية في فيبروجينيا*. تاريخ الاسترداد 14 أكتوبر, 2023، من https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/6812.

28. عبد الخالق الدرقاوي دوزي، الحاج بسطوش، و عمر كيحوش. (2023). الأشكال الحزبية وإشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع في تونس. *مجلة الحقوق وحوكمة العولمة السياسية*، *9* (1)، صفحة 717، 718.

29. عدلي مرزوق رزوق. (جوان, 2019). التنوع السياسي في فيروجينيا الإشكاليات والتحديات. *مجلة الدراسات الإفريقية*، *41* (46)، صفحة 138.

30. عبد السلام محمد طه. (2006). *التنوعية والمجتمع العراقي*. مصر: مكتبة مدبولي.

31. علوي, ع. (2021-2022). بأثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في مصر وتونس بعد 2011 أطروحة دكتوراه. 22. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلاقات الدولية: جامعة الجزائر 3.

32. عمر مسعود بلاي, م. (2017). العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنوع السياسي. *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*, *8*, p. 404.

33. عبد الرحمن مجمع محمد شطب. (2009). النخبة السياسية وأثرها في التنوع السياسي. *مجلة الشمال للعلوم القانونية والسياسية*، *1* (4)، صفحة 147.

34 قبوري, ن (3 2022, يناير). *الاستفتاء الدستوري في تونس يثير الجدل*. Consulté le 24 جويلية 2023, sur https://www.afrigatenews.net/article.

35. كاهية بروك. (2018). التنوع السياسي كأداة لتحقيق الوحدة القومية السياسية بين أجزاء المجتمع. *مجلة فتحوالت* (1)، صفحة 77.

36. مرسوم عدد 22 . (21 أفريل, 2022). *المتعلق بالقانون الأساسي للجمهورية التونسية*.

37. مصطفى, ب. (2022-2023). الإصلاح الإداري كمدخل لتحقيق التنمية السياسية في الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم السياسية والإعلام, قسنطينة.

38. مجدي حسن خليفة. (2022). *التنمية السياسية: مداخل وأطر نظرية مع دراسة تطبيقية على بعض الدول النامية*. الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع.

39. نبيل كريش، وليد زيدان العلي. (أبريل, 2022). التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، *13*(1)، صفحة 707.

40. نور الدين دخان، وإسماعيل زروقة. (2020). التنمية السياسية إشكالات المفهوم. *دراسات سياسية*، *2*(6)، صفحة 28.

41. وبعان أحمد. *مدخل للسياسي وعمليات التنمية السياسي*. مصر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

رهانات تحقيق الأمن الغذائي في افريقيا بين الو اقع والمبادرات الإقليمية

د. بالـة عمار-جامعة خنشلة د. نوري عزيز-جامعة خنشلة

amarbala2009@yahoo.fr

مقدمة

لا يزال تحقيق الأمن الغذائي على المستوى العالمي يمثل تحديًا ليس فقط للدول النامية ، ولكن أيضًا للعالم المتقدم. ويكمن الاختلاف بين العالمين في حجم المشكلة من حيث شدتها ونسبة السكان المتضررين، حيث يتم تخفيف المشكلة في الدول المتقدمة من خلال توفير تدخلات مستهدفة للأمن الغذائي ، بما في ذلك المعونة الغذائية في شكل إغاثة غذائية مباشرة، أو بشكل غير مباشر من خلال دعم إنتاج الغذاء. وقد أدت هذه الجهود إلى الحد بشكل كبير من انعدام الأمن الغذائي في هذه المناطق، أما في العالم النامي فنجده متخلف بمقدار كبير، ولا سيما في القارة الأفريقية. وتشير التوقعات إلى أنه سوف يكون هناك زيادة في هذا الاتجاه، ما لم يتم اتخاذ تدابير وقائية. والكثير من المفكرين وصانعي السياسيت العالمية حددوا العديد من العوامل والتي ساهمت في هذا الاتجاه بما في ذلك الأمراض والأوبئة مثل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ؛ والحروب الأهلية وسوء الحكم ؛ وكثرة الجفاف والمجاعة. والاعتماد الكبير في المجال الزراعي على المناخ والبيئة.

ولقد ساء الأمن الغذائي في القارة الإفريقية منذ عام 1970، حيث ظلت نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية في نطاق 33 إلى 35 في المائة في القارة، وهي بدرجات متفاوت حسب كل منطقة. فهي تمثل بنسب أدنى في شمال إفريقيا (4 في المائة) ونسب عالية في وسط أفريقيا (40 في المائة) . لذلك جاءت هذه الورقة البحثية لتعرض أهم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في إفريقيا، طارحة الإشكالية التالية: ماهي أهم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في إفريقيا، أو بصيغة أخرى: ما هي أهم المبادرات والسياسات التي يمكن أن تساهم في معالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي في القارة السمراء.

وتعتمد الورقة على الفرضيات التالية:

*- ترتبط تحديات الأمن الغذائي في افريقيا، بفشل السياسات والبرامج الحكومية والإقليمية.

*- ترتبط تحديات الأمن الغذائي في إفريقيا، بالعوامل البيئية مثل التغير المناخي، والندرة البيئية.

*- ساهمت الحروب الأهلية في زيادة لا أمن الغذائي.

منهجية الدراسة:

للتطرق للموضوع تم الاستعانة بالمنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف الأدبيات والمنشورات ذات صلة الأمن الغذائي، والتي تم العثور عليها من خلال عمليات البحث عبر الإنترنت، والمواقع الإلكترونية للمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية. تم استكمال هذه المراجعة ببحث على الإنترنت باستخدام محرك بحث من أجل تطوير تحليل بسيط لتكرار استخدام مصطلح " الأمن الغذائي " ، كما أننا نعتمد على المنهج الإحصائي من خلال الاستعانة بالأرقام المختلفة التي تقدمها الدول والمنظمات الحكومية والغير الحكومية والمتعلقة بموضوع الأمن الغذائي في إفريقيا.

خطة الدراسة:

تعتمد الدراسة على الخطة التالية:

المحور الأول – مفاهيم الأمن الغذائي.

المحور الثاني- واقع الأمن الغذائي في إفريقيا.

المحور الثالث- آليات تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا.

خاتمة.

المحور الأول – مفاهيم الأمن الغذائي:

تعكس تطورات مفاهيم الأمن الغذائي- في سنوات الثلاثينيات من القرن العشرين- التغيرات التي طرأت في التفكير في السياسات العالمية، حيث ظهر المصطلح لأول مرة في منتصف السبعينيات ، عندما أنعقد مؤتمر الأغذية العالمي سنة 1974، حيث كان ينظر للأمن الغذائي من خلال عملية استمرار تدفق الإمدادات الغذائية، وعن طريق ضمان توافر واستقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية على المستويين الدولي والوطني، فقد تم تعريفه على أنه هو " توافر الإمدادات الغذائية العالمية من المواد الغذائية الأساسية الكافية في جميع الأوقات، وذلك بهدف الحفاظ على التوسع المطرد في استهلاك الغذاء و لتعويض التقلبات في الإنتاج والأسعار "[182] (مؤتمر الأغذية العالمي ، 1974، ص.3).

وفي عام 1983 ، ركز تحليل منظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي من خلال الوصول إلى الغذاء ، مما أدى إلى تعريفه انطلاقا من فكرة " الحاجة " والذي يستند إلى التوازن بين جانب العرض والطلب في معادلة الأمن

[182] – أنظر تقرير مؤتمر الأغذية العالمي سنة 1974 ، ص.3.

الغذائي[183] (منظمة الأغذية والزراعة ،1983، ص3) . وبعد ذلك تم تنقيح التعريف ليشمل مستوى الفرد والأسرة ، بالإضافة إلى المستوى الإقليمي والوطني. وفي عام 1986، ركز تقرير البنك الدولي حول الأمن الغذائي، من خلال التأثيرات السلبية له وذلك بالتركيز على الفقر والجوع[184] (البنك الدولي، 1986).حيث قدم التقرير تمييز بين انعدام الأمن الغذائي المزمن، والذي هو مرتبط بمشاكل الفقر المستمر أو الهيكلي وانخفاض الدخل من جهة، وانعدام الأمن الغذائي العابر من جهة أخرى، والذي يشمل الفترات من الضغط الشديد الناجم عن الكوارث الطبيعية أو الانهيار الاقتصادي أو الصراعات الأهلية. واستكمل التقرير بذلك بنظرية المجاعة، والتي سلطت الضوء على تأثير الاستحقاقات الشخصية على الوصول إلى الغذاء، أي الإنتاج والعمل والتجارة والقائمة على مصادر التحويل.

كما عزز مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996، تعريف الأمن الغذائي، والذي يعتبر مقبولا على نطاق واسع، والذي يركز على الطبيعة المتعددة لأبعاد الأمن الغذائي، والتي تشمل الوصول إلى الغذاء وتوافره واستخدامه واستقراره. كما ركز المؤتمر على الاستجابات المختلفة، لمختلف السياسات التي تهدف إلى تعزيز خيارات سبل العيش واستعادتها[185]. وفي الآونة الأخيرة ، أصبح البعد الأخلاقي وحقوق الإنسان للأمن الغذائي موضع التركيز، على الرغم من أن مفهوم الحق في الغذاء ليس بالشيء الجديد[186].

من خلال التعاريف السابقة للأمن الغذائي، يمكن أن نصل إلى تعريف إجرائي للأمن الغذائي، من خلال أبعاده الثلاثة وهي:

توافر الغذاء: وذلك من خلال توافر كميات كافية من الغذاء بجودة مناسبة، والذي يتم توفيره من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد (بما في ذلك المساعدات الغذائية).

الوصول إلى الغذاء: حصول الأفراد على الموارد الكافية (الاستحقاقات)[187] ، وذلك بهدف الحصول على أغذية مناسبة لنظام غذائي مغذي.

---

[183] - أنظر تقرير منظمة الأغذية والزراعة حول تعريف الأمن الغذائي،1983، ص.10.

[184] - أنظر تقرير البنك الدولي حول الأمن الغذائي، 1986.

[185] - يتم تطبيق هذه المقاربة بشكل متزايد في سياقات الطوارئ، وهي تشمل مفاهيم الضعف والتعامل مع المخاطر وإدارة المخاطر.

[186] - وتم الاعتراف به لأول مرة في إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام 1948.

[187] - تُعرَّف الاستحقاقات: بأنها مجموعة من حزم السلع التي يمكن لأي شخص أن يسيطر عليها في ضوء الترتيبات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي يعيشون فيه (بما في ذلك الحقوق التقليدية مثل الوصول إلى الموارد المشتركة).

الاستخدام: الاستفادة من الغذاء من خلال النظام الغذائي الكافي والمياه النظيفة، والصرف الصحي والرعاية الصحية، وذلك بهدف الوصول إلى حالة من الرفاهية التغذوية، حيث يستطيع الجميع على تلبية مختلف الاحتياجات الفسيولوجية[188].

الاستقرار: لتحقيق الأمن الغذائي، يجب أن يحصل السكان أو الأسرة أو الفرد على الغذاء الكافي في جميع الأوقات. كما يجب عليهم أن لا يخاطروا بالخسارة بهدف الحصول على الغذاء نتيجة للصدمات المفاجئة (مثل الأزمات الاقتصادية أو المناخية) أو الأحداث الدورية (مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي[189] (منظمة الأغذية والزراعة، 2008).

كما يرى أندرسون، أنه من المناسب التمييز بين الأمن الغذائي على المستوى الوطني والمجتمعي، ومستوى الأسرة. هذا التمييز مهم لتقييم الأمن الغذائي في تلك المستويات باعتبارها ليست هي نفسها. حيث يشير الأمن الغذائي على المستوى الوطني إلى الحالة التي تكون فيها الأمة والدولة قادرة على تصنيع واستيراد والاحتفاظ والحفاظ على المواد الغذائية اللازمة لسكانها. أما على مستوى المجتمع يُعرّف الأمن الغذائي بأنه الشرط الذي يمكن من خلاله المقيمين في المجتمع للحصول علي أنظمة غذائية آمنة، ومقبولة ثقافيًا وكافية من الناحية التغذوية من خلال نظام مستدام يزيد من اعتماد المجتمع على الذات. أما على مستوى الأسرة ، يشير الأمن الغذائي إلى توفر الطعام في المنزل الذي يمكن للفرد الوصول إليه. في هذه الحالة، تكون الأسرة آمنة غذائياً عندما لا يعيش أفراد الأسرة في جوع أو خوف ومجاعة[190]. (Hans Brotelli, p14, 2013).

المحور الثاني: و اقع الأمن الغذائي في إفريقيا

يجدر الإشارة منذ البداية إلى أن انعدام الأمن الغذائي مشكلة متعددة الأبعاد، إنها مشكلة مرتبطة بالرعاية الصحية ، والصراعات السياسية، والقيادة ، والرؤية الإستراتيجية، والمصالح التجارية والاقتصادية ، والإنتاج الزراعي ، والنظام الغذائي ، وسياسات تجارة صناعة الأغذية العالمية ، والبيئة.
حالة انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا بالنسبة إلى مناطق أخرى من العالم، باستثناء غرب آسيا، أمر مقلق وغير واعد. ومن ثم، فإن فهم وقبول هذا الواقع ينبغي أن يكون مصدر قلق لجميع الأفارقة بغض النظر

[188] - هذا يبرز أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي.

[189] - منظمة الأغذية والزراعة، الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي، 2008.

[190] - Hans Brotelli, Global Governance and Food Security, , USA: New York University Center for International Cooperation, 2013,p.14.

عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وهذا يعني أن هذا الواقع يجب أن يكون مصدر قلق للقيادة السياسية الأفريقية ، وكذا المنظمات غير الحكومية ، والمجتمع المدني ، ووسائل الإعلام.

ووفقًا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام 2015 عن حالة الأمن الغذائي في العالم ، فإن أفريقيا تسجل نتائج سيئة في جميع المؤشرات المتعلقة بأهداف الأمن الغذائي والتغذية. على سبيل المثال ، في عام 2015 ، وصلت 18 دولة فقط من أصل 54 دولة أفريقية إلى هدف الجوع " الهدف C1" [191](الأهداف الإنمائية للألفية،ج.1)، وعلاوة على ذلك فإن معدلات التحسن في حالة الأمن الغذائي هي الأبطأ في أفريقيا . فعلى سبيل المثال نجد أن حوالي 6.28 % من سكان أفريقيا جنوب الصحراء يعانون من نقص التغذية، بينما تبلغ هذه النسبة للدول النامية ككل حوالي 9.14 .% ، بالإضافة إلى ذلك انخفضت نسبة مستويات التحسن فهي تعد الأقل على المستوى العالمي، فالسكان الذين يعانون من نقص التغذية تتراوح نسبتهم من 8.32% إلى 26.8 %، وفي المقابل بلغ معدل التحسن هناك تفاوتاً كبيراً بين الدول الأفريقية ، ففي الكونغو الديموقراطية على سبيل المثال يعاني حوالي 69 %من السكان من نقص الغذاء، أما فيما يتعلق بسوء التغذية، يعاني جنوب الصحراء من انخفاض الوزن، نهيك على أن هناك حوالي 160 مليون فرد من سكان أفريقيا يعانون من سوء التغذية [192]. (منظمة الأغذية والزراعة، 2015).

وبحسب التقرير الأول للتنمية البشرية في أفريقيا لعام 2012 ، فإن ما يزيد عن واحد من كل أربعة من سكان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعانون من نقص التغذية، مما يجعل هذه المنطقة التي تعدادها 856 مليون نسمة تعاني من أشد مستويات انعدام الأمن الغذائي بين مناطق العالم . إذ يواجه ما يزيد عن 15 مليون شخص خطر المجاعة في منطقة الساحل وحدها، وثمة عدد مساو من الأفراد في منطقة القرن الأفريقي معرضين لخطر المجاعة في أعقاب أزمة إثيوبيا وكينيا والصومال[193]. (سمر حسن الباجوري، ص35، 2014)

هناك سببان من الأسباب العديدة التي تجعل الأمن الغذائي غير موجود في القارة ، وهما عدم الاستقرار السياسي المستمر والنزاعات والصراعات الأهلية، التي لا تنتهي في كثير من الأحيان . فقد أشار السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، في تقريره المقدم للمجلس الأمن الدولي، في الجلسة 4652 ،المنعقدة في ديسمبر 2002 ، المعنون "بأزمة الغذاء في أفريقيا باعتبارها تشكل تهديدا للسلام والأمن" إلى أسباب الجوع الحاد في أفريقيا، فقد أشار إلى سوء أحوال الجوية في منطقة القرن الأفريقي الكبرى، والتي تهدد بتعريض ما يصل إلى 15 مليون شخص للخطر، ومما يزيد الحالة تعقيدا

---

[191] - أنظر الأهداف الإنمائية للألفية،ج.1 .

[192] - أنظر تقرير منظمة الأغذية والزراعة، "حالة الأمن الغذائي في العالم"، 2015.

[193] - سمر حسن الباجوري، "مشكلة انعدام الأمن الغذائي في إفريقا"، مجلة آفاق إفريقية، المجلد الثاني عشر، العدد 41، 2014، ص.35.

اندلاع الاضطرابات المدنية والعدد الكبير من اللاجئين والمشردين داخليا والألغام الأرضية ومشكلة الكائنات المعدّلة وراثيا، والمسائل المرتبطة بالحوكمة وسياسات الاقتصاد الكلي، وأخيرا الاوبئة والأزمات الصحية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذي نتج عنه 11 مليون يتيم[194]. (جيمس موريس، 2002).

فعلى سبيل المثال ، يمكن للمرء أن يرى ارتباطًا مباشرًا بين انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ووباء عالمي مثل جائحة كورونا ، فأسرة ذلك المريض سوف تفقد تلقائيًا معيلها ومولداً رئيسيا للدخل المالي. أي أن الشخص المصاب بالمرض لن يكون قادرًا على الانخراط في أي نشاط بدني مدفوع الأجر سواء لنفسه أو لطرف ثالث لكسب لقمة عيشه. و بالتالي، لن يساهم مالياً في رفاهية أسرته، باعتبار أنهم لن يكونوا قادرين على توليد أي دخل على الإطلاق. وإذا حدث هذا الموقف ومتى حدث ذلك، فإن عائلة المريض المعني ستبدأ في تناول كميات أقل من الطعام. عندئذٍ يصبح جسد الشخص المصاب ضعيفًا. وضعيفًا للمشاركة في أي نشاط ربحي. ونتيجة لذلك، سيبدأ انعدام الأمن الغذائي، وبالتالي سيستحوذ الفقر على كل فرد داخل تلك الأسرة.

وعقب الإحاطة الإعلامية في نفس جلسة مجلس الأمن، أعرب معظم المتكلمين عن القلق إزاء خطورة الحالة في الجنوب الأفريقي والقرن الأفريقي. فقد أكد ممثل المملكة المتحدة أهمية معالجة الصلة بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي، لأن كلا منهما في رأيه يمكن أن يسبب الآخر أو يعززه .

وبالمثل، لاحظ ممثل روسيا أن التغلب على أزمة الغذاء في البلدان الأفريقية يشكل تحديا شاملا متعدد الأوجه، يقتضي في كلا من الأحوال القضاء على النزاعات المسلحة في القارة بهدف تحقيق التنمية المستدامة[195]، (مندوب روسيا في مجلس الأمن، 2002،ص13.) فعلى سبيل المثال ، لا يمكن للمزارعين إحضار محاصيلهم الأساسية إلى الأسواق بسبب انعدام الأمن حتى لو أرادوا ذلك ومتى أرادوا ذلك . وببساطة ، تعطل الصراعات الأسواق وتؤثر على سياسات التنمية الموضوعة لمساعدة السكان الأكثر احتياجًا. ونتيجة للنزاعات والحروب ، ترتفع أسعار المواد الغذائية ، وبذلك لم يعد بإمكان الأسر الفقيرة وأطفالها الحصول على أغذية غذائية صحية ومتوازنة (الاستخدام).

<u>شكل رقم -1- نسبة انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا:</u>

[194] - أنظر تقرير جيمس موريس، "بأزمة الغذاء في أفريقيا باعتبارها تشكل تهديدا للسلام والأمن"، 2002.

[195] - أنظر تقرير مندوب روسيا، جلسة مجلس الأمن رقم ، S/PV.4507 ، 2002، ص.13.

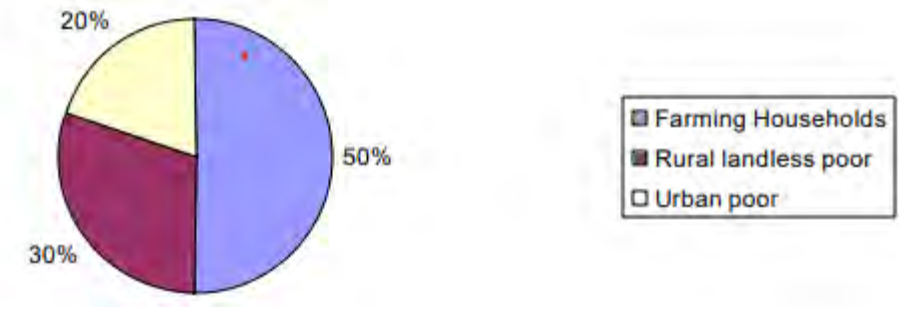

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2004.

كما تؤدي النزاعات إلى انخفاض إنتاج الغذاء، حيث لن يخاطر أحد بحياته للعمل في الحقول وجلب الأطعمة إلى الأسواق أثناء اندلاع عمليات القتل. في جمهورية أفريقيا الوسطى ، على سبيل المثال ، تسببت الحرب قصيرة المدى في عام 2013 وما تلاها في انخفاض حاد في إنتاج المواد الغذائية (توافرها)، وأدت إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية (إمكانية الوصول). وفي الواقع أيضا، أُجبرت العائلات الفقيرة وأي شخص آخر لم يتمكن من الوصول إلى الأطعمة في الأسواق ببساطة على العيش في فقر ونتيجة لذلك ، أصبح الآلاف من مواطني جمهورية إفريقيا الوسطى يعانون من تحديات غذائية لأن كل ما كان متاحًا لهم لتناول الطعام كان من الواضح أنه لا يلبي احتياجاتهم وأهدافهم التغذوية في هذا الشأن. ونتيجة لذلك ، أصبح انعدام الأمن الغذائي ، ونقص الغذاء في كثير من الحالات ، الواقع اليومي لعائلات وسط إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك ، أدى هذا التهديد الوجودي الإضافي إلى نشوء حالة اقتصادية يائسة ومتدهورة بالفعل بسبب سنوات من النزاعات الممتدة وسوء الإدارة السياسية والاقتصادية .

كما ساهم ارتفاع معدل نمو السكان ، في إفريقيا إلى تنامي الطلب على تلبية هذه الزيادة من جهة، ومن الغذاء مع عدم قدرة الانتاج الزراعي من جهة أخرى، وهذا ما يشكل ضغطاً على الموارد الزراعية وبالتالي انخفاض الإنتاجية. يضاف إلى ذلك عدم كفاءة نظم وسياسات توزيع الغذاء، وهو الأمر الذي يرتبط بعدم قدرة السكان الحصول على ما يحتاجون إليه من مواد غذائية حتى مع توفر القدرة المادية لديهم، ويرجع هذا لعدم كفاءة سياسات التوزيع أو تدهور البنية التحتية ، وفي بعض الأحيان عدم قدرة الدولة على تحديد أو في بعض بشكل دقيق- الفئات المتضررة[196]. (سمر حسن الباجوري، ص.37)

[196] - سمر حسن الباجوري، مرجع سابق ذكره، ص.37.

كما تعد العوامل المناخية مهمة للأمن الغذائي، وهي تشمل ارتفاع درجات الحرارة والاحتباس الحراري، والتغير المناخي، وغيرها. ومن المتوقع أن تؤثر على العديد من جوانب وركائز الأمن الغذائي (انظر شكل رقم-2-)، ويمكن تصنيف العوامل المناخية ذات الصلة بإنتاج الأغذية وتوافرها على أنها تغيرات مناخية نمطية (على سبيل المثال ، التحولات في الظروف المناخية التي تسبب تحولات في أصناف المحاصيل المزروعة) ، والتغيرات الموسمية (على سبيل المثال ، اتجاهات الاحترار التي تمتد إلى مواسم النمو) ، والظواهر المتطرفة (على سبيل المثال ، درجات الحرارة المرتفعة التي تؤثر على فترات النمو الحرجة ، والفيضانات / الجفاف) ، والظروف الجوية على سبيل المثال ، تركيزات ثاني أكسيد الكربون ، وملوثات المناخ قصيرة العمر (SLCPs) ، والغبار. كما أنها تعمل على التأثير على الموارد المائية الضرورية لإنتاج الغذاء من خلال تغير معدلات هطول الأمطار والتبخر ، ومستويات المياه الجوفية، ويمكن أن يكون لها أيضًا تأثيرات واسعة النطاق مثل تلك التي حدثت خلال أواخر عام 2015 إلى أوائل عام 2016 عندما ساهمت ظاهرة النينيو القوية في التحولات الإقليمية في هطول الأمطار في منطقة الساحل. كما أدى الجفاف الكبير في جميع أنحاء إثيوبيا إلى فشل المحاصيل على نطاق واسع، والتي أثرت سلبا على أكثر من 10 ملايين شخص في إثيوبيا . بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تؤدي الأحداث المناخية الشديدة إلى فيضانات داخلية وساحلية، تؤثر على قدرة الناس على الحصول على الطعام وتحضيره [197]. (J.L. Huntington, 2017, pp98)

الشكل رقم- 2 – يمثل نسبة هطول الأمطار في إفريقيا 2015-2016:

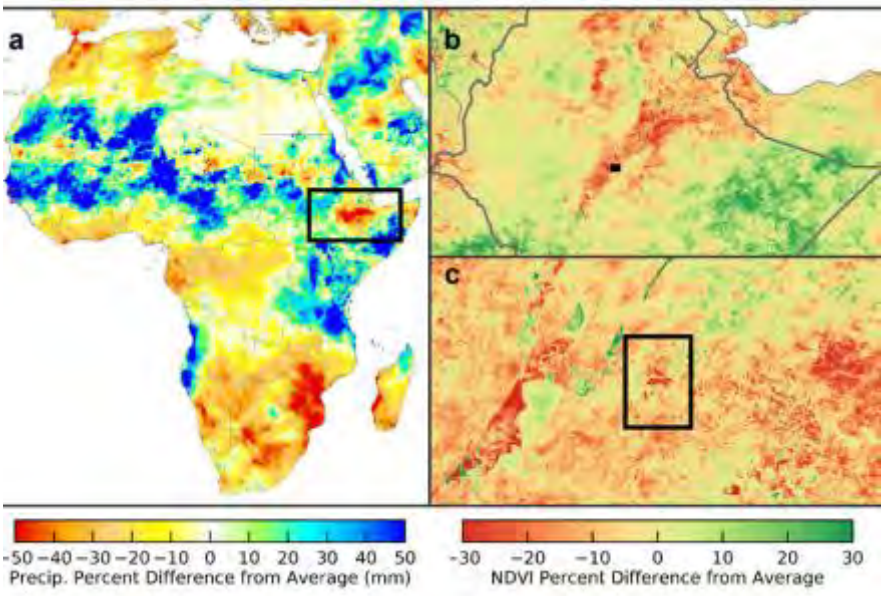

[197] - J.L.Huntington, Climate engine: Cloud computing and visualization of climate and remote sensing data for advanced natural resource monitoring and process understanding,2017,p p. 98-100.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2018.

يظهر الشكل الثاني أنه هناك شذوذ في هطول الأمطار على إفريقيا بالنسبة لمتوسط ، و أن مناطق كبيرة من إثيوبيا تلقت أقل من نصف من هطول الأمطار العادية. وبالتالي، كانت لها تأثيرات واسعة النطاق على الإنتاجية الزراعية ، لا سيما داخل المناطق الرعوية عبر إثيوبيا كما يتضح انخفاض نسبة الإخضرار.

المحور الثالث- آليات تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا:

تعرض الحكومات في أفريقيا جنوب الصحراء لضغوط لتحسين الأداء في مكافحة انعدام الأمن الغذائي. في حين تم إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية ، ولكن على الرغم من ذلك لا تزال الاختلافات قائمة عبر المناطق الفرعية والبلدان الفردية. فقد تمكنت البلدان التي سجلت نجاحًا على مدى العقدين الماضيين من إيجاد طرق فعالة لإدارة العمليات المعقدة التي تنطوي عليها الحد من انتشار نقص التغذية. على الرغم من عدم وجود صيغة محددة لتحقيق تحسينات مستدامة في الحد من نقص التغذية ، إلا أن التأثير الملموس يتطلب غالبًا تحويل الالتزامات السياسية إلى:

- قيادة رفيعة المستوى وحوكمة راشدة ؛
- شراكه بين القطاع العام والخاص؛
- مناهج شاملة ومتكاملة بهدف خلق بيئة مواتية.

***- القيادة الرفيعة المستوى والحوكمة المحسنة:**

أقرت عمليات مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية صراحة بالحاجة إلى رعاية الإرادة السياسية اللازمة لإحداث تغييرات جوهرية في القيم الاجتماعية للحد من الفقر والجوع. وذلك من خلال المبادرات والمشروعات المحلية، فمن غير المرجح أن لا تنجح أي سياسة أو برنامج على المستوى الوطني دون قيادة قوية، والتزام من أعلى المستويات في الحكومة، فطبيعة برامج الأمن الغذائي والتغذية بحاجة إلى إشراك العديد من المؤسسات المختلفة في تصميمها وتطبيقها.

والتزام الوطني الشامل عادة ما يتطلب برنامج الأمن الغذائي والتغذية، وذلك وفق ترتيبات مؤسسية جديدة للجمع بين مختلف الجهات الفاعلة داخل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. و لضمان القيادة والتنسيق الفعال في معالجة الأبعاد طويلة الأمن لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، فيجب خلق جهاز وطني مؤسسي "مجلس الأمن والتغذية". هذا الهيكل الاستشاري عادة يجمع تحت إشراف أعلى مستوى من

الحكومة (أي رئيس الوزراء أو الرئيس) ، بهدف تحديد الأولويات ، وتقديم المشورة بشأن السياسات والبرامج وتتبع مدى تقدمها[198] . (منظمة الأغذية والزراعة، 2015، ص.8.).

كما يجب أن تكون هذه الهياكل ، ممولة بشكل جيد ، سواء بتزويدها بالموظفين من خلال الموارد البشرية الجيدة، التي تساهم في تحسين الأمن الغذائي والتغذية (على سبيل المثال ، إثيوبيا والنيجر). فحكومة إثيوبيا أنشأت ما يسمى بوكالة التحول الزراعي (ATA)[199] وفق اللائحة الفيدرالية الصادرة في ديسمبر 2010، حيث تسعى ATA إلى تعزيز التحول من خلال الدعم المعزز للهياكل الحكومية والقطاع الخاص وغيرها من الشركاء غير الحكوميين لمعالجة الاختناقات الهيكلية في النظام، ويهدف ATA إلى تقديم أجندة وطنية ذات أولوية لتحقيق التحول الزراعي الشامل والأمن الغذائي. وبطريقة مماثلة في النيجر ، تبنت مبادرة "N3"[200] ، وترتكز مؤسسات تحديد الأولويات وآلية التنسيق الوطنية على مجلس وزراء النيجر التي تكون تحت إشراف مكتب الرئيس.

***- تحسين الأمن الغذائي عن طريق آلية الشفافية والمساءلة:**

يوجد ارتباط كبير بين تحسين الأمن الغذائي والتغذية ، وأداء الدولة من حيث فعالية ومساءلة الحكومة، فقد أشارت تقديرات البنك الدولي من خلال مؤشرات الحكم العالمية أن معظم البلدان، التي حققت أو أحرزت تقدمًا نحو أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية وتلك التي أنجزت أحد أهدافها، قد تحسنت أيضًا من خلال الأداء من حيث ضبط الفساد وتحسينه فعالية الحكومة، مثل البنين ، إثيوبيا، غانا وكينيا وليسوتو وملاوي وموريشيوس ورواندا، حيث كانت درجات فعالية حكومات إفريقيا في عام 2013 أعلى بكثير، كما هو الحال في النيجر. ففي عام 2008 ، اتفق الشركاء في دولة النيجر على إنشاء إطار مساءلة متبادلة لمساعدة الحكومة والمانحين على مساءلة بعضهم البعض في مدى تحقيق نتائج التنمية، والذي يعتمد على إطار التقييم (CPAF)[201]، وإطار تقييم أداء المانحين[202]، وإطار تقييم الأداء المشترك.

***- الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs):**

---

[198] - أنظر تقرير منظمة الأغذية والزراعة، نظرة عامة إقليمية على انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا، 2015، ص.8.

[199] - ATA هو هيكل حكومي يقدم تقاريره إلى مجلس التحول الزراعي برئاسة رئيس الوزراء.

[200] - وهي مبادرة رئاسية تم تبنيها في أبريل 2012 لتحسين الأمن الغذائي.

[201] - إطار التقييم (CPAF): عبارة عن مصفوفة تتكون من عدد قليل مؤشرات النتائج التي يستخدمها المانحون لتقييم أداء الحكومة، ويتم استخدامه بشكل أساسي لشروط دعم الميزانية.

[202] - إطار تقييم أداء الجهات المانحة (DPAF) وهو تقييم ومناقشة الحكومة لمدى تطبيق الجهات المانحة لالتزاماتها.

تعتبر هذه الأخيرة من أهم آليات لتسحين وتحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا، حيث دخلت مجموعة من الدول الإفريقية في شراكات مع القطاع الخاص باعتباره شريك رئيسي في تمويل وتنفيذ مختلف السياسات والبرامج ذات الصلة بالأمن الغذائي. فحكومة غانا دخلت في شراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنفيذ ومراجعة السياسات والبرامج لتطوير القطاع الزراعي. حيث تم استهداف الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) في مجال الخدمات الإرشادية، وتطوير البحث والابتكار ، والميكنة الزراعية. على سبيل المثال، تم الشروع في ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإعادة تأهيل مزارع المطاط في البلاد ، وزيادة إنتاج زيت النخيل والكاكاو، وكذا تطوير إمدادات جديدة للذرة الرفيعة. في حالة المطاط ، يقال إن أكثر من 6000 مزارع حصلوا على وظائف من خلال مخطط المزارع الخارجية. كما تم تعزيز عمالة النساء حيث يقدر أن 30 في المائة من المزارعين هم من النساء. بغض النظر إلى الأعراف الثقافية التي غالبًا ما تثني المرأة عن المشاركة في زراعة المحاصيل النقدية ، فإن هذه النسبة لها مشجعة للغاية. كما يجري تطوير مزارع جديدة، من خلال تعزيز مخططات المزارعين الخارجيين في مشاريع زيت النخيل والمطاط، على النحو المبين في السياسة الزراعية الوطنية. لذلك كانت ترتيبات الشراكة مفيدة في مواجهة هذه التحديات والمساهمة في أهداف السياسة الوطنية.

وفي كينيا ، تم إدراج شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الأعمال التجارية الزراعية من خلال المعالجة الزراعية ونقل التكنولوجيا و التسويق والتعاقد والتخزين[203]. (منظمة الأغذية والزراعة، 2015، ص9.).

وتتمثل الأهداف الرئيسية في كينيا في زيادة العمالة وتحسين الدخل الريفي والحد من الفقر. ويعد مشروع BIOFIX أحد الأمثلة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والذي يعمل على نشر التقنيات الجديدة التي تضعها المؤسسات البحثية العامة. وتعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص في كينيا أداة متطورة ذات إمكانات كبيرة لتحفيز تنمية الأعمال التجارية الزراعية ودفع النمو في قطاع الزراعة وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي.

***- المبادرات الإقليمية لتحقيق الأمن الغذائي:**

تم تطوير العديد من المبادرات على المستوى القاري وشبه الإقليمي، فعلى المستوى القاري ، تم اعتماد إعلان مالابو في جوان 2014 بشأن "النمو الزراعي المتسارع والتحول من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش" ، وتم بناء الإعلان على الإنجازات والدروس المستفادة من السنوات العشر الأولى من البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

[203] - المرجع نفسه، ص.9.

كما تم تطوير استراتيجية تنفيذ وخارطة طريق (IS&R) والتي تم اعتمادها لتسهيل وتحقيق أهداف إعلان مالابو وتجسيدها إلي نتائج ملموس خلال 2025، هذه الخريطة تستهدف في الأخير الجهات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل على تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا أو تدعيمها على جميع المستويات ، وتتمثل هذه الاستراتيجية في مجموعة من الإجراءات وهي تهدف لتحقيق:

*- الزراعة التحويلية والنمو الشامل المستدام.

*- تعزيز القدرة النظامية على التنفيذ والتسليم.

ولقد تم تحديد 11 مجال من مجموعة من المجالات لتسهيل وتوجيه خيارات الإجراءات العملية التي ستحقق نتائج وتأثيرًا لدعم رؤية 2025 وأهدافها.

كما طور الاتحاد الأفريقي وشركاؤه إستراتيجية التغذية الإقليمية الأفريقية ARNS (2015-2025) من أجل الوصول إلى توافق في الآراء والتزام مشترك بإتباع نهج فعال يقوم وفق" حوكمة التغذية". ويقترح ARNS سلسلة من الأحكام المؤسسية لضمان آليات الحوكمة للقضاء على الجوع، وسوء التغذية لدى الأطفال بحلول عام 2025.

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن مبادرة القدرات التغذوية الخاصة بالنيباد في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، منذ عام 2011 تم العمل بها في البلدان الإفريقية بهدف تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج زراعية مراعية للتغذية[204]. (منظمة الأغذية والزراعة، 2015، ص.14.).

كما تدعمت هذه المبادرات الإفريقية الإقليمية بمجموعة من المبادرات الفرعية لمختلف التكتلات الإقليمية التي تجلت في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) ، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU) ، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل (CILSS) ، وتندرج الخطة من خلال التعاون بين المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية الرئيسية الثلاث، وكذا الجهات الفاعلة غير الحكومية، تهدف هذه المبادرة للقضاء على الجوع بغرب إفريقيا، وزيادة عن ذلك تقوم بتنفيذ المبادرات الموحدة الخاصة بجميع أصحاب المصلحة وتشجيعهم على تحديد مجالاتهم الفريدة والمفضلة، التي يمكنهم من خلالها المساهمة بشكل فعال في أهداف الأمن الغذائي في المنطقة .

وفي الجنوب الأفريقي ، وضعت منظمة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC) استراتيجية " الغذاء والتغذية" التي تمتد من (2015-2025) ، والتي تمت الموافقة عليها من قبل دول المجمع في 2014، والإستراتيجية تهدف إلى تعزيز توافر الغذاء من خلال تحسين الإنتاج، والإنتاجية والقدرة التنافسية من خلال تحسين الوصول إلى

[204] - المرجع نفسه، ص.14.

ما يكفي من الغذاء المناسب من حيث النوعية والكمية؛ وإلى تحسين الاستفادة من المغذيات الصحية والمتنوعة والآمنة.

أما في منطقة القرن الإفريقي، فقد وفرت مبادرة (IDDRSI) خارطة طريق لإنهاء حالات الطوارئ الناجمة عن الجفاف وبناء إنتاج قادر على الصمود في القرن الأفريقي من خلال: نهج شمولي لمكافحة سوء الغذاء والتغذية المزمنة، انعدام الأمن الغذائي؛ معالجة انخفاض الإنتاجية المعيشية، ونظم إنتاج المحاصيل والمحافظة على الموارد الطبيعية[205]. (منظمة الأغذية والزراعة، 2015، ص.15.).

خاتمة:

يعد ضمان الأمن الغذائي - الحق الأساسي للناس في الغذاء الذي يحتاجونه - أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمع العالمي. إذ يعتبر التحدي الأكثر أهمية في البلدان المنخفضة الدخل، فمن بين 86 دولة التي تم تعريفها على أنها منخفضة الدخل وتعاني من نقص الغذاء ، يوجد منها 43 دولة في إفريقيا.

وذلك على الرغم من المكاسب الإجمالية في إنتاج الغذاء والأمن الغذائي على نطاق عالمي ، فقد فشلت العديد من البلدان والمناطق بأكملها في إحراز تقدم في العقود الأخيرة. فأفريقيا كما رأيناها سابقا في تحليلنا، على سبيل المثال ، تنتج غذاءً للفرد أقل مما كانت عليه قبل ثلاثة عقود ، كما عرفت زيادات في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المزمنة بشكل كبير.

ولقد أعاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية ، الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في روما عام 1996 ، التأكيد على حق كل فرد في غذاء آمن ومغذٍ. كما التزم رؤساء الدول والحكومات في هذا المؤتمر بالقضاء على الجوع في جميع البلدان، من خلال خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية إلى نصف المستوى الحالي بحلول عام 2025. وذلك من خلال مواجهة العديد من القيود السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكبيرة لزيادة إنتاج الغذاء في البلدان العالم والإفريقية على وجه الخصوص، فالعديد من مشكلات التنمية الزراعية والريفية في أفريقيا مرتبطة بالسياسات المضللة وضعف المؤسسات ونقص الموارد البشرية المدربة جيداً. وعلى الرغم من ذلك فالأفارقة يحرزون بعض التقدم في تحسين الأمن الغذائي من خلال تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في بعض البلدان، وكذا تنمية الموارد البشرية من خلال بناء المعرفة وتبادل المعلومات، هذه الأخيرة تعد أساسية في هذه العملية. باعتبار أن هذه الآليات تهدف إلى تعزيز احتمالات تجديد إنتاج الغذاء.

[205] - المرجع نفسه، ص.15.

قائمة المراجع:

أولا- المصادروالكتب باللغة العربية:

1- <u>التقارير:</u>

1. البنك الدولي، 1986، تقرير حول الأمن الغذائي.
2. جيمس موريس، 2002، تقرير ، "أزمة الغذاء في أفريقيا باعتبارها تشكل تهديدا للسلام والأمن"
3. مندوب روسيا، 2002، تقرير جلسة مجلس الأمن رقم ، S/PV.4507
4. منظمة الأغذية والزراعة، 1983، تقرير حول تعريف الأمن الغذائي.
5. منظمة الأغذية والزراعة، 2015، تقرير حالة الأمن الغذائي في العالم
6. منظمة الأغذية والزراعة، 2008، الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي.
7. منظمة الأغذية والزراعة، 2015، نظرة عامة إقليمية على انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا.
8. ATA هو هيكل حكومي يقدم تقاريره إلى مجلس التحول الزراعي برئاسة رئيس الوزراء.
9. إطار التقييم (CPAF): عبارة عن مصفوفة تتكون من عدد قليل مؤشرات النتائج التي يستخدمها المانحون لتقييم أداء الحكومة، ويتم استخدامه بشكل أساسي لشروط دعم الميزانية.
10. إطار تقييم أداء الجهات المانحة (DPAF) وهو تقييم ومناقشة الحكومة لمدى تطبيق الجهات المانحة لالتزاماتها.
11. مؤتمر الأغذية العالمي، 1974، تقرير.

2- <u>المجلات:</u>

1- الباجوري سمر حسن، 2014، مشكلة انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا،مجلة آفاق إفريقية، المجلد الثاني عشر، العدد 41.

ثانيا- الكتب باللغة الأجنبية:

1- Hans Brotelli, 2013, Global Governance and Food Security, USA: New York University Center for International Cooperation.

J.L.Huntington, 2017, Climate engine: Cloud computing and visualization of climate and remote sensing data for advanced natural resource monitoring and process understanding.

انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على مسارات التنمية في افريقيا

The repercussions of the Russian-Ukrainian war on development paths in Africa

د. لطفي مزياني

جامعة مولود معمري تيزي وزو- الجزائر

lotfispo@gmail.com

الملخص:

يعتبر موضوع التنمية في إفريقيا من المواضيع المهمة داخل الأوساط الأكاديمية وحتى الأجندات السياسية للقوى الكبرى لما تمتلكه القارة من مقومات وثروات طبيعية فهي محط أطماع للعديد من الدول ما جعلها تعاني من أزمات وصراعات داخلية أثر على مسارات التنمية، إلى جانب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل القارة فما انتهت جائحة كورونا وآثارها التي خلفتها حتى بدأت تهديدات جديدة وهي الحرب الروسية على أوكرانيا التي ألقت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها العالم سيما الدول الفقيرة في إفريقيا منها بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية كالطاقة والغذاء السياحة وصعوبة الوصول إلى الأسواق واستقطاب رؤوس الأموال.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز هذا الصراع في وقت تشهد فيه معظم الدول الإفريقية اشتداد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، والتعرض لمخاطر الديون العامة خاصةً في ظل اعتماد دول القارة في غالبية استهلاكهم على الاستيراد من الخارج خاصةً السلع الغذائية كالقمح الذي يتم الاعتماد فيه بشكل مباشر على روسيا وأوكرانيا والآثار الاقتصادية للأزمة الروسية الأوكرانية على مسارات التنمية الإفريقية، إلى جانب البحث في التهديدات التي تترتب على هذه الأزمة والفرص التي قد تنجم عنها.

الكلمات المفتاحية: روسيا، أوكرانيا، التنمية ، إفريقيا، انعكاسات الحرب على التنمية

Abstruct

The issue of development in Africa is considered one of the important topics within academic circles and even the political agendas of the major powers, because of the natural resources and resources that the continent possesses. The Corona pandemic and its effects ended until new threats began, which is the Russian war on Ukraine, which cast a shadow over the economic conditions in the world, especially the poor countries in Africa, due to the high prices of raw materials such as energy, food, tourism, and the difficulty of accessing markets and attracting capital.

This study aimed to highlight this conflict at a time when most African countries are witnessing intensifying social and economic pressures, and exposure to the risks of public debt,

especially in light of the dependence of the countries of the continent for the majority of their consumption on imports from abroad, especially food commodities such as wheat, which is directly dependent on Russia and Ukraine and the effects The economic development of the Russian-Ukrainian crisis on the paths of African development, in addition to researching the threats arising from this crisis and the opportunities that may result from it.

Keywords: Russia, Ukraine, development, Africa, the repercussions of the war on development

مقـــدمة:

تأتي الحرب في أوكرانيا في وقت لا تزال فيه البلدان الأفريقية تكافح من أجل التعافي من الآثار المزعزعة للاستقرار وهذا نتيجة لما خلفته جائحة كوفيد-19 العالمية، والتي تسببت في انحدار اقتصادي عميق وخسائر كبيرة في الإنتاجية، إلى جانب تفاقم عدم المساواة، وضغوط سياسية واقتصادية تشكل تحديا للأمن، فهو يهدد بعرقلة التقدم التنموي في البلدان الأفريقية مما يدفع بأهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وتطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 إلى أبعد من التحقق، وتشمل الآثار المباشرة للأزمة في أفريقيا اضطراب التجارة، وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي إضافة إلى التحديات الأمنية ، ومن المرجح أن يؤثر الصراع على الأمن الغذائي في أفريقيا سواء من خلال توافر بعض المحاصيل الغذائية وتسعيرها، لا سيما القمح وعباد الشمس حيث تعتبر روسيا وأوكرانيا اللتان يشار إليهما غالبا بسلة الخبز في العالم، من أبرز الفواعل الرئيسية في تصدير القمح وعباد الشمس إلى أفريقيا وتمثل شمال أفريقيا (الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس)، ونيجيريا في غرب أفريقيا، وإثيوبيا والسودان في شرق أفريقيا، وجنوب أفريقيا 80 في المائة من واردات القمح ، خلقت هذه الأزمة زعزعة في المواقف والآراء ناجم عن تزايد حالات عدم اليقين في الأسواق المالية العالمية وأنظمة سلسلة التوريد الأخرى، فقد أدت إلى رفع سعر برميل نفط برنت إلى ما فوق مستوى 100 دولار للمرة الأولى منذ عام 2014. وفي الوقت نفسه، استمرت أسعار الحبوب الغذائية في الارتفاع بسبب انقطاع الإمدادات من روسيا وأوكرانيا الأمر الذي هز أسواق العالم أجمع ويشكل الغذاء والوقود أكثر من ثلث مؤشر أسعار المستهلك في معظم البلدان الأفريقية مما ينجر عنه انتقال التضخم بشكل سريع وشديد وخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال.

واستنادا لهذا يمكن طرح الإشكالية التالية:

*** كيف ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في تعميق الهوة بين الدول الإفريقية في تحقيق التنمية ؟**

لتحليل هذه الإشكالية سنعتمد على خطة منهجية مقسمة الى المحاور التالية:

أولا: افريقيا الواقع الجيوسياسي .

ثانيا: الحرب الروسية الأوكرانية صراع الوجود والتموقع في نظام دولي جديد .

ثالثا: الوجود الروسي في إفريقيا .

رابعا: التداعيات الاقتصادية والسياسية للحرب الروسية الأوكرانية على التنمية في إفريقيا.

خامسا: مستقبل التنمية في افريقيا في ظل التوترات الدولية.

أولا: إفريقيا الو اقع الجيوسياسي

الجغرافيا السياسية هي دراسة العلاقات السياسية بين الدولة والكيانات داخل الدولة وفوق الوطنية باستخدام البيانات الجغرافية، والتي تشمل العناصر المادية والعناصر البشرية والموارد الطبيعية. كما يتم أخذ العناصر غير الجغرافية مثل الحكم أو القوة العسكرية في الاعتبار اعتمادًا على المنطقة محل الدراسة، لذلك فإن المعالم الجغرافية بشكل عام والموارد الطبيعية بشكل خاص أكثر أو أقل أهمية من حيث التأثيرات التي تحدثها على العلاقات السياسية. وبالتالي تتميز الجغرافيا السياسية لإفريقيا بأربعة جوانب رئيسية:

- التجزئة والتفاوتات بين المناطق الفرعية، وكذلك بين البلدان، وبين المناطق داخل نفس البلد.
- الصراعات بين الدول في القارة (79 من أصل 345 صراعاً مسلحاً هزت العالم في عام 2008 كانت في أفريقيا)؛
- الطمع الأجنبي.
- البحث المستمر حول التكامل والتعاون بين دول القارة.

والسؤال الأساسي هنا حول ما هي الارتباطات الموجودة بين وفرة الموارد الطبيعية في أفريقيا والتفتت والصراع المتزايد والأطماع على القارة، والأهم من ذلك، السعي اللامتناهي للتعاون والتكامل، وهو ما يميز القارة من الناحية الجيوسياسية.(Bassou, 2017)

إن عملية إعادة التنظيم الجيوسياسي المستمرة تترك العديد من الدول الأفريقية في حيرة من أمرها بشأن من من القوى المتنافسة، أو ما إذا كانت ستتبعها. فهي تخضع لقرارات تتخذ في بكين أو واشنطن أو موسكو أو عواصم القوى الكبرى الأخرى. بشكل عام، يعامل العمالقة العالميون الأفارقة على أنهم هامشيون، ولديهم مواقف متعالية تجاه الأفارقة، ويرون أن الدول الأفريقية مجرد حجرات في ألعاب الشطرنج الجيوسياسية، فبالنسبة لهم يعتبر الأفارقة تابعين وموطن المساعدات وأرضًا خصبة لاستغلال الموارد وحرمان المنافسين. تعتمد كيفية استجابة كل دولة أفريقية لإعادة التنظيم الجيوسياسي على نوعية وكمية رأس المال الفكري، واستعداد القيادة لمواجهة التغييرات وخلق مكانتها. وهذا بدوره يعتمد على التاريخ والتركيبة الثقافية للمواطنين. (Munene، 2021)

وعلى الرغم من أن العديد من الدول تسعى إلى تحقيق مجموعة متنوعة من المصالح والشراكات في القارة الأفريقية، فمن بين القوى الكبرى، تعد الولايات المتحدة والصين الأكثر نفوذاً والأكثر فهمًا كمنافسين في كثير من الأحيان. تشير بيانات مقياس الأفروباروميتر **Afrobarometer data** إلى أن السكان الأفارقة يرون أن الصين والولايات المتحدة متساويان تقريبًا في نفوذهما، مع وجود قوى أخرى تتخلف عنهما بفارق كبير.

ومع ذلك، فإن فهم الجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة - الهند واليابان وروسيا وأوروبا، وعلى نحو متزايد، تركيا والدول العربية في الخليج الفارسي - سيكون ضروريًا لأي محاولة أمريكية ناجحة للتنافس مع الطاغوت الصيني في القارة.(Gavin, 2021)

غالبًا ما يكون تأثير العوامل الخارجية والداخلية في جدول أعمال التنمية في أفريقيا موضع خلاف، لا سيما فيما يتعلق بخطاب ثروة الموارد الطبيعية/تنميتها. على الرغم من أن الحكمة التقليدية في الخمسينيات كانت أن وفرة الموارد الطبيعية أعطت مزايا هائلة للبلدان التي تتمتع بهذه الموارد، وقد اكتسب هذا الموقف المعروف شعبيًا باسم "لعنة الموارد"، رواجًا وأصبح مؤثرًا ولاقى قبولًا على نطاق واسع من قبل المسؤولين والباحثين وصانعي السياسات في المؤسسات المالية الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. (Onuoha, 2023).

ثانيا: الحرب الروسية الأوكرانية صراع الوجود والتموقع في نظام دولي جديد

قد يختلف المحللون ومنظرو العلاقات الدولية حول طبيعة المواجهة الراهنة في أوكرانيا؛ وهل هي امتداد للحرب الباردة؟ أم أنها حلقة في حرب باردة جديدة؟ أو أنها فقط "نوستالجيا" أو حنين لموروث الحرب الباردة؟ ولكن الاختلاف قد لا يكون كبيرا حول الخطاب السياسي الذي رافق الأزمة الأوكرانية- الروسية - الغربية، من الفاعلين والمسئولين الغربيين، إن من الولايات المتحدة الأمريكية أو من الحلفاء الأطلسيين والنظر إليه باعتباره امتداداً لخطاب حقبة الحرب الباردة بين المعسكرين، حيث انطوى هذا الخطاب على "شيطنة" روسيا ونزع المصداقية عن خطابها، واعتباره مجرد أكاذيب ودعاية بل هي مجرد تبرير للطموحات الإمبراطورية الروسية سواء منها القيصرية أو السوفيتية، حتى ما يتعلق منها بالأمن القومي الروسي أو المصالح الروسية في الدائرة الحيوية الملاصقة لها جغرافيا. (محمد ع.، 2022)

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حاول بوريس يلتسين، أول رئيس لروسيا، دمج روسيا في الغرب. ومع ذلك، اعتقد يلتسين أنه بدلاً من الاستسلام والاندماج الكامل في النظام العالمي الذي أنشأته الولايات المتحدة، كانت روسيا قوة عظمى تستحق مقعدًا على الطاولة والقدرة على التفاوض مع الولايات المتحدة لإنشاء نظام عالمي جديد. ولم تكن الولايات المتحدة مستعدة للتفاوض بشأن نظام عالمي جديد، وبدلاً من ذلك، كان صناع السياسة مقتنعين بأن الاتحاد السوفييتي قد خسر الحرب الباردة وأن روسيا يجب أن تقبل النظام العالمي كما هو وتندمج في النظام العالمي كعدو مهزوم، عملت موسكو لسنوات على خلق الارتباك والخلاف في جميع أنحاء أوروبا والغرب لمنح روسيا ميزة الدبلوماسية العامة في حالة نشوب صراع. وفي الحرب الحالية في أوكرانيا، أمضت موسكو سنوات في إعداد ساحة المعركة وتهيئة الظروف التي تتيح لها النجاح في تنفيذ إستراتيجيتها طويلة المدى.(Davis G. , 2022)

لقد أصبح الهجوم العسكري الروسي معلماً مهماً في دفع العالم نحو ما يبدو وكأنه نظام دولي متعدد الأقطاب، حيث تكتسب العديد من دول المنطقة مكانة بارزة وتلعب دوراً أكثر نشاطاً في الشؤون العالمية. ونحن نرى بالفعل أن دولاً مثل تركيا وإسرائيل وبولندا نشطة للغاية في تشكيل الأحداث في أوكرانيا وتسهيل المفاوضات بين أوكرانيا وروسيا. حتى أنه تم تسميتهم كضامنين أمنيين محتملين لوضع أوكرانيا المحايد في المستقبل، لقد كشف التصويت في الأمم المتحدة على القرارات المتعلقة بروسيا عن الانقسامات بين الغرب وبقية العالم. لقد أصبح من الواضح أن الهيمنة الغربية في النظام الدولي تتزعزع مع تعهد لاعبين إقليميين آخرين بملء الفراغ، بما في ذلك تركيا والهند وباكستان والصين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليابان وإيران و إيران. و آخرين. ويرتبط المستقبل في أوكرانيا ارتباطا وثيقا بما سيصبح

عليه النظام العالمي. أصبح الغزو الروسي لأوكرانيا عنصرا آخر في منافسة القوى العظمى في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي من المقرر أن تشكل النظام الدولي للسنوات القادمة فمن من المؤكد أن روسيا ستواصل سعيها للحصول على الاحترام العالمي من خلال استعراض القوة العسكرية على الأراضي الأوكرانية. (Kusa, 2022)

كانت آثار الحرب الروسية الأوكرانية شديدة حتى الآن بالنسبة للكثيرين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما أثر على الظروف المعيشية في المنطقة. تدور المخاوف العامة حول التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية، ولكنها تدور أيضًا حول أسئلة أمنية أعمق بالإضافة إلى فهم النظام العالمي كما هو. هل نشهد تغييراً في النظام العالمي، وإذا كانت الإجابة بنعم، فماذا يعني ذلك بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟، فوفقا لتحليل وزارة الزراعة الأمريكية.أدت هذه الحرب بين روسيا وأوكرانياإلى ارتفاع الأسعار مما أثر بشكل مباشر على تكلفة الغذاء والنقل والسلع الأخرى، وأدى أيضًا إلى اضطرابات في سلسلة التوريد والذي يمكن أن تؤدي إلى كسر الاقتصاديات الهشة بالفعل، وفقًا لتقرير صادر عن معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط(Friedrich-Ebert-Stiftung, 2023)

ثالثا: الوجود الروسي في إفريقيا

في أعقاب سياسته المناهضة للإمبريالية، كان الكرملين انتهازيًا بدرجة كافية للتعاون مع مجموعة واسعة من البلدان، بدءًا من الأكثر تقدمية «إلى الأكثر رجعية». وفي غرب أفريقيا، يشمل ذلك على سبيل المثال، بجانب غانا وغينيا ومالي والسنغال، وكذلك ساحل العاج ونيجيريا، ثاني أكبر اقتصاد أفريقي، إلى جانب جنوب أفريقيا، حيث دعمت موسكو حزب المؤتمر الوطني الأفريقي خلال النضال ضد الفصل العنصري،

ومع ذلك، فإن ميل الاتحاد السوفييتي إلى استغلال عدم الاستقرار والصراع لتحقيق أهدافه الخاصة لم يكن بالضرورة يعزز السلام في أفريقيا ولا مشاركة القوى الغربية. وبدلا من ذلك، استخدم كلاهما حركات الاستقلال الأفريقية لتأجيج الحروب بالوكالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي العقد الذي تلا انهيار الإمبراطورية السوفيتية، زاد التدخل الروسي في أفريقيا بشكل ملحوظ مرة أخرى منذ عام 2014 حيث ركزت استراتيجية موسكو على مزيج من مبيعات الأسلحة، والدعم السياسي، لا سيما للأنظمة الاستبدادية، والتعاون الأمني في مقابل حقوق التعدين، وتسويق الأسلحة. الوصول والدعم الدبلوماسي لسياستها الخارجية. أصبحت روسيا أكبر مورد للأسلحة إلى أفريقيا.(Kohnert, 2022)

ثمة دوافع عدة قد دفعت الجانب الروسي لاستعادة العلاقات مع دول إفريقيا، ويمكننا إجمالها في النقاط الآتية

1. استعادة النفوذ الروسي في المنطقة، وإيجاد موطئ قدم لها في منطقة البحر الأحمر من الدوافع الهامة التي تضعها موسكو في الاعتبار، خاصة في ظل اشتداد التنافس الدولي والإقليمي على المنطقة.

2. روسيا تضع في حسبانها الرغبة في استغلال ما تنعم به المنطقة الغنية بالعديد من الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز الطبيعي، والأراضي الزراعية، والثروة الحيوانية

3. استغلال استمرار النزاعات والصراعات الإقليمية في المنطقة بفتح أسواق جديدة لبيع السلاح الروسي بما يمنحها النفوذ فضلا عن المكاسب الاقتصادية خاصة أن العقوبات الغربية تمثل عبئا ثقيلا على اقتصادها

4. تعزيز التعاون السياسي، والتفاعل مع دول المنطقة، لضمان دعم روسيا والتطابق في المواقف في المحافل الدولية، وخاصة القضايا والملفات التي تهم الجانب الروسي.

4. المشاركة في احتواء خطر الجماعات والحركات الإرهابية مثل حركة "بوكو حرام" في نيجيريا، و"جيش الرب" في أوغندا، و"حركة الشباب" في الصومال؛ بما لا يهدد مصالحها في المنطقة. (السياسية، 2019)

يبدو جليا عزم روسيا القوي على لعب دور محوري في القارة الأفريقية من خلال تثمين علاقاتها مع البلدان الأفريقية. وجعلت من مسألة الديون الأفريقية تجاهها مدخلا مهما لهذا المنحى، بحيث أن سياسة إلغاء الديون التي نهجها كل من بوتين وميدفيديف كانت مقابل خيارين؛ إما أن تستبدل هذه الديون بتوقيع اتفاقيات جديدة في المجال العسكري أو الصيد البحري.

وإما أن تستخلص هذه الديون عن طريق تحويل أسهم بعض الشركات الوطنية الأفريقية نحو الشركات الروسية، بذلك ستعمل الشركات الروسية الكبرى، في الجانب الاقتصادي، على الحضور بقوة في مجال استخراج المعادن واستغلالها. وستوقع شركة ROSNEFT الروسية مع شركة النفط الوطنية في موزمبيق مذكرة تفاهم حول التنقيب واستغلال حقول النفط والغاز، أما في أنغولا يوجد شركة GAZPROM في المجال النفطي وشركة ROSATOM في مجال اليورانيوم، بينما في مجال الماس نجد شركة ALROSA التي أنشأت مشروعا مشتركا مع شركة. ENDIAMA وفي ناميبيا تنشط شركة RENOVA في قطاع اليورانيوم وهي كذلك حاضرة في دولة جنوب أفريقيا العضو في مجموعة البريكس، باستثمارات مهمة قاربت 350

مليون دولار في استغلال المنغنيز و250 مليون دولار في تجديد مصنع السبائك الحديدية وفي غرب أفريقيا، ستركز الشركات الروسية مثل شركة RUSAL صاحبة المشروع الاستثماري الضخم "Dian Dian-" اهتمامها وتواجدها في غينيا بثرواتها المعدنية وباعتبارها أكبر منتج للألومنيوم في العالم، وفي نيجيريا في قطاع استغلال الذهب وفي هذا الصدد، ال يمكن إغفال دور مجموعة البريكس BRICS الهند، البرازيل، الصين، جنوب أفريقيا وروسيا في مساعدة هذه الشركات على الحصول على امتيازات متبادلة في أفريقيا، مما ينعكس إيجابا على العالقات الروسية الأفريقية. (صميض، 2017)

فيما يلي خريطة توضح صفقات روسيا الجديدة في افريقيا

المصدر:

https://economyplusme.com/13395/

يؤكد هذا التوزيع على الحضور الروسي من خلال تركيزه على الموارد الطبيعية والقطاعات الحساسة التي من شأنها أن تزيد من نفوذه في إفريقيا واختيار المناطق ذات الثقل الاقتصادي الذي قد يساهم بدرجة كبيرة في تعزيز التفوق على جميع الأصعدة.

رابعا: التداعيات الاقتصادية والسياسية للحرب الروسية الأوكرانية على التنمية في إفريقيا

اتجهت روسيا نحو إتباع إستراتيجية اختراق جديد للمجال الإفريقي، بعد أن كان قد تراجع وجودها منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، وهو أمر يذكر بأهمية حضورها في العديد من دول القارة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. وكان تأكيد حضورها في القارة الإفريقية يتم عرب اتفاقيات تعاون عسكري، منذ

2010 إلا أن سنة 2017 شهدت تكثيف عقد مثل هذه الاتفاقيات الروسية الإفريقية، وكانت مضامين تلك الاتفاقيات تتمثل يف إرسال موسكو مستشارين عسكريين، والاستخبارات والتجهيزات، ويأتي عمل مجموعة "فاغنر" ضمن هذا السياق، رغم أنه تشكيل عسكري قتالي غري رسمي. وقد تكون وتيرة الشراكات الثنائية بين روسيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء، قد ازدادت بعد قمة سوتشي2019 ومهما يكن من أمر، فتظل روسيا ومنذ2014 أكثر الدول المصدرة للسلاح إلى إفريقيا. (السبيطي، 2022)

_أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على مختلف الأوضاع على مستوى العالم .ومن أبرز المجالات الأكثر تأثراً هي النواحي الاقتصادية التي يعيشها العالم لا سيما الدول والشعوب النامية في أفريقيا وآسيا وأوروبا نتيجة للأزمات المتوقعة بشأن توفر السلع الأساسية، خصوصا مع التهديد الروسي باستخدام السلاح النووي ووضعه على أهبة الاستعداد؛ ما يجعل العالم كله يتوجس خيفة ما ينتظره من مصير مظلم إذا اتسع نطاق هذه الحرب. وبالتالي تعد الأزمة الروسية الأوكرانية بداية حقبة جديدة فى العلاقات الدولية؛ لما سوف تُخلفه من آثار وتداعيات كبيرة على مستوى العالم بالتزامن مع بدء التعافي التدريجي للقارة الأفريقية من تداعيات جائحة كورونا، جاءت أزمة الحرب على أوكرانيا لتهدد ذلك التقدم الذي حققته، سيما أن كثير من دول القارة معرض لدرجة كبيرة من المخاطر من آثار تلك الحرب، بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء وتراجع السياحة والصعوبة المحتملة في الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية. (فريد، 2023)

تعتبر روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم وأكبر منتج بعد الصين والهند .وتعد أوكرانيا واحدة من أكبر خمس دول مصدرة للقمح في العالم .وتستحوذ أوكرانيا وروسيا مجتمعتان على 53 في المائة من التجارة العالمية لسلع رئيسية ومهمة ووفقا لوكالة الطاقة الدولية .(IEA 2022) تعتبر روسيا ثالث أكبر منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وأكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم وثاني أكبر مصدر للنفط بحوالي 5 مليون برميل نفط يوميا كما أن روسيا تعد موردا رئيسيا للمنتجات الكيميائية كالأسمدة والمعادن والمنتجات الخشبية. (سمك،، 2022)

ويمكن تلخيص القدرة الإنتاجية لكل من روسيا وأوكرانيا من المواد في الرسم التالي:

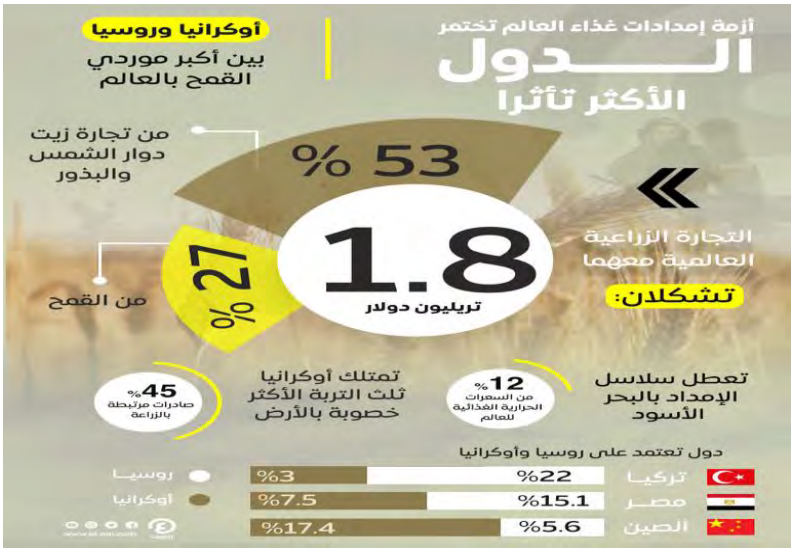

المصدر: https://al-ain.com/article/russian-ukrainian-war-food-supply-crisis-brewing

وتؤكد هذه النتائج التدهور السريع لآفاق الاقتصاد العالمي، في ظل ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والأسمدة، وزيادة التقلبات المالية وسحب الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة وعمليات إعادة تشكيل سلسلة التوريد العالمية المعقدة، وتزايد تكاليف التجارة.

فروسيا وأوكرانيا لاعبان عالميان في أسواق الأغذية الزراعية، إذ تشكلان معاً 53% من التجارة العالمية في زيت دوار الشمس والبذور، و27% من التجارة العالمية في القمح.

ظهر الغزو الروسي لأوكرانيا أيضا باعتباره صدمة خارجية لسلاسل الإمدادات الغذائية العالمية، مع عواقب وخيمة على العديد من البلدان الأفريقية بشكل خاص. وبعد أربعة أشهر من الغزو، يمكننا أن نرى ثلاثة تهديدات رئيسية للأمن الغذائي في أفريقيا: تعطيل أسواق الطاقة وطرق الشحن؛ نقص الأسمدة. والآثار السلبية على "الطرف الثالث" للعقوبات المفروضة على روسيا،وعلى الرغم من أن الحرب تدور رحاها على بعد أكثر من ألف ميل، فإن البلدان الأفريقية على وجه الخصوص ليست بمنأى عن تداعياتها، التي تعرض النظم الغذائية الهشة للخطر وتنذر بتأثيرات مثيرة للقلق على الأمن الغذائي والتغذية في القارة. وتهدد هذه العواقب بعرقلة الجهود الوطنية والعالمية الرامية إلى القضاء على الجوع والفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في القارة، فالنظم الغذائية في أفريقيا معرضة بشكل خاص لتأثير الصدمات الخارجية، بما في ذلك الصراعات الجيوسياسية، بسبب الخصائص البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية المتأصلة في قطاعي الزراعة والغذاء. على سبيل المثال، مع مساهماتها الكبيرة في النمو الاقتصادي (حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي) والتوظيف (حوالي 50% من القوى العاملة)، تحدد النظم الغذائية إلى حد

كبير التنمية الاقتصادية وتوفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية الأخرى في أفريقيا. (HATAB, 2022)

لا يزال عدد من الاقتصاديات يشعر بارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 46% في عام 2022 مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة واستهلاك الأغذية الخام، وخاصة اقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء التي تعتمد على الاستيراد. ويستمر اعتماد البلدان على واردات القمح الأوكراني في تغذية هذه الضغوط، تشمل البلدان التي تعتمد بشكل كبير على واردات القمح الأوكراني جمهورية الكونغو الديمقراطية (67٪ من واردات القمح من أوكرانيا) والنيجر (60٪). قبلRUW ، في الفترة من 2018 إلى 2020، استوردت 23 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء 10٪ أو أكثر من قمحها من أوكرانيا (حصة جيبوتي وغامبيا تزيد عن 40٪. (Papadavid, 2023)

لقد تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في انقسام سياسي بين الدول الأفريقية أين تبنت بعض الحكومات موقفاً حذراً، وبالتالي تجنبت الانحياز إلى أي طرف في وضع سريع التغير، وسعى إلى الحفاظ على موقف محايد. ورغم أن هذا يشير إلى أن جهود روسيا لزيادة وجودها في أفريقيا بدأت تؤتي ثمارها، إلا أنه الأهم من ذلك أنه يشير إلى أن أفريقيا لا تزال تفتقر إلى التأثير في الشؤون العالمية، هذا يعني أن الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف سوف تتعطل، الأمر الذي سيؤدي إلى تآكل النجاحات المتعددة الأطراف الهشة التي حققتها أفريقيا. (Antwi-Boateng, 2023)

خامسا: مستقبل التنمية في افريقيا في ظل التوترات الدولية

ينعكس التحدي المتمثل في التباعد المتزايد بين أفريقيا وبقية العالم في الدور الهامشي الذي تلعبه أفريقيا في الاقتصاد العالمي. وفي عام 1960، كانت أفريقيا تمثل 3% من الاقتصاد العالمي. وبعد ستين عاما ارتفعت هذه النسبة إلى 4% على الرغم من أن حصة أفريقيا من سكان العالم تضاعفت تقريبا من 9 إلى 17% بالمقارنة مع شرق آسيا والمحيط الهادئ، المنطقة التي زادت حصتها في الناتج الاقتصادي العالمي من نحو 11% في عام 1960 إلى أكثر من 30% اليوم. ومن ناحية أخرى، تقلصت حصة شرق آسيا من سكان العالم من 34% إلى 30% خلال هذه الفترة، مما يشير إلى أن اقتصاداتها أكثر إنتاجية بكثير.(Cilliers, 2020)

فعلى الرغم من أن أفريقيا زادت ناتجها المحلي الإجمالي على مدى سنوات عديدة، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من المشاكل. أولا، قد يكون هناك نقص في استثمار رأس المال، لأن تنمية الاقتصاد تشمل الجزء الأكثر أهمية وهو الاستثمار في مشروع البنية التحتية. والثاني هو أنه يجب مراعاة الأديان عند نشر سياسة

أو استخدام السياسة لتقييد بعض الأديان. إلا أن أفريقيا تعتبر من الأماكن الغنية بالثروات المعدنية حيث يمكن استغلالها في التجارة مع الدول الأخرى لتبادل رؤوس الأموال(Yang, 2021)

ليس هناك ما يخفي حقيقة مفادها أن الاقتصادات الأفريقية ستكون الخاسر الأكبر باستثناء أوكرانيا، إذا تصاعدت هذه الحرب على مدار العام أين تستفيد البلدان المصدرة للنفط والغاز والسلع الأساسية في المنطقة من ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية، بينما البلدان مجتمعة سيكون تأثير هذا النمط الصعودي سلبيًا بقوة، نظرًا لاعتماد المنطقة على الواردات الغذائية الروسية والأوكرانية وغيرها من المنتجات المعدنية الأساسية، ف أفريقيا تعاني بالفعل من تأثير جائحة كوفيد-19 الذي أدى إلى انخفاض اتجاه نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا إلى -2.0%، كما أن التأثير غير المباشر للحرب بين روسيا وأوكرانيا يفاقم هذا الوضع المحفوف بالمخاطر والأسوأ من ذلك بكثير هو حقيقة أن تأثير الحرب المستمرة يهدد بتقليص سنوات من التقدم لأهداف التنمية المستدامة في عام 2030 والأهم من ذلك، أن الاستثمارات اللازمة لدفع الاقتصادات الأفريقية نحو النمو والازدهار المستدامين ومعالجة الفقر وعدم المساواة وأزمة المناخ - يتم تحويلها نحو إعادة التسلح.(Duho, 2022)

الخاتمة

لقد انزلقت العديد من البلدان الأفريقية إلى أزمات اقتصادية واجتماعية بسبب الحرب التي شنتها روسيا. وخاصة تلك البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية من أوكرانيا وروسيا تواجه الآن التضخم، والمصاعب الاجتماعية، والمزيد من الجوع، والمزيد من الفقر. ولن يمر وقت طويل قبل أن تندلع ثورات جديدة بسبب الفقر، أو تندلع أعمال شغب بسبب الخبز والقمح في بعض البلدان، وخاصة في الدول الهشة، و حاجة الدول الأفريقية إلى بذل جهود أكبر بكثير لإعطاء الأولوية لتطوير الزراعة والصناعات الغذائية وضمان أمن الإمدادات المستدامة. توضح أزمة الغذاء العالمية الخلل الذي خلقته العديد من البلدان من خلال اعتمادها الكبير على الواردات الغذائية، فالتحديات التي تواجهها معظم الدول الأفريقية شديدة بشكل خاص لأنه بالإضافة إلى ذلك، يتم استيراد الغذاء من البلدان التي يكون إنتاجها الزراعي أكثر إنتاجية بكثير (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وأوكرانيا وروسيا) وتدعمها الإعانات الحكومية، مثل تلك التي يقدمها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

مع ذلك، فإن حياد العديد من الدول الأفريقية أصبح موضع تساؤل نظرا لتزايد نفوذ روسيا في أجزاء كثيرة من أفريقيا، وخاصة تلك المعروفة بعلاقاتها الوثيقة مع موسكو. وفي حين اكتسبت الصين والهند مركز

الصدارة مع زيادة القوتين الناشئتين لتواجدهما في القارة الأفريقية، فقد عملت روسيا أيضًا على زيادة مجالات نفوذها بشكل مطرد.

المراجع

Rabat, *.s natural resources and geopolitical realities'Africa* .)2017(.Abdelhak Bassou .Morocco: Ryad Business Center

Russia's invasion of Ukraine jeopardizes food security in .)2022(.ASSEM ABU HATAB .The Nordic Africa Institute *.Africa*

.Research on Development and Future Potential of Africa Economy .)2021(.Chengyishen Yang .2986 فحة ،*203 ، Advances in Economics, Business and Management Research*

Multipolarity and the Middle East:Exploring Regional .)july, 2023(.Friedrich-Ebert-Stiftung .07 فحة ، *;Full Report* .Attitudes towards the Russia-Ukraine War

Great-Power Competition and the Russian Invasion .)july-auguest, 2022(.G. Douglas. Davis .2018-2016 لعطفحات*JOURNAL OF INDO-PACIFIC AFFAIRS* .of Ukraine

.Great-Power Competition and the Russian Invasion of Ukraine .)july, 2022(.G.Douglas Davis .2018-2016 لعطفحات*JOURNAL OF INDO-PACIFIC AFFAIRS*

Developmental states in Africa;The role of the state in sub- .)december, 2023(.Godwin Onuoha .Saharan Africa *Institute for Global Dialogue is collaborating with JSTOR to digitize* ، فحة .18

Russia-Ukraine War: Harbinger of a Global Shift A Perspective from .)2022(.Iliya Kusa .Ukraine•)1(لعطفحات 9-12. *19 ، Pluto Journals is collaborating with JSTOR to digitize*

Pretoria, South *.The Future of Africa Challenges and Opportunities* .)2020(.Jakkie Cilliers .Africa: Institute for Security Studies

Exploring the Russo-Ukrainian Crisis and Its Impact on .)2022(.King Carl Tornam Duho Accra, Ghana: Dataking Research Lab, *.African Countries: A Cross-Regional Analysis* .Dataking Consulting

.Trends In Global Geopolitics and Their Impact on African States .)2021(.Macharia Munene .130 فحة ، *ENTREPRENEURSHIP IN AFRICA & JOURNAL OF LANGUAGE, TECHNOLOGY*

Discussion Paper Series on .Major Power Rivalry in Africa .)May, 2021(.Michelle D. Gavin .4 فحة ، *Managing Global Disorder No. 5*

Peripher eripheral and Gender P al and Gender Perspectiv .)2023(.Osman Antwi-Boateng .s Response and Impact'erspectives:The Russia-Ukr es: The Russia-Ukraine War and Africa .9 فحة ،)6(*25 ، Journal of International Women's Studies*

Ukraine war:selected economic impacts on African –The Russia .)2023(.Phyllis Papadavid .canada: international development research centre .*women*

بعد العلي م محمد.)2022(.*الحرب الروسية- أوكرانيا تعيد تشكيل خريطة التحالفات والنزاعات*. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

وحدة الدراسات السياسية.)16سبتمبر, 2019(*الملخص الروسي في فلسطين: قراءات وتوقعات مستقبلية*. *مركز سمت للدراسات* ، الصفحات 3-4.

Antwi-Boateng, O. (2023). Peripher eripheral and Gender P al and Gender Perspectiv erspectives:The Russia-Ukr es: The Russia-Ukraine War and Africa's Response and Impact. *Journal of International Women's Studies , 25* (6), p. 9.

Davis, G. D. (2022, july-auguest). Great-Power Competition and the Russian Invasion of Ukraine. *JOURNAL OF INDO-PACIFIC AFFAIRS* , pp. 2016-2018.

Davis, G. (2022, july). Great-Power Competition and the Russian Invasion of Ukraine. *JOURNAL OF INDO-PACIFIC AFFAIRS* , pp. 2016-2018.

Friedrich-Ebert-Stiftung. (2023, july). Multipolarity and the Middle East:Exploring Regional Attitudes towards the Russia-Ukraine War. *Full Report;* , p. 07.

Gavin, M. D. (2021, May). Major Power Rivalry in Africa. *Discussion Paper Series on Managing Global Disorder No. 5* , p. 4.

HATAB, A. A. (2022). *Russia's invasion of Ukraine jeopardizes food security in Africa.* The Nordic Africa Institute.

Kusa, I. (2022). Russia-Ukraine War: Harbinger of a Global Shift A Perspective from Ukraine•. *Pluto Journals is collaborating with JSTOR to digitize , 19* (1), pp. 9-12.

Munene, M. (2021). Trends In Global Geopolitics and Their Impact on African States. *JOURNAL OF LANGUAGE, TECHNOLOGY & ENTREPRENEURSHIP IN AFRICA* , p. 130.

Onuoha, G. (2023, december). Developmental states in Africa;The role of the state in sub-Saharan Africa. *Institute for Global Dialogue is collaborating with JSTOR to digitize* , p. 18.

Papadavid, P. (2023). *The Russia–Ukraine war:selected economic impacts on African women.* canada: international development research centre.

السياسية, و. ا. (2019, سبتمبر 16). *الملخص الروسي في فلسطين: قراءات وتوقعات مستقبلية*. *مركز سمت للدراسات* , pp. 3-4.

محمد, ع. (2022). *الحرب الروسية -أوكرانيا تعيد تشكيل خريطة التحالفات والنزاعات*. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

معضلة أمننة التنمية في إفريقيا: قراءة في مخرجات سياسات التنافس الدولي

د. صفية ايدري-جامعة أم البواقي أ. عبد الرحمن بن عزوز-جامعة قسنطينة3

مقدمة:

يعكس تاريخ القارة الأفريقية الكيفية التي تم بها استنساخ مفهوم الدولة القومية وفرضها من قبل القوى الاستعمارية، التي حاولت توجيهها بحكم مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية وبما يتفق مع التوازن السياسي الدولي في أوروبا ومشاريع إنشاء الإمبراطوريات الاستعمارية. وقد نتج عن هذه التناقضات التي رافقت إقامة الدولة في منطقة الساحل خلق عقبات أساسية في تحقيق أهداف التنمية وبناء مشروع دولة حديثة قادرة على تعزيز نموها وتطورها.

ومع أحداث 11 سبتمبر اكتسبت إفريقيا أهمية إضافية من البعد الأمني، فالمناطق غير الآمنة في افريقيا لأسباب ذات صلة بهشاشة الدولة وضعف أدوات السلطة وتعذر بسط سيطرتها على الإقليم الترابي تعطي بيئة ملائمة للحركات الإرهابية. الأمر الذي يستدعي إجراء تكييفات على السياسات التنموية وتفضيل خيارات أمنية تتواءم مع بيئة ما بعد الحرب الباردة.

وفي سياق الحديث عن العلاقة بين الأمن و التنمية، نشأت فكرة إضفاء الطابع الأمني على التنمية(securitization of development ومجالاتها الرئيسية مثل: التنمية الاجتماعية، وحقوق الانسان. كما أصبح تصميم الأجندات الأمنية، وسياسات المساعدات الغربية بشكل عام ذو أبعاد أمنية" عسكرية"، إلى جانب زيادة مستويات تمويل برامج إصلاح القطاع الأمني، وعمليات حفظ السلام الإقليمية، خاصة في الدول التي تزيد فيها مظاهر الهشاشة والانفلات الأمني، والمناطق الغير خاضعة للحكم.

بحيث تسعى هذه الدراسة من خلال مقاربة الأمننة وفعل الخطاب إلى تسليط الضوء على تحديات أمننة التنمية في إفريقيا، من خلال استقراء مخرجات سياسات التنافس الدولي في إفريقيا ودورها في تطوير أو عرقلة مسارات تكريس تنمية مستدامة.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي حول الأمننة والتحول نحو فعل الخطاب

1-تعريف الأمننة:

تعبر الأمننة (Securitisation)كمفهوم عن اعتماد عملية خطابية لغوية (speech act) تستهدف مدركات الأفراد وصناع القرار حول التحديات التي تطرحها التهديدات الأمنية الجديدة، تضخيم المخاطر الناجمة عن استمرارها وإحالتها إلى حيز القضايا الطارئة وهذا ما يساهم في جعل الأمن الإنساني قضية حيوية . ويعود الفضل في تطوير هذه النظرية إلى مدرسة كوبنهاغنCopenhagen School ، التي كانت ثمرة أجندة البحوث الجماعية لعدد من الأكاديميين في معهد كوبنهاغن لبحوث السلام في الدنمارك، وبالأساس حول أعمال جاب ديفيلدJaap de Wilde ،باري بوزان Barry Buzanو أول وافير .Ole Wæver والتي توجت في 1998 مع كتاب "الأمن:إطار جديد للتحليلA New Framework For Analysis: Security "، بحيث طرحوا فيه مجموعة من التساؤلات،تمركزت حول كيف يعمل الأمن في السياسة العالمية؟وكيف يمنح نفسه معنى من خلال عمليات تذاتانية intersubjective تسعى لتضمين مجموعة واسعة من المخاوف المهملة أو المهمشة التي تزايد ضغطها مثل التغير البيئي والفقر وحقوق الإنسان في الأجندة الأمنية الدولية (Roberts, 2010,p.21).

وبناءا على الإسهامات التي قدمها أول ويفر في مقاله Securitization and Desecuritization " توصف الأمننة بأنها "عملية استطرادية Discursive process "تبرز من خلالها القضية على أنها تهديد وجودي يتطلب تدابير طارئة، وتبرر الإجراءات خارج الحدود الطبيعية للعملية السياسية". أي العملية التي يعلن بها الفاعل قضية معينة، أو ديناميكية أو فاعل ليكون 'تهديد موجود' لموضوع مرجعي معين. وإذا تم قبول هذه العملية من قبل الجماهير ذات الصلة، فإن ذلك يتيح تعليق أو وقف السياسة العادية واستخدام تدابير أو إجراءات طارئة في محاولة الاستجابة لتلك الأزمة المتصورة. على اعتبار أن مسألة تهديد الأمن تتطلب الأولوية عن باقي المسائل الأخرى.

بالتأكيد على نشأة مفهوم الأمننة في فضاء أوروبي نمطي تم حصر وتقليص مجال عمله في التعاطي مع السياق الأوروبي، وقد برز ذلك في كل من أعمال جان(Jahn)حول "**الأمن الأوروبي: مشاكل البحث في الجوانب غير العسكرية**" وايفر (Waever)حول:" **تعدد الأصوات: وجهات نظر بعيدا عن المواجهة شرق-غرب، الهوية ،الهجرة والأجندة الأمنية الجديدة في أوربا**"، باري بوزان(Buzan) في :"**إعادة صياغة نظام الأمن الأوروبي –سيناريوهات لفترة ما بعد الحرب الباردة**". وهي أعمال للقول بطريقة أخرى أن جزء كبير

من مشروع كوبنهاغن استفاد من ديناميكيات الأمن في أوروبا بما يرسخ المسحة الأوروبية فيه. وبالتوازي مع هذا الطرح ناقش ويكينسون (Wikinson)سؤالا مهما حول ما إذا كانت نظرية الأمننة قابلة للاستخدام خارج السياق الأوروبي؟وذلك بالنظر إلى تأكيده أن تطبيق مفهوم الأمننة بمرجعيته الأصلية في الخطاب الأمني البعيد عن السياق الأوربي سيكون غير ممكنا بسبب الفهم الويستفالي للدولة والمجتمع في أوروبا الذي يتعارض مع ما هو موجود في أقاليم أخرى. (Wilkinson,2007,p.23)غير أن الجمع بين الموضوعات والافتراضات البارزة التي تندرج ضمن مفهوم الأمننة وفق ثلاث عناصر مركزية تشمل:

- مركزية الجمهور (يجب العمل على إقناعه بأن الحالة سيئة وتتطلب مقاربة استعجالية تتجاوز الحدود العادية للعملية السياسية).

- الاعتماد المتبادل بين الوكالة، السياق، وآليات المأسسة السياسية (عبر وجود التهديد، شخص أو شيء يتعرض للتهديد).

- الأدوات والممارسات التي يمكن من خلالها تفعيل منطق الأمننة. (Blazacq, 2005,p.176)

بين الأمننة الخطابية والأمننة الممأسسة:

تتطلب مسألة تهديد الأمن بقطاعته المختلفة بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن أولوية كبيرة مقارنة بباقي المسائل الأخرى، ما يجعل الفاعل(صانع القرار) يتمتع بالمطالبة بحقه الخاص للتعامل مع هذه القضية باستخدام وسائل غير عادية، بحجة أن وجود تهديد وجودي طارئ، يُمكِن صانع القرار المُؤْمْنِن من التحرر من جميع الإجراءات و القواعد التي من المفترض أنها تكون ملزمة .من جهة أخرى أكد كل من Buzan, Wæver & de Wildeأن قضايا الأمننة لا تتعلق بصانع القرار، و إنما يلعب فيها الجمهور دورا بالغ الأهمية ،على اعتبار أن هذا الأخير يقتنع - نتيجة لخطابات مأمننة – بأن هناك مسألة تشكل تهديدا وجوديا لقيم مشتركة، و بالتالي منح- الورقة الخضراء- لصانع القرار باتخاذ جميع التدابير القانونية و غير القانونية لحل القضية.و قد تم تحديد نوعين من الأمننة و هي:

1- **الأمننة الممأسسة**: نتيجة للتهديدات الأمنية المتواصلة والمتكررة، مما يفرض إجراءات لمؤسسات عسكرية، أو مدنية تمتلك نوع من الشرعية تخولها العمل دون الحصول على موافقة الجمهور -أو بتعبير أدق- الرأي العام، مثل إنشاء "الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود" (الفرونتاكس) باعتبارها هيئة مختصة مكلفة بتنسيق التعاون العملياتي بين الدول الأعضاء في ميدان حماية الحدود، وتشديد الحراسة على الحدود الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية.

2- **الأمننة الخطابية**:"rhetorical securitization"هي في الواقع تتعلق بالقيم بقدر ما يضفي الشرعية للجهات المسؤولة عن الأمننة. حيث يقول روبرت" ليس من المستغرب أن نستمع إلى مجموعة من الخطابات التي تصدر عن المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية و مجال إثارتها لقضايا AIDS/HIVالتي تدخل في إطار الدبلوماسية الدولية للصحة "International Health Diplomacy و البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و حتى المنظمات الدولية غير الحكومية لتبرير سياسات معينة، أو زيادة مواردها ."(https://2u.pw/nPqVZ)

أما من الناحية النظرية فيشير كل من رونالد كريبس Ronald Krebs و باتريك جاكسون Patrick Jacksonأن الأمننة تشمل مرحلتين:

- مرحلة تحديد الهوية identification (توظيف الخطاب الأمني).
- مرحلة التعبئة،وهنا يؤكد Mcab Robert على أن عملية الأمننة الخطابية عادة ما تساهم في:

1- رفع الحصص المالية لدعم البرامج المرتبطة بها مثل الإيدز والملاريا.

2- التشجيع على تطوير مؤسسات/ وكالات خاصة لحل هذه القضايا.

المحور الثاني: تحديات بناء الأمن والتنمية في إفريقيا

في مجالات كثيرة يكون الترابط بين التنمية والأمن أكثر اتضاحا، فضعف الحكومات يؤثر على الاستقرار في الإقليم وعلى القدرة على مجابهة الفقر والتهديدات الأمنية الآخذة في الارتفاع، وهو ما يسبب تحدي كبير لتنمية التعاون وانتظام إيصال المساعدات الإنسانية والمساعدات التنموية. وهناك مجموعة من التحديات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في عملية استدامة الأمن والتنمية في القارة الإفريقية.

1محددات فشل الدولة الوظيفي على مستوى الاندماج السياسي:

اعتبر العديد من الباحثين أن الدولة الحديثة في إفريقيا بصفة عامة لم تظهر إلا كنسخة افريقية للنظام الاستعماري الغربي من حيث تسلط النظام، ذلك أن سيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحكم والدولة أدى إلى دكتاتورية السلطة السياسية وانتشار الفساد واحتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية ولاسيما سياسة القمع، حيث تحولت الدولة إلى دولة سلطوية مبنية على شخصية السلطة. كل هذا أدى إلى أن تتعرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية، وتراجع قدرتها على السيطرة على العديد من الأقاليم بسبب الصراعات الداخلية ذات الطابع الاثني والقبلي والجهوي. وتنامي مشكلة الهويات العرقية والإقليمية والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء. (النويني، ص58)

إذا كان الاندماج السياسي يشير إلى مسار احتكار العنف الشرعي، وممارسة السلطة المركزية على كل المجتمع، وتشكيل هوية أغلبية المحكومين، فإن ذلك سيكون أكثر فعالية في ظل وجود المجموعة السياسية وقد قدم (Jean-Pierre Fogui) أربع عناصر تؤدي إلى اندماج سياسي جيد:

1-نشأة سلطة مركزية تكون بديل للوحدات الهامشية

2-وجود الحس الوطني الذي يزيد التضامن المجتمعي

3-إنشاء علاقة بين الحكام والمحكومين

4-انبثاق حد أدنى من حس الإجماع الضروري لتمكين النظام الاجتماعي. (.Menier p.44)

وتبقى هذه العناصر وحدها غير كافية لإبراز فعالية الاندماج السياسي للدولة، وعلى هذا الأساس اقترح كلود اك(Claud Ake) سبع عناصر لقياس الاندماج السياسي في الدولة وتحديد مدى فشلها:

- **درجة الشرعية**: والذي يعكس في مستوى عام درجة ثقة الأفراد في ممثليهم، وهو ما يشير إلى رؤية وعدم تقييد مستوى ارتباط الشعب بالقيم الأساسية، حركتهم داخل الدولة لبناء الأمة.

- **درجة احترام القيم والمعايير التأسيسية(الدستورية)**:بحيث ما تم ملاحظته بعد الاستقلال أنه في بعض الدول الإفريقية تم استخدام الدساتير والقوانين الأساسية من قبل الزعماء السياسيين لتثبيت سلطتهم.
- **درجة العنف السياسي**: يظهر العنف السياسي الذي يعتبر بدوره معيارا لقياس الاندماج السياسي من خلال الممارسات التي تعيق الوصول إلى السلطة عبر وسائل شرعية، والقنوات الرسمية للعبة السياسية وتظهر من خلال عدد الانقلابات العسكرية، رفض التعدد وانقسام الأحزاب الموحدة.
- **درجة /مستوى تنوع التمثيلات السياسية**: ويشير إلى التمثيل العرقي في الفضاءات السياسية للبلد، بالنظر إل الأحزاب السياسية، الإدارة المركزية والمجتمع المدني. على اعتبار أن التعبئة العرقية هي سبب حقيقي للنزاعات في إفريقيا، فقد عملت العديد من الدول على إيجاد مفاهيم فيدرالية لموازنة التمثيلات السوسيولوجية، وهو ما يعزز ثقة المواطنين بالدولة.
- **درجة البيروقراطية**: وتقاس اعتمادا على عدة معايير حددها بول بيا(Paul Biya)في كتابه "من أجل مجتمع ليبيرالي" في: إدارة عامة ذات كفاءة تنافسة وأكثر مسؤولية، إلى جانب العمل على مأسسة السلطة بدلا من شخصنتها. (Claude E, p.55)
- **درجة فعالية السلطة:** التي لا ترتبط فقط بمدى شرعية الدولة وإنما أيضا من خلال مستوى قبول النظام في نطاق إقليمها، وهو ما يعرف بمستوى التغلغل السياسي(le niveau de pénétration politique)في بلد ما.

2-1-محددات فشل الدولة الوظيفي على مستوى الحوكمة:

تستمد محددات الفشل بالنظر إلى الحوكمة عبر المؤسسات المالية بصفة عامة، والتي جعلت من الحكامة الجيدة شرط أساسي للتنمية بما يمكن من تقوية دولة القانون. فنوعية الحوكمة هي أساسية في عملية تسيير حالات الفشل وذلك عبر مراقبة بعض الحقائق العالمية، وهو ما يسمح بتصنيف فشل الدولة بالنظر إلى العلاقة بين مستوى الانخراط الدولي ومستوى احترام الحقوق الأساسية ومستوى الحوكمة الداخلي. فحسب(Sandra Eugene)كل دولة تسعى إلى تأسيس مسؤولية دولية حقيقية يجب عليها أولا أن تخلق شروط مادية مسبقة. فالحوكمة إذن هي نظام يتضمن العديد من فضاءات إدارة الأمن الإنساني.

3-1-محددات فشل الدولة الوظيفي على مستوى الأمن الشخصي (الفردي):

بحيث ينظر لمفهوم الفشل بناء على المكانة الممنوحة للأفراد في الأنظمة الأمنية، من خلال أشكال التهديدات الجديدة التي يتعرض لها في سياق مزيج معقد بين أمن، تنمية، والبقاء الجيد للأفراد انطلاقا من مجموعة

معايير أساسية للتنمية الإنسانية مثل نسبة التعليم والأمية بالنسبة للشباب في المناطق المهمشة، مستوى الفقر.

ويبقى تصنيف صندوق السلام (Fund For Peace)، بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy) هو التصنيف الأكثر اعتمادا من قبل الباحثين في دراسة الدول الفاشلة، وذلك لأنه يقدم تقريراً سنوياً عن تصيف تلك الدول وفق معايير مدروسة، كما يفتح أبواب النقاش في قضايا مرتبطة بالظاهرة مثل: لماذا تفشل الدول، وما الذي يجب فعله لإنقاذها؟ (أبو عمرة، 2014، ص43) تمهيدًا لإيجاد حلول لها. وذلك وفق المؤشرات التالية:

1. **المؤشرات الاجتماعية**: من ملامحها تصاعد الضغوط الديمغرافية، الحركة العشوائية للاجئين أو التنقل الداخلي، الميراث العدائي الشديد الذي يولد الرغبة في التأثير لدى الجماعات المظلومة، الهجرة الدائمة والمدعمة للأفراد، وذلك وفق العناصر التالية:

- ارتفاع الكثافة السكانية وتأثيرها على توزيع المواد الغذائية والمواد الضرورية لحفظ البقاء.
- كثافة المناطق المأهولة وتأثيرها على حرية الممارسات الإنسانية بما فيها الإنتاجية الاقتصادية، حرية التنقل، التفاعلات الاجتماعية، المعتقدات الدينية.
- الضغوطات الناتجة عن توزيع السكان(التوزيع العمري، أو حسب الجماعات المختلفة المتنافسة).
- الاستئصال الإكراهي لجماعات واسعة الذي ينتج عن النزاعات أو الأعمال القمعية، وهو ما يخلق نقص التغذية، انتشار الأمراض، ندرة المياه الصالحة للشرب مما يؤدي لمشاكل إنسانية واسعة داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول.
- عدم المساواة والعدالة.
- الجرائم التي لم يتم معاقبة مرتكبيها في حق جماعة أو طائفة.
- مأسسة الإقصاء السياسي.
- سيطرة أقلية معينة على الأغلبية.
- هجرة الأدمغة والمثقفين، المعارضين السياسيين الفارين من الاضطهاد أو السياسات القمعية. (The Fund For Peace)

- الهجرة الإرادية "للطبقات الوسطى" خاصة الاقتصادية مثل: المقاولين، رجال الأعمال، التجار بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وتنامي الشعور بالاغتراب الداخلي. (أبو عمرة، 2014، ص43)

2. **المؤشرات الاقتصادية:** وتشمل مظاهر عدم انتظام معدل التنمية الاقتصادية، استمرار تدهور وضع الاقتصاد الوطني بدرجات تدريجية متفاوتة أو حادة، بالإضافة إلى ازدياد معدلات الفساد وانتشار المعاملات العرفية وذلك وفق العناصر التالية:
   - اللامساواة بين الجماعات في التعليم، توزيع الثروة والتوظيف الداخلي.
   - تباين مستويات الفقر، ومستويات التعليم وزيادة وفيات الأطفال.
   - تدهور اقتصادي شامل يؤثر على الدخل الفردي، وما يتبع ذلك من ارتفاع نسب الإفلاس.
   - انهيار مفاجئ وسريع للأسعار، الفوائد التجارية، نقص الاستثمارات الأجنبية، تدهور ميزان المدفوعات.
   - زيادة الحرمان الاقتصادي الناتج عن سياسات التقشف الحكومي.
   - زيادة النشاطات غير الشرعية، بما فيها تجارة المخدرات، تهريب البضائع ورؤوس الأموال إلى الخارج
   - زيادة مستويات الفساد والتفاعلات غير الشرعية في مختلف النشاطات العامة.
   - عجز الدولة عن دفع أجور الموظفين الحكوميين، القوات المسلحة، أو تأدية مختلف الواجبات المادية لمواطنيها مثل المعاشات.
3. **المؤشرات السياسية:** وأهمها يتمحور حول مدى درجة شرعية ومصداقية نظام الحكم، تراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، تعطيل أو تعليق تطبيق حكم القانون وانتشار ممارسات انتهاك حقوق الإنسان، تنامي حالة من ازدواجية المسؤولية الأمنية بحيث تتمتع جهات أخرى بسلطة تضاهي سلطة الدولة، وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي خاصة على المستوى المؤسساتي، تزايد حدة التدخل الخارجي سواء من جانب دول أو فاعلين من غير الدول، وذلك وفق العناصر التالية:

   - غياب الشفافية والمحاسبة ومعايير الحكم الراشد الأخرى.
   - ضعف الثقة في المؤسسات السياسية بشكل يجعل المواطنين يقاطعون الانتخابات

- التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة الجوهرية مثل: التعليم، النظام الصحي، النقل.
- ارتفاع عدد المسجونين السياسيين وانفجار العنف السياسي تجاه المدنيين.
- تقييد الحقوق والحريات مثل: حرية الصحافة، الرأي والممارسات الدينية.
- وجود ميليشيات مدعومة من طرف الدولة، وموجهة ضد المعارضة.
- الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة. (The Fund For Peace)
- التدخل العسكري أو شبه العسكري في الشؤون الداخلية للدول من طرف مختلف الوحدات أو الفواعل بغية التأثير على التوازن المحلي للقوى، أو الحيلولة دون تسوية نزاع معين.
- الاعتماد المفرط على تدخل المانحين وقوات حفظ السلام.

المحور الثالث: استراتيجيات أمننة التنمية في القارة الأفريقية

1- لعب دور الوكيل: "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية" (African solutions to African problems)

في أعقاب الفشل الكارثي لعملية إعادة الأمل الأمريكية في الصومال عام 1993 والاتهامات المتبادلة في العواصم الغربية في أعقاب الإبادة الجماعية في رواندا في العام التالي، تراجع المانحون بسرعة عن المشاركة المباشرة في عمليات حفظ السلام الأفريقية. فلقد تم التوسط في علاقات المانحين مع القارة بمهارة من قبل الأنظمة الأوغندية والإثيوبية والرواندية من خلال مناصرتها لأجندة "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية". وقد شهد هذا المشروع، الذي عززه الخطاب القومي الأفريقي، الأنظمة الثلاثة التي تتطوع بشكل مستمر وترسل قوات إلى بعثات حفظ السلام في مناطق الاضطرابات الإقليمية حيث يكون للمانحين مصلحة جيواستراتيجية رئيسية. وهكذا وعلى سبيل المثال ساهمت أوغندا بقوات في حفظ السلام في ليبيريا، وتطوعت بقوات لمهامها في السودان، ومنذ عام 2007، اعتبرت أكبر مساهم في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وقد فعلت إثيوبيا الشيء نفسه في بوروندي، وحافظت على تدخلها المستمر في الصومال - وحظيت بموافقة ضمنية من الولايات المتحدة - ضد "المتطرفين" الإسلاميين منذ أواخر التسعينيات (وكجزء من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال منذ عام 2014). وعلى نحو مماثل، لعبت القوات الرواندية دوراً قيادياً

في كل من بعثات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور منذ عام 2004، ونالت إشادة كبيرة من كبار المسؤولين العسكريين الأميركيين.

وهو ما يعمق التساؤلات بشأن ما إذا كان النظر إلى هذه الأنشطة باعتبارها ترويجًا استباقيًا وزيادة للعلاقات الأمنية مع الجهات المانحة من قبل الأنظمة الأفريقية، أم باعتبارها سلوكًا لوكلاء تابعين لها ، مما يعقد فكرة أن الدول الأفريقية "جسر متبوع بأجندة أمنية غربية محددة سلفا.

2-خصخصة الأمن، وإضفاء الطابع الاجتماعي على التنمية: "ما هولي هولك،"ما أملكه هولي وحدي'

ويتجلى هذا "التبادل" أيضًا في الاستراتيجية الرئيسية الثانية التي تستخدمها الأنظمة الأفريقية لتأمين العلاقات مع الجهات المانحة. وقد سعت العديد من الحكومات، بما في ذلك حكومات السودان وإريتريا وزيمبابوي (قبل عام 2008)، عمداً إلى تقييد مشاركة المانحين في صنع السياسات، في حين قبلت حكومات أخرى إلى هذه المشاركة بطابعها الموسع. قد شمل ذلك سماح هذه الحكومات صراحةً للمانحين بدور رئيسي في بعض مجالات السياسة - "إضفاء الطابع الاجتماعي" على صنع السياسات في التنمية الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية على وجه الخصوص، مع السعي في الوقت نفسه إلى "الخصخصة" الصريحة للقطاعات الأخرى.وخاصة السياسة الدفاعية والأمنية.

ومع تعدد الأدوار التي تلعبها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، زاد اعتماد بعض الدول الإفريقية عليها خلال العقد الأخير مما أدى إلى توسع دورها في المنطقة وزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري، وكان هناك عدة أسباب ساعدت في وجود تلك الشركات في القارة الإفريقية تبلورت في:

أ. ضعف الدولة ونقص القدرات الوطنية بمختلف مستوياتها مما أدى إلى ظهور مشكلات عديدة لا تستطيع الجيوش المحلية مواجهتها كالدعوات الانفصالية والجماعات الارهابية حيث استدعى ذلك الاستعانة بكيانات خاصة لفرض الأمن والسيطرة.

ب. انتشار الصراعات المسلحة والحروب الأهلية والانقلابات في معظم دول القارة الإفريقية خاصة منذ نهاية الحرب الباردة مما أدى إلى عدم الاستقرار وظهور العديد من المشكلات الداخلية بالاضافة إلى زيادة الاتجار بالأسلحة وعسكرة المجتمعات.

ج. ظهور الجماعات المسلحة وأمراء الحروب والمتمردون والمليشيات المدربون على العمليات العسكرية ضد القوات الحكومية والتي قد يصل عددهم إلى عدة آلاف قد يسيطرون على جزء من اقليم دولتهم أو التعدي على أجزاء من دول أخرى.

د. وجود أنشطة للشركات الدولية في الدول الافريقية وزيادة وعيهم بالمخاطر وانعدام الأمن مما ساهم في زيادة استيعابهم بأهمية الاستعانة بشركات أمن خاصة لحمايتهم.

هـ. الممارسات العالمية ودور المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي في الضغط لتقليص الحجم والتكلفة في القطاع الحكومي والاستعانة بمصادر خارجية مما أثر على قدرات الأمن الحكومي نتيجة اجراءات التقشف مقابل التوسع في القطاع الخاص، حيث أدت برامج التكيف الهيكلي التي استمرت لعدة عقود إلى تقويض القدرة الادارية للدولة بشدة، وأدى التعديل الهيكلي والتقشف الاقتصادي إلى انخفاض موارد الشرطة وأجورهم هم وجنود الجيش مما أدى إلى لجوء الجنود ورجال الشرطة إلى استغلال سلطتهم لتحقيق منفعتهم الخاصة لمواجهة الأجور المنخفضة مما أدى إلى تصاعد الفساد والرشاوي والتواطؤ مع المجرمين، وقد انعكس ذلك على تراجع ثقة الجماهير في الأمن العام وتسبب في تآكل مفهوم الأمن على أنه منفعة عامة وبالتالي ظهرت العديد من الأشكال الغير رسمية من الشرطة أو الحراسات والتي استخدمت لأغراض سياسية وكانت جزءا من الخصومات السياسية داخل الدولة.

م. تفوق موارد الجهات الفاعلة الخاصة مثل شركات الأمن الخاصة أو منظمات التنمية على موارد الدولة مما جعل لتلك الجهات قدرة على توجيه أو ممارسة التأثير في مجال الحوكمة الأمنية يفوق ما يحدث في الدول ذات الهياكل البيروقراطية القوية.

3- حوكمة القطاع الأمني في إفريقيا وإضفاء الشرعية على الترتيبات الأمنية

يُعدّ تعزيز إصلاح القطاع الأمني في دول ما بعد النزاع إحدى المهام الحاسمة التي يتولاها الإتحاد الإفريقي – وفق المسار الذي حددته الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرها من الجهات المانحة- في محاولة خلق التوافق مع النسخة العقلانية والقانونية للنموذج الغربي للدولة الفيبرية في احتكار استخدام القوة. (African Union Commission,2014)

تميل الفجوات في تنفيذ إصلاح القطاع الأمني إلى الإخفاق في التقييم الصحيح للبيئة الأمنية في فترة ما بعد النزاع، فمن خلال استقراء الأنماط التي تكررت بشكل بارز في جهود إصلاح القطاع الأمني في إفريقيا يمكن ربط فشل هذه المحاولات بالعناصر التالية:

- **فشل التقييم الأمني والملكية الوطنية:** من شروط نجاح أي برنامج مقترح لإصلاح القطاع الأمني حصوله على دعم حكومي وطني، ومع ذلك، وفي كثير من الأحيان لا يتم إجراء المشاورات مع الأطراف المجتمعية المعنية، أو حتى مع الحكومة نفسها، وفق خطة قادرة على تلبية الاحتياجات الأمنية الحقيقية. فعلى سبيل المثال لم يتم إدماج المجتمع المدني في **غينيا بيساو** كضمان لتقرير المصير، حيث تم تفعيل الحد الأدنى من القرار المحلي المشترك في شكل مشاورات إنتقائية. Detzner,2017, (pp.116,162)

كذلك الأمر في "ليبيريا"، ففي عام 2006، وبعد سنوات من بدء جهود إصلاح القطاع الأمني أمرت الحكومة الأمريكية – المكلفة بإعادة بناء الجيش- بإجراء مراجعة أمنية شاملة مع مؤسسة "راند" حيث لم يتم إشراك الحكومة الليبيرية في مشاورات وطنية واسعة النطاق، والتي ترجمت فيما بعد في إستراتيجية التنمية في ليبيريا ما بعد النزاع. (Spatz,p.12)

- **فشل عمليات نزع السلاح وإدماج القوة:** ينعكس هذا العامل في نقص الرعاية والاهتمام الممنوح للاعتبارات طويلة الأجل في العديد من اتفاقيات السلام، إلى جانب محدودية الجداول الزمنية (Donor Timescales) للمانحين، بما يحد من حوافز المقاتلين في الحفاظ على السلام بعد انتهاء المساعدات. ففي بعض الحالات (ليبيريا، سيراليون، مالي، ليبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية) أدّت عدم كفاية التمويل إلى ترك المقاتلين خارج العملية، واستئناف الهجمات وعمليات التجنيد ((Ball,2014,p.17
- **فشل التنسيق:** تسلط الحاجة إلى إستراتيجية شاملة لإصلاح القطاع الأمني، أهمية التنسيق في إفشال أو إنجاح الجهود الإفريقية في إصلاح القطاع الأمني من الناحية العملية، فعلى سبيل المثال تحملت الولايات المتحدة الأمريكية –باعتبارها المانح الرئيسي– مسؤولية إصلاح الجيش، لكنها بالمقابل تركت الشرطة لغيرها من المؤسسات التابعة للأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى، بما أفرز نتائج غير متوازنة، كذلك أدى الإخفاق في التنسيق داخل بعثة "الاتحاد الإفريقي في الصومال" (The African Union Mission in Somalia (AMISOM)) إلى قيام كل دولة مساهمة بتدريس وتجهيز قوتها الأمنية وفقا لاحتياجاتها ومعاييرها الخاصة، وهو ما طرح مخاوف جديدة حول قدرة القوات المسلحة الوطنية الصومالية على العمل المشترك.(Wondemagegnehu,2017)
- **الأطراف المهملة و إقصاء الفواعل غير الدولاتية:** تعتبر تهديدات الأمن الإنساني من الناحية النظرية جوهر إصلاح القطاع الأمني، بسبب الأثار المزعزعة لاستقرار انعدام الأمن اليومي. ومع ذلك، فإنّ أجهزة قطاع الأمن الأكثر انخراطا في هذا المجال -الشرطة والسجون والقضاء- تعرضت باستمرار للإهمال في جهود ومساعي ما بعد النزاع في الدول الإفريقية. فكما لوحظ في "ليبيريا" شكل استبعاد القضاء والسجون إهدار فرصة بناء ثقة السكان في قدرة الحكومة على مقاضاة المجرمين. كما يظهر هذا التحدّي عندما تقاوم الحكومات إدراج الفواعل غير الحكومية في جهود إصلاح القطاع الأمني، رغم قدرتها على تقديم خدمات أمنية مهمة. بحيث يتعين على الجهات المانحة التفكير في السبل المعيارية (Normative Avenues) المختلفة، ومناقشتها لتعزيز إصلاح قطاع الأمن

في الخارج، مع الاعتراف في الوقت نفسه بعدم وجود نموذج حصري للدولة (Exclusive Template of Statehood) وإصلاح القطاع الأمني في دول ما بعد النزاع. (Paul,2018, p.10l)

خاتمة:

برزت نظرية الأمننة كإطار مفهومي ملائم لفهم وتفسير سلوك الأنظمة السلطوية في إفريقيا التي تحاول السيطرة على شعوبها من خلال استعمال أدوات اللغة وفعل الخطاب في استحضار الحالة الإستثنائية التي تخول لها فرض العديد من الإجراءات غير الديمقراطية. وقد سمحت هذه النظرية بمختلف تداعياتها في تغيير واقع التنمية في القارة الإفريقية من خلال تحويل جهود المساعدات التنموية الدولية عن مسالكها الأصلية نحو القطاعات العسكرية والأمنية. الذي حاولت من خلاله التبرير لسلوكها تحت ذريعة محاربة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة في محاولة صريحة منها للتغطية على العديد من الدوافع والأجندات الخفية المرتبطة بضمان مصالحها الاقتصادية بالنسبة للفواعل الدولية.

وقد شارك في عملية التوجيه الممنهج هذه جملة من الفواعل الرسمية الدولية على غرار الحكومات الغربية (الجهات المانحة)، ومختلف المؤسسات المالية الدولية، بالإضافة إلى الحكومات والأنظمة الإفريقية، وهو ما شكل تناغما كبيرا بين جميع هذه الأطراف التي استخدمت الأمننة المزدوجة في مزيج مختلط بين الأمننة الكلية والأمننة على المستوى المحلي.

لقد أثرت هذه العملية بشكل سلبي للغاية على مسار التنمية المتعثرة في القارة الإفريقية، خاصة على مستوى التمويل وخلق الحركية الاقتصادية المناسبة لتحقيق النهضة الإفريقية المنشودة، مما أدى إلى تعميق حالة التخلف التي تعيشها أغلب بلدان القارة، وترسيخ المزيد من التبعية، إلى جانب حماية الأنظمة الاستبدادية وتشجيعها. وهو ما يؤكد الحاجة الملحة لنزع الأمننة وإعادة الاعتبار للمشروع التنموي الإفريقي وتحييده عن جميع الحسابات السياسية ، مع محاولة البحث عن شركاء جدد ضمن نادي القوى الدولية الصاعدة كالهند وتركيا ، وتعزيز ديناميات التنمية المستقلة والتعاون الداخلي المشترك.

الورشة الثانية

المداخل النظرية المفسرة لأمننة التنمية؛ مقاربة الأمن الإنساني

ط.د بوبكر فادية –**جامعة** محمد لمين دباغين سطيف 2

البريد الإلكتروني: fa.boubaker@univ-setif2.dz

الملخص:

كان للتحولات الكبرى التي شهدتها الساحة الدولية في نهاية القرن الماضي الأثر المباشر في إحداث تغييرات بنيوية في السياسة العالمية ، وفي ظهور وتغير مضمون العديد من المفاهيم التي كانت سائدة اثناء الحرب الباردة وقبلها، يأتي في مقدمتها مفهوم "الأمن" أين إنتقلت الدراسات الأمنية من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع " المجتمعي- البشري "، فمع تنامي ظاهرة العولمة أصبح الوضع الدولي أكثر تعقيدا بسبب حركة الأموال والسلع والأفكار والمعلومات التي تحدث بسرعة عبر الحدود و داخلها، ما أفرز تحول في طبيعة وبنية التهديدات الأمنية على المستويين الوطني والعالمي (الصراعات العرقية والإثنية، إنتشار أسلحة الدمار الشامل، زيادة الأمراض الوبائية... الخ) أين لم يعد يمكن لأي دولة وحدها حماية مواطنيها فقط بتعزيز آلياتها الرقابية.

دفع كل ذلك الدول والمجتمعات إلى الإعتماد أكثر من أي وقت مضى على إجراءات الدول الأخرى من أجل أمنها في إطار ما يسمى بالتعاون الدولي والإعتماد المتباد، أدى كل ذلك لبروز مفاهيم جديدة تتناول هذه التعقيدات أهمها "الأمن الإنساني" والذي ظهر في اطار النظرة الشمولية للتنمية البشرية التي صاغها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعني تحرر الأفراد من الحاجة والخوف والعيش في رفاهية، مع إتاحة فرصة متساوية للجميع للتمتع بحقوقهم وتطوير إمكانياتهم البشرية، أي ضرورة التركيز على أمن الفرد بإعتباره المرجع المؤسس لأمن الدولة والمجتمع، ما يقتضي أسبقية التنمية على جانب التسلح والعسكرة ومظاهر الأمن التقليدي التي كانت تهيمن على خطاب الأمننة.

الكلمات المفتاحية: الأمن، التنمية، الأمن الإنساني.

Abstract:

The major transformations witnessed in the international arena at the end of the past century had a direct impact on bringing about structural changes in global politics. This led to the emergence and alteration of the content of numerous concepts that were prevalent during the Cold War era and prior to it. Foremost among these concepts is the notion of 'security,' wherein security studies shifted from the traditional military aspect to a 'societal-human' aspect. With the growth of globalization, the international landscape became more complex due to the rapid movement of capital, goods, ideas, and information across and within borders. This gave rise to a transformation in the nature and structure of security threats at both the national and global levels (ethnic and racial conflicts, proliferation of weapons of mass destruction, increase in

pandemic diseases... etc.). where no longer possible for any individual state to solely protect its citizens by enhancing its regulatory mechanisms.

All of this compelled nations and societies to rely more than ever on the actions of other states for their security within the framework of what is known as international cooperation and mutual reliance. This led to the emergence of new concepts that address these complexities, most notably 'human security,' which emerged within the comprehensive perspective of human development formulated by the United Nations Development Programme, and Human security refers to the liberation of individuals from need and fear, enabling them to live in prosperity, with equal opportunities for all to enjoy their rights and develop their human potential. This emphasizes the necessity of focusing on individual security as the foundational basis for state and societal security. This entails prioritizing development over armament, militarization, and the traditional aspects of security that used to dominate the security discourse.

Keywords: Security, Development, Human security.

المقدمة:

شـــهد عالم ما بعد الحرب الباردة إنفتاح كبير ربط بين الأبعاد الخارجية والداخلية للأمن نتيجة لكثافة وسرعة الإتصالات التي أحدثتها ظاهرة العولمة والتطور التكنولوجي، أين أصبح الوضع الدولي أكثر تعقيدا وباتت حياة الملايين مهددة بالصراعات بسبب حركة الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال العابرة للحدود، أضف الى المد الليبرالي السياسي والإقتصادي الذي ساهم أيضا في توسيع هامش مناورة الفواعل الغير دولاتية.

ومن تداعيات العولمة ايضـا والفهم الأكبر للتنمية الإقتصـلدية-السـياسـية ظهور مفهوم جديد يتناول التعقيدات السابقة وهو مفهوم الأمن الإنساني، والذي يستند على فرضية أن الفقر والجوع والمرض تؤثر مباشـــرة على الإنســـان وبالتالي على الأمن العالمي، ويســـعى بالدرجة الأولى لتوفير الحماية للأفراد وإشـــباع حاجياتهم الأولية قبل الدفاع عن مصالح الدول، ما يقتضي أسبقية التنمية على جانب التسلح والعسكرة ومظاهر الأمن التقليدي التي كانت تهيمن على خطاب الأمننة. نطرح من مجمل ما سـبق الإشـكالية التالية:

كيف تفسر مقاربة الأمن الإنساني أمننة التنمية؟

يتفرع عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية؛

1. ماهو تعريف الأمن؟
2. ماذا نقصد بسياسات الأمننة والتنمية؟
3. فيما تتمثل التحولات الأمنية الدولية التي أدت إلى توظيف مدخل الأمن الإنساني؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة للتعرض اولا الى المفهوم الأمن وكيف تطوره ما بعد الحرب الباردة من التركيز الدراسات على القطاع العسكري إلى القطاعات المجتمعية بسبب تنامي ظاهرة العولمة . ثم التطرق بعد ذلك لمفهوم الأمننة والتنمية والعلاقة بينهما، ليتم بعد ذلك التطرق لمقاربة الأمن الإنساني كنتاج للتعقيدات السابقة والذي ظهر في اطار النظرة الشمولية للتنمية البشرية التي صاغها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

منهجية الدراسة: تم الإستعانة في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي الذي يقوم على جمع المعلومات وتحليلها والتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها، حيث يتم الإستفادة من المنهج لجمع الحقائق حول تطور مفهوم الأمن القومي والتعقيدات التي أدت لإنتقاله من الجانب العسكري إلى الإنساني المعني بتحرر الأفراد من الحاجة والخوف والعيش في رفاهية. كما تم الإعتماد على مقاربة الأمن الإنساني كنموذج، حيث تعتبر المداخل والمقاربات النظرية بمثابة الطريق الذي يضبط إقتراب الباحث من موضوع الدراسة والوصول الى النتائج المرجوة.

تقسيم الدراسة:

1. **تطور مفهوم الأمن**
2. **أمننة التنمية: التشخيص الإيتيمولوجي للمفهوم**
3. **مدخل الأمن الإنساني لتفسير أمننة التنمية**

المحور الأول: تطور مفهوم الأمن

تاريخيا كان ينظر للأمن وتحقيقه على أنه مسؤولية الدولة الوطنية، لأن الواقعية كانت النموذج المعرفي المهيمن من الناحيتين النظرية والعملية على مفهوم الأمن " Security" في سياقه التقليدي و قضاياه، ما جعلها تختزله في المجال العسكري ليرتبط مفهوم الأمن القومي لعقود طويلة بالدولة (أمن حدودها، سيادتها، استقرارها)، اين عرفته دائرة المعارف البريطانية: " الامن هو حماية الدولة من السيطرة عليها بواسطة قوى أجنبية "، و عرفه والتر ليبمانWalter Lippmann ": إن الأمة تبقى في وضع آمن الى الحد الذي

تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم الأساسية"، أي التركيز على الدولة كفاعل رئيسي المتعين حمايته و تقديم البعد العسكري للأمن عن غيره من الأبعاد. (جون بيليس وستيف سميث، 2004)

أما بالنسبة لأرنولد ولفرز Arnold Wolfres فقد لخص مفهوم الأمن القومي في؛" غياب التدابير التي تهدد القيم المكتسبة، وعدم الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم، ويعني ولفرز بالقيم المكتسبة جملة القيم المتعلقة على مستوى الدولة بالسيادة والقوة، وعلى مستوى المجموعة بالهوية التي تدل في مضمونها على ماهية المصلحة وعلى مستوى الأفراد بالبقاء والرفاه ". (مراد، 2017) وبالتالي فإن الأمن القومي يشتمل على قدرة الدولة في إستعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية والإقتصادية والعسكرية في شتى القطاعات لمواجهة الأخطار التي تهددها من الداخل والخارج على حد سواء، وذلك مع إستمرار هذا الفعل في الحاضر والمستقبل.

إلا أن التحولات التي رافقت الحرب الباردة من تطورات متزايدة على الصعيد العالمي، خاصة المتعلقة بتنامي ظاهرة العولمة و بروز عمليات التكامل و ازدياد نفوذ المؤسسات و الشركات الدولية كفاعلين جدد، كشف محدودية القدرة التفسيرية للنموذج الواقعي و إستوجب البحث عن بدائل نظرية تراجع مفهوم الأمن كون الوضع الدولي أصبح أكثر تعقيدا وباتت حياة الملايين مهددة بالصراعات، وابرز مثال على ذلك هجمات 11 سبتمبر الإرهابية على الولايات المتحدة و التي أضافت بعدا جديدا لإنعدام الأمن، أضف الى أن حركة الاشخاص و الأموال و السلع و المعلومات أصبحت تحدث بسرعة كبيرة عبر الحدود و داخلها. (Fouinat, 2004)

وعليه شهدت العقود الأخيرة مجموعة واسعة من التهديدات الأمنية الجديدة على المستويين الوطني والعالمي بما فيها: الصراعات العرقية و الإثنية، الحروب الأهلية والتطرف، تغير المناخ، الهجرة و عدم الإستقرار، التجارة الغير مشروعة و إنتشار أسلحة الدمار الشامل، التهديدات البيئية و زيادة الأمراض...الخ. كل هذه التهديدات المتشابكة و سريعة التحول أدت الى تغيير السياسات و الخطابات الوطنية و الدولية وطريقة صنع السياسات، أين لم يعد يمكن لأي دولة حماية مواطنيها بمفردها بتعزيز آلياتها الرقابية و انما الإعتماد أكثر من أي وقت مضى على إجراءات الدول و المجتمعات الأخرى من اجل أمنها وفي بعض الأحيان من اجل بقائها. (أحمد فريجة ولادمية فريجة، 1016)

هنا برزت الحاجة لمفهوم الأمن العالمي " Global Securrity "من الضرورة التي ألقتها التحولات السابقة على رأسها العولمة، و التي لا يملك أي جهاز للأمن القومي القدرة على التعامل معها بمفرده. وبالتالي برزت الحاجة للتعاون الدولي و الإعتماد المتبادل الذي يجعل من الضروري على الدول أن تتعاون أكثر و تعمل معا.

من تداعيات العولمة أيضـا والفهم الأكبر للتنمية الإقتصـادية-السـياسـية ظهور مفهوم جديد يتناول التعقيدات السـابقة ايضـا وهو الأمن البشـري حيث يسـتند الى فرضـية أن؛ الفقر و الجوع و المرض و التدهور البيئي تؤثر جميعها بشـكل مباشـر على الإنسـان وبالتالي على الأمن العالمي، لذلك فإن الأمن البشـري يتضـمن الإعتراف ان؛ التنمية و السـلام و الأمن و حقوق الإنسـان مترابطة و يعزز كل منها الآخر. (الزوبيري، 2021)

المحور الثاني: أمننة التنمية: التشخيص الإيتيمولوجي للمفهوم

يعتبر الأمن وفقا لمدرسـة كوبنهاغن فعل خطابي Act of Speech، فهو بذلك ليس حالة موضـوعية بل نتيجة لعملية إجتماعية معينة تتمثل في البناء الإجتماعي لقضـايا الأمن، أي تحديد ما الذي يمكن تأمينه؟ ومن من؟ وبالتالي فهي عملية إدراك ذاتي وليسـت بالضـرورة قائمة على دواع موضـوعية، ولعل الحجة الرئيسـية في هذه النظرية أن العلاقات الدولية لا تصـبح قضـية أمن بسـبب وجود شـيء ما يشـكل تهديدا موضـوعيا للدولة، ولكن تصـبح كذلك لأن أحد الفواعل قد عرفها بإعتبارها تهديدا وجوديا للبقاء، حيث يدعي أن لديه الحق في التعامل مع هذه القضـية/ التهديد من خلال أدوات غير معتادة أو إسـتثنائية لتأمين بقاء الكيان المعني بالتهديد، وعليه يصبح الأمن ممارسة ذاتية المرجعية. (العربي، 2015)

لذلك فإن فكرة دراسة عملية " الأمننة "* ((Espace_réservé8 تقودنا إلى الآليات التي تحول السؤال من وجهة نظر سـياسـية إلى مشـكلة أمنية، بإعتبار أن الفرضـية الأسـاسـية التي تقوم عليها هذه العملية هي محاولة نفي الشـرط الموضـوعي للأمن وإعتباره كنتيجة لمجموعة من الممارسـات والخطابات، حيث يتم إسـتخدام هذا الخطاب من خلال الترويج لوجود خطر وجودي ما يسـتهدف السـياسـة الجوهرية للدولة والمجتمع، ومن ذلك التأسـيس للعمل على تهيئة الرأي العام والجمهور من أجل التسـامح مع الإنتهاكات التي قد تسببها عملية الأمننة. (Bernard, 2007)

ونجد أن عملية الأمننة Securitization proces تنطلق من خلال وجود فاعل سـياسـي Political-Actor يدعي أن هناك شـيئا ما Referent Object هو عرضـة لتهديد وجودي ويطلب هذا الفاعل من الجمهور منحه الحق في إتخاذ إجراءات غير تقليدية من أجل مواجهة الخطر، ثم يقنع الفاعل السـياسـي الجمهور بأن تلك الإجراءات مبررة لمواجهة الخطر ومكافحته، وفي عملية الأمننة تلك عادة ما يكون الشـيء المعرض للخطر هو الدولة، والنخبة الحاكمة هي الفاعل السياسي.(Bernard, 2007)

وعلى هذا الأساس، فإن الفكرة الرئيسـية التي ترتكز عليها دراسـة عملية الأمننة ترجع إلى الآليات التي يتم بموجبها تحويل السـؤال من السـياقات السـياسـية التي تتطلب معالجات عادية ضـمن قضـايا السـياسـات الدنيا إلى سـياقات أمنية لا يمكن معالجتها سـوى من خلال ترتيبات إسـتثنائية بإعتبارها من قضـايا

السياسات العليا، وبذلك تصبح الفرضية الأساسية التي تقوم عليها هذه العملية هي محاولة نفي الشرط الموضوعي للأمن، وإعتباره كنتيجة لمجموعة من الممارسات والخطابات.

بالنسبة للتنمية ــ يختلف مفهومها وتطبيقاتها الميدانية بين الدول المتقدمة والدول النامية، ففي الوقت الذي يقصد بها في الدائرة الأولى (العالم المتقدم)، تحقيق أعلى نسبة من الرفاه الإجتماعي والإقتصادي وتطوير وضع المجتمع نحو الأحسن فهي في الدائرة الثانية (العالم الثالث) تركز على توفير المتطلبات الأساسية للعيش الكريم للمواطن وتحقيق حقوقه الأساسية، ومحاولة تخفيض نسبة الفقر والبطالة والسعي للتحول نحو المجتمعات المتطورة والنظم الحديثة في الإقتصاد والتسيير، فالتنمية تعني تغيير النسق الإقتصادي والإجتماعي السائد وإحلال نظم أخرى جديدة أكثر تقدما وتجاوبا مع روح العصر وأكثر تلبية للإحتياجات الإنسانية بحيث تكفل المستوى الملائم للمعيشة، و تتوجه إلى تحرير الإنسان وإطلاق طاقاته المبدعة والخلاقة وإفساح المجال أمام مبادراته كعنصر فعال في بناء الحاضر والمستقبل كما تتوجه إلى تحرير الوطن من كل أشكال التخلف والتبعية والإستغلال. (محمد لخضر حرز الله وجدو فؤاد، 2017)

هذا كما يمكن تعريف التنمية أيضا على أنها؛" جملة التغييرات العميقة التي تحدث في البنى الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الإقتصادي العالمي والتي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للإستمرار في الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الإقتصادية متمثلة بتوسع قدرة البناء الإجتماعي الأمر الذي يمكن المجتمع من زيادة قدرته عبر إستثمار موارده البشرية والطبيعية ". (إكرام، 2023)

لقد شكل التوسع الذي عرفه مفهوم التنمية في السنوات الأخيرة إلى الإشتباك مع العديد من الجوانب والمجالات المختلفة التي ساهمت بعد ذلك في بروز أنواع مختلفة على غرار التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، والتنمية المستدامة، هذه الأخيرة التي ظهرت في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، أين تم تعريفها على أنها:" التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم ". (حجيلة، 2914) كما يمكن تعريفها على أنها؛" العملية التي تعمل على تغيير المحيط الحيوي وتطبيق الموارد الإنسانية والمالية والموارد الحية وغير الحية لإشباع الحاجات الإنسانية وتحسين حياة الناس، مع مراعاة العناصر الإجتماعية والأيكولوجية وكذلك الإقتصادية للموارد الأساسية ". (حجيلة، 2914)

إنطلاقا من كل ذلك، يمكن القول أن علاقة الأمن بالتنمية هي علاقة تكاملية، فنجد أن الأمن هو الدفاع والبقاء ضد التهديدات سواء كانت عسكرية أو إقتصادية من شأنها إلحاق الأذى بالأفراد، كونه

مجموعة من التدابير التي تأخذ في الحسبان من أجل تحقيق البقاء للإنسان ورفاهيته، إنطلاقا من ذلك تم تحديد ثلاثة متغيرات أساسية للأمن من شأنها تحقيق تنمية الفرد والدولة معا؛

- ✓ **متغير التوازن:** وهو مقدرة الدولة على الحفاظ على الأمن في بيئتها الداخلية والخارجية.
- ✓ **متغير الرفاه:** يشمل قدرة النظام السياسي على تحسين مستوى المعيشة، وتحقيق الظروف التي تساعد على تحسين معيشة المجتمع من خلال تطوير المجتمع سياسيا وإجتماعيا وإقتصاديا؛ بمعنى إستقرار الدولة من خلال تنمية ظروف الفرد فيها.
- ✓ **متغير القدرة العسكرية:** ويعني قدرة الدولة على منع أي تهديد عسكري خارجي، وكذا التصدي للتهديدات الداخلية كالحرب التي تترتب عليها نتائج كارثية كالهجرة والفقر والبطالة ... وبالتالي غياب فرص إحداث التنمية. (Redha، 2018)

وكما هو ملاحظ، فإن متغيرات الإزدهار والتطور والإستقرار مست جميع القطاعات العسكرية والإقتصادية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي لابد أن تكون آمنة من أجل إعطاء فرص تحقيق مشاريع التنمية.

المحور الثالث: مدخل الأمن الإنساني لتفسير أمننة التنمية

لقد أسهم الفهم الأكبر للتنمية الإقتصادية-السياسية خلال تسعينات القرن الماضي في ظهور مفهوم جديد وهو الأمن الإنساني (او البشري) Human Security والذي يستند إلى فرضية أن المفهوم التقليدي للأمن القومي قاصر عن معالجة الأبعاد المختلفة للأمن في حياة الفرد، فالفقر وتشريد السكان والجوع والمرض والتدهور البيئي والإستبعاد الإجتماعي ...ألخ، جميعها تؤثر بشكل مباشر على الإنسان وبالتالي على الأمن العالمي، وأن هذه الصعوبات تقتل أكثر مما تفعل الحروبة والإبادة الجماعية والإرهاب مجتمعة. ولذلك فإن الأمن الإنساني يتضمن الإعتراف بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مرتبطة وبعزز كل منها الآخر.(Muguruza, 2007)

يعود أول إستخدام رسمي لمفهوم الأمن الإنساني الى سنة 1994 في التقرير الثاني ل"برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD " حول التنمية البشرية، والذي حرره كل من الباكيستاني محبوب الحق والهندي أمارتيا سان Amartya sen الحائز على جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1998، وقد أكد هذا التقرير على حدوث نقلة مفاهيمية من الأمن النووي الى الأمن الإنساني لأن هاجس النهاية النووية للعالم (مثل فترة الحرب الباردة) لم يعد مصدرا لخوف الأفراد بقدر ما أصبحت حياتهم اليومية بمختلف ظروفها مصدرا لهذا الخوف.

رغم أن مفهوم الأمن الإنســـاني يجد جذوره راســخة في مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية والقانون الدولي؛ كحقوق الإنسان والتنمية الإنسانية والأمن الدولي، إلا أنه أخذ بالتبلور كمفهوم له كيانه المستقل وقدمة مجموعو من المفاهيم له، نذكر منها:

- ✓ تعريف لجنة الأمن الإنســـاني- والتي أنشـــأت من أجل إرســـال دعائمه-: " حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر ضد التهديدات الأكثر خطورة والمتكررة، بطرق تعزز حريات الإنسان وتحقيقه لذاته "، فحماية الإنسان يعني حماية مجموعة الحقوق والحريات الأساسية للأفراد ويأمن قدرتهم على تنمية أنفسهم ومجتمعاتهم .(Karim Hussein et Donata Gnisci et Julia Wanjiru, 2004)
- ✓ تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD:" التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة "، (PNUD, 1994) فالتحرر من الخوف يعني حماية الأفراد من النزاعات وأثنائها، والتحرر من الحاجة بمعنى البعد عن الفقر والحرمان الإقتصـــادي وحق الأفراد في الحصـــول على الرعاية الصحية والتعليم...الخ.
- ✓ يعرف بول هينبيكر الأمن الإنساني: " الأمن الذي يركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول، كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر، والأمن الإنساني يركز على مصا مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية، إذ يعد أمن وبقاء الأفارد جزء مكمل لتحقيق الأمن العالمي، كما يكمل ولا يحل محل الأمن القومي ". (Heinbecker, 2001)

لهذا شـمل الأمن الإنسـاني في الوقت ذاته الأمن الإقتصـادي (غياب الفقر)، الصـحي (الإسـتفادة من العناية الصـحية والحماية ضـد الأمراض)، البيئي (الوقاية من تدهور المحيط البيئي)، الشـخصـي (الحماية من التعذيب والعنف والجرائم وتعاطي المخذرات ...الخ)، الجماعي (بقاء الثقافات التقليدية والأمن المادي للمجموعات الإثنية) والسياسي (الحقوق المدنية والحريات العامة).

إذن من خلال مجمل التعاريف نلاحظ أن الأمن الإنســـاني هو توســـع لمفهوم الأمن في حد ذاته الى عدة جوانب؛ من أمن الدولة الى أمن الإنسـان والنظام الدولي ككل (ما فوق/ تحت الدولة)، ايضـا التحول من الأمن العسـكري الى أمن إقتصـادي وإجتماعي وبيئي، وأخيرا أصـبحت مسـؤولية الأمن مسـؤولية الجميع (دول والمنظمات الدولية والإقليمية و المجتمع المدني وحتى الفرد).

تعتبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 290/66 أن الأمن الإنســـاني نهج يســـاعد الدول في تحديد ومعالجة التحديات الشـاملة والواسـعة النطاق التي تواجه أفراد شـعوبها وبقائهم وسـبل عيشـهم وكرامتهم. وبناء على ذلك يشتمل مفهوم الأمن البشري ما يلي:

1. حق جميع الأفراد ولاسيما الضعفاء، في العيش بحرية وكرامة متحررين من الفقر واليأس والخوف والحاجة.
2. إتاحة فرصة متساوية للجميع للتمتع بحقوقهم وتطوير إمكاناتهم البشرية.
3. الإقرار بأوجه الترابط بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان، والأخذ في الإعتبار كل أنواع الحقوق (المدنية، السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية ..الخ).
4. لا ينطوي الأمن الإنساني على التهديد او إستخدام القوة او التدابير القسرية.
5. إحتفاظ الحكومات بالدور والمسؤولية الأساسيين لضمان بقاء مواطنيها وسبل عيشهم وكرامتهم، ويمثل دور المجتمع الدولي في إستكمال وتقديم الدعم اللازم للحكومات بناءا على طلبها. (Weller, 2014, p. 14)

في أعقاب إنتهاء الحرب الباردة حدثت مجموعة من التحولات الأساسية في البيئة الأمنية الدولية، أدت إلى التوظيف السياسي لمفهوم الأمن الإنساني، ومن مجمل هذه التحولات ما يلي:

- ✓ إنتقال الدراسات الأمنية من التركيز على كيفية تجنب حرب نووية إلى الإهتمام بقضايا ومصادر تهديد أمن الأفراد، ومشاكل البيئة وقضايا اللاجئين، حيث يرفض إقتراب الدراسات الأمنية النقدية الفرضية القائلة بأن الأمن يمكن تحقيقه من خلال تراكم القوة، بل يرون أن الأمن قد يتحقق من خلال تحرر الأفراد من القيود، والتي قد تكون نابعة من طبيعة وهيكل النظام السياسي أو من النخبة السياسية، وكذا التركيز على قضايا الركود الإقتصادي والإضطهاد السياسي وندرة الموارد والتنافس العرقي والإرهاب والأمراض وتلوث البيئة.
- ✓ التغير في طبيعة الصراعات، إذ كانت ذات صبغة دولية إجمالا، لكن بعد نهاية الحرب الباردة، فقد إنتقلت إلى داخل الدولة الوطنية وغالبية ضحاياها من المدنيين، خصوصا عندما يصبحون هدفا لسيطرة الجماعات المتطرفة حيث شهدت الفترة من 1990 إلى 2001 حوالي 57 صراعا رئيسا، 45 صراعا داخل الدولة الوطنية. (سلام، 2018، صفحة 21)

إذا، نجد أنه إذا كان مفهوم الأمن الإنساني يعني بالأساس تحرر الأفراد من الخوف والتهديد في أمنهم وحريتهم وكرامتهم، فإن التنمية تعطي فرصا أكبر لتحقيق أمن الإنسان، أي أن العلاقة بينهما تكاملية تهدف لتحقيق مفهوم الحوكمة كما أقرها كارولين توماس التي ترى أن الفقر هو المشكلة الأساسية التي تعيق تحقيق التنمية وتهدد الأمن الإنساني.

الخاتمة:

إنطلاقا من تناول مفهوم الأمن وكيفية إنتقاله من أمن الدولة الى مفهوم يشـــمل أبعاد جديدة، ثم التطرق لمفهوم الأمننة والتنمية ومعرفة العلاقة بينهما إنطلاقا من مقاربة الأمن الإنساني التي تمثل مدخلا نظريا لتفسير أهمية الفرد في سياسات التنمية المختلفة. تم التوصل الى جملة من النتائج يمكن ايجازها في:

- ✓ إن توليفة التغيرات التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة أثرت بشكل جلي في حقل الدراسات الأمنية، وأدت لإنتقال مفهوم الأمن من التركيز على مرجعية ومحورية الدولة في الدراسات الأمنية، ليحتل بعد ذلك الفرد او الإنسان رأس الأجندات الأمنية لمختلف الفواعل ويصبح المرجع الأساسي في مجال الأمن.
- ✓ إن التنمية عملية إنسانية تستهدف بالدرجة الأولى توسيع حريات البشر، ليحيوا حياة يثمنونها أو يرغبون في تحقيقها، أو حياة لديهم من الأســباب ما يدعوهم على الأقل لتثمينها، أو هي بعبارة أخرى عملية تستهدف بعث الروح في إنسانية الإنسان ليعيش بكرامة وحرية يستطيع من خلالهما تحقيق متطلبات العيش الكريم في شــتى مجالات الحياة الســياســية والإجتماعية والإقتصــادية والثقافية.
- ✓ يبرز من تعاريف الأمن الإنساني أنه يقوم على فكرة الأمن المستدام الذي يسعى بالدرجة الأولى الى توفير الحماية لصالح الشعوب وليس لصالح أقاليم الدول، فالأمن الإنساني يرتبط قبل كل شيء بإشــباع الحاجات الأولية للأفراد ويتجاوز الأولوية الممنوحة من طرف الدول لإمكانياتها الدفاعية على حساب أمن أفرادها.
- ✓ في الأخير، يظهر أن الأمن الإنســاني تصــور جديد ظهر على الســاحة الدولية كإهتمام اولي يجب الإســتجابة له، هذا المفهوم الجديد في تطور مســتمر دون أن يجد له مكانة حقيقية في الأجهزة الدولية، كما دخل مجال حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية ومجالات التعاون الدولي، ومن جانب آخر يظهر أن هذا المفهوم لا يزال لحد الساعة لا يشكل قاعدة آمرة في القانون الدولي، بالرغم من أن مكوناته كالحق في الغذاء وفي الصحة والتعليم هي قواعد آمرة في القانون الدولي الداخلي والإتفاقيات الدولية ذات الصلة.

قائمة المراجع:

1. Bernard, J. (2007, janvier). les Théories de la Sécurité Environnementale : Regard Critique sur un Concept ambigu. *Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle de la Maitrise en Science Politique*. Montréal: Université du Québec .

2. Fouinat, F. (2004, november 03). A Comprehensive Framework for Human Security , Conflict, Security &devlopment. p. 289.

3. Heinbecker, P. (2001, 08 17). *Peace theme :human security*. Retrieved from www.cpdsindia.org/globalhumansecurity/security

4. Karim Hussein et Donata Gnisci et Julia Wanjiru. (2004). *Sécurité et sécurité humaine: Présentation desconcepts et des initives quelles conséquences pour L'afrique de l'ouest?* Sahel and west africa club.

5. Muguruza, C. C. (2007). Human Security as a policy framework: Critics and Challenges. *Deusto Journal of Human Rights*, 15,16.

6. PNUD, P. d. (1994). *Rapport Mondial sur le Développement Humain 1994* . paris: Economica.

7. Redha, N. J. (2018, 02 08). *La controverse sur la sécurité et le développement en Irak*. Retrieved from http://www.alhewar.org/9asp?aid=298251

8. Weller, E. (2014). *Comprehensive Approach to Human Security.* Knowledge Platform Security and rule of law.

9. أحمد فريجة ولادمية فريجة. (05 جانفي, 1016). الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة. *مجلة دفاتر السياسة والقانون*، 166.

10. الزوبيري, م ,2021) .أوت 09 .(الأوبئة وتحديات الأمن الوطني في الدولة الحديثة: كوفيد19 نموذج .*مجلة لباب*.98 .p ,

11. بخوش إكرام. (2023). *دور الإتحاد الأوروبي في تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر والمغرب*. مصر: مكتبة الوفاء القانونية.

12. جون بيليس وستيف سميث. (2004). *عولمة السياسة العالمية*. الإمارات العربية المتح: مركز الخليج للأبجاث.

13. رحالي حجيلة. (2914). التنمية في ظل المتغيرات العالمية: من التنمية الإقتصادية إلي التنمية المستدامة. *مجلة معارف*، 162.

14. سميرة سلام. (2018). *تحديات الأمن الإنساني في عصر العولمة*. عمان: دار الحامد للنشر .

15. محمد لخضر حرز الله وجدو فؤاد. (2017). أولويات التمنية المستدامة في العصر المعرفي. *مجلة الناقد*، 83.

16. محمد مسعد العربي. (17 مارس, 2015). نظرية الأمننة وتصاعد الجدل حول التوسع في مفهوم الأمن. *مجلة إتجاهات الأحداث*، 04.

17. مراد, ع. ع .(2017) .*الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية* .الجزائر: إبن النديم للنشر.

التنمية المستدامة في الجزائر و إفريقيا وتموقع طريق الحرير بين الفرص والتحديات

زينب قريوة

دكتوراه علم الاجتماع

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

0675243040

guerioauzeyneb@yahoo.com

وفاء لعريط

أستاذة محاضرة أ

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

0793223477

wafaalarit@gmail.com

الملخص:

تتناول هذه المداخلة موضوع التنمية المستدامة في الجزائر وإفريقيا، إضافة إلى سعيها لاستكشاف التموقع الاستراتيجي المحتمل لطريق الحرير ومختلف التحديات والفرص المتعلقة به، وفي هذا السياق يمكن القول أن المقاربة التشاركية كنهج تنموي تعتبر بمثابة استجابة لمختلف التحديات التي تواجه القارة السمراء عموما والجزائر خاصة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ... وغيرها لهذا يتطلب الأمر تعاونا من جميع الفاعلين لتحقيق التنمية المستدامة في ظل ما يعرف بمبادرة طريق الحرير، ذو الأهمية الاقتصادية بالدرجة الأولى، خصوصا مع توفر العديد من الإمكانيات والظروف المناسبة لذلك مثل الموقع الاستراتيجي، والثروات الطبيعية ومواد الطاقة والمعادن والمورد البشري وغيرهم.

لكن بالرغم من ذلك يرى المختصين في هذا الشأن أن الفرص التي يتيحها طريق الحرير في سبيل تحقيق تنمية شاملة لإفريقيا، تواجهها العديد من التحديات والعراقيل التي تقف حائلا بين تحقيق أهداف التطور والتقدم لدول القارة.

وعلى هذا الأساس؛ جاءت هذه المداخلة الموسومة بـ"المقاربة التشاركية والتنمية المستدامة في الجزائر وإفريقيا وتموقع طريق الحرير بين الفرص والتحديات"، من أجل تقديم إطار نظري يتناول دور المقاربة التشاركية في تحقيق تنمية مستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الفرص والتحديات التي يتيحها مشروع طريق الحرير ذو الأهمية الإستراتيجية لكل دول إفريقيا.

مقدمة:

تعد التنمية المستدامة هدفًا أساسيًا لجميع الدول، حيث تسعى الغالبية منها لتحقيق تطور اقتصادي واجتماعي وبيئي متوازن وعادل للأجيال الحالية والقادمة مستقبلا. وفي هذا السياق، تسعى الجزائر وإفريقيا على غرار باقي دول العالم إلى المشاركة في مختلف المشاريع والمبادرات الدولية التي من شأنها أن تكون قاطرة لقيادة هذا التطور والنمو وتسهم في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة لكل القطاعات الاقتصادية والتجارية والبيئية وغيرها .

ولعل مشروع طريق الحرير، الذي هو في الأساس مبادرة صينية أطلقت عام 2013 وسعت من خلاله لربط الصين بالعالم، يعتبر اليوم بمثابة فرصة ثمينة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وإفريقيا، في عدة مجالات نجد منها مثلا : التنمية الاقتصادية، إذ يساهم مشروع طريق الحرير في تنشيط التجارة والاستثمارات بين الجزائر وإفريقيا والدول الأخرى، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي وخلق فرص عمل، أما في مجال التنمية الاجتماعية فيساهم مشروع طريق الحرير في تحسين مستوى المعيشة والخدمات العامة في الجزائر وإفريقيا، كما يساهم في التنمية البيئية أيضا وذلك من خلال التركيز على المشاريع المتعلقة بالبيئة ومكافحة التلوث، والاحتباس الحراري، والتصحر من خلال استخدام الطاقات المتجددة والصديقة للبيئة كالطاقة الشمسية والهيدروجينية وغيرها.

لكن بالرغم من الفرص العديدة التي يوفرها مشروع طريق الحرير، إلا أنه يواجه عددًا من التحديات التي تقف حائلا دون تحقيق أهدافه التنموية سواء للجزائر أو إفريقيا.

في هذا السياق جاءت هذه المداخلة الموسومة بـ: التنمية المستدامة في الجزائر وإفريقيا وتموقع طريق الحرير بين الفرص والتحديات من أجل استنطاق جملة من القضايا ذات الصلة بواقع التنمية المستدامة في كل من الجزائر وإفريقيا، مع التركيز على مختلف الإمكانيات والفرص التي يوفرها مشروع طريق الحرير، إضافة إلى التطرق لمختلف التحديات التي تواجهه.

وتأسيسا لما سبق؛ تتناول هذه الورقة البحثية مجموعة من العناصر هي : مدخل مفاهيمي نستوضح من خلاله المفاهيم الأساسية المتمثلة في التنمية المستدامة ومشروع طريق الحرير، ثم نعرج على أهمية التنمية المستدامة للجزائر وإفريقيا وما هي المجالات المعنية بذلك، إضافة إلى مختلف الفرص الناتجة عن الانضمام لمشروع طريق الحرير، وأخيرا نعرض جملة من التحديات التي تواجه هذا المشروع على أكثر من صعيد.

أولا-التأصيل النظري للمفاهيم:

تتضمن هذه الورقة البحثية مفاهيم ارتكازية وجب تسليط الضوء عليها، حتى نحدد الزاوية الملائمة لطرح موضوع التنمية المستدامة، ومشروع طريق الحرير الصيني. وبالتالي نتوقف في العنصر الموالي مع تحديد مفهوم التنمية المستدامة.

1- تعريف التنمية المستدامة:

يرجع العديد من الباحثين تاريخ ظهور مصطلح التنمية المستدامة إلى سبعينيات القرن الماضي أي **(القرن 20)**، ولقد ارتبط في بداياته الأولى بمفاهيم عديدة مثل : التنمية الاقتصادية وتنمية المورد البشري وتنمية المجتمع المحلي وغيرها، إذن هذا التعدد أفرز أراء وتعريفات مختلفة من قبل الباحثين والمختصين، وعليه نحاول من خلال هذا العنصر تقديم مجموعة من التعريفات بهدف توضيح المعنى الأكثر تحديدا، وفي هذا السياق نجد التعريفات التالية :

"التنمية المستدامة هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، فيظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن" (أحمد عبد الله، 1988، صفحة 21).

يلاحظ من خلال هذا التعريف أن التنمية المستدامة تركز على المحافظة على البيئة التي يجب أن تكون أولوية تتماشي عن التطور الإنساني في مختلف المجالات الأخرى.

في تعريف آخر نجد: "هي السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ في الاعتبارات قدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة" (قادري، 2013).

ما يمكن قوله حول التعريف أعلاه أنه لا يختلف كثيرا عن التعريف السابق من خلال تركيزه أيضا على البيئة التي يجب أن تأخذ في الحسبان مع كل تطور وتقدم للإنسانية.

كما نجد تعريفا يرى أن التنمية المستدامة هي العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني، ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة، وقدرة

الإنسان الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة (مدحت و محمد، 2017، صفحة 81).

يتضح من خلال التعريف السالف الذكر، أنه أكثر شمولية وتحديدا من التعريفين السابقين، فبالإضافة لتركيزه على الجانب البيئي، نجد أنه تطرق في نفس السياق إلى الأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة من هذه الموارد الطبيعية التي يجب المحافظة عليها.

إذن من مجمل التعاريف السابقة، يمكن القول أن التنمية المستدامة بمفهومها العام هي عملية تطوير وتحسين جودة الحياة اليومية للجميع بما يضمن رفاهيتهم، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئة وقدرات الطبيعة وما توفره من إمكانيات للأجيال الحالية والقادمة.

2- تعريف طريق الحرير:

لقد عُرف في البداية بمبادرة الحزام والطريق، وينظر إليه على أنه مبادرة تنموية جيوسياسية وعنصرًا رئيسًا في تنفيذ إستراتيجية الصين الخاصة بـ"الانفتاح على العالم" الذي أعلن عنه الرئيس الصيني شي جين بينغ عام 2013، وترتكز أساسا هذه المبادرة على أن الاقتصاد الصيني يحتاج على نحو مستمر ومتزايد إلى الموارد والأسواق الخارجية، إضافةً إلى دعم المؤسسات المالية المختلفة لتعزيز التنمية المستدامة مع ضمان تحقيق الأمن القومي الصيني" (Sarvari & Szeidovitz, 2016, p. 03) .

كما عرف أيضا بأنه مبادرة صينية تستهدف تعزيز التعاون والتنمية المشتركة حول العالم، وتشمل دول العالم كافة سواء كانت كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة؛ فالكل سوف يشارك على نحو متساوٍ وشفاف ومنفتح لتحقيق السلام العالمي والتنمية المشتركة مع حصول الجميع على المكاسب المتوقعة؛ ما يساهم في تعزيز كفاءة تدفق الاستثمارات والتكامل بين الأسواق لتحقيق التنمية المتنوعة والمتوازنة والمستدامة، فضلا عن مد جسور الحوار والتفاهم المشترك بين الحضارات المختلفة.

ومن خلال ذلك، تستهدف الصين الدمج بين كافة أشكال التنمية بين الدول المختلفة والتكامل بينها، مع الأخذ في الاعتبار المزايا النسبية للدول المشاركة في الطريق لتعزيز تنسيق السياسات الاقتصادية، وتحسين القدرة الاتصالية، والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف على نطاق أوسع

مـن خـلال إطـارٍ جديـد للتعـاون مفتـوحٍ للجميـع، وشـامل، ومتـوازن وذي منفعـة مشـتركة للجميـع" (https://bit.ly/2KIt64T, 2017).

ويتـألف "الحـزام" مـن طـريقين "طريـق الحريـر البـرّي" الـذي يـربط الصـين بآسـيا الوسـطى وجنـوب آسـيا وروسـيا وأوروبـا ،و"الطريـق البحـري" الـذي يـربط المـوانئ الصـينية بتلـك الموجـودة في جنـوب آسـيا وجنـوب شـرقها وإفريقيـا والشـرق الأوسـط وأوروبـا (ŽarkoKoboević, ŽeljkoKurtela, & SrđanVujičić, 2018, p. 114).

علـى هـذا النحـو فهـو يتضـمن 65 دولـة مـن قـارات آسـيا وإفريقيـا وأوروبـا ومنطقـة الشـرق الأوسط،أي يمثل ما نسبته 63 في المئة من سكان العالم (HarinderKohli, 2018, p. 03)

إذن مـن خـلال مـا سـبق؛ يمكـن القـول أن طريـق الحريـر هـو في الأسـاس مشـروع صـيني، يرتكـز على مـد جسـور الاتصـال والتواصـل مـع العـالم الخـارجي منطلقـا مـن الصـين مـرورا بالشـرق الأوسـط وإفريقيـا وصـولا لأوروبـا عـن طريـق حـزام مـن الطـرق الممتـدة بـرا وبحـرا، بهـدف تحقيـق تنميـة مستدامة للصين أولا وباقي الدول التي يمر بها هذا الطريق ثانيا .

ثانيا- السياق التاريخي لظهور مبادرة طريق الحرير وبعدها الاستراتيجي:

مـر طريـق الحريـر بعـدة مراحـل تاريخيـة بلـورت وجـوده على أرض الواقـع، وفـق معطيـات زمنيـة وميدانيـة مختلفـة، حيـث تعـود بداياتـه الأولى إلى شـبكة الطـرق عبر الأوراسـية المتعلقـة بالتجـارة، والتي كانـت تـربط شـرق وجنـوب شـرق آسـيا، بآسـيا الوسـطى والهنـد وجنـوب غـرب آسـيا والبحـر الأبيض المتوسط وجنوب أوروبا، والتي ازدهرت حوالي 100عام قبل الميلاد.

ولقـد كـان طريـق الحريـر القـديم في الأسـاس عبـارة عـن شـبكة ممـرات لتجـارة السـلع وتنقـل الأشـخاص وتبـادل الثقافـات، وخـلال تلـك الفتـرة كـان يغطي 8000 كيلـومتر فـوق اليابسـة والبحـر، ويعـود الفضـل أولا إلى أسـرة **"هـان"** الصـينية التي فتحـت طـرق التجـارة مـع الغـرب وكـان ذلـك قبـل 130 عـام قبـل المـيلاد، فكانـت بمثابـة النـواة الأولى لطريـق الحريـر، ولقـد بقيـت مسـتخدمة حتى عـام 1500م عنـدما قاطعـت الإمبراطوريـة العثمانيـة التجـارة مـع الصـين وأغلقتهـا (أدمـام، 2023، صفحة 1106).

ولأن طريق الحرير منذ بدايته امتد عبر الطرق البرية والبحرية التي تربط شرق آسيا وجنوب شرق آسيا بجنوب آسيا وبلاد فارس وشبه الجزيرة العربية والشرق الأدنى وشرق إفريقيا وجنوب أوروبا وهي مناطق متباينة الموارد وأيضا الثقافات فقد كان حيويًا للغاية لأنه أدى إلى شبكة من التبادل التجاري والثقافي بين الممالك والإمبراطوريات المختلفة حينها، وسمي طريق الحرير بهذا الاسم بسبب شعبية قماش الحرير الصيني الذي كان منتجا رئيسا ذو قيمة عالية لنعومته ورفاهيته، ويتم تداوله على طول هذا الطريق والذي باعه الصينيون لآلاف السنين حتى عرفت الصين بأرض الحرير. وقد استخدمت عبارة "طريق الحرير" لأول مرة في عام 1022 من قبل الرحالة الألماني فرديناند فونريشتوفن (www.abjournals.org).

وتحول طريق الحرير على مر القرون وبموجب مختلف التفاعلات الاقتصادية الممزوجة بالأبعاد الحضارية والثقافية والاقتصادية، من مجرد طريق تجاري إلى "مفهوم" له ثقله الاستراتيجي الواضح في المشهد السياسي الدولي (أدمام، 2023، صفحة 1107) حيث أعلن الرئيس الصيني "**شي جين بينغ**" في سبتمبر من العام 2013 رسميًا عن إطلاق مشروع طريق الحرير الجديد، وذلك خلال زيارته لكازاخستان، وذلك بهدف الربط بين الصين وأوروبا ووسط آسيا والشرق الأوسط، وإفريقيا وإقامة مشروعات عملاقة كالسكك الحديدية، والطرق، والموانئ البحرية في دول مثل جيبوتي ومصر وغيرهما.

وفي نوفمبر 2013، تم صياغة هذه المبادرة بوصفها رؤية متكاملة من قِبل قيادة الحزب الشيوعي الصيني وأولوية يتم تنفيذها قبل حلول عام 2020 وباستخدام مصطلح طريق الحرير، أكدت الحكومة الصينية الطبيعةَ التجارية والمنفتحة للنسخة الحديثة من شبكة التجارة على طول الطريق، مع استحضار ذكريات الماضي بوصفها جزءًا من دولة الصين القوية والمزدهرة، وهو ما تعمل القيادة الصينية حاليًا على استعادته في إطار رؤية إستراتيجية يطلق عليها "الحلم الصيني".

وفي هذا الإطار، أعلنت الصين عددًا من الوثائق الرسمية توضيحًا لرؤيتها لهذه المبادرة، منها وثيقة بعنوان "إنشاء الحزام والطريق: المفهوم، والممارسة والمساهمة الصينية"، وذلك خلال منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي في ماي 2017 وأوضحت هذه الوثيقة أن "مبادرة الحزام والطريق" مبادرة صينية تستهدف تعزيز التعاون والتنمية المشتركة حول العالم، وتشمل دول

العالم كافة سواء كانت كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة؛ فالكل سوف يشارك على نحو متساوٍ وشفاف ومنفتح لتحقيق السلام العالمي والتنمية المشتركة مع حصول الجميع على المكاسب المتوقعة (مطاوع، 2020، صفحة 30).

و تعد هذه المبادرة، رؤية تنموية طويلة المدى لتحقيق الاندماج الاقتصادي من خلال تطوير البنية الأساسية والإنتاجية، أحد البرامج الطموحة للسياسة الخارجية الصينية. ويشمل الحزام ستة ممرات اقتصادية تمتد من الصين إلى جميع أنحاء أوراسيا، والشرق الأوسط وإفريقيا بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي في مجال الطاقة والسلع والخدمات وخلق منصات للتعاون مع شبكات لوجستية وبنية أساسية ومجمعات صناعية بين الدول المشاركة فيها (FernandaIlhéu, 2016, p. 06).

عطفا لما ذكر حول السياق التاريخي لطريق الحرير يمكن اعتبار هذا المشروع بمثابة شريان اقتصادي حيوي للصين منذ القدم، إنما اشتداد المنافسة اليوم مع الولايات المتحدة الأمريكية جعل منه أحد المرتكزات التي تريد الصين تفعيله بشكل كامل والربط بين الشرق والغرب لتضمن ممرات تجارية لمنتوجاتها، خصوصا في ظل العقوبات التي تفرضها أمريكا بين الفينة والأخرى عليها، بالتالي فهو مشروع استراتيجي حيوي قد يشكل فرصة لبعث التنمية والتطور للعديد من الدول خصوصا في الشرق الأوسط وإفريقيا أين لا تزال معظمها في طور النمو.

ثالثا- أهداف التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة أولوية لدى جميع الدول فهي أساس لمستقبل أفضل للإنسانية، وفي ظل المقاربة التشاركية المحلية والإقليمية التي تنتهجها الجزائر مع أغلب الدول الإفريقية سعيا لتحقيق مكانة اقتصادية متقدمة على مستوى العالم، فإن كلا من الجزائر وإفريقيا توليان أهمية قصوى لكل مشاريع التنمية المستدامة سواء على مستوى القارة أو المستوى العالمي، وهذا من خلال التركيز على التعاونات والشراكات الدولية الناجحة في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية، والبيئية والصحية والتعليمية وغيرها، والقائمة بطبيعة الحال على التوازن والعدالة في الأرباح، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن أهداف التنمية المستدامة تتضح من خلال السعي نحو تحقيق ما يلي:

✓ **تحسين جودة الحياة**: وذلك من خلال توفير مختلف الاحتياجات الأساسية للحياة، مثل الغذاء والماء والسكن والتعليم والرعاية الصحية، مع العمل على ضمان هذه الأساسيات للأجيال الحالية والقادمة. كما تعمل على الحد من الفقر والبطالة والجريمة، وتعزيز المساواة بين الجنسين.

✓ **حماية البيئة**: في هذا الصدد يمكن القول أن حماية البيئة هي على رأس أولويات مشاريع التنمية المستدامة وذلك من خلال التركيز على المشاريع الصديقة للبيئة والتي تقلل من التلوث والتصحر، وجفاف الموارد المائية، التغير المناخي بفعل الاحتباس الحراري، الذي جعل المنظمات الدولية تدق ناقوس الخطر، وتدعوا المجتمع الدولي للعمل جنبا إلى جنب في سبيل حماية الموارد الطبيعية بما يضمنها للأجيال القادمة (حسون محمد، صالح دواي، و عبد الرحمن خضير، 2015، صفحة 342).

✓ **تحقيق النمو الاقتصادي**: والذي يعتبر المؤشر الأساسي لجودة الحياة، وحتى يكون هنالك نمو اقتصادي متوازن، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على الموارد الطبيعية حتى تتحقق فعليا التنمية المستدامة التي تقود لنمو الاقتصادي متوازن و شامل، ويستفيد منه جميع أفراد المجتمع.

✓ **تعزيز السلام والأمن**: تساهم التنمية المستدامة في تعزيز السلام والأمن في العالم، من خلال القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات، مثل الفقر والبطالة وعدم المساواة.

✓ **في مجال الصحة**: تساعد التنمية المستدامة على تحسين الصحة العامة من خلال توفير الرعاية الصحية الأساسية للجميع، ومكافحة الأمراض المعدية والأمراض المزمنة.

✓ **في مجال التعليم**: تساعد التنمية المستدامة على تحسين التعليم من خلال توفير التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.

✓ **في مجال العمل**: تساعد التنمية المستدامة على توفير فرص العمل اللائق للجميع، وتعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

✓ **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع** :وذلك من خلال توعية الناس بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة ، دون أن يؤدي ذلك إلى أخطار بيئية (حسون محمد، صالح دواي، و عبد الرحمن خضير، 2015، صفحة 338).

رابعا- مقومات التنمية المستدامة في الجزائر و إفريقيا :

تتمتع كلا من الجزائر وإفريقيا بمقومات عدة وفي عدة مجالات تؤهلها لتحقيق تنمية مستدامة، ويمكن أن نجمل هذه الإمكانيات كما يلي :

1- في الجزائر:

تزخر الجزائر بالعديد من الإمكانيات التي تجعل منها بلدا قادرا على السير في خطط التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لشعبها وتتمثل هذه الإمكانيات فيما يلي :

- **الثروات الطبيعية**: تمتلك الجزائر احتياطيات ضخمة من النفط والغاز، حيث تحتل المرتبة 16 عالمياً في احتياطيات النفط، والمرتبة 11 عالمياً في احتياطيات الغاز. كما تمتلك الجزائر احتياطيات مهمة من الفوسفات والحديد والمعادن الأخرى. وتشكل هذه الثروة الطبيعية مصدراً مهماً للدخل القومي، حيث تساهم بنسبة تزيد عن 95% من عادات الصادرات، وأكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي.
- **القوى العاملة الشابة**: حيث يبلغ عدد السكان في الجزائر حوالي 44 مليون نسمة، ويشكل الشباب نسبة كبيرة من السكان، حيث يبلغ متوسط عمر السكان 28 عاماً. وتمثل هذه القوى العاملة الشابة فرصة كبيرة لتحقيق التنمية ،حيث يمكن أن تساهم في النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحسين مستوى معيشة المواطنين.
- **الموقع الجغرافي**: تقع الجزائر في موقع استراتيجي مهم على البحر الأبيض المتوسط، حيث تطل على سواحل يبلغ طولها حوالي 1200 كيلومتر. ويوفر هذا الموقع الجغرافي فرصاً للتجارة والاستثمارات الخارجية، حيث يمكن للجزائر أن تربط بين أوروبا وإفريقيا (تقرير التنمية البشرية في الجزائر 2023، الصفحات 30-40).

2- في إفريقيا:

تتقاطع الجزائر وإفريقيا في العديد من الإمكانيات والمقومات، فالجزائر أساسا هي جزء لا يتجزأ من إفريقيا، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن الأطماع الاستعمارية بإفريقيا خير دليل على

ما تمتلكه من إمكانيات وموارد بشرية ومادية قادرة على جعلها من أكثر القارات تطورا وتقدما في العالم .

ومن المقومات التي تملكها إفريقيا نجد الثروات الطبيعية والمعادن ومناجم الذهب والألماس، الطاقة الشمسية، وغيرها الكثير من الإمكانيات والموارد الطبيعية، إضافة إلى توفر المورد البشري، حيث يبلغ عدد السكان في إفريقيا حوالي 1.3 مليار نسمة، ويشكل الشباب نسبة كبيرة من السكان، حيث يبلغ متوسط عمر السكان في إفريقيا 19 عاماً. وتمثل هذه القوى العاملة الشابة فرصة كبيرة لتحقيق التنمية، حيث يمكن أن تساهم في النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحسين مستوى معيشة المواطنين. كما وتقع أفريقيا في موقع استراتيجي مهم بين آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية، مما يوفر لها فرصاً للتجارة والاستثمارات الخارجية. إذ يمكن أن تستفيد الدول الإفريقية من هذا الموقع الجغرافي لربط القارة بالعالم الخارجي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة الصادرات (البنك الدولي، بدون سنة، الصفحات 11-20).

إضافة لما سبق نجد أيضا التنوع الثقافي واللغوي الكبير الذي تتمتع به إفريقيا، حيث يوجد في القارة أكثر من 2000 لغة وثقافة. ويوفر هذا التنوع فرصاً للتعاون والتكامل بين الدول الإفريقية، حيث يمكن أن تستفيد الدول من الخبرات والقدرات المختلفة للاستفادة من الإمكانيات التي تمتلكها (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو)، الصفحات 25-30).

خامسا- الفرص التي تتيحها مبادرة طريق الحرير للجزائر و إفريقيا:

لا يمكن لأي أحد أن ينكر الفرص التي تتيحها مبادرة طريق الحرير للجزائر وإفريقيا في مجالات التجارة والتنمية والاقتصاد، ويمكن أن نوجز هذه الفرص في العناصر التالية:

1- في مجال الاستثمارات في البنية التحتية: في هذا المجال نجد أن الصين تضخ استثمارات ضخمة في مبادرة طريق الحرير، مما يوفر فرصًا جديدة للاستثمارات في الجزائر وإفريقيا. وقد أبرمت الجزائر بالفعل عددًا من الاتفاقيات مع الصين للاستثمار في مجالات البنية التحتية والطاقة والصناعة، ونفس الأمر مع العديد من الدول الإفريقية.

2- ميدان التجارة والتبادل التجاري: تربط مبادرة طريق الحرير بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، مما يوفر فرصًا جديدة للتجارة بين هذه المناطق. وقد أظهرت الدراسات أن مبادرة طريق الحرير يمكن أن تؤدي إلى زيادة التجارة بين الصين وإفريقيا بنسبة تصل إلى 50%، وفي هذا الإطار يمكن أن تؤدي مبادرة طريق الحرير إلى زيادة صادرات الجزائر من النفط والغاز والفوسفات إلى الصين وأوروبا. كما يمكن أن تؤدي إلى زيادة واردات الجزائر من السلع الاستهلاكية والاستثمارات الصينية.

3- مجال نقل التكنولوجيا والمهارات: تسعى الصين إلى تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية في مجال التكنولوجيا والمهارات، من خلال برامج التدريب والتبادل الطلابي. وقد أبرمت الصين بالفعل عددًا من الاتفاقيات مع الدول الإفريقية لتعزيز التعاون في مجال التعليم والتدريب، فلا يخفى على أحد أن الصين تعتبر أحد أقوى أقطاب التكنولوجيا في العالم ومنافس قوي للولايات المتحدة في هذا المجال.

4- فرص تنمية السياحة: توفر مبادرة طريق الحرير فرصًا كبيرة للجزائر إفريقيا في مجال السياحة، من خلال تعزيز الربط بين هذه المناطق وزيادة تدفق السياح إليها، وذلك من خلال تسهيل تنقل السياح السفر بين هذه المناطق. وقد أظهرت الدراسات أن مبادرة طريق الحرير يمكن أن تؤدي إلى زيادة السياحة في أفريقيا بنسبة تصل إلى 50%، وفي هذا السياق أبرمت الجزائر والعديد من الدول الإفريقية بالفعل عددًا من الاتفاقيات مع الصين لتعزيز السياحة بين البلدين، خصوصا في ظل توفر مناطق للجذب السياحي، مثل المواقع الأثرية والطبيعية والثقافية. ويمكن أن تساهم مبادرة طريق الحرير في تسويق هذه الوجهات السياحية وجذب المزيد من السياح إليها (باكر، 2010، صفحة 116).

سادسا- التحديات التي تواجه مبادرة طريق الحرير للجزائر و إفريقيا:

في ظل ما ذكر سالفا من فرص توفرها طريق الحرير الذي يربط الشرق بالغرب إلا أن هذه الفرص تواجهها عددًا من التحديات السياسية والأمنية، إضافة لاختلاف أنظمة الحكم

وخلافاتها البينية دون أن نغفل عن المصالح السياسية والاقتصادية للدول المشارِكة في هذا المشروع والتي قد تتضارب أحيانا وعليه يمكن أن نجمل هذه التحديات فيما يلي :

1- الأول في وجود حوكمة ضعيفة، وبيروقراطية عميقة، وعدم استقرار سياسي محتمل، حيث تمتلك الدول المُشارِكة في مشروع طريق الحرير الجديد نظمً سياسية واقتصادية متنوعة ومختلفة مع وجود مخاطر قانونية ومالية للاستقرار السياسي أو الاستقرار الاجتماعي.

2- أما التحدي الثاني فيتجسد في الهيمنة الصينية على تنفيذ المشروعات المختلفة مع عدم الأخذ في الاعتبار الظروف المحلية للدول المختلفة. وعلى الرغم من اعتبار الدول المشاركة في طريق الحرير الجديد أن المشاركة الكبيرة للصين في تنفيذ المشروعات، من خلال التمويل والإدارة، ستُساهم في تسريع معدلات الإنجاز، لكنّها قد لا تحقق تأثيرًا إيجابيًا جيّدًا في الاقتصادات المحلية لهذه الدول.

3- يتمثل التحدي الثالث في المشكلات التي تواجه تنفيذ مشروعا ت البنية الأساسية، حيث تتمثل القضية الرئيسة لتوسيع نطاق تمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات الصناعية في تمويل الديون، وخاصة التمويل بالعملات الأجنبية، ومن ثمّ قد لا تتدفق الاستثمارات الخاصة إلى الدول التي تواجه أزمات في تسديد الديون.

4- أما التحدي الرابع فيتمثل في التداعيات المحتملة من التوترات الجيوسياسية، التي قد تؤدي إلى ما يلي:

- الصراعات الإقليمية التي تتسبب في عرقلة تنفيذ المشاريع أو تغيير أهدافها.
- العقوبات الاقتصادية التي تؤثر سلبا على تمويل المشاريع وإكمالها.
- التغيرات في السياسة الخارجية وفي أنظمة الحكم، خصوصا أن إفريقيا من أكثر القارات التي تشهد نزاعات سياسية ومسلحة بفعل الانقلابات العسكرية المتتالية في العديد من دولها، مما يؤثر على مبادرة طريق الحرير في الجزائر وإفريقيا (مطاوع، 2020، صفحة 40).

5- التغير البيئي أحد التحديات الرئيسية أمام مبادرة طريق الحرير، حيث يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الآثار البيئية للمشاريع، مما قد يؤدي إلى الإضرار بالبيئة والمجتمعات المحلية.

وتشمل أمثلة التحديات البيئية التي يفرضها التغير البيئي على مبادرة طريق الحرير ما يلي:

- تزايد الكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والجفاف، مما قد يعرقل تنفيذ المشاريع أو يلحق الضرر بها.
- فقدان التنوع البيولوجي أو انقراض الأنواع.
- تلوث البيئة بفعل الانبعاثات الغازات الدفيئة أو النفايات الصناعية.

إضافة لما ذكر نجد أيضا التحديات التالية:

- المصالح المتنافسة: تمتلك العديد من الدول مصالح متنافسة في إفريقيا، مما قد يؤدي إلى الصراعات على النفوذ في هذه المنطقة.
- ضعف المؤسسات: تعاني العديد من الدول الإفريقية من ضعف المؤسسات، مما يجعلها أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية.
- الضعف الاقتصادي: تعاني العديد من الدول الإفريقية من ضعف اقتصادي، مما يجعلها أكثر عرضة للضغوط الخارجية.

وفي ذات السياق يرى العديد من المحللين أن أهم تحد يواجه طريق الحرير هو مدى قدرة الصين على طمأنة هذه الدول بأن هذه المبادرة هي في الأساس بهدف تنمية العمل المشترك وتعزيز العلاقات، وليس تمدد صيني جيو اقتصادي على حساب مصالح الدول المشاركة فيه (الشمري، بدون سنة، صفحة 310).

الخاتمة:

ختاما لما جاء في هذه المداخلة الموسومة بـ"التنمية المستدامة في الجزائر وإفريقيا وتموقع طريق الحرير بين الفرص والتحديات. أين تم التطرق لجملة من العناصر التي حاولنا من خلالها توضيح مختلف الإمكانيات والقدرات التي تمتلكها الجزائر وإفريقيا، هذه الإمكانيات التي جعلت منهما محط أطماع استعمارية لقرون خلت ومازالت إلى اليوم، وإدراكا منهما بأهمية ما يمتلكانه،

سعيا لتحقيق قفزات تنموية مستدامة من خلال البحث عن شركات دولية ناجحة، فكان طريق الحرير الصيني بما يوفره من فرص أحد المشاريع الكبرى التي تربط إفريقيا والجزائر بأقصى الشرق وتوفر بذلك ممرات للتبادل التجاري والتشارك الاقتصادي، في ظل معادلة الربح بالتساوي حسب المبادرة الصينية.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن نجاح هذه المبادرة يواجهه العديد من التحديات وعلى عدة أصعدة، لهذا فالجزائر وإفريقيا مطالبتان ببدل المزيد من الجهد في سبيل تحقق تنمية مستدامة وذلك بالاعتماد على ما تملكانه من ثروات طبيعية ويد عاملة شابة وموقع جغرافي يجعل منهما ضمن أكبر الاقتصاديات المتطورة في العالم.

قائمة المراجع :

- FernandaIlhéu. (2016). New Silk Road: Trade and Investment. Perspectivesfor EU and New Partnerships. *Center for African and DevelopmentStudies,WorkingPapers* (145).
- HarinderKohli. (2018). LookingatChina'sBelt and Road Initiative from theCentral Asian Perspective. *Global Journal of EmergingMarketEconomics , 09* (1-3).
- *https://bit.ly/2KIt64T*. (2017, مايو).
- Sarvari, B., & Szeidovitz, A. (2016). The PoliticalEconomics of the NewSilk Road. *Baltic Journal of EuropeanStudies , 06* (01).
- www.abjournals.org. (s.d.).
- ŽarkoKoboević, ŽeljkoKurtela, & SrđanVujičić. (2018). The MaritimeSilk Road and China'sBelt and Road Initiative. *NAŠE MORE: ZnanstveniČasopisZa More I Pomorstvo , 65* (02).
- أبو النصر مدحت، و ياسمين محمد. (2017). *التنمية المستدامة – مفهومها – أبعادها – مؤشراتها*. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- البنك الدولي. (بدون سنة). التنمية المستدامة في أفريقيا.
- تقرير التنمية البشرية في الجزائر 2023. (بلا تاريخ). *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي* .

- شـهرزاد أدمـام. (2023). طريـق الحريـر الصـيني القـديم وطريـق الحريـر الصـيني الجديـد ... الثابـت والمتغيـر مـن منظـور سياسـات القـوة. *المجلـة الجزائريـة للحقـوق والعلـوم السياسـية ، 08* (01).

- عبـد الله حسـون محمـد، مهـدي صـالح دواي، و إسـراء عبـد الـرحمن خضـير. (2015). التنميـة المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد. *مجلة ديالي* (67).

- علـي حسـين بـاكر. (2010). *التنـافس الجيـو-اسـتراتيجي للقـوى الكبـرى علـى مـوارد الطاقـة، دبلوماسية الصين النفطية، الأبعاد والانعكاسات*. بيروت: دار المنهل اللبناني.

- محمـد الطـاهر قـادري. (2013). *التنميـة المسـتدامة بـين النظريـة والتطبيـق* (الإصـدار 01). بيروت: مكتبة حسن العصرية.

- محمـد مطـاوع. (سـبتمبر, 2020). طريـق الحريـر الجديـد في الاسـتراتيجية الصـينية "الأهـداف الكبرى والوزن الاستراتيجي والتحديات". *مجلة سياسات عربية ، 46*.

- منظمـة الأمـم المتحـدة للتربيـة والعلـوم والثقافـة (اليونيسـكو). (بـلا تـاريخ). الإمكانيـات والتحديات التي تواجه أفريقيا، والثقافة (اليونسكو).

- وفـاء أحمـد عبـد الله. (1988). *مـذكرة خارجيـة نحـو وضـع اسـتراتيجية قوميـة للتميـة مـن منظور بيئي*. القاهرة: معهد التخطيط القومي.

- وفـاء كـاظم عبـاس الشـمري. (بـدون سـنة). الحـزام والطريـق تحليـل في الجيوبـوليتيكس. *مجلـة الجامعة العراقية، الجزء الثاني* (44).

افريقيا في مواجهة ثالوث: الفقر، تغير المناخ والفساد

د. ليندة لفحل-جامعة قالمة

البريد الإلكتروني: lafhal.linda@univ-guelma.dz

ملخص:

تواجه إفريقيا العديد من التحديات في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين هذه التحديات، الفقر على رأس القائمة. يعتبر الفقر عائقًا كبيرًا أمام تحقيق التنمية المستدامة في القارة، حيث يؤثر على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. سيتم في هذا البحث استعراض دور الفقر كعامل معرقل لتحقيق التنمية في إفريقيا، وكذلك سيتم تناول بعض السياسات والإجراءات التي يمكن اتخاذها لمواجهة هذا التحدي. كما تعتبر إفريقيا واحدة من القارات الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ. تشمل هذه التأثيرات ارتفاع درجات الحرارة، وتقلبات المطر، وزيادة في حدوث الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف. تلك التغيرات تؤثر على الزراعة والأمن الغذائي، وتضر بالبيئة والتنوع البيولوجي في القارة. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي تلك التغيرات إلى تهجير السكان وزيادة الصراعات على الموارد. كما يعد الفساد هو تحديا ثالثا ومشكلة متفشية في العديد من دول إفريقيا. يشمل الفساد سوء استغلال السلطة، واختلاس الأموال العامة، والرشوة، وانتشار الفساد في القطاعات الحكومية والخاصة. يؤثر الفساد سلبًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويقلل من فرص الاستثمار ويزيد من العدم المساواة في المجتمع. وعليه تطرح **الإشكالية التالية: كيف تعمل هه التحديات كعائق تنموي، وما هي السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدول الإفريقية في سبيل مواجهة هذه التحديات وتتمكين من تجقيق مسر تنموي ناجح؟**

مقدمة:

إن التنمية هي عملية تراكمية ومستمرة مرتبطة بخلق أوضاع جديدة ، كما أنها غاية إنسانية تهدف لتلبية احتياجات البشرية، مما يتطلب تطوير أليات وميكانيزمات تحقيقها للإيفاء بمتطلباتها. وعليه فهي من أكثر المفاهيم المتداولة في الحقل العلمي والأكاديمي خاصة مع تعدد أطرها، واختلاف جوانبها من اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية، تجولت ليتسع مفهومها للتنمية الشاملة. لكن رغم الجهود الأكاديمية في تجديد مدلولات التنمية إلا أن البلوغ إليها مازال بعيدا خاصة في ظل غياب نماذجية قياسية لحالات العجز التنموي في العديد من الدول وحتى القارات، ضف إلى ذلك أن العديد من التجارب التنموية أثبتت فشلها لعجزها في مواجهة العديد من التحديات التي تراوحت مابين سياسية واقتصادية واجتماعية، وحتى البيئية منها.

المحور الأول: ضبط اصطلاحي للدراسة

أولا: مفهوم التنمية

إن مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم جدالا ونقاشا في الحقول الأكاديمية في القرن العشرين، حيث تطور هذا المفهوم وتغيرت أبعاده ومستوياته تبعا لتطور مؤشراته والمقاربات المفسرة له، وعليه فالبدايات الأولى للمصطلح تعود إلى الإقتصادي البريطاني الرأسمالي أدم سميث في الربع الأخر من القرن 18 حين قدم كتابه بحث طبيعة وأسباب ثروة الأمم 1776 والمعروف اختصارا بـ ثروة الأمم، ولكن المصطلح لم يستعمل بشكل واسع في الأدبيات خاصة الإقتصادية منها إلا بعد لحرب العالمية الثانية حيث استخدم للإشارة إلى التقدم المادي أو التقدم الإقتصادي[206]، وعليه فمفهوم التنمية ظهر ف بداية الأمر في علم الإقتصاد للدلالة على الكيفية التي تضمن التحسين المتزايد في نوعية الحياة بشكل يكفل زيادة درجة إشباع الحاجات الأساسية من خلال الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الإقتصادية والتوزيع العادل للعائدات، ولكن المصطلح شهد تطورا خلال ستينات القرن العشرين لينتقل إلى المجال السياسي من خلال العمل على تطوير البلدان غير الأوروبية نحو الديمقراطية ليتسع المفهوم ليشمل تنمية وترقية الإنسان بداية من تسعينات القرن ذاته.

و تستدعي الضرورة المنهجية تعريف لغوي واصطلاحي للمصطلح، في البداية لغويا فمصطلح التنمية مشتق من لفظ النماء والذي يعني الزيادة والكثرة والعمل على إحداث النماء، أما اصطلاحا فقد أثار المفهوم منذ ظهوره الثير من الجدل المعرفي على المستويين النظري والتطبيقي، إذ تناولت العديد من المؤلفات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية هذا المفهوم، وتم على إثره طرح العديد من التعاريف للمصطلح نظرا لإختلاف سياقها التارخي والإيديولوجي والأكاديمي، وعليه فالتنمية تعني عملية تغيير في البنية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب، كما تعني "نقل المجتمعات من حالة أومستوى معين إلى حالة مستوى أفضل ونمط متقدم كما ونوعا[207]". وبالتالي فالتنمية من خلال تقرير لجنة الجنوب: هي العملية التي تسمح للكائن البشري بتطوير شخصيته وتعزيز ثقته بنفسه، فهي التي توفر له عيشا كريما وهنيئا، وتحرر الشعوب من الخوف والحاجة والإستغلال، وهي التي تدفع الإضطهاد السياسي والضيق الإقتصادي والظلم الإجتماعي، وأنه عن طريق التنمية تكتسي الحرية السياسية معناها الحقيقي[208]. كما عرفها محمد أحمد الدوري في كتابه التخلف الإقتصادي بأنها جملة اجراءات وسياسات وتدابير معتمدة، تتمثل في تغيير بنيان

---

206 - محمد نصر عارف، **في مفهوم التنمية**، الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية في الدول العربية، الواقع والتحديات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007، ص 2.

207 - الديد عاطف، **الإعلام والتنمية في زمن العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص 53

208 - بريهي محمد الشريف، مأزق التنمية في الدول العربية بين الفاعلية والشرعية، دراسة حالة الدول الخليجية نموذجا، مجلة الفكر والمجتمع، العدد 35، 2016، ص 65.

وهيكل الإقتصاد، تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة زمنية ممتدة، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد".[209]

ثانيا: تعريف الفساد

يعد الفساد ظاهرة قديمة، لكنها مستمرة إلى يومنا هذا في التفاقم مع تداعياتها السلبية على البرامج التنموية للعديد من البلدان، فهومن أكبر العوائق أمام تحقيق التنمية وخاصة الإقتصادية منها، فهو يخل بالإستقرار الإقتصادي والسياسي ونشاط القطاع الخاص، ويبدد الموارد كما يضعف حوافز الإستثمار ويهبط من جودة البنى الأساسية والخدمات العامة ويشوه عناصر النفقات العامة. ولقد عرفته المنظمة الشفافية الدولية " بأنه استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، أو أنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية[210]. ويقصد بالفساد الإقتصادي استعمال السلطة لتحقيق منافع خاصة سواء انت تشريعية أو قضائية أو تنفيذية. إلا أن المفهوم العام للفساد يشمل كل أشكال استغلال الوظيفة عامة كانت أم خاصة، عندئذ يستخدم هذا المفهوم للدلالة بشكل أوسع على التصرفات التي تحدث خارج إطار الشرعية التي يقوم بها أصحاب سلطة سياسية أو ادارية، أو داخل إحدى المؤسسات، فيصبح مفهوم الفساد مرادف للإنحراف، دون أن يكون هناك تحديد واضح للمعيار الذي يجري تقويم هذا السلوك على أساسه[211].

وعرفه البنك الدولي بأنه إساءة استعمال السلطة للكسب الخاص وينطوي التعريف على نقطتين مهمتين هما:

- دفع الرشوة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة سواء في القطاع العام أو الخاص لتسهيل عقد الصفقات.
- استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.

وعليه وتبعا لما سبق فالفساد يشمل ل جرائم الإتجار بالوظيفةالعامة، وهو ما يؤدي إلى تدهور الكفاءة وتراجع حجم الإستثمار وما يتبعه من بطالة وتدني في الأجور مما يدفع إلى مزيد من الفساد ضمن حلقة مفرغة من الفساد.

ثالثا: تعريف الفقر

---

[209] - محمد أمين الدوري، **التخلف الإقتصادي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، 1983، ص53

[210] - محمد حلمي مراد، مالية القطاع العام، الجزائر: دراسة و تحليل، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2003-2004، ص 111

[211] - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: سوء استخدام السلطة، ترجمة: سوزان خليل، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009(ص 31

لم يكن هناك اجماع بين الدارسين لظاهرة الفقر حول تحديد مفهومه نظرا للإختلافات الفكرية والإيديولوجية من جهة، وتعدد أبعاد هذه الظاهرة من جهة ثانية، وارتباطها بنظريات التنمية المختلفة من جهة ثالثة، كل هذه العوامل ادت إلى تشوه تعريف الفقر وصعوبة تحديد تعريف موحد له. ولكن رغم هذا فلقد وردت العديد من التعاريف للفقر فمنه من عرفه بأنه: الحرمان الشديد من الحياة الرضية، فأن يون المرء فقيرا معناه أن يعاني من الجوع ، وأن لايجد المأوى والملبس، وأن يصاب بالمرض فلا تتاح له فرص العلاج، وأن يكون أميا ولا يلتحق بالمدرسة. وعليه فإن هذا التعريف يضع حدا أدنى لمستوى الدخل الضروري الذي يجب على كل فرد إحرازه لتحقيق ضمان مستوى معيشي معقول، ويطلق على هذا النوع بالفقر المطلق[212].

ويتم قياس نسب الفقر المطلق وفقا لخط الفقر، والذي يعرف بأنه قيمة الإنفاق التي يجب الوصول إليها حتى لا يعد الفرد فقيرا. ويكون خط الفقر ثابتا بالوحدات الحقيقية عبر الزمن، بحيث يمكن اعتبار الأفراد الوقعين أسفله فقراء. كما يمكن تقدير خط الفقر من حيث نوع البيانات المستخدمة عبر طريقتين هما:

- الطريقة المباشرة: يتميز هذا النوع بإستخدام بيانات الإنفاق الإستهلاكي، كما تمتاز بدقتها
- الطريقة غير المباشرة: تستخدم هذه الطريقة بيانات الدخل كمتغير بديل لبيانات الإنفاق الإستهلاكي.

ويميز الإقتصاديون بين نوعين من خطوط الفقر:

- الأول مطلق وهو قيمة حقيقية ثابتة مع الزمان والمكان
- الثاني نسبي يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة.[213]

ويعرف الفقر أيضا في قواميس علم الإجتماع بأنه: مستوى معيشي منخفض، لا يفي بالإحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالإحترام الذاتي لفرد أو مجموعة من الأفراد. ويرتبط هذا التعريف بمستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة الإجتماعية, ويطلق على هذا النوع من الفقر بالفقر النسبي الذي يحدده البنك الدولي على أساس الأفراد الذين يقل دخلهم السنوي عن ثلث المتوسط القومي لدخل الفرد في دولة معينة.[214]

ونظرا لهذه التعددية في التعاريف فإن دراستنا سوف تتبنى مفهوم الفقر متعدد الأبعاد الذي يفيدبأن مفهوم الفقر أبعد من مجرد انخفاض الدخل ، إذ أنه يعكس الفقر الصحي والتعليميين والحرمان من المعرفة والإتصالات، وعدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان والحقوق السياسية، وانعدام الكرامة

---

212 - Rufus B. Akindola, "Towards a Definition of Poverty: Poor People's Perspectives and Implications for Poverty Reduction," Journal of Developing Societies, v. 25, n. 2 (2009), pp. 121-50

213 - Deepak Lal and James S. Coleman, "Poverty and Development," Working Paper Prepared for the Kiel Institute Foundation of World Economics International Workshop on: the Ethical Foundation of the Market Economy (October 1993), p. 12

214 - عزة محمد حجازي، الفقر المطلق في مصر: مع إشارة خاصة إلى مصر في بحوث اقتصادية عربية، ع 51 (خريف 2010)، ص ص 80-108.

والثقة واحترام الذات وإفقار البيئة، بل وإفقار أمم بأسرها حيث يعيش المجتمع في حالة من الفقر[215]. ويعبر هذا المفهوم عن الجوانب الجوهرية والأكثر أهمية في ظاهرة الفقر. كماأنه يربط بين المسائل النظرية والعملية لدراسة ظاهرة الفقر عبر دليل الفقر متعدد الأبعاد.

تعريف تغير المناخ:

يشير تغيُّر المناخ إلى التحوُّلات طويلة الأجل في درجات الحرارة و أنماط الطقس، لاسيَّما تساقط الأمطار. ومنذ القرن التاسع عشر، شكَّلت الأنشطة البشرية والتصنيع السريع في معظم البلدان المحرك الرئيسي لتغير المناخ نتيجة لحرق الوقود الأحفور(الفحم والنفط والغاز)، ينتج عن حرق الوقود الأحفوري انبعاثات غازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون والميثان) التي تغلّف الكوكب وتحبس حرارة الشمس عليه، ما يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة. وقد وصلت تركيزات غازات الدفيئة حاليا إلى أعلى مستوياتها منذ مليونَي عام، وهذا يعني أن الحرارة على كوكب الأرض ارتفعت بمقدار 1.1درجة مئوية عن أواخر القرن التاسع عشر.

في اتفاق باريس التاريخي لعام 2015 وافق المجتمع الدولي على الحد من ارتفاع الحرارة العالمية إلى أقل من درجتَين مئويَّتَين، والإبقاء عليها بشكل مثالي عند 1،5درجة مئوية، مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية. وتشمل آثار تغيُّر المناخ كلا من ظواهر الطقس المتطرف والأثار البطيئة الظهور.

وفقا لمعهد الإقتصاد والسلام، تبيَّن أنَّه في دراسة استقصائية شملت 39 بلدا في استطلاع المخاطر العالمي لمؤسسة لويدز ريجستر، سُجِّل أعلى مستوى من القلق بشأن تغيُّر المناخ في بلدان جنوب أفريقيا. والبلدان التي سجَّلت أعلى نسبة من السكان الذي يشعرون بالقلق بشأن تغيُّر المناخ هي ليسوتو 77.9 ٪ ومالوي 74.6 ٪ ويأتيان في المرتبة السادسة والتاسعة على التوالي من بين البدان الأكثر قلقا على الصعيد العالمي، تليهما إيسواتيني 69.6٪ ونامبيبيا 65.3٪ وزامبيبيا 64.4٪. ومن بين البلدان الإفريقية الخمسة التي أظهرت أدنى مستوى من القلق بشأن تغيُّر المناخ، هناك أربعة منها من شمال أفريقيا: مصر 17،6٪ وتونس 31.6 ٪ والجزائر 25.4٪، وليبيا 24.4 ٪. أمّا إثيوبيا التي تُعد ثاني أكثر بلد أفريقي اكتظاظا بالسكان فسجَّلت ثاني أدنى مستوى للقلق من بين الـ 142 بلدا المشمولة بالإستطلاع على الصعيد العالمي، ذلك أن القلق إزاء تغيُّر المناخ لا يراود إلا نسبة 17.5٪ فقط من سكانها.

المحور الثاني: تحديات التنمية في افريقيا

أولا: تحدي الفقر:

[215] -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010: الثراء الحقيقي لشعوب، مسارات لتنمية البشرية، ترجمة: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، نيويورك برنامج الأمم المتحدة الإنمائية 2010(، ص 96.

يعيش أكثر من ثلاث ملايين افريقي في فقر مدقع، ويعود سبب هذا الهدر المأساوي في الطاقات البشرية إلى البطالة والبطالة الجزئية وانخفاض الإنتاجية في الوظائف الموجودة، ولا سيما في الزراعة وفي الإقتصاد غير المنظم في المناطق الحضرية . وتتسم افريقيا بأعلى معدلات في العالم من البطالة الظاهرة وبطالة الشباب ، وبطالة المرأة في جميع الفئات أعلى بكثير من المتوسط الوطني . كما يعتبر انخفاض الإنتاجية والبطالة الجزئية وتدني مستويات الدخل والأجر عوامل رئيسية تحدد جميعها الأشخاص العاملين في الفقر، ويعيش أكبر عدد من الفقراء العاملين في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث تبلغ نسبتهم 46 و62 بالمئة من مجموع العمال[216].

ولقد بات من الواضح الأن أن هناك حاجة ماسة إلى رفع معدل النمو الإقتصادي ، لكن رغم ذلك فإنه ليس شرطا كافيا لتخفيف حدة الفقر. فالعمالة ه الألية الرئيسية التي توزع منافع النم الإقتصادي على الذين ساعدوا في خلقها، كما أنها السبيل الذي يؤدي إلى تخفيف حدة الفقر. لا يفضي النم الإقتصادي إلى تخفيف حدة الفقر إلا إذا تحقق في بيئة سياسات كلية تراعي قضايا الفقر والعمالة. وحاليا لم تتحقق طاقة العمالة على تخفيف حدة الفقر على أكمل وجه في افريقيا للأسباب التالية[217]:

- انتاجية الفقراء العاملين، بمن فيهم أولئك العاملين في المزارع الصغيرة والإقتصاد غير المنظم، غير كافية لتوليد فائض من أجل الإدخار أو الإستهلاك أو الإستثمار المحلي.
- المنتجون غير قادرين على تحسين سلسلة القيم التي تمكنهم من التنافس على الصعيد الدولي الإحتفاظ بحصة مرتفعة من القيمة المضافة داخل بلدانهم.
- البلدان الإفريقية لا تستطيع توصيل السلع التي تنتجها (سلع زراعية بصورة رئيسية) إلى الأسواق.

وتحتل العمالة صميم تحدي تحقيق التنمية في افريقيا، ولكنها رغم ذلك ليست في صميم السياسات الدولية والوطنية. ولا يمكن تحقيق تنمية مستدامة ما لم يحصل الأشخاص على وظائف منتجة. فمن شأن العمالة المنتجة أن تخلق مجتمعات أمنة اجتماعيا ومستقرة وعادلة في افريقيا. بالتالي من الضروري خلق وظائف جديدة من خلال النمو الكثيف لإستخدام اليد العاملة، لمواجهة العجز اللائق في الإقتصاد غير المنظم و في المناطق الريفية ولتحسين انتاجية الفقراء العاملين ولإيلاء اهتمام أكبر لقضايا الإنصاف والعدالة الإجتماعية.

2- تحدي تغير المناخ

من المسلم به على نطاق واسع أن تغير المناخ سيؤثر على جميع البلدان، وعلى الخصوص البلدان الفقيرة في افريقيا والتي لا يد لها فيها. ومارد ذلك ضعف المنطقة الشديد إزاء هذا التحدي التنموي الذي لم يسبق

[216] تقرير أهداف التنمية المستدامة، 2021، https://unstats.un.org/sdgs/report/2021/The-Sustainable-Development-Report\18-11-03.doc

[217] - الاجتماع الإقليمي الافريقي العاشر، أديس ابابا، H:\Word\Arabic\Regional Meetings\Tenth African\FINAL\3rd

له مثيل، والناتج عن ضغوط متعددة واقعة على القارة وكذلك ضعف قدرتها على التكيف، وسيؤثر تغير المناخ على جميع القطاعات الإقتصادية في افريقيا وبالتالي سيطرح تحديات لم يسبق لها مثيل على القارة، ولا سيما تلبية احتياجات التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية[218].

ففي خلال الفترة ما بين 1960-2020 سجلت افريقيا نسبة لم تتجاوز 3،3 %فقط من الإنبعاثات العالمية، بينما بلغت انبعاثات الكربون الصادرة من كل من آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية أكثر من ثمانية أضعاف الكمية الصادرة من أفريقيا. وفي أفريقيا، ترتفع درجات الحرارة بمعدَّل أسرع من المتوسط العالمي، ومن المتوقع أن تستمر في الإرتفاع خلال بقية القرن الحادي والعشرين. وتعد أفريقيا أكثر مناطق العالم تضرُّرا من الجفاف وثاني أكثر المناطق تضرُّرا من الفيضانات، حيث تضرَّر 215،3 مليون شخص على الأقل خلال 2010-2020. وتقع البلدان العشرة الأكثر عُرضة لخطر تغيُّر المناخ على الصعيد العالمي في أفريقيا، ويقطنها 20.1٪ من سكان القارة. وفي ثمانية من البلدان العشرة الأكثر عُرضة لخطر تغيُّر المناخ ي افريقيا يعمل ما لا يقل عن 60٪ من السكان العاملين في القطاع الزراعي الشديد التأثُّر بتغيُّر المناخ. وفي المتوسط، يعيش أكثر من ثلثَي السكان في البلدان الإفريقية الأكثر عُرضة لخطر تغيُّر المناخ في الفقر[219].

تشير التحديات الإنمائية القائمة إلى أن أفريقيا هي القارة الأكثر عُرضة لتغير المناخ والأقل قدرة على التصدي له. وبُغْيَة إحراز تقدُّم ملموس، يجب تفعيل الحلول المناخية العالمية التي تتصدّى لأوجه الضعف الخاصة بأفريقيا بطريقة شاملة. نظرا إلى أن أفريقيا هي أقل القارات تطوُّرا من الناحية الصناعية، فإن مساهمتها في تغيُّر المناخ هي الأقل بين قارات العالم، ومع ذلك هي أكثر من يعاني من التأثيرات المناخية على الصعيد العالمي. وتؤثر أحداث تغيُّر المناخ مثل ارتفاع درجات الحرارة وانقطاع الأمطار على أفريقيا بشكل مماثل لما يجري في مناطق أخرى من العالم. إلا أن آثارها أشد وطأة في القارة الإفريقية، حيث تقع البلدان العشرة الأكثر عُرضة لتغير المناخ على الصعيد العالمي في أفريقيا[220].

وتعزى قابلية التأثُّر الواسعة الإنتشار هذه إلى تحديات عديدة موجودة أصلا، مثل الفقر وانعدام الأمن الغذائي والنزوح والنزاع، وهذا بالتالي يغذي حلقة مفرغة تفضي إلى استنفاد القدرة على الصمود ومفاقمة الأثار المترتبة على أزمة المناخ. ومن دون اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ في أفريقيا فإن قابلية التأثر القائمة ستزداد سوءاً، وستدفع 40 مليون شخص إضافي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى براثن الفقر المدقع، وستفضي إلى هجرة أو نزوح ما يزيد على 85 مليون شخص في المنطقة أكثر من أي منطقة أخرى في العالم.

---

218 - التحدي الإنمائي في القرن الواحد والعشرين،

219 - الطريق الى الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، التحديات التي تواجه أفريقيا في مواجهة تغير المناخ، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، يوليو 2022

220 - المرجع السابق

إذا وُجد أي بصيص أمل لمعالجة أزمة المناخ في القارة فستكون الجهود الإنمائية للحماية من تغيُّر المناخ في أفريقيا عنصرا أساسيا ليصبح هذا الأمل حقيقة. ولذلك، يجب النظر بالكامل في أوجه الضعف الخاصة بأفريقيا ووضعها في صميم الحلول المناخية العالمية.

إن القدرة على التعامل مع الضغط الإضافي الذي يفرضه تغيُّر المناخ على المجتمعات يُحدّد إلى حد كبير مدى قوة الأثر الذي سيخلّفه تغيُّر المناخ والعواقب المترتبة على ذلك. في أفريقيا، وتتسبَّب التحديات القائمة أصلا في جعل البلدان والأشخاص أكثر تعرّضا للخطر وأقل قدرة على الصمود في التعامل مع العواقب المترتبة على تغيُّر المناخ. ويولد هذا حلقة مفرغة حيث تكون آثار تغيُّر المناخ وظواهر الطقس المتطرّف ملموسة أكثر فأكثر لأن القدرة على الصمود ضعيفة أصلا، وهذا يفضي في الوقت نفسه إلى إضعاف القدرة على التكيُّف والصمود بصورة أسوأ بعد.

وتواجه البلدان الإفريقية خسائر كبيرة في الإنتاج نتيجة تغير المناخ، ويُعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل بنسبة 13.6 ٪ في المتوسط في أفريقيا مقارنة بما كان عليه لو لم يحدث الإحترار البشري المنشأ في خلال الفترة 2010-1991. وإذا لم تُتَّخذ الإجراءات المناخية اللازمة، سيواجه ما لا يقل عن 53 بلدا أفريقيا خسائر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030 ، حيث يصل متوسط2030.2050 الخسائر إلى ٪ 1.6- عام 2050[221].

ونظرا إلى أن حوالي نصف السكان في سن العمل في أفريقيا ٪ 49.5 يعملون في قطاع الزراعة، تعتمد سُبُل العيش الإفريقية إلى حد كبير على القطاعات الأكثر عُرضة لخطر تغيُّر المناخ. وتدرك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ وجود تحديات قاسية تواجه أفريقيا في جميع أوجه الضعف، ولا توجد منطقة أخرى تواجه نفس المستوى من التحديات.

بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفقر يؤدي تأثير المناخ إلى تقصير مواسم النمو في الزراعة ويزيد الإجهاد المائي. كما أن تأثير المناخ على توافر الغذاء قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما يزيد من انعدام الأمن الغذائي. يعاني حوالي800 مليون شخص في أفريقيا بالفعل من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد ويعاني 281.6 مليون شخص من نقص التغذية.

في عام 2019 كان يعاني حوالي 1,0 مليار شخص يعيشون في القارة الإفريقية من عدم القدرة على تحمُّل تكاليف نظام غذائي صحي. وشهدت أفريقيا في السنوات الأخيرة ارتفاعا لمعدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد ونقص التغذية، وبلغ ذروته في عام 2020. وتعد ظواهر الطقس المتطرّف من بين

[221] -المرجع السابق

المحركات الرئيسية لزيادة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في أفريقيا. ويعاني من انعدام الأمن الغذائي أكثر من ثلثَي السكان في سبعة على الأقل من أصل 11 بلدا في أفريقيا الأكثر عُرضة للكوارث.

إن المسار الإنمائي المُعتمَد حاليا في أفريقيا، والذي يتطلَّب تحقيق التوازن بين الإحتياجات التي يجب تلبيتها لتحقيق عدالة الطاقة والعدالة المناخية. ويعتمد تحقيق الخطط الإنمائية في أفريقيا على معالجة فجوة الطاقة الفريدة في القارة. ومع ذلك، ركّزت سياسات النهج الواحد المناسب للجميع على القضاء على مخاطر تمويل الوقود الأحفوري التي تفوّت فرص الإرتقاء على سلم التنمية. وتحظى مصادر الطاقة المتجددة بإمكانات هائلة في القارة، رغم أنَّها عاجزة بمفردها عن تلبية الطلب الملح والمتزايد على الطاقة. وبُغْيَة دمج الأهداف المناخية والإنمائية وخدمة السكان والكوكب على حد سواء، يجب تمكين الغاز باعتباره وقودا انتقالياً.

مع افتقار 600 مليون شخص في أفريقيا حاليا إلى الحصول على الكهرباء وافتقار أكثر من 930 مليون شخص إلى أنواع وقود الطهي النظيفة، تُعد أفريقيا القارة التي لديها أدنى معدَّلات الحصول على الطاقة على الصعيد العالمي. ويشير النمو الديموغرافي والخطط الإنمائية في القارة إلى أن الطلب على الطاقة سيزداد.

على الرغم من أن البلدان الإفريقية قد أحرزت تقدُّما كبيراً في مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية، ولديها إمكانات غير مُستغَلَّة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلا أنَّه لن يكون بمقدور هذه المصادر بمفردها سد فجوة الطاقة في أفريقيا. ولكن على الرغم من ذلك، فقد تبنى معظم أعضاء المجتمع العالمي نهجا واحدا مناسبا للجميع لتمويل الوقود الأحفوري، مع إيلاء اهتمام ضئيل لفقر الطاقة في أفريقيا، والبصمة الكربونية الصغيرة، وحق القارة في التنمية.

إلى جانب استمرار أفريقيا في التحوُّل نحو مصادر الطاقة المتجددة، فإن أفضل فرصة تتيح لها سد هذه الفجوة في أقرب وقت ممكن تتمثَّل في قدرتها على الإستفادة من مجموعة واسعة من موارد الطاقة الموجودة في القارة - بما في ذلك الإحتياطيات الوفيرة من الغاز الطبيعي، أقل أنواع الوقود الأحفوري تلويثاً. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي التركيز بشكل أساسي على البنية التحتية للطاقة، والبحوث والتطوير، والتكامل القاري ، بُغْيَة ضمان سد الفجوات في توزيع الطاقة داخل البلدان وفي ما بينها. ولا يمكن تحقيق عدالة مناخية لإفريقيا من دون تحقيق عدالة الطاقة.

وسعيا نحو تحقيق النجاح العالمي، ينبغي أن يجري الإعتراف بالظروف الفريدة الخاصة بأفريقيا في المؤتمرات الدولية، لا سيَّما لناحية الأطُر العالمية المعنية بالمناخ أو المناقشات المتصلة بالسياسات أو المخاطر التي تعرّض الأهداف الإنمائية في القارة للخطر.

3- تحدي الفساد

يعد الفساد من الظواهر المجتمعية الموجودة في كل المجتمعات، سواء كانت متقدمة أو نامية، ولكن تختلف أوضاع الفساد من دولة إلى أخرى نتيجة لاختلاف أسبابه وطبيعته ومعدلاته ونتائجه، وكذلك التفاوت في معدلات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولذلك يوجد الكثير من التحديات أمام مكافحة الفساد في الدول الإفريقية.

وللفساد درجات، فتختلف حدته من مجتمع لآخر، وفقا لعدة اعتبارات، منها قدرة الدولة علي مكافحة الفساد، ولكن ينتشر الفساد في الدول النامية نظرا لضعف مؤسساتها وأجهزة الرقابة بها، ولذلك نستطيع القول إن الفساد سبب من الأسباب الرئيسية لفشل الدول النامية، وعدم القدرة على الإصلاح الهيكلي بها . ويعد الفساد من المؤشرات التى تؤثر علي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، وطبقا لمؤشر الشفافية العالمي، الذي يصنف 180 دولة وإقليم حسب المستويات المدركة لفساد القطاع العام، ويتراوح المقياس من صفر لـ 100، والصفر يمثل الأكثر فسادا والـ 100 الأكثر نزاهة[222].

وجاء في تقرير جديد أعده خبراء الصندوق أن العمل بقوة من أجل الحد من الفساد يُمَكِّن البلدان من تحسين الاستقرار الاقتصادي وإعطاء دفعة للنمو والتنمية. إن الفساد العام، الذي يُعَرَّف بأنه سوء استغلال منصب عام لتحقيق مكسب خاص، يُلقي بأعباء ثقيلة على الاقتصادات في جميع مراحل التنمية. وتواجه الحكومات في أنحاء العالم التحدي المتمثل في معالجة قلق المواطنين المتزايد من الفساد المستشري مثلما يتبين من انتشار الفضائح مؤخرا في كثير من البلدان.

وقالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، "بينما التكاليف الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الفساد معلومة تماما، فربما كانت التكاليف غير المباشرة أكبر وأشد وطأة، فهي تؤدي إلى انخفاض النمو وارتفاع عدم المساواة في الدخل. وللفساد كذلك تأثير أشد ضررا على المجتمع. إنه يقوض الثقة في الحكومة ويضعف المعايير الأخلاقية للمواطنين الأفراد[223]."

وأضافت قائلة "وبالنظر إلى تأثير الفساد المحتمل على الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، شارك صندوق النقد الدولي بفعالية في مساعدة البلدان الأعضاء على تصميم استراتيجيات مكافحة الفساد وتنفيذها"

ويشير التقرير الذي صدر اليوم بعنوان *"الفساد: تكاليفه واستراتيجيات تخفيف حدته"* ، إلى أن الفساد يعوق إدارة سياسة الموازنة والسياسة النقدية ويضعف الإشراف المالي، ويضر في نهاية المطاف بالنمو

222 - [illegible]

223 - محمد علي حسن، "[illegible]".جريدة الوطن المصرية ،يوم 11 يونيو 2019

الاحتوائي. ويعتمد التحليل المعروض في التقرير على دراسات اقتصادية موسعة حول هذا الموضوع وكذلك على الخبرة التي اكتسبها صندوق النقد الدولي من العمل مع كثير من البلدان. ويوضح التقرير أن هذا الموضوع "مؤثر على الاقتصاد الكلي" — أي أنه مطلب أساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، الذي يدخل في صميم صلاحيات الصندوق.

وبينما يصعُب قياس التكاليف الاقتصادية التي يسببها الفساد بدقة، فمن الممكن أن تكون باهظة. ويشير أحد التقديرات مؤخرا إلى أن التكلفة السنوية للرشوة تتراوح بين 1.5 و2 تريليون دولار تقريبا (حوالي 2% من إجمالي الناتج المحلي العالمي). وربما كان التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الفساد أكبر من ذلك بكثير.

يذكر التقرير أن الفساد يؤثر على التنمية الاقتصادية بعدة طرق نذكر منها[224]:

أولا، يُضعف قدرة الدولة على تعبئة الإيرادات وأداء وظائفها الأساسية. ويضر الفساد بثقافة الامتثال ويفضي بالتالي إلى مزيد من التهرب الضريبي. على سبيل المثال، عندما ينظر المواطنون إلى الإعفاءات الضريبية على أنها جزافية، يقل الحافز لديهم على سداد الضرائب. ونتيجة لذلك، تنخفض الإيرادات التي تحصلها الدولة وتعجز عن تقديم الخدمات العامة، مع ما لذلك من عواقب سلبية محتملة على النمو.

ثانيا ، يؤدي الفساد إلى تضخيم تكاليف عملية المشتريات الحكومية، فيقلل كمية الإنفاق العام ويخفض مستوى جودته. ويُمَكِّن كذلك من اختلاس الأموال من خلال المعاملات التي تُنَفَّذ خارج الموازنة. ويؤدي هذا الاختلاس إلى تقليل الموارد المتاحة للاستثمارات العامة وأوجه الإنفاق الأخرى ذات الأولوية، مما يوسع الفجوات في البنية التحتية ويؤثر على النمو.

ثالثا، يتسبب انخفاض الإيرادات العامة في زيادة اعتماد البلدان في الغالب على التمويل من البنك المركزي، مما يسفر عن التحيز للتضخم في البلد المعني. وفي نفس الوقت، فإن الفساد يزيد من ضعف الإشراف المالي ويهز استقرار النظام المالي. وينشأ ذلك من انخفاض مستوى ممارسات الإقراض والتنظيم وضعف الرقابة على البنوك.

أخيرا ، يمكن أن يصل تأثير الفساد إلى رفع تكاليف الدخول إلى الأسواق المالية لأن المقرضين يأخذونه في الحسبان. ويتفاقم الضرر الذي يصيب القطاع الخاص من الفساد لأنه يعمق مشاعر عدم اليقين لدى

[224] مباركات سليم، الحكم الرشيد من منظور الأداء الوظيفي وتقييمه من طرف القضاء"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الحوكمة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2019، ص 29.

الشركات ويقف حجر عثرة أمام دخول شركات جديدة. وتُخصص الموارد للأنشطة الباحثة عن الريع بدلا من الأنشطة الإنتاجية[225].

وقد تترتب عليه كذلك تكاليف اجتماعية وبيئية باهظة. فانخفاض مخصصات البرامج الاجتماعية والموارد الضائعة من جراء الفساد تحد من بناء رأس المال البشري. وفي نفس الوقت، يؤدي ضعف قواعد تنظيم البيئة وسوء إنفاذها إلى زيادة التلوث واستخراج موارد طبيعية أكثر مما يلزم. وفي الحالات القصوى، من شأن الفساد المؤثر في النظام أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي واندلاع الصراعات. ويذهب التقرير إلى أن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن يزيد الوضع سوءا.

بينما يقر التقرير بعدم وجود وصفة تصلح لجميع البلدان، يؤكد كذلك الأهمية البالغة لوضع منهج شامل. فالتدابير قصيرة المدى التي لها آثار فورية يجب أن تكملها تدابير وقائية مع الحزم في الإنفاذ. ويقدم التقرير إرشادات عملية لصناع السياسات، مبنية على منظور الصندوق تجاه مساعدة أعضائه على تصميم الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذها، بما فيها استراتيجيات مكافحة الفساد. ويحدد التقرير أربع لبنات أساسية[226]:

- الشفافية مطلب أساسي: يتعين أن تعتمد البلدان المعايير الدولية لشفافية المالية العامة والقطاع المالي. ونتيجة لحصة الصناعات الاستخراجية النسبية في كثير من الاقتصادات، تكتسب الشفافية في هذا القطاع على وجه الخصوص أهمية بالغة. كذلك يتعين أن تدعم الحكومات المعايير الدولية لشفافية ملكية الشركات. ولحرية الصحافة كذلك دور رئيسي في الكشف عن ممارسات الفساد.
- من أجل تعزيز سيادة القانون، يجب أن يكون هناك تهديد مؤكد بالملاحقة القضائية. وعملية الإنفاذ يجب أن تستهدف القطاع الخاص كذلك. ويجب، في حالات معينة، إنشاء مؤسسات متخصصة جديدة عندما تكون المؤسسات الموجودة بالفعل فاسدة. ويجب وضع إطار فعال لمكافحة غسل الأموال لتقليل غسل عائدات الفساد إلى أدنى حد.
- الإفراط في التنظيم يولد البحث عن الريع الذي يُخصص بناء على تقدير المسؤولين العموميين ويجب القضاء عليه. فإلغاء القيود التنظيمية والتبسيط هما حجر الزاوية في استراتيجيات مكافحة الفساد بكفاءة. ومع هذا، فوضع إطار مؤسسي كاف في البداية يمثل مطلبا ضروريا عند التحول من الأسواق الاحتكارية الخاضعة لسيطرة الدولة (الاقتصادات الصاعدة في شرق أوروبا).
- يقتضي الأمر وضع إطار قانوني واضح. ومع هذا، فلا جدوى من وضع أفضل الأطر ما لم تُطَبَّق. والتطبيق يعني وجود مؤسسات فعالة. وعلى وجه الخصوص، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية في تطوير كادر من المسؤولين العموميين الذين يتسمون بالكفاءة ويتمتعون باستقلاليتهم عن التأثير

[225] -المرجع السابق
[226] -المرجع السابق

الخاص والتدخل السياسي— ويفخرون بهذه الاستقلالية. وأخيرا، للقيادة دور أساسي حاسم. فيجب أن يكون القادة أنفسهم أمثلة يُحتذى بها وأن يضمنوا اتخاذ إجراء حاسم عند الحاجة.

خاتمة

صاحب ذلك كله الوعى بضرورة تعزيز جهود مكافحة الفساد، خاصة دعم دور المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى مواجهة الفساد بإفريقيا، وتنمية الموارد البشرية فى مختلف أوجه مكافحة الفساد بالقارة الإفريقية. كما تم التأكيد علي ترسيخ مبدأ " الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية"، لأن إفريقيا أكثر قدرة علي فهم تعقيدات مشكلاتها وخصوصية أوضاعها، ومن ثم أقدر علي إيجاد حلول ومعالجات جادة وواقعية، تحقق مصالح شعوبها وتصونها من التدخل الخارجي:

- العمل علي إعداد خطة استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد ومنعه بالقارة الإفريقية (مجالات التعليم والبحث العلمي، والإعلام والقضاء، المكافحة الفنية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية)
- تضافر الجهود لوضع مؤشر افريقي لقياس الفساد في افريقيا ، بحيث يكون نابعا من الدول الإفريقية، ومعبرا عن واقع الحال في القارة، خصوصا مع مراعاة الفروق الفردية بين الدول الإفريقية.
- تدشين منصة قارية من خلال نقاط اتصالات وطنية تتولي متابعة تطورات قضايا الفساد، ونتائج جهود المكافحة، ومتابعة التزام دول القارة الموقعة علي اتفاقيتي الأمم المتحد والاتحاد الإفريقي لعام 2003، من حيث قيام كل دولة باتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات وفقا لنظامها القانوني ومبادئها الدستورية للحد من ظاهر الفساد.
- إعداد آلية إلكترونية مؤمنة للتبادل الفوري للمعلومات عن جرائم الفساد، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب بين الدول ذات الاهتمام المشترك، مع التوسع في نشر جهود الأجهزة المعنية.
- ضرورة إجراء مراجعة مستمرة لآليات مكافحة الفساد والعمل على تطويرها لتتماشي وخصوصية الدول التي ستطبق فيها، مع التأكيد علي الأهداف الشتركة للدول الإفريقية في تحقيق مستوي عال من الشفافية ، علي أن يتم ذلك في المؤتمرالسنوي لاتحاد هيئات مكافحة الفساد

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- السيد عاطف، **العولمة في ميزان الفكر، دراسة تحليلية**، مصر، إيتراك للنشر والتوزيع، 2001،

2- إبراهيم سعد الشاكر فزاني، مأزق التنمية في الدول النفطية النامية بين الطفرة والوثيقة النفطية الدول العربية أنموذجا، مجلة فر ومجتمع، العدد 35، 2016،
3- بير لاكوم، الفساد، ترجمة : سوزان خليل(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009) محمد أمين الدوري، **التخلف الإقتصادي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، 1983،
4- محمد نصر عارف، **مفهوم التنمية**، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية،

5- محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: دراسة وصفية تحليلية، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004-2003، ص 111
6- مصطفى خواص، الفساد السياسي في بلدان افريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وأليات مكافحه، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2019،
7- محمدعليحسن،"ما اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد الموقع منذ16عاما؟".جريدة الوطن المصرية ،يوم11يونيو2019
8- عزة محمد حجازي، أثر الركود الإقتصادي في الفقر: مع إشارة خاصة إلى مصر، بحوث اقتصادية عربية، ع 51(صيف 2010)،
9- بركات سليم، "الحكم الراشد من منظور الألية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2019، ص 29.

تقارير:

1- برنامج الأمم المتجدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية، ترجمة: لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا" الإسكوا"(نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية 2010)، ص 96.
2- تقرير أهداف التنمية المستدامة،2021، https://unstats.un.org/sdgs/report/2021/The-Sustainable-Development-
3- الإجتماع الإقليمي الإفريقي العاشر، أديس بابا، H:\Word\Arabic\Regional Meetings\Tenth African\FINAL\3rd Report\18-11-03.doc
4- التحدي المناخي في القرن الواحد والعشرين،
5- الطريق إلى الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، استعراض حالة افريقيا في المناقشة العالمة بشأن المناخ، مؤسسة محمد ابراهيم ، يوليو 2022

مراجع أجنبية

1- Deepak Lal and James S. Coleman, "Poverty and Development," Working Paper Prepared for the Kiel Institute Foundation of World Economics International Workshop on: the Ethical Foundation of the Market Economy (October 1993),
2- Rufus B. Akindola, "Towards a Definition of Poverty: Poor People's Perspectives and Implications for Poverty Reduction," Journal of Developing Societies, v. 25, n. 2 (2009), pp. 121-50

تأثيرات التحديات الإجتماعية على تحقيق التنمية في إفريقيا–دراسة سوسيولوجية-

د. سميرة بن يحي -قسم علم الإجتماع. جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-

samira.benyahia@univ-jijel.dz

د. سهام بن يحي -قسم علم الإجتماع. جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-

البريد الإلكتروني: siham.benyahia@univ-jijel.dz

ملخص

تهدف هذه الدراسة النظرية إلى رصد التحديات الإجتماعية التي تشهدها الدول الإفريقية، والتي تشكل عائقا كبيرا في تجسيد أهداف التنمية بهدف تجاوز التخلف والتبعية . كما تشهد التحديات الإجتماعية المتمثلة في الفقر ، العدالة الإجتماعية، البطالة والأمية انتشارا واسعا وتزايدا مستمرا لتأثيراتها السلبية على الفرد ،فيصبح الفرد غير قادر على تجسيد أهداف التنمية، لاسيما وأنه هو المستهدف من التنمية وفي نفس الوقت هو صانعها. وتهتم هذه الدراسة النظرية أيضا باقتراح مجموعة من الأليات الإجتماعية والنفسية والتربوية والإعلامية التي يستوجب إتباعها من طرف المؤسسات والفاعلين الإجتماعيين لمواجهة هذه التحديات الإجتماعية . وفي هذا الصدد، نطرح التساؤل الرئيس التالي:

ما هي تأثيرات التحديات الإجتماعية على تحقيق التنمية في إفريقيا؟

الكلمات المفتاحية:التحديات الإجتماعية ،التنمية، العدالة الإجتماعية، الفقر ،الأمية.

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية والتي تشكل المحاور الرئيسية لهذه الدراسة النظرية:

1- ما هو مفهوم التحديات الإجتماعية ؟وما هي التحديات الإجتماعية الموجودة في الدول الإفريقية؟
2- ما هي تأثيرات التحديات الإجتماعية على تحقيق أهداف التنمية في الدول الإفريقية؟
3- ما هي الأليات المقترحة لمعالجة التحديات الإجتماعية التي تواجهها التنمية في الدول الإفريقية؟

The effects of social challenges on achieving development in Africa

:Summary

This study aimed to identify the social challenges that African countries are witnessing, which constitute a major obstacle in realizing development goals with the aim of overcoming backwardness and dependency. The social challenges represented by poverty, social justice, unemployment and illiteracy are also witnessing a widespread and continuous increase in their negative effects on the individual. Thus, the individual becomes unable to embody the goals of development, we pose the following main question:

what are The effects of social challenges on achieving development in Africa?

Keywords : social challenges, development, social justice, illiteracy, poverty.

مقدمة:

تزايد اهتمام الدول النامية بتحقيق التنمية بعد حصولها على الاستقلال وأضحت مطلبا ملحا ، غير أن ذلك يحتاج لبناء سياسات تنموية هادفة ومبنية على التخطيط توظف فيها كل إمكانياتها المادية والبشرية بطرق رشيدة وعقلانية بالمقابل تؤكد المعطيات من الواقع أن الدول النامية وبالأخص الدول الإفريقية فشلت في تحقيق التنمية لأسباب عديدة منها الداخلية والخارجية.

ونظرا لأن العالم في السنوات الأخيرة يشهد تطورا تكنولوجيا واقتصاديا هائلا يعتمد على المعرفة حيث تعتبر "المعرفة عماد التنمية ، وتزداد أهميتها في عصر العولمة الذي يتسارع فيه التغيير التكنولوجي بشكل غير مسبوق، فالمعرفة سلعة ذات منفعة عامة تدعم الإقتصادات والبيئة والمجتمعات، وتنتشر في جميع جوانب النشاط الإنساني." (الزنفلي، 2012، صفحة 210)

"لهذا فإن جانبا مهما من إشكالية التنمية يمكن النظر إليه من منظور معرفي معلوماتي، فمعطيات هذا المنظور تحتم متابعة المستجدات في حقول العلم والمعرفة". (الزهراني، 2016، صفحة 277)

ولهذا فالدول الإفريقية تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية عديدة ومترابطة ومتداخلة مع بعضها البعض وتحدث تصدعا في مختلف القطاعات مما ينتج عنه أزمات ومشكلات مستعصية، "حيث أن التنمية لا تتعلق فقط بالثروة ولا حتى بالأهداف الرقمية التي ينبغي أن تحقق مع ما لها من أهمية وإنما تتعلق أيضا بالبشر واحتياجاتهم الإجتماعية، لاسيما الخدمات الأساسية (التعليم،

صحة مياه، صرف صحي)." (عاشور، 2015، صفحة 151) "وفي هذا الصدد يشير السيد الحسيني إلى أهمية دراسة الواقع الإجتماعي مع وجوب الإستعانة بالمؤشرات(الكمية والكيفية) في الدراسات الإجتماعية للتنمية، على أن يتم ربطها بالسياق التاريخي والبنائي مع ضرورة الإفادة القصوى من البيانات الإحصائية، التي قد تدعمها مؤشرات مثل متوسط الدخل الفردي، وعدد العاملين في الأنشطة المختلفة، ونصيب الفرد من الخدمات المختلفة..." (شفيق، 2009، صفحة 47)

فالفرد لا يمكنه الاستغناء عن هذه الخدمات ويحتاجها ليعيش بشكل أفضل مما يحفزه ذلك على القيام بأدواره في مختلف القطاعات للمساهمة في تجسيد أهداف التنمية، وتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، كما تزداد قدرته على الإبداع والابتكار.

وعلى هذا الأساس، فإن توفير الخدمات الأساسية في الدول الإفريقية يساعد بشكل كبير في تحسين نمط معيشة الفرد وتوفير احتياجاته الضرورية هما يحقق استقرار المجتمع وتقل الاضطرابات والاحتجاجات التي تطالب بتوفير الخدمات الإنسانية.

ومن هنا تنبثق أهمية الاهتمام بتسليط الضوء على التحديات الإجتماعية التي تعاني منها الدول الإفريقية ورصدها وتبيان التأثيرات السلبية التي تحدثها على المسيرة التنموية . وعلى الرغم من أن توفير الخدمات الأساسية والاهتمام بالجانب الإجتماعي للأفراد يعد أحد أبعاد التنمية إلا معظم الدول الإفريقية فشلت في توفيرها مما جعل الأفراد يعيشون في بيئة تفتقد للماء الصالح للشرب والكهرباء والأكل النظيف فضلا عن تدني الرعاية الصحية ونقص الاهتمام بالتعليم وصعوبة مواصلة التكوين بسبب انخفاض الدخل وغير ذلك من الاحتياجات وبالتالي لا يمكن أن نتوقع منهم أن يكونوا فاعلين ويساهموا بشكل فعال تنفيذ المشاريع التنموية.

وتسعى هذه الدراسة النظرية إلى تحديد التحديات الإجتماعية التي تعاني منها الدول الإفريقية ورصدها بالإضافة إلى اقتراح مجموعة من الأليات الإجتماعية والإقتصادية والتربوية والإعلامية التي يستوجب إتباعها من طرف المؤسسات والفاعلين الإجتماعيين لمواجهة هذه التحديات الإجتماعية لتحقيق التنمية في ظل مجتمع المعرفة. وفي هذا الصدد، نطرح التساؤل الرئيس التالي:

ما هي تأثيرات التحديات الإجتماعية على تحقيق التنمية في إفريقيا؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية والتي تشكل المحاور الرئيسية لهذه الدراسة النظرية:

1- ما هو مفهوم التحديات الإجتماعية ؟وما هي التحديات الإجتماعية الموجودة في الدول الإفريقية؟
2- ما هي تأثيرات التحديات الإجتماعية على تحقيق أهداف التنمية في الدول الإفريقية؟
3- ما هي الأليات المقترحة لمعالجة التحديات الإجتماعية التي تواجهها التنمية في الدول الإفريقية؟

أما أهداف الدراسة الحالية فتتمثل فيما يلي:

1- تحديد مفهوم التحديات الإجتماعية وتبيان التحديات الإجتماعية الموجودة في الدول الإفريقية.
2- الإشارة إلى النظريات السوسيولوجية المفسرة للتنمية وتبيان الرؤى العلمية المقدمة حولها.
3- الإشارة إلى تأثير التحديات الإجتماعية على تحقيق أهداف التنمية في الدول الإفريقية.
4- التطرق إلى بعض الأليات المقترحة لمعالجة التحديات الإجتماعية التي تواجهها التنمية في الدول الإفريقية.

نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات النظرية التي تستخدم المنهج الاستدلالي وهو منهج ينطلق من قضايا مسلم بها من أجل الوصول إلى التعميمات حول القضايا الأخرى التي تنتج عنها بالضرورة دون اللجوء إلى التجربة، بل يكون ذلك بواسطة القول أو بواسطة الحساب." (برو، 2014، صفحة 53) حيث تنطلق من مقدمات لتصل إلى نتائج دقيقة من خلال رصد التحديات الإجتماعية التي تتعرض لها شعوب الدول الإفريقية وتتسبب لها في مشكلات عديدة ومعقدة مما يؤدي ذلك إلى عرقلة أدوار أفراد المجتمع في تجسيد أهداف التنمية.

1-مفهوم التحديات الإجتماعية :

تظهر الكثير من الشواهد الواقعية أن الدول الإفريقية مازالت تعيش ظروف إقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة ومستعصية بسبب تردي الوضع المعيشي وعدم الاستقرار السياسي وغيرها من المشكلات ، وفي هذا الصدد نشير إلى أهمية التنمية الإجتماعية في تحسين الخدمات الأساسية للفرد مما يؤدي لا محالة إلى تجسيد أهداف التنمية الشاملة. "ومصطلح التنمية الإجتماعية فيعني تلك الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء بأسرع من معدل النمو الطبيعي." (سلمى و بن سباع، 2019، صفحة 43)

وتعرف التنمية الاجتماعية أيضا بأنها: "تنمية للعلاقات والروابط القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين الفرد على يومه وغده، ورفع مستواه المعيشي والثقافي والصحي، وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وتعاونه مع أفراد المجتمع للوصول إلى حياة أفضل." (عيسات، 2016، صفحة 172)فلا يمكن أن تتحقق التنمية بالاعتماد على زيادة العائد الإقتصادي لوحده لأنه غير كافي لتغيير الأوضاع المعيشية في الدول الإفريقية، بل يستوجب وجود التنمية الإجتماعية التي توفر للفرد احتياجاته الأساسية ليعيش في الرفاهية وبذلك يتحقق الاستقرار في المجتمع.

وفي هذا السياق ،"قد لوحظ أن مستويات المعيشة والمؤشرات الإجتماعية لها دور مهم في سياسة التنمية لقد أشار تقرير الأمم المتحدة إلى بعض المؤشرات الرئيسية لقياس مستوى المعيشة (الصحة السكن اللبس، الاستهلاك الغذائي، التعليم، العمالة الضمان الإجتماعية) مع الأخذ في الاعتبار لما يتعلق بظروف المجتمع وأحواله والتي تتضمن أيضا (الاستهلاك الكلي، المدخرات، وسائل النقل، اتصالات) حيث يمكن اعتبارها مؤشرات ويمكن عمل مؤشرات نوعية لها لقياس جوانب التنمية الإجتماعية." (اللطيف، 2007، صفحة 55،54)

وبالتالي نقصد بالتحديات الإجتماعية في الدراسة الحالية : هي المشكلات الإجتماعية التي تواجهها الدول الإفريقية وتؤدي إلى تردي الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع وتتمثل في الأمية ، البطالة، الفقر، العدالة الإجتماعية وغيرها وينتج عن ذلك عدم استقرار المجتمع وزيادة الاضطرابات والأزمات .

ونستنتج مما سبق ذكره، أن الدول الإفريقية التي تهتم ببناء سياسات تنموية تضع في أولوياتها رفع المستوى الصحي والتعليمي لأفراد المجتمع، وتوفير السكن وتحقيق العدالة الإجتماعية وتوفير مناصب الشغل تساعد في تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية للفرد، وهذه الإجراءات تساعد بشكل فعال في الحد من التحديات الإجتماعية التي تواجهها الدول الإفريقية.

2-التحديات الإجتماعية الموجودة في الدول الإفريقية :

نظرا لأن التنمية شاملة ومتعددة الأبعاد، فهي لا تقتصر على بعد واحد بل ينبغي أن تركز على البعد الاجتماعي حيث تعد الاحتياجات الاجتماعية ضرورية بالنسبة للدول الإفريقية لاسيما الخدمات الأساسية(التعليم ,صحة,مياه,صرف صحي....).

وفي السياق نشير إلى "إن تلبية الاحتياجات الأساسية هي جزء هام من التنمية، لذا توجه الدول الغنية جزء من ثرواتها لإنشاء المؤسسات الخدمية المختلفة، ونتيجة لذلك تتمتع شعوبها بتعليم ورعاية ووقاية صحية أفضل، فالأطفال يصبحون أكثر حظا في البقاء والبالغين يصبحون أكثر سعادة لأنهم يعيشون طويلا، في ظل هذا التحول إلى الأفضل يستطيع السكان زيادة الإنتاجية تحقيق مزيد من التنمية. " (عاشور، 2015، صفحة 151،152)

وفي الدراسة الحالية نشير لبعض التحديات الإجتماعية التي تواجهها الدول الإفريقية بشكل مستمر ، وعلى الرغم من الجهود المبذولة للحد منها أو التقليل منها إلا أن المحاولات فشلت لأسباب عديدة منها سوء التسيير، ضعف مشاركة الأفراد في تنفيذ هذه السياسات ، انخفاض الوعي الإجتماعي وانتشار الأمية وغيرها من الأسباب. ونشير في الدراسة الحالية لبعض من هذه التحديات على سبيل المثال لا الحصر:

تدني الرعاية الصحية:

تعتبر الصحة من المجالات الهامة في المجتمع، فتطورها وتوفر المؤسسات الصحية والإمكانيات الطبية يجعل أفراد المجتمع يتمتعون بظروف صحية مناسبة وسليمة تمكنهم من المشاركة الشعبية في تنفيذ الخطط التنموية التي تضعها الدولة، باعتبار أن الإنسان هو المستهدف من التنمية وفي نفس الوقت هو من يجسد أهدافها."ولعل علماء الاقتصاد قد أصابوا الحقيقة عندما أكدوا على أن الاستثمار في المجال الصحي يعني الاستثمار في نوعية القوى العاملة المنتجة ونوعية الناس والنمو الإقتصادي، ففي بعض الدول فإن سلطة المسؤولين عن الصحة تمتد إلى حق الاعتراض على خطط التنمية التي تؤدي إلى إخطار الصحة، ويحذر "سيردال" من الوقوع في خطأ عزل عنصر الصحة عن غيره من العناصر الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في عملية التنمية." (دبلة، 2011، صفحة 75)

البطالة:

تعتبر البطالة من الظواهر الإجتماعية التي تنامت بشكل كبير في الدول الإفريقية لأسباب عديدة لعل أهمها نقص الاستثمارات وبالتالي انخفاض مناصب الشغل " ولعل أخطر صور البطالة التي تؤثر على الدول النامية في سعيها إلى التنمية هو هجرة المتعطلين المهرة من العلماء والباحثين والمهنيين وذوي التخصصات النادرة، مما يفقد هذه الدول أعلى مواردها". (عاشور، 2015، صفحة 160)

"وبما أن العقول المفكرة المهاجرة تعد كفاءة علمية نادرة، فإن دورها يتضح في التنمية ...من خلال الأمور التالية:

- ✓ إجراء البحوث العلمية النظرية العفوية منها أو الموجهة.
- ✓ مساعدة المخططين التنمويين على تنفيذ الخطة الموضوعة وتقديم الحلول العلمية.
- ✓ إجراء البحوث التطبيقية ذات الأهمية الإقتصادية المباشرة.
- ✓ مساعدة المخططين التنمويين على تجاوز الأطر التقليدية للخطة والدخول في الأحلام الكبرى الرئيسية للتنمية.
- ✓ إحداث التطوير على كافة الأصعدة...
- ✓ المساهمة في التقييم المستمر لتنفيذ الخطة التنموية وتصحيح مسارها." (الزهراني، 2016، صفحة 293)

ويتضح جليا مدى أهمية بقاء هذه الفئة من العلماء والباحثين في الدول الإفريقية لأنها تعتبر الفئة القادرة على إجراء البحوث العلمية في كل التخصصات وتقديم الحلول العلمية والواقعية لمختلف المشكلات وبذلك تحقق أهداف التنمية من خلال أدوارها المختلفة التي تؤديها."وعلى الرغم من أن هجرة العقول ظاهرة عالمية، لكن تبقى دول العالم النامي أكثر المتضررين منها لاسيما، في قارة إفريقيا التي تعاني نقصا مذهلا في الرأسمال البشري." (عاشور، 2015، صفحة 162)

الأمية:

تؤكد الشواهد الواقعية والإحصائيات على الانتشار الرهيب لظاهرة الأمية في الدول الإفريقية، لأسباب عديدة منها الفقر والمجاعة والحروب الأهلية وضعف الوعي الإجتماعي بأهمية التعليم.

والتعليم يعد أحد العوامل الأساسية لبلوغ التطور وتحقيق التنمية لاسيما في ظل مجتمع المعرفة، "وعن التعليم أشارت بعض الآراء إلى أن الخصائص التعليمية...(ارتفاع نسبة الأمية ،تخلف برامج التعليم والتدريب، انعدام الرغبة في مواصلة التعليم، اتجاه الأفراد إلى مهن تقليدية) كلها مؤشرات تستدل منها على سمات المجتمع المتخلف من المتقدم." (اللطيف، 2007، صفحة 16)

"وقد استطاعت دول كثيرة أن تحقق أهداف برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال الاهتمام بالتعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة باعتباره أداة فعالة لتحقيق التنمية القومية، وباعتباره أداة فعالة في إعداد الإنسان الذي هو هدف التنمية ووسيلتها." (الزنفلي، 2012، صفحة 286)

العدالة الإجتماعية:

"وتتجلى العدالة الإجتماعية في تساوي البشر في الحصول على نفس الفرص، ولتحقيقها لابد من رفع الحواجز التي تحول دون اعتبار اشتراك جميع مكونات المجتمع في مختلف الفرص المؤدية إلى التنمية الإقتصادية منها والإجتماعية والثقافية بحيث تكون متاحة للجميع." (الزهراني، 2016، صفحة 239)

الفقر:

تعد ظاهرة الفقر من الظواهر الإجتماعية التي تؤثر بشكل سلبي على الفرد ، فتجعله غير قادر على تلبية احتياجاته الأساسية من الغداء والملبس والصحة والسكن ، فيدفعه ذلك إلى الانحراف والإجرام.

"وتشير جميع الدراسات إلى ترابط واضح بين النمو السكاني والفقر والتدهور البيئي، وأن هذه العلاقات معقدة، والحلول الممكنة لها ليست سهلة دائما، ومع تزايد عدد السكان يتزايد الطلب والتنافس على الطعام والموارد الطبيعية، ويتزايد عدد السكان في الدول النامية الأكثر فقرا بمعدل أسرع من إنتاج الغذاء والنمو الاقتصادي العام ... وأدى النقص الغذائي والفقر في بعض الحالات إلى نوع من عدم الاستقرار". (البياني، 1996، صفحة 71) وكل هذه التحديات الإجتماعية نتج عنها ظهور اضطرابات واحتجاجات مستمرة أدت إلى عدم الإستقرار السياسي وحروب أهلية.

"ومن الآراء السابقة نلاحظ أن هناك مؤشرات، بعضها مرتبط بالنواحي الإقتصادية، والبعض الآخر مرتبط بالنواحي الإجتماعية. ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة عام 1954م إلى أن التنمية يمكن أن تقاس من خلال بعض مؤشرات مثل مستوى المعيشة في المجتمع، قياس الأهداف الإجتماعية والسياسية والإقتصادية المقبولة من المجتمع، والتي قررت بواسطة المؤسسات الوطنية أو القومية." (اللطيف، 2007، صفحة 49)

ونستنتج مما سبق ذكره، أن الدول الإفريقية من الدول التي مازالت تعاني من التخلف والتبعية ، لأنها فشلت في وضع سياسات تنموية فعالة قادرة على الاهتمام بالإنسان وتوفير له الخدمات الأساسية كالأكل والسكن والرعاية الصحية والتعليم وتحقيق العدالة الإجتماعية التي تحفزه لتجسيد أهداف التنمية. ولكن لابد من الإشارة أن لكل منطقة خصوصياتها التاريخية والثقافية مما يتطلب بناء سياسات تنموية تتماشى معها وتتناسب مع ظروفها واحتياجاتها.

تأثير التحديات الإجتماعية على تحقيق أهداف التنمية في الدول الإفريقية:

شغلت التنمية في الدول النامية وبالأخص في الدول الإفريقية اهتمام السياسيين والاقتصاديين وكذلك الباحثين من مختلف التخصصات ، فنجد علم الإجتماع من العلوم الإجتماعية الذي اهتم بدراسة ظاهرة التنمية من مختلف أبعادها، ولهذا تعددت النظريات السوسيولوجية التي اهتمت برصد ملامح واقع التنمية في الدول النامية، وقدمت تفسيرات متباينة لأسباب فشل السياسات التنموية وعدم فعاليتها من ناحية ومن ناحية أخرى اهتمت بتقديم أليات لتحقيق التنمية. وهكذا فقد ظهرت نظرية التحديث حيث "إن تحقيق التنمية من وجهة النظر السالفة الذكر يمكن في الانتقال من سمات المجتمع التقليدي إلى سمات المجتمع الحديث، الذي يعتمد على استعارة النظم الغربية وإحلالها محل النظم الوطنية، ومن هذا المنطلق فإن فكرة التحديث تنطوي على فكرة الصياغة الغربية للمجتمعات التقليدية، أي أن النظرية ترى التنمية من وجهة نظر غربية، كما أنها تختزل عملية التنمية لتصبح مجرد عملية اكتساب الدول النامية لخصائص الدول المتقدمة، وذلك بغض النظر عن كافة الاختلافات الجغرافية والثقافية والاجتماعية لكل مجتمع، يضاف إلى ذلك تركيز هذه النظرية على دور المساعدات الأجنبية في دعم السياسات المالية والتنموية." (عاشور، 2015، صفحة 79)

"إن الإتجاه الرئيسي لنظريات التحديث قد تحول من فكر يهدف إلى تفسيرات تغيرات الدول النامية إلى فكر يصف ويصنع استراتجيات التنمية بالشكل الذي ينسجم مع سياسة الدول الغربية. فالكثير من نظريات التنمية والتحديث تطورت وفقا لتقارير السياسات التي أعدتها مراكز البحوث في الجامعات الكبرى وقدمتها إلى المؤسسات الحكومية." (كعباش، 2007، صفحة 23) ويتضح من مغزى هذه النظرية أنها تسعى لبناء سياسات تنموية منسجمة مع الدول الغربية ليبقى الارتباط الدائم بينهما بهدف استغلالها لتحقيق مصالح هذه الدول الغربية.

" ولعل فشل هذه النظرية يكمن في إغفالها للتباينات الجغرافية ودورها في التنمية، وتركيزها على رأس المال عند محاولة تفسير الأبعاد المختلفة لمشكلات التخلف، وإهمال الخصائص البشرية والثقافية لتلك المجتمعات." (عاشور، 2015، صفحة 79) وبالتالي نستنتج مما سبق ذكره أن نظرية التحديث لم تهتم بتحديد الأسباب الحقيقية والفعلية للتخلف في الدول النامية وكانت أفكارها حول التنمية بعيدة عن الموضوعية والمصداقية. كما أكدت الشواهد الواقعية أن تطبيق النموذج الغربي في الدول النامية في السنوات الماضية لم ينتج عنه سوى التخلف والتبعية.

بالمقابل ظهرت نظرية التبعية التي تنتقد أفكار نظرية التحديث وتطرح تفسيرات عميقة لأسباب التخلف وفشل السياسيات التنموية في الدول النامية بصفة عامة ."وهكذا فإن علماء نظرية التبعية، يؤكدوا على أن التبعية الإقتصادية العالمية تنتج "تنمية التخلف"، في مناطق المحيط الإقتصاد العالمي وفي الوقت نفسه أدى التمييز المركزي إلى تزايد الفجوة بين المركز والمحيط، الأمر الذي جعل عالم اليوم يفتقر إلى المساواة إلى حد كبير." (عاشور، 2015، صفحة 81،80) "ولم تقتصر جهود العلماء المهتمين بمسألة التبعية على دراسة التشوهات الداخلية، ولكنهم أسهموا في توضيح الآثار المترتبة عن انتشار الرأسمالية الغربية ." (قيرة و غربي، 2001، صفحة 23)

" لقد أولى منظرو التبعية اهتماما خاصا لتوضيح اللامساواة الحادة في البلاد الفقيرة، رابطين إياها بالتاريخ الاستعماري لهذه الأقاليم وبالنظم الإقتصادية والسياسية الجارية لإقصاء وقمع الجمهور." (عاشور، 2015، صفحة 81)" إن النقطة الجوهرية في تحليلات التبعية هي أنه لا يمكن فهم طبيعة النظم الإقتصادية، السياسية والإجتماعية في دول العالم الثالث بمعزل عن تأثيرات العوامل الخارجية وخاصة التأثيرات الناجمة عن التوسع الرأسمالي وتحولاته ." (قيرة و غربي، 2001، صفحة 23) ونستنتج مما سبق ذكره أن تفسير نظرية التبعية للتنمية مبني على وجود العوامل الداخلية والخارجية وهذا ما يوضح بشكل كبير أهمية تحديد كلا منهما لتتمكن الدول الإفريقية من وضع إجراءات وآليات لمواجهة هذه العوامل الخارجية المتسببة في عرقلة المسيرة التنموية.

" وتكمن المساهمة الأساسية لمدرسة التبعية في كونها ركزت ووضحت العديد من العوامل الخارجية والتاريخية التي أسهمت في صنع التخلف، وكذا تجديد شروط إعادة إنتاجه، وفي هذا الإطار يؤكد "بول باران" أن التخلف هو نتيجة اتصال للبنية الإقتصادية للدول المتقدمة مع نظيراتها في الدول الأخرى، وهذا الإتصال أدى إلى تحلل بنى هذه الأخيرة واستنزاف فائضها بواسطة الرساميل الأجنبية، التي تم توظيفها في زيادة تنمية البلاد المتقدمة على حساب النامية ." (قيرة و غربي، 2001، صفحة 24،23)

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن نظرية التبعية تعتبر من النظريات التي ساهمت في تقديم تفسيرات حول التنمية من زاوية موضوعية وذات مصداقية موضحة خطورة ارتباط الدول الإفريقية بالنظام الرأسمالي الذي يقوم على اللامساواة. وعليه يتطلب بناء سياسات تنموية تعتمد على الإمكانيات الخاصة بالدول الإفريقية دون اللجوء إلى المساعدات الأجنبية.

وفي هذا الصدد ، نشير إلى "... أن الاهتمام بالتنمية الإجتماعية يعود أساسا إلى حقيقة مؤداها أنه بالرغم من المجهودات المتزايدة بالتنمية الاقتصادية منذ أكثر من نصف قرن، إلا أن الظروف الإجتماعية الأساسية ظلت على ما هي عليه لدى كل من الفرد، الأسرة، المجتمع المحلي، بل ظل الأفراد يعانون من حالة الفقر، ظروف السكن السيئة، سوء التغذية، حيث وقفت تلك الملامح التي يتصف بها المجتمع عائقا أمامهم لتحقيق الاستقلال الإقتصادي والإجتماعي،...كأن تصبح التنمية الإقتصادية عاملا مساعدا للتنمية الإجتماعية مع توجيه مزيد من الاهتمام للقيم الإنسانية في المجتمع." (عيسات، 2016، صفحة 171) وعلى هذا الأساس، يتطلب أن تستجيب المشاريع التنموية للحاجات المتعددة لأفراد المجتمع ، وكذلك متطلبات الواقع الإجتماعي والإقتصادي والثقافي.

"وبما أن الإنسان هو الهدف الأول والأخير في التنمية، فلا لا يمكن أن تتحقق غاياته إلا بحقه في معرفة والتواصل الاجتماعي والتعبير عن الذات، أي كل الاحتياجات والحقوق الإعلامية وباقي السياسات المطبقة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي، بحيث تتكامل هذه السياسات جميعا، ويتشكل منها ما يطلق عليه الخطة الشاملة للتنمية، وهو ما يجعل البعد التنموي للاتصال جزءا هاما من الخطة الشاملة للتنمية." (سالم و زبيري، 2015، صفحة 80)

"كما أن أهداف التنمية الاجتماعية تتنوع حسب تنوع مجالاتها في كل من التربية والتعليم والصحة والسكن والتكوين والنقل والاتصال، وأيضا مساعدة الأفراد على تلبية حاجاتهم المتغيرة حتى يمكنهم القيام بالأدوار المتوقعة منهم في المجتمع." (عيسات، 2016، صفحة 172)

ونستنتج مما سبق ذكره، أن الدول الإفريقية تحتاج لتحقيق التنمية الشاملة ذات أبعاد متعددة منها الإقتصادية والثقافية والسياسية والإجتماعية، وعليه لا يمكن فهم أسباب فشل التنمية من زاوية العوامل الداخلية بل أيضا سياسات الدول الغربية ساهمت في استمرار تخلفها. والأكيد أن اهتمام الدول الإفريقية بالفرد من خلال تلبية احتياجاته ومتطلباته الأساسية يلعب دورا كبير في تحفيزه على المشاركة الشعبية في تنفيذ المشاريع التنموية.

الأليات القضاء على التحديات الاجتماعية لتفعيل التنمية في إفريقيا :

لقد تبين في الدراسة الحالية أن الدول الإفريقية التي تستحوذ على مساحات جغرافية واسعة وتعد من أغنى الدول من ناحية الموارد الطبيعة إلا أنها مازالت تعاني من تحديات وعراقيل اقتصادية وسياسية

ثقافية واجتماعية عميقة عرقلت مسيرتها التنموية ، وتعددت أسباب فشل هذه الدول في وضع سياسات تنموية ناجحة فمنها الداخلية ومنها الخارجية ، كما أن معظمها تعرضت للاستعمار لسنوات طويلة تم نهب ثرواتها وتجهيل شعوبها واضطهادهم بأبشع الطرق.

ونظرا لأن الإنسان هو صانع التنمية فلابد من الاهتمام بكل ما يتعلق به من الصحة والتكوين في مجال تعليمي معين، وتوفير السكن والغداء... إلخ .لهذا تعتبر التحديات الإجتماعية من أولويات الدول الإفريقية ، ولا يمكن أن ننظر إليها على أنها مشكلات سطحية أو هامشية بل بالعكس فهي ضرورية لأنه بوجودها يتمكن أفراد المجتمع من توظيف مهاراتهم وإمكانياتهم وقدراتهم في مختلف المجالات الصحية والتعليمية والصناعية والثقافية والسياسية وهذا بهدف تجسيد أهداف التنمية، لاسيما في ظل مجتمع المعرفة التي تعد فيه المعرفة عماد التنمية .

استنادا على ما تم تقديمه في هذه الدراسة النظرية من أفكار وأراء ونظريات في الفكر التنموي ، نقترح مجموعة من الأليات لمواجهة التحديات الإجتماعية من خلال بناء سياسات تنموية فعالة، تعتمد على الإمكانيات البشرية والمادية للدول الإفريقية.

وفي هذا السياق نقترح مجموعة من الأليات وتتمثل فيما يلي:

1- يستوجب على الدول الأفريقية عند إعداد سياساتها التنموية أن تستند على وسائل الإعلام كشريك ضروري لتحقيقها، " بل أصبحت كل الخطط التنموية التي تفضل دور الإعلام والصحافة ناقصة وتحتاج إلى تعديل، لأنه بدون دعم إعلامي لا يمكن أن يكتمل الدور التنموي للدولة. حيث تعمل وسائل الإعلام على التمهيد للخطط والبرامج والسياسات التنموية التي تتخذها الدولة وتواكب عملية تنفيذ الخطط والبرامج وتعمل على شرح معانيها ومصطلحاتها للجمهور، وتتعقب نتائجها بعد التنفيذ، وتكشف عن مواطن الخلل وتنادي بتقويم الأخطاء ." (سالم و زبيري، 2015، صفحة 85،86)
2- ضرورة توعية أفراد المجتمع بأن التنمية شاملة ومتعددة الأبعاد وكلها متداخلة ومتكاملة مع بعضها البعض، وبالتالي لا تقتصر التنمية فقط على زيادة النمو الإقتصادي لأنه لوحده غير قادر على القضاء على التخلف والتبعية.
3- ضرورة التأكيد على أهمية التنمية وأثارها الإيجابية وتشجيع المواطنين على المشاركة الشعبية في تنفيذ المشاريع التنموية لاسيما إذا ما تعلق الأمر بتطوير التعليم وترقية القطاع الصحي والاهتمام بالقطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي وبالتالي القضاء على الفقر.

4- نشر الوعي الاجتماعي بأهمية التعليم لتكوين اليد العاملة الماهرة والكفء والقادرة على الإبداع والابتكار وهذا للدخول إلى مجتمع المعرفة.

5- ضرورة تنمية الوعي التنموي، الذي لا يتحقق إلا بوجود وسائل الإعلام وإدارة العلاقات العامة التي تساهم في تقديم المعلومات وتفسير السياسات التنموية ."وهذا يتطلب أن يكون للعلاقات العامة دور فعال وهام في البلاد النامية حيث الحاجة إلى إحداث التغيير في السلوك والتفكير، وإلى توضيح الظروف الجديدة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية. فالتنمية تعتمد بشكل أساسي على العمل المنجز بدنيا وفكريا فكلما كان أداء العمل بكفاءة أعلى وإخلاص ازدادت ثمار التنمية، ومن ذلك يكون لأجهزة العلاقات العامة والإعلام دور في نشر الوعي التنموي والحث على زيادة كفاءة الأداء لتسريع التنمية ونجاحها." (جرادات و الشامي، 2009، صفحة 58)

6- ضرورة مراعاة الخصوصيات التاريخية والثقافية لكل دولة عند بناء السياسيات التنموية حتى تتناسب مع متطلبات الواقع الإقتصادي والإجتماعي والثقافي ،"فليس يكفي عند وضع مشروعات التنمية الإقتصادية والنواحي التكنولوجية والمادية فحسب، وإنما لابد من أن تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع والنظم والقيم والتقاليد الإجتماعية التي تحكم أعمال الناس وتوجه سلوكهم وتصرفاتهم والتي قد تساعد بالتالي على نجاح المشروع أو فشله وعلى تقبل الناس أو مقاومتهم له." (المالك، 2008، صفحة 43)

7- نظرا لأن ظاهرة الفقر منتشرة في المناطق الريفية والحضرية على حد السواء يستوجب القضاء عليها في كلا المنطقتين وبأسلوبين مختلفين،"ومن الخطوات العملية التي يجب التي يجب إنجازها مستقبلا للقضاء على الفقر : إعادة توزيع الدخل، وتحسين فرص كسب الرزق في الأرياف عن طريق الزراعة المستدامة، وبرامج التنمية الريفية القائمة على المساعدة الذاتية وفي المناطق الحضرية عن طريق الفرص الإقتصادية والبرامج الإجتماعية، وتشجيع الأسرة المنتجة ومواجهة التحديات البيئية الحضرية مثل: نوعية الهواء في المناطق الحضرية، وإدارة النفايات والنقل وغيرها ." (الزهراني، 2016، صفحة 238،239)

8- ضرورة الاهتمام بتطوير المعرفة ونشرها في الدول الإفريقية لتحقيق التنمية الإجتماعية وذلك من خلال تطوير التعليم وهذا في ظل مجتمع المعرفة، "وعلى هذا الأساس، فإن قلة المعرفة وركود تطورها ، يحكمان على البلدان التي تعانيهما بضعف القدرة الإنتاجية وتضاؤل فرص التنمية حتى أن "فجوة المعرفة" وليس "فجوة الدخل" أصبحت تعد المحدد الرئيس لمقدرات الدول في عالم اليوم." (الزنفلي، 2012، صفحة 211)

9- ضرورة تطوير مناهج تعليمية تتكيف مع التحولات والتطورات التكنولوجية العميقة التي يشهدها العالم المعاصر ، وإيجاد تخصصات تتماشى مع احتياجات السوق، مما يساعد ذلك على توفير مناصب الشغل

للشباب الذين تحصوا على تكوين جامعي وبذلك الاستفادة من مهاراتهم وقدراتهم والحد من هجرتهم للخارج.

الخاتمة:

وإجمالا يمكن القول ، إن تحقيق التنمية في الدول الإفريقية تعتبر حتمية لا مفر منها للخروج من التخلف والتبعية وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي والإكتفاء الذاتي. ولهذا فهي تحتاج لبلوغ أهداف التنمية الشاملة الاهتمام بجميع أبعادها المتعددة والمتكاملة والمترابطة مع بعضها البعض، كما أكدت نظرية التبعية على أن أسباب التخلف تعود لعوامل داخلية وخارجية معا لأن سياسات الدول الغربية ساهمت في استمرار تخلف الدول الإفريقية وتكريس تبعيتها لها. ولهذا يستوجب على هذه الدول الاهتمام بالفرد باعتباره صانع التنمية والمستهدف منها من خلال توفير له الخدمات الأساسية التي تحقق له الرفاهية ويعيش في ظروف أفضل وهذا من شأنه أن يحفزه على المشاركة الشعبية في تنفيذ المشاريع التنموية.

قائمة المراجع:

أحمد محمود القرني.)2012(. *التخطيط الاستراتيجي الجامعي ،دور في تلبية متطلبات التنمية المستدامة*. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.

إسماعيل قيرة، وعلي غربي.)2001(*سوسيولوجيا التنمية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

أشرف محمد عطور.)2015(. *جغرافية التنمية في العالم المتخلف*. إلسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

العمري عيسات.)2016(. معوقات التنمية المجتمعية المحلية ودور الجماعات المحلية في التنمية. *مجلة التنمية الموارد البشرية* ، المجلد7 العدد2 الصفحات 162-185.

برقوق سالم، ورمضان زبيري.)2015(. الإعلام التنموي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة دراسات* العدد2 الصفحات 75-98.

بلحاج عباس.)2007(.*سوسيولوجيا التنمية*. الجزائر: مخبر علم اجتماع الإتصال للنشر والترجمة، جامعة قسنطينة.

رشاد أحمد عبد اللطيف.)2007(*التنمية المجتمع المحلي*. إلسكندرية: دار الوفاء.

عبد العالي بدلة.)2011(. مدخل للبحث في السوسيولوجي . جامعة محمد خيضر بسكرة: منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحولات الراهنة.

عبد الناصر أحمد جرادات، ونان منصور الشامي.)2009(. *أسس العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق*. عمان: دار اليازوري.

عنان مزاع العبادي.)1996(. *العلاقات الدولية في الوطن العربي*. مجلة الشؤون العربية الصفحات 70-86.

ك امل ع دالم الك.)2008(ث قافة التن مية. در اس ف ي ئ ر ال د و ل ب ال ث ق اف ي ة ع ل ى التن مي ة ال م س ت د ام ة. م ص ر: ل ي ئ ة ال م ص ر ي ة ل ل ع ام ة ل ل ك ت اب.

ك ن د ش ل م ى، م و ل ي ح ق ب ن س ب اع.)2019(. إس ه ام ات ال ج م ع ي ات ال خ ي ر ي ف ي ت ح ق ي ق ال ت ن م ي ة إل ت م اع ي ة ب ال م ج ت م ع ال ج ز ائ ر ي - ج م ع ي ة ج ز ائ ر ال خ ي ر أ ن م و ذ ج ا. م ج ل ة د ر اس ات ف ي ع ل و م الإن س ان و ال م ج ت م ع، ال م ج ل د 2 ال ع د د 3 ل ص ف ح ات 65-38.

م ح م د ب ر و.)2014(. ال م و ج ز ف ي م ن ه ج ي ات ال ب ح ث ع ل و م إل ت م اع ي ة. ل ج ز ائ ر: د ار أ ل م ل.

م ح م ش ف ي ق.)2009(. د ر اس ات ف ي ال ت ن م ي ة الإل ت م اع ي ة. م ص ر: ال م ك ت ب ال ج ام ع ي ال ح د ي ث.

م ع ج ب ب ن أ ح م د م ع ج ب ال ز م ر ا ي.)2016(. ال ت ن م ي ة ال م س ت د ام ة ب ت ط ب ي ق ات ال ب ي ئ ة. ع م ان: د ار ك ن و ز ال م ع ر ف ة.

استراتيجية المدن الجديدة في مواجهة تحديات التنمية في قارة إفريقيا

د. **غنو أمال-جامعة وهران 2- محمد بن أحمد-**

البريد الالكتروني: **amel1327tlm@gmail.com**

ملخص:

تواصل قارة إفريقيا جهودها الرامية لتجسيد أهداف التنمية المستدامة مطلع عام 2030 ، وذلك في شكل برامج إنمائية واستراتيجيات حيوية شاملة لكافة الميادين والمناطق، ولقد حظيت الدول الإفريقية بآليات خاصة في هذا الصدد، وعلى رأسها استراتيجية المدن الجديدة. حيث أصبح إنشاءها وفق استراتيجية محكمة قائمة بذاتها تعمل على إعادة التوزيع العادل للسكان في المجال وخلق توازن جهوي وإقليمي. إحدى الحلول لمجموعة المشاكل التي تعاني منها القارة السمراء وهو معضلة الانفجار الديمغرافي. فحسب إحصائيات البنك الدولي سيكون نمو المدن الجديدة في قلب تنمية قارة إفريقيا، وسيعيش حوالي 60% من سكان القارة في البر الحضري بحلول عام 2050.

ومن أجل هذا، تبحث الورقة في إشكالية رئيسية تتمحور حول تبني معظم دول قارة إفريقيا لاستراتيجية المدن الجديدة باعتبارها تجمع بين الابتكار التكنولوجي والرقمي وتحسين الخدمات الحضرية وتكاليفها لصالح التنمية المستدامة.

مقدمة:

يعتبر القرن الحادي والعشرين قرن المدن المعولمة، حيث لم تعد مرتبطة بمجال محلي أو وطني بل أضحت عنصرا من مكونات العولمة، وقد أشارت منظمة الأمم المتحدة سنة 2006 في تقريرها إلى ارتفاع نسبة التمدن، بحيث شهدت وستشهد شتى أنحاء العالم تغيرات سريعة على مختلف الأصعدة بسبب تزايد عدد سكانها وزدياد الانفجار الديموغرافي وتوسع فضاءاتها الحضرية وتعقد الحياة بها، ما أسفر عن مشاكل وأزمات اقتصادية واجتماعية ، بيئية مختلفة.

وعلى غرار بقية الدول والقارات، نتطرق في بحثنا هذا ونخصص الضوء على القارة الافريقية باعتبار معظم دولها هي دول حديثة الاستقلال والقارة تسعى لإيجاد نموذج تنموي، فقد حققت نجاحات ملموسة في ملفات عدة بيد أن سؤال التنمية مازال مفتوحا. لهذا تسعى جاهدة للاتجاه إلى العالم الرقمي ولاسيما للاستجابة للمشاكل الناجمة عن الانفجار الديمغرافي. ورغبة منها في تجاوز المشاكل التي أضحت تتخبط فيها أغلب الدول فقد انتهجت سياسة المدن الجديدة باعتبارها تجمع بين الابتكار التكنولوجي والرقمي

وتحسين الخدمات الحضرية وتكاليفها لصالح التنمية المستدامة من جهة، وكبديل وجيه ونهج إصلاحي ناجح للقضاء على التحديات التنموية التي أثرت سلبا على نمط الحكامة. علاوة على أهميتها كأداة أساسية من أدوات التخطيط العمراني، لخلق توازن في الشبكات العمرانية الوطنية، وكذا ضمان نجاح التنمية السوسيو اقتصادية، وتنظيم العمران حول المدن الكبرى.

واستنادا لذلك، وبغرض إثراء الموضوع أكثر، يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى تساهم المدن الجديدة بالنهوض بتنمية دول قارة إفريقيا تنمية منسجمة ومستدامة، تكون في مستوى تحديات العصر؟**

المحور الأول: التنمية في إفريقيا في ظل التحديات:

سيتم التطرق في هذا المحور إلى دراسة شاملة لواقع إفريقيا العام، مع تحديد أهم المقومات التنموية والعوامل التي تعيق عملية التنمية في إفريقيا.

أولا: الو اقع العام لإفريقيا:

تعد قارة إفريقيا من القارات التي تغيب فيها التنمية، نظراً لهشاشة بنيتها السياسية والاقتصادية، وشيوع مظاهر الفقر والأمراض، وقبل الحديث عن التنمية في إفريقيا لابد من تقديم بطاقة تعريفية لثروات القارة ومواردها الطاقوية.

فإفريقيا هي القارة التي تمثل6% من سطح الكرة الأرضية، تغطي مساحة 304.15873كم^2 ، وتضم 54 دولة، ويبلغ سكانها حوالي مليار شخص.

تعتبر القارة الإفريقية القارة الأقل نمو من بين القارات الخمس مع وجود تباين وتأخر كبير في جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتشير العديد من التقارير العالمية خاصة فيما تعلق بالمجال التنموي إلى وجود فجوة تنموية كبيرة مست جل الدول المشكلة للقارة الإفريقية، حيث يشير تقرير البنك الدولي لسنة 2011 إلى مؤشرات التنمية من خلال مجموعة من البيانات في 55بلد إفريقي والمرتبطة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فالبلدان الإفريقية مازالت تواجه تحديات كبيرة في سيرورتها التنموية حيث أن 18 دولة افريقية هي الأضعف دخلا عالميا من بين 20 دولة عالميا، بالإضافة إلى ذلك فأغلبية الدول

الأقل تقدما توجد في القارة الإفريقية، كما أن القارة الإفريقية لاتنتج سوى 1.6% من الثروة العالمية رغم أن 10% من سكان العالم يتواجدون فيها، لذا فالقارة الإفريقية مازالت تعاني من العديد من المشاكل نذكر منها:

- مشكل سوء التغذية والذي تعاني منه معظم الدول الإفريقية حيث لم يتوقف الإنتاج الغذائي عن الانخفاض منذ 30 سنة وهو في انخفاض مستمر.

- يعيش أكثر من 300 مليون شخص بأقل من دولار واحد في اليوم، مع ارتفاع مستمر في نسبة عدد الفقراء والتي بلغت 48% من فقراء العالم.

- ظروف صحية متدهورة والتي هي نتاج عن قلة المستشفيات وندرة وغلاء الأدوية وانتشار الأمراض، حيث أصبحت إفريقيا بمثابة بؤر سوداء للأمراض الخطيرة.

- الانخفاض المستمر في دليل التنمية البشرية بسبب انخفاض العمر المتوقع للحياة بعد الولادة والذي تعاني منه أكثر من 18 دولة (عبد اللطيف مصطفى ، عبد الرحمان سانية، 2014، الصفحات 309-310.) .

ثانيا: المقومات التنموية للقارة الإفريقية:

تزخر القارة الإفريقية بالعديد من الإمكانيات سواء إمكانيات بشرية أو امكانيات طبيعية وتتمثل المقومات التنموية للقارة في مايلي:

أ-الإمكانيات الطبيعية:

رغم الفقر الذي باتت تعرف به القارة لدرجة أصبح سمة يتصف بها أغلب سكانها، إلا أن الثروات الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة هي الأكبر على مستوى قارات العالم، و لعل هذه الثروات هي السبب الرئيسي في الاستعمار المستمر ووضعها المتخلف والتابع لوصاية الدول الامبريالية، فاقتصاديا تمتلك إفريقيا ثروات هائلة تجسدها الثروة الفلاحية فثلثا سكان القارة يعملون بالزراعة تقريبا، وتساهم بحوالي 20 إلى 60 بالمائة من إجمالي الناتج القومي لكل دولة إفريقية، كما أن التنوع البيئي والمناخي يجعل القارة من أكبر المناطق المؤهلة للإنتاج الفلاحي، ففي المناطق الاستوائية يتم زرع القهوة والأناناس والكاكاو والنخيل، وفي مناطق السافانا يتم إنتاج البطيخ والفول السوداني والفلفل، وفي مناطق الصحراء تزرع التمور والبلح والقطن وفي حوض البحر المتوسط يتم زراعة الطماطم والحوامض والزيتون بالإضافة إلى الخضروات، كما أن إفريقيا تتميز بثروة غابية هائلة إذ تساهم صناعة الخشب بـ 6بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي للقارة الإفريقية وتتوفر على جودة عالية من الأخشاب وتتركز في كل من إفريقيا الوسطى والغابون والكونغو والكاميرون، إذ يتم تصدير هذه الأخشاب إلى عدة دول كالاتحاد الأوربي وإسرائيل واليابان. أما في المجال البحري فالدول

الإفريقية تتوفر على مخزون هائل من الثروة السمكية حيث تقوم بإنتاج 4.5 مليون طن من الأسماك في منطقة غرب إفريقيا.

ومن جانب آخر تتوفر إفريقيا على كميات كبيرة من المعادن كالذهب المتواجد في جنوب إفريقيا،(حيث تنتج جنوب إفريقيا وحدها حوالي 39 بالمئة من الإنتاج العالمي من الذهب). وزيمبابوي، شرق السودان، والنحاس المتواجد في زمبيا والسودان والكونغو، (نور الدين الداودي ، 2018) والبترول في دول ليبيا والجزائر ومصر والسودان نيجيريا وغينيا الاستوائية، وتمتلك إفريقيا لوحدها ما يناهز 124 مليار برميل من احتياطي النفط أي بنسبة 12 بالمائة من نسبة الاحتياط العالمي، وتتوفر أيضا على مخزون هام من اليورانيوم الموجه للصناعة النووية بجنوب إفريقيا والنيجر وناميبيا، وتملك إفريقيا وحدها نسبة 18 بالمائة من إجمالي إنتاج العالمي لهذه المادة وخزان احتياطي يبلغ ثلث إجمالي احتياط العالم، كما أن إفريقيا تعتبر من أكبر المنتجين للألماس العالمي بما يناهز 40 بالمائة من إجمالي ألماس العالم ويتركز في كل من دول أنجولا وبتسوانا والكونغو الديمقراطية وجنوب إفريقيا، ناميبيا. والغريب في الأمر أن بعض الحروب الأهلية بالقارة تم تمويلها بهذه المادة لدرجة أصبح يطلق على الألماس القادم من تلك المناطق بألماس الدم.

إلا أنها بالرغم من هذه الإمكانيات الهائلة، ظلت إفريقيا متخلفة اقتصاديا لجملة من الأسباب أبرزها عدم الاستقرار السياسي، والانقلابات العسكرية المتوالية، وعدم وجود خطط اقتصادية مدروسة لاستغلال تلك الثروات التي تزخر بها القارة، وكذلك نقص الخبرة، وندرة الكفاءات الفنية وقصور وسائل النقل والمواصلات وهشاشة البنى التحتية.

أما اجتماعيا تتميز إفريقيا بانخفاض مستوى التعليم حيث مازالت جل شعوب إفريقيا تعاني من الأمية بنسب مرتفعة تصل إلى 50 و 60 بالمائة في العديد من الدول الإفريقية، الأمر الذي يهدد دول القارة في سلامة بنيانها الاجتماعي. كما أن الدول الإفريقية تصنف في مستويات متدنية على المستوى الصحي وتتفشى فيها أمراض فتاكة أدت إلى حدوث وفيات بأعداد هائلة كالإيبولا والملاريا والكوليرا، والسيدا، إضافة إلى انخفاض في مستوى المعيشة وسوء التغذية والجهل بوسائل الوقاية والمبادئ الصحية العامة ونقص الأطر الصحية والطبية. (صندوق النقد الدولي، تقريرأفاق الاقتصاد العالمي، 2014، صفحة ص66.)

وتحتل القارة موقعا استراتيجيا خاصة في المجال البحري، حيث تتوسط أهم الممرات البحرية بين القارات لتكون بذلك همزة وصل بين قارات العالم خاصة الجزء الشمالي والشمالي الشرقي، مما يؤهلها للسيطرة على حركة المواصلات البحرية العالمية.

ب-الإمكانيات البشرية :

يعتبر المورد البشري أحد أهم الركائز التي يجب توفرها للقيام بنهضة تنموية شاملة تتماشى والمتطلبات الاقتصادية، فالقارة الإفريقية بالإضافة إلى امتلاكها موارد طبيعية فإنها تمتلك اكبر إحتياط من الطاقة البشرية، حيث بلغ عدد سكانها سنة 2017 ما يقارب 1.5 مليار نسمة، في حين كان عدد سكانها سنة 1994 ما يقارب 703 مليون نسمة، مسجلة بذلك نمو سكاني قدره 21 مليون نسمة سنويا، ويتوقع بحلول سنة 2050 أن تصبح القارة الأولى من حيث عدد السكان متفوقة على القارة الآسيوية، وتتميز هذه الثروة بمايلي (عائشة بوعشيبة ، 2018، صفحة 152.):

- طاقة شبابية هائلة حيث يبلغ متوسط العمر فيها 30 سنة مما يؤهلها لأن تكون من أحسن القوى العاملة في العالم.
- توفرها على العديد من الكوادر البشرية في جميع الميادين والمجالات والتي أثبتت كفاءتها وفرض وجودها بين شعوب القارات الأخرى.

وقد يرى البعض أن ارتفاع معدلات النمو قد يؤدي بصفة مباشرة إلى ارتفاع نسبة البطالة، مما يؤثر على عملية التنمية إلا أن هذا الطرح يبقى نسبيا حيث توجد بعض الدول وعلى رأسها الصين الشعبية بها ثروة بشرية هائلة تفوق المليار نسمة، إلا أنها تعد من بين أقوى الدول في العالم اقتصاديا وتنمويا، وهو ما يؤكد أن الثروة البشرية هي أحد المقومات الأساسية لعملية التنمية في حالة الاستثمار الجيد فيها من خلال الاهتمام بها علميا ومعرفيا (خالد توازي، عبد الحكيم بوقزولة ، 2021، صفحة 930.).

ثالثا: التفاوت المناطقي والتنمية غير المتوازنة في إفريقيا:

تشهد الدولة الإفريقية تباينا واضحا من حيث توزيع الفرص ومداخيل الموارد وطبيعة البنى التحتية بين المناطق الحضرية والمناطق البعيدة، لذلك يلمس المتتبع للشأن الإفريقي ما يعرف إعلاميا بمناطق الظل، وهي تلك المناطق المهمشة التي يعاني أفرادها من مختلف مظاهر الفقر والاحتياج لأدنى مستويات الحياة، وهذا راجع إلى السياسات الحكومية التي تعطي الأولوية في مشاريعها التنموية للمركز على حساب المناطق الأخرى.

فسوء توزيع الفرص الخدماتية بين المناطق الحضرية والريفية وتدهور نوعيتها في الأخير يعتبر من بين أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية في الدولة الإفريقية، فبوركينافاسو مثلا يعاني سكان أريافها عجزا شديد من حيث نوعية الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية . (محيا زيتون، 2010، صفحة 30.)

وفي هذا السياق تحديدا يمكن القول بأنّ الترابط الوثيق بين الثروات والفقر في إفريقيا هي مفارقة ناتجة عن النّهج الاستخراجي للموارد في ظل النظام الرأسمالي، وذلك من خلال التضحية بمنطقة كاملة مقابل

الحفاظ على تراكم رأس المال، فعين صالح الجزائرية تعد من بين المناطق الأغنى بالغاز الطبيعي في إفريقيا، بيد أنّها مدينة فقيرة وذات بنية تحتية ضعيفة جدا. كما أنّ السكان المقيمين بالقرب من مناجم ومعامل استخراج الثروات الباطنية غالبا ما تكون لهم مظالم اجتماعية واقتصادية ترتبط بشكل أوثق بالنهج الاستخراجي والأضرار البيئية وتتسم بأشكال عديدة من التعبئة على غرار الاحتجاجات التي عرفتها مدينة عين صالح الجزائرية عام 2015 ، رفضا لمخطط الحكومة القاضي باستخراج الغاز الصخري وتلويث مياههم وتعريض حياتهم للخطر، والأمر نفسه بالنسبة لاحتجاجات العاطلين عن العمل في ورقلة عام 2013 بالقرب من خزان الثروة النفطية بحاسي مسعود، وعليه عادة ما ترتبط هذه الاحتجاجات بالبعد البيئي، ولكن الأخير يظل ثانويا مقارنة بالقضايا المتعلقة بالفرص الاجتماعية والاقتصادية من عمل وتطوير البنى التحتية الحضرية والريفية، والتوزيع العادل للموارد. ومنه فإنّ البعد الاجتماعي دائما ما يطغى على البعد البيئي، ممّا ينبغي مراجعة مطالب العدالة الاجتماعية والمستحقات، والتوزيع العادل للموارد والدخل الفردي . (سلام سعيد، 2017، الصفحات 14-16.)

كما أنّ ليبيا هي الأخرى تعاني من مشكلة التفاوت المناطقي والتنمية غير المتوازنة، أين يضم حوض سرت الذي يمتد على أراضي برقة وفزان وطرابلس 80% من احتياطات ليبيا النفطية بيد أنّ العائدات تركز على تنمية الشمال -طرابلس المركز- وتهمل إقليم برقة وفزان مما يشعر سكان المنطقة بالاستياء، لأنّ ثروتها تغذي وتنمي الشماليين على حسابهم. والأمر نفسه بالنسبة للسودان فقبل انفصال الأخير ضم الجنوب 24%من السكان، واحتوى أيضا على معظم الموارد النفطية إلا أنه لا طالما عانى من التهميش والاقصاء من قبل السلطة المركزية في الخرطوم. كما أنّ ولاية قفصة التونسية هي الأخرى تضم حوالي3% من مجموع سكان تونس وتضم أحد أكبر مناجم الفوسفات، أين تعد الدولة التونسية خامس أكبر منتج للفوسفات في العالم، إلا أنّ ولاية قفصة لاتزال تشهد العديد من الاحتجاجات المطالبة بتوفير فرص العمل والانماء. (روبن ميلز وفاطمة الهاشمي، ، 2018، الصفحات 36-38.)

وفي هذا الإطار يحتل متغير التفاوت المناطقي والاقتصادي مكانة مركزية في خطابات التنمية السياسية والاقتصادية، فعلى سبيل المثال جنوب إفريقيا لاتزال تشهد تفاوتا في الدخل والثروة بعد مرور عقدين على سقوط نظام الأبارتيد. وبالتالي طالما أسهمت مسألة عدم المساواة في خلق التفاوت في الثروة وشيوع مظاهر البطالة والتفاوت في التعليم وفرص العمل، لتشكل بذلك أهم دوافع انتفاضات الشعوب ضد مظالم واستبداد الحكام. (رافي كانبور، صيف 2013، الصفحات 1-2.)

وتظهر حقيقة عدم المساواة في الدول الإفريقية من خلال تراجع مستويات الدخل الفردي بشكل عام والاختلافات الملحوظة في مستويات التنمية الاقتصادية، وأيضا التمييز الحضري والريفي. وعليه فإنّ القارة

الإفريقية هي من أكثر القارات تفاوتا وربما الثانية بعد أمريكا اللاتينية. (Catherine Boone and Rebecca Simson، March 2019، صفحات 4-5.(وحتى دول شمال إفريقيا هي الأخرى تعاني من مشكلة التفاوت المناطقي ولكن بدرجة أقل من دول إفريقيا جنوب الصحراء.)Anthony Mveyange, 2021(فمثلا يعد التفاوت في الدخل من بين أهم عوامل اندلاع ما يصطلح عليه إعلاميا بالثورة المصرية 25 يناير 2011 ، ومنه فإنّ التفاوت في الدخل يؤثر سلبا على التوافق الاجتماعي والاستقرار السياسي ويسهم بشكل أو بآخر في إعاقة الاستثمار، والنّمو المستدام، والتقدم في مؤشر التنمية البشرية. (مجموعة البنك الدولي،، أكتوبر 2015، صفحة 15.)

كما أنّ الصراعات العنيفة التي تشهدها القارة الإفريقية بين المجموعات العرقية مردها إلى اختلال التوازن التنموي، وخير مثال توضيحي على ذلك هو طبيعة الحروب الأهلية في المناطق الريفية غرب السودان أين خلقت الأزمة التنموية في البلاد الجو المناسب للخصوصية وعدم الشعور بالأمان، وعدم قدرة الدولة على توفير الحماية لمجموعاتها السكانية، إلى جانب تقاتل القبائل فيما بينها خاصة استنكار قبيلة الفور الإفريقية القاطنة بإقليم دارفور الإدارة المركزية الحكومية المسلمة (Zain، 1996، صفحة 228.) وهو الأمر الذي جعل البلاد تعيش أزمة استقرار سياسي واقتصادي حقيقي، فانعدام الأمن الانساني جراء غياب عوامل التنمية أثر سلبا على واقع الدولة وعمق مشاكلها الداخلية.

المحور الثاني: جهود إفريقيا وسعيها في البحث عن سبل الازدهار السكاني :

زاد عدد سكان العالم ليبلغ 8 مليارات نسمة، لكن في مقابل ذلك فإن لهذه الزيادة العددية للسكان ضريبة كبيرة، حيث تشير الأمم المتحدة إلى أن النمو السكاني كأحد المصادر الرئيسية لزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتدمير البيئي، كما يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتلوث، وإزالة الغابات، ونقص المياه، والغذاء. حيث سيتركز أكثر من نصف الزيادة المتوقعة في عدد سكان العالم حتى عام 2050 في ثمانية بلدان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر، وإثيوبيا، والهند، ونيجيريا، وباكستان، والفلبين، وجمهورية تنزانيا المتحدة، من المتوقع أن تساهم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بأكثر من نصف الزيادة المتوقعة حتى عام 2050.

وقد أفاد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الإفريقي بأن عدد السكان بقارة إفريقيا خلال عام 2022 بلغ 1.421 مليار نسمة بما يمثل 17.8 بالمئة من سكان العالم الذي بلغ 8 مليارات نسمة في الأشهر السابقة، إلى أنه من المتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم 9.752 مليار نسمة عام 2050 بنسبة زيادة سكانية

قدرها 1.752 مليار نسمة مقارنة بعدد سكان العالم في 2022، ومن الملاحظ أن الزيادة السكانية في قارة إفريقيا وحدها ستمثل الجانب الأكبر في الزيادة السكانية العالمية خلال الفترة من 2022 إلى 2050.

وفقا لتوزيع سكان العالم عام 2050 حسب القارات فمن المتوقع أن تمثل قارة إفريقيا 25.4 بالمئة من سكان العالم مقابل 17.8 بالمئة من عام 2022 مما يدل على ارتفاع معدل النمو السكاني لقارة إفريقيا بخلاف قارات العالم الأخرى التي من المتوقع انخفاض معدل النمو السكاني لها خلال نفس الفترة.

أما بالنسبة لتوزع السكان حسب الأقاليم الإفريقية، فإن **نيجيريا** تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد السكان في إقليم غرب إفريقيا عام 2022 ببلوغ عدد السكان 219.5 مليون نسمة حيث تمثل 15.4 بالمئة من جملة عدد سكان إفريقيا و2.7 بالمئة من جملة سكان العالم وترتيبها رقم 7 عالميا والأولى إفريقيًا من حيث عدد السكان. و**إثيوبيا** تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد السكان في إقليم شرق إفريقيا عام 2022 ببلوغ عدد السكان 122.1 مليون نسمة حيث تمثل 8.6 بالمئة من جملة عدد سكان إفريقيا و1.5 بالمئة من جملة سكان العالم وترتيبها رقم 12 عالميا والثانية إفريقيًا من حيث عدد السكان.

وبخصوص **مصر** فتحتل المرتبة الأولى من حيث عدد السكان في إقليم شمال إفريقيا عام 2022 ببلوغ عدد السكان 104.2 مليون نسمة حيث تمثل 7.3 بالمئة من جملة عدد سكان إفريقيا و1.3 بالمئة من جملة سكان العالم وترتيبها رقم 14 عالميا والثالثة إفريقيًا من حيث عدد السكان، في حين تحتل **الكونغو الديمقراطية** المرتبة الأولى من حيث عدد السكان في إقليم وسط إفريقيا ببلوغ عدد السكان 96.5 مليون نسمة حيث تمثل 6.8 بالمئة من جملة عدد سكان إفريقيا و1.2 بالمئة من جملة سكان العالم وترتيبها رقم 16 عالميا والرابعة إفريقيًا من حيث عدد السكان.

-**جنوب إفريقيا** جاءت في المرتبة الأولى من حيث عدد السكان في إقليم جنوب إفريقيا ببلوغ عدد السكان 61.1 مليون نسمة حيث تمثل 4.3 بالمئة من جملة عدد سكان إفريقيا و0.8 بالمئة من جملة سكان العالم وترتيبها رقم 25 عالميا والسادسة إفريقيًا من حيث عدد السكان.

ونظرا لما ستشهده القارة من زيادة في عدد السكان، وباعتبار المدن هي مراكز الإبداع والتقدم الاقتصادي ولكنها تواجه أيضا الكثير من التحديات البيئية ناتجة بصفة رئيسية لتلوث الهواء والجو، والأخطار المناخية والمتعلقة بالمياه (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، 2022). اتجهت بعض الدول الافريقية في تطبيق استراتيجية

بناء مدن ذكية، ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى إنشاء المدن الجديدة نذكر (السعيد رشيدي، كريمة فلاحي،، 2020، صفحة 146.):

- الزيادة السكانية: وهي الزيادة التي تؤثر على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية وإتاحة الفرصة للقلق السياسي/ فضلاً عن زيادة الفقر والجريمة.

- انتشار الأحياء القصديرية والسكنات غير اللائقة المنتشرة على أطراف المدينة أو تلك المحيطة بالمناطق الصناعيّة.

- التغيرات الكبيرة في التركيبة الاجتماعية، والتزايد المذهل في عدد السكان والناتج عن الهجرة الريفيّة بدرجة كبيرة، واختناق حركة المرور والانحرافات التي أدت بالمدينة إلى أن أصبحت مرتعاً للجريمة، الانحراف والتطرف.

- توطن أغلب المرافق والأنشطة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في المدن الكبرى وبالأخص في الشمال والتي تتراوح نسبتها بين 56% إلى91%. (غريبي أحمد،، د.س.ن،، صفحة 8.)

- زيادة كثافة المرور في الشوارع والطرقات مع زيادة استهلاك المياه والصرف الصحي والكهرباء، ومع ما ينتج عن هذه الزيادات من آثار سلبيّة على البيئة العمرانية والثقافية والسياحية للمدينة.

في المدن الكبرى وباستعمال أداة الملاحظة يظهر جلياً حجم المشاكل اليومية منها؛ عدم التوازن الاجتماعي، التدهور البيئي جراء الازدحام وكثرة وسائل النقل بالإضافة إلى الأبنية الفوضوية التي عكست الصورة السيئة لجمالية المدينة)Robert muggah، 2016، فحة 13.(.

1-المدن الجديدة والتنمية: أية علاقة:

تستخدم اصطلاحات عديدة لوصف المجتمعات العمرانية الجديدة مثل المجتمع الجديد أو المدن الجديدة ويستعمل هذا الأخير في تسمية العديد من المجتمعات التي تختلف عن بعضها البعض من ناحية الأهداف الوظيفية والحجم وتؤثر بالطبع على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة أو الأقاليم الموجودة فيه. (حسين داليا الدرديري، 2004، صفحة 52.)

والمدن الجديدة هي أجزاء من مدن قائمة بالفعل أشمل وأكبر له عاداته وتقاليده، وأعرافه وبنائه الاجتماعي والثقافي والاقتصادي المحددة والمعروفة، فهي جماعات متكاملة تتم إقامتها من خلال خطط وبرامج لمقابلة مشكلات المجتمع الريفي أو الحضري، حيث تعد المشكلات السكانية وزيادة الضغط على

الموارد والخدمات من أخطر المشاكل التي يواجهها المجتمع. (هالة منصور، 2001، صفحة 179.) كما عرفت المدن الجديدة على أنها: مجتمع له مقومات المجتمع القديم من حيث بناء النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لبقائه، أنشئ من خلال إرادة إنسانية مخططة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للتغلب على المشاكل التي طرحها المجتمع القديم. (مصطفى أحمد مريم، 2012، صفحة 78.)

وتعرف المدن الجديدة: عبارة عن تجمع عمراني أنشأ عموما لأغراض سياسية ويبنى في مدن صغيرة على أرض إما قليلة المساكن أو معدومة. وتكون في غالب الأحيان على شكل دائري أو نجمة حسب الامتداد لمخطط هذه المدينة. ومنه فإن المدن الجديدة مخططة بناء على قرارات حكومية وبطريقة موجهة لا دخل لسكانها في التخطيط الذي وضع، الهدف منها استيعاب الزيادة السكانية وخلق فرص عمل جديدة بالإضافة إلى تخفيف الضغط السكاني على المدن الكبرى. (عمر حمادة مصطفى، 2011، صفحة 30.)فهي صيغة جديدة في التخطيط العمراني تبنتها الدول المتقدمة والنامية لحل أزمتها الحضرية من خلال خلق مجتمع مدينة يحقق مستوى اقتصادي واجتماعي وثقافي.

يعرف PIERRE MERLIN المدينة الجديدة: مدينة مخططة يتم إنشاؤها في إطار سياسة تهيئة الإقليم، وتكون المدينة مكتفية ذاتيا من حيث فرص العمالة والإسكان والخدمات اللازمة للعاملين، كما تضم مختلف التجهيزات والأنشطة.)Pierre Merlin، 1988، فحة 203.(

2- أهداف المدن الجديدة وخصائصها:

لما كانت سياسة المدن الجديدة تستهدف في المقام الأول جذب الأنشطة الاقتصادية المتمركزة في المراكز الحضرية الكبرى وتوفير فرص العمل. فإنها تعتبر اتجاها هاما لتنظيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية، فلا يمكن أن تقتصر المدن الجديدة على وظيفة معينة فهي وإن نشأت للقيام بوظيفة معينة فإنها على المدى البعيد ستنوع أنشطتها وتتوسع أهدافها. ومنه فإن الأبعاد التي تبين لنا طبيعة نشأة ونمو المدن الجديدة هي:

-**بعد ديمغرافي**: يهدف إلى إعادة توزيع السكان والتقليل من تركيزهم في المراكز الحضرية الرئيسية.

-**بعد اقتصادي**: يهدف إلى استغلال الموارد البيئية اقتصاديا وإعادة توزيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على خريطة الدولة.

-**بعد اجتماعي** :هدفه إشباع الحاجات الأساسية للأعداد المتزايدة من السكان. في ضوء ماسبق يمكن أن نستخلص أهداف إنشاء المدن الجديدة كمايلي:

- **أهداف عمرانية:** تتمثل في تخفيض التركز الحضري على المدن الجديدة وإعادة توزيع السكان للحد من الازدحام الشديد في المدن الكبرى الذي يخلق أزمة حادة في الإسكان التي تترتب عنها مشكلات اجتماعية وثقافية واقتصادية لأفراد المجتمع. (خلف الله بوجمعة، 2005، صفحة 123.)
- **أهداف اجتماعية:** تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية لأعداد متزايدة من السكان والحد من التمايز الاجتماعي السائد في المدن الكبرى وتوفير إطار حياتي مقبول لغالبية شرائح المجتمع وخلق نشاطات تخدم الغرض.
- **أهداف اقتصادية:** إقامة مدن صناعية تستقطب الصناعات الكبيرة والمتوسطة، بدلا من تمركزها في المدن الكبرى، وخلق فرص عمل جديدة عن طريق تنويع الوظائف والنشاطات الاقتصادية وبرمجة التجهيزات المختلف الضرورية للسكن.

فالمدن الجديدة بالرغم من الاختلاف في الأهداف إلا أنها تعتبر إحدى الحلول التي تبنتها الدول المتقدمة والنامية وتشترك في عوامل تربطها ببعضها البعض:

- غياب نواة قديمة في أغلب الأحيان.
- تخطيط مسبق وفق خطة هندسية مدروسة .
- وجود وظيفة محددة أو طابع محدد للمدينة.
- سرعة النمو بحيث يزداد حجم المدينة بسرعة كبيرة ليبلغ الأهداف المرسومة، وكذا الحرص على التوازن بين السكن وفرص العمل منذ البداية .
- توفر التجهيزات المختلفة في تنظيم المجال. (عبد الرؤوف الضبع، 2003، الصفحات 148-149.)

3- تجارب رائدة عن المدن الجديدة في إفريقيا ودورها في تحقيق التنمية:

سيتم التركيز في هذا العنصر على اهم التجارب التي طبقتها مختلف دول قارة افريقيا في مجال بناء مدن جديدة يطبق عليها المدن الذكية ومن الأمثلة نجد:

3-1: مساهمة المدينة الجديدة سيدي عبد الله –الجزائر-في تحقيق التنمية:

لم يترك المشرع الجزائري مصطلح المدينة الجديدة من دون تعريف، ولم يفعل ذلك أيضا بالنسبة للمدينة بشكل عام، وبالنسبة للمدينة الجديدة فقد عرفها المشرع الجزائري في القانون رقم20-01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وذلك في نص المادة الثالثة الفقرة الرابعة منه والتي خصها المشرع التعريف ببعض المصطلحات الواردة في النص، والتي من بينها مصطلح" **المدينة الجديدة** "حيث جاء تعريفها كالآتي" المدينة الجديدة تجمع حضري مبرمج بكامله في موقع خال أو إنطلاقا

من خلية أو خلايا السكنات الموجودة"، من أجل إعادة توازن البيئة العمرانية من جهة وإعادة توزيع السكان من جهة أخرى مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل منطقة. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2002، صفحة 10.)

وعليه تشكل المدن الجديدة مركز توازن إجتماعي واقتصادي ويرى بما يوفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز "(جمال الدين شاوي، 2017، صفحة 18.) ومن ثم تعرف المدن الجديدة بأنها "مناطق عمرانية جديدة، تحتوي على مجتمع صغير متميز، تكون ذات قاعدة إقتصادية قوية، ولها مقومات الإستمرار والإستقلال"، فمنذ ما يقرب عن عقد من الزمن طرحت فكرة المدن الجديدة بالجزائر، حيث شعرت السلطة العمومية بضخامة ظاهرة التعمير والإمتداد العمراني بالمدن الكبرى بشمال البلاد، لاسيما حول المتروبول العاصمي، وعدم قدرة مخططات التعمير على التحكم في الظاهرة؛ ويتمحور المسعى حول فكرة إعادة تهيئة التراب الوطني بقلب إتجاه التعمير وتوجيهه نحو المناطق الداخلية للوطن. أما الوسيلة فهي" **المدن الجديدة** "كمحور أساسي في توازن البيئة العمرانية الوطنية، فمن بين التحديات التي تواجهها الدولة هو موضوع التعمير وتهيئة الإقليم بصفة عامة نظرا لعلاقته المباشرة بالسكان ومردوده الفاعل في توفير الخدمات والمرافق والمنشآت التي تضمن ترقية الإطار المعيشي وتحسين البيئة الحضرية. (كنازة محمد ومصباحي مقداد، 2017، صفحة 1.)

وكنموذج عن المدن الجديدة في الجزائر نجد مدينة "سيدي عبد الله" التي تقع على بعد 25 كلم غرب العاصمة (ولاية الجزائر)؛ كانت الأهداف المتوخاة من وراء إنشاء مدينة سيدي عبد الله، على بُعد 20 كلم إلى الجنوب الغربي من قصبة الجزائر، تتمثل في تصميم نموذج للتنمية المستدامة عبر إبراز نسيج حضري منفتح لا يعاني من اختناق واكتظاظ الأحياء الموروثة من عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر، فقد تم تخصيص حوالي ثُلُث مساحة هذه المدينة الجديدة لإنجاز مساحات خضراء وحدائق عمومية، مع تأسيس مناطق نشاطات متموقعة في أطراف مدينة سيدي عبد الله، ويُعبر هذا المشروع عن سياسة حضرية لتهيئة الإقليم بغرض التمركز الكثيف للسكان في الجزائر العاصمة، والتي تنجر عنها صعوبات في التسيير الحضري بواسطة شبكات المياه والغاز والكهرباء والصرف الصحي والهاتف والألياف البصرية، وكذلك فيما يخص كفاية المنشآت والمواصلات، كما يسمح هذا النوع من المدن الجديدة المندمجة بوقف توسع مدينة الجزائر على حساب المساحات المزروعة والغابية المحيطة بالتجمعات السكنية القديمة (ويكيبيديا،، تاريخ الدخول: 2022/01/22،).

ومن شأن هذه الاستراتيجية الجديدة الدفع برؤوس الأموال نحو مزيد من الاستثمار وخلق فضاءات تنموية جديدة لفائدة ساكني هذه المدن؛ وكذا إعطاء الأولوية للخدمات العمومية؛ الصحيّة، الثقافية،

الاقتصادية وحتى الترفيهية (إبراهيم, عبد الباقي، 2023). الميزة الرئيسية للمدن الجديدة هي أنها قد تكون مخططة بشكل أفضل وموازنة وفقاً لاحتياجيات النمو وعدد السكان، وتطوير مناطق ذات أغراض خاصة للأنشطة المالية، السياحية أو الترفيهية (nayef alghais, 2018, p. 03.).

تدعمت المدينة أيضاً بمدرستين هما: "المدرسة الوطنية العليا الذكاء الاصطناعي" و "المدرسة العليا للرياضيات" وتم افتتاحهما برسم السنة الجامعية 2022/2021 وتتوفران على قدرة استيعاب 1000 مقعد بيداغوجي؛ وسيكون هذا القطب التكنولوجي أداة هامة لتكوين النخب القادرة على تقديم قيمة مضافة للمؤسسات العمومية وحتى الخاصة وذلك وفق برنامج بيداغوجي يتم تأطيره من طرف خبراء تستجيب للمعايير والمقاييس الدولية)جزايرس, 2022(.

وبالنظر إلى حداثة هذه المدن الجديدة، فإنها أمام **تحديات كبرى** نجملها في)وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم, 2022(:

- عدم التحكم في إدارة وتنفيذ العمليات التنموية واستمرار الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

- غياب ثقافة الديمقراطية التشاركية وضعف استراتيجية الاتصال والتعبئة الاجتماعية للفاعلين الإقليميين حول رهانات التنمية الإقليمية.

- التحدي الرقمي التكنولوجي في ظل تسارع تطوّر حركية المجتمعات والعولمة الاتصالية وهو ما يجب الالتفات إليه.

- مشكلة التكيف الاجتماعي والثقافي في المدن الجديدة: فالأسرة مثلا عندما تغادر المجتمع الأصلي إلى مدينة جديدة فإن ذلك يتطلب منها إقامة علاقات اجتماعية ومجتمعية جديدة وعديدة تختلف تماما عما كان سائدا من علاقات في مجتمعها الأصلي، هذا الوضع قد لا يفي بحاجات ومتطلبات السكان فيها.

- عدم كفاية الخدمات: من الدوافع التي تجعل الأفراد ينتقلون للإقامة في المدن الجديدة يكمن أساسا في توفير فرص العمل ومن فإن الإسراع باستكمال مقومات البنية الاقتصادية للمدن الجديدة يساعد في استقرار السكان فيها، ومن الأمثلة على نقص وعدم كفاية الخدمات عدم توفر الخدمات الصحية وعدم توفر خدمات النقل....

2-3: نموذج المدن الجديدة في مصر:

بدأت نشأة المدن الجديدة في مصر سابقة على صدور الإطار القانوني الحالي الحاكم للمدن الجديدة، حيث كانت البداية مع افتتاح قناة السويس للملاحة 1869م، وما تبعها من إنشاء ثلاث مدن جديدة، وهي

بورسعيد، والإسماعيلية، والسويس، ثم بعد ذلك شهدت مصر نشأة مدينة حلوان الجديدة جنوب مدينة القاهرة عام 1871 ، ولقد شهدت مصر عام 1906 البدايات غير الحكومية لإنشاء ضاحية مصر الجديدة من خلال تأسيس شركة واحة هليوبوليس . وظلت المدن الجديدة في مصر غير خاضعة لأطر قانونية واضحة حتى بعد قيام ثورة يوليو 1952 ، حيث شهدت مصر ميلاد مديرية التحرير.

ثم دخلت مصر منذ نهاية فترة الستينيات من القرن الماضي في المعاناة من الأزمة الحضرية وهو ما جعل الدولة المصرية توجه جل اهتمامها لاستصلاح الأراضي وإقامة المجتمعات الزراعية، وسنت الدولة العديد من القوانين التي تجرم التعدي على الأراضي الزراعية والبناء عليها، ومع ذلك ظلت ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية قائمة والتناقص في الأرض الزراعية مستمرًا، حتى مع ما يتم استصلاحه سنوياً من الأراضي الصحراوية .

وعقب حرب أكتوبر عام 1973 ، ونظرًا لأن الجهود الحكومية لم تنجح في مواجهة الأزمة الحضرية المستفحلة في مصر، بدأت الحكومة في التفكير في استراتيجية جديدة للتنمية العمرانية، واعتمدت تلك الاستراتيجية على محورين رئيسين؛ الأول: محور بعيد المدى يهدف إلى فتح محاور جديدة للتنمية في المناطق غير المؤهلة، والتي تتمتع بمقومات طبيعية قابلة للاستغلال مثل منطقة قناة السويس، والساحل الشمالي، والوادي الجديد، وسيناء، و المحور الثاني قريب المدى يهدف إلى إنشاء سلسلة من المدن الجديدة حول الدلتا ووادي النيل؛ لتكون تلك المدن بمثابة أقطاب للنمو الاقتصادي والاجتماعي ومراكز لجذب السكان وخلخلة الكثافة السكانية في المناطق المزدحمة.

والمدن الجديدة في مصر ليست من فصيلة واحدة، حيث تتعدد تصنيفاتها، فمن حيث استقلالها عن المدن الكبرى أو تبعيتها تنقسم إلى مدن مستقلة، ومدن تابعة، ومدن توأمية .والمدينة المستقلة هي المدينة التي تقوم على قواعد اقتصادية تهدف إلى تحقيق اكتفاء ذاتي؛ بحيث يجعلها لا تعتمد على المدن القائمة، كما تهدف إلى تحقيق توازن ما بين سكان تلك المدن وبين فرص العمل المتاحة بها، ويتم إنشاء تلك المدن في مواقع تبعد عن المدن القائمة بمسافات كبيرة تدعم استقلالها الذاتي مثل مدينة السادات. أما المدينة التابعة فهي مدينة ثانوية تدور في فلك المدينة الأم، وتعتمد عليها من الناحية الاقتصادية، وتكون قريبة منها في المسافة، ومن أمثلة تلك المدن :مدينة 15 مايو، مدينة 6 أكتوبر، مدينة بدر، مدينة العبور، مدينة الشيخ زايد، مدينة شمال خليج السويس، مدينة الشروق، المراكز الحضرية العشر حول القاهرة . أما المدن التوأمية فهي تلك المدن التي يفصل بينها وبين المدينة الأم فاصل طبيعي نهرًا كان أو جبلاً أو قناة، ويتم ربطها ببعضها عن طريق الأنفاق أو الكباري العلوية، وتعمل على تخفيف الأعباء عن المدن القائمة(الأم)، ومن أمثلة تلك المدن مدينة بني سويف الجديدة، ومدينة المنيا الجديدة، ومدينة أسيوط الجديدة(الصفا)،

ومدينة سوهاج الجديدة(أخميم)، ومدينة أسوان الجديدة، ومدينة الفيوم الجديدة، ومدينة قنا الجديدة، ومدينة الأقصر الجديدة(طيبة.) (أيمن أمين الباجوري،رشدي عدلي جورج،، ديسمبر2022، صفحة 244.)

-أهم مشاكل الإدارة التي تواجه المدن الجديدة المصرية: يمكن تلخيص أهم مشاكل المدن الجديدة في مصر كالتالي:

-عدم وجود خطط تنفيذية ونظم تمويل محددة ومرتبطة مع بعضها البعض مما أدى إلى تأخر تنفيذ بعض المشروعات.

-عدم وجود برامج محددة ومتكاملة تنظم أعمال القطاعين العام والخاص لخدمة أهداف محددة زمنيا مما نشأ عنه بعثرة في النمو وعدم تكامل المشروعات التي تقوم بها كل من القطاعين.

-غياب نظم التقييم والمتابعة بالإضافة إلى عدم وجود معايير قياس ومن ثم فقد انتهت المراحل الأولى في أغلب المدن الأولى الجديدة دون أي محاولة لتقيم هذه المرحلة والوقوف على أسباب النجاح والفشل وبالتالي تصحيح مسار السياسات المتبعة.

-نظم جمع المعلومات ليس على المستوى المطلوب لمجتمعات عمرانية سريعة التغيير والتطور، وللمعلومات دور فعال في تحديد كفاءة الإدارة وفاعليتها، حيث تدخل المعلومات في كل العمليات الإدارية في تحديد الأهداف أو التخطيط أو اتخاذ القرارات أو في عمليات الرقابة وتقييم الأداء.

3-3: نموذج المدن الجديدة في المغرب:

شكل إحداث المدن الجديدة بالمغرب، باعتبارها جيلا جديدا من المشاريع العمرانية الكبرى، حلقة هامة ضمن سياسات التعمير التي تروم تحقيق الاندماج الفعلي للساكنة ضمن نسيج عمراني يتسم بالولوجية، مما يمكن من النهوض برهان الحكامة الجيدة. تامنصورت، وتامسنا، وشرافات والساحل- الخيايطة وغيرها من المشاريع الكبرى، تعد تجارب رائدة، ضمن استراتيجية وطنية تروم إحداث 15 مدينة جديدة في أفق 2020.

هذا الجيل الجديد من المشاريع، مكن من إرساء نموذج حديث للحكامة، يروم تقوية الهياكل العمرانية، والتقليص من الضغط المتزايد على المدن الكبرى، وكذا تطوير الاستجابة للحاجيات المتنامية في مجالات عدة، من خلال تعزيز العروض المقدمة بغية استقطاب شرائح واسعة من الساكنة.

ويتقاسم المغرب مع العديد من البلدان الإفريقية، التحديات ذاتها في مجال التعمير وسياسات التخطيط الحضري، وترتبط أساسا بالتوسع العمراني المتزايد وتفعيل الدينامية الاقتصادية، مما جعل العديد من البلدان تبحث عن بدائل لمواجهة هذه التحديات. (بشرى أزور، 2023)

4-3: جنوب إفريقيا: التنمية في كيب تاون :

على بعد 25 كيلومتراً من مركز مدينة كيب تاون، تُبنى مدينة جديدة تهدف إلى أن تكون مشروعاً رئيساً للتنمية الاقتصادية سيخلق 300 ألف فرصة عمل. من المخطط للمدينة أن تكون سكناً لنحو 800 ألف شخص، بمتوسط 200 ألف منزل، و400 مدرسة وجامعة، و90 مرفقاً مجتمعياً. فلم تحدَّد ميزانية محددة للمشروع، لكن التقارير توضح أن المرحلة الأولى يمكن أن يُضخ بها نحو 140 مليار راند؛ عملة جنوب إفريقيا. وتبنى المدينة لأن فرصة التنمية في كيب تاون أصبحت قليلة جداً؛ بسبب زيادة عدد السكان، ومن الصعب مواكبة متطلبات الإسكان والخدمات والبنى التحتية؛ ما دفع للتوسع خارج المدينة فكانت الويسكاب على أطراف الكيب تاون.

أما الخدمات التي ستوفرها الويسكاب لقاطنيها، فهي التعلم مدى الحياة مع الرعاية الصحية وتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى تضمنها نموذج التنمية المجتمعية في عدة مجالات كالصناعة والتكنولوجيا والأمن الغذائي والبنية التحتية ومعالجة النفايات، والحد من إهدار مصادر الطاقة، مع التركيز على تقليل الضرر البيئي في كل هذا. (عربي بوست، 2023)

3-5: نموذج المدن الجديدة في بنين: بعض الدول الأفريقية لديها اهتمام كبير بمفهوم المدينة الذكية، وعند الفشل في تحويل مدينة بأكملها، فإنهم ينشئون محاور أو مناطق مخصصة للابتكار التكنولوجي والرقمي. وأطلقت بنين كمثال، مشروع مدينة بنين الذكية في كوتونو في عام 2016. وبعد اكتمالها وكما يوحي اسمها، تهدف مدينة بنين الذكية إلى أن تكون أول منطقة رقمية في البلاد. وُلد هذا المشروع في عام 2017 ، في شكل آخر وأصبح المدينة الدولية للابتكار والمعرفة. ويعتمد هذا المركز التكنولوجي الإفريقي على التدريب واحتضان الشركات الناشئة وريادة الأعمال والبحث العلمي. وتهدف هذه المدينة الذكية قيد الإنشاء إلى أن تكون مدينة بيئية ذات إمكانات اقتصادية قوية في غضون بضع أعوام .

3-6: نموذج المدن الجديدة في رواندا: على الجانب الآخر من القارة، مدينة كيغالي الخضراء هي المفهوم الطموح المنتشر في رواندا، استجابة للرغبة في تحويل العاصمة إلى مدينة ذكية .ولتحقيق مدينتها الذكية ، صممت كيغالي مشروعًا يجمع بين التكنولوجيا الجديدة وحماية البيئة. وأخذ التحضر وقضية تغير المناخ في الاعتبار للأعمال وفقًا للجدول الزمني المحدد ، سيبدأ بناء المدينة في عام 2022 ، على موقع تبلغ مساحته 60 هكتارًا. ويجب في نهاية المطاف، أن تكون مدينة كيغالي الخضراء مدينة خالية من الكربون، تضم 30

ألف منزل. وسيؤثر البرنامج وفقًا للتوقعات، على 150 ألف مستفيد وسيخلق 16 ألف فرصة عمل .(عبد الرحيم باريج، 2023)

3-7: التجربة المدن الذكية النيجيرية و الكينية:

تشهد مدينة لاقوس Lagos العاصمة الاقتصادية في نيجيريا نموا سكانيا هائلا، حيث أنها مرشحة لأن تكون أكبر مدينة إفريقية اكتضاضا بالسكان بحلول2025 . وتوجهت لاقوس نحو إنشاء مدينة Eko Atlantic الذكية الخاضعة لأنظمة الأقمار الصناعية.

تجربة شركة M.KOPA التي تأسست عام 2010 تبعا لتجارب زبائنية ناجحة خلال 2010 ، حيث طورت الشركة منصة تكنولوجية ذات ملكية مسجلة تجمع مدفوعات الهواتف النقالة(حيث أن 24.8 مليون كيني أي 56 % من السكان يستخدمون الدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال) لإحداث ثورة في الأصول المالية هي الأسواق الكبرى . وحاليا توفر الشركة الطاقة الشمسية بأسعار معقولة لما يزيد عن 50.000 مسكن كيني، مع وفيرة زيادة تقدر ب 1000 إشتراك جديد كل أسبوع. (Sheery Zameer, , Gemalto,, s.d.)

الخاتمة:

في ظل الرؤية الافريقية لتطوير المدن وفق أجندة عمل 2063، التي تتخذ من تبني مشاريع المدن الجديدة كمقاربة إصلاحية، إلا ان تحديات الحضرنة في إفريقيا تشكل عائقا في سبيل ذلك، حيث أن أكثر من 70 % من الشعوب الافريقية توجد في مدن تضم أقل من 100.000 نسمة أو في مدن صغيرة مربوطة بشبكة طرق منخفضة الكثافة، كما أن أكثر من 60% من السكان الحضريين الآفارقة يقبعون في مدن ثانوية أو في مدن صغيرة مربوطة كذلك بشبكة طرق منخفضة الكثافة، مع وجود عدد قليل من المدن الكبيرة ذات كثافة حضرية واسعة جدا، وهو حال 33 دولة إفريقية، حيث يساهم التوسع الحضري الكبير الناجم عن عدم التوازن في إعاقة النمو الاقتصادي.

وبحكم أن استراتيجية بناء المدن الجديدة لازالت تجربة حديثة -قيد الإنجاز في عديد الدول الافريقية - إلا أنه يمكن تقييمها انطلاقا من الدول التي سبقت وطبقتها كحلول لمجموعة المشاكل التي وقعت فيها، فعلى الصعيد الإفريقي، تظل رهانات التنمية والحكامة أبرز المحاور المرتبطة بسياسات المدن الجديدة، وتظل _هذه الأخيرة باعتبارها تجارب رائدة في حاجة للتتبع والمواكبة من قبل مختلف الفاعلين، مؤسساتيين وخواص ومجتمع مدني، فضاءات مفتوحة غايتها إعادة وضع المواطن في صلب اهتمام السياسات

العمرانية، من خلال توفير مقومات نجاح المشاريع الرامية إلى توفير السكن والخدمات لفئات واسعة من المجتمع، مما يتطلب انخراطا جماعيا غايته إنجاح هذه التجارب وتحقيق غاياتها.

قائمة المراجع:

صندوق النقد الدولي، تقريرأفاق الاقتصاد العالمي. (2014). *تركات و غيوم و عدم يقين، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية*.

Anthony Mveyange,. " .)2021 ,1 4(*Night Lights and Regional Income Inequality in Africa", Seen* .

https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Feature%20Story/Africa/afranthony-

Catherine Boone and Rebecca Simson.(March 2019). *Regional Inequalities in African Political Economy: Theory, Conceptualization and Measurement, and Political Effects.* London: School of Economics and Political Science.

david pullar nayef alghais. « .)2018(projection for new city future screnatios – a case study for kuwait ». *heliyon* ,(n04).

Mahmud El Zain." .)1996(Tribe and religion in the Sudan". *Review of African Political Economy*(N 70,).

Pierre Merlin. , .)1988(*Dictionnaire de l'urbanisme et del'aménagement. PUF.*

Robert muggah. « , .)2016(what makes our cities fragile ? » . *Policy in Focus . ،V 13*(n 3,).

إبراهيم, عبد الباقي. (27 9, 2023). *"تجربة المدن الجديدة في مصر: تصور النظرية في غياب استراتيجية وطنية للايستطان"، في الموقع الإلكتروني*. تم الاسترداد من

http://www.cpas-egypt.com/Articles/Baki/Study/35.pdf

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (14 5, 2002). قوانين خاصة بالتعمير .*(العدد 134)*.

السعيد رشيدي، كريمة فلاحي،. (2020). "المدن الجديدة وإشكالية الفشل التنموي في الجزائر: حالة المدينة الجديدة علي منجلي قسنطينة"،. *مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية* (العدد 12).

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. (21 7, 2022). *"التنمية الحضرية"، في الموقع الإلكتروني:*. تم الاسترداد من https://public.wmo.int

أيمن أمين الباجوري،رشدي عدلي جورج،. (ديسمبر2022). "تطوير إدارة المدن الجديدة في مصر: دراسة مقارنة". *المجلة العربية للإدارة، المجلد 42* (العدد 4).

بشرى أزور. (10 8, 2023). *المدن الجديدة..تجربة المغرب الرائدة للاستجابة لمتطلبات التوسع العمراني وخبرة ذات إشعاع إفريقي، في 16 مارس 2017*. تم الاسترداد من https://www.clubdepress.com

جزايرس. (23 1, 2022). ، *"المدارس العليا للرياضيات والذكاء الاصطناعي...تكوين نخبوي بمقاييس علمية" ، في الموقع الإلكتروني*. تم الاسترداد من https://www.djazairess.com/elhayat/179938

جمال الدين شاوي. (2017). ، *النظام القانوني للمدن الجديدة...دارسة في التشريع العقاري*. . الجزائر: دار النعمان للطباعة والنشر.

حسين داليا الدرديري. (2004). *المدن الجديدة والتنمية العمرانية في مصر*. القاهرة: مؤسسة الاهرام.

خالد توازي، عبد الحكيم بوقزولة . (10 فيفري, 2021). واقع وافاق التنمية في افريقيا على ضوء المؤتمر الدولي السابع للتنمية الافريقية – تيكاد- دراسة تحليلية". *ورقة مقدمة في الملتقى الوطني: حوكمة التنمية في إفريقيا تحديات الراهن وصعوبات النهوض، ، صفحة 930.*

خلف الله بوجمعة. (2005). *العمران والمدينة*. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر.

رافي كانبور. (صيف 2013). "التفاوت الاقتصادي والتنمية الاقتصادية : دروس وعبر من التجارب العالمية للعالم العربي"، . *المجلد 02*(العدد 5).

روبن ميلز وفاطمة الهاشمي، . (2018). *أقاليمية الموارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. أراضي غنية ومجتمعات مهمشة*. الدوحة: مركز بروكنجز الدولة.

سلام سعيد. (2017). *نحو تنمية عادلة اجتماعيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا" ، مشروع من أجل تنمية عادلة اجتماعيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا*. إيبرت: مؤسسة فريدريش.

عائشة بوعشيبة . (2018). "أثر النزاعات الإثنية في إفريقيا-دراسة حالة الكونغو الديمقراطية". *أطروحة دكتوراه غير منشورة*، . جامعة باتنة1 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

عبد الرحيم باريج. (27 9, 2023). ، *الحدث الافريقي، المدن الافريقية الذكية وتحديات الانفجار الديمغرافي.. أي معالم لإفريقيا المستقبل*. تم الاسترداد من https://www.alhadathlifriqui.com

عبد الرؤوف الضبع. (2003). *علم الاجتماع الحضري(قضايا وإشكاليات)*. الإسكندرية: دار الوفاء للنشر والتوزيع.

عبد اللطيف مصطفى ، عبد الرحمان سانية. (2014). *دراسات في التنمية الاقتصادية*. بيروت: مكتبة حسن العصرية،.

عربي بوست. (11 08, 2023). *مدن حديثة في العالم.. منها ما يفوق الخيال ومنها ما لم يكن ذكياً بما فيه الكفاية، 22-02/2021، على الموقع الالكتروني*. تم الاسترداد من https://arabicpost.net

عمر حمادة مصطفى. (2011). *المدن الجديدة: دراسة في الانثروبولوجيا الحضرية*. مصر: دار المعرفة الجامعية.

غربي أحمد،. (د.س.ن،). "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، . *مجلة البحوث والدراسات العلمية* (العدد 4،).

كنازة محمد ومصباحي مقداد. (2017). "التوسع العمراني وأثره على البيئة". *مجلة الدولية للبيئة وتغير المناخ العالمي*(العدد الثالث،).

مجموعة البنك الدولي،. (أكتوبر 2015). *"التفاوتات والانتفاضات والصراع في العالم العربي، منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالبنك الدولي"* ، . المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، .

محيا زيتون. (سبتمبر, 2010). "التعاون العربي الافريقي في مجال الموارد البشرية . *المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الافريقي في مجال الاستثماروالتجارة، من أجل تعزيز الشركات الاقتصادية العربية الافريقية* ، صفحة 30.

مصطفى أحمد مريم. (2012). *علم اجتماع المجتمعات الجديدة*. ب.ب.ن: دار المعرفة الجامعية.

نور الدين الداودي . (2018). إفريقيا بين معوقات التنمية والمقومات القارية لتحقيق النهضة،. *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، المجلد04*(العدد15).

هالة منصور. (2001). *محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري*. الإسكندرية: المكتبة الجامعية.

وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم. (22 1, 2022). ، *"لقاء الحكومة الولاة"* ، *في الموقع الإلكتروني*. تم الاسترداد من https://www.interieur.gov.dz/

ويكيبيديا،. (ساعة الدخول: 12:23. , تاريخ الدخول: 2022/01/22،). *سيدي عبد الله"* ، *في الموقع الإلكتروني*. تم الاسترداد من https://ar.wikipedia.org

الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي: مقاربة سوسيو اقتصادية

د فضيلةحاج محمد-جامعة معسكر

البريد الإلكترونيfadila.hadj_mohamed@univ-mascara.dz :

الملخص:

تعد ظاهرة اللاأمن من أكبر المشاكل التي تكبح التطور الاقتصادي و الاجتماعي في القارة الإفريقية التي تعاني من

العديد من الأزمات، و النزاعات السياسية و المسلحة و تفاقم ظاهرة الإرهاب و الظواهر المرتبطة به كالجريمة المنظمة

و المتاجرة بالبشر و الأسلحة و المخدرات.

تعد منطقة الساحل الافريقي الركن الساخن الأكثر استئثارا بالنزاعات، في زمن التكتلات الذي شهد بروز المجموعات

الإقليمية و النهوض بها، زادت الحاجة إلى التعاون العابر للحدود على أساس علاقات الجوار التي تربط الجماعات و

السلطات المحلية على الحدود البرية و البحرية للدول و أضحت هذه العلاقات واقعا معقدا شهد تطورات مستمرة بفعل

التغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي و خاصة بعد التحولات التي طرأت بعد نهاية الحرب الباردة لتكون سببا في

زيادة التركيز على الدراسات الأمنية.

مقدمة:

تتجلى التحولات التي عرفتها هذه الفترة على مستوى وحدات النظام الدولي في تزايد الدول القومية من حيث التفكك و

تبلور نظام الأحادية القطبية ليحل محل نظام توازن القوى الذي دمرته الحرب العالمية الثانية والذي انصرف إلى عدم

حصول الدول الإفريقية وخاصة منطقة الساحل الإفريقي على استقلال سياسي حقيقي في الإرادة و الحركة، وذلك بتباين

حجم التفاوت الشديد في المكانة لتباين مستويات النمو الاقتصادي و الاجتماعي، فضلا عن تباين حجم مقدرات القوة التي تمتلكها وحداته

أولا: الأمن الغذائي :

إنّ علاقة التأثير المتبادل بين الامن و" التهديد " ماهي إلاّ محاولة لتفسير الامن بتحديد مصادر التهديد، و لقد ركزّت الدراسات الامنية على البعد العسكري باعتباره أهم مصادر تهديد الامن، بيد ان الدراسات الحديثة ذهبت الى ايجاد مصادر أخرى تمثلت في التهديدات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، بأبعادها الخارجية و الداخلية و للجوء الى تقسيم تلك التهديدات الى مصادر داخلية و أخرى خارجية، ليس كأداة للتفسير بل كوسيلة لتبسيط الطبيعة المعقدة للظواهر.

و في هذا السياق، يتسع مفهوم الامن ليشمل الكيان الاجتماعي ككل ،واهتمت الدول بكافة المستويات من تهديد الامن الانساني وصولا الى تهديد الأمن العالمي ،و كذلك التحول من التركيز على تهديد الدول الى تقييم أشكال مختلفة متعدّدة الأطراف من التعاون الأمني بين الدول(الأمن الجماعي أو المشترك أو الشامل أو التعاوني) **(الحربي ، 2008،ص 27)**

و يعتبر الأمن من المفاهيم متعدّدة الجوانب(Multi dimensional Concepts) و يتكون من عدّة حلقات متداخلة مثل الأمن الغذائي و الامن المائي، و الأمن البيئي، الأمن الاجتماعي ،الأمن الاقتصادي، الأمن الثقافي، الأمن الوطني، و بالرّغم من أن مفهوم الأمن مرتبط بثقافة المجتمع و قيمه (Culture Bosed Concept) إلاّ أنّ هناك شبه إجماع بأنّ الأمن الغذائي ذو أهمية كبيرة في كل المجتمعات و مرتبطة ارتباطا وثيقا بمعظمها.**(منير، 2008، ص 02.)**

ويعرّف الأمن الغذائي أحد خبراء منظمة الأغذية و الزراعية " **فرانكو فيشاني**" عندما يتمكن الجميع في جميع الأوقات بالقدرة المادية و الاقتصادية على الحصول على كميات كافية من الغذاء السليم و المغذي لتغطية احتياجاتهم و تحقق تفضيلاتهم الغذائية ليعيشوا حياة فعالة و صحيحة.**(نعمة ، 2004، ص 02.)**

وأصبحت قضية الأمن الغذائي من أكثر القضايا إلحاحا و تعقيدا، و هذا بعدم توافر امكانيات التنمية الزراعية في منطقة دول الساحل الافريقي خاصة، و نظرا لأنّ الأمن الغذائي يعدّ أحد مكونات الأمن القومي، و يتعذّر الحديث عن هذا الأخير بدون الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية على مستوى دول السّاحل، بالإضافة إلى عدم التركيز على التكامل الزراعي لكونه الإطار الموضوعي المنطقي الذي يحقق التطابق بين الامكانيات المبعثرة و بين الحاجات الملحّة الى المنتجات الغذائية.**(ناصر، 2002، ص 239.)**

و يرى "**فرانكو فيشاني**" أن مبدأ الامن الغذائي اعتبر غير كامل ،خاصة بعدما تم توفير المرجع الرسمي الاول حول الامن الغذائي في مؤتمر الغذاء العالمي المنعقد بعد أزمة الغذاء العالمية التي حدّثت في 1974/1972.

لذا و ضعت منظمة الأغذية و الزراعية مفهوما موسعا يتضمن بالإضافة الى " **التوفر** " و " **الاستقرار**" مكون القدرة على الحصول". **(نعمة ، 2004، ص 02.)**

فالأمن الغذائي لبلد ما او منطقة يعني عدم تعرض سكانّها لأي أزمات غذائية تحت أي ظرف كان و في أي زمان و يعني أيضا تعزيز الأمن القومي للبلد المعني.**(ناصر، 2002، ص 240)**

و ان تكون لجميع الأفراد امكانية الحصول ماديا و اقتصاديا على الغذاء الأساسي الذي يمكنهم من العيش بصحة و نشاط' **(منير، 2008، ص 02.)** حيث أنّ المسألة لا تكمن فقط في توفر الغذاء بشكل مستقر لدى الدّول و إنّما في قدرة الجياع على الحصول على الغذاء عند حاجاتهم إليه .

وقد ساعد هذا توسيع مفهوم الأمن الغذائي تماشيا مع عدد من التحليلات النقدية التي تم إجراءها في اماكن متعدّدة، بما فيها أعمال البروفيسور" **أمارتياسين**" الذي أدخل مبدأ " **المخصّصات** " على أنها كلمة رئيسية تفسّر واقع الجوع و المجاعات حتى في وجود كميات كافية للغذاء على المستويين الوطني و العالمي' (نعمة ، 2004، ص 03.)ولكن ماهي المعايير التي يتم بمقتضاها معرفة اكتفاء أو ضعف الأمن الغذائي في بلد ما و من هذه المعايير نذكر :

1. وجود اكتفاء ذاتي من المحاصيل الزراعية خاصة الحبوب.
2. ارتفاع نسبة الصادرات و انخفاض الواردات من المنتجات الزراعية.
3. ارتفاع الدخل القومي للإنفاق على الغذاء.
4. استقرار الانتاج الزراعي و مقاومته لتقلبات المناخ.
5. تخزين أكبر قدر من الاحتياط من المحاصيل الزراعية و الاستراتيجية.

و على ضوء هذه المعايير نحدد مفهوم :الأمن الغذائي بتوفير السلع الغذائية الرئيسية في السوق المحلية على مدار العام و بأسعار مناسبة في مقدور أفراد المجتمع اقتناءها، و عليه يجب أن تتوفر فيها السعرات الحرارية المطلوبة، تكفل للإنسان بقاءه على قيد الحياة و تمكنه من ممارسة نشاطه اليومي.**(ناصر ، 2002، ص 240)**

و يشكل انعدام الأمن الغذائي تهديدا لأهم المبادئ و القيم المرتبطة بالحق في الحياة و الكرامة الانسانية و بالتالي يعتبر من أهم مهددات الاستقرار و الأمن على المستوى المحلي و القومي و الاقليمي و الدولي، فالطعام هو أول مقومات الحياة فإذا لم يتوفر بشكل يستطيع الناس الحصول عليه أدّى إلى قيام النزاعات و الاضطرابات و الفوضى و اختلال الأمن في المجتمع، و أخذت الزراعة تؤثر في موازين القوى السياسية شأنها

شأن النفط فالدول الرأسمالية المتطورة تستخدم ورقة الغذاء لغرض التبعية الاقتصادية و الهيمنة السياسية على الدولّة التي تفتقد مقومات الأمن الغذائي، و هناك 854 مليون فرد يمثلون 18% من سكان العالم النامي يواجهون مشكلة عدم توفر الأمن الغذائي، و 122 مليون طفل يعانون من سوء التغذية، و ما بين 5و8 مليون طفل يموتون سنويا بسبب سوء التغذية.**(منير، 2008، ص 03)**

و هكذا فإن فجوة الغذاء لم تعد قضية اقتصادية بل أصبحت قضية سياسية اجتماعية تهدّد أمن و استقرار الدول المحتاجة لا سيما افريقيا عامة و دول الساحل خاصة، فتاريخ المجاعات في إفريقيا يمتد إلى ما قبل المسيح عليه السلام، وفي ثمانينات القرن السابع عشر ميلادي طالت المجاعة أرجاء الساحل الإفريقي برمته وفي سنة 1738 قضت المجاعة على نصف سكان تمبكتو.**(www.eljazera.net)**

وعانت اثيوبيا ودول الساحل الإفريقي من شبح الجفاف و المجاعة في مطلع سبعينيات القرن العشرين.

ومن الدول التي شهدت مجاعات خلال فترة 1983-1985 أثيوبيا، السودان، وهي المجاعة التي كانت أحد أسباب الاطاحة بنظام الرئيس **جعفر نميري** في الخرطوم.

و من أسوأ المجاعات التي طالت بدول الساحل الإفريقي عام 2010 خصوصا في النيجر و منطقة غرب افريقيا حيث عان ملايين الناس من شبح الأمطار و نقص الغذاء .

و أسفر شح الأمطار في عام 2010/2009 عن نقص المنتجات الزراعية في بلدان مثل : النيجر، التشاد، بوركينافاسو، شمال نيجيريا.

تعدّ فجوة الغذاء مشكلة معقدة تتداخل فيها عوامل سياسية و اقتصادية داخلية و خارجية، تواجهها مجموعة من التحديّات، و التي بدورها تواجه الأمن الغذائي ومن بينها: **(www.eljazera.ne t)**

1/تزايد نسبة المستهلكين علي نسبة المنتجين ، و الزحف المستمر للأبنية علي النطاق الزراعي ، و هذا ما رافقه الهجرة الي المناطق الداخلية(المدن).

2/الاكتفاء بزراعة الأراضي عالية الخصوبة و القريبة من القطاع (السوق) واهمال ما تبقى من الأراضي الزراعية

3/زحف الصحراء على الأراضي الزراعية، و انتشار الملوحة في الأراضي المروية وهذا ما أدى الى تقليص مساحة الأراضي الزراعية.

4/التغيرات المناخية بإقليم الساحل الإفريقي خاصة وأنّ الانسان و أنشطته مرتبطة بالتغير المناخي، فدول الساحل الافريقي ليس لديها القدرة على تحقيق الأمن الغذائي لسكانها، نظرا للظروف المناخية و حالات

الجفاف المتكرّرة و الموارد المائية المحدودة و الأنماط الزراعية، و الرعي الجائر، مما جعله في محيط و إطار المجاعات المتكرّرة.

و تعد دول الساحل الإفريقي عالية الحساسة للتغيرات المناخية، و تؤدّي بالألوف و أحيانا بالملايين، و ذلك لأنها واقعة ضمن الأراضي الجافة الشبه جافة الأكثر تضررا من التغيرات المناخية.**(http://www.yuom7.com)**

و إذا استرجعنا مبدأ " **دودلي سيرز**" و القائل " ليس هناك تنمية إذا لم يترافق النمو الاقتصادي بتخفيض الفقر و انعدام العدالة و البطالة". نجده لا يتطابق مع واقع إقليم الساحل الإفريقي ،وهذا إذا ربطنا التحلّيل بعنصر الإنفجار السكاني، الذي يقف وراء فجوة الغذاء و محاولة لإخفاء عملية النهب الاستعماري لخيرات و ثروات شعوب المنطقة، لإلقاء الفقر و العوز و الجوع على قانون السّكان.

و لقد نهبّت " **سوزان جورج**" مؤلفة كتاب " **كيف يموت النصف الثاني من البشرية**" بقولها :

"بدلا من تعليم الاخرين كيف ينبغي العيش و كيف ينبغي إنجاب الأطفال، يجدر بنا في الغرب أن نحلّل بصورة أفضل دوافعنا الخاصة، فنحن نخاف بلا شك، من أن شعوب العالم الثالث المتزايدة العدد قد تطلب منا في يوم من الأيام ما نحن مدينون لها به، و تتطاول على مستوى معيشتنا، اننا نخاف من أن ضغط السّكان قد يظهر في آخر المطاف أن الدواء العام الوحيد هو الثروة".**(ناصر، 2002، ص 255)**

و بشكل أكثر عمومية فقد اتفقت منظمات الأمم المتحدّة في اعلان " **أهداف التنمية الألفية** " على أن تضع إلغاء الفقر المدفع و الجوع في المرتبة الأولى من حيث الأولويات، يليه ضمان التعليم الأولي و مكافحة و فيات الأطفال و تحسين الوضع الصّحي و تحسين التوعية و دعم البيئة المستدامة و تشجيع الاستثمار في مجال التنمية. **(منير، 2008، ص 06)**

ارتفع عدد سكان في القارة الافريقية، وتحديدا في الساحل الإفريقي، حيث فاق العدد انتاج موارد الغذاء، ولم تعد تجاري التزايد المضطرد للسّكان، ونشير إلى الاحتباس الحراري الذي زاد خلل في التوازن، إذ أنّ حرارة الهواء العالية ستؤدي الى انخفاض كمية المحاصيل الزراعية.

واعلنت منظمة الأغذية الزراعية الدولية "Faw" "**فاو**" التابعة للأمم المتحدّة أنه حوالي 11 مليون شخص يعانون في منطقة الساحل الإفريقي من انعدام الأمن الغذائي و تواجه أسعارا مرتفعة و أعلن " **لامورديا ثيومبينو** " أحد مسؤولي الفاو لإفريقيا" الأزمات المتتالية التي ضربت الساحل الافريقي 2005 و 2008 و 2012 أضعفت قدرة السكان الفقراء على الاحتفاظ بوسائل البقاء على قيد الحياة أو تجديدها، وهذا الوضع كان في شمال مالي و شمال نيجيريا و الدول المجاورة.

و لا تزال الأرض ملكا جماعيا للجماعة السّلالية هذا ما أدى الى استمرار الصراعات التقليدية و مظاهر الولاء التقليدي بين الوحدات السياسية الحديثة، و لا ريب في أنّ أولوية الولاء للجماعة العرقية من شأنه أن يعوق نمو و تطور الروابط و الوظائف التي تقي من سوء التغذية (**http://www.adthis.com**)

ترجع الدراسات الغربية " فجوة الغذاء " و انعدام الأمن الغذائي في الساحل الافريقي الى تقلبات المناخ و التي قوامها الجفاف و التصحر، إذ تعتبر السّودان من الدّول الافريقية الأكثر تعرضا للكوارث الطبيعية و الأزمات و التي تمثلت في :

1. الجفاف (Drought) : و يحدث نتيجة نقص المياه، و عوامل أخرى يتسبب فيها الانسان كالرعي الجائر، و إزالة الغابات .
2. المجاعة (Famines) وهي حالة تحدث نتيجة لحلقات متصلة من الأحداث التي تسبب في نقص الغذاء أو عدم قدرة السكّان على الحصول عليه، وهذا التعريف يعني المجاعة تحدث لسببين هما :

1. نقص الطعام نتيجة لعوامل طبيعة مثل الجفاف الفيضانات السيول الآفات الزراعية و قد يحدث نقص الطعام بسبب عوامل يفتعلها الإنسان مثل الحروب و النزاعات و الحرائق.
2. عدم الحصول على الطعام رغم توفره نسبة لعدّة عوامل منها ارتفاع الأسعار و التدهور الاقتصادي و التضخم و المجاعة تحدث آثارا سلبية مثل :
   أ. الخسائر في الأرواح و انتشار الأمراض و الأوبئة.
   ب. الهجرات السكانية.
   ت. فقدان الثروة الحيوانية.

1. الفيضانات و السيول (Flads) تؤثر الفيضانات على الانسان و البيئة، و أحدثت تدميرا واسعا في الممتلكات و المنشآت و خسائر في الأرواح، و شهد السودان عدد من الفيضانات التي أثرت على المواطنين و أهمها فيضان 1942 و1988 و كذلك 1965، 1985، 1987، 2001، 2003، و هناك عوامل عديدة تؤدي لتعرض السكّان لخطر الفيضانات و أهم هذه العوامل :
2. استيطان السكان في السهول الفيضية.
3. عدم الإدراك الكافي لمخاطر الفيضان.
4. ضعف و عدم ملائمة البناء لطبيعة المنطقة.
5. الاستخدام غير الراشد للأراضي .

و نتيجة لذلك سيحصل شح مطلق في الموارد الغذائية، و انتشر مذهب نهاية الثروات الطبيعية الذي أرجع المجاعة في دول الساحل الإفريقي الى نفاذ الموارد الطبيعية المتجددة و الغير متجدّدة، و معاناتها من مشكلة فقدان التوازن البيئي جراء تسمم و تلوث البيئة المحيطة بها، و جراء هذا الأخير تعرف المنطقة عدّة من

الأوبئة و الامراض انفتاكة، وهذا و فقا لخصائص البيئة و الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية من الأسباب الرئيسية للأوبئة ما يلي : **(ناصر،2008،ص257)**

تدهور البيئة والفقر و الازدحام السكاني

1. توفر البيئة لتوالد الحشرات الناقلة للأمراض (الايبولا)
2. ضعف امكانيات تحصين المواطنين وعدم إدراك أهميته.
3. حركة سكّان داخل و خارج المناطق الموجودة.

أشاد تقرير البنك الدولي في مجال الوقاية من الأوبئة، وخاصة " **فيروس العوز المناعي البشري** * " المكتسب سنة 1997 " يبدو أن الفقر واسع الانتشار و التوزيع الغير عادل للدّخل الذي يميّز التخلف و يشجّع انتشار العدوى بفيروس العوز المناعي البشري".

و على نحو مماثل أعلن برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز و العدوى بفيروسه في سنة 2001 "

أنّ (الفقر و التخلف)و غياب الخيارات و عدم قدرة الافراد على تقرير مصيرهم يُغذي وباء فيروس العوز المناعي البشري ."

و في مجلة **لانست** " (2004Lancet) اشار" **فينتون"** الي دلائل حول كيفية دفع الفقر بالأفراد الى تصرفّات عالية الاخطار و في استنتاجه ... "إنّ الحدّ من الفقر قد يكون الاستجابة الوحيدة المتيسرة طويلة الأمد لكبح الوباء".

(http://www.who.int)

و في تحليلنا من خلال مقاربة متعددة الاختصاصات ، بين عدّة قطاعات أبرزت الهشاشة التي تطبع المجتمع بمنطقة الساحل الافريقي، فهو مجتمع فقير يعاني من نقص الهياكل الصحيّة، والتزود بالمياه ، و تستفحل فيه الاثنية و الجريمة و الارهاب، وهي مشاكل خلفها التخلف في التنمية رغم الثروات الطاقوية والمنجمية التي يزخر بها الإقليم، **(المعهد**

العسكري للوثائق و التقويم و الاستقلالية،2015،ص71)و لتبيان تناقضات النمو و الصعود في ظل استمرار متلازمة الفقر و التخلف في الواقع الافريقي ويعتبر الساحل الصحراوي كما هو متعارف، منطقة تشهد اللّاستقرار، و نحدّد الذكر على نيجيريا التي عرفت باسم " **عملاق افريقيا النائم** " حيث في سنة 2012

بلغ اجمالي الناتج المحلي حوالي 273 مليار دولار، بمعدّل نمو يقارب (6.6%) سنويا بالمقارنة بنحو (34.5) مليار دولار فقط عام 1999.(**http://www.studiesalarabiya.net**)

ومن خلال القراءة للخصائص الهيكلية للنهضة الشكلية لمعدلات النمو الاقتصادي لا تعطي صورة حقيقية لاقتصاد نيجيريا، وعلى الرغم من ارتفاع معدلات النمو منذ عام 2003 فقد ارتفعت معدلات البطالة بما يزيد عن على 50%. كما هناك 100 مليون مواطن يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا وهذا يعني ذلك ان 70% من سكان العملاق الافريقي يعيشون تحت خط الفقر، و يعتبر هذا الأخير أكبر تحدّي في منطقة الساحل و الصحراء وجل سكان هذه المنطقة يعيشون في فقر مدقع، و يعيش نصف سكانها بمتوسط دخل لا يتجاوز نصف دولار يوميا، و أمام أهداف الأمم المتحدة المتعلقة ببرنامج" أهداف الألفية الجديدة" و التي تضمنّت العمل على تخفيض عدد الفقراء في العالم الى أقل من النصف سنة 2015 و التركيز على النمو الاقتصادي، ووضع أهداف التنمية لرفاه الافراد وتخفيض الفقر و توسيع آفاق الاختيار و الحرية.(**بدر،2007،ص96)**

إنّ المقاربة الاقتصادية لا تكفي في تحليل المتغيرات المتعدّدة و التي تحكم ظاهرة الفقر و لهذا من الضروري إضافة المقاربات السياسية و الاجتماعية لتحليل متغير الفقر في دول الساحل، و يرجع السبب الرئيسي للفقر من الناحية الجيوسياسية إلى أشكال تدخل المؤسسة العسكرية و أثرها على صناعة القرار أو مسار التحول الديمقراطي، ومن خلال تقارير البنك الدولي تشير الاحصائيات الى أن مشكل الفقر في الساحل في اتساع مستمر و يتعدى مسألة النمو الاقتصادي، وغياب العقلانية في تسيير النمو و الموارد.(**حمروش،1985،ص12)**

-عدم تكريس الحكم الراشد والذي يتعلق بطبيعة السلطة السياسية و شرعية تمثيلها و هذا ما يقتضي ضعف الآليات الديمقراطية، و بالتالي ضعف تحقيق الأمن و الاستقرار و تنظيم الانتخابات حرّة و نزيهة و شفافية تسمح بمشاركة واسعة النطاق للأحزاب السياسية و هذا يعني اشراك جميع المؤسسات الرسمية و غير رسمية في اتخاذ القرار.(**برقوق،2009،ص03)**

و بالعودة الى المقاربة الاقتصادية نجد ارتفاع كبير و في تزايد مستمر لظاهرة الفقر و ضعف القدرة الشرائية، و انخفاض ميزان المدفوعات ،زيادة على ذلك ارتفاع المديونية الخارجية التي قد تنشأ عليها أزمات مالية (تجربة مالي 1991)

لقد تعرضت منطقة الساحل إفريقي لسيناريو الاستعمار الذي أسهم في ربط اقتصاديات الدول الإفريقية بالغرب الذي استخدمه كوسيلة لنهب خيرات هذه المنطقة، و لا تتوارى الدول الغربية باحتكارها و شركاتها المتعددة الجنسية في تعميق التبعية الاقتصادية من خلال تحويل الأسواق الافريقية الي اسواق استهلاكية واسعة ليست فقط لمنتجاتها الصناعية إنّما لمنتجاتها الغذائية.(**الجابري،2001،ص12)**

-فشل وعجز الدولة على أن تكون المحور الأساسي أو المحرك الرئيسي للاقتصاد و التنمية حيث تعاني من حالة استثنائية من الاخفاق الوطني و العجز التنموي.

- عرفت حركة البورصات العالمية اضطرابات شديدة جراء تركها مسرحا للرأس المال الأجنبي و حركة سرعة الأموال و هذا ما عكس عليها الأزمات المالية و انتشار الأمراض و الأوبئة الفتاكة و نقص التعليم و الفقر المدقع (**United nations1997،**)

أمّا باستخدام المقاربة الاجتماعية فنجد:

- عدم قدرة دول الساحل الإفريقي التجاوب مع التطورات التكنولوجية على المستوى الدولي نتيجة انتشار الجهل و الأمة.
- اهمال المشكلات التنموية الرئيسية كالفقر و البطالة و بالتالي ضعف مستويات التنمية البشرية.
- الانفجار السكاني و بروز زيادات في السكان، و ما تفرضه هذه الزيادات من حاجة الموازنة و المتطلبات المختلفة و الأخذ بأنماط جديدة من التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي.**(طاشمة،2008،ص05)**
- وقوع اقليم الساحل في حلقة الفقر المفرغة نتيجة الارتباط بين التبعية الاقتصادية و التبعية الغذائية و الحصيلة الرئيسية لتبعية هذه الدول هي أمن طويل للإمبريالية وهي كبح و تشويه تطور اقتصادها و الابقاء على تخلفها الاقتصادي و الثقافي العام، وفرز قطبي الغنى و الفقر و الانتشار الجماعي للجوع و سوء التغذية المزمن[229].

و تعرف دول افريقيا جنوب الصحراء تزايد عدد اللاجئين الذي أصبح من التحديات الأمنية، و ما رافقها من مشاكل سياسية و انسانية و عرقية، وعن مفوضية شؤون الاجئين في العالم أشارت إلى ارتفاع عدد اللاجئين في افريقيا الى أكثر من 3.5 مليون لاجئ، و تركز معظم النزوحات عبر الحدود في افريقيا، و كانت أكبر الدول مستقلة لتلك التيارات : تشاد التي استقبلت حوالي 32 الف لاجئ معظمهم من السّودان نتيجة أزمة دارفور ثم البنين 23 ألف معظمهم من التوغو، وغانا 14 ألف **(ناصر،2008،ص257)**

و علاوة على هذا اوضح خبير منظمة الأغذية و الزراعة " **فرانكو فيشاني** " سلسلة من حالات سوء الفهم بين توفير الغذاء و الاكتفاء الذاتي، و في الواقع يمكن القول أن محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي يكون مبررّا من الناحية الاقتصادية ومن الملائم محاولة تحقيق هدف الاعتماد على الذات بدلا من الاكتفاء الذاتي.

كما أشار **فرانكو فيشياني** الى واقع الأمن الغذائي من خلال تقديرات المنظمة، حيث هناك حوالي 800 مليون فرد من يعانون من سوء التغذية في الدول النامية ، و أن معدل من يعانون من سوء التغذية كبير

جدّا في دول جنوب الصحراء الافريقية حيث يصل الى 33% كما أنه يصل الى 50 %من السكان في بعض الدول.

و أكدّ فيشاني على ثنائية العلاقة المتبادلة بين الأمن الغذائي و التنمية، حيث هذه الأخيرة تعترضها تحديات يسببها انعدام الأمن الغذائي، و العكس صحيح فالتنمية تنطوي على امكانية تخفيض انعدام الأمن الغذائي، الفقر....

و أشار فيشاني إلى أن صياغة سياسات الأمن الغذائي تنطوي على تحديد أبعاد و سمات أبعاد الفقر و سوء التغذية، و أهم العوامل التي ساهمت في انعدام الأمن الغذائي و توسيع فجوة الفقر (جغرافيا-اجتماعيا)، و اقترح مجموعة من الاستراتيجيات لتخفيض الفقر و انعدام الامن الغذائي و تجلت الاقتراح في عنصري أساسين :

1- زيادة الاستثمار في الموارد البشرية: التعليم، الصحة، النظافة، التنمية المجتمعية.
2- تعزيز قدرة الفقراء و من يعانون من انعدام الأمن الغذائي على استغلال موجودات الأرض، المياه، الثروات و رأس المال.

و قد بدأت الفاو انتهاج ما يسمى " منهج المنهج المشترك " كدالة رئيسية في تخفيض انعدام الأمن الغذائي و متابعة مؤتمر قمة الغذاء العالمي، و يربط المنهج بين تشجيع الزراعة المستدامة ذات القاعدة العريضة و التنمية الريفية و التدخلات التوعوية المستهدفة. **)منير، 2008، ص 04.)**

و في هذا الإطار أشار خبير الاقتصاد الدّولي " **جي ستنغليتز**" الى عدم فتح الحرية المطلقة على العولمة التي روجت لها المنظمات المالية الدولية ،على أنّها وسيلة لتحقيق تنمية عادلة و ديمقراطية و تخفيض كبير للفقر، ثم أكدّ بشكل كبير على استقرار الغذاء و الخصخصة بينما كان التركيز على المؤسسات و النمو المستدام.

و يركز التوجه الحالي للبنك الدّولي بشكل كبير على أولويات مكافحة الفقر و الجوع و إن كانت هذه الاولويات ضمن استراتيجيات التنمية التي تعالج الأسباب التي تولد الفقر و الجوع.

ثانيا-المقاربة التنموية الجزائرية في الساحل الإفريقي

تعتبر المشاكل التنموية من أهم العوائق التي تقف أمام تحقيق التطور في إفريقيا خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة وبروز مرحلة النظام الدولي الجديد و ما صاحبته من تطورات طرأت على النظام الاقتصادي والاجتماعي العالميين هذا ما جعل الجزائر تواجه العديد من التهديدات القادمة من إفريقيا ومن منطقة الساحل الإفريقي خصوصا،ويحتم عليها العمل لمواجهة هذه التهديدات ومحاولة الحد من تداعياتها التي قد تطول ليست فقط الدول المجاورة وإنما القارات المجاورة أيضا كأوروبا.

*** الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيبادNEPAD**

لا نستطيع الحديث عن بلدان العالم الثالث اليوم عن وجود مجال سياسي متميز عن مجالات العلاقات الاجتماعية والشخصية. فالسياسي في إفريقيا مرتبط إلى حد كبير بما هو اجتماعي وشخصي فالعلاقات العشائرية والعائلية والقبلية والطائفية لا تزال هي السائدة في العلاقات بين البشر في هذه الدول. وإضافة إلى ذلك إن انعدام الحريات العامة وغياب الديمقراطية يشكلان سببا في غياب السياسة والممارسة السياسية عند المواطنين.

تتسم دول الساحل الافريقي بغياب أو ضعف التجمعات السياسية التي يمكن أن تساهم في تزويد المواطن بالمعارف السياسية وبالتالي في تشكيل وبلورة الرأي العام.إذ أن العديد من الأحزاب السياسية مجرد تنظيمات تعود قيادتها إلى شخص آخر وبالتالي تتحدد طبيعتها بشخصه أكثر منها بآرائه السياسية ومن هنا يفتقر الإنسان في هذه البلدان الإفريقية إلى الاستعداد لتكوين آرائه حول المشاكل والقضايا المحيطة به والبعيدة عنه. وهذا يعكس لا مبالاته وبالتالي تسليم أمره للآخرين: كبير العائلة، شيخ القبيلة، وجهاء القرية.**(مشورب، ،2002،ص04.)**

منذ أن سجلت الدبلوماسية الجزائرية عودتها إلى الساحة الإفريقية بقوة وبشكل مفاجئ من خلال القمة ال 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية ورئاستها لها زاد اهتمامها بالقضايا الإفريقية، خصوصا وأن بعض المشاكل التي تعاني منها الجزائر هي جزء من مشاكل إفريقيا، كانخفاض معدل التنمية ومشكل الديون التي أصبحت تثقل ميزانيات معظم الدول الإفريقية، حيث أصبحت تمثل هاجسا أكبر لأنه تأكد أن خدمات الديون أدخلت معظم الدول الإفريقية في معضلة اقتصادية مفادها أن هذه الديون عندما تم جلبها كان بهدف التنمية، لكنها تحولت إلى عائق دون ذلك، لأن خدمات الديون أصبحت تمتص الفائض الذي يمكن أن يوجه للتنمية، لهذا أصبحت اقتصاديات هذه الدول تدور في حلقة مفرغة من الصفر وإليه، ولذلك كما ذكرنا جاء التفات الجزائر إلى ذلك خصوصا وأن إفريقيا على عتبة دخول الألفية الجديدة في عالم معولم الذي رافقه ظهور تجمعات إقليمية لمواجهة هذا التيار، ولهذا كان لا بد للأفارقة أن يسيروا في هذا الاتجاه لتحصن من تيار العولمة الجارف، وبما أن الجزائر كانت تترأس منظمة الوحدة الإفريقية قامت بمحاولة إعداد خطة تنموية في إفريقيا وفق المعطيات الجديدة، وفي هذا الاتجاه جاءت مبادرة الرئيس الجنوب إفريقي" تابو مبيكي" بمساعدة الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" والرئيس النيجيري "أوبا سانجو" لإعداد خطة تنموية في القارة. **(جمعة ، 2005 ، ص 220.)**عرفت باسم الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا وتركزت على مبدأ المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات والتي يجب أن تكون لها الأولوية على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوجيه القطاع الخاص إليها وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن، وانضمت مصر فيما بعد إلى هذه المبادرة قمة النيباد، كما كانت مبادرة أخرى من طرف الرئيس السنغالي "عبد الله واد" التي أطلق عليها اسم مخطط أوميغا OMEGA PLAN وأعلنت خلال

مؤتمر القمة الفرنسية الإفريقية المنعقدة في ياوندي في جانفي 2001 ، وتركزت هذه المبادرة على أهم الميادين التي يجب توفرها من أجل إحداث تنمية شاملة ومستدامة من شانها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية وخاصة التجارية منها، والتمكين من تحمل أعباء المنافسة الإنتاجية والاندماج في التجارة العالمية، وبما أن هذه المبادرات لا توجد بينها تباينات واختلافات شديدة فإن القادة الأفارقة في قمة لوزاكا رحبوا بالمبادرتين المقترحتين OMEGA-MAP وقرروا دمجهما في مبادرة واحدة تعبر عن موقف إفريقي موحد من أجل عرضها على شركاء إفريقيا الدوليين وأصبحت الصيغة النهائية لهذه المبادرة تعرف ب:مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD وتهدف إلى تقليص الفارق الذي يفصل إفريقيا عن الدول المتقدمة والعمل على إيجاد سبل لدمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي ، وهي بمثابة عقد أحد أطرافه إفريقيا التي تتعهد بتكريس مبادئ الحكم الراشد مقابل زيادة المساعدات وحجم الاستثمارات من طرف الدول المتقدمة والنيباد مبادرة استراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالاقتصاد والاستثمار في الشعوب الإفريقية ومواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية والتي تتمثل في الفقر المتزايد والتخلف واستمرار التهميش ... من هنا فوضت منظمة الوحدة الإفريقي O.A.U خلال الاجتماع ال 37 لها في زامبيا يوليو 2001 رؤساء الدول المؤسسة أو ما يعرفوا بالخمسة الكبار مصر، الجزائر، السنغال، نيجيريا وجنوب إفريقيا بتصميم هيكل متكامل للتنمية الاجتماعية الاقتصادية في القارة. **(د.ك ،" 2014،ص 01)**

تم طرح المخطط الرسمي للنيباد أمام منظمة الأمم المتحدة في 16 سبتمبر 2001 من خلال الاجتماع الوزاري للمجلس القتصادي و الجتماعي التابع لها وتم الترحيب بالمبادرة و تأكيد سعي المنظمة على دعم جهودها لكسب التأييد الدولي للمبادرة الجديدة وقد ركزت المنظمة على أربع مجالات لتحقيق أهداف النيباد و هي : التجارة الخارجية ,المديونية , تعزيز القدرات البشرية والمؤسساتية،و مع اعتماد مبادرة النيباد من قبل الحكومات الافريقية في 2001 و النقاشات تدور حول خطة عمل المبادرة و تم التركيز بوجه الخصوص على ما إذا كانت النيباد هي الخطة المناسبة لافريقيا؟ خاصة مع الانخفاض الحاد في الاقتصاد العالمي و تأثيرات الأزمة المالية العالمية على إفريقيا ,حيث شهد نمو الناتج المحلي تباطؤ حاد في عام 2009 خاصة في إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى مما يجعل حظوظ ضعيفة لتحقيق التنمية.**(فلاح،2010-2011،ص 118.)**

وحاول المبادرون عبر هذه الشراكة تغيير الصورة المرسخة عن إفريقيا كقارة البؤس والانقلابات العسكرية والنظم السياسية الهشة بتطبيق الديموقراطية و ترسيخ الحكم الراشد إذ أن العديد من الأنظمة الديمقراطية جديدة و لا تزال هشة و تواجهها تحديات كثيرة و معقدة كصعوبة ترسيخ الدستورية، و إعادة بناء دولة ما بعد الاستعمار، و منع التدخل العسكري في السياسة و إقامة هياكل إدارة فعالة للتنوع العرقي، رعاية قيادة فعالة، تمكين المرآة من مكافحة فيروس الايدز، حماية حقوق النسان، و سيادة القانون.

ومهما تكن التحديات فالمشكلة الان في إفريقيا كما أشار السيد " أماكو" خلل مؤتمر " الديمقراطية و المجتمع المدني و الحكم الراشد في إفريقيا" في عام 1997 ليست في إضفاء الطابع الديمقراطي و لكن كيف ؟و متى و بأي شكل؟ .**(بوعشة، 2004 ،ص 77.)**

وفي هذا السياق عملت الجزائر في تجسيد المشاريع الاقتصادية الكبرى دون إهمال السياسية منها في إطار هذا البرنامج الإفريقي الطموح وذلك من اجل بلوغ أهداف الألفية للتنمية على المستوي الوطني و القاري والدولي، و قد أهل الموقع الجيو استراتيجي الذي تحتله الجزائر للعب دور"محوري" في منطقة إفريقيا وسعيا منها لخلق فرص للتنمية على مستوى القارة جعلت الدبلوماسية الجزائرية من مشر وع النيباد "شغلها الشاغل" من اجل التوصل إلى إشراك إفريقيا في المشاريع الدولية الكبرى .**(عبد العزيز، 2001،ص 3.)**

وفي هذا الصدد قطعت الجزائر شوطا معتبرا في مسار المشاريع الكبرى المراهن عليها في إحداث التكامل الإقليمي والاتصال لاسيما المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء) الجزائر - لاغوس النيجر(مفروقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا - مرورا بالجزائر و النيجر، ونفذت الجزائر الجزء الخاص بها من مشروع شبكة الألياف البصرية الرابط بين الجزائر - أبوجا(ويجري العمل حاليا على توفير خط ينطلق من العاصمة الجزائر إلى الحدود النيجيرية إلى جانب خط أخر يربط بين الحدود الجزائرية النيجيرية مرورا ب"زندار" بالنيجر مع الإشارة إلى توسعة أخرى لهذه الشبكة تمت برمجتها من اجل تغطية المنطقة من الحدود الجزائرية المالية إلى غاية منطقة "غاو" بمالي. وستدعم الجزء الجزائري من هذه الشبكة عبر خط جديد طوله 750 كلم من الألياف البصرية يمتد على طول خط تحويل المياه بين عين صالح وتمنراست الذي تم تدشينه مؤخرا حيث أنجزت الشبكة الجزائرية حسب المقاييس الدولية. وحرصت الجزائر دوما على تبني طرحا إفريقيا يعتمد على تبني إستراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول القارة من خلال إدراك أهمية مساعدة القارة في من اجل ترقية منشاتها القاعدية ومشاريعها الهامة القادرة على توفير فرص جديدة للتبادل مابين المناطق وداخل المناطق نفسها

كما استطاعت الجزائر أن تجعل القارة من خلال النيباد شريكا"مهما"و"قطبا جديدا" للتنمية في الاقتصاد العالمي فمبادرة النيباد تهدف بالأساس إلى استغلال موارد القارة و القضاء على الفقر و لأجل هذا قامت بتوزيع المهام حسب المجالات ذات الأولوية على خمس مجموعات إقليمية هي كالتوالي: جنوب إفريقيا مع الإتحاد الإفريقي: قضايا السلم والأمن.

*الجزائر مع اللجنة الإقتصادية لإفريقيا : الحكم الجيد للإقتصاد والمشروعات.

*مصر والإتحاد الإفريقي : الزارعة والنفاذ إلى السواق العالمية.

*نيجيريا مع بنك التنمية الإفريقي: التكامل الإقتصادي.

*السينيغال مع بنك التنمية الإفريقي: البنية الأساسية . **(المخادمي، 2007 ، ص 91.)**

تبنى معظم المحللين الفارقة للنظرة السلبية حول ترسيخ الحكم الراشد و هذا أثر على رؤيتهم لمبادرة النيباد، فقد نظر هؤلاء إلى مفهوم الحكم الراشد في المبادرة باعتباره يخضع العوامل السياسية ولإملاءات النموذج الليبرالي الجديد و يخدم آلية النفاق السياسي التي تمارسها الحكومات الافريقية, فبعض منظمات المجتمع المدني الافريقي ترى أن المبادرة تكرس "أصولية السوق" بتركيزها الكبير على دور القطاع الخاص في التنمية مما يفسر تردي الوضعية الاقتصادية.

(فلاح،2010-2011،ص 118.)

حيث صارت إفريقيا تشارك باستمرار في قمم المجموعة الصناعية الكبرى الثمانية لطرح انشغالاتها ومطالبها ورافعت الجزائر في العديد من المحافل الدولية من اجل النيباد وأسسها وأهدافها انطلاقا من مكانتها داخل الهيئة إذ أنها عضو هام في أجهزتها الأساسية و من بينها الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء.

وتعتبر هذه الأخيرة حجر زاوية في "النيباد" حيث تسمح للدول الإفريقية بتقييم التجارب المختلفة والاستفادة منها لتطوير مستوى الأداء السياسي والاقتصادي والإداري وترشيد الحكم والتعاون لحل المشاكل التي تواجه بعضها. وكانت آلية التقييم قد استعرضت تقرير الجزائر في فبراير 2009 وفق المعايير الأربعة وهي الديمقراطية والحكم الراشد و الإدارة الاقتصادية وحوكمة الشركات وأخيرا التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و برز الدور الذي لعبته الجزائر دفاعا عن النيباد جليا من خلال مداخلات الرئيس بوتفليقة الذي دعا في قمة فرنسا - افريقيا بنيس بفرنسا في شهر ماي من سنة 2011 إلى شراكة متوازنة تأخذ بعين الاعتبار مصالح إفريقيا من خلال تبادل شروط التنمية.**(المخادمي، 2007 ، ص 92.)**

وأوضع رئيس الجمهورية في سيرت بليبيا خلال القمة العربية الإفريقية التي عقدت في أكتوبر2010 مقاربة تقوم على "التكامل" بين الدول الإفريقية والدول العربية بالنظر العلاقات الجوار التي تربط بين العديد من دول الكتلتين . أما خلال قمة أوروبا إفريقيا في نوفمبر 2009 فدعا رئيس الجمهورية إلى طرح تصورات الجزائر ومن ورائها دول القارة إلى التأسيس لشراكة"حقيقية"بين إفريقيا وأوروبا لا سيما في المسائل الجوهرية المتعلقة بالتنمية والسلم والأمن وتقليص الهوة بين الشمال و الجنوب وعلاوة على قطاع التنمية والاقتصاد سجلت إفريقيا بفضل مساعي الجزائر في إطار مبادرة النيباد خطوات هامة في مجال السلم و الأمن و تعزيز دولة القانون والديمقراطية.(**http://www.djazairess.com)**

إلا أن المشكلات التنموية في إفريقيا زادت تفاقما نظرا لاعتمادها على المساعدات و القروض الأجنبية منذ استقلالها بشكل كبير مما يجعل نجاحها أو فشلها مرهون بتلك المساعدات، هذا فضل عن أن قضية

المساعدات تثير عدة تساؤلات : فهل هذه المساعدات و القروض تقدم لدعم التنمية في إفريقيا؟ أم أنها تقدم لتحقيق أغراض خاصة للدول المانحة؟ لذلك فان الاعتماد على هذه المساعدات يخلق قيدا من التبعية قد لا يمكن التخلي عنه، أضف إلى ذلك أن النظام الاقتصادي العالمي الغير عادل قد ساهم في تخلف القارة، و العولمة التي تشكل العقبة الرئيسية التي تواجه إفريقيا في جهودها الرامية إلى التطوير و ذلك بسبب منافعها الغير متساوية و العادلة لجميع مناطق العالم. **(فلاح،2010-2011،ص 140.)**

الخاتمة

أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعاده الاقتصادية و الفنية والاجتماعية والسياسية، من القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات، في ظل المتغيرات المستجدات الإقليمية والعالمية، تصدرت هذه القضية دائرة اهتمامات الجهات المعنية، وشغلت بال المواطنين لأنها تمسهم بصورة مباشرة.

يبقى التحدي الغذائي هاجسا يشكل أكبر التحديات التي تواجه دول الساحل الافريقي، هذا الأخير الذي لا يزال عاجزا على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان في كل المجالات نظرا للمعضلة الأمنية :نزاعات،حروب،هجرة غير شرعية ،مخذرات .

بالإضافة إلى .الظروف المناخية غير الملائمة في غالب الأحيان، غير أن هذه الأخيرة بالرغم من أثرها الواضح تبقى ليست بالدرجة التي تعزى لها، حيث يمكن للإنسان أن يقلص من تبعاتها بالاستعداد لها وتوفير المستلزمات الضرورية للتقليل من أثرها.

وفي هذا المجال حققت الجزائر نتائج ايجابية في مجال الوقاية من النزاعات أو تسويتها وذلك بفضل مصداقيتها وتجربتها المعتمدة على مبدأ الحوار وخيار الحل الدبلوماسي مهما كانت التعقيدات وحجم الصراعات التي تنخر هيكل القارة. و تمضي الدبلوماسية الجزائرية عبر مشوارها الإفريقي في استحداث استراتيجيات واليات كفيلة بمواجهة تحديات العولمة المتسارعة التي تواجهها القارة السمراء لا سيما أمام التداعيات السلبية للازمة الاقتصادية و المالية التي يشهدها العالم.

قائمة المراجع:

1- الحربي سليمان عبد الله ، مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه و تهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 2008،العدد 19،السنة 2008.

2- الطيب صديق منير" المفاهيم الامنية في المجال الأمن الغذائي "، في الندوة العلمية : قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية، الرياض: مركز دراسات و البحوث ، قسم الندوات و القاءات العلمية 2008/02/27.

3-المعهد العسكري للوثائق و التقويم و الاستقلالية، ملتقى حول " الساحل ضمن استراتيجية القوى"مجلة الجيش، العدد 620، مارس 2015.

4-إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية دراسات اقتصادية ، بيروت : دار المنهل اللبناني ، مكتبة رأس المنبع للطباعة والنشر، ط 1،2002. .

5-علا ء جمعة ،" مبادرة ثلث سنوات"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 159 ، سنة 2005

6-عزيزة محمد علي بدر،" استنزاف الانسان في إفريقيا، الفقر و المرض و النزوح"، السياسية الدولية، العدد 169، 2007.

مولود حمروش، الظاهرة العسكرية في افريقيا السوداء، الجزائر: الشبكة الوطنية للنشر و التوزيع، 7-1985.

*8-امحند برقوق، " دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد"، مجلة مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد8، جانفي 2009.

9-محمد عابد الجابري، "هل يمكن الانتقال الى ليبيرالية جديدة في بلد متخلف"، مجلة البرلمان الغربي، العدد 81، اكتوبر2008

10- بومدين طاشمة، تحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني : التحولات السياسية و اشكاليةالتنمية في الجزائر واقع و آفاق، جامعة شلف ،16-17 ديسمبر 2001 .

د.ك ،"النيباد الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد"،مجلة افريقيا قارتنا ، العدد04 ، افريل 11-2014.

12-أمينة فلاح، "دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،فرع الديمقراطية والرشادة، قسنطينة،2010-2011.

13-محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الفريقي و إدارة الحرب الاثيوبية الاريترية ، بيروت: دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع ، 2004 .

14-سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مصر :مكتبة و مطبعة الشعاع الفنية، 2001.

15- عبد القادر رزيق المخادمي، التعاون العربي الإفريقي : ضرورة حيوية لمواجهة العولمة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع سنة 2007 .

16- نوال نعمة، الأمن الغذائي و التنمية " السياسات ندوة في مستوى الزراعية " دمشق : المركز الوطني للسياسات الزراعيةNAPL 29 كانون الثاني 2004.

17- - ناصرعبيد ناصر : "الأمن الغذائي بوصفه أحد مكونات الأمن القومي العربي " ندوة حول الأمن القومي في عالم متغير، دمشق : مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية 2002.

18- United nations développement programme (PNUP)newyork,1997

19- عبد العظيم محمد الشيخ، المجاعات في افريقيا، في الموقع الالكترونيwww.eljazera.net

20- عطية محمود الطنطاوي، تغيرات المناخ أكبر تحديات المستقبل بإقليم الساحل الافريقي،على الرابط الالكتروني http://www.yuom7.com/story/2014/29/%D8/AF

21- الأزمات و الكوارث و النزاعات في السودان، في الموقع الالكتروني
http://www.renters.com/article/2013/12/06/us.sonthsudan-unesttolk-idsbre9bp.

22-جوستين وبار لهورست " فهم علاقات الفقر و الثراء بعدوى فيروس العوز المناعي البشري في دول افريقيا"، مجلة منظمة الصحة العالمية ، المجلد 88، السنة 2010،ص02 على الموقع الالكتروني http://www.who.int/entity/bubletm/ar

23-حمدي عبد الرحمن، تحولات المشهد الافريقي : ثنائية الفقر و الحرب على الإرهاب :في الموقع الالكترونيhttp://www.studiesalarabiya.net

24-د.ك ،"النيباد احد أهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجية على مستوى القارة السمراء"،وكالة الأنباء الجزائرية-

على الرابط الإلكتروني http://www.djazairess.com/aps/254815

-25http://www.adthis.com/boukmavt.php ?v=250 &PUB+XA-4A-99AB42

د. صورية براك - جامعة سكيكدة

البريد الالكتروني: berrak_sorayapo@yahoo.fr

مقدمة:

تعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية التي أطلقت في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للاتحاد الإفريقي ودخلت حيز التنفيذ في 30 ماي 2019 أحد المشاريع الرائدة في القارة ؛ لكونها تمثل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم بحيث تضم 55 دولة وثمانية مجموعات اقتصادية إقليمية هي: السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا الكوميسا، ومجموعة شرق إفريقيا ، مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية، المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ، بالإضافة إلى تجمع دول الساحل والصحراء واتحاد المغرب العربي.

تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بالنسبة لدول القارة أكثر من مجرد اتفاقية تجارة حرة تقليدية، فهي مبادرة طموحة لدفع النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية طويلة الأمد؛ وهذا بالنظر إلى المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي ستتحقق للقارة الإفريقية من خلال تحرير التجارة الإفريقية البينية وإنشاء سوق قارية واحدة وإزالة الحواجز التجارية والجمركية والمؤسساتية والقانونية والمادية بين أعضائها ، مما يساهم في زيادة المداخيل بنسبة 9% أي ما يعادل 571 مليار دولار والحد من الفقر، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة نتيجة لرفع التبادل التجاري القاري إلى 60% وزيادة التدفقات الاستثمارية الداخلية والخارجية. وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية مما يمكن من تسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى البحث في الأهداف والمكاسب الاقتصادية التي تسعى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والتي حددت في أجندة إفريقيا 2063 لتحويل وتمكين اقتصادات القارة وتحقيق التنمية في ظل تحديات اقتصادية وسياسية معقدة على المستويين الداخلي والخارجي من خلال **مقاربة نسقية** نعالج بها الإشكالية التالية: **هل تمثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية رهانا استراتيجيا لتحقيق التنمية في إفريقيا ؟**

للإجابة عن هذه الإشكالية تركز الورقة البحثية على تحليل العناصر التالية:

أولا: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: النشأة والأهداف

ثانيا: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية كمحرك للتنمية

ثالثا: التحديات المعيقة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تحقيق التنمية

1. منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: النشأة والأهداف:

طرح اقتراح مبادرة تأسيس منطقة تبادل حر قارية افريقية سنة 2012 ، وتم التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بعد سلسلة من المفاوضات خلال القمة الاستثنائية العاشرة للاتحاد الإفريقي في 21 مارس 2018 ، وبدأت التجارة بموجب هذه الاتفاقية في 1 جانفي 2021 ، وبحلول 30 سبتمبر 2021 تم التوقيع على الاتفاقية من طرف 54 دولة افريقية ما عدا دولة اريتيريا وتصديق 42 دولة(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021، ص 17). وتتكون الاتفاقية من النصوص العامة الحاكمة للاتفاق وعددها 31 مادة إلى جانب ثلاث بروتوكولات مرفقة بملاحقها؛ بروتوكول التجارة في السلع(9ملاحق)، بروتوكول التجارة في الخدمات (6 ملاحق)، بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات(3 ملاحق) (مصطفى،2021، ص ص 292، 293).

مر إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بالمراحل التالية:

- المرحلة الأولى: تم التفاوض على ثلاثة بروتوكولات تتعلق بالجارة في السلع، التجارة في الخدمات والقواعد وإجراءات تسوية المنازعات. ويتعين في هذه المرحلة على الأعضاء إزالة التعريفات الجمركية تدريجيا بمتوسط 97% من خطوط التعريفة الجمركية التي تمثل 90% من واردات الدول الإفريقية . وبسبب التباين الكبير في بنود التعريفة بين القطاعات والبلدان الإفريقية فانه يتوقع أن يشمل التحرير بعض القطاعات دون تلك المستبعدة من التحرير بسبب الحماية الممارسة على بعض القطاعات الحساسة، لذا بدأت المفاوضات في جوان 2018 وتم الاتفاق على خمسة قطاعات ذات الأولوية : الخدمات المالية، النقل، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأعمال التجارية، السياحة. (غطاس، 2022، ص91)
- المرحلة الثانية: ركزت المفاوضات على الاستثمار والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية والمرأة والشباب، فضلا عن التجارة الرقمية، وسيؤدي استكمال برتوكولات هذه المرحلة خاصة فيما يتعلق بسياسة المنافسة والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية إلى زيادة تعزيز بيئة الاستثمار وجاذبية السوق الإفريقية للمستثمرين (الأمم المتحدة، 2022،ص13)

1.1: أهداف منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية:

تسعى لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بموجب نص الاتفاقية المنشئة لها والمتطابقة مع أجندتي 2030 و2063 وأهداف التنمية المستدامة إلى تجسيد مجموعة من الأهداف العامة الطموحة الرامية إلى تحقيق الازدهار والتنمية الشاملة لقارة إفريقيا والواردة في المادة الثالثة، يمكن تسطيرها في:

- خلق سوق موحدة للسلع والخدمات وتسهيل تنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية وفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في " إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة كما وردت في أجندة إفريقيا 2063؛

- خلق سوق محررة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات تساهم في حركة رأس المال للأشخاص الطبيعيين؛

- تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

- إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة؛

- تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة، والمساواة بين الجنسين والتحول الهيكلي للدول الأطراف؛

- تحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الأطراف داخل القارة وفي السوق العالمية؛

- تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

- حل تحديات تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري.(agreement AFCFTA,p4)

الشكل1: أهداف وطموحات اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حسب أجندتي 2030 و2063 (خليلي، 2022، ص ص 61،62)

أجندة 2030	الهدف 2	**القضاء على المجاعة** : فبحلول 2030 سيتم مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية ولاسيما النساء، الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والمساجد، من خلال الوصول الآمن والمتساوي إلى الأرض، الموارد والمدخلات الأخرى والمعرفة والخدمات المالية والأسواق وفرص إضافة القيمة والعمالة غير الزراعية.
	الهدف 5.5	المساواة بين الجنسين: من خلال ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وتكافؤ الفرص للقيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.
	الهدف 8.2	**العمل اللائق والنمو الاقتصادي** :عن طريق تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء التكنولوجي والابتكار، والتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقطاعات كثيفة العمالة.
	الهدف 8.3	**تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية** :التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وخلق فرص العمل اللائقة، وريادة الأعمال، الإبداع والابتكار، وتشجيع إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ونموها من خلال الوصول إلى الخدمات المالية.
	الهدف 9.2	**الصناعة والابتكار والبنية التحتية** :تعزيز التصنيع الشامل والمستدام، بحلول عام 2030، وزيادة حصة الصناعة من العمالة بشكل كبير والناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصته في اقل البلدان نموا.
	الهدف 10	**تقليص اللاعدالة**
	الهدف 17.10	**شراكات من اجل الأهداف** :تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على قواعد ومفتوح وغير تمييزي ومصنف في إطار منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك من خلال اختتام المفاوضات في إطار جدول أعمال الدوحة للتنمية.
أجندة 2063	الطموح 1 الهدف 4	**أفريقيا مزدهرة**، تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة الاقتصادات المتحولة النمو الاقتصادي المستدام والشامل التنويع الاقتصادي والمرونة، التصنيع وإضافة القيمة.
	الطموح 6 الهدف 17	**إفريقيا التي يقود الناس تنميتها** :بالاعتماد على الإمكانات المتاحة من قبل الشعوب الإفريقية، وخاصة نسائها وشبابها، ورعاية الأطفال والمساواة الكاملة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة، تمكين النساء والفتيات.
	الطموح 7 الهدف 19	**إفريقيا كلاعب وشريك عالمي** :قوي وموحد ومرن وفعال، إفريقيا كشريك رئيسي في الشؤون العالمية والتعايش السلمي، مكانة إفريقيا في الشؤون العالمية.

تعمل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تحقيق هذه الأهداف العامة من خلال تجسيد الأهداف الخاصة التي حددتها المادة الرابعة من الاتفاقية المؤسسة لها وهي:

- الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض تجارة السلع؛
- التحرير التدريجي للتجارة في قطاع الخدمات
- التعاون بشأن الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة
- التعاون في جميع المجالات المتصلة بالتجارة
- التعاون في المسائل الجمركية وفي تنفيذ تدابير تسيير التجارة
- إنشاء آلية لتسوية المنازعات فيما يتعلق بالحقوق والواجبات
- إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان استمراريته.) agreement AFCTA,p5)

الشكل 2: تحرير التجارة

تحرير تجارة السلع	البلدان الأقل نموا	البلدان غير المدرجة ضمن فئة الأقل نموا	كيفية العمل
المنتجات غير الحساسة: سيتم تحرير 90 بشكل كامل	سيتم إلغاء التعريفات الجمركية بشكل كامل خلال 10 سنوات	سيتم إلغاء التعريفات الجمركية بشكل كامل خلال 5 سنوات	2021: 25% من التعريفات الجمركية 2022: 20 % من التعريفات الجمركية 2023: 15 % من التعريفات الجمركية يتم تخفيض النسبة سنويا إلى غاية تداول السلع تجاريا دون رسوم جمركية بحلول 2026
المنتجات الحساسة: سيتم التحرير 7% بشكل كامل على مدى أطول	سيتم إلغاء التعريفات الجمركية بشكل كامل خلال 13 سنة	سيتم إلغاء التعريفات الجمركية بشكل كامل خلال 10 سنوات	

المنتجات المستثناة: 3%	سيتم استثناؤها من التحرير	سيتم استثناؤها من التحرير	سيتم إعادة النظر في الأمر كل 5 سنوات

2.1: مبادئ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

تعمل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في إطار مجموعة من المبادئ تتلخص في:

- **القيادة الذاتية:** تتحقق بعدم تدخل الدول غير الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بأي شكل من الأشكال في قرارات وقيادة هذه المنطقة
- **التكامل:** اعتبار مناطق التجارة الحرة للتجمعات الاقتصادية الإقليمية ركائز أساسية لاتفاق منطقة التجارة الحرة الإفريقية بهدف الحفاظ على سبل التماسك بين الدول الأعضاء.
- **هندسة متغيرة:** أي البحث وتطوير الاتفاق بين دول أعضاء المنطقة للتكيف مع التغيرات المستجدة.
- **المرونة :** تعني تسهيل ومرونة عملية تنفيذ الالتزامات بين الدول الأعضاء خاصة الدول المتأخرة في معدلات نموها.
- **المعاملة التفضيلية والخاصة:** تمنح الدول الأكثر نموا للدول الأقل نموا معاملة تفضيلية تتعلق بالإعفاءات الضريبية والجمركية.
- **الشفافية والكشف عن المعلومات:** ضرورة التصريح والكشف عن المعلومات والحقائق عن مدى حركية السلع والخدمات من أجل ضبط و التنسيق قيادة أفضل لعمل المنطقة.
- **الحفاظ على المكتسبات:** فكلما حققت المنطقة نموا وتقدما في التنفيذ وجب على الدول الأعضاء الحفاظ على المكسب ومحاولة مضاعفته.
- **معاملة الدولة الأولى بالرعاية:** أي إعطاء الدولة المستقبلة للسلع من المنطقة كل الحقوق والمزايا التجارية مقارنة مع الدول من خارج المنطقة خاصة خفض التعريفات الجمركية(خليلي ، 2022، ص ص 62-63).
- **المعاملة الوطنية:** يعتبر هذا المبدأ هام لأنه يتعين على الدول المستقبلة للسلع المستوردة من الدول الأعضاء في المنطقة حق النفاذ والدخول في السوق الوطنية تماما مثل السلع المحلية في الأسواق المحلية.

- **مبدأ المعاملة بالمثل:** يمثل مبدأ عاما يتيح للدول حق التوازن الاستراتيجي فيعادل بين الالتزامات والواجبات لكل الإطراف المعنية بالتبادل الحر ولاسيما التعريفات الجمركية والضرائب والرسوم.
- **تو افق الآراء في صنع القرار:** يتحقق بمحافظة الدول الأعضاء في المنطقة على جماعية اتخاذ القرارات قبل التطبيق من أجل المحافظة على حسن العلاقات التجارية .
- **أفضل الممارسات:** داخل التجمعات الاقتصادية الإقليمية في الدول الأطراف في الاتحاد الإفريقي والاتفاقيات الدولية الملزمة للاتحاد الإفريقي(حفاف،2020، ص 602)

3.1: الأدوات التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

يتم التحكم في لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من خلال الأدوات التشغيلية التالية:

- **قواعد المنشأ:** هي تصريح مرور يسمح بتداول السلع دون رسوم جمركية داخل منطقة التجارة الحرة FTA شريطة أن تكون هذه السلع مؤهلة بكونها نشأت داخل منطقة التجارة الحرة. يهدف تصريح المرور هذا إلى تحديد المصدر الوطني للمنتج ، أي تحديد جنسيته الاقتصادية ليستفيد من المعاملة التفضيلية المقدمة من اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لافريقية مثل تخفيض التعريفة الجمركية. (الأونكتاد، 2019، ص 1)
- **أداة التفاوض على التعريفة الجمركية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:** هي أداة على الانترنت تهدف إلى تسهيل التفاوض على بنود التعريفة الجمركية، وتوفر منصة تبادل آمنة لمفاوضين ليتمكنوا من إنشاء عروض الامتيازات التعريفية ومشاركتها تلقائيا وبطريقة تتسم بالشفافية.
- **الإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية :** آلية الكترونية للإخطار بشأن الحواجز غير التعريفية ورصدها وإلغائها بموجب اتفاقية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ويمكن الوصول إلى الأداة عبر www.tradebarriers.africa/.
- **نظام الدفع والتسوية لعموم إفريقيا:** هو نظام للدفع الرقمي يساعد على تصفية المعاملات التجارية للسلع والخدمات وتسويتها بيد الدول الإفريقية باستخدام العملات المحلية.
- **مرصد التجارة الإفريقي:** منصة الكترونية تعمل على جمع بيانات التجارة بين الدول الإفريقية والمعلومات الأخرى ذات الصلة ومعالجتها وتحليلها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021، ص 19)

2. منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية كمحرك للتنمية الشاملة:

تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من المشروعات الرائدة في أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي، فهي مشروع طويل المدى يهدف إلى تكامل القارة و تحقيق ازدهارها ومنه الأمن والاستقرار من خلال تعزيز العلاقات التجارية البينية. وتكمن أهميتها في إلزام الدول الأعضاء باتخاذ مزيد من الإجراءات التكامل الاقتصادي عبر إزاحة الحواجز التجارية والرسوم الجمركية على 90% من السلع مما يساعد على توسيع التجارة الإقليمية وبناء القدرة التصنيعية (مصطفى، 2021، ص 292) علما أن التعريفية الجمركية داخل إفريقيا مرتفعة مقارنة بالمناطق الأخرى وتصل في المتوسط إلى 6% أما التدابير غير الجمركية فتصل إلى 18% (ازغور و سيلاسي، 2023).

ظلت حصة إفريقيا في التجارة العالمية منخفضة إلى راكدة مقارنة ببقية مناطق العالم ، حيث انخفضت الصادرات إلى 2.2% في 2019، ولا يزال الأداء التجاري لإفريقيا يعتمد بشدة على تطورات السلع الأساسية، ولاسيما أسعار النفط . وفي عام 2020 استمر هذا الانخفاض بسبب انكماش بنسبة 7.4% في تجارة البضائع العالمية بسبب تأثير جائحة كوفيد 19 . ووفقا لأرقام الأونكتاد بلغت الصادرات الإفريقية 386 مليار دولار، في حين بلغت الواردات 509 مليار دولار عام 2020 ، وتمثل هذه الأرقام 2.19 %من إجمالي الصادرات العالمية للسلع و2.85 من إجمالي الواردات لتسجل انخفاضا بنسبة 19.3 % و13.2% مقارنة بأرقام سنة 2019. ورغم الركود الاقتصادي الذي شهدته إفريقيا في عام 2020 إلا إن التجارة البينية الإفريقية ارتفعت إلى 16.1% من إجمالي التجارة الإفريقية، وبلغت الصادرات السلع بين البلدان الإفريقية 70 مليار دولار، وهو ما يمثل 14.4 % من إجمالي الصادرات من إفريقيا. وتعكس زيادة الصادرات البينية الإفريقية في عام 2020 خاصية أن التجارة بين الدول الإفريقية تتسم بالمرونة والتنوع من حيث سلة السلع ، وإمكانية التحول الهيكلي في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (الأمم المتحدة، 2022، ص ص 10،9).

تتيح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إذا ما تم تنفيذها فرصا ومزايا اقتصادية هامة لاقتصاديات المنطقة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة للقارة تتضمن :

- إتاحة العديد من الخيارات للمستهلكين من المنتجات والخدمات لم تكن متوفرة من قبل؛
- الحد من النزعة الحمائية وتدفع إلى مواصلة جهود ومشاريع التكامل ؛
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال التوسيع وتعميق الاتفاقات التجارية وغيرها من قواعد المنشأ؛
- تحقيق التقارب التدريجي بين الدول الإفريقية من حيث نصيب الفرد من الدخل ومستويات المعيشة؛

- تقليص التفاوتات الاجتماعية والإقليمية من خلال توفير سلع النفع العام التي تستهدف المناطق المحلية والفئات الضعيفة.

ووفقا لتوقعات البنك الدولي فان المكاسب التي ستتحقق لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تشمل ما يلي :

- إمكانية أن تزيد مكاسب الدخل لمنطقة التجارة الحرة القارية بنسب 7% بحلول عام 2035، أو ما يقرب 450 مليار دولار أمريكي نتيجة تقليص الحواجز غير التعريفية وتنفيذ اتفاق التجارة الحرة.
- ستتعزز التجارة البينية الإفريقية لاسيما في مجال التصنيع ، وسيزداد حجم إجمالي الصادرات بنسبة 29% بحلول عام 2035، أين تحقق صادرات التصنيع النسبة الأكبر بـ 62%، وزيادة التجارة البينية الإفريقية إلى 110% والصادرات إلى بقية العالم 46%.
- ستنمو إيرادات الرسوم الجمركية على المدى المتوسط والطويل بنسبة 03% بحلول 2035 بعد انخفاضها إلى 1.5% في المدى القصير .
- ستتمكن منطقة التجارة الحرة القارية من تحسين مستوى معيشة السكان وتقليص الفقر ل 30 مليون شخص وزيادة فرص العمل خاصة في القطاع الزراعي ، وسيتحسن مستوى الأجر للعمالة غير المدربة بحوالي 10.3% ، و 9.8% في أجور العمالة المؤهلة. (غطاس، 2022، ص ص 98، 99)

ويتوقع أن توفر منطقة التجارة الحرة القارية إمكانات خاصة للمنتجات الزراعية وتخفيف واردات الأغذية من خارج القارة التي بلغت 63 مليار دولار سنة 2015 ، وتشير دراسة النمذجة للجنة الاقتصادية لإفريقيا ECA أنه بحلول 2040 ستزيد التجارة البينية الإفريقية في المنتجات الزراعية بنسبة تتراوح بين 20% (9.5 مليار دولار) و30% (17 مليار دولار) ، والتوسع في الوصول إلى الأسواق الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي وزيادة دخل المزارعين وتوسيع الاستثمار الزراعي.(حفاف، 2020،ص 605)

من خلال منطقة التجارة الحرة القارية تقوم الدول الإفريقية بإنشاء سوق قاري واحد للسلع والخدمات، يتم تسهيله من خلال حركة رأس المال والأشخاص، وبالتالي وضع الأساس لإنشاء اتحاد جمركي قاري في النهاية. إن تجسيد خطوات وأهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سيكون له تأثير ايجابي كبير على القارة، وتقدر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستزيد من قيمة التجارة بين البلدان الإفريقية بنسبة تتراوح بين 15% (50 مليار دولار) و 25% (70 مليار دولار) بحلول عام 2040 بعد إلغاء 90 % من التعريفات على السلع وخفض تكاليف التجارة ، ومن المتوقع أن تعزز أيضا المشاركة الاقتصادية للشباب والنساء، حيث تمثل النساء أكثر من 70% من التجار غير الرسميين عبر

الحدود، وكذا استفادة صغار التجار عبر الحدود والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، بالإضافة إلى دورها في تنويع الصادرات وبناء اقتصاديات أكثر مرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية المستقبلية (خذيري و تويزه، 2022، ص447)

كما تتمتع منطقة التجارة الحرة القارية بإمكانيات كبيرة للقدرة التنافسية للاقتصاديات الإفريقية واندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وزيادة وفرات الحجم وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة.(الأمم المتحدة، 2022، ص ص 11. 12)

3. التحديات المعيقة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تحقيق التنمية:

على الرغم من الفرص والمزايا الاقتصادية التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتحقيق التنمية الشاملة إلا أنها تواجه تحديات معقدة على المستويين الداخلي والخارجي تجعل تطلعاتها وأهدافها غير واقعية وغير قابلة للتحقيق، ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى:

1.3: **تحديات هيكلية:** تكمن في عدم اكتمال صياغة الاتفاق ؛ حيث قدمت 41 دولة من الدول الأعضاء في المنطقة أجندتها الزمنية لتحديد قواعد المنشأ وخفض الرسوم (6 دول من مجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، 15 دولة من مجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، 6 دول من مجموعة شرق إفريقيا، 5 دول من الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي، 9 دول قدمت عروض بشكل فردي من ضمنها مصر) ، لكن بالمقابل لم يتم بعد استكمال اعداد ملحق اتفاق قواعد المنشأ كخطوة أساسية لتحديد السلع التي يمكن أن تخضع للرسوم وبدء المفاوضات في القطاعات السبعة المتبقية(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021، ص 18). والاهم من ذلك سوء إدراك وتقسيم التكاليف والفوائد المرتبطة بالعملية، والخسائر في الإيرادات العامة بسبب تخفيض التعريفة الجمركية، وعدم ضمان فوائد تكامل أسواق الدول الأعضاء، والتوزيع غير المتكافئ لمزايا التكامل والفوائد طويلة الأجل مقابل خسائر قصيرة الأجل (مفوضية الاتحاد الإفريقي، 2021، ص 30) .

على جانب آخر لم يتم تفعيل الكيانات الاقتصادية المهمة لمنطقة التجارة القارية الحرة الإفريقية رغم اختيار مقراتها مثل البنك المركزي(أبوجا)، بنك الاستثمار (طرابلس)، صندوق النقد (ياوندي) وعدم وجود توافق بشأنها خاصة في ظل افتقار العديد من الدول الإفريقية للنظم المصرفية الحديثة والاختلاف فيما بينها (إبراهيم، 2023، ص 462).

إن التجمعات التنموية الإقليمية التي تعتبر الركائز الأساسية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تتفاوت من حيث قوتها وأدائها في مناطقها الإقليمية وعدم قدرتها على تحقيق المبتغيات الجوهري وفقا للإطارات الزمنية المحددة، ونقص التقارب فيما بينها بخصوص أهداف التجمع الاقتصادي الإفريقي والتكامل القائم على أساس الالتزام بالمواعيد الزمنية المحددة. إضافة إلى عدم تمكن الكثير من التجمعات الاقتصادية مثل تجمع الساحل والصحراء من إنشاء مناطق تجارة حرة، وأدت ازدواجية عضوية الدول في أكثر من تجمع اقتصادي إقليمي إلى عدم التنسيق بين السياسات والأطر المؤسسية وعدم التركيز على تنفيذ الالتزامات الموكلة لكل دولة، وخلق تنافسا فيما بينها للحصول على أموال المانحين التي تعتبر المصادر الرئيسية لتمويل هذه التجمعات، وهذا الأمر يتناقض مع المبادئ والالتزامات المتفق عليها إقليميا. (مؤتمر وزراء الخدمة العامة، 2008، ص ص 8-9)

2.3: **تحديات اقتصادية:** تشمل مايلي :

- **تشابه الهيكل الإنتاجي:** تعتمد معظم الدول الإفريقية على إنتاج وتصدير السلع الأولية واستيراد السلع المصنعة إلى جانب ضعف القدرة التصنيعية وضعف الإنتاج الزراعي الذي يعتمد على الطرق التقليدية، مما يساهم في تضييق نطاق التبادلات التجارية البينية أو مع العالم الخارجي، وانحصارها في المواد الخام التي يتأثر سعرها بالسوق الدولة والأوضاع الأمنية والسياسية الدولية مثل النزاع الروسي- الأوكراني.(إبراهيم، 2023، ص458) إضافة إلى قوة روابط التبعية الاقتصادية للدول الغربية وتحديدا في قطاع الدواء والغذاء وقطع الغيار، مما يجعل الدول الإفريقية مقاومة للاندماج الفعال في نظام التجارة المتعدد الأطراف وتعزيز التبادل جنوب- جنوب، وتفضيل عوضا عن ذلك الشراكات الاقتصادية مع القوى الاقتصادية العالمية مثل الصين (الشريك التجاري الأول لإفريقيا)، الولايات المتحدة الأمريكية، القوى الأوربية (غطاس،2022، ص100) خاصة بسبب الضغوط التي تمارسها لوبيات المصالح المحلية بالدول (خليلي ، 2022، ص60) إلى جانب عدم التنسيق والمواءمة بين السياسات الاقتصادية وعدم تكامل هياكل الإنتاج بين الدول الأعضاء ، والتفاوت في الأداء والنمو الاقتصادي لأعضاء المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للاقتصادات الضعيفة أمام الاقتصادات المهيمنة مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا (مفوضية الاتحاد الإفريقي، 2021، ص30)

- **ضعف البنية التحتية:** رغم وضع العديد من المبادرات الإفريقية لمواجهة مشكلات البنية التحتية مثل برنامج تنمية البنية التحتية في إفريقيا pida ومشروع القاهرة – كيب تاون للربط البري بين مختلف مناطق القارة (إبراهيم، 2023، ص461) لا تزال دول القارة الإفريقية تواجه قصورا في البنية التحتية التنموية

المشتركة عبر الحدود (داخل الدول وفيما بينها) فنظم النقل غير كافية وجوانب القصور اللوجستية تعيق حركة السلع بكفاءة مما يشكل عائقا أمام تعمق الاتصال والتبادل التجاري والتنمية الاقتصادية(ازغور و سيلاسي، 2023)، وعلى الرغم من استثمار الحكومات الإفريقية حوالي 72 مليار دولار في البنية التحتية الجديدة لكنها لا تزال تواجه احتياجات ضخمة في توفير الطاقة والمياه مما يضعف التنمية في قطاعات أخرى ويشكل مخاطر على ربحية الاستثمارات الأجنبية، حيث تخسر معظم الشركات التي تستثمر في إفريقيا قرابة 6% من عائداتها بسبب نقص الكهرباء (أوقاسم و رقاني،2020،ص261)

وقد ذكرت مجلة البنك الدولي بهذا الخصوص أن تكاليف التجارة البينية في إفريقيا جنوب الصحراء هي الأعلى مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم وتقدر التكاليف بنسبة 50%، إضافة إلى وجود حواجز أخرى غير جمركية أمام التجارة تحد من تدفق السلع وتنقل الأشخاص ورأس المال عبر الحدود الإفريقية مثل الإجراءات التنظيمية التي تفرض في كثير من الأحيان تكاليف غير متوقعة (الأمم المتحدة، ص 136).

وتشكل فجوة التكنولوجيا الرقمية أيضا تحديا كبيرا أمام الجارة في السلع والخدمات ، فالبنية التحتية الرقمية المحدودة وعدم كفاية الفرص الحصول على الخدمات الانترنت يعوقان التجارة العابرة للحدود ونمو التجارة الالكترونية، فالاستثمار في مجالات الربط بالخدمات الالكترونية ومشروعات البنية التحتية الرقمية له أهمية بالغة في تسخير طاقة التجارة الالكترونية(أزغور و سيلاسي، 2023)،

- **أزمة المديونية:** تشهد الدول الإفريقية مستوى خطير من تراكم الديون بسبب عدة عوامل داخلية وخارجية ترتبط هذه العوامل بشكل أساسي بهيكل وطبيعة الاقتصادات الإفريقية المتمثلة في غياب التنويع ومحدودية القدرة على تعبئة الموارد ، الافتقار إلى الكفاءة في الإنفاق العام، الاقتراض، التدخلات الخارجية المتعلقة بالديون المقدمة إلى الدول الإفريقية، والتكاليف المرتفعة لخدمة الديون. ووفقا لصندوق النقد الدولي فان 17 بلدا إفريقيا على الأقل أي ما يمثل ربع الناتج المحلي الإجمالي للقارة يواجه حالة مديونية حرجة بدء من نيجيريا إلى جنوب إفريقيا. وقد دفعت التكلفة العالية لإجراءات مواجهة جائحة كوفية 19 الدول الإفريقية للاستعانة للاقتراض من المصادر المحلية والدولية (الأمم المتحدة، 2022، ص13). وحسب البنك الدولي بلغت الديون الخارجية للدول الإفريقية جنوب الصحراء 665 مليار دولار سنة 2019 ليرتفع إلى 702 مليار دولار في 2020 (عباس، 2022، ص11) و خلال السنة المالية 2023 منح البنك الدول قروض جديدة للدول الإفريقية بقيمة 38.6 مليار دولار(16.7 مليار دولار للشرق والجنوب الإفريقي، وقروض بقيمة 12 مليار دولار لغرب ووسط إفريقيا) (البنك الدولي، 2023، ص 16).

كما تواجه الدول الإفريقية تحديات تتعلق بارتفاع فوائد الديون التي بلغت 18 مليار دولار سنة 2020، بحيث ارتفعت تكلفة خدمة الدين بمقدار 10% في 17 دولة افريقية (عباس، 2022، ص 13) ومما يزيد من مخاوف مسالة الديون الصينية في إفريقيا التي فاقمت من المشكلة هذا بسبب الظروف الغامضة بشأن التفاوض حول هذه الديون، إلى جانب أن الصين لا تعمل بموجب إطار متعدد الأطراف للإقراض، وتشير بيانات البنك الدولي أن القروض الصينية تمثل 25% من إجمالي ديون إفريقيا ، وتلقت 47 دولة افريقية قروضا من الصين. وهذا الأمر يثير مخاوفا من أن تؤدي الديون الصينية إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية بدلا من المساعدة على تحقيق التنمية، وارتباط التمويل الصيني بالاستحواذ على الموارد الطبيعية والسيطرة على الأصول الرئيسية مثل المطارات والسكك الحديدية مثل حالة أثيوبيا في 2019 (الأمم المتحدة، 2022، ص ص 16،17).

3.3: تحديات سياسية وأمنية: تتداخل الاعتبارات السياسية والأمنية التي تؤثر سلبيا بصورة حاسمة على نجاح منطقة التجارة الحرة الإفريقية أبرزها؛ الافتقار إلى الإرادة السياسية وعدم التزام الدول الأعضاء بتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها في خطط العمل الوطنية والإقليمية، وتنفيذ التغييرات الضرورية مما أدى إلى إخفاق في الالتزام بالمواعيد المحددة لبلوغ الأهداف ، (الأمم المتحدة، 2022، ص6)، وتفشي الفساد الإداري والمالي والسياسي. كما تواجه الدول الإفريقية نتيجة هشاشتها ارتفاع معدل النزاعات داخل وبين الدول الأعضاء والنزعات الانفصالية والحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي والأمني مثل التوتر الجزائري المغربي، الصراعات الداخلية في منطقة القرن الإفريقي، الجماعات المتطرفة في منطقة الساحل الإفريقي، عدم الاستقرار السياسي في ليبيا، الانقلابات العسكرية مثل ساحل العاج والنيجر. وتؤثر هذه النزاعات على مسارات ومشاريع التكامل الاقتصادي في القارة بشكل كبير من خلال عرقلة التدفقات التجارية والاستثمارية وتقليص الأنشطة الاقتصادية وتدمير البنية التحتية لاسيما أن ثلاثة أرباع البضائع في إفريقيا يتم نقلها عبر الطرق، وتكاثر الفواعل غير الحكومية التي تسيطر على التجارة غير الرسمية وغير المشروعة، كما تضيف سياسات مواجهة هذه المشكلات الأمنية عبئا كبير على القدرات المالية المحدودة للدول المعنية.

الخاتمة:

إن توثيق الرابط التجارية بين الاقتصادات الإفريقية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وتنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها الملقاة عليها في المواعيد الزمنية المحددة سيعمل على تعزيز قدرتها على المشاركة في التجارة العالمية وبالتالي يمكنها التغلب على العقبات التي يسببها الصغر النسبي لحجم الأسواق المحلية،

من خلال إتاحة الفرص للمنتجين المحليين والشركات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق وفرات الحجم الأكبر والاستفادة من إنشاء البنية التحتية الإقليمية، كما أن النهج الإقليمي في المجالات الهيكلية الرئيسية مثل خفض التعريفات ومواءمتها، ترشيد أنظمة المدفوعات، إصلاح القطاع المالي، حوافز الاستثمار ومواءمة النظام الضريبي وإصلاح سوق العمل يمكن الدول الإفريقية من المشاركة كقوة واحدة لتأكيد مصالحها في السوق العالمية والعلاقات الاقتصادية الدولية.

في الواقع، تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية غير جاهز على المستوى العملي ، فنجاح الأمر يتجاوز خطوة التصديق على البرتوكولات من الدول الأعضاء دون تنفيذها إلى وجوب توفر السلع المراد تداولها والبنية التحتية والبيئة المواتية للأنشطة التجارية والاقتصادية. كما يستلزم الأمر توسيع السوق الإقليمي وجذب الاستثمار الأجنبي وتحسين البيئة الأمنية التي تعرقل مسعى جذب حصة عادلة من الاستثمار العالمي لاعتبار القارة الإفريقية من أكثر مناطق العالم خطورة لممارسة الأعمال التجارية ، إضافة إلى تخصيص حيز كبير من الموارد لمعالجة القضايا المتعلقة بالصراعات الداخلية والبينية على حساب قضايا التعاون الاقتصادي.

توصيات الورقة البحثية:

- إن نجاح عمل ودور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تحقيق تنمية شاملة في القارة مرهون في المقام الأول بوجود إرادة سياسية حقيقية لتحقيق الأهداف المحددة والالتزام بالتنفيذ الفعال للاتفاقيات الإقليمية وإدماج هذه الأخيرة في الخطط الوطنية .
- ضرورة التركيز على تعزيز تكامل الإنتاج وتطوير البنية التحتية الإقليمية لدفع تكامل الأسواق وتنويع الاقتصادات الإفريقية للحد من مخاطر الاعتماد على السلع الأساسية وصدمات التبادل التجاري ، وكذلك توسيع قاعدة الإنتاج كخطوات أساسية تسبق مخططات تحرير التجارة وإلغاء الرسوم الجمركية ،
- تخصيص هوامش مالية وقائية للاستجابة لمخاطر الهشاشة والصراعات الناشئة وتطوير وتفعيل أدوات وأنظمة الإنذار المبكر للحد من الحركية المحلية المتطورة للنزاعات في المنطقة ، وفرض القيادة السياسية للاتحاد الإفريقي لنزع سلاح الفضاءات السياسية ودمجهم في أطر الأمن الإقليمية، وتنسيق السياسات عبر مستويات متعددة محلية وإقليمية لتعزيز الديمقراطية التشاركية والحكم الرشيد والتوزيع العادل للموارد.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم محمد(2023)، آفاق التكامل الاقتصادي الإفريقي في ظل تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مجلة روح القوانين، العدد102.
2. أزعور جهاد، سيلاسي أبيبيه أمرو(2023)، الطريق إلى التكامل التجاري، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر.
3. أوقاسم الزهراء، رقاني لالة فاطمة(2020) ، الفرص الاستثمارية وتوجهاتها في القارة الإفريقية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد09، العدد05.
4. حفاف وليد (2020)، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03.
5. خليلي أحمد (2020)، دور اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية في الحد من التنافس الدولي في المنطقة- دراسة حالة لما بعد الاتفاقية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 15، العدد02.
6. خذيري هندة، تويزة بلقاسم(2022)، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية كآلية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة الغذائية العالمية وآفاقها في ظل جائحة كوفيد 19، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01.
7. عباس جيهان(2022)، الديون الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء: دراسة قياسية منذ عام 2006، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 16.
8. غطاس عبد الغفار(2022)، إمكانات التجارة الداخلية في إفريقيا ومستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AFCFTA، الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01.
9. مصطفى سهيلة (2021) ، الإطار القانوني لتنظيم الاستثمار ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 09، العدد 02.
10. الأمم المتحدة(جانفي2022)، موجز السياسة المطبقة بشان منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقيةAFCFTA.
11. الأمم المتحدة (فيفري 2022) ، الحيز المالي لإفريقيا وما تعانيه من هشاشة وصراع.
12. البنك الدولي(2032)، حقبة جديدة في مجال التنمية، التقرير السنوي.
13. الأونكتاد(2019)، قواعد المنشأ تشكل مفتاح النجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

14. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)، فهم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
15. مفوضية الاتحاد الإفريقي(2021)، تقرير التكامل الإفريقي لعام 2021 عن حالة التكامل الإقليمي في إفريقيا.
16. مؤتمر وزراء الخدمة العامة/ المدنية(2008)، التجمعات الاقتصادية الإقليمية وبرنامج وزارة الخدمة العامة/ المدنية في إفريقيا.
17. African Union, Agreement Establishing The African Continental free Trade Area

افريقيا بين تراجع النفوذ والعولمة الأمريكية الأوروبية وتصاعد القوى الاقليمية الجديدة في ظل الحوكمة الروسية الصينية: دراسة في التحديات والمآلات.

د. طارق بوكعباش-جامعة جيجل

الايمايل المهني: tarek.boukabache@univ-jijel.dz

ملخص:

تحتل افريقيا مكانة بارزة في حسابات السياسة الخارجية للعديد من القوى الدولية خاصة في عالم مابعد كورونا وخلال الأزمة الروسية – الأوكرانية، من الدول المهتمة نجد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا،وهو اهتمام قديم يتجدد مع استفحال التنافس الدولي، وعودة أجواء الحرب الباردة.حيث تشهد القارة في الآونة الأخيرة زخم دبلوماسي وتغيرات سريعة وراديكالية على أرض الواقع ، مثلما رأينا استقبال روسيا وتنظيمها لاجتماع رفيع المستوى في روسيا لمعالجة القضايا الراهنة خاصة منها الأمن الغذائي بالموازاة مع زيارات متكررة لقادة أمريكيين وأوروبيين لدول القارة في محاولة استقطاب لهذه الدول ،واعتبار افريقيا شريك مهم في السياسة الدولية الحالية المنتهجة وأيضا في المستقبل.

مقدمة:

وجدت افريقيا ، في الفترة الأخيرة، ذاتها بين اتجاه وتهديد لأمنها ذو المصادر الطبيعية منها الغذاء والتغيرات البيئية والمناخ ، وتهديد سياسي واستراتيجي من قبل قوى دولية تريد ابقائها ضمن دائرة النفوذ دون تركها للتقدم والنمو السلس والمرن، في مقابل صناعة لتنظيمات إرهابية لتأدية مهمات وظيفية معينة واضعاف، وتراجع المنظمات الدولية والإقليمية عن آداء وظائفها ، خاصة مع تصاعد المسألة الليبية والمالية والنيجيرية والسودانية وغيرها كثير، ومن ثم فشل لسياسات الاستقرار والعمل السياسي الإقليمي متكرر ويطرح تساؤلات واشكاليات حول الآليات المثلى للخروج من بقعة اللااستقرار والتدخل الدولي المبني على مصالح ضيقة ، وطموح القوى الدولية المنافسة للعولمة الامريكية الأوروبية ، وبروز العديد من المبادرات والسياسات الطامحة لإقامة حوكمة عادلة توزع الثروة وتعود بالنفع على شعوب المنطقة ضمن سياسة رابح رابح، بالتعاون مع القوى الإقليمية الصاعدة والمحورية في المنطقة منه الجزائر مصر جنوب افريقيا تركيا وقوى خارجية منها الصين وروسيا ، بالإضافة لمنظمات إقليمية منها "الاكواس"، و"البريكس"، وغيرها، ولحماية الأمن الغذائي والمائي والطاقوي اتجهت هذه الدول الافريقية عن وعي وبإيعاز لتغيير بوصلة التعاونيات والتحالفات ، كيف ذلك وماأثرها على الواقع السياسي والاقتصادي الحاضر والمستقبلي لهذه الدول الافريقية، التي تأبى إلا والخروج من عنق الزجاجة ومن حتمية التخلف والتشرذم إلى عقد تحالفات جديدة وطموحة ضمن طموح دولي نحو نظام دولي أكثر عدلا واستقرار ؟

خطة الدراسة:

المحور الأول: المتغيرات الدولية و أثرها على إفريقيا:

المبحث الأول: العولمة و انعكاساتها على افريقيا:

المبحث الثاني: آفاق التحول الإقليمي في افريقيا:

المبحث الثالث: روسيا والصين في مواجهة العولمة:

المحور الثاني: تغير ملامح العولمة الاقتصادية في افريقيا بعد الحرب الأوكر انية-الروسية:

المبحث الأول -/الإمكانات الافريقية:

أ: ديموغر افيا

ب:اقتصاديا

ج: سياسيا:

المبحث الثاني: وأهم ملامح العولمة الاقتصادية بعد الحرب نجد:

لمبحث الثالث: تراجع القوى الغربية في إفريقيا:

1 -أوروبيا

المحور الثالث : إفريقيا في ظل التراجع النسبي للقوة الأمريكية:

المبحث الأول : أفروتوبيا والاستبدال:

1-بناء علاقات متميزة مع روسيا

2-/استبدال فرنسا وأمريكا بقوى تعاونية جديدة منها الصين وروسيا الأكثرعدلا

المبحث الثاني: محددات القوة الخضراء وتأثيراتها في السياسة والتنمية الافريقية:

المبحث الثالث: العدالة البيئية كضرورة وأولوية في افريقيا:

الخاتمة:

فرضيات الدراسة:

الفرضية المركزية:

حدث وتحدث انعكاسات جمة وكبيرة جراء أزمة كوفيد 19 والحرب الأوكرانية-الروسية على توازن القوى وترتيبات الأمن الإقليمي والتنمية في إفريقيا.

الفرضيات الثانوية:

1-تغير كبير في ملامح العولمة الاقتصادية ،ودخول فاعلين دوليين ينافسون التواجد الغربي الأوروبي الأمريكي ،ويساعد في تغلغل قوى منافسة صاعدة لكل من روسيا والصين، أثر في صناعة ملامح وترتيبات افريقية إقليمية جديدة.

2- هناك استبدال افريقي لأوروبا والو م أ؛ لصالح قوى صاعدة ، وطموح لبناء "يوتوبيا "الانسان الافريقي وفق قيم جديدة ليست ضمن التوجه الو اقعي وبعيدة عن الليبرالية المتوحشة لصالح مفاهيم جديدة منها "القوة الافريقية الخضراء" ، و"العدالة البيئية"؛ للأجيال الافريقية الحالية والقادمة .

3-محددات "القوة الخضراء" و"العدالة البيئية" ، هي التي ستصنع الفارق ونهضة افريقيا الخضراء وتنتشلها من وحل التبعية والتخلف والفقر، لبناء سلام افريقي افريقي .

المحور الأول: المتغيرات الدولية و أثرها على إفريقيا:

المبحث الأول: العولمة و انعكاساتها على افريقيا:

في ظل متغيرات دولية فرضت على افريقيا وحتى على جميع الدول العالم، وأنظمته الدولية والإقليمية، تحديات، من المتوقع أن تؤدي إلى إحداث تغيرات بينية وبنيوية في طبيعة النظام الدولي وتفرعاته الإقليمية، والذي كان ولايزال يكافح لفرض العولمة، والأحادية القطبية للولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع أوروبا الغربية، لكن في المقابل هناك طموح لاغتيال هاته العولمة وموتها ولو إكلينيكيا، جزئيا بل كليا، مع بداية أزمة "كوفيد "19، وبروز الأزمة الأوكرانية الروسية فيفري 2022، فرضت تداعيات اقتصادية عالمية ، تدفع الدول الافريقية لمراجعة قواعد العولمة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، نحو مزيد من الحوكمات العسكرية والاقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها للخروج من عباءة الغرب، بحثا عن عدالة أكثر إنسانية، ونظام مختلف بأسس تعاونية حيادية يحترم الآخر ولايعتبره مجرد مصدر للموارد أو سوقا رائجا لاأكثر ولاأقل، لذلك تطمح اليوم المجتمعات الافريقية وأكثر من أي وقت مضى تأييد الأفكار والأيديولوجيات

الجديدة، والتي تبرز من خلال مدارس روسية وصينة "دوجينية" وغيرها، وتحطيم أصنام وأوهام صنعتها العولمة بجميع مكوناتها السياسية والمشروطيات الاقتصادية والثقافية ، بحثا عن نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلا وإنصافا(قمحة 2022)؟.

لقد دأب النظام الدولي دي القطب الأوحد والمهيمن ضمن أطروحات العولمة على الانتقاص من هيبة وسمعة ومكانة وسيادة الدولة الوطنية على مواطنيها ولإقليمها ومقدراتها المختلفة ، تراجع إلى الخلف في ظل أزمة "كوفيد" 19 والأزمة الأوكرانية الروسية وتداعياتها ، وترك الدولة الوطنية تواجه مصيرها المحتوم وفوضى النظام الدولي، وزادته فوضى الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ والهجرة البشرية نحو الشمال بأعداد هائلة ، مما دفع ويدفع الدول إلى التحرك لمجابهة هذه التحديات المتحورة والمتعددة العوامل والأسباب ، فالقطب الأوحد ترك التهديدات تتفاقم، لكن انتشار الوعي رفع صوت الدولة الوطنية وضرورة أن تحصل على استقلال قرارها غير منقوص، ، ولتحقيق السلم والأمن الإقليميين،اتخذت الدول الوطنية الافريقية العديد من الإجراءات كممانعة لمنع تحقيق بغض السياسات الخارجية التي هدفها فقط تكريس التبعية والتخلف، موازاة ومحاكاة لنظريات مثالية حالمة تعلي من شأن المكون الثقافي والاجتماعي في إدارة العلاقات والأزمات ، والصراعات الدولية ، ضمن عملية تحد لنظرية القوة كواقع دولي مفروض قسرا، لذلك يشهد العالم اليوم اشتداد الخلاف الروسي –الأمريكي، والروسي –الأوروبي ، والصيني الأمريكي، والتسابق على الذكاء الصناعي، والتصارع حول فرض النفوذ على أغلب قارات العالم منها القارة الافريقية، والسيطرة على مواردها مثل النفط واليورانيوم والغاز، وتضاد المصالح ، لذا تحاول افريقيا اليوم الخروج من هذه التهديدات وبحثا عن تحقيق الأمن الإنساني، فالرشادة والعقلانية والشفافية لنظم لحكم ومع احتلال مفهوم الأمن الإنساني الواجهة وترسخه لدى شعوب المنطقة ارتد على أصحاب النفوذ ودفع بهم إلى أن تعرضوا ويتعرضون اليوم للطرد والإخراج ، فالشعوب اليوم تريد حقها من الثروات بعد أن دفعت الكثير من الأثمان نتيجة للصراع السياسي والعسكري والاقتصادي بين وداخل دول الجنوب الأكثر فقرا، بتدخل خارجي أوروبي فرنسي أمريكي أساسا، لذلك اليوم الاتجاه هو مراعاة حقوق الانسان الاجتماعية والصحية ، والاقتصادية ، والبيئية والنفسية ، تولى لها أهمية كبرى، ضمن حوكمة متسارعة وأولوية قصوى، للقادة الأفارقة اليوم، وهناك جدية من قبل الدول الافريقية والأطراف الفاعلة الصاعدة بها ، هي أنها تتوجه لإصلاح هيكل اتخاذ القرارات داخليا وخارجيا بدون الخروج من الاتفاقيات الدولية وبإسهام المنظمات الدولية والإقليمية المعتدلة والمؤسسة،، أي هناك ترتيب أولويات اليوم، منه القيم، والأخلاق ، والتعاون، واستعادة ما تغاضت عنه العولمة للسير نحو عالم متغير في التركيبة والهيكل البنيوي، عالما لن تكون فيه هيمنة ، بل أكثر تعاونية بين القوى الصعدة منها الجزائر ضمن مجالها الإقليمي، درءا للتحديات المتعددة الأشكال التي باتت تهدد الإنسانية .

فالغرب الأوروبي الأمريكي، يحاول تفعيل كل مكونات النظرية الواقعية في إدارة التفاعلات الدولية،خاصة منها مفهوم ومتغير القوة حيث يريد كل الدول أن تسير على دربه وهواه وتردد نفس السرديات ، فالأزمات المتلاحقة بداية بكورونا ثم أوكرانيا ثم السودان وأخيرا النيجر وليس آخرا ، تكشف عن مدى ترهل النظام الغربي، وشدة التباينات بين أعضاء المنظمة الدولية، وسقوط وتراجع السمعة السياسية والأخلاقية للنظام الدولي الأحادي القطبية عند كثير من شعوب العالم خاصة الافريقية.(نهرا 2003)

ربما هذا ينبئ بوجود مخاض صعب وحقيقي في نفس الوقت لنظام عالمي جديد يتشكل وسينتج وسيظهر حتما نتيجة الغطرسة غطرسة القوة والانسياق خلف صدام الارادات وضرورة الميل إلى التعددية القطبية، ونحو تقليل التمايز واللاعدالة . بقيادة قوى جديدة روسيا والصين وحلفائهما، فحسب "راتكليف(نهرا 2003)؛ أن الصين تستعد للمواجهة مع الولايات المتحدة، وتريد الهيمنة على العالم"اقتصاديا، وعسكريا ، وتقنيا" من خلال سرقة المعلومات والتجسس والرشوة وشراء الذمم، في الداخل الأمريكي حتى .

لذلك فالنظام الإقليمي الجديد وبالتعاون مع حلفاء مثل وروسيا والصين وغيرهم، يحاول الحفاظ على معالم الدولة الوطنية بعيدا عن أفعال الغرب الذي يريد إخفاء وطمس شخصية المجتمعات الافريقية وتشتيتها، ويريد أيضا تغليب نموذج الحكم الغربي في دول الساحل، عبر دساتير والمشروطية الديموقراطية، وبالتالي يريد تقليص فرص ظهور شخصيات وزعامات "كارزمية" يمكن أن يكون لها دور فاعل في تقرير مصير وهوية دولية وأولوياته . عبر زراعة التنظيمات الإرهابية ودعمها وعبر التواجد العسكري والقواعد العسكرية التي تعمل فقط للحفاظ على الاستمرار في نهب الثروات ، وهذا ما دفع ويدفع الشعوب الافريقية إلى الاستيقاظ ونفض الغبار عن نفسها ولو عبر دعم الانقلابات العسكرية، المهم فقط إخراج الاستعمار القديم الجديد من إفريقيا ودعم شعار إفريقيا للإفرقيين، كما حدث في موريتانيا وليبيا والسودان ومالي والنيجر .

وعليه فلاشك في أن الحرب الروسية –الأوكرانية ستكون لها تداعيات ممتدة ومتعددة المستويات، ليس فقط على بنية النظام الدولي، بل على بنية الأمن الإقليمي في بعض المناطق والنظم الإقليمية الفرعية. وربما تكون الساحة الافريقية أبرز المناطق المتوقع أن تشهد تأثيرات مباشرة وغير مباشرة ، ، نظرا للانسحاب الأمريكي منذ 2011 من هذه المنطقة ونقل ثقلها التدريجي والاستراتيجي والعسكري إلى منطقة آسيا وبالتالي تستغل روسيا والصين هذا المنطق وفق سياسة ملء الفراغ وفق تقارب وتعاون روسي صيني

فنتائج هذه الحرب تتجاوز النطاق الأوروبي، بل طالت العالم بأسره، فروسيا بتعاونها مع الصين أو بمواردها وقدراتها الخاصة، عمل على تسريع التحول إلى نظام متعدد الأقطاب، عبر محاولة خلق وقائع

جديدة عالميا في المجالات الاقتصادية وصناعة النفط والغاز والتمويلات الدولية واتجاهات الاستثمار الدولي، لاسيما ما يثار بشأن أزمة الغذاء في العديد من الدول الفقيرة الافريقية ومتوسطة الإمكانات واستعداده تعويض القمح الأوكراني ولو مجانا لهذه الدول.

المبحث الثاني: آفاق التحول الإقليمي في افريقيا:

رغم انحسار العمليات العسكرية في أوكرانيا هذا لم يمنع من وجود امتداد آثارها إلى شتى بقاع العالم خاصة منها افريقيا، فعلى مدى التاريخ الانساني، تعد الحروب وسيلة أساسية ورئيسية لإحداث تغيرات وأهداف كبرى لمصلحة الطرف المبادر بها، لاسيما إذا كان هناك تباين ضخم في ميزان القوة بين ذلك الطرف المبادر والآخر المعتدى عليه، فروسيا والصين تريان أن قوتهما الشاملة تسمح لهما بممارسة دورا قياديا مباشرا في حركة التفاعلات الدولية باعتراف وقبول من باقي القوى الأخرى، فالصين في ظل التحديات الأربعة التي أقرها حزبها الشيوعي الحاكم عام 1978 واستراتيجية الصعود السلمي عام 2003 أخذت تتقدم بمعدلات نمو قياسية.(فرحات 2022)

وما يساعدنا في الفهم هنا هو افتراضات نظرية التحول "تحول القوة" التي تنطلق من أسس المدرسة الواقعية لكل من "كنيث أورجانسكي"، و"جاكيك كوجلر"، ضمن ثلاث افتراضات أساسية:

- إن التوزيع غير المتكافئ للقوة السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدول المتنافسة يزيد من احتمالات وقوع الحرب.
- إن تحقيق السلام داخل النظام العالمي واستدامته يكون أسهل في مراحل عدم التوازن في القوة.
- إن المبادرة في الحرب لا تأتي بالضرورة من الدول المهيمنة على النظام ، لكنها تأتي أيضا من الدول الصاعدة.

وحسب تصريحات المسؤولين الروس عن الحرب الأوكرانية وتبريراتهم لها .تشمل الأهداف ؛ أهمها إنهاء الهيمنة الأمريكية ، أي هناك عدم رضا القيادة الروسية عن دورها العالمي مقارنة بالدور المهيمن الذي تلعبه الولايات المتحدة بالفعل.

استرشادا بالافتراضات الثلاثة لنظرية تحول القوة يمكن استنتاج أنه إذا ما استقرت الحرب على تغيير الجغرافية السياسية لأوكرانيا وروسيا ، فإن هذا يعد تطورا ذا دلالة بالنسبة للنظام الدولي ، حيث يؤكد أن من يملك القوة العسكرية ، مستشعرا عدم الرضا من الوضع القائم على مصالحه التي يعتقد أنها أساسية ، يمكنه بغض النظر عن المواثيق والقانون الدولي، أن يحدث تغييرات لمصلحته، شريطة أن يتحمل الثمن بكل أبعاده، كما تبدو الصين مرشحة أن تقوم بعمل عسكري لإعادة ضم تايوان إلى البر الرئيسي كنموذج آخر للعملية الروسية الأوكرانية .

في المقابل تتراجع العولمة من خلال العقوبات الاستعلائية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين على روسيا، متجاهلة الآثار السلبية لتلك العقوبات سواء عليها وعلى حلفائها أو على الدول الأخرى، من حيث الغداء الطاقة ووو...كمحاولة لإضعاف روسيا وإحداث ثورة ضد النظام في الداخل الروسي ، وعزل روسيا عن لعب أي دور في تعديل هيكل النظام الدولي . ورغم ضعف الحجم الاقتصاد الروسي في مقابل الأمريكي والياباني من حيث الناتج القومي الإجمالي ، والتأثيرات السلبية لحزم العقوبات السلبية فإن الأثر لسلبي ينعكس سلبا وأيضا على مصداقية المؤسسات المالية الغربية والنظم المصرفية والمالية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، منها خروج "سويسرا" عن الحياد وما تم مصادرته من أموال "الأولجاركيين الروس" قد يصل إلى تريليون دولار ، أي هناك تسييس لعمل المصارف التجارية والمركزية مما يفقدها المصداقية وتتراجع سمعتها دوليا ويبعث برسالة إلى كل المستثمرين وأصحاب الأموال بأن الأسواق الغربية في مجملها غير آمنة وتفتقد الثقة ، ما يستدعي الهروب والاتجاه إلى اقتصادات أكثر صدقية في الحفاظ على الملكية الخاصة، منهم الروس والأفارقة والخليجيين والصينيين، ويدفعهم إلى التكتل ضمن مصارف وبنوك جديدة، منها "البريكس" و"عملة البريكس" الموحدة وغيرها من المبادرات التي برزت إلى السطح مؤخرا.

أيضا تم ضرب العولمة كإطار تفاعلي تنضوي تحته حركة المجتمعات مع بعضها البعض، مايجعل العقوبات الغربية تمتد إلى مجالات الإعلام والثقافة والفنون والرياضة، تحت مظلة عزل روسيا عن العالم بأسره، مما يجعل بروز محاولات اتحادية جديدة بين الدول الغير منحازة والافريقية أساسا. ومن ثم تعزيز الاستقطاب الدولي والصراع الدولي وتزايد الأصوات المنادية بضرورة الخروج عن هيمنة الغرب وعباءة الغرب وعولمته ومؤسساته .

- لقد أدت العقوبات الغربية المطبقة على موسكو وحصار موسكو للموانئ الأوكرانية، إلى تعطيل القمح الروسي والحبوب الأخرى للأسواق العالمية التي تعتمد عليها، وغالبيتها في إفريقيا ، ماأثار تحذيرات متكررة حول احتمال حدوث مجاعات في بعض الدول التي لن تحصل على إمدادات القمح الكافية، واضطرابات مجتمعية في دول أخرى، وسيظل الأمر مرهونا بدور روسي مباشر في السماح للسفن بالإبحار بعد تفتيشها وضمان عدم نقلها الأسلحة إلى الجانب الأوكراني.(طالب 2022)
- **المبحث الثالث: روسيا والصين في مواجهة العولمة:**

يعتبر اتفاق القيادتين الصينية والروسية من حيث المبدأ على ضرورة تغيير آليات النظام الدولي، وخفض الهيمنة الأمريكية، والاتجاه نحو تعددية قطبية لايعني بالضرورة التوافق مع روسيا على أساليب تحقيق هذه الأهداف البعيدة المدى. وتحرص الصين على إبراز خصوصيتها

في الوصول إلى هدف التعددية القطبية من خلال تمددها الاقتصادي وتفوقها التكنولوجي، وهو ماتعده أساليب سلمية لا تستدعي الرفض أو المقاومة كما تفعل الولايات المتحدة ، أي أن الصين تحرص على علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الولايات المتحدة والتكتل الأوروبي، التي تصل سنويا إلى أكثر من 850 مليار دولار سنويا، بينما لاتزيد علاقاتها التجارية مع روسيا على 140 مليار دولار.

وتعمل روسيا على أن تحافظعلى بعض الشراكات والتوافقات المهمة مع دول افريقية منها الجزائر وجنوب افريقيا ، للاستفادة من حاجة روسيا إلى أسواق بديلة للنفط والغاز ورغبتها في بيع الفائض النفطي لديها بأسعار تنافسية للدول الصديقة أقل من السائد في الأسواق العالمية بل وحتى مجانا، المهم أن تكسب ولائها أو صداقتها على الأقل في المدى القريب والمتوسط.

حيث تعمل روسيا بالتنسيق مع الجزائر في مجال النفط والغاز، على إرجاء الزيادة في الإنتاج إلى أبعد مدى زمني ممكن للضغط على أوروبا والولايات المتحدة(طالب 2022)

- **المحور الثاني: تغير ملامح العولمة الاقتصادية في افريقيا بعد الحرب الأوكرانية-الروسية:**

المبحث الأول -/الإمكانات الافريقية:

أ-ديموغرافيا: -تشير التقديرات إلى أن القارة ستصبح موطنا لنحو ربع سكان العالم بحلول عام 2050، وهي في نمو سكاني متسارع، ووفقا لتقرير "حالة سكان العالم 2022، الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، من المتوقع أن تكون إفريقيا مسئولة عن أكثر من نصف السكان العالمي بين عامي 2022 و2050.

ب-اقتصاديا: تحظى القارة الإفريقية بموقع استراتيجي على خطوط التجارة والملاحة الرئيسية في المحيطين الهندي والأطلسي وخليج عدن، وتزخر بالموارد الطبيعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة. فوفقا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، تستأثر إفريقيا بنحو 65% من الأراضي الصالحة للزراعة حول العالم، و10% من مصادر المياه العذبة، وتعد موطنا لنحو 30% من الاحتياط العالمي للمعادن الاستراتيجية، وبنحو 8% من احتياطي الغاز الطبيعيالعالمي، و12% من احتياطات النفط العالمي، كما تمتلك ثروات معدنية نفيسة، من بينها 40 %من الذهب في العالم، ونحو 90 % من الكروم والبلاتين، فضلا عما تتمتع به من احتياطات ضخمة تعد الأكبر حول العالم من الكوبالت والألماس واليورانيوم.

ج- سياسيا: تمتلك المنطقة ثلاث مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة، وتمثل إحدى الكتل التصويتية الجغرافية الكبرى(نحو 28%) في الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى . كما يترأس مواطنون أفارقة العديد من المؤسسات الدولية ذات الأهمية الاستراتيجية بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية.(طالب 2022)

مثلما تركت أحداث 11 سبتمبر 2001،و الأزمة الاقتصادية العالمية المالية لـ2008،وأيضا كرونا ، فإن أحداث أوكرانيا كان لها الأثر البالغ على مسيرة العولمة الاقتصادية ، ارتفعت أصوات مطالبة بأن تكون للعولمة طرق واتجاهات متعددة بدل الاتجاه الواحد والمهيمن، وأيضا المطالب بالبعد عن أسلوب الفرض للأمر الواقع ، والدعوة لزيادة المشاركين في صياغة قواعد النظام الاقتصادي العالمي ، أي الدعوة لعولمة اقتصادية تسبق بكثير العولمة السياسية ، وسيطرة المواقف الاقتصادية والمصلحة على النقاش الدولي مؤخرا،وإعادة توسيع دور الدولة في مسيرة التنمية والعولمة لمحاربة الفقر، ومراعاة الأبعادالاجتماعية لسياسات الإصلاح والعولمة، وضرورة حماية الطبقات الفقيرة من تداعيات الصدمات الاقتصادية.

بروز قناعة راسخة بعدم فعالية الأطر المؤسسية للنظام الرأسمالي الاقتصادي العالمي، والدعوة لضرورة إصلاح وإعادة صياغة دور المنظمات الاقتصادية الدولية.(طالب 2022)

المبحث الثاني: وأهم ملامح العولمة الاقتصادية بعد الحرب نجد:

- استخدام السياسة النقدية لإزاحة الدولار عن عرش الاقتصاد العالمي .
- فرض ضوابط على رأس المال، والدفع للتعامل بالعملات الوطنية منها "اليوان""الروبل" وغيرها.
- تنويع الاحتياطات لدى البنوك المركزية.
- تراجع الاعتماد على الدولار خاصة لدى روسياوبناء بنية تحتية بعيدة عن نظام "سويفت"
- تخفيض قيمة الدولار من خلال التدخلات الروسية من خلال استدعاء خطط معاكسة لما فعله "نيكسون".
- السياسة النقدية الروسية الجديدة يمكن أن تشكل خطوة قد تهدد عرش الدولار إذا أقدمت دول أخرى على اتباع النهج الروسي نفسه.
- تراجع دور تدفقات رؤوس الأموال في مسيرة العولمة الاقتصادية واحتمالية نشوب صراعات أخرى؛"الصين- تايوان نموذجا".
- سعي الدول للاعتماد على الذات والتخلص من التبعية المطلقة أو الانخراط التام في العولمةوتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- طموح روسيا لإعادة خلق الصداقات القديمة والاتحاد السوفياتي في افريقيا وغيرها.
- تراجع دور التكتلات الاقتصادية في مسيرة العولمة في مقابل بروز محاولات جديدة منها "البريكس "في مقابل الاتحاد الأوروبي مثلا.
- تتوجه الدول لانتهاج السياسات الحمائية أكثر لحماية الإنتاج المحليوزيادة الصادرات وتعميق الصناعة كما تعمل الجزائر.

- تصدع التحالفات الدولية وتفاوت المواقف بخصوص الأزمة الأوكرانية.
- تحول السلوك الاقتصادي الدولي من "العولمي" إلى "الحمائي" ومن الاعتماد المتبادل إلى الاعتماد الذاتي.
- تراجع تأثير ودور الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمينظرا لبروز منافسين اقتصاديين جدد للإقصتاد الأمريكي وتراجع لقوة الدولار الأمريكي من خلال الضغوط والمنافسة والتهديد من قوى اقتصادية جديدة، والتي يراها ملاحظون بأنها ستزيد قوة أكثر في المراحل القادمة.

المبحث الثالث: تراجع القوى الغربية في إفريقيا:

يشهد الحضور التقليدي للقوى الغربية في إفريقيا تراجعا ملحوظا على مدى السنوات الأخيرة؛

1-الوجود الأوروبي: رغم أن هناك ملفات مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا ، وشراكته تجاريا معها، ونظرته لإفريقيا كأهم مصدر استثمار، ورغم المساعدات الإنمائية التي يقدمها لإفريقيا والتي قدرت في 2021 بـ 288 مليار يورو،و225 مليار أورو في 2020، ورغم كثرة الاتفاقيات التجارية القائمة بين الجانبين، حيث أن 90 % من الصادرات الافريقية توجه إلى السوق الموحدة الأوروبية المعفاة من الرسوم الجمركية وعلى الرغم من حزمة الاستثمارات التي تصل إلى 150 مليار أورو كجزء من مبادرة "البوابة العالمية" التي أطلقها الاتحاد الأوروبي أواخر 2021، وبالرغم من اهتمام الاتحاد الأوروبي بالملف الأمني الصحي والتزامه بتقديم وتوفير 450 مليون جرعة من اللقاح ، ورغم التعاون الأمني مع دول القارة لمواجهة التحديات المشتركة، إلا أن كل ذلك يعتبر جله عبارة عن وعود لا ترقى إلى مستوى الطموحات والتطلعات لدى دول وشعوب القارة الافريقية، وبداية بروز التوتر بين الجانبين خلال القمة حول قضية تمويل المشروعات المتعلقة باستكشاف حقول الغاز، حيث يطالب القادة الأفارقة باستمرار تمويل هذه المشروعات، خصوصا مع وجود نحو 600 مليون إفريقي، بما يناهز عدد سكان أوروبا بأكملها، لايزالون يفتقرون إلى إمدادات الطاقة الكهربائية، بشكل عام، يشعر الأفارقة بنوع من الظلم وعدم العدالة في هذا الملف: كون أوروبا استخدمت الوقود الأحفوري لعقود من الزمان للنهوض بقاعدتها التصنيعية، دون أن تلقي بالا لما تسببت فيه من أضرار بيئية ، الأمر الذي تستنكره حاليا على الدول الإفريقية التي تطمح إلى اللحاق بركب التنمية. علاوة على أنه في حين تطالب الدول الأوروبية شعوب القارة الافريقية بالعزوف عن استخدام الوقود الأحفوري، وأن تستبدل به مصادر الطاقة الخضراء، التي لاتزال بعيدة المنال لدى الكثير من الدول، إما لارتفاع تكلفتها أو عدم توافر الإمكانيات اللازمة لتوفيرها، فإن الشركات الغربية

لاتزال مستمرة في مشروعاتها للبحث والتنقيب عن الوقود الأحفوري (النفط والغاز) بأرجاء القارة.(مصطفى 2022)

- توجه الدول إلى تنويع صادراتها كما الجزائر لأن الصادرات المهمة والاستراتيجية كالمعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج والسلع الغذائية والأدوية والتكنولوجية الحديثة، هي التي تصنع اقتصاد مربح ومريح، بدل الاكتفاء فقط على صادرات لمواد أولية مثل الفواكه أو النفط الخام أو الخضراوات أو الألعاب الالكترونية، لمواجهة أي صدمة اقتصادية مستقبلية.

وعليه هناك حتمية تغير في ملامح العولمة الاقتصادية سوف يكون له الأثر البالغ على افريقيا القارة ، خاصة عولمة الانتاج، وسلاسل التوريد العالمية ،ويدفع الدول الافريقية إلى ضرورة إعادة صياغة الأولويات وطرق الاندماج في الاقتصاد العالمي والتكيف مع التحديات الاقتصادية الجديدة.

- تأثير الحرب الأوكرانية الروسية على الأمن الغذائي في إفريقيا، لقد برزت العديد من الآثار السلبية لهذه الحرب على القارة الافريقية، حيث صنعت أزمة غذاء، ذلك أن معظم البلدان الافريقية بالحرب، فهناك 25 دولة إفريقية أكثر من ثلث احتياجاتها من القمح من أوكرانيا وروسيا، وتستورد 15 دولة إفريقية أخرى أكثر من النصف من البلدين .
- فحسب تقرير لمنظمة التجارة العلمية في أفريل 2022، أكد أن الدول الأفقر على مستوى العالم هي الأكثر تأثرا بتداعيات الحرب الروسية، حيث تميل إلى إنفاق جزء أكبر من مداخيلها على الغذاء مقارنة بالدول الأكثر ثراء، ماقد يؤثر على الاستقرار السياسي في تلك الدول. كما أوضحت المنظمة أن إفريقيا تمثل أكثر المناطق تأثرا بالأزمة، حيث تستورد أكثر من نصف من احتياجاتها من الحبوب من روسيا وأوكرانيا، وتواجه بعض الدول في إفريقيا إحتمالية ارتفاع أسعار القمح بنسبة تتراوح بين 50% إلى 85% .(مصطفى 2022)

المحور الثالث : إفريقيا في ظل التراجع النسبي للقوة الأمريكية:

مامدى استدامة الأحادية القطبية والتموقع الإفريقي؟هل نحن في زمن تراجع للزمن والقوة الافريقية؟هل هناك قوى صاعدة حقيقية مثل الصين وروسيا؟ ماهي الأدوار التي تلعبها؟

حسب المدرسة الأولى بزعامة "كرستوفر لاين"، فإن الولايات المتحدة الأمريكية في حالة تراجع في هيمنتهاوبشكل قوي وحثيثحيث العديد من المؤشرات على ذلك مثل ارتفاع الديون ، في المقابل هناك صعود لقوى عظمى أخرى خاصة منها الصينكا"قوى عظمى"جديدة، فالولايات المتحدة في حالة تدهور اليوم والذي لاشك ولالبس فيه، بحيث تفقد سيادتها الدولية وفي الكثير

من مناطق العالم خاصة منها آسيا وافريقيا، فحسب هذه المدرسة فإن الهيمنة تولد التوازن من قبل القوى العظمى الأخرى، بالإضافة إلى تآكل قيادة "القوة الناعمة" الأمريكية التي كانت تحظى بتوافق عالمي، وحسب كريستوفر فإن الولايات المتحد تواجه هذا التراجع اليوم عبر سياسة "التوازن الخارجي" حيث تقلل الولايات المتحدة من نفوذها العسكري العالمي، وتستخدم وكلاء إقليميين لتحقيق مصالحها الأمنية الوطنية.

في المقابل ، يجادل وولفورت" و"بروكس" بأن الولايات المتحدة تظل هي القوة العظمى الوحيدة في النظام الدولي، بل إنها تواجه قيودا ضعيفة نسبيا على الممارسة العلمية لقوتها. وعليه، فإن أي استراتيجية كبرى للولايات المتحدة قد تواجه العديد من المشكلات، لكن موازنة القوى العظمى الأخرى ليست من بينها.وترى هذه المدرسة أن المحللين يبالغون في تقدير سرعة نهوض الصين لمضاهاة القوة الامريكية، ويجادل "وولفورت" و"بروكس"؛ بأن الولايات المتحدة لديها إمكانيات أكبر بكثير للهروب من "فخ التوسع المفرط" كما يقترح بعض المعلقين أي هناك سياسة "ترك من قبل الو م ا لبعض القوى لتلعب ضمن مجال ضيق حيث يمكن للولايات المتحدة الانسحاب استراتيجيا من النقاط الساخنة العالمية دون التهديد بحرب قوة عظمى لاحقة ودون تعرضها كذلك للقيود المنهجية على عملية الانسحاب نفسها ، وعليه فإن تقديرات وتيرة التراجع الأمريكي على المسرح العالمي مبالغ فيها على نطاق واسع، وأن القطبية الأحادية لاتزال بعيدة كل البعد عن نهايتها.

في كتاب "صعود البقية" لـ "أليس أمسدن " لسنة 2001.يتكلم عن التحديات التي يواجهها الغرب من الاقتصادات الصناعية الصاعدة ، وبالتالي لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية تحتكر سوق الابتكار العالمي الذي تفوقت فيه معظم فترات مابعد الحرب العالمية الثانية، فقد تمت إعادة توزيع للمعرفة والموارد على أجزاء أخرى من العالم، حيث تنافسه الصين اليوم في فضاء الابتكار العالمين هذه الأخيرة تبنت استراتيجية الهجوم الناعم من خلال تخريج عدد ضخم من المهندسين وبناء الجامعات، بالإضافة إلى قوى أخرى تشهد سرعة متزايدة في إمكانية تدفق الأصول التي تخلق الابتكارمنها؛"المواهب ورأس المال والأفكار " وهذا ماتحاول الجزائر فعله. وتكاد أمريكا أن تفقد بريقها وجاذبيتها للهجرة إليها –هجرة الأدمغة خاصة-

المبحث الأول : "أفروتوبيا والاستبدال":

"أفرتوبيا الاستبدال"؛ هو عنوان لكتاب صدر في 2019، من قبل السينغالي "فلورين سار " دعى فيه إلى ضرورة تحرر إفريقيا من المعايير الغربية وأن تركز مواهبها ومواردها الروحية والمادية المنسية، لكي تستطيع إعادة مكانتها الصحيحة عالميا.

فمثلما انتهى حكم الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا سينتهي في الدول الافريقية الباقية والأخرى ولو بصورة بطيئة ولولا تزال 54 دولة في أزمات متكررة ، وبالتالي يمكن التخلص من الصور النمطية عن افريقيا كماكان؛"مظلم""فقير" به "الجوع" و"الحرب"وبالتالي فالنمو واللحاق بالركب والتقدم لايكون بالقفز مباشر إلى حياة الرفاهية أي التنمية بالنموذج الغربي بل بالتركيز على زيادة الناتج القومي المحلي تدريجياللدول الافريقية ومكانتها عالميافحسب "سار" النموذج الغربي يتعارض مع الثقافة الافريقية وتقاليدهافي النشاط الاقتصادي غير الرسمي، الذي يغذي المزيد من العائلات في افريقيا مقارنة بالوظائف الرسميةلذلك الاحصائيات والرؤى الغربية حول التنمية سقطت في الماء، وبدأت تفقد سلطتها هذه الدول الغربية منها فرنسا أساسا ويفقد نموذجا بريقه ويفشل فشلا ذريعا، فلا يستحق الأخذ به أو الاقتداء به أ وتقليده. وحتى سياسيا أثبتت الدول الافريقية استقلالها وحيادها وعدم الانحياز للمعسكر الغربي خاصة في موقفها تجاه الأزمة الأوكرانية فقد وقفت على مسافة واحدة تجاه جميع الأطراف وكانت غير منحازة.

1- **بناء علاقات متميزة مع روسيا:** حيث تعتبر روسيا أهم مزود بالسلع الاستهلاكية الاستراتيجية الغذائية خاصة منها القمح؛ للدول الافريقية ، وأصبحت تتمتع بشعبية حقيقية كبديل للغرب في مجال الاستثمار والدعم الأمني كما تعكسها حالة مالي بعد الانسحاب الفرنسي وأيضا الانقلاب في النيجر صيف 2023.ورفع الأعلام الروسية من قبل المتظاهرين مابعد الانقلاب والمطالب الشعبية بضرورة خروج فرنسا، فالتحرر من التبعية لفرنسا ثقافيا ولغويا حيث نجد أن الكثير من دول افريقيا تتكلم اللغة الفرنسية (12 دولة).، وتعتمد أيضا كليا على الفرنك الافريقي، كعملة مطبقة منذ فترة الاستعمار عام 1945، بموجب مرسوم للجنرال ديغول، ونصف احتياطاتها من العملات الأجنبية توضع في الخزانة الفرنسية بموجب مرسوم استعمار ي فرنسي، مما يؤثر سلبا على سيادة هذه الدول، حيث تتحكم فرنسا في مدى تنافسية التجارة لهذه الدول الافريقية، في تصدير منتوجاتها، أو في الحصول على ائتمان ميسور، أو حينما تريد التكامل القاري الافريقي فسوف تمنع من ذلك ، أو قرارها السياسي الغير مستقل، ربما هذا ماتحاول العمل عليه هذه الدول الافريقية مؤخرا أي الخروج التدريجي من هذه التبعية التاريخية للفرنك الافريقي .، أي الانسحاب من الفرنك الافريقي فهو موضوع خصب للحركات الشعبية والمظاهرات في الدول الافريقي التي تريد الانعتاق والحرية، ورفضهم للعولمة . فالأفارقة يطمحون اليوم إلى تحرر مالي من القوى الإمبريالية الكبرى.

2/-استبدال فرنسا وأمريكا بقوى تعاونية جديدة منها الصين وروسيا الأكثرعدلا:

لقد بدأت ملامح التعثر الفرنسي في افريقيا تبرز من خلال الانقلاب في مالي وبوركينافاسو ومؤخرا في النيجر، فهذه الدول وغيرها تريد الخروج من الشراكة الاقتصادية القديمة التي تكرس التبعية وبشكل كبير لفرنسا في كل شيء.

في مقابل هناك قوى صاعدة أخرى طامحة للحلول محلها ، وقد أثبتت جدارتها فيذلك ولو في المجال الاقتصادي، فالقوى الصاعدة مثل الصين وروسيا وبعد أن كانت قد لعبت تاريخيا في دعم حركات التحرر الوطني في افريقيا ، هاهي اليوم تكسبان المزيد من النفود والقبول لدى شعوب المنطقة، فالصين اليوم تعمل عبر استراتيجية "الطريق والحزام" تريد إنشاء بنى تحتية اقتصادية وتجارية وخدماتية وغيرها في افريقيا ، بالإضافة إلى ذلك تعمل روسيا على الدعم الفني الخبراتي والعسكري ولوبطريقة غير رسمية عبر شركات خاصة تقبع في الأراضي الروسية تدعم التحول والحوكمة العسكرية والأمنية في افريقيا، فيشمل الدعم اليوم المعدات العسكرية والمدربين العسكريين ، فإفريقيا بحاجة اليوم بعد تعدد التهديدات الأمنية أكثر من أي وقت مضى لهذه المعدات وهذا الدعم بصفة عامة لمواجهة الأخطار والانزلاقات الأمنية المجتمعية خاصة بعد الأحداث في ليبيا واليمن والسودان وحتى في أوكرانيا ونقص المعدات الروسية التي تم توجيهها أغلبها إلى الحرب الأوكرانية.أيضا من أشكال التحرر هو التوجه الافريقي إلى التكامل الاقتصادي القاري، فما يساعد هو التوسع في الاتفاقيات القائمة منها اتفاقية التجارة الحرة الافريقية التي تم توقيعها وتنفيذها في جانفي 2021، والتي من المحتمل أن تنشئ أكبر كتلة تجارية في العالم.بالإضافة إلى التحرك الاقتصادي فإن هناك ضرورة دائمة وملحة للتحرك قاريا على المستوى الأمني عبر التنسيق الأمني والاستخباراتي بين هذه الدول بعيد عن التقارير الفرنسية المؤدلجة والتي تدعم ربما فواعل غير رسمية ولاتماثلية تهدد سيادة الدول الافريقية وتهدد كيانها واستقلالها.، فإيجاد وحدة استجابة سريعة إفريقية مستقلة في قرارها ومتناسبة والتهديدات وعدم الاستقرار ، دون الحاجة لتدخل فرنسا أوغيرها والتي همها فقط مصالحها الخاصة واستثماراتها ورعاياه فقط، هذا بالإضافة إلى حاجة افريقيا إلى انشاء مراكز متقدمة ومتكيفة والتهديدات الصحية وانتشار الأوبئة بإدارة إفريقية لاغير ، مع ضرورة تطوير البنى التحتية من طرق وفتح مسالك بين الدول الافريقية تحتوي القدرات الاقتصادية الواعدة، بدلا من التركيز على التواجد العسكري في الحدود وشساعتها وكلفتها الكبير لحمايتها، أيضا حاجة افريقيا إلى مجموعات أمنية بينية قادرة على التجهيز والتدريب والتعبئة في حالة وجود أي طارئ أمني وعسكري لبناء سلام قوي ومستقر والحفاظ عليه بعيدا عن لامفهومية مجلس الأمن وقراراته البعيدة عن مصالح افريقيا كما فعل في ليبيا القذافي.(حسن 2022)

إفريقيا اليوم والحاضر وللخروج من كل هذه الأزمات والتنافس الدولي وإيجاد موقع قدم ضمن هذا الصراع والتعاون الدولي كمسلمة أساسية في العلاقات الدولية؛ وجب عليها الأخذ بمقاربات جديدة نقدية وغير مسبوقة للتكيف مع البيئة الدولية التنافسية الطابع منها "مقاربة القوة الخضراء" ومقاربة "العدالة البيئية" بعيدا عن السياسة واقتراب أكثر من الاجتماع البشري؛ فماهي أهم ملامح هذه المقاربات وكيف هي تطبيقاتها؟

المبحث الثاني: محددات القوة الخضراء وتأثيراتها في السياسة والتنمية الافريقية:

لقد خضع مفهوم القوة لمراجعات جديدة، بمقاربات نقدية أتت بمعايير تتعلق بحدود النمو الاقتصادي المتوازن، والأخلاق والبيئة، ولامركزية السلطة ، وعليه يتشكل مفهوم "القوة الخضراء" عبر توظيف القضايا البيئية، وما يرتبط بها من أدوات التأثير في الفاعلين الدوليين الآخرين، لإرساء موازين جديدة للقوة في التفاعل الدولي.

فكل ماله علاقة بالمناخ والبيئة، وطرق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التي تزخر بها افريقيا من هواء، ومعادن، وغابات، هي أساس التفاعل الافريقي الإفريقي والافريقي الدولي، خاصة بشكله التعاوني وتجنب الصراعات التي هي في الغالب قائمة على تلك الموارد المذكورة، ومن ثم فهذه المقاربة تتأسس على 1-سعي الدول الافريقية للحصول على القوة الخضراء، وامتلاكها، وتوظيفها لتعظيم المصالح، ودفع التهديدات المتعاضمة تجاه القارة والهدف 2- تعظيم الدول الافريقية لقدراتها الخضراء في التأثير بما يضمن لها مكانة دولية، وميزة نسبية في محيطها الدولي.

بالموازاة مع ذلك يجب عدم تناسي مفاهيم القوة التقليدية، والعمل على استحداثها فالقوة الخضراء أساسا تعني توظيف جميع الأدوات التي تنتجها القوة التقليدية الصلبة، والناعمة، والذكية والمعيارية، كل ذلك من أجي تصميم الاستراتيجيات الخضر للدولة في إطارها الإقليمي وتعمل الدولة على تخفيض التكاليف البيئية لقوتها الصلبة" **حيث تعتبر الدولة بجماعتها الملحية كما الحال بالنسبة للجزائر كدولة افريقية أهم ركيزة وفاعل أساسي ، ومن أهم الهيئات المتعاملة والمحتكة مباشرة مع الواقع، لذلك نلحظ وجود منظومة تشريعية متحولة ومتطورة تحاول الخروج من المنطلقات التقليدية، وهي في حالة تطور وتقدم، نظرا للعلاقة التأثيرية بين الإدارة –الدولة-والبيئة من جهة وعلى التصور النموذجي الذي يولي أهمية للبيئة من جهة ثانية، أي هناك حالة انتباه بيئي بين مستحدث بين وداخل الدول"**(لكحل 2014)، ثم عبر توظيف جوانب القوة الثقافية والسلوك والسياسات، لجذب الشركاء الدوليين، وعليه يتم إرساء قواعد تنافس دولي تجاه ومن أجل افريقيا تكون جديدة، ويتم من خلالها جذب استثمارات للقطاعات البيئية، وموارد الطاقة المتجددة ، وتوطين

تكنولوجيا الابتكار، والسرعة في استحداث بنية تحتية اقتصادية واجتماعية .يمكن تلخيص أهم المحددات في:

1/-**المحدد الاقتصادي**: تتقبل افريقيا التنافس الدولي تجاهها وبين دولها لأجل تحقيق أكبر قدر من النمو الاقتصادي الأخضر لأن الاقتصاد العاملي الحالي يتحول إلى هيكل مستدام يراعي البيئة.وبالتالي افريقيا التنمية تتكيف وما يتعرض له الاقتصاد العالمي ومن جهة أخرى العمل والتوصيات الأممية ؛ التي تدعو لضرورة قيام الدول باستثمار 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في تحضير قطاعات اقتصادية أساسية لتحريك التنمية، وإطلاق رؤوس الأموال في مسار منخفض الكربون، و أكثر كفاءة في استخدام الموارد.

2/- **المحدد القيمي**: على افريقيا التنمية؛ أن تتبنى المبادئ العالمية مثل؛الحفاظ على البيئة، وتحقيق رفاهية البشر، بعيدا عن أي غطاء سياسي، وفق نماذج كل دولة حسب إمكاناتها بعيدا عن الاملاءات والتطبيقات الجاهزة، فتقارير الأمم المتحدة أكدت أن الفرص متوفرة أمام كافة الدول منها الافريقية للإنتقال للنموذج الأخضر. خاصة مع توافر أرضية مشتركة عالمية بين وحدات النظام الدولي وبناء السلام.

3/-**المحدد السياسي:** حسب المقاربة الخضراء فمفهوم العمل الجماعي الدولي بين الأطراف الفاعلة هو أهم شيء ، من دول ومؤسسات، والمصلحة السياسية المبنية على مبدأ" بناء الثقة 'عبر تقديم نماذج ملموسة للقوة الخضراء وقدرتها الفكرية والمعرفية الداعمة لهذه القوة .مما يجذب الدول الافريقية للانضمام إلى الصفقات التعاونية العالمية تساهم في التخلص من الأزمات البيئية الافريقية ومن ثم العالمية.

تساهم الدول المتقدمة بالقدر الأكبر في هذه القوة وهي التي يجب أن تقدم الدعم،ومع تنشيط التعاون البيني الافريقي الإفريقي عبر امتلاكها للمعلومات والخبرات والتكنولوجيا ، وتبادلها مع الدول الافريقية بتكلفة أقل، أيضا الدول الافريقية بحاجة إلى إعادة تنظيم العلاقة بين الحاكم والمواطن الافريقي لبناء رفاهية الانسان الافريقي والمساواة الاجتماعية ومن ثم التقليل من المخاطر البيئية، عبر تنفيذ تغييرات جذري ثقافية وسلوكية ومؤسساتية عبر هيكلة سياسة الحوافز والدعم وآليات السوق وإعادة توجيه الاستثمارات العامة، والدول الافريقية في هذا المحدد بالذات بحاجة إلى إعادة صياغة العقد الاجتماعي بين المواطن الافريقي والدولة الافريقية لبناء جوهر الشرعية السياسية وضمان استقرار الأنظمة الافريقية التي تتعرض للإنقلابات دائما، وهو تحد افريقي كبير نظرا لأزمات الحكم القائمة في الدول الافريقية والتي منشأها غالبا هو البيئة والمناخ والموارد، وأزمات اقتصادية وازمات

صحية واجتماعية كبيرة خاصة في جائحة كورونا، دفعت لعدم الاستقرار بهذه الدول والهجرات يغر الشرعية ،والانقلابات العسكرية.

4- المحدد المؤسسي: يكون بإعطاء مساحة أكبر للوحدات المحلية والفاعلين دون الدول لبناء القوة الخضراء ، لتشكيل قوة عبر تدفقات وشبكات محلية وعالمية تتجاوز السيادة التقليدية،ومن ثم الانخراط السياسي الدولي عبر اشراك المؤسسات عابرة للقوميات خارجيا ومحليا اشراك المؤسسات المحلية في صناعة القرار الايكولوجي ومن ثمن نقل السلطة للأقدر عليها محليا ودوليا،كأننا هنا أمام حكم جديد وهو الحكم البيئي العالمي " أي خلق سياسة تتجاوز السيادة التقليدية، وما يرتبط بها من احتكار لممارسة القوة، أي تفهم أدوات الشركات المتعددة الجنسيات ،والمجتمع المدني العالمي،والعولمة. ويبقى هذا الأمر محل شد وجذب حاليا .أي هناك تأثيرات وإشكالات في مجال التطبيق الأفريقي، خاصة في ضل الصراع الجيوسياسي والجيواقتصادي، فقد تم نقل المجالات البيئية من الطابع التعاوني الدولي إلى ساحات الصراع الجيوسياسي والجيواقتصادي في العالم، حيث هناك اليوم سيولة للنظام الدولي ، اذ تسعى قوى متوسطة في النظام الدولي مثل الصين وروسيا اليوم تهدف إلى توظيف قواعد ومحددات القوة الخضراء لكسر هيمنة القوى الكبرى على النظام الاقتصادي العالمي، وعليه فالقوة الخضراء تحاول تأسي مبادئ جديدة في العلاقات الدولية وإفريقيا ليست بمنأى عنه، خاصة مع التغير المناخي الحاد والمتطرف وتأثر افريقيا به يجعلها تسارع لتبني هذا المفهوم، فهي ملزمة اليوم وأكثر من أي وقت مضى في الانخراط سواء في الأنماط الصراعية أو التعاونية التي سوف تغير خريطة المساعدات الدولية.(عمرة 2022)

المبحث الثالث: العدالة البيئية كضرورة وأولوية في افريقيا:

نتيجة "المظالم البيئية"Enviromental Injustice" في افريقيا وبكثير من القضايا والتعقيدات، واعتبارها أرض صراع وموزاين القوى الدولية؛ تتعر ض الدول الافريقية للمخاطر البيئية ناجمة عن تقدم تنموي بعيد عنها ولا يعنيها، نظرا لتراجع أصول القوة لديها في الساحة الدولية فهي لاتزال في أسفل البناء الهرمي، مما جعل بها دول من أكثر الضحايا البيئيون" Eviromental Victimes" ، ففي افريقيا بها مجتمعات وأشخاص تضرروا دون غيرهم بفعل التفاعلات البيئية، تسببت فيها استغلال الانسان البيئة والموارد الطبيعية بصورة غير عقلانية وبشعة ومستنزفة وملوثة ، لذا أتت مفاهيم العدالة البيئية كأحد الموضوعات الجديدة لتطبيق فكرة العدالة، وذلك بالتركيز على سبل إيجاد مبادئ وإجراءات مقبولة اجتماعيا لتنظيم تقاسم دول العالم الخسائر الناجمة عن تدهور البيئة كمشكلة تعاني منها افريقيا بالأساس، وعليه فممارسات القوى الاستعمارية التي عرضت الجماعات البشرية الافريقية لأضرار فادحة مثل الرق،

والاستغلال الاقتصادي المكثف، والعمل الاجباري، ونهب الموارد تعاني اليوم من مظالم بيئية جمة وتتعرض لتدهور بيئي خطير وتغير مناخي دون توفير أي موارد للتكيف، لذا فإفريقيا بحاجة إلى إعادة قراءة للواقع لديها واستثمار الاتجاه العالمي والانخراط فيه والذي ينادي بالعدالة البيئية كمخرج للمشاكل السياسية والجيوسياسية واغيرها؛

1 /-العدالة المناخية: عبر التحديد الدقيق للمسؤوليات بين وحدات المجتمع الدولي، وتحميل الدول الأكثر تسببا في التغير المناخي القدر الأكبر من المسؤوليات، وان تتمتع الدول الأقل تسببا في التغير المناخي، وكمتضرر منه بصورة كبيرة، أن تتمتع بالقدر الكافي من الحقوق، أي تحميل الفاعلين الدوليين المتسببين في التغير المناخي، أعباء التصدي للظاهرة عبر التخفيف من العوامل المسببة ، وفي التكيف مع الظاهرة، وفق مبدأ ؛المتسبب في التلوث هو من عليه ان يتحمل تكلفة معالجته.

2/-**عدالة الطاقة**: عبر تحقيق قدر من التكافؤ بين دول العالم في الوصول إلى مصادر الطاقة

(الأهم من ذلك أن تكون طاقة متجددةخاصة منها الطاقة الشمسية، وإفريقيا تستطيع تحقيق ذلك نظرا لمناخها والطبيعة الطبوغرافية لإقليمها (طاشمة 2015)، وتحقيق تكافؤ مواز في تحمل التبعات السلبية لاستخدام مصادر الطاقة المختلفة وفق عدالة بيئية توزيعية موسعة ، سواء في توزيع التكلفة والعائد من عمليات الإنتاج للطاقة واستهلاكها عبر العالم وهذا ما هو جار العمل عليه لدى الدول الافريقية والمبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال تمويل مشروعات انتاج الطاقة من المصادر المتجددة، ومن ثم تقليل التكلفة المالية والبيئية للتنمية في إفريقيا.

3/- **عدالة مكافحة التلوث:** تسعى التيارات المناهضة للتلوث السام لمكافحة أحد أكثر مظاهر غياب العادلة البيئية على المستوى العالمي، من خلال تتبع ومقاومة تدفقات النفايات السامة من الدول المتقدمة لدول العالم النامي خاصة افريقيا، وتصنيفها إحدى أسوء المظالم البيئية في وقتنا الحالي.

4/- **عدالة حماية التنوع الحيوي**: تعد الدول الافريقية الأكثر تضررا من مشكلة تراجع التنوع الحيوي بسبب ممارسات عديدة ترتكبه دول العالم المتقدم. من خلال الصيد الجائر وتجارة الحيوانات النادرة والعاج، ومن خلال الأضرار العابرة للحدود للنشاط الصناعي المكثف، التي أدت لإتلاف العديد من النظم البيئية الطبيعية في العديد من الدول الافريقية، مما يوجب على الدول الافريقية العمل وبصوت مرتفع لإيصال تظلماتها دوليا تجاه هذه القضية الحساسة التي تمس مباشرة البيئة الحيوانية والسياحية والبيولوجية لإفريقيا وثرواتها.(أمل 2022)

وعليه فلقد زادت أهمية افريقيا جيواستراتيجيا وعسكريا كمنطقة تنافس إقليمي وعالمي،"**على الرغم من وجود فرضية معاكسة لمقولة الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا لدى صناع القرار الأمريكيين، أي أن جل اهتمامهم هو –آسيا- على الأقل إلى غاية نهاية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، أي هناك مكانة متدنية تحتلها القارة الافريقية في نظر الرؤساء الأمريكن على المستوى البيت الأبيض، حيث لوحظ أن القارة الافريقية لاتنسجم مع المصالح الاستراتيجية الوطنية الأمريكية، أي أن هناك نهج و اقعي يتصور إفريقيا على أنها هامشية في أحسن الأحوال بالنظر إلى مصالح الأمن القومي الأمريكي**".(غازلي 2015)تساهم عوامل الانقسام العرقي والاثني والتطرف في إذكاء حدة الصراعات وتدخل أطراف دولية، فبحلول عام 2050 يتوقع أن تكون القارة الافريقية مصدر رئيسي لقوة العمل في العالم وتلبية طلب المستهلكين من اليد العاملة والمواد الأساسية

منطقة جنوب البحر المتوسط تزداد أهميتها الاستراتيجية وماورائها أيضا أي شمال افريقيا ومنطقة الساحل

منذ أواخر 2020 ظهر اهتمام كبير بمناطق شرق وجنوب افريقيا منها تنزانيا وموزمبيق وزيمبابوي وجنوب افريقيا والأقاليم المرتبطة بها (المخروط الجنوبي لإفريقيا

بداية تشكل أربع مراكز قوة إقليمية مهمة في افريقيا منا الجزائر ونيجيريا و جنوب افريقيا ومصر

لذلك تعمل الولايات المتحدة وبصورة مستمرة على احتواء الصين وروسيا وعرقلتهما وعرقلة تنميتهما وصعودهما الدولي، بكافة الوسائل وبالوسائل الاقتصادية ضد الصين بالأساس ، كما أكده خطاب "بلينكن" في خطابه أمام جامعة جورج واشنطن في 26 ماي 2022، بأنها أي الصين أخطر تحد طويل الأمد للنظام الدولي ، فهي تريد محاصرتها في آسيا كما في إفريقيا ، لكن هذا لايعني أن الصين ليس لها حسابات مع "الو م أ" والمرتكزة على محددات داخلية والمشكلة للقوة الصينية الشاملة، ولأنها تمتلك عناصر القوة الشاملة جغرافيا وديموغرافيا، وسياسيا، ودبلوماسيا،واقتصاديا، وتكنولوجيا وثقافيا، ....)، بالإضافة إلى قيادة وحزب سياسي قوي ومتماسك، لديه الرؤية والتصور والخطة،للتعامل مع مختلف التحديات داخليا وخارجيا، بما يمكنها لأن تكون الند للند للومأ، مع رفضها لكل أشكال تدخل واشنطن وحلفائها في شؤونها الداخلية ومجالها الحيوي، وتعمل على توسيع مظلة تعاونها الأمني مع دول الجوار الإقليمي .

منها جزر سليمان، ثم إنها تعمل على تعميق العلاقات العسكرية مع روسيا خاصة في السنوات الأخيرة، وأثر في ذلك الروابط الشخصية بين الزعيم الصيني "شي جين بينج" والرئيس الروسي "فلادمير بوتين"، فقد أعلنتا في فيفري 2022 أنهما دخلتا في شراكة استراتيجية "بلا حدود" التدريب وتبادل الخبرات والمناورات المشتركة، مع توسيع التعاون الاقتصادي والأمني مع دول جنوب المحيط الهادي ، ثم أنها تعمل أيضا على تمتين تحالفاته الإقليمية والدولية وخلق صعوبات في مساعي واشنطن، مع اقتراح ودعم توسيع كتلة "بريكس" للإقتصادات الناشئة بضم مزيد من الدول إلى عضوتها منها دول افريقية الجزائر مصر نيجيريا السنغال.(علي 2022)

خاتمة:

- إفريقيا اليوم تحاول استرداد ذاتها وكيانها وثرواتها التي تعرضت للنهب والسرعة على مدى عقود خاصة من قبل فرنسا، ودعم شعار افريقيا للإفريقيين كما يحدث اليوم في السودان، النيجر ، مالي، وغيرها من الدول.
- روسيا بتعاونها مع الصين ونظرا لمواردها وقدراتها الكبيرة، تعمل اليوم على تسريع التحول نحو نظام متعدد الأقطاب، وخلق وقائع جديدة عالمية خاصة في المجالات الاقتصادية، وصناعة النفط والغاز والتمويلات الدولية واتجاهات الاستثمار الدولي.
- تحقيق الأمن الغذائي لإفريقيا يكون بتنويع الشركاء الدوليين، خاصة منها روسيا، التي أبانت استعدادها لبيع القمح، وإمكانية توفيره للدول الافريقية وبالمجان أيضا إذا اقتضى الأمر.
- تعتبر الحرب في أوكرانيا وسيلة من وسائل السياسة الدولية، لإحداث تغيرات وأهداف كبرى لمصلحة روسيا وحلفائها وأصدقائها، ومحاولة لعب أدوار إقليمية ودولية، والصعود إلى سدة الحكم العالمي الدولي سلما وحربا، وجب استغلاله من قبل الأفارقة، والاستمرار في نهج عدم الانحياز واستغلال المنافسة الدولية عليها لخدمة مصالحها الذاتية.
- التحول في القوة، وعدم الرضا عن العولمة الأمريكية، والهروب نحو الاقتصادات الأكثر صدقية من قبل "الروس" و"الأفارقة" و "الخليجيين" و"الصينيين"، وتجمع البريكس، يمكن من خلالها الخروج عن الهيمنة الغربية ومؤسساته غير العادلة.
- تتعاون اليوم الصين، وأكثر من أي وقت مضى، انطلاقا من مبدأ ضرورة تعتبر آليات النظام الدولي وخفض الهيمنة الأمريكية والتوجه نحو التعددية القطبية.

- يمكن الاستنتاج انطلاقا من الأحداث السياسية والجيوسياسية والاستراتيجية الدولية؛ أن هناك تغيرات وتحولات كبرى على مستوى كافة الأقاليم والدول والقارات، وإفريقيا ليست بمنآى عن هذا التغير والتطور لصالح فواعل وعوامل محكمة في سير النظام السياسي والاقتصادي والبيئي والمجتمعي الافريقي، في محاولة للخروج من عباءة أوروبا وفرنسا وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.
- ساهمت أزمة "كورونا" وتساهم الأزمة الأوكرانية المتواصلة حاليا، منذ 2022، في خلق تداعيات وانعكاسات كثيفة تجعل من الدول الافريقية تراجع وتستدرك مدركاتها نحو المزيد من الحركات العسكرية والاقتصادية والسياسية والأمنية بحثا عن عدالة أكثر إنسانية، ونظم تعاونية مع فواعل أكثر عدلا "الصين ، روسيا"
- ارتفاع صوت العودة لهيمنة وسمعة والمحافظة على كيان الدولة الوطنية، والاتجاه أكثر لخلق تحالفات وتكتلات عبر إقليمية لمجابهة كافة التهديدات خاصة منها الجديدة والمتجددة والمهمة منها "التهديدات البيئية" والتطرف المناخي.
- بروز أولويات قصوى وهي ما يطمح القادة الأفارقة إلى تجسيدها على أرض الواقع، عبر إصلاح هيكل اتخاد القرات داخليا وخارجيا، دون الخروج طبعا عن الاتفاقيات الدولية وبإسهام المنظمات الدولية والإقليمية المعتدلة والمؤسسة.
- ترتيب الأولويات يشمل القيم، والأخلاق، والتعاون، واستعادت ماتم التفاوض عنه من قبل الأفكار العولمة الهدامة.
- هناك مخاض عالمي وقاري وإفريقي يحدث الآن والجزائر أيضا ليست بمنأى عنه بل هي أيضا منخرطة فيه بشكل أو بآخر، من شأنه تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، بالتعاون مع الحوكمات الصينية والروسية في كافة المجالات. لكن لايعني الانخراط التام في مسار راديكالي جذري وإنما يمكن الحفاظ على مستوى نمو مرتفع باعتبارها أقوى الأسواق.
- تستطيع روسيا والصين التعاون مع دول القارة الافريقية خاصة منها التي تملك الطاقة الأحفورية، للتأثير وحتى الضغط على منافسيها لأطول وقت ممكن والوصول إلى مبتغاها في ذلك.
- نسبة تزايد السكان الأفارقة إلى غاية سنة 2050، والمتسارع وكذا الموقع الاستراتيجي على مستوى امتلاكها للخطوط الرئيسية للتجارة والملاحة في المحيطين الهندي والأطلسي وخليج عدن، وتوفرها على موارد طبيعية وثروات معدنية ومصادر طاقة، والمياه، وكذلك الحضور الإفريقي السياسي البارز في المؤسسات الدولية خاصة منها مجلس الأمن ومنظمة الصحة

العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، يجعل منها كتلة وقوة تصويتية في المحافل والمؤتمرات والندوات وصناعة القرار الدولي.

- الدولة الافريقية في مسيرتها نحو التنمية بحاجة لترتيب الأولويات منها محاربة الفقر، ومراعاة الأبعاد الاجتماعية لسياسات الإصلاح، محليا وبين الدول وداخل المنظمات الإقليمية المتواجدة بها والمنخرطة فيها.
- هناك سياسة نقدية ومسار عالمي نحو تعددية المرجعيات النقدية من حيث العملات وعدم الانتصار فقط على عملة الدولار في التعاملات الدولية وتنويع لسلة العملات أكثر للإنتاج الوطني المحلي وزيادة الصادرات.

- تراجع القوى الغربية الأوروبية في إفريقيا، يحتم على دول القارة الافريقية، تجاوز "الاستغلال البشع" و"التلويث" للشركات الاستثمارية الأوروبية خاصة في مجال الطاقة، واستبدال الطاقة الأحفورية، نحو الطاقة الخضراء . والاتجاه نحو الصناعات الاستراتيجية الخفيفة والغذائية مع عدم الاكتفاء بالمواد الأولية وتصديرها، والانتقال إلى صناعات تجنب الوقوع في الصدمات الاقتصادية، وخلق سلاسل توريد إقليمية عالمية كضرورة للتكيف والاندماج مع تحديات اقتصادية عالمية جديدة.

- الحرب الأوكرانية أثرت الأمن الغذائي في إفريقيا، يحتم عليها إيجاد طرق إمدادات واستثمار داخلي في هذا المجالي

- ضرورة الانخراط الافريقي في استراتيجية الهجوم "والدفاع الناعم الصيني"، من خلال تشجيع ودعم الابتكار والمؤسسات الصاعدة والناشئة، بالاستعانة بالمهندسين والجامعات "المواهب ورأس المال الأفكار" والهجرة العكسية للأدمغة.

- الترويج العكسي لصورة نمطية جديدة حول القارة الافريقية بدلا من الصورة النمطية عن افريقيا"الظلم"و"الفقر" و"الجوع" و"الحرب" بالتدرج في مسارات التنمية وصولا لحياة الرفاهية المنشودة والممكنة.

- استغلال العلاقات المتميزة مع روسيا في مجال التكتلات الاقتصادية بدلا من التحالفات العسكرية، ومن ثم التحرر المالي من القوى الأمبريالية الكبرى.

- "القوة الخضراء" هي مستقبل افريقيا تتعلق أساسا بحدود النمو الاقتصادي المتوازن، والأخلاق والبيئة، ولامركزية السلطة، وكل ماله علاقة بالمناخ والبيئة، عبر الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، بلا إفراط أو تفريط حق الأجيال وبين نفس أبناء الجيل، عبر محددات اقتصادية وقيمية ،وسياسية، ومؤسسية.

- تجاوز المظالم البيئية التي عاشتها افريقيا، يكون بتحقيق العدالة المناخية ، عبر التحديد الدقيق للمسؤوليات بين وحدات المجتمع الدولي، وتحميل الدول الأكثر تسببا في التغير المناخي القدر الأكبر من المسؤوليات، وأن تتمتع دول القارة الافريقية كمتضرر بالقدر الكافي من الحقوق، عبر التخفيف والتكيف، والتحمل من قبل المتسبب في الظاهرة.

- العدالة ضرورة هنا في مجال "الطاقة" ، و"مكافحة التلوث"و"عدالة حماية التنوع الحيوي".

هوامش الدراسة:

Bibliographie

أحمد لكحل. *دور الجماعات المحلية في حماية البيئة*. : دار هومة، 2014.

أحمد ناجي قمحة. "8 أعوام من الدبلوماسية الرئاسية الرشيدة في مواجهة الأزمات الإقليمية والتحديات الدولية." *مجلة السياسة الدولية*، مجلد 57 جويلية, 2022: 07.

أكرم حسام فرحات. "انعكاسات الحرب الأوكرانية على توازن القوى وترتيبات الأمن الاقليمي." *مجلة السياسة الدولية*، يوليو, 2022: 20-39.

أمل ,أحمد» .مداخل غياب العدالة البيئية في العلاقات الدولية «.*ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية* ,أفريل .28-24 :2022

بومدين طاشمة. *التنمية المستدامة وإدارة البيئة: بين الواقع ومقتضيات التطور*. مكتبة الوفاء القانونية، 2015.

حسن أبو طالب. "الحرب الأوكرانية والنظام الدولي ..حدود التغيير والانتصار والتحالفات." *مجلة السياسة الدولية*، يوليو, 2022: 56-63.

حمدي عبد الرحمان حسن. "افريقا في نهاية الزمن الأمريكي." *مجلة السياسة الدولية*، يوليو, 2022: - 137132.

رنا أبو عمرة. "محددات القوة الخضراء وتأثيراتها على العلاقات الدولية." *ملحق اتجاهات نظرية،مجالة السياسة الدولية*، أفريل, 2022: 15-18.

عبد الحليم غازلي. *السياسة الأمريكية تجاه افريقيا*. دار الكتاب الحديث ، 2015.

علي ,عادل» .تداعيات الأزمة الروسية -الأوكرانية على سياسات الصين في مواجهة الضغوط الأمريكية «. *مجلة السياسة الدولية* ,أفريل .149-144 :2022

فؤاد نهرا. "فرنسا والتوازنات الدولية." *مجلة شؤوون الأوسط*، شتاء, 2003: 141-150.

هدير مصطفى. "سباق النفوذ الدولي على القارة الافريقية ..الملامح والمآلات المستقبلية." *مجلة السياسة الدولية*، أكتوبر, 2022: 166-173.

الهندسة الصينية للتنمية في إفريقيا: قراءة في الأبعاد والانعكاسات

مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم بـ: التنمية في افريقيا بين التحديات الداخلية وتأثيرات البيئة الدولية.

جامعة مولود معمري " تيزي وزو" يوم 05 ديسمبر 2023.

د/ فضيلة عيسات

ملخص:

تأمل هذه الدراسة مقاربة أبعاد ومظاهر وانعكاسات الهندسة الصينية للتنمية في إفريقيا، ذلك من خلال استعراض مختلف السياسات والاستراتيجيات الصينية في القارة، تمهيدا لتحديد نوع العلاقة القائمة بين الصين والدول الافريقية هل هي علاقة تعاون وشراكة أم مجرد تبعية واستغلال. ولكن أيضا ضرورة الحديث عن مكانة إفريقيا في الاستراتيجية الصينية في القرن الواحد والعشرين، والتي أسست لجعل الصين الشريك التجاري الثاني للقارة منذ عام 2010. هل هي فعلا منطقة استراتيجية محورية متميزة على المدى الطويل أم أنها مجرد منطقة تخضع لاعتبارات ظرفية قائمة على أساس المصلحة.

الكلمات المفتاحية: المقاربة الصينية، الهندسة التنموية، معضلة التنمية، القارة الافريقية.

مقدمة:

أصبحت الصين محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر السياسي، والمعاهد الأكاديمية المتخصصة في العالم، لمحاولة معرفة السر الكامن وراء الصعود الصيني المميز، ولاستشراف مستقبل قوتها الصاعدة ذات الطموحات الإقليمية والعالمية. يأتي ضمن هذا الاهتمام، علاقات الصين الخارجية وسعيها للحصول على المكانة الدولية، إلى جانب القوى العظمى وتوسيع تمثيلها الاستثماري في كل بقاع العالم، وتأمين وضمان تدفق الموارد الطاقوية والمعدنية، وذلك من أجل تنويع مصادر مداخيلها والبحث عن أسواق خارجية، لتسويق منتجاتها، ومنافسة القوى الاقتصادية التقليدية على مصادر الطاقة في العالم، التي تحتاجها لصناعتها الدفاعية والتصنيعية المتنامية.

ومن هنا تبرز علاقة الصين الاقتصادية مع إفريقيا محطة للدراسة والاهتمام. فهذه الأخيرة تمثل سلة من الفرص الاستثنائية للتجارة والاستثمارات، وخزان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والمواد الأولية، بسبب زيادة الطلب وتقلص نسبة الاحتياطيات العالمية ومعدلات الإنتاج في العديد من مناطق العالم.

لهذا تبنت الصين استراتيجية جديدة لتفعيل وتعزيز علاقاتها مع العديد من الدول الإفريقية ذات المؤهلات والفرص الاقتصادية. لتأخذ جوانب مختلفة: تبادل تجاري، استثمارات، مشاريع إنمائية، مساعدات وقروض، تصدير أسلحة، جلسات حوار استراتيجية، وصولا لمصالحها وأهدافها. الأمر الذي أصبح يؤرق الوجود الغربي في القارة.

شهدت العلاقات الصينية-الافريقية في العقد الأخير من القرن العشرين، قفزة كبيرة، يغذيها الانفتاح المتزايد للصين المصحوب بدعم تنموي واجتماعي للقارة السمراء، كما يغذيها من جهة أخرى تطلع الجانب الإفريقي للبحث عن شراكة مربحة، عن الدول الأوروبية ذات الطابع الاستعماري القديم.

حيث تعد العلاقات الصينية الإفريقية من العلاقات المتميزة، ويتضح ذلك من أوجه التعاون المختلفة بين الصين والقارة الإفريقية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة. إلخ. وهو ما كان أساس نمو فكرة تأسيس المنتدى الصيني الإفريقي للتعاون عام 2000.

واستمر التعاون الصيني الأفريقي خلال أكثر من 60 عام يلبى النداءات السياسية للتعاون الشامل، كما تم تعميق الصداقة بين الصين وأفريقيا لتصل الى مرحلة "الشراكة الاستراتيجية الشاملة". بحيث أصبح التعاون بين الصين وأفريقيا نموذج للنهوض الآسيوي والأفريقي والتعاون بين الجنوب والجنوب.

وعلى الرغم من تعدد اوجه التعاون الاقتصادي بين الصين والدول الأفريقية، بدأت المخاوف بشأن سيطرة الصين وبسط نفوذها على افريقيا بالقوى الناعمة، وهي القوة الاقتصادية وليس قوة السلاح. ومن ناحية أخرى، أشار البعض الى طبيعة المكاسب الاقتصادية التي تحظى بها الدول الإفريقية من الصين سواء في شكل استثمارات او معونات ومساعدات أو تبادل تجارى، مما يساعد دول القارة في تخطى أزماتها ورفع معدلات النمو الاقتصادي بها. وان كانت مشكلة كثافة القروض الصينية الى افريقيا تمثل تخوف محل اهتمام، إلا أنه قد يودي بالعلاقات الصينية الإفريقية الى مأزق ومواقف تفاوضية لصالح الصين ولو على حساب الدول الإفريقية المتعثرة بالديون.

بناء على ما تقدم، تسعى هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية المحورية التالية: **إلى أي مدى تعكس الهندسة الصينية للتنمية في إفريقيا أبعادا هادفة لتجاوز المعضلة التنموية في القارة؟**

وعليه، تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن التوجه الصيني للتنمية في القارة الافريقية جاء في سياق يرتبط بمنظومة الأهداف والمصالح التي تسعى الاستراتيجية الصينية لتحقيقها على المستوى الدولي.

من أجل الإجابة عن هذه الإشكالية، يمكن إدراج مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي مكانة إفريقيا في المدرك الاستراتيجي الصيني؟

- فيما تمثل أبعاد الهندسة التنموية الصينية في إفريقيا؟
- ما هي أهم اليات الهندسة الصينية في إفريقيا؟
- ماهي سلبيات وإيجابيات الهندسة الصينية للتنمية في إفريقيا؟

للإحاطة بكل جوانب الموضوع، تم الاعتماد على المحاور التالية:

المحور الأول: إفريقيا في المدرك الاستراتيجي الصيني.

المحور الثاني: أبعاد الهندسة التنموية الصينية في إفريقيا.

المحور الثالث: أليات الهندسة الصينية في إفريقيا.

المحور الرابع: تقييم الهندسة الصينية للتنمية في إفريقيا.

المحور الأول: إفريقيا في المدرك الاستراتيجي الصيني.

يدرك الطرفان الإفريقي والصيني الأهمية الاستراتيجية للعلاقات بينهما وضرورة تطويرها، إذ تعد إفريقيا بالنسبة إلى الصين، المصدر الأهم والمستقبلي لحاجات وتطور الصين الاقتصادي، والممثلة بمصادر الطاقة والموارد الطبيعية، إضافة لكونها سوقا استثمارية واسعة للأموال والسلع الصينية. ومن جهتها تعبر إفريقيا عن حاجاتها إلى الصين ومساعداتها الاقتصادية والمالية لنهوض بدولها الفقيرة وتحقيق التنمية فيها.

في المدرك الصيني الخاص بالقارة الإفريقية، يمكن القول أن إفريقيا تمثل عنصرا مركزيا في استدامة نمو، وتطور الصين على المدى البعيد، وعليه، فقد أعطت العامل الاقتصادي الأولوية، وجعلته العامل الأساسي والأهم في تفاعل الصين مع إفريقيا، لذا اعتمدت في سياستها على القوة الناعمة وبناء شراكات اقتصادية واستراتيجية. ولعلى تزايد حدة التنافس الدولي في إفريقيا، قد ارتبط أساسا بالدور الصيني للحصول على الموارد الطاقوية والمعدنية الإفريقية لتأمين تطورها الاقتصادي، وفتح أسواقا لتصريف منتجاتها الصناعية. (ميمون، 2016، صفحة 97)

من هذا المنطلق، شكل أمن الطاقة أحد محددات السياسة الخارجية والدفاعية للصين، مما جعلها تبحث عن أسواق جديدة خارج مجالها الإقليمي، موجهة أنظارها إلى مناطق ذات وفرة نفطية، والمتمثلة في القارة الإفريقية، والتي تقدم للصين المواد الخام والأسواق الواسعة وفرص الاستثمار، لتبادل رأس المال والخبرة والتكنولوجيا، لذلك تستورد الصين النفط، بشكل أساسي من إفريقيا، حيث أن أكثر من ثلث إمداداته تأتي منها. (كاظم هشام، 2018، صفحة 66)

وقد بدأت الصين في الظهور بسرعة كمستثمر كبير في جميع أنحاء إفريقيا، مع نمو الاستثمار الأجنبي المباشر مع الصين بنسبة 7. 166%من سنة 2014 إلى سنة 2015، مقارنة هع نمو بنسبة 29.5 % من

استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا سنة 2009، حيث تجاوز التبادل التجاري لصين مع إفريقيا 192 مليار دولار سنة 2017، وعليه أصبحت العلاقة مع الدول الإفريقية تحتل موقعا خاصا في سياسة الصين الخارجية، لأنها المورد الأساسي الذي تستقي منه المصادر الطبيعية التي يحتاجها اقتصادها القائم على التصدير، إذ تستورد الصين النفط بشكل أساسي من إفريقيا، فأكثر من ثلث إمداداتها تأتي من إفريقيا. (Jenkins، 2015، صفحة 13)

ولذلك تعد إفريقيا بمواردها الطبيعية الوفيرة، وفرصها من البنية التحتية وموقعها المناسب، متوافق بشكل مثالي مع خطة البنية التحتية العالمية لصين :"حزام واحد، طريق واحد"، الذي ينص على إنشاء طريق جديدة لتجارة البرية والبحرية لضمان إمدادات الطاقة، وزيادة التجارة الخارجية وتعزيز المشاريع والمنتجات الصينية. (حكمات، 2016، صفحة 63)

في إطار المبادرة الاقتصادية الصينية "مبادرة حزام واحد، طريق واحد" التي جاء بِها الرئيس الصيني "**شي جين بينغ**" سنة 2013، تعمل الصين على توحيد العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية بينها وبين إفريقيا، بما يعزز المصالح الجيوسياسية للصين، حيث يربط طريق الحرير البحري الصيني مجموعات من الموانئ المخطط لها، والمكتملة في السودان وموريتانيا والسنغال وغانا ونيجيريا وغامبيا وغينيا وساو توهي وبرينسيبي والكاميرون وأنغولا وناميبيا. كما يربط طريق آخر جيبوتي بـ "جوادرGwadar ، همبانتوتا، كولومبو، ميانمار، وهونج كونج. حيث تعد مبادرة حزام واحد، طريق واحد وطريق الحرير موجات جديدة من الاستثمار في الطرق والسكك الحديدية والموانئ والطاقة في إفريقيا، مما يجعل القارة أكثر ارتباطا داخليا وكذا مع العالم الخارجي.

وعليه، كانت إفريقيا ولا تزال سوقا مهما للصين، حيث تستثمر فيها الشركات الصينية (الخاصة والمملوكة للدولة) والبنوك (التجارية والسياسية)، ورجال الأعمال المنتشرين في جميع أنحاء القارة، حيث تركزت مشاريع الاستثمار الصينية بصورة رئيسية في المشاريع المشتركة كالتعدين والنفط، الزراعة، التصنيع، التجارة، الاتصالات، الإلكترونيات، المنسوجات، النقل، البناء والأشغال العامة.

المحور الثاني: أبعاد الهندسة التنموية الصينية في إفريقيا.

على النقيض من التصور التقليدي بأن الصين لا تهتم إلا بالموارد الطبيعية في إفريقيا، فإن مصالح الصين في إفريقيا تشمل عدة أبعاد: سياسية واقتصادية وتجارية. وقد تختلف أهمية هذه الأهداف بالنسبة للصين بحسب الظرفية ووفقًا لطبيعة مشاركتها في المنطقة. ومن المفيد في هذا المحور التمييز بين صنفين رئيسين من المصالح التي دفعت الصين إلى الانخراط بكل ثقلها في المنطقة، والمتمثلة في الأبعاد الجيو-سياسية والدبلوماسية، والأبعاد جيو-اقتصادية.

أولًا: أبعاد جيوسياسية ودبلوماسية.

منذ الأيام الأولى لنشأة جمهورية الصين الشعبية، كانت المصالح السياسية هي المرتكز في علاقتها بإفريقيا. وفي سعيها للتحالف في النظام الدولي الثنائي القطبية بعد الحرب الباردة، حددت الصين الدول المستقلة حديثًا في إفريقيا كمجموعة رئيسية يمكن التعاطي معها، وذلك من خلال وجود أرضية مشتركة وشعورًا بالتعاطف بين الصين وإفريقيا نتيجة لتجاربهما التاريخية المشتركة.

وبموجب هذه المبادئ، وخلال أول لقاء رسمي للصين مع إفريقيا في مؤتمر باندونغ عام 1955، شارك رئيس الوزراء، تشو إن لاي، وبنشاط إلى جانب قادة ست دول إفريقية، هي: مصر وإثيوبيا وغانا وليبيريا وليبيا والسودان. وبحلول منتصف الثمانينات، كانت جهود الصين السياسية والمعونات قد أكسبتها علاقات دبلوماسية مع 44 دولة إفريقية. (Jenkins، 2015، صفحة 115)

ومن حيث الأهمية السياسية لإفريقيا، كان الهدف الرئيسي للصين تاريخيًّا، هو الاعتراف الدبلوماسي وإقامة علاقات رسمية تعزز الشرعية السياسية للنظام الشيوعي طوال ستينات القرن العشرين؛ حيث أسهم دعم الدول الإفريقية بشكل كبير إلى خفض الضغوط على الصين، تلك الضغوط الناجمة عن العزلة الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ومنذ ذلك الحين ظل تقارب الصين تجاه إفريقيا ثابتا.

من ناحية أخرى، تعتمد الصين اعتمادًا كبيرًا على الدعم الدبلوماسي والتعاون مع البلدان الإفريقية بشأن القضايا الرئيسية على الساحة الدولية وفي المحافل متعددة الأطراف، حيث تمثل الدول الإفريقية الـ 54 أكثر من ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي عام 1972، اقتنعت الصين بالأهمية والقيمة السياسية الحقيقية لإفريقيا عندما صوَّت 26 بلدًا إفريقيًّا لصالح استئناف جمهورية الصين الشعبية مقعدها في الأمم المتحدة.

ومن بين التطلعات السياسية الرئيسية للصين في علاقتها مع إفريقيا كذلك إنهاء الوجود الدبلوماسي لتايوان في القارة، فبالنسبة لصين، فإن تبني إفريقيا لسياسة "الصين الواحدة" وقبول بيكين بدلًا من تايبيه باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للصين أمر يتعلق بشرعية النظام السياسي. تاريخيًّا، خلال الحرب الباردة وقبل سياسة الإصلاح والانفتاح الصينية، كانت الأيديولوجية عاملًا رئيسيًّا في تحديد سياسة الصين تجاه البلدان الإفريقية؛ حيث كانت الصين ترى نفسها المرشح الأول في العالم النامي ضد الاستعمار والإمبريالية.

إذا كانت علاقة الصين مع البلدان الإفريقية مدفوعة في المقام الأول بالمصالح الاقتصادية والاعتبارات السياسية، مثل حشد المؤيدين الدوليين ودعم شرعية الحكومة الصينية، فإن مصلحة الصين الأيديولوجية في إفريقيا لم تختف نتيجة لتحويل البلاد أولوياتها إلى الميدان الاقتصادي، وبدلًا من ذلك،

اتخذت شكلًا مختلفًا وأكثر دهاء، شكلًا يدعم شرعية بيكين من خلال نشر وتعميم نموذجها في التنمية، حيث كلما زاد عدد البلدان التي تتبنى نهج بيكين وتعتمده، شعرت الصين بأنها أقل عزلة. (دهية، 2019، صفحة 65).

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول إن الأبعاد الجيو سياسية لتواجد الصيني في إفريقيا يشمل عزل تايوان، وكسب حلفاء للحصول على الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية، وزيادة القوة الناعمة للصين في المنطقة، وتقديمها كبديل للغرب.

ثانيا: أبعاد جيو-اقتصادية.

وتشمل أمن إمدادات الطاقة والموارد المعدنية والزراعية من جهة، والأهداف التجارية المتعلقة بالسوق الاستهلاكية التي توفرها لمصنعيها وشركاتها في القطاعين الخاص والعام، بهدف تعزيز الصادرات ودعم التوسع الدولي للشركات الصينية والحد من الاعتماد على التجارة مع الغرب من ناحية ثانية. (ألدن، 2009، صفحة 98)

وهناك جدل داخل الصين حول ما إذا كانت المصالح السياسية أو المصالح الاقتصادية يجب أن تمثل الأولوية القصوى للصين في علاقتها مع إفريقيا. وعلى الرغم من الأهمية السياسية لإفريقيا، فقد رفعت الصين الاعتبارات الاقتصادية إلى مستوى أعلى بكثير في جدول أعمالها المحلي والخارجي منذ بداية الإصلاح والانفتاح في عام 1979، وهذه هي النتيجة المباشرة لاستراتيجية بيجين لتنويع وتعزيز شرعيتها من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية لعامة السكان. (محمد الصالح، 2020، صفحة 65)

ووفقًا للمحلِّلين الصينيين، فإن العقود الست من العلاقات الاقتصادية الصينية-الإفريقية يمكن تقسيمها بشكل تقريبي إلى ثلاث مراحل: (جورج نهروت، 2007، صفحة 32)

- **أولًا**: من عام 1949 إلى عام 1979: كانت الأنشطة الاقتصادية للصين في إفريقيا مدفوعة أساسًا بجدول أعمال الصين السياسي، وركزت على تقديم مساعدات اقتصادية للدول الإفريقية المستقلة حديثًا من أجل بناء علاقات دبلوماسية، ودعم "مناهضة الإمبريالية" ومكافحة الاستعمار في إفريقيا، والحصول على دعمهم لجمهورية الصين الشعبية على الصعيد الدولي.
- **ثانيًا**: منذ بداية الاصلاح والانفتاح وحتى منتصف التسعينات: تحول تركيز السياسة الخارجية للصين إلى دعم التنمية الاقتصادية المحلية، وقد أدى هذا التحول بشكل مباشر إلى التعديل التدريجي لأولويات الصين في سياستها في إفريقيا من الخدمات السياسية إلى "التعاون الاقتصادي المفيد للطرفين"، ومن تقديم المساعدة إلى تعزيز "عقود الخدمات والاستثمار والتجارة".

- **ثالثًا**: ابتداءً من منتصف التسعينات: بدأت نظرية "استخدام الأسواق والموارد المحلية والدولية على حدٍّ سواء" تسود العلاقات الاقتصادية الخارجية للصين. لقد أدى هذا التغيير إلى ازدهار التعاون الاقتصادي الدولي للصين مع إطلاق استراتيجية "الذهاب إلى الخارج")Going Out(، في عام 1996، من جانب الرئيس جيانغ زيمين بعد زيارته لست دول إفريقية وتم اعتمادها في عام 2000 بوصفها استراتيجية وطنية وظلت سارية المفعول منذ ذلك الحين.

من هذا المنطلق، فإن احتياطيات الطاقة الغنية في إفريقيا، من معادن ومواد خام، أهم محدد لتواجد الصين في القارة، من خلال سعيها للحصول على الموارد الطبيعية لتعزيز نموها الاقتصادي المحلي. وإفريقيا هي ثاني أكبر قارة في العالم بمساحة 30 مليون كيلومتر مربع و1.2 مليار نسمة وتحتوي على كمية هائلة من الموارد الطبيعية، وقد جعلت هذه السمة، إلى جانب الكثافة السكانية المنخفضة نسبيًّا وقطاع الصناعات التحويلية الصغيرة، إفريقيا هدفًا رئيسيًّا للواردات الصينية. كما تحتل إفريقيا المرتبة الأولى أو الثانية من حيث الوفرة على مستوى العالم، بالنسبة لمعادن كالبوكسيت والكوبالت والماس وصخور الفوسفات والمعادن البلاتينية والكولتان والفيرميكوليت والزركونيوم، كما أن العديد من المعادن الأخرى موجودة بكميات كبيرة، مثل الذهب والنحاس والفحم والنفط وما إلى ذلك. (ألدن، 2009، صفحة 89)

بالتالي، فإن النفط والمعادن هي في صميم العلاقة الاقتصادية بين الصين وإفريقيا وينعكس ذلك في تكوين وارداتها والقطاعات الرئيسية التي تستثمر فيها شركاتها. وعلى الرغم من أن المصادر تختلف اختلافًا كبيرًا في تقديراتها لحجم استثمارات الشركات الصينية في النفط والتعدين في إفريقيا، فإنها تتفق جميعها على أن هذه القطاعات هي الأهم من حيث الاستثمار الصيني في المنطقة. (باكير، 2010، صفحة 57).

وعلى الرغم من أن المشاريع والقروض الصينية لا تتركز فقط في الصناعات الاستخراجية، فإنها ترتبط ارتباطًا غير مباشر بالقطاع من خلال الاستخدام واسع النطاق للقروض المعروفة باسم "الموارد مقابل البنيات التحتية"، والتي غالبًا ما تُستخدم لتمويل مشاريع البنية التحتية في المنطقة.

من جهة ثانية، عملت الصين على تشجيع شركات النفط والتعدين على الاستثمار في الموارد الأساسية في الخارج، ومن ثم أصبحت المنطقة هدفًا مهمًّا للاستثمار الصيني. كما أن إفريقيا أصبحت مهمة لأسباب تتعلق بالأمن الغذائي الصيني، حيث تتجه بيكين إلى إفريقيا لشراء أراض زراعية شاسعة بهدف استثمارها لإطعام سكانها الذين سيتجاوزون 1.5 مليار شخص بحلول عام 2025.

وقد زادت الواردات الصينية، من المنتجات الزراعية الإفريقية في 2020 بنسبة 14 في المئة في المتوسط سنويًّا، مما جعل الصين ثانيَ أكبر مستورد في هذه الفئة، وتعد جنوب إفريقيا ونيجيريا وأنغولا ومصر والكونغو الشركاء الرئيسيين الخمس للصين من حيث واردات المنتجات الزراعية.

المحور الثالث: اليات الهندسة الصينية للتنمية في إفريقيا.

تبنت الصين لهندسة التنمية في إفريقيا على مجموعة من الاليات المتناغمة مع المعضلة الأمنية في القارة، ولكن أيضا المتناسبة مع الطموحات العالمية للصين، وتمثلت هذه الأليات في كل من سياسة تجاوز الحدود، الدبلوماسية التنموية والتنمية السلمية.

أولا: سياسة تجاوز الحدود: Going-Out

تحاول الصين، شأنها في ذلك شأن الدول الكبرى الاخرى البحث عن دول ومناطق جديدة لتأمين حاجاتها النفطية، ويطلق الصينيون على هذه السياسة الهادفة " **التوجه نحو الخارج** "في توفير احتياجاتهم النفطية عن طريق الاستثمار في مناطق الإنتاج بحد ذاتها، وتوطين شركات النفط الصينية فيها للتنقيب على النفط وضمان تصديره للوطن الام، باستراتيجية التوجه نحو الخارج، أو سياسة تجاوز الحدود. (رافع علي، 2016، صفحة 66).

لقد ساعد ارتفاع حجم سكان القارة الإفريقية على تشجيع الصين على فتح اسواق جديدة فيها، من خلال تعزيز قواعدها الحالية، وعلى الرغم من أن الصين تمكنت من الولوج إلى الأسواق الإفريقية كافة إلا أن منتجاتها تتركز أكثر في إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما جعل الصين من أهم شركاء هذه المنطقة التجارية، وهدفها من لك تحقيق هدفين: الحصول الدائم على الموارد الأولية، ومحاولة نشر مواردها ذات القيمة المضافة، أي ما يسمى سياسة تجاوز الحدود. وقد تزايد حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا من 10 مليار دولار سنة 2000 إلى 37 مليار دولار سنة 2005، كما وقد تمكنت الصين من أن تحجز لها مكانة مهمة بين شركاء القارة، وتزايدت حصتها من السوق الإفريقية من 8.7 % سنة 2003 إلى 11.2 % سنة 2005. (رافع علي، 2016، صفحة 67).

كما يتميز الاستثمار الصيني في إفريقيا بمميزات عديدة، منها انخفاض تكلفة المشاريع الصينية في إفريقيا، واختيار الشركات الصينية مناطق للاستثمار تفتقد للأمن، وهو ما يجعلها تتحمل مخاطر لا تستطيع الشركات الغربية تحملها. كما يركز الاستثمار الصيني عدا موارد الطاقة بصفة خاصة، على قطاع الخدمات خصوصا البناء والنقل، وفي القطاعات التي لا تتطلب معارة عالية، والكثيفة الاستخدام لرأس المال في الدول الإفريقية الفقيرة، وقد استطاعت تلك الشركات عقب العديد من الصفقات الناجحة في إفريقيا ولا سيما في مجال الطاقة. (هشام، 1998، صفحة 98)

وفي السنوات الأخيرة، حققت الصين علاقات أعمق مع العديد من الدول الإفريقية، إذ حظيت مسألة أمن الطاقة الصينية والجغرافيا السياسية في إفريقيا بمزيد من الاهتمام، فالاحتياجات الصينية المتنامية من

الطاقة قد ولدت متابعتها لموارد الطاقة، حيث تتجلى شواغل الطاقة عندها على أنها في الواقع تعتبر مصلحة أمنية وطنية من أجل الحفاظ على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

ثانيا: الدبلوماسية التنموية.

تستخدم الصين الدبلوماسية التنموية المتمثلة في القروض الميسرة غير المشروطة، والمساعدات التنموية واستثمارات البنى التحتية، وذلك لتحقيق أهداف سياسية. ففي منتدى التعاون الصيني الأفريقي الثاني عام 2003، ألغت الصين ديون بمقدار 1,3 مليار دولار عن أفريقيا، وتعمل على الاستثمار في بناء مؤسسات وطنية أفريقية، كبناء وزارات جديدة للخارجية في أوغندا وجيبوتي، ومبنى البرلمان في موزمبيق والجابون، ومبنى الاتحاد الأفريقي الجديد في إثيوبيا، وذلك للحصول على الدعم السياسي من الأفارقة في التمسك بسياسة "الصين الواحدة"، وقطع العلاقات مع تايوان، وهو ما دفع الصين إلى تحملت تكاليف بناء المقر الجديد للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا البالغ تكاليفه 200 مليون دولار، وهو أطول مبنى في إثيوبيا، والذي اكتمل بناءه في ديسمبر 2011، حيث تم عقد قمة الاتحاد الأفريقي في الشهر التالي. (كلاع، 2021، صفحة 345)

وعليه، يعد سلاح المساعدات الخارجية بنوعيه المالي والتنموي، العنصر الحاسم في تعزيز وجود الصين وتوسعيه في إفريقيا. حيث تنظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق مكاسب اقتصادية، وهو ما جعلها تطبع سياستها الرسمية منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، ومن الصعب تقدير حجم المساعدات الصينية بشكل عام وخاصة في إفريقيا، وذلك لأن تعريف الصين للمعونات التنموية مختلف عن غيرها، فالصين تزود إفريقيا بالمساعدات، من خلال منح وقروض بلا فوائد، وتخفيض الدين وقروض امتيازيه (بأسعار ثابتة وفوائد قليلة) وهذه كلها تستخدم لتمويل أفرقة الطب الصيني مقابل المنح وبعض منشآت البنية التحتية. (جورج نهروت، 2007، صفحة 68)

هنا نشير، إلى أن تواجد الصين في القارة الأفريقية يؤثر أيضا على التكامل الإقليمي كأداة فعالة للتنمية، فقدمت الصين شكالا فريدا من أشكال التعاون بين الأقاليم في فريقيا كنموذج لتعزيز الحكومة العالمية الإقليمية متعددة الأطراف. ففي مؤتمر التعاون التنموي جنوب-جنوب، تم تقديم ورقة بحثية تؤكد على أن الدولة يمكن أن تعمل "كجهة اتحادية خارجية" لمنطقة ما دون أن تكون جزءا، وبالتالي تؤثر بقصد أو بدون قصد على التعاون الإقليمي وتشجع _أو تعيق_ عملية التكامل. وتجدر الاشارة إلى إن استثمار الصين في البنية التحتية الأفريقية ساهم في تعزيز وتنمية الاقتصاد الإفريقي، وذلك ما تم إعلانه في مؤتمر التكامل "الصيني-الإفريقي" في بكين في نوفمبر 2006.

ثالثا: مبادرة التنمية السلمية.

برزت سياسة التنمية السلمية في استراتيجية البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري، للقرن الحادي والعشرين أو المعروف اختصارا باسم استراتيجية " حزام واحد طريق واحد"، كمحرك الأساسي للهندسة الصينية التنموية داخليا وللدبلوماسية الصينية خارجيا. حيث تهدف إلى رفع راية التنمية السلمية، عاليا على أساس تاريخ طريق الحرير القديم، والمبادرة إلى شراكة التعاون الاقتصادي بين الدول، في القارات الثلاثة "أسيا، أوروبا، إفريقيا" التي تقطعها على طول " الحزام والطريق"، في سبيل البناء المشترك لرابطة المصلحة المشتركة ورابطة المصير المشترك ورابطة المسؤولية المشتركة والتي تتمثل في الثقة السياسية المتبادلة والاندماج الاقتصادي والتسامح الثقافي.

كما أن السير على طريق التنمية السلمية خيار استراتيجي، اتخذته الصين حكومة وشعبا انطلاقا من التقاليد الثقافية للأمة الصينية، وتطورات العصر والمصالح الأساسية الصينية، وهو يمثل أيضا متطلبات التنمية في الصين، وفي الدول التي تستثمر فيها الصين بيما فيها القارة الافريقية. حيث ترى الصين أن السلام والتنمية موضوعان رئيسيان في القرن الواحد والعشرين، والسلام والتنمية والتعاون تيار لا يقاوم في العالم بصفة عامة، والقارة الافريقية بصفة خاصة.

وفي الوقت الراهن، وفي ظل تعمق عملية التعددية القطبية والعولمة الاقتصادية، وتزايد التحديات والتهديدات الأمنية التي يوجهها المجتمع الدولي، أصبح أكثر من ضروري اغتنام الفرص التنموية وإجراء التعاون لمواجهة المخاطر كرغبة مشتركة لشعوب العالم.

المحور الرابع: تقييم الهندسة الصينية للتنمية في إفريقيا.

ما تجدر الإشارة إليه في هذا المحور هو أن الصين تنتهج سياسة مساعدات للتنمية والاستثمار غير المشروط في القارة الإفريقية، وفي المقابل تتيح الأسواق الإفريقية فرصا كبيرة للشركات الصينية، في الوقت الذي تساهم فيه الأنشطة الصينية في إنعاش النشاط الاقتصادي في القارة. وفي هذا الصدد ربط أحد السؤولين في القارة الإفريقية بين النمو المستمر في الصين واستمرارية التطور في القارة، ففي مقابلة مع وكالة الصحافة الصينية "شينخوا"، عبر السفير الأوغندي السابق لدى الصين "**فيليب أدرو**" عن الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية الإفريقية والاقتصاد الصيني، وأكد على أن استمرارية النمو الاقتصادي في القارة تعتمد على النمو الاقتصادي الذي تشهده الصين الشعبية في إشارة منه إلى التكاملية التي تتميز بها العلاقات الاقتصادية بين الطرفين. (الجهاد، 2018، صفحة 124)

كما تعتمد الشركات الصينية في استثماراتها في القارة الافريقية، على قاعدة ثلاثية وهي: المال، الخبرة، والعمال، ولهذه القاعدة منافعها وأضرارها على الدول الإفريقية. فالعمالة الصينية مدربة جيدا وتتمتع بإنتاجية عالية وهو ما يجعلها تتسبب بمشاكل في الدول التي تعاني من نسبة بطالة مرتفعة في القارة.

أولا: إيجابيات الهندسة الصينية للتنمية في إفريقيا.

يدافع البعض عن العديد من التأثيرات الإيجابية للمشاريع والاستثمارات الصينية في إفريقيا، والتي يتمحور أغلبها حول الإسراع، بوتيرة النمو الاقتصادي للقارة الإفريقية، وانخفاض معدلات الفقر كنتاج للتقارب (الصيني-الإفريقي)، فمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لدول إفريقيا، جنوب الصحراء خاصة قد ارتفع بمعدلات ملاحظة خصوصا منذ منتصف السنوات السابقة، من الألفية الجديدة، إذ أقترب من نسبة 7%سنويا وإن تباطأ هذا المعدل في عامي 2015 و2016. (ألدن، 2009، صفحة 144)

وتمثل أحد أبرز المظاهر الإيجابية للهندسة الصينية للتنمية في إفريقيا، بسرعة الصين في تلبية احتياجات القارة من الخدمات العامة والبنية التحتية، (الطرقات والمباني، والجسور، والمدارس والمستشفيات، والجامعات، والاتصالات) إضافة إلى سرعة توزيع الخدمات، التي تميزت بها الشركات الصينية العاملة على الأرض الإفريقية، الأمر الذي ولد رغبة متزايدة لدى الأفارقة في التعامل مع تلك الشركات، كما كان للصين دور في تدريب اعداد هائلة من أبناء القارة الإفريقية في مختلف المجالات، حيث أنشأت صندوق تنمية الموارد البشرية الإفريقية، الذي يساعد في تدريب 3800مهني إفريقيا سنويا. كما باتت السلع الصينية الأساس الاستهلاكي، لقطاعات واسعة من السكان في إفريقيا، بسبب سعرها التنافسي، بالرغم من انخفاض جودتها في أحيان كثير.

ثانيا: سلبيات الهندسة الصينية للتنمية في إفريقيا.

سعت الصين خلال الأعوام الأخيرة من القرن العشرين، عبر التغلغل في اقتصاديات الدول الإفريقية، سواء عبر تمويل مشروعات في هذه الدول، او نقل بعض التكنولوجيا الحيوية، على المحافظة على مكانتها من خلال التوقيع على عقود اقتصادية واستثمارية، تشمل شتى المجالات وهو ما عزز مركزية الصين في تنمية إفريقيا، التي تحتاج بحسب " **بنك التنمية الإفريقي"** إلى نحو 170مليار دولار سنويا، لتطوير بنيتها التحتية والحفاظ على نموها الاقتصادي، لكن ما يثير القلق، بحسب خبراء هو أن الاستثمارات الصينية تنطوي على جوانب خطيرة، حيث تسعى الصين إلى إغراق الدول الإفريقية الفقيرة بالديون، ومن ثم تشرع في الاستحواذ على الأصول الوطنية الاستراتيجية، لتلك البلدان عندما تتخلف عن سداد الديون ، فمثلا زامبيا مدينة للصين بنحو 6 أو 10مليارات دولار، الأمر الذي دفع الحكومة الزامبية للتنازل عن شركات الطاقة لديها للصين، من اجل سد التزاماتها المالية. (الجهاد، 2018، صفحة 130).

كما أن ما يؤخذ على التواجد الاستثماري الصيني في إفريقيا، هو أن تزايد وجود العمالة الصينية سيعطي نتائج عكسية سلبية اجتماعية وثقافية من خلال المواجهة مع مكونات المجتمع الإفريقي، فوجود العمالة الصينية بكثافة أدى إلى مزاحمة العمالة الإفريقية حتى في أبسط أعمالها.

كما أن "مبادرة الحزام والطريق" الصينية تعتبر فرصة للدول المشاركة فيها لتغطية الاختلالات في اقتصاداتها وتطوير بنيتها التحية وتنشيط التجارة البينية هع بقية دول العالم، حيث شمل تلك المبادرة مناطق كثيرة ترتفع فيها نسبة الفقر وتتراجع فيها مستويات المعيشة، خاصة دول القارة الإفريقية. وبالتالي، فإن نجاح المبادرة الصينية من شأنها أن تحدث آثارا إيجابية في تنمية الدول التي تشملها، وأن تساهم في انطلاق عجلة التنمية وارتفاع مستوى المعيشة، كما وستعمل أيضا على تقوية اقتصاديات الدول المعنية بالمبادرة ودفعها للتفاعل في الاقتصاد العالمي. (ألدن، 2009، صفحة 155)

كما يجدر الاشارة، إلى إن الاضطرابات والازمات الداخلية، يمكن أن تؤثر على المصالح الصينية في المنطقة، مما يجعل احتمال تورط الصيني سياسيا (الدعم السياسي)، وعسكريا (الدعم العسكري واللوجيستي) قائما، خاصة انها تدخلت في ازمات في دول إفريقية مختلفة، مثل تدخلها ودعمها لنظام الحكم القائم، في الازمة السودانية دارفور، لان إدانة بكين للنظام القائم يضر بمصالحها الاقتصادية في السودان، وخاصة المصالح النفطية.

كما أن الدعم العسكري الصيني للدول الإفريقية يطرح عدة تحديات، خاصة بعد توسيع الصين صادراتها من المنتجات العسكرية، نحو بعض الدول الإفريقية على غرار اوغندا، رواندا بورندي السودان، وتشاد وكلها دول شهدت ازمات واضطرابات داخلية، ولعبت الصين دورا في تمويل الجماعات المسلحة ودعم انظمة حاكمة تسلطية حفاضا على مصالحها الاقتصادية.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول أنه في القرن الواحد والعشرين، بدأ يتشكل إدراك إفريقي بأن الاستثمارات الصينية، تستهدف بالطبيعة خدمة المصالح الصينية وتلبية احتياجات السوق الصينية من هذه الموارد، فإنها لا تولي اهتماما كبيرا بتنوع قطاعات ومجالات الاستثمارات الافريقية، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لصدمات تغير الأسعار في السوق العالمية.

الخاتمة:

عالجت هذه الدراسة الهندسة الصينية للتنمية في إفريقيا، وذلك من خلال تقديم قراءة تحليلية لأهم الأبعاد والاليات للتواجد الصين في إفريقيا، مع إبراز انعكاسات هذا التواجد على التنمية في القارة. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- إستطاعت الصين التغلغل في القارة الإفريقية في منافسة مع قوى تقليدية، مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن من خلال دبلوماسية ناعمة، مع تقديمها للمساعدات الاقتصادية غير المشروطة، بالشكل الذي حفز العديد من تلك الدول على الدخول في مشروعات اقتصادية مع الصين.

- لا تزال الصين مستمرة بشكل كبير في تعميق استثماراتها الطاقوية في إفريقيا، كما انها تواصل تقديم القروض والمعونات والمساعدات والمزايا الاقتصادية الأخرى، بغرض تسهيل وصولها السلس الى الموارد الأولية. بالإضافة إلى توسيع الاستثمارات الصينية، وخاصة فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية وغيرها من المجالات.

- إن الهندسة الصينية للتنمية في إفريقيا، مثلها مثل غيرها من السياسات الخارجية لسائر الدول، لا تخدم إلا مصلحتها الخاصة، وتقوم على اعتبارات اقتصادية واستراتيجية، كما لا يمكن تجاوز الأثار السلبية المتزايدة (اقتصاديا وسياسيا وبيئيا)، والناتجة أساسا عن النفود الاقتصادي الصيني في إفريقيا مؤدية إلى تنامي الدور الاستغلالي الصين للمنطقة وتكريس منطق المصلحة عل حساب المنفعة.

نختتم الدراسة بتقديم جملة من التوصيات، بغية تقديم رؤية نحو التعاطي الفاعل مع المبادرات والمشاريع الصينية في إفريقيا والانعكاسات السلبية للاستثمارات الصينية على اقتصاديات وبيئة الدول الإفريقية واستقرارها السياسي وسيادة أراضيها:

- الهندسة التنموية في إفريقيا رهان داخلي، مرتبط أساسا بإعادة صياغة الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية وفق معطيات الواقع المحلي والدولي، والالتزام بأسس التحول الديمقراطي السلمي والحوكمة في محاربة الفساد كمداخل لتحقيق الاستقرار المنتج للتنمية.

- ضرورة توفر إرادة سياسية حقيقية لحكومات الدول الإفريقية، في اتخاذ خطوات لتمكين قطاعات الاقتصاد المحلي، فضلا عن ضرورة بذل الجهود وإصدار التشريعات بغية خلق بيئة مواتية لتشجيع الاستثمار المحلي وإتاحة مزيد من الحركة والدور للقطاع الخاص، لأنهما يشكلان حصنا منيعا إزاء أية تهديدات خارجية قد تنجم عن اضطلاع القوى الكبرى والصاعدة بدور اقتصادي في إفريقيا.

- ضرورة تبني منظور جامع للأمن والتنمية في إفريقيا، مبني اساسا على الاصلاح السياسي والاقتصادي الداخلي، المنتج لشعار إفريقيا للإفريقيين، والرافض لأي إصلاح تنموي خارجي، خاصة في ظل التنافس الدولي الساعي إلى استنزاف موارد القارة.

قائمة المراجع المعتمدة

1. Jenkins, R. (2015). *how China is Reshaping the Global Economy: Development Impacts in Africa and Latin America.* oxford: oxford University Press.

2. الجهاد ,ع ,2018) .جويلية .(الوجه المضلم للاستثمارات الصينية في إفريقيا .*مجلة قرارات افريقية*.(37)

3. ألدن ,ك .(2009) .*الصين في إفريقيا :شريك ام منافس*) .ا .عثمان الجبالي (.Trad ,الامارات العربية المتحدة :الدار العربية ناشرون.

4. باكير ,ع .(2010) .*دبلوماسية الصين النفطية :الأبعاد والانعكاسات* .لبنان :دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع.

5. جورج نهروت ,ف ,2007) .جانفي .(العلاقات الصينية الافريقية....شراكة إقصادية دون مشروطية سياسية .*مجلة سياسة دولية*.(167)

6. حكمات ,ا ,2016) .سبتمبر .(إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا .*سياسات عربية*.75 .p ,(22)

7. دهية ,ب .(2019) .الاستراتيجية الصينية في إفريقيا بعد الحرب الباردة :تعاون أم تحالف .*رسالة ماجستير* .جامعة ملود معمري، تيزي وزو ,الجزائر :كلية الحقوق والعلوم السياسية.

8. رافع علي ,ا .(2016) .*الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية اتجاه إفريقيا :العلاقات الصينية السودانية نموذجا* .عمان :دار الجنان للنشر والتوزيع.

9. كاظم هشام ,ن .(2018) .*إفريقيا في السياسة الدولية* .بيروت :دار وائل للنشر والتوزيع.

10. كلاع ,ش 2021) .أكتوبر .(التواجد الصيني في شرق إفريقيا :الدوافع، الفرص والتحديات .*المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية*.(02)*05* ,

11. محمد الصالح ,ج .(2020) .*الاختراق الصيني للقارة الافريقية بعد نهاية الحرب الباردة* .برلين :المركز الديمقراطي العربي.

12. ميمون ,م(2016) . الصين في إفريقيا :محددات الشراكة ومرتكزاتها .*مجلة السياسة الدولية*.(203)*51* ,

13. ه أبو زيد. (2020). *انتعاش غير متكافئ: السيناريوهات الأربعة لمخاطر أزمة كورونا*. أبو ظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

14. هشام ,ع .(1998) .التنافس الدولي على إفريقيا .*مجلة السياسة الدولية*.(132)

عقبات الاقلاع التنموي لاقتصاد دولة جنوب السودان

د. مصطفى بشراوي–جامعة الجزائر 3
bacharmust@gmail.com

د.مفتاح غزال–جامعة الأغواط
mghezal@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على كافة المشاكل والعقبات التنموية التي تواجه جمهورية جنوب السودان في سبيل تحقيق وثبة اقتصادية حقيقية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن العقبات التي تقف أمام الاقلاع التنموي لدولة جنوب السودان ترجع إلى السياسات الحكومية القائمة على الإقصاء والتهميش والتي أدت لغياب الاستقرار بهذه الدولة.

كلمات مفتاحية: جنوب السودان؛ عقبات؛ اقلاع؛ تنمية.

Abstract:

This study aims to shed light on all the development problems and obstacles facing the Republic of South Sudan in order to achieve a real economic leap.

The study found that the obstacles to the development take-off of South Sudan are due to government policies based on exclusion and marginalization, which led to instability in this country.

Keywords: South Sudan; hurdles; economic take-off; development.

مقدمـة:

يُعتبر تاريخ التاسع من يوليو 2011 حدثا مهما لأفريقيا والعالم، بولادة دولة فتية قدّم أبناءها تضحيات جسام في سبيل تحقيق حلم الانفصال، لكن حلم تكوين دولة لم يكن في مستوى تطلعات أهل الجنوب فالدولة الوليدة وجدت نفسها أمام رواسب تاريخية أنتجت واقعا مغايرا بتولي حكومة استولت على موارد الشعب معتمدة في ذلك على التحيّزات القبلية وعلى السيطرة وحرمان الفئات الأخرى من حقوقهم المشروعة، ولقد أنتج هذا الوضع حالة من السخط والإحباط لدى شرائح واسعة من المجتمع ومطالبتها بالمساواة في التنمية وبتمثيل عادل على المستوى الحكومي، لتكون إفرازات هذا الوضع وخيمة على الدولة الوليدة خاصة بعدما تولّت الجماعات التي تعرضت للمظالم الاقتصادية للعنف كخيار وحيد.

لتجد الدولة الفتية نفسها أمام جملة من المشاكل والعقبات التنموية التي أنتجتها السياسات الحكومية الفاشلة المبنية على أسس إثنو-قبلية والتي تسببت في إدخال البلد في دوامة حرب أهلية ضارية والتي كان مؤداها تعطيل جهود الاقلاع التنموي لاقتصاد دولة جنوب السودان.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التطرق لدولة تعتبر فاعلا جديدا نسبيا على الساحة الأفريقية ألا وهي جمهورية جنوب السودان التي تشكلت عام 2011، وذلك لما تحتويه دولة جنوب السودان من ثروات وإمكانات طبيعية هائلة أثارت أطماع عدة قوى إقليمية ودولية بالإضافة إلى أهمية التطرق ومعالجة المشاكل التي تواجهها الدول الأفريقية الحديثة النشأة لتحقيق نهضة اقتصادية حقيقية.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا هذه محاولة إعطاء صورة متكاملة عن الإمكانات والموارد الاقتصادية التي تكتنزها دولة جنوب السودان الوليدة، إضافة إلى التطرق إلى حالة اللاإستقرار التي طبعت حالة دولة جنوب السودان وذلك نتاج للسياسات الخاطئة التي انتهجتها الحكومة لتعاملها مع مختلف الأزمات ومدى تأثيرها على استقرار الدولة الساعية لتحقيق وثبة اقتصادية، وذلك من خلال رصد انعكاسها على الاقتصاد والتنمية بالدولة الوليدة.

المناهج والنظريات:

أما عن المناهج المعتمدة في هذه الدراسة سيتم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي.

فسنستخدم المنهج الوصفي الذي سيقدم لنا دراسة مسحية حول جيوبوليتيك وموقع دولة جنوب السودان بالإضافة إلى مرتكزات اقتصاد جنوب السودان، ومن خلال المنهج الوصفي الذي سيساعدنا بتقديم صورة وعرض عام تساعدنا على فهم وتحليل الوضع الاقتصادي لدولة جنوب السودان.

أما المنهج التحليلي الذي سنعتمده لتحليل المشكلات التي يغرق فيها اقتصاد جنوب السودان وأبرز التحديات التنموية التي تواجه اقتصاد الدولة الجنوبية الوليدة، مع رصد وتحليل لمكامن الضعف معتمدين في ذلك على تحليل الأفكار المتعلقة بالوثائق والمصادر الرسمية.

وبخصوص المقاربة التي سيتم بها تحليل الدراسة هي مقاربة الدولة الريعية في تحليل النزاعات الداخلية، إذ يلعب الريع عامل مهم في نشوب العنف بالدول الأفريقية (دولة جنوب السودان كأنموذج مهم لدول القارة الأفريقية التي تمزقها الحرب الأهلية)، إذ أن توظيف المقاربة الريعية سيساعدنا على تحليل الانفلاتات الأمنية بدولة جنوب السودان، كما سيسمح لنا استخدام هذه المقاربة بتصنيف الموارد المتواجدة في الدولة من حيث الثروات الطبيعية محل الدراسة، وكذا طريقة التسويق والفواعل

الاستخراجية، لأن هذه المحددات لديها انعكاسات معتبرة على مخرجات السياسية الداخلية مما سيسمح لنا بتحديد مسببات العنف وأسباب تعطّل مشروع التنمية الاقتصادية بدولة جنوب السودان الوليدة (زراولية، 2016، صفحة 109).

ومن هنا تكون الإشكالية على النحو التالي:

فيما تتمثل أبرز عقبات الاقلاع التنموي التي تواجه اقتصاد جنوب السودان؟

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية:

- ما أثر العامل الإثني في سياسة توزيع المشاريع الاقتصادية؟
- كيف أثرت سياسة التهميش الاقتصادي تجاه العديد من القبائل والجماعات الإثنية في غياب الاستقرار بدولة جنوب السودان.

وسيتم وضع فرضيتين قيد الاختبار:

- كلما زادت المشاكل الاقتصادية بجنوب السودان، تضاءلت فرص بناء اقتصاد مستقر.
- كلما توسعت دائرة المظالم الاقتصادية المدفوعة بحسابات إثنية، زادت حالة اللاإستقرار.

وسيتم تحليل الموضوع بالاعتماد على الخطة التالية:

أولا: الوضع الاقتصادي الداخلي لجمهورية جنوب السودان.

1. جيوبوليتيك دولة جنوب السودان.
2. مرتكزات اقتصاد جمهورية جنوب السودان.
3. جمهورية جنوب السودان وغياب الاستقرار.

ثانيا: عقبات الإقلاع التنموي التي تواجه دولة جنوب السودان.

1. مشكلات اقتصاد جنوب السودان.
2. القضايا العالقة مع دولة السودان وانعكاساتها على الاقتصاد.
3. عقبات الإقلاع التنموي لاقتصاد جنوب السودان.

أولا: الوضع الاقتصادي والداخلي لجمهورية جنوب السودان

تحتوي دولة جنوب السودان على إمكانات طبيعية هائلة، لكن غياب الاستقرار وانعدام الأمن جعل من مشروع إحداث وبعث التنمية الاقتصادية بدولة الجنوب يعرف تقهقراً انطلاقا من ذلك سنتناول في هذا المحور جيوبوليتيك جنوب السودان وأهم الثروات التي تمتلكها دولة جنوب السودان.

1. جيوبوليتيك دولة جنوب السودان:

تقع جمهورية جنوب السودان في شرق القارة الأفريقية حيث يحدها السودان شمالا وإثيوبيا شرقا وأوغندا جنوبا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية في الجنوب الغربي وجمهورية أفريقيا الوسطى في الغرب، كما أن السودان الجنوبي هو الإقليم الذي يقع جنوبي خط 10 شمالا ويمتد إلى شمالي بحيرة ألبرت في أوغندا (القادر ا.، 1995، صفحة 204) وتتكون من ثلاث مديريات حسب التقسيمات الإدارية التي واكبت إعلان ميلاد السودان بحدوده الجغرافية وهي الاستوائية، بحر الغزال، أعالي النيل وتبلغ المساحة حوالي 648051 كلم^2 أي ما يعادل مساحة فرنسا تقريبا ويبلغ عدد سكانها 8 ملايين نسمة وفقا لإحصاء 2008 (Musso, 2011, p. 2).

ونظام جمهورية جنوب السودان هو نظام ديمقراطي لا مركزي قائم على فصل الدين عن الدولة، ومصادر التشريع هي: الدستور، أعراف وتقاليد الشعب (Legal culture, 2011, p. 2).

2. مرتكزات اقتصاد جمهورية جنوب السودان:

يرتكز اقتصاد جنوب السودان بشكل كبير على المحروقات باعتبار أن النفط أهم الموارد الطبيعية التي يزخر بها إقليم الدولة، مع اعتماد ضئيل على القطاع الفلاحي وتكمن المفارقة العجيبة في أن الغالبية العظمى من السكان تعتمد بشكل كبير على الزراعة، وتربية المواشي ويمثل النفط ما نسبته 98% من الإيرادات الاقتصادية للحكومة و70% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد **GDP**، أما القطاع الفلاحي يعتمد بشكل كلي على مجهودات أبناء القبيلة أو الأسرة، وغالبا ما يتميز باستخدام الأساليب والطرق التقليدية في الإنتاج كما أنه يرتبط بمستويات هطول الأمطار الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان بالتسبب في كثير من حالات الصراع القبلي في مواسم الجفاف (South Sudan : country profile, 2015, pp. 7-8).

والمتتبع لاقتصاد جنوب السودان يرى أن مداخيل الحكومة تعتمد على النفط كمورد رئيسي للبلاد فقد أصبحت دولة جنوب السودان الدولة الأولى من حيث الاعتماد على المحروقات، والأسوأ من هذا كله هو استخدام غالبية هذه المداخيل في تمويل القطاعات العسكرية والأمنية خاصة تلك الميليشيات المحسوبة في صف القيادة الحاكمة عوض عن الاستفادة منها في تحسين البنية التحتية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين(Geleta, 2017, p. 18).

3. جمهورية جنوب السودان وغياب الاستقرار:

تم إعلان ولادة جمهورية جنوب السودان في2011/07/09، وفي الرابع عشر جويلية من نفس السنة سجلت الأمم المتحدة اعترافها بالدولة العضو193، فكانت بدايات الجمهورية الوليدة تتسم بشعور الانتماء الوطني إلا أن الاستقلال لم يحل المشاكل بين أبناء الأمة الفتية (Musso, 2011, p. 2) فقد سيطر جيش الحركة الشعبية وقائدها "سلفاكير ميارديت" على مقاليد الحكم الذي تجاوز كل الحدود

القانونية، حيث عمل على إنشاء أرستقراطية عسكرية تعتمد على القوة مما جعلها تستولي على الموارد معتمدا على التعبئة العرقية مما أدى لدخول الدولة الفتية في أتون حرب أهلية طاحنة، ويعدد الخبراء أن مصادر النزاع بدولة جنوب السودان قائمة على:

- ✓ الصراع على الماشية ومصادر المياه.
- ✓ الصراع حول ملكية الأرض(Hutton, 2014, p. 24).

ثانيا: عقبات الإقلاع التنموي التي تواجه دولة جنوب السودان

تعاني جمهورية جنوب السودان من مجموعة من العقبات والعراقيل الاقتصادية التي أسهمت في تعطيل العملية التنموية بالدولة الفتية، إذ سنتطرق في هذا المحور إلى أهم المشاكل التي تواجه اقتصاد دولة جنوب السودان، بالإضافة إلى تناول المسائل العالقة مع دولة السودان والتي أثرت على التنمية بالدولة الفتية كما سنعرج على أهم العقبات التنموية والتحديات الاقتصادية التي تقف في طريق جنوب السودان لتحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي.

1. مشكلات اقتصاد جنوب السودان:

لقد وجدت حكومة جمهورية جنوب السودان نفسها أمام مجموعة من المشاكل الاقتصادية والتي أثرت على حياة المواطن بالدولة الوليدة (جواد، 2011، الصفحات 463-464):

1.1. استشراء الفساد وغياب المحاسبة: ينخر الفساد كل القطاعات بجمهورية جنوب السودان بسبب غياب الرقابة وانعدام المحاسبة، حيث تشير التقارير إلى تصنيف جنوب السودان كأحد أكثر دول العالم فسادا، فحسب تصنيف منظمة الشفافية لعام 2010 إلى احتلال الجنوب المركز 172 من 178 دولة خضعت للدراسة فيما احتلت المركز 171 من بين 175 دولة في عام 2014 ("The Nexus of Corruption and conflict in South Sudan", 2015, p. 10).

وتشكّل الثروة النفطية المورد الرئيسي لاقتصاد جنوب السودان التي يشوبها الغموض حيث تشير التقارير إلى أن عملية إبرام عقود نفطية جديدة في جنوب السودان ومنحها لشركات أجنبية تتم دون فتح المجال أمام العروض التنافسية، لذلك ليس هنا معلومات حول الإنتاج ولا العقود المبرمة، بل حتى المؤسسات الرقابية على غرار غرفة التدقيق والمجلس التشريعي الوطني اللذان تبقى أدوارهما محدودة للغاية وهذا ما يفسر بضعف المحاسبة في هذا القطاع ونقص الخبراء المتخصصين في إدارة المداخيل النفطية (سليم، 2016، صفحة 159) ومنذ انفصال الجنوب اتخذت الدولة خطوات لتعزيز الشفافية والمحاسبة لمحاربة الفساد، لكن ذلك لا يزال في بدايته، فبرغم وجود الوسائل القانونية إلا أن هناك ضعفا في القدرات والموارد والإرادة السياسية والتي غالبا ما قوضت التنفيذ الفعال لتلك الإجراءات الأمر الذي يؤكد الصلة الوثيقة بين الفساد المنظم الذي يتخلل هياكل الحكم في جنوب السودان والحوافز المؤدية

للنزاع ("The Nexus of Corruption and conflict in South Sudan", 2015, p. 10).

كما بلغ الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة من عام 2012 إلى 2013 حوالي 5,1% فقط من الميزانية الوطنية بالمقارنة بإنفاق ما يقدر بـ25% على القطاع العسكري والأمني، وتنفق الحكومة نحو نصف الميزانية على الحكومة نفسها فمعظمها تصرف على الرواتب والمنح وعلى السيارات باهظة الثمن للوزراء (عوض، 2013).

وحسب تصنيف صندوق دعم السلام فقد احتلت جنوب السودان الصدارة من حيث الدول الأكثر هشاشة في العالم، بعدما كانت في المرتبة الرابعة سنة 2013 من بين 178 دولة في العالم وفقا لـ12 مؤشرا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا هي تشمل معايير(شرعية الدولة، احترام حقوق الإنسان، وسيادة حكم القانون والتنمية..) (Messner, 2015).

2.1. ضعف النشاط التجاري: يتسم اقتصاد جنوب السودان بالضعف، وهو محصور في تبادل بعض المنتوجات الغذائية الضرورية وتسوده صيغ كالمقايضة، كما أن جذب المستثمرين إلى جنوب السودان يعوقه تحدي افتقار الإقليم للمؤسسات المالية والقوانين الملائمة، فضلا عن النقص في الإطارات المؤهلة لإدارة الأعمال التجارية، بالإضافة إلى النقص في رؤوس الأموال للقيام بالأعمال التجارية، مما أدى لارتفاع أسعار المواد الغذائية، التضخم، الاعتماد على الواردات من الغذاء مما يجعل حكومة الجنوب أمام عائق تحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية احتياجات المواطنين لمواجهة العجز (لاكو، 2012، صفحة 7).

3.1. تدني قطاع الخدمات: تعاني جمهورية جنوب السودان الفتية من العجز الواضح في قطاع الخدمات، من صحة وتعليم وبنية تحتية، لذلك كانت التوقعات كبيرة أنه بحلول السلام وتقلد الجنوبيين لإدارة شؤونهم بأنفسهم وتوفر الموارد النفطية سينعم المواطن بتوفر الخدمات– لكن هذا الواقع مخيبا للآمال- (Knopf, 2013, p. 9) إذ تجاهلت الحكومة هذه المطالب، فقد نالتا وزارة الصحة والتعليم في موازنة عام2011 مانسبته3،8% و5،8% مقارنة بـ3،7% و5،1% في موازنة عام 2010 حيث نلحظ أنه في كل من العامين المذكورين نالت وزارتي التعليم والصحة معا أقل من10% من الموازنة العامة للدولة، ويفيد تقرير مجموعة المانحين المشتركة أنه من المقدر أن 40% من سكان الجنوب في إمكانهم الحصول على الخدمات الأساسية، وفي الوقت الحالي تدعم المنظمات غير الحكومية70% من قطاع الخدمات في الدولة الوليدة (سالم س.، 2015، صفحة 4).

2. القضايا العالقة مع دولة السودان و انعكاساتها على الاقتصاد:

إن انفصال الجنوب لم يكن كافيا لإنهاء مشاكل الدولة الفتية فلا تزال مجموعة من القضايا العالقة مع دولة السودان لم يتم الحسم فيها والتي كانت لها انعكاسات خطيرة على العملية التنموية بدولة جنوب السودان:

1.2. **العائدات النفطية:** عقب استفتاء تقرير المصير لانفصال جنوب السودان، أصبح النفط يشكل أداة توتر وعدم إنفاق بين حكومتيْ السودان وجنوب السودان، وذلك لعدم الاتفاق على تقاسم العوائد النفطية والاختلاف حول تبعية الحقوق البترولية لأي من دولتي السودان وجنوب السودان، فالنسبة للجنوب يعد النفط هو المورد الاقتصادي الأساسي، عدا بعض المداخيل الضعيفة من الرسوم الجمركية التي لا تتعدى 2% من إجمالي موازنة الحكومة، بمعنى أن النفط يشكل 98% من جملة صادرات دولة الجنوب، كما أن دولة الجنوب تمتلك الحجم الأكبر من حقول النفط ولكن السودان يمتلك كافة البنى التحتية لخدمات البترول (علي، 2012، الصفحات 328-329-330) وكمؤشر لتصاعد التوتر بين البلدين هو اتخاذ جنوب السودان قرار طوعيا يقضي بوقف الصادرات النفطية نظرا لاعتراضها على رسوم النقل المبالغ فيها من قبل حكومة الخرطوم، إذ يتم نقل نفط الجنوب عبر ميناء بورتوسودان في الشمال، وتصر السودان على تحصيل نحو36 دولار للبرميل الواحد الذي يصدره الجوب عبر أراضيها، في حين يرفض الجنوب ذلك ويطالب بان تكون الرسوم 6 دولارات فقط للبرميل الواحد ولاشك أن توقف العائدات النفطية سيكون لها نتائج كارثية على اقتصاد البلدين، وإن كان التأثير الأسوأ يقع على كاهل حكومة الجنوب التي تعاني من مشاكل في بناء الدولة، وعليه فإن تحرك قوات جنوب السودان لاحتلال منطقة "هجليج" التي تنتج أكثر من نصف نفط شمال السودان، والتي يمكن فهمه ضمن صراع الإيرادات على النفط في كل من شمال السودان وجنوبه، كما تشير تقارير صادرة عن دولة الجنوب إلى انخفاض نمو الإنتاج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2011-2012 بنسبة27% نتيجة لإغلاق أنابيب النفط بسبب النزاع مع حكومة السودان، وعقب تداعيات وقف ضخ البترول، اتخذت حكومة الجنوب إجراءات تقشفية شملت تخفيض الموازنة لسنة 2012-2013 والمقدرة بثلاثة مليار الدولار أي ما نسبته 30%، مما سيكون له انعكاس سلبي على التنمية بالجنوب(Caramazza, 2015).

2.2. **مشكلة الأصول والديون:** بعد الانفصال أصدرت حكومة الجنوب عملتها الخاصة بها (الجنيه) كمقدمة لخلق نظام نقدي خاص بها، والذي استكملته بفصل البنك المركزي للجنوب وإنشاء حساب خارجي مستقل للتخلص من أعباء المشاكل النقدية المزمنة التي تعاني منها دولة الجنوب مثل انخفاض سعر الصرف والتضخم وغيرها، على الرغم من أن العدد الأكبر من حقول النفط تقع في جنوب السودان، إلا أن حكومة جنوب السودان ترفض تبني موقف واضح حيال قضية الديون، وتبرر ذلك بأن هذه الديون استقلت في حرب الجنوب وأن الجنوب لم يستفد منها في

مفاوضات ترتيبات ما بعد الاستفتاء (صونية، 2016، الصفحات 101-102) لتقرر بعد ذلك الخرطوم الاستيلاء على كميات من بترول الجنوب أثناء عبوره في الأنابيب أي ما يعادل 815 مليون دولار عوضا عن المبالغ المطلوبة وفي قرار غير مدروس ردت حكومة الجنوب بإبطال إنتاجها من البترول حتى يتم الاتفاق على سعر عادل، رغم أن هذا القرار كانت تكلفته باهظة على اقتصاد جنوب السودان (علي، 2012، صفحة 328).

3.2. مشكل الحدود: قد يستبعد البعض أن مشكلة الحدود مع دولة السودان ليس لها وقع على اقتصاد جنوب السودان، إلا أن الواقع كان عكس ذلك، فالقبائل التي تعيش في المناطق الحدودية هي الأكثر تضررا كونها تعتمد على الماشية وامتهان الرعي كمورد اقتصادي وحيد، مما يجعلها أكثر عرضة لتبعات النزاع كونها تعيش في مناطق التماس، حيث تبلغ الحدود بين شمال وجنوب السودان مسافة 2010 كلم، وتعد هذه الحدود الأطول على مستوى القارة الأفريقية، وقد اعتمد الطرفان منذ توقيع اتفاق السلام الشامل في 2005 هذا الخط بالاعتماد على حدود 1956/01/01 التي لم يراعى فيها التداخل القبلي والإثني، مما خلف نقاط توتر هددت مسألة التعايش الاجتماعي القائم بين مختلف القبائل في المنطقة، خاصة عندما تجسد هذا الخط الحدودي في قانون الحكم الذاتي الجنوبي كحدود خاصة عندما تجسد هذا الخط الحدودي 9 ولايات هي (جنوب كردفان، جنوب دارفور، النيل الأزرق، النيل الأبيض، سنار) التابعة لدولة السودان، إضافة إلى ولايات(الوحدة، أعالي النيل، شمال بحر الغزال) التابعة لدولة جنوب السودان، كما تتمتع الولايات سابقة الذكر بثروات طبيعية كبيرة خاصة النفط، كما أثارت التقسيمات السياسية الجديدة مشكلات حول ملكية الأراضي، وحقوق الرعي، وتوزيع الجماعات العرقية على الخط الحدودي عدة مشاكل والتي كانت سببا في إغارة القبائل على بعضها البعض، وهذا بهدف التموقع الجيد في أماكن الرعي والكلأ، هذا بالإضافة إلى أن هذه القبائل أصبحت مختلفة اختلافا قانونيا على اعتبار أنهم مواطنين من دولتين مختلفتين ما ينذر بوجود بوادر للصراع مستقبلا بين هذه القبائل (عمر، 2015، الصفحات 169-170-171-172-173-174-175-179).

3. عقبات الإقلاع التنموي لاقتصاد جنوب السودان:

تواجه دولة جنوب السودان رهانات تنموية وتحديات اقتصادية غاية في الصعوبة وبالغة الأهمية لإحداث تنمية اقتصادية حقيقية، لذا فدولة جنوب السودان الوليدة تنتظرها مجموعة من الاستحقاقات لتحقيق ذلك ("الدولة الفاشلة.. هل تعود دولة جنوب السودان إلى الشمال؟، 2014):

1.3. ضرورة هيكلة و إنعاش الاقتصاد: يحتاج جنوب السودان إلى إعادة هيكلة الاقتصاد من أجل تحقيق نمو مقدر، وهذا يتطلب رفع نمو الإنتاج القومي ووضع وتطبيق ضابط نقدية ومالية صارمة لضبط التضخم وتوسيع الاقتصاد بدون نمو حقيقي في الاقتصاد ستظل الأغلبية

الساحقة للشعب تحت خط الفقر وستظل البطالة في ارتفاع دائم، وستظل المؤشرات الاقتصادية الأخرى تسجل أرقاما ضعيفة، إذ لابد من تنويع مصادر الدخل القومي بدلا من الاعتماد الكلي على النفط والذي– كما نعلم– هو مصدر طاقوي غير متجدد وأسعاره متذبذبة، يصاحب كل ذلك وضع خطة متكاملة للتنمية والتي هي مفتاح التطور الاجتماعي والنمو الاقتصادي والرفاهية في دولة جنوب السودان، إضافة لوضع خطة إستراتيجية تشمل الميدان الزراعي، السياحة والنقل النهري وغيرها واستغلال النفط كمحرك لعملية التنمية قبل أن ينضب (أجاوين، 2014، صفحة 7).

ففي الوقت الحالي تعتمد موازنة الدولة في مواردها على النفط بنسبة 98%، كما أن نسبة صرف موازنات الوزارات وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 2000%، كما أن الفساد مُستشر بصورة مرعبة ورغم وضع مفوضية خاصة لمكافحة الفساد إلا أنها لم تتمكن إلى الآن من تقديم شخص واحد للمسائلة، إذ لابد من وجود إرادة قوية من الدولة لمكافحة الفساد ولتنويع مصادر الدخل القومي وتطبيق خطة قومية لإحداث التنمية الشاملة في البلاد (نجلاء، 2012، صفحة 121).

2.3. معالجة مسببات الحرب ومباشرة الإدماج: بالرجوع إلى الأسباب التي أدت إلى تقهقر دولة جنوب السودان، نجد أن دولة الجنوب تجاهلت العامل التنموي في القضاء على الحرب، حيث يفيد تقرير لمجموعة المانحين المشتركة:« أنه من المقدر أن 40% فقط من سكان الجنوب بإمكانهم الحصول على خدمات الصحة الأولية الأساسية، وفي الوقت الحالي هناك حوالي 70% من الخدمات الصحية تقدمها منظمات غير حكومية»، كما يقدم نفس التقرير أرقاما صادمة عن المؤشرات الصحية فيما يتعلق بمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (وفاة 106 طفل من كل 1000)، والأطفال عامة (وفاة 84 طفل من كل 1000)، إضافة إلى العجز المسجل في القطاعات الأخرى (أجاوين، 2014، صفحة 8).

ولمواجهة المشاكل السابقة وجب على حكومة جنوب السودان، مواجهة مشاكل التمايُز الإقليمي والجهوي والقبلي في وضع كافة المشاريع الاقتصادية، إضافة إلى تجنب دعم الأشخاص على أساس قبلي وعرقي ويتم هذا باللجوء إلى معيار الكفاءة مما يجعلها أكثر قوة لمواجهة جميع الارتدادات (شطب، 2015، الصفحات 191-193-194).

إضافة لذلك يجب أن لا يكون التركيز على عدد الولايات أو مكان دعم تواجد ونفوذ عرقية ما على حساب الأخرى، وإنما على كيفية إنشاء مجتمعات قابلة للحياة اقتصاديا وسياسيا وقادرة على العمل عبر الحدود العرقية، مما يؤدي إلى بروز الهوية الوطنية والمعايير التعاونية الجديدة من التفاعلات الوظيفية بين الأشخاص ومنابر للمشاركة فبالرجوع إلى ما قبل عام 2013 لم يكن لدى جميع عواصم الولايات

مصارف لذا لم يكن بإمكان الناس توفير المال أو الحصول على الائتمان، كما كان الحصول إلى الأسواق هو مقيد ومقصور على جماعات عرقية محددة.

كما يرى العديد من سكان جنوب السودان أن العائق الأكبر أمام تحقيق الاندماج هو الاستبعاد لعديد الكفاءات على أساس قبلي– إثني من المنصة الوطنية، لذا وجب أن توسع اللامركزية فعليا نطاق الخيارات التي يمتلكها الناس للتراجع عن الشبكات الاقتصادية القائمة على المحسوبية التي تدعم الاقتصادات غير المشروعة وغير الرسمية التي تعمل على توليد الربح واحتواءه في شبكات مغلقة غالبا ما يتم تحديدها عرقيا، مما يؤدي إلى استبعاد وتهميش شرائح كبرى، والتي تلجأ إلى العنف كخيار وحيد (هوتون، 2019).

بالإضافة إلى أن عملية الإدماج الاقتصادي يجب أن تشمل إدماج المقاتلين السابقين في اقتصاد الدولة وجعلهم شريكا فعالا مسهما في تنمية البلد، رغم أن ذلك يتطلب الكثير من الدعم المالي والتوجيهي فخلق تواجد اقتصادي يشكل تحديا لأي فرد أو جماعة خاصة إذا كان مفهوم الأعمال التجارية أو الدخل أو الإنتاج جديدا نسبيا، إذ لابد من تقديم المشورة والإشراف بشكل منتظم وذلك منعا للانهيار البكر وسوء إدارة الموارد.

كما يشكل إشراك المجتمع المحلي في الجنوب رهانا حقيقيا لتحقيق إعادة إدماج مستدامة وطويلة الأمد، إذ أن إشراك المجتمعات المحلية في كافة مراحل التخطيط من خلال المعلومات والتوعية في البداية وأخذ المشورة لاتخاذ القرارات في مرحلة التنفيذ دور مهم لتفادي عودتهم إلى العنف الذي خلفه الاضطهاد والحرمان (بريثفيلد، 2010، الصفحات 25-26-27-28-29-30).

الخاتمة:

مما تقدم يمكن القول أن بعث التنمية في دولة جنوب السودان لا تزال تقف في طريقها مجموعة من العراقيل والصعوبات والتي وضعت خيارات حكومة الدولة الوليدة على المحك لمجابهة مختلف التحديات والرهانات لإحداث تنمية حقيقية.

ومما سبق ذكره فإننا نسجل الآتي:

- تغرق جمهورية جنوب السودان في أتون حرب أهلية طاحنة يرجع سببها إلى تجذُّر العصبيات القبلية للنخب الحاكمة مما يجعل حكومة الجنوب أمام رهان بناء اقتصاد يسهم في بعث التنمية التي بدورها تؤدي إلى الاستقرار.

- تمارس حكومة جنوب السودان سياسة التمييز القبلي والجهوي في توزيع المشاريع الاقتصادية مما أسهم في توسع دائرة "الظلم الاقتصادي" مما دفع بالعديد من الجماعات المضطهدة إلى الثورة على الظلم، مما وضع مشروع الإقلاع الاقتصادي واستقرار الدولة على المحك.
- إن القضايا العالقة لدولة الجنوب مع دولة السودان خاصة فيما يتعلق بمسألة العائدات النفطية ومشكلة الأصول والديون ومشكل الحدود، قد أثرت سلباً على اقتصاد دولة جنوب السودان، مما كان له انعكاس واضح على التنمية التي ينشدها شعب جنوب السودان.

وفي الأخير يمكن القول أن دولة جنوب السودان تواجهها مشاكل تنموية غاية في الصعوبة وبالغة الأهمية لإحداث وثبة اقتصادية حقيقية، ويؤكد كثير من المراقبين للشأن الداخلي بدولة جنوب السودان أن بعث اقتصاد جنوب السودان سيأخذ وقتا طويلا لكي يتمكن الاقتصاد الكلي للدولة من النمو، لذا فالدولة الوليدة تنتظرها مجموعة من الاستحقاقات لتحقيق ذلك لعل من أبرزها؛ معالجة مسببات الحرب الأهلية ومباشرة عملية الإدماج الاقتصادي وهيكلة وبعث الاقتصاد.

لمراجع:

- *Legal culture*. (2011). Retrieved 2014, from The transitional constitution on the republic of South Sudan 2011: https://www.refworld.org/pdfid/5d3034b97.pdf
- "الدولة الفاشلة.. ملامح عودة دولة جنوب السودان إلى الشمال؟" (7 أوت, 2014). تاريخ الاسترداد 4 أكتوبر, 2023، من نون بوست: https://www.noonpost.com/content/3462
- *"The Nexus of Corruption and conflict in South Sudan".* (2015, July). Retrieved October 1, 2023, from the sentry: https://thesentry.org/wp-content/uploads/2015/07/report_NexusCorruptionConflict_SouthSudan_TheSentry.pdf
- (2015). *South Sudan : country profile.* Geneva: Acaps report.
- Caramazza, G. (2015, April 6). *Sud- Sudan: la naissance d'une nation*. Retrieved October 6, 2023, from sudan tribune: www.misna.org/uploads/uploads/SudSudannascitanazione-fe.pdf
- Geleta, D. A. (2017, Janaury 1). "The cause and consequance of conflict in South Sudan". *international journal of political science and development*, 18.
- Hutton, L. (2014). *South Sudan from fragility at independance to a crises of sovereignty.* Netherlands: institute of international relational clingendael conflict research unit.

- Knopf, K. A. (2013). *Fragilité et relations entre L'Etat et la société au Soudan du Sud.* papier de recherche du centre d'études stratégiques de l'Afrique.
- Messner, J. J. (2015). *"Fragilitation index 2015"*. Retrieved October 3, 2023, from Fund for Peace: https://www.files.ethz.ch/isn/191749/fragilestatesindex-2015.pdf
- Musso, G. (2011, October). "from one Sudan to two Sudan: from war to peace ? *ISPI working pape, 40*, p. 2.
- بلسام محمود جواد.)2011(. "مشكلة جنوب السودان وتداعياته الاقتصادية والاستراتيجية والجتماعية". *مجلة كلية التربية للعلوم السياسية، 72*، الصفحات 463-464.
- بلومطاري محمد صالح عمر.)2015(. *مستقبل السودان في ظل الفدرالية الشاملة*. مصر: المكتب العربي للمعارف.
- لجاسم نجاة عبد القادر.)1995(. "دور الإدارة الأهلية في تشكيلة جنوب السودان". *مجلة البحوث والدراسات العربية، 23*، صفحة 204.
- الخير عوض.)21 يوليو, 2013(. *"صراع السلطة والسياسة يضع جنوب السودان على شفا النهيار"*. تاريخ الاسترداد 02 أكتوبر, 2023، من سودان تريبون: https://sudantribune.net/article73810/
- جولي بينيديكت.)2010(. *بوقوعات غير واقعية: التحديات الراهنة لإعادة الإدماج في جنوب السودان*. جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية.
- سالم أحمد سالم.)2015(. *كتابة التقرير بتقنيات التحليل في الاقتصاد والعلوم السياسية مدارات النزاع*. تقرير دراسات السلام والتنمية ومركز حل النزاع.
- عبد الشافي علي علي.)2012(. "الاقتصاد الشمالي والجنوبي السوداني بعد الانفصال: الواقع والتحديات والمستقبل"، الملتقى الثالث عشر، 2012، ص.328-329-330. *مجلة الاتجاهات الاقتصادية الستراتيجية*، الصفحات 328-329-330.
- عيدان محمد شطب.)2015(. "مستقبل النظام الفيدرالي في جنوب السودان". *مجلة قضايا الخليج والعلوم السياسية، 2*)2(، الصفحات 191-193-194.
- فوزية زراولية.)2016(. "المقاربات النظرية الاقتصادية لحل النزاعات الداخلية إفريقيا". *مجلة البحوث الاقتصادية، 3*، صفحة 109.
- المكول أجاوين.)2014(. *دولة جنوب السودان: مسار النزاع وتوحيدات الوقائع*. قطر: المركز العربي للدراسات السياسية والستراتيجية.
- لوين موتون.)19 ماي, 2019(. *الأعراق والحوكمة والستقرار في جنوب السودان*. تاريخ الاسترداد 5 أكتوبر, 2023، من المركز العربي للدراسات الستراتيجية: https://www.facebook.com/photo?fbid=705894424898344&set=pcb.705912081563

- مسعودي صورية. (2016). قصص الجنوب السوداني بين التحيزات الخارجية والتدعيات الداخلية (2005-2015)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2016، ص.101-102. *الهوية الوطنية إلى الشعار عن أطروحات*. الجزائر: جامعة الجزائر 03. تم الاسترداد من https://www.pnst.cerist.dz/pnstARABE/index.php

- بريش ليلى. (2016). إشكالية بناء الدولة في الجنوب السوداني (2005-2014). *الهوية الوطنية إلى الشعار عن أطروحات*. الجزائر: جامعة الجزائر 03. تم الاسترداد من https://www.pnst.cerist.dz/pnstARABE/index.php

- نجاء, م. (2012). أعراض القصور على الفيدراليين شمال وجنوب السودان. 121. *المجلة السياسة الدولية*, *47*(188), p. 21.

- ولاية تونج الكبرى. (2012). الفدرالية في جنوب السودان. *دولة السودان بين فرص ومخاطر مابعد القصور* (الصفحة 7). قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

مبادرة التحول الطاقوي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة: الفرص والقيود

ط.د نور الإيمان قلاتي-جامعة عنابة

ملخص:

يعد موضـوع الطاقة والتحول الطاقوي من أبرز القضـايا الراهنة المطروحة على السـاحة الدولية وفي اسـتراتيجيات القوى الكبرى والصـغرى التي تبحث بشـتى الطرق عن البديل الذي يعتمد على الطاقات المتجددة لا الناضـبة ويحقق التنمية المسـتدامة لأجيال المسـتقبل. ولعل الجزائر تعد من أهم الدول التي تتبنى هذا الطرح وتسعى جاهدة بناءا على استغلال فرص شساعة مساحتها وموقعها الجيوستراتيجي الذي خول لها التمتع بموارد طاقوية نظيفة ودائمة كالطاقة الشـمسـية والمائية، لتكون الرائدة اقليميا في هذا المجال. إلا أن الواقع سـرعان ما يفرض بعض القيود الداخلية والخارجية التي من الممكن أن تكبل نجاح هذه الاسـتراتيجية التنموية المسـتقبلية التي تحفظ بها أمنها الطاقوي وتحررها من قيود الطاقة التقليدية. وعليه ارتأينا أن نسـلط الضـوء على هذا الموضـوع للتعرف على معالم الاسـتراتيجية الطاقوية التنموية للجزائر لآفاق 2030، والكشف عن أبرز الفرص التي منحتها إياها جغرافيتها وأهم القيود التي فرضتها عليها مقوماتها الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية. ا.

الكلمات المفتاحية: الموقع الجيوستراتيجي للجزائر، الطاقات المتجددة، الاستراتيجية الطاقوية، التنمية المستدامة، الفرص والقيود

Abstract

The issue of energy and energy transformation is one of the most prominent current issues raised on the international scene and in the strategies of major and minor powers, which are searching in various ways for an alternative that relies on renewable, not depleted, energies and achieves sustainable development for future generations. Perhaps Algeria is one of the most important countries that adopts this proposal and strives to exploit the opportunities of its vast area and geostrategic location, which has allowed it to enjoy clean and permanent energy resources such as solar and water energy, to be a regional leader in this field. However, reality soon imposes some internal and external restrictions that could hinder the success of this future development strategy, by which it preserves its energy security and liberates it from traditional energy restrictions. Therefore, we decided to shed light on this topic to identify the features of Algeria's energy development strategy for the 2030 horizons, and to reveal the most prominent opportunities that its geography has granted it and the most important restrictions imposed on it by its economic, technological, and human resources. a.

Keywords: Algeria's geostrategic location, renewable energies, energy strategy, sustainable development, opportunities and constraints

مقدمة:

تبحث الكثير من دول العالم في الوقت الراهن عن مصادر جديدة للطاقة أو بالأحرى بديلة للنوع الناضب المتمثل في الطاقة التقليدية الأحفورية والمحدودة، من أجل تحقيق شروط التنمية المستدامة. فالحفاظ على البيئة مع ضمان تغطية الحاجات الأساسية ورفع الإنتاج يفضي بالحفاظ على الاستقرار والنمو ودعم الاقتصاد النظيف. فلا شك في أن ما يعيشه العالم اليوم من تهديدات بيئية كالاحتباس الحراري، والتغيرات المناخية، وما ينجر عنها من كوارث طبيعية مختلفة كالفيضانات، الحرائق وارتفاع درجات الحرارة غير المسبوقة كالتي شهدتها المنطقة العربية والدول الأوروبية مؤخرا، مرتبط أساسا بمصادر الطاقة الأحفورية، التي أضحت تمثل تهديدا بيئيا كبيرا في وجه العالم ككل والمنطقة العربية بشكل خاص. لهذا تعمل جميع الدول وفي مقدمتها الجزائر على وضع استراتيجيات مناسبة لضمان تحول ناجع نحو الطاقات الجديدة أو الخضراء كما يطلق عليها، نظرا لمساهمتها في الحفاظ على البيئة وتجسيدها لمؤشرات التنمية المستدامة. أمام هذا الوضع وبناءا على ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

ماهي أبرز معالم المبادرة الجزائرية للتحول الطاقوي التنموي؟ وما مدى نجاحها في الحاضر والمستقبل القريب في ظل الفرص والقيود التي يفرضها الو اقع؟

للإجابة على هذه الإشكالية نقترح الفرضية المركزية التالية:

كلما سارعت الجز ائرإلى اعتماد مقاربات سياسية وبرامج وفق ميكانيزمات التكنولوجيا المتقدمة لاستغلال مصادرالطاقات البديلة التي تزخربها طبيعتها الجغر افية وتركيبتها الجيولوجية، كلما ساهم ذلك في تمكينها من تحقيق تحول ناجح نحو طاقات بديلة وتحقيقها للتنمية المستدامة باختلاف أهدافها ومؤشراتها

لتبسيط إشكالية الدراسة والتحقق من صحة الفرضية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1 ماهي أبرز مصادر الطاقات المتجددة التي تزخر بها دولة الجزائر؟

2- ماهي أبرز معالم المبادرة الجزائرية للطاقة في ظل سعيها لتحقيق أمنها المستدام؟

3- إلى أي مدى تساهم الطاقات المتجددة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر أمام الفرص والقيود؟

أولا: الاطار المفاهيمي للدراسة

يمثل الاطار المفاهيمي مدخلا رئيسيا في البحث العلمي فهو يساعد على ضبط وتبسيط مفاهيم الدراسة وتحديد متغيراتها وتمكن القارئ من فهم الموضوع على مستوى التحليل الفهمي ومستوى التحليل الشرحي، وتتحدد أهم المفاهيم في مايلي:

1- الطاقات المتجددة "Renewable Energy":

تعرف الطاقات المتجددة بأنها "ذلك النوع من الطاقة الذي ينتج عن مصادر طبيعية تتوفر بشكل دائم في الطبيعة أي أنها قابلة للتجديد، ولا تؤدي إلى أي أضرار بالبيئة والمحيط، كما أنها تتجدد بمعدل يتجاوز معدلات استهلاكها، وتمتاز بكونها أقل تكلفة وتخلق عددا مضاعفا ثلاثة مرات عما يوفره الوقود الأحفوري، إضافة لكونها تتسبب في انبعاثات أقل بكثير مما هو عليه الحال عند استغلال الطاقات الأحفورية التقليدية". (المتحدة 2023) وهي نوعان:

- **الطاقة المتجددة التقليدية (طاقة الكتلة الحية):** هي مصادر قديمة لإنتاج الطاقة حتى قبل ظهور النفط، وتستغل الكتلة الحية الحيوانية والنباتية لإنتاج وقود الديازيل، والايثانول، وحتى هذه اللحظة لايزال الاعتماد عليها قائما في مجال الطاقة وتقدر نسبة تشكيلها من الطاقة الأولية العالمية بعشرة بالمئة تقريبا.
- **الطاقة المتجددة الجديدة:** هي من مصادر الطاقة الطبيعية، المتولدة بصفة مستمرة، حيث تتنوع أشكالها وحجم إنتاجها كالطاقة الشمسية، الطاقة المائية، طاقة الرياح، الطاقة الهوائية، طاقة الهيدروجين، وغيرها ، يمكن استخدامها في العديد من الأمور كتوليد الكهرباء، وتسخين أو تبريد المساحات والمياه. وزيادة تنوع مصادر الوقود وضمان الاستقرار في إمدادات الطاقة وتعزيز التنمية الاقتصادية. (Ruojue Lin 2020، 04)

الجدير بالإشارة أنه ليس جميع أنواع الطاقة المتجددة نظيفة أو خضراء بشكل كامل، إذ يمكن لبعض مصادر الطاقة الكهرومائية على سبيل المثال أن تدمر البيئة الطبيعية أو أن تتسبب في إزالة الغابات.

2- التنمية المستدامة "Sustainable development ":

في سنة 1987 ومن خلال تقرير لها بعنوان "مستقبلنا المشترك" أطلقت رئيسة وزراء النرويج "مفهوم التنمية المستدامة" لأول مرة بشكل رسمي، حيث عرفت **التنمية المستدامة** آنذاك بأنها: "تلبية حاجيات الأجيال الحالية مع ضمان حماية حقوق الأجيال القادمة وقدرتهم على تحقيق احتياجاتهم الخاصة. وهذا في اطار تجسيد العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية". (الجليل 2015، 297)

كما عرفها "إدوارد باربييه -Edward Barbier" "بكونها النشاط الذي يحقق الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية إلى أعلى مستوياتها الممكنة، دون أي إخلال بالبيئة وفي نفس الوقت بالحفاظ على الموارد الطبيعية وصونها من الهدر والنفاذ". وما يعكس حقيقة هذا التعريف في جزء منه، هو أن تجريد التنمية المستدامة من أي صفة يعني كونها الزيادة السنوية في إجمالي الناتج القومي (إحصائيا) ومتوسط دخل الفرد، ما معناه تنشيط الاقتصاد والانتقال من حالة الركود إلى الرفاه والإنتاجية. (محدادي 2019، 189)

و تعرف أيضا بأنها: مجموع الأنشطة والعمليات الرامية إلى تفعيل أساليب وآليات الاستثمار، استغلال التطور التكنولوجي والمؤسسات المختلفة، إضافة إلى تغيير السلوك الاستهلاكي للموارد والتحكم به، بغية ضمان الاحتياجات الإنسانية بالنسبة لكل من أجيال الحاضر والمستقبل

تتفق أغلب التعاريف في نقطتين محوريتين فيما تعلق بالتنمية المستدامة وهما:

- تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي من خلال تلبية الحاجات الأساسية لجميع فئات المجتمع وأفراده في الوقت الحاضر وفي المستقبل على حد سواء.

- الحفاظ على البيئة بالموازاة مع الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة وضمان حق الأجيال القادمة منها.

ليتضح لنا جليا بأن التنمية المستدامة: تتحقق بتوفر كل من البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، عن طريق تحقيق العدالة والاستمرارية بالاستغلال المناسب للبعد التكنولوجي وفي ظل توفر شروط البعد الأخلاقي اللازمة والضابطة لبقية الأبعاد الأخرى.

3- التحول الطاقوي "Energy transition ":

بهدف إيجاد بديل للنفط وضع معهد "أوكو" في سنة 1980 مجموعة من المقترحات والتوقعات ذات الصبغة العلمية، مثلت أول ظهور لمفهوم التحول الطاقوي في ألمانيا والنمسا، لينتشر بعدها إلى بقية دول العالم (سعيداني 2019، 148). وتم طرحة على أنه الانتقال من نظام الطاقة المعتمد على الموارد الأحفورية وتطوير بدائل لها نحو مزيج الطاقات والموارد المتجددة التي تتميز بديمومتها ومساهمتها في الحفاظ على البيئة؛ إلا أنه لا يعني الاستبدال التام وفي جميع المجالات للطاقات المتجددة بدل الأحفورية، ذلك أن

المنتجات البيتروكيماوية وغيرها من المشتقات البترولية ضرورية في الصناعة، كما لا يمكن الحصول عليها من مصادر الطاقات المتجددة.

ويعتبر التحول الطاقوي في الواقع ضمانا للأمن الطاقوي، حيث يمثل القدرة على تحقيق حاجيات الطاقة اللازمة مستقبلا، سواءا باستغلال المصادر المحلية أو بإبقائها كمخزون واحتياطات استراتيجية مع إيجاد مصادر خارجية آمنة ومستقرة تدعم زيادة الاحتياطات الاستراتيجية للدولة، ومن أهم خصائصه أنه يختلف حسب الإمكانات الإقتصادية، التكنولوجية والسياسات والبرامج المتبعة من دولة لأخرى، غير أنه لابد له من توفر شروط أساسية لتحقيقه: كالإرادة السياسية، ثقافة المجتمع، الواقع الإقتصادي والبيئي المناسبين (القادر 2018، 131).

ويعد انتقال الطاقة أمرا ضروريا ومحوريا في استراتيجيات التنمية المستدامة وجهود مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، ويمكن تلخيص أهم متطلبات تحقيق التحول الطاقوي في كونها الإرادة السياسية الحقيقية للتحول نحو الطاقات المتجددة، تطوير ودعم البحث العلمي والتكنولوجي في مجال الطاقات المتجددة، التغطية المالية لمشاريع الطاقة المتجددة، التعاون الدولي في المجال وتوفير سوق للطاقة المتجددة. (كنزة 2016، 13)

ثانيا: جيوسياسية الطاقات المتجددة في الجزائر: فرص ودوافع الانتقال

تمتلك الجزائر مصادر هامة جدا للطاقة الأحفورية التي تعتمد عليها في قيام اقتصادها الوطني، لكنها في الوقت ذاته تتوفر على موارد الطاقات المتجددة بما يتيح لها الانعتاق من قيود الطاقات الأحفورية والمشاكل الناتجة عنها بيئيا، اقتصاديا واجتماعيا، لذلك نتناول في هذا المحور واقع الطاقات المتجددة في الجزائر ودوافع الانتقال والتغير إليها.

1- فرص الجزائر في الطاقات المتجددة

1-1 الطاقة الشمسية في الجزائر: تتميز الجزائر بشساعة مساحتها وتعدد تضاريسها، وهذا ما معناه تنوع مناخها وطبيعة تكوينها الجيولوجي والإيكولوجي، ما يجعلها تحتل الريادة فيما يتعلق بمصادر الطاقة المتجددة، خاصة منها الطاقة الشمسية، فمجالها الطاقوي الشمسي يعادل ما مقداره 3000 ساعة شمسية /السنة، على مساحة تقدر بحوالي: 2.381745 كم^2. (سهيلة 2016، 31)

ومعدل الطاقة التي يتم انتاجها بشكل يومي على سطح أفقي مساحته 1 م^2 تبلغ 5 كيلو واط ساعي فوق الجزء الأكبر من الأراضي الوطنية للجزائر، أي حوالي 1700 كيلو واط ساعي/ م^2/ سنة للشمال و 2263

كيلو واط ساعي /م^2/ سنة في المناطق الجنوبية، لهذا يعتبر الإشعاع الشمسي مصدرا هاما من الطاقة في الجزائر، والتي يمكن الاستثمار فيها وتطويرها، (M.R. Yaiche 2014، 116)حيث تبين من خلال عمليات التنبؤ بالاشعاع الشمسي الكلي ورسم الخرائط الشمسية بأن أعلى كثافة للإشعاع الشمسي تقع حول منطقة جانت.

تبرز لنا أهمية هذا الكم من انتاج الطاقة الشمسية في الجزائر حاضرا ومستقبلا، حينما ندرك بأن امكانات الجزائر منها تقارب 37000 مليار م^3، أي حوالي 08 أضعاف احتياطاتها من الغاز الطبيعي. كما يمكن أن تغطي حوالي 60 ضعفا من استهلاك الكهرباء لـ 15 دولة أوروبية كل سنة، وهو ما يعادل استهلاك الجزائر من الطاقة الكهربائية 5000 مرة، (كميلية 2018، 179) مما سيتيح للجزائر امكانية الحفاظ على مواردها الأحفورية وتحقيق اكتفائها الذاتي من الطاقة الكهربائية وتصديرها نحو الخارج، لهذا لابد من الاستثمار في هذا المجال بشكل جاد وفعلي، لأنه يمثل المحور الأهم في استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر مستقبلا.

2-1 طاقة الرياح في الجزائر: يمنح التنوع الطوبوغرافي والمناخي للجزائر ميزة توافر حدود شاسعة لحصد طاقة الرياح في مختلف مناطق الوطن، فنجدها أشد سرعة في المناطق الصحراوية لا سيما في الناحية الغربية منها أين تعادل 4 إلى 6 م/ثانية، كما تتيح المناطق الشمالية، الساحلية ومناطق الهضاب العليا مصادرا هامة لاستغلال هذا النوع من الطاقة (خنفوسي 2013، 74)؛ إلا أن الجزائر في مجال استثمارات طاقة الرياح تحتل مراتب متدنية مقارنة بغيرها من الدول كتركيا وجنوب إفريقيا ومصر، ذلك أن الجزائر تستثمر حاليا فقط على مستوى مزارع الرياح في اليابسة، في حين يبقى الاستثمار في توربينات الرياح في البحر متأخرا وعالي التكاليف.

يقدر إنتاج الجزائر من الطاقة المركبة للرياح بـ 73300 واط، وهي أقل بكثير من انتاج الطاقة الشمسية بما نسبته 3% من مجموع إنتاج الطاقتين في حين 97% انتاج من الطاقة الشمسية، لذلك يوصي الخبراء بزيادة الاهتمام بهذا النوع من الطاقة والاستثمار فيه بشكل أكبر، حيث يمثل نقلا نوعيا للأنشطة الصناعية، وتوفير مناصب الشغل وتحقيق الأرباح الاقتصادية، انطلاقا من كونها تتطلب تكنولوجيا غير معقدة واستثماراتها مضمونة وأقل تكلفة من غيرها من المصادر الأخرى للطاقة المتجددة

3-1 طاقة الكتلة الحية: تمثل الكتلة الحية موردا هاما من موارد الطاقات البديلة، كونها تساهم بشكل فعال في الحفاظ على البيئة وتجديدها خاصة فيما تعلق باستغلال النفايات وتحويلها، رغم هذا تبقى امكانات الجزائر منها متراجعة جدا، وهذا راجع إلى قلة الغطاء النباتي والمساحات الغابية التي لا تمثل سوى 10% من مساحة الجزائر، في الوقت الذي لا تتجاوز فيه مصادر هذا النوع الطاقوي من النفايات الزراعية والحضرية 5 مليون طن. (مونية، 2020، 213) تركز الجزائر حاليا على الاستثمار في هذا المجال من خلال المزارع

الخاصة بتربية المواشي، وتحويل مخلفات زيت الزيتون، التمور وغيرها من البذور والنوى، المقدر طرحها سنويا بـ: 70 ألف طن. (منصان 2019، 178)

4-1 امكانات طاقة المياه في الجزائر: تعد طاقة المياه من أهم الموارد المتجددة فهي تنتج عن الأمواج الناشئة عن الرياح وتصادمها بكثافة في البحار والمحيطات هذا ما يتولد عنه طاقة يمكن استغلالها وتحويلها، كما تنتج عن السقوط الحر لمياه الشلالات أو تدفقها بقوة في الأنهار والمجاري المائية، حيث تنتج الأمواج بين 10 إلى 100 كيلو واط/ م (اسمهان 2015، 150-151)

أما في الجزائر فتساقط الأمطار بما يزيد عن معدل 500 ملم ليبلغ 2000 ملم بصفة خاصة في شمال البلاد، يتم توليد نسبة 03% من الكهرباء من طاقة المياه، (كميلية مرجع سابق، 181) وهذا راجع في الأساس إلى قلة محطات توليد الطاقة الكهربائية عن طاقة المياه وضعف استغلال الموارد المائية مقارنة بالدول المتقدمة التي تستغل منها 70% أما الجزائر فتستغل 05% فقط من تلك الامكانات (محدادي مرجع سابق، 195). رغم أنها تزخر بالطاقة الحرارية والجوفية فمساحاتها الشاسعة تسمح بامتلاكها لمخزون كبير في جوف الأرض، ناهيك عن تكوينها القاري الكلسي وهو ما أكدته العديد من الدراسات: الجيولوجية، الجيوكيميائية والجيوفيزيائية.

تمتلك الجزائر احتياطات وامكانات طاقوية مهمة جدا من مصادر الطاقة المتجددة وبالخصوص الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، ومجموع باقي الطاقات الأخرى التي لا يتم استغلالها بشكل كاف وملائم، مقارنة مع بقية الدول خاصة الأوروبية التي قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال، فالجزائر في الحقيقة بحاجة إلى استغلال واستثمار هذا النوع من الطاقة النظيفة التي تمكن الاقتصاد الجزائري من الصمود أمام تهديد الطاقات الأحفورية الزائلة وتنويع مصادره وتدعيم قوامه التنموي المستدام الذي يخدم الدولة والمجتمع في جميع الأصعدة: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

2- دوافع انتقال الجزائر نحو الطاقات المتجددة

هناك اهتمام عالمي بالانتقال نحو استعمال الطاقات البديلة والمتجددة مكان مصادر الطاقة الأحفورية الناضبة، وتأكد هذا التوجه بعد أزمة الطاقة لسنة 1973، في ظل تفاقم الآثار السيئة على البيئة والنظام الإيكولوجي لا سيما ظاهرة التغيرات المناخية والاحتباس الحراري، وتحول هذا الاعتقاد إلى ثقافة تحرك المنظمات الدولية والدول والحكومات، وهو ما جعل الجزائر تنتهج نفس التوجه داخل نسق المنظومة

العالمية، لتبدأ مسار انتقالها نحو استغلال الطاقات المتجددة منذ 2011، أين اعتمدت أول برنامج للتحول الطاقوي، بناءا على العديد من الأسباب نعرج عليها في النقاط التالية:

1-2 تحقيق الأمن الطاقوي: الطاقات الأحفورية ناضبة بطبيعتها، حيث تتراجع احتياطات النفط والغاز عالميا في مقابل زيادة الطلب عليها، لهذا لابد من ايجاد مصادر بديلة لها تكفل تحقيق الأمن الطاقوي للدول وعلى رأسها الجزائر التي تعد دولة ذات اقتصاد ريعي بامتياز يتوقف على اعتماد الطاقات الأحفورية التقليدية. (ع. القادر مرجع سابق، 203)

2-2 تغير المناخ وتنامي الوعي البيئي: تساهم الطاقات المتجددة في الحفاظ على البيئة بتقليص نسب الانبعاثات الغازية والكاربونية المفتعلة للاحتباس الحراري والاضطرابات التابعة للتغيرات المناخية، المشاكل الصحية والكوارث الطبيعية مع ضمانها احتياجات الطاقة العالمية والوطنية، هذا ا دفع إلى تنامي الوعي الإيكولوجي مجتمعيا ودوليا، ويبرز من خلال المطالبة بترشيد استهلاك الطاقة الأحفورية، مراجعة الاستراتيجيات الطاقوية الوطنية، التوجه نحو الطاقات النظيفة والخضراء كما انعقاد العديد من قمم المناخ وحركة المجتمع المدني المدافعة عن البيئة

3-2 النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل: تحتاج الجزائر للطاقات المتجددة من أجل التنويع الاقتصادي وتجنب أزمات تراجع أسعار النفط المتكررة وكذا شبح نفاذه كونه يمثل ركيزة اقتصادها الوطني حاليا، إضافة إلى مساهمة الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة في توفير 45 ألف منصب شغل في الجزائر، ما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة. كما يمكن أن توفر الطاقات المتجددة بحلول 2025 حوالي 142 ألف منصب، و28ألف مؤسسة في الجزائر (افتخار، واقع الطاقات المتجددة في الجزائروآفاقها المستقبلية-دراسة تقييمية 2020، 232). بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بانتهاج مسار التوظيف الأخضر الإيكولوجي والأقل تكلفة وذلك بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي من شأنه أن يحقق مستويات نمو استقرار اقتصادية عالية مستقبلا.

4-2 رفع المستوى المعيشي والصحي: الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة يسمح بتغطية احتياجات الطاقة للمواطنين خاصة في المناطق الريفية والمدن الجديدة، بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل لسكانها واتاحة خدمات تعليمية وصحية أرقى، حيث تفوق المستويات الصحية التي توفرها الطاقات المتجددة الفوائد الأمنية والبيئية، فهي توفر طاقة نظيفة وآمنة تقلل من التلوث الذي يسبب ضحايا تتجاوز ضحايا الإيدز والملاريا سنويا، وهو ما تحتاجه الجزائر من أجل تحقيق أهدافها التنموية، الاجتماعية والصحية على حد سواء.

ثالثا: دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

إن العمل على المستوى الدولي في مجال تحقيق التنمية المستدامة يتطلب زيادة التعاون الدولي بين مختلف الأطراف المعنية التي تراعي القيمة البيئية والانسانية، وتحافظ على المحيط الإيكولوجي والحاجات الأساسية للأفراد والمجتمعات، ومن أهمها مجال الطاقات المتجددة. فالعلاقة بين الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة هي علاقة لازمة التأثير والتأثر، وهو ما تسعى الجزائر لتحقيقه تبعا لاستراتيجيتها الطاقوية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أفق 2030.

1- طبيعة العلاقة بين الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة

أشارت العديد من الدراسات والبحوث التي أجريت في مجال التنمية المستدامة وما تعلق بتجسيد أهدافها على أرض الواقع بأن عملية لا تتحقق إلا بتحقق الشرط الأساسي لها والذي يمثل أكبر تحدياتها في آن واحد، وهو توفر أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة معا المتمثلة في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، بشكل متزامن ومتوازي أيضا، لأن حاصل تفاعل هذه الأبعاد في الشق الإيجابي منها هو تجسيد للتنمية المستدامة.

ترتبط هذه الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة بالطاقة باعتبارها نقطة مركزية تتمحور حولها المشكلات والظواهر البيئية، الديناميكية التنموية والعملية الإقتصادية، الاحتياجات الأساسية والاجتماعية للإنسان، وبذلك تكون الطاقة طرفا محوريا في معادلة التنمية المستدامة، ما يعني استحالة تحقيق التنمية المستدامة بعيدا عن الطاقة ومصادرها.

وبالتالي فهذه العلاقة بالإمكان تحديد طبيعتها الارتباطية والتكاملية ووصفها بالقوية والطردية في حالة استغلال الطاقات المتجددة، في حين تكون قوية عكسية في حالة استخدام الموارد الطاقوية الأحفورية، فما يمكن ملاحظته بين هذه العناصر المتداخلة في عملية التنمية هو بأن كيفية استغلال الموارد الطاقوية ومصادر الحصول عليها وانتاجها هو ما سيحدد لاحقا تأثيراتها على أبعاد التنمية المستدامة، فحاصل هذه التفاعلات يبين لنا حقيقة الوصول إلى تنمية مستدامة فعلية من عدمه

البعد الاقتصادي: يتطلب الجانب الاقتصادي من أجل تحويل الموارد الأولية إلى منتجات استهلاكية كالسلع والخدمات كما كبيرا من الطاقة التي تلعب دورا هاما في العملية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، فهي ضرورية لإنشاء المشاريع والتصنيع لمختلف المنتجات، وعليه عدم توفرها أو مجرد انقطاعها يسبب العديد من الخسائر كانقطاع الطاقة الكهربائية لدى المصانع وورشات العمل الإنتاجية، وهو ما يعرقل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لذلك فضمان استمرارية الطاقة وعدم نضوبها يعتمد على استغلال الطاقات المتجددة بدل الأحفورية التقليدية. فبالإضافة لضمان استمرار امداداتها الطاقوية تساعد مصادر الطاقات المتجددة على تنويع الاقتصاديات ورفع قيمة الدخل القومي، توفير الوظائف ومناصب

العمل، تمكين المواطنين طاقويا أي تغطية احتياجاتهم من الطاقة كالكهرباء وتزويد سكان الأرياف والمناطق النائية بها، ومنه دعم الأنشطة الاقتصادية التي تخدم كلا من الصعيد الاجتماعي بتحسين المعيشة والصعيد البيئي بحماية البيئة.

البعد الاجتماعي: بامكاننا القول بأن جميع معايير التنمية الاجتماعية لايمكن أن تتحقق بعيدا عن توفر الطاقة اللازمة للأنشطة الاجتماعية، كالعمل، التعليم، الصحة، السكن، التنقل وغيرها، فالطاقة المتجددة المستدامة تسهم في القضاء على الفقر والجهل وتحسين الرعاية الصحية وتساعد على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وهذا ما يعكس العلاقة بين التنمية البشرية والطاقة، فالطاقة تعمل على تحسين الخدمات المتنوعة وطبيعة المستوى المعيشي (فتيحة 2018، 17)

لا يقل هذا البعد عن سابقه أهمية في تجسيد قيم وأهداف التنمية المستدامة وكذلك في ارتباطه بالطاقة ونوعيتها وكفاءتها، لهذا فإن الطاقات المتجددة تعد سبيلا دائما يسمح بديمومة الاستقرار الاجتماعي وزيادة تماسكه وتكافئه مع البعد الاقتصادي والبيئي في معادلة التنمية المستدامة.

البعد البيئي: تشكل البيئة عنصرا ضروريا في العملية التنموية، لكن المشاكل الإيكولوجية التي عرفها العالم لا سيما في القرن الواحد والعشرين، أدت إلى تدوهر النظام البيئي وبروز ظواهر ذات تأثير سلبي على البيئة والإنسان كظاهرة الإحتباس الحراري وتقلبات المناخ وغيرها من العوامل التي تعيق بطريقة مباشر عملية التنمية، في هذه الحالة أصبحت عمليات إدارة البيئة والحفاظ عليها تتصدر أولويات الأجندات الدولية وتعتلي سلم اهتمامات المنظمات والدول على حد سواء. كما أن اعتبارات الاستمرار في استغلال الطاقات الناضبة التقليدية يصاحبها استمرار في التدهور البيئي،بما تلحقه الانبعاثات الغازية والكاربونية من ضرر بالبيئة، لهذا وجب التوجه نحو استثمار الطاقات المتجددة لتجنب الإخلال بالتوازن بين الطاقة وأحد الأبعاد المكونة لواقع التنمية المستدامة.

2- اسهامات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

من أجل الوصول لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وفي اطار الاستغلال الحديث للطاقات المتجددة، لابد للجزائر أن تعمل وفق شروط المعادلة السابقة للتنمية المستدامة أي أنها يجب أن تراعي التوازن والتوقيت في تفاعل الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وعلى الأرجح فإن الجزائر قد تبنت في استراتيجيتها الطاقوية لتحقيق التنمية المستدامة هذا الشرط واستوفت العمل به رغم التحديات والعراقيل التي تواجهها. فقد اتسمت الاستراتيجية الجزائرية لاستغلال الطاقات المتجددة كما سبق الذكر كل من الاطار القانوني التشريعي والهيكلي المؤسساتي اللذان يحددان آليات العمل والامتيازات الممنوحة في هذا الشأن وكيف يدعمان الانتقال الطاقوي من الطاقات التقليدية إلى اعتماد مصادر الطاقات المتجددة

بالموازاة مع البرامج والمشاريع المسطرة والقائمة من أجل تعزيز التنمية المستدامة ودعم استغلال الطاقات البديلة.

تتضح لنا معالم اسهام الطاقات المتجددة في الجزائر بتحقيق التنمية المستدامة وأهدافها من خلال:

- **كفاية إمدادات الطاقة للمواطنين:** فاستغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الجزائر يسمح بإنتاج كم كبير من الطاقة الكهربائية التي تغطي احتياجات السكان في مختلف مناطق البلاد خاصة النائية ، واتضح هذا بشكل مفصل في مشاريع الاستراتيجية الجزائرية للتحول الطاقوي المذكورة سابقا، وتوفر هذه الامكانات الطاقوية بتلك المناطق يساهم بشكل فعال ومباشر في تعزيز قدراتها التنموية وتحسين نوعية الحياة وظروفها، إضافة لانخفاض التكاليف مقارنة بالطاقات الأحفورية، كما تسمح بقيام المشاريع والمنشآت الصناعية في المناطق المعنية، ما يعود عليها بالفائدة على جميع الأصعدة (ياسمينة مرزوق، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة حالة الطاقة الشمسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 2018/2017، ص 73. 2018)
- **تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وتوفير مناصب العمل:** تحفز الطاقات المتجددة العمل على كفاءة استخدام الطاقة واستمراريتها، وكذا تنظيم عمليات انتاجها في ظل زيادة الطلب على الاستهلاك الواسع للموارد الطاقوية نتيجة لزيادة النمو الديموغرافي أين يفتح المجال أمام هدر مرتفع للموارد الطاقوية، ويؤدي ترشيد استعمال موارد الطاقة المتجددة ورفع كفاءة الإنتاج والاستهلاك إلى تشجيع الاستثمار فيها، مما يؤدي إلى توفير العديد من مناصب الشغل محليا والتخفيض من نسب البطالة التي يعرفها المجتمع الجزائري، وزيادة النمو الاقتصادي للبلاد. فهذا النوع من الاستثمارات في مجال الطاقة يوفر أربعة أضعاف مناصب العمل عن كل دولار يستثمر فيها مقارنة عما توفره استثمارات الطاقات الأحفورية .
- **تحسين مستوى المعيشة والظروف الاجتماعية:** يرتبط استخدام الطاقات البديلة والمتجددة بالعديد من القضايا الاجتماعية في المجتمعات على غرار المجتمع الجزائري، حيث تساهم في تراجع نسبة الفقر، تحسين مستويات الرعاية الصحية، توفير خدمات الطاقة واحتياجاتها، الرفع من قدرة الفئات الفقيرة والمهمشة، بالإضافة إلى ضمان خدمة التعليم، حيث يدعم الاستهلاك الفردي للطاقة المتجددة تحسين مؤشرات التنمية البشرية ما يعني ترقية وتطوير خدمات الصحة والتعليم وبالتالي تحسين مستوى المعيشة لدى المواطنين الجزائريين وظروفهم الاجتماعية.

- **الحد من تأثيرات قطاع الطاقة على البيئية**: إذ أن اعتماد الطاقات المتجددة، النظيفة لا تسبب التلوث إنما تحد منه ومن انبعاثات الكاربون والغازات الدفيئة. وجاءت العديد من الاجراءات في الجزائر بغرض حماية البيئة في ظل التنمية المستدامة كالأمر: 10/03 المؤرخ في: 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة، وكذا برامج للطاقة البيئية كمشروع تخفيض الغاز المشتعل بعين صالح، مراقبة نشاطات النقل والحفر البترولي وأخطارها على البيئة، وغيرها من الاجراءات والمشاريع التي تهدف للحفاظ على البيئة ما يمنح الاستراتيجية الجزائرية للتحول الطاقوي القدرة على تفعيل معادلة التنمية المستدامة القائمة على التوازن بين أبعادها الثلاثة: (الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي).

رابعا: معالم الاستراتيجية الطاقوية للجزائر أمام القيود والتحديات المعيقة لها

بالرغم من الاستغلال المتواضع لامكانات الجزائر الطاقوية البديلة والمتجددة إلا أنه وبناءا على ما سبق تقديمه من دوافع نحو التحول الطاقوي للجزائر يتضح لنا بأنها تعمل على وضع استراتيجية وطنية لتحقيق أمنها الطاقوي وتسريع الانتقال من اعتمادها الكبير على الطاقات الأحفورية إلى اعتمادها على الطاقات المتجددة، والتي سنتعرف عليها وعلى التحديات المطروحة أمامها في هذا المحور.

1- الاستراتيجية الجزائرية للتحول الطاقوي نحو الطاقات المتجددة

اعتمدت الجزائر في وضعها لبرامج وسياسات الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة الخاصة بها آليات أساسية، في محاولة لبناء خطط واستراتيجية عمل متكاملة، حيث وضفت فيها العديد من المستويات كالمستوى القانوني وتشريعي، والمستوى المؤسساتي الهيكلي وأهمهم هو مستوى البرامج والمشاريع الذي يهدف إلى تعزيز وتكثيف الاستثمارات في قطاع الطاقات المتجددة واستغلالها من أجل تحقيق فعالية السياسات والتدابير الوطنية للتحول من الطاقات التقليدية إلى الطاقات المتجددة، وخصص العديد من البرامج تتمثل أهمها في:

1-1 برنامج تنمية الجنوب: الذي عرف العديد من المشاريع في مجال الطاقات المتجددة، كمشروع انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية المتولدة عن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتغطية 3000 منزل، ومشروع مزارع الرياح لضخ المياه المساعدة على تلبية المزارع من المياه.

1-2- **البرنامج الوطني للطاقات المتجددة:** ترتكز السياسة الطاقوية لهذا البرنامج الممتد في الفترة: 2011-2030، على الطاقات المتجددة بما فيها الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة الكتلة الحية والطاقة الجوفية الحرارية. يطلق عليه برنامج التنمية الوطنية للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة (PNEREE)، يهدف هذا البرنامج إلى انتاج الكهرباء من مصادر متجددة بنسبة تقدر بـ: 40% مع العام 2030، وذلك بالتركيز

أساسا على الطاقة الشمسية، من خلال تنظيم الطلب والاستهلاك المحلي لمختلف القطاعات والمنشآت ما يحقق كفاءة الطاقة، وبالتالي توفير 93 مليون طن نفط مكافئ TEP. (يبو مرجع سابق، 254)

قسم هذا البرنامج إلى ثلاث مراحل بعدما تم تحيينه وفقا للظروف المزامنة سنة 2015، وجاءت هذه المراحل كالآتي: (كميلية مرجع سابق، 182)

- مرحلة 2011-2015: العمل على قدرة انتاجية تبلغ: 650 ميغاواط.
- مرحلة 2015-2020: الهدف هو انتاج 2600 ميغاواط محليا، وتصدير حوالي: 2000 ميغاواط.
- مرحلة 2020- 2030: التأسيس لقدرة انتاجية تبلغ: 12000 ميغاواط داخليا، وتصدير 10.000 ميغاواط.

3-1 مخطط تطوير الاستثمارات في الطاقات المتجددة:

يعمل هذا البرنامج وفق مراعاة الخصوصية لكل منطقة في استغلال الطاقات المتجددة (ANDI)، حيث يتم في المناطق الساحلية استغلال الأسطح والبنايات وأي مساحات غير مستغلة لتوظيفها. أما في منطقة الهضاب العليا فيجري العمل وفقا لقدراتها من الطاقة الشمسية والرياح إضافة إلى اقتناء الأراضي. في حين يتوقف العمل في منطقة الجنوب على القدرات الهائلة فيها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح .

2- القيود والتحديات المعيقة لاستراتيجية التحول الطاقوي في الجزائر

رغم الجهود المبذولة تبقى الأهداف محققة بشكل نسبي مقارنة مع ما تم التخطيط له ومحاولة تحقيقه، نظرا للتحديات المطروحة في مواجهة الاستثمار واستغلال الطاقات المتجددة التي تعرقل سير المشاريع، وتتمثل أبرزها حدة في:

- كلفة الاستثمارات الباهضة في مشاريع الطاقات المتجددة وضعف آليات التمويل المتاحة، مع استمرارية اتكال الجزائر على النفط بشكل أساسي سواء في إنتاج الطاقة أو في السياسة الاقتصادية الوطنية، وهو راجع لقلة الاهتمام والفهم الخاطئ لاستخدامات الطاقات المتجددة لدى كل الأطراف المعنية، لذلك وجب تأهيل الحكومات والمجتمعات وترسيخ ثقافة الطاقات النظيفة والمتجددة (عيسى، مرجع سابق، 231)
- المشاكل التسويقية التي تواجه مختلف مشاريع الطاقات المتجددة وهي قلة منافستها أمام المنتجات التقليدية خاصة عند التصدير إلى الخارج في مقابل اتساع انتاجها وتراجع الاستثمار فيها وصعوبة

المتاجرة بها، نظرا لاعتماد التوجهات العالمية والمحلية على الطاقات التقليدية بصفة أكبر وأكثر ضمانا في الوقت الحالي.

- التحديات المؤسساتية والهيكلية التي تعكس ضعف القدرات الوطنية التصنيعية في انتاج الطاقة المتجددة ومحدوديتها مع انتفاء الكوادر البشرية الفنية والتقنية اللازمة ا يستدعي التوجه نحو المكاتب الاستشارية الدولية، وما يزيد من عمق المشكلة أن انجاز البرامج الاستثمارية في الجزائر مرتبط بالنفط وأسعاره، أين تتوقف هذه المشاريع ويتم تجميدها خلال فترات الأزمات في أسعار النفط عند انخفاضها لمستويات دنيا، حيث لا يتجاوز تمويل استثمار الطاقات المتجددة بالجزائر في أحسن الحالات نسبة 1%. (كميلية مرجع سابق، 195-196)

يبدو جليا أنه لابد على الدولة الجزائرية من مراعاة التحديات والعراقيل سابقة الذكر، وأخذها بعين الاعتبار فيما هو قادم من سياسات واستراتيجيات تتعلق بالاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة وتطوير الاستثمارات فيه، من أجل الاستغلال الأنسب للموارد والامكانات التي تتوفر عليها الجزائر في هذا المجال، فوضع الحلول الملائمة ينطلق من تشخيص العراقيل والمشاكل وبالتالي العمل عليها مستقبلا من الممكن أن يرسم مجالا واسعا وفرصا أكبر لتحسين مستويات الاستثمار في الطاقات المتجددة والاعتماد عليها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية سواء المتعلقة بالأمن الطاقوي أم تلك التي تعنى بتنويع القدرات الاقتصادية الوطنية وترقية الحياة الاجتماعية والإيكولوجية بما يسمح بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

الخاتمة:

توصلت دراستنا المتعلقة باسهام استراتيجية التحول الطاقوي للجزائر في تجاوز مشكلة التهديدات الطاقوية التقليدية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة الرامية إلى تحقيق التمكين الطاقوي والتنمية المستدامة إلى استنتاجات يمكن ايرادها بشكل مختصر في النقاط التالية:

- تتمتع الجزائر باحتياطات وامكانات طاقوية كبيرة وهامة من مصادر الطاقة المتجددة وبالخصوص الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، ومختلف مصادر الطاقات البديلة الأخرى التي لا يتم استغلالها بشكل جيد ومناسب حتى الآن، فالجزائر في الحقيقة لابد لها من استغلال واستثمار هذا النوع من الطاقة النظيفة، الحديثة والمستقبلية، والتي تكسب الاقتصاد الجزائري قدرة على الصمود أمام تهديدات الطاقات الأحفورية وتتيح تنويع مصادره وتدعم أساسه التنموي المستدام.

- تتمثل دوافع الانتقال الطاقوي في الجزائر في: السعي لتحقيق الأمن الطاقوي، تغير المناخ وتنامي الوعي البيئي، النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، رفع المستوى المعيشي والصحي.

- يواجه الجزائر في تنفيذ استراتيجيتها للتحول الطاقوي العديد من العراقيل والتحديات كارتفاع تكاليف الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، المشاكل التسويقية، ضعف القدرات التصنيعية الوطنية والتحديات المؤسساتية الهيكلية. وايجاد الحلول الموافقة لها يتيح فرصا أكبر لتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة والاعتماد عليها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الطاقوي أم تلك التي تعنى بتنويع القدرات الاقتصادية الوطنية وترقية الحياة الاجتماعية والبيئية بما يسمح بتحقيق التنمية المستدامة.

- تحكم التنمية المستدامة ومجال الطاقة علاقة ارتباطية قوية ذات طبيعة تكاملية، حيث ترتبط الطاقة بأبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية)، ويتطلب تفعيلها شرطا أساسيا هو التزامن والتوازن فيما بينها وبين الطاقة، والإخلال بعلاقة الطاقة مع أي بعد من هذه الأبعاد حتى مع تحقيقها مع البعدين الآخرين سيؤدي إلى التناقض وتعطيل العملية التنموية وتنافي شروط تحقيقها.

- تساهم الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال: كفاية إمدادات المواطنين بالطاقة، تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وتوفير مناصب العمل، تحسين مستوى المعيشة والظروف الاجتماعية للمواطنين، الحد من التأثيرات السلبية لقطاع الطاقة على البيئية.

التوصيات

1- تتمتع الجزائر بموقع جيوستراتيجي خولها بأن تزخر باحتياطات وامكانات كبيرة وهامة من مصادر الطاقة المتجددة وبالخصوص الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ومختلف مصادر الطاقات البديلة الأخرى التي لابد لها من استغلالها بشكل جيد ومناسب، كي تكسب الاقتصاد الجزائري قدرة على الصمود أمام تهديدات الطاقات الأحفورية وتتيح تنويع مصادره وتدعم أساسه التنموي المستدام.

2- - تفعيل الجزائر آليات وأطر عملية وتنفيذية تمثلت في: مستوى قانوني تشريعي، مستوى مؤسساتي هيكلي ومستوى البرامج والمشاريع والتي تسهر على حسن سير المبادرة والبرنامج الوطني للطاقات المتجددة، إضافة إلى تشجيع الاستثمار فيها وتقديم الحوافز الجبائية والعلاوات المالية.

3- محاول استغلال الفرص والتملص من القيود عبر وضع الحلول الملائمة انطلاقا من تشخيص العراقيل والمشاكل مما يُمكّننا من رسم مجالا واسعا وفرصا أكبر لتحسين مستويات الاستثمار في الطاقات المتجددة والاعتماد عليها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية سواء المتعلقة بالأمن الطاقوي أم تلك التي تعنى بتنويع القدرات الاقتصادية الوطنية وترقية الحياة الاجتماعية والإيكولوجية بما يسمح بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

قائمة المراجع:

1- Revised solar maps " .A. Bouhanik, S.M.A. Bekkouche, A. Malek, T. Benouaz M.R. Yaiche .of Algeria based on sunshine duration" *Energy Conversion and Management*، 06, 2014: 116.

2- Jingzheng Ren Ruojue Lin" .Renewable Energy and Sustainable Development *Journal* ". *(of Renewable Energy and Sustainable Development (RESD*، 04 :2020 .June.

3- الأمم المتحدة. *تعريف بالطاقة المتجددة* . 27 07, 2023. https://tinyurl.com/2p94n4su.

4- بن أحسن ناصر الدين. "قطاع الطاقات الجديدة والمتجددة كبديل واعد للمحروقات." *حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، 12, 2017: 689.

5- بن جيلالي فرج عبد القادر، خليفة مونية،. "التحول الطاقوي من الطاقة التقليدية إلى الطاقة المتجددة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة." *مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة*، 04, 2020: 213.

6- بن لخضر عيسى،. مرجع سابق: 231.

7- بن لخضر عيسى، يوسف افتخار. "واقع الطاقات المتجددة في الجزائروآفاقها المستقبلية-دراسة تقييمية." *مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة*، 04, 2020: 232.

8- ـــــ. "واقع الطاقات المتجددة في الجزائروآفاقها المستقبلية-دراسة تقييمية." *مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة*، 04, 2020: 232.

9- بوكرة كميلية. مرجع سابق: 181.

10-ـــــ. مرجع سابق: 182.

11-ـــــ. مرجع سابق: 195-196.

12-ـــــ. "صناعة الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر." *مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة*، 06, 2018: 179.

13-تكواشت عماد. " واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ." باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2011-2012.

14-حيزية زايد، حاوشين ابتسام، هشام منصان. "الطاقات المتجددة كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة عرض التجربة الجزائرية والمصرية." *مجلة العلوم التجارية*، 06, 2019: 178.

15-خاطر اسمهان. "واقع الطاقة المتجددة في الجزائر." *مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة*، 06, 2015: 150-151.

16-خيرة زغيب، لبنى محدادي. "استغلال الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر." *مجلة إضافات اقتصادية*، 2019: 189.

17-رحايلية سيف الدين.بوداح عبد الجليل. "التجربة الصينية في الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة." *مجلة دراسات اقتصادية*، 2015: 297.

18-روشو عبد القادر. مرجع سابق: 134.

19-——. "البعد التنموي المحلي للتحول الطاقوي في الجزائر-دراسة في اطار المخطط." *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، 12, 2018: 131.

20-عبد العزيز خنفوسي. "الاهتمام العالمي و العربي بمجال استخدام الطاقات المتجددة." *مجلة الجامعة المغاربية*، 06, 2013: 74.

21-عبد القادر. ، مرجع سابق: 203.

22-——. مرجع سابق: 203.

23-عيشاوي كنزة. "الطاقة المتجددة وضرورة التحول الطاقوي في الجزائر." *مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة*، 12, 2016: 13.

24-قشرو فتيحة. "دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة التجربة الجزائرية." *مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة*، 07, 2018: 17.

25-كريم. يبو. مرجع سابق: 254.

26-محدادي. مرجع سابق.

27-مسعود طحطوح، نبيلة سعيداني. "أثر التحول الطاقوي على مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر ." *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، 2019: 148.

28- مواكني سهيلة. "الآثار الاقتصادية لمصادر الطاقة المتجددة في الجزائر وآفاقها المستقبلية." *مركز تنمية الطاقات المتجددة*، 12, 2016: 31.

29- "ياسمينة مرزوق، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة حالة الطاقة الشمسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 2018/2017، ص 73." 2018.

تأثير البيئة الاجتماعية على تنمية المؤسسة الصناعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

د. عائشة مخلوفي-جامعة البويرة
التخصص: علم الاجتماع تنظيم وعمل
البريد الالكتروني : a.makhloufi@univ-bouira.dz

د. حكيمة شاشوة-جامعة البويرة
التخصص: علم الاجتماع الريفي
hakima.chachoua@univ-bouira.dz

ملخص: تبنت الجزائر بعد الاستقلال سياسة التصنيع كعملية مهمة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد المخلفات الناجمة عن الاستدمار الفرنسي في ظل البنية الاقتصادية الهشة، وبذلك فقد أولت اهتماما بالغا للقضاء على البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد المجتمع، وبذلك اهتمت بالجانب الاجتماعي بالاهتمام بالتوظيف على حساب الكفاءة واحتياج القطاع الصناعي.

هذا الأمر أدى إلى اكتساب العمال ثقافة الاتكال على حساب الاهتمام بالإنتاج في ظل الاقتصاد الريعي وعمل على توجيه القيم الاجتماعية في اطار بيئة اجتماعية التي أصبحت تعتمد على الاتكال بعدما كانت تعتمد على التضامن والتعاون بين مختلف افراد المجتمع، وعجز القطاع الصناعي عن تحقيق التنمية، مما أدى إلى ضرورة تبني سياسة الإصلاحات الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني، وبذلك أثرت على القيم التنظيمية للمؤسسة خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي و التي أصبحت تتسم بالفردانية في ظل الاهتمام بالمصالح الشخصية على المصالح العامة مما زاد من تفاقم مشاكل المؤسسة وتعقد العلاقات الاجتماعية وبالتالي أدت إلى انهيارها وعجزها عن تحقيق التنمية الشاملة ، انطلاقا من هذا أردنا معرفة تأثير البيئة الاجتماعية في ظل التغيرات الحديثة على علاقات العمل وبالتالي توجيه السلوك العمالي إلى سلوك يهدف إلى تحقيق الفعالية التنظيمية وبذلك تحسين مستوى المؤسسة ومواجهة المنافسة في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد الانفتاح الاقتصادي من خلال دراسة مركب صور الغزلان) التابع للمؤسسة الوطنية لصناعة المنظفات ومواد الصيانة E.N.A.D.من خلال التطرق إلى العناصر التالية، المسار التنموي للمؤسسة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية والتنظيم الصناعي، وأخيرا عرض نتائج الدراسة.

الكلمات المفتاحية: البيئة الاجتماعية، القيم الاجتماعية، الإصلاحات الاقتصادية، التنمية الاقتصادية .

مقدمـــة:

تعتبر سياسة التصنيع عملية مهمة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل ارتفاع مستوى البطالة والفقر الناتج عن الظاهرة الاستعمارية .

إلا أن هذه السياسة عملت على الاهتمام بالجانب الاجتماعي بالاهتمام بالتوظيف على حساب الجانب الاقتصادي والاهتمام بالكفاءة الإنتاجية، مما أدى إلى عجز المؤسسة عن تحقيق الأهداف المنوطة بها وجعلها تتخبط في عدة مشاكل مادية ، تنظيمية، إدارية، هذه المشاكل أجبرت الدولة على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال تبني سياسة الإصلاحات الاقتصادية ابتداء من إعادة الهيكلة ، الاستقلالية، والاستثمارات الأجنبية والخوصصة وذلك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. إلا أن هذه الإصلاحات واجهتها عدة عراقيل مادية تنظيمية ، إدارية ، ثقافية واجتماعية والتي يتوقف عليها نجاح التنظيم أو فشله بما يوفره من إمكانيات اقتصادية وقيم اجتماعية و ثقافية وسياسية.

لهذا فقد قمنا بدراسة ميدانية في ظل إشكالية تأثير البيئة الاجتماعية بما تحمله من قيم اجتماعية المتوارثة عن التسيير الاشتراكي للمؤسسات و الاصلاحات الاقتصادية وبذلك على توجيه السلوك العمالي لرفع التحديات التي تواجهها المؤسسة الصناعية ورفع كفاءتها الإنتاجية ومواجهة المنافسة وتحقيق التنمية الشاملة وفق الأهداف المسطر لها، وللوصول إلى نتائج حسب الأهداف المسطرة استهدفت الدراسة عمال وعاملات الأقسام الدنيا المرتبطين خاصة بالعملية الإنتاجية وذلك باستخدام المنهج الكيفي في إطار تحليل المحتوى باستخدام تقنية المقابلة الموجهة، بحيث قمنا بإجراء 30 مقابلة و امتدت الدراسة من 2016/11/19 إلى غاية 2016/12/21.

أما طريقة التحليل المعتمدة باعتبار أن المغزى الرئيسي للمقابلات هو إيجاد محاور للموضوعات من أجل هيكلة خاصة ضمن مسار تطور الظاهرة عبر تاريخها وبالمراحل التي مرت بها المؤسسة، والذي يرتكز على سرد المبحوث للمواضيع الأساسية، من خلال وصف الأوضاع والحوادث والظروف التي عاشتها وتعيشها المؤسسة والعمال بالرجوع إلى واقع المؤسسة منذ نشأتها وتأثيرها وتأثرها بالظاهرة المدروسة (BARBILLON (E.) , LE ROY(J) , 2012,p 29.)

ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم الموضوع إلى العناصر التالية:

1- المسار التنموي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر.

2- العوامل المؤدية إلى الإصلاحات الاقتصادية

3- تأثير البيئة الاجتماعية على الإصلاحات الاقتصادية.

4- عرض نتائج الدراسة الميدانية.

1- المسار التنموي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر:

1-1 - مرحلة التسيير الذاتي :

تعتبر مرحلة التسيير الذاتي أول تجربة اتخذتها الجزائر بعد الاستقلال والتي تعتبر أمرا حتميا فرضته الظروف التي كانت سائدة في ظل غياب نسق قانوني وإدارة مهيكلة لتنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني (بوفلجة غياث، 2014، ص 9). و بذلك فالمرسوم التنفيذي الذي صدر في 22 مارس 1963 المنظم للتسيير الذاتي في المناطق التي خلفها الاستعمار يعتبر الخطوة الأولى لتنظيم وتسيير القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، من خلال إيجاد صيغة قانونية وتنظيمية، خصوصا بعد اتفاقية ايفيان التي كانت تنطوي على قيود لسيادة الجزائر من الناحية الاقتصادية، وبالتالي كانت عائقا في تغيير الأوضاع التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار (بومخلوف، محمد.2001 ، ص 33).

و بالتالي فإن محتواه الإيديولوجي يمثل السبل الرئيسية التي اختارتها الجزائر نحو الاشتراكية، والتي توفق بين مصالح العمال الذين ارتقوا من صف الأجير إلى صف المنتج الحر المسؤول، بمشاركتهم المباشرة في تسيير الوحدات الإنتاجية واهتمامهم المادي والمعنوي بإنتاجهم (محمد السويدي . 1986،ص14) .

ويعرف التسيير الذاتي في ضوء التجربة الجزائرية بأنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوربيون أو التي تم تأميمها، ويقوم التسيير الذاتي على مبادئ رئيسية وهي (سعدون يوسف .، ص 6):

- تحقيق الاستقلال الاقتصادي للوحدة الإنتاجية في إطار الخطة العامة.
- تحقيق الاستقلال الإداري للوحدة الإنتاجية التي يتولى العمال تسييرها تسييرا ذاتيا وفق القوانين المسطرة.
- توزيع الأرباح المحققة داخل الوحدات الإنتاجية على العمال بعد اقتطاع الحصة المقررة للدولة.

وقد ضم القطاع الصناعي المسير ذاتيا من مؤسسات صغيرة الحجم قدر عددها عام 1964 بحوالي 330 وحدة، وبلغ عدد العمال حوالي 3000 عامل.

1-2- مرحلة التسيير الاشتراكي :

يقصد بالتسيير الاشتراكي مشاركة العمال في تسيير المؤسسة فالمادة السابعة من قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات تنص على أن العمال في المؤسسة هم منتجون يتحملون مسؤولية تسيير المؤسسة، وبذلك يمكن اعتبار التسيير الاشتراكي للمؤسسات أسلوبا من أساليب التنظيم والتسيير من خلال هياكله المختلفة، و انطلاقا من طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة ظهرت ثلاث أنواع من المؤسسات (يوسف عنصر. 2007. ص ص 106-108):

- المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاجتماعي.
- المؤسسات الاشتراكية ذات طابع ثقافي.
- المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي.

إن أهداف التسيير الاشتراكي للمؤسسات تمثلت في الهدف الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، المالي والإداري، كل هذا بهدف توسيع وزيادة للتنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للعمال وكافة أفراد المجتمع (يوسف عنصر. 2007. ص 108) و تعتبر أخصب مرحلة من حيث الانجازات الصناعية التي عرفتها الجزائر بحيث أنجزت فيها ثلاث مخططات إنمائية حظيت فيه التنمية الصناعية بالأولوية وبأهمية خاصة، كما تم في هذه المرحلة تأميم المحروقات والتي أصبحت عائداتها الممول الرئيسي للتنمية الصناعية. وبالتالي فإن هذه المرحلة عرفت إنشاء أهم المنشآت الصناعية للبلاد وعرف فيها التشغيل الصناعي نموا معتبرا، كما تأسست في هذه المرحلة جميع الشركات الصناعية الوطنية بحيث تشمل شركة واحدة عدة مؤسسات فرعية, والعشرات من الوحدات الإنتاجية تعمل تحت اسم شركة واحدة مثل الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية...لخ, والتي بلغ عددها حوالي 71 شركة في سنة 1980(بومخلوف، محمد.2001 ، ص 33).

فالأسلوب المنتهج في هذه المرحلة له مبرراته و المتمثل في تجميع الأنشطة المتشابهة في شركة واحدة، بحيث تميزت هذه المرحلة بندرة الموارد البشرية المؤهلة صناعيا وإداريا (بومخلوف، محمد.2001، ص 34)، إضافة إلى فقر البنية التحتية بحيث كانت المقرات الرئيسية لجميع الشركات الوطنية تقع في الجزائر العاصمة والتي تعتبر أكثر تأهيل لاستقبال هذه المقرات نظرا لما تتمتع به من بنية تحتية وتسهيلات تسمح لمثل هذه النشاطات، كما تميزت هذه المرحلة بإنشاء ثلاثة مخططات تنموية .

1-3- الإصلاحات الاقتصادية:

إن المتتبع للسياسة التي رسمتها الدولة الجزائرية يلمس الرغبة في تحقيق نهضة اقتصادية شاملة منذ السنوات الأولى للاستقلال ، لكن التسيير الاشتراكي للمؤسسات انحرف عن تحقيق وتجسيد الأهداف المرجوة منه والتي انشأ من أجلها ، وبذلك فقد افرز العديد من المشكلات التي واجهتها المؤسسة الصناعية في مراحل نموها المختلفة، وهذا نتيجة لتطور المؤسسات وكبر حجمها وزيادة عدد عمالها وموظفيها، بالإضافة إلى نظام المركزية والوصاية الذي زاد من تعقيد تسييرها، الأمر الذي احدث تداخلا في الصلاحيات فأصبح التنظيم الرسمي عاجزا عن أداء دوره المحدد (يوسف عنصر. 2007. ص 119).

المشاكل المالية والتنظيمية التي كانت تعاني منها المؤسسة جعلت الدولة تتدخل من خلال انتهاج سياسة الإصلاح الهيكلي الاقتصادي و إتباع مراحل متعددة ومختلفة من الإصلاحات التي انطلقت منذ الثمانينات و ما تزال متواصلة لحد الآن (عبد المجيد قدي ، ص 2).

فالتغيرات التي حصلت في السياسة الاقتصادية الجزائرية منذ بداية الثمانينات كانت نتيجة النمو الواسع للقطاع الصناعي المتكون من الصناعات الثقيلة وباعتبار أن مخططات التنموية السابقة أعطت الأولوية لهذا القطاع والذي تم العدول عنه بسبب تراجع الكبير لمعدل النمو والاستثمار والتشغيل.

وبالتالي فان الإصلاحات الاقتصادية تحتوي على تغيرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي. بحيث تشمل هذه السياسة على الحرية الاقتصادية التي تؤدي إلى تغيير في سلوك الأفراد، ووحدات الإنتاج والخدمات وبالتالي هذه الإصلاحات التي بدأت في المؤسسات الضخمة والتي تعاني مشاكل مادية وتنظيمه ومالية (عبد المجيد قدي ، ص 2). .

وكانت أولى الإصلاحات هي عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات الضخمة التي بدأت في الثمانينات والتي عرفت مرحلة انتقالية دامت سنتين 1978, 1979 ومخططين خماسيين للتنمية الأول والثاني.

أ- **إعادة الهيكلة:** إن إعادة الهيكلة كانت نتيجة لضخم المؤسسات الوطنية بحيث كانت هذه المؤسسات عبارة عن شركات وهي تجمعات تضم الواحدة منها العديد من المؤسسات الفرعية والآلاف من اليد العاملة، إضافة إلى هذا المشاكل المالية والتنظيمية التي كانت تعاني منها هذه المؤسسات فإعادة الهيكلة كانت مبرراتها إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية الضخمة والحصول على مؤسسات صغيرة يسهل تسييرها، وبالتالي التخلص من المؤسسات الضخمة والتي كانت مهمتها الدراسة والإنتاج والتسويق .

وبالتالي فان إعادة الهيكلة هي نتيجة الإختلالات المتعددة في الاستثمار والاستغلال وطبيعة التنظيم الذي عرفته المؤسسات العمومية التي أدت إلى عدم الفاعلية وكفاءة القطاع العمومي. فاتجهت الدولة إلى إعادة النظر في سبل الإصلاحات التي تمكنها من زيادة الإنتاج، ومن أهم هذه العوامل التي أضعفت أداء القطاع العمومي هي (ناصر دادي عدون، 2003. ص114) :

- عدم تحسيس المسرى القطاع العمومي بالدور الرئيسي للمؤسسة والمتمثل في خلق الثروة والنمو.

- الاختلال المزمن والدائم للمؤسسة في ماليتها بسبب ارتفاع الأعباء المختلفة، وارتفاع مصاريف المستخدمين التي تمتص من 40 % إلى 90 % من نفقات الاستغلال وهو ما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإضافية للاستثمارات المتأخرة في الانجاز.

- إهمال المخطط ومفهوم المردودية واهتم بمراقبة التدفقات المالية العمومية بغض النظر عن نتائجها.

- الحجم الكبير للمجمعات الصناعية الذي أدى إلى تفشي ظاهرة البيروقراطية في اتخاذ القرارات من جهة وزيادة الطلب على القروض الخارجية من جهة أخرى.

- تهميش القطاع الفلاحي وتخصيص التمويلات للقطاع الصناعي الأمر الذي جعل الجزائر تدفع سنويا أكثر من 2,5 مليون دولار من اجل استيراد المواد الغذائية فقط .

- مركزية القرار بحيث أن اتخاذ القرار داخل المؤسسة لا يعتمد على إستراتيجية واضحة ومستمرة، مما تسبب في وصول المعلومات متأخرة وسوء الربط بين الهيئات المركزية التي تعتبر المسير الأساسي للقطاع العمومي وإدارة المؤسسات العمومية (ناصر دادي عدون، 2003. ص114) :

- ازدواجية المهام للمؤسسة فنجد مهام اقتصادية واجتماعية في كيان واحد فأصبحت المؤسسة تعاني من عدة تدخلات خارجية في نشاطاتها مما أدى إلى ضعف المردودية.

الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر بالنسبة للمؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها وجعلها مؤسسات ذات حجم صغير، وبالتالي فان إعادة الهيكلة تمت بمرحلتين إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسة وإعادة الهيكلة المالية للمؤسسة (ناصر دادي عدون، 2003. ص115) :

ب- استقلالية المؤسسات: لم تنجح عملية إعادة الهيكلة في تحسين مردودية المؤسسات العمومية إذ كانت عبارة عن مرحلة أولية للدخول إلى اقتصاد السوق، لذا تم الشروع في تحويل عدة مؤسسات عمومية إلى مؤسسات اقتصادية ذات أسهم، وطبقت استقلالية المؤسسات العمومية والتي تعني استقلال المؤسسات الصناعية عن الإدارة المركزية ومنحها فرص أكثر للمبادرة وتحمل المسؤولية والنتائج. وتخليص قطاع الإنتاج الصناعي من قيود البيروقراطية والوصاية الإدارية. وهذا من أجل زيادة الفاعلية الاقتصادية وقد عرفت هذه العملية الكثير من الاستثمارات فيما يعرف بسياسة التطهير المالي، وتمكين المؤسسات المستقلة من تحسين فاعليتها واثبات جدواها الاقتصادية والاجتماعية.

وتسعى السلطات من خلال تطبيق استقلالية المؤسسات العمومية إلى تحقيق الأهداف التالية (بومخلوف، محمد، 2001 ، ص 37):

– وضع منهج لتنظيم الاقتصاد الوطني بحيث تؤدي الاستقلالية إلى تطبيق قواعد التسيير التجاري على مستوى المؤسسات وإدخال نشاطها في إطار التخطيط الوطني من خلال مخططات قصيرة المدى.

- تحسين فعالية المؤسسة العمومية الاقتصادية .
- التسيير الأحسن للموارد البشرية.
- إحياء شخصية وهوية المؤسسة العمومية.
- رفع التدخل المباشر للدولة.

لقد واجهت عملية تطبيق استقلالية المؤسسات العمومية عدة صعوبات وعراقيل أهمها (بومخلوف، محمد.2001 ، ص 37) :

- **عراقيل مالية:** تمثلت في سوء التسيير المالي, بحيث أصبحت المؤسسة العمومية تلجا إلى اقتراض من الخارج لتغطية العجز المالي.

- **عراقيل اجتماعية**: أصبحت المؤسسة العمومية مركزا لمعالجة المشاكل الاجتماعية للعمال بدل من أن تكون مركز للإنتاج وتوليد القيمة المضافة.

- **عراقيل اقتصادية** : وهي مرتبطة أساسا بالجهاز الإنتاجي والذي يتميز بالركود وعدم المرونة .

- **عراقيل تكنولوجية**: لم تكن المؤسسة العمومية تتمتع بالحرية فيما يخص اختيار مصدر التكنولوجيا، وبالتالي لم تكن لها الحرية في ممارسة وظيفة البحث والتطوير.

- **عراقيل تنظيمية**: بسبب نظام المراقبة الذي لم يكن فعالا. فان عملية تطبيق استقلالية المؤسسات أدت إلى إظهار عيوب عدة للمؤسسات العمومية، فهناك مؤسسات مفلسة لم تعد قادرة على المحافظة على كيانها .

ت- الخوصصة :

يشير مفهوم الخوصصة إلى كل شكل من أشكال التحويل لملكية مؤسسات الدولة إلى مساهمين آخرين مما يؤدي إلى التحكم الفعال في الأنشطة الاقتصادية مستقبلا، ويمكن أن يكونوا هؤلاء المساهمين أشخاصا معنويين أو اعتباريين، مستثمرين محليين أو أجانب (سعدون يوسف .، ص 35) .

انطلقت فكرة الخوصصة في الجزائر في نهاية الثمانينات وجاءت مع فكرة التحول إلى الاقتصاد الحر والذي يعتبر بمثابة الحل الوحيد بسبب الوضعية المتدنية التي وصل إليها الاقتصاد الوطني في مختلف الميادين، وتندرج فكرة الخوصصة ضمن الإصلاحات التي باشرتها الجزائر خاصة خلال برنامج التعديل الهيكلي والذي يؤكد على ضرورة الخوصصة في الجزائر والهدف منها هو تحقيق الفعالية الاقتصادية و عصرنة الاقتصاد الوطني (يوسف عنصر. 2007. ص 118). .

إن مراجعة الأمر رقم 22/95 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية وتطور صيغها القانونية والانتقال من خوصصة الدولة إلى خوصصة المؤسسة العمومية تؤكد أن الدولة لم تعد تلعب دور المقاول ولن تكون في المستقبل المساهم الوحيد وان الصالح العام الاقتصادي لن يكون من احتكار الدولة وحدها بل سيكون مرتبطا بالتبعية المتبادلة بين القطاعين الاقتصاديين العمومي والخاص (ناصر دادي عدون، 2003. ص128) .

هذا إضافة إلى الصعوبات التي يمكن أن يكتسيها هذا التحول الذي يتم من نظام اقتصادي واجتماعي قائم ومؤسس إلى نظام اقتصادي يناقضه، وخوفا من المواجهة العمالية خاصة في ظل وضع اقتصادي يعاني من الركود والتدهور وانتشار ظاهرة البطالة.

لان هذا التحول يعني زيادة عدد البطالين في سوق العمل بسبب تسريح العمال الذي تلجا إليه المؤسسة المخصخصة على اعتبار أن المؤسسات الصناعية القائمة كانت تعمل منذ نشأتها بفلسفة أولوية الطلب الاجتماعي على الطلب الاقتصادي ونظرا لصعوبة تغيير هذه الفلسفة، إضافة إلى انعدام فرص العمل في السوق وغيرها من الصعوبات المرتبطة بمصالح الأفراد والجماعات المستفيدة من النظام السابق يصعب تحقيق الخصخصة بكل مقاييسها.

2- العوامل المؤدية إلى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية :

بين القطاع العمومي على انه غير قادر على بلوغ أهداف التنمية المسطرة وأصبح يشكل ثقلا كبيرا على الموارد المالية المحدودة للدولة، فمختلف الصناعات لم يكن لها اثر ايجابي في تقليص الواردات وترقية الصادرات كما كان منتظر من خلال تطبيق برامج التنمية المختلفة.

فرغم أن القطاع العمومي أدى مهام عدة الاقتصادية واجتماعية خلال برامج التنمية المختلفة خاصة خلال السبعينيات، إلا إن الفاعلية الإنتاجية كانت غائبة تماما. ففي بداية الثمانينات كان القطاع العمومي يتميز بعدة نقائص وسوء التسيير وخاصة (ناصر دادي عدون، 2003. ص ص(128، 129) :

- سوء استغلال القدرات الصناعية المتوفرة.
- التبعية التكنولوجية الكبيرة.
- التبعية الخارجية للأسواق خاصة إذا تعلق الأمر بالتزويد بالمواد الأولية وقطع الغيار .
- قدم الهياكل والآلات المستعملة في عملية الإنتاجية.
- عدم قدرة على ضمان النمو وخلق المناصب.

- سوء التسيير المالي الذي يتميز بالمديونية الثقيلة اتجاه البنوك التجارية و الخزينة العمومية.

عدم القدرة على التكيف مع ميكانيزمات السوق (OUEDRAOGO (O.). 1999 ,p 193)

إن المؤسسة منذ بداية الثمانينات وهي تعرف أزمة أدت بها إلى التقهقر أكثر فمؤشر الإنتاج كان سلبيا منذ 1994 حيث بلغت (- 8,4 %) حتى سنة 1997 أين بلغ (- 72%)، كما أن الخسائر كانت معتبرة مابين 1984 و 1987 وصلت إلى 18,5 مليار دولار، إضافة إلى هذا أزمة النفط في منتصف الثمانينات وبالضبط في سنة 1986 أدت إلى تقليص عائدات الريع البترولي الذي يعتبر المورد الرئيسي لتمويل المشاريع الاستثمارية الوطنية ومحرك الاقتصاد الوطني الوحيد, إضافة إلى تعقد شروط القروض البنكية الخارجية جعل الدولة غير قادرة على تغطية الخسائر لمؤسسات القطاع العمومي. وبالتالي فان فاعلية القطاع العمومي لا تعود إلى طبيعة هذه المؤسسات، وإنما لطرق التوجيه المفروضة من طرف الدولة فهو ناتج عن عدم تناسق لطرق التسيير في الاقتصاد الوطني (SADI (N.). 2006 ,p 24) .

إضافة إلى وضع وتعيين المسيرين وأعضاء الرقابة نمط تسيير معايير الفعالية الموضوع من طرف الوصاية وتنظيم هذه الأخيرة كلها عوامل مؤثرة في عدم فاعلية القطاع فنظام التسيير المركزي للاقتصاد، أعطى مبدأ الأفضلية للأهداف المخططة وأهمل العقلانية الاقتصادية التي ترتكز على مبدأ الربح، وبالتالي المؤسسة العمومية لا يمكن وصفها كعامل اقتصادي وإنما هي امتداد للإدارة المركزية فالمؤسسة العمومية مجرد عامل تنفيذي تابع للإدارة المركزية) . DAHMANI (A.). 1999 ,p21 (.

إضافة إلى نقص كفاءة المسيرين الذين لم يتم تعيينهم وفق معايير الكفاءة وإنما على أسس ذاتية كالانتماء الحزبي, وكل هذا أدى إلى عدم فاعلية المؤسسة العمومية فالأفراد الذين يتسلمون مناصب سامية في المؤسسة العمومية لا يتمتعون بروح المبادرة, والعمل على تحسين الإنتاج وإنما يستغلون مناصبهم لمصالح شخصية .

كما أن الإصلاحات الاقتصادية كانت لاعتبارات سياسية إيديولوجية، حيث تظهر كعامل أساسي اقتصادي واجتماعي والتي كانت تسير وفق التسيير الاشتراكي، وبالتالي فالإصلاحات تمثل قطيعة مع هذا التوجه خاصة بعد سقوط القطب الاشتراكي السوفيتي سابقا والتوجه نحو اقتصاد السوق. لذلك فان الإدارة السياسية الجزائية من أجل تغيير النظام كانت لابد من إجراء عملية الإصلاحات الاقتصادية . لذلك فسنة 1986 تعد بمثابة المنعرج الحاسم في تاريخ الاقتصاد والمجتمع الجزائري الحديث، بحيث أن مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وكل هياكل الدولة اتفقت حول الأهداف ومسار الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

3- **تأثير البيئة الاجتماعية على الإصلاحات الاقتصادية:**

أن التنظيم هو عنصر إضافي للبيئة قد يزيد من تطورها وفعاليتها، بما يضيفه لها من قدرات اقتصادية ومادية وتقنية في ظل المنافسة والانفتاح الاقتصادي، وبما يوفره لسكانها من فرص عمل وفرص اكتساب الخبرات ومهارات جديدة، كما قد يساهم في إرباكها بما قد يؤدي إليه من تدهور في مستوى الحياة الاجتماعية في ظل عجزه عن مواجهة المنافسة وبذلك انهياره، ومن ثم فان فعالية البيئة في ظل القيم الاجتماعية هي من فعالية التنظيم بإضافاته الايجابية وبناءا على هذا التفاعل بين التنظيم والبيئة ، وقوة العلاقة بينهما لذلك تتخذ هذه العلاقة ثلاث أبعاد أساسية (بومخلوف، محمد،2001 ، ص 30) :

أ- البعد الأول: يتعلق بالتنظيم نفسه وهو تأثر عقلانية التنظيم بعقلانية البيئة الخارجية الاجتماعية والثقافية وضرورة تكييفه معها، حيث تتأثر العلاقات الاجتماعية الداخلية للتنظيم بطبيعة العلاقات الاجتماعية الخارجية، من خلال تشكل بناءات غير رسمية تعكس البناء الاجتماعي السائد في البيئة الخارجية للتنظيم وبالتالي تؤثر في بنائه الرسمي.

ب- البعد الثاني: وهو بعد اجتماعي تغييري من خلال ما يسهم بها التنظيم في التغيير وترشيد العلاقات الاجتماعية و السلوكات الفردية السائدة في البيئة الخارجية، بفضل نشر الثقافة التنظيمية عن طريق المنخرطين في التنظيم والمراجعين له، وبفضل القدرة المالية والإدارية المضافة للبيئة، والتي بدون شك يكون لها انعكاس ايجابي على مستوى معيشة السكان .

ت- البعد الثالث: هو البعد الايكولوجي، ويتمثل في التغيرات الايكولوجية الهامة التي تحدث في المجال الطبيعي بسبب الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية التي يحدثها التنظيم والتي تتجلى بالخصوص في انتشار العمران وظهور المدن وما يرتبط بها من انتشار النفايات، الضوضاء ...لخ وهي جميعها تغيرات ايكولوجية تنعكس على النواحي الاجتماعية والنفسية والصحية للأفراد.

ركزت معظم الدارسات الأمريكية اهتمامها بالتنظيمات ابتدءا من المهام التي تنفذ سواء كانت طوعا أو كرها، من بينها دراسات فليب سلزنيك ... الخ وقد ادمجوا في تحليلهم أهمية البيئة كمصدر للتحول في واقع التنظيمات لاسيما التنظيمات البيروقراطية أو مكان عمل المنظمات هذا الاهتمام أدى إلى تطوير تيار نموذجي جديد، هذا التوجه الجديد طرح عدة اهتمامات والعديد من وجهات النظر حول البيئة التي تظهر كمحدد للفاعل المستقل أو كأرضية للفاعلين الاجتماعين (PHILIPPE (S) . 2005 , P58).

فالمنظمة تحدد الهياكل ردا على التوقعات الخارجية من الدولة والهيئات التنظيمية الإقليمية والوطنية أو نماذج ثقافية، وبالتالي تنظيم المنظمة يكون وفقا للثقافة الخارجية وإدراج مبدأ الفعالية

استنادا إلى مبدأ العقلانية، ويصبح استخدام الموارد الخارجية قضية، ليست بسبب القيمة الاقتصادية التي تنتجها ولكن لأنها تضفي الشرعية على التنظيم وأداءه والخيارات الإستراتيجية . (PHILIPPE (S). 2005 , P P (61 .62).

يعتبر التنظيم شكلا اجتماعيا للمجتمع الصناعي الذي بني على مبدأ العقلانية المشروعة، لكن بعد سيطرة العلاقات الإنسانية أصبح من الصعب التكهن بالعواقب التي تحددها القيم الرسمية خاصة من حيث القرارات والتي تنسب في نهاية إلى قوى العمل، فالتكامل بين البيئة ومشرع القانون يحدد هيكل التنظيم، ما أدى ببعض الباحثين للنظر في حدود التنظيم على انه غامض من حيث الإدارة، فالتفاعل بين الجهات المختلفة يؤثر في بعضهم البعض، وبذلك تصبح المنظمة لها منظور سياسي . (PHILIPPE (S) . 2005 , P63).

كما تشير أيضا العديد من الدراسات إلى تأثر البيئة الداخلية للتنظيم بعدد من العوامل أهمها، الموارد الاقتصادية المتاحة، النمط القيادي السائد، والسياسات الإدارية المحددة للترقيات والأجور، والقيم المهنية للإداريين والعاملين، والهياكل الإدارية ومدى مرونتها وجمودها، كما تتأثر بخصائص الأفراد العاملين بها من السن والخبرة السابقة، المستوى التعليمي وفلسفتهم نحوى الحياة والمستقبل .

4-عرض نتائج الدراسة الميدانية:

من خلال التحليل لتأثير البيئة الاجتماعية بما تحمله من قيم اجتماعية على تنمية المؤسسة الصناعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية على العلاقات الاجتماعية سواء بين العمال أو بين العمال و الإدارة و التعاون بينهم، والذي يسمح لهم بالتعايش والتفاعل بينهم من أجل رفع الإنتاج وتحسين مستوى المؤسسة، استطعنا الوصول إلى النتائج التالية:

– الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي جعلت المؤسسة غير قادرة على مواجهة مختلف التغيرات الخارجية لا سيما المنافسة مما جعلها تعجز عن توفير ادنى متطلبات العمال مما جعلهم يعيشون ضغطا سواء في المجتمع في ظل تطور الحاجات الاجتماعية مع تدهور القدرة الشرائية للعمال خاصة مع ارتفاع أسعار مختلف المواد الاستهلاكية الأساسية كما أثر بشكل كبير على تعاون العمال فيما بينهم داخل المؤسسة الأمر الذي زاد من ممارسة العنف بجميع أنواعه في المؤسسة.

– هذه الوضعية أجبرت العمال على التعاون والخضوع الإجباري للعلاقات الرسمية للقيام بالمهام الموكلة إليهم في ظل تبادل المصالح، مما أدى إلى انتشار الأنانية و الفردانية كمبدأ أساسي ينظم علاقات العمل، وبذلك أدت إلى تغير القيم والمعايير الاجتماعية.

– رغم التحولات الاجتماعية والاقتصادية إلا أنه مازالت هناك بعض ممارسات وفقا للمحسوبية المبنية على الروابط الدموية في التعامل بين العمال باعتبار أن أغلبهم من نفس المنطقة تربطهم روابط تقليدية (روابط الدموية والمصاهرة) لذلك فقد تبنوا المؤسسة وتهميش كل عامل ليس من أصول المنطقة.

– إن سياسة الدولة لتصفية القطاع العمومي في ظل مركزية السلطة أدت إلى تدهور المؤسسة وعجزها عن تلبية ادني احتياجات العمال خاصة تلك المتعلقة بالأجر بالنظر إلى التأخر الكبير الذي تعرفه، والذي يمكن أن يتجاوز الأشهر، عمل على ضرورة التعاون بين العمال فيما بينهم، خاصة في ظل نقص اليد العاملة وتراجع لكمية الإنتاج والجدول التالي يبين تدرج لعدد العمال والإنتاج مابين سنوات 2001-2016.

جدول رقم 1: يبين تدرج اليد العاملة وكمية الإنتاج لمركب صور الغزلان ما بين سنوات 2001 - 2016

السنوات	عدد العمال	النسبة	كمية الإنتاج (طن)	النسبة
2001	844	-	26568	-
2002	844	%0	32198	+ %21,19
2003	855	+%01,30	31280,79	- %02,85
2004	795	-%07,02	22498,41	- %28,08
2005	734	-%7,670	27431,44	+ %21,93
2006	682	-%7.080	28282,48	+ %03,10
2007	757	+ %11.00	19119,92	- %32,40
2008	840	+ %10.97	-	-
2009	748	- %10.95	14930	-
2010	558	- %25.40	8454	- %43.38

2011	518	- %07.17	2236	- %73.55
2012	473	- %08.67	2220	- %00.72
2013	299	- %36.79	1325	- %40.31
2014	272	- %09.03	1002	- %24.38
2015	299	+ %09.93	1829	+ %82.53
2016	265	- %11.37	-	-

مستخرج من التقارير لمركب صور الغزلان مابين سنوات سنة 2001-2016

المصدر: مصلحة الموارد البشرية ومصلحة التسويق لمركب صور الغزلان .

– إن تدهور الاقتصادي للمؤسسة وضعف تنافسيتها أدى إلى عجزها عن تحفيز العمال للقيام بمهامهم خاصة مع ظروف العمل السيئة و في ظل غياب أدنى شروط الحماية من الحوادث المهنية باعتبار أن المؤسسة تتعامل مع المواد الكيميائية الأمر الذي أدى إلى فقدان الاحترام في التعامل بين العامل و الإداري وتجاوز العلاقات الرسمية.

الخاتمة:

إن التغيرات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية في ظل العولمة التي عرفها المجتمع الجزائري بشكل عام، ومجتمع الدراسة بشكل خاص، خاصة في ظل سياسة الدولة لتصفية القطاع العمومي ومع تبني سياسة الإصلاحات الاقتصادية في ظل تنصل الدولة من تمويل المؤسسات، والتي تعتبر خطوة مهمة في التوجه لاقتصاد السوق وفتح المجال للمنافسة الحرة بين المؤسسات، خاصة في ظل تدهور مكانة المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية والتي أثرت بشكل مباشر على القيم الاجتماعية، التي أصبحت ترتكز على القيم الفردية والمصالح الشخصية بدل الاهتمام بالمصالح المشتركة و التضامن الاجتماعي.

فتدهور وتراجع البيئة الاجتماعية بقيمها داخل وخارج المؤسسة، باعتبار أن هناك تأثير وتأثر، وفي ظل الصراعات المتعددة بين العمال التي انتقلت من المؤسسة إلى المجتمع، أصبحت العلاقات الاجتماعية الخارجية تحدد على أساس التجاذب والتنافر في المؤسسة، بغض النظر على البيئة الاجتماعية الخارجية.

إن القيم الاجتماعية الخارجية، في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أصبحت الموجه الأساسي للقيم الاجتماعية داخل المؤسسة في ظل البيئة الداخلية، فالتعاون بين العمال مرتبط بدرجة الترابط بين العمال خارج المؤسسة، بغض النظر على القيم والعلاقات الرسمية للمؤسسة، وبالتالي هذه الوضعية أثرت على العلاقات الرسمية و غير الرسمية في المؤسسة، مما أدت إلى تدهور المؤسسة وعجزها عن تحقيق أهدافها الأساسية وبذلك تحقيق التنمية في المجتمع.

وعلى هذا الأساس من أجل تحسين وضعية المؤسسة واسترجاع مكانتها في السوق الوطنية و بذلك تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية يمكن وضع التوصيات التالية:

1- لابد من إعطاء سلطة القرارات للمؤسسات بشكل مباشر، وبالتالي يجب التخفيف من القرارات المركزية في ظل احتكار السلطة.

2- لابد من إحلال مبدأ التسيير العقلاني المبني على أولوية تحقيق الأرباح بدل استخدام العلاقات الاجتماعية غير الرسمية. المبنية على المصالح الفردية.

3- إعطاء الأولوية للاهتمام بالموارد البشرية باستخدام الحوافز المتعددة.

قائمة المراجع:

1- السويدي محمد . (1986)، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية . المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر.

2- بوفلجة غياث : (2014)، بحوث في التغيير التنظيمي وثقافة العمل ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر.

3- بومخلوف، محمد.(2001)، التجربة والأفاق. شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر .

4- دادي عدون ناصر ، (2003) ، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر.

5- سعدون يوسف. علم الاجتماع ودراسة التغير التنظيمي في المؤسسات الصناعية. ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة.

6- قدي عبد المجيد.الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. محاولة تقييميه، دورية CREAD العدد 63، الجزائر.

7- عنصر يوسف. (2007)، الإشراف والتنظيم الصناعي في الجزائر. مخبر علم الاجتماع والإتصال، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر.

8- BARBILLON (E.) , LE ROY(J) . (2012) . Petit manuel méthodologique de l'entretien de recherche **.** De la problématique à l'analyse Pratique. Enrik Editions , Paris, France.

9- DAHMANI (A.). (1999) , l'Algérie économie politique des reformes (1980- 1997). Casbah Edition ,Alger.

10- OUEDRAOGO (O.). (1999) , plaidoyer Marco-economique en Afrique . Edition khartala ,Paris .

11- PHILIPPE.)S(. (2005) Sociologie des organisations. ARMAND COLIN, Paris, France.

12- SADI (N.)**.** (2006) la privatisation des entreprise puplique en Algérie, 2eme ed . O.P.U .Alger.

الورشة الثالثة

استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر2030

د. أمينة سرير عبد الله

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

ايميل:serirabdellahamina@gmail.com

الملخص

أطلقت مصر خارطة طريق لتحقيق النمو والتقدم لشعبها بالإعلان عن استراتيجيتها التنموية وفق رؤية تمتد عبر مخططات طويلة المدى آفاقها عام2030، شملت الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في شقها الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي في إطار التزام الدولة المصرية بتطبيق الأهداف الإنمائية للألفية الموضوعة من قبل الأمم المتحدة، التي من خلالها تحدد مساراً إنمائياً نحو بناء دولة متقدمة ومزدهرة تسود فيها العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل مسلكا يهدف إلى تعظيم الاستفادة من المزايا التنافسية المصرية في ظل التنافس العالمي الشديد على بلوغ التنمية، عملت مصر على وضع رؤية سياسية تجعلها لاعباً فاعلاً في البيئة الدولية التي تتميز بالديناميكية والتطورات المتلاحقة عن طريق التخطيط الاستراتيجي بمشاركة جميع الجهات الفاعلة بناء على تمكين المجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمان من متابعة ومراقبة تنفيذ الاستراتيجية القائمة على الاستثمار في الفرد و تطوير نظام أيكولوجي متزن ومتنوع يهتم بمقومات المكان والإنسان لتحقق التنمية المستدامة والارتقاء بجودة الحياة، الذي يكون بتشجيع قدرات المعرفة والإبداع الهادفة الى تطوير اقتصاد مصري تنافسي قادر على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية المختلفة بالتوافق مع أهداف التنمية المستدامة الأممية لما بعد عام 2015، ومع استراتيجية التنمية المستدامة لإفريقيا 2063.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التخطيط، الاستراتيجية، جودة الحياة، الاقتصاد التنافسي.

مقدمة:

منذ فبراير 2016 بدأت مصر في تنفيذ رؤيتها الاستراتيجية لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات من خلال وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وهي خطة طويلة المدى تستند على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة" بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، وتعكس رؤية مصر 2030، الإرادة السياسية لصناع القرار ومختلف الوزارات، بمشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبدعم من شركاء التنمية الدوليين

وخبراء في مختلف المجالات. ومع بداية عام 2018 قامت مصر بتحديث أجندتها للتنمية المستدامة من أجل مساير التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.

وقد عملت الحكومة المصرية على إعطاء شرح مفصل لرؤية مصر 2030 وطريقة تجسيدها على المستوى الوطني، وكذلك مساهمتها في تحقيق الأجندة الأممية في إطار السياق العالمي للوصول الى التنمية المستدامة. وتؤكد الرؤية المُحدثة على أهمية كل القضايا وضرورة التنسيق بينها من منظور الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة باعتبارها رؤية شاملة تعكس خطة لاستراتيجية وطنية تتفرع عنها استراتيجيات قطاعية للجهات الحكومية المختلفة.

تتمحور رؤية مصر 2030 على المواطن المصري من خلال التركيز على تحسين جودة حياته وتحسين مستوى معيشته في بيئة تهتم بالارتقاء بالإنسان وقدراته وابداعاته وابتكاراته حتى يكون المسيّر الحقيقي لقاطرة التنمية وبناء اقتصاد مصري يعتمد على فكرة الاستثمار في رأسمال البشري لتكوين معرفة علمية قادرة على الوصول الى نمو اقتصادي مستدام وصولا الى ترسيخ المبادئ الأخرى للتنمية المستدامة من المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في الحياة العامة، كما تعمل مصر على حوكمة مؤسساتها السياسية لتعزيز قيم الشفافية والمساءلة والمتابعة للأنشطة الحكومية ومختلف اداراتها الإقليمية والمحلية. ومن أجل تحقيق العدالة والاندماج الاجتماعي وحتى البيئي تركز رؤية مصر 2030 على إطار تعزيز القدرات المجتمعية على مواجهة التغيرات المناخية وحماية البيئة في سبيل خلق نظام بيئي متكامل ومستدام.

تأتي أهمية البحث في الموضوع في أنّ رؤية مصر 2030 هي من أهم الخطط الاستراتيجية العربية والافريقية التي تبنى وفق: أولا التخطيط الاستراتيجي البعيد المدى، ثانيا: التخطيط بالمشاركة. وهي تجربة من بين العديد من التجارب في القارة الافريقية التي تحاول بلدانها بلوغ مؤشرات إيجابية للتنمية المستدامة في ظل تواجدها في عالم متغير ومليء بالتطورات المستمرة.

ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية: هل تعكس استراتيجية التنمية المستدامة وفق رؤية مصر 2030 منظورا فعالا لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على رؤية مصر 2030 لتحقيق التنمية المستدامة.
- التطرق إلى أهداف استراتيجية التنمية المستدامة المصرية -2030، ومحاورها.
- تفسير وتحليل المنظور المصري لتحقيق التنمية المستدامة.

ولتحقيق هذه الأهداف، تتناول الدراسة أولا مضمون رؤية مصر لتحقيق التنمية المستدامة: استراتيجية 2030، ثانيا أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي، ثم نتطرق الى البعد الاجتماعي لاستراتيجية التنمية المستدامة –رؤية مصر2030، ورابعا إلى آليات تعزيز استدامة البيئة في استراتيجية –رؤية مصر2030.

أولا-مضمون رؤية مصر لتحقيق التنمية المستدامة: استراتيجية 2030

التنمية المستدامة هي: "تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، ودمج التنمية البيئية، وتحقيق المساواة، وضمان تقرير المصير الاجتماعي والتنوع الثقافي، والحفاظ على السلامة البيئية للأجيال الحالية مع ضمان حقوق الأجيال القادمة في التنمية"(Klarin, 2018, p. 87) .

مؤشرات الاستدامة في التنمية متعددة يمكن تقسيمها الى مؤشرات فرعية حسب كل جانب من الجوانب التالية(Simoes & Ana Jane, No (127), 2021, p. 4) :

1- **المؤشرات البيئية:** يكون الحفاظ على رأس المال الطبيعي عن طريق حماية البيئة الفيزيائية الحيوية، وعدم نفاذ مصادر الموارد الأولية، كما يركز المؤشر البيئي على الحفاظ على التنوع البيولوجي.
2- **المؤشرات الاقتصادية:** تعطي أهمية للحفاظ على رأس المال النقدي من خلال الحد من النمو السكاني وتخصيص جميع الموارد المتاحة وتوزيعها بكفاءة.
3- **المؤشرات الاجتماعية:** تهتم برأس المال البشري وترقية قدرات الأفراد من جواني التعليم والصحة والمهارات الشخصية.
4- **المؤشرات المؤسسية:** تمثل مختلف الهياكل الاجتماعية التي تستعمل للوصول الى أهداف التنمية البيئية المستدامة.
5- **المؤشرات الثقافية:** تتضمن الحفاظ وتطوير الموارد الثقافية المادية وغير المادية التي تعكس ثقافة الشعوب وحضارتهم.

رؤية مصر 2030 هي خطة طويلة الأجل وشديدة الطموح وتتطلب شراكة عالمية بموجب تلك الرؤية، سوف تقوم مصر بتخصيص الموارد المحلية وكذلك الموارد المخصصة من قبل الشركاء الخارجيين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. مصر تسير بخطى ثابتة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية: الإصلاح الاقتصادي، البنية التحتية وتوزيع الكهرباء، الطرق السريعة التي من شأنها أن تساهم في خلق فرص اقتصادية، والإصلاح الاداري للقطاع العام، العمل على تحقيق تلك الأهداف يتضمن تنسيق وتعاون مشترك بين العديد من الفاعلين سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الدولي بحيث تتعاون الوزارات مع منظمات الأمم المتحدة المختلفة وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني. هذا المجهود بدأ مع محاولات مصر تحقيق أهداف التنمية الألفية الثمانية، نجحت مصر في تحقيق ستة مستهدفات فقط وأعلنت صعوبة تنفيذ الإحدى عشر مستهدف الأخرين. وبما أن استراتيجية التنمية المستدامة تتضمن عددا أكبر من الأهداف والمستهدفات، فإن ذلك يحتم على الدولة تحديد الكيفية التي سوف يتم من خلالها تقييم النجاح على صعيد تحقيق تلك الأهداف والمستهدفات بما في ذلك تحديد مؤشرات التقييم وإطار الرصد والتقييم الملائمين للسياق المصري (ماجد،، 2018،، صفحة 2).

تحاول دولة مصر بحلول عام 2030 أن تحقق مجموعة من الأهداف بدء بالاقتصاد التنافسي والمتوازن والمتنوع الذي يعتمد على الابتكار والمعرفة، وكذلك تركز رؤية مصر لتحقيق التنمية المستدامة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، كما تعتمد هذه الاستراتيجية المصرية على سياسات للوصول

إلى نظام ايكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والانسان لتحقق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين. فترتكز على ما يلي:

أ/ البعد الاقتصادي: والمتضمن المحاور التالية:

- التنمية الاقتصادية
- الطاقة
- المعرفة والابتكار والبحث العلمي
- الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية.

ب/ البعد الاجتماعي: يتكون من الجوانب التالية:

- العدالة الاجتماعية.
- الصحة.
- التعليم والتدريب.
- الثقافة.

ج/ البعد البيئي: ويركز على ما يلي:

- **البيئة.**
- التنمية العمرانية.

ثانيا- برنامج الإصلاح الاقتصادي:

أ/ أهداف البرنامج الاقتصادي المصري:

قامت الحكومة بتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة من عام 2016 حتى إبريل 2021 وقد تضمنت هذه المرحلة إجراء إصلاحات مالية ونقدية تهدف إلى تحقيق معدلات نمو متسارعة ومستدامة، وتحقيق التنمية الشاملة لمصر حيث وضع هذا البرنامج حلولاً جذرية لمشكلات اقتصادية هيكلية كان يعاني منها الاقتصاد المصري لفترات طويلة (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لماذا مصر؟).

الشكل رقم (01): يوضح أهداف المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لماذا مصر؟

أطلقت مصر المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تختص بالإصلاحات الهيكلية في إبريل 2021، وتمتد على مدى ثلاث سنوات بعد أن أكملت المرحلة الأولى التي استهدفت معالجة اختلالات السياسات النقدية والمالية. ويستهدف البرنامج للمرة الأولى القطاع الحقيقي بإصلاحات هيكلية جذرية وهادفة، وسوف تسهم تلك الإصلاحات في زيادة مرونة الاقتصاد المصري، ورفع قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتحويل مسار الاقتصاد المصري إلى اقتصاد إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية مما يدعم قدرته على تحقيق النمو المتوازن والمستدام.

الشكل رقم (02): يوضح أهداف المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لماذا مصر؟)

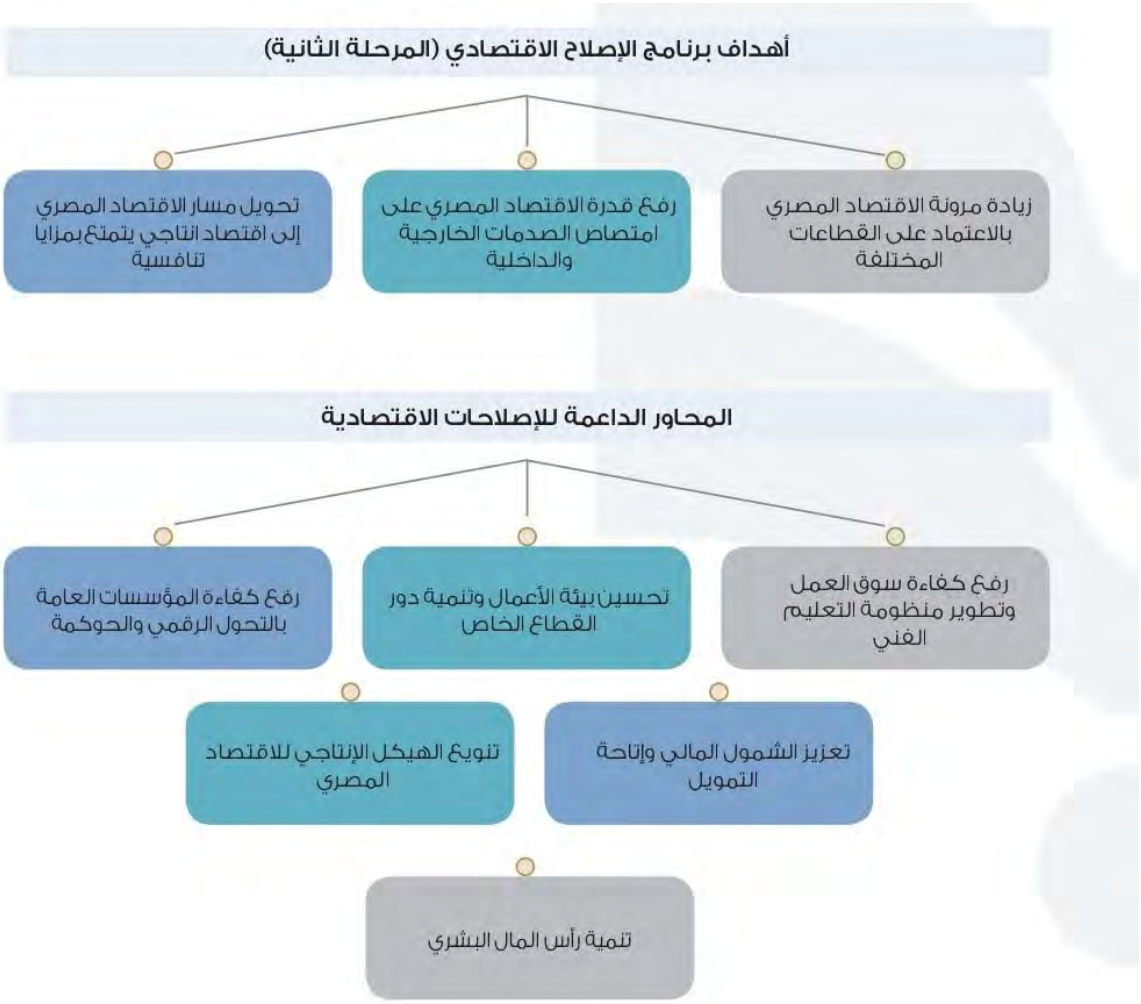

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لماذا مصر؟

اذن تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في مصر حتى عام 2030 أن يكون الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعبا فاعلا في الاقتصاد العالمي، وقادرا على التكيف مع المتغيرات العالمية وتعظيم القيمة المضافة وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط والمرتفع، وهذا في اطار تحقيق ثمانية أهداف استراتيجية للتنمية الاقتصادية هي (بنداري، 2020، الصفحات 16-17):

1- استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي: عن طريق خفض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي، وخفض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار.
2- تحقيق نمو احتوائي ومستدام: من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق نمو متوازن إقليميا، وزيادة مشاركة المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، وتحقيق التمكين الاقتصادي والعمل على تخفيض معدلات الفقر.

3- زيادة التنافسية والاعتماد على المعرفة: من خلال زيادة تنافسية الاقتصاد المصري دوليا، وزيادة مساهمة الصادرات في معدل النمو الاقتصادي، ورفع مساهمة الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة الخدمات الإنتاجية.

4- تعظيم القيمة المضافة: عن طريق زيادة المكون المحلي في المحتوى الصناعي، وخفض عجز الميزان التجاري.

5- يلعب الاقتصاد المصري دور فعال في الاقتصاد العالمي: عن طريق زيادة مساهمة الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي لتصبح مصر ضمن أكبر 30 دولة في مجال الأسواق العالمية، ومن ضمن أفضل 10 دول في مجال الإصلاحات الاقتصادية، وضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال 10 سنوات، وضمن الدول حديثة التصنيع خلال 5 سنوات.

6- توفير فرص عمل لائق ومنتج: من خلال خفض معدل البطالة ومضاعفة معدلات الإنتاجية.

جدول رقم(01): مؤشرات رصد الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة رؤية مصر 2030

المؤشر	الرقم الأساس سنة 2016	الرقم الحالي سنة 2019	المستهدف عام 2020	المستهدف عام2030
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	92.7	86.6	85.7	75
نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	11.5	10.9	7.5	2.2
معدل النمو الحقيقي (%)	4.2	2.5	10	12
نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل (%)	22.8	20.7	25	35
مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي (ترتيب)	137	112	100	30
نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر القومي (%)	26.3	24	23	15
نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع(%)	4.4	4	2.5	0
مؤشر التنافسية العالمي (ترتيب)	116	140	90	30
نسبة الصادرات مرتفعة المكون التكنولوجي من إجمالي الصادرات الصناعية(%)	1	2.1	3	6
معدل النمو الصناعي(%)	5	4.8	7	10
نسبة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (%)	51	52	53	57
نسبة القيمة المضافة الصناعية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	12.5	17.3	15	18
حصة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من إجمالي الناتج العالمي الحقيقي (%)	0.21	0.34	0.4	1
معدل البطالة (%)	12.8	11.6	10	5

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	3436.3	2412.7	4000	10000
الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بالمليار دولار)	6.37	7.9	15	30
نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (%)	60	63	65	75
معدل التضخم (%)	11.8	21.6	8	5-3
الضرائب على الدخل (%)	22.5	22.5	22.5	22.5
ضريبة القيمة المضافة (%)	10	10	10	10

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، 2019، عن ايناس صبري بنداري، المرجع السابق، ص20.

تعكس المؤشرات السابقة رغبة الدولة المصرية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ومن خلال رصد التقدم نحو الأهداف المرجوة لاستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، وبمقارنة مؤشرات الاقتصاد الكلي سابقة الذكر بمستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" يتضح الآتي:

- تحسن أربعة عشر مؤشرا اقتصاديا في اتجاه تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من أصل عشرون مؤشرا ويرجع ذلك الى ما تم تطبيقه من سياسات اقتصادية تنموية وما اتخذ من إجراءات في سبيل تحقيقها.
- تراجع ستة مؤشرات اقتصادية عن قيمها في سنة أساس الاستراتيجية هي معدل التضخم ومعدل النمو الحقيقي ونسبة مشاركة المرأة في سوق العمل ومؤشر التنافسية العالمي ومعدل النمو الصناعي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مما يصعب معه تحقيق المستهدف لها عامي 2020و2030 ويتطلب هذا الوضع أحد أمرين: إما مراجعة قيم المؤشرات المستهدفة في الاستراتيجية وتعديلها، أو الإبقاء عليها مع البحث في السياسات والآليات التي تمكن من تحقيقها في التوقيت المستهدف في الاستراتيجية.
- تخطى مؤشر نسبة القيمة المضافة الصناعية من الناتج المحلي الإجمالي المستهدف له بالاستراتيجية في عام 2020، حيث وصل إلى 17.3 % بينما مستهدف له في عام 2020 هو 15% فقط مما لا يتفق مع مبدأ تصاعدية تحقيق الأهداف، فمن المهم التعامل بحذر مع المؤشرات التي تخطت المستهدف لها في الاستراتيجية ومراجعة السياسات التي ترتب عليها هذا الأمر، فتخطي نسبة القيمة المضافة الصناعية من الناتج المستهدف لها بالاستراتيجية في عام 2020 على الرغم من تراجع معدل النمو الصناعي يعني أن ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي قد نتجت ليس بسبب تحسن معدلات نمو ناتج القطاع ولكن نتيجة انخفاض مساهمة ناتج قطاعات أخرى في الناتج المحلي (بنداري، 2020، صفحة 19).

ب/منهجية التخطيط بالمشاركة في إعداد الاستر اتيجية:

عقدت مجموعة كبيرة من جلسات وورش العمل التي شارك فيها الخبراء والأكاديميين وممثلي القطا الخاص والمجتمع لمدني وممثلي الوزارات المختلفة والمن مات التنموية والتمويل الدولية، كما ضم فريق العمل ممثلين عن مجموعات كبيرة من فئات المجتمع، حيث كان للشباب والمرآة والأشخاص ذوي الإعاقة دورا في اعداد الاستراتيجية. تشكلت مجموعات العمل لمناقشة المحاور المختلفة بحيث تضم ممثلي شركاء التنمية المختلفة في جلسات للعصف الذهني وعرضت وجهات النظر المختلفة في أغلب الأحيان والمتضاربة في بعض الأحيان الأخرى، لتخر معلومات العمل في النهاية برؤية موحدة وأهداف وبرامج محددة. . بعد الانتهاء من كل مرحلة من مراحل اعداد الاستراتيجية تم التواصل مع الاعلام واتاحة مخرجات كل مرحلة على الموقع الالكتروني للوزارة كما تم اطلاق صفحات للتواصل الاجتماعي لتلقى المقترحات و التعليقات على ما يتم الانتهاء منه من مخرجات بشكل دوري للاستفادة منها في مراجعة المخرجات. عرضت الاستراتيجية للحوار المجتمعي في محافل كثيرة محلية ودولية، وراجعت كافة الوزارات والهيئات نتائج عمل مجموعات العمل، وتضمنت الوثيقة النهائية كافة الملاحظات والآراء (المغربل، 2016، صفحة 20).

ج/مشاركة ودعم من عدد من شركاء التنمية الدوليين:

أبدى عدد كبير من مؤسسات التمويل والتنمية الدولية ما هتما ر بإعداد الاستراتيجية، والمشاركة في صياغتها، فقد ساهمت منظمة العمل الدولية فى مراجعة محور التنمية الاقتصادية بشكل عام وما يتعلق بالتشغيل، والعمل اللائق بشكل خاص. وشاركت هيئات المعونة الأمريكية واليابانية والبنك الدولي في ورش العمل المختلفة وتقديم المشورة والدعم الفني، خاصة ما يتعلق بالدروس المستفادة من تجارب الدول المختلفة التي تعمل فيها هذه الهيئات الدولية.

دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذا برنامج الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاربة بين الأهداف الوطنية والأهداف الأممية للتنمية المستدامة (المغربل، صفحة 21).

جدول رقم (02) مفصل عن أدوار الجهات بشأن (القياس – تحقيق المستهدف – الجهات المشاركة)،وذلك لكل مؤشر قياس أداء بكافة المحاور

م	المؤشر	الجهة المسؤولة عن القياس	الجهة المسؤولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
1	معدل النمو الحقيقي	وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	-كافة الوزارات والهيئات -القطاع الخاص	
2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	القطاع الخاص	-وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري -وزارة الصحة والسكان -البنك المركزي المصري -وزارة المالية

3	نسبة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من اجمالي الناتج العالمي الحقيقي	وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	الوزارات القطاعية	-وزارة الاستثمار -وزارة المالية - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري - البنك المركزي المصري - القطاع الخاص -وزارة التجارة والصناعة

المصدر: نهال، المغربل (2016). استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر2030. الأردن: المنتدى العربي للتنمية المستدامة.

وفقا للتدابير التقليدية مثل مؤشر جيني (Gini Index) فإنّ عدم المساواة في مصر منخفض نسبيا، وتبين البيانات المستمدة من البنك الدولي (2017) أنّ مؤشر جيني قد انخفض بنسبة 9 بالمائة في مصر بين عامي 1999و2012 قبل أن ينعكس اتجاهه ويزيد بين عامي 2012و 2015. وعلى الرغم من انخفاض عدم المساواة، فإنّ التصورات عن عدم المساواة بين المصريين آخذة في التغير: ففترة النمو الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي في مصر من 2000-2010 لم تترجم بالضرورة إلى زيادة في استهلاك الأسر، بل إنها تراكمت على المؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية.

ويمكن القول أنّه بين عامي 1988و2012 تقاربت الأجور ومستويات الدخل للأسر من الطبقة المتوسطة نحو مستويات أجور الأسر الأفقر، بينما بقيت أجور الذين ينتمون إلى الخلفيات الأكثر امتيازا أعلى باستمرار، وهذا يشير إلى أنّ عدم المساواة الاقتصادية، وان كان بعيدا عن الاقتراب من المستويات التي شهدتها أمريكا اللاتينية أو الجنوب الافريقي لا يزال يمثل تحديا كبيرا، وأنّ المصريين أصبحوا أكثر وعيا بدوره، ونظرا إلى الأنماط المتغيرة للنمو الاقتصادي، وتوزيع العمالة الماهرة/ غير الماهرة وعوامل أخرى مثل التحويلات الأسرية تتوقع أداة التنبؤ المستقبلي ازدياد عدم المساواة (كما تم قياسه بمؤشر (Gini Index) من 0.318 في عام 2015 إلى 0.336 في عام 2030، وإذا لم تتم معالجة ذلك بشكل مناسب فإنّ هذا يمثل نقطة ضعف محتملة لارتفاع الطبقة المتوسطة ومسار الحد من الفقر في مصر (David K. Bohl, 2018, p. 15).

جدول رقم (03): يبين برنامج تطوير التنمية الاقتصادية في مصر حتى عام 2030

م	البرنامج/المشروع	الجهة المسؤولة	الجهة المساندة
برنامج ومشروعات عامة			
1	مشروع تنمية محور قناة السويس	الهيئة الاقتصادية لتنمية محور قناة السويس	-هيئة قناة السويس -القطاع الخاص -الوزارات المعنية
2	مشروع انشاء العاصمة الإدارية الجديدة	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	القطاع الخاص

3	مشروع تنمية أربعة ملايين فدان	-وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي -وزارة الموارد المائية والري	-وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري -وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية -القطاع الخاص
4	شركة سيناء للاستثمار والتنمية	وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	القطاع الخاص
5	مشروع تنمية الساحل الشمالي الغربي	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري - القطاع الخاص
6	مشروع المثلث الذهبي للثروة المعدنية في جنوب الصحراء	وزارة التجارة والصناعة	- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري - القطاع الخاص

المصدر: نهال المغربل، المرجع السابق، ص18.

ويقدم تقرير صادر عن معهد بروكينغز لعام 2016 العديد من التفسيرات المحتملة لارتفاع معدلات البطالة في مصر فأغلب سكان مصر هم من الشباب ولم يتمكن الاقتصاد من استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، نمت القوة العاملة في مصر الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة من حوالي 13 مليون سنة 1980 إلى 31 مليون سنة 2015، ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى 41 مليون فرد على طول المسار الحالي بحلول عام 2030، سيحتاج هؤلاء العمال إلى استيعابهم في الاقتصاد.

وتشير أداة التنبؤ المستقبلي إلى أنّ معظم فرص العمل ستحدث في قطاعي الخدمات والصناعة التحويلية، وقد وجد تقرير تم اعداده للاتحاد الأوروبي في عام 2015 أن بعض القطاعات الأسرع نموا في مصر بين عامي 2006 و2012 كانت مجالات الاتصالات والإنشاءات والخدمات المتعلقة بالسياحة مثل الفنادق والمطاعم، وتسلط إدارة التجارة الدولية في وزارة التجارة الأمريكية الضوء على قطاعات الطاقة المتجددة والتقليدية، وصناعة البناء، والرعاية الصحية كفرص سوقية مهمة (David K. Bohl, p. 14).

د/ نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي:

ساهم برنامج الإصلاح الاقتصادي في تحقيق نتائج إيجابية تمثلت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، وزيادة نسب التشغيل، وتراجع معدلات البطالة والتضخم. كما ساهم تنفيذ محاور هذا البرنامج في تعزيز قدرة الاقتصاد المصري علي مواجهة التداعيات السلبية لأزمة انتشار فيروس كورونا وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية، حيث نجحت الإجراءات الاحتوائية التي اتخذتها الحكومة المصرية، وإدارتها الرشيدة لهذه الأزمات، والتنفيذ المتقن للبرنامج الإصلاحي في الحد من الأثار السلبية لها، وتظهر نتائج سياساتها كما يلي (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لماذا مصر؟):

- ارتفاع النمو الاقتصادي الى نحو 2.2% خلال العام المالي 2022/2021 على الرغم من التداعيات السلبية لأزمة انتشار فيروس كورونا والحرب الروسية الاكرانية على معظم اقتصادات العالم، كما أنه من المتوقع أن يبلغ نحو 5% خلال نهاية العام المالي 2023/2022.
- سجل المتوسط السنوي لمعدل التضخم العام نحو 9.7% في عام 2022/2021 مقارنة بنحو 23.5% خلال عام 2017/2016.
- انخفاض معدل البطالة إلى نحو 7.4% خلال الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بنحو 12.6% خلال الربع الثالث من عام 2016.
- ارتقاع صافي الاحتياطات الدولية ليبلغ نحو34.2 مليار دولار بنهاية يناير2023 مقارنة بنحو 26.3 مليار دولار في نهاية يناير 2017.
- بلغ اجمالي صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ العام المالي 2017/2016 حتى العام المالي 2022/2021 محو 45.5 مليار دولار.
- بلغ العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة نحو 6.1% (موازنة) خلال العام المالي 2022/2021 وذلك مقارنة بنحو 10.9% خلال العام المالي 2017/2016.
- النجاح في القضاء على مشكلة نقص العملات الأجنبية واختفاء السوق الموازية حيث يتحدد سعر الصرف حاليا بناء على قوى العرض والطلب في السوق.

ثالثا- البعد الاجتماعي لاستراتيجية التنمية المستدامة –رؤية مصر2030:

يرصد تقرير التنمية البشرية لمصر 2021 الصادر عن الأمم المتحدة استثمار مصر في تنمية رأس مالها البشري في مجالات التعليم والصحة والسكن اللائق. ويشير التقرير إلى تحسن مؤشرات اتاحة التعليم ما قبل الجامعي بين العامين 2010 و2020، إذ ارتفعت معدلات قيد الطلاب في كافة مراحل التعليم وتلاشت الفجوة النوعية بين الجنسين في مراحل التعليم ما قبل الجامعي كما توضِّح البيانات المفصلة لمعدلات القيد للبنين والبنات بين العامين 2011/2010 و2020/2019.

وانخفضت معدَّلات التسرب بالنسبة لمرحلة التعليم الإعدادي من 5.5٪ للبنين و4.7٪ للبنات في عام 2011/2010 إلى 2.8% للبنين و2.6% للبنات في 2019/2018. كما ارتفعت معدلات الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية، وكذلك معدلات الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى المرحلة الثانوية (بشقّيها العام والفني). كما زادت الطاقة الاستيعابية لمنظومة التعليم العالي مع افتتاح عدد من الجامعات الأهلية الجديدة وجامعات حديثة متخصصة في التكنولوجيا.كذلك تحسنت صحة المصريين بشكل عام، وأدت البرامج والمبادرات الصحية إلى زيادة معدلات الأداء الخاصة بالوحدات المكونة لمنظومة الصحة في مصر. فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في مصر من 70.3 عام في 2010 إلى نحو 71.8 عام في 2018. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في مصر من 28.8 طفل إلى نحو 20.3 طفل لكل ألف

مولود حي بين الأعوام 2010 و2019 (الأمم المتحدة، 2021). وقد نص الدستور المصري على (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، 2018):

- تخصيص نسبة من الانفاق الحكومي للصحة لا تقل عن 3% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية (المادة 18).
- إقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطي كل الأمراض (المادة 18).

وباعتبار أنه لسياسات الرعاية الاجتماعية مجالات متعددة كالتعليم، الإسكان والضمان الاجتماعي، والتأمين الاجتماعي (Dall, Juhilia, & Christopher, 2021, p. 4)، وغيرها، الملاحظ أنه على سبيل المثال ساهمت مجموعة من المبادرات الصحية في تعزيز صحة المصريين على نحو جذري، وخاضت مصر تجربة رائدة على المستوى العالمي في مواجهتها فيروس الالتهاب الكبدي الوبائي - فيروس سي الذي كانت تشهد واحداً من أعلى معدلات انتشاره في العالم، إذ نجحت في خفض تكلفة العلاج وتقصير مدته، مما سهل من فرص اتاحته للجميع ورفع نسب الشفاء بنسبة كبيرة تجاوز 98%—من خلال الحملة القومية للقضاء على فيروس سي التي انطلقت في عام 2014، وأسهمت في تحقيق وفر مالي في تكلفة العلاج يقدر بنحو 8 مليارات جنيه. وكانت مصر واحدة من دول العالم الرائدة التي ضَمَنَت "الحق في السكن" في دستورها وفي هذا الإطار عملت مصر على توفير سكن لائق للجميع من خلال برامج موسعة لدعم لإسكان الاجتماعي والتطوير العمراني من أجل توفير سكن لائق للفئات محدودة الدخل وتطوير المناطق غير المخططة والتي تفتقر للخدمات وزيادة التغطية بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي. بلغ عدد المستفيدين من برنامج الإسكان الاجتماعي حتى يونيو 2020 قرابة 312 ألف مستفيد، حصلوا على دعم نقدي من صندوق الإسكان الاجتماعي يصل إلى 4.9 مليار جنيه، وبتمويل عقاري في حدود 30.8 مليار جنيه (الأمم المتحدة، 2021).

مما زاد من تصورات الناس حول الوضع الاجتماعي الراكد وعدم المساواة المتزايد وفق بحث (Salehi Isfahani, 2014, pp. 489-515)يستكشف عناصر عدم المساواة باستخدام البيانات المستمدة من دراسة الاتجاهات في الرياضيات والعلوم (TIMS) في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وقد وجد البحث أن التحصيل العلمي بين المواطنين المصريين يعتمد بشكل كبير على مكان ولادة الشخص ووالديه (David K. Bohl, 2018, p. 13).

رابعا- آليات تعزيز استدامة البيئة في استراتيجية –رؤية مصر2030:

أ/مضمونها:

تشمل إستراتيجية التنمية المستدامة –رؤية مصر 2023 في بعدها البيئي "المحور البيئي" عدد من برامج البيئة المستهدفة حتى عام 2030، تتمثل هذه البرامج فيما يلي (طلحي، 2018، صفحة 269):

- تعزيز البيئة المؤسسية والتشريعية لمنظومة غدارة الموارد المائية.
- التوسع في انشاء البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه.

- تنفيذ إصلاحات السياسة المالية واستخدام الأدوات الاقتصادية لتغيير السلوك نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة للموارد المائية والطبيعية.
- زيادة الوعي بأهمية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحفيز البدائل والتكنولوجيا اللازمة لترشيد وحماية الموارد الطبيعية.
- رفع كفاءة منظومة إدارة المخلفات الصلبة ودعم تحقيق استدامتها.
- تطوير منظومة التخلص من المخلفات الخطرة ورفع كفاءة إدارتها.
- تطوير كفاءة البنية الأساسية والإدارية اللازمة لتطوير جهود حماية التنوع البيولوجي.
- رفع كفاءة حماية المناطق الساحلية والبحرية.
- انشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة.
- تطوير السياسات اللازمة للحد من تلوث الهواء ومكافحة التغيرات المناخية وحماية البيئة.

ب/أهداف محور البيئة ومؤشرات القياس ضمن استراتيجية التنمية المستدامة –رؤية مصر2030:

1- الهدف الأول: إيقاف تدهور البيئة والحفاظ على توازناتها: يوضح الجدول رقم () الأهداف الفرعية للهدف الأول ومؤشرات القياس (طلحي، 2018، صفحة 269):

جدول رقم (04): الأهداف الفرعية للهدف الأول ومؤشرات القياس

الأهداف الفرعية	مؤشرات القياس
وقف تدهور عناصر البيئة (المياه والهواء والأرض)	التحول نحو البدائل الأقل تلوثا للبيئة
	الارتفاع بإنتاجية المياه مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي من 2023 دولار للمتر المكعب بنسبة 5% في السنة
	تحسين مؤشر مبل كروفت Maple Croft Global Risk Analytics للأمن المائي من 1.2 إلى مستوى أفضل دولة عربية (المغرب 3.0)
	الوصول للنسبة التي يكون فيها مؤشر جودة الهواء (تركيز ملوثات/الحد الوطني المسموح به للملوثات 100) أقل من 100% أفضل من دول مشابهة في الطبيعة المناخية.
خفض معدلات انبعاثات الملوثات والالتزام بالمعايير الوطنية	خفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15% في عشر سنوات أسوة بالانخفاض المحقق في الاتحاد الأوروبي
القدرة على تبوء مراكز بيئية متقدمة طبقا للمعايير العالمية والإقليمية لتركيز الملوثات في عناصر البيئة	مؤشر الأداء البيئي The Environmental performance Index (EPI)

الحفاظ على التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة	تفعيل سياسة سكانية متكاملة
	مؤشر استدامة المجتمع
	مؤشرHappy Planet Index
	مؤشر هشاشة البيئة

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (2018). http://publicprojects.mop.gov.eg

2- **الهدف الثاني: الانتقال إلى أنماط استهلاك و إنتاج أكثر استدامة :** يوضح الجدول رقم() الأهداف الفرعية للهدف الثاني ومؤشرات القياس (طلحي، صفحة 271):

جدول رقم (05): الأهداف الفرعية للهدف الثاني ومؤشرات القياس

الأهداف الفرعية	مؤشرات القياس
إقامة منظومة صناعية مستدامة	البصمة البيئية لوحدة إنتاج كل قطاع صناعي على حدة
إقامة منظومة زراعية مستدامة	نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات
	نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة
	خفض نصيب الفرد من الغذاء المهدر على مستوى المستهلكين، والحد من الغذاء المهدر في سلاسل الإنتاج والاستهلاك (بما في ذلك من خسائر ما بعد الحصاد)
إقامة منظومة مستدامة للطاقة تعتمد على تأمين الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوق بها ومستدامة وحديثة	زيادة نسبة استخدام الطاقات المتجددة بشكل ملحوظ بحلول عام 2030
	مضاعفة معدل التحسن في فعالية استخدام الطاقة بحلول عام 2030
	التوسع في البنية التحتية والتكنولوجيا الحديثة المستخدمة في تقديم خدمات طاقة حديثة ومستدامة بحلول عام 2030
تطبيق نظام للعمارة الخضراء	الوصول لمعدل معالجة مياه الصرف الصحي يساوي الأفضل في المنطقة العربية

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (2018). http://publicprojects.mop.gov.eg

من المتوقع أن تعتمد بشكل متزايد على الواردات لتلبية احتياجاتها من الطاقة، وعلى طول المسار الحالية، تتوقع أداة التنبؤ المستقبلي الطلب على الطاقة لتتجاوز إنتاج الطاقة والإمداد المحلي، وتتضمن توقعات المسار الحالي تعديلات على إنتاج الطاقة تم إجراؤها لحساب حقول الغاز الجديدة في عام 2015، وعلى الرغم من كونها منتجا تاريخيا للنفط الصافي (حسب Adly)(Adly, 2016).

اعتمدت مصر على واردات النفط منذ منتصف عام 2000 بسبب انخفاض الإنتاج وارتفاع الطلب. وفي عام 2003 بدأت مصر في تصدير الغاز الطبيعي إلى الدول المجاورة في الشرق الأوسط ومع ذلك فقد أصبحت بحلول عام 2015 مستوردا صافيا للغاز. وأصبح الغاز أكثر أهمية بالنسبة لمزيج الطاقة في مصر، حيث يمثل حوالي 50% من إجمالي استخدام الطاقة في البلاد. ويذهب حوالي 60% من إمدادات الغاز في مصر إلى توليد الطاقة مع ما تبقى من الاحتياجات الصناعية والسكنية والتجارية من المتوقع أنّ اجمالي انتاج الطاقة المحلي رغم قدرته على تلبية الطلب المصري اليومي سيلبي أقل من إجمالي الطلب على الطاقة في مصر حتى عام2030 . ان انتاج الطاقات المتجددة الذي بلغ متوسطه حوالي 2% فقط من اجمالي الإنتاج المصري على مدار العقدين الماضيين هو من المتوقع أن ينمو ببطء ليصل إلى 2.5% من اجمالي الإنتاج بحلول عام 2030 (David K. Bohl, 2018, p. 20).

3- **الهدف الثالث: حماية التنوع البيولوجي والاستخدام بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعالة:** يمكننا قراءة الأهداف الفرعية للهدف الثالث ومؤشرات القياس من خلال الجدول التالي (طلحي، 2018، صفحة 272):

الجدول رقم (06): يوضح الأهداف الفرعية للهدف الثالث ومؤشرات القياس

الأهداف الفرعية	مؤشرات القياس
صيانة الموارد الطبيعية	نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة
	نسبة الأجناس المهددة بالانقراض
	نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية
استخدامات الموارد الطبيعية والجينية تدار بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعالة	تقليل مؤشر العجز البيئي الى مستويات الطاقة البيولوجية لمصر (0.6 هكتار للفرد) طبقا لمؤشر الشبكة العامية للبصمة البيئية
تعظيم العوائد الاقتصادية لخدمات التنوع البيولوجي والتقاسم العادل لمنافع استخداماتها	
توفير آليات تمكينية وزيادة الوعي البيئي بمفاهيم صون التنوع البيولوجي	

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (2018). http://publicprojects.mop.gov.eg

سوف يزداد الطلب على الغذاء والطاقة على نحو مطرد لمواجهة التحديات الناجمة عن تقلص إمدادات المياه على طول المسار الحالي، وتعتمد مصر بالكامل تقريبا على مياه النيل (التي تمثل 84 % من

إمدادات المياه في مصر) مع تلبية معظم الطلب على المياه في البلاد من خلال المياه الجوفية، مع الإشارة أنّ مصر تفرط بالفعل في استغلال مواردها السطحية والجوفية، ومن المتوقع أن ينخفض اجمالي إمدادات المياه في مصر إلى 72.6 كم3 بحلول عام 2030، قبل أن يتراجع إلى 68.5 كم3 في عام 2050وتقدر التنبؤ المستقبلي أن تستغل مصر بالفعل مواردها المائية المتجددة (السطحية والجوفية) ونظرا للمستويات الحالية للاستغلال المفرط، من المتوقع أن تنخفض عمليات السحب من المياه السطحية والجوفية على حد سواء لجعل قطاع المياه في نمط أكثر استدامة (David K. Bohl, 2018, p. 21).

4- **الهدف الرابع: الوفاء بالالتزامات الدولية البيئية:** ويشمل هذا الهدف هدفا فرعيا واحدا فقط وهو "إطار لا مركزي لحوكمة إدارة المخلفات يضم جميع أطراف المنظومة، ويفرز قدرات بشرية عالية، وبوفر المعلومات بدقة وشفافية".

5- **الهدف الخامس: إدارة للمخلفات مرتكزة على مفاهيم الحوكمة والاقتصاد الدوار وذات محتوى معرفي وتقني وبيئي عالي:** يوضح الجدول التالي الأهداف الفرعية للهدف الخامس ومؤشرات القياس كما يلي (طلحي، صفحة 272):

الجدول رقم (07): الأهداف الفرعية للهدف الخامس ومؤشرات القياس

الأهداف الفرعية	مؤشرات القياس
بنية تحتية متكاملة تلائم الأوضاع معززة لخدمات متكاملة مستدامة لإدارة المخلفات بجميع مراحلها، ونطاق تغطية فعال يشمل ربوع الوطن، واستفادة نصوي من المخلفات وصولا إلى Zero Waste	الوصول إلى نسبة معالجة (حرق، تدوير، تحويل الى سماد) النفايات من اجمالي النفايات المنتجة مماثلة لمتوسط منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
أدوات اقتصادية ومعرفية توجه سلوكيات وممارسات التعامل مع المخلفات ومحاسبة ناجزة لقوانين مفعلة	تقليل كثافة توليد النفايات البلدية بالكيلو جرام للفرد إلى مستوى منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوازي 1.5 كيلو جرام للفرد في اليوم)
استدامة إدارة منظومة المخلفات ماليا	

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (2018). http://publicprojects.mop.gov.eg

يسجل التقرير أن مصر عكفت على تعظيم الاستفادة من أصولها الطبيعية وشرعت في تبني نهج الإدارة الواعية بالمخاطر البيئية إذ أكدت استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 أهمية الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة وضرورة دمجها في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وعملت مصر على ترشيد استخدام المياه وتحسين منظومة الري من خلال مشروع ضخم لتبطين الترع ودراسة حلول غير تقليدية لتأمين احتياجاتها المستقبلية من المياه مثل تحلية مياه البحر وإعادة تدوير مياه الري والصرف الصحي، كما قامت بإصلاحات لمنظومة الطاقة بدأت بنظام لترشيد دعم الطاقة يضبط

أنماط الاستهلاك غير المستدامة لمصادرها التقليدية ويسعي لتحقيق العدالة في توزيع الدعم وضمان توجيهه لمستحقيه وتبنت مصر مشروعًا رائدًا لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في كافة المنشآت. وذكر التقرير زيادة مصر من اعتمادها على مصادر الطاقة المتجددة في على سبيل المثال، أنشأت واحدًا من أكبر المحطات عالميًا – بنبان- لإنتاج الطاقة الشمسية. وتظل قضايا شح المياه، وتلوث الهواء وإدارة المخلفات على رأس التحديات التي تحتاج مصر لمواجهتها بحلول مبتكرة (الأمم المتحدة، 2021).

الخاتمة:

في الأخير نستنتج أنّ مصر بإطلاقها استراتيجيتها الوطنية "رؤية مصر 2030"الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة كمدخل لرفع وتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في مصر، والارتقاء بجودة حياة المواطن المصري، والسير نحو القضاء على الفقر والوصول الى ضمان حقوق كل من الجيل الحالي والأجيال القادمة، جعلت من المبادرة المصرية رائدة كتجربة من تجارب الدول السائرة في طريق النمو في طور التجسيد، وقد وضعت الاستراتيجية العديد من السياسات والآليات التي تدعم تحقيق أهدافها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن تبقى "رؤية مصر 2030" تواجه عدة تحديات خارجية متعلقة بتقلبات عالمية للأسواق ولأسعار المواد الأولية وكذا السلع والبضائع وخاصة المنتجات الغذائية بعد الأزمات العالمية بدء بتفشي جائحة كورونا ومخلفاتها على كافة القطاعات، وكذلك الأزمة الروسية –الأكرانية وتداعياتها على ندرة بعض المنتجات الغذائية باعتبار أنّ مصر من أهم الدول المستوردة لها بالإضافة الى أزمة المناخ والمياه والطاقة، وزيادة مديونية مصر لدى المؤسسات المالية الدولية التي تزيد من حدّتها المشاكل الداخلية والزيادة المفرطة في عدد سكان مصر في السنوات الأخيرة، وتراجع القدرة الشرائية للمواطن المصري، وتفاقم نسب البطالة والفقر وتدني الرعاية الصحية والاجتماعية ..كلها معوقات اصطدمت مع الاستراتيجية الوطنية المصرية التي من المفترض أن تكون آفاقها عام 2030، ولهذا يمكننا صياغة توصيات لضمان نجاح تطبيق استراتجية التنمية المستدامة يجب القيام بما يلي:

- تحديد أصحاب المصلحة (الفاعلين) المختلفين وذلك من خلال القيام بتحليل لأصحاب المصلحة فيما يتعلق بالتأثير والمصلحة والقوة.
- إدماج جميع أصحاب المصلحة في عملية التنفيذ منذ مرحلة مبكرة والسماح لكل فاعل (صاحب مصلحة) بتحديد خط الأساس، ومؤشرات القياس، والأهداف خلال مرحلة التخطيط.
- استبدال الثقافة الحالية التي تقوم على السرية والتعتيم بثقافة أخرى تقوم على التواصل بطريقة علانية وشفافة وتقوم أيضا على تبادل المعلومات من خلال الوسائط المختلفة ومن بينها الوسائط الالكترونية ونظم المعلومات وكذلك عقد اجتماعات دورية بين الفاعلين المختلفين.
- التزام الوزارات المختلفة وضمان وجود تنسيق دائم وفعال فيما بينهم سواء على المدى القصير، المتوسط، والطويل.

- تنفيذ حملات توعية مع ضمان الشفافية، وسائل الاعلام عليها دور كبير لتعريف الجمهور بالتقدم المحقق على صعيد الأنشطة التي يتم تنفيذها مما يضمن الحصول على دعمهم.
- وضع نظام فعال للرصد والتقييم: على وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري رصد ومتابعة تنفيذ الأنشطة من قبل الوزارات المختلفة وكذلك التعرف على المعوقات في مرحلة مبكرة ومراجعة الخطة كلما استدعى الأمر.
- تشجيع الأطراف الفاعلة وكذلك الموظفين العموميين على الإبلاغ عن أي وقائع فساد وذلك من خلال تأسيس نظام شكاوى رسمي ومستقل، إذا كان هناك فساد فإنّ تلك الأهداف الموضوعة لن يتم تحقيقها (محمد قدري، 2018، صفحة 4).

قائمة المراجع:

أ/ باللغة العربية:

- البرادعي، ليلى، شاهجهان بويان، محمد قدري(2018). استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر2030 بين الواقع والتحديات. القاهرة: الجامعة الأمريكية.
- الرميدي، بسام سمير، فاطمة الزهراء طلحي (2018). التخطيط البيئي كآلية لتحقيق البعد البيئي في استراتيجية التنمية المستدامة –رؤية مصر 2030- مجلة اقتصاديات المال والأعمال. العدد السابع.
- المغربل، نهال(2016). استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر2030. الأردن: المنتدى العربي للتنمية المستدامة.
- بنداري، ايناس صبري(2020). "التباين المكاني لمؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة في أقاليم مصر التخطيطية". حولية كلية الآداب، جامعة بني سويف. عدد خاص (8).
- عبد اللطيف، أميرة، ديانا مجدي، كريم الشرقاوي، مارلين ويليام، محمد ماجد(2018). استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر2030 بين التوقعات الكبيرة وتحديات التطبيق. موجز سياسات7. ملتقى السياسات العامة. القاهرة: الجامعة الأمريكية.
- -وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (2018). الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة 2018-2019/ 2021-2022. مصر.
- الأمم المتحدة. تقرير التنمية البشرية لمصر 2021: وضع الإنسان في قلب البرنامج الوطني للإصلاح حفظ للمصريين حقهم في التنمية، مقال منشور بتاريخ: 14سبتمبر 2021، على الموقع الالكتروني: https://www.undp.org/
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لماذا مصر؟، https://www.investinegypt.gov.eg

ب/باللغة الأجنبية:

- David K. Bohl, Taylor L.Hanna, Andrew C.Scott &Jonathan D.Moyer(2018). Report of the Sustainable Development Goals: Egypt2030, Frederick S. Pardee Center for International Futures. Josef Korbel School of International Studies University of Denver.
- Simoes, Andre Felipe ;Ana Jane, Benites(2021). Assessing the urban susstainable development strategy : An application of a smart city services sustainable taxonomy, Elsevier. Journal of Ecologycal Indication. No (127).
- .-Salehi Isfahani, D. Hassine, N.B & Assaad, R(2014). Equality of opportunity in educational achievement in the Middle East and North Africa. The Journal of Economic Inequality, 12(4).
- -Adly, A. Egypt's oil dependency and political discontent. Retrieved from http://carnegiemec, http://carnegie-mec.org/2016/08/02/egypt-s-oil-dependency-and-political-discontent-pub-64224
- -Dall, Tanja ; Juhilia, Hall ; Christopher, Koprowska, Juliet(2021). Interprofessional Collaboration and Service Users: Analysing Meetings in social welfare. University of Bristol, Bristol University Press.
- -IEA, World energy outlook (2017). Organisation for Economic Co-operation and Development and International Energy Agency.
- -Klarin, Tomislav. (2018). The concept of Sustainable Development : From its Beginning to the Contemporary Issues. Faculty of Economics and Business. University of Zagreb and De Gruyter Open. Zagreb International Review of Economics & Business. Vol (21), No (1).

عنوان المداخلة: معوقات الفعل التنموي الأفريقي بين الفشل الدولاتي والتنافس الخارجي: حالة الساحل الأفريقي

Constraints to the African development act between dollar failure and external competition: the case of the African coast

أ.د محمد بالجيلالي –جامعة تيارت **د. خالد بالجيلالي-جامعة تيارت**

البريد الالكتروني: mohamed.beldjilali@univ-tiaret.dz

الملخص:

تعاني القارة الافريقية من استفحال العجز التنموي الذي استمر لعدّة عقود رغم السياسات والمشاريع التنموية والمتتالية، التي أبانت عن عدم فعاليتها في ظل تأصل سلسلة من القيود ارتبطت في اغلبها بالفشل المؤسساتي لمختلف البنى لاسيما بناء الدولة وعجزها في الآداء التنموي الممزوج بالتعدد والتنوع الاثني والهوياتي، المضاف اليه الحالة التصارعية والتنافسية لمختلف الفواعل ال الكبرى والصاعدة على المنطقة.

وتعد منطقة الساحل الأفريقي أحد تجليات الإخفاق في مساعي الفعل التنموي في أفريقيا نتيجة لتفاعل جملة من المسببات والقيود الدافعة لاستفحال الظاهرة التخلفية في النظم السياسية والبنى المجتمعية المهدة لاستقطاب عدة فواعل إقليمية ودولية يحكمها الطابع البراغماتي في سلوكاتها حيال المنطقة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في بيان تأثير مسارات وطبيعة تشكيل الدولة في أفريقيا عموما والساحل خصوصا وحجم الإنشطار والتشضي المجتمعي وكذا القدرة التأثيرية لمختلف الفواعل في البناء الدولي على تكريس حالة اللاتنمية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التخلف، التبعية، الفشل الدولاتي، الساحل الأفريقي، التعددية الإثنية.

Abstract :

The African continent suffers from the growing development deficit that has lasted for several decades despite successive development policies and projects ،Which showed its ineffectiveness in light of the inherent series of restrictions, most of which were linked to the institutional failure of the various structures, especially the building of the state and its inability to perform development mixed with diversity, ethnic diversity and identities ،Added to it is the conflicting and competitive situation of the various major and emerging actors in the region.

The African Sahel region is one of the manifestations of failure in the endeavors of the development act in Africa as a result of the interaction of a number of causes and restrictions that drive the exacerbation of the backward phenomenon in political systems and societal structures that pave the way to attract several regional and international actors governed by it The pragmatic nature of its behavior towards the region.

The importance of this study is highlighted in explaining the impact of the paths and nature of state formation in Africa in general and the coast in particular, the size of fission and societal fragmentation, as well as the influential ability of various actors in international construction to perpetuate the state of development in the region.

Keywords: development, underdevelopment, dependency, dollar failure, African coast, ethnic pluralism.

مقدمة:

تعتبر قضية التنمية أحد أهم الانشغالات المجتمعية لما له تأثيرات في الحفاظ على الولاء المجتمعي وبيان قدرة الأنظمة السياسية في أداء الوظائف المنوطة بها، لاسيما ما تعلّق بقدرتها التوزيعية ودرجة تغلغلها في البناء المجتمعي الذي تكتسب من خلالها شرعيتها واستمراريتها في السلطة، وتشكل العملية التنموية في القارة الأفريقية أبرز تحديات دولة ما بعد الاستدمار التي ورثت عدّة مؤشرات لحالة تخلفية أصبحت تتسم بالتعقيد والتشابك نتيجة لعدة مسببات متأصلة ومتوالدة في البنى السياسية والاجتماعية للمجتمعات الأفريقية.

وتعد منطقة الساحل الأفريقي تجسيدا لحالة تخليفية مزمنة استمرت لعدة عقود عن استقلالها، التي ترجع إلى عدة أسباب داخلية أبرزها؛ فشل الدولاتي في تحقيق الفعل التنموي نتيجة الانطلاق غير السليم والبناء المشوه لمختلف مؤسسات النظام السياسي، من شخصنة السلطة والوحداوية الحزبية المساعدة على استفحال ظاهرة الفساد السياسي والمالي المدفوعة بالتعدد والتشابك الإثني والهوياتي، الذي عزز مشكلة الولاءات الإثنية والقومية على حساب الولاء للدولة.

كما تشكل الطبيعة التنافسية والتصارعية بين مختلف الفواعل الكبرى والصاعدة على منطقة الساحل الأفريقي لما له من أهمية استراتيجية في مدركاتها لما تحوز عليه من موارد وامكانيات جيوسياسية واقتصادية وبشرية جعلها محل أطماع تلك الفواعل وربطها بالفعل البراغماتي والاستراتيجي المتناقض بين تلك الفواعل، مما ساهم في تعطيل وتشويه السياسات والاستراتيجيات التنموية وتناقضها.

وبالتالي كل هذه التوليفة السالفة الذكر تفاعلت فيما بينها لتخّلق حالة فشل تنموي رهيب الذي ولّد تهديدات تماثلية ولاتماثلية تعدّت الفضاء الجغرافي لمنطقة الساحل، ما بات مصدر قلق وتوجس من مخرجاتها على غرار الطابع المستديم للنزاعات واستفحال ظاهرة الفعل الإرهابي والمخدرات والهجرة غير الشرعية وغيرها، هذا ماتطرّقت إليه هذه الدراسة التي أبرزت علاقة التأثير والتأثر بين الفشل الدولاتي والتعدد الهوياتي والتنافس الخارجي في تعطيل الفعل التنموي في القارة الأفريقية عموما منطقة الساحل الأفريقي خصوصا، انطلاقا من المشكلة البحثية الآتية: **كيف ساهم فشل الدول والتنافس الخارجي في عرقلة مسارات التنمية في الساحل الأفريقي؟**

وللإجابة عليها تم اعتماد المنهج التحليلي بغية تفكيك كافة المتغيرات المتحكمة في العملية التنموية في الفضاء الأفريقي عموما والساحلي خصوصا لاستكشاف درجة تأثير مختلف المتغيرات للوصول الى حلول ناجعة لظاهرة الفشل التنموي بمختلف أبعادها وجميع المؤثرات في مساراتها، وتوظيف مقاربة متعددة المستويات ومتعددة المتغيرات.

المحور الأول: الو اقع الأفريقي بين فشل الدولاتي والتعدد الإثني.

يتميز عدد من دول أفريقية بعجز وظيفي في آداء الوظائف المنوطة بها مما جعل الفعل التنموي فيها يشوبه التشوه والفشل بعد عدّة عقود، نتيجة لوجود سلسلة من المتغيرات التي تتسم بالعقيد والتشابك من أبرزها إشكالية بناء الدولة في حد ذاته الذي طبع الواقع السياسي وانعكس على البناء الاجتماعي الذي يحوي مزيجا من الاثنيات والأقليات اللغوية والدينية التي تحكمها على تأثير متبادل مع شكل الدولة في

افريقيا وتعد منطقة الساحل الأفريقي على غرار العديد من المناطق الأفريقي حالة جلية لواقع أثبت الحالة المزمنة لظاهرة العجز الوظيفي والبنيوي في المستويات البنى السياسية والاجتماعية الأفريقية .

ساعد توسع الدولة ومركزيتها عقب الاستقلال النخب الحاكمة في الساحل الأفريقي من عدّة جوانب؛ أهمها فرصة للسيطرة السياسية من ناحية، وتحقيق تراء فاحش من ناحية أخرى، وسط إنتشار الفقر المزمن، وبالتالي أصبحت النخبة الحاكمة أداة للتراكم المادي من حهة ومبررا لإنتزاع الموارد من العامة من جهة أخرى ، كما غلبت مفاهيم الإذعان للسلطة، منع النقد البنّاء والمشاركة الفاعلة في السياسات المركزية، ناهيك عن التعامل مع القضية التنمية من منطلق كمي دون النظر للمشكلات المعيارية لتوزيع السلطة أو النتائج الاجتماعية للسياسة العامة التي كانت آثارها كارثية على الطبقات الفقيرة والمعدومة[230].

كما تعد ظاهرة الانقلابات العسكرية السمة الغالبة على الحياة السياسية في القارة الأفريقية، إذا تعاضم دور المؤسسة العسكرية في السياسة في دولة ما بعد الاستدمار، وتأثير الوحداوية الحزبية الممزوجة بالاعبارات الاثنية والعرقية، بحيث تزداد أزمة الشرعية المربتطة ببناء الدولة، التي غالبا من تستند إلى شرعية تاريخية فاقمت من التعسف والتسلط الذي افقدها الشرعية السياسية بدرجات تتفاوت حدتها من دولة على أخرى [231].

وقد رافقت أزمة عملية بناء الدولة في الساحل الإفريقي كنتيجة للفشل الكبير الذي عرفته تلك الدول في التعامل مع التعدد الإثني واللغوي والديني الذي يميز تلك المجتمعات المحلية والتي تبرز عبر ثلاثة صور رئيسية هي التباين العرقي الموجود في دول الساحل، الحدود لمصطنعة التي لا تراعي خريطة توزيع الآقليات والتخلف الحضاري كسبب لأزمة الهوية والإندماج الذي يندرج ضمن الهرمية الحضارية والاقتصادية للبناء الدولي و تحويل الفوائض إلى الخارج[232].

يضم الساحل الأفريقي مزيجا من العرقيات والاثنيات المتعددة في تركيبتها الاجتماعية أين تتداخل و تتلاقى عدّة أعراق وقبائل وألوان، فالجنس الأبيض سنتشر بكثرة في دول شمال الساحل الأفريقي، في حين

---

[230] -ياسين شكيمة،"**مصادر الفقر في دول الساحل الأفريقي:وفق منظور الأمن الإنساني**"،مجلة العلوم القانونية والسياسية،المجلد10 العدد 01 ، أفريل 2019، ص ص230-257.

[231]-عائشة بوعشيبة،"**أثر النزاعات الاثنية على التنمية في إفريقيا:دراسة حالة الكونغو الديمقراطية**"،أطروحة دكتواه في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر،2017-2018،ص ص95-104.

[232] -أبو بكر فضل محمد عبد الشافع،"**أمن الساحل الأفريقي**"،مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية،العدد الأول، أكتوبر2020،ص ص 157-176.

الجنس الأسود في جنوبه أما من الناحية القبلية والاثنية فعلى سبيل المثال تتشكل دولة مالي من قبائل التوارق ، الكانوري والبولس والسونغاي البامبارا والعرب، أما النيجر تتمركز فيها قبائل الهاوسا والكانوري والتوارق والعرب، أما تشاد تتواجد القبائل العربية السودانية الباقيرمي وتاما وماساليت ومبوم والتيدا والكريش وكانوري والهوسا والعرب، في حين تيمركز في بوركينافاسو الهاوسا وبامبارا ومور والبولس والديولا والفولاني[233].

وتتسم ظاهرة النزاعات الاثنية في القارة الأفريقية بالتعقيد سواء ما تعلّق بخلفياتها أو أ مسبباتها أو تداعياتها ومخرجاتها والتي ترتبط بعلاقة طردية مع الأداء الوظيفي للدولة وانهارها وتقويضا، وتفشي ثقافة العنف في المجتمعات الأفريقية التي تزيد من استدامة الظاهرة النزاعية[234]، هذا ما جعل التعددية الإثنية نقمة في مجتمعات الافريقية عموام الساحل الأفريقي خصوصا نتيجة غياب التنشئة سياسية مجتمعية فعالة نظرا لإنعدام الوسائط الاجتماعية لتعزيز الولاء والمواطنة، ناهيك عن مشكلة تزايد النمو السكاني، فحسب التقديرات سيصل عدد السكان في الساحل إلى 150 مليون نسمة عام 2040م وهو ما يزيد من تفاقم العجز الوظيفي لدول المنطقة ، وتضاعف الأزمات الإنسانية خصوصا نسب الفقر وانعدام الأمن الغذائي والهجرة وغيرها[235].

كما أن التشكيل اللغوي والثقافي المتنوع في القارة الأفريقية، إضافة للبنية المتمايزة التي تطغى على هذه اللغات يعتبر عامل مركزي لقياس تماسك الدولة في إفريقيا، فالتعقيدات اللغوية تشكل تحديا كبيرا فيما يخص بناء إيقاع ثقافي موحد واختيار لغة قومية لمجتمع مليء بالتعديد الإثني والثقافي في أفريقيا عموما والساحل خصوصا[236]. وبالتالي التكامل الوظيفي بين مختلف التهديدات التماثلية واللاتماثلية في المنطقة، من خلال فشل الدولة الوظيفي وانعدام الولاء لها وتنامي الإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أنواعها وتصاعد وتيرة الهجرة غير الشرعية جعل منها منطقة منكشفة أمنيا ومسرحا للحسابات المحلية والقبائلية

---

[233] -عائشة بن عاشور،"**إشكالية الأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي**"،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2020-2021،ص86.

[234] - عائشة بوعشيبة،مرجع سابق،ص 109.

-مصطفى ونوغي،"**جدلية الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي**"،مجلة الدراسات الأفريقية،عدد38، جوان 2015،ص ص261-288.[235]

[236]-علاء الدين فرحات وأخرون ،"**المجتمع التعددي في الدولة الإفريقية من منظور الفعل الهوياتي: بين الاستقرار والتفكك الدولتي**"،مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المركو الديمقراطي العربي المجلد الثاني،العدد الخامس،مارس2019،ص38.

والاثنية الضيقة وتنامي اقتصاد الحروب، الأمر الذي وقف حجر عثرة أمام المساعي والخطط التنموية لإخراجها من براثين التخلف والتبعية.

امتزجت العناصر سالفة الذكر مع غياب العدالة التوزيعية للموارد في ظل تهيمن النخبة الحاكمة على الموارد في مقابل الحرمان والقمع لبقية الطبقات، ما ولّد تفاوت طبقي حاد يساهم في العنف السياسي على غرار ما يحدث بصورة مزمنة في دول الساحل الأفريقي، ومن ثمة تفاقم أزمة التوزيع والفشل التنموي إلى الفساد السياسي الذي يبلغ مستويات قياسية في مختلف تقارير الهيئات الدولية[237]، فوفقا لاحصائيات مجموعة البنك الأفريقي للتنمية، والاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فقد قدّر حجم الديون الخارجية لبوركينافاسو بحوالي1751 مليون دولار وتشاد بحوالي 2134 مليون دولار، ومالي بحوالي 1863 مليون دولار ، حيث دول الساحل والصحراء من بين أدنى دول العالم مرتبة على مؤشر رأس المال البشري، وبلغ معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول أفريقيا جنوب الصحراء عام 2019م حوالي 04 % ، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل في الدول الأفريقية حوالي 5.5 ألف يورو عام 2018م ، وفي عدد من دول الساحل والصحراء بلغ ألف يورو في النيجر و1.5 ألف يورو في بوركينافاسو و2ألف يورو في تشاد و2.5 ألف يورو في مالي عام 2018م [238].

كما شكلت المليشيات المسلحة لمكافحة الإرهاب والدفاع عن النفس بالتعاون من النخب الحاكمة للاستحواذ على ثروات المنطقة ودعم لسطاتها بعيدا عن تحقيق الأهداف الأمنية الوطنية والتنموية[239].

المحور الثاني: وزن الساحل الافريقي في مدركات الفواعل الخارجية

تكتسي منطقة الساحل الافريقي أهمية استراتيجية في مدركات عدّة فواعل كبرى وصاعدة، مما رفع وزنها في خريطة التنافسات والصراعات في عدّة مراحل تاريخية أبرزها التنافس الغربي للسيطرة عليها

---

[237]-إسماعيل زروقة،"الصراع على السلطة وإشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي:دراسة حالة مالي"،مجلة البحوث السياسية والإدارية جامعة الجلفة،المجلد06،العدد11 ،2017،ص234-251.

[238]-سالي محمد فريد، "**الساحل والصحراء ما بين الإمكانيات الاقتصادية وفرص الاستثمار الجاذبة وبين انتشار ظاهرة الإرهاب**"،18 سبتمبر 2021،مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية،من الموقع: https://pharostudies.com/?p=7818 ،تاريخ الاطلاع:04 أوت 2023 على الساعة:23:54.

[239] Kars de Bruijne, Self-Defence Gpoups, Politics and the Sahelian State, clingendael, at : **HTTPS://WWW.CLINGENDAEL.ORG/PUBLICATION/SELF-DEFENCE-GROUPS-POLITICS-AND-SAHELIAN-STATE**

خلال القرنين الأخيرين، لما تحوزه ما إمكانيات وموارد، ولا تزال اليوم تدرج في تفاعلات إعادة تشكيل البناء الدولي رغم بعض مخرجاتها التي باتت تشكل مصدر قلق في الفضاء الأفريقي والأوروبي والعالمي.

وفي ذات السياق سعت الفواعل الأوروبية الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي لربطها لجملة من الاتفاقيات والشراكات، حيث يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لمعظم دوله دونه الضامن لإستمرارية تزويد أوروبا بالموارد الطاقوية والمعدنية على غرار النفط واليورانيوم والذهب والرصاص والحديد في ظل الخزان الهائل المتواجد بها وتمتك موريطانيا مخزونا هاما من الحديد لصناعة القلب في أوروبا وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالمي في إنتاج اليورانيوم بنسبة 08.7% من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي، وتعتبر الشركة الفرنسية Areva من أكبر الشركات المستثمر في حقول اليورانيوم بالنيجر[240].

كما تعد منطقة الساحل الأفريقي حلقة وصل بين شمال افريقيا ومنها الى أوروبا وحنوب القارة، كما يمكن أن تكون نقطة عبور للغاز الرابط بين نيجيريا وأوروبا مرورا بالنيجر والجزائر على مسافة 4158 كم، وبامكانيات سنوية تبلغ 30 مليار م^3 ، بينما تصدر تشاد 200 ألف برميل يوميا، وتعد مالي ثالث منتج للذهب في إفريقيا بعد غانا وجنوب إفريقيا بالإضافة إلى كون نيجيريا أكبر دولة مصدرة للنفط بحجم إنتاج يومي يصل إلى 27 مليون برميل واحتاطي يبلغ 36 مليار برميل[241].

هذا البعد الجيوسياسي جعلها نفطة ارتكاز للتحكم في منطقتين مهمتين للفواعل الكبرى هما منطقة المغرب العربي وخليج غينيا، وبالتالي تزايدت أهميتها الجيوسيياسية وكذا الاقتصادية، بالإضافة الى ادراكها في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب [242].

كما تشعر الفواعل الإقليمية الدولية بخطورة الوضع في المنطقة نتيجة تمدد الإرهاب فيها لاسيما عناصر داعش بداية من 2015م بداية من القرن الافريقي تم توسعت نحو ليبيا ودول حوض بحيرة تشاد وبالإضافة الى تمدد نشاطات جماعة بوكو حرام التي زادة نشاطاتها بداية كن 2021م ، وفي ذات السياق عبّر

---

[240] -يحي مشرط،"**الاستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل الأفريقي**"،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد05، العدد02، ص ص64-84.

[241] -بسمة سعد،"لماذا أعادت القوى الأوروبية تمركز قواتها العسكرية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي في النيجر؟،أضواء للبحوث والدراسات،03جوان 2022،من الموقع:https://adhwaa.net،تاريخ الاطلاع:2023/08/04، على الساعة:00:20.

[242] -خالد بشكيط،"**المقاربة التنموية في مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2018-2019،ص24.

ممثل الاميل العام للأمم المتحد رئيس مكتب المنظمة في دول غرب افريقيا والساحل محمد بن شامباش في تقرير الى مجلس الأمن نهاية جوان 2020م عن بقوله الأوضاع الهشة للغاية في دول غرب أفريقيا والساحل وكشاف في تقريره أن هناك أكثر من 921 ألف مواطن من بروكينافاسو وحدها فروا من بيتهم [243].

تعد فرنسا أحد الفواعل الدولية في منطقة الساحل الأفريقي مستندة إلى عدّة مبررات منها التاريخية والثقافية والسياسية والاقتصادية، فالوجود الفرنسي بالمنطقة يعود للعهد الإستعمار حيث كانت باريس تسيطر على كل دول الساحل، وبقيت كذلك في مرحلة الاستقلال عبر عدّة اتفاقيات سياسية وأمنية واقتصادية مما سمح لها في لعب دور مهم في مسارات التنمية خدمة لمصالحها، والتي عبّر عنها الرئيس الأسبق فرانسوا ميتران François Mittérant دون أفريقيا بن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين[244].

وكما زاد الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الأفريقي في الآونة الأخير حيث عبر وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في نوفمبر 2021م أن افريقيا ستشكل المستقبل وليس فقط مستقبل الشعب الأفريقي ولكن للعالم، من خلال تعزيز الأمن الطاقوي، تعزيز الديقمراطية ومكافحة التغير المناخي[245].

المحور الثالث: أثر فشل الدولة و التنافس الخارجي على جهود التنمية في الساحل الأفريقي.

يعود بعض الأصول المسببة للفشل النتموي إلى الفترة الاسعمارية لاسيما في تشكيل الدولة ما بعد الاستعمار الذي وضع حدودا مصطنعة قطعت أوصال المجتمعات والثقافات واللغات في إطار استراتيجية موحدة والتي لاتزال تداعياتها مستمرة إلى اليوم[246].

وتتباين استراتيجيات الفواعل الإقليمية والدولية المنخرطة في منطقة الساحل الأفريقي تبعا لأهدافها وتوجهاتها والمدفوعة بعدّم اعتبارات؛ **فاستراتيجية الاتحاد الأوروبي** تربط بين ثنائية الأمن والتنمية التي لايمكن فصل بعضهما عن بعض، فالتركيز على الأمن الذي هو محور بقاء الدول والتنمية هي محور استمرار هذه الدول، فالدول الأوروبية تحاول من خلال استرتيجيتها مساعدة دول الساحل في تحقيق الأمن من خلال القضاء على التهديدات التماثلية واللاتماثلية من جهة و لضمان الاستقرار واستمرار الأمن

243

244-خديجة بن سعيد،"**محدودية دور الأطراف الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي**"،مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد13، العدد01، أفريل2022، ص ص66-85.

245 **U.S.Strategy Toward Sub-Saharan Africa**, President Joe Biden African Union Summit, The Whihe House Washington, February 5, 2021, P04.

246-محمد بوبوش،"**الأمن في منطقة الساحل والصحراء**"،درا الخليج، عمان، الأردن،2017،ص22.

لابد من تحقيق التنمية والحد من معدلات الفقر [247]، وفي ذات السياق تقوم الاستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الأفريقي على أربعة محاور رئيسية تشمل:تشجيع التنمية، والحكم الراشد وحل النزاعات، تشجيع التعاون الدبلوماسي،تقوية القجرات الأمنية ودولة القانون،تحسين المستوى الاقتصادي[248]، أما **استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية** فهي وليدة تصارع الإدارة الأمريكية مع ثلاث أولويات متميزة في منطقة الساحل الأفريقي تشمل الظاهرة الإرهاب المتصاعد، التراجع الديمقراطي والمنافسة الاستراتيجية من قبل عدّة فواعل صاعدة، حيث ساهمت سياسة شدّ الحبل الناشئة في المنطقة بين المفاضلات الصعبة والموارد المحدودة مسار وأهمية الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية [249]. وتضاف إلى الاستراتيجية الامريكية حيال منطقة الساحل الأفريقي الممثلة في الحرب على الإرهاب الصعود الصيني المتنامي في المنطقة المدفوع بالاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية في ميزان القوى العالمي، حيث الهدف من إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا لمكافحة الإرهاب وتأمين موارد النفط وامدادته هو قطع طريق أمام مشروع طريق الحرير الصيني الذي أصبح يشكل تهديدا لمصالح واشنطن [250].

وبالرغم من تزايد حجم التواجد الأمني الغربي بانشاء قوى مجموعة الساحل الخمس بمبادرة فرنسية في جويلية 2017م لتخفيف عبء تدخلها منذ أزمة مالي 2013م في الساحل الأفريقي، إلا أنه اثبت أنه زاد من الفشل الأمني والتنموي في المنطقة [251]، حيث أدت التوترات الإقليمية وقصور السياسات الغربية وتراجع الحماس الأمريكي والأوروبي إلى فسح المجال للقوى الصاعدة لايجاد موظئ قدم لها في الساحل الأفريقي لاسيما روسيا والصين تركيا سواء من حيث الدعم العسكري أو المساعدة الأمنية الأوسع، وأدى هذا إلى تعزيز نشاط شركة فاغنر على حساب الجهات الفاعلة تاريخيا في مالي لاسيما فرنسا، إعادة تشكيل وهندسة التوازن الدولي بشكل يعيد للاذهان فترة الحرب الباردة، حيث تسعى روسيا إلى ترسيخ نفسها في منطقة كانت مسرحا للنشاط الفرنسي رغبة منها في تعزيز نفوذها العالمي[252] .

---

[247]-الطيب بروال،"**استراتيجية الاتحاد الأوروبي-الفرنسي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي**"،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية المجلد 06، العدد01، السنة 2019،ص ص689-709.

[248]-سفيان منصوري وساني بخوش،"**استراتيجية الاتحاد الأوروبي ثلاثية الأبعاد حيال الساحل الإفريقي السياقات والمضامين**"،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،المجلد08،العدد01، السنة 2021،ص ص749-768.

[249] **U.S. Policy toward Coastal West Africa and the Sahel**, P01.Center for **:** Judd Devermont, **False Choices** Strategic & International Studies(CSIS), United States Institute of Peace, Washington, JUNE 2021, p01.

[250]-عبد الوهاب غربي،"**التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الأفريقي ولتعكاساته الأمنية على الجزائر في فترة 2011-2020**"،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03 ،2021-2022،ص200

[251]-نفس المرجع،ص205.

[252] -عبد الرحمن أحمد حمدي،"**تقويم مقاربات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي**"،دراسات،مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،القاهرة.أكتوبر2022،ص ص09-10.

وفي ذات السياق تدرك موسكو أهمية تفكيك شبكة التحالفات الفرنسية مع دول الساحل الأفريقي عبر استغلال حالة الرفض الرسمي والشعبي للتواجد الفرنسي فيها، ودعم التيارات المناهضة للوجود العسكري الفرنسي وتعزيز التعاون الأمني والاقتصادي إذ تستحوذ موسكو على 37.6% من سوق السلاح الأفريقية، بالإضافة إلى فرص تجارية واستثمارية في الطاقة وتطوير الطاقة النووية خصوصا بعد العقوبات الغربية عليها، وتسعى روسيا للحصول على الموارد الطبيعية من تشاد ونيجيريا ومالي وبروكينافاسو وبعض المعادن مثل الماس من أفريقيا الوسطى[253]، حيث أعلنت الخارجية الروسية في شهر جوان 2021 إرسال 600 جندي غضافي الى قواتها المتواجدة في جمهورية افريقيا الوسطى لمهمات تدريبية، ليرتفع عدد الجنود الروس فيها إلى 1135 [254].

فالسياسة التدخلية الغربية لعقود ساهمت في الفشل التنموي الذريع في المنطقة من خلال السهام في إنشاء تجمع سياسي فرانكفوني مقابل الأنجوسكسوني روسي صيني عبر دعم عدّة أنظمة استبداية وانقلابية والعمل على خلق تشوهات للثقافات المحلية عبر تعزي نشاط المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية في منطقة الساحل، وقد تدخلت أكثر من 19 مرة تحت غطاء تهديدات الأمنية ولها نحو 9000 جندي ففي القارة السمراء كل هذا يؤشر على الدور البارز للسياسة التدخلية الفرنسية في منطقة الساحل واسهامها المباشر في فشل الجهود التنمية[255]، لتقرر الانسحاب بعد الفشل الذريع في سياستها الأمنية وتصاعد الهجمات على القوات الفرنسية ما دفعها للانسحاب من شمال مالي عقب الانقلاب العسكري وإغلاق ثلاث قواعد عسكرية في كيدال وتمبكتو وتيسالي وتقليص عدد قواتها من 5100 عنصر إلى 2500 عنصر ضمن خطة تمتد من النصف الثاني من 2121 إلى بداية 2022م[256].

والصين هي الأخرى باتت رقما مهما في معادلة التوازنات في القارة الافريقية من بوابة الاقتصاد حيث تعد أكبر شريك اقتصادي للقارة حيث تسورد ما يقرب 25% من إجمالي واردات الصين، كما دشّنت اول تواجد عسكري لها في جيبوتي عام 2015م وتسعى للمدد في لغرب أفريقيا والساحل لاسيما في ظل العلاقات

---

[253] -أحمد عسكر،"**دو افع التنافس الروسي-الفرنسي في منكقة الساحل والصحراء**"،قضايا وتحليلات،مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،08 أفريل2021، من الموقع: https://acpss.ahram.org.eg/News/17104.aspx ،تاريخ الاطلاع:2023/08/02، على الساعة: 11:27 .

[254] -شمسان عوض التميمي،"**روسيا و إفريقيا..حرب باردة جديدة؟**"، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 12 سبتمبر2021، ص04.

[255] -نوال بومليك،"**أثر التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي**"،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد10 العدد01، 2023، ص ص157-178.

[256]-إبراهيم شادي،"**خريطة السلاح في إفريقيا: بين سياسات الاستعمار الجديد وتنافس القوى الكبرى**"،ورقة تحليلية مركز الجزيرة للدراسات ،12 سبتمبر2021،ص06.

الصينية النيجيرية في شقها الاقتصادي، مما بات يقلق فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال تمدد القوة الناعمة لها والضاغطة على الدول الغربية[257].

فالفشل التنموي في الساحل الأفريقي يرتكز بالأساس على الصراعات بين الفواعل الدولية ذات الأهداف الجيوسياسية المتعددة المسارات ولتحقيق أشكال النفوذ والسيطرة ، فالتنافس الأمريكي الفرنسي على هذه المنطقة بدا جليا في رفض الولايات المتحدة الأمريكي للمقترح الفرنسي في مجلس الأمن الدولي الداعي لدعم العمليات العسكرية والأمنية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عام 2017م، فضلا على مؤشرات أخرى تدلل على هذا التنافس[258].

كما تنتشر الشركات الأمنية الخاصة التي تخدم مصالح النخبة الحاكمة وتوفير الحماية لها التي تورّطت في قمع الشعوب وارتهان استقلال دولها وحرمة كياناتها التي باتت عبئا على ميزانيات دول الساحل العاجزة وسيطرتها على القطاعات الاستراتيجية لاسيما النفط والذهب، حيث تقوم هذه الشركات بوظائف خطيره لتأمين سلامة الشركات النفطية وخلف اقتصاد الحروب[259].

وتركيا هي الأخرى تسعى لإيجاد موطئ قدم لها في الساحل الأفريقي لعدّة اعتبارات، حيث يعود الوجود التركي فيه إلى القرن السادس عشر عندما دخل العثمانيون القارة لأول مرة عبر شمالها واستمروا في التوسع الى منطقة الساحل الأفريقي و ظلوا فيها القوة الحاكمة لأربعة قرون، وبالتالي اعتمد صنّاع القرار التركي خطة انفتاحية على القارة الأفريقي بداية من المشروع الدبلوماسي التركي في القارة وفقا لوزاة الخارجية التركية تحتل تركيا المركز الرابع من حيث التمثيل الدبلوماسي في القارة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا بـ43 سفارة[260].

وتستند استراتيجية تركيا في منطقة الساحل الأفريقي على اتفاقيات التعاون الأمني بعد أن أصبحت سياستها الخارجية أكثر عسكرة منذ 2015م بغية توسيع نفوذها الجيوسياسي، حيث وقعت اتفاق أمني مع النيجر في جوان 2020م سعيا منها لانشاء قاعدة عسكرية في غرب افريقيا والساحل، خاصة في النيجر

---

[257] -نور طارق جمال الدين، "**التنافس الدولي داخل الساحل الإفريقي**"،المركز العربي الديمقراطي،22 ماي 2023، من الموقع: https://democraticac.de/?p=89807 ،تاريخ الاطلاع:2023/08/05، على الساعة:22:47.

[258]-أمجد زين العابدين طعمة،"فرنسا والساحل الأفريقي: بين رغبات تحقيق الأمن واستعادة الإرث الاستعماري"،مجلة دراسات دولية،العدد الرابع والثمانون، 2021،ص ص207-224.

[259] -فضيلة حاج محمد،"**التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي وتاثيرها على الأمن القومي الجزائري**"،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران2018،2-2019،ص239.

[260]-سرحات أوراكشي،"**بروز دور تركيا في أفريقيا الصاعدة**"،ورقة تحليلية،مركز الجزيرة للدراسات،16 جانفي 2022،ص04.

لقربها مع الحدود الليبية، ما يمنحها التواجد في ثالث دولة افريقية بعد الصومال وليبيا، كما تهدف أنقرة الى إعادة تشيكل المحاور الأقليمية وميزان القوى الدولي في المنطقة لاسيما في ظل تصاعد التنافس التركي الفرنسي ودعم حركة الإسلام السياسي ،ناهيك عن فتح سوق جديدة للصناعات النسيجية ، حيث تضاعف حجم التبادل التجاري مع القارة من 750 مليون دولار عام 2000م الى 21.5 مليار دولار عام 2018م الذي بلغ فيه أيضا حجم استثمارات الترمية 46 مليار دولار في عام 2019م[261].

أمام هذا التمدد التركي سعت دول الخليج لاسيما الامارات للحد منه عبر تحالفها مع الفرنسيين عبر تقديم دعم عسكري لجهود المجتمع الدولي بقيادة فرنسا في منطقة الساحل الأفريقي لتحقيق الأمن والتنمية هنا ك ، حيث تنظر الإمارات الى النفوذ التركي المتزايد في منطقة الساحل بخوف ، ففي تقرير صدر في 24 أوت 2021 عن مركز الإمارات للسياسات أن الوجود التركي الموسع في غرب أفريقيا والساحل قد يؤدي الى تفاقم التوترات في المنطقة واتهم أنقرة برعاية النتظيمات الإرهابية في منطقة الساحل [262]، سعت لربط العملية التنموية بالمنطقة بأهدافها حجم الاستثمارات التي قدّمتها كل من السعودية والامارات والكويت التي قدّمت نحو 40 قرضا لدول غرب أفريقيا والساحل وصلت الى 21.7 مليون دولار عام 2021م كما قدّمت السعودية 200 مليون يورو موجهة للتنمية في منطقة الساحل بالشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية، وأعلنت الإمارات تقديم ملياري دولار لاقامة مشاريع استثمارية في موريطانيا كل هذه المساعدات جاءت في إطار استراتيجية التمدد والتنافس بين بقية الفواعل على غرار تركيا والايران[263]، هي الأخيرة المدفوعة باعتباريين الأول ديني والثاني اقتصادي، حيث يقود إيران حملة في غرب افريقيا والساحل لتعزيز التشيع فيها عبر إقامة مشاريع خيرية في الصحة والتعليم من خلال بناء 68 وحدة صحية وانشاء 92 مؤسسة تعليمية وتستند في خمسة دول في المنطقة وجوارها ابرزها نيجيريا التي أصبح فيها أكبر عدد من الشيعة الأفارقة 05 ملايين أفريقي شيعي من اصل 7ملايين أي حوالي 71% من شعية إفريقيا[264].

---

[261]-محمد بلماحي ومحمدصافو ،"**الاستر اتيجية الأمنية التركية في منطقة الساحل الإفريقي:حماية للمصالح الاقتصادية أم تحدي للنفوذ التقليدي الفرنسي**"،مجلة السياسة العالمية، المجلد07،العدد02، السنة 2023،ص ص313-331.

[262] -**الإمارات..إقلاع اول طائرة عسكرية لمساعدة فرنسا بالساحل الأفريقي**، صحيفة الخليج الجديد، 26 أفريل2021، من الموقع: https://thenewkhalij.news/article/229183،تاريخ الإطلاع:2023/08/05، على الساعة/11:23.

[263] -جان لو سمعان،"**دول الخليج وجهود إرساء الاستقرار في منطقة الساحل**"،**نظرة تحليلية**،أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية،نوفمبر 2021،ص ص02-04.

[264]- الحسين الشيخ العلوي،"**صراع الإرادات السعودي-الإير اني في منطقة الساحل وغرب افريقيا**"،تقارير،مركز الجزيرة للدراسات،19 نوفمبر 2015، ص06.

فعشية الثورة الإسلامية انضمت إيران إلى قائمة الدول الكبرى التاريخية والإقليمية التي تنظر لإفريقيا من منظور مساحات النفوذ والحركة، سواء كانفي البعد العسكري أو السياسي أو الاقتصادي او الثقافي أو العقائدي ما جعلها فاعلا طموحا لقوى دولية وإقيمية كبرى في أفريقيا بأدوات متعددة على رأسها الآداة الدينية العقائدية[265].

وفي ذات السياق عبّرت إسرائيل دول الساحل لاسيما تشاد عن مخاوفها من نفوذ إيران وحزب الله في منطقة الساحل الأفريقي،كما قطعت المغرب علاقاتها الدبلوماسية مع ايران عام 2018م بعد اتهامها بالعمل مع حزب الله اللبناني على تدريب وتسليح عناصر من جبهو البوليساريو [266]، ويسعى الكيتن الإسرائيلي للتمدد في دول غرب افريقيا والساحل لا سيما في تشاد والنيجر ونيجيريا والسنغال لاكتساب شرعية دولية وتشكيل حزان محيط بالدول العربية لكسب أوراق تفاوضية حيال الصراع لعربي الإسرائيلي[267].

كما يشتدّ التنافس بين دول القرب الإقليمي ما قلّل من فرص تحقيق الأهداف التنموية، فتعتبر ليبيا تحت حكم القذافي الذي اعتبر منطقة الساحل الأفريقي مجاله الحيوي وورقة لتهديد الدول الأوروبية، عبر دعم الحركات التمردية في مالي والنيجر وتشاد التي تدخل عسكريا فيها عام 1972م، بالإضافة الى اسغلالها للالتفاف على الحصار الغربي عليه عقب حادثة لوكاربي[268]. كما زاد تأثير الأزمة الليبية على مجريات الأحداث في الساحل الأفريقي لاسيما بعد فرار آلاف الأفارقة المقيمين في ليبيا وتوقف التحويلات المالية التي كانت المصدر المالي الوحيد لهم ما نتج عنه حالة اقتصادية واجتماعية صعبة ضاعفت من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في مالي والنيجر وتشاد، وزاد من حالة الصراع على الموارد الشحيحة وتنامت حرب العصابات جراء التدفق الرهيب للأسلحة بعد سيطرة معارضي نظام

---

[265]-**سياسة إيران تجاه إفريقيا من منظور الجيواستراتيجية المذهبية**،دراسات،مجلة السياسة الدولية،2020/01/01، من الموقع: http://www.siyassa.org.eg/News/17946.aspx،تاريخ الاطلاع2023/08/05، على الساعة:17:38.

[266]-*إسرائيل تطلب من تشاد تضييق الخناق على إيران و"حزب الله" في منطقة الساحل، صحيفة العربي الجديد، 2023/02/02، من الموقع: https://www.alaraby.co.uk/politics،تاريخ الاطلاع:2023/08/05، على الساعة:18:00.*

[267]-سليم بلحاج،"**التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري**"،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة01، 2020-2021،ص358.

[268]-مبروك كاهي،"**منطقة الساحل الأفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة**"،مجلة تحولات،جامعة ورقلة، الجزائر،المجلد الثاني،العدد الأول، جانفي2019،ص ص172-192.

القذافي عليها وجعلها تجارة رائجة ما أدخل المنطقة في ظاهرة الصولمة أو العرقنة نتيجة الانقسامات القبلية والاثنية الحادة وتنامي ظاهرة الإرهاب[269].

الأمر نفسه ينطبق على الجزائر والمغرب التي توظف عناصر ميزاتها لمنافسة الأخرى في منطقة الساحل الأفريقي ما أضعف فرص بناء علاقات تعاونية أمنية قائمة على الثقة، فعناصر التنافس والنزاع التي تخيّم على العلاقات بينهما لا تسمح بتأدية دور جماعي حيوي في منطقة الساحل الأفريقي، وقد أظهر وضع الاتحاد المغاربي هذه الأزمة العميقة والتي تكشف عن أنه ليس أحسن حالا من التجمعات الأفريقية، وبالتالي تتحول الفرص التي يتيحها الوضع الجيوأمني في الساحل تتحول في الوقت ذاته إلى ضغوط أو نقم نتيجة استغلالها السيء في حسابات تكتيكية، وتدفع نحو بعثرة توجهات الدبلوماسية الأمنية[270]. وترتبط السياسة التدخلية للمغرب في الساحل الافريقي بثلاثة محددات أساسية تشمل قضية الصحراء الغربية، والعامل الاقتصادي، ومسالة غلق الحدود بين الجزائر والمغرب مما دفعها للبحث عن موطئ قدم لها في المنطقة[271].

وتحوّلت السياسات الإقليمية من فرص ومساعي للحل إلى معضلة تزيد من إشكالية التنمية، وباتت عاملا غير محفّز لحل اختلالات ومسببات العجز التنموي نتيجة جملة من المتغيرات الهيكلية والوظيفية التي حالت دون تمّمكنها من أداء الأدوار المنوطة بها، ما أتى بنتائج عكسية جراء سياساتها التدخلية لحل مشكلة التنمية في منطقة الساحل الأفريقي

الاستنتاجات:

واجمالا تشكل ظاهرة الفشل التنموي السمة الغالبة في أفريقيا لاسيما دول الساحل رغم مختلف البرامج والمساعي لتحقيق اقلاع تنموي يحد من عدّة مشاكل وأزمات تعاني منها خصوصا الأوضاع الاجتماعية المتردية وحالة الانكشاف الأمني عبر تفعيل ثنائية الأمن والتنمية، إلا أنها باتت حالة مصتعصية ومتأصلة في هذا الفضاء الجغرافي، نتيجة جملة من المسببات الواقفة خلفها أبرزها إشكالية بناء الدولة وعجزها الوظيفي تشووها البنيوي في أداء الوظائف المنوطة بها كونها اعتمدت على الآليات ووسائل لاتتواءم

---

[269]-خالد بشكيط، مرجع سابق، ص99.

[270]-كريم مصلوح، "**الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، ط1 2014، ص120.

[271] -أسماء رسولي، "**التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر2001**" أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2017-2018، ص219.

وطبيعة البناء الاجتماعي عبر وحداوية النظم الحزبية وشخصنتها والاعتماد على الشرعية التاريخية في بنائها، التي تضافرت معها تعددية إثنية وهوياتية شكّلت عائقا أمام بناء ولاءات وطنية وباتت عاملا ضاغط على مؤسسات الدولية ومصدرا للنزاعات والصراعات حول الموارد السلطة وانتشار عصابات وأمراء الحروب التي تتغذى من الموارد الطاقوية والمعدنية التي تزخر بها المنطقة، زيادة على دخولها ضمن أجندات المنافسة الدولية وتفاعلات الفواعل الإقليمية والدولية المدفوعة بالطابع البراغماتي في سلوكاتها مما اعاق مسارات التنموية ، ونقل فوائض الموارد لصالحها مما عقدّ من مأمورية الفواعل الداخلية في فعلها التنموي .

وكإجابة على المشكلة البحثية تساهم كل من تحديات بناء الدولة في الساحل الأفريقي وكذا تعقيدا التعدد الاثني والهوياتي الممزوج بالتدخلات والصراعات الفوق دولية في استفحال ظاهرة العجز التنموي نتيجة لحالة الترابط والتماسك الشديدين بين كل منها.

قائمة المراجع:

الكتب :

-محمد بوبوش،"**الأمن في منطقة الساحل والصحراء**"،درا الخليج، عمان، الأردن،2017.

-مصلوح كريم ،"**الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**"،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،أبو ظبي، الإمارات، ط 1، 2014.

الأطروحات والرسائل:

-بشكيط خالد،"**المقاربة التنموية في مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2018-2019.

-بلحاج سليم،"**التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري**"،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة01، 2020-2021.

-بوعشيبة عائشة،"**أثر النزاعات الاثنية على التنمية في إفريقيا:دراسة حالة الكونغو الديمقراطية**"،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر،2017- 2018.

-بن عاشور عائشة ،"**إشكالية الأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي**"،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2020-2021.

- حاج محمد فضيلة،"**التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي وتاثيرها على الأمن القومي الجزائري**"،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران2 ،2018-2019.

-رسولي أسماء،"**التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر2001**" أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2017-2018.

-غربي عبد الوهاب،"**التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الأفريقي ولتعكاساته الأمنية على الجزائر في فترة 2011-2020**"،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر03 ،2021-2022،ص200

المقالات:

- التميمي شمسان عوض ،"**روسيا و إفريقيا..حرب باردة جديدة؟**"،ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 12 سبتمبر 2021.

-العلوي الحسين الشيخ ،"**صراع الإرادات السعودي-الإيراني في منطقة الساحل وغرب افريقيا**"،تقارير،مركز الجزيرة للدراسات،19 نوفمبر 2015.

-أبو بكر فضل محمد عبد الشافع،"**أمن الساحل الأفريقي**"،مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية،العدد الأول أكتوبر2020.

-أحمد حمدي عبد الرحمن ،"**تقويم مقاربات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي**"،دراسات،مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،القاهرة.أكتوبر2022.

-أوراكشي سرحات،"**بروز دور تركيا في أفريقيا الصاعدة**"،ورقة تحليلية،مركز الجزيرة للدراسات،16 جانفي 2022.

-إبراهيم شادي ،"**خريطة السلاح في إفريقيا: بين سياسات الاستعمار الجديد وتنافس القوى الكبرى**"،ورقة تحليلية مركز الجزيرة للدراسات ،12 سبتمبر2021.

-الطيب بروال،"**استراتيجية الاتحاد الأوروبي-الفرنسي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي**"،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،المجلد 06،العدد01،السنة 2019.

-بلماحي محمد وصافو محمد،"**الاستراتيجية الأمنى التركية في منطقة الساحل الإفريقي:حماية للمصالح الاقتصادية أم تحدي للنفوذ التقليدي الفرنسي**"،مجلة السياسة العالمية، المجلد07،العدد02، السنة 2023.

-بومليك نوال ،"**أثر التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي**"،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد10،العدد01، 2023.
-بن سعيد خديجة،"**محدودية دور الأطراف الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي**"،مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد13، العدد01، أفريل2022.
-زروقة إسماعيل،"**الصراع على السلطة وإشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي:دراسة حالة مالي**"،مجلة البحوث السياسية والإدارية جامعة الجلفة،المجلد06،العدد11 ،2017.
-فرحات علاء الدين وآخرون ،"**المجتمع التعددي في الدولة الإفريقية من منظور الفعل الهوياتي: بين الاستقرار والتفكك الدولتي**"،مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المركو الديمقراطي العربي المجلد الثاني،العدد الخامس مارس2019.
-شكيمة ياسين،"**مصادر الفقرفي دول الساحل الأفريقي:وفق منظور الأمن الإنساني**"،مجلة العلوم القانونية والسياسية،المجلد10،العدد 01 ،أفريل2019.
-طعمة أمجد زين العابدين،"**فرنسا والساحل الأفريقي: بين رغبات تحقيق الأمن واستعادة الإرث الاستعماري**"،مجلة دراسات دولية،العدد الرابع والثمانون، 2021.
-كاهي مبروك،"**منطقة الساحل الأفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة**"،مجلة تحولات،جامعة ورقلة، الجزائر المجلد الثاني،العدد الأول، جانفي2019.
-لو سمعان جان،"**دول الخليج وجهود إرساء الاستقرار في منطقة الساحل**"،**نظرة تحليلية**،أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية،نوفمبر 2021.
-مشرط يحي،"**الاستراتيجية الأوروبية في منطقة الساحل الأفريقي**"،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد05 العدد02 .
-منصوري سفيان وبخوش سامي،"**استراتيجية الاتحاد الأوروبي ثلاثية الأبعاد حيال الساحل الإفريقي السياقات والمضامين**"،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،المجلد08،العدد01، السنة 2021.
- ونوغي مصطفى ،"**جدلية الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي**"،مجلة الدراسات الأفريقية،عدد38،جوان 2015.

المواقع الالكترونية:

-عسكر أحمد،"**دوافع التنافس الروسي-الفرنسي في منكقة الساحل والصحراء**"،قضايا وتحليلات،مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،08 أفريل2021،من الموقع: https://acpss.ahram.org.eg/News/17104.aspxتاريخ الاطلاع:2023/08/02، على الساعة: 11:27 .
-محمد فريد سالي ، "**الساحل والصحراء ما بين الإمكانيات الاقتصادية وفرص الاستثمار الجاذبة وبين انتشار ظاهرة الإرهاب**" ،18 سبتمبر 2021،مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية،من الموقع: https://pharostudies.com/?p=7818 ،تاريخ الاطلاع:04 أوت 2023 على الساعة:23:54.

-نور طارق جمال الدين، "**التنافس الدولي داخل الساحل الإفريقي**"،المركز العربي الديمقراطي،22 ماي 2023، من الموقع:https://democraticac.de/?p=89807 ،تاريخ الاطلاع:2023/08/05، على الساعة:22:47.

-**الإمارات..إقلاع اول طائرة عسكرية لمساعدة فرنسا بالساحل الأفريقي**،صحيفة الخليج الجديد، 26 أفريل2021، من الموقع: https://thenewkhalij.news/article/229183 ،تاريخ الإطلاع:2023/08/05، على الساعة/11:23.

-**سياسة إيران تجاه إفريقيا من منظور الجيواستراتيجية المذهبية**،دراسات،مجلة السياسة الدولية،2020/01/01، من الموقع: http://www.siyassa.org.eg/News/17946.aspx ،تاريخ الاطلاع/2023/08/05، على الساعة:17:38.

-إسرائيل تطلب من تشاد تضييق الخناق على إيران وحزب الله في منطقة الساحل،صحيفة العربي الجديد، 2023/02/02، من الموقع:https://www.alaraby.co.uk/politics ،تاريخ الاطلاع:2023/08/05، على الساعة:18:00.

[1]**U.S.Strategy Toward Sub-Saharan Africa**, President Joe Biden African Union Summit, The Whihe House Washington, February 5, 2021, P04.

[1] Judd Devermont, **False Choices:U.S. Policy toward Coastal West Africa and the Sahel**, P01.Center for Strategic & International Studies(CSIS), United States Institute of Peace, Washington, JUNE 2021, p01.

استراتيجية التكامل الاقتصادي الافريقي بين الفرص والتحديات

الاسم واللقب: زغبيد نسيم لطفي -المدرسة العليا للمحاسبة والمالية

التخصص: بنك وهندسة مالية

البريد الالكترونيnzeghbid@escf-constantine.dz

ملخص :

في ظل ما يشهده عالم اليوم، من اتجاه جديد في العلاقات الاقتصادية التي أصبحت تُميز الاقتصاد العالمي، من اتجاه نحو التكامل، وزيادة الترابط، والتشابك بين اقتصاديات تتمثل في الاتجاه نحو تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية، واحتلت هذه الظاهرة مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية، حيث شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، و عليه سنسلط الضوء في هذا الموضوع على تجارب التكامل الاقتصادية الإفريقية في تحقيق للتنمية الاقتصادية وقد خلصت الدراسة الى أن الدول الإفريقية كانت دول سباقة في صياغة عدة أشكال وأنماط للتكامل الاقتصادي ومع ذلك لم تساهم هذه المبادرات في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة بالمنطقة .عكس باقي دول العالم التي كان للتكامل الاقتصادي الأثر الإيجابي الكبير على مختلف المؤشرات الاقتصادية وتعتبر منطقة التجارة الحرة الأفريقية التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2019 حجر أساس تعلق عليه الدول الإفريقية آمالا كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية بها.

كلمات مفتاحية: التنمية الاقتصادية، التكامل الاقتصادي، افريقيا، التكامل الافريقي

Abstract :

In light of the current developments in the world, there is a new trend in economic relations that distinguishes the global economy. This trend is towards integration, increased interconnectedness, and interdependence among economies, represented by a shift towards forming regional economic blocs. This phenomenon has taken a prominent place in economic literature. The world has recently witnessed widespread activity in the formation of regional economic blocs, whether on a bilateral, subregional, or regional basis. Therefore, in this topic,

we will shed light on the experiences of African economic integration in achieving economic development.The study has concluded that African countries have been pioneers in shaping various forms and patterns of economic integration. However, these initiatives have not contributed to increasing economic growth rates or reducing unemployment rates in the region, unlike the rest of the world, where economic integration has had a significantly positive impact on various economic indicators. The African Continental Free Trade Area, which came into effect in 2019, is considered a cornerstone that African countries have high hopes for in achieving economic development.

Keywords: Economic development, economic integration, Africa, African Integration.

مقدمة:

يعتبر انضمام الدول إلى التكتلات الاقتصادية الدولية إحدى الوسائل الرئيسية التي تساعد على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي بالإضافة الى الامتيازات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي الذي تحققه الدول جراء التكامل الاقتصادي، هذا ويتحدد المضمون الفعلي لعمليات التكامل الاقتصادي وطابعها بخصائص الدول المساهمة ومكانة تلك الدول في نظام الاقتصاد العالمي فالدول المتقدمة تستخدم التكامل لتعزيز القدرات الاقتصادية وزيادة النفوذ والإبقاء على عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية. في حين تتسم العملية التكاملية في البلدان النامية بطابع تقدمي يستجيب للمصالح المشتركة لهذه الدول؛ لأنها تساعد على تطوير اقتصادياتها والتقليل من التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة.

إذا كانت تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي غنية في نتائجها عظيمة في خطواتها ومناهجها فان واقع الحال يكشف عكس ذلك حينما يتعلق الأمر ببعض تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول النامية» وهذه التجارب تتشابه فيما بينها من حيث ضآلة النتائج المترتبة على قيامها كما أن ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية في إفريقيا وانعدام الشروط والمعايير التي يجب على الدول الوفاء بها مسبقا قبل الانضمام إليها ترتب عنه تواجد غالبية دول المنطقة بعضوية أكثر من تكتل اقتصادي وبالتالي نتج عن ذلك تداخل كبير بين بعض التكتلات الاقتصادية وتعددت التزامات الدول وبذلك أصبحت كل دولة مجبرة على تبني أكثر من سياسة وبرنامج بالإضافة إلى الالتزامات المالية وتعارض المصالح: وهذا ما يتعارض مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة

التي تنص على أن الدولة العضو بتجمع اقتصادي إقليمي ينبغي عليها ألا تنضم إلى أكثر من اتحاد جمركي. وتميزت غالبية الدول الأفريقية بضعف الاداء الاقتصادي قاريا وعالميا فكان اللجوء إلى التكامل الاقتصادي الجزئي من بين الاستراتيجيات التنموية المهمة لدول القارة هذا وقد عرفت التكتلات الاقتصادية في افريقيا تفاوتا من حيث الموارد المالية والإمكانيات البشرية» فمثلا نجد الموارد الضخمة في كل من تجمع الكوميسا والايكواس مقارنة مع باقي التكتلات؛ غير أنه نجد أن تجارب التكامل للدول الافريقية لم تحقق النتائج المرجوة؛ إذ لم ترق للتجارة البينية إلى الحد المطلوب ولم يكن هناك تنسيق للسياسات بين بعض التكتلات؛ بالإضافة إلى عدم تنفيذ الالتزامات من طرف بعض الدول الأعضاء سواء فيما يتعلق بحركة السلع أو الأشخاص أو رؤوس الأموال ومع ذلك كانت هناك جهود ناجحة على مستوى إزالة العوائق الجمركية وغير للجمركية وتنسيق للسياسات كتكتل الكوميسا مثلا. وهناك بعض التكتلات الاقتصادية عملت على تعزيز التعاون في المجال السياسي والأمني مثلما ساهم تجمع الايكواس في حفظ السلم والأمن في بعض الدول الإفريقية كما عرفت تجارب الدول الافريقية جنوب الصحراء تقدما محسوسا في مجال التعاون الاقتصادي.

اشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن تقييم أداء التكامل الاقتصادي الإقليمي في افريقيا في ظل الإخفاقات والآفاق المستقبلية؟

تحتوي هذه الدراسة على تساؤلات رئيسة، سوف تتحقق أهداف الدراسة من خال الإجابة عنها، وهذه التساؤلات هي كما يلي:

على أساس هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

-1ما هو التكامل الاقتصادي؟

-2ماهي مختلف صور التكامل في القارة الإفريقية؟

-3هل بوسع التكامل الاقتصادي تقديم حلول للمشكلات المعقدة التي تعاني منها القارة الافريقية؟

-4ما هي العوامل الحقيقية التي حالت دون تحقيق حلم الشعوب الافريقية في الاتحاد والتكامل؟

5-هل هناك افاق مستقبلية للاتحاد والتكامل وتحقيق الوحدة الافريقية؟

فرضية الدراسة:

كما اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من الفرضيات تمثلت في:

1. التكامل الاقتصادي بين الدول أصبح ضروري للتقليل من الآثار السلبية للعولمة والاندماج بشكل إيجابي ف الاقتصاد العالمي.
2. التكامل لا يساعد على الاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتجمعة.
3. يشكل التكامل الاقتصادي الافريقي محالا لتحقيق التنمية الاقتصادية ومسلكا لمواكبة تطور التكتلات الاقتصادية الأخرى.
4. تعتبر ازدواجية العضوية ف أكثر من تكتل إقليمي التي تميزت بما معظم دول افريقيا أهم العقبات التي تحول دون تجسيد
5. الاتفاقات المبرمة بين الدول الافريقية» وبالتالي عدم بجاحه.
6. خيار المستقبل الوحيد والأفضل لدول افريقيا لتنمية اقتصاداتها والرفع من قوتها التنافسية والتفاوضية في ظل المتغيرات الدولية مرتبط بتكاملها الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة في التحليل الاقتصادي، وذلك من خلال تزايد الحاجة لمزيد من التعاون والتكامل الدولي لتعظيم مكاسب تحرير التجارة ودور التكتلات الإقليمية في دفع عجلة النمو

الاقتصادي بالدول المتحدة من خلال الاستفادة من المزايا النسبية لكل منها. كما تتجلى أهمية هذا الموضوع في معرفة أهم الخيارات الاستراتيجية التي تتلاءم مع اقتصاديات دول إفريقيا لتحسين أدائها الاقتصادي والتعامل مع التكتلات الاقتصادية من موقع التكافؤ لا من موقع التبعية. ذلك أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونجاحها والدفاع عن المصالح الاقتصادية بالنسبة لهذه الدول منفردة من الصعب تحقيقها

اهداف الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة يتمثل في تحليل ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وإمكانية تجسيدها في القارة الافريقية وكيف هذه الأخيرة أن تواجه مختلف التحديات الراهنة» مع تحديد مشاكل ومعوقات المستويات المختلفة للتكامل التي أقامتها

منهج الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يتطلب استعراض وتحليل الأدبيات والمراجع الأولية والثانوية المرتبطة بموضوع الدراسة. وقد تم الاستعانة بمصادر مكتبية من أهمها المراجع والدوريات العلمية والإحصاءات والتقارير الدولية الصادرة عن منظمات وجهات عامليه مهتمة بموضوع الدراسة.

1-الإطار النضري للتكامل الاقتصادي:

1-1تعريف التكامل الاقتصادي:

يعرف التكامل الاقتصادي بأنه صيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي عملية تنسيق مستمرة ومتصلة، تتضمن مجموعة من الإجراءات، بهدف إزالة القيود عن حركة التجارة، وعناصر الإنتاج بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية الاقتصادية المتجانسة، كما تتضمن عملية التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والإنتاجية بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع (عبد المطلب، 2003).

1-2أثار التكامل الاقتصادي:

فيما يلي نعرض باختصار إيجابيات التكامل الاقتصادي وسلبياته:

الأثار الإيجابية:

زيادة معدلات النمو: مثلاً في تجربة دول الاتحاد الأوروبي التي بدأت تنظيم التعاون الاقتصادي بدءاً من عام 1950 وصولاً إلى إنشاء الاتحاد الأوروبي، في حال لم يكن التكامل الاقتصادي موجوداً آنذاك، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع بداية الألفية الثانية سيكون خُمْسَ ما كان عليه فعلاً نتيجة التكامل الاقتصادي (Badinger, 2001). وقد نمذجَ أيضاً Dalimovأوّلَ مرّة الآثارَ الديناميكية للتكامل الاقتصادي في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المُتحدة، بالاعتماد على رؤية شبيهة بمبدأ الأواني المُستطرقة. تِلك الأواني تُمثل الدول، والحواجز ما بين الأواني تمثل القيود السابقة، وإزالة تلك الحواجز تؤدي إلى تدفق السوائل التي تُمثل القيمة المَضافة التي تتولد من تفاعل كلا الاقتصادين مع بعضهما(Dalimov, 2009) .

أثر خلق التجارة: بمعنى أن التكامل الاقتصادي كلما اتسع نطاقه وعدد الدول الداخلة في تلك الاتفاقيات والترتيبات، زادت احتمالية الاستيراد من المُنتجين الأقل كلفةً مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف، إضافة لإمكانية الحصول على مُنتجات وخدمات جديدة لم تكن متوفرة سابقاً وتوفير جوٍّ من المُنافسة. مثلاً قبل إنشاء التكامل الاقتصادي لم تكن تستطيع الدولة A استيراد مُنتج معين (أو ذي كلفة عالية) من الدولة B بسبب القيود الجمركية وغير الجمركية أو بسبب السياسات الحمائية الوطنية على الرغم من أن الدولة B هي أعلى كفاءة وتستطيع الإنتاج بأقل تكلفة في إنتاج ذلك المنتج المُعين. ويعرض Osnago and Ruta، آثار انضمام بريطانيا للاتحاد الأوروبي إذ إنَّ تجارة السلع والخدمات مع بريطانيا قد زادت بنسبة 42% خلال الأعوام 1995 و2012 والقيمة المُضافة بنسبة 14% (Mulabdic, Osnago, & Ruta, 2017).

تحقيق اقتصاديات الحجم والتخصص نتيجة تحرير التجارة الدولية: مثلاً نتيجة القيود السابقة، كانت تضطر الدولة A إلى إنتاج المُنتج x و yلتلبية حاجاتها من المُنتجين وستُخصص مواردها لذلك، على الرغم من أنها مُنخفضة الكفاءة في إنتاج y و تمتلك ميزة نسبية في إنتاجx ، بينما الدولة B هي على العكس من A في كفاءة إنتاج المُنتجين. نتيجة تحرير التجارة وإزالة العوائق بين الأسواق تسطيع الدولتان التخصص في

إنتاج المُنتجات الأكثر كفاءة وتخصيص موارد أكثر لذلك وصولاً لاقتصاديات الحجم واستيراد المنتج الذي لا تمتلك ميزة نسبية في إنتاجه.

زيادة فُرص العمل وانتقال التكنولوجيا: فتحرير التجارة وتدفق رؤوس الأموال يؤدي إلى توسيع السوق ودخول شركات وقطاعات جديدة إلى الاقتصاد، جالبةً التكنولوجيا من البلد الأم إضافةً لتشغيل العمالة المحلية.

الاستقرار السياسي: فكُلما ارتفع مستوى التكامل الاقتصادي، زادت اعتمادية الدول الداخلة ضمن منطقة التكامل على بعضها بمعنى توسيع المصالح المُشتركة، وعليه تسعى تلك الدول إلى تجنب الخلافات السياسية وحلها سلمياً، وذلك ما يزيد الاستقرار السياسي.

الآثار السلبية:

حويل التجارة: على العكس من الأثر الإيجابي لخلق التجارة. من الممكن أن الدولة A كانت تستورد المنتج من الدولة B الذي يمتلك ميزة نسبية في إنتاجه أي هو الأكفأ والأقل تكلفة، لكن على فرض تمت عملية التكامل الاقتصادي مع الدولة C التي تُنتج المُنتج x أيضاً لكن بكفاءة أقل وتكلفة أعلى، وفرضت رسوم جمركية عالية على الدول خارج منطقة التكامل أو فرضت إجراءات حمائية للمُنتجين داخل هذه المنطقة، في هذه الحالة قد يتحول الاستيراد من الدولة B ذات الكفاءة في الإنتاج إلى C الأقل كفاءة. وذات تلك العقبات قد تواجه تدفقات رؤوس الأموال من دول خارج منطقة التكامل الاقتصادي.

فُقدان السيادة الوطنية: تصلُ الدول الأعضاء عند المستويات العالية من التكامل إلى مرحلة فقدان السيادة على العديد من السياسات والقرارات كونها لا تستطيع التفرد باتخاذ القرار مثلَ الإصدار النقدي في حالة الاتحاد النقدي.

المُنافسة الشديدة والتحول الاقتصادي: مثلاً عند انضمام بريطانيا للاتحاد الأوروبي؛ عمِدت العديد من المنشآت والمصانع إلى نقل أعمالها باتجاه الجنوب البريطاني كونه أقرب إلى الأسواق الأوروبية مما يُخفض تكاليف النقل. هذا الانتقال أدى إلى انخفاض مستويات التوظيف في الشمال. من ناحية أُخرى أيضاً واجهت

بريطانيا مُنافسة واسعة جراء دخول الموردين المُنافسين إلى اقتصادها ومُزاحمة أصحاب الأعمال الأصليين، هذا أدى إلى انخفاض مستويات التوظيف. ذلك على الرغم من الإيجابيات التي تُحققها المُنافسة (Overman & Winters, 2011).

مُزاحمة العمالة المحلية والهجرة: مثلما ذكرنا إن بعض مستويات التكامل الاقتصادي تشمل تحرير قيود تدفق العمالة عبر الحدود. وتعددت الدراسات التي تحاول قياس آثار التكامل الاقتصادي على مستويات الأجور والتوظيف نتيجة المزاحمة من العمالة الخارجية القادمة، منها ما يدُلُّ على آثار إيجابية ومنها السلبية. لكن في بريطانيا، حيث تحرير تدفق العمالة، بالإضافة إلى مرونة أسواق العمل هُناك واللغة الانكليزية؛ كان تدفق العمالة إليها كبيراً وغير متوقع، خصوصاً من الدول الأقل حظاً في العمل المُصدرة للعمالة التي تمتلك مهارات تفوق ما يملُكها سُكان بريطانيا الأصليين، ذلك أن العمالة القادمة من تلك البُلدان تسعى دائماً لاكتساب المهارات أكثر للحصول على فُرص عمل أكبر وبدورها ترضى بإجورٍ قليلةٍ في البداية، على عكس مُعظم سُكان بريطانيا، هذا بدوره أدى إلى مُزاحمة تلك العمالة للعمالة المحلية (وهو أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع البريطانيين للتصويت لخروج بلدهم من الاتحاد الأوروبي. (Altorjai, 2013)

2-مستويات التكامل الاقتصادي:

فيما يلي نعرض بإيجاز الاتفاقيات والترتيبات التي تُحدد مستويات التكامل الاقتصادي:

اتفاقية التجارة التفضيلية"Preferential Trade Agreement "

يُعدّ هذا المستوى أدنى مستوى للتكامل الاقتصادي؛ تُخفِّضُ فيه البلدان الداخلة بالاتفاقيةِ التعرفاتِ الجمركية فيما بينها لبعض السلع بغرض تسهيل تدفقها، وليس بالضرورة إزالتها بالكامل وقد لا تشمل حتى القيود غير الجُمركية. وتُبقي على تعريفات جمركية أعلى بالنسبة للبلدان خارج الاتفاقية. مثل اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ بين أُستراليا ونيوزيلاندا.

اتفاقية التجارة الحرة"Free Trade Agreement FTA "

في أبسط أشكالها تزالُ التعرفات الجمركية كلها (أو مُعظمها) وأنظمة حصص الاستيراد ما بين الأعضاء لخلقِ منطقة للتجارة الحرة، وهي تُوَجَّه غالباً لتجارة السلع.قد تتوسع لتشمل الخدمات والعمالة وخصوصاً الماهرة منها والتنسيق المتبادل لبعض السياسات؛ مثل الإعانات والقيود غير الجمركية، ويعد من أشهر الأمثلة على هذا النوع من الاتفاقيات منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية.(NAFTA)

الاتحاد الجمركي"Customs Union"

إضافةٌ لخلقِ منطقةٍ للتجارة الحرة يطلب إنشاء الاتحاد الجمركي من الدول الأعضاء التنسيقَ فيما بينهم فيما يخص السياسات التجارية مع الدول خارج الاتحاد الجُمركي؛ مثلَ فرضِ تعرفاتٍ جمركيةٍ وحصصٍ موحَّدةٍ، فتظهر الدول الأعضاء كتلةً واحدة بالنسبة لباقي الدول. أشهر الاتحادات هو الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي.(EUCU)

السوق المُشتركة'Common Market"

تعدّ هذه الخطوة لاحقة لإنشاء اتحاد جمركي فتُزال في السوق المُشتركة جميعُ القيودِ على تدفق الأفراد والعمالة المُقيمة وغير المُقيمة ورأس المال والقيود غير الجمركية، وتطلب تنسيقاُ عالي المستوى على صعيد السياسات الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية للأعضاء. أحدُ الأمثلة هو السوق المشتركة الشرقُ إفريقية(EACM) ؛ التي هي بالأصل امتدادٌ لاتحادٍ جمركيّ أُنشئ مع الأعضاء نفسهم.

الاتحاد النقدي "Monetary Union"

نتيجة التكامل عالي المستوى الذي تُنتجه السوق المُشتركة تنشأ لدى المتعاملين في البلدان ضمن السوق انكشافات مُستمرة على مخاطر أسعار الصرف بسبب التبادل التجاري وتسوية المدفوعات بين البلدان بالعملات المُختلفة ضمن تلك السوق، ذلك إضافةً للاختلافات في بعض السياسات الاقتصادية تخلق

تكاليفَ لأولئك المتعاملين على الرغم من التحرر من القيود الجمركية والتعريفات كلها. ويَكمُن الحل في مستوى أعلى من التكامل الاقتصادي وهو الاتحاد النقدي؛ وفيه يتم إما تثبيت أسعار الصرف لعملات البلدان ضمن السوق، أو تَبَنّي عملة وطنية موحدة في السوق، مثل العملة الأوروبية الموحدة "اليورو". هذا المستوى العالي من التكامل الاقتصادي لا يطلب تنسيقاً على مستوى السياسات الاقتصادية، وإنما يطلب توحيد بعض السياسات ضمن هذا الاتحاد، خصوصاً السياسة النقدية إذ تُنشَأُ سياسة موحدة بين دول الاتحاد (مثلاً دول منطقة اليورو)، إضافةً إلى التنسيق عالي المستوى على صعيد عديد من سياسات الاقتصاد الكلي، مثلاً قد تطال سياسات الإنفاق الحكومي. هذا بدوره يتطلب تناغماً سياسياً بين الدول الأعضاء للوصول إلى هذا المستوى من التكامل الاقتصادي.

الاتحاد الاقتصادي"Economic Union"

يُعد الاتحاد الاقتصادي أعمق مستوى من التكامل الاقتصادي، ويتطلب التنسيق والتناغم على صعيد العديد من سياسات الاقتصاد الكُلي إذ قد يصل في أعلى مستوياته لدرجة التوحيد في مُعظم السياسات الاقتصادية ضمن دول الاتحاد. يتطلب هذا المستوى العميق جداً من التكامل الاقتصادي إنشاء إطار قانوني وتشريعي مُتقارب ضمن دول الاتحاد. ذلك بهدف تأمين وجود تكتل اقتصادي يتيح التسهيل الكامل لتنقل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والعمالة والمُعاملة المُتماثلة للفاعلين الاقتصاديين ضمن دول الاتحاد. ويُعدُّ الاتحاد الأوروبي (EU) أحد أشهر الأمثلة للاتحاد الاقتصادي؛ من حيثُ العملة والسياسة النقدية الموحدة (ممثلةً بالبنك المركزي الأوروبي .((ECB) ويعدُّ الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EAEU) مثال آخر عن الاتحاد الاقتصادي؛ أسست هذا الاتحاد روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا وضم دولاً أُخرى لاحقاً، وهو يهدف إلى ضمان تدفق السلع والخدمات والعمالة ورؤوس الأموال بين دول الاتحاد، وتوحيد عدد من سياسات الاقتصاد الكلي المتعلقة بالنقل والصناعة والزراعة والطاقة والاستثمار الأجنبي المباشر والجمارك، إضافة لضمان وجود جو من المنافسة ومكافحة الاحتكار، إلا أنه لم يصل إلى مستوى الاتحاد الأوروبي من حيث العملة الموحدة. (Burges, 2023)

3-خريطة التجمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا:

سيتم تناول التجمعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية المُعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي وذلك كما يلي:

3-1و اقع التكامل الاقتصادي الأفريقي:

تظافرت جهود زعماء أفريقيا بعيد استقلالهم فى إقامة وحدة قارية» فأنشأوا منظمة الوحدة الافريقية عام 1963 بهدف حل النزاعات بين الأفارقة والعمل على ترقية حياة شعوب القارة والعمل على إقامة تكامل اقتصادي قاري يعزز السلام وبدعم التنمية المشتركة لاقتصادات أفريقيا .كما تأسست العديد من التجمعات الإقليمية في أفريقيا تباعا بعد ذلك؛ وتوالت الجهود الرامية إلى رسم خطة واضحة المعالم ومحددة المراحل؛ تنتهي بأفريقيا موحدة اقتصاديا.

الجدول رقم 01: مراحل تأسيس اتحاد اقتصادي أفريقي حسب اتفاقية أبوجا

المرحلة	المدة	الهدف	الخطوات
الأولى	05	تقوية الإطار المؤسساتي	• تقوية وتدعيم التجمعات المعتمدة وإقامة تجمعات أخرى
الثانية	08	التحضير لإنشاء منطقة تبادل حر	• تثبيت الحواجز الجمركية وغير الجمركية على مستوى كل مجموعة، ثم الخفض التدريجي للحواجز المعيقة للتجارة البينية؛ • رفع مستوى التنسيق الجمركي وتوحيد أنظمة الدفع والعبور .
الثالثة	10	إقامة منطقة تبادل حر داخل كل تجمع	• إقرار جدول زمني للإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية ثم إنشاء منطقة التبادل الحر .
الرابعة	02	إقامة اتحادات جمركية داخل كل تجمع	• إعداد تعريفة جمركية خارجية مشتركة وإنشاء اتحادات جمركية؛ • توحيد وتنسيق الأنظمة الجمركية بين مختلف الاتحادات الجمركية.
الخامسة	04	إقامة سوق أفريقية مشتركة	• إقرار تعريفة جمركية أفريقية موحدة؛ • توحيد السياسات النقدية، المالية والجبائية؛ • حرية حركة عوامل الإنتاج
السادسة	05	إقامة اتحاد اقتصادي قاري	• إنشاء صندوق نقدي أفريقي وبنك مركزي أفريقي وعملة موحدة؛ • إنشاء برلمان عموم أفريقيا.

المصدر: من اعداد الباحث

ولتحقيق هذه الخطة فقد اعتمدت الجماعة الاقتصادية الأفريقية على ثمان تجمعات اقتصادية إقليمية موزعة على كامل تراب أفريقيا واعتبرتها الركائز الأساسية لهذه الخطة؛ تتمثل هذه المجتمعات في: (Union Africaine, 2017)

- اتحاد المغرب العربي UMA
- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS
- الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ECCAS
- تجمع دول الساحل والصحراء CEN-SAD
- جماعة شرق أفريقيا EAC
- الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي SADC
- السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي COMESA
- الهيئة الحكومية للتنمية IGAD

الجدول رقم 02: التجمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا

المجموعة	الرمز	الدول الأعضاء
اتحاد المغرب العربي	UMA	المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	ECOWAS	بنين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، مالي، ساحل العاج، غامبيا، غانا، النيجر، غينيا، غينيا بيساو، السنغال، سيراليون، الطوغو.
الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	ECAAS	أنجولا، بورندي، الكاميرون، تشاد، أفريقيا الوسطى، ج الكونغو د، رواندا، غينيا بيساو، الغابون، ساوتومي
تجمع دول الساحل والصحراء	CEN SAD	ليبيا، مالي، النيجر، تشاد، السودان، بوركينافاسو، البنين، أفريقيا الوسطى، جزر القمر، ساحل العاج، جيبوتي، مصر، أريتيريا، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، تونس، المغرب، نيجيريا، السنغال، سيراليون، الصومال، الطوغو، موريتانيا
جماعة شرق أفريقيا	EAC	كينيا، تنزانيا، رواندا، بورندي، أوغندا
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	SADC	جنوب أفريقيا، أنغولا، بوتسوانا، ليسوتو، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، الكونغو، تنزانيا، السيشل، زامبيا، زيمبابوي، سوازيلاند
السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	COMESA	بورندي، جزر القمر، السودان، مصر، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، أوغندا، الكونغو د، رواندا، السيشل، سوازيلاند، زامبيا، زيمبابوي
الهيئة الحكومية للتنمية	IGAD	جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، أوغندا، الصومال، السودان، جنوب السودان

المصدر: دليل التكامل الإقليمي الأفريقي لسنة 2016؛ ص: 3.

بدأت مرحلة مبكرة من التكامل الاقتصادي على الصعيد القاري خلال العقود الأولى من الاستقلال بموجب خطة عمل لاغوس، وهي مبادرة من منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي منذ عام 2002) تم تبنّيها في عام 1980. وقد فشلت هذه المرحلة المبكرة من التكامل في تحقيق أهدافها إلى حدٍّ كبير، حيث كان الكثير من قادة دول القارة متردّدًا في التنازل عن بعض مظاهر وجوانب "السيادة"، لصالح عملية تكاملية أوسع نطاقًا. لذا، وباستثناء التكامل في منطقة الفرنك، لم يصل التنفيذ أبدًا في أيٍّ من مساعي التكامل آنذاك إلى وضع اتفاقية للتجارة الحرة، ناهيك عن درجة أعمق من التكامل، ساعد على ذلك افتقاد تلك الدول القدرة على تقديم التعويضات للمتضرّرين من عملية التكامل على المستوى الإقليمي (Wil & Salih, 2019) وبعد نحو عقدٍ من الزمان تبنَّت دول القارة معاهدة أبوجا لعام 1991 والتي استهدفت إزالة كافة الحواجز التي تعوق حركة التجارة فى السلع والخدمات من ناحية، وتحقيق حرية حركة كافة عناصر الإنتاج والوصول إلى

الاندماج الكامل للقارة (الأمم المتحدة، 2007) . وذلك على ست مراحل متتالية في فترة زمنية لا تتعدَّى 34 عامًا من دخول المعاهدة حيِّز النفاذ[37] (دخلت حيِّز النفاذ في مايو 1994)؛ على الترتيب التالي: المرحلة الأولى (1994-1999)، المرحلة الثانية (1999-2007)، المرحلة الثالثة (2007-2017)، المرحلة الرابعة (2017-2019)، المرحلة الخامسة (2020-2023)، المرحلة السادسة (2024-2028). وطبقًا للمراحل السابقة، يكون من المفترض الآن (سبتمبر 2022) أن الجماعة الاقتصادية الأفريقية قد أكملت مراحلها الأربع الأولى، وعلى وشك الانتهاء من المرحلة الخامسة، إلا أنه استنادًا إلى تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي الصادر عام 2019 بعنوان "حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا"، والتقرير الثالث الصادر عام 2021 بعنوان "جعل حرية تنقل الأفراد مركز التكامل القاري"، تفاوت أداء التنظيمات الإقليمية المذكورة في تحقيق الأهداف والغايات سالفة البيان، فلم تتجاوز أي من المنظمات الإقليمية إكمال المرحلة الثالثة؛ مع قدر من الانتقائية في تطبيق بعض جوانب المراحل التالية ودونما التزام بالنهج التدرُّجي الوارد في اتفاقية أبوجا (African Union, The Status of Regional Integration in Africa, 2019)

وعلى صعيد حرية تنقُّل الأشخاص، ومع الاعتراف بوجود فجوات وتفاوتات في نطاق تلك الحرية ومدى تنفيذها، حقَّقت المجموعات الاقتصادية الإقليمية تقدُّمًا ملحوظًا ومتفاوتًا كان لـ"إيكواس" فيه السبق حيث يتمتع مواطنو دول غرب أفريقيا بحق التنقُّل دونما قيود، وبلغت نسبة الالتزام بمعايير مقياس الاندماج 100٪ متساوية مع الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا، بينما كان معدل التزام باقي التنظيمات ومن بينها "السادك" و"الكوميسا" أقل من 65٪. فرغم تبنِّي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك) بروتوكولا بشأن تسهيل حركة الأشخاص الطبيعيِّين، والقضاء تدريجيًّا على العقبات التي تعترض ذلك؛ إلا أنه لم يدخل حيِّز التنفيذ بعد.

وفيما يتَّصل بتكامل عناصر الإنتاج أو التكامل الإنتاجي والبنية التحتية؛ أشار تقرير 2019 إلى سعي جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية جاهدة لضمان التكامل الإنتاجي الفعال الذي يُعَدُّ -كما سلف البيان- من بين العوامل الحاسمة لإنشاء قاعدة اقتصادية أكثر تنوعًا ومرونة في مواجهة الصدمات. يشمل ذلك

بناء القدرات البشرية والمؤسسية لإضافة قيمة إلى السلع والخدمات مع زيادة دخول الأفراد؛ من ذلك على سبيل المثال: وضع مشروع إطار لتعزيز التعاون في اكتساب التكنولوجيا وتطويرها ونقلها وتسويقها للابتكارات وأطر الملكية الفكرية من قبل جماعة شرق أفريقيا، وقيام "الكوميسا" بمبادرات ملحوظة في مجال تشجيع الاستثمار في أقاليم الدول الأعضاء.

وعلى صعيد التكامل التجاري، اتفق التقريران على أن معظم التنظيمات الإقليمية الأفريقية نجحت في زيادة معدلات التبادل الكلية فيما بين الدول الأعضاء مقارنة بالماضي إلا أن تقرير عام 2021 واستنادًا إلى المقياس متعدِّد الأبعاد أشار إلى تميُّز أداء كلٍّ من "الإيكواس" "والكوميسا" و"جماعة شرق أفريقيا" مقارنةً بغيرها من الجماعات الأخرى حيث وقَّعت جميع الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وصدَّقت غالبيَّتها على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتي كان من المقرَّر أن يبدأ العمل بموجبها في يوليو 2020، لكنها واجهت بعض التأخيرات بسبب تفشِّي وباء كوفيد19

وعلى صعيد الاندماج النقدي قامت المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية بعدة مبادرات تهدف إلى تعزيز التكامل في هذا الجانب من خلال تحديث أطر السياسة النقدية في المنطقة، وبلورة مدونات قواعد السلوك لصناع أسواق الأوراق المالية من أجل تعزيز ممارسات السوق الفعَّالة. واستنادًا إلى مقياس الاندماج متعدِّد الأبعاد لعام 2021؛ كان الأداء الأفضل من نصيب "السادك"، والجماعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا، لما أحرزتْه كلٌّ منهما من تقدُّم في إنشاء المؤسسات التحضيرية للتكامل النقدي، من ذلك ما نَصَّتْ عليه خطة التنمية الإستراتيجية الإرشادية الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من إنشاء المعهد النقدي ولجنة توحيد معايير التقارب وإنشاء اتحاد نقدي كهدف طويل المدى، والذي سيتطلب بالضرورة إنشاء بنك مركزي لدول المجموعة. يضاف إلى ذلك، اشتراك الجماعة النقدية لغرب أفريقيا، ومن بينها بعض دول الإيكواس وكذا دول وسط أفريقيا، في نفس العملة؛ وتوقيع دول الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا على بروتوكول العملة الموحدة وهو ما يمثل أساسًا يمكن البناء عليه لتنفيذ عملاتهم الإقليمية.

وعلى صعيد التكامل المالي والسياسي واللذان يمثلان قمة هرم التكامل فإن المؤشرات تشير إلى أنه رغم ما حقَّقته السادك والكوميسا على صعيد صياغة المواثيق وتوقيع الاتفاقات الخاصة تنسيق السياسات المالية للدول الأعضاء، ورغم ما تبنَّته الإيكواس والجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا وما أنشأتْه من تنظيمات مثل محكمة العدل والبرلمان الإقليمي، فإن مؤشرات التكامل على هذين الصعيدين وخاصة الأخير منهما ما زالت تراوح مكانها بدرجة كبيرة، حيث إن هذه الخطوة ليست جزءًا من أولويات المجموعات الاقتصادية الإقليمية أو بالأحرى تحتاج العديد من الخطوات السابقة عليها... (African Development Bank, 2020)

المعوقات والتحديات لتحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي:

معوقات تحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي:

أن معظم المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا تسعى -ولو ظاهريًّا- إلى تحقيق أهداف التكامل المختلفة الخاصة بها والتي تتوافق جميعها مع أجندة التكامل الأفريقي على النحو المنصوص عليه في معاهدة أبوجا وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام 2063. إلَّا أن تلك المساعي تجابهها العديد من التحديات المتنوِّعة المجالات (سياسية واقتصادية واجتماعية)، ومتعدِّدة المستويات (داخليًّا، وإقليميًّا، ودوليًّا)، ويمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

العقبات القانونية والإدارية:

كْشف بعض ممارسات التنظيمات الإقليمية عن أن حرص الدول الأعضاء في تلك التنظيمات على الوصول إلى توافق عام بين الدول على القرارات الصادرة، هو محاولة لتفادي حدوث الانشقاقات والصراعات الصريحة عند عملية التصويت، وأملًا في التزام الكافَّة بتطبيق ما يتم التوصُّل إليه من قرارات؛ وذلك أسْفر عن مشكلات تتعلَّق بطول الفترة الزمنية اللازمة للوصول إلى مثل تلك القرارات، وعن إفراغ القرارات في صورتها النهائية من مضمونها وفاعليتها في ظلِّ الحرص على إرضاء كافَّة الأطراف على ما بينها من تبايُنات يصعب الجمْع بينها. وهو أمر يرتبط في جانب منه بمعضلة أخرى وهي الاختيار ما بين "عمق" التكامل و"اتساعه"، حيث يخدم البعد الأول (العمق) الغايات السياسية ويعزز نسبيًّا إمكانات التنسيق بين عدد

محدود من الأعضاء، بينما يهدف البعد الثاني إلى التصدِّي لواقع ضيق أسواق الدول الأعضاء وأثر ذلك على إمكانات التكامل، و ما دفع الاتحاد الأفريقي لمحاولة التنسيق بين الغايتين من خلال ببرنامج الحدِّ الأدنى للتكامل (Jaime, Mariem, & Solleder, 2018).

ومن ناحية ثانية، وعلى الرغم مما سلفت الإشارة إليه من اهتمام، وتحسُّن نسبي لمشروعات البينة التحتية في القارة وخاصة في مجالات النقل والمواصلات وكذا في مجال الصحة العامة، فإن قطاعات البنية التحتية ما زالت دون المستوى المأمول القادر على دعم ومساندة مساعي تحقيق التكامل الإقليمي في معظم مناطق القارة.

ويزداد الأمر تعقيدًا في ظلِّ اختلاف النظم المحاسبية والإدارية ونقص الكوادر الفنية و/أو ضعف الموجود منها بفعل انتشار المحسوبية والوساطة في تعيين الكوادر العاملة بالمنظمات الإقليمية، ونظم الحصص والتوزيع الجغرافي للوظائف دونما اعتبار لعناصر الكفاءة والجدارة، وغياب الإحصائيات والمعلومات اللازمة لدعم عمليات التكامل وعدم وضوح تقسيم العمل بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية أحيانًا؛ وتعدُّد عضوية الدول في المنظمات بما يعوق الانتقال إلى مرحلة متقدِّمة من التكامل الاقتصادي. وهو ما اعترف به الاتحاد الأفريقي داعيًا إلى وضع معايير واضحة لقيام وقياس فاعلية التنظيمات الإقليمية في تحقيق غايات الاندماج والتي أسْفرت عن مقياس الاندماج متعدِّد الأبعاد السالف الإشارة إليه.

ولا شك أن فقر البنى التحتية الأساسية كالطرق، والاتصالات، والطاقة الكهربائية يمثِّل تكاليف وأعباء وقيود إضافية على التعاملات والمبادلات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأفريقية. فالافتقار إلى وسائل النقل الكافية والملائمة يؤدِّي ذلك إلى وجود ما يشبه الأساليب الحمائية أمام دخول منتجات كل دولة أفريقية إلى أسواق الدول الأخرى، وبالمثل فإن ضعف وسائل الاتصال وعدم توافر المعلومات في الوقت المناسب يؤثر على سرعة وكفاءة اتخاذ القرارات الخاصة بعمليات التبادل والتفاعل بين الدول الأعضاء في عملية التكامل.

المعوقات الاقتصادية:

يذهب البعض إلى أن مشروعات الإقليمية والتكامل الإقليمي في القارة الأفريقية تعاني من خلل هيكلي يتمثَّل في عدم ملائمة نموذج التكامل المتبع نظريًّا (النظرية الوظيفية)، وعمليًّا (الاتحاد الأوروبي) للواقع الأفريقي، فالوظيفية من وجهة نظر هؤلاء نظرية عفا عليها الزمن تتناقض افتراضاتها والواقع الأفريقي، والنموذج الأوروبي يعتبر وليد البيئة الصناعية الغربية وقيمها القائمة على حرية انتقال عناصر الإنتاج والاعتماد المتبادل، وبالتالي أسْفرت المحاكاة التامَّة لمثل هذا النموذج بدواعي استزراع أفضل الممارسات العالمية دون مراعاة خصوصية البيئة الجديدة عن العديد من المشكلات ومثلت أحد أعراض ما أسماه البعض "فخ القدرة" حيث يتم تبنِّي أشكال تنظيمية ناجحة في مكانها ونقلها لآخر دون توفر شروط عملها ونجاحه (Chingono & Nakana, 2009).

وتمثِّل الحواجز الكبيرة في مجال النقل والاتصالات، والاختلافات الواضحة بين الدول الأعضاء في مستوى التنمية والدخول؛ والتباين الكبير في الناتج المحلي الإجمالي؛ وتشابه هياكل إنتاج معظم الدول الأعضاء في التجارب الإقليمية، والتي تكاد تنحصر في إنتاج السلع الأولية، وعقبات اقتصادية إضافية تؤدِّي إلى التنافس والاستقطاب أكثر منها إلى التعاون. حيث ترتفع احتمالات أن تكون آثار التكامل لصالح الأعضاء الأكبر وهو ما قد يدفع البلدان الصغيرة إلى تبني سياسات تجارة خارجية أكثر حمائية كما تشير خبرة الإيكواس.

وعلى ذات الصعيد، تؤثر بعض أبعاد السياسة النقدية والمالية مثل المغالاة في معدَّلات سعر الصرف، واختلاف السياسات المالية على مناخ الاستثمار، وهو أمر شديد الحساسية والتعقيد. فرغم عناية كافَّة المنظمات الإقليمية على التنسيق في هذا الشأن إلَّا أن معدَّل الإنجاز ما زال دون المستوى في كافَّة تلك التنظيمات فعلى سبيل المثال ومن خلال إحصاء عدد 217 قرارًا صادرًا عن "الكوميسا" في الفترة من 2009 إلى 2012، وجد أن 13٪ من القرارات لم تكن موجهة إلى أي طرف. وأنه رغم توقيع أغلبية الدول الأعضاء على 75٪ من وثائق اتفاقات الكوميسا التي كان من المقرَّر تنفيذها من عام 2009 إلى عام 2012 (وعددها 12 وثيقة)، فإنه تمَّ التصديق على خمسة وثائق فقط لم يدخل بعضها رغم ذلك حيِّز النفاذ وهو أمر

تتداخل فيه العوامل الداخلية والروابط الخارجية بدرجة كبيرة، خاصة مع ما سلف بيانه من حقيقة التنافس بين منتجات البلدان الأفريقية التي يتخصَّص معظمها في المواد الأولية التي يبيعونها للبلدان الصناعية.

علاوة على ذلك، تؤثِّر عوامل الاقتصاد السياسي -لا سيما تلك التي تنطوي على تضارب بين المصالح الوطنية والإقليمية، والخاسرين والفائزين المحتملين من ترتيبات التكامل الإقليمي-على نجاح أو عدم نجاح التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا وهو ما يشكِّل عائقًا رئيسيًّا أمام التجارة البينيَّة، وهو ما يقتضي تعويض الدول التي تخسر من جرَّاء العملية التكاملية (African Development Bank, Integration Strategy Paper 2020-2025, 2020).

تحديات تحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي:

الشفافية والوضوح حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية: في قمة الأولويات السياسية هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح والضمانات الكافية حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لأن تلك الدول التي لا تزال في حالة حيرة من أمرها ولم تصادق على الاتفاقية بعد (مثل بنين و إرتريا و زامبيا) » وقبل كل ذلك (نيجيريا) التي تمثل إلى جانب (جنوب إفريقيا) القوة الدافعة الاقتصادية الرئيسة للقارة« تحتاج إلى ضمانات كافية لمصالحها الاقتصادية» وعلى وجه الخصوص هناك مسألتان تعرقلان غالبا عملية الانضمام: أولهما القلق من أن إلغاء التعريفات يمكن أن يعرض المنتجات الوطنية للخطر ويحدد بقاءها؛ ثانيا مسألة التعويضات للدول التي تعتمد على الرسوم الجمركية لتوحيد ميزانياتها الوطنية والتي تتسم بالهشاشة وغالبا لم تتضح معالمها جيدا.

إقامة نظام قانوني في شكل مؤسسي متعدد المستويات: تاريخيا تتمثل إحدى العقبات الرئيسة أمام التكامل الإقليمي في إفريقيا هي عدم وجود الكثير من الاستراتيجيات بعيدة النظر أو السياسات الطموحة والمستقلة» وخاصة إشكالية عدم تنفيذ القوانين والتشريعات الموجودة أصلا بشكل فعلي. أو غياب الشفافية في الأجهزة القضائية في كثير من دول القارة. بناء عليه؛ سيعتمد نجاح منطقة التجارة الحرة

القارية الإفريقية إلى حد كبير على إنشاء نظام حكم مناسب يستند إلى سيادة القانون» وبنية مؤسسية متينة من أجل تعزيز التنسيق والاتساق والتناسق التام على النحو الذي طالب به مصرف التنمية الإفريقي كما ينبغي تطوير إطار قانوني يتألف من نظام للشكاوى والطعون. ويجب أن يشمل المحاكم الوطنية والمحاكم التي أنشأتها الجماعات الاقتصادية الاقليمية مسبقا وكجزء مهم: المحكمة الافريقية لحقوق الانسان وحقوق الشعوب يجب أن تكون مجهزة بغرفة تجارية مخصصة من أجل ايجاد تأزر إيجابي بين القانون التجاري وقانون حقوق الانسان.

ترشيد الأنظمة المختلفة والمتضاربة للمجموعات الاقتصادية الإفريقية: تنص بنود الاتفاقية على إنشاء أمانة إفريقية قاربة لمنطقة التجارة الحرة ذات شخصية اعتبارية متميزة عن الأمانة الخاصة بالاتحاد الإفريقي, ولكن فعليا تحكمها الهيئات السياسية للاتحاد الإفريقي, كجمعية الاتحاد الإفريقي التي تتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء والمجلس التنفيذي المكون من وزراء التجارة الأفارقة « بدعم من لجنة من كبار مسؤولي التجارة» من ثم يجب أن تحتوى البنية المؤسسية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على مستويات متعددة؛ وأن تكون مدعومة من قبل المؤسسات الإقليمية (الوطنية). خاصة على المستوى الإقليمي (التكتلات الاقتصادية)؛ قد يكون التحدي الرئيسي هو ترشيد الأنظمة المختلفة والمتضاربة في بعض الاحيان للمجموعات الاقتصادية الإفريقية مع الأهداف والتوقيت المحدد لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومواءمتها.

تنويع المصادر المالية: ينبغي دعم إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية من خلال استراتيجيات الاستثمارات والتمويل؛ التي يجب أن تدرس بشكل جيد ودقيق» في البداية قد يكون دور الجهات المانحة الدولية حاسما وخيارا سهلا؛ لكنه في المدى البعيد قد ينقلب إلى ثقل يرهق كاهل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية» لكن في المستقبل فإن تمويل منطقة التجارة الحرة الأفريقية سيتعين عليها الاعتماد بشكل متزايد على تعبئة الموارد القارية العامة والخاصة؛ وقبل فرض نظام الموارد الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية» يجب على الحكومات الإفريقية أولا أن تلتزم بتحسين وترشيد الإيرادات العامة

الوطنية من خلال جعل النظم الضريبية أكثر إنصافا وشفافية وفعالية» وعن طريق مواجهة مشاكل الفساد المزمنة وضعف القدرات المؤسسية والقواعد الضريبية المقيدة» وتجنب التهرب الضريبي المتفشي والتلاعب به. (محمد عبد اللطيف، 2023)

يعتبر تعزيز التجارة البينية للدول الافريقية: احدى النتائج المتوقعة لتحقيق التكامل في افريقيا , ورغم ذلك فان حجم تلك التجارة لا يزال ضئيلاً للغاية ,وذلك نتيجة للعديد من القيود التى تواجه تلك التجارة . وفى هذا الصدد ينبغي على الحكومات الافريقية مراجعة سياستها التجارية وتحديد نقاط الضعف بها ووضع اجراءات من شأنها تيسير حركة التجارة البينية مثل تبسيط الاجراءات الادارية وكذلك تخفيض تكاليف نقل البضائع والسلع , وتحسين البنية التحتية فى الدول الافريقية.

يجب على الاتحاد الإفريقي الاسراع في انشاء المؤسسات المالية: مثل البنك المركزي الإفريقي , وصندوق النقد الإفريقي وبنك الاستثمار الإفريقي , بغية تسريع وتيرة التكامل النقدي وتنمية الاقتصادات الافريقية .

وعلى المستوى الاقتصادي , لابد من التزام الحكومات الافريقية بدعم وتعزيز التجارة البينية من خلال تطوير البنى التحتية فى مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات, الى جانب زيادة التنسيق بين دول القارة من أجل توحيد اللوائح والقواعد المنظمة لحركة التجارة والاستثمار وتسهيل انتقال المستثمرين بين مختلف دول القارة , هذا الى جانب دعم الابتكار لزيادة القدرة التنافسية الافريقية في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة والتكنولوجيا , الى جانب تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص .

خاتمة:

في ظل عالم ما بعد كوفيد واندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وما لهما من تداعيات سلبية علي العالم أجمع. تصبح إفريقيا وجهة مفضلة للاستثمار» ومكانا مريحا للفرص الاقتصادية» ربما يعزز ذلك من قدرتها التفاوضية في مجال استغلال مواردها الطبيعية» ومن المتوقع في مثل هذه الحالة أن تسعى برامج التنمية

المستدامة عبر القارة إلى تحويل ما تمتلكه أفريقيا من موارد غير مستغلة لتصبح دافعا لنهضة إفريقية جديدة» يصاحب ذلك قيام الحكومات الإفريقية بصياغة التشريعات المناسبة بهدف زيادة المهارات الوطنية» وتعظيم وظائفها التوزيعية في مجال توفير السلع والخدمات العامة؛ وربما تنجح الإصلاحات المؤسسية للاتحاد الإفريقي في تبني نمطا من الاستجابات القارية بهدف الاستفادة من الفرص الجديدة» ودفع عجلة الوحدة والتنمية المستدامة عبر تحقيق أهداف التكامل الإقليمي من خلال تدشين اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية. على الرغم من المحاولات المبذولة من قبل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية من أجل تحقيق أهداف التكامل الإقليمي إلا أنه لا يزال الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت؛ حيث إن ما تحقق على أرض الواقع لا يرقى إلى الطموحات المنشودة. في جميع المجالات التي كانت وما زالت تسعى للوصول إليها وأن واقع التكتلات الإقليمية في وقتنا الراهن وفي ظل التحديات المتعددة والمتنوعة إضافة إلى تداعيات جائحة فيرس كورونا المستجد لا يوحي الوضع في المنظور القريب بإمكانية تحقيق طموح التكامل الإقليمي المنشود.

قائمة المراجع:

1. African Development Bank. (2020). *Integration Strategy Paper 2020-2025.* Retrieved from https://cutt.us/pMTGc
2. African Development Bank. (2020). *West Africa Regional Integration Strategy Paper 2020-2025.* Retrieved from https://cutt.us/pMTGc
3. African Union. (2019). *The Status of Regional Integration in Africa.* Retrieved from https://cutt.us/oZ9fe
4. African Union. (2020, May 5). Economic Community of Central African States (ECCAS): History and background. Retrieved from https://au.int/en/recs/eccas
5. Altorjai, S. (2013). Over-qualification of immigrants in the UK. *ISER Working Paper Series, 11*.
6. Badinger, H. (2001). Growth effects of economic integration The Case of the EU Member States (1950-2000). *40.* Vienna: IEF.
7. Burges, S. (2023). economic integration. *Encyclopædia Britannica*.
8. Chingono, M., & Nakana, S. (2009). The challenges of regional integration in Southern Africa. *Journal of Political Science and International Relations, 3*(10).
9. Dalimov, r. (2009). Oscillation Theory of International Economic Integration. *African Journal of Marketing Management, 1*(2).

10. East African Community. (2001). Treaty establishing the east African community. *Arusha, 5*.

11. ECAS. (1983, Oct). Treaty establishing the economic community of central African states. *Libreville, 4*.

12. Jaime, d., Mariem, N., & Solleder, J.-M. (2018). *Integration Along the Abuja Road Map.* Oxford: Oxford Academic.

13. Mulabdic, A., Osnago, A., & Ruta, M. (2017). Deep Integration and UK-EU Trade Relations. *Policy Research, 10*.

14. Overman, H., & Winters, A. (2011). TRADE AND ECONOMIC GEOGRAPHY: THE IMPACT OF EEC ACCESSION ON THE UK. *Regional and Spatial Economics, 79*(5).

15. Union Africaine. (2017). *Etat de l'Intégration régionale en Afrique.* Addis Abeba: Banque Africaine de Développement.

16. Wil, H., & Salih, m. (2019). *A political economy of African regionalisms: introduction, Collection: Social and Political Science.* Récupéré sur https://cutt.us/mdC5R

17. الأمم المتحدة. (2007). *تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا*. المجلس الاقتصادي والاجتماعي. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

18. عبدا لحميد عبد المطلب. (2003). *السوق العربية المشتركة*. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

19. محمد محمد ابراهيم محمد عبد اللطيف. (2023). افاق التكامل الاقتصادي الافريقي في ظل تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية. *روح القوانين، 35*(102).

الانقلابات العسكرية الجديدة في دول الساحل: فرصة تاريخية لفك الارتباط وللإقلاع التنموي أم تعميقا للصراعات الداخلية؟

د. بن الزغدة عائشة-جامعة قسنطينة03 ferial.menaifi@univ-constantin3.dz

د. فريال منايفي -جامعة قسنطينة3 aicha.benzeghda@univ-constantine3.dz

مقدمة:

حسب الكثير من الدراسات تعتبر الدول الافريقية أكثر الدول هشاشة في العالم ،إذ تعاني العديد من الاختلالات والأزمات الهيكلية ،خلقت جملة من التحديات الداخلية عرقلت الخطط التنموية داخلها؛ ،وعليه فنحن نتحدث عن دول عاجزة و فاشلة.

ولعل أبرز التحديات الداخلية التي تواجه دول القارة الافريقية، حسب الدراسات الحديثة و التي تقف في وجه الاقلاع التنموي وتعرقل الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة،وهو تفاقم حدة النزاعات و الحروب الداخلية مؤخرا ، منتجة بذلك مجموعة من بؤر الصراعات والنزاعات المسلحة العنيفة و النشطة خصوصا في دول الساحل الافريقي ،هذا الاخير الذي شهد لسلسلة من الانقلابات العسكرية المتتالية في العديد من دوله ،مثل ما حدث مؤخرا من انقلابات عسكرية في المالي والنيجر وبوركينا فاسو.

و على رغم من أنّ الانقلابات العسكرية في القارة الافريقية ليست بظاهرة جديدة، بل هي ظاهرة افريقية بامتياز، الا أنّ الجديد فيها هو نزعتها المعادية للقوى الاستعمارية الغربية ومطالبتها بفك الارتباط مع الغرب ، التي تربطه علاقات متينة بالعديد من النخب الحاكمة في دول الساحل والكثير من دول غرب أفريقيا.

إن حالة الاستقرار التي تميز دول الساحل الافريقي مؤخرا بعد الانقلابات العسكرية الأخيرة ،تشير الى احتمالية أن تفقد هذه القوى الجديدة السيطرة على الأوضاع الداخلية، وتفسح الطريق الى مزيد من النزاعات الداخلية، وانتشار الحركات الإرهابية والمنظمات الإجرامية التي أصبحت تجد في هذه الدول ملاذا آمنا ومنطقة خلفية لضرب مصالح الدول الغربية ، معرقلة بذلك الخطط التنموية ومحاولات النهوض التنموي بالقارة السمراء.

ضمن هذا الطرح سنحاول في المداخلة معالجة الاشكالية التالية:

هل محاولة فك الارتباط بالقوى الغربية التقليدية التي تبناها القادة العسكريون الجدد في العديد من دول الساحل ، فرصة تاريخية لكسر الهيمنة الغربية التقليدية وتحقيق إقلاع تنموي؟ أما أنّ هذه الانفصال التاريخي بالغرب التقليدي سيزيد من هشاشة هذه الدول ويُدخلها في حالة من الفوضى واللااستقرار؟

وهو ما سنحاول دراسته من خلال هذه المداخلة مركزين فيها بداية على تقديم نظرة عامة حول الواقع التنموي للقارة الافريقية ،ثم تركيز الدراسة على الانقلابات العسكرية الاخيرة التي شهدتها منطقة الساحل الافريقي مؤخرا ،مبينين أسبابها و تداعياتها على الوضع التنموي وخطط النمو في منطقة الساحل الافريقي خصوصا و القارة الافريقية عموما ، مقسمين بذلك الدراسة الى محورين رئيسيين هما كالتالي:

المحور الأول :الو اقع التنموي لدول الساحل الافريقي :

-أولا: الو اقع السياسي الأمني:

يمكن القول عن الاوضاع السياسية والامنية بمنطقة الساحل الافريقي عموما أنها متدهورة، وذلك يرجع الى مجموعة من العوامل التي انتجت حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، والتي يمكن حصرها في العوامل التالية:

1-**عجزوفشل الانظمة السياسية لدول الساحل الافريقي** والذي يرجع بالأساس إلى:

-**طبيعة مجتمعاتها المفككة أثنيا وعرقيا** :نتج عنه غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة داخل هذه الدول، وبتالي غياب هوية وطنية مشتركة، ليعزز التقسيم غير العادل للثروة هذا الوضع، منتجا تهميش سياسي للكثير من الجماعات والطبقات الاجتماعية، الوضع الذي خلق حركات تمرد وعنف ضد الانظمة السياسية خاصة من طرف الطبقات الاجتماعية التي يمسها التهميش، ما نتج عنه أزمات سياسية وامنية داخلية ذو تركيبة معقدة يصعب التحكم فيها ومراقبتها من قبل الانظمة السياسية الحاكمة (برقوق 2008، ص 12)

- **نشوء الدولة بطريقة غير طبيعية**: أفرز إشكاليات تتعلق بالأزمات الحدودية، إذ انقسمت القبائل القاطنة في مناطق التماس بين عدد من الدول، ليسهم فشل الأنظمة السياسية في إدارة هذا التنوع الاثني والديني في خلق أرضية للنزاع الداخلي، إضافة إلى غياب مؤسسات رقابية في ظل انتشار الفساد المالي والاقتصادي، الأمر الذي ضاعف من "أزمة الانتماء الوطني" داخلها (العناني بلا تاريخ).

- **شعور المواطنين باليأس والاحباط** :نتيجة انتشار الفقر والبطالة في المنطقة، بسبب الظروف الاقتصادية والطبيعية المزرية، ما ساعد على توفير أرضية خصبة للعنف والتمرد والخلافات والتطرف وبتالي إدامة حالة من عدم الاستقرار الداخلي في المنطقة.

-**تحويل الانظمة السياسية لمداخيل الموارد التي تزخر بها منطقة الساحل من ثروات معدنية ونفطية نحو الإنفاق العسكري، أو لتمويل أقلية معينة في السلطة**، دون ان ننسى أن هذه الأنظمة السياسية الافريقية التي أعقبت الاستقلال تميزت بعقد الصفقات مع مستعمراتها السابقة، إذ احتكرت من خلاله دولة مثل فرنسا معظم الثروات، مقابل توفير الحماية الأمنية والعسكرية والدعم السياسي والدبلوماسي لبقاء هذه الأنظمة وتثبيت أركان حكمها لفترة أطول (العناني بلا تاريخ)، ما عزز تفاقم مشاعر الاغتراب السياسي ومطالب المستبعدين من الحياة السياسية، ما انتج استمرار ففدان الشرعية السياسية للأنظمة السياسية في المنطقة واستمرار عدم الاستقرار السياسي فيها (taje 13,decembre,2009, P16)، خصوصا امام فشل السلطات السياسية في معالجة الأزمات المعيشية والأمنية.

2- **الاستعصاء الديمقراطي:** الذي يطرح قضية التداول على السلطة في إفريقيا عموما وفي دول الساحل خصوصا، فمشكل التداول على السلطة يعتبر أخطر القضايا المثيرة للجدل والتي تدور في فلكها كافة الأزمات التي تعاني منها دول القارة منذ حصولها على الاستقلال، فما يحدث في القارة يمكن إرجاعه إلى الأسلوب الذي تم من خلاله التداول على السلطة بل إن الانقلابات والفقر والحروب الاهلية والمجاعات والأمراض كلها عوارض للتناحر بين مختلف القوى من أجل الوصول إلى السلطة (دراجي 2020-2021، ص 107).

وعليه يعتبر عسر التحول إلى أنظمة ديمقراطية في إفريقيا من أكبر العوائق للنهوض والاقلاع التنموي في القارة (دراجي 2020-2021، ص 109-110)

كما يمكن القول أن هذه العوامل مجتمعة جعلت الوضع الأمني في الساحل الإفريقي غير مستقر وفي توتر دائم، ما أفرز مجموعة من المعضلات الأمنية التي سوف تتفاقم في المنطقة في السنوات القادمة بحكم استمرار هذه الحركيات السببية المنتجة لهذا الوضع (برقوق 2008، ص2).

3/ الحروب والنزاعات الداخلية :

تبنت دول الساحل الافريقي أسلوب النظم العسكرية في الحكم، نظرا للحروب والصراعات الداخلية والانقلابات المستمرة، الناتجة عن فشلها وعجزها في القيام بوظائفها، ما جعلها تعتمد على نظام التسلح في تعاملها مع القاعدة الشعبية المتمردة عليها لتغطية عجزها وفشلها، ما انتج الشعور بالإحباط ونقص في

الحوار والاتصال والتوافق بين القمة والقاعدة وشجع قانون القوة، فكان تدخل طرف ثالث ضرورة حتمية –تدخل فرنسا بوضع منظومة أمنية بالمنطقة سنة 2013-و الذي أدى بالضرورة إلى زيادة تأزم الوضع لا محالة (أمل،، بلا تاريخ).

بالإضافة الى طبيعة النزاعات في هذه المنطقة المتسمة بالترابط والتعقد والتشابك، بحيث اندلاع أي نزاع قد يؤدي إلى اندلاع نزاعات أخرى مجاورة (Sec rite et stabilité dans le sahel africain : situation présente et prospective 2006, P3)، وبتالي اندلاع صراعات جواريه عنيفة جدا في المنطقة، **والسبب الأساسي في تعقد هذه النزاعات يعود الى الحدود الموروثة عن الاستعمار**، هذا الاخير الذي قسم الجماعات الاثنية والعرقية بين دولتين أو أكثر، كما أنه وضع العديد من الجماعات الاثنية ذات التاريخ العدائي والصراع داخل حدود إقليمية واحدة ما شجع على تزايد حدة الصراعات الاثنية والعرقية في الكثير من المواقف، وبالتالي شكلت الصراعات الداخلية الاثنية والعرقية السمة الأبرز للمشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي طيلة عملية بناء الدولة والوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال، بل وفي بعض الدول تحول ذلك إلى الحروب الأهلية وحرب الجميع ضد الجميع على حسب تعبير (جوروفيتش) (دراجي 2020-2021، ص 115). وفيما يعرف بالنزاعات اللوبية (فازيه ماي 2020، ص 253).وهو ما حدث بالفعل مؤخرا، عندما اندلعت الانقلابات العسكرية الاخيرة في غينيا ومالي وبوركينا فاسو والتشاد انتقلت بسرعة الى النيجر، بحيث أعتبر الانقلاب الذي حدث في النيجر امتداد لسلسلة متواصلة من الانقلابات التي شهدتها منطقة غرب أفريقيا، ليضاف إلى سلسلة الانقلابات التي استولى بها الجيش على السلطة في غرب إفريقيا.

هذه الصراعات والانقلابات العسكرية تقف أمام الإصلاحات الاقتصادية وتعرقل التنمية في المنطقة وكذلك المساعدات الخارجية الغذائية والمالية، مما يزيد من إضعاف دول هذه المنطقة التي هي في أصلها فاشلة وعاجزة (التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2002، ص 266).

ثانيا: الو اقع الاقتصادي والاجتماعي:

1- الاستدانة المفرطة: تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أفقر مناطق العالم، فهي تعاني من عدة اختلالات هيكلية واقتصادية، هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها دول المنطقة، فحسب الاحصائيات التي قدمتها المؤسسات الإفريقية الثلاث: مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، الإتحاد الإفريقيّ، واللجنة الإقتصادية لإفريقيا، فقد قدر حجم الديون الخارجية لبوركينافاسو بحوالي 1751 مليون دولار أمريكي، والسودان 34360 مليون دولار أمريكي، ومالي بحوالي 1863 مليون دولار أمريكي (حور، 2016، صفحة ص 19)، مما زاد من هشاشة الوضع التنموي في المنطقة والذي يعود الى جملة من الاسباب سنوضحها في النقاط التالية:

2-الفساد: إن أصل أزمة التنمية في إفريقيا يكمن في الفساد وتأثيره السلبي على النمو والتنمية في القارة، فالفساد يقوض الأداء الاقتصادي ويضعف المواسات الديمقراطية على حد قول كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة ويعطل النظام الاجتماعي وسيادة القانون ويدمر ثقة الجمهور وبالتالي فهو يسمح للجريمة المنظمة والارهاب والتهديدات الأخرى للأمن الإنساني في أن تزدهر، وفي جميع الأحوال فالخاسر الأكبر هو الصالح العام.

وهو ما تؤكده العديد من التقارير ومنشورات اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بإفريقيا والبنك الدولي والعديد من المنظمات الدولية والتي تحذر من خطورة الفساد على التنمية في افريقيا عموما ومنطقة الساحل خصوصا (دراجي 2020-2021، ص 102-103)

لأنه وحسب تقرير الجنة الاقتصادية الافريقية في قياس مؤشرات التنمية لعام 2010 أن الفساد يعمل على تحطيم التنمية عبر خفض الانتاجية والتقليل من رأس المال البشري والقضاء على الكفاءة في سوق العمل وتكوين ما يشبه الاحتكارات الكبرى وخفض الموارد الموجهة لمصلحة الفقراء والاستثمارات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية والصحية، حيث أكد تقرير للأمم المتحدة أنه في عام 1991 تم سحب أكثر من 200 مليار دولار من رأس المال في إفريقيا من قبل النخب الحاكمة وكان المبلغ نصف الديون الخارجية لأفريقيا آنذاك ومقدرة بـ300مليار دولار، هذا بالإضافة الى أن الفساد أدى الى نزع ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية (دراجي 2020-2021، ص 104-105).

3-الظروف المناخية:

يصاحب ضعف الأداء الاقتصادي لدول الساحل الافريقي الظروف المناخية الصعبة-قلة المطر، نقص المياه الجوفية، هشاشة الأرض يسميها البعض بنطاق الجوع، بالإضافة الى الاحتباس الحراري الذي زاد من تأزم الوضع البيئي للمنطقة المتأزم أصلا، وبتالي فان الأوضاع البيئية للمنطقة جعلتها من أكثر المناطق في العالم فقرا (برقوق 2008، ص 37).

4/عدم استقرار الموارد الزراعية:

تصنف المنطقة الساحلية حسب تقارير التنمية البشرية في فئة البلدان الأقل نموا في العالم (Crise alimentaire dans le Sahel Cinq étapes pour rompre le cycle de la faim en 2012 " 09 avril 2012) ، ومع سوء استخدام الموارد الطبيعية غير المستقرة، والأوضاع البيئية المتردية، أثر واضح على إضعاف التنمية الاقتصادية في المنطقة، إذ انعكست سلبا على الأداء الاقتصادي والدخل السنوي للفرد في المنطقة، حيث يبلغ متوسط الدخل الفردي لدول الساحل 59٪ فقط من متوسط دخل إفريقيا جنوب الصحراء مما

زاد من هشاشة وضع سكان المنطقة (Le Sahel central : au cœur de la tempête", Rapport Afrique de Crisis group N°227 25juin 2015 , P3).

خصوصا مع اعتماد اقتصاديات دول المنطقة بالأساس على قطاعات رهينة بالظروف المناخية (فاطمة 2017)، بالإضافة الى تركز الثروات في المدن الكبرى وفي العواصم، واستقرار السكان في المناطق الخصبة رغم محدودية المساحة على حساب المساحات الكبرى قليلة السكان والجافة، كما أن الثروات التي تحتويها أراضي الساحل لا يستفيد منها إلا الشركات المستغلة والفئات التي تدور في فلكها (Le Sahel central : au cœur de la tempête", Rapport Afrique de Crisis group N°227 25juin 2015 , P3)، مما يزيد من هشاشة الوضع الاقتصادي والتنموي للمنطقة.

3 /ضعف البنى التحتية:

إن ضعف البنية التحتية للقارة هو إحدى أهم المعوقات والعقبات أمام الاستثمار والنمو في القارة ،فكل أو معظم دول القارة تعاني من فجوة كبيرة في البنية التحتية انعكس بشكل مباشر على الاقتصاد ما خلق لها تحديات تنموية عديدة نذكر منها:

- قلة الموارد المالية اللازمة لتنمية البنية التحتية.

- الافتقار إلى مقومات وأدوات التكنولوجيا والابتكار.

-غياب العدالة وعدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل.

- ارتفاع تكلفة خدمات البنية التحتية التي تبلغ ضعف تكلفة خدماتها في أماكن أخرى.

-تحدي الجغرافيا الاقتصادية الصعبة التي تقف عائقا أمام تطوير البنية التحتية.

-عدم الصيانة وإطلاق مشاريع جديدة في البنية التحتية ،تسبب في نمو الفجوة بين البنية التحتية ومتطلبات تحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية (دراجي 2020-2021، ص 109).

-وفي هذا السياق تشير الدراسات أن العجز في البنية التحتية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أدى إلى انخفاض إنتاجية الشركات بحوالي 40% في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، كل ذلك يؤثر على الانتاج وهوامش الربح العالية الناجمة أساسا عن قلة المنافسة الداخلية. (دراجي 2020-2021، ص 111).

-هدا بالإضافة الى اعتماد الحكومة على آليات قديمة في الإنتاج الزراعي، مع ضعف وسوء تسيير الموارد الباطنية خاصة: البترول، الغاز الذي يستغل لصالح النفقات العسكرية، حيث أثبتت الدراسات أن

الموارد الطاقية كالبترول وغيرها والتي تعتبر شريان الاقتصاد في دول الساحل، هي معرضة بشدة إلى الزوال بسبب التغيرات المناخية والاستهلاك اللاعقلاني لها (فاطمة 2017).

- ضعف التمويل الذي حظيت به التنمية، فكما نعرف أن لهذه الدول مصدرين للتمويل داخلي وخارجي، الداخلي يتمثل في الموارد الطبيعية لكن لم يتحقق هذا التمويل بسبب عدم قدرتها على الاستفادة المثلى من مواردها التي بقيت تحت سيطرة القوى الكبرى الدولية، أما الخارجي فهو مشروط بشروط غير داعمة أساسا للتنمية (دراجي 2020-2021، ص 116).

-ضعف الاقتصاد في جميع مؤشراته في الدخل القومي، سعر الصرف، الميزان التجاري، معدلات الاستثمار، تقييم العملة الوطنية، معدلات النمو (فازيه ماي 2020، ص 256، 257).

5/ النمو الديمغرافي المتزايد :

يزيد الإنتاج في دول الساحل بنسبة 1.5 بالمائة بينما تزيد الكثافة السكانية بنسبة 2.7 سنويا، وبالتالي عجز الإنتاج الزراعي في ملاحقة الزيادة السكانية السريعة، وما يزيد من تأزم الوضع هو التغيرات المناخية، و هدا ما سوف ينجر عنه تهديدات خطيرة على المدى الطويل في القارة السوداء التي تعد الأكثر تضررا منها والذي سوف؛ يؤدي لا محالة إلى زيادة واستمرار حالة الفقر في المنطقة، ما جعل المجاعة هي السمة الغالبة لكل دول الشريط أي انعدام الأمن الغذائي والمائي بالمنطقة (فاطمة 2017).

6/الفقر و انعدام الأمن الغذائي:

تعاني دول الساحل الإفريقي من اقتصاد مفكك واختلالات اقتصادية وهيكلية كبيرة، بالإضافة الى فشل الخطط التنموية، ما أدى إلى اللجوء إلى المساعدات الخارجية، و الأسوأ من ذلك هو سوء استخدام هذه المساعدات الخارجية، والتي هي في حد ذاتها مرفقة بشروط سياسية واقتصادية تخضع لها دول الساحل المقرضة أو الدائنة، لتصبح هذه الدول في نهاية المطاف تعيش استدانة مفرطة (الحميد 2006، ص 25)، زادت من تأزم الوضع الإقتصادي والتنموي داخلها.

حيث تشير الاحصائيات إلى أن نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في الساحل الافريقي قد ارتفعت إلى 18.4 مليون شخص.

كما تبين تقارير مؤتمر التنمية البشرية الذي أصدرته الأمم المتحدة لعام 2004، أن دولة مالي تعاني من حالة انعدام الأمن الغذائي بنسبة ما بين 70٪ إلى 90٪، خاصة منذ عام 2012 (Roland s.d.)

وعليه الضعف البنيوي للمنطقة ساهمت العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

في تعميقه، ما نعكس على دخل الفردي الذي يبقى يعاني رغم تحسين الدخل القومي، وهو ما أحدث عدم التوازن أدى إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية بصفة عامة، كما أثر هذا الفشل التنموي على المؤشرات الاجتماعي في جانب الصحة والتعليم ليواصل التدهور في الجانب السياسي أين تعاني جل البلدان الافريقية عموما من أزمة الحريات العامة والمشاركة السياسية (دراجي 2020-2021، ص 116).

المحور الثاني: أثر الانقلابات العسكرية الاخيرة على الوضع التنموي في الساحل الفريقي

أولا-أسبابها:

منذ عام 2012 شهدت القارة الأفريقية ما يقرب من 45 انقلابا أو محاولة انقلابية على السلطة، وذلك بمعدل 4 انقلابات أو محاولة انقلابية في العام تقريبا، أما أكثر البلدان الأفريقية التي شهدت انقلابات فقد تركزت في منطقة غرب أفريقيا التي يتم تصنيفها بأنها "حزام انقلابات"، حيث استحوذت على أكبر عدد من الانقلابات في القارة بنسبة 44 بالمئة (العناني بلا تاريخ) ،لتصبح الانقلابات في أفريقيا هي القاعدة وما دون ذلك هو الاستثناء، ويعد الانقلاب الذي حدث مؤخرا في النيجر امتداد لسلسلة متواصلة من الانقلابات التي شهدتها منطقة غرب أفريقيا الذي سبقته بفترة قليلة ثلاثة انقلابات أخرى في غينيا ومالي وبوركينا فاسو والتشاد، ليضاف بذلك إلى سلسلة الانقلابات التي يستولي بها الجيش على السلطة في غرب إفريقيا، هذه الأخيرة تدخلت فيها فرنسا عسكريًا منذ سنة2013 تحت ذريعة محاربة التنظيمات الإرهابية (بعد انقلاب النيجر.. أي دور يلعبه لاستعمار في منطقة الساحل الإفريقي بلا تاريخ).

هذه الانقلابات كانت نتيجة لصعود المجموعات الاسلامية المقاتلة عبر الصحراء مشكلة تيار قومي، لا سيما عند العسكريين يحمّل مسؤولية الانهيارات الاقتصادية والسياسية في المنطقة للفرنسيين خصوصا والاوروبيين عموما، ويتهم الغرب بالاستفادة المالية الدائمة والمستمرة من المنطقة وبالتراخي مع المتطرفين داخل المنطقة (فارس، بلا تاريخ) ، **الأمر** الذي أنتج نخب عسكرية مدعومة شعبويا رافضة للوجود الغربي في المنطقة طالبة بفك الارتباط عن الغرب والتوجه نحو خطط تنموية داخلية بدعم من أطراف دولية جديدة، مترجمة ذلك في سلسلة من الانقلابات العسكرية على السلطة السياسية الموالية للمصالح الغربية في المنطقة.

وعليه هذه الانقلابات غيّرت المشهد السياسي في المنطقة، من مالي إلى النيجر مروراً ببوركينا فاسو وأفريقيا الوسطى (إسماعيل بلا تاريخ).

ثانيا:-العوامل المساعدة على نجاحها:

ما ساعد على نجاح الانقلابات العسكرية الاخيرة في الساحل الافريقي هو:

- صحوة أفريقية ذات ميول استقلالية سيادية.

- محاولة الاستفادة من التغييرات التي طرأت على النظام العالمي (إسماعيل بلا تاريخ)، على مستوى التجاذبات الدولية انطلاقاً من تأثيرات الحرب في أوكرانيا والجهود الغربية الهادفة إلى الحد من التوسع الصيني في العالم.

- ظهور خطاب شعبوي جديد في منطقة الساحل مناهض لفرنسا برزت ملامحه أولا في مالي، ثم في باقي دول الساحل.

-تداعي المنظومة الأمنية التي وضعتها فرنسا في المنطقة مند سنة 2013 بسرعة كبيرة، بعد انتقال المظاهرات المناوئة لتواجد فرنسا في المنطقة إلى تشاد، وانسحاب مالي من مجموعة الساحل، وإعلان رئيس النيجر موت هذا التحالف (بعد انقلاب النيجر.. أي دور يلعبه لاستعمار في منطقة الساحل الإفريقي بلا تاريخ).

- فشل فرنسا في جلب الاستقرار وتداول على السلطة بالمنطقة، خصوصا بعد أن تمددت الجماعات المُسلحة إلى مناطق لم تكن تحلم بها قبل عام 2013 .

- الدعم الروسي الضمني للانقلابيين في إفريقيا وفر لهم السلاح والذخيرة بشروط ميسّرة، بالاضافة عن إرسال منظومة فاغنر الروسية الدعم لأنظمتهم الهشة أساسا والناتجة عن انقلابات، ما عزز طموحات العسكريين في غرب إفريقيا للاستيلاء على السلطة مثلما حدث مؤخرا في غينا بيساو (الانقلابات العسكرية كمحدد لتراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا، المركز العربي الديمقراطي بلا تاريخ).

ثالثا-تداعياتها على المنطقة:

1-تداعيات أمنية سياسية

-تثير **الانقلابات** العسكرية الأخيرة المخاوفُ من تعرض الدول التي حدثت فيها الانقلابات، لحالة من الفوضى والانفلات الأمني، كما قد تشكل خطورةً على العديد من الدول المجاورة في انتقال عدوى الانقلاب اليها.

-كما تثير مخاوف بشأن مستقبل منطقة، وهي المنطقة التي أصبحت مركزاً للإرهاب على مستوى العالم.

- تشكل تهديداً ليس فقط على الأمن الإقليمي للقارة الإفريقية، ولكن على الأمن الدولي، من خلال نشوب أزمة هجرة جديدة وتنامي أنشطة الجماعة المتطرفة والجريمة المنظمة

- أضعفت هذه الانقلابات العسكرية خصوصا في مالي وبوركينا فاسو، جهود مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي، وأدت إلى تنامي بؤر الإرهاب وتوسيع نفوذ المتطرفين، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الانقلاب في مالي تسبب في تسليم (40%) من أراضي مالي إلى الجماعات المتطرفة.

- تشير التقديرات الاستخباراتية إلى أن "داعش" غرب إفريقيا" بدأ بنقل جزءاً من مقاتليه من النيجر إلى الحدود مع نيجيريا، خصوصاأمام مخاوفه من تدخل قوات "إيكواس" في النيجر وإغلاق حدود البلاد، ومن المتوقع أن يشكل تحركه هذا خطراً كبيراً على المنطقة بأسرها.

-يمكن للانقلاب العسكري في النيجر أن يحوّلها إلى مسرح جديد للإرهاب، لا سيما أنها قريبة من معاقل "بوكو حرام" و"داعش" في نيجيريا، ومن المرجح أن تصبح النيجر أيضاً ساحة أخرى للتنافس بين "داعش" و"جماعة نصرة الإسلام والمسلمين"، مما يتسبب بالمزيد من الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة.

يقول "أولف ليسينغ"، رئيس مكتب مؤسسة كونراد أديناور التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي في منطقة الساحل، "الجماعات الجهادية الناشطة في المثلث الحدودي بين النيجر ومالي وبوركينا فاسو مثل داعش وما تُعرف بـ "حركة نصرة الإسلام والمسلمين" سوف تستفيد من الانقلابات الاخيرة في المنطقة (إسماعيل بلا تاريخ).

-قد يمنح الانقلاب العسكري في النيجر فرصة لعصابات التهريب الدولية التي تنشط بين القارات الأمريكية والأوروبية والآسيوية،نظرا لوجود النيجر في الممر الرئيسي لتهريب المخدرات والسلاح عالمياً.

-هذه الانقلابات العسكرية قد تفتح الباب للهجرة غير الشرعية،ويبدو أن سيناريو وقوع موجة هجرة جديدة عبر سواحل ليبيا، وشمال أفريقيا صوب أوروبا أمر غير مستبعد، وأن يكون من بين المهاجرين متطرفون يشكلون تهديداً للدول الأوروبية ودول العبور.

-تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة عموما وفي النيجر خصوصا بعد الانقلابات العسكرية الاخيرة.

- خطر تدفق المهاجرين والجماعات المتطرفة عبر الحدود للدول المجاورة للساحل ، إضافة إلى انهيار التعاون الاقتصادي والأمني لتلك الدول مع النيجر.

2:تداعيات اقتصادية واجتماعية:

- أثرت الانقلابات والصراعات والنزاعات الداخلية، على التنمية في إفريقيا وزادت من الواقع التنموي المرير للمنطقة، فأمام تزايد مظاهر العسكرة في الساحل الافريقي واستمرار الانقلابات العسكرية، تهديد

مباشر لمستقبل الديمقراطية في المنطقة، وتأجيل للتنمية في القارة ككل، بحيث لا يمكن لها أن تنمو وتزدهر في البيئة الحالية للقارة بيئة الفساد والصراع العنيف على السلطة (دراجي 2020-2021، ص 107).

-أدت الى تدفق اللاجئين، حيث يبلغ عدد النازحين بسبب الصراعات ولانقلابات العسكرية في المنطقة حوالي 11,6 مليون توزعوا على 21 بلدا إفريقيا (فازيه ماي 2020، ص 257) .

- أعاقت النمو وخطط التنمية المستدامة في القارة برمتها.

- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقارة خصوصا أمام تزايد الانفاق العسكري بسبب الانقلابات العسكرية في هذه الدول مع تدمير البنية التحتية الأساسية.

-تدني مستوى الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة (دراجي 2020-2021، ص 115) .

-انتشار الأمراض والأوبئة الناتجة عن نقص الغداء والمياه بسبب الظروف الامنية السيئة.

-زيادة نشاط النزاعات العرقية والإثنية بعد الانقلابات العسكرية الاخيرة.

-خضوع السلطة لحكم العسكرين وتراجع مستويات التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية (فازيه ماي 2020، ص 257).

-انتشار حالة العدوى اللا أمنية وتصدير الفشل الدولاتي الى الدول المجاورة، ما انتج تشارك التهديدات الأمنية بين دول الساحل (فازيه ماي 2020، ص 258).

-تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهروين والكوكايين من أمريكا اللاتنية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل، حيث أصبحت المنطقة معبر لأكثر من 40 بالمئة من المخدرات الصلبة في العالم (فازيه ماي 2020، ص 253). وعليه فأسباب الفشل التنموي في المنطقة يعود الى تشابك العديد من الاسباب التي ذكرناها سابقا. (دراجي 2020-2021، ص 101).

خاتمة:

-بنظر الى الواقع التنموي للمنطقة يمكن القول أن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر من اكثر المناطق في العالم المرشحة للتأثر بتداعيات ضعف التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية مستقبلا ؛بالنظر الى الأوضاع البيئية والمتمثلة في تداعيات الخطيرة للتغيرات المناخية على المنطقة، وبالنظر الى وجود تحديات داخلية قديمة تعاني منها دول المنطقة كالفشل سياسي واقتصادي والاجتماعي، وعدم مقدرة أنظمتها السياسية على خلق نظام يضمن المساواة لجميع الاثنيات والعرقيات والطبقات الاجتماعية، الى جانب وجود تحديات خارجية، هذه الاخيرة ساهمت بدرجة كبيرة في ما ألت اليه الاوضاع في المنطقة، والمتمثلة

خصوصا في الاستدانة الخارجية والمفرطة والمشروطة، كل *هذه* العوامل مجتمعة، أنتجت معضلات تنموية واقتصادية واجتماعية وأمنية سياسية، افرزت سلسلة من الانقلابات العسكرية في المنطقة ، والتي يبدو بحسب العديد من الدراسات أنها قد تستمر في انتشارها بأفريقيا كانتشار النار في الهشيم، سواء في منطقة غرب أفريقيا أو في شمالها في المستقبل، في ظل الاوضاع الراهنة للقارة ، وفي ظل التحولات الجارية على مستوى النظام الدولي والصراع المستمر بين القوى الكبرى على المنطقة خصوصا الو. م أ، وروسيا، والصين، التي تسعى لتوطيد نفوذها في القارة الأفريقية، مما سيأزم الوضع الامني في المنطقة، فقد تشهد هذه البلدان أسوأ مرحلة في تاريخها بعد هذه الانقلابات العسكرية لأخيرة، نظرا لانتشار حالات القتل والانهيار الاقتصادي والفقر وكثرة النازحين واللاجئين بسببها.

وبذلك تعتبر منطقة الساحل الافريقي مصدر للأمن واللااستقرار في القارة، الامر الذي يجعلها بيئة غير مناسبة وغير مساعدة لنجاح محاولات النهوض و خطط الإقلاع التنموي في المنطقة مستقبلا.

وعليه يمكن القول أنه وبالنظر الى المعطيات السابقة وحسب العديد من الدراسات الاستراتيجية، يحتمل فشل العديد من دول الساحل مستقبلا (برقوق 2008، ص 13)، كما تشير مؤشرات التنمية العالمية إلى عجز التنمية في هذه الدول مستقبلا (taje 13,decembre,2009, P 16).

توصيات الدراسة:

أولا: يجب على الدول الافريقية أن تعمل على تحديث و تطوير البنية التحتية،فمستقبل القارة يعتمد بشكل كبير على تطوير وتحديث بنيتها التحتية ،فهي الركيزة الأساسية للتنمية، نظرا للعلاقة الارتباطية بين البنية التحتية والتنمية ،لذا يجب على الدول الافريقية:

أ/ تركيز المداخل الاقتصادية على الاستثمار في البنية التحتية ،والذي تكون له نتائج إيجابية بحيث يؤدي إلى توزيع أكثر مساواة، إضافة إلى خفض معدلات الوفيات وتحسين التغذية.

ب/ التركيز على رفع الدخل الاقتصادي ، لأنه يؤثر تأثيرا كبيرا وملحوظ وإيجابي على البنية التحتية مع تأثيره على النمو الكلي للاقتصاد.

ثانيا: يجب على لأنظمة الحكم العسكرية الجديدة:

أ/ أن تركز عملها على بناء هوية جامعة للقضاء على الصراعات العرقية أو على الأقل التخفيف من نشاطها وحدتها ،مايوفر بيئة مساعدة لوضع و تنفيذ الخطط التنموية نحو النهوض التنموي بالمنطقة.

ب/ يجب عليها وضع جدول زمني لتنظيم انتخابات شفافة بأسس سليمة لإعطاء الشرعية للانظمة السياسية المنفصلة عن الغرب-فرنسا تحديدا ،مع وضع خطط تنموية واضحة تحسن الاوضاع الداخلية.

ج/محاربة الفساد لأن التنمية الحقيقية تحتاج إلى بيئة الحكم الراشد والنزاهة والثقافة والرقابة القانونية وسيادة القانون وحسن الاستجابة والمشاركة والرؤية الاستراتيجية والتداول على السلطة للقضاء على الصراعات والحروب الداخلية التي سببها الرئيسي عدم التداول على السلطة نتيجة الاختلافات الاثنية والعرقية في المنطة.

د/ محاولة الاستفادة من البديل الجديد و المتمثل في النموذج الصيني والروسي الملتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والباحث عن معادلة رابح - رابح في صفقاته واستثماراته كبديل عملي من النموذج الغربي.

هـ/ أن تعمل على محاربة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة ومحاربة التطرف وتخصيص ميزانية كبيرة له.

ثالثا: يجب على الدول الافريقية أن تعمل على تعزيز العمل الافريقي المشترك ،من خلال تفعيل دور الاتحاد الافريقي ،الذي يبقى أداة التعاون والإطار الأنسب للتكامل بين دول القارة الذي بدونه لن تتمكن إفريقيا من تحقيق تنمية شاملة ومستديمة في جميع القطاعات ، كما يوفر لها القدرة على التصدي لأطماع ومصالح القوى الكبرى حول موارد القارة.

و تفعيل دور الاتحاد الافريقي يكون بداية من خلال تعزيز عمله و تركيزه على مقاربة تنمية الأمن في المنطقة ، بالعمل على امتلاكه الآليات اللازمة لمنع نشوب النزاعات في المنطقة من خلال:

أ/ وضع استراتيجية قارية متكاملة للإنذار المبكر والتدخل السريع لاحتواء وتسوية النزاعات والانقلابات العسكرية بالطرق السلمية.

ب-تحضير مراكز الدراسات والأبحاث في الجامعات في تحديد أسباب الاحتقان والنزاعات الداخلية للحد منها.

ج/-اعتماد مبدأ الدبلوماسية الوقائية في المناطق المرشحة لنشوء نزاع فيها وانقلاب قبل حدوثه.

د/ فرض احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني في المنطقة.

Bibliographie

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. نسرين عبد الحميد، الجريمة المنظمة العبر الوطنية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006.

المجلات والدوريات:

2. امحند برقوق. المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري . مجلة الجيش .العدد 534 ، 2008.
3. عبد العالي عبد العالي حور، التحديات الجيو سياسية في منطقة الساحل الافريقي و الصحراء و انعكاساتها على الأمن القومي العربي. شؤون عربية. 2016.
4. التقرير الاستراتيجي الإفريقي. القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2002.

الرسائل الجامعية

5. هشام دراجي، أمننة التنمية في إفريقيا، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الحوكمة والتنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، محمد بوضياف، 2020-2021.

المو اقع الالكترونية

6. أحمد أمل، مهددات أمن الحدود في أفريقيا: المظاهر والأسباب وسياسات الاستجابة. بلا تاريخ. https://jocu.journals.ekb.eg/article_212823.html.
7. "الانقلابات العسكرية كمحدد لتراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا، المركز العربي الديمقراطي." بلا تاريخ.
8. https://democraticac.de/?p=85460.
9. بعد انقلاب النيجر ..أي دور يلعبه لاستعمار في منطقة الساحل الإفريقي . https://www.alaraby.com/news%D9%8A.
10. خليل العناني. عقد الانقلابات العسكرية في إفريقيا. بلا تاريخ. https://www.aljazeera.net/opinions/2023/8/21.
11. فارس وليد، رياح الساحل الأفريقي بدأت تعصف. https://jocu.journals.ekb.eg/article_212823.html
12. لمحرحر فاطمة. "المركز الديموقراطي العربي، للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية." 2017. https://democraticac.de/?p=46598.
13. وسام إسماعيل. "انقلابات الساحل الأفريقي.. تأثيرات تتخطى حدود الإقليم." بلا تاريخ. https://www.almayadeen.net › articles.

المراجع باللغة الأجنبية

livres

14. aje, Mehdi. " la securité du Sahara et du Sahel: L'importance strategique du Sahel ", cahier du CEREM, . Paris: centre d`etude et de recherche de l`ecole militaire, 13,decembre,2009.

Article

15. Sec rite et stabilité dans le sahel africain : situation présente et prospective . académique reserch branch, 2006.

cite internete

16. «Crise alimentaire dans le Sahel Cinq étapes pour rompre le cycle de la faim en 2012 ".» 09 avril 2012. at: https://goo.gl/wQMszH.
17. «Le Sahel central : au cœur de la tempête", Rapport Afrique de Crisis group N°227.» 25juin 2015 .
18. Roland, Gbangou Yempabou. «Des migrants pris au piege dans la crise socio-millitaire libyenne.» s.d. http://www.psi.ulaval.ca.

علاقات الاتحاد الأوروبي بإفريقيا و انعكاساتها على مجالات التنمية الإفريقية

د.رابح بوحبيلة-جامعة جيجل

الايميل: rabah.bouhebila@univ-jijel.dz

ملخص:

تختلف علاقات الإتحاد الأوربي عن إفريقيا باختلاف تشعب أطرافها وشبكاتها وتعدد وتعقد موضوعاتها ومجالاتها، سواء كانت إقتصادية أو سياسية أو أمنية او عسكرية، الأمر الذي يعكس كثافة وتنوع المصالح المتبادلة بين الطرفين، كما تعكس المراجعة المستمرة لهذه العلاقة بعد انتهاء الحرب الباردة.

ومع التطورات السريعة والمتواصلة في التفاعلات بين الإقليمين الكبيرين فإن نمط العلاقات بينهما الآن يشير لانتهاء عصر تهميش القارة وما تسفر عنه نتائج القمة الأوربية – الإفريقية من جراء مناقشة نظام الشراكة الإستراتيجية ووضع قواعد عادلة تحكم العلاقات المستقبلية بين الإتحاد الأوربي – وإفريقيا.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوربي، التنمية الافريقية، العلاقات المستقبلية، الشراكة الاستراتيجية.

summary:

The European Union's relations with Africa differ according to the diversity of its parties and networks and the multiplicity and complexity of its topics and fields, whether economic, political, security or military, which reflects the intensity and diversity of mutual interests between the two parties, and also reflects the ongoing review of this relationship after the end of the Cold War.

With the rapid and continuing developments in the interactions between the two major regions, the pattern of relations between them now indicates the end of the era of marginalization of the continent and the results of the European-African summit as a result of discussing the strategic partnership system and setting fair rules to govern future relations between the European Union and Africa.

Keywords: European Union, African development, future relations, strategic partnership.

مقدمة:

إذا نظرنا إلى علاقات الاتحاد الأوروبي وإفريقيا نجدها جد متشعبة بأطرافها ومعقدة في موضوعاتها المتشابكة على جميع الأصعدة، سواء من جانب التنمية الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية أو الثقافية أو العسكرية...الخ، وهو ما يعكس كثافة التنوع في مختلف المصالح المتبادلة بين الطرفين، وكذا أهمية المراجعة المستمرة لهذه العلاقات، لاسيما على ضوء المتغيرات الخاصة بانتهاء الحرب الباردة التي أثرت على كافة الأقاليم الإفريقية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجد الأوروبيون أنفسهم في صف الجانب المنتصر في الحرب الباردة، وكان أكبر إنجاز تحقق لهم هو انفتاح الاتحاد السوفياتي وانسحابه من إفريقيا والتوقيف الفوري لمساعدتها وفقا لقرار "غورباتشوف" سنة 1990 وانسحاب الخبراء وتفكيك حلف وارسو دون أن يتفطنوا إلى خطورة الوضع آنذاك حيث تفجرت الصراعات والحروب الأهلية وفقدت إفريقيا قدرتها في السيطرة على الأمن، وبلغت الأزمة في قطاع التنمية الاقتصادية حدتها وصل معدل نمو الناتج المحلي 2% سنويا، ناهيك عن ارتفاع المديونية الخارجية التي بلغت 230 مليار دولار عام 1988 و319 مليار عام 1998، فكان على الأوربيين والأفارقة أن يتحملوا مسؤولياتهم المشتركة في ظل هذا النظام الجديد الذي ينذر بخطورة العولمة. لكن مع هذه التطورات السريعة والمتلاحقة في التفاعلات بين الإقليمين الكبيرين، فإن نمط العلاقات المتزامنة بينهما يشير إلى انتهاء عصر تهميش إفريقيا والدخول في شراكة ثنائية تخدم مصلحة ألطرفين وهو ما توضحه القمة الأوروبية-الإفريقية التي استضافتها مصر من 3-4 أفريل سنة 2000 والتي ناقشت نظام الشراكة الاستراتيجية ووضع قواعد عادلة تحكم العلاقات المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا.

وفي النهاية أوضح بأن دراستي لهذا البحث ستنصب على معالجة مشاكل افريقيا والحلول التي تعكسها هذه العلاقات بين اقليمين غير متكافئين تماما، من خلال التركيز على دراسة ثلاث محاور رئيسية

تتناول ثلاثة مجالات مختلفة يتقدمها المجال الاقتصادي السياسي والأمني، التي ستكون اجابة للإشكالية الرئيسية المطروحة والمتبوعة بأسئلة فرعية كما يلي:

هل بإمكان الاتحاد الأوروبي إقامة منظومة قواعد عادلة تحكم العلاقات المستقبلية بين الإتحاد الأوربي و إفريقيا؟

- إلى أيّ حد يمكن إقامة علاقات متوازنة تخدم مصلحة كل من الاتحاد الأوروبي وإفريقيا في ظلّ العولمة؟
- هل منح الاتحاد الأوروبي إفريقيا ضمانة كافية ضد التهميش والهيمنة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة؟

المحور الأول: التعاون في المجال الاقتصادي

تعد دول الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأكبر للدول الإفريقية اذ بلغت نسبة صادرات دول افريقيا جنوب الصحراء لدول الإتحاد سنة 1997 ما يقارب 23.5% من اجمالي صادراتها، بينما توجهت نسبة 18.1% الى الولايات المتحدة من نفس السنة ونحو 13.2%لليابان. حيث كان للقارة الإفريقية في الأسواق الأوربية نصيب يعتد به اذ كانت أوربا الغربية تشتري في الثمانينات نحو 50% من صادرات القارة وتزويدها بنحو 60% من وارداتها، غير انه في منتصف التسعينات لم تع القارة قادرة رغم التسهيلات الممنوحة لها في اطار لومي بالاحتفاظ بنصيبها في اسواق الاتحاد الأوربي. (أبو العنين، 1999، الصفحات 261-262) اما بالنسبة لهذا الاتحاد فقد بلغت صادراته في التسعة اشهر الاولى سنة 2010 90 مليار يورو، بينما بلغت وارداته حوالي 79 مليار يورو من نفس المدة، فيما حقق قطاع الطاقة 60 % من قيمة واردات الاتحاد الأوربي من افريقيا، بينما شملت صادرات الاتحاد الأوربي الى افريقيا الوقود والأدوية والحبوب والسيارات (هلال، 2010، صفحة 120)، وان اهم الشركاء الفارقة خلال تلك الأشهر هم ليبيا، جنوب افريقيا الجزائر، المغرب، تونس، مصر نيجيريا وغانا، في حين تمثل دول اوربا الغربية نصف ما يصل لأفريقيا من معونات بفعل البرامج الثنائية مع افريقيا للمعونات، علاوة على كون المفوضية الأوربية لها

برامجها الخاصة بالمساعدات .اما ابريطانيا فقد زاد حجم المساعدات البريطانية حسب برنامج المساعدات الثنائية من 30 مليون باوند في 2003 الى 50 مليون باوند في 2004، وصدرت بريطانيا في 2003 الى انغولا ما قيمته 103 مليون باوند واستوردت 9.75 مليون باوند . وتستورد المملكة المتحدة من بوتسوانا الحجار الثمينة وقد بلغت قيمة الاستيراد في 2003 ما يزيد عن 1.106.8 باوند مقابل 13.2 مليون باوند صدرته بريطانيا، وتأتي نيجيريا بعد جنوب افريقيا في درجة الأهمية للاقتصاد البريطاني فقد زاد حجم الصادرات من 535 مليون باوند في 2003 الى 750.48 مليون باوند من نفس السنة. اما جنوب افريقيا فهي أكبر شريك تجاري لبريطانيا في افريقيا وفي 2004 انشات حكومة العمال " هيئة افريقيا " لمساعدة افريقيا في التغلب على الفقر، مع ان الاتحاد الأوربي يعيق وصول المنتجات الزراعية الإفريقية لأنها لم ترتق الى مستويات مواصفات السوق الأوربية، لهذا نجد ان المبادرات لأوربية بما فيها مبادرات " توني بلير" في 2004 تضع في حسابها رفع الحواجز في وجه المنتجات الإفريقية. مع العلم ان بريطانيا انضمت الى بقية لدول الثمان الكبرى الصناعية في ربط المساعدات بمطالب سياسية واقتصادية واجتماعية واخذت طابع توجه سياسي فكري غربي (نعمة، 2005، الصفحات 198-201)، وحاولت حكومة العمال التركيز على تقليل لفقر في لدول الفقيرة، فجرى تغيير على توزيع المساعدات، فبعدما كان يذهب 70% منها الى الدول الفقيرة في التسعينات، اصبح 80% الى الدول الأقل دخلا في 2002 ليرتفع الى 90 في 2006وتتوزع المساعدات البريطانية الى مجموعة من النشاطات، فهناك برنامج المساعدات، ومساعدات المشاريع، واخرى لتحسين التجارة ولمؤسسات تنمية الكومنولث ولتخفيف الديون. وتحتل بريطانيا المرتبة الخامسة بعد اليبان والولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وإيطاليا في تقديم المساعدات ونسبة ما تقدمه من الإنتاج الوطني يضعها في المرتبة الثالثة عشر وتتقدم عليها السويد وبلجيكا، وهي ضمن المجموعة الأوربية وفي عام 205 صدرت مبادرة جوردن براون وزير الخزانة البريطاني التي تتضمن عقد اتفاقية ثنائية بين بريطانيا والدول افريقية لاستفادة من رصيد قدره مليار باوند تدفع منه الدول المتعاقدة حصص من ديونها.

وفي الأخير نستطيع القول أن دول قارة إفريقيا تعاني من تدهور وفشل اقتصادها لاسيما في القطاع الزراعي وهذا راجع إلى صعوبة الظروف المناخية خاصة في دول الساحل الإفريقي (منطقة سافانا) المتميزة بفصلين أحدهما طويل جاف وآخر ممطر قصير، ما يجعل التنمية الاقتصادية في بعض دول إفريقيا جد عاجزة، مثل: مالي، موريتانيا، نيجر، حيث تعد هذه الأخيرة أفقر الدول في العالم بنسبة تقدر ب67%. (كريستين ، 2004، صفحة 171)

تليها مالي بنسبة 64% وموريتانيا بنسبة 46%. حسب تقرير هيئة الأمم المتحدة، وبالتالي فإن البطالة والفقر المتزايد هي التي تهدد فعالية التنمية الاقتصادية في القارة على الرغم من الجهود والمساعدات الدولية المبذولة في هذا الشأن، وهذا لسوء التسيير الغير عقلاني للثروات التي تمتلكها هذه المنطقة "كالطاقة الشمسية واليورانيوم والنفط والثروات المائية كالأنهار والبحيرات...الخ".

المحور الثاني: التعاون في المجال السياسي

لقد مرّت القارة الإفريقية بفوضى عارمة في المجال السياسي وعدم الاستقرار الأمني بها في فترة التسعينات، مما اضطرها إلى التوجه في سياستها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي قصد إيجاد حلّ لهذه ألمعضلة باعتبار أن إفريقيا ليس لديها نظام جماعي ولا حلف عسكري إقليمي ولا قوة لها تواجه بها مثل هذه المشاكل والصراعات الدائرة في هذه القارة.

ومن ثم فإن الدول الغربية تتحمل المسؤولية في محو الآثار الجانبية لمرحلة التحول بسلبياتها، غير أن التضامن الدولي مع القارة كان شبه منعدم بالنظر إلى حجم المشاكل السياسية والأمنية التي تركتها مرحلة هذا التحول طيلة الحرب الباردة إلى غاية هذه المرحلة الجديدة، ومن أبرز القضايا السياسية في القارة هي قضية التحول الديمقراطي وتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان على مستوى الفكر أو الممارسة التي

كانت قد أشـارت إليها اتفاقية لومي سـابقا (يوسـفي، 2008، صـفحة 19)، في مادتها الثامنة " **عن طريق الحواريمكن للأطراف أن تساهم في تحقيق السلام والأمن والاستقراروتوفيربيئة ديمقراطية مناسبة"** حيث أصبحت هذه القضايا متداولة في أجندة الدول الأوروبية تجاه القارة وأصبحت شرطا للحصول على المسـاعدات والتسـهيلات، وإن كان بعد انتهاء الحرب الباردة وخروج الاتحاد السـوفياتي من القارة، أعيد ترتيب الأولويات في ظل النظام الدولي الجديد وأصبح الإصلاح السياسي بالفعل أحد العوامل الأساسية للاقتراب أو الابتعاد من الاتحاد الأوروبي على الانتخابات الوطنية الإقليمية التي تمت في أفريل 1994، في حين كان العكس من موقف الاتحاد الأوروبي من كينيا ا لتي سلط عليها الضغط بتخفيض المعونات لدفع حكومة الرئيس اراب موي لإحداث إصلاحات سياسية، وذلك في قرار الجماعة الأوروبية بتاريخ 28 نوفمبر 1991 وفعلا تم تخفيض المساعدات من 516 مليون دولار إلى 200 مليون دولار سنة 2000.

وهنا نقول أن حجم التحويل الشامل الذي خصص لهذا الغرض إلى غاية سنة 2000 وصل إلى 220 مليون دولار. (أبو العينين، 2000، الصفحات 79-82)

لقد وجه الإتحاد الأوروبي الدعوة إلى الدول الرئيسـية الداعمة لمبادرة "تيباد" (جنوب إفريقيا ونيجيريا والسـنغال والجزائر وزامبيا)، لمناقشـة المبادرة مع رئيس الوزراء البلجيكي الذي كان رئيسـا لدورة الاتحاد الأوروبي سنة 2001، رفقة المنسق الأعلى للسياسات الخارجية "خافيير سولايا" وبعض مفوضي الاتحاد الأوروبي، حيث وعد الاتحاد في هذا الاجتماعي ببذل جهوده في المبادرة وخلق إطار للحوار السياسي من خلال عقد الاجتماعات الدورية بين الاتحاد ولجنة التنفيذ الرئاسـية، وقد تمت مناقشـة المبادرة في القمة الفرنسية الإفريقية التي عقدت في فيفري 2002، حيث أشار "جاك شيراك" الرئيس الفرنسي إلى أن المسـاعدات الدولية لإفريقيا في انخفاض مسـتمر، بينما تتسـع الهوة بين دول القارة والعالم، مؤكدا على أهمية قيام الدول الصـناعية بتشـجيع ودعم التنمية في إفريقيا، بينما قام رئيس الوزراء البريطاني "توني

بلير" في فيفري 2002 بزيارة إلى غانا ونيجيريا والسنغال وسيراليون (دول الغرب الإفريقي)، مؤكدا على أن مبادرة " نيباد" هي أفضل فرصة.

وهكذا بدأ النقاش في فرنسا حول مسألة المعونات الخاصة بالنظم غير الديمقراطية موضحا في هذا الشأن الرئيس الفرنسي الأسبق "فرانسوا ميتران" قائلا: " أن فرنسا لن تلتزم مستقبلا للنظم السلطوية"، غير أن هذه المقولات كانت شكلية، كون بلاده ساندت آنذاك بعض الأنظمة الإفريقية التي تخدم المصالح الفرنسية الأوروبية، مثل تشاد، تونس الغابون وهو ما اتفق عليه مع دول أخرى كالصين، حيث تغلب المصالح الاقتصادية على غيرها من المصالح السياسية.

وفي هذه الأثناء أعلنت الجماعة الأوروبية في 28 نوفمبر 1991 بأن الإصلاح السياسي " التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان"، سوف يصبحان شرطين للحصول على المساعدات الأوروبية، ومن ثم أصبح الإصلاح السياسي أحد البنود الهامة سواء في ماستريخت أو لومي المتجددة. وأكد هذا الاتجاه عزم الدول الأوروبية على تقديم قيمها وتقاليدها الليبرالية الغربية لإفريقيا، لاسيما بعد انهيار النظم الاشتراكية، وأكد على حرص الاتحاد لضمان قدر من التأييد الشعبي لمساعدتها، بعد أن فقدت المساعدات مبررها السياسي والاستراتيجي، بعد انتهاء الحرب الباردة (Garm , African affairs, pp. 343-344)، وقدم الاتحاد الأوروبي معونات لتشجيع التحول الديمقراطي ودعم حقوق الإنسان لكثير من دول إفريقيا.

وفي سنة 1992 بلغت هذه المعونات نحو 190 مليون ايكيو، بينما كانت المعونات الأمريكية 60 مليون، وخصص الأوربيون برنامجا لجنوب إفريقيا قدره 110 مليون ايكيو سنويا نحو 236 مليون دولار لبريتوريا وشارك 300 مراقب أوروبي في الإشراف.

أمام إفريقيا حتى تحقيق التنمية ألمطلوبة كما ألح رئيس الوزراء البريطاني على ترسيخ المبادئ الديمقراطية وتسوية الصراعات في ألقارة وعندما عقد منتدى الاستثمار بين إفريقيا والكمثولت لتقديم

أكبر فرصـــة للاســـتثمار في القارة من خلال تعبئة الاســـتثمارات قصـــد تحقيق التنمية الطويلة الأجل والاقتصـــاد الإفريقي والتحديات العالمية وتعبئة الموارد الداخلية وجذب الاســـتثمارات الأجنبية وتحســـين التجارة الإفريقية وإنجاز سوق مشتركة.

هذا وقد ذكرت مجلة الشـاهد السـياسـي أن الإتحاد الأوربي يعتبر أكبر شـريك تجاري لأفريقيا إذ بلغ إجمالي التجارة الثنائية 317.28 مليار يورو سـنة 2006 وقال مكتب الإحصـائيات الأوروبي أنه في الفترة ما بين 2000-2006 زادت صـــادرات الإتحاد الأوروبي من الســـلع إلى إفريقيا من 66 مليار إلى 92 مليار يورو بينما ارتفعت الواردات من 85 مليار يورو إلى ما يقرب من 126 مليار وزادت صـادرات أوروبا إلى إفريقيا من 79 مليار يورو في الأشـهر التسـع الأولى من سـنة 2009 إلى 90 مليار يورو (119 مليار دولار) في الفترة نفسـها ســـنة 2010 والواردات في نفس المدة من إفريقيا في التســـعة أشـــهر الأولى من 79 مليار يورو إلى 96 مليار يورو. (خميس، 2010، صفحة 155)

المحور الثالث: التعاون في المجال الأمني:

تعدّ مسألة حل الصراعات وتعزيز قدرة إفريقيا في مجال حفظ السلام ظلت تحظى باهتمام ملحوظ طال السـنوات الـــ 15 الماضـية من قبل منظمة الوحدة الإفريقية (OUA)، وعلى المسـتوى الإقليمي الفرعي دول السـادك وغيرها (SADC)، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية (USA) وكل من فرنسـا وانجلترا من الجانب الأوروبي تمثلت طروحاتهم في مبادرات فردية وثلاثية مشـــتركة ســـنة 1997، إلا أن تعارض الطروحات في مناهج توفير إمكانيات تنفيذها وملاءمتها للواقع الإفريقي دفع منظمة الوحدة الإفريقية لدراسـة الموضـوع وتحديد المعايير الجوهرية التي ينبغي على القوى الدولية أن تراعيها في مبادرتها. (كريستين ، 2004، صفحة 262)

وأنشـــأت منظمة الوحدة الإفريقية آلية منع وإدارة وتســـوية النزاعات في إفريقيا، وذلك في مؤتمر القمة الإفريقي رقم 29 الذي عقد بالقاهرة ما بين 28-30 جوان ســـنة 1992، حيث وضـــعت الإفريقية

ضـوابط على عمل الآلية واختصـاصـاتها في مجالات حفظ السـلام حتى لا تكون أداة للتدخل في الشـؤون ا لداخلية لها، ويتضح هذا من المبادئ الأربعة التي تسـترشـد لها الآلية في عملها وهي: المسـاواة في السـيادة بين جميع الدول الأعضـاء وعدم التدخل في الشـؤون الداخلية لها واحترام سـيادة كل دولة وسـلامة أراضـيها وعدم انتهاك الحدود الموروثة. (حجاج، إفريقيا من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، 2001، صفحة 28)

من خلا ل هذه المنظمة حاولت الدول الإفريقية دراسـة إنشـاء قوة إفريقية لحفظ السـلام خاصـة على ضـوء ضـعف الآلية وتجريم مجموعات المراقبة العسـكرية والمدنية التي أرسـلتها في كل من يوروندي ورواندا. وخلال القمة الإفريقية لمنظمة الوحدة الإفريقية رقم 30 المنعقدة في تونس سنة 1994 أكد الأمين العام للمنظمة على ضرورة قيام إفريقيا بتجهيز نفسها لمواجهة تدهور الاحتمالات وضرورة استعداد الدول الإفريقية لتجهيز قوات جيشـها وأجهزتها الأمنية لاسـتخدامها في عمليات مراقبة وحفظ السـلام التي تقوم بها الأمم المتحدة والمنظمة الإفريقية.

وهنا تمكنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي تتكون من 14 دولة من تبني ميثاق للدفاع المشـترك سـنة 1980 وكونت قوات خاصـة للمراقبة تابعة للإيكواس تسـمى "الايكوموج" واسـتطاعت هذه القوات التدخل العسكري لفرض السلام في ليبيريا منذ 1990، كما تدخلت في سيراليون، وكانت القوة التي تقودها نيجيريا انبنت قدرة الكيانات والنظم الإقليمية الفرعية في إفريقيا على القيام بعمل جماعي في مجالات حفظ السـلام وفرضـه، كما نشـطت دول الجماعة منذ عام 1997 لإقامة نظام إقليمي متكامل لحفظ السلام في غرب إفريقيا خاصة بعد اجتماع وزراء خارجية دول الايكواس في ديسمبر 1997، وكذلك القمة التي أعقبتها، حيث صدر بيان القمة مؤكدا فيه دعم التعاون في عمليات حفظ السلام.

وتكليف وزراء الخارجية والدفاع والداخلية بالإضافة التنفيذية للجماعة بدراية وبحث مسائل الأمن والاستقرار. (غراب، 2006، صفحة 116)

وبنشـــوء الاتحاد الإفريقي في قمة لوســـاكا التي تعد آخر قمة إفريقية تحت اســـم "منظمة الوحدة الإفريقية قررت إعلان "الاتحاد الإفريقي" وحثت ا لدول على توقيع أو التصـــديق على القانون الأســـاســـي (خلف، 2007، الصـــفحات 190-191)، أعلنت مجموعة الثماني بالدول الصـــناعية التي عقدت بولاية جورجيا التزامها بتدريب وتســـليح قوة تتكون من 75 ألف جندي قبل حلول 2010 لتدعيم الإمكانات الدولية لحفظ الأمن في إفريقيا التي لا تنتهي منها النزاعات المسلحة والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية.

وهنا صـــدر الاتحاد الأوروبي مبادرة من شـــأنها تمكين الدول الإفريقية من خلال التمارين الميدانية اللوجيستية كي تصبح إفريقيا قادرة على إدارة الأزمات منها المبادرة الفرنسية سنة 1997 الرامية إلى "تعزيز القدرة الفرنسية على حفظ السلام 1997". ثم تبعتها التجربة الثانية بين فرنسا والغابن فرنسا والبرتغال سنة 1998 وتوسعت المشاركة في 2002، فانضمت إلى التمرين في تنزانيا قوات من دول (sadc) من إفريقيا الجنوبية وبذلك فالمبادرة الفرنسية في إفريقيا تتساوى مع مبادرة أمريكية وجهود منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبية في مهمة تدخل نفوذها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد حث شـيراك الاتحاد الأوروبي على الانخراط في مناطق الأزمات في إفريقيا من أجل أن لا تتحول ســاحة للتحرك الأمريكي في تقدير فرنسا

خاتمة:

من خلال دراسة علاقة الإتحاد الأوروبي بإفريقيا بعد الحرب الباردة يتضح لنا أن العملاق الأوروبي أصبح أمرا واقعيا في تعاملاته مع دول القارة باعتباره أحق الأطراف الدولية بإفريقيا، لكن يجب أن لا يكون التعاون الأوروبي الإفريقي على حساب التضامن القاري بين دول إفريقيا وعلى حساب التوازن السياسي والعسكري بين الدول والأقاليم، بل تقوم على أساس مبدأ توازن المصالح لا توازن القوى، وقد عكست العلاقات الأوروبية الإفريقية المتغيرات التي كانت تطرأ على النظم الدولية في القرنين الماضيين، وكان مصير

إفريقيا يتحول على نحو شـامل تقريبا. هذه المتغيرات التي حصلت بعد الحرب العالمية الثانية تراجع فيها دور القوى الأوربية خاصـة فرانيا وأنجلترا في افريقيا، وبدأ الإتحاد الأوروبي يدعم مراكزه في القارة مسـتغل حالة الحرب الباردة في القطبين. فعلى صـعيد العلاقات الأوربية الإفريقية فإن حماس الإتحاد الأوربي لم تتم ترجمته إلى إجراءات عملية على أرض الواقع، وهذا ما نلتمسه من خلال قمة مجموعة الدول الثماني (G8) الصـناعية التي عقدت في كندا، حيث قدمت المجموعة 6 ملايين دولار فقط من مجموع 64 بليون دولار كانت مقررة لإفريقينا. لذلك فإن تقدير الأمور بميزان دقيق أمر مطلوب في كل الأحوال وعليه يتوقف نجاح الشراكة بين الطرفين، خاصة اذا روعيت بعض الاعتبارات من كلا الطرفين في الأمور التالية:

- كالإبقاء على مبادئ الإتحاد الإفريقي محل احترام وتقدير لا سـيما احترام مبدأ السـيادة للدول الإقليمية وتقديس الحدود الموروثة والمحافظة على الاستقلال الوطني.

– ضرورة وضع تصور مشترك لبعض المفاهيم الجديدة، كالتدخل لأغراض انسانية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والديمقراطية وصلتها بعمليات التدخل، فضلا عن احترام الثقافات الوطنية في ظل عالم العولمة،

ختاما نصل الى النتائج والتوصيات التالية:

نتائج الدراسة:

1- تعكس العلاقات بين الطرفين الأوروبي والإفريقي حساسيات عدم التكافؤ.

2- غم أن الشـراكة الإسـتراتيجية القارية الجديدة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا قد صـححت من العلاقات في صـورها الانتقائية، ورغم أن الشـراكة قد أقرت إطارا شـاملا لهذه العلاقات، لكن مازال هذا البعد من العلاقات متعدد الأطراف يتسم بقدر من القصور.

3- أن المشروطيات الاقتصادية والسياسية المصاحبة لتلك المساعدات، وإن كانت تصاغ في أسلوب مخفف مثل "الحوار السياسي" فإن هذه المشروطيات رغم أنها موجودة في كل الاتفاقيات إلا أنها تتحسن نسبيا.

4- التنافس الدولي في إفريقيا سيظل قائما، وتسعى الأطراف الأخرى (أمريكا والصين) إلى محاولة تعميق وجودها في القارة على حساب الشريك الأكبر وصاحب النفوذ التقليدي (الإتحاد الأوربي) .

5- لا يتوقع الكثيرون في إفريقيا أي جديد في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا.

6- إن إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لم تأت بخطة واقعية قادرة على منافسة الأطراف العملاقة مثل الصين.

7- إن كثرة القيم المنعقدة باسم إفريقيا والتعاون معها لا تفيدها إطلاقا بل يجب عليها تجديد أولوياتها والتفاوض عليها وفقا للسياسات المناسبة، بدلا من قبول الصفقات والمعاملات القصيرة الأجل التي لا تخدم سوى مصالح الجهات الخارجية فقط.

2- توصيات الدراسة:

1- يجب التعاون فيما بين الدول الإفريقية للتقليل من الاعتمادات على الغرب وتحرير التجارة وإصلاح السوق.

2- محاولة بناء صيغ جديدة بعيدة عن المشروطية الغربية.

3- العمل على تأطير مبادرات التعاون بالمصداقية الجديدة.

4- تعزيز مكافحة الإتحاد الإفريقي عن طريق التعاون الإقليمي والحضور الإيجابي لكافة اجتماعات الإتحاد الإفريقي.

5- التعاون بين الدول الإفريقية ماديا ومعنويا ومحاولة السيطرة على المشاكل العرقية والعمل على وضع حد لكافة الحروب الأهلية والتي تشتعل بين الحين والآخر في بلدان القارة.

6- احترام مبادئ الاتحاد الإفريقي والسيادة للدول الإفريقية، وكذا احترام الحدود الموروثة والاستقلال الوطني.

7- ضرورة وضع تصور مشترك أوروبي إفريقي لبعض المفاهيم الجديدة كالتدخل لأغراض إنسانية والحكم الجيد وحقوق الإنسان والديمقراطية.

8- أن يكون هناك حوار جاد حول كيفية التعاون في المجالات الأمنية وحفظ السلام بالتنسيق بين الإقليمين لمجلس الأمن والاتحاد الإفريقي.

9- التحرير الكامل للتجارة، حتى تتأهل إفريقيا للتنمية والإعفاء من الديون الباهضة التي تكبد الاقتصاديات الإفريقية ودخولها لاتفاقية التجارة الحرة.

10- ضرورة تكثيف الحوار بين الاتحاد الاوروبي والأفارقة لمنع وحلّ الصراعات المختلفة في القارة ودمج الميليشيات في دول منطقة الساك (SADC) ومكافحة الأمراض الاجتماعية

قائمة المراجع:

1. أحمد حجاج. (2001). إفريقيا من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي. *مجلة آفاق إفريقية*، *2*(6).

2. حجاج, أ) .، ، مجلد 2، العدد 6، 2001، ص 28. ( ) أحمد حجاج، إفريقيا من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، مجلة آفاق إفريقية، مجلد 2، العدد 6، 2001، ص 28 .(.إفريقيا من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي .*مجلة آفاق إفريقية*.(6)*2* ,

3. Garm , R. (African affairs). *europe and promotion of domo Gratiy in post cold war Africa* (Vol. 97). 1998: now serious is is Europe and for what repanse.

4. أمال يوسفي. (2008). *بحوث في علاقات التعاون الدولي*. الجزائر: دار هومة.

5. خلود محمد خميس. (2010). التنافس الامريكي الصيني على القارة الافريقية. *مجلة الشاهد السياسية*.

6. رضا محمد هلال. (2010). الجهود المساعي الدولية في تنمية القارة الافريقية. *مجلة الشرق الأوسط*(11689).

7. عبد الله إسكندر كريستين . (2004). الشرق الأوسط وافريقيا في قمة مجموعة الثماني. *مجلة السياسة الدولية*(157).

8. كاظم هاشم نعمة. (2005). *افريقيا في السياسية الدولية* . طرابلس: اكاديمية الدراسات العليا.

9. محمد رفيق غراب. (2006). *دور الجيش في الحياة السياسية في بلدان غرب إفريقيا (دراسة تقويمية)*. الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية.

10. محمود أبو العنين. (1999). *افريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولي*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

11. محمود أبو العينين. (2000). *الأمن الجماعي الإقليمي (المستويات القاري والإقليمي)*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

12. محمود خلف. (2007). الإستراتيجية الأمريكية لقيادة إفريقيا العسكرية. *السياسة الدولية*(168).

التجارة البينية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في افريقيا
دراسة احصائية خلال الفترة 2010 -2023

Intra-African Trade and Its Role in Achieving Economic Development:
A statistic study during the period 2010-2023.

ط.د يوسف الطيب جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، youcef.tayeb@univ-tissemsilt.dz

د. بن دحمان محمد أمين ، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، med-amin8586@live.fr

ملخص :

نهدف من خلال هاته الدراسة الى تسليط الضوء على التنمية الاقتصادية في افريقيا ، في ظل ما تزخر به من إمكانيات ، فهي لها احتياطات ب: 7.61 % من النفط ، 8.53 % من الغاز ، 27.4 %من انتاج الذهب عالميا ، إضافة الى عديد الموارد الطبيعية الأخرى ، الا انها تواجه عديد التحديات انطلاقا من تكاملها الإقليمي وصولا الى التسارع الدولي على استنزاف ثرواتها الطبيعية .

ولذلك فقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تبيان الإطار النظري للدراسة ، وكذا مختلف التحديات التي تواجه القارة الافريقية في الاقتصاد العالمي وفق دراسة تحليلية .

وقد خلصت الدراسة الى أن ثراء المقومات قابله افتقار في مؤشرات التنمية ، كما ان التجارة البينية جد ضئيلة في ظل التوجه نحو أسواق الدول الكبرى ، التي تبين انها تتعامل وفق سياسة هيمنة واستنزاف ، وهو ما قادنا لوضع جملة من التوصيات تمثلت في التركيز على المشاريع ذات البعد الاستراتيجي ، التوجه نحو شركاء جدد في أمريكا اللاتينية وشرق اسيا ، تفعيل دور الاتحاد الافريقي في توحيد الرؤى للدول الافريقية .

الكلمات المفتاحية : التنمية الاقتصادية ، مؤشرات التنمية ، النمو الاقتصادي ، الاحتياطات ، افريقيا .

Abstract :

The aim of this study is to shed light on economic development in Africa, given its abundant potential. It possesses reserves of 7.61% of oil, 8.53% of gas, and contributes to 27.4% of global gold production, in addition to various other natural resources. However, it faces numerous challenges, stemming from regional integration to the international rush to exploit its natural wealth.

Therefore, our study adopts a descriptive-analytical approach, elucidating the theoretical framework of the research and the various challenges confronting the African continent in the global economy through an analytical study.

The study concludes that the wealth of resources contrasts with deficiencies in development indicators. Moreover, intracontinental trade is quite limited, given the focus on major global markets, which often engage in policies of dominance and resource depletion. This led us to formulate a set of recommendations, including focusing on strategically-oriented projects, exploring new partnerships in Latin America and East Asia, and activating the role of the African Union in unifying the visions of African nations.

Keywords: Economic development, development indicators, economic growth, reserves, Africa.

مقدمة :

لا تزال ارهاصات التنمية تلقي بظلالها على دول العالم ، وفي هذا تسعى القارة الافريقية ان تتبوأ لها مكانة في الاقتصاد العالمي ، في ظل ما تزخر به من إمكانيات هامة على مختلف الأصعدة ، فهي بموقعها الجيواستراتيجي الذي يتوسط العالم ، بمساحة تفوق 30 مليون كلم^2 بتنوعها البيولوجي ، و بنسمة تقدر ب 18.2 % من تعداد سكان العالم .

كما لها من الإمكانيات الاقتصادية فهي المورد الذي لا ينضب في نظر عديد الدول ، ويتجلى هذا فيما لها من احتياطات ، 7.61 % من الاحتياطات النفطية العالمية ، 8.53 % من مجموع الاحتياطات العالمية للغاز ، 27.4 %من انتاج الذهب عالميا – رغم انها تتذيل ترتيب احتياطات الذهب عالميا - ، ... .

كل هاته المقومات واكثر جعلت من افريقيا تسعى لتجسيد التنمية بها وتحقيق الرخاء لشعوبها ، الا ان الواقع يقول أن القدرات التقنية والبشرية والمؤسسية متدنية في معظم البلدان الأفريقية، وهو ما يحد من تقدم القارة . إذ تواجه البلدان مجموعة متنوعة من الثغرات التي تحد من القدرة على الوصول الى الأهداف المسطرة ، والنهوض بمختلف المؤشرات الاقتصادية لدفع دواليب التنمية بالقارة ، وفي هذا الإطار، وجد تقرير صدر عام 2020 م أن 80 % من مشاريع البنية التحتية في أفريقيا لا تتجاوز مرحلة الجدوى/التخطيط لأنها تفتقر إلى الموارد المالية والقدرات اللازمة لاستكمال تحليل الجدوى وتخطيط الأعمال الضروريين . (البنك الافريقي للتنمية، 2023، صفحة 89)

بناء على ما سبق فإننا نطرح **الإشكالية الرئيسية** التالية :

- ماهي التحديات التي تحول دون القارة الافريقية لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل ما تزخر به من إمكانيات ؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية فإننا نكون امام **التساؤلات الفرعية** التالية :

أ. ماهي اهم المقومات التي تتمتع بها دول القارة الافريقية ؟

ب. ماهو واقع المؤشرات الاقتصادية في القارة الافريقية ؟

ج. هل حققت دول افريقيا خطوات نحو تكاملها الاقتصادي ؟

د. ماهي اهم التحديات التي تواجه دول القارة الافريقية على الصعيد الدولي ؟

فرضيات الدراسة :

- تزخر دول القارة الافريقية بعديد الإمكانيات و الموارد التي تؤهلها للتفوق على المستوى الدولي .

- تتمتع دول القارة الافريقية بتوافق و تطابق لتوجهاتها الاقتصادية و التجارية .

- تقوض الدول الصناعية الكبرى جهود دول القارة الافريقية لتحقيق تنميتها الاقتصادية .

اهداف الدراسة :

ان الغرض من دراستنا لموضوع التنمية الاقتصادية في افريقيا ، هو سعي للوقوف على اهم الإمكانيات التي تحوزها القارة على مختلف الأصعدة ، ومدى قدرة الدول الافريقية على توظيف هاته الإمكانيات للنهوض باقتصادياتها ، في ظل الوصف لجل الدول الافريقية على انها تقع ضمن خانة الدول المتخلفة ، مع التطرق لفرص التكامل بين الدول الافريقية في اطار التجارة البينية .

وهو ما يضعنا امام الدور الذي تلعبه الدول الكبرى لكبح جماح الانتقال التنموي في افريقيا .

المنهج المتبع :

اعتمدنا في دراستنا على **المنهج الوصفي** لإعطاء مفاهيم حول التنمية الاقتصادية ، النمو الاقتصادي ، مؤشرات التنمية ، ومصادر التمويل للتنمية الاقتصادية .

كما اعتمدنا على **المنهج التحليلي** لتحليل مختلف التحديات التي تواجه القارة الافريقية في الاقتصاد العالمي ، خاصة في ظل تكتل BRICs ، ومجموعة G7 .

1. مفهوم التنمية الاقتصادية :

- وتشير التنمية الاقتصادية إلى النمو الاقتصادي مصحوبا بتغيرات في توزيع الإنتاج والهيكل الاقتصادي. وقد تشمل هذه التغييرات تحسنا في الرفاه المادي للنصف الأفقر من السكان وانخفاض حصة الزراعة من الناتج القومي

الإجمالي والزيادة المناظرة في حصة الصناعة والخدمات الوطنية والزيادة في تعليم مهارات القوى العاملة والتقدم التقني الكبير الذي يحدث داخل البلد كما الأطفال، حيث أن النمو يتضمن التركيز على المقاييس الكمية الارتفاع أو الناتج القومي الإجمالي)، في حين توجه التنمية الانتباه إلى التغيرات في القدرات (مثل التناسقية البدنية والقدرة على التعلم أو قدرة الاقتصاد على التكيف مع التحولات في الأذواق والتكنولوجيا). (winzinger، 2018، صفحة 33)

- يرى Shumpter التنمية الاقتصادية على انها : " لا يعترف شومبيتر بوصف الكلاسيكيين المجددين للتنمية على أنها عملية تدريجية متناسقة وبدلا من ذلك فهو يقرر أن التقدم الهام في الانتاج القومي يحدث عن طريق قفزات غير متناسقة عند استغلال افاق جديدة من الموارد ويصاحب هذا التقدم فترات من الرخاء والكساد بالتبادل فهو يحاول ان يفسر التنمية بطريقة دائبة الحركة متقطعة فهو يماثل ماركس في هذا الاتجاه ولكنه يختلف عنه في استخدامه لوسائل التحليل وهو يعتمد في تحليله على نظرية الكلاسيكيين المجددين الخاصة بالتوازن الاقتصادي . (Baldwin، صفحة 44)

2. النمو الاقتصادي :

- هو تلك الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. (حواس ، 2021، صفحة 03) ، وعرفه Simon Kuznetsعلى انه : " هو الارتفاع في نصيب الفرد في الأجل الطويل ، من الناتج ، مما يتيح للاقتصاد القدرة على توفير مجموعة مختلفة من السلع الاقتصادية ، وان ترافق تلك الزيادة في القدرة الإنتاجية تقدما تكنولوجيا وتعديلات التي هو بحاجة إليها . (عادل عبد الرحيم و كامل رشيد ، 2022، صفحة 155)

3. الفرق بين التنمية الاقتصادية النمو الاقتصادي:

جدول رقم 01 : الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي :

من حيث	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
الاتجاه	هو أحادي الاتجاه بطبيعة الحال، لأنه يركّز على الدخل الفردي والقومي .	ظاهرة متعددة الاتجاهات لأنها تركز على دخل الناس، والتحسين من مستوى معيشة الناس في الدولة
المدة	عملية قصيرة المدى/ محددة	عملية طويلة المدى/ مستمرة
القياس	مؤشرات كميّة: زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	مؤشرات نوعيّة وكميّة: مؤشر التنمية البشرية، ومؤشرات الفقر، ووفيات الأطفال حديثي الولادة، ومحو الأمية، وغيرها
الأثر	تأثير كمّي على الاقتصاد، مثل زيادة دخل الفرد، والناتج المحلي الإجمالي، وغيرها	تأثير نوعي وكمّي على الاقتصاد، مثل التحسين في معدل العمر المتوقع، ومحو الأمية، وخفض معدل الوفيات.

المصدر : (mawdoo3) https://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8

4. مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية : توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية هي :

1.4 معايير الدخل:

أ. تحديات تقدير الدخل في الدول النامية: بسبب ضعف الأجهزة الإحصائية، مما يؤثر على دقة القياس.

ب. تعقيدات توحيد البنود في الناتج القومي: مما يعوق مقارنة الأداء الاقتصادي بينها.

ج. تأثير أسعار الصرف والأسعار الرسمية: اختلاف الأسعار يعقد مهمة تقدير الدخل بدقة وموثوقية.

2.4 معايير الاجتماعية:

أ. تحديات تقديم الخدمات الأساسية: ان توفير خدمات ذات جودة عالية يتطلب بنية تحتية وموارد .

ب.الصعوبات المالية ونوعية الحياة: نقص التمويل والموارد يؤثر سلبًا على نوعية الحياة ومستوى المعيشة.

3.4 معايير الهيكلية:

أ. التحول من اعتماد الموارد الأولية: بتنويع اقتصاداتها وتوسيع قاعدة الإنتاج.

ب. دور التصنيع في التنمية: لتحقيق تنويع اقتصادي من خلال خلق فرص عمل وتوسيع نطاق الإنتاج.

ج. تحديات تنويع الاقتصاد: تحقيق تنويع الاقتصاد يتطلب تطوير البنية التحتية وتوجيه الاستثمارات بشكل فعّال لدعم الصناعات الجديدة.. (عجمية، ناصف، و نجا، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص النظريات والاستراتيجيات المشكلات، 2008، صفحة 104)

5. مصادر تمويل التنمية :

تختلف مصادر التمويل من جهة لأخرى حسب طبيعة التنمية وخصائص البلد والظروف العامة ، وكذا الاعتمادات المالية المتاحة ، وعلى العموم يمكن تقسيم مصادر تمويل التنمية حسب الشكل التالي :

شكل رقم 01: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية :

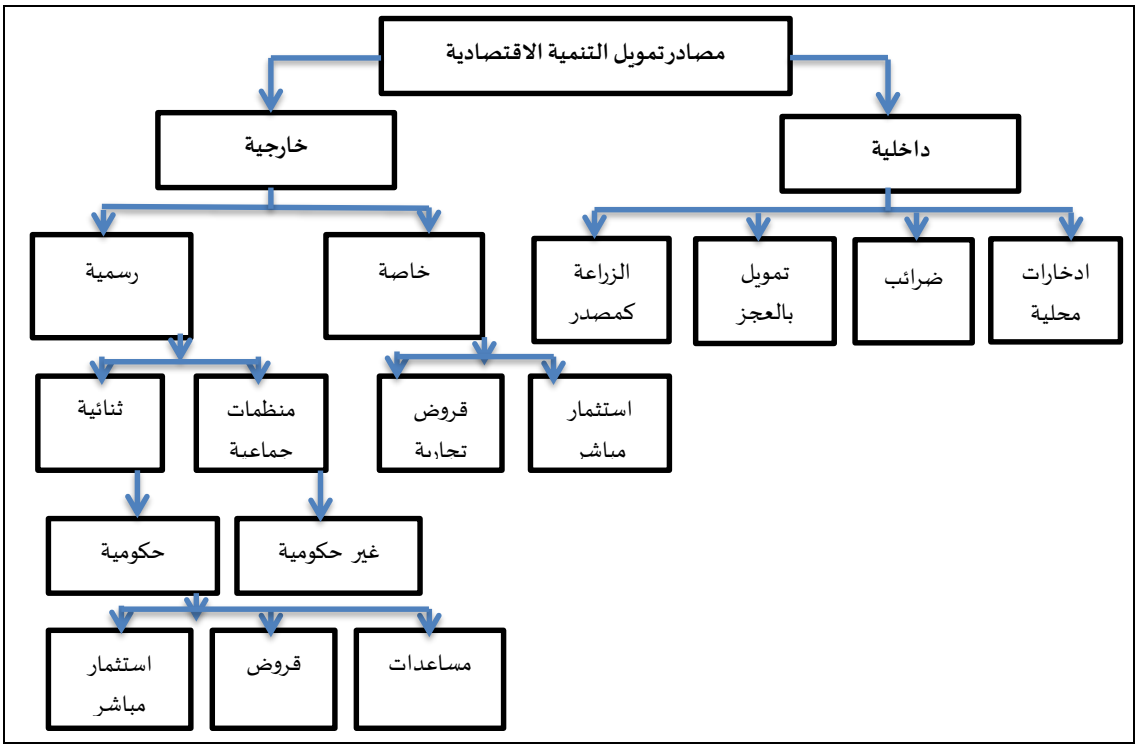

المصدر: التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) (القريشي، 2007، صفحة 189)

ثانيا : إمكانيات ومقومات التنمية في القارة الافريقية :

1. الإمكانيات البشرية لقارة افريقيا :

جدول رقم 02 : تعداد السكان في القارة الافريقية سنة 2023م :

المنطقة	تعداد السكان	معدل النمو الديمغرافي	مقدار الزيادة السكانية	الكثافة السكانية (P/Km²)	المساحة (Km²)	متوسط السن	نسبة الإقامة الحضرية	نسبة السكان
آسيا	4,753,079,727	0.64 %	30,444,963	153	31,033,131	32	52.6 %	59.1 %
أفريقيا	1,460,481,772	2.37 %	33,745,467	49	29,648,481	19	44.7 %	18.2 %
أوربا	742,272,652	-0.17 %	-1,283,113	34	22,134,900	42	75.7 %	9.2 %
أ.اللاتينية و الكاريبب	664,997,121	0.72 %	4,728,047	33	20,139,378	31	84%	8.3 %
أمريكا الشمالية	378,904,407	0.54 %	2,033,711	20	18,651,660	38	82.8 %	4.7 %
اوقيانوسيا	45,575,768	1.19 %	537,216	5	8,486,460	33	66%	0.6 %

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الموقع الالكتروني :(worldometer)

https://www.worldometers.info/world-population/#region

شكل رقم 02 : التمثيل البياني لتعداد سكان افريقيا :

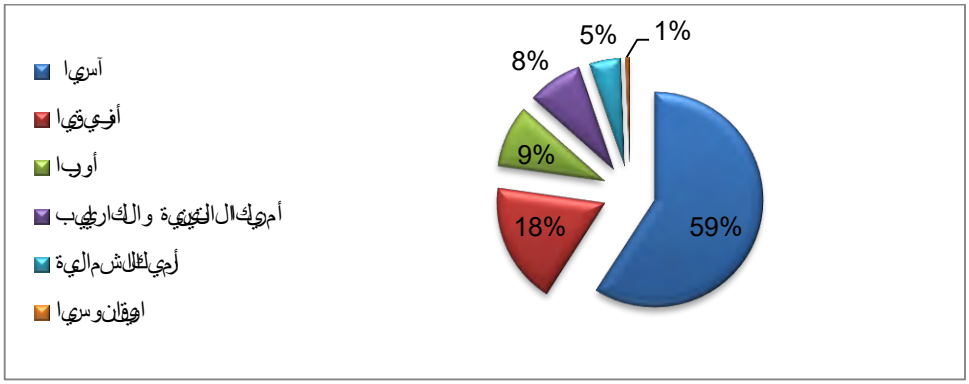

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel2010 بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول رقم 02.

يقدر عدد سكان افريقيا ب 18.2% من تعداد سكان العالم بنحو 1.460.481.772 نسمة ، وتأتي نيجيريا على راس الدول الافريقية ب 223.804.632 نسمة ، ثم اثيوبيا ب 126.527.060 نسمة ، مصر ب 112.716.598 نسمة ، فالكونغو الديمقراطية**102,262,808** ، تنزانيا**67,438,106** ، جنوب إفريقيا**60,414,495** ، كينيا**55,100,586** ،اوغندا **(48,582,334)** ، السودان**48,109,006** والجزائر في المرتبة العاشرة ب **45,606,480** نسمة ،وهو ما يبرز توفر القارة الافريقية على إمكانيات بشرية تؤهلها لمواكبة أي تنمية ، الا ان ابرز ما نلاحظه هو متوسط السن الذي يقدر ب 19 سنة ، وهو المعدل الأقل بين باقي القارات ما يعطي افريقيا ميزة مستقبلية خاصة في اليد العاملة ، ظف لذلك معدل النمو الديمغرافي الذي يقدر ب 2.37% وهو المعدل الأعلى بين باقي القارات ، هذا وتمثل الكثافة السكانية 49 نسمة/كلم^2 .

2. الإمكانيات الطبيعية في القارة الافريقية :

لأفريقيا تنوع هائل فيما يخص الإمكانيات الطبيعية ، فهي تزخر بعديد الموارد كالنفط والغاز والمعادن بمختلف أنواعها ، وكذا التنوع البيولوجي وموارد الطاقة النظيفة ، ... ، وفيما يلي احاطة ببعض الثروات الطبيعية التي تحتويها القارة الافريقية :

أ. **احتياطات النفط في افريقيا :**

جدول رقم 03 : احتياطات النفط في افريقيا : **الوحدة :** مليون برميل.

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
افريقيا	128491	128793	127952	128574	128875	127677	125861	124117	123449	119099	119050
الجزائر	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200
انغولا	9 055	9 011	8 423	9 524	9 523	8 384	8 160	7 783	7 231	2 516	2 550
الكونغو	2 000	2 673	2 867	2 982	2 982	2 982	2 982	1 947	1 811	1 811	1 811
مصر	4 200	3 900	3 681	3 473	3 384	3 325	3 325	3 075	3 075	3 300	3 300
غينيا	1 705	1 705	1 100	1 100	1 100	1 100	1 100	1 100	1 100	1 100	1 100
الغابون	2 000	2 000	2 000	2 000	2 000	2 000	2 000	2 000	2 000	2 000	2 000
ليبيا	48472	48363	48363	48363	48363	48363	48363	48363	48363	48363	48363
نيجيريا	37139	37071	37448	37062	37453	37453	36972	36890	36910	37050	36967
السودان	5 000	5 000	5 000	5 000	5 000	5 000	5 000	5 000	5 000	5 000	5 000
باقي د	6 720	6 870	6 870	6 870	6 870	6 870	5 759	5 759	5 759	5 759	5 759

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الموقع الالكتروني : (OPEC)

https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm

تقترب احتياطات النفط في افريقيا من 119.050 مليون برميل وهو ما يمثل تقريبا 7.61 % من مجموع الاحتياطات العالمية التي تبلغ 1.564.441 مليون برميل (2022) ، وتأتي في مقدمة الاحتياطات الافريقية نيجيريا ب 36.965 مليون برميل (2022) ، ثم ليبيا ب 48.363 مليون برميل (2022) ، لتحل الجزائر ثالثة افريقيا ب 12.200 مليون برميل

وتظهر البيانات الواردة في الجدول أعلاه ان كلا من السودان ومصر وانغولا لها احتياطات نفطية هامة ، إضافة لدول أخرى ، هذا وقد بلغت الصادرات النفطية علال سنة 2022 لنيجيريا : 1.388.300 برميل يوميا كأكبر مصدر نفطي في افريقيا ، ثم انغولا ب 1.107.300 برميل يوميا ، فليبيا ب : 1.019.300 برميل يوميا ، في حين حلت الجزائر رابعة ضمن قائمة الدول الافريقية المصدرة للنفط ب 985.800 برميل يوميا ، هذا وكان اجمالي الصادرات الافريقية من النفط 5.662.800 برميل يوميا .

وتجدر الإشارة ان كل من الجزائر وأنغولا والكونغو وغينيا الاستوائية والغابون وليبيا ونيجيريا تنضوي تحت لواء منظمة OPEC.

ب. **الاحتياطات الافريقية من الغاز :**

جدول رقم 04 : احتياطات الغاز في افريقيا : الوحدة : 10^9 م^3

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
افريقيا	14521	14482	17415	17274	17733	17894	17969	17998	17945	18035	17928

الجزائر	4 504	4 504	4 504	4 504	4 504	4 504	4 504	4 504	4 504	4 504	4 504
انغولا	275	275	308	316	440	422	383	343	301	301	129
الكاميرون	151	150	154	154	173	172	171	170	179	176	176
الكونغو	224	254	285	285	285	285	285	284	284	284	284
مصر	2 185	2 185	2 186	2 086	2 221	2 221	2 221	2 209	2 209	2 209	2 209
غينيا.إ	71	66	60	54	47	42	42	39	39	39	39
الغابون	26	26	26	25	26	26	26	26	26	26	26
ليبيا	1 549	1 506	1 505	1 505	1 505	1 505	1 505	1 505	1 505	1 505	1 505
موزنبيق	128	128	2 840	2 840	2 840	2 840	2 840	2 840	2 840	2 840	2 840
نيجيريا	5 118	5 107	5 324	5 284	5 475	5 627	5 675	5 761	5 750	5 848	5 913
باقي .د	290	281	223	220	218	251	318	316	309	303	303

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الموقع الالكتروني(OPEC) :

https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm

تأخذ الدول الافريقية مكانة لها في سلم الاحتياطات المؤكدة من الغاز ، حيث تبلغ الاحتياطات الافريقية من الغاز ما مقداره 17.928 مليار متر مكعب ، أي 8.53 % من مجموع الاحتياطات العالمية المقدرة ب 210.063 مليار م^3 التي تتصدرها روسيا ب 47.759 مليار م3 ، وتأتي نيجيريا على راس الاحتياطات الافريقية من الغاز ب 5.913 مليار م^3 ، تليها الجزائر ب 4.504 مليار م^3 ، ثم موزنبيق ب 2840 مليار م^3 ، مصر ب 2.209 مليار م^3 ، ليبيا ب 1.505 مليار م^3 .

هذا وقدر حجم الصادرات الافريقية من الغاز لسنة 2022 م ، بنحو 114.788 مليون م^3 ، وهو ما يمثل 8.51 % من مجموع الصادرات العالمية المقدرة ب : 1.407.847 مليون م^3 ، وحلت الجزائر على راس الدول المصدرة للغاز افريقيا بصادرات قدرت ب 48.920 مليون م^3 مسجلة بذلك انخفاضا بعدما كانت 54.759 مليون م^3 سنة 2021 م ، ثم نيجيريا ب 32.190 مليون م^3 ، فمصر ب 12.043 مليون م^3 .

هذا وتتجه بعض الدول الافريقية نحو استيراد الغاز وعلى راسها مصر ب 4.151 مليون م^3 ، ثم جنوب افريقيا ب 2.301 مليون م^3 والتي انخفضت وارداتها من الغاز حيث سجلت 4.300 مليون م^3 سنة 2021 م ، ثم تونس ب 2.202 مليون م^3 وهي الأخرى انخفضت وارداتها من 4.050 مليون م^3 سنة 2021 م ، وعلى العموم فقد بلغت الواردات الافريقية من الغاز 9.866 مليون م^3 سنة 2022 م ، بعدما بلغت عتبة 14.206 مليون م^3 سنة 2021 م .

ج. احتياطات الذهب في افريقيا :

جدول رقم 05 : احتياطات الذهب الافريقية الوحدة : طن

الدولة	الجزائر	مصر	ج.افريقيا	ليبيا	المغرب	نيجيريا	ج.موريس	غانا	تونس	موزنبيق	مالاوي	بورندي	كينيا
الاحتياطي	174	126	125	117	22.12	21.37	12.42	8.74	6.84	3.94	0.4	0.03	0.02

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الموقع الالكتروني : (tradingeconomics)

https://fr.tradingeconomics.com/country-list/gold-reserves?continent=africa

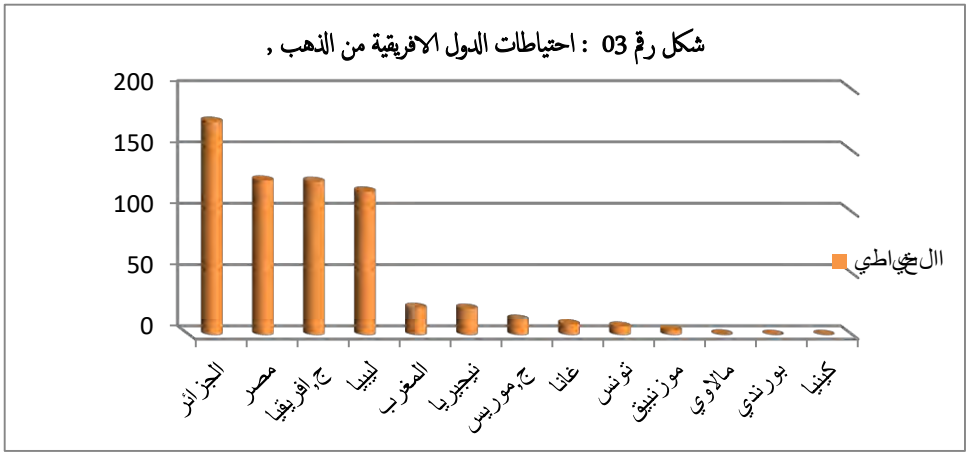

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel2010 بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول رقم 05.

تحمل البيانات المتعلقة باحتياطات الذهب للدول الافريقية عديد المفارقات ، حيث انه رغم بلوغ الاحتياطات العالمية من الذهب حوالي 30.707 طن (احصائيات الى غاية شهر جوان 2023) ، الو.م.أ ب 8.133 طن ، المانيا ب 3.353 طن ، إيطاليا ب 2.152 طن ، فرنسا ب 2.437 طن ، روسيا ب 2.330 طن .

تحل الجزائر في المرتبة 28 عالميا ، والأولى افريقيا باحتياطات من الذهب تقدر ب 174 طن ، ثم مصر ب126 طن ، جنوب افريقيا ب 125 طن ، ثم ليبيا ب 117 طن .

اما من حيث انتاج افريقيا من الذهب ، فتحتل غانا المرتبة الأولى بإنتاج يبلغ 130 طنًا، وهو يمثل 50 في المائة من قيمة صادراتها (10 مليارات دولار) ، كما ان احتياطاتها الرسمية تبلغ 8.74 طن فقط ، لتحل في المرتبة الثامنة افريقيا و72 عالميا . وجنوب افريقيا هي الأخرى رغم حجم الإنتاج الذي قدر ب 110 طن سنويا ، الا انها في المرتبة 35 عالميا من حيث حجم احتياطات الذهب .

اما عربيًا، تأتي السودان أولًا بإنتاج يبلغ 93 طنًا، تليها موريتانيا بـ 15 طنًا، ومن ثم مصر بـ 14 طنًا.

وتجدر الإشارة أن إنتاج الذهب بالجزائر بلغ 6.8 طنا منذ بداية الاستغلال المنجمي لهذا المعدن سنة 2001 إلى غاية 2021، وهذ بإنتاج سنوي يقدر ب 286 الف كيلوغراماً في العام 2021 فيما تملك الجزائر احتياطيا جيولوجيا بـ124 طن.

د. انتاج اليورانيوم في الدول الافريقية :

جدول رقم 06 : انتاج اليورانيوم في الدول الافريقية : الوحدة : طن

الدولة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ناميبيا	4323	3255	2993	3654	4224	5525	5476	5413	5753	5613
النيجر	4518	4057	4116	3479	3449	2911	2983	2991	2248	2020
ج.افريقيا	531	573	393	490	308	346	346	250	192	200

مالاوي	1132	369	0	0	0	0	0	0	0	0
إ.العالم	59,331	56,041	60,304	63,207	60,514	54,154	54,742	47,731	47,808	48,888

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الموقع الالكتروني : (وكالة الطاقة النووية)

https://www.world-nuclear.org/information-library/nuclear-fuel-cycle/mining-of-uranium/world-uranium-mining-production.aspx

شكل رقم 04: انتاج بعض الدول الافريقية من اليورانيوم

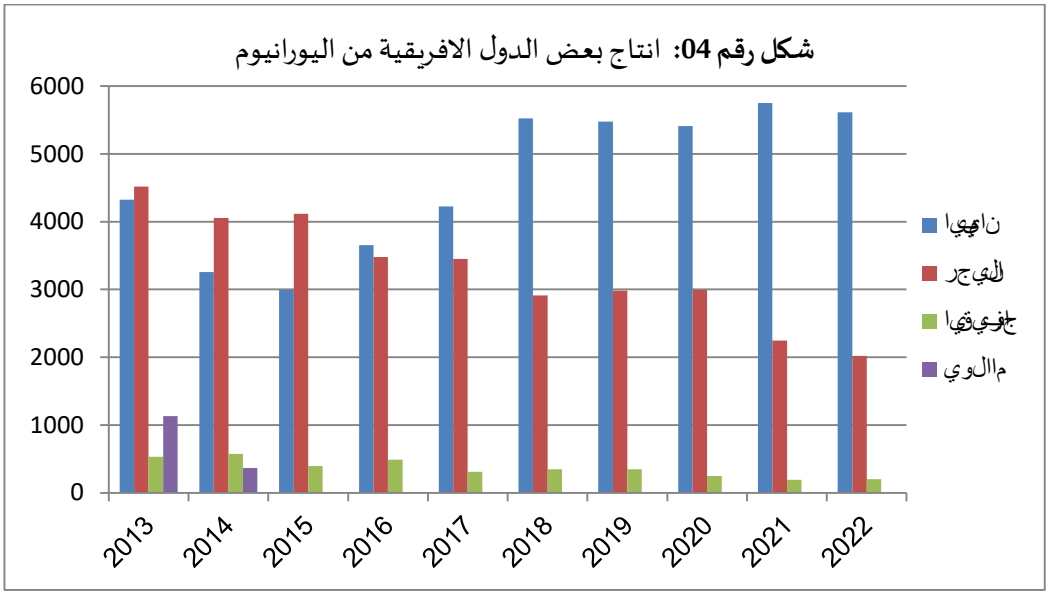

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel2010 بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول رقم 06.

يحظى اليورانيوم بأهمية بالغة في السوق الدولية ، في ظل الطلب العالمي المتزايد عليه ، حيث انه ووفق البيانات بلغت نسبة تغطية الإنتاج 74 % من الطلب العالمي ، وإذ نجد دولة كازاخستان كاكبر منتج عالمي ب 21.227 طن ، ثم كندا ب 7.351 طن .

اما افريقيا فتحتل ناميبيا الصدارة الافريقية والثالثة عالميا بإنتاج قدر ب 5.613 طن ما يمثل 11.48 % من الإنتاج العالمي (2022) ، فيما قدر انتاج النيجر ب 2.020 طن ، جنوب افريقيا 200 طن .

تجدر الإشارة ان الإنتاج العالمي سنة 2022 م قدر ب 48.888 طن .

3. المقومات الاقتصادية للدول الافريقية :

أ. الناتج المحلي الإجمالي GDP :

جدول رقم 07 : الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا : الوحدة : 10^9 $

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الجزائر	160,034	167,498	174,868	171,673	145,656	163,138	195,415	206,007
انغولا	101,124	122,022	101,353	84,516	57,139	74,791	121,417	117,877
الكاميرون	33,805	36,086	39,992	39,673	40,863	45,391	43,716	48,625

الكونغو	38,086	39,461	48,037	50,891	48,707	56,516	62,859	69,474
كوت ديفوار	48,302	52,394	58,438	59,787	62,954	71,712	70,046	77,047
مصر	351,443	246,826	263,156	317,894	382,525	423,3	475,231	387,11
اثيوبيا	72,12	76,841	80,207	92,608	96,611	99,269	120,369	156,083
غانا	56,144	60,385	67,259	68,353	70,008	79,157	72,839	66,622
كينيا	74,815	82,037	92,203	100,378	100,667	110,347	115,989	118,13
ليبيا	49,913	67,155	76,681	69,241	46,895	39,007	44,066	46,297
المغرب	111,573	118,541	127,341	128,92	121,348	142,867	138,052	138,781
نيجيريا	404,649	375,745	421,737	448,12	429,423	441,424	477,376	506,601
رواندا	19,035	20,989	23,127	23,405	24,534	27,64	27,462	31,221
ج.إفريقيا	323,493	381,317	403,991	388,446	337,521	418,907	405,705	399,015
السودان	64,888	48,906	33,432	33,564	34,407	34,738	49,423	46,705
تنزانيا	49,774	53,227	56,699	60,701	65,549	69,938	77,063	85,421
تونس	44,36	42,167	42,687	41,905	42,54	46,688	46,601	49,815
اوغندا	29,596	31,402	34,183	38,055	37,514	42,941	48,841	49,792
زامبيا	20,965	25,874	26,312	23,309	18,111	22,148	28,5	29,272
زمبابوي	20,555	21,385	36,945	26,032	26,878	35,967	33,02	29,931
أفريقيا	**2301,875**	**2316,143**	**2479,852**	**2540,86**	**2455,608**	**2746,799**	**2974,59**	**2994,577**
العالم	**76227,947**	**81050,962**	**85966,827**	**87283,595**	**84894,923**	**96314,464**	**100218,398**	**105568,776**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الموقع الالكتروني :(صندوق النقد الدولي)
https://www.imf.org/external/datamapper/NGDPD@WEO/AFQ/DZA?year=2023

حققت افريقيا ناتج محلي اجمالي ب 2.974 مليار دولار وهو ما يمثل 2.96 % من الناتج المحلي الإجمالي الدولي ، وتأتي نيجيريا بناتج محلي يقدر ب 477,376 مليار دولار ثم مصر ب 475,231مليار دولار ، فجنوب افريقيا ب 405,705مليار دولار ، في حين حققت الجزائر ناتج محلي اجمالي ب 195,415 مليار دولار .

وحسب توقعات صندوق النقد الدولي لسنة 2024 م ، ان تحقق القارة الافريقية ناتجا محليا يقدر ب 3142,775 مليار دولار ، والناتج العالمي :110763,878 مليار دولار الما الناتج المحلي المتوقع سنة 2024 للجزائر فسيكون : 210,86 مليار دولار .

ب. عائدات الموارد الطبيعية من اجمالي الناتج المحلي في افريقيا :

جدول رقم 08 : نسبة عائدات الموارد الطبيعية من GDP:

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العالم	3,65	3,17	1,74	1,55	1,97	2,48	2,13	1,46	3,03
أنغولا	29,40	22,12	13,31	20,89	25,95	32,05	28,90	20,25	29,97
بوركنافاسو	10,75	10,31	11,63	12,62	12,31	8,88	8,33	9,18	20,14

الكونغو.د	25,75	24,56	20,11	20,57	24,77	18,42	12,75	15,93	38,83
الكونغو	33,14	27,66	15,89	17,00	29,81	42,67	39,24	26,22	37,71
الر.الأخضر	16,56	12,01	9,50	10,19	12,32	14,34	13,16	11,58	17,66
الجزائر	24,22	22,61	14,93	12,82	15,37	20,72	18,52	14,03	22,59
مصر	9,78	8,43	4,13	3,21	5,70	7,60	5,72	3,26	5,14
غانا	10,89	12,25	10,56	8,65	10,37	9,79	9,77	8,49	13,35
ليبيريا	28,37	26,18	19,45	20,11	21,32	14,03	14,26	17,47	21,92
ليبيا	47,74	31,02	16,39	12,25	22,16	31,62	34,50	11,48	61,03
مالي	8,51	7,25	7,43	8,99	7,82	7,74	7,86	9,47	18,42
نيجيريا	11,62	8,78	4,55	4,66	7,80	9,80	8,35	5,07	8,55
السنغال	3,42	3,16	3,48	3,98	3,21	2,89	2,76	2,87	4,40
الصومال	17,81	18,29	18,88	19,55	18,70	11,74	10,73	11,46	11,24
تشاد	20,04	15,69	11,97	13,11	16,88	20,94	19,65	13,93	21,34
تونس	5,46	4,59	2,69	2,19	2,51	2,82	2,25	1,47	2,25
ج. أفريقيا	6,11	4,67	2,81	3,56	3,84	3,87	4,19	4,02	7,33
زامبيا	12,02	10,84	11,16	11,68	13,23	11,75	7,92	16,22	35,26

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الموقع الالكتروني : (البنك الدولي، بلا تاريخ) http://wdi.worldbank.org/table/

انه وبالنظر الى نسبة عائدات الموارد الطبيعية الى الناتج المحلي الإجمالي يتضح لدينا جليا ما تقيع فيه دول القارة الافريقية من تبعية لمواردها لتامين حاجتها المالية ، اذ في حين تمثل عائدات الموارد الطبيعية ما نسبته 3.03 % من الناتج المحلي الإجمالي ، نجد ان هاته النسبة قد وصلت في ليبيا الى 61.03 % ، الكونغو الديمقراطية 38.83 % ، زامبيا 35.26 % ، الجزائر 22.59 % ، وهي النسب المرتفعة جدا بالمستوى العالمي .

هاته النسب ليس لها الا تفسير واحد وهو اتباع الدول الصناعية الكبرى لسياسة استنزاف لموارد افريقيا ، في ظل تدني أسعار هذه الموارد وافتقار الدول الافريقية للتكنولوجيا الاستخراجية والتحويلية ، بل صار هذا النشاط حكرا لشركات عالمية اجنبية ، فمثلا بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فقط في منطقة افريقيا جنوب الصحراء ما مقداره : 7.153.561.912 دولار امريكي لسنة 2021 م ، لكن يبقى واقع التنمية وحالة الشعوب مغايرا تماما .

ب. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي :

جدول رقم 09 : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

	الفلاحة	الإنتاج	الصناعة	الخدمات
الجزائر	13,8	32,5	18,7	49,5
انغولا	9,9	45,7	7,1	44,4
كاميرون	17,5	23	13,2	51,8
كوت ديفوار	19,1	21	12,2	52,7
مصر	11,2	32,4	16,4	52

اثيوبيا	35,6	23,1	5,3	36,8
غانا	18,9	29,9	11	45,2
كينيا	22,7	17,4	7,6	54
ليبيا	3,6	10,4	2,9	93,6
مالي	36,2	21,2	6,8	34,4
موريتانيا	19,6	32,4	6	40,7
المغرب	10,7	26	15,2	53,2
نيجيريا	24,1	28,2	12,7	46,4
ج,افريقيا	2,5	23,3	11,7	64,7
السودان	20,3	23,3	,,	36,2
تنزانيا	25,3	27,1	8	34,2
تونس	10,4	21,5	13,7	60,2
اوغندا	23,9	26,5	15,8	42,8
العالم	4,4	26,2	16	65,3

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الموقع الالكتروني : (البنك الدولي، بلا تاريخ)
http://wdi.worldbank.org/table/

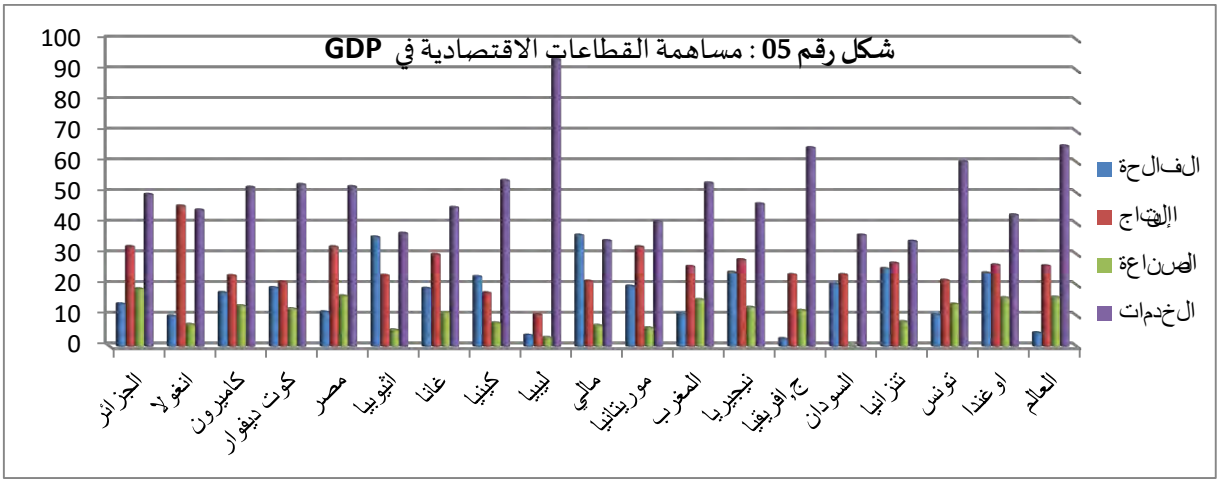

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel2010 بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول رقم 09 .

يظهر الشكل أعلاه ان الدول الافريقية تعتمد وبصفة مباشرة في تعبئة مواردها المحلية على قطاع الخدمات في ظل ضعف القطاع الصناعي الذي سجلت كل من الجزائر ومصر اعلى نسبه ب 18.7% و 16.4% على التوالي ، في حين سجلت اثيوبيا ما نسبته 35.6 % في القطاع الفلاحي .

ثالثا : افريقيا " بين مقومات التكامل وتحديات التنمية " :

1. التبادل التجاري الافريقي – الافريقي :

جدول رقم 10 : التبادل التجاري البيني الافريقي — الوحدة : $ 10^3

توصيف المنتج	Africa واردات من Africa		
	2020	*2021*	*2022*
جميع المنتجات	61863047	72278077	81869134

وقود معدني، زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها؛ مواد قارية؛ شموع معدنية	12889356	16059170	20483189
أسمدة	1792021	2112032	4048895
مفاعلات نووية ومراجل وآلات وأجهزة وأدوات آلية؛ أجزاؤها	2790298	3573773	3952836
عربات سيارة، جرارات، دراجات وعربات أرضية أخر، أجزاؤها	2252929	2685286	3059562
ملح؛ كبريت؛ أتربة وأحجار؛ جص، كلس وإسمنت	1699948	2593486	2865350
حديد صب (زهر) وحديد وصلب (فولاذ)	1466470	2010042	2185757
لؤلؤ طبيعي أو مستنبت وأحجار كريمة أو شبه كريمة ومعادن ثمينة	3940331	2904327	2028345
نحاس ومصنوعاته	2113538	837251	1407376
حبوب	1188092	1347541	1311103
أسماك وقشريات، رخويات وغيرها من اللافقريات المائية	1243163	1311686	1274693
سكر ومصنوعات سكرية	1172699	1368747	1201761
منتجات الصيدلة	704586	848052	840378
بن وشاي وبهارات	722572	743101	778275
فواكه وثمار صالحة للأكل؛ قشور حمضيات وقشور بطيخ أو شمام	631189	713023	762340
خشب ومصنوعاته؛ فحم خشبي	615572	817147	754093
قطن	308901	409859	651259
ألبسة وتوابع ألبسة، من غير المصنرات	457816	628456	640981
حيوانات حية	254322	421022	502251
ألومينيوم ومصنوعاته	325501	425424	455357
كاكاو ومستحضراته	204628	187829	183911
صوف، وبر ناعم أو خشن؛ خيوط ونسج من شعر الخيل	53300	60132	59641
سجاد وأغطية أرضيات أخرى من مواد نسيجية	110128	42710	47777

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الموقع الالكتروني : (Tradmap)

https://www.trademap.org/CountrTS.aspx?nvpm=4%7c%7c7%7c%7c7

يبلغ عدد الدول الافريقية 54 دولة ، ورغم كل المقومات للتكامل الا ان حجم التبادل يبقى بعيدا ، حيث سجل سنة **2022** م ما مقداره **81.859.134.000** دولار امريكي ، هذا الرقم اذا تم مقارنته بحجم التبادل الدولي لذات السمة والمقدر ب **681.194.431.000** دولار امريكي فهو يمثل 12.01% من حجم التبادل الدولي ، وهو الذي لا يرقى الى تطلعات القارة من كل النواحي ، وهذا رغم الجهود التي يقودها الاتحاد الافريقي ، والبنك الافريقي للتنمية من خلال مساهمته في تمويل عديد المشاريع ، حيث وصلت استثماراته سنة 2022م **8.2** مليار دولار (African Development Bank Group, 2023, p. 07) .

2. التبادل التجاري الافريقي مع دول العالم :

جدول رقم 11: الميزان التجاري لأفريقيا مع دول العالم : الوحدة : 10^3 $

تكتل BRICs مجموعة G7

البلد	رصيد الميزان التجاري				الصادرات	الواردات
	2018	2019	2020	2021	2022	2022
العالم	-85156762	-100428416	-118814371	-59432061	-41555169	639639262	681194431

الصين	-20577379	-27307890	-41907545	-38129910	-41234296	85800804	127035100
إيطاليا	6861439	5791626	-1978201	9845003	31407708	53916129	22508421
الهند	7019923	969409	-6606714	-2149300	-942468	42768349	43710817
إسبانيا	7833820	7892936	2865255	10349866	19970058	40724095	20754037
فرنسا	-18948	-4442686	-5643255	437844	5639696	37650788	32011092
الو.م.أ	-3972685	-9379164	-9588112	432100	-1051575	33591479	34643054
هولندا	5164322	4759353	587627	3258098	11955130	30142929	18187799
ألمانيا	-11069312	-10155926	-6782020	-327635	1677185	26083945	24406760
بريطانيا	4253011	2228652	947302	7983042	10031290	20150929	10119639
الإمارات	-6339876	-3792804	10274957	5554865	-12854911	13069849	25924760
اليابان	-3998828	-3949856	-3040283	1846618	2938793	12315177	9376384
كوريا.ج	-5694057	-3215170	-2028493	-1310731	-3467443	11916819	15384262
تركيا	-9592506	-11336808	-8494927	-11642638	-12121156	10362431	22483587
البرازيل	-3637306	-3981297	-5671969	-3795160	-5629977	6851846	12481823
كندا	447770	83379	-358642	1035332	2172264	6595630	4423366
البرتغال	-1506992	-1513694	-1331507	-2219814	-125939	5574976	5700915
السعودية	-16039811	-12098482	-8909869	-15032963	-18999957	3986758	22986715
روسيا	-16407645	-11804313	-11093352	-13762603	-8249188	1049522	9298710
الكويت	-3695362	-3842907	-2309699	-1742389	-4077138	1047526	5124664
قطر	-1080898	-777208	-441040	-856361	-1521966	323905	1845871
أوكرانيا	-4787647	-4972149	-3943060	-5146152	-2396674	296944	2693618

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الموقع الالكتروني : (Tradmap)
https://www.trademap.org/CountrTS.aspx?nvpm=4%7c%7c7%7c%7c7

يتضح لنا الواقع الاقتصادي لأفريقيا من خلال مكانتها في حجم التجارة العالمية ، وهو ما يبرزه لنا الجدول أعلاه ، اذ تظهر البيانات عجز الميزان التجاري الافريقي ب 41.555.169.000 $سنة 2022م ، حيث قدرت صادراتها ب 639.639.262.000 $، اما الواردات فكانت 681.194.431.000 $ ، هذا العجز مدفوع بالتبادل التجاري مع الصين الذي هو في ارتفاع بمعدلات قياسية حيث بلغ سنة 2022 م : 41.234.259.000 $ بواردات قدرت ب 85.800.804.000 $ و هو العجز الذي كان 20.577.379.000$سنة 2018م.

هذا وتسجل افريقيا عجزا مع كل من الهند (942.485.000 $) ،الو.م.أ (1.051.575.000 $) ، تركيا (12.121.156 $)، روسيا (8.249.188.000 $) .

في حين سجل الميزان فائضا مع كل من إيطاليا (31.407.408.000 $)،اسبانيا (19.970.058.000$)، المملكة المتحدة (10.031.290.000 $) .

خاتمة :

على الرغم من ما تزخر به افريقيا من إمكانيات وثروات ، الا ان واقعها يختلف كثيرا فهي تتذيل جل المؤشرات الاقتصادية ، ورغم الجهود للاتحاد الافريقي والبنك الافريقي للتنمية وغيرها من المؤسسات المحلية والإقليمية للتنمية والاستراتيجيات المستقبلية (أجندة 2063) ، لم تصل بعد الى المبتغى الاقتصادي المنشود ، حيث سجلت القارة معدل نمو

اقتصادي في حدود 3.71 % (2022) ، وبالنظر الى ديون القارة نجد انها تجاوزت 379 مليار دولار امريكي(ديون خارجية) ، وتجاوزت تريليون دولار امريكي (ديون خارجية ومحلية) وهو ما يمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا ، كما ارتفعت معدلات التضخم الى اكثر من 12.07 % .

نتائج الدراسة :

- تتمتع القارة الافريقية بثروات طبيعية هائلة تشكل المورد الأساسي لعديد الصناعات في الدول الصناعية كالو.م.أ والصين وأوروبا .
- على الرغم من الإمكانيات المتوفرة ، الا ان القارة لم تستطع بعد ان تخطو نحو بناء نهج تنموي مستدام .
- لم تقد الحاجات المتعددة لأفريقيا الى بناء تكامل إقليمي ، في ظل تبعية مطلقة للدول الكبرى .
- تمارس الدول الكبرى هيمنتها على افريقيا من خلال استنزاف الثروات ، وصياغة السياسات المشروطة بتقديم حزمة القروض .

التوصيات والاقتراحات :

- تعبئة الموارد المالية المتاحة في انشاء المشاريع والصناعات ذات البعد الاستراتيجي (السدود ، الطاقات المتجددة ، الامن الغذائي ، ...) .
- تفعيل أجهزة ودور الاتحاد الافريقي لبناء أرضية تفاهم بين الدول وتذليل الصعاب .
- الاهتمام بالبحث والتطوير خاصة في التكنولوجيا الحديثة ، ما يتطلب بالبحث العلمي كأولوية للنهوض التنموي (لا تزال النسبة اقل من 0.9 % في جل الدول الافريقية)
- الابتعاد عن الوصاية لمستعمر الامس ، حيث لايزال لفرنسا حق امتياز طبع النقود ل14 دولة افريقية مع شرط وضع 50 % من الاحتياطات لديها ، ما يجعلها بهذا تتحكم في السياسة النقدية للدول المعنية .
- التنويع في الشركاء الدوليين ، وبناء شراكه يكون بمبدأ العائد لا المفاضلة .
- ابرام اتفاقيات وشراكات خاصة مع دول أمريكا اللاتينية وشرق اسيا .

لمراجع و لمصادر :

1. African Development Bank Group. (2023). *Annual development effictivness Review 2023 Enhancing africa's resilience.* African Development Bank Group.
2. Baldwin, m. (s.d.). *التنمية القصوى* (ا. جرات, Trad.) الدار الوطنية للطباعة والنشر.
3. mawdoo3. (s.d.). Consulté le 08 18, 2023, sur https://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8/

4. OPEC. (s.d.). Consulté le 08 19, 2023, sur https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm

5. tradingeconomics. (s.d.). Consulté le 08 21, 2023, sur tradingeconomics: https://fr.tradingeconomics.com/country-list/gold-reserves?continent=africa

6. Tradmap. (s.d.). Consulté le 08 24, 2023, sur https://www.trademap.org/CountrTS.aspx?nvpm=4%7c%7c7%7c%7c7

7. winzinger, w. (2018). التنمية القصيرة Dans w. winzinger (Éd.). دار حيث للنشر.

8. worldometer. (s.d.). Consulté le 08 20, 2023, sur worldometer: https://www.worldometers.info/world-population/#region

9. البنك الدولي للتنمية (2023). *حشد تمويل القطاع الخاص لعمل المناخي والنمو الأخضر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2023*. البنك الدولي للتنمية.

10. البنك الدولي (s.d.). Consulté le 08 24, 2023, sur http://wdi.worldbank.org/table/

11. الرقيشي, م. (2007). *التنمية القصيرة نظريات وسياسات وموضوعات*. الأردن: دار وائل للنشر.

12. حواس, أ. (2021). *نماذج النمو القصيري الجزائر: جامعة قسنطينة*.

13. صندوق النقد الدولي (s.d.). Consulté le 08 14, 2023, sur https://www.imf.org/external/datamapper/NGDPD@WEO/AFQ/DZA?year=2023

14. عادل عبد الرحيم, ه., & رشيد, م. (2022). النمو القصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2006 - 2018. *مجلة الدارة والقصاد*, 155.

15. عجيمة, م., انصاف, ع., & نجا, ع. (2008). *التنمية القصيرة المفاهيم والخصائص النظريات والاستراتيجيات المشكلات*. مطبعة قسنطينة.

16. وكالة الطاقة النووية. (s.d.). Consulté le 08 24, 2023, sur https://www.world-nuclear.org/information-library/nuclear-fuel-cycle/mining-of-uranium/world-uranium-mining-production.aspx

النيباد كآلية لتجسيد التنمية بقارة إفريقيا
NEPAD as a mechanism for embodying development in the african continent

ط.د عبد الرحماني شعيب-مخبر: استراتيجيات التنمية بالمناطق الحدودية في الجنوب الكبير
Abderrahmanichouaib@gmail.com

مقدمـة

سعت إفريقيا من خلال هذا النظام الخروج من قوقعة الحروب الأهلية والدولية، كمدخل لإعادة بناء نفسها وتطويرها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما أدى بإفريقيا إلى العمل من أجل تحقيق أهدافها، حيث تبنت عدة مبادرات نابعة من زعمائها من أجل التصدي لمختلف العوائق التي تواجهها، منها مبادرة خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية، وبرنامج أولويات إفريقيا لإحياء الاقتصاد، من أجل الوصول إلى تنمية شاملة، لكن فشلت هذه المبادرات في تحقيق الأهداف المرجوة، بسبب عدم الاهتمام الدولي بدعمها في الوقت الذي كانت بحاجة إليهم، بعد فترة زمنية قدمت إفريقيا برنامجا جديدا من أجل تنمية إفريقيا في مختلف المجالات، حيث سعت إلى تكوين مبادرة جديدة تحت اسم الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا المعروفة بالنيباد، نابعة من الأفارقة ذاتهم، هذا ما يجعلها أقرب من الوضع الإفريقي لتحديث إفريقيا بناء على تفويض من منظمة الوحدة الافريقية خلال قمة لوسكا، بغرض الخروج من التخلف والفقر والحرمان خاصة التهميش.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على مضمون المبادرة والسبل التي رسمتها النيباد من أجل تنمية بالقارة الإفريقية وإخراجها من التخلف وإرساء دعائم التنمية.

إشكالية الدراسة: تمثلت اشكالية الدراسة فيما يلي: ما مدى تأثير مبادرة النيباد على عملية التنمية في القارة الإفريقية؟

انطلاقا من الإشكالية المطروحة فإن دراسة مبادرة النيباد ودورها في إرساء دعائم التنمية بإفريقيا تثير العديد من التساؤلات الفرعية:

1. ما هو واقع ومؤشرات التنمية بإفريقيا؟
2. كيف تجسدت إسهامات النيباد في تحقيق التنمية بإفريقيا؟
3. ما هي التحديات التي شهدتها مبادرة النيباد؟
4. ما هي مكامن الفشل والاخفاقات التنموية لمبادرة النيباد؟

فرضيات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة إثبات أو نفي الفرضيات التالية:

– قدرة المبادرة على النجاح في تحقيق تنمية مستدامة بقارة إفريقيا متوقف بالدرجة الأولى على الإرادة السياسية لقادة المبادرة ومدى التزامهم بمبادئ المبادرة إضافة إلى آليات التنفيذ والتطبيق.

– تفاوت درجة الالتزام من دولة إلى أخرى بما يتوافق ومصالحها وخصوصيتها قد يؤثر سلبا على مستقبل المبادرة.

– مستقبل المبادرة في ظل الواقع الإفريقي متوقف بالدرجة الأولى على الإرادة السياسية للقادة الأفارقة وتوضيح مسؤوليات هياكل المبادرة والدول الأعضاء وذلك لتحقيق تناسق عملية التنفيذ داخل المبادرة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في طبيعة الموضوع الذي ندرسه والإشكالية التي نطرحها والنتائج التي تم التوصل إليها، إن هذه الدراسة تهتم بموضوع مبادرة النيباد ودورها في إرساء دعائم التنمية بقارة إفريقيا، وهنا تكمن أهمية الدراسة في كونها تحاول معرفة مدى مساهمة مبادرة النيباد في تحقيق أهداف التنمية بإفريقيا.

أهداف الدراسة:

تنقسم أهداف الدراسة إلى أهداف علمية وأهداف عملية:

- تهدف الدراسة إلى معرفة مبادرة النيباد في مدى نجاح مبادرة النيباد في إرساء دعائم التنمية بأفريقيا.
- كما تهدف إلى معرفة ماذا قدمت مبادرة النيباد من خلال الأسس والمرتكزات التي جاءت بها والمتمثلة في التنمية الشاملة، وأهم التحديات التي تواجهها وأهم الحلول التي اقترحتها لمواجهة هذه التحديات.

مناهج الدراسة: بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة تم الاعتماد على:

المنهج التاريخي: يساعدنا المنهج التاريخي في فهم ودراسة التطور التاريخي لمختلف المفاهيم الواردة في الدراسة، إذ لا يمكن دراسة الظاهرة بعزلها عن ماضيها وكما يقال إن فهم الحاضر لا يمكن أن يكون دون فهم الماضي.

المنهج الوصفي: حيث يقوم بالاعتماد على الظاهرة كما هي، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا وعليه يستلزم ذلك الاستعانة بهذا المنهج في وصف واقع التنمية في إفريقيا، وكذا وصف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقارة.

1. و اقع التنمية في القارة الافريقية قبيل مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (النيباد):

لقد واجهت إفريقيا عديد من المشاكل التي حالت دون تقدمها كعدم الاستقرار السياسي وحدوث حالة من الاضطرابات الداخلية التي أدت بروز حركات ثورية مسلحة ثم التمرد على السلطة، كما ازداد الوضع

تعقيدا بنشوب الحروب بين بعض دول إفريقيا الأمر الذي نتج عنه تدني وتقهقر النهضة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ويمكن إيجاز أهم الظواهر التي استدعت القادة الأفارقة بالبحث عن الحلول الناجحة والفعالة للخروج بالقارة الإفريقية إلى بر الأمان على الأقل.

ويمكن تقسيمها إلى مشاكل مزمنة ومستجدة فإذا كانت المزمنة معروفة وتختصر في ثالوث الفقر والتخلف والمرض، فإن المستجدة برزت في العقد الأخير من القرن العشرين بعد هيمنة العولمة على المشهد الدولي (النيباد. الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا. إفريقيا قارتنا، 2018).

1.1 **نشأة وتعريف مبادرة النيباد.**

أ- **نشأة المبادرة.**

الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا هي ثمرة مشاورات وتعديلات متعددة لمقاربات تنموية قدمها جيل جديد من القادة الأفارقة في ظل غياب التنمية وتأخر القارة الكبيرة على المستوى الدولي والوطني وأبرز هذه المقاربات شراكة الألفية من أجل إصلاح إفريقيا عن طريق رئيس جنوب إفريقيا الأسبق تابومبيكي خلال منتدى دافوس الاقتصادي 2001. لكن الرئيس السنغالي عبد الله واد كان قد قدم أثناء القمة الفرنكوفونية بالكاميرون في يناير 2001 مخطط "أوميغا" حول النهضة الإفريقية، وأدمجت المقاربتان في مخطط جديد أطلق عليه (النيباد. الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا. إفريقيا قارتنا، 2018) والتي أثمرت في النهاية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) فكانت جنوب إفريقيا والسنغال والجزائر ونيجيريا ومصر أهم المدافعين عنها في القمة الافريقية السابعة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية 2001 المنعقد في العاصمة الزامبية لوساكا (الموسوعة النيباد: الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء، 2018).

ب: تعريفها:

مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا المعروفة اختصارا بـ (نيباد) هي عبارة عن خطة عمل مفصلة للخروج بالقارة الإفريقية من الفقر والتهميش وتعهد من قبل القادة الأفارقة بالالتزام بالحكم الراشد، الديمقراطية، حقوق الإنسان والعمل على تحقيق السلم والأمن كأساس لتجسيد هذه الشراكة التي تقوم على المشاركة مع الأطراف الخارجية وليس على المعونة فقط (دالع، 2013، صفحة 52).

النيباد: دعوة ونداء لبقية العالم لإقامة الشراكة مع إفريقيا في تنميتها الخاصة بالتركيز على برنامج العمل الخاص بها في شراكة جديدة مع الدول المتقدمة بفتح الحوار مع العديد من شركائها، إذ هي فرصة لإقامة علاقات تعاون جديدة قائمة على مبدأ المسؤولية الجماعية فيما يخص تحقيق أهداف التنمية في القارة. (http:www.Nepadorg,newpartnershipfor africa'sdevelopement).

وهناك تعريف آخر لوثيقة النيباد:

هي تعهد بين القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلاله القناعة بضرورة تعجيل القضاء على الفقر ووضع بلدانهم على خطى النمو المستدام والتنمية، وفي نفس الوقت المشاركة النشطة في الاقتصاد ذو الحياة السياسية العالمية. (Document of the New part nership for africa's developement Nepad Abuja Nigeria article01, october 2001).

من خلال التعاريف السابقة الذكر يتبين لنا أنها تركز على أمرين أساسيين وهي إقامة الشراكة بين إفريقيا وبقية دول العالم في مجال التنمية، ثم وضع برامج حقيقية للتنمية الإفريقية للخروج من الأزمة.

ومنذ نشأة المبادرة والخبراء يعتبرونها خطة مارشال للقارة الافريقية، حيث أن هدف مبادرة النيباد هو القيام بما لم تستطع المبادرات السابقة عمله، وقد تم تقسيم المهام بين الدول المؤسسة وفق مبدأ التخصص من أجل ضمان السرعة التنفيذية لمختلف البرامج والسياسات (دالع، 2013).

2.1 التنظيم الهيكلي لمبادرة النيباد.

بواسطة هذه المبادرة قامت الدول الأعضاء للوحدة الإفريقية تحديد هدف جماعي بإيقاف والحد من تأخرها بالنسبة للمناطق المتطورة في العالم، إذن غاية هذا البرنامج هو وضع حد لتهميش القارة الإفريقية والسماح لها بإقامة اقتصاد إفريقي في الاقتصاد العالمي، هذا الاندماج يظهر عن طريق النمو الاقتصادي وتنمية الشغل وتنويع نشاطات الإنتاج وتطوير التنافسية على المستوى الدولي بزيادة الاستثمارات وفي الأخير التقليص من الفقر واللامساواة.

كما أن النيباد كاستراتيجية ومشروع تطوير القارة الأفريقية وحل مشاكلها المختلفة تتكون من عدة هياكل أي أجهزة وهيئات هي:

أ- **لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول:**

وتتكون حاليا من15 عضوا كلهم رؤساء دول، 05 رؤساء منهم مبادرون وموجهون لاستراتيجية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، وهم الأعضاء الرئيسيون للنيباد والمتمثلون في الجزائر، السنغال، جنوب إفريقيا، نيجيريا ومصر، لكل منهم دور فعّال في تحريك هذه المبادرة وذلك لأن لكل منهم قطاع خاص مكلف به وتجسد ذلك على المنوال التالي:

1. الجزائر: التنمية البشرية (التعليم والصحة)
2. إفريقيا الجنوبية: حل النازعات (السلام) والديمقراطية
3. نيجريا: التكامل الاقتصادي
4. مصر: الزارعة وتنويع الإنتاج ودخول الأسواق العالمية
5. السنغال: البنايات التحتية والطاقة، تكنولوجية المعلومات والاتصالات، والبيئة.

أما (10) الآخرين (02) عن كل إقليم للقيام بالتنفيذ، فهذه اللجنة مهيكلة على هذا المنوال (الشيخ، 2007، الصفحات 42-43):

- **الهيئة المديرة:** وتتكون من:

1. رئيس أولسيجون اوباسنجو
2. نائب: عبد العزيز بوتفليقة
3. نائب رئيس: عبد الله واد
4. أعضاء: تابو مبيكي
5. محمد حسني مبارك

- **ممثلو الأقاليم:**

هذه الهيئة السابقة مكملة من طرف ممثلين لكل الأقاليم الاجتماعات: لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول تجتمع على الأقل ثلاث مرات في السنة، إثر دعوة من رئيسها.

ب- لجنة التوجيه:

تتكون من:

1- ممثلين شخصيين لرؤساء دول المبادرة

2- ممثلين للمؤسسات الاقتصادية والمالية الإفريقية

3- ممثلين لرؤساء الدول الآخرين المنضمين للجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول ويشاركون في الاجتماعات دورها هو تحضير الأسس المرجعية للبرامج والمشاريع إلى جانب هذا وتشرف وتراقب الأمانة.

ت- لجنة السلم والأمن:

يترأسها رئيس جنوب إفريقيا وتتكون من أعضاء، تم تقديم اقتراح توسيع تكوينه إلى خمسة عشر عضوا،

دور هذه اللجنة هو وقاية وإدارة النزاعات في إفريقيا.

أ- **الأمانة:**

دورة إدارة الشراكة الجديدة للتنمية من أجل إفريقيا والتنسيق بين مختلف الهياكل، من أجل تحقيق هذا الدور يمكن أن يرجع إلى مختصين أفارقة أو أجانب مقرها موجود في بريتوريا بجنوب إفريقيا (الشيخ، 2007، صفحة 44).

2. مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) خصائصها وأهدافها.

تتضمن مبادرة النيباد عدة أولويات تتمثل في تحقيق التنمية المستدامة من سلام وأمن وصلاح الحكم والاقتصاد والتعاون والتكامل القاري وبناء القدرات وتحسين البنية التحتية وزيادة التبادل التجاري الداخلي والعالمي (عطية، 2014، صفحة 362)

ولتحقيق ذلك لا بد من توافر عدة شروط يمكن إيجازها في المطلب الموالي.

1.2 مبادرة النيباد وشروط تحقيقها.

إن النظرة الشاملة التي وضعها الأفارقة لهاته الشراكة في إنشاء مختلف المشاريع مع الدول المتقدمة، استجابة إلى الاحتياجات المختلفة وتمثلت هذه الأخيرة في القطاعات ذات الأولوية والصبغة الإقليمية حسب التقسيم الجغرافي للقارة المتمثل في 05 مناطق، وتضمن برنامج العمل الأولويات القطاعية مع تحديد الشروط الخاصة بتنمية مستدامة وتجنيد الموارد إضافة إلى تبني وثيقة النيباد لأفكار الليبرالية الجديدة في المجال الاقتصادي (السيد، 2003، صفحة 83).

ـ لتحقيق اهداف مبادرة النيباد لابد من توفر عدة شروط نذكر منها الآتي:

-السلام والأمن: وهي شرطان أساسيان قبل القيام بعملية التنمية في إفريقيا ومن ذلك جاءت مبادرة السلام والأمن التي تقوم على:

أ- منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.

ب- صنع سلام وحفظ السلام وتعزيزه.

ج- المصالحة وإعادة التأهيل وإعادة بناء المجتمعات.

د- مكافحة انتشار الأسلحة المتنوعة.

-الديمقراطية والحكم الراشد: إن التنمية مستحيلة بغياب الديمقراطية الحقيقة، احترام حقوق الانسان.

- مبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المؤسسات: تلعب الدولة الدور الأساس في تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية وتقديم الدعم الملائم لذلك (فلاح، د ت، صفحة 32).

1- وضع آليات لفض النزاع.

2- دعم الرأسمال البشري.

3- ترقية المرأة.

4- تمويل طويل المدى ووفقا للمبادرة فإن المشروعات يمكن التعجيل بها للمساعدة في القضاء على الفقر ووضع البلدان الإفريقية في مسار النمو والتنمية المستدامة.

وفقا لهذه الشروط فإنها تتطلب رؤية طويلة المدى واستثمارات ضخمة لسد الثغرات الموجودة (السيد، 2003، صفحة 32).

وما يمكن قوله على ما تقدم من شروط فإنها تعتبر مثالية وبارقة لا يصعب تحقيقها إذا ما تظافرت الجهود الافريقية بالخصوص والتشمير على سواعد العمل والرقي والإرادة الحقيقية للتغير نحو الأفضل وكل ذلك لا يأتي إلا بالاستثمار في العنصر البشري بالدرجة الأولى.

2.2 خصائص مبادرة النيباد وأهدافها

أولا: خصائص مبادرة النيباد

يمكن اعتبار أن تعدد وشمولية التنمية هي الخاصة العامة للنيباد وتشمل كل جوانبها من موارد مادية وبشرية وايكولوجية وتحديد مختلف المسؤوليات وسوف ندرج أهم الخصائص فيما يلي:

- هي مبادرة إفريقية بحتة.
- قريبة من الواقع حين عملت على تفادي عيوب الخطط الاقتصادية السابقة
- عملت المبادرة على تحديد الامكانات المادية الافريقية التي يجب الاعتماد عليها كما أنها لم تلغ أثر المساعدات الخارجية.

ـ تؤكد المبادرة على أهمية تحقيق الاستقرار السياسي لتحقيق التنمية الاقتصادية وهذا عن طريق الديمقراطية (عطية، 2014، الصفحات 362-363).

ثانيا: أهداف مبادرة النيباد.

- تحميل المسؤولية الكاملة لرؤساء دول الإفريقية المشتركة في هذه المبادرة وتكليفهم من أجل بعث التنمية.
- العمل على تحقيق جلب المستثمرين للقارة سواء الأفارقة والأجانب.
- تحقيق نسبة نمو للناتج الداخلي الخام يزيد 7% خلال ال 15 سنة القادمة (عمارة، 2006-2007، صفحة 69).

ومن أجل تحقيق التنمية الدولية داخل القارة الإفريقية قامت الأمم المتحدة بإعلان الألفية الإفريقية الحالية وجب تحقيق ما يلي:

1. خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع ما بين 1990-2015.
2. تسجيل جميع الاطفال في المدارس الابتدائية بحلول 2015.
3. تحقيق تقدم في المساواة بين النوعين وتمكين النساء من إزالة التباينات بحسب النوع في التعليمين الابتدائي والثانوي بحلول 2015.
4. تخفيض معدلات وفيات الأطفال بنسبة الثلثين ما بين 1990-2015.
5. تخفيض نسبة وفيات الأمهات أثناء الولادة بنسبة الثلثين ما بين 1990-2015.
6. تمكين كل من يرغب في الحصول على خدمات الإنجاب من النفاذ إليها بحلول 2015.
7. تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة بحلول 2005 بما يوقف تدهور البيئة بحلول 2015.

وتهدف أيضا إلى تشجيع التجارة والاستثمار والنمو اقتصادي ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- ❖ تخفيض عبئ الديون:

إذ تعتبر الديون أحد التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية، فمع نهاية عام 2004 قدرت قيمة الديون بـ330 مليار دولار وعلى الدولة الإفريقية مواصلة دفع أكثر من 30 مليون دولار يوميا للدول الدائنة على مر 30 سنة القادمة، وفي هذا السياق قام قادة المبادرة بالتفاوض مع حكومات الدائنة التخفيض هذه الديون إلى أقل من 10% من مداخيل كل حكومة إفريقية، وفي هذا الإطار ظهرت عدة مبادرات لمواجهة مشكلة الديون منها: المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المتعلقة بالديون "Heavily Indebted Poor Countries" وقمة "قنييقل ("Gheneagle) في جويلية 2005 والتي تقرر من خلالها إلغاء الديون ل 18 دولة في العالم منها 14 دولة إفريقية.

❖ زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية:

تسعى المبادرة لتحقيق هذا الهدف على المدى المتوسط، وهذا بإصلاح نظام تسليم المساعدات من أجل ضمان استخدام تدفقاتها بشكل أفضل، وترمي المبادرة في هذا السياق إلى تشكيل مجموعة لدارسة وإعداد وثيقة بشأن استراتيجيتها لتخفيف حدة الفقر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

❖ زيادة تعبئة الموارد المحلية: بتحقيق مستويات نمو أعلى وتخفيف حدة الفقر وتشمل الموارد المحلية والمدخرات الوطنية، ولا يتم ذلك إلا من خلال إنشاء أنظمة صارمة التحصيل الضرائب للحد من ظاهرة التهريب الضريبي. وزيادة المواد العامة، إضافة إلى تفعيل رقابة مشددة في المصارف الحكومية من أجل القضاء على ظاهرة هروب رؤوس الأموال.

❖ تشجيع تدفقات المال الخاص (الاستثمار) من أجل زيادة معدل نمو الناتج المحلي الخام وتقليص العجز في الناتج المحلي، ولا يتم ذلك إلا من خلال تحسين أنظمة الائتمان وعصرنة الأنظمة المالية لتوفر المناخ الاستثماري الملائم لجلب رؤوس الأموال الإفريقية والأجنبية (فلاح، د ت، صفحة 21).

❖ مضاعفة الإنتاج الزراعي بتنويعه وتحسينه لتخفيف حدة الفقر وتحقيق الاكتفاء الغذائي.

❖ زيادة المنشآت القاعدية (البنى التحتية) وذلك بالبحث عن حلول تسمح لإفريقيا بالارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة من حيث تراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري.

❖ العمل على إدخال المنتجات الإفريقية إلى الأسواق العالمية من خلال تحرير المبادلات بينها وبين شركائها في إطار المفوضات التجارية المتعددة الأطراف للحصول على امتيازات مثل: الإعفاءات الجمركية وتسهيل الدخول للأسواق العالمية وإقامة مناطق للتبادل الحر والاتحادات الجمركية الإفريقية وتسهيل التصدير والاستيراد مع باقي دول العالم.

❖ إنعاش الإدماج الاقتصادي الجهوي في القطاعات الحيوية المؤثرة في الإنتاج الجهوي مثل الهياكل القاعدية (فلاح، د ت، صفحة 31).

❖ مضاعفات المعارف: بتحسين وترقية التربية والقيام بنشر استعمال النظام الرقمي.

❖ تعتبر مبادرات التكنولوجيات الجديدة هدفا أساسيا للتنمية الاقتصادية والإنسانية الإفريقية من أجل إعداد وتنفيذ المخططات الخاصة بالتعليم الوطني المطابقة لأهداف داكار فيما يخص التربية للجميع. كما تقوم أيضا على تقوية النظام الجامعي في إفريقيا وإنشاء جامعات متخصصة ومعاهد التكنولوجيا بتأطير من الهيئات التدريسية الإفريقية المتاحة، وكذا تدعيم التعليم ببناء مدارس ابتدائية في جميع القرى إضافة إلى المدارس الثانوية وضمان المساواة في التعليم بين الرجل والمرأة.

❖ مضاعفة الإنتاج الزراعي عن طريق ما يسمي: "بالمبادرات الزراعية لتنمية مستدامة" قائمة أساسا على تحقيق الحد من الفقر بتدعيم الإنتاج الزراعي وتنويعه مع تنمية الهياكل الزراعية (إنتاج ونقل وأسواق).

❖ العمل على مضاعفة تحقيق الأمن الغذائي: وهو الهدف الذي يدخل ضمن استراتيجية مضاعفة الإنتاج الزراعي للتخفيف من الفقر وتمكين الطبقة الفقيرة من العيش الحسن.

❖ الاستفادة المثلى من تكنولوجيا الإعلام والاتصال (technologie desinformations et des telecommunications) لخدمة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتكوين شراكة بين القطاعات العامة والخاصة للإسراع بإنشاء الهياكل القاعدية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

إن مبادرة النيباد تهدف بالأساس إلى استغلال موارد القارة والقضاء على الفقر ولأجل هذا قامت بتوزيع المهام حسب المجالات ذات الأولوية على خمس مجموعات إقليمية.

كما تم إنشاء لجنة فرعية للسلم والأمن. تركز على الأمور المتعلقة بمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها وتولى رئاستها الرئيس "ثامومبيكي". (فلاح، د ت، صفحة 31)

3. انعكاسات مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد على القارة الإفريقية.

1.3 أداء و إنجازات مبادرة النيباد.

- يقترح الرؤساء الذين اتخذوا المبادرة أن يتم العمل بصورة سريعة وبالتعاون مع شركاء التنمية على إنجاز البرامج التالية:

أ- الأمراض المعدية - فيروس العوز المناعي البشري الإيدز، الملاريا والسل...

ب- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ت- تخفيض الديون.
ث- طرق الوصول إلى الأسواق.

- بقدر ما تدرك الجهات المروجة للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، المخاطر الناجمة عن منهاج مشروع للتنمية، فإنها تقترح عددا من المشروعات الحاسمة للتنمية الإقليمية المتكاملة حسبما تتصورها الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وإن هذه المشروعات لن تعزز البرامج القطرية وبرامج التنمية الإقليمية فحسب، بل إنها سوف تسهم بدرجة كبيرة في عملية تحديد القارة.

1- الزارعة:

- توسيع نطاق وتفعيل خطة العمل المتكاملة لإدارة الأرض والمياه لأفريقيا. ويعالج المشروع صيانة قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية الهشة في أفريقيا ورفع مستواها. تعمل الكثير من الحكومات الإفريقية بالفعل على تنفيذ هذه المبادرات كجزء من هذا البرنامج. ويشمل الشركاء المرفق الرسمي للبيئة، البنك الدولي، بنك التنمية الأفريقي، والفاو والوكالات المانحة الثنائية الأخرى.

- تعزيز قدرة أنظمة البحث والإرشاد الزراعي لأفريقيا وإعادة التركيز عليها. ويعالج المشروع مسألة رفع مستوى البنى التحتية الطبيعية والمؤسسية التي تدعم الزارعة في أفريقيا.
وتوفير الابتكارات التكنولوجية ونشر التكنولوجيا إمكانيات ضخمة للتعجيل بالإنتاج والإنتاجية الزراعية، ولكن القارة تفتقر إلى قدرات الأبحاث اللازمة لتحقيق أوجه تقدم رئيسية. وتشتمل العناصر الفاعلة الرئيسية على محفل الأبحاث الزراعية في إفريقيا والبنك الدولي، والفاو، والمجموعة الاستشارية بشأن الأبحاث الزراعية الدولية.

2- تعزيز القطاع الخاص:

ـ تقترح التجربة الدولية أن إحدى أفضل الممارسات لتشجيع المشروعات في المجالات ذات الابتكارات العالية، هي إقامة مراكز التدريب رجال الأعمال. وسيقوم هذا المشروع بصياغة الخطوط التوجيهية والسياسات اللازمة لإقامة مثل مراكز التدريب هذه على الصعيد الوطني، مع الاعتماد على التجربة الدولية وأفضل الممارسات المعتمدة، المكيفة مع الاحتياجات والظروف الأفريقية.

3- البنى التحتية والتكامل الإقليمي:

- لقد قامت عملية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بتحديد العديد من مشروعات الطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه التي تعتبر حاسمة بالنسبة للتنمية المتكاملة لإفريقيا. وينبغي توفير التمويل للمشروعات التي تعتبر الآن في مختلف مراحل الإعداد. وتتمثل الخطوة التالية في التعجيل بتنميتها المتواصلة بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقي، والبنك الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى.

- ويرى الرؤساء الذين اتخذوا المبادرة أنه، ما لم تتم معالجة مسألة تنمية البنى التحتية على أساس مخطط - أي ربطها بالتنمية الإقليمية المتكاملة- فإن عملية تحديد القارة لن تنطلق. وعليه فالمطلوب من المجتمع الدولي دعم إفريقيا في التعجيل بتنمية البنى التحتية.

ويمكن وجود مشروعات البنى التحتية المفصلة في موقع الشبكة الخاص بالشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، بعد عقد من الزمن على إقرارها حظيت بإجماع شركاء افريقيا بوصفها الآلية الأنجع لتسيير وتوجيه المساعدة الدولية من التنمية لإفريقيا التي ظلت في السباق رهينة سياسات حكومية غير منسقة ولا تخضع للرقابة في كثير من الأحيان، كما وفرت آلية قارية تمكن من مداومة المشاريع التنموية (فلاح، د ت) مع الاحتياجات الخاصة لكل بلد مع مراعاة البعد التكاملي (الموسوعة النيباد: الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء، 2018).

- تشير البيانات المتاحة إلى أن أداء افريقيا في مجال النمو الاقتصادي كان أفضل بكثير في العقد الذي استحدثت فيه نيباد (2000-2009) منه في العقد الذي سبقه (1990-1999) ارتفع من 2.7 إلى 5 % (معدل النمو السنوي) ولم يذكر ذلك لا في العمالة ولا في الحد من الفقر.

- كما أحرزت النيباد أيضا بعض التقدم في مجال الزارعة بواسطة البرنامج الشامل لتنمية الزارعة في افريقيا، فحققت تسعة بلدان الهدف المنشود بوصولهم لمتوسط معدل النمو السنوي للناتج الزراعي لا يقل عن 6% كما اتخذت النيباد تدابير لتطوير البنى التحتية في إفريقيا.

- وضعت النيباد إفريقيا على جدول الأعمال العالمي واستنفرت أيضا الدعم الدولي للمنطقة مما أدى إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى إفريقيا فقد انتقلت من 4.21 مليار في عام 2002 إلى 9.47 مليار في عام 2010.

- أيضا حققت النيباد تقدما في مجال الحوكمة الاقتصادية والسياسية مثل الاصلاح الضريبي والحصول على القروض وإنفاذ العقود في مجال الحوكمة السياسية وخاصة في القضايا والعمليات الانتخابية على أساس تصرفها كوكالة تقييد الإجراءات الحكومية.

- إضافة إلى أنها حملت النيباد الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير لتعزيز الاتساق في الدعم المقدم إلى إفريقيا باعتبارها الوسيلة التي يدعم بها المجتمع الدولي جهود التنمية الافريقية (مجلس التجارة والتنمية، يوليو 2012، الصفحات 03-05).

2.3 البعد التنموي لمبادرة النيباد

في تقرير مؤشرات التنمية الافريقية لسنة 2007 قال نائب رئيس البنك لشؤون منطقة افريقيا بأن افريقيا سجلت على مدى السنوات العشر الاخيرة معدل نمو بلغ متوسطه 4.5% سنويا، كما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلى بين 2002 و2007 فبلغ 3%.

كما اشار هذا التقرير أن الصادرات الإفريقية ازدادت أكثر من 11 نقطة مئوية في المتوسط بين عامي 2003 و2006.

كما ركزت المبادرة على تقوية مؤسسة الاتحاد الإفريقي للمساهمة في حل النزاعات وتنشيط المجموعات الاقتصادية الاقليمية، وبناء علاقات مع المؤسسات المتعددة لتمويل التنمية خاصة البنك الافريقي للتنمية هذا الأخير الذي مول حوالي 40 مشروع بلغت تكلفتها 3.4مليار دولار لبناء النية التحتية الاقليمية.

منذ عام 2002 استخدمت أكثر من 530 مليار دولار لتطوير الطرق، شبكات الاتصالات والطاقة وتم النظر في مشاريع بقيمة 490 مليار دولار في سنة 2005.

أما في المجال الزراعي وضعت المبادرة خطة لتنمية النشاط الزراعي يلتزم بموجبها أعضاء الاتحاد الافريقي بوضع سياسات مواتية للتنمية، وذلك من خلال برنامج التنمية الزراعية الشاملة في إفريقيا عام 2003.

كما قامت المبادرة بطرح مخطط لتحسين مناخ الاستثمار تحت اسم مرفق تهيئة المناخ الاستثماري لإفريقيا.

وفي جانب التعليم ازدادت المبادرة من دعمها للتعليم العالمي، وهذا بتزويده بأحدث التقنيات المعلوماتية، وتعتبر الجامعة الاتصالية الافريقية أول شبكة اتصالات تعليمية تفاعلية من نوعها.

وقد نظمت الجمعية العامة للأمم المتحدة حوار رفيع المستوى حول النيباد يوم 16 سبتمبر 2002 ثم اعتمدت النيباد في نوفمبر 2002 كإطار لتنمية افريقيا ودعت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من شركاء التنمية الى موائمة برامجها الموجهة لدعم جهود التنمية في إفريقيا مع برامج عمل النيباد، كما يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد تقرير دوري حول التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة.

وبعد عقد من الزمن على إقرارها حظيت بإجماع شركاء إفريقيا، بوصفها الألية الأنجع لتدبير وتوجيه المساعدة الدولية من أجل التنمية لإفريقيا، كما وفرت ألية قارية تمكن من موائمة المشاريع التنموية (الموسوعة النيباد: الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء، 2018).

وهذا يعتبر خطوة هامة للنيباد من أجل إعطائها السبغة القانونية الدولية وإيجاد شركاء تنمية جدد على المستوى العالمي.

وبموجب المبادرة انشئت لجنة إفريقيا الالكترونية في 2001 لتطوير قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في إفريقيا منها مبادرة النيباد للمدارس الالكترونية، هدفها تزويد المدارس بأحدث تكنولوجيا المعلومات وإنشاء مراكز التميز والمعهد الدولي لأبحاث الماشية بنيروبي (فلاح، د ت، صفحة 147).

والملاحظ مما سبق ذكره أن المبادرة اهتمت بكثير من جوانب التنمية وحققت تطورا نسبيا إلا أن هذا التقدم يوصف بالبطيء إذا ما نظرنا إلى مشاكل القارة الإفريقية بأكملها، لكنها خطوة جد جيدة لتضع الأفارقة ضمن دائرة التفكير نحو التقدم وإرساء قواعد وبذور التنمية التي تتطلع إليها الدول، كما تبقي عملية التنمية غائبة عن التطبيق إذا ما غاب الأمن.

3.3 تحديات مبادرة النيباد.

لقد ظهرت الكثير من التحديات التي يجب على القارة الافريقية مواجهتها وتعبيد الطريق من أجل إرساء قواعد النيباد وطموحاتها المتمثلة في تحقيق التنمية الشاملة. ومن هذه التحديات نذكر ما يلي:

- المشروعات الكثيرة التي شملتها المبادرة تحتاج إلى تمويل ضخم وموارد مالية كبيرة لسد فجوة موارد تبلغ 12% من الناتج المحلي الاجمالي للقارة أي 64 بليون دولار.
- المساهمات الخارجية قليلة وغير مؤثرة وإن كانت فهي تهدف للربح الذاتي.
- ضعف قدرة الدول الافريقية على حفظ السلام في مناطقها المضطربة.
- الأطماع الخارجية على القارة الذي قد يفشل المبادرة القائمة بالدرجة الأولى على المساعدات المالية.
- ضعف التمويل والدعم المالي الدولي.
- ضعف التنسيق مع التكتلات الاقتصادية الموجودة فعليا مما يؤدي الى تشتيت الموقف الإفريقي وضعفه أمام المجتمع الدولي.
- ضعف البنية التحتية وعدم القدرة على جلب الاستثمارات الأجنبية.
- ضعف الهيكل الإداري للمبادرة.
- الاضطرابات السياسية والصراعات الداخلية والخارجية.
- هشاشة الدولة الافريقية (يوسف و مبارك ، 2018).

على البلدان الافريقية أن تتعامل مع تحديات عدة في مجال التنمية أيضا، ابتداء من الفقر والبطالة والاعتماد على السلع الأساسية وانعدام الأمن الغذائي وانتهاء بالتوسع العمراني وتغير المناخ والهشاشة أمام الصدمات الخارجية (مجلس التجارة والتنمية، يوليو 2012، صفحة 05).

لكن إذا ما توفرت العزيمة والإرادة القوية للقادة والشعوب الأفارقة سوف تذلل الصعاب وتهون من أجل الرقي بالعنصر البشري الإفريقي.

خاتمة:

تمتلك قارة افريقيا كل المقومات لتنهض بتنميتها، لأنّ الثروة الحقيقية للأمم هي أبنائها، كما تمتلك من الموارد البشرية القادرة على رفع تحدي التنمية ما يغنها عن طلب الدعم الأجنبي، ولهذا قامت إفريقيا بتبني عدة مبادرات من أبرزها مبادرة النيباد التي كان لها دور كبير في إفريقيا، خاصة في شموليتها وجديتها وذلك بإيجاد الأطر والهياكل المناط بها تنفيذ مبادرة النيباد لأهم أهدافها ومشاريعها، حيث حظيت بترحيب من طرف الدول الإفريقية والعالمية نظرا لما جاءت به من أجل إخراج إفريقيا من قوقعة الفقر، حيث استطاعت تحقيق عدة مشاريع في القارة الإفريقية، لكنها تعرضت لعدة انتقادات وجهت لها بعدم تحقيق كل الطموحات وأهداف التي تسعى إليها القارة الإفريقية، فمنذ اقرار المبادرة اثير جدل واسع حولها في داخل إفريقيا وخارجها، حيث ارتكزت مبادرة النيباد في صياغتها لأهداف والبرامج على الرؤية فكرية غربية وذلك تحت رعاية المؤسسات بريتن وودز والدول الغربية الدائمة العضوية في الأمم المتحدة، ومن الأعمدة الرئيسية لهذا الفكرة التي تتبناها مبادرة النيباد كتحرير الأسواق وإطلاق المبادرة الفردية.....الخ.

وبعيدا عن هذه النظرة السلبية فإن الحكم على المبادرة بالنجاح أو الفشل متوقف على إنجازاتها على أرض الواقع، فالمبادرة أمام تحدي كبير ومهمة صعبة في أفقر قارات العالم وأكثرها تعقيدا، فالمبادرة تحتاج إلى وقت كافي لتحقيق أهدافها، وبالرغم من كل تلك العقبات استطاعت المبادرة إحراز بعض التقدم الملحوظ في مختلف المجالات.

النتائج:

- تمتلك قارة إفريقيا ثروات و موارد طبيعية هائلة والتي يجب استغلالها وهذا ما يجعلها محل أطماع القوى الاستعمارية.

- كان لمبادرة النيباد دور فعال في الدفع بعجلة التنمية وتجسيد بعض المشاريع، لكنها لم تحقق الطموحات المرجوة ولم تكن في حجم الطموحات والآمال التي علقت عليها للنهوض بالقارة الإفريقية.

- تعتبر قارة إفريقيا بيئة خصبة لانتشار التهديدات الأمنية وهذا ما قد ينعكس سلبا على تجسيد مبادرة النيباد وعرقلة عملية التنمية.

- تحقيق مبادرة النيباد لنتائج ملموسة سينعكس إيجابا على قارة إفريقيا خاصة على المستوى التنموي.

التوصيات:

- لابد من توفر إرادة سياسية موحدة وقوية قادرة على انتشال القارة من مشاكلها، واجهة التحديات التي تهدد الاستقرار.

- لا بد من تحيين وتطوير مبادرة النيباد حتى تتمكن من تجسيد استراتيجيات حديثة في التنمية ومواكبة تطورات المخاطر الجديدة.

- يجي إشراك الشعوب الإفريقية بصورة جادة في أنشطة كما جاء في ميثاق النيباد، حيث أن الشعوب تعد الأمان وتمتلك إرادة كاملة للتغيير والاصلاح وحماية المؤسسات السياسية.

– من الضروري الدفع بالقيادات السياسية ومساندتها من طرف شعوبها، خاصة تلك التي تمتلك الإرادة السياسية وتؤمن بفكرة الاصلاح السياسي وترسيخ دعائم الديموقراطية وكذا التخلي عن التبعية.

قائمة المراجع:

1. *Document of the New part nership for africa's developement Nepad Abuja Nigeria article01.* (october 2001).
2. *http:www.Nepadorg,newpartnershipfor africa'sdevelopement.* (s.d.).

3. إدريس عطية. (2014). *مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي، أطروحة دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، تخصص دراسات افريقية*. جامعة الجزائر 03.

4. *الموسوعة النيباد: الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء*. (0823, 2018). تم الاسترداد من http://www.aljazeera

5. *النيباد. الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا. إفريقيا قارتنا*. (22 08, 2018). تم الاسترداد من http://www.sis.gov.eg.newvr.africa

6. أمينة فلاح. (د ت). *البنية التحتية، الطاقة، الفلاحة*.

7. خيرة الشيخ. (ديسمبر, 2007). دور البرلمانات الإفريقية في تكريس صرح النيباد. (الجزائر، المحرر) *مجلة الفكر البرلماني، عدد 18*.

8. سالي. يوسف، و كوثر مبارك . (2018). *دور ومستقبل النيباد في القارة الإفريقية*. تم الاسترداد من http://www.politics-dz.com

9. عبد الصادق الصادق محمود. (2014). مقومات ومعوقات التنمية في القارة الإفريقية نظرة جغرافية. *مجلة الجامعة الاسمرية، عدد 21*، 365-389.

10. عمارة, ب .(2006-2007) .*الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد): واقع وأفاق، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية* . الجزائر: جامعة يوسف بن خدة.

11. مجلس التجارة والتنمية. (يوليو 2012). *مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا الاداء والتحديات ودور الاونكتاد، الدورة التنفيذية 55*،. جنيف.

12. مصطفى كامل السيد. (2003). *المقدمة، آفاق الشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا*. القاهرة: مركز الدارسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصادية والعلوم السياسية.

13. وهيبة دالع. (2013). المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الافريقي: النيباد كآلية للتنمية الشاملة. *دراسات استراتيجية، المجلد 9، العدد 18*، 51-60. تم الاسترداد من http://www.Platform.almanhal.com

انعكاسات التنافس الصيني الغربي على التنمية في إفريقيا

The reflections of Chinese-Western competition on development in Africa

ط.د نوح بوكروح-جامعة الشلف

البريد الالكتروني: nouheros@gmail.com

مقدمة:

تعتبر إفريقيا من بين أكبر قارات العالم بعد قارة آسيا، فموقعها المتميز بين قارات العالم، وغناها بالثروات المعدنية الضرورية للصناعة والتنمية، وموارد الطاقة المختلفة (النفط والغاز)، جعلها محل منافسة بين القوى الكبرى، فبعد أن تم تقسيمها إلى مناطق نفوذ بين القوى الاستعمارية الأوروبية في أعقاب مؤتمر برلين عامي 1884-1885، تم استنزاف ثرواتها من أجل التنمية وتطوير الداخل الأوروبي، دون إيلاء أهمية لتنمية المستعمرات، وعلى الرغم من موجات التحرر الحاصلة في سنوات الستينات، إلا أن دول القارة لم تحقق أي تنمية اقتصادية من شأنها الرفع من طموحات شعوبها.

خلال فترة الحرب الباردة كان هناك إهمال للقارة بسبب الصراع الأيديولوجي ومحاولة كل طرف فرض عقيدته واحتواء الطرف الأخر، دون أي اهتمام بالتنمية، غير انه ومع نهاية هذا الصراع حتى برز متنافسون جدد على موارد القارة، خاصة النفط، وكذا المواقع الاستراتيجية المتواجدة فيها، والتي تطل على الطرق البحرية الرئيسية الرابطة بين آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. هؤلاء المتنافسون منهم التقليديون وخاصة فرنسا والتي أبقت على علاقات متميزة مع مستعمراتها السابقة، من خلال اتفاقيات التعاون الاقتصادي والأمني، وكذا من خلال المنظمات الثقافية المشكلة (منظمة الفرنكوفونية)، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي ركزت على مصادر الطاقة في محاولة منها لتنويع مصادر وارداتها في ظل عدم الاستقرار الذي يميز مناطق التوريد الرئيسية (منطقة الشرق الأوسط)، من أجل الحفاظ على أمن الطاقة الأمريكي، وكذا في إطار حربها الدولية على الإرهاب.

كما أنّ المنافس للهيمنة الغربية في إفريقيا والذي لا يملك أي تاريخ استعماري في القارة وهو الصين تسعى من إيجاد موطئ قدم في إفريقيا عبر مختلف الطرق من الاستثمارات خاصة في مجال الموارد الأولية (النفط والتعدين) من أجل تحقيق مصالحها القومية وتحقيق طموحاتها (القوة الاقتصادية الأولى في العالم في عام 2049)، ما جعل من قارة إفريقيا مسرحا للتنافس ما بين الدول الصناعية، الأمر الذي كانت له انعكاسات

على التنمية فيها، كون الدول المتنافسة لا تهتم برفع المستوى الاقتصادي والتنموي لدول القارة، كونها تنظر إليها على أنها خزان لمواد الأولية.

في هذه المداخلة سيتم معالجة **الإشكالية التالية: ما هي انعكاسات التنافس الصيني -الغربي (الو. م. أ وفرنسا) على التنمية في إفريقيا؟**

وكفرضية مقترحة لمعالجة الإشكالية المطروحة: للتنافس الصيني-الغربي انعكاس كبير على التنمية في إفريقيا.

وذلك من خلال الخطة التالية:

- **المحور الأول:** تاريخ وأسباب التنافس الدولي على إفريقيا.

- **المحور الثاني:** التنافس الصيني، الفرنسي والأمريكي في إفريقيا.

- **المحور الثالث:** انعكاسات هذا التنافس الدولي على التنمية في الدول الإفريقية.

خاتمة.

المحور الأول: تاريخ وأسباب التنافس الدولي على إفريقيا.

1-تاريخ التنافس على إفريقيا: يعد الموقع الجغرافي لإفريقيا موقعا مميزا، وذلك لقربها من دول الخليج الغنية بالنفط، وكذا الطرق البحرية المحيطة بالقارة، الأمر الذي جعلها مركز جذب للاستعمار، خاصة الأوروبي الذي اجتاح القارة بعد مؤتمر برلين، ففي عام 1884 كان قد تم استعمار 93 % من الأراضي الإفريقية، وطيلة سنوات الاستعمار مارست الدول الأوروبية سياسات السلب والنهب والاستعباد، وسياسات هادفة إلى طمس هوية الشعوب الإفريقية. (عباس، 2022، صفحة 173)

فقارة إفريقيا كانت محل منافسة بين القوى الكبرى لعهود طويلة، بداية من الرومان والوندال الذين سيطروا ولفترات طويلة على سواحل شمال إفريقيا، مرورا بالأوروبيين، وقد كانت البعثات التبشيرية والمستكشفين والتجار بداية الاحتكاك مع إفريقيا في القرن الـ 15 م، وصولا إلى البرتغاليين الذين أبحروا على سواحل غرب إفريقيا وأنشأوا عددا من الحصون الساحلية، من أجل ممارسة التجارة مع السكان الأفارقة (الذهب، العاج والعبيد....)، وفي عام 1425 كان أول احتلال أوروبي لإفريقيا (ميناء سبة) من طرف البرتغال، وكان مقتصرا على السواحل فقط، من خلال إقامة مراكز تجارية ومحطات بحرية، ومع اكتشاف أمريكا في

سنة 1492 ازدهرت تجارة العبيد ما أدى إلى دخول منافسين هولنديين وبريطانيين وفرنسيين إلى جانب البرتغاليين من أجل نقل الأفارقة إلى أمريكا للعمل في المزارع فيما أطلق عليه المثلث الأطلسي للتجارة، وفي أواخر القرن الـ19 تدافع الأوروبيون من أجل السيطرة على إفريقيا، في تكريس لمخرجات مؤتمر برلين، الذي أسس للقواعد العامة المؤسسة لمناطق النفوذ للقوى الأوروبية (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا وبلجيكا)، بدعوى نشر الحضارة وتمدين الأفارقة المتخلفين كسبب ظاهري، في حين أن السبب الخفي هو نهب واستغلال واستنزاف الموارد الطبيعية الضرورية للاقتصاد الأوروبي. (قنديل، 2011، الصفحات 101-102)

وبانعقاد مؤتمر برلين عامي 1884-1885 والذي شاركت فيه جميع الدول الأوروبية ما عدا سويسرا إضافة إلى ممثلي الولايات المتحدة، أين تم تنظيم عمليات الاحتلال وتقسيم أراضي القارة ما بين الدول الأوروبية، بحيث أصبحت جميع أراضي القارة خاضعة للسيطرة الأجنبية، وخاصة في ظل وجود موارد طبيعية ذات أهمية. (حمدي، 2001، صفحة 192)

ومن تم تتالت عمليات الغزو والاحتلال من طرف الدول الأوروبية، ما أدى إلى اشتعال نزاعات مسلحة فيما بينها حول مناطق النفوذ في القارة، وقد ساعد على ذلك تطور الأساطيل البحرية (الأسطول البريطاني)، وقد شهدت بداية القرن الـ19 دخول منافس أخر وهو فرنسا والتي بدأت باحتلال الجزائر من الشمال والسنغال من الغرب، ومن تم توسعت في العمق الإفريقي لتستحوذ على أكبر عدد من المستعمرات في إفريقيا، كما أن افتتاح قناة السويس في عام 1869، والأزمة الاقتصادية الأوروبية (1870-1880)، قد زادت من حدة التنافس الأوروبي على إفريقيا، وذلك بدخول ألمانيا على خط المنافسة، من أجل استغلال الثروات الموجودة. (الكيالي، الصفحات 224-226)

ومع موجة التحرر التي سادت القارة سنوات الستينات استطاعت الدول الإفريقية الحصول على استقلالها، ولكنها بقيت مقيدة باتفاقيات تبعية للمستعمر السابق، تنوعت هذه التبعية بين الاقتصادية والثقافية وحتى العسكرية خاصة من خلال حق المستعمر السابق في إقامة قواعد عسكرية فوق أراضي الدول الإفريقية واتفاقيات الدفاع المشترك، فبالرغم من امتلاكها للموارد إلا أنها بقيت تعاني الفقر، كونها لم تتعود على استغلالها بنفسها، ما أدى إلى عرقلة التنمية على مختلف الأصعدة وأنتج عدم استقرار سياسي كان له أثر سلبي على القارة. فمع تغير نمط الصراع في بداية الحرب الباردة إلى صراع إيديولوجي، واختلاف المتنافسين على القارة (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، سعى كل منهما إلى فرض سيطرته ونفوذه باستقطاب الدول الإفريقية واحتواء الطرف الأخر، فالولايات المتحدة اعترفت للقوى الأوروبية بمصالحها في القارة، بالمقابل سعى السوفيات إلى إقامة أنظمة موالية، غير أن نهاية هذه الحرب أدت إلى

تراجع التنافس على القارة وتهميشها، كونها لم تعد تحتل الأولوية خاصة في ظل التوجه الأوروبي الأمريكي إلى دول أوروبا الشرقية، إلاّ أن هذا التراجع لم يدم طويلا، خاصة بدخول منافسين جدد للدول الأوروبية (فرنسا) ممثلة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين. (قنديل، 2011، الصفحات 103-105)

2-أسباب التنافس: هناك العديد من الأسباب التي تدفع الدول الكبرى للتنافس على إفريقيا ونذكر منها:

-**الموقع الجغرافي:** تتكون أفريقيا من 54 دولة، كما تعد ثاني أكبر قارة في العالم بعد آسيا بمساحة إجمالية تبلغ 31 مليون كيلومتر مربع. ما يعادل 20.20% من مساحة الأرض الصالحة للسكن. يبلغ إجمالي طول سواحلها بـ 41.184 كم. يعيش بها حوالي 1.43 مليار شخص (= 17.9% من سكان العالم). كما تمثل حوالي 2.9% من الإنتاج الاقتصادي العالمي. (donnée mondiales, 2023)

فإفريقيا تتميز بوجود مناطق استراتيجية هامة وممرات تتحكم في حركة النقل البحري الدولي، فالموقع الجغرافي لها يسهل عليها تصدير انتاجها إنتاجها النفطي إلى أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، كون إفريقيا أقرب من الخليج العربي إلى الولايات المتحدة، ما يخفض من تكاليف النقل بحوالي 40 %، ما يؤدى إلى خفض الأسعار. (حنفي، 2006، صفحة 88)

إضافة إلى أن المواقع الاستراتيجية التي تحتلها بعض الدول الأفريقية، كجيبوتي المطلة على مضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهو الممر المائي بالغ الأهمية على المستوى الاستراتيجي والتجاري، والذي يعد من أهم الخطوط التجارة العالمية بين جنوب شرق آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وصولا إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، المغرب والمطلة على مضيق جبل طارق الذي يعد المدخل الغربي للبحر المتوسط، ومصر التي تسيطر على قناة السويس الممر الذي يربط أسيا بأوروبا، رأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا، كل هذه المواقع تعد من المميزات التي تجعل من إفريقيا مسرحا للتنافس ما بين الدول الكبرى من أجل مصالحها الحيوية كالنفط والثروات الطبيعية الضرورية لاقتصاداتها، كما أن هذه الممرات تضمن النفاذ والوصول إلى الأسواق العالمية للدول الصناعية. (رأفت، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، 2001، صفحة 10) ، فمساحتها مقدرة بأكثر من 30مليون كلم^2 ما يجعلها تحتل المرتبة الثانية بعد آسيا، بنسبة تقدر بأكثر من 22 % من مساحة اليابسة، إضافة إلى عدد سكان يتجاوز المليار نسمة حسب إحصائيات 2020، ما يجعلها سوقا استهلاكية واسعة. (باكير، 2023)

- الاحتياطات الهامة لموارد الطاقة خاصة من النفط والغاز الطبيعي:

يعود تاريخ اكتشاف النفط الافريقي يعود إلى عام 1956، خاصة مع اكتشافه بكميات تجارية في كل من الجزائر (1956) ونيجيريا، الغابون، وليبيا (1958)، الأمر الذي زاد من اهتمام الشركات العالمية بهذه القارة. (البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، سبتمبر 2010، صفحة 6)

فالنفط من بين الأسباب الأساسية للاهتمام الدولي بإفريقيا، خاصة الدول الصناعية الكبرى، فحسب إحصائيات بريتش بتروليوم نجد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك أكثر من 19 مليون برميل يوميا أي ما يعادل 20.4 % من الاستهلاك العالمي والصين أكثر من 15 مليون برميل يوميا ما يعادل 16 % من الاستهلاك العالمي، ما يجعلهما من أكبر مستهلكي النفط في العالم. (bp, 2022, p. 19) ، كما أن الإنتاج الافريقي من النفط قد تجاوز 7 مليون برميل يوميا ما يعادل 8.1% من الإنتاج العالمي أغلبه موجه للتصدير (bp, 2022, p. 15). إذ تعد الجزائر، أنغولا، نيجيريا وجنوب السودان من أكبر الدول الافريقية المنتجة للنفط إضافة إلى دول خليج غنيا، كما أن استهلاكها لا يتجاوز 4 مليون برميل يوميا ما يعادل 4.2 %، (bp, 2022, p. 19). وتجدر الإشارة إلى هذا الورد الطبيعي يمثل أملا لدول القارة كدافع للتنمية الاقتصادية، كونه مصدر للعملة الأجنبية الضرورية لدعم الاستثمارات وتحقيق التنمية. (حنفي، 2006، صفحة 86) ، كما أنّ الاحتياطات النفطية في إفريقيا تم تقديرها عام 2008 بحوالي 125.6 مليار برميل ما يعادل 10 % من الاحتياطيات العالمية، ويتركز هذا الاحتياطي في كل من ليبيا ونيجيريا وأنجولا والجزائر والسودان 90% من احتياطيات القارة. (البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، سبتمبر 2010، الصفحات 7-8)

ويمكن إرجاع المنافسة على النفط الافريقي إلى المزايا التي يتوفر عليها والمتمثلة في: (حنفي، 2006، صفحة 88)

- جودته ونوعيته واحتواءه على نسب ضئيلة من الكبريت، وهو ما يجعله نفطا خفيف، بالرغم من ارتفاع تكلفة استخراجه مقارنة بنفط الشرق الأوسط،
- معاناة أغلب الدول المنتجة للنفط في إفريقيا من أزمات داخلية،
- احتواء قوانين بلدان خليج غينيا على ضمانات قضائية توفر الحماية للاستثمارات الأجنبية، سواء على مستوى العمليات النفطية أو على المستوى الجمركي.
- أغلب الدول الإفريقية النفطية خارج سيطرة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عدا الجزائر ونيجيريا وليبيا، وهو ما يمثل أداة للضغط من قبل المستهلكين الرئيسيين على المنتجين داخل أويك. فضلا عن إمكانية الخروج عن السقف الإنتاجي المحدد داخل المنظمة.

- الاستهلاك المحلي المنخفض للنفط في القارة مقارنة بمناطق العالم الأخرى، بسبب تدهور النمو الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي فإنه يعد من بين محركات التنافس الدولي على إفريقيا كون إنتاج القارة يقدر بحوالي 257 مليار م^3 ، أي ما يعادل 6.4 % من الإنتاج العالمي حسب إحصائيات بريتش بتروليوم، يتركز إنتاجه بالأساس في الجزائر مصر ليبيا ونيجيريا إضافة إلى دول إفريقية أخرى، أغلبه موجه للتصدير وخاصة إلى الدول الأوروبية (الجزائر إلى أوروبا). (bp, 2022, p. 29)، في حين أن استهلاك الدول الإفريقية من الغاز يقدر بحوالي 164.4 مليار م^3 ، ما يعادل 4.1 % من الاستهلاك العالمي. (bp, 2022, p. 31)، إضافة إلى الاحتياطات الهامة من الغاز الطبيعي والمقدرة بحوالي 14660 مليار م^3 ما يعادل 7.9 % من الاحتياطيات العالمية. (البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، سبتمبر 2010، صفحة 12)

- **الثروات الطبيعية:** فيما يخص الموارد الطبيعية المعدنية والغير معدنية فإن القارة الافريقية تتوفر على احتياطات ضخمة من المعادن الضرورية للصناعة، حيث تنتج حوالي 90 % من البلاتين، و40 % من إنتاج الألماس، و 50 %احتياطي الذهب، و 30 % من اليورانيوم الضروري للصناعات النووية، وتنتج 27 % من إجمالي كمية الكوبالت المنتجة، و9 %من خام الحديد المنتج في العالم، هذا إضافة إلى المعادن الأرضية النادرة التي تدخل في الصناعات التكنولوجية الدقيقة أضباه الموصلات semi-conducteurs والتي أصبحت في قلب الصراعات ما بين الدول وخاصة الصين والولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى الثروة السمكية التي تتميز بها القارة الواجهة الأطلسية والمحيط الهندي. (الزيات، 2023)

- **المياه:** حسب التقديرات فإن القارة الإفريقية تتوفر على كميات هائلة من مصادر المياه العذبة المتجددة على مدار السنة، حوالي 10 % من المصادر العالمية. (باكير، 2023)

- المحور الثاني: التنافس الصيني، الفرنسي والأمريكي في إفريقيا.

1- فرنسا: تعد من الدول التي تتنافس على النفوذ في إفريقيا، وذلك من خلال إبقاءها على الروابط الوثيقة بمستعمراتها التي استقلت عنها في سنوات الستينات، باتفاقيات ملحقة بإعلانات استقلال هذه الدول، والتي تقضي في غالب الأحيان بأن تبقى مستغلة للثروات الطبيعية التي اكتشفتها لفترات زمنية محددة، ومن أجل هذا اتبعت سياسات تعاونية شاملة للعديد من المجالات بهدف الحفاظ على مصالحها المختلفة والمتمثلة في: (رأفت، 2001، الصفحات 9-10)

- **المصالح الاقتصادية:** وترتكز بالأساس على ضمان تدفق المواد الأولية الضرورية للصناعة، خاصة في ظل افتقارها لهذه الموارد (اليورانيوم من النيجر لضمان نشاط مفاعلاتها النووية...) وكذا من خلال مستعمراتها القديمة وحتى تلك التي لم تكن تستعمرها، وذلك بالاعتماد على عامل اللغة، بهدف نهب ثرواتها المعدنية، خاصة مع استثمارات الشركات الفرنسية عديدة في مجال التعدين كشركة أريفا في النيجر في مجال اليورانيوم، وشركة توتال في مجال النفط والغاز.

- **المصالح الاستراتيجية:** والتي ترتكز بالأساس في ضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية المتواجدة في الأراضي الإفريقية، والسيطرة على المواقع الاستراتيجية للدول خاصة تلك المطلة على طرق الملاحة الدولية، كجيبوتي من خلال القاعدة العسكرية الفرنسية هناك والتي تمنحها امتياز مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهذا في إطار ظهور منافسين لفرنسا على مناطق النفوذ بعد نهاية الحرب الباردة (الولايات المتحدة والصين) عكس ما كان سائدا في فترة الحرب الباردة أين كان الهدف منع انتشار النفوذ السوفياتي. كما أن انتشار الإسلام السياسي في دول الساحل ودول منظمة الفرنكوفونية دفع بفرنسا إلى إقامة حزام فاصل بهدف منع انتشاره، من خلال الاعتماد على تواجدها في دول غرب ووسط إفريقيا، وتحالفها مع دول أخرى كتشاد والغابون.

- **المصالح السياسية والدبلوماسية:** وتتمثل في الحفاظ على استقرار الأنظمة الموالية لها في إفريقيا، مونه يساعد على التقليل من الحروب الأهلية والنزاعات الأهلية، ومن أحل ذلك تعمل على مساندة النظم السياسية القائمة بغض النظر عن ممارساتها، بهدف تعزز استثماراتها في القارة، كما تبحث عن المساندة الدبلوماسية خاصة في الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على مكانتها كدولة كبرى.

ومن أجل تحقيق هذه المصالح والحفاظ عليها، تعتمد فرنسا مجموعة من الآليات، والتي تتلخص فيما يلي:

- **الآلية العسكرية:** وذلك من خلال القواعد العسكرية والتعاون العسكري، فالقاعدة العسكرية الفرنسية التي تم إنشاءها في عام 1850 بجيبوتي تعد أهم قاعدة في إفريقيا، كونها تعمل على تأمين حركة التجارة الدولية عبر باب المندب، وكذا توفير الحماية لجيبوتي من أي تهديد خارجين كما أنها ومنذ عام 2008 أصبحت تشكل ركيزة لقوة الاتحاد الأوروبي في المنطقة بهدف ردع القرصنة، والتي كانت بدايتها تنفيذ عملية أتلانتا عام 2012. (شهود، 2018، الصفحات 93-94)

أما فيما يخص اتفاقيات الدفاع العسكري والتي حافظت عليها فرنسا من خلال الارتباطات الدفاعية والعسكرية ثماني اتفاقيات دفاعية وأربع وعشرين اتفاقية تعاون عسكري، فقد كان يتواجد في بداية

التسعينيات أكثر من 7000 جندي فرنسي في إفريقيا، منتشرين في مختلف القواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا. (أبو العنين، 2000، الصفحات 23-24)

فاحتفاظها بمثل هذه الاتفاقيات التي تم عقدها في سنوات الستينات والتي تسمح للدول بطلب المساعدة الفرنسية في حال وجود أزمة داخلية مثلما حدث في عام 1996 في تشاد والزائير، كما أن المساعدات العسكرية والفنية الموجهة مباشرة للجيوش الافريقية والت تشمل أيضا التكوين والمنح الدراسية وبرامج التدريب، غير أنها تختلف من دولة إلى أخرى خاصة في مدة سريانها. (رأفت، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، 2001، صفحة 11)، كما قامت فرنسا بالعديد من التدخلات العسكرية من أجل الحفاظ على مصالحها وبدعوى محاربة التطرف والإرهاب في الساحل والتي كان أخرها عملية برخان Opération Barkhane والتي كانت بدايتها في جانفي 2013، من أجل تعويض عملية القط البري Serval في مالي وعملية épervier في تشاد، بقوة عسكرية قوامها 3000 عسكري موزعة في خمسة دول (موريتانيا، النيجر، تشاد، بوركينافاسو، ومالي). (صايج، 2014، صفحة 15)

- **الآلية الاقتصادية:** ترتكز هذه الآلية على تعزيز التبادل التجاري فيما بينها وبين الدول الإفريقية، فهي المستورد الأول للمواد الخام التي يتم إنتاجها في إفريقيا، وبالمقابل المصدر الأول للسلع المصنعة، كما أنه وفي مجال الاستثمارات لاتزال رؤوس الأموال الفرنسية وشركاتها هي المحرك الأساسي لاقتصادات أغلب الدول الفرنكوفونية كالسينغال وكوت ديفوار والغابون، إضافة إلى عملة الفرنك الإفريقي CFA والذي ترتبط به 16 دولة في غرب ووسط إفريقيا، باحتكار صك العملة من طرف البنك المركزي الفرنسي، كما أن المنظمات الإقليمية تخدم المصالح الفرنسية خاصة الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الأيكواس) أين يوجد ارتباط وثيق بين الدول الأعضاء فيها وفرنسا بما يخدم المصالح الفرنسية ويمنع دخول منافسين لها، (الانقلابات التي حدثت في الساحل مؤخرا وتهديد هذه المنظمة بالتدخل العسكري من أجل إعادة الأنظمة الموالية)، بالإضافة إلى شبكة المواصلات التي تربط دول القارة بفرنسا مواصلات بحرية وجوية. (رأفت، 2001، الصفحات 12-14)

- **الآلية الثقافية:** من خلال الاعتماد على عامل اللغة والتي تسود دول غرب إفريقيا ووسطها، وصولا إلى جيبوتي، وكذا المؤسسات التعليمية المعتمدة على المناهج التعليمية الفرنسية، إضافة على دور الفرق التبشيرية الدينية، والمراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة بكثرة، والتي تعمل على توثيق الروابط الثقافية والحضارية بين فرنسا ومستعمراتها السابقة، (رأفت، 2001، الصفحات 14-15) كما تلعب الفرنكوفونية كمنظمة للشعوب الناطقة بالفرنسية دورا كبيرا في ذلك، كونها بدأت بأفكار إفريقية (أفكار الرئيس

السينغالي السابق سينغور)، ثم أصبحت كنواة ارتباط شامل في عام 1957، والتي تعددت هياكلها المؤسسية وصولا إلى مؤتمرات القمة في عام 1973، وتحولت فيما بعد إلى منظمة متكاملة (مؤتمر هانومي عام 1997). (أبو العنين، 2000، الصفحات 23-24)

2 - الولايات المتحدة الأمريكية: شهدت السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا تحولات كبيرة، فمن عدم اهتمام الذي كان سائدا في فترة ما قبل الحرب الباردة والذي يمكن إرجاعه إلى سياسة العزلة التي كانت منتهجة من طرفها، وكذا عدم التدخل في الشؤون الإفريقية، والذي تم التعبير عنه بصراحة من خلال التزامها الصمت حيال مخرجات مؤتمر برلين 1885، حيث أنها لم تظفر بأي إقليم في إفريقيا، ويمكن إرجاع هذا الموقف إلى عدم رغبتها في الانخراط المباشر في الشؤون الإفريقية، وإيمانها بالدور المحوري للقوى الاستعمارية الأوروبية في تسير شؤون مستعمراتها في إفريقيا. (حمدي، 2001، صفحة 192)

غير أنه ومع مطلع الخمسينات وتصاعد موجات التحرر من الاستعمار في إفريقيا، وجب على الو. م. أ إعادة النظر في سياساتها تجاه إفريقيا، وتعد زيارة رتشارد نيكسون نائب الرئيس إيزنهاور في عام 1958، والتي شملت ثمانية دول إفريقية، بداية لاهتمامها بالقارة، إذ تم في نهايتها التأكيد على أهمية استقلال وتحرر الأفارقة، إضافة إلى ضرورة الاعتراف من طرف إدارات الحكومة الأمريكية بالأهمية المتزايدة لإفريقيا بالنسبة لمصالح الأمريكية، وتوجيه استثمارات نحو القارة، مع ضرورة التوقف عن ممارسة التميز العنصري داخل المجتمع الأمريكي، وصنع سياسة أمريكية مستقلة تجاه إفريقيا، وهذا في ظل ظهور مجموعة من المنظمات الأهلية المهتمة بإفريقيا (اللجنة الأمريكية الخاصة بإفريقيا، المعهد الأمريكي الإفريقي.....)، ويمكن إرجاع اهتمامها بإفريقيا إلى إملاءات الفترة (الحرب الباردة) وذلك لرغبتها في احتواء المد الشيوعي في القارة، كما أن إدارة كيندي قد أبدت تعاطفها مع القوى الوطنية المناهضة للاستعمار في إفريقيا (مع الجزائر....)، كما غضت الطرف عن ممارسات بعض الأنظمة (نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ومنظمة يونيتا في أنغولا....)، وذلك خوفا من تزايد النفوذ الشيوعي، ويمكن تلخيص محددات السياسة الأمريكية بهدف حماية مصالحها وأهدافها القومية فيما يلي: (حمدي، 2001، الصفحات 193-194)

- احتواء الشيوعية ومنعها من توسيع مناطق نفوذها،
- حماية خطوط التجارة البحرية الدولية، وضمان وصول الموارد المعدنية الخام والنفط،
- دعم ونشر القيم الليبرالية الديمقراطية وحقوق الانسان.

بعد نهاية الحرب الباردة تم توجيه السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا بعد إعادة تقويم وترتيب الأولويات، والتي اتضحت مع بداية العام 1998، من خلال سعي إدارة كلينتون لتأسيس شراكة أمريكية إفريقية،

خاصة في ظل تزايد الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا بالنسبة لأمريكا (الموقع الجيواستراتيجي، الثروات الطبيعية، وخطوط التجارة...)، تغير الصورة النمطية التي كانت مسيطرة على النظرة إلى إفريقيا وتزايد الاهتمام بأسواقها، وتغير الرؤى بخصوص النزاعات والصراعات، وإلزامية تحقيق الاستقرار والأمن بهدف دعم النمو الاقتصادي بالشكل الذي يخدم المصالح الحيوية الأمريكية. (علي، 2006، صفحة 147)

وهذا من أجل تحقيق هدفين أساسين؛ الأول يتمحور حول الاندماج الافريقي في الاقتصاد العالمين وذلك من خلال تطبيق مفاهيم الشراكة بإحلال التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار بدل المساعدات المالية، إضافة إلى تعميق ودعم مفاهيم التحول الديمقراطي في المناطق ذات الأهمية الجيواستراتيجية عبى وجه الخصوص، بالعمل على منع الصراعات بهدف تحقيق الاستقرار، أما الهدف الثاني فيتمثل في حماية المصالح الحيوية الأمريكية ذات البعد الأمني. (حمدي، 2001، الصفحات 193-194)

مجالات الاهتمام الأمريكي بإفريقيا:

- **المجال الاقتصادي:** والمبني أساسا على المتغير الطاقوي خاصة النفط (خليج غنيا)، ففي ظل رغبتها في تنويع مصادر وارداتها، أولت الو. م. أ أهمية كبيرة للنفط الإفريقي، كونها تستورد حوالي 15% من احتياجاتها من إفريقيا، وهي نسبة مرجحة لارتفاع في ظل عدم الاستقرار الذي تعاني منه منطقة الشرق الأوسط، فسعيها للسيطرة على منابع النفط في إفريقيا ومحاصرة النفوذ الأوروبي هناك، وكذا التحكم في احتياطات النفط العالمية من أجل التحكم في اقتصاديات الدولة المنافسة لها، ومن أجل تنفيذ خططها بالتركيز على محاور تشكل أرضية منشطة للاستثمارات الأمريكية في النفط الإفريقي، وضمان حمايتها في خليج غنيا بصفة خاصة، لوجود عدد من الشركات الأمريكية المستثمرة في المجال، ورغبة ال. م. أ في تقليص نفقات الشحن، وذلك من خلال:

- تكثيف التعاون العسكري مع دول خليج غنيا، وذلك بإبرام اتفاقيات تعاون عسكري مع كل من الكاميرون، الجابون وغنيا الاستوائية، وكذا استخدام القواعد العسكرية الأمريكية الجوية الموجودة في نيجيريا والدول المجاورة لها من اجل تحقيق الاستقرار في المنطقة.

- إيجاد بيئة مستقرة وذلك بتسوية الصراعات والنزاعات، خاصة في الدول والمناطق التي تحتوي على احتياطات هامة من النفط، والتي يمكنها تلبية الطلب الأمريكي المتزايد (خليج غنيا).

- تطوير ورفع حجم التجارة البينية مع دول القارة، والتي وصلت في العام 2004 إلى 5 مليار دولار، وكذا رفع حجم المساعدات للدول الإفريقية. (حنفي، 2006، صفحة 88)

- **المجال الأمني:** في إطار جهودها في محاربة الإرهاب، والتي تم تبنيها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، سارعت الو. م. أ لإنشاء عدد من القواعد العسكرية في إفريقيا، خاصة مع تعرض مصالحها هناك للتهديد بعد استهداف سفارتيها في كنيا وتنزانيا في العام 1998، فمن أجل تأمين مصالحها في شرق إفريقيا قامت بإنشاء قاعدة عسكرية بجيبوتي في عام 2002 (قاعدة ليمونيير) والتي يتواجد بها أكثر من 2000 عسكري بعقد إيجار يمتد إلى سنة 2025. (شهود، 2018، صفحة 94)

كما يوجد بهذه القاعدة قيادة أفريكوم (القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا) والتي تم إنشاءها في عام 2007، وتعد هذه القيادة مسؤولة عن العلاقات العسكرية الأمريكية الإفريقية، وذلك في ظل تزايد المصالح القومية الأمريكية في القارة الإفريقية، خاصة واهتمامها بالنفط (أمن الطاقة الأمريكي) وحربها الدولية على الإرهاب، إضافة إلى تزايد منافسين لها والذي من شأنه تهديد مصالحها في ظل التغلغل الصيني في إفريقيا. (الحماقي، 2011، صفحة 68)

3-الصين: العلاقات الصينية الإفريقية ليست وليدة اليوم بل هي تعود إلى قرون، فبالرغم من أنه لا يُعرف سوى القليل عن العلاقات القديمة بين القارة الأفريقية والصين، إلا أن هناك بعض الأدلة على وجود العلاقات التجارية المبكرة. والتي كان أبرزها الاتصالات التي حصلت في العصور الوسطى (القرن الرابع عشر مع الرحالة ابن بطوطة، ورحلات الأدميرال الصيني تشنغ هي Zheng He وأسطوله إلى ساحل الصومال) على السواحل الشرقية للقارة، كما أن هناك من يرجع تاريخ العلاقات التجارية بين الصين وأفريقيا تاريخ إلى عامي 202 ق.م و220 م. (Olayiwola Abegunrin & Charity , 2020, p. 9)

أما العلاقات الصينية الإفريقية الحديثة فتعود إلى الخمسينيات من القرن الماضي في ظل حكم ماو تسي تونغ Mao Zedong، خاصة مع قيام رئيس مجلس الدولة تشو إن لاي Zhou Enlai بسلسلة من الزيارات الرسمية والتي أطلق عليها سفاري تشو الإفريقية، إلى عشر دول أفريقية مستقلة، في الفترة ما بين ديسمبر1963 وفيفري 1964، والتي تم خلال التوقيع على اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول الإفريقية، وقد تزامنت هذه الزيارات مع حصول العديد من الدول الإفريقية على استقلالها في سنوات الستينات. وقد كانت هذه الزيارة هي بداية التأسيس الرسمي للعلاقات بين الصين وإفريقيا، فقد كانت مصر أول دولة في أفريقيا تعترف بالحكومة الشيوعية في بكين والتي تم تأسيسها في سنة 1949. كما تم دعوة الدول الأفريقية التي لا تزال تحت الحكم الاستعماري إلى الحصول على الاستقلال، مقابل تعهد الصين بدعم النضالات الثورية في جميع أنحاء القارة الأفريقية ومعارضة التدخل الأجنبي. والتي سبقها مؤتمر باندونج 1955، والذي يرمز إلى وجود مصلحة مشتركة بين الصين والبلدان الأفريقية خاصة نضالاتها للتحرر من الحكم

الاستعماري، وأنه لا يوجد تضارب أساسي في المصالح فيما بينها. وقد أدى ذلك إلى فرار بعض الصينيين إلى بلدان مختلفة، حتى وصلوا إلى أفريقيا، فقد انشأت مجتمعات صينية يصل عدد أفرادها إلى أكثر من 100 ألف شخص في جنوب إفريقيا ومدغشقر وموريشيوس. والتي أصبحت فيما بعد حجر الزاوية للتغلغل في إفريقيا بعد عام 1980. ومع بداية السبعينيات أكتوبر 1971 ومع نهاية جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تم فيها التصويت بالأغلبية على قرار وتم استعادة جمهورية الصين الشعبية لكافة حقوقها المشروعة في الأمم المتحدة المقعد الدائم في مجلس الأمن. وفي إطار سياسية الصين الواحدة قامت الصين بحشد الدعم الدبلوماسي الافريقي من أجل سحب الاعتراف بتايوان، والتي كان أخرها في 2018 أين قامت بوركينافاسو بقطع علاقاتها مع تايوان ولم يبقى إلا دولة إفريقية وفي سوازيلاند لديها علاقات معها، وقد اعتمدت في ذلك على تقديم المساعدات والقروض من أجل استمالة الدول الافريقية. (Olayiwola Abegunrin & Charity , 2020, pp. 10-19)

دو افع الاهتمام الصيني بإفريقيا: باعتبارها ثاني قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة فهي تسعى من أجل ضمان استمرار تدفق الموارد الطاقوية والمعدنية الضروري لاقتصادها، والتي تتميز بوفرتها في إفريقيا، ويمكن تلخيص هذه الدوافع في:

- **الدافع الجيوسياسي الدبلوماسي:** وقد كان هذا الدافع مسيطرا فسعيها لعزل تايوان، ما يستوجب عليها حشد حلفاء، وذلك عن طريق توظيف أدوات القوة الناعمة، وذلك من خلال توظيف التاريخ والاستعمار الذي تعرضت له إفريقيا والصين، وأن سعيهما الاستقلال والتحرر ورفض الهيمنة الغربية، فقد كان أول لقاء رسمي للصين مع إفريقيا في مؤتمر باندونغ عام 1955، كما اعتمدت على تقديم مساعداتها لإفريقيا كأداة لتعزيز مصالحها السياسية. (جالي، 2021، صفحة 4) ،إضافة إلى تدعيم مكانة الصين كقوة دولية كبرى، والحصول على التأييد في المحافل الدولية والمنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة، وترسيخ نظام دولي متعدد الأقطاب. (الحماقي، 2011، صفحة 69)

- **الدافع الجيو اقتصادي**: والمتمثل في تأمين إمدادات الطاقة والموارد المعدنية والزراعية من جهة، والأهداف التجارية المنطقة بالسوق الاستهلاكية التي توفرها لشركاتها بهدف تعزيز الصادرات ودعم التوسع الدولي لشركاتها، وكذا الاستثمارات في قطاعات الطاقة والمناجم، بهدف تعزيز الصادرات عدم الاعتماد على التجارة مع الدول الغربية فقط، خاصة في ظل الحرب التجارية بينها وبين الو. م. أ. (جالي، 2021، صفحة 5)

كما تسعى للترويج للمنتجات الصينية في الأسواق الافريقية الكبيرة، وإيجاد فرص للعمالة الصينية، تطوير التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية، وتشجيع وزيادة الاستثمارات الصينية، إيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدلا. (الحماقي، 2011، الصفحات 69-70)

- **الدافع الأمني**: يشكل الدافع الاقتصادي وحماية الاستثمارات الصينية في إفريقيا دافعا لتبني الصين لتوجه أمني تجاه القارة، لذا فهي تعمل على إحلال السلام والاستقرار في القارة، والمساهمة في إيجاد حلول للنزاعات والصراعات، إضافة إلى منافسة الولايات المتحدة الأمريكية على مناطق النفوذ، والذي يعد عائقا للتوسع الصيني في إفريقيا. (الحماقي، 2011، صفحة 70)

أشكال المنافسة الصينية في إفريقيا:

- **المنافسة الاقتصادية:** وذلك من خلال الاستثمارات في مجال النفط والذي يرجع إلى تزايد حاجاتها من الطاقة، والتي يتوقع أن تصل إلى مستوى قياسي بحلول عام 2030 ، وتستورد بكين أكثر من 25 % من وارداتها النفطية من إفريقيا، (الجزائر وأنجولا وتشاد والسودان) كما تسعى لاختراق خليج غينيا الغني بالنفط، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستثمارات النفطية هناك، في كل من السودان وتشاد، كما استطاعت الصين تقوية علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا عبر منتدى التعاون الصيني - الإفريقي الذي انشئ بمبادرة من الصين في عام 2000، والذي تم فيه إلغاء ما قيمته 1.2 مليار دولار من ديون القارة وهناك أيضا مجلس الأعمال الصيني الإفريقي الذي انشي في نوفمبر 2004 بغرض دعم استثمارات القطاع الخاص الصيني في كل من الكاميرون، وغانا، وموزمبيق ونيجيريا وجنوب إفريقيا وتنزانيا. كما تشهد التجارة البينية بين الصين والدول الأفريقية تزايدا سريعا ما قد يجعلها تعد شريكا تجاريا لإفريقيا. (حنفي، 2006، صفحة 89)

- **المنافسة الأمنية والعسكرية:** من أجل حماية مصالحها في إفريقيا قامت الصين بإنشاء أول قاعدة لها خارج الصين، وذلك في عام 2016 بجيبوتي، بعقد إيجار يمتد إلى سنة 2026، بقوات تصل إلى 10 آلاف عسكري، من أجل تنفيذ مهام حفظ السلام في إفريقيا وغرب آسيا، إضافة إلى التعاون العسكري والتدريب المشترك، إضافة إلى تأمين الممرات البحرية الاستراتيجية التي تربط الصين بباقي دول العالم خاصة أوروبا عبر مضيق باب المندب. (شهود، 2018، صفحة 94)

المحور الثالث: انعكاسات هذا التنافس الدولي على التنمية في الدول الإفريقية.

هناك جوانب سلبية وإيجابية للتنافس الدولي على إفريقيا، ما ينعكس بشكل كبير على المشاريع التنموية في دول القارة، وهي كالآتي: (الحماقي، 2011، الصفحات 65-66)

فمن الإيجابي أن تكون هناك استثمارات في مجال الموارد الطبيعية (المعادن والنفط)، كون ذلك يساهم في زيادة الإنتاج من هذه المواد، خاصة في ظل توجه الدول الإفريقية نحو تصديرها، ما يؤدي إلى تحقيق فوائض مالية يمكن توجيهها إلى مشاريع التنمية، خاصة الدول التي تعتمد على الريع. فالاستثمارات الأمريكية (النفط) ساعدت على تطوير حقول النفط الإفريقية، في حين أن انخفاض تكاليف إنجاز البنى التحتية الأساسية خاصة التي تقوم بإنجازها المؤسسات الصينية، ساعد على توسيع المنشآت التي كانت متوفرة تشيد جديدة (مشروع سد النهضة في إثيوبيا، وخط السكك الحديدية في كينيا).

هناك من الدول المتنافسة من يمنح مساعدات وقروض دون أي شروط مسبقة (مشروطية سياسية) كالصين، على عكس الدول الغربية التي دائما ما تكون مساعداتها وقروضها مشروطة، فالمساعدات الصينية ساهمت في تنفيذ العديد من المشاريع المختلفة (أكثر من 900 مشروع).

فإما من الجانب السلبي فنجد أن الصين في تعاملها مع الدول الإفريقية لا تهتم بالصناعات الإنتاجية الإفريقية، وذلك من خلال إغراقها الأسواق الإفريقية بالمنتوجات الصينية، ما أدى إلى تضرر الصناعات المحلية وعدم قدرتها على المنافسة، كما أنّ المشاريع التي يتم تنفيذها لا تعتمد على العمالة المحلية الإفريقية، فالصين مثلا تعتمد على عمالتها في تنفيذ ما يفتح المجال أمام تفاقم البطالة في الدول الإفريقية.

كما أن مبادرات التعاون والشراكة التي يتم طرحها سواء من الو. م. ا أو الصين أو فرنسا، مبنية بالأساس على موارد القارة، فبالرغم من أن إفريقيا أصبحت في قمة أولويات السياسات الاقتصادية لهذه الدول، إلا أنها تهدف إلى ضمان أسواق الدول الإفريقية من أجل تصريف فائض إنتاجها، وبالمقابل الحصول على المواد الأولية. إضافة إلى التعامل يتم مع بعض الدول فقط والتي تعد محورية في إفريقيا (مصر، الجزائر، جنوب إفريقيا، إثيوبيا) وليس مع جميع دول القارة، فالمتنافسون الثلاث في إفريقيا يتعاملون مع نفس الدول، ما يؤدي إلى تغليب مصالحها على حساب مصالح الأمم الإفريقية. (هلال، 2006، صفحة 145)

خاتمة:

من كل ما تقدم يتبين أن تاريخ التنافس على إفريقيا قديم، ذلك أن الاستعمار استنزف ثرواتها، دون مراعاة حقها في التنمية، وهو ما يلاحظ من التنافس الحالي، كون هذا التنافس لا يخدم المصالح الدول الإفريقية، إنما الدول المتنافسة تركز على مصالحها القومية، لدى تسعى من أجل الحصول على المواد الأولية (المعادن

والنفط) الضرورية لازدهارها في ظل افتقار الدول الإفريقية إلى الإمكانيات التكنولوجية لاستغلال ثرواتها، ما جعل من هذه الدول المتنافسة ترفع شعارات بأنها تسعى لتحقيق التنمية عن طريق شراكات مبنية على منطق رابح-رابح، ولكن العكس هو الصحيح كونها تعمل على استنزاف أكبر قدر ممكن من الموارد تحت شعار الاستثمار، كما أن التعاون اليوم أصبح شكلا من أشكال الاستعمار الحديث، خاصة من الدول التي تتغنى بالصداقة كالصين التي تمنح قروض ومساعدات دون شروط، ولكن تأخذ أكثر من قيمة هذه القروض.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- أن إفريقيا تحتل مكانة استراتيجية في هرم السياسات الدولية، وخاصة الدول الكبرى،
- الإمكانيات التي تتوفر عليها إفريقيا هي السبب الرئيس للتنافس ما بين الدول،
- الدول المتنافسة تسعى من أجل تحقيق مصالحها الحيوية، دون أي اهتمام بالتنمية الداخلية للدول الإفريقية،
- القارة الإفريقية أصبحت حلبة للتنافس ما بين الدول،
- مشاريع التعاون والاستثمارات التي تنفذها الدول المتنافسة، أصبحت شكلا من أشكال الاستعمار الحديث.

قائمة المراجع:

1. bp. (2022). *bp Statistical Review of World Energy 2022.*
2. *donnée mondiales*. (2023, 10 4). Récupéré sur /afrique/index.php: https://www.donneesmondiales.com
3. Olayiwola Abegunrin, & Charity , M. (2020). *China's Power in Africa A New Global Order Politics and Development of Contemporary China.* palgrave Macmillan.
4. إجلال رأفت. (جويلية, 2001). السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء. *السياسة الدولية* (العدد 145)، الصفحات 8-23.

5. البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا. (سبتمبر 2010). الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية.، (الصفحات 1-32).

6. أمنية محسن عمر أحمد الزيات. (10- 10, 2023). المركز الديمقراطي العربي. *السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا 1991-2015* . برلين، ألمانيا. تم الاسترداد من https://democraticac.de/?p=35916

7. جيهان عبد السلام عباس. (جويلية, 2022). العلاقات الاقتصادية الإفريقية: دراسة تحليلية. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 16* (العدد 15)، الصفحات 165-197.

8. خالد حنفي علي. (جانفي, 2006). السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا..رؤى وأدوات متغيرة. *السياسة الدولية* (146)، الصفحات 146-151.

9. خالد علي حنفي. (أفريل, 2006). النفط الافريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي. *السياسة الدولية* (164)، الصفحات 86-91.

10. رضا محمد هلال. (جانفي, 2006). الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات. *السياسة الدولية* (163)، الصفحات 142-145.

11. عبد الرحمن حمدي. (أفريل, 2001). السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة. *السياسة الدولية* (144)، الصفحات 192-198.

12. عبد الوهاب الكيالي. (بلا تاريخ). *موسوعة السياسة* (المجلد الجزء الأول). بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

13. علي حسين باكير. (10 10, 2023). التنافس الدولي في إفريقيا الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية. الدوحة، قطر. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/201172114305664025 4.html

14. محمد قنديل. (2011). العلاقات الأوروبية الأفريقية. *آفاق إفريقية، 10* (33)، الصفحات 101-116.

15. محمود أبو العينين. (أفريل, 2000). العلاقات الوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة. *السياسة الدولية* (140)، الصفحات 8-33.

16. مصطفى جالي. (2021). *الصين في إفريقيا: تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية؟* الدوحة قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

17. مصطفى صايج. (ديسمبر, 2014). الجزائر والأمن الإقليمي التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي. *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية* (2)، الصفحات 9-18.

18. ناجي شهود. (أفريل, 2018). عسكرة التنافس الدولي والإقليمي في القرن الإفريقي. *السياسة الدولية* (212)، الصفحات 92-97.

19. يمن الحماقي. (2011). النفط والتنافس الدولي على إفريقيا. *آفاق إفريقية، 10* (33)، الصفحات 59-80.

دور التكاملات الاقتصادية الإقليمية في تحقيق التنمية الاقتصادية في افريقيا

د. وليد حفاف-جامعة قالمة
الكلية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
البريد الالكتروني: walid_haffaf@yahoo.fr

الملخص:

تبنت غالبية الدول الإفريقية بعد حصولها على استقلالها فكرة التكامل الإقليمي كإستراتيجية لمواجهة التحديات التنموية والاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث رأت أن عملية التكامل الإقليمي سيمنح للدول الإفريقية بترقية تجارتها البينية ودعم التنمية الإقليمية من خلال تنمية القطاع الاقتصادي والهياكل القاعدية وإطلاق مشاريع كبرى في القطاعات المصنعة، وفي هذا الإطار الذي عرف بالاتجاه المتزايد للإقليمية كان اخرها انشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA) والتي تمثل أحد المشاريع الرئيسية التي أطلقها الاتحاد الإفريقي، والتي تضم في عضويتها كافة دول الاتحاد الإفريقي (55 دولة)، وقد جاءت ضمن جدول أعمال " الأجندة الإفريقية لعام 2063"، حيث تهدف الاتفاقية إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في إفريقيا، كما أن نجاح تجسيدها سيعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية في إفريقيا بصفة عامة، وخطوة أساسية نحو إنشاء سوق افريقية مشتركة وذلك طبقا لاتفاقية أبوجا والمعاهدة التأسيسية للاتحاد الإفريقي.

كلمات مفتاحية: التكاملات الاقتصادية الاقليمية، الدول الافريقية، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

Summary:

After gaining independence, the majority of African countries adopted the idea of regional integration as a strategy to address development challenges and integrate into the global economy. They saw regional integration as a means to enhance intra-African trade and support regional development by developing the economic sector, infrastructure, and launching major projects in manufacturing sectors. In this context, the latest development is the establishment of the African Continental Free Trade Area (AFCFTA), which is one of the key projects launched by the African Union. It includes all African Union member states (55 countries) and is part of the "Agenda 2063" African agenda. The agreement aims to increase intra-regional trade among member states and enhance the competitiveness of industries in Africa. Its successful implementation will contribute to overall economic development in Africa and is a crucial step towards creating a common African market, in accordance with the Abuja Treaty and the Constitutive Act of the African Union.

Keywords: Regional economic integration, African countries, African Continental Free Trade Area (AFCFTA)

مقدمة:

شهدت القارة الافريقية ميلاد العديد من التكاملات الاقتصادية داخل الأقاليم الفرعية والتي كانت تهدف إلى تلبية طموحات وأمال الشعوب والتغلب على الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة عبر التعاون والتكامل الاقتصادي، حيث تبنت غالبية الدول الإفريقية بعد حصولها على استقلالها فكرة التكامل الإقليمي كإستراتيجية لمواجهة التحديات التنموية والاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث رأت أن عملية التكامل الإقليمي سيمنح للدول الإفريقية بترقية تجارتها البينية ودعم التنمية الإقليمية من خلال تنمية القطاع الاقتصادي والهياكل القاعدية وإطلاق مشاريع كبرى في القطاعات المصنعة، وفي هذا الإطار الذي عرف بالاتجاه المتزايد للإقليمية كان اخرها انشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA) التي تضم في عضويتها كافة دول الاتحاد الإفريقي(55 دولة)، تهدف إلى إزالة الضرائب الجمركية وغير الجمركية أمام حركة التجارة البينية الإفريقية، وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلي الإجمالي له عن 3 تريليون دولار، ما يؤدي إلى إنشاء اتحاد جمركي إفريقي تطبق من خلاله تعريفة جمركية موحدة اتجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج، الامر الذي يؤدي من خلالها إلى الإعلان عن قيام الولايات المتحدة الإفريقية وفقا لقرارات القمة الإفريقية.

على ضوء ماسبق ماهي مختلف التكاملات الاقتصادية الافريقة، وماهي الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال انشائها لهذه التكاملات، وماهي أهم الفرص والمزايا التي يمكن أن توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للدول الإفريقية، وماهي أهم التحديات والعقبات التي ستواجهها الدول الإفريقية من إنشائها إلى هذا الفضاء التجاري القاري الحديث النشأة، وقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي.

المحور الثاني: ماهية التكاملات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا

المحور الثالث: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: الفرص والتحديات

المحور الاول: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي

شهدت الساحة العالمية تطور كبير على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الاقليمية، سواء على مستوى الدول المتقدمة او الدول النامية بغرض توفير بيئة أكثر ملائمة لنموها الاقتصادي.

أولا: تعاريف التكامل الاقتصادي الإقليمي

لقد تعددت تعاريف التكامل الاقتصادي الإقليمي ومن بين أهم التعاريف التي نتناولها ما يلي:

تعريف بيلا بلاسا **B. BALASSA** حيث يعرف التكامل الاقتصادي بوصفه عملية وحالة، فباعتباره عملية فإنه يتضمن الإجراءات الهادفة إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، أما وباعتباره حالة في مكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية (البيراوي، 1964، صفحة 10)

أما الاقتصادي "ميرال دال" فيرى أن مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة ذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم (عفيفي، 2003، صفحة 30)

ويعتبر الاقتصادي فريتز ماخلوب **Fritz MACHLUP** أن فكرة التكامل الاقتصادي تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل، ويضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الانتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه السلعة (الرحيم، 2002، صفحة 44)

فالتكامل الاقتصادي هو اصطلاح عام يغطي عدة أصناف من الترتيبات التي بمقتضاها يتفق قطران أو أكثر على تقريب وتوثيق أوضاعهم ببعضهم البعض، وجميع هذه الترتيبات لها سمة مشتركة وهي أنها تستخدم التعريفة لتمييز سلعها إزاء السلع التي تنتجها الأقطار غير المنظمة الى الاتفاق

ثانيا: اهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي

يسعى التكامل الاقتصادي الإقليمي لتحقيق جملة من الأهداف أهمها (الكفري، 2013، صفحة 38):

- زيادة حجم الإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل في كافة الدول الأعضاء في التكتل وبالتالي تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية.
- تحسين مستوى معيشة المواطن في كافة الدول الأعضاء في التكتل
- تنويع قاعدة الإنتاج
- زيادة معدلات الادخار والاستثمار

- تضييق الفجوة في نمط توزيع الدخل
- زيادة معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل
- يؤدي التكتل الاقتصادي إلى التقليل من الاعتماد على الخارج.

ثالثا: اهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي

تتمثل أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي فيمايلي (الكفري، 2013، صفحة 41):

- الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء؛

- تؤدي المنافسة الكاملة بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء إلى توسع تلك المؤسسات اتجاهها نحو الاندماج سويا للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير؛

- اتباع سياسة تجارب موحدة للدول الأعضاء اتجاه العالم الخارجي؛

- تعبئة الموارد الاقتصادية التي تتوفر في الدول الأعضاء ضمن خطة للتنمية المشتركة؛

- تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتنسيق السياسات الضريبية والمالية والنقدية بالشكل الذي يحقق قيام صناعات متكاملة ومترابطة وفق للأسس الاقتصادية الصحيحة

رابعا: أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي

تتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة و تهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية.

1- منطقة التفضيل الجزئي :

يتم من خلال هذه الصورة أن تتفق مجموعة من الدول فيما بينها على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية، بمعنى اختيارها لمجموعة من التدابير في مجال تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم بينها باستثناء خدمات رأس المال.

2- منطقة التجارة الحرة:

وتتميز بأنها تنظيم يحقق حرية المبادلات فيما يتعلق بتبادل المنتجات الوطنية بين دول الأعضاء ولكن مع احتفاظ كل عضو بإقليمه الجمركي المستقل في مواجهة الخارج، ويلاحظ في هذا الصدد أن تحرير المبادلات يقتصر على المنتجات التي يكون مصدر إنتاجها في إقليم احد الأعضاء، الأمر الذي يثير بطبيعة الحال

مشكلة التعرف على مصدر السلعة (منشأ السلعة) والبت في مدى غلبة العناصر الوطنية فيها على العناصر الأجنبية (حشيش، 2002، صفحة 269).

3- الاتحاد الجمركي

يقصد بالاتحاد الجمركي بأنه معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد وذلك بحيث (حاتم، 2005، صفحة 40):

- إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الاتحاد، وفي هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة.
- إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية مشتركة تجابه بها الدول الأعضاء العالم الخارجي، ويتم صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين جميع الأعضاء.
- مجموعة الإجراءات الخاصة بتعديل الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي، ضمانا لعدم تعارض نصوصها مع التزامات هذه الدول اتجاه بعضها الآخر.
- الامتناع عن عقد أي اتفاقات جمركية أو تجارية بين دولة عضو والعالم الخارجي.

4- السوق المشتركة

تشمل السوق المشتركة على شقين رئيسيين هما (حاتم، 2005، صفحة 42):

الشق الأول : تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، ويغطي ذلك حركة التبادل السلعي، ويتكفل الاتحاد الجمركي بالوفاء بمتطلبات الشق الأول من خلال إزالة القيود المفروضة على التجارة السلعية البينية، مع فرض تعريفة جمركية موحدة قبل العالم الخارجي.

الشق الثاني : فيختص بالبحث عن الوسائل المختلفة الخاصة بإقرار مبدأ حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل + رأس المال المادي + رأس المال الإنساني + التكنولوجيا) بين الدول الأعضاء، ويؤدي ذلك إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء بما يكفل إمكانية زيادة إنتاجيتها، حيث تكون هذه الدول سوقا واحدة ينتقل فيها العمال دون قيود، كما يصبح بإمكان رؤوس الأموال العمل في نطاق أوسع.

5- الاتحاد الاقتصادي

وهو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية

والمالية، بحيث تتحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم تماما كالأمر فيما يتعلق بمختلف أقاليم الدولة الواحدة (حشيش، 2002، صفحة 270).

خامسا: خصائص التكامل الاقتصادي الإقليمي

تتصف التكاملات الاقتصادية بعدة خصائص أهمها (الكفري، 2013، صفحة 43):

- تتصف بأحجامها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية تتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها؛
- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكاملة؛
- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل؛
- ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصاداتها وأسواقها؛
- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكاملات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي الى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله؛
- توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة المنفردة عن تحقيقها؛
- الاستفادة من رؤوس الأموال والايدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية؛
- تحقيق النمو الاقتصادي مستمر كنتيجة للأثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة عن فتح الأسواق

المحور الثاني: ماهية التكاملات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا

إن الاهتمام بالتجمعات الاقتصادية في القارة الإفريقية ضرورة تحتاجها الظروف التي يعيشها العالم، إذ لم يجد للكيانات الصغيرة ناهيك عن الدول التي تقف وحيدة، لذلك وجدت الرغبة لدى دول القارة في ألا تكون مهمشة في عالم لم يعد للضعيف فيه مكان، حيث أصبح الاقتصاد هو القوة الأعظم مما جعل دول القارة على اختلافها تحرص للانضمام لهذه التجمعات.

اولا: نشأة التكاملات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا

حاولت الدول الإفريقية الدخول في علاقات اندماج فيما بينها فظهرت محاولات عديدة وعلى مستويات مختلفة، كما أن بعض المحاولات طهرت قبل الاستقلال، ضمن إطار وضعته بعض الدول الاستعمارية لتجميع مستعمراتها وربطها مع بعضها البعض

بدء التوجه نحو التكامل الاقتصادي والسياسي في القارة الإفريقية منذ سمو 1963 تاريخ إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية والتي لها أغراض سياسية في المقام الأول إذ نصت ومن خلال المادة الثانية في اتفاقية النشأة على تعزيز الوحدة، تكثيف التعاون المشترك عن الأراضي، النزاهة والقضاء على جميع أشكال الاستعمار (العاقر، 2017-2018، صفحة 128).

لتأتي فيما بعد خطة عمل " لاغوس " والتي اعتمدت في أبريل 1980، كرد على تدهور الوضعية الاقتصادية للبلدان الإفريقية، مقترحة إستراتيجيات لإشراك إفريقيا في العملية التنموية المستدامة معارضة السياسات السائدة منذ سنوات الستينات، وقد عمدت خطة لاغوس إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

- نمو اقتصادي قوي ومستدام؛
- تحويل هياكل الاقتصادية؛
- قاعدة موارد مستدامة.

وقد استمرت البلدان الإفريقية في الاعتقاد ان المقارنة الإقليمية هي أفضل وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ليفتح فصل جديد في قضية التكامل الإقليمي في إفريقيا يوم 3 جوان 1991 بأبوجا بنيجيريا، أين تم التوقيع على اتفاقية أبوجا ودخلت حيز التنفيذ في سنة 1994، راسمة خريطة واضحة لمراحل الاندماج الاقتصادي في إفريقيا.

من أجل تحقيق الأهداف التي جاءت بها هذه الاتفاقية على المجموعة ان تقوم بتأمين وعلى مراحل (العاقر، 2017-2018، صفحة 130):

- تقوية التجمعات الاقتصادية الإقليمية الحالية وإنشاء أخرى في الأماكن التي لا تتواجد بها؛
- المصادقة على اتفاقيات من أجل تنسيق السياسات في المجموعات الاقتصادية الإقليمية المتواجدة أو المستقلة؛

- ترقية وتحسين البرامج الثنائية للاستثمار في مجالات الإنتاج والمتاجرة بمختلف المنتجات والمدخلات في إطار استقلالية جماعية؛
- تحرير التجارة بين الدول الإفريقية والأعضاء في هذه التكتلات من خلال تقليص الحقوق الجمركية على الاستيراد والتصدير، غزالة العراقيل غير الجمركية بين الدول الأعضاء من أجل خلق منطقة تبادل حر على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية؛
- تنسيق السياسات الوطنية من أجل تطوير النشاطات الإقليمية، خاصة في قطاعات الزراعة، الصناعة، النقل والاتصالات، الطاقة والموارد الطبيعية، التجارة، النقد والمالية، الموارد البشرية، التعليم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا؛
- تبني سياسة تجارية مشتركة اتجاه باقي الدول؛
- خلق والمحافظة على تعريفة خارجية مشتركة؛
- خلق سوق مشتركة؛
- إزالة وبصورة تدريجية للعوائق أما حرية انتقال الأشخاص، السلع والخدمات، رؤوس الأموال؛
- خلق صندوق للتضامن التنمية والتعويض للتجمعات الإقليمية؛
- منح معادلات خاصة وتبني إجراءات لصالح الدول الأعضاء الأمثل تقدم؛
- تنسيق وترشيد نشاطات المنظمات الدولية الإفريقية الحالية وخلق هيئات حديثة في حال تطلب الأمر، من أجل تحويلها إلى أعضاء المجموعة؛
- خلق هيأت دولية من أجل تبادل الخبرات في المجال الزراعي؛
- تعاون وتنسيق السياسات من أجل المحافظة على البيئة.

ثانيا: أهم التكاملات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية

إن الهدف الأساسي من فكرة التكامل الاقتصادي الإفريقي هو خلق مجموعة اقتصادية إفريقية، ومن أجل ذلك أعترف الإتحاد الإفريقي بثمانية تكاملات اقتصادية إقليمية وهي:

- اتحاد المغرب العربي "UMA"؛

- السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا "كوميسا" COMESA؛
- مجموعة إفريقيا الشرقية EQC؛
- مجموعة بلدان الساحل الصحراوي CEEAC؛
- الهيئة الحكومية من اجل التنمية "إيقاد" IGAD؛
- المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية CEDEAO؛
- مجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية "ساداك" SADC.

ثالثا: أهداف ودو افع التكاملات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية

هناك عدة أهداف للتعاون الإفريقي، ويمكن أن نجعلها في النقاط التالية (العاقر، 2017-2018، صفحة 133):

- الحد من مسلسل نهب ثروات إفريقيا من قبل الدول الرأسمالية، الحد من التخلف والتبعية؛
- تقوية موقف الدول الإفريقية إزاء المشاكل والقضايا العالمية، دفع تجارب التكامل لمجابهة التكتلات الأخرى ونظم الحماية فيها؛
- تعزيز نمو التجارة الإقليمية بإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، تقوية التنمية الإقليمية من خلال ترقية القطاعات الاقتصادية والهياكل الإقليمية، الحواجز أمام التنقل الحر لعوامل الإنتاج، وكذا تعزيز التعاون النقدي ؛
- دفع عمليات الإنماء الزراعي والصناعي إن التخصص في الإنتاج الزراعي على أساس الاختلافات في نوع التربة وفي الأحوال الجوية فضلا عن المهارات المتوفرة، هو أفضل الأساليب لزيادة الإنتاج الزراعي، وكذلك لدعم التبادل التجاري على المستوى الإقليمي من الدول النامية.

المحور الثالث: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: الفرص والتحديات

تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية **(AFCFTA)** أحد المشاريع الرئيسية التي أطلقها الاتحاد الإفريقي، وهذا بعد استكمال نصاب تصديقات الدول الإفريقية ودخول الاتفاقية حيز النفاذ، وقد اعتمد الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية خلال أعمال الدورة الاستثنائية العاشرة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي، المنعقدة بكيغالي برواندا في 21 مارس 2018، وقد تم التوقيع عليها من طرف 49 عضوا في

الاتحاد الإفريقي، وصادقت عليها 8 دول، حيث تهدف الاتفاقية إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في إفريقيا من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية

أولا: الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

بموجب نص الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والتي تشمل مضمونه وأهدافه ومبادئه والتي تتمثل فيما يلي:

1- مضمون الاتفاق في ضوء أحكامه

هذا الاتفاق دولي متعدد الأطراف مؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بين الدول الأعضاء، وتم توقيعه في كيجالي، حيث يتكون الاتفاق المنشئ لها من النصوص العامة الحاكمة للاتفاق وعددها (31 مادة)، إلى جانب عدد (3 بروتوكولات) مرفقة بالاتفاق، تتشكل هي وملاحقها جزءا لا يتجزأ من الاتفاق (لجنة الشؤون الاقتصادية ومكتبي لجنتي الخطة والموازنة والشؤون الافريقية، صفحة 4)، ويشمل مضمون الاتفاق فيما يلي (مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات، صفحة 2):

تتماشى أهداف هذا الاتفاق مع الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في معاهدة أبوجا (المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، 3 يونيو 1991)، بشكل من شانه أن يسهل الاندماج بين الأسواق الإفريقية مع اعتبار مناطق التجارة الحرة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية ركائز لاتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ويتضمن هذا الاتفاق أيضا بروتوكول التجارة في السلع وبروتوكول التجارة في الخدمات وبروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات، ويتألف الإطار المؤسسي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وإدارتها وتسهيلها ومتابعتها وتقييمها من المؤتمر ومجلس الوزراء، ولجنة كبار المسؤولين المكلفين بالتجارة والأمانة.

وطبقا لمقتضيات المادة 8 من هذا الاتفاق، تشكل البروتوكولات حول التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة، وقواعد وإجراءات آلية تسوية المنازعات، والملاحق والمرفقات المرتبطة بها، جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق بعد اعتماده من قبل المؤتمر، وتعهدا وحيدا عند دخولها حيز التنفيذ، كما أن كل الصكوك الإضافية في نطاق هذا الاتفاق، تعتبر ضرورية ويتم إبرامها تعزيزا لأهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والتي فور اعتمادها تشكل جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

2- مبادئ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تخضع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للمبادئ التالية (مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات، صفحة 5):

- ✓ تقودها الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي؛
- ✓ اعتبار مناطق التجارة الحرة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ركائز لاتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛
- ✓ هندسة متغيرة؛
- ✓ المرونة والمعاملة الخاصة والتفضيلية؛
- ✓ الشفافية والكشف عن المعلومات؛
- ✓ الحفاظ على المكتسبات؛
- ✓ معاملة الدولة الأولى بالرعاية؛
- ✓ المعاملة الوطنية؛
- ✓ مبدأ المعاملة بالمثل؛
- ✓ التحرير الجوهري؛
- ✓ توافق الآراء في صنع القرار؛
- ✓ أفضل الممارسات داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية، في الدول الأطراف في الاتحاد الإفريقي والاتفاقيات الدولية الملزمة للاتحاد الإفريقي.

ثانيا: فرص ومزايا منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

لا شك أن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سيوفر العديد من المزايا والفرص لاقتصاديات الدول الإفريقية إذا أمنت تلك الدول بتجسيدها على ارض الواقع وسعت إلى تذليل كل العراقيل والصعوبات التي ستواجهها، لتصبح احد المحركات الرئيسية لخلق النمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة. وتشمل تلك المزايا والفرص فيما يلي:

دخلت اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية حيّز التنفيذ في 30 ماي 2019، بعد أن صادقت عليها 23 دولة إفريقية، وهو ما تخطَّى النصاب القانوني المطلوب – 22 دولة -، لتصبح بذلك أكبر اتفاقية لأسواق التجارة الحرة في العالم، بعدد مستهلكين يصل إلى 1.2 مليار نسمة، وبناتج إجمالي محلي يتخطَّى 3.4 تريليون دولار، ما يمثّل (3%) من الناتج الإجمالي العالمي (الزواي، 2023).

وتهدف هذه الاتفاقية على ضرورة إلزام الدول الأعضاء بها على خفض الرسوم الجمركية بين الدول الأفريقية بما يقارب 90%، بحيث يؤدي ذلك إلى خفض أسعار السلع وسهولة الإجراءات الروتينية التي تؤدي إلى ضياع الكثير من الوقت بين البلدان الأفريقية، على أن تحصل الدول على خمس سنوات كفترة تهيئة

لتحقيق هذه النسبة، بينما الدول الأفريقية الأقل نمو فقد حصلت على 10 سنوات كفترة تهيئة للوصول إلى تلك النسبة (خليل، 2023).

ومن المتوقع أن تصبح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) لعبة تغيير جديدة لأفريقيا ومحركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة تماشيا مع أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 (AU) من أجل "إفريقيا التي نريد "وجدول أعمال الأمم المتحدة 2030، من خلال إلغاء التعريفات وإزالة الحواجز غير التعريفية، ومن المتوقع أن تتصدى اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا (FCFTA) لفتح الأسواق الأفريقية ودعم خلق بيئة أعمال مواتية للتجارة البينية الأفريقية **(United Nations Economic Commission for Africa(ECA), 2019, p. 2)**.

وتشكل نسبة التجارة البينية الأفريقية حاليًا ما يقارب 17%، وهي نسبة ضعيفة للغاية إذا ما قورنت بـ 59% في قارة آسيا، و69% في أوروبا، فإن 83% من تجارة القارة تذهب إلى خارجها **(Dhruv, 2019)**، مما يعني أن بلدان العالم الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين هي المستفيد الأكبر من صادرات وواردات الدول الأفريقية، لذا تأتي اتفاقية التجارة الحرة القارية لتقديم مزيدًا من العون للدول الأفريقية نحو تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي، إذ يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن هذه الاتفاقية سوف تزيد حجم التجارة البينية الأفريقية بنسبة تتراوح بين 15% أو (50 مليار دولار) و 25% أو (70 مليار دولار) بحلول عام 2040 وهذا فقط بسبب إزالة التعريفات، وإذا تم تنفيذ التجارة البينية بشكل جيد فيمكن أن تشكل ما يصل مابين 40% إلى 50% من الصادرات بحلول عام 2040 بزيادة عن النسبة الحالية البالغة 17 في المائة **(Vera, 2023)**، ومع ذلك فإن الاختبار الحقيقي لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية الكبرى سيكون مدى سرعة قيام البلدان الأفريقية بتسريع تنويع الصادرات وتطوير المنتجات، وجعل التجارة أكثر شمولا.

وقد تبين أن السلع المصنعة في التجارة الأفريقية البينية لا تساهم سوى بـ 42%، بينما تنخفض القيمة إلى 15% فيما يتعلق بالعالم الخارجي، الأمر الذي يعني أن القارة لا تساهم بنسبة كبيرة في سلاسل الإنتاج العالمية، ويشكل نصيب أفريقيا من الصادرات الإجمالية في تدفقات التجارة العالمية 3.4% مما يعد كذلك في غاية الانخفاض مقارنة بالأقاليم الأخرى، ويواجه المُصدر الأفريقي معدلات حماية جمركية مطبقة على المواد غير الزراعية تبلغ في المتوسط 7.8%، وهي أعلى مما يواجهه نفس المُصدر عندما يقوم بالتصدير إلى أوروبا أو الولايات المتحدة، وتقوم التجارة فيما بين الاقتصادات الرئيسية لأفريقيا التي لا تتبع لنفس المجموعة الاقتصادية الإقليمية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وبالتالي يمكننا القول أن هذا الواقع التجاري بين الدول الأفريقية يتطلب ببساطة فعل الكثير من أجل التوصل إلى إطار يتيح تخفيض

الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية وآلية قائمة على القواعد من أجل تنفيذ العقود وفض المنازعات (الزواي، 2023)، وقد جاءت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتقديم فرص جديدة لتبادل المنتجات الصناعية من خلال التجارة البينية الإفريقية، حيث يتوقع أن ترتفع نسبة تبادل في المنتجات الصناعية ما بين 25% أو (36 مليار دولار) و 30% أو (44 مليار دولار) في عام 2040، وستكون كل من المنسوجات والملابس والجلود والخشب والورق والمركبات ومعدات النقل والإلكترونيات والمعادن المستفيد الأكبر من غيرها من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بينما سترتفع منتجات الطاقة والتعدين بنسبة تتراوح مابين 5% أو(4.5 مليار دولار) و 11% أو (9 مليارات دولار) بحلول عام 2040 **(United Nations Economic Commission for Africa(ECA), 2018, p. 3)**.

كما يتوقع أن توفر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (**AfCFTA**) إمكانات خاصة للمنتجات الزراعية، ففي عام 2015 أنفقت البلدان الأفريقية حوالي 63 مليار دولار على واردات الأغذية وإلى حد كبير كان مصدرها من خارج القارة، وتتوقع دراسات النمذجة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (**ECA**) أنه بحلول عام 2040 ستزيد اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا (**FCFTA**) التجارة البينية الأفريقية في المنتجات الزراعية بنسبة تتراوح بين 20% أو (9.5 مليار دولار) و30% أو (17 مليار دولار) مع تحقيق أعلى المكاسب في السكر والخضروات والفواكه والمكسرات والمشروبات ومنتجات الألبان (**United Nations Economic Commission for Africa(ECA**)، 2018، صفحة 3)،ومن المتوقع أيضا أن تساعد الاتفاقية من التوسع في الوصول إلى الأسواق الخارجية سواء على الصعيدين الإقليمي والدولي وبالتالي توليد إيرادات إضافية للدولة مع زيادة دخل المزارعين وتوسيع قدراتهم على الاستثمار في القطاع الزراعي. والشكل التالي يوضح التغيرات المتوقعة في التجارة البينية بين البلدان الأفريقية حسب القطاعات الرئيسية لسيناريوهات مختلفة.

الشكل رقم 1 : التغييرات المتوقعة في التجارة بين البلدان الأفريقية حسب القطاعات الرئيسية لسيناريوهات مختارة ، مقارنة بخط الأساس بدون منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ، 2040 (بمليارات دولارات)

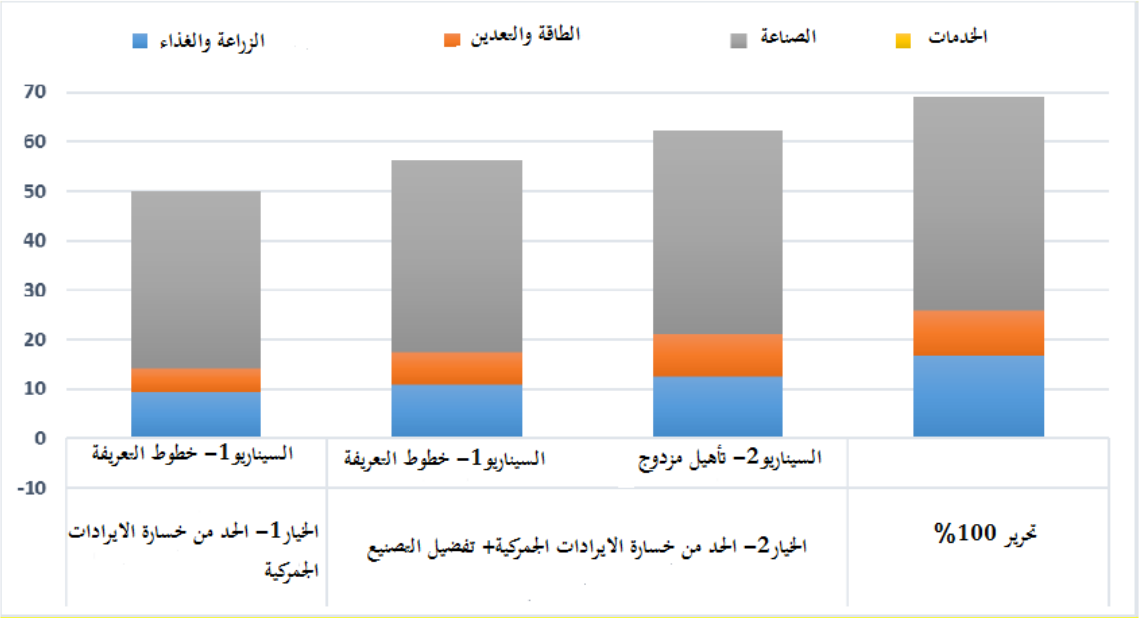

Source: United Nations,Economic Commission for Africa (ECA), An empiricalassessment of the African Continental Free Trade, Area modalities on goods, November 2018, p : 04, https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/brief_assessment_of_afcfta_modalities_eng_nov18.pdf

أظهرت الدراسات انه مابين عامين 1990 و2014 استطاعت معظم الدول سريعة النمو في العالم بتنويع صادراتها، في حين اعتمدت معظم الدول الأفريقية على ريع الصناعات الاستخراجية، باستثناء رواندا والسنغال والسودان، فإن الاقتصادات الأفريقية لم تنوع صادراتها، وأصبحت الصادرات من وسط وشمال إفريقيا أكثر تركيزًا بشكل متزايد، وحتى البلدان ذات الصادرات المتنوعة مثل المغرب وجنوب إفريقيا فقدت قوتها، في ظل هذه الخلفية من المتوقع أن تتيح اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية مزيد من اقتحام أسواق افريقية جديدة مع خلق مجموعة أكبر من السلع المنتجة، الأمر الذي يساعد على تجنب مخاطر تقلبات

أسعار السلع الأساسية، كما ينبغي أن يسمح تنويع الصادرات لمزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة في التجارة الدولية وتحفيز الابتكار وتعزيز الإنتاجية (**Vera**، 2023).

وفيما يتعلق بالقضاء على الفقر في القارة، فمن المتوقع أن اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية وتماشيًا مع الأهداف الإستراتيجية لمبادرة أجندة الاتحاد الأفريقي 2063، سوف تتيح أداة يمكن استخدامها من أجل وضع القارة استراتيجيًا لاستغلال مواردها التجارية الهائلة وفرصها الاستثمارية والإسهام إيجابيًا نحول التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية، وكذلك القضاء على الفقر والتأثير الإيجابي في حياة المواطنين الأفارقة، لاسيما وأن القارة تخطو خطوات جدية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تستحوذ القارة على سبعة من الاقتصادات العشرة الأسرع نموًا في العالم، وتمتاز كذلك القارة بطبقة وسطى سريعة النمو، وقد عرف النمو الاقتصادي في الدول الأفريقية ارتفاع محسوس وجيدا في السنوات الأخيرة بعد التعافي من الأزمة المالية العالمية في 2008، وكذلك ثورات الربيع العربي والتي حدث بعضها في البلدان الأفريقية، وبعضها في الدول العربية والتي من المؤكد أثرت كذلك على الجيران الأفارقة (الزواي، 2023)، وقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي **GDP** في القارة الأفريقية 3.2 **%** عام 2018 مع توقعه أن يرتفع إلى 3.4% في عام 2019، (**United Nations,Economic Commission for Africa (ECA)**،، 2019، صفحة 3)، وبالتالي يمكننا القول أن اتفاقية التجارة الحرة سوف تدفع القارة نحو مزيد من تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، وحدوث مزيد من التطورات الإيجابية الكبيرة على نطاق هذه القارة الآخذة في النهوض.

ولا ننسى أن اتفاقية التجارة الحرة سوف تسمح للقطاع الخاص بمزيد من التطوير والمشاركة في السوق الأفريقي من خلال إلغاء القيود بين دول القارة، لهذا ينبغي على الدول الأفريقية أن تفسح مزيدًا من المجال للقطاع الخاص من أجل المساهمة في تحقيق النمو والتنمية في القارة، لاسيما وأن تحقيق النجاح الطويل الأجل في تكامل السوق لا يتأتي إلا من خلال بناء الشركات والصناعات ذات القدرة التنافسية على الصعيد العالمي، ويعد تسيير خدمات الاقتصاد المتسم بالكفاءة، أحد العناصر الأساسية في مجال تطوير الاقتصادات التنافسية، ولاشك أن اتفاقية التجارة الحرة سوف تسهم كذلك في تطوير قطاع الخدمات ومزيد من مشاركته في الاقتصاد الأفريقي، فقد تطور مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد داخل أفريقيا جنوب الصحراء من (50.7%) عام 2010 إلى (52.5%) عام 2018، ورغم أنها زيادة بسيطة إلا أننا لا زلنا نحتاج إلى مزيد من الجهود لتطوير مشاركة قطاع الخدمات في تطوير الاقتصاد، حيث تدرك معظم البلدان

الأفريقية الدور الذي يمكن أن يؤديه قطاع الخدمات في تحريك النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، لاسيما في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمجالات التكنولوجية المتطورة (الزواي، 2023).

لا شك أن إقامة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سوف تسمح بتحويل 55 اقتصادا إفريقيا فرديا إلى سوق كبيرة أكثر انسجاما وتماسكا، كما ستسمح باستغلال جماعي أمثل لخزان إفريقيا الغني بالأراضي الخصبة والموارد الطبيعية، وبخلق فضاءات اقتصادية داخلية أكبر وأكثر استدامة بشكل يسمح للفاعلين الاقتصاديين بالعمل من أجل تحقيق التنمية المنشودة لإفريقيا تكون قوية وقادرة على المرافعة بصوت واحد عن اهتماماتها وانشغالاتها والدفاع عن مصالحها على الساحة الدولية، كما ستشكل خطوة أساسية وحاسمة في مسار التكامل الاقتصادي الإفريقي وأن تجسيدها سيعطي لا محالة نفسا جديدا لإفريقيا وشعوبها خاصة وأن التكتل التجاري القاري سيعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية للأفارقة بصفة عامة، حيث سيساعد على إنشاء سوق قارية موحدة لتجارة السلع والخدمات مع حرية تنقل رجال الأعمال والمستثمرين وعلى تسريع وتيرة انجاز مشاريع أخرى مثل الاتحاد الجمركي القاري، والسوق الإفريقية المشتركة، والعملة النقدية الموحدة المرتقب تجسيدها في إطار المجموعة الاقتصادية الإفريقية (AEC) (عبد الحميد، 2020، صفحة 289).

ثالثا: تحديات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

رغم المزايا والفرص التي يمكن أن تقدمها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للدول الأعضاء إلا أن هناك العديد من التحديات والعقبات التي تقف أمام جهود إنشاء منطقة التجارة الحرة القارة الإفريقية والتي تتمثل فيما يلي:

هناك في إفريقيا تكتلات اقتصادية قبل مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وقد تميزت هي بحد ذاتها بعدم الوفاء التام بدفع اشتراكات الأعضاء، وتدني مستوى تنفيذ البرامج، والازدواج أو تنفيذ برامج متضاربة، كما أدت العضويات المتداخلة إلى إعاقة عملية تنسيق السياسات والأطر المؤسساتية، وعرقلة بالتالي الجهود الرامية إلى زيادة التكامل (الانكتاد، 2013، صفحة 9)، كما أن هذه الاتفاقيات لها قوانينها وقواعدها التي يمكن أن تتعارض مع اتفاقية التجارة الإفريقية الحرة.

- ارتباط العديد من الدول الأعضاء بتلك التجمعات بالدول الغربية من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية إلى حد كبير، وهو ما يؤثر بالسلب على علاقات تلك الدول بباقي دول التجمع من ناحية والدول الإفريقية من ناحية أخرى، كما تؤثر الصراعات والخلافات السياسية فيما بين الدول الأعضاء وعلى

تحقيق التنمية الاقتصادية داخل تلك الدول من جهة وعلى مستوى التجمعات من جهة أخرى (حسناء، 2013، صفحة 2).

- ضعف التجارة البينية لأفريقيا حيث تعتبر ضئيلة للغاية مقارنة بالتجارة بين القارات وكما اشرنا سابقا تبلغ نسبة التجارة البينية الأفريقية حوالي 17%، مقارنة بـ59% في قارة آسيا، و69% في أوروبا، وان 83% من تجارة القارة تذهب إلى خارجها، كما لا تزال التجارة بين أكبر الاقتصاديات الإفريقية تقوم على أساس الدولة الأولى بالرعاية، إضافة إلى ارتفاع الرسوم والحواجز الجمركية بين الدول الأفريقية بعضها البعض مقارنة بمثيلتها بين الدول الأفريقية ودول العالم الخارجي، مما يدفع المصدرون والمستوردون الأفارقة إلى التعاون مع الخارج كبديل أرخص وأوفر من التعاون مع الأشقاء الأفارقة.

- الاختلافات الواضحة بين الدول في مستوى التنمية وتشابه هياكل الإنتاج، وقلة عدد المشروعات الخاصة، وصغر حجمها، والافتقار إلى التكامل بينها، حيث تتسم العلاقة بالتنافسية بين منتجات البلدان الإفريقية التي يتخصص معظمها في المواد الأولية التي يبيعونها للبلدان الصناعية، يضاف إليها عدد من الأسواق الصغيرة و16 دولة غير ساحلية.

- على صعيد الأوضاع الداخلية نعلم أن الاستقرار السياسي يلعب دورا رئيسيا في نجاح إقامة أي تكتل اقتصادي، ويتحقق الاقتصاد السياسي من خلال إعلاء سيادة القانون وتحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة بالإضافة إلى تداول السلطة بطرق ديمقراطية ووضع استراتيجيات لها صفة الاستمرار في كافة القطاعات، لكن في الواقع نجد أن غالبية الدول الإفريقية لا تزال تمر بمرحلة انتقالية من النظم العسكرية أو نظام الحزب الواحد إلى النظم التعددية المنتخبة ديمقراطيا، وليس من المعتاد أن تفصل دول القارة بين العلاقات السياسية من جانب والعلاقات الاقتصادية من جانب آخر، وهو ما أبطأ وتيرة التعاون داخل التجمعات الإقليمية للقارة (حسناء، 2013، صفحة 3).

- كذلك على صعيد السياسات فدول القارة لا تضع استراتيجيات بعيدة المدى، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي البيني، حيث تتعطل العلاقات نتيجة لتغير الحكومات من وقت لآخر.

- كذلك ومن المنظور الثقافي، تفتقد الكثير من الدول الإفريقية لما يعرف بثقافة التكامل الاقتصادي اللازمة لإنجاح جهود التكامل الاقتصادي في القارة، فعلى سبيل المثال مازالت الأسواق الإفريقية تفضل المنتج المستورد من خارج القارة، وتفضل الشركات الإفريقية التعامل مع شركات دول أجنبية على أن تتعامل مع نظيرتها الإفريقية.

- فقر الدول الإفريقية للبنى التحتية الأساسية، كالطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية، حيث تشكل عقبات اقتصادية إضافية تؤدي إلى تكاليف إضافية تُضعف حجم التجارة البينية، فالافتقار إلى

وسائل النقل الكافية والملائمة يؤدي إلى وجود إعاقة طبيعية أمام دخول منتجات كل دولة إفريقية إلى أسواق الدول الأخرى، خاصة وان معظم شبكات المواصلات والنقل كانت تتجه في اتجاه واحد من قلب إفريقيا إلى موانئ الشحن إلى خارجها نحو أوروبا والامريكيتين، وبالمثل فإن ضعف وسائل الاتصال وعدم توافر المعلومات في الوقت المناسب يؤثر في سرعة اتخاذ القرارات الخاصة بعمليات التبادل وكفاءتها، والتفاعل بين الدول الأعضاء في عملية التكامل (مهدي، 2023).

- على الرغم من الخطابات الإفريقية الرسمية حول أهمية الالتزام بقواعد التكامل الإقليمي من أجل تنمية دول القارة، فإن قلة قليلة جداً من الدول المشاركة في برامج التكامل هي التي قامت بإقامة المؤسسات والهياكل المؤسسية اللازمة لتنفيذ مشروعات التكامل، كما يُعد التمسك الحرفي بالسيادة الوطنية للدول الأعضاء أحد عوائق التقدم في طريق التكامل الاقتصادي، بفعل سعي رئيس كل دولة إلى تعظيم مصالح دولته عند اتخاذ القرارات على المستوى الإقليمي، مع رفض التنازل عن قدر من اختصاصاتهم الوطنية لمصلحة فاعلية التنظيم الإقليمي، رغبة في عدم فقدان رقابتهم وهيمنتهم على المستوى الوطني (مهدي، 2023).

- تردد الدول في الالتزام ببرامج التكامل بسبب مخاوفها من الخسائر أو المكاسب غير المتساوية، فهناك تخوف من أن يتضرر بعض صغار المنتجين الزراعيين والصناعيين جراء تدفق بضائع مستوردة بأسعار متدنية، إضافة إلى إتباع سياسات اقتصادية كلية متباينة وغير مستقرة، والافتقار إلى الآليات الوطنية التي تقوم بتنفيذ وتنسيق ومتابعة برامج التكامل، وعدم القدرة على جعل التكامل جزءا من الأطر التنموية الوطنية، وعدم وجود إرادة سياسية كافية لدعم ومساندة التكامل، ومن ثم فإن الالتزامات التي يتم التعهد بها على المستوى الإقليمي لا يتم تنفيذها من جانب الدول فرادى.

- لاتزال المفاوضات حول بعض النقاط البالغة الأهمية لم تنجز بعد، ومن بين هذه النقاط الجدول الزمني لخفض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، والقواعد التي تحكم تصنيف سلع على أنها صنعت في إفريقيا وكذلك قوانين المنافسة بين الدول وآليات التحكيم في الخلافات وغيرها، إضافة إلى أن نجاح المشروع يتوقف إلى حد بعيد على إزالة العقبات "غير الضريبية" مثل الفساد وترهل البنى التحتية وفترة الانتظار على الحدود، وهو ما تعتزم "منطقة التبادل الحر" العمل عليه.

- لاشك أن الآثار الايجابية لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية ستستغرق وقت أطول من الزمن فقد أشار بعض المحللين الاقتصاديين إلى أن اتفاق (التبادل الحر) بين كندا والاتحاد الأوروبي جرى التفاوض بشأنه على مدى سبع سنوات رغم أنه كان يتعلق بدولة من جهة ومجموعة متجانسة نسبيا من 28 دولة من

جهة أخرى، فكيف الأمر سيكون بين 55 دولة غير متجانسة وعلى مستويات متفاوتة جدا من النمو الاقتصادي.

خاتمة:

شهدت القارة الافريقية العديد من اتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي بين بلدانها، بعد إدراك هذه الأخيرة للدور الكبير الذي يلعبه التكامل في العملية الإنمائية للدول، حيث سيخلق أسواق إقليمية جديدة تكون أكثر اتساعا وتدعم نظم الإنتاج وتعزز القدرة التنافسية بين الدول الأعضاء، كما ستسمح باستغلال جماعي أمثل لخزان إفريقيا الغني بالأراضي الخصبة والموارد الطبيعية، وبخلق فضاءات اقتصادية داخلية أكبر وأكثر استدامة بشكل يسمح للفاعلين الاقتصاديين بالعمل من أجل تحقيق التنمية المنشودة لإفريقيا تكون قوية وقادرة على المرافعة بصوت واحد عن اهتماماتها وانشغالاتها والدفاع عن مصالحها على الساحة الدولية، كما ستشكل منطقة التجارية الحرة القارية الأفريقية فرصة تاريخية لبلدان القارة الإفريقية من اجل الخروج من الاقتصاد المتردي، الذي دفع معظمها إلى تذيل قائمة العالم من حيث مستويات المعيشة وتصدرها للائحة البلدان الأكثر فقرا، حيث تمثل أحد مشروعات الرؤية طويلة المدى للاتحاد الإفريقي الهادفة إلى جعل القارة السمراء متكاملة ومزدهرة وآمنة، ويراهن من خلالها على تعزيز العلاقات التجارية بين الدول الإفريقية، كما أن تجسيدها سوف يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين، والحد من الفقر، إلا أن تحقيق تلك الفرص والمزايا شكليًا فقط دون اتخاذ المزيد من الإجراءات الواقعية من خلال تعزيز التجارة البينية الأفريقية ومعالجة القيود الرئيسية أمام التجارة والتنويع داخل إفريقيا والسعي الى النية الصادقة والإرادة القوية من قبل الدول الإفريقية لن تجسد هذه الاتفاقية ولن تستطيع القارة النهوض للأمام في المستقبل.

قائمة المراجع

بيلا بلاسا، ترجمة رشيد البيراوي، نظرية التكامل الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة،1964.

سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.

اكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبيلة للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة المدبولي، القاهرة، 2002.

مصطفى العبد الله الكفري، التكتلات والمنظمات الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2013.

عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبناية، القاهرة، 2005.

جمال الدين العاقر، دور التكتل الإقليمي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة التكاملية في القارة الإفريقية، أطروحة لنيل شهادة دكتورة في العلوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2018/2017.

عائشة عبد الحميد، دخول منطقة التجارة الحرة الإفريقية حيز التنفيذ وأثره على الجانب السياسي والأمني في الجزائر، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، المجلد الرابع، العدد الثامن، ماي 2020.

حسناء عبد الفتاح، التكتلات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية، مجلة إفريقيا قارتنا، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، العدد 6، جويلية 2013.

الانكتاد: التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، 2013.

جمهورية مصر، لجنة الشؤون الاقتصادية ومكتبي لجنتي الخطة والموازنة والشؤون الإفريقية، الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

https://www.elwatannews.com/data/iframe/pdf/19809428711550667882.pdf

المملكة المغربية، مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات، الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

http://www.sgg.gov.ma/Portals/1/lois/Projet_Loi_11.19_Ar.pdf

محمد سليمان الزواي اتفاقية التجارة الحرة والحلم الإفريقي، مجلة قراءات افريقية. تاريخ الاطلاع:2023/10/5

https://www.qiraatafrican.com/home/new/

عمرو خليل، اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية ...خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي،المركز العربي للبحوث والدراسات. تاريخ الاطلاع: 2023/10/8 *http://www.acrseg.org.*

United Nations,Economic Commission for Africa (ECA) ,RegionalIntegration and Trade Division , African Trade Policy Centre, CONCEPT NOTE, Ad-hoc Expert Group Meeting to review the Methodological, approach to produce the AfCFTA Country Business Index,02-03 September 2019, Ethiopia.

https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/ATPC/EGM-AFCFTA-COUNTRY-BUSINESS-INDEX-2019/concept_note_en.pdf.(consulté le:7/10/2023)

Dhruv Gandhi, Figures of the week: Increasing intra-regional trade in Africa ,brookings, AFRICA IN FOCUS

https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2019/02/22/figures-of-the-week-increasing-intra-regional-trade-in-africa/ (consulté le:5/10/2023)

Vera Songwe, Intra-Africantrade: A path to economic diversification and inclusion,brookings.

https://www.brookings.edu/research/intra-african-trade-a-path-to-economic-diversification-and-inclusion/ (consulté le9: /10/2023)

United Nations,Economic Commission for Africa (ECA), An empiricalassessment of the African Continental Free Trade, Area modalities on goods, November 2018. https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/brief_assessment_of_afcfta_modalities_eng_nov18.pdf (consulté le:10/10/2023)

*United Nations,Economic Commission for Africa (ECA), Economic Report on Africa 2019: Fiscal Policy for Financing Sustainable Development in Africa . https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/era-en-final-web.pdf. (consulté le:7/*10*/20*23*)*

محمد عاشور مهدي، مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا .. قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات، مجلة قراءات افريقية *https://www.qiraatafrican.com/home/new/ (consulté le 9/10/2023)*

أثر التدخل التركي على التنمية في دول شمال إفريقيا(الجزائر- تونس- ليبيا)

د. أحمد كانش-جامعة ورقلة

الملخص:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى إبراز التنافس الدولي في إفريقيا من خلال التطرق إلى الدور التركي المتزايد في دول شمال إفريقيا (الجزائر - تونس - ليبيا) وذلك بتبيان خلفيات ودوافع هذا التواجد التاريخية والسياسية والثقافية والاقتصادية وإبراز واقع العلاقات التركية مع دول شمال إفريقيا خاصة ما تعلق بالعلاقات الاقتصادية مع توضيح تأثير ذلك على تنمية ومستقبل تلك الدول, وخلصت الدراسة إلى أن عودة تركيا للقارة الإفريقية بقوة في السنوات الأخيرة كان له دوافع ذاتية متعلقة بالتوجه الجديد للسياسة التركية ودوافع خارجية يندرج في إطار التنافس الدولي والإقليمي في إفريقيا, كما تتميز تركيا بالخصوصية التاريخية والتي دامت حوالي أربعة قرون مع دول شمال إفريقيا مما انعكس على تعزيز هذا التواجد بالإضافة إلى استغلال الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي تمر بها هذه الدول بعد موجة "الربيع العربي", وبخصوص طبيعة هذه العلاقات فقد توسعت لتشمل جميع المجالات خاصة الاقتصادية والعسكرية مما أدى إلى انزعاج كثير من الأطراف الخارجية والداخلية, أما بخصوص تأثير ذلك على هذه الدول فيوجد تأثيرات سلبية متعلقة بالمس بالسيادة الوطنية واستبدال التبعية للدول الأوروبية بالتبعية للدولة التركية وتعميق العجز في الميزان التجاري أما الآثار الايجابية فتتعلق بالاستفادة من الشراكة الاقتصادية خاصة الاستثمارات المباشرة والمساهمة في استقرار المنطقة سياسيا وامنيا.

الكلمات المفتاحية:تركيا- شمال إفريقيا- الهيمنة – التعاون - التنمية.

Summary :

In this study, we touched on highlighting international competition in Africa by addressing the growing Turkish role in North African countries (Algeria - Tunisia - Libya) by showing the historical, political, cultural and economic backgrounds and motives of this presence and highlighting the reality of Turkish relations with North African countries, especially with regard to relations Economic, while clarifying the impact of this on the development and future of those countries. The study concluded that Turkey's strong return to the African continent in recent years had self-

motivations related to the new direction of Turkish politics and external motives that fall within the framework of international and regional competition in Africa.Turkey is also

distinguished by its historical specificity, which lasted for about four centuries with the countries of North Africa, which was reflected in the strengthening of this presence in addition to exploiting the political, economic and security conditions that these countries are going through after the wave of the “Arab Spring”. Regarding the nature of these relations, they have expanded to include all fields, especially economic. And the military, which led to the discomfort of many external and internal parties. As for the impact of this on these countries, there are negative effects related to harming national sovereignty, replacing subordination to European countries with subordination to the Turkish state, and deepening the deficit in the trade balance. As for the positive effects, they are related to benefiting from the partnership.Economic investments, especially direct investments, contribute to the political and security
stability of the region.

key words

Turkey - North Africa - Hegemony - Cooperation - Development

مقدمة:

تعتبر القارة الإفريقية تاريخيا منطقة نفوذ للدول الغربية خاصة فرنسا, لكن في الآونة الأخيرة نجد عدة دول مثل الصين واليابان والهند وروسيا بدأت تسعى أيضا لتأكيد حضورها في القارة الإفريقية, وهذا بهدف السعي إلى خلق منطقة نفوذ لتلك الدول تسمح لها بفرض سيطرتها على مصادر دول إفريقيا الطبيعية أو أسواقها أو مواقعها الإستراتجية وذلك عبر ضخ قروض واستثمارات مالية وتسويق منتوجاتها.

وعلى غرار تلك الدول التي تم ذكرها فان تركيا ليست بعيدة عن التدخل في إفريقيا, ففي الفترة الماضية سعت تركيا لتعزيز نفوذها في القارة الإفريقية عبر القيام ببعثات تركية في إفريقيا وعقد مؤتمرات ومنتديات عدة وكان ذلك منذ سنة 2005 إلى يومنا هذا.

لقد مرت دول شمال إفريقيا الجزائر وتونس وليبيا كغيرها من دول العالم بالعديد من التغيرات المليئة بالأحداث والمثيرة للاهتمام ومن بين المراحل التاريخية لهذه الدول نجد مرحلة التواجد العثماني أو التركي قبل فترة الاستعمار الأوروبي الحديث والذي جاء في إطار توسيع الدولة العثمانية لنفوذها على غرار ما وقع في مصر والشام والعراق, وبالرغم من أن العلاقات التركية مع دول شمال إفريقيا شهدت ركودا في السنوات

السابقة إلا انه في الآونة الأخيرة عادت العلاقات بقوة نتيجة للتغيرات الإقليمية والدولية الذي شهدها العالم ونتيجة للتغيرات الداخلية التي شهدتها تركيا وعلى هذا الأساس يمكن أن نطرح السؤال التالي:

هل يمكن اعتبار التعاون التركي مع دول شمال إفريقيا يندرج في إطار التعاون المشترك والمصالح المتبادلة أم انه يكرس الهيمنة التاريخية على هذه الدول.؟

للإجابة على هذا السؤال يمكن أن نحدد العناصر التالية:

مقدمة:

أولا: دو افع التواجد التركي في دول شمال إفريقيا.

ثانيا: مجالات التعاون التركي مع دول شمال إفريقيا.

ثالثا: تحديات وتأثيرات التعاون التركي في دول شمال إفريقيا.

الخاتمة:

أولا: دو افع التواجد التركي في دول شمال إفريقيا:

تداخلت عدة عوامل لعودة تركيا إلى دول شمال إفريقيا منها ما يلي:

01- الدو افع التاريخية:

يعود التاريخ التركي في دول شمال إفريقيا إلى القرن السادس عشر عندما دخل العثمانيون للقارة الإفريقية لأول مرة وقد أسسوا عدة إمارات منها إمارة في الجزائر وتونس وليبيا غير أن القوات العثمانية بعد ذلك انسحبت وتركت معاقلها الإدارية والسياسية للقوى الاستعمارية الأوروبية ورغم أن الإرث التاريخي مازال ثريا ومازالت اثاره سارية المفعول إلى يومنا هذا إلا أن طريقة تواجد الأتراك في دول شمال إفريقيا وطريقة خروجهم منها يختلف عن الاستعمار الأوربي الذي دخل دول شمال إفريقيا بالقوة وبدون إذن وبقي فيها بالقوة وخرج منها بالقوة بينما الأتراك جاءوا لدول شمال إفريقيا بطلب من السكان المحليين من اجل مساعدتهم في صد الهجمات الاسبانية على دولهم,(ياغي, 1998, ص 238).

ويعود تاريخ دخول العثمانيون إلى دول شمال إفريقيا من بوابة الجزائر حيث استنجد الجزائريون بالأخوين عروج وخير الدين بربروس باعتبارهما بحارين ماهرين فكانت البداية من بجاية سنة 1512 وبعدها

تم تحرير مدينة الجزائر العاصمة سنة 1516(رزايقية, د ت, ص 331) ولم يستطيع الأخوين الدخول إلى مدينة تلمسان والاستقرار فيها إلا بعد الاستعانة بالدولة العثمانية رسميا وكان ذلك سنة 1519 وبذلك كانت الجزائر أول إقليم في شمال إفريقيا يدخل تحت السيادة العثمانية.(الصلابي, 2001, ص ص 357.354).

وكذلك الأمر بالنسبة لليبيا حيث استنجد الأهالي المقاومين بالسلطنة العثمانية لإنقاذ بلادهم وتحريرها من الهجمات والتهديدات الصليبية ومن تلك اللحظة دخلت ليبيا طورا جديدا في تاريخها مع الأتراك وكان ذلك سنة 1530م.

أما تونس فكانت قبل مجيء الأتراك تحت حكم الحفصيين الذين رفضوا الانصياع وراء الحكم العثماني إلا انه بعد دخول العثمانيين إلى المنطقة أصبحت تبعية تونس للدولة العثمانية أمرا واقعا وكان ذلك سنة 1574م ليستمر ذلك بتأسيس حكم وراثي سنة 1705م على يد حسين بن علي التركي إلى غاية 1957 تاريخ الإعلان عن الجمهورية التونسية وإلغاء النظام الملكي (نظام البايات).(القابسي, 2020)

إن هذا السياق التاريخي نذكره من باب إعادة التاريخ لنفسه حيث إن ظروف عودة التواجد التركي في المنطقة يشبه تقريبا التواجد التركي في السابق على اعتبار أن دول شمال إفريقيا في السنوات الأخيرة ذاقت ذرعا من سيطرة الدول الأوربية على اقتصادها وثرواتها مما أدى إلى المس من سيادتها وعرقلة محاولات التنمية في بلدانها, ولخروج تلك البلدان من التبعية المطلقة للدول الأوربية عملت على تنويع معاملاتها الاقتصادية مع عدة دول منها الدولة التركية هذه الأخيرة انتهزت الفرصة لكي تستفيد من هذا الوضع وتقوم بعدة خطوات نحو تمتين هذه العلاقة والتدخل في المنطقة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا.

02- الدو افع العسكرية والأمنية:

أ- حماية النفوذ الجيوستراتيجي: وهذا ما نلاحظه بالخصوص في ليبيا بإنزال قوات تركية بطلب من حكومة الوفاق الليبية المسيطرة على الغرب الليبي والذي أثار كثيرا من ردود الأفعال الداخلية والخارجية وذلك بهدف إحداث توازن في القوى مع قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر المتواجد في الشرق الليبي وهذا بهدف حماية مصالحها الاقتصادية والإستراتجية في ليبيا على اعتبار أن لتركيا في ليبيا مصالح اقتصادية مميزة منذ عهد العقيد معمر القذافي تعززت بعد الثورة بعدة اتفاقيات.

ب- اكتساب مو اقع نفوذ جديدة للضغط على الخصوم: تستخدم تركيا تجارة المعدات العسكرية كأحد أدوات السياسة الخارجية لزيادة نفوذها في إفريقيا وبهذا المعنى بالإضافة إلى كون الصناعات الدفاعية

عنصرا مهما في تطوير علاقات أنقرة بدول شمال إفريقيا من خلال الاتفاقيات العسكرية والأمنية عملت أنقرة على اكتساب نقاط قوة تضغط بها على خصومها ومنافسيها دوليا وإقليميا خاصة فرنسا التي تعد هذه الدول مناطق نفوذ تقليدية بها(.tugrul oguzhan.2018.p55)

ج- الاستفادة من الفرص من السوق الأمنية الإفريقية: ازدادت حاجة الدول الإفريقية للسلاح نتيجة للاضطرابات التي تشهدها تلك المناطق مما أدى إلى انتهاز الفرصة لتقديم عروض خدمات عسكرية وأمنية لسد تلك الحاجيات عن طريق معدات فعالة ومنخفضة التكاليف وموثوق بها.(محمد علي, 2022)

03-الدو افع الاقتصادية:

*- وجود فرص واعدة للاستثمار في هذه الدول من حيث توفر المواد الأولية ومن حيث وجود يد عاملة رخيصة ووجود أسواق مهمة.

*- ضعف اقتصاديات تلك الدول مما يؤدي للبحث عن الاستثمار الخارجي من طرف المستثمرين الأجانب بشروط موضوعية.

*- تخفيف آثار الأزمة التي تعاني منها تركيا حيث انه من بين مظاهر الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد انخفاض الليرة التركية أمام الدولار الأمريكي وبالتالي زيادة الإنتاج والتصدير يؤدي إلى التخفيف من آثار تلك الأزمة.

*-السعي لامتلاك الموارد الطاقوية التي تمتلكها دول شمال إفريقيا خاصة الجزائر وليبيا حيث تعتبر الجزائر رابع مصدر للغاز لتركيا.(اوراكشي, 2022)

04- الدو افع السياسة:

*- انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة مما أدى إلى وجود فراغ سياسي كبير.

* وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا أدى إلى تغيير في السياسة الخارجية بالاعتماد على الانفتاح على كثير من المناطق في العالم خاصة في الشرق الأوسط وإفريقيا.(شطاب, 2016, ص 303)

*- هبوب رياح "الربيع العربي" أدى إلى استبعاد حكام أقوياء يملكون إرادة وإستراتجية متوجسة من التدخل الأجنبي المباشر سواء كان الأمر في ليبيا أو في تونس أو في الجزائر.

* رغبة تركيا في التوسع في مناطق عدة خاصة المناطق التي تربطها علاقات تاريخية مثل دول شمال إفريقيا.(شلغوم, 2015, ص 109)

* وصول قوى بعد "الربيع العربي" عملت على الترحيب بالوجود التركي في المنطقة وقامت بكل التسهيلات القانونية واللوجستية لتثبيته كما أن سكان تلك المناطق لا يمانعون من الناحية المبدئية هذا التواجد بل الكثير منهم منبهر بالتجربة الاردوغانية ويعتبرونها مثالا يقتدى به للنهوض الاقتصادي والحضاري لتلك البلدان بناء على العلاقات التاريخية والدين المشترك والتوجس من الوجود الأوربي في المنطقة الذي كان سببا من أسباب تعطيل تنمية هذه الدول.

*- ظهور صراعات داخلية بين مكونات القوى التي برزت بعد "الربيع العربي" سواء كانت تلك الصراعات سياسية أو عسكرية مما أدى إلى استدعاء الأجانب للاستقواء بهم.

* دخول تركيا للمنطقة من اجل السعي والتأثير على الأحداث الإقليمية والعالمية وكورقة ضغط على الدول المنافسة لتركيا في مناطق النفوذ.

* العلاقات المتميزة لتركيا مع عدة دول إقليمية ودولية متناقضة ومتنافسة فيما بينها فمن جهة تعتبر تركيا عضو في حلف الناتو ولديها علاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومن جهة لديها علاقات مميزة مع روسيا والصين هذه الوضعية مكنت تركيا من الولوج إلى مناطق النفوذ دون معارضة هذه القوى اعتمادا على تقسيم النفوذ فيما بينها.

ثانيا- مجالات التعاون التركي مع دول شمال إفريقيا:

تنوعت مجالات التعاون بين تركيا ودول شمال إفريقيا واختلفت من دولة إلى دولة من حيث الكم والكيف وعليه سوف نتطرق إليها وفق ما يلي:

01- مع الجزائر:

لقد تميزت العلاقات التركية الجزائرية في الآونة الأخيرة بتنوعها في عدة مجالات سياسية وعسكرية واقتصادية فعلى المستوى السياسي أصبحت الجزائر وتركيا متوافقة في كثير من القضايا الإقليمية والدولية على مستوى السياسة الخارجية بالإضافة إلى الزيارات المتكررة لكلا البلدين على أعلى مستوى كما تم التوقيع في 23 ماي 2006 على معاهدة التعاون والصداقة بين البلدين.

وعلى المستوى الاقتصادي في ظرف وجيز أصبحت تركيا أول مستثمر خارجي مباشر في الجزائر بنحو 05 مليار دولار مزاحمة بذلك قوى تقليدية كانت دائما تريد إبقاء السوق الجزائرية تحت هيمنتها ويمكن تحديد مظاهر التعاون الاقتصادي بين البلدين من خلال ما يلي:

*- استثمار الأتراك في قطاع الحديد والصلب من خلال شركة "توسيالي" للحديد والصلب عبر مصنعها الضخم بوهران حيث حققت الشركة صادرات بنحو مليار دولار سنة 2022م فضلا عن تلبية حاجات السوق المحلية.(جبريل, 2022)

*- يوجد في الجزائر حوالي 1500 مؤسسة تركية تنشط في مختلف المجالات مثل الحديد والصلب والنسيج والكيمياء والسياحة والمطاعم وغيرها وتشير التقديرات إلى أن 33 ألف رعية تركي يعيشون في الجزائر.

*- في مجال الصناعات التي تعتمد على البترول والغاز طور البلدان مشروعا ضخما يتمثل في إنشاء مصنع لإنتاج مادة البولي بروبيلان وهي مادة بلاستيكية تدخل في عدة صناعات منها السيارات والنسيج والصيدلة والذي سيقام بمدينة جيهان التركية بتكلفة مالية تبلغ 1.4 مليار دولار 66 % منها "لرينيسانس هولدنغ" التركية و34 % منها "لسونطراك" الجزائرية وينتظر أن يكتمل المصنع سنة 2024.

*- كما أقام الأتراك مجمع "تابيا" التركي وهو مصنع للنسيج بالشراكة مع مجمع شركات حكومي جزائري بولاية غليزان حيث يعد من اكبر المصانع في إفريقيا. (جبريل, 2022)

*- تجديد توريد عقود الغاز المسال لتركيا من طرف شركة سونطراك بكميات تصل إلى 05 مليارات متر مكعب سنويا.

02- مع تونس:

لقد تسارعت العلاقات التركية التونسية بشكل لافت بعد "الثورة" لا سيما بعد وصول حركة النهضة إلى الحكم وسعي هذه الأخيرة إلى تعميق العلاقات مع تركيا التي وقفت إلى جانب "الثورة", ومن الواضح أن عودة الأتراك إلى الاهتمام بتونس يندرج ضمن الرؤية الإستراتجية للسياسة الخارجية التركية التي تدرك العمق الاستراتيجي والاقتصادي لتونس في منطقة شمال إفريقيا الغني بالثروات.(خلف الله, 2014)

لقد قام الأتراك بتوقيع عدة اتفاقيات مع تونس في عدة مجالات بعد "الثورة" إلى جانب الزيارات المتعددة بين المسؤولين الأتراك والمسؤولين التونسيين لبحث فرص التعاون والتبادل الاقتصادي بين البلدين.

إن تركيا الجديدة لا تنظر من زاوية إستراتجية واقتصادية للعلاقات مع الدولة التونسية فحسب بل أنها تنظر إلى تونس على أنها تشكل عمقا حضاريا يتفق فيه التونسيون والأتراك معا, ومهما كانت طبيعة النظام في تونس وتركيا سيظل المشترك الحضاري والثقافي الجامع بين تركيا وتونس عاملا مساعدا لتطوير هذه العلاقات بين البلدين.(خلف الله, 2014)

لقد تم توقيع عدة اتفاقيات بين تونس وتركيا في المجال الاقتصادي والثقافي والتعليمي والعسكري وتبادل الخبرات والكفاءات والطلاب بين البلدين وبالرغم من ذلك يعتبر الاستثمار التركي في تونس ضئيل جدا خاصة ما تعلق بالاستثمارات المباشرة حيث انفتحت تونس على تركيا بعد "الثورة" انفتاحا ملفتا إلا أن حجم الاستثمارات التركية في تونس لم يكن وفق التوقعات وهذا راجع لعدة أسباب متمثلة في ارتباط اقتصاد تونس بالدول الأوربية ارتباطا وثيقا بالإضافة إلى عدم وجود عروض مغرية للجانب التركي للاستثمار في تونس زيادة عن عدم وجود استقرار سياسي واجتماعي يشجع على الاستثمار يتمثل في الخلاف السياسي الحاد بين القوى السياسية في تونس والجدل حول العلاقات المتزايدة مع تركيا والإضرابات ألا متناهية التي عرفتها الجبهة الاجتماعية والتي تصدرها اتحاد الشغل بعد "الثورة".

ويمكن أن نبين مظاهر التعاون التركي التونسي فيما يلي:

*- يتجاوز حجم التبادل التجاري بين تركيا وتونس المليار دولار.(يلدز, 2018)

*- هناك إقبال كبير من السياح التونسيين نحو تركيا وبالعكس حيث يصل عدد الرحلات بين البلدين إلى 66 رحلة أسبوعيا.(مؤسسة TDA التركية,2023) .

*- يصل عدد الطلاب التونسيين الذين يدرسون في الجامعات التركية إلى حوالي 1500 طالب وبعضهم يستفيد من المنحة الحكومية السنوية.(مؤسسة TDA التركية, 2023).

*- يعد مصنع اسمنت قرطاج من ابرز المشاريع الاستثمارية التركية في تونس حيث باشر المصنع التابع لشركة "ايكون" التركية عمله سنة 2011 كأكبر مصنع منتج للاسمنت في شمال إفريقيا بطاقة إنتاجية تقدر بـ 2 مليون و 300 ألف طن سنويا وبطاقة تشغيلية مباشرة تقدر بـ 1.5 ألف عامل.

*- يعد مطار النفيضة الدولي من بين اكبر الاستثمارات التركية في تونس.

*- تقدم الوكالة التركية للتعاون والتنسيق "تيكا" التي افتتحت فرعها في تونس سنة 2012 عدة هبات ومنح منها معدات لدعم البنية التحتية كما شاركت "تيكا" في عدة مشاريع خيرية من بينها تقديم مساعدات للعائلات المحتاجة.

*- شمل قانون التملك العقاري التركي للأجانب منتصف عام 2012 المواطنين التونسيين والذي سمح بتملكهم للعقارات التركية حيث أصبح بإمكان المواطنين التونسيين شراء العقارات التركية للسكن أو للاستثمار العقاري وتحقيق عائدات ربحية من وراء ذلك.(مؤسسة TDA التركية, 2023).

*- وبخصوص التعاون التركي التونسي في المجال العسكري والأمني فان الصادرات التركية في مجال الصناعات الدفاعية بلغت 15 مليون دولار وشملت تلك الصادرات الطائرات المسيرة والمدرعات واليات مختلفة مثل الصهاريج والدبابات.

03- مع ليبيا

تركزت اهتمامات تركيا في ليبيا قبل اندلاع "ثورة فبراير 2011 " على تعزيز مصالحها الاقتصادية إذ فازت تركيا بنصيب كبير من عقود البناء عام 2010 وقام المستثمرون الأتراك بضخ مليارات الدولارات في قطاع البناء وقامت شركات الأعمال التركية بنحو 304 عقود تجارية في البلاد.(polat.2019.p8)

وبعد اندلاع الثورة الليبية على حكم القذافي كان موقف تركيا متردد بحكم وجود استثمارات مهمة في ليبيا تم توقيعها مع حكومة القذافي حيث عارضت في البداية تدخل حلف الناتو لكن فيما بعد خضعت للأمر الواقع وسايرت القوى الدولية والإقليمية التي قررت إنهاء حكم القذافي بالتدخل العسكري.(كوش, 2020)

وعملت تركيا على استعادة علاقتها الاقتصادية مع ليبيا عن طريق دعم الاستقرار وإنشاء حكومة مركزية تنهي الفوضى عقب انهيار حكم القذافي وخوفا من انزلاق الأوضاع نحو حرب أهلية قد تلحق الضرر بمصالحها الاقتصادية التي تصل إلى 15 مليار دولار من الالتزامات التعاقدية الغير مدفوعة خاصة بعد نجاح الانقلاب العسكري في مصر سنة 2013 وتحول ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي تجلت بإطلاق اللواء المتقاعد خليفة حفتر عملية عسكرية انطلاقا من الشرق للسيطرة على البلاد عام 2019, كل ذلك دفع تركيا إلى دعم الفصائل العسكرية المعارضة له واستضافت تركيا على أراضيها عدد من المؤسسات الإعلامية والشخصيات السياسية المعارضة لمشروع حفتر.(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2020)

دعمت تركيا الاتفاق السياسي الليبي الذي وقع في الصخيرات برعاية أممية في ديسمبر 2015 وجاء بحكومة الوفاق الوطني, لكن قوات حفتر رفضت هذا الاتفاق وعملت على التوجه نحو العاصمة لاحتلالها عسكريا, وبناء على طلب حكومة الوفاق الليبي بقيادة فايز السراج وافقت تركيا على التدخل العسكري لإنقاذ حكومة الوفاق وصد الهجوم على مدن الغرب الليبي والعاصمة طرابلس, ومن تلك اللحظة أصبح الدعم العسكري علنا واخذ صفة الشرعية بناء على اتفاق تعاون عسكري ممضي من طرف الحكومتين الليبية والتركية.(جدور,2017.)

في هذه الأثناء استغلت تركيا الموقف ووقعت مع حكومة الوفاق الليبية في 27 نوفمبر 2019 مذكرة تفاهم بشان السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط حيث شهدت منطقة شرق المتوسط خلافات بين دولها حول ترسيم الحدود البحرية, كما قامت تركيا وليبيا بتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون الأمني شملت التدريب العسكري ومكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية والخرائط والتخطيط العسكري.

ومن ابرز مجالات التعاون التركي الليبي نجد ما يلي:

*- التعاون الاستراتيجي والسياسي وذلك من خلال اللقاءات الرسمية على مستوى القيادة العليا للبلدين وتوقيع عدة اتفاقيات إستراتجية بين البلدين من بينها زيارة رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة رفقة 14 وزيرا إلى أنقرة واللقاء مع رئيس الجمهورية التركية رجب طيب اردوغان في 06 افريل2021 والتأكيد على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة ومواصلة التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والبحرية.

*- في المجال التجاري يرتبط البلدان باتفاقية التجارة الموقعة سنة 2009 فتركيا تصدر لليبيا عديد المنتوجات الصناعية والزراعية بينما تستورد من ليبيا المواد الطاقوية.

*- استعداد تركيا لإعادة ما دمرته الحرب الأخيرة لما لها خبرة في البنية التحتية خاصة في قطاع الإنشاءات والأشغال العمومية.

*- في الجانب العسكري والأمني كل التصريحات للمسؤولين الأتراك تؤكد على مواصلة تقديم المساعدات والتدريبات والدعم الاستثماري في المجالات العسكرية والأمنية لليبيين حيث وقع الجانبان في 27 نوفمبر 2019 مذكرتي تفاهم تتعلقان بالتعاون الأمني والعسكري وتحديد مناطق الصلاحية البحرية بهدف حماية حقوق البلدين.

*- في مجال الطاقة الكهربائية تم الاتفاق على إنشاء محطة كهربائية في ليبيا ومذكرة تفاهم لتأسيس 03 محطات كهربائية في ليبيا وسبق لشركة "جاليك" التركية للطاقة الكهربائية أن نفذت أول أعمالها في ليبيا عام 2014 وذلك بإنشاء محطة الخمس للطاقة الكهربائية وتم تسليم المحطة الكهربائية لوزارة الكهرباء الليبية سنة 2018 وفي سنة 2017 أعلنت شركة "أنكا" إنهاء القسم الأكبر من مشروع محطة أوباري الغازية لتوليد الكهرباء.(عبد الله, 2021)

*- في الميدان الصحي قدمت تركيا لليبيا في أزمة كورونا عدة جرعات من لقاح "سينوفاك" الصيني وشحنة من الأدوية الخاصة بمرض فيروس كورونا وفي 03 افريل 2021 فتحت وكالة التعاون والتنسيق التركية "تيكا" مستشفى مصراتة للعلاج الفيزيائي وزودته بأحدث الأجهزة الطبية وسبقت لتركيا تقديم مساعدات طبية لليبيا سنة 2020 على دفعتين لمساعدتها على مواجهة فيروس كورونا بالإضافة إلى ولوج الكثير من الليبيين للعلاج في تركيا خاصة المتضررين من الحرب الأخيرة.(عبد الله, 2021)

*- في الجانب الإعلامي تعتزم تركيا وليبيا إلى إنشاء منصة إعلامية مشتركة تهدف إلى المساهمة في تعزيز العلاقات الإعلامية والسياسية بين البلدين.

ثالثا: تحديات وتأثيرات التعاون التركي مع دول شمال إفريقيا

01- تحديات التعاون التركي مع دول شمال إفريقيا:

إن تنامي النفوذ التركي في المنطقة أدى إلى الإضرار بمصالح قوى أجنبية كانت لعقود مسيطرة على الاقتصاد والسياسة في تلك المناطق, بالإضافة إلى رفض بعض القوى الداخلية في تلك المناطق خاصة الادولوجية منها والتي ترى أن التواجد التركي في المنطقة امتداد لعصر الخلافة العثمانية والنزعة التوسعية التي يجب مواجهتها والحد من مخاطرها دون أن نتغافل عن التحديات الداخلية للدولة التركية وسياستها الخارجية المستقبلية.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نحدد التحديات التي تواجه التواجد التركي في دول شمال إفريقيا وفق ما يلي:

*- مدى قدرة أنقرة على تحقيق الاستقرار الداخلي السياسي والاقتصادي للمواصلة في هذا النهج خاصة أن القوى المعارضة لحزب العدالة والتنمية معارضة للتوجه نحو الشرق والاحتفاظ بعلاقاتها مع الغرب وظهر ذلك جليا في خطابات المرشح المنافس للرئيس أردوغان في الانتخابات الأخيرة كليجدار أوغلو.

*- إن المساعدات التي تقدمها تركيا لهذه الدول قد تكون عبء عليها إن لم يكن مقابل ذلك الاستفادة من مشاريع استثمارية مهمة تعود بالفائدة المباشرة على الاقتصاد التركي.

*- إن استمرار تركيا في التوسع في تلك المناطق سوف يواجه بعراقيل من طرف القوى المتضررة من التوسع خاصة عندما تتحالف مع قوى داخلية موالية لها.(دريسي, 2021, ص 630)

*- إن التواجد الصيني والروسي يعتبر احد التحديات التي تواجه التواجد التركي في المنطقة خاصة أن تلك القوى لها علاقات متميزة مع بعض الدول مثل الجزائر وليبيا.

*- فرنسا هي الدولة على وجه التحديد الأكثر تضررا من التمدد التركي في المنطقة والتي تعتبرها باريس مناطق نفوذ تاريخية خاصة بها منذ حقبة الاستعمار مما يستدعي التنافس التاريخي بين الدولة العثمانية والامبراطورية الفرنسية على تقسيم مناطق النفوذ بالنسبة للضفة الغربية للبحر الأبيض المتوسط. وهو ما تقره تركيا من خلال تصريحات اردوغان أثناء القمم الإفريقية على توضيح الآثار السلبية للماضي الاستعماري لفرنسا على إفريقيا وما نتج عنه من فقر ونهب للموارد مع تبني خطاب يصور تركيا على أنها تنطلق من دوافع المساواة والعدالة وتقديم تطمينات لهذه الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية والسعي لتقاسم الأرباح مع إفريقيا عبر تقديم مساعدات واستثمارات غير مشروطة سياسيا والعمل على مساعدة دول إفريقيا لحل مشاكلها.(مركز الجزيرة للدراسات, 2022)

02- تأثير التعاون التركي على التنمية في دول شمال إفريقيا:

إن التواجد التركي في المنطقة أصبح واقعا ملموسا يثير المخاوف ويشكل تهديدا على دول شمال إفريقيا وعلى مواردها بحجة التعاون الاقتصادي وستكون بذلك هذه الدول تابعة لتركيا بشكل أو بآخر بصفة مباشرة أو غير مباشرة ما لم يستدرك قادة هؤلاء الأمر بالاعتماد على النفس والنهوض باقتصادياتها بالاعتماد على مواردها المادية والبشرية الذاتية وتحقيق التعاون المشترك فيما بينها وإعادة بعث اتحاد المغرب العربي من جديد لمواجهة التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية بما في ذلك التدخل التركي المشبوه والذي يستهدف السيطرة على المنطقة سياسيا واقتصاديا وعسكريا فالتعاون التركي ظاهره التعاون الاقتصادي لكن باطنه هيمنة جديدة على المنطقة بعد زوال الأنظمة التقليدية وتناقص الدور الغربي في هذه الدول.(رشوان, 2020)

ومن بين الآثار السلبية على التنمية في دول شمال إفريقيا بالنسبة للتواجد التركي نجد ما يلي:

* تكريس الهيمنة الأجنبية على دول شمال إفريقيا من خلال استبدال الهيمنة الأوربية بالهيمنة التركية على هذه الدول.

* محدودية التعاون التركي في بعض القطاعات التي لا تعود بالفائدة على النهوض بالاقتصاد المحلي لتلك الدول.

* ارتفاع الأسعار في بعض المواد التي شهدت تعاون تركي مع هذه الدول مثل مادة الحديد في الجزائر وذلك بهدف تصدير هذه المادة الأساسية والحصول على العملة الصعبة على حساب القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

* إغراق السوق بكثير من السلع والتي تعتبر في كثير منها سلع كمالية تساهم في تعميق العجز في الميزان التجاري.(ترجمان, 2019)

* عدم التناسب في حجم التبادل في القطاع السياحي بين هذه الدول مع تركيا مما أدى إلى تزايد السياح إلى تركيا نتيجة لعدة أسباب موضوعية.

* المس من السيادة الوطنية جراء التدخل في الشؤون الداخلية من طرف الساسة الأتراك ويظهر ذلك جليا في جميع الدول لكن بنسب متفاوتة وأشكال مختلفة حيث يبلغ أوجه بالنسبة للتدخل العسكري في ليبيا(كيجال, غريب, 2021, ص 245), كما يظهر بصورة أخرى بالنسبة لتونس خاصة في عهد حركة النهضة بينما لا تسلم الجزائر كذلك من هذا الأمر من خلال التصريحات المتكررة لأردوغان المتعلقة بالذاكرة والنبش في العلاقات التاريخية بين تركيا والجزائر وبين فرنسا والجزائر مما أدى إلى امتعاض السلطات الجزائرية وحساسية لدى الرأي العام في الجزائر من جراء هذه التصريحات التي توحي بالهيمنة الأجنبية على الجزائر سواء كانت فرنسية أو تركية.

وبالرغم من المخاوف من أن يتحول التواجد التركي في دول شمال إفريقيا إلى استعمار جديد إلا أن ذلك قد يكون مبالغ فيه وغير موضوعي مقارنة بالاستعمار الأوروبي الحديث ومقارنة بنتائج الهيمنة الأوروبية على دول شمال إفريقيا خاصة فرنسا وعليه يمكن نبين آثار التعاون التركي مع دول شمال إفريقيا على تنمية هذه الدول من الناحية الايجابية وفق ما يلي:

* تعتبر تركيا مورد أساسي للمواد الطاقوية مع دول شمال إفريقيا خاصة ليبيا والجزائر وبالتالي يعتبر مصدر أساسي لجلب العملة الصعبة لهذه الدول وشريك موثوق به كما يساهم في تقليص العجز في الميزان التجاري.

* لم يقتصر التواجد التركي في دول شمال إفريقيا على تصدير السلع والاستفادة من الثروات الباطنية فقط بل تعدى ذلك إلى الاستثمارات المباشرة مما يؤدي إلى انعكاسات مهمة على تنمية هذه الدول مثل الاستثمار في الحديد والصلب وقطاع النسيج وغيرها في الجزائر وكذلك الأمر بالنسبة لليبيا من خلال توقيع عدة عقود في البنية التحتية والصحة والطاقة وغيرها.

* الاستفادة من الخبرات خاصة في مجال الصناعة من طرف هذه البلدان نتيجة الاستثمارات المباشرة.

* تنويع الاستثمارات في عديد المجالات.(رودي, 2021, ص 72)

* الاستثمار في الأراضي التركية مثل المصنع المزمع إنشاءه بين شركة "سونطراك" الجزائرية وشركة "لرينيسانس هولدنغ" التركية في مدينة جيهان التركية.

* الاستفادة من التجهيزات العسكرية خاصة الطائرات المسيرة والمعدات الدفاعية التي تتميز بها تركيا من اجل حماية دولها من التهديدات الأمنية الخارجية التي تواجهها في ظل وضع امني إقليمي غير مستقر.

* إن التواجد العسكري التركي في دول شمال إفريقيا أدى إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة يمكن البناء عليه لدعم المؤسسات السياسية والأمنية التي تضررت بسبب الاضطرابات السياسية والعسكرية في المنطقة خاصة في ليبيا وتونس.(كيكلي, 2017, ص 91)

* إن العلاقة مع تركيا الديمقراطية والتي تشهد نموذجا يشار إليه في التمشي الديمقراطي والذي كان واضحا في الانتخابات الرئاسية الأخيرة والتي تميزت بالنزاهة والمشاركة القياسية للناخبين مما أدى إلى تثبيت المصداقية في الانتخابات التركية وهو لم يكن كذلك بالنسبة لإدارة العملية الانتخابية في دول شمال إفريقيا التي تعرف ترنحا واضحا نحو التمشي الديمقراطي بخطى متثاقلة حيث يمكن أن يؤثر ذلك على الانتخابات في هذه الدول خاصة من طرف الشعوب التواقة إلى تطبيق الديمقراطية الحقيقية في دولهم ويحرج قادة هذه الدول الغير جادة في ترسيخ الديمقراطية, كما يمكن الاستفادة من ذلك في ترسيخ مؤسسات سياسية ديمقراطية قادرة على تحقيق التنمية ومتصالحة مع دينها وثقافتها ولغتها وتاريخها.

الخاتمة:

من خلال دراستنا للموضوع يمكن أن نستخلص ما يلي:

* إن تعزيز التعاون بين تركيا ودول شمال إفريقيا في الآونة الأخيرة يندرج في إطار إعادة التاريخ لنفسه حيث إن ظروف عودة التواجد التركي في المنطقة يشبه تقريبا التواجد التركي في السابق.

* أدت التغيرات التي حصلت في تركيا وفي دول شمال إفريقيا في الآونة الأخيرة إلى الالتقاء بين هذه المكونات من اجل التعاون المشترك في جميع المجالات.

* بدأت العلاقات التركية مع دول شمال إفريقيا مؤخرا بالجانب الاقتصادي ومع تسارع الأحداث تعدت ذلك لتعم جميع المجالات السياسية والأمنية والعسكرية كما أن حجم هذه المبادلات في تزايد ملحوظ ويختلف من بلد إلى آخر من حيث طبيعتها وحجمها.

* إن تنامي النفوذ التركي في المنطقة أدى إلى الإضرار بمصالح قوى أجنبية, بالإضافة إلى رفض بعض القوى الداخلية والتي ترى أن التواجد التركي في المنطقة امتداد لعصر الخلافة العثمانية والنزعة التوسعية التي يجب مواجهتها والحد من مخاطرها دون أن نتغافل عن التحديات الداخلية للدولة التركية وسياستها الخارجية المستقبلية.

* إن التعاون التركي مع دول شمال إفريقيا له آثار ايجابية يمكن الاستفادة منه في تحقيق التنمية مثل المساهمة في استقرار المنطقة وحماية هذه الكيانات من الانقسام مثل ما حدث في ليبيا وكذلك الاستفادة من العائدات المالية نتيجة لتصدير المواد الطاقوية لتركيا وكذلك التعاون الاقتصادي المشترك والذي تعدى التبادل التجاري والتوافق في كثير من المواقف الدولية والإقليمية بالإضافة إلى التنسيق السياسي والأمني المشترك.

* كما أن التدخل التركي في دول شمال إفريقيا له آثار سلبية على تنمية هذه الدول نذكر منها ما تعلق بالمس بالسيادة الوطنية خاصة التدخل السياسي والعسكري المباشر وكذلك الأمر بالنسبة للجدوى الاقتصادية من تعميق هذه العلاقة والتي أدت إلى تعميق العجز في الميزان عوض النهوض بالقطاع الصناعي في هذه البلدان.

* إن تنمية دول شمال إفريقيا ليس مرتبط بالضرورة بالتدخلات الأجنبية الايجابية والسلبية وإنما مرتبط كذلك بالنخب المحلية وقدرتها على معرفة مقومات النهضة ووجود الإرادة لتحقيق ذلك أما التدخلات الأجنبية فهي نتيجة لضعف تلك البلدان وبالقابلية للتدخل الأجنبي من طرف النخب الحاكمة والنخب المثقفة وشعوب تلك البلدان.

* إن دول شمال إفريقيا لم تحقق التنمية المرجوة لشعوبها بالرغم من المقومات الطبيعية والمالية والبشرية الموجودة فالإشكال يكمن إذن في الإرادة السياسية من طرف القيادة السياسية التي لم تهتدي إلى السبيل الصحيح لتحقيق التنمية فما زالت تتخبط في الصراعات السياسية و عقم الحلول الاقتصادية.

* إن الشعوب التي تعتمد على غيرها في تحقيق التنمية باءت كلها بالفشل فلا نكاد نجد دولا حققت تنمية بالاعتماد على منوال تنمية أجنبي لا يراعي مرتكزات البيئة المحلية ولم نجد دولة حققت تنمية بلغة وثقافة غيرها فالاعتماد على مقومات الهوية الوطنية وعلى الإمكانيات الذاتية والتعاون مع الدول الصديقة في إطار التعاون المتبادل والحفاظ على استقلالية القرار وسيادة الدولة يمكن أن يحقق تنمية وسوى ذلك يعتبر هيمنة وخضوع.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

- اوراكشي, سرحات (2022). "بروز دور تركيا في إفريقيا الصاعدة". **(**ترجمة كريم الماجري). متاح على الرابط. .http://studies.aljazeera.net. شوهد بتاريخ: 2023/09/12.

- ترجمان, باسل(2019), "العجز التجاري يلقي بضلاله على العلاقات بين تونس وتركيا". متاح على الرابط: https://www.independentarabia.com. شوهد بتاريخ 2023/09/12.

- جبريل, حسان (2022). "الجزائر وتركيا....زخم سياسي لتعميق شراكة استراتجية عمرها 16 عاما". متاح على الرابط: https//www.aa.com.tr. شوهد بتاريخ: 2023/09/19.

- جدور, محمود سالم(2017)، "الاتفاق الليبي...ومكمن الأزمة"، **صحيفة عين ليبيا.** متاح على: https://www.researchgate.net/publication/339213544_alatfaq_allyby_wmkmn_alazmt. شوهد بتاريخ: 2023/10/05.

- خلف الله, زبير.(2014) "قراءة في العلاقات التونسية التركية من زوايا مختلفة". متاح على الرابط: http://www.turkpress.ca. شوهد بتاريخ: 2023/09/20.

- دريسي, حنان (2021). التوجه التركي نحو إفريقيا المحددات والتحديات. **مجلة الواحات والدراسات.** المجلد 14 العدد 02. ص ص 617-641.

- رزايقية, حنان (2017). العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي والتحديات الراهنة. **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**. العدد 10.

- رشوان, سعيد (2020). "الدوافع التركية للتدخل في ليبيا". متاح على الرابط:
.https://www.afrigatenewsnet.. شوهد بتاريخ: 2023/09/22.
- رودي. فاطمة (2022). **و اقع و آفاق التبادل التجاري بين الجز ائروتركيا, دراسة تحليلية للفترة 2000-2020**.مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ميدان العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية جامعة غرداية الجزائر.
- شطاب, غانية,(2016). محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط. **المجلة الجز ائرية للأمن والتنمية**. العدد 08 جانفي 2016.
- شلغوم. نعيم (2015). المحددات المؤثرة في توجيه سياسة تركيا الخارجية نحو توطيد علاقتها بالجزائر. **مجلة سياسات عربية**. العدد 17, نوفمبر 2015.
- سيدمو, محمد (2023). تركيا والجزائر: ضبط العلاقات الاقتصادية على ترند إفريقيا. متاح على الرابط: .https://www.alquds.co.uk. شوهد بتاريخ: 2023/10/17.
- الصلابي, علي محمد(2001), **الدولة العثمانية, عوامل النهوض وأسباب السقوط**.. ديار للتوزيع والنشر الإسلامية.
- عبد الله, وليد(2021)," 06 مجالات للتعاون بين تركيا وليبيا" . متاح على الرابط:
https://www.aa.com.tr. شوهد بتاريخ: 2023/09/20.
- القابسي, محمد احمد (2020)."عن ذاكرة العلاقات التونسية التركية". متاح على الرابط .
https://www.alaraby.co.uk شوهد بتاريخ, 2023/10/17,
- كوش, عمر (2020). "العلاقات التركية الليبية بين الماضي والحاضر..... المصالح والاستراتجيات". متاح على الرابط: https:// www.alaraby.co.uk. شوهد بتاريخ: 2023/10/02.
- كيحال, صبرينة وغريب, حكيم(2021), التدخل العسكري في ليبيا كولونيالية جديدة أم تعاون اقتصادي. **مجلة السياسة العالمية**. المجلد 05, العدد 03, ص ص 333-350.
- كيكيلي, امرح (2017). العلاقات التركية الليبية, مجالات الأزمة ومجالات التعاون. **مجلة الأبحاث والدراسات**. ص ص 85-102.
- مؤسسة TDA التركية (2023)."الحياة في تركيا للتونسيين ". متاح على الرابط:
https://www.tdaprtment.com. شوهد بتاريخ: 2023/09/05.
- محمد علي, عبد القادر (2022). "الحضور العسكري التركي في إفريقيا... الدوافع والتحديات", **مركز الجزيرة للدراسات**. متاح على الرابط: http://studies.aljazeera.net . شوهد بتاريخ: 2023/09/30.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2020). "تصاعد الدور التركي في ليبيا, الأسباب والخلفيات وردود الأفعال". متاح على الرابط :https://www.dahainstitute.. شوهد بتاريخ: 2023/09/01.
- ياغي, إسماعيل احمد (1998). **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**. ط2, الرياض: مكتبة العبيكان.

- يلدز, غوكهان (2018)." 1.12 مليار دولار حجم التبادل التجاري بين تونس وتركيا". متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr . شوهد بتاريخ: 2023/09/20

ثانيا: باللغة الأجنبية

- Polat, Ferhat(2019) “The Trajectory of Turkey-Libya Relations,” *TRT*, , at: https://bit.ly/2Q5tA8q. accessed on 31/8/2023

- Tuğrul Oğuzhan, Yılmaz,(2018 ." Security Dimension of Turkey-Africa Relations: Turkish Defense Industry and Africa, ". at: https://cutt.us/xey9y. accessed on 22/09/2023.

الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الافريقي (الفرص و التحديات)

ط.د صالح بوقارة-جامعة مولود معمري تيزي وزو

الملخص :

تسعى هذه الدراسة نحو معالجة إحدى الظواهر المرضية التي شهدتها دول القارة الافريقية بشكل عام ودول الساحل الافريقي بشكل خاص عبر مختلف اطوار بناء الدولة القطرية ويتعلق الأمر بظاهرة الانقلابات العسكرية ، حيث اتجهت هذه الدراسة نحو بحث الفرص والتحديات التي تفرزها هذه الانقلابات العسكرية . وخلصت الدراسة الى نتائج لا يمكن الاستهانة بأهميتها ، حيث تمحورت اهم نتائج الدراسة في كون الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول الساحل الافريقي قد جاءت في سياق داخلي شهد تراكم جملة من الازمات المتعددة الأبعاد ضمن سياق خارجي تميز ببداية تراجع نفوذ القوى التقليدية مقابل صعود قوى اخرى منافسة على غرار روسيا والصين ، وقد مثلت التوجهات الجديدة لقادة الانقلاب العسكري في منطقة الساحل الافريقي والمعارضة للوجود الفرنسي في المنطقة فرصة لانعتاق دول الساحل من التبعية الغربية ، غير ان الطابع المعقد لازمات دول الساحل والعابر للحدود يشكل تحدي حقيقي امام امكانيات تحقيق متطلبات الأمن والتنمية.

الكلمات المفتاحية : الانقلابات العسكرية ، الساحل ، افريقيا ، الفرص ، التحديات

Abstract :

This study seeks to address one of the pathological phenomena that the countries of the African continent in general and the African Sahel countries in particular have witnessed through the various stages of building the national state, and it is related to the phenomenon of military coups. This study directed towards examining the opportunities and challenges that these military coups produce.

The study concluded with results whose importance cannot be underestimated, as the most important results of the study centered on the fact that the military coups witnessed by the African Sahel countries occurred in an internal context that witnessed the accumulation of a number of multidimensional crises within an external context characterized by the beginning of the decline of the influence of traditional powers in exchange for the rise of other powers competing for power. Similar to Russia and China, the new orientations of the leaders of the military coup in the Sahel region of Africa and the opposition to the French presence in the region represented an opportunity for the Sahel countries to be freed from Western dependency. However, the complex nature of the Sahel countries' cross-border crises constitutes a real challenge to the possibilities of achieving the requirements of security and development .

Keywords: military coups, the Sahel, Africa, opportunities, challenges

مقدمة :

إن ظاهرة الانقلابات العسكرية ليست بالجديدة على الدول الأفريقية التي لها تاريخ حافل بالانقلابات منذ حصولها على الاستقلال عن الاستعمار الغربي في ستينيات القرن الماضي، حيث ظل التداول غير السلمي للسلطة عبر الانقلابات العسكرية هو الأسلوب الأكثر انتشارا في دول القارة طوال فترة الحرب الباردة. ومع انتهاء الحرب الباردة بانتصار المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وانهيار الاتحاد السوفييتي، فقدت النظم والحكومات العسكرية في أفريقيا مصدرا هاما للدعم ، وأصبح الدعم الأمريكي لهذه النظم مشروطاً بالتزامها بالتحول الديمقراطي والتعدد الحزبي والتداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة نزيهة، وذلك في إطار ما عرف بالمشروطية السياسية"، الأمر الذي انعكس بوضوح على عملية تداول السلطة في الكثير من الدول الأفريقية . وبالرغم من انحسار موجة الانقلابات العسكرية إلى حد بعيد، وبخاصة منذ قيام الاتحاد الأفريقي ورفض هذا الأخير الاعتراف بالحكومات التي تصل للسلطة بالطريق غير الدستوري، إلا أن المتأمل لمجريات الأحداث في دول القارة الأفريقية بشكل عام ودول الساحل الافريقي بشكل خاص خلال العامين الماضيين يدرك دونما عناء أن ثمة تجدد لمسلسل الانقلابات العسكرية في مختلف دول و أقاليم القارة، في هذا السياق ، يمكن اثارة اشكالية الدراسة التالية : **ما هي الفرص والتحديات التي تفرزها الانقلابات العسكرية في دول الساحل الافريقي ؟**

خطة الدراسة : من أجل الاجابة على اشكالية الدراسة وفق تسلسل منهجي وتحليل منطقي تم اعتماد محاور الدراسة التالية

المحور الاول : السياق العام للانقلابات العسكرية في الساحل الافريقي

المحور الثاني: الانقلابات العسكرية في الساحل (نظرة في الفرص التي تقدمها)

المحور الثالث: التحديات الماثلة على اعقاب الانقلابات العسكرية في الساحل الافريقي

المحور الاول : السياق العام للانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الافريقي

شهدت دول الساحل الافريقي في الآونة الاخيرة العديد من الانقلابات العسكرية ، في ظل سياق داخلي وخارجي يتصف بجملة من المتغيرات اهمها :

تشكل السياقات والعوامل التاريخية التي لا تزال تطارد بناء الدولة في إفريقيا أحد الأسباب التي ترتبط بالتراث الاستعماري والصراع بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي سابقا والموروث الغربي خاصة الأوروبي متمثلة في الاستعمار الفرنسي والبريطاني، فالنخب الجديدة توجه اتهاماتها لهذه الدول رغم

انتهاء حقبة الاستعمار إلا أنها لا تزال في وجهة نظرها تستنزف القارة السمراء، وتساهم بشكل غير مباشر في دعم الانقلابات للحفاظ على مصالحها، وذلك عبر تكريس أنظمة سياسية موالية تحاول إرساء ديمقراطية قسرية بأجندة غربية في هذه الدول تعتمد الأنظمة فيها بشكل كبير على الدعم الخارجي، بما في ذلك المساعدات العسكرية والاقتصادية، من أجل ضمان بقائها) يحي ,الانقلابات في افريقيا وعسكرة الديمقراطية هل تصنع الانقلابات العسكرية مقاربة إفريقيا للأفارقة ؟(.

ما تشهده منطقة الساحل من تصاعد موجة الانقلابات في عدد من دولها على مدار السنوات الثلاث الأخيرة هو نتيجة حتمية لعقد ماضٍ اتسم بدرجة كبيرة من التعقيد والاضطراب على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، في ضوء ما شهدته دول المنطقة من تحديات ومعضلات شكلت أزمة مركبة حول شرعية الأنظمة الحاكمة التي تورط بعضها بالفعل في انقلابات دستورية مثلت دافعًا رئيسيًّا لاندلاع بعض الانقلابات العسكرية، كما هو الحال في غينيا كوناكري التي أطيح برئيسها السابق ألفا كوندي في سبتمبر 2021، بعدما حاول تمديد فترة رئاسته بإقرار تعديلات دستورية تتيح له الاستمرار في السلطة لفترات رئاسية جديدة بما يخالف الدستور الغيني (عسكر)

-تعثر الديمقراطية الوليدة، وعدم تحقيقها للتوقعات والنجاحات التي انتظرتها الشعوب الإفريقية، على الرغم من قصر التجربة، إضافة إلى افتقارها لأسباب وعوامل الرعاية والتعزيز.

-تفشي الفساد في الطبقات الحاكمة، وانعدام العدالة في التنمية على المستوى الجغرافي أو الإثني، أو ما يعرف بالعدالة في توزيع السلطة والثروة، مع انعدام الردع والحسم لمثل هذه الظاهرة.

-عدم احترام المواثيق الديمقراطية، ولجوء كثير من الرؤساء الأفارقة المدنيين لتمديد فترات حكمهم، مما يغري العسكريين ويمنحهم مشروعية الانقلابات.

-تفشي الهشاشة في دول الانقلابات، وذلك وفق تقارير الفورين بوليسي، وما نتج عنها من فشل سياسي وتوتر في العلاقات المدنية-العسكرية (قوي).

-التنافس الدولي قد يكون من أسباب الانقلابات العسكرية أو التدخلات السياسية، حيث تم ملاحظة إقدام باريس في الغابون على التدخل في انتخابات الغابون عام 2020 على خلفية تعيين الرئيس بونغو مستشاراً صينياً، وهو ما ردت عليه باريس بالتواطؤ مع زوج أخت بونغو ليكون مرشحاً منافساً، وحينما لم يحالفه التوفيق، مارست ضغوطاً لتغيير نتائج الانتخابات بمزاعم أنها مزورة (الطويل)

المحور الثاني: الانقلابات العسكرية في الساحل (نظرة في الفرص التي تقدمها)

تأتي الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول الساحل الافريقي لتقدم جملة من الفرص التي تفتح افاق نحو مستقبل واعد بالنسبة للأمن والتنمية في دول الساحل الافريقي ، ويمكن ايجاز اهم الفرص التي تقدمها الانقلابات العسكرية في دول الساحل الافريقي في النقاط التالية :

عكس المنحى السلبي للنظر إلى الانقلابات، هناك من الدارسين والباحثين، واستنادا إلى تاريخ الانقلابات عبر العالم، من يرى أن لها إيجابيات على ندرتها ومنها على سبيل المثال ما تراه الباحثة ناثالي نوفاك، في دراستها المعنونة بـ: "The Bright Side of Coups" من أن بعض الانقلابات يمكن أن تؤدي إلى تغييرات إيجابية في السياسة والتحول نحو أنظمة ديمقراطية أكثر شفافية، لكن الواقع أن هذه حالات نادرة غالبا ما ارتبطت تاريخيا بنخبة عسكرية انفتحت على الخبرة المدنية السياسية، وتبنت مرحلية قصيرة في ممارسة الحكم لإعادة قطار التدبير السياسي على سكة الديمقراطية. ومن جهة أخرى يرى الباحث جوناثان بول في دراسته "Coup d'état and Democracy" أن بعض الانقلابات قد تساهم في تطهير النظام السياسي من الفساد والاستبداد، وهو الأمر الذي يلاحظ تاريخيا أيضا أنه نادر الوجود والتحقق عبر تاريخ الانقلابات (الكاتب).

وانطلاقاً من مفارقة أن الانقلابات الأخيرة لم تكن معزولة عن الدعم الشعبي في تلك الدول، حيث باتت شعوب تلك الدول تفضل حكم العسكر على عمليات النهب والاستغلال المنظم لثرواتها من جانب الغرب، بالإضافة إلى توفر نموذج آخر للعلاقة مع الخارج، إذ يبرز النموذج الصيني والروسي الملتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والباحث عن معادلة رابح - رابح في صفقاته واستثماراته كبديل عملي من النموذج الغربي المتمثل بمعادلة الاستقرار والحكم مقابل الهيمنة على المقدرات والتحكم بالاقتصاد، يمكن التأكيد أن أثر تلك الانقلابات سيتمدد ليساهم في تبلور النظام الدولي الجديد، إذ إن أي خسارة للقوى الغربية، الأوروبية والأميركية، في أفريقيا، ستترك أثرها المعنوي على الأقل، لناحية ظهور ميل إلى عدم تقبّل شعوب العالم النموذج الغربي كنموذج وحيد صالح لإدارة العلاقات الدولية (إسماعيل).

النخب العسكرية الجديدة وفرص الانعتاق من التبعية الغربية :

ترتبط موجة الانقلابات التي شهدتها خمس دول أفريقية في منطقة الساحل منذ عام 2020 بصعود نخبة حاكمة من العسكريين الجدد يمثلون مرحلة جديدة في السياق الأفريقي ربما تشهد ملامح تشكُّل نظام إقليمي جديد هناك، لا سيما أن صعودهم يرتبط بتحولات جوهرية على الصعيدين الإقليمي والدولي في إطار تغير التحالفات الدولية لأفريقيا؛ وذلك عقب التخلص من بعض الأنظمة الحاكمة التي تعد حليفاً

رئيسيّاً للغرب وفرنسا في الساحل وغرب أفريقيا، وتزامناً مع صعود المنافسات الدولية بين القوى الفاعلة، لا سيما روسيا والصين والغرب – بما في ذلك باريس وواشنطن – في عدد من المناطق الاستراتيجية بالقارة. وهو ما يعكس أهمية تسليط الضوء على السمات والقواسم المشتركة للعسكريين الجدد في القارة، وتداعيات صعودهم إلى السلطة على المستويين الداخلي والخارجي خلال الفترة المقبلة. (عسكر، توجهات قادة موجة الانقلابات الأخيرة في أفريقيا)

يبدو أن قادة الانقلابات العسكرية الجديدة يتبنون في الغالب خطاباً مناهضاً للنفوذ الفرنسي؛ حيث أدت ممارسة الضغوط الدولية والإقليمية على المجالس العسكرية الجديدة في الساحل إلى تقارب قادتها من العسكريين لدرجة إشارة بعض التقديرات إلى احتمال قيام تحالف إقليمي "اتحاد كونفدرالي" بين دول مالي وبوركينا فاسو وغينيا كوناكري مناهض للنفوذ الغربي، وعلى وجه الخصوص فرنسا، وهو التحالف الذي هدد بالتدخل عسكريّاً بجانب النيجر في حالة تنفيذ إيكواس تهديدها بعملية عسكرية ضد المجلس العسكري الجديد في نيامي؛ الأمر الذي يشكل تهديداً للنفوذ الفرنسي، والغربي بوجه عام.

المحور الثالث: التحديات الماثلة على اعقاب الانقلابات العسكرية في الساحل الافريقي

على الرغم من الفرصة التي تقدمها الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الافريقي ، الا انها محاطة بجملة من التحديات التي يمكن إيجازها في النقاط التالية :

-تثير الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي، ومحاولات الانقلاب التي زعزعت استقرار غرب ووسط أفريقيا مخاوف بشأن مستقبل منطقة الساحل، وهي المنطقة التي أصبحت مركزاً للإرهاب على مستوى العالم. يشكل الانقلاب العسكري في النيجر تهديداً ليس فقط على الأمن الإقليمي ولكن على الأمن الدولي من خلال نشوب أزمة هجرة جديدة وتنامي أنشطة الجماعة المتطرفة والجريمة المنظمة.

يمكن للانقلاب العسكري في النيجر أن يحوّلها إلى مسرح جديد للإرهاب، لا سيما أنها قريبة من معاقل "بوكو حرام" و"داعش" في نيجيريا. فعلى سبيل المثال، وقع أحدث هجوم شنته "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" في التاسع من أغسطس 2023، ومن المرجح أن تصبح النيجر أيضاً ساحة أخرى للتنافس بين "داعش" و"جماعة نصرة الإسلام والمسلمين"، مما يتسبب بالمزيد من الفوضى وعدم الاستقرار .

يقول "أولف ليسينغ"، رئيس مكتب مؤسسة كونراد أديناور التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي في منطقة الساحل، إن هذا الانقلاب "سطر نهاية الوهم القائل بأن النيجر بلد مستقر للغاية ويمكنه تحقيق الاستقرار في بلدان أخرى في منطقة الساحل". وأضاف أن "الجماعات الجهادية الناشطة في المثلث

الحدودي بين النيجر ومالي وبوركينا فاسو مثل داعش وما تُعرف بـ "حركة نصرة الإسلام والمسلمين" سوف تستفيد من الانقلاب" (والتقارير، 2023) .

-زيادة حدة التنافس الجيوسياسي في المنطقة: ذهبت بعض التقديرات إلى أن عملية الانقلاب الأخير في النيجر جاءت كشكل من أشكال التمرد على التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الأفريقي، باعتبار النيجر الشريكة الأولى الآن لفرنسا في منطقة الساحل والصحراء، بعد خروج قواتها من مالي وتراجعها في بوركينا فاسو وجمهورية إفريقيا الوسطى. وهو ما يتصل بالتنافس الجيوسياسي بين فرنسا وروسيا في القارة السمراء الذي تصاعدت حدته خلال عام 2022؛ حيث سعت الأخيرة لاستغلال حالة السخط الشعبي تجاه وجود القوات الفرنسية وقرار بعض الدول مثل مالي وبوركينا فاسو إنهاء التواجد الفرنسي على أراضيها، وانتهاء عملية برخان في نوفمبر 2022، لتعزيز حضورها في منطقة الساحل عبر نشر قوات فاجنر في مالي منذ ديسمبر 2021 وأصبحت الشريك الأمني المفضل للبلاد، كذلك تشارك تلك القوات في عمليات ضد الجماعات الجهادية في بوركينا فاسو. (قشطة، 2023)

وقد يعيق هذا التنافس المحتدم الجهود المبذولة لمجابهة الإرهاب في منطقة الساحل، حيث تخضع مجالات التعاون بين الدول المتجاورة في هذا الشأن للانقسامات بين تلك الدول التي تدعمها روسيا أو فرنسا. فعلى سبيل المثال، في أعقاب الانقلاب الذي شهدته مالي عام 2021، والذي تصاعدت على إثره حدة التوترات بين باريس وباماكو وإقدام الأخيرة على تعزيز تعاونها الأمني مع روسيا، رفضت بعض دول الجوار وجود قوات فاجنر الروسية على طول حدودها مع مالي، وكان هذا أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت الأخيرة إلى الإعلان في 15 مايو 2022 عن انسحابها من كافة أجهزة مجموعة دول الساحل الخمس (G5) وهيئاتها بما فيها "القوة المشتركة لمكافحة الإرهاب"، وهو ما أثر سلبًا على جهود مكافحة الإرهاب المشتركة في منطقة غرب أفريقيا بشكل عام وفي الساحل الأفريقي بشكل خاص (قشطة، 2023).

خاتمة : من خلال ما تقدم ، يمكن الخروج بنتائج الدراسة التي نوجزها في النقاط التالية :

1-تشكل الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل الافريقي استجابة للسياق الداخلي والخارجي المحيط بدول المنطقة ، حيث تشكل الازمات المتعددة المستويات والابعاد إحدى مسوغات الانقلابات العسكرية ناهيك عن تنامي موجات الرفض الشعبي للوجود الفرنسي في المنطقة والذي ساهم الى حد بعيد في اعاقة مسارات تنمية دول المنطقة من خلال استغلال ثروات المنطقة مقابل دعم الانظمة الحاكمة للبقاء في الحكم .

2- يمثل صعود نخبة حاكمة من العسكريين الجدد فرصة للانعتاق من التبعية الغربية ، لا سيما أن صعودهم يرتبط بتحولات جوهرية على الصعيدين الإقليمي والدولي في إطار تغير التحالفات الدولية لأفريقيا؛ وذلك عقب التخلص من بعض الأنظمة الحاكمة التي تعد حليفاً رئيسيّاً للغرب وفرنسا في الساحل وغرب أفريقيا، وتزامناً مع صعود المنافسات الدولية بين القوى الفاعلة، لا سيما روسيا والصين والغرب .

3- على الرغم من امكانية تراجع نفوذ القوى التقليدية وصعود النفوذ الروسي والصيني في المنطقة والذي يمثل فرصة لاقامة شراكة ضمن معادلة رابح-رابح ، خاصة في ظل السياسة الصينية التي تنأى بنفسها عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، إلا أن التطورات التي شهدتها دول الساحل بشكل عام ودولة النيجر بشكل خاص عقب الانقلاب العسكري الاخير تظهر بما لا يدع مجالا للشك مدى صعوبة وتعقيد الاوضاع الامنية في منطقة الساحل الافريقي ما يفرض تضافر الجهود على المستويات المحلية ، الاقليمية والدولية من أجل مرافقة دول الساحل في مساراتها لتحقيق متطلبات التنمية .

قائمة المراجع :

أحمد عسكر. (بلا تاريخ). *العلاقة بين الجديد والمحتشل نظام القيم في الساحل* . تاريخ الاسترداد 20 10, 2023، من https://acpss.ahram.org.eg/News/20994.aspx.

أحمد عسكر. (بلا تاريخ). *توجهات قادة موجة الانقلابات الأخيرة في أفريقيا* . تاريخ الاسترداد 20 10, 2023، من https://www.interregional.com/article/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9.

امال الطويل. (بلا تاريخ). *لماذا تتزعم الانقلابات العسكرية في أفريقيا؟* . تاريخ الاسترداد 20 10, 2023، من https://www.independentarabia.com/node/.

بوحنية قوي. (بلا تاريخ). *الظاهرة الانقلابية في أفريقيا: السياقات والمسببات* . تاريخ الاسترداد 20 10, 2023، من https://studies.aljazeera.net/ar/article/5469.

دون دكر اسم الكاتب. (بلا تاريخ). *• موجة الانقلابات في أفريقيا .. وعباءة الاستعمار الجديد أم الكيس الذي لم يطق؟* تاريخ الاسترداد 20 10, 2023، من https://www.hespress.com/%d9%85%d9%88%d8%ac%d8%a9.

سايبتن يحي. (بلا تاريخ). *الانقلابات في أفريقيا وعسكرة الحدود الجزائرية هل تصنع الانقلابات العسكرية قوات أفريقية الأفارقة ؟*

سايبتن يحي. (بلا تاريخ). *الانقلابات في أفريقيا وعسكرة الحدود الجزائرية هل تصنع الانقلابات العسكرية قوات أفريقية الأفارقة ؟* تاريخ الاسترداد 20 10, 2023، من https://pillarcenter.org/2023/09/10/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1/.

فريق شطة. (01 08, 2023). *تداعيات خطرة .. انقلاب النيجر والنشاط الإرهابي في منطقة الساحل أفريقي* . تاريخ الاسترداد 20 10, 2023، من https://marsad.ecss.com.eg/78801/.

وحدة الدراسات والمعلومات. (28 08, 2023). *مخاطر الزلازل الكبرى في الساحل الغربي*. تم الاسترداد 20 10, 2023، من https://www.europarabct.com/.

وسام إسماعيل. (بلا تاريخ). *زلازل الساحل الغربي.. بين التأثيرات وخطط الحدود الواقية*. تم الاسترداد 20 10, 2023، من https://www.almayadeen.net/articles.

أثر الانقلابات العسكرية على الاستقرار السياسي في إفريقيا- بحث في جدلية العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

بوسعيد عبد الحق
أستاذ محاضر–أ-
جامعة الجلفة- الجزائر
مخبر التنمية الديمقراطية وحقوق
الإنسان في الجزائر
abdelhakdip@gmail.com

ملخص:

يتمحور موضـــوع المداخلة حول دراســـة المتغيرات المتحكمة في حدوث الانقلابات العســـكرية المتكررة في إفريقيا وعلاقة ذلك بعدم الاســتقرار الســياســي المزمن الذي تعيشــه دولها. يمكن تقســيم أســباب هذه الانقلابات إلى متغيرات محلية وأخرى خارجية، تكمن المتغيرات المحلية في بنية النظم السـياسـية الإفريقية والواقع الســـياســـي الذي تعمل فيه، أما المتغيرات الخارجية فتتمحور حول القضـــايا التي تجعل الدول الإفريقية محل إستقطاب دولي من حيث دعم الأنظمة العسكرية وإعادة تشكيل السلطة السياسية على نحو قسـري. تمثل هذه المتغيرات البيئة المناسـبة لارتفاع مؤشـرات عدم الاسـتقرار السـياسـي، الأمر الذي ينعكس بالسلب على الأوضاع الداخلية للدول الإفريقية في مختلف المجالات.

الكلمات المفتاحية: إفريقيا، الانقلابات العسكرية، الاستقرار السياسي

Abstract :

The topic of the intervention revolves around the study of the variables controlling the occurrence of recurrent military coups in Africa and its relationship to the chronic political instability experienced by its countries. The causes of these coups can be divided into local and external variables. The local variables lie in the structure of African political systems and the political reality in which they operate. As for the external variables, they revolve around issues that make African countries the object of international polarization in terms of supporting military regimes and forcibly reshaping political power. . These variables represent the appropriate environment for high indicators of political instability, which negatively affects the internal conditions of African countries in various fields

.**Keywords:** Africa, military coups, political stability

مقدمة:

عرفت إفريقيا العديد من الانقلابات العسكرية التي أثرت بشكل سلبي ومباشر على مؤشرات الاستقرار السياسي في النظم السياسية الإفريقية، فالإنقلابات العسكرية هي الوسيلة الأكثر إنتشارا لإنتقال السلطة في إفريقيا، بل يمكن إعتبار أن الانقلاب الناجح هو الجسر المؤدي لانقلاب عسكري آخر. كلفت دوامة الانقلابات العسكرية المتتالية خسائر باهضة على مختلف الصعد، فقد زادات معدلات الفساد وتعطلت مشاريع التنمية الاقتصادية وتوسعت دائرة الفقر، وانتشرت الجماعات الإجتماعية والسياسية والعسكرية الخارجة عن سيطرة سلطة الدولة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر التدخل الخارجي في المسارات السياسية والاقتصادية للنظم السياسية الإفريقية عامل مضاعف لإحتمالات إنتقال السلطة عبر المسار غير الدستوري، والذي على الأغلب تلعب فيه القوات المسلحة الدور المركزي.

انطلاقا من هذه المعطيات تأتي شرعية طرح التساؤل المركب الآتي: ماهي الأسباب الرئيسية لاستفحال ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا؟ وكيف أثرت على الاستقرار السياسي فيها ؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل تقتضي وضع فرضيتين أساسيتين:

الفرضية الأولى: إن المحرك الأول والمركزي لظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا مرتبط بأسباب داخلية وأخرى خارجية، الأولى، متعلقة بأسباب تاريخية بنيوية مترسخة في بنية المجتمعات الإفريقية والمسار التاريخي لنمو نظمها السياسية بشكل عام، والثانية، مرتبطة بالعلاقات المتشابكة بين النظم السياسية الإفريقية والقوى الدولية ذات المصالح المتعددة في البلدان الإفريقية.

الفرضية الثانية: تعتبر الانقلابات العسكرية ظاهرة مرضية في النظم السياسية الإفريقية، أثرت بالسلب وبشكل مباشر على الحياة السياسية الإفريقية، فأصبحت الانقلابات العسكرية السبب الأكثر تفسيرا لتفاقم ظاهرة الإضطراب السياسي المزمن في إفريقيا

أولا: العوامل المحلية المؤدية لحدوث الانقلابات العسكرية في إفريقيا

في البداية لابد من ضبط مفهموم الانقلاب العسكري لتوصل لفهم أفضل للموضوع المراد دراسته. لهذا نورد هذه الإحاطة الموجزة لمفهوم الانقلاب العسكري، فقد عرفه "فاينر- finer" بـ الإخلاء القسري أو الجبري للمدنيين شاغلي السلطة بعناصر أخرى من القوات المسلحة، أما "ربا بورت-raba bort"[i] فعرفه بـ الحركة غير المتوقعة، والخادعة، والعنيفة، وغير الشرعية، والخطيرة بالنسبة للمتآمرين تماما كما بالنسبة للضحايا الذين تستهدفهم الحركة وهي من جانب العسكريين وتحتاج لمهارة عالية التنفيذ وتستهدف تغيير الحكومة. ويعرفه"خندر- Khondke" بـ محاولة من جانب مجموعة من أعضاء أو أفرع القوات المسلحة لتحقيق سيطرة بعيدة المدى على السياسات الداخلية وأحيانا الدولة. يلاحظ من خلال هذه التعريفات إتفاقها على أن الانقلاب هو تغيير لنظام الحكم أو الحكومة باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها من القوات المسلحة[ii] وبذلك يمكن اعتبار الجيش نوعا خاصا متميزا من جماعات المصالح في الدول خاصة في دول العالم الثالث، فعندما يتدخل العسكريون في الحياة المدنية يمارسون كثيرا من

وسـائل الضـغط والتأثير على مختلف القطاعات، وفي أكثر الحالات تطرفا فإن هذا التدخل يأخذ صـورة الانقلاب العسـكري. حيث يتحرك الجيش للسـيطرة على الحكم عندما يصبح قوة عسـكرية ضـاربة تطغى على المؤسسات السياسية الأخرى[iii]

بشـكل عام يمكن تحديد خصـائص الانقلابات العسـكرية بما يلي: أولا، أنها ترتبط بالمؤسـسـة العسكرية والأمنية، ثانيا تستخدم العنف والقوة، ثالثا أنها موجهة للحكومة وإسقاط الحكم[iv]

في السياق الإفريقي تم تناول موضوع الانقلابات العسكرية في ذروة النضال من أجل الديمقراطية في إفريقيا في فترة السـبعينيات والثمانينيات من القرن المنصـرم، حيث ادعى الكثير من الأكاديميين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن الديمقراطية هي مفهوم مرادف للتنمية السـياسـية والاقتصـادية مما يؤدي لتشـكيل مناعة ضـد ظاهرة الإسـتيلاء على السـلطة بالقوة. وقدموا الحجة القائلة بأنه بمجرد تحقيق الديمقراطية، سـتخضـع الدول الإفريقية تلقائيا لعملية التنمية وبالتالي تحقق الاسـتقرار السـياسـي الذي طال انتظاره. لذلك كان لدى الأفارقة أمل كبير عندما بدأت "الموجة الثالثة" من التحول الديمقراطي في الظهور في الدول خلال التسـعينيات. لقد اعتقدوا أن الأمن والتنمية قد وصلوا أخيرا إلى القارة. لكن لسـوء الحظ، بعد حوالي ثلاثة عقود من السـعي نحو الديمقراطية، لم يتغير شـيء جوهري. لم يكن هناك تقدم كبير مما كان يمكن الحصـول عليه في ظل هيمنة الجيش على النظم السـياسـية الإفريقية[v].وظلت الانقلابات العسكرية الصفة الغالبة في عملية الوصول للسلطة في كثير من الدول الإفريقية.

إن موقع الجيش المركزي في النظم السياسية الإفريقية دفع به للتدخل المباشر في الحياة السياسية، ناهيك عن الوضع الأمني المضطرب الذي رفع كثيرا من أعباء القوات المسلحة، وهو ما يفسر ارتفاع معدل الانقلابات في إفريقيا خاصة في دول الساحل، حيث تواجه هذه المنطقة منذ عام 2012 موجة شديدة العنف من تمدد للإرهاب ونشاطات المجموعات الإنفصالية المسلحة وضعت جيوش هذه الدول في وضع مواجهة مطولة مع مجموعة متنوعة من التنظيمات المناوئة للدولة، مما أدى لتناقص الدعم السياسي للسلطات الحاكمة، وخلق حالة من السخط تسببت في إسقاط الرئيس "أمادو توماني توري- Amadou Toumani Touré " في مالي عام 2012، قبل أن تتسبب في إسقاط الرئيس " روش مارك كريستيان كابوري - Roch Marc Christian Kaboré " في بوركينا فاسو عام 2021.

حظيت الحالات الأخيرة للانقلابات العسـكرية في إفريقيا بدعم شـعبي كبير، وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه لمجموعة من العوامل أبرزها الممارسـات السـلبية للحكومات المنتخبة بما في ذلك ضـعف أدائها في معالجة القضـايا الوطنية الكبرى كتحقيق الاسـتقرار ومكافحة الفسـاد[vi]، حيث ارتفعت حالات الفسـاد بشـكل صـاروخي في بعض الدول الإفريقية، في حين أن معدلات الفقر في ازدياد مطرد. لم تكن حالة حقوق الإنسان والحريات المدنية أفضل مما كانت عليه في ظل حكم الجيش. وحتى مع وجود مظاهر للديمقراطية، بقي الفضاء السياسي فضاء إقصائي. على سبيل المثال، سجل مؤشر "إبراهيم للحوكمة الإفريقية" في عام 2020 انخفاضا في مجالات المشاركة والحقوق والإدماج والأمن وسيادة القانون على مدى العقد الماضي.

تشـعر الجماهير - وخاصـة الشـباب - بأنهم مسـتبعدون من المناقشـات السـياسـية، وقد أصـبحوا محبطين بشـكل متزايد من فكرة الديمقراطية نفسـها، إذا كان هذا هو كل ما يمكن أن تقدمه. اسـتمرت النزاعـات المتصـاعـدة في تهـديـد الأرواح والممتلكات، وهـو مـا يؤدي بـالنـاس على نحـو طبيعي بـأن يقـارنوا الأوضـاع الحالية بما كان يمكن الحصـول عليه من قبل. توفر هذه المشـاعر بيئة مواتية للجيش للقيام بانقلابات ناجحة، وهي ظاهرة أصبحت موضع ترحيب متزايد من قبل المدنيين. يعكس رد الفعل هذا افتقار الجماهير إلى الإيمان بالمؤسسات السياسية التي تحكمها نخب فاسدة ولفترات طويلة[vii]. واكب هذا الوضع صـعود لاعبين جدد يعملون وفق منطق مغاير كانوا أكثر تقبلا -ودفعا- في بعض الحالات لتدخل المؤسـسـة العسكرية لإعادة ضبط العملية السياسية من جديد والتخلص من التداعيات السلبية لاستمرار عدد من رؤسـاء الدول الإفريقية في مواقعهم لفترة طويلة، على نحو ما شـهده السـودان حيث أطيح بالرئيس"عمر البشـير" من الحكم في عام 2019 بعد ثلاثة عقود كاملة حكم خلالها السـودان[viii]. في مثل هذه الظروف، يمكن أن يُعزى العدد المتزايد من الانقلابات العسـكرية إلى رغبة الجيوش في تثبيت الوضـع القائم، عندما تكون صلاحياتهم وامتيازاتهم الراسخة مهددة[ix].

في الواقع، كانت أغلب الانقلابات العسكرية التي حدثت في إفريقيا مدعومة من قبل أطراف سياسية متنافسـة، تسـعى للحصـول على الدعم العسـكري.عن طريق تسـييس الجيش، في هذا الإطار تحاول بعض الأحزاب السياسية إيجاد متعاطفين مع الجيش بهدف اغتصاب السلطة في أوقات الأزمات. وخير دلالة على ذلك الانقلاب العسـكري في عام 2012 في مالي الذي حصـل على دعم العديد من الأحزاب السـياسـية على الرغم من إدانة المجتمع الدولي بالإجماع. وفي ساحل العاج واصل الموالون للرئيس السابق "لوران غباغبو- Laurent Gbagbo " حشـد دعم المتعاطفين مع الجيش للمسـاعدة في تقويض سـلطة الرئيس "الحسـن واتار- Alassane Ouattara" هذه الأفكار السـياسـية العسـكرية تمثل أمثلة على موضـوع إفريقي مشـترك، وهو اعتماد الجهات السياسية الفاعلة على الجيش بدلا من الجماهير لدعم قضاياها[x].

هناك عامل رئيسي آخر غالبا ما يتم تجاهله مما يجعل عملية الوصول للسلطة عن طريق القوة عملية متكررة، وهو مرتبط بعملية إصلاح قطاع الأمن. كان من المتوقع أن يتم إعادة هيكلة الجيش بما يتوافق مع المبادئ الديمقراطية، في أعقاب برامج التحول الديمقراطي في التسعينيات. ومع ذلك، لم يتم عمل الكثير لإعادة هيكلة الجيش وتمكينه من العمل بشكل صحيح في ظل نظام ديمقراطي. في بعض الحالات، حافظ القادة المدنيون على الهيكل العسكري القوي والذي مكن الأنظمة العسكرية من الحكم. لقد كان هدف السياسيين المدنيين السيطرة الكاملة على الفضاء السياسي بأقل تكلفة، لأن تكلفة تغيير هيكل السلطة قد تكون عالية، وقد تعود عليهم بالسلب من حيث موقعهم في السلطة. أدى الفشل في معالجة القضايا الأساسية، مثل الهيمنة العرقية والتمثيل غير الكافي لمختلف المجموعات المتنافسة داخل الجيش، وتعدد مراكز القيادة ودمج الوحدات شبه العسكرية في بنية المؤسسة العسكرية، إلى عودة الانقلابات العسكرية[xi].

هكذا يظهر أن الدولة الإفريقية الحديثة فشلت في بناء نظم سياسية مدنية توقف عجلة الإنتقال القسري اللامتناهي للسلطة، وهو ما يطرح التساؤل المتكرر حول الأسباب التي أدت إلى ذلك. وهنا نجد مجموعة الأفكار التي حاولت تفسير سبب هذا الإخفاق. يسلط الباحث "كويسي آنينج-Kwesi Anning"، الذي يعمل في "معهد كوفي عنان لحفظ السلام" الضوء على أسباب الانقلابات وليس ما يترتب عليها، إذ أن الانقلابات العسكرية في النهاية هي نتائج لأسباب ومعطيات سياسية واقتصادية، وأهمها هو خرق الحكام للدستور وتشبثهم بالسلطة حتى بعد انتهاء العهدات الرئاسية، وهو ما يشجع العسكريين على خرق الدستور أيضا وتنفيذ انقلابات عسكرية. ويشير "إيثان كابستاين-Ethan Capstein"، الباحث بجامعة "برينستون" وصاحب كتاب (مصير الديمقراطيات الناشئة)، إلى أن الديمقراطيات الناشئة كثيرا ما تنتكس وتقع ضحية الانقلابات العسكرية عندما تفشل في تحقيق العدالة الاجتماعية، وكذلك عندما تبقى الثروة الوطنية في يد نخبة صغيرة في أعلى الهرم، بينما تعاني الفئات الشعبية الواسعة من انعدام الفرص الاقتصادية. وحسب "كابستاين"، فإن عجز الديمقراطيات الناشئة عن حل إشكالية الانقسامات العرقية داخل الدولة، وتحول الأطر القبلية إلى مجموعات سياسية داخل الحكومة والبرلمان، يدفع الفئات القبلية التي أقصيت من العملية الديمقراطية إلى أساليب غير دستورية للوصول إلى السلطة، ومن بينها دعم الانقلابات العسكرية[xii]. حاول "جون فرانسوا بايار- Jean-François Bayart" بلورة نظرية سياسية أطلق عليها "نظرية ملء البطون"، وقد حاول الأخير فهم أسلوب الحكم في إفريقيا وسلوك الأفراد والجماعات فيها، فقام بتسمية كتابه سياسة ملء البطون نسبة إلى التعبير الكاميروني، في إشارة منه إلى طريقة الحكم، أو كما كان يقول فوكو (إمكانية الحكم) في إفريقيا جنوب الصحراء وقد بين بايار أن الوصول والاستحواذ على السلطة هو السبيل الوحيد والأمثل للمشاركة في تقسيم الكعكة، بسبب طغيان الفساد وتفشيه في الدول الإفريقية. هذا الفساد اتخذ شكل تواطؤ بين الكبار والصغار، بل أصبح شعارا للمزايدات السياسية لدرجة أن أحد الأحزاب النيجيرية اتخذ شعارا، لحملته (أنا آكل وأنت تأكل)، ولكن الواقع يثبت أن الجميع لا يأكلون على حد السواء إذ إنه لا يمكن مقارنة ما "يأكله" كبار السياسيين بما "يأكله" باقي المواطنين. فكبار السياسيين يملكون، المفتاح السري لهذا الشعار: كلما زادت سلطتك زاد نهبك. إن الذين يتسابقون نحو السلطة خلقوا نظاما زادت درجة إغتنائهم السريع والفاحش. ولكن وفي حالة إحساس الكبار بأن هذا النظام تستفيد منه فئة بشكل كبير دون فئة أخرى فإنها تثور وتنفذ الانقلابات العسكرية من أجل إعادة توزيع الثروة وخيرات البلاد بين كبار السياسيين كما حدث في غينيا سنة 1975 بعد وفاة " أحمد سيكو توري-SékouTouré Ahmed"، حيث انقلب العسكريون بعد فترة قصيرة من جنازة الرئيس ووضعوا حدا لاحتكار عصابة المافيا الممسكة بالسلطة منذ 25 سنة، وهكذا ترتبط سياسة ملء البطون بالعديد من المجالات، فمن الناحية السياسية تترجم هذه السياسة راديكالية الدولة وإجرامية ممارساتها، والانتقال من الصراع العصبي إلى الصراع العسكري كما هو الحال بالنسبة إلى النموذج التشادي، والأوغندي وحتى المالي مؤخرا[xiii].

ثانيا: العوامل الخارجية المؤدية لحدوث الانقلابات العسكرية في إفريقيا

تعتبر العوامل الخارجية إحدى أهم العوامل المفسرة لحدوث الانقلابات العسكرية ومآلاتها، فالقارة الإفريقية بشكل عام ومنطقة الساحل بشكل خاص التي تقع ضمن مناطق التنافس الدولي وتعد إحدى الساحات التي تشهد تنافسا اقتصاديا وجيوسياسيا محتدما بين العديد من القوى الدولية والإقليمية، نتيجة تمتعها "بوفرة الموارد البشرية والطبيعية، مما يوفر إمكانات هائلة للنمو السريع."وعلى الرغم من الوجود الفرنسي التقليدي في المنطقة، إلا أن قوى دولية أخرى بدأت بتهديد هذا النفوذ وتقليصه، أهمها، روسيا والصين، وكذلك هناك حضور يتوسع لأطراف إقليمية كتركيا. وفي هذا السياق، تؤدي الأجندات المتضاربة لهذه الدول إلى تعميق حالة عدم الاستقرار التي تعيشها دول المنطقة. هذا الوضع خلق ديناميكية تنافسية مستمرة بين قوى دولية وإقليمية على تثبيت موطئ قدم استراتيجي لها في بعض المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية. ويمكن ملاحظة فعالية هذا العامل في مرحلتي ما قبل الانقلاب العسكري وما بعده[xiv]

من المهم أن نلاحظ أن استقلال إفريقيا جاء في سياق دولي ميزته سياسات الحرب الباردة. كانت القوى العالمية مهتمة بإنشاء دول تابعة لها، وتأسيس نفوذها في جميع أنحاء العالم، وكانت هذه الدول المستقلة حديثا جذابة للقوتين العظمتين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ساهمت الحرب الباردة في صعود الحكم العسكري في القارة بطريقتين رئيسيتين. فمن ناحية، رأينا رعاية علنية للانقلابات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو الإتحاد السوفيتي، من أجل تحييد نفوذ الآخر في إفريقيا. ومن ناحية أخرى، شكلت الحكومات العسكرية تحالفات مع أي من القوتين الرئيسيتين من أجل بقاء النظام العسكري في السلطة. ذهب الماركسيون إلى أبعد من ذلك، بحجة أن الانقلابات كانت نتيجة أهداف الإمبرياليين للتوسع ومصالحهم الاقتصادية. مع نهاية الحرب الباردة تفاءل الكثيرون لبداية الترويج لأفكار العولمة والتي تعد مبادئ الديمقراطية أبرزها، إلا أنه لا يزال في الواقع دور واضح للقوى الأجنبية في الانقلابات العسكرية في إفريقيا[xv].

إن دور القوى الخارجية لا يقتصر على دعم الانقلابات العسكرية ضد الحكومات المدنية، بل يمكن أن تقوم بدور الحامي لهذه الأخيرة من خطر الانقلابات مادامت توفر الأمن والاستقرار الذي تحقق في ظلهم مصالحها. إن استقرار نمط العلاقات المدنية العسكرية يعتمد على وجود طرف خارجي مستعد لتقديم العون الخارجي في حالة وجود ما يهدد الاستقرار والأمن الداخلي، وقد طرحت فرنسا دوما نفسها من خلال وجودها العسكري في العديد من مستعمراتها الإفريقية السابقة، على أنها عامل استقرار لحماية الأمن الداخلي والخارجي لهذه الدول. يعني ذلك أن فرنسا لن تسمح بتغيير أنظمة الحكم المدنية بما يضر بمصالحها في دول مثل السينغال وتوغو والكاميرون وجيبوتي، ولا شك أن الوجود الأمريكي والغربي اليوم في القارة الإفريقية بحجة محاربة الإرهاب، وإقامة علاقات وثيقة مع قادة الجيوش الإفريقية يمثل متغيرا مهما في تحديد حركة العسكر إزاء السلطة المدنية الحاكمة، حيث تشير التقارير الأمريكية أن القيادة الإفريقية "أفريكوم-Africom" تمتلك العديد من القواعد والمنافذ داخل إفريقيا، كما أنها تقوم بعمليات

استخبارية، وترسل قوات خاصة للعديد من البلدان في منطقة الساحل والصحراء وهي، مالي وموريتانيا وبوركينافاسو والنيجر وتشاد كجزء من عملية "بورخان-Barkhane"، وتهدف هذه العملية المتمركزة في تشاد إلى مواجهة خطر تهديد الحركات الجهادية عبر منطقة الساحل الكبير[xvi]

إن معظم الانقلابات التي وقعت في إفريقيا كانت في مستعمرات فرنسية سابقة، مما يثير تساؤلات حول حقيقة تحول المستعمرات السابقة إلى دول مستقلة، والدور المستمر للمستعمرين السابقين، وكيف يؤثر ذلك على المناخ السياسي لهذه الدول. يكشف انخراط فرنسا في سياسات المنطقة عن رغبة كامنة في استمرار حماية مصالحها في مستعمراتها الإفريقية السابقة. ومع ذلك، هذا يعني أن فرنسا تواجه ظروفا صعبة في مجال التدخل العسكري، على سبيل المثال، بعد وفاة الرئيس السابق إدريس ديبي، أعلنت فرنسا صراحة دعمها للانقلاب العسكري في تشاد، قائلة إنه كان ضروريا لأسباب أمنية. علاوة على ذلك، يمكن القول إن العمليات العسكرية الفرنسية مثل "عملية برخان" قد فشلت في دول مثل مالي، التي قرر منها "إيمانويل ماكرون-Emmanuel Macron" مؤخرا سحب جميع القوات. وقد أتاحت هذه التقلبات المستمرة في التدخل الأجنبي للمجالس العسكرية المحلية الفرصة لاستغلال انهيار الأنظمة الديمقراطية. كان هذا هو الحال في بوركينا فاسو ومالي، حيث يتخذ الناس الآن روسيا كبديل أفضل لفرنسا. تتخذ روسيا من مجموعة "فاغنر-Wagner"، وهي شركة أمنية خاصة مملوكة لها، أداة للتأثير في واقع الدول التي تعاني من النزاعات لتعزيز مصالحها[xvii]، حيث تقوم بدعم نشاط الانقلابات العسكرية في إفريقيا. حافظت روسيا، غالبا عبر مجموعة "فاغنر"، على علاقة وثيقة مع الجيش طوال فترة الانتقال الديمقراطي في السودان، وبحسب ما ورد من معلومات فقد دفعته للاستيلاء على السلطة، في مقابل ضمان مصالحها. من المرجح أن يمنح المجلس العسكري السوداني منفذا بحريا لروسيا في بور سودان، مما يمنح روسيا موطئ قدم عسكري في ممر البحر الأحمر شديد الأهمية، وتستمر قوات "فاغنر" أيضا في العمل في غرب السودان لدعم تهريب الذهب وغيره من عمليات الاتجار غير المشروع عبر جمهورية إفريقيا الوسطى. وفي مالي، أدت حملات التضليل الموالية لروسيا إلى الإنتقاص من سلطة الرئيس المنتخب ديمقراطيا "إبراهيم بوبكر كيتا" في العام الذي سبق انقلاب أوت 2020، وقد ساهمت هذه الرسائل في تأجيج احتجاجات المعارضة ضد كيتا والتي استُخدمت كمبرر للانقلاب. ومن الجدير بالذكر، أن العديد من أعضاء المجلس العسكري سبق لهم أن درسوا في روسيا، وللتعويض عن افتقارهم للشرعية المحلية، يتوق صانعوا الانقلاب إلى الحصول على الرضى الدولي. وهذا ما يمنح الجهات الخارجية مزيدا من النفوذ من خلال التنازل عن سيادة الدولة. وقد دفع الانقلاب في مالي، على سبيل المثال، المجلس العسكري إلى التفكير في دعوة المرتزقة الروس، وهو إجراء من شأنه إعادة تشكيل الأمن والسياسة الخارجية في مالي. فعلى الأغلب لن يكون تأثير مثل هذا القرار، الذي اتخذه ضباط عسكريون غير منتخبين يعملون خارج الإطار الدستوري وفي غياب المساءلة العامة، في مصلحة المواطنين الماليين، لكنه من المؤكد أنه سيعزز النفوذ الروسي.

هناك قوى أخرى جديدة تحاول تعزيز نفوذها في إفريقيا على غرار الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر[xviii] وتركيا.

أثار هذا الواقع الحديث عن قضايا جديدة للحفاظ على الأمن الإقليمي[xix]. في هذا الإطار ترى "إيمان زهران" خبيرة العلاقات الدولية أن ثمة عاملا مهما آخر يجدر النظر إليه وإعادة تقييمه، والمتعلق بإعادة إنتاج الأدوار الدولية المتباينة بالقارة الإفريقية، أو ما يعرف بـــ"الكولونيالية الجديدة". وهنا تقدم زهران النشاط الروسي الجديد في غرب إفريقيا كمثال يساق الآن في تقييم التغيرات التي حدثت في المنطقة، حيث تسعى روسيا لتوظيف مشاعر السخط ضد التدخل الغربي، وبالأخص التدخل الفرنسي، وهذا الأخير يستغل بدوره هذا التدخل ويضعه ضمن إطار استمرار الهيمنة الاستعمارية والاستغلال الاقتصادي لدول المنطقة، بينما تسعى روسيا - في المقابل – إلى تقديم نفسها على أنها قوة فاعلة في استراتيجية مواجهة الإرهاب والدفاع عن الأنظمة الموالية وضمان الاستقرار بالمنطقة، وهو ما قد يدفع إلى التحول في شكل صراع، إذ لن يقتصر فقط على مدارات الانقلابات العسكرية، بل سيتخطى الأمر حاجز صراعات النفوذ وتقاسم المناطق بين الفواعل الدولية بالقارة الإفريقية[xx].

إن عدم تحرك القوى الأجنبية الكبرى ضد موجة الانقلابات كان عاملا مساهما رئيسيا في تشجيع إنتقال السلطة بالقوة . لم تتجاوز تحركات القوى الدولية مستوى الإدانات، إذا لم يرافق ذلك، أي تدابير عقابية أو تحذرية جادة وقوية للانقلابيين من طرف القوى الأجنبية والمنظمات الحكومية الدولية. إن أيا من هذه الانقلابات لن تطالها عقوبات خطيرة لأنها تحدث في دول تعتمد عليها هذه القوى اقتصاديا. إن اتخاذ إجراءات جادة ضد مدبري الانقلاب، من المحتمل أن يؤدي لانخفاض في عدد الانقلابات العسكرية، ولكن لسوء الحظ، بدأت بعض القوى الكبرى العمل بالفعل مع الأنظمة العسكرية الجديدة[xxi]، مما شجع القوى الانقلابية على إستغلال هذا التنافس الدولي المحتدم حول القارة الإفريقية في زيادة طموحاتها للوصول للسلطة بالطرق القسرية، حيث استفاد الضباط من وجود حلفاء وقوى بديلة قادرة على تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يخفف من الضغوط الخارجية عليها، في مؤشر على تغييرات واضحة في بنية النظام الدولي وبروز قوى منافسة للقطب الأميركي الذي انفرد بالهيمنة منذ تسعينات القرن الماضي.

رغم وجود مؤسسات دولية وإقليمية تنص مواثيقها على إدانة التغييرات غير الدستورية للسلطة يفترض أن يشكل عائق أمام أية محاولة انقلابية، فإن أداء هذه المؤسسات إزاء الانقلابات الأخيرة ربما كان عامل تشجيع أكثر منه مصدر تخوف أمام العسكريين الراغبين في القيام بانقلاب، فمجلس الأمن الدولي منقسم نتيجة الصراع بين كتلتين: روسيا والصين والمنظومة الغربية، في حين أن المعايير المزدوجة في قرارات الاتحاد الإفريقي ذات الصلة بالانقلابات الأخيرة كشفت التآكل التدريجي للإجماع على رفض التغييرات "غير الدستورية للحكومات" بل إن منظمة "الإيكواس-ECOWAS"(المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا) التي كانت الأشد صرامة في قراراتها أسهمت في تعقيد الأزمة في غينيا من خلال قبولها بنتائج استفتاء تحايل من خلاله الرئيس "ألفا كوندي-Condé Alpha" على الدستور للحصول على ولاية ثالثة[xxii]، مما ولد إنعدام للثقة بالنظام الانتخابي العام، وأتاح للنخبة العسكرية مساحة أكبر للمناورة والمطالبة بدورها في هذه اللعبة السياسية[xxiii]. الأمر الذي أسهم في نهاية المطاف بشكل مباشر في وقوع الانقلاب. لم

تسطع العقوبات التي فرضها الإتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تحقيق النتائج السياسية الضرورية لكبح الانقلابات العسكرية، فقد أدت العقوبات المفروضة على مالي في ماي 2020 وفي غينيا في سبتمبر 2021 إلى نتائج عكسية، حيث جلبت الدعم الشعبي للقيادة العسكرية على الرغم من تأثير الحظر التجاري وإغلاق الحدود على الشركات، إلا أن القادة العسكريين ما زالوا في مناصب السلطة[xxiv].

لا يمكن فصل الانقلابات الأخيرة في إفريقيا عن سياق العالمي الذي تواجه فيه الديمقراطية العديد من التحديات، فمؤشر "إيدلمان-Edelman" للثقة في الحكومات يكشف عن تراجع كبير في ثقة المواطنين في الدول الديمقراطية بحكوماتهم، في حين أن مؤشر "فريدوم هاوس-Freedom House" للدول الحرة يشهد انخفاضا في عدد الدول الحرة ولا سيما منذ عام 2015[xxv].

ثانيا: كيف تؤثر الانقلابات العسكرية على الاستقرار السياسي في إفريقيا

لتسهيل فهم هذا الموضوع كان لا بد من أن نستهله بتقديم شرح موجز لمفهوم الاستقرار السياسي،.في هذا الإطار هناك اتجاهين رئيسيين في تعريف مفهوم الاستقرار السياسي، الأول، يرى أن الاستقرار السياسي يعني قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق الحدود دعما لشرعيته وفاعليته، وهو نفس ما ذهب إليه تعريف آخر من أن الإسقرار السياسي هو مدى قدرة النظام على التعامل مع الصراعات والأزمات التي تحدث داخل المجتمع بحيث يتم السيطرة عليها والسعي لعدم تفاقمها، كما يرتبط بمدى تحقيق الإصلاح والعدالة الإجتماعية في المجتمع. وفي المقابل هناك اتجاه ثاني يعتمد على التركيز على مدى دوام النظم في الحكم بغض النظر عن كونها ديمقراطية من عدمه، بعضها ركز على المنظور الاقتصادي بمعنى أن استقرار النظام مرتبط بمدى توفير الحاجات الأساسية للمواطنين[xxvi].

هناك إتجاه ثالث حاول أن يتخذ من مقاربة تحديد مفهوم عدم الاستقرار السياسي لتعريف نقيضه وهو الاستقرار السياسي ولكنه في نهاية لا يخرج عن نطاق الإتجاهين الأولين من حيث الجوهر، وعلى هذا الأساس يقول، "حمدي عبد الرحمن حسين" أن عدم الاستقرار السياسي يرتبط بمدى قدرة النظام السياسي على التعامل مع المتناقضات في المجتمع. وإن عدم قدرته على التعامل مع تلك المتناقضات تجعل شرعية النظام السياسي تتناقص، وهنا يصبح تغيير النظام أمرا مقبولا. ترى الدكتورة "نيفين مسعد" بأن الاستقرار السياسي لا يقترن بغياب مظاهر العنف من خلال القمع من قبل السلطة الحاكمة لأن هذا سيحدث على المدى البعيد حالة عدم استقرار سياسي، فلو تحقق الاستقرار السياسي في ظل ممارسة أساليب القمع من السلطة الحاكمة فإن هذا لا يعني بأن الوضع مستقر حيث يقوم هذا الاستقرار على القسر والإكراه ويظل الصراع كامنا حتى ينفجر ويحدث حالة من عدم الاستقرار

السياسي[xxvii]. ومن خلال هذه التعاريف يمكن اعتبار تعريف "جونسون ستيفنسون- Johnson Stephenson" الأكثر توصيفا لحالة عدم الاستقرار والذي يرى"بأن حالة عدم الاستقرار السياسي هي حالة تصيب النظام بانهيار الإطار المؤسسي وحلول العنف مكان الخضوع للسلطة بهدف تغيير أشخاص أو سياسات أو الوصول للسلطة من خلال أعمال تتخطى الطرق الشرعية للتغيير السياسي، يربط "جنسون" بين الانهيار المؤسسي الذي يؤدي إلى انهيار تام في كل مرافق الدولة والمجتمع، وهو ما يؤدي إلى انفراط عقد الأمن وظهور أعمال العنف والشغب والسرقات والقتل وحينها يتولد لدى أفراد الشعب شعور بعدم الأمان، ويسود بالتالي في تلك الدولة فراغ دستوري وقانوني إن جاز التعبير وبذلك يدخل البلد في وضع سياسي غامض يسوده مفهوم "حرب الكل ضد الكل" وقد تحدث هذه الحالة نتيجةالصراع بين قوى سياسية وحزبية تسعى كل منها إلى تحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصلحةالوطنيةالعليا[xxviii] .

في السياق الإفريقي هناك عدة مؤشرات يمكن القياس عبرها درجة عدم الاستقرار، مثل تلك المؤشرات التي وضعتها مؤسسة "محمد ابراهيم الإفريقية" والتي يعرف بمؤشر ابراهيم للحوكمة الإفريقية والذي يصنف درجة عدم الاستقرار السياسي في الدول الإفريقية حسب ممارسات حكوماتها في مجال الحوكمة وحقوق الإنسان والاستدامة الإقتصادية، ويشمل المؤشر بذلك عدة أبعاد منها البعد الخاص بالأمن ويتضمن غياب مظاهر العنف السياسي وصور العنف ضد المدنيين والهجرة القسرية كما يشمل مؤشرات أخرى للحوكمة تتعلق بقدرة الدولة على ممارسة وظائفها الرئيسية وسيادة القانون. وبصورة عامة أظهر التقرير الأخير أن قيمة مؤشر الحكم الرشيد في إفريقيا قد اتخذ خلال عام 2019 اتجاها تناقصيا لأول مرة منذ عشر سنوات حيث انخفضت قيمة المؤشر بين عامي 2018 و2019 في أكثر من نصف الدول الإفريقية، بينما أظهرت 34 دولة إفريقية فقط تحسن في قيمة المؤشر[xxix].

تؤثر طبيعة النظام السياسي سواء أكان ديمقراطيا، أو عسكريا، أو تسلطويا" على الاستقرار السياسي، وهذا ما ذهب إليه "إميل دور كايم-Durkheim Émile"، حيث اعتبر أن السلطات التي تؤمن بالمشاركة السياسية والمبادئ الديمقراطية واستغلال الموارد واحترام الإبداع[xxx] الفردي وخلق حالة من التنافس ضمن أسس الكفاءة والجودة، وهي المجتمعات الأكثر استقرارا. أما النظم العسكرية والسلطوية فهي تتعاطى مع مسألة الاستقرار ليس بوصفه محصلة نهائية للعديد من الشروط الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والأمنية، وإنما بوصفه نتاج القوة المادية وممارستها تجاه الفئات والنخب الإجتماعية الأخرى. فهذه النظم تربط بين الاستقرار السياسي والقبضة الأمنية، وبالتالي لا يتم التركيز على جانب الحريات والمشاركة السياسية بقدر التركيز على جانب الإذعان والخضوع للسلطة باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة للاستقرار. لكن يلاحظ أن هذه الفكرة كما سبق القول تؤدي إلى استقرار مؤقت وليس استقرار دائما بسبب وجود حالة من الكبت والقهر داخل فئات كثيرة من الشعب تنتظر اللحظة المناسبة لإنفجارها تعبيرا عن رفض النظم المستبدة، ولا سيما إذا ارتبط ذلك بحالة من التردي الاقتصادي[xxxi]. من خلال ما تقدم نستطيع أن نقول أن هناك تلازم بين ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والعنف، حيث تعتبر

الانقلابات العسكرية أحد أهم مظاهره سواء من حيث الفعل في حد ذاته أو من حيث النتائج المترتبة عنه[xxxii].

إن أخطر ما يقوم به القادة العسكريين الانقلابيين هو العبث بمؤسسات الدولة، من أجل خلق ساحة لعب غير متكافئة ضد المعارضة، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي. إن المأساة تكمن في أن الصراع السياسي لا يتعلق موضوعه بالبرامج السياسية البديلة التي يمكن أن تعالج المشاكل الرئيسية مثل الفقر والمرض والأمية، ولكن مجرد قتال حول من يمكنه الوصول إلى موارد الدولة. إن النخب العسكرية الإفريقية العازمة على التمسك بالسلطة وبأي ثمن حتى ولو أدى هذا السلوك لتهديد الاستقرار السياسي لبلادهم.

إن العملية الديمقراطية متعددة الأحزاب في ظل حكم العسكر في معظم البلدان الإفريقية كانت مصحوبة بالعنف السياسي أثناء إجراء العمليات الانتخابية كجزء من عملية الدمقرطة. غالبا ما تتم رعاية معظم أعمال العنف في مثل هذه الحالات، لصالح الممسكين بالسلطة، في حين تقوم الجماعات المختلفة التي تناضل من أجل الوصول للسلطة بنشر العنف المأجور، في شكل جماعات وميليشيات وعصابات غير رسمية. في ظل هذه الأجواء يبدو العنف بين الناس الذين يخسرون الأرواح والممتلكات، وكأنه أمر عادي[xxxiii]، ولكنه في الحقيقة يؤسس لحالة من السخط السياسي والإجتماعي بين المواطنين داخل الدولة. بمعنى أن ثمة علاقة تفاعلية بين عدم الاستقرار السياسي والأنظمة الحاكمة، سواء فيما تتخذه من قرارات وسياسات، أو ما تقوم به من ممارسات، تتناقض أو تؤثر على مصالح الغالبية العظمى من أفراد وجماعات الشعب. في أغلب الأحيان، شيوع حالة السخط بين الجماهير يدفع تلك الأنظمة الحاكمة، للتمادي والمغالات في اتخاذ قرارات، ضد الحقوق والحريات السياسية. في واقع الأمر، التوترات السياسية، التي حدثت في الفترة مابين 1996 و2001 في العديد من الدول الإفريقية على مستوى مناطق القارة الخمسة (بوتسوانا، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، ساحل العاج، مصر، غينيا الإستوائية، إثيوبيا، الجابون، غانا، كينيا، مالي، موريشيوس، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، نيجيريا، السنغال، جنوب إفريقيا، تنزانيا، أوغندا وزمبابوي.) ارتبطت إلى حد كبير بالقرارات السياسية القمعية لأنظمتها الحاكمة.

إن تغييرات الحكم العنيفة، عبر تدخل القادة العسكريين في الحياة السياسية، وتزعمهم للانقلابات العسكرية.ولدت حالة من عدم الاستقرار، تعكس حالة من الإنحراف السياسي انطلاقا من مرحلة ما قبل الإستقلال، والتي كانت تركز على انهاء الإستعمار وترسيخ الإستقلال والإهتمام بالأمور المتعلقة بالتنمية الشاملة، والإنشغال بتركيز السلطة والتشبث برموزها وبمصالح النخبة الحاكمة عبر محاولة إيهام الشعوب الإفريقية بمفاهيم الأزمة الدائمة إن مسار الثورة لم ينتهي بعد، فقد اتسمت النظم الإفريقية بالطابع الراديكالي، والترويج لموضوع العدو الخارجي، والإستعمار الجديد، وهو الأمر الذي أسهم في إعتلال النظم السياسية الإفريقية، نتيجة الإسراف والإستنزاف للموارد في استيراد الأسلحة وتكديسها، والدخول في مغامرات عسكرية داخلية، أو مع الدول المجاورة[xxxiv].

لايوجد طريق أكثر إختصارا للوصول لمزايا الحكم غير المستحقة أقصر من طريق الإستيلاء على الحكم عبر إنقلاب عسكري. لهذا وفي ظل الظروف التاريخية والموضوعية التي مرت بها الدول الإفريقية نجد أن العسكرة هي السمة المشتركة للحكم الإفريقي، إذ تسيطر الانقلابات العسكرية، على قوس واسع من دول القارة. حيث يكافح الحكام وشاغلو المناصب للبقاء في السلطة، ويحارب المعارضون للاستيلاء عليها أيضا فقد شهدت دول مثل نيجيريا وغانا وجمهورية إفريقيا الوسطى أكثر من خمسة انقلابات. على أن التمرد ضد الحكومة لا يفسر بالصراع على الحكم فحسب وإنما كذلك بالصراع على الموارد، إذ أن المنافسة على الموارد تتطور إلى صراع. والمشكل أن الوصول إلى الموارد هو ما يساعد على تمديد الحروب، بحيث تغير دوافع الصراع من المظالم إلى الجشع، فعندما تكون الموارد قابلة للنهب، يميل الصراع للعنف[xxxv]، في شكل انقلابات عسكرية كأبرز صورة له، حيث تقوم النخبة العسكرية المسيطرة على الجيش بالقيام بانقلابات كثيرة ينتج عنها الفوضى وإنعدام الاستقرار السياسي.

تولد عملية السيطرة على السلطة عن طريق القوة حالة من تفاقم الفساد الذي بدوره يزيد من معدلات عدم الاستقرار السياسي. ففي كثير من الأحيان، قام العسكر بتطبيق سياسة متساهلة على الفساد والمفسدين، إنه من الأمور المحسومة أن يكون لتدخل العسكر في الحياة السياسية الإفريقية مفاسد على المديين القريب والمتوسط.

مارست الأنظمة السياسية العسكرية الإفريقية الفساد ودعمته في بلدان كثيرة، سواء أكان الحكم بأيدي القادة عسكريين بصورة مباشرة أم بواسطة بعض النخب المدنية. هناك الكثير من المؤسسات لم يدخلها الفساد إلا بعد تولي العسكر الحكم، حيث غض هؤلاء الطرف عن البيروقراطية أو قدموا تنازلات لها حتى تشاركهم وتسهل لهم الحكم، ولذلك كان الفساد يجري برعاية المؤسستين الأمنية والعسكرية، وتحت بصرها.

في ظل حكم العسكر في نيجيريا مثلا، انتشر الفساد بصورة لم يسبق لها مثيل، حتى أن الحكومة ما عادت تخدم مصالح مواطنيها، وأصبحت السياسية على المستوى الفيدرالي أو المحلي تحت رحمة رجال أقوياء شكلوا شبكات زبونية إبان حكم العسكر، وهم الآن يستخدمون المناصب السياسية من أجل جمع ثروات لهم ولأتباعهم، ويشرح الكاتب النيجيري "نوهو ريبادو-Nuhu Ribadu" الوضع بكلمات وجيزة، تحمل أسى كبير، يصف فيها فترة ما قبل 1999 التي عاشتها البلاد تحت حكم الجيش، في إثر الانقلابات المتتالية، فيقول، فترة حكم العسكر كانت مثيرة للشفقة، وهي الفترة التي أصبح الفساد المبدأ الوحيد الموجه لكيفية إدارة شؤون الدولة، والتي شهدت تغييرا وتدميرا لكل شيء جميل في هذه البلاد.

تميز حكم العسكر في نيجيريا بصفتين بارزتين هما الفساد وسوء الإدارة، وهما في الوقت نفسه الصفتان اللتان سوغ بهما الجيش سابقا استيلاءه على السلطة، ولم يستطع الحد من الفساد ولا تطبيق الحكم الرشيد، بل أدى الأمر إلى تعميق الفساد وترسيخ عقلية القوة مما فاقم من مظاهر عدم الاستقرار السياسي في البلاد[xxxvi].

لقد بات مستقرا في أذهان المواطنين، من ناحية، والحكام، من ناحية أخرى في إفريقيا، أن المخرج في حالة عدم الاستقرار والعنف المتفشية في دولها، لن يكون سوى بإعادة النظر في السياسات والممارسات المتعلقة بالديمقراطية، وضرورة المشاركة السياسية لجميع القوى داخل تلك الدول. وذلك كوسيلة للحد من الصراع على السلطة واحتكارها، وإساءة توظيفها[xxxvii].

الخاتمة:

تعتبر مشكلة الإستيلاء المتكرر على السلطة بالقوة وخارج الأطر الدستورية معضلة إفريقية بامتياز، باءت كل المحاولات للخروج من دوامتها بالفشل، وذلك لأن أسبابها حقيقية ومتجذرة في الواقع الإفريقي.

نستطيع أن نقسم هذه الأسباب، لأسباب محلية وأخرى خارجية:

ترتبط الأسباب المحلية بالبناء التاريخي المشوه للنظام السياسي الإفريقي حيث لم تستطع المجتمعات الإفريقية الإتفاق على حل مرضي وشامل لمشكلة كيفية الوصول للسلطة السياسية وقواعد ممارستها، إذ كان السؤال الذي يشغل هذه المجتمعات غداة الإستقلال هو كيفية مواجهة تحدي بناء مشروع التنمية الشاملة وإحداث قطيعة مع الإستعمار باعتباره أولوية تتجاوز البحث في أي سؤال آخر. بعد مسار طويل في هذا الإتجاه وضحت الرؤية بأن لا تنمية دون استقرار سياسي المرتبط أساسا بالإجابة عن سؤال، كيف يمكن بناء النظام السياسي الإفريقي على أسس جديدة؟ ، وحتى وإن كان السؤال واضحا في مظهره كما يبدوا فإن الإجابة عليه تبدوا صعبة وغامضة. إن هيمنة النخب العسكرية المتعاطية للسياسة على النظام السياسي على حساب القوى المدنية يحدث اختلالا في موازين الأنظمة السياسية الإفريقية ويكبح من قدرتها على التعامل مع تحديات الواقع الإفريقي المعقد. يأخذ منهج العسكر في الحكم أحيانا طرقا متطرفة، فهم يدبرون الانقلابات العسكرية للإستيلاء على الحكم ويستبعدون خصومهم ومنافسيهم في السلطة، مما يولد حالة من المقاومة والمقاومة المضادة المشوبة بالعنف. في الواقع تتحمل النخبة العسكرية القسم الأكبر من المسؤولية لما آلت إليه الأمور من تدهور في الواقع الإفريقي إلا أن هذا لا يعفي باقي النخب المدنية من المسؤولية إذ لم تقدم شيء ذي قيمة في الفترات التي حكمت فيها تشجع الناس على دعمهم.

تلعب التأثيرات الخارجية في حدوث الإنقلابات العسكرية في إفريقيا دورا مهما إلا أنها ليست حاسمة مثلما تفعل التأثيرات الداخلية. شهدت الفترات التي أعقبت استقلال الدول الإفريقية ميلاد دول فتية وطموحة ولكنها هشة في الوقت نفسه مما جعلها محل إستقطاب من قبل الدول العظمى، كانت البداية من الإستقطاب الذي فرضته الحرب الباردة وأجنداتها المتضاربة، إذ شهدنا تأييد علني للانقلابات العسكرية في إفريقيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو الإتحاد السوفياتي من أجل توسيع نفوذ كل طرف وتحييد نفوذ الطرف المنافس. لم تشكل نهاية الحرب الباردة تحول كبير في مسألة الإستيلاء على

السـلطة بالقوة في إفريقيا حتى وإن كان الكثيرين تفاءلوا من إمكانية أن يمثل إنتشـار أفكار الديمقراطية بداية التسعينيات من القرن المنصرم بارقة أمل لتغيير الأوضاع للأفضل، إلا أنه في النهاية كانت الأوضاع على أرض الواقع هي الحاسـمة، حيث كان الجيش مهيمنا على النظام السـياسـي ويحظى بالدعم الخارجي مقابل ضـمان مصـالحهم، في مقابل كانت الطبقة السـياسـية المدنية ضـعيفة ومتشـرذمة وكان المجتمع منقسما على ذاته مما سهل من إمكانية تلاعب النخب العسكرية بتوجهاته.

لقد كان تأثير الانقلابات العسـكرية على الاسـتقرار السـياسـي في الدول الإفريقية ظاهرا للعيان، ويمكن أن نقول أن هناك تلازم بين ظاهرة عدم الاسـتقرار السـياسـي والانقلابات العسـكرية، إن طريقة وصـول العسـكر العنيفة للحكم وإسـتخدام القوة أو التهديد بها والتي تأخذ أشـكالا متنوعة كالقمع والتصـفية الجسـدية هي التي تولد مقاومة مضـادة وعنيفة تناسـبا مع الأسـاليب التي يتبناها من هم في السلطة.

إن الانقلابات العسـكرية وما يتبعها من عنف مولد للإضـطراب السـياسـي هي معضـلة تحتاج لإرادة قوية وجهد كبير للخروج منها، إذ أن كل من الظاهرتين مولدة للأخرى.

إذا اعتبرنا أن الانقلابات العسـكرية في إفريقيا هي ظاهرة تاريخية مرتبطة بالواقع الإفريقي المعقد، فإن الحل يكمن في التحلي بالشـجاعة للتعامل مع هذا الواقع. إنها معركة لا تقل أهمية وإسـتحقاقا من أهمية إستعادة السيادة الوطنية وطرد الإستعمار.

يجب أن يتمحور نقاش النخب الإفريقية في المسـتقبل حول الأسـاليب والطرق التي تمكنهم من بناء نظام سـياسـي تكون الكفاءة والإسـتحقاق هما المعيار الأسـاسـي للوصـول للسـلطة والخروج منها بعيدا عن الأسـاليب القهرية العنيفة التي تكون القوات المسـلحة محورا لها. إنها مسـألة حيوية لمسـتقبل الشـعوب الإفريقية، فحسـمها لصـالح القوى المدنية والمؤسـسـات السـياسـية القوية والمنتخبة هو الذي يضـمن مسـتقبل هذه الشـعوب. وهذا لا يعني إسـتبعاد الجيش من دائرة التأثير السـياسـي، بل إخضـاعه للرقابة القانونية والمساءلة السياسية دون الحط من قدر منتسبيه.

إن المسـألة الأخلاقية في سـلوك النخب الإفريقية أمر ضـروري وحتمي في أي نقاش حول شـروط التحول الـديمقراطي كما كان ضـروريا وناجحا في التغلب على الإسـتعمار، فلا يجب أن تركن النخب الإفريقية لما تفرضـه موازين القوى في الواقع لتحديد المسـارات السـياسـية، إن كسـر معضـلة العنف الموصول للسلطة وما يولده من عنف مضاد يستدعي لحظة تأمل خلاصتها أن هذا الوضع ليس في مصلحة أي طرف. لابد وأن النخب الإفريقية بعد هذا المسار السياسي الطويل قد وصلت لحقيقة أن لا جدوى من مواصـلة السـير فيه وأنه حان الوقت للإرتكاز على القيم الأخلاقية آخذين العبرة من تجارب الفشـل السابقة، وهذا من أجل مصلحة جميع الأطراف، والأهم من ذلك مستقبل دول القارة وشعوبها.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

1/ حمدي عبدالرحمن، الدولة المستحيلة في إفريقيا مسارات متناقضة (الأردن، عمان، لآن ناشرون وموزعون، 2020)

2/ سيد عبد العال، الانقلابات العسكرية في سوريا 1949-1954 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007)

3/ محمد سعيد أحمد بني عايش،الانقلابات العسكرية في العراق من 1958-1969 دراسة في العوامل الداخلية والإقليمية والدولية(الأردن، عمان، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع،2017)

2. الدوريات:

4/ بدر حسين شافعي، اتجاهات وامكانيات إعادة الاستقرار في العالم العربي، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 75 (السنة 20 ربيع 2016)

5/ الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا :حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي، المجلد 36، العدد 422 (30 أفريل 2014)

6/ عبد القادر محمد علي، موجة الإنقلابات في إفريقيا جنوب الصحراء: العوامل المشتركة والسيناريوهات، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، (7- فيفيري 2022)

7/ ناصر صالح، عدم الاستقرار السياسي المفهوم والمؤشرات، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات (06سبتمبر2019)

8/ نبيل زكاوي، معضلة الأمن في إفريقيا: هياكل الأزمة وفرص الإصلاح، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، (19أكتوبر2021)

3. مقالات الجرائد:

9/ محمد عبده حسنين، "«عدوى الانقلابات» تتسارع في غرب إفريقيا أنظمة هشّة وتنافس دولي وإرهاب عثرات على طريق الديمقراطية"، الشرق الأوسط، 2022/2/12

4. المنشورات الإلكترونية:

10/ أحمد أمل، "تفكيك سردية " عودة الانقلابات" العسكرية في إفريقيا، قضايا وتحليلات-إفريقيا"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 14 مارس2022، شوهد في 2022/07/28، أنظر: https://cutt.us/Qx5Bh

10/ تقرير أبحاث 6 : الارتقاء بالاحتراف العسكري في إفريقيا، "عراقيل الاحتراف العسكري في إفريقيا"، مركز إفريقيا للدراسات الإستراتجية، بدون تاريخ نشر، شوهد 2022/08/08، أنظر: https://cutt.us/7jTgB

11/ جوزيف سيجل، "انقلابات إفريقيا ودور الأطراف الخارجية"، مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية،3 جانفي 2022، شوهد، 2022/08/04، أنظر: https://cutt.us/k8wjN

12/ سمير الباجوري، "إفريقيا بين حجري الرحى: غياب الاستقرار السياسي ومعضلة التنمية الاقتصادية(دراسة)"، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتجية،19ماي2021، شوهد، 2022/08/08 ، أنظر:https://cutt.us/ibQG4

13/ مصطفى خواص، "الفساد السياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كتب جوجل ، جانفي 2019، شوهد2022/08/22، أنظر:https://cutt.us/kz4FV

14/ الموسوعة الإلكترونية مقاتل من الصحراء، "دوافع التحولات الديمقراطية في إفريقيا وأسبابها"، الموسوعة الإلكترونية مقاتل من الصحراء، بدون تاريخ نشر، شوهد 2022/08/08، أنظر: https://cutt.us/obrl7

15/ يوسف كامل، "على كف جنرال. لماذا عادت الانقلابات العسكرية إلى إفريقيا؟"، سياسه بوست، 12نوفمبر2021، شوهد في 202/07/17 ، أنظر:https://cutt.us/cLS2V

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

1 :periodicals

16/ Antony Ongayo, Political instability in Africa Where the problem lies and alternative perspectives, Presented at the Symposium 2008: "Afrika: een continent op drift", The African Diaspora Policy Centre, Amsterdam1 (19th of September, 2008)

2 :electronic publications

17/ ABHISHEK MISHRA AND KENAN TOPRAK, "Africa's coup contagion: Factors driving an upsurge in military intervention", Observer Research Foundation,11/2/2022, seen in, 01/08/2022, Look https://cutt.us/0cjjM

18/ Bintu Zahara Sakor, Mohammed Sacko and Vamo Soko, "Military Coups d'État and Guinea's Rocky Road to Political Stability", blogs.prio, /10/7/2021, seen in, 09/08/2022, Look https://cutt.us/wp2KL

19/ Hakeem Onapajo, "Africa's "Coup Contagion": What is Driving the Rise in Military Intervention? Three questions", institutmontaigne, 21/3/ 2022, seen in, 02/08/2022, Look: https://cutt.us/BEJ5E

[i] محمد سعيد أحمد بني عايش،الإنقلابات العسكرية في العراق من 1958–1969 دراسة في العوامل الداخلية والإقليمية والدولية(الأردن، عمان، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع،2017) ص32

[ii] المرجع نفسه ص34

[iii] سيد عبد العال، الإنقلابات العسكرية في سوريا 1949–1954 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007) ص 24، 25

[iv] أحمد بني، ص33، 34

[v] Hakeem Onapajo, "Africa's "Coup Contagion": What is Driving the Rise in Military Intervention? Three questions", https://cutt.us/BEJ5E:institutmontaigne, 21/3/ 2022, seen in, 02/08/2022, Look

[vi] أحمد أمل، "تفكيك سردية " عودة الإنقلابات" العسكرية في إفريقيا، قضايا وتحليلات–إفريقيا"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 14 مارس2022، شوهد في 2022/07/28، أنظر :https://cutt.us/Qx5Bh

[vii] Onapajo, Look :https://cutt.us/BEJ5E

[viii] أحمد، أنظر :https://cutt.us/Qx5Bh

[ix] Abhishek Mishra And Kenan Toprak, "Africa's coup contagion: Factors driving an upsurge in military intervention", Observer Research Foundation,11/2/2022, seen in, 0 https://cutt.us/0cjjM:/08/2022, Look1

[x] تقرير أبحاث 6 : الارتقاء بالاحتراف العسكري في إفريقيا، "عراقيل الالتحاق بالاحتراف العسكري في إفريقيا "، مركز الإستراتيجية للدراسات، بدون تاريخ نشر، شوهد 2022/08/08، أنظر : https://cutt.us/7jTgB

[xi] Onapajo, Look :https://cutt.us/BEJ5E

[xii] يوسف الكمل، "على الرغم من العديد من الانقلابات العسكرية ، 12 نوفمبر 2021، شوهد في 202/07/17 ، أنظر :https://cutt.us/cLS2V

[xiii] الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا :حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي، المجلد 36، العدد 422 (30 أفريل 2014) ص 61، 62

[xiv] عبد القادر محمد علي، موجة انقالبات في إفريقيا جنوب الصحراء: العوامل المشتركة والسيناريوهات، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، (7–فيفري 2022) ص4، 5

[xv] Onapajo, Look :https://cutt.us/BEJ5E

[xvi] حمدي عبدالرحمن، الدولة المستحيلة في إفريقيا مسارات متناقضة (الأردن، عمان، لآن ناشرون وموزعون، 2020) ص298

[xvii] Onapajo, Look :https://cutt.us/BEJ5E

[xviii]جوزيف سـيجل، "انقلابات إفريقيا ودور الأطراف الخارجية"، مركز إفريقيا للدراسـات الإسـتراتيجية،3 جانفي 2022، شـوهد، 2022/08/04، أنظر: https://cutt.us/k8wjN

[xix]https://cutt.us/BEJ5E: Onapajo, Look

[xx]محمد عبده حسـنين، "«عدوى الانقلابات» تتسـارع في غرب إفريقيا أنظمة هشّـة وتنافس دولي وإرهاب عثرات على طريق الديمقراطية"، الشـرق الأوسط، 2022/2/12

[xxi]https://cutt.us/BEJ5E: Onapajo, Look

[xxii] محمد علي، ص6

[xxiii] Military Coups d'État and Guinea's Rocky Road to Political " Bintu Zahara Sakor, Mohammed Sacko and Vamo Soko, /2021, seen in, 09/08/2022, Look https://cutt.us/wp2KL/10/7, blogs.prio, "Stability

[xxiv]https://cutt.us/0cjjM:And Toprak, Look Mishra

[xxv] محمد علي، مرجع سابق ص7

[xxvi]بدر حسين شافعي، اتجاهات وامكانيات إعادة الاستقرار في العالم العربي، مجلة دراسات الشرق الأوسط (السنة 20 ربيع 2016) العدد 75 ص 15، 16

[xxvii]ناصر صالح، عدم الاستقرار السياسي المفهوم والمؤشرات، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات (06سبتمبر 2019) ص 4

[xxviii] المرجع نفسه، ص9

[xxix]سمير الباجوري، "إفريقيا بين حجري الرحى: غياب الاستقرار السياسي ومعضلة التنمية الاقتصادية(دراسة)"، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتجية،19ماي2021، شوهد، 2022/08/08 ،لأظر:https://cutt.us/ibQG4

[xxx] بدر حسين شافعي، ص17

[xxxi] بدر حسين شافعي، ص 19

[xxxii] بدر حسين شافعي، ص 27

[xxxiii] Antony Ongayo, Political instability in Africa Where the problem lies and alternative perspectives, Presented at the Symposium 2008: "Afrika: een continent op drift", The African Diaspora Policy Centre, Amsterdam1 (19th of September, p6, 7. 2008)

[xxxiv]الموسوعة الإلكترونية مقاتل من الصـحراء، "دوافع التحولات الديمقراطية في إفريقيا وأسـبابها"، الموسـوعة الإلكترونية مقاتل من الصـحراء، بدون تاريخ نشر، شوهد 2022/08/08، أنظر: https://cutt.us/obrl7

[xxxv]نبيل زكاوي، معضلة الأمن في إفريقيا: هياكل الأزمة وفرص الإصلاح، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، (19أكتوبر 2021) ص 4،5

[xxxvi]مصـطفى خواص، "الفسـاد السـياسـي في بلدان إفريقيا جنوب الصـحراء"، المركز العربي للأبحاث ودراسـة السـياسـات، كتب جوجل ، جانفي 2019، شوهد2022/08/22، أنظر:https://cutt.us/kz4FV

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الجزائر)

جامعة ** مولود معمري تيزي وزو** الجزائر

كلية الحقوق

الملتقى الدولي: التنمية في إفريقيا: بين التحديات الداخلية والتأثيرات الخارجية

الدولية

يوم: 05 سبتمبر 2023

استمارة المشاركة (عن بعد)

محور المداخلة: التحديات الداخلية للقارة في ظل التنمية في إفريقيا

عنوان المداخلة: التحدي الطاقوي والتحديات الخضراء للتنمية في الجزائر

الاسم واللقب: عبد الكريم محمودي

الدرجة العلمية: دكتوراه

المؤسسة: جامعة الجزائر 2

الايميل: mah.kr36@gmail.com

ملخص:

ازداد الاهتمام بالطاقات المتجددة نظرا لارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة، والتي هي بدورها ناتجة عن الطلب المتزايد على الطاقة الأحفورية، والتي تعتبر المصدر الرئيسي للطاقة العالمية والتي أصبحت من أهم مصادر انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري. وعليه فإن الاتفاق العالمي الذي هدف كل دول العالم إلى تطوير قطاع الطاقات المتجددة من خلال التزامها في اتفاقية باريس للمناخ، وهذا ما جاء في مختلف المؤتمرات التي عقدت في هذا الشأن، ولعل أهمها اتفاقية الجزائر للطاقات المتجددة والتي تعتبر من أهم المؤتمرات التي عقدت في الجزائر، وما يميز هذه الاتفاقية هو الوقت الذي أبرمت فيه، أين كان العالم يعاني من أزمة طاقوية حادة، وفي ظل الظروف الحالية التي يمر بها العالم من أزمة طاقوية، فإن هذه المصادر من الطاقات المتجددة، على غرار الأمواج والصين.

الكلمات المفتاحية:

الطاقة، المتجددة، الجزائر، الاستثمار

1. المقدمة:

تستنبط الطاقة البديلة من الموارد التي تتجدد مثل الشمس والرياح وغيرها فهي تتوفر في معظم دول العالم، ولهذا يزداد الاهتمام بالطاقات المتجددة في العالم خاصة بعد الدراسات التي أكدت أن الطاقة الأحفورية، البد وأن تنتهي يوما ما فمن الواجب أن تحل الطاقات المتجددة محل الطاقات التقليدية أو على الأقل تنضب والتي تتميز كونها مصدر أحد الموارد الطبيعية كالرياح والمياه والشمس، وأهم ما يميزها : أنّها غير ضارة وصديقة للبيئة، كونها التترك غازات ضارة تلوث الكربون بيسر استخدام هذا النوع من الطاقات يدعى بتقنيات نظيفة والتي تتسم بسيطة، والتتطلب تقنية كبيرة يعتمد عدد الدول فهي تعتبر عامل مهم العلاقة وطيد قبل التي تهتم فهي تعمل على تحقيق عمل على التخفيف من أضرار الانبعاثات الغازية، التي ينتج عنها من الطاقة الأحفورية التي تؤدي إلى أضرار وخيمة للبيئة خاصة في أماكن التي تستعمل فيها الألواح قبصورة على الطاقات المتجددة لفلوائد عديدة إذا ما استثمرت بطريقة عقلانية. من بينها الحفاظ على البيئة وتحقيق السرعة في إنتاج الطاقة على عكس الطاقة التقليدية.

1.1 إشكالية البحث:

في ما تكمن أهمية تغلل الطاقات المتجددة ومواردها أجل التقليل من استدامة والمحيط الاجتماعي في الجزائر؟

ويمكن طرح أسئلة فرعية تخدم الإشكالية كما يلي:

- ما هي إمكانيات الجزائر الاقتصادية والبيئية لتقلل من الطاقات المتجددة؟
- ما سبل تشجيع التوجه نحو استغلال في مصادر الطاقات المتجددة؟
- ما أهم انجازات الجزائر في مجال الطاقات المتجددة والوقاية البيئية والمحيط الاجتماعي؟

2.1 الفرضيات: يمكن طرح بعض الفرضيات منها:

- تمتلك الجزائر إمكانيات تؤهلها أن تكون رائدة في مجال الطاقات المتجددة.
- تحتاج الجزائر لبعض الإجراءات لتحقيق الأمثل في إنتاج واستغلال الطاقات المتجددة.
- الطاقات المتجددة هي الأفضل في الحفاظ على عكس الطاقات الأحفورية.

3.1. أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من الدور الذي تلعبه الطاقات المتجددة في تحقيق استدامة المجتمع الجزائري، وتحقيق العدل بين الأجيال الحالية واللاحقة في حقها من الطاقة الأحفورية، فالطاقة المتجددة تحظى باهتمام الأجيال اللاحقة.

4.1. أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى طرح موضوع الطاقات المتجددة باعتبارها موضوعا عصريا وطرق قليلة عن الطاقة التقليدية، التي تتسبب في الكثير من مصادر

الطاقة المتجددة ضعيفة، غير ملائمة بيئيا غير مناضجة، وتتجدد باستمرار، وهذا يتحقق في مجالات متنامية مستدامة وتطور المجتمع الذي يعيش فيه.

5.1. منهج البحث: اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ألننا رأيناه مناسبا لموضوع، حيث نصف الظاهرة ونتقيد بعرض المعطيات إلحصائية ونوعيها بالتحليل والشرح والتفسير.

6.1. الدراسات السابقة: توجد عدة دراسات تطرقت لهذا الموضوع من جوانب مختلفة نذكر منها:

- دراسة) أ. رياس خيرة(بعنوان" واقع وآفاق استثمار في الطاقات المتجددة في ظل التحديات الراهنة" والتي تمثلت في حالة الجزائر، مقال منشور في مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 18 المجلد 01، 2018 توصل إلى أنّه: الاهتمام الجزائر بشكل المباشر والثنائي لاستدامة، والطاقات المتجددة عن اهتمامات الدّول، وخاصة الاهتمام وذلك المتمثلة إلمكانيات ضخمة من الطاقات المتجددة وعليه فإنّ استغلالها وتطويرها أصبح ضرورة ملحة، واستراتيجية تنتهجها الجزائر في ظل الظروف الرّاهنة واعتمادها على الاقتصاد الوطني.

- دراسة)د. هيبة خليفي(بعنوان" واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة آفاقه مع إلشارة لحالة الجزائر مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد 01 جوان 2021، توصل إلى بعض النتائج منها: البدء على كل دول تتوفر فيها المكانيات أن تستفيد من تجارب الدّول التي سبقته في مجال استثمار في الطاقات المتجددة وضرورة إنشاء بنك للمعلومات إلشعاع الشمسي ودرجات الحرارة شدة الرّياح، وكمية الغبار وغيرها من المعلومات الدّورية الضرورية لاستخدام الطاقة الشمسي في الجزائر.

2. الطاقة المتجددة:

إنّ الدراسات المعاصرة في ميدان الاقتصاد والطاقة تثبت أنّ الطاقة التقليدية زائلة مهما طال الزمن لهذا اجتهد الاقتصاديون لتوفير البديل لهذا الزوال ما يحل محل الطاقات الأحفورية و هي الطاقات المتجددة التي تتجدّد باستمرار والتي مهدّدة بالزّوال أي أنّ" الطاقة المتجددة نضوب مصادر الطاقة التقليدية وتلوّث البيئة الناشئ عن شراهة الدّول الصناعية في حرق الفحم والبترول، ناهيك عن ارتفاع أسعاره بصفة مستمرة، وما يترتّب على ذلك من مشاكل اقتصادية وخيمة للدّول النامية، ومشاكل بيئية متعدّدة منها: التغيّرات المناخية والاختباس الحراري" (عبد الله ع.، 2009، الصفحات 143-144(كل هذه الأسباب دعت إلى الاهتمام والالتفات للطاقة المتجددة التي النجد ها تحتوي على هذه المشاكل الاقتصادية

والجيوّة وارتفاع أسعار النفط أجبرت بعض الدول التي تفتقر للطاقة النووية، والهدف من البحث في الطاقات البديلة هو: (أحمد س.، 2009، صفحات 143-144)

- التخلّص من عبء ارتفاع أسعار البترول وظروفه الحادّة، على مدى زمني كافٍ لتعديل سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وأيضا.
- تخفيف استخدام النفط سواء الاقتصادية أو السياسية، وسعي الدول النفطيّة، السيما العربية منها وعلى رأسها تلك الدول التي تمتلك رصيدا مهمّا ومؤثّرا.
- تقليل الاعتماد العالمي المتزايد من نضوب البترول أو ارتفاع أسعاره.
- التخلّص من الانبعاثات الجيوّة المترتّبة على إنتاج وحرق الوقود النووي "البترول والغاز الطبيعي والفحم" مثل التلوث وزيادة درجة الحرارة على سطح الأرض.
- الفرق بين الطاقات النووية والطاقة المتجدّدة هو أنّ هذه الأخيرة لا تزال في انتظار اعتمادها وتجدّدها، ويكون المصدر هو الطبيعة.

الطاقات المتجدّدة هي:" الطاقات التي نحصل عليها من خلال التيارات الطاقية التي تمتلك وجوده في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك عكس الطاقات غير المتجدّدة الموجودة بكميات في مخزون جامد في الأرض التي لا يمكن إفادة منها إلّا بعد تدخّل الإنسان لإخراجها." (فلدي، فنور، و محمد، 2010، صفحة 133)

وتعرّفها وكالة الطاقة العالميّة (IEA):"تشترك الطاقة المتجدّدة من مصادر الطاقة المنتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح، والتي يتم تجدّدها في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها". (الفي، دمتص فحة 176)

وتعرّفها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC):" الطاقة المتجددة هي كل طاقة يمكن مصدرها الشمس، مجوفي نطاقي أوبيولوجي، والتي يتم تجدّدها بوتيرة مساوية أو أكبر من نسبة استهلاكها، وتتولد من التيارات الطبيعية والمتواصلة في الطبيعة كالطاقة الناتجة الجيوية والطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض حركة المياه طاقة المد والجزر في المحيطات، وطاقة الرياح، وتوجد العديد من الآليات التي يتسم بحيث يمكن هذه المصادر إلى طاقة أولية، كالحرارة الكهربائيّة وإلى طاقة حركيّة بحيث يمكن استخدامها بشكل مباشر أو تحويلها بتعدّد تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء." (الفي، دمتص فحة 176)

فجل التعاريف السابقة تتركّز على أنّ الطاقة المتجدّدة بكل بساطة هي طاقة مستمدّة من الموارد الطبيعيّة تتميّز بعدم زوالها أو فنائها وتتجدّد مع مرور الزمن وهذه هي الصفة الإيجابيّة لها، وهي تتوفّر بنسب تفاوت في كل دول العالم، يمكن إنتاجها من الشمس، الرياح، المد والجزر وغيره من المصادر.

3.واقع الطاقات المتجددة في الجزائر:

شرعت الجزائر في السنوات الأخيرة في تبني إستراتيجية طموحة من خلال إطلاق العديد من المشاريع الطاقوية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من جهة، وتعزيز التزاماتها الخارجية من جهة أخرى وهذا مواكبة للتغيرات الحاصلة في أسواق الطاقة الدولية، كما شجعت الجزائر البحث العلمي الذي جعل من برامج الطاقات المتجددة إحدى اهتمامات الطاقوية بحيث أنشأت صناعة وطنية تتوافق مع مختلف الطاقات الجزائرية (بشيرية، مالية، غنية وغيرها). (حمزة وبالل، ت، صفحة 87)

1.3 إستراتيجية الجزائر المستقبلية في استخدام الطاقات المتجددة:

يجب على الجزائر أن تأخذ بعين الاعتبار في هذه الإستراتيجية طبيعة هذه الثروة للقبلية للاستغلال فهي من حق الأجيال الحالية واللاحقة ومن هنا تعتمد الجزائر على مورد طبيعي واحد، يتطلب هذا الضرورة وضع سياسة للإدارة العامة تقضي من الحفاظ على قيمة الثروة الفيزيائية وأن يستخدم مسار من شأنه تخفيض سعر الفيزيائي عند حساب الثروة الكلية، وهي يجب التركيز على ميزان الإدارة العامة غير الفيزيائي أي استمرار أوضاع الإدارة العامة وتتضمن احتياطات الفيزيائي وإحلال هذا الأخير بأشكال أخرى رأسمالية وغير طبيعية الفيزيائية. (حمزة بالل، دت، صفحة 87)

2.3 إستراتيجية إحلال الطاقات المتجددة في قطاع المركزات الشمسية:

من خلال هذه الإستراتيجية يجب التقيد بالمدى المتوسط الزمنية لتطوير المعدات وإنشاء محطات الجيل الزمنية من أجل تلبية الطلب المحلي الطاقة والتصدير فيما بعد حيث تم إنشاء أول محطة من نوع مجمع الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية hasi تلمسان في جوان 2011، وبلغت قدرت ب130 ميغاوات وبمدة إنجاز تراوحت بين 11 شهر في إطار الشركة مع السيد الجزائري، حيث تساهم الطاقة الشمسية في إنتاج 10 ميغاواط، من أصل الإجمالي المقدر بـ 3105 ميغاوات وتقوم (abener) مجمع المحطة بتجميع الكهرباء المولدة من المصادر الهجينة الشمسية الجزائري من أجل تغطية حاجيات الجنوب من الكهرباء. (حمزة وبالل، دت، صفحة 88)

4. الطاقة الشمسية في الجزائر:

تتوفر الجزائر جراء موقعها الجغرافي على أضخم حقول الطاقة الشمسية في العالم، نظرا لمساحتها الكبرى دولة عربية وإفريقية، وتمثل مساحة الصحراء الجزائرية 80 بالمائة من مساحتها الكلية) المقدرة بأكثر من 2 مليون كلم^2 (بإمكانيات هائلة من الطاقة الشمسية حيث تتميز بالحرارة الشديدة بحيث تصل إلى 60 درجة مئوية صيفا، ومعدل إشراق يقدر بـ 3500 ساعة سنويا، وحسب الدراسات المتخصصة فإن الجزائر تتلقى أكثر من 2000 ساعة تشمس سنويا على كامل التراب الوطني، وقد تصل حدود 3900 ساعة من الشمس في

لل ض اب لل ي ا ول ل ص ح ر اء أي أنّ ق وة ال ت ي ت ص ل إ ل ى 1700 ك ي ل و وا ط س ا ع ي/م2 س ن و ي ف ي ل ل ش م ال و 2650 ك ي ل و وا ط س ا ع ي/م2 س ن و ي ب ال ن س ب ة ل ل ج ن وب، وه ذا ي ب ي ن ه ال ج د ول ال ت ال ي ر ق م)3(:)ز ي ر، ز ن اد، و ق ي ش، 2011، ص ف ح ة 374(

ال ج د ول ر ق م 01 ال ق د ر ات ال ش م س ي ة ف ي ال ج ز ائ ر)2007(

ال ب ي ان ات	ن م ط ق ة س ا ح ل ي ة	ه ض اب ال ص ح ر اء	ص ح ر اء
س ا ح ة ب ال ه ك ت ار	04	10 86	86
م ع د ل م د ة إ ش ر اق ه ل ل ش م س ب ال س ا ع ة ن ه ار ي ة(	2650	3000 3500	3500
ل ط اق ة ال ت ف ر ق ي ال ت و س ط ال ك ي ل و وا ط	1700	1900 2650	2650

ال م ص د ر: م د ي ر ي ة ال ط اق ات ال ج د ي د ة وال ت ج د د ة)2007(

د ل ي ل ال ط اق ات ال ت ج د د ة، و ز ار ة ال ط اق ة وال ن ج اع م-ال ج ز ائ ر-ص 39.

و ل ج ي ر ب ال ذ ك ر أنّ ال ج ز ائ ر ص ن ف ت ع ل ى أنّ ه ا م ن ب ي ن أ ك ب ر و أ ح س ن ع ش ر د و ل ال ط اق ة ال ش م س ي ة ف ي ال ع ال م ب إ ض اف ة إ ل ى ب ل ج ي ك ا، و ن ي ج ي ر ي ا، و ن ط ق ة أ ر ي ز ن ا ب ل و ال ي ات ال م ت ح د ة الأ م ر ي ك ي ة، ك م ا ت ت م ت ع ب أ ك ب ر ن س ب ة م ن ال ط اق ة ال ش م س ي ة ف ي ح و ض ال ب ح ر الأ ب ي ض ال ت و س ط ي ت ب ل غ ط ي ة 60 م ر ة، ا ل ي ا ب ا ن ال د ّ ول الأ و ر و ب ي ة، و 4 م ر ات ال ت ه ال ك ال ع ال م ي ت غ ط ي ة 5 آ ل ف م ر ة ال س ت ه ال ك ال و ط ن ي م ن ال ط اق ة ال ك ه ر و ض و ئ ي ة.)ز ي ر، ز ن اد، و ق ي ش، 2011، ص ف ح ة 374(

ال ج ز ائ ر م ع م و ق ع ه ا ال م م ي ز ل ي ه ا أ ك ب ر ح ق ل م ن ال ط اق ة ال ش م س ي ة ف ي ح و ض ال ب ح ر الأ ب ي ض ال ت و س ط ف إ ذ ا ق ار ن ا ال ط اق ة ال ش م س ي ة ف ي ال ج ز ائ ر ب ت س او ي م ا ي ع ادل 37000 ل ي ار ت ك ع ب أ ي 49 أ ك ث ر م ن 8 أ ض ع اف ا ح ي ا ط ات ال غ از ال م ط ي ع ي ف ي ال ب ال د.)ال ط ي ف و ك و راد، 2018، ص ف ح ة 13(

5. ال ط اق ة ال ك ه ر و ض و ئ ي ة ف ي ال ج ز ائ ر:

ال ج د ول)02(: أ ه م م ر اك ز ت ن د ي د ال ط اق ة ال ك ه ر و ض و ئ ي ة ف ي ال ج ز ائ ر)ال ط ي ف و ك و راد، 2018، ص ف ح ة 13(

ال م ر ك ز	ق د ر ة ال ت و ل ي د) ب ي غ او اط(
د ر ق ز ي ة	71.5
أ غ ل ى م د ى	24

نمصوريه	100
أقان	16
سوقالجمعة	8.085
تيزي مدن	4.48
فلزرشبال	2.712
غريب	07
قويت	6.425
جنوبفية	5.7
ادوالفضة	15.6
بنيبامد	3.5
تيسالة	4.228
لمجموع	286

Source: ministry of energy and mining to renewable energy and renenwable energy department.2007.p48.

تبلغ حصة الإنتاج الكهروضوئي بالجزائر ما استطاعته 233 ميغاواط موضعية في تيجة عدم توفر العدد الكافي، من المواقع الإنتاج الكهروضوئي، وضعف الطاقة الإنتاجية للمركز الإنتاج نتيجة عدم كفاءة استخدام والتحكم في التكنولوجيا، وأسهمت الطاقة الكهروضوئية في إنتاج ميغاواط من الطاقة الكهربائية و هي قيمة ضعيفة جدا تمثل 3 بالمائة من مجموع الكهربائية الإنتاجية. (الطيف وكوراد، 2018 ص فحة 13)

نلاحظ أن قدرة توليد الكهرباء حسب المركز المكورة تفاوت قسيا فنجد هاله قدرة عالية جدا وبعضها متوسطة والبعض الآخر ضعيفة نوعا ما.

فالجزائر تتوفر على إمكانيات كبيرة حيث تستقبل على التراب الوطني كميات مهمة من أل مطار سنويا قدرت بحوالي 65 مليار/م3، إلّ أنّه الجزء المستغل إلّ جزء قليل منها، يقدّر بحوالي 5 ال تي تتجمركز به بمناطق محددة، وتبخر جزء منها، أو تتفقد بسرعة نحو البحر أو نحو خزول المياه الجوفية، وتقدر حالي الكمية أل مطار المستقبّ- 25 مليار م3 سنويا هذا الكمية يواسطحية، والباقي وخية.

وتبلغ حصة حظيرة الإنتاج الكهربائي بالجزائر ما استطاعته 286 ميغاواط، وترجع هذا الستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي لمواقع الإنتاج الكهربائي، وإلى عدم استغال

لم وقع لم موجودة استغل الكفء وأس همت طقة لي في اج م استطاعته 228 ي غ او اط من لطقة لك هروي ي قبل جزئر سنة 2009، أما اج لك هرب اعب ع م ادعلى لطقة لطي ة ف الي تج او ن س ب ة 3 ب ل ا ئة و ه ي س ب ة ض ئيلة م قارن ة ب إل ك اي ات لا ي ا ة لا ي ت وفر ف ي ه ا لجزئر. ع ب ه ل ا وب ن م س ع ود ت، ص ف ح ة 244 و245(

.6 لب رن م ج لط ن ي لل طاق ت لم ت ج دد ق ي لخ ا ئ ر ح س ب ن وع لطاق ـ ة:

لجدول)03(: ص ر ا ر م و ق ج ط ي، 2018، ص ف ح ة 133 و134(

لبيان	2013-2011	2015-2014	2020-2016	2030-2021
لطاقة لشمسية لكهروضوئية	لتاج قدره 800 ي غ او اط	لتاج قدره 800 ي غ او اط	لتاج قدره 800 ي غ او اط	لتاج قدره 200 ي غ او اط
لطاقة لشمسية لحراري	قدرة إجم لي ة ب-3000 ي غ او اط. لكل م ن ه ا 150 ي غ او اط لجاز م ح طي ن ح راري ي ن لكل م ن ه ا 150 ي غ او اط	قدرة إجم لي ة ب-3000 ي غ او اط.	قدرة إجم لي ة ب-1200 ي غ او اط. لجاز 04 م ح طات ح راري ة	قدرة إجم لي ة ب-500 ي غ او اط. إلى غ لي ة 2023 و600 ي غ او اط إلى غ لي ة 2030
طاقة لري اح	قدرة إجم لي ة ب- 10 ي غ او اط	قدرة إجم لي ة ب- 40 ي غ او اط	قدرة إجم لي ة ب- 1700 ي غ او اط	قدرة إجم لي ة ب- 1700 ي غ او اط

	مزرعة أدرار	لإنجاز مزرعتين شمسيتان	مازالت الدّراسات والبحث حول موقع الرياح وتحديدها	مازالت الدّراسات والبحث حول موقع الرياح وتحديدها

يلاحظ من خلال الجدول أنّ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة في الجزائر يتنوع بين الطاقات المتجددة الموجودة: خاصة الطاقة الشمسية بنوعيها، الكهروضوئية والحرارية فالطاقة الأولى سيبلغ إنتاجها 10000 ميغاواط في سنة 2030 حيث تشمل هذه الأخيرة على مشاريع الإنارة العمومية وكهربة المنازل في المناطق النائية خاصة في الجنوب الكبير، حيث بدأ تنفيذ هذا البرنامج في العديد من المناطق، سواء في المناطق النائية، أو الأماكن المعزولة إلى والية الجنوب بالإضافة إلى ولاية تندوف بشار(.

أما الطاقة الشمسية الحرارية فستبلغ إنتاجها 2600 ميغاواط في سنة2030، ولهذه الطاقة خدمات مهمة مثل العزل الحراري للمنازل، وتطوير سخان الماء الشمسي وأجهزة التبريد في الصيف خاصة في الجنوب، أمّا الرياح فستبلغ قدرة إنتاجية حوالي 1750 ميغاواط سنة2030. (برنامج وقائي، 2018، صفحة 133و134(

1.6. مشاريع وأعمال المرحلة 2011- 2016 للبرنامج الوطني للطاقات المتجددة:

لقد شهدت هذه المرحلة إنجاز عدة محطات لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية من أهمها محطة الطاقة الهجينة إنتاج الكهرباء بالحمراء تجمع بين الشمس والغاز في تجربة رائدة فرع"neal") الجزائر للطاقات الجديدة(بمعدل إنتاج يصل إلى 150 ميغاواط في 2011، إنشاء حظيرة طاقة الرياح بمنطقة أدرار ذات طاقة إنتاج 10 ميغاواط من طرف الشركة الجزائرية لكهرباء(spe) الشركة مع الشركة الفرنسية)vergnet (والتي دخلت حيّز التشغيل في 2014، وكذا إنجاز مصنع وحدات الطاقة الكهروضوئية وتركيب الألواح الشمسية بقطاع نعامة بقدرة: 41800 وحدة طاقة كهروضوئية في السنة.)فرطاس، 2019، صفحة 12 و13(

كما قامت الجزائر بعدة دراسات منها:)فرطاس، 2019، صفحة 14(

- تحيين خريطة الرياح الوطنية من قبل المكتب الوطني لأرصاد الجوية (onm).
- تحديد المواقع المؤهلة لتنفيذ مزارع الرياح في المناطق النائية(، وحلمي مسعود، غرداية من طرف مركز تنمية الطاقات المتجددة. CDER.

– رأس المال الاجتماعي من قبل وكالة الفضاء الجزائرية. ASAL.

7. قطاع الكتلة الحيوية في الجزائر:

تبلغ الجزائر من الكتلة الحيوية 37 مليون طن، أي ما يقارب نصف الطاقة المتجددة المستهلكة، و30 مليون طن من الفضلات الحضرية، يعتبر كل من الصرف الصحي، والأوساخ الصلبة من أهم مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر، إلا أن الجزائر تستغل منها 5 بالمئة من الفضلات الزراعية والتي من أهمها الزيتون والتمر.

من أهم مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر، إنتاج طاقة الكهرباء من صناعة زيت الزيتون في الجزائر، وقد أوحى إلى مركز البحث والتطوير للكهرباء والغاز بفكرة إقامة مشروع محطة كهربائية تعمل بالفضلات الناتجة عن صناعة زيت الزيتون التي يتم التخلص منها، وسيتم حساب قوة المحطة الكهربائية المتبعة المتوفر من وقود الكتلة الحيوية وفي حالة قيام صناعة زيت الزيتون فإنّ متوسط الكمية من الجذور أو النوى المطحونة سنويا تقدر بـ 70000 ألف طن ولحد الآن تستخدم الفضلات الناتجة من صناعة زيت الزيتون كوقود منزلي وتستغل مركز البحث والتطوير للكهرباء والغاز credeg في مشروعه الستخدام الطاقوي لتلك الفضلات المتبقية كوقود متجدد أمّا المزايا الأخرى التي يتميز بها هذا المشروع فهي ذات طابع اجتماعي واقتصادي وبيئي.)قريني، دت، صفحة 139(

8. طاقة الرياح في الجزائر:

يتغير مورد الرّياح في الجزائر من مكان آخر، وهذا ناتج عن التضاريس وعن المناخ المتنوع، حيث تتميز الجزائر بسرعة رياح أكبر من المعدل الخاص في الجنوب الغربي حيث تتوسط سرعتها عن 4م/ثا وتزيد السرعة أحيانا عن 6م/ثا ، وعلى العموم معدل سرعة الرّياح غير مرتفع جدا في الشمال، لكن تتميز بوجود تضاريس تفضيلية على الواقع الرياحي لوهران، بجاية وعنابة، كذلك على الضاب العليا التي تمتاز، وكذا شمال بجاية وجنوب بسكرة و هو الأمر الذي يعزز قيام الرّياح المواتية.)فضيلة و خولة، 2019، صفحة 285(

سيتم استعراض قدرات طاقة الرّياح مع تضاريس الشمسية من خلال الجدول الموالي)فضيلة و خولة، 2019، صفحة 285(

الجدول رقم 04 توزيع موارد الطاقة المتجددة في الجزائر.

المورد	طاقة مركبة)واط(

الشمس	2.279.0960
الرياح	73.300
المجموع	2.353.260

المصدر:)وزارة الطاقة والمناجم.2007(

الاستغلال الطاقة الحرارية الجوفية بالجزائر:

تعتبر من أهم المصادر بالطاقة في الجزائر بالشمال الجزائري الذي يتميز بالشمس حيث تتجاوز 2000 ساعة سنويا وتقدر الطاقة الحرارية الجوفية في المناطق الشمالية الشرقية والشمالية الغربية بالبلاد وتوجد هذه المناطق في درجة حرارة تتراوح بين 40 درجة مئوية و96 درجة مئوية وهذه المناطق هي التي توجد في باطن الأرض تتجاوز درجة حرارتها أكثر من 2 كلم من الماء الحار، وهي تستخدم في الحمامات)وهيبة، 2021، صفحة 295(

1.0إستراتيجية البرنامج الوطني للطاقات المتجددة في الجزائر 2011 – 2030:

يتضمن البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية خمسة محاور وهي:

برنامج تنمية الطاقات المتجددة لمرافقة البرنامج، البحث والتطوير، والإطار القانوني والتنظيمي والإجراءات المحفزة.)نجاح، دت،صفحة 65(، وتثبت قدرات الطاقة المتجددة وفق الخصوصيات لكل منطقة من مناطق الجنوب، وخصصت تلك المناطق من أجل المركز الموجودة وتغذية المواقع المتفرقة بحسب توفر المساحات، أما قدرات من الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، أمّا في منطقة الهضاب العليا فتتثبت فيها حسب قدرتها من أشعة الشمس والرياح مع إمكانية قطاع الأراضي والمناطق السهلية فتتثبت فيها حسب إمكانية توفر الأنواع القاعدية، مع استغلال الأراضي المنخفضات مثل أسطح المنازل والمنشآت، والمساحات الأخرى غير مستعملة.)نجاح، دت،صفحة 65(

يتمثل برنامج النجاعة الطاقوية وتقصد الطاقة أساسا في المجموعة من العمليات وهي: تحسين العزل الحراري للمنشآت، وتطوير استخدام الشمس للماء، وتعميم استعمال المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض واستبدال جميع المصابيح الزئبقية بمصابيح الصوديوم وكذا تقوية غاز البترول المميع وقود gp4c وغاز طبيعي وقود gn/ c وتقوية تدريجي المشتركين حتى يصل المحطات الكهربائية إلى الدورة التي تزامن عند إلى أن الجزائر المرتبع التابعة في الطاقة تزويد البترول والكهرباء من الفائض الزيادة.)نجاح، صفحة 65(

وتم أطر البرنامج الوطني للطاقات المتجددة في الجزائر بمجموعة من القوانين التي تخص قانون كفاءات وتعزيز الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، قانون الكهرباء وتوزيع الغاز وغيرها وتنفيذ هذه السياسة عبر مجموعة من الهيكل التنظيمية والمؤسساتية، ومركز البحوث المؤطرة لهذا التوجه. (الجزائر، دنتصف فحة 65) سيسمح البرنامج الوطني للطاقات المتجددة بادخار 300 مليار م3 من الغاز الطبيعي أي ما يعادل ثاني مرات استهلاك الوطني (2014) وتدعيما لهذا البرنامج أنشأت الحكومة الجزائرية الهيئات الداعية للتالية:

- ✓ المعهد الجزائري للبحث والتطوير للطاقات المتجددة.
- ✓ مركز للبحث والتطوير الكهرباء والغاز.
- ✓ الوكالة الوطنية وترشيد استعمال الطاقة.
- ✓ مركز تطوير الطاقات المتجددة.
- ✓ وحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية بالكديت، صفحة 80)

يحتوي البرنامج الوطني تطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية الهدف إلى توزيع مصادر إنتاج الكهرباء على الجزائر – 22000 مغاواط، منها 12000 مغاواط للاستهلاك المحلي و10000 مغاواط للتصدير إلى الخارج البرنامج موزع على الجزائر 13575 مغاواط طاقة شمسية ضوئية و2000 مغاواط شمسية حرارية و5010 مغاواط طاقة ريحية، و1000 مغاواط طاقة التلية حيوية، و400 مغاواط طاقة ضغط خاري و15 مغاواط طاقة حراري جوفية وفي الجدول يتوزيع هذا البرنامج حسب الطاقة وحجمها. (أبحتي وبوجنان، 2019 صفحة 85)

جدول رقم05: أهداف برنامج الطاقات المتجددة في الجزائر آفاق 2030.

نوع الطاقة	الإنتاج
الطاقة الشمسية	13575 Mw
طاقة الرياح	5010 Mw
الطاقة الشمسية الحرارية	2000 Mw
طاقة الكتلة الحيوية	1000 Mw
التوليد المزدوج للطاقة	400 Mw
الطاقة الحرارية الأرضية	15Mw

source http //:Portail. Cder. Dz .php arcticte 4565 (أبحتي وبوجنان، 2019، صفحة 85)

وسيرتفع هذا الرقم إلى 27 بالمائة في المخطط الوطني لإنتاج الكهرباء، و37 بالمائة من الطاقة الأحفورية، ويصل حجم الغاز الطبيعي الذي يتم توفيره من قبل الطاقة المتجددة المقدرة بـ 222 ألف مليار م³ أي ما يعادل 8 أضعاف استهلاك الوطني العام، وتم إنجاز العديد من محطات الطاقات المتجددة الشمسية والتي تبلغ طاقتها اليوم 400 ميغاواط موزعة على الجزائر خلال المرحلة الأولى تم تطويرها ووضعها وجيربالذكر أنّ 1 ميغاواط الكهربائي إنارة ما بين 1000 و1500 بيت ويوجد في الجزائر 03 ملايين عائلة والمنشآت الشمسية بقدرة إنتاجية 150 ميغاواط سنويا. (أوختي وبوجنان، 2019، صفحة 85)

11. السياسات الوطنية لتشجيع الطاقات المتجددة في الجزائر:

وضعت السياسات الوطنية لتشجيع الطاقات المتجددة ضمن إطار قانوني ونصوص تنظيمية تحتوي على النصوص القانون المتعلق بالطاقة، القانون المتعلق بالطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة وتتمثل هذه السياسات فيما يلي: (بن حسينة، سلطاني، وقرارات، 2020، صفحات 101-102)

1.11. مركز تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة (CDER):

أنشأ في 28 مارس 1988 بموجب مرسوم تنفيذي وضعته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتتلخص أهداف هذا المركز في تنفيذ برنامج البحث حول الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية وكذلك تطوير الوسائل المتعلقة باستغلال هذه الطاقات.

2.11. وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (UDES):

أنشئت في 09 جويلية 1988 بموجب مرسوم تنفيذي وضعته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير التجهيزات الشمسية وإنجاز نماذج تجريبية تتعلق بالاستعمالات الحرارية الضوئية.

3.11. وحدة تنمية تكنولوجيا السيليسيوم (UDTS):

أنشأت سنة 1988 هي وحدة تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومهمتها الأساسية تتمثل في تطوير الوسائل الخاصة بتكنولوجيا المادة الأساسية للطاقة المتجددة.

4.11. محطة تجريب الطاقة الشمسية بأقصى الجنوب (SEESMS):

أنشأت في 22 مارس 1988 بأدرار وضعته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير وتجريب التجهيزات الشمسية في أقاليم الصحراوية.

5.11 مديرية الطاقات الجديدة والمتجددة:

أنشأت سنة 1995 بالجزائر العاصمة تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم ومن مهامها تقييم موارد الطاقات المتجددة وتطويرها.

- شركة نيو وني اي جي الجزائر (NEA):

أنشأت هذه الشركة سنة 2002 بشراكة متعددة الأطراف بين الشركة الوطنية سونطراك والشركة الوطنية سونلغاز ومجمع STM للموارد الغذائية وتتلخص مهامها في تعيين وانجازات تطوير المشاريع الخاصة بالطاقات الجديدة والمتجددة.

-الوكالة الوطنية لترقية وعقلنة استعمال الطاقة (APRUE):

من بين أهداف الرئيسية ترقية الطاقات المتجددة وتشجيع تطبيقاتها. (حريزة، سرلطواي، وتقرارات، 2020، الصفحات 101-102)

6.11 مزايا استغلال مصادر الطاقة المتجددة:

نلاحظ أن استغلال مصادر الطاقات المتجددة تحقق أهداف عديدة تكمن في تحقيق ألمن البيئي من خلال الحفاظ على البيئة وعدم تلوث الهواء، وكذلك ألمن الاجتماعي من خلال القضاء على فرص عمل، ومواجهة الطلب المتزايد، وكذلك ألمن الاقتصادي من خلال تحقيق أسواق جديدة وتوظيف التكنولوجيا وتطويرها، وكذلك تحقيق ألمن الطاقوي من خلال الاعتماد على الطاقات الحرة وتركيز الصناعات الجديدة فيها:

7.11 حصيلة استغلال الطاقة المتجددة في الجزائر:

في إطار التعاون والبحث والانجاز الذي قامت به مختلف المؤسسات والمراكز المتخصصة في مجال الطاقة المتجددة التي تنتمي إلى وزارة الطاقة والمناجم تحت وصاية الوزارة المكلفة بالطاقة، وهذا لسياسة التنموية التي تهدف إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان من جرّاء استخدام الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى طاقة الرياح، ويوضح الجدول التالي الاستطاعة الطاقوية في الجزائر حسب المصادر والتطبيقات. (حريزة و قصاص، 2019، صفحة 09)

الجدول رقم 06: الاستطاعة الطاقوية في الجزائر حسب مصدر الطاقة.

مصدر الطاقة	الاستطاعة الموجودة كيلوواط كهربائي	النسبة قبل مئوية
شمسي	2280	97

ري حي	73	03
المجموع	2353	100

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم

الجدول رقم 07: السعة الاستطاعية للطاقة في الجزائر حسب التطبيق

التطبيقات	الاستطاعة الموجهة للتوليد الكهربائي	النسبة المئوية
التزويد بالكهرباء	1353	57
ضخ المياه	288	12
الإنارة العمومية	48	02
النصالت	498	21
تطبيقات أخرى	166	07
المجموع	2353	100

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم

يلاحظ من خلال الجدولين 6 و7 أنّ نسبة استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر تستحوذ على تطبيقات التزويد بالكهرباء بنسبة 57 بالمائة و21 بالمائة في مجال النصالت، أمّا في تطبيقات ضخ المياه فقد بلغت الاستطاعة الموجهة لها 288 ميغاواط، أي بنسبة 12 بالمائة تحظى تشاريع الإنارة العمومية ومجالات أخرى بـ09 بالمائة من مجموع الاستطاعة هذه الاستطاعة مصدرين أساسيين فقط يبلغ 97 بالمائة من الاستطاعة المتأتية من مصدرين اثنين ما عدّى مساهمة المصدر الريحي بـ3 بالمائة، وهذا نتج عن مميزات موقع الجزائر وما تزخر به من ثروة شمسية طائلة وموقع استراتيجي للطاقة الشمسية في الجزائر (وزارة الطاقة والمناجم، 2019، صفحة 09) (العوامل الآتية: (وزارة الطاقة والمناجم، 2019، صفحات 09-10)

- الخصائص الجغرافية التي تتمتع بها الجزائر من حيث المساحات الكبيرة الشاسعة المستقبلة لأشعة الشمس على مدار السنة
- وفرة الرمال التي تستخدم في صناعة الخلايا الشمسية.

- آثار إيجابية حيث أنّ الشمس تعبر أنظف من الأنواع الأخرى.

8.11 تطور سوق التوليد الكهروضوئي للطاقات المتجددة في الجزائر:

وضع قانون 15-04 المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوليد والنقل والتوزيع للطاقات المتجددة 2015 الجزائر في المرتبة الخامسة عالميا من حيث إنتاج الكهرباء بالاعتماد على الطاقة الشمسية، على اعتبار الطاقة الشمسية هي أهم مصدر للطاقة المتجدّدة في الجزائر، كذلك تعتبر الجزائر من أوفر طاقة الرّياح، ويرجع سبب هذه التطوّرات إلى التقدم الكبير في الطاقات المتجددة، خاصة بعد تدهور أسعار النفط، وكذلك بسبب العديد من الشركات المحلية والدولية، سواء القطاع الخاص أو العام يمكن إبراز هذه الإسهامات في الجدول التالي: (سعداوي العربي، 2018، صفحة 163)

- فتح المستثمرات في الطاقة المتجددة والحروقات على القطاع الخاص بعد الشراكة بين وزارة الطاقة ومديري رؤساء المؤسسات.

- دخول الجزائر في شراكات مع دول الاتحاد الأوروبي من أجل الاستفادة من التكنولوجيا والخبرات التي اكتسبوها، كذلك التعاون الذي بدأته مع ألمانيا والذي بموجبه تلتزم الشركة الألمانية المختصة في الطاقة الشمسية (سونارجي جي أم ب أش) بتطوير مصنع للسيليسيوم لصناعة الطاقة التي تقدر بـ 5 آلاف طن سنويا وتعزيز التعاون مع عض الجامعات الألمانية. (سعداوي العربي، 2018، صفحة 163)

- برنامج التّعاون الجزائري البلجيكي "صحراء صولار باور" الذي أحد أهم الاتفاقيات الكبرى عام 2015 في الجزائر والمخصص لتطوير التكنولوجيات الطاقة الشمسية حال بارعا وتخفيف الشغالت المتعلقة بالطاقة والبيئة كذلك بالأرض بسبب عض الباحثين.

شهدت مناطق الهضاب العليا الجزئية بسنة 2015 تشغيل 14 محطة كهروضوئية بطاقة 268 ميغاواط، حيث سمح هذا المشروع بخلق ما يقل عن 250 منصب عمل لكل محطة خلال مرحلة الإنجاز وما يزيد عن 50 منصب عمل خلال الاستغلال. (سعداوي العربي، 2018، صفحة 163)

9.11. أهم المشاريع المنجزة في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر:

في ما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية المدرجة في المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للطاقات المتجددة (2011- 2013) فإنّ تم الشروع في إنجاز عدة مشاريع مهمة منها (فريد و بن يحيى، 2018، صفحة 56)

- مصنع إنتاج الألواح الشمسية بقدرة إنتاجية 140 ميغاواط سنويا.

- محطة كهروضوئية ذات قدرة 1.1 ميغاواط غرداية.

- تتوزع 16 ولاية على 2554 بلدية (البلديات الساحلية تشمل محطات كهروضوئية قليلة جنوب ولاية الوادي).

- 05 محطات شمسية كهروضوئية، ذات قدرة إجمالية 19 ميغاواط بالمنطقة الجنوبية تتوزع على ولايات أدرار، 10 ميغاواط بأدرار، 20 ميغاواط بتمنراست، 05 ميغاواط بالمشرية لولاية النعامة.

- 02 مزارع رياح، 10 ميغاواط بأدرار، 20 ميغاواط بتمنراست، 05 ميغاواط بالمشرية لولاية النعامة.

- محطة حرارية تعمل بالطاقة الشمسية بقدرة إجمالية تبلغ 05 ميغاواط بالمشرية لولاية النعامة.

تشغل مجموعة من المشاريع الشمسية الكهروضوئية، ذات قدرة تبلغ 373 ميغاواط في إطار مخطط الطوارئ 2014 الذي يهدف إلى الكهربة بالطاقات المتجددة على الكهربة بالطاقات المتجددة لقدرة الإجمالية المركبة بـ 3200 ميغاواط من أصل المشاريع الشمسية الكهروضوئية. (فريد بوبياني، 2018 صفحة 56)

الجدول رقم 08: بين حجم استهلاك الوطني للطاقة (فريد بوبياني، 2018 صفحة 56)
الوحدة (ktep)

	2014	2015	2016	2017	2014	2017
الاستهلاك الكهربائي	39371	42485	42883	44646	**القيمة** 5575	**النسبة** 14.16
استهلاك الصناعات غير الطاقوية	3746	4077	4330	3486	260	6.94
استهلاك الصناعات الطاقوية	8805	7841	7439	7057	1748	79.85
الطاقة المفقودة	3710	3890	3690	4394	684	18.43
الاستهلاك الوطني	55632	58265	58341	59582	3950	7.10

يلاحظ أنّ الطاقة المستهلكة من طرف العائلات، والإدارات والمؤسسات العمومية التي أدرجت ضمن الاستهلاك الوطني بغرض الكهرباء 39371 مقدره 2014 ليكون الفائض،

يرتفع إلى ما قدره 44646 مليون طن، محققا زيادة 2017 بـ 5575 مليون طن مقارنة مع سنة 2016 بـ 14.16 مليار دينار)، وهي أكبر كمية استهلاك محلي للأسمنت في الجزائر، البناء والأشغال العمومية التي عرفت انخفاض قدره، 260 مليون طن مقارنة خلال نفس السنة.)رضا يحي، 2020، صفحة 158(

12. خاتمة:

من خلال هذا الموضوع توصلنا إلى بعض النتائج يمكن ذكرها:

- أنّ الحفاظ على الموروث الجيولوجي من الطاقة الأحفورية يتحقق إلا بالاستغلال والاستهلاك في الطاقات المتجددة والبحث فيها خاصة وأنّ مصادرها تتوفر في الجزائر في مختلف المناطق بقوة خاصة الطاقة الشمسية والتي يمكن استغلالها وتسييرها.

لابد من الاستفادة من التجربة الألمانية من خلال تقليل وتوطين التكنولوجيات الحديثة في مجال استغلال الطاقات المتجددة والبحث في استبدال الطاقات التقليدية بالطاقات المستدامة التي هي فيها.

- إنّ القيام بحملة للتوعية بالطاقة المتجددة في الجزائر من خلال تسخير البرامج الوطني بقوة تحقق تنمية مستدامة، سيحقق العديد من المزايا داخل الجزائر وخارجه.

-الطاقات المتجددة هي أفضل خيار للتوجه نحو الاعتماد على الطاقة النظيفة وهذا ما أثبتته العديد من الدول المتقدمة مثل ألمانيا.
تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الطاقات المتجددة، مع العمل على توعية أصحاب القرار بالطاقات المتجددة.
-ضرورة القيام بالحكومة الجزائرية بمجال البحث العلمي في الطاقات المتجددة خاصة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال فتح تخصصات خدمة وحلول مطلبة على الخوض فيها.

- أنّ مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر مازالت عبارة عن محاولات تتطورة مع مرور الزّمن وبالتالي يمكن أن نقول أنّها تكون بديل للطاقة الأحفورية على المدى القريب أو المتوسط.

- الجزائر تملك إمكانيات هائلة في مجال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرّياح إذا استغلت أحسن استغلال لتؤهلها أن تكون قوة اقتصادية مهمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

13. قائمة المراجع:

1(الطيب عبد الكريم، كوراف اطمة.)2018(. الاستثمار الاقتصادي للطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد09، العدد03. الجزائر.

2(بختي فوزية، ورضاب يحياي.)2018(. صناعة الطاقات المتجددة ودورها في تعزيز التنمية المستدامة مع الإشارة إلى البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011 2030. الجزائر: مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 01، العدد01.

3(بن بوريش رضا، وجعفري يحي.)2020(. برنامج الطاقات المتجدّدة والنجاعة الطاقوية الجديد لتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر 2015-2030، الجزائر: مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد06، ديسمبر2020.

4(بوطورة فضيلة، وعزار خولة.)2019(. الاستثمار في الطاقات المتجدّدة بين التحدّيات البيئية والضرورة الاقتصادية، "قراءة في تجربة الجزائر" مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد03، العدد02، 2019. الجزائر.

5(بوعلوي فيروز، سليمة زناد، والعيد قريش.)2011(. نحو تبني استغلال الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق ، المجلد8، العدد1. الجزائر.

6(سحنين مديدي، أمينة قصاص.)2019(. واقع استغلال الطاقات المتجدّدة في الجزائر ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة بأبحاث اقتصادية معاصرة، العدد01. الجزائر.

7(سحنين مديدي وفاء سلطاني، يوزيد قرارت.)2020(. واقع آفاق الاستثمار في الطاقات المتجدّدة لتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، الجزائر: مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 03، العدد02.

8(خلوفي وهيبة.)2021(. واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة آفاقه، معوقاته، مع الإشارة لحالة الجزائر مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد01، جوان2021. الجزائر.

9(نجيرجة حمزة، بوجمعة قبال.)دت(. الاستثمار في الطاقات المتجددة وتنمية استغلالها في الجزائر، جامعة أدرار. الجزائر.

10(رشيد عاشور أحمد.)2009(. الطاقة المتجدّدة والبديلة، مصر، ط1 .

11(عائشة نجاح.)دت(. تحقيق طموحات الجزائر في مجال التنمية المستدامة من خلال ترقية وتطوير الطاقات المتجدّدة في الجزائر، أكاديمية الدراسات الاجتماعية و الإنسانية، المجلد12، العدد01، جامعة الشلف ، الجزائر

12(عبد الله علي محمد.)2009(. الطاقات المتجدّدة. مصر العربية، النشر: وكالة الصحافة العربيّة ط1.

13(عبد المجيد قدي، أسيا زيور نور، و حمو محمّد.)2010(.الاقتصاد البيئي، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،ط1.

14(عبد الواحد صرارمة، وعبد الحميد قايتي.)2018(.السياسات العمومية للطاقات المتجددة في الجزائر وواقع آفاق مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد08، جوان2018. الجزائر.

15(عيسى عادل، وخيرة العربي.)2018(. معوقات سياسات تسعيرة الطاقات المتجدّدة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، الجزائر: مجلة اقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد02، العدد07.

16(جولي عبد الله، وآدم بن مسعود.)دت(. واقع السياسات العمومية للطاقات المتجدّدة في الجزائر مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد03، العدد02، عدد خاص. الجزائر.

17(فاطمة بكدي.)دت(. الاقتصاد الأخضر من النّظري إلى التّطبيق، . مركز الكتاب الأكاديمي.

18(بتي حفرطاس.)2019(.السياسات العمومية للطاقات المتجددة بالجزائر ضرورة لتحقيق الأمن الطاقوي وبحث عن آليات تمويلية اقتصادية، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية المجلد01،العدد01،سبتمبر 2019. الجزائر.

19(مديحة سنوسي وفاء سلطاني، ونبيلة قرارات.)2020(. واقع آفاق السياسات العمومية للطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الجزائر: مجلة البحوث الاقتصادية والإدارة ، المجلد 03،العدد02.

20(نصيرة أوبتي، والتوفيق بوجنان.)2019(. واقع السياسات العمومية للطاقات المتجددة في الجزائر، مع أخذ التّجربة الألمانية، مجلة النمو الاقتصادي، المجلد02،العدد02، ديسمبر 2019، جامعة وادي سوف، الجزائر.

21(نور الهدى زين.)دت(. استغلال الطاقات المتجددة أحد تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عرض نتائج البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، 2011-2030، الجزائر.

الفساد كعائق للتنمية في إفريقيا: قراءة في المؤشرات الدولية

Corruption as an obstacle to development in Africa: a reading of international indicators

إعداد: د. فؤاد بوأركان

جامعة مولود معمري تيزي وزو-

الملخص:

تعاني الدول الإفريقية من تداعيات الاستعمار الأوروبي من تخلف اقتصادي واجتماعي الذي يعيشه المواطن الإفريقي، وهذا رغم تراكم العديد من الأسباب البنيوية والظرفية في القارة السمراء، ومن أهم هذه الأسباب انتشار ظاهرة الفساد بمختلف أشكاله وأبعاده في مفاصل الدولة حيث أصبح الفساد أمام مرض إفريقيا، وهذا ما تؤكده المؤشرات الدولية التي تتحدث عن الفساد. لذلك تحاول هذه الورقة البحثية التعرف على العلاقة بين الفساد والتخلف في إفريقيا في ضوء المؤشرات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الفساد، إفريقيا، التنمية، التخلف

Abstract :

Since gaining independence from European colonialism, African countries have not been able to overcome the developmental backwardness they suffer from and achieve the economic and social well-being that the African citizen aspires to. This is the result of the accumulation of many structural and structural causes of the state in Africa, most notably the spread of the phenomenon of corruption in its various manifestations and dimensions in the joints of the state. , so that it has become a real obstacle to the renaissance of Africa, and this is confirmed by international indicators related to corruption. Therefore, this paper examines the relationship between corruption and underdevelopment in Africa in light of international indicators.

Keywords: corruption, Africa, development, underdevelopment

مقدمة:

يعتبر الفساد من الظواهر المجتمعية الموجودة في كل المجتمعات، سواء كانت متقدمة أو نامية، ولكن تختلف أوضاع الفساد من دولة إلى أخرى بحسب أسبابه ومجالاته ومعالجته ونتائجه، وكذلك اختلاف وتفاوت في معدلات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولذلك يوجد الكثير من التحديات أمام مكافحة الفساد في الدول الإفريقية.

ويعتبر الفساد من المؤشرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية خصوصا اذا تعلق الأمر بقارة دول ها حيث تعاني الكثير من المشاكل تحول دون خروجها من دائرة التخلف الذي جعلها تتذيل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الدولية.

وعليه تطرح الورقة الإشكالية الرئيسية التالية: لماذا لم تتمكن القارة الإفريقية من تجاوز المؤشرات الدولية السلبية في المجالات المختلفة بسبب الفساد من هذه التحديات التي تعاني منها؟

وقد اقترن المعالجة هذه الإشكالية باقتراب الاقتصاد السياسي الذي يعتمد رؤية واقعية في تفسير ظواهر الدراسة مثل الفساد والتنمية.

أما عن تقسيم الورقة فهي على ثلاث محاور:

1- الفساد وأدوات قياسه:

2- الفساد والتنمية في أفريقيا الواقع والتحديات

3- المؤشرات الدولية للفساد في إفريقيا:

المبحث الأول: مفهوم الفساد وأدواته وأسبابه:

المطلب الأول: التعريف بالفساد

لقد تعددت التعريفات التي تناولت موضوع الفساد من قبل المختصين والمهتمين، ويمكننا تعريفه لغويا واصطلاحيا على النحو التالي:

الفساد في اللغة:

في اللغة العربية يدل الفساد على عدة معاني، وهو خلاف الصلاح، وقد جاء في القرآن الكريم في عدة مواضع بلفظ الفساد بمعنى: "الإفساد في الأرض والإصلاح" الشعراء 152، وكذلك مع ما يدل عليه لفظ المفسد من معنى يتشابه إلى حد كبير مع السلوكيات غير الصالحة كالظلم، وقتل النفس، والغش في التجارة، وقطع الأرحام، ونقض العهود، وإثارة الحروب والفتن.[1]

في اللغة الإنجليزية أشار قاموس وبستر إلى لفظ corruption بمعنى السلوك غير النزيه وغير الأخلاقي.

الفساد اصطلاحا:

لا يزال هناك عدم اتفاق بين الكُتّاب والباحثين وأكاديميين على تعريف موحد ومفهوم للفساد رغم اتفاق الجميع على أنه ظاهرة واسعة الانتشار. ويمكن ذكر أهم تعاريف الفساد كالتالي:

---

[1]- محمد عباس نعمان الجبوري، "مفهوم الفساد في القرآن الكريم"، **مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل**، العدد 7، أيار 2012، ص.36.

تعريف منظمة الشفافية الدولية: "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"

تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (منظمة الأمم المتحدة): لم تتطرق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تعريفًا شاملًا لجميع أنواع الفساد، غير أنها أشارت إلى صُوَره مثل الرشوة، الاتجار بالنفوذ، إساءة استغلال الوظيفة، الإثراء غير المشروع، الرشوة في القطاع الخاص... إلخ[2].

تعريف البنك الدولي: "إساءة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة".

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "إساءة استخدام النشاط أو السلطة العامة لتحقيق المكاسب الشخصية من خلال الموظفين العموميين (المعينين أو المنتخبين) في القطاعين العام والخاص على حد سواء".

ثانيًا: مظاهر الفساد في الدول والمجتمعات:

- ✓ الحوافز الاقتصادية: تشير الفساد في الدول التي تعرض فيها موظفي الدولة أجورًا منخفضة مقارنة بالمهام التي يقومون بها، وكذلك ضعف الدولة في تطبيق القوانين على الجميع، مما يشجع الموظفين على استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، وتضعف فيها الرقابة الإدارية والمالية، مما يسمح باستغلال الفرص الاقتصادية لأغراض الفساد.
- ✓ الحوافز السياسية: تتمثل في عدم الاستقرار السياسي وعدم وجود بيئة ديمقراطية تسمح بالمساءلة وفرض القانون.
- ✓ الحوافز التنظيمية: تتضخم غير المبرر للجهاز الإداري للدولة والتوسع في الإجراءات يسهم في انتشار الفساد

2- هيئة الأمم المتحدة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2004.

ثالثا: قياس الفساد:

تم أطلاق أشهر المؤشرات المختلفة لقياس الفساد، ومؤشرات مدركات الفساد، ويعد أبرزها "مؤشر مدركات الفساد" Corruption Perceptions Index (CPI) الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية (1995) وترصد فيه مؤشرات الفساد في القطاع العام في 181 دولة وتعتمد في جمع المعلومات على عدة مصادر أهمها تقارير البنك الدولي، الخبراء الدوليين، حسابات المخاطر، شركات الاستشارات، رجال الأعمال فضلا عن المكتب المنظمة حول العالم. ويتم حساب مؤشر الفساد على سلم من 1-111 درجة بحيث تمثل 1 أقوى درجات الفساد و 111 أنقاها.

وتغطي البيانات المتعلقة بمؤشر مدركات الفساد المعطيات التالية:

- جرائم الرشوة واختلاس المال العام.
- استغلال النفوذ بالنسبة لتحقيق أغراض شخصية دون عقاب.
- قدرات الحكومات على وضع آليات للتصدي للفساد.
- درجة التقييد الإداري الحكومي الذي من شأنه تحفيز تطور الفساد.
- التعيينات الحكومية على أساس الكفاءة والجدارة والتعيينات التي تتكون عن طريق المحاباة والمحسوبية.
- توفير آليات واضحة للتصريح بممتلكات المسؤولين ووضع عقوبات رادعة لمن يثبت تورطهم.
- مدى توفر الحماية القانونية للإبلاغ عن جرائم الفساد من مواطنين وصحفيين وموظفين أمنيين.

لشرالفلفيةوملتتضمنهمنه منحريةالتنقلوحريةوصولالىالمعلوماتدونقيود.

احترامالدولةلحقوقالانسان.[3]

ثالثاً: أسباب انتشار الفقر في العالم:

رغمتمتعبأفريقيا منإمكاناتتنموعةتفوعيشعديد منسكانهاتحتخطاً وتعاني مشاكلاقتصاديةواجتماعيةمعتمدةعلىالمساعداتالإنمائيةالدولية ومقارنةبدولقارات أخرىتجاوزتمشاكلهاووصلتإلىأوضاعطموحة،الىزالالانسانالفقيرالذيعانيمنالجوعوالمرضوالأمية والتشرد والعيشفيظروفبيئيةصعبةوالذيلايجدمأوىيحميهمنالبردالقارسوالحرالشديدوالذيلايجدمايسدرمقهمنالطعام.

فإلىماذايعزىالتخلفالذيتعانيهالكثيرمندولالقارةالأفريقية، ويأتيفيمايلياسبابالفقرفيأفريقيا:

بالرغممنالإمكانياتالضخمةالتيتمتعبهاأفريقيا،الاانهتعانيمنالفقرالشديدوالتخلفالاقتصاديوالاجتماعيوالتعليميوالصحيوالتكنولوجيوالبيئيوغيرها،وذلكمنخلالالمؤشراتالتالية:

احتلتدولمنالقارةالافريقيةالمراكزالأولىفيمعدلاتالفقرعامة2121 **مقارنةبالدولالاخرى**، منبينهذهالدولالسودانبينتجاوز 212 % منالانتاجالاخام، ويليهاليبيريابـ165 % منالانتاجالاخام، وتشكلدولجنوبالصحراءمثالحيعلىالعبوديةحيثتضعفتبينعامي2111و2121من 161 مليوندولارالى 611 مليوندولار(وهيتستحوذعلى 41بالمئةمنالناتجالمحليالاجمالي).

3- مجدي ادم، "قراءةتحليليةلواقعالبلدانالفقيرةفيافريقيا جنوبالصحراءفيضوءمدركاتالتنميةلعام 2022"، مجلةدراساتاقتصاديةافريقية، 2023/09/18، علىرابطالانترنت: https://cutt.ly/kwPgClrH تاريخالاطلاع 2023/12/03

س الفساد في نمو **التدفقات** بين جماعات الجريمة المنظمة والإرهاب تمول نفسها من خلال نهب الموارد الأفقط، الذهب، الماس، الفيروم...(، وقد أثبتت دراسة للبنك الدولي أن صادرات دول المنظمات الإجرامية العابرة للحدود في أفغانستان تتألف من المخدرات 28%، 26 % من النهب والابتزاز، وقد قدرت إحدى هذه الأنشطة بـ 265 مليون دولار. [4]

ضعف الاستثمار الأجنبي في دول القارة نظرا للعبء الذي يثقل الفساد في وجه تدفق المشروعات الاستثمارية، حيث يمر عدد كبير من المستثمرين الأفراد من تأثيرة الدخول إلى غابة النظام في المشروع وتوسيعه. [5]

س الفساد في **تراجع** مع **التنمية** البشرية ولكونها من صحة وتعليم وسكن ودخل فرد في [6] بمجرد دفع الرشاوى تحاول الشركات المنجزة تفادي خضوع الفساد بعض المنتجات الجودة التشريعية من قبل مفتشي مدارس شهادات طرق جسور...(

هروب رؤوس أموال الوطني طرق غير شرعية نحو الخارج بحيث قدرت نسبة الأموال الهاربة في إفريقيا جنوب الصحراء ما بين 36 و42 مليار دولار سنويا.

عدد في المائة الأخير من الدول التي قدمت من الدول الغنية دعمان مية فقد تلقى نصف دول مرابة المراض المستعصية مساعدات قيمة 51 مليون دولار لبحيرة و262 مليون دولار أو غندا لعدم وفاء بالتزاماته وعدم تحقيق أي هدف من أهداف البرنامج.

4-مصطفى صليج"الفساد عائق التنمية في إفريقيا في مدر 148 مليار دولار سنويا..." على رابط الانترنت:
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=5664:148-25&catid=4454&Itemid=172
5- Olivier Vallée, « La construction de l'objet corruption en Afrique », **Afrique contemporaine,** 2006/4 (n° 220), p.150-151.
6-EL JABRI, S. EL KHIDER, A, "Corruption: What Impact on Growth and Human Development in Africa", **revue Alternatives Managériales et Economiques**, Vol 2, No 3 (Juillet, 2020), p.466.

3.المؤشرات الدولية للهشاشة:

من خلال مؤشرات مدرك التفاوت الذي يتم عده سنويا من طرف المنظمة الدولية، يلاحظ أن دول الساحل الافريقي تتصدر مع بعض الدول الافريقية مراتب متقدمة ضمن أكثر الدول هشاشة في العالم

ويبين الجدول التالي الدول العشرة الأكثر هشاشة في الساحل الافريقي حسب مؤشر مدرك التفاوت السنة 2121

-الدول الأكثر هشاشة في افريقيا:

	الدولة	الترتيب العالمي	الدرجة (Rank)
1	جنوب السودان	181/181	111/11
2	الصومال	181/128	111/13
3	اليمن	181/122	111/12
4	غينيا الاستوائية	111/122	111/12
5	الكونغو الديمقراطية	181/169	111/19
6	بوروندي	181/169	111/19
7	السودان	181/164	111/21
8	جزر القمر	181/164	111/21
9	الشاد	181/164	111/21
11	غينيا بيساو	181/162	111/21

المصدر: تقرير مؤشر التفاوت العالمي 2122، منظمة الشفافية الدولية.

يبين الجدول أعلاه العشر دول الافريقية الأكثر هشاشة في العالم، وتحتل فيه دولة جنوب السودان المرتبة الأخيرة عالميا، ومن الملاحظ في هذه الدول المشتركة في معظم مظاهر انعدام الاستقرار السياسي والصراعات الداخلية العرقية نماذج جنوب السودان، الصومال، اليمن، الكونغو الديمقراطية السودان.

ولا تزال تونس تسجل مستويات مرتفعة في مؤشر مدركات الفساد، حيث حلت في المرتبة 32 من بين 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2021 وهي بذلك تتصدر المنطقة العربية والعالم، مما يظهر عدم تحسن يذكر عن السنوات السابقة، وهو ما يستدعي ضرورة اتخاذ قرارات عاجلة لمواجهة الفساد الذي أرهق كاهل عامة الشعب التونسي الذي يعاني بشكل خاص.

أما الجدول الموالي فيبين الدول الأقل فسادا في العالم وفق مؤشر مدركات الفساد المذكور أعلاه:

-الدول الأقل فسادا في العالم:

	الدولة	ترتيبها العالمي	النقاط (الدرجة) Rank
1	الدانمارك	181/23	111/21
2	جزر الرأس الأخضر	181/39	111/58
3	بوتسوانا	181/45	111/55
4	جزر موريشيوس	111/49	111/54
5	الدومينيكا	181/52	111/53
6	فانواتو	181/58	111/49
7	جزر سيشل	181/66	111/45
8	بوتسوانا	181/21	111/44
9	تونس	181/21	111/44
11	الغابون	181/23	111/44

المصدر: تقرير مؤشر الفساد العالمي 2122، منظمة الشفافية الدولية.

-يعبر هذا الجدول على المجهودات التي قامت بها دولة بوتسوانا في مكافحة الفساد، من خلال قانون مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية، كانت من أفقر 25 دولة، إلى أن أصبحت من ضمن أسرع الاقتصادات نموا في إفريقيا. ومن أشهر قضايا الفساد في بوتسوانا قضية تبييض الأموال التي تورط فيها أعضاء من الحزب الحاكم

فى تدهور واردات الكبد الحصول على قروض ميكنوا مؤلهين الحصول على هاوعجزوا عن سداد ها.

فتم التحقيق مع تلك الشركات بسبب موقفها، كما كان الشركات دور في الفلسفة في بتسوانا، من خلال الاستنتاج بأن دة العامة من جانب الجمهور فيمكن أن تنتج أي استنتاجية إلا من خلال الوعي الجمهوري، كما كان إلزام دور في توعية الشعب، وإلى آلان تحاول بتسوانا قاموا لفلسفة أن وصلت في آخر تقرير لمؤشر الفجوة العالمية، للدرجة 61، وهي رقم 35 على مستوى العالم في المؤشر، وهذا مؤشر جيد جدا على مستوى بتسوانا على مقياس أشكال الفلسفة ها[7].

خاتمة:

مما سبق يمكن القول أن الاقتراحات في قيادة العالم تنطلق من الفلسفة في ظاهرها، وهذا ما عبرت عنه الأزمات السياسية والاقتصادية، وهذا ما أعاد إحياء الفلسفة، لكن تنظر الاقتراحات في الكثير من الجمهور في الفلسفة خاصة مع تعقيدات الشأن في ظل موقف روية صارمة تجاه الظواهر المتعلقة بالفلسفة وحيادية الباحث عن ها، وتعزيز دور الفلسفة، وتحقيق المزيد من الشفافية في السياسات العامة من خلال وضوح الإجراءات والحرية للوصول إلى المعطيات ووضوح ها.

---

7 ياسين مجدي، "جمود الفلسفة في أفريقيا والدور المصري"، مجلة السياسة الدولية على الرابط التالي: https://www.siyassa.org.eg/News/18177.aspx (تاريخ الإضافة: 2021/11/09) تاريخ الاطلاع: 2023/12/4

قائمة المراجع:

- مصطفى صلاح السعداني، "الفساد وعلاقته بالتنمية في مصر خلال الفترة 148 إلى 2112 وأثره على الأمن القومي..."، على الرابط الإلكتروني:
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=5664:148-25&catid=4454&Itemid=172

- Olivier Vallée, « La construction de l'objet corruption en Afrique », **Afrique contemporaine**, 2006/4 (n° 220), p.150-151.

- EL JABRI, S. EL KHIDER, A, "Corruption: What Impact on Growth and Human Development in Africa", **revue Alternatives Managériales et Economiques**, Vol 2, No 3 (Juillet, 2020), p.466.

- سياسية من مجدي، "جهود مكافحة الفساد في مصر والدور المصري"، مجلة السياسة الدولية، على الرابط الإلكتروني: https://www.siyassa.org.eg/News/18177.aspx (تاريخ الزيارة: 2123/12/4 09/11/2021)

- مجدي آدم، "تراجع مصر في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2122"، مجلة دراسات استراتيجية، 2123/19/18، على الرابط الإلكتروني: https://cutt.ly/kwPgClrH تاريخ الزيارة 2123/12/13

- محمد عباس نعمان الجوري، "مكافحة الفساد في القانون الدولي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة قبل، العدد 2، يناير 2112، ص.36.

تطبيق التكنولوجيا الرقمية وتأخر التوجه نحو الاقتصاد الرقمي في إفريقيا

Application of digital technology and delayed trend towards Africa's digital economy

د. مليكة جرمولي -جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل-

البريد المهني: malikadjermouli@univ-jijel.dz

الملخص: إن التطور الذي عرفه الاقتصاد من اقتصاد تقليدي نحو اقتصاد رقمي يتحتم على إفريقيا اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل اللحاق بالركب، ولقد أثبتت جائحة الكوفيد 19 التي أدت إلى الإغلاق الكلي بين الدول أنها أمر لا بد منه، ولذلك على القارة الإفريقية أن تدعم بنيتها التحتية من خلال توسيع استعمال التكنولوجيا الرقمية من جانب، لكن من جانب آخر عليها دعم الابتكار من أجل أن تصبح صانع لها ولتكون فاعل في الاقتصاد الرقمي و أن تعمل على تطوير كل ما يدعم هذا الاقتصاد الرقمي، تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على جهود القارة في التحول نحو الاقتصاد الرقمي وما يواجها في الميدان في مسألة التحول نحو الاقتصاد الرقمي وما عليها فعله لمواجهة ذلك والنهوض بتنميتها.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا الرقمية، الاقتصاد الرقمي، التنمية المستدامة، التنمية في إفريقيا

Abstract: The evolution of the economy from a traditional to a digital economy requires Africa to take action to catch up The COVID-19 pandemic, which led to the total closure of States, has proved essential, The African continent must therefore support its infrastructure by expanding the use of digital technology. But on the other hand it has to support innovation in order to become a maker of it and to be an actor in the digital economy and to develop everything that supports this digital economy, This study aims to highlight the continent's efforts in the transition to the digital economy and what it faces in the field on the issue of the transition to the digital economy and what it needs to do to address this and promote its development.

Keywords: Digital Technology, Digital Economy, Sustainable Development, Africa's Development

المقدمة:

لقد أثبتت جائحة الكوفيد 19 التي أدت إلى الإغلاق و تعطل النقل والتبادل الاقتصادي أن العالم اليوم لا بد له من أن يتجه لمعاملات لا تتأثر بإغلاق الحدود الجغرافية، و يعد الاقتصاد الرقمي الحل الأمثل بل الحتمي للدول التي تنميتها واقتصادياتها الوطنية هشة وتعاني من التبعية الاقتصادية، و هو الحال الذي تعيشه القارة الإفريقية. التي بسبب إمكانياتها التقليدية وتأخرها الرقمي تأثر اقتصادها بشكل كبير.

والأمر لم يكن بنفس التأثير بالنسبة للدول المتقدمة والتي بفضل ما أنتجته الثورة في التكنولوجيا الحديثة من خلال التكنولوجيا الرقمية و بفضل نتائج الابتكار والمعرفة في مجال الاتصالات تمكنت من تجاوز المسألة بأقل الأضرار، ولهذا أصبح من الضروري على الدول المتأخرة تنمويا وضع سياسات ومنظومة قانونية وتطوير بنية تحتية تمكنها من تطبيق التكنولوجيا الرقمية ومنه مسايرة التطور الحاصل في العالم الغربي .

لقد ظلت القارة الإفريقية تعاني تأخرا ملحوظا بسبب الفجوة الرقمية، وكانت جائحة الكوفيد 19 الدافع القوي للقارة لتبني التطورات والآليات التي أنتجتها التطور في التكنولوجيا الرقمية، كما عليها تشجيع الابتكار محليا في هذا المجال. خاصة مع ركود اقتصادها الذي يعتمد في الأساس على الاستيراد،

ولهذا يعد الاقتصاد الرقمي الحل للقارة الإفريقية لمواجهة التأخر الذي تعرفه في اقتصادياتها وتنميتها ، ولكن تطبيق التكنولوجيا الرقمية والتحول نحو الاقتصاد الرقمي يتطلب جهودا وإمكانيات ورغبة فعلية للوصول للمستوى الذي يمح فيها للقارة بتحقيق تنمية مستدامة لشعوبها وللقارة.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى التركيز على إبراز الجهود والصعوبات التي تواجهها القارة من أجل اقتصاد رقمي يحقق لها التنمية، لذلك إشكاليتنا تتمثل فيما يلي:

ما هي الجهود التي بذلتها القارة الإفريقية محليا وقاريا من أجل تطبيق متطلبات الاقتصاد الرقمي وما هي حدود ذلك؟

واستعنا في دراستنا بالمنهج الوصفي لوصف الاقتصاد الرقمي وكيف سعت القارة الإفريقية من خلال مختلف جهودها الوطنية والقارية لتطبيقه من خلال مختلف التطبيقات والبرامج والسياسات من أجل تحقيق تنميتها المحلية والقارية.

المحور الأول: التكنولوجيا الرقمية والاقتصاد الرقمي

المحور الثاني: القارة الإفريقية وتحديات التوجه نحو الاقتصاد الرقمي

الخاتمة

المحور الأول : في مفهوم التكنولوجيا الرقمية و الاقتصاد الرقمي وأهميته

يجدر بنا قبل الحديث عن الاقتصاد الرقمي تعريف التكنولوجيا الرقمية وثم الاقتصاد الرقمي الذي هو الموضوع الأساسي في ورقة بحثنا،من خلال الحديث عن خصائصه وأهميته وسبل الانتقال نحوه.

1- في التعريف

أ- التكنولوجيا الرقمية Digital Technology

تعرف على أنها " جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل الكتروني، وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط، وأجهزة الفاكس، وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات ". [1]

فهي بذلك تلك التكنولوجيا المتطورة والمبتكرة على سابقتها، بما يحقق نقل وتخزين المعلومات الكترونيا بطريقة تسهل من استعادتها ونقلها بشكل أسرع. تستعمل فيها عدة أجهزة و وسائل وشبكات اتصال وربط.

ب- تعريف الاقتصاد الرقمي Digital Economy

يعرف الاقتصاد الرقمي بعدة تعاريف نذكر منها كونه مرتبط بشبكة المعلومات فيتم تعريفه على أنه" الاقتصاد الذي تنساب فيه المعلومات من خلال الشبكات والحواسيب وينتشر فيه تطبيق المعارف الإنسانية وتطوراتها المتسارعة على المنتجات فيكون أكثر تميز وتتم الأنشطة الاقتصادية فيه بسرعة أكبر."[2] وهو "الاقتصاد المرتبط بمفهوم مجتمع المعلومات الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد والعلاقات البشرية ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفيلة بتحقيق ذلك في شتى مجالات الحياة" [3]

ويعرف على أنه "الاقتصاد الذي يعتمد بدرجة كبيرة على استعمال أدوات الثورة التقنية للمعلومات والاتصالات في القطاعات الجديدة العاملة في مجال التقنية الدقيقة" ، ويعتبر كذلك أنه " الاقتصاد القائم على مبدأ إنتاج ونشر واستعمال المعرفة"، حيث أن المعرفة هي القوة الرئيسة التي تؤدي إلى التطور الاقتصادي وزيادة الثروة حيث يكون فيها للمعرفة والإبداع والتجديد دورا مهما في تحقيق النمو واستدامته، و المعرفة أهم عوامل النمو في الاقتصاد الرقمي، بل أصبحت بفضله سلعة بحد ذاتها. [4]

ونظرا لما يحمله من تطبيق للتكنولوجيا المتطورة وما وصل إليه الإبداع والمعرفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث ينظر إليه على أنه نموذج اقتصادي متطور قائم على استخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنيت في كل نشاطاته وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالتجارة الإلكترونية، حيث دعامته تتمثل في تطبيق التكنولوجيا الرقمية في كل القطاعات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية من إنتاج السلع والخدمات والتجارة و الاستعمال وجني الفائدة،

ولقد أدى هذا النوع من الاقتصاد إلى إعطاء دفعة للمنافسة من أجل تطبيق التكنولوجيا الرقمية في مختلف القطاعات ومعه تحقيق فرص جديدة من أجل خلق أنشطة وتحسين النوعية(سلع، خدمات) وتطوير المشاريع وفتح سبل جديدة للولوج للأسواق الخارجية. [5]

وأدى الربط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاقتصاد إلى ظهور ما يعرف بانترنيت الأشياء، والذي يعني الربط بين الأشياء أو ا لأجهزة مع الشبكة الالكترونية بعدما كان في السابق يقتصر على تفاعل بين الإنسان والانترنيت. [6]

ومنه الاقتصاد الرقمي الذي يقوم على التكنولوجيا الرقمية هو الاقتصاد الذي يتم عبر الشبكة بالربط بين أجهزة مختلفة تربط بين العملاء والمتعاملين والزبائن أينما كانوا وفي أي وقت كان، يقرب المسافات ويختزل الوقت ويسهل العمليات والتجارة بما يحقق مستوى أعلى من المنافسة من خلال تقديم خدمات وتسويق سلع وتبادلات اقتصادية تتم عبر الخط. بما يحسن نوعية الخدمة، وهو بعدما كان يتم فقط للتواصل بين ا أشخاص أصبح مرتبط بالسلع والخدمات(انترنيت الأشياء).

2- خصائص التكنولوجيا الرقمية و الاقتصاد الرقمي

تتميز التكنولوجيا الرقمية بمجموعة من الخصائص التي تجعل منها ذات أهمية، بما يشجع على تطبيقها وتوسيع تطبيقها في مختلف القطاعات خاصة الاقتصاد الذي يهمنا أكثر في هذه الورقة البحثية، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

- تحسين الفاعلية التشغيلية وهذا من خلال الاستغلال الأمثل للتقنيات وكذا للعقول الرقمية المدربة التي يتاح استعمالها في أي مؤسسة.
- تقليص المكان، حيث التكنولوجيا الرقمية تقرب في الأماكن.
- التقليص من الوقت والتقليل من وسائل التخزين وسرعة سهولة الوصول للمعلومات.
- الاستعمال المرن من خلال توفير أي شيء في أي وقت وفي أي مكان.
- تطوير المعرفة وتحسين فرص التكوين بفضل الذكاء الاصطناعي،
- جعل العالم كقرية صغيرة يمكن للجميع الاتصال فيما بينهم.[7]

ولقد استفادت عدة قطاعات من هذه الميزات ومنها القطاع الاقتصادي الذي غزى العالم. ولقد أصبح الاقتصاد الرقمي بفضل التكنولوجيا الرقمية أكثر أهمية بفضل الخصائص التي استفاد منها، ونجد عدة مميزات حفزت دفعت للتوجه نحوه وتطبيقه، نذكر منها:

أ- الاقتصاد الرقمي يسهل الوصول إلى مصدر المعلومة، حيث أن نجاح ونمو الاقتصاد يعتمد في الأساس على قدرة الأفراد والمؤسسات المشاركة في شبكات المعلومات والمواقع المختلفة، ولذلك لا بد من توفير بنية تحتية في الاقتصاد كالكهرباء وآليات ووسائل الربط بالشبكة.

ب- تحقيق منافسة أكثر فعالية، ويتضمن الاقتصاد الرقمي تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الالكترونية والتوصيل الإلكتروني وتطبيق برمجيات والمعلومات وغيرها.

ج- الاقتصاد الرقمي مستقبل الاقتصاد، حيث بفضل تكنولوجيا المعلومات سيتحقق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار الرأسمالي والتجارة الإلكترونية داخليا ومع الدول الأخرى، حيث بفضل شبكة الانترنيت يتطور أداء المعاملات التجارية وتتطور طرق وأساليب العمل.[8]

د- بفضل الاقتصاد الرقمي يتم نقل البيانات فوريا في كل أنحاء العالم من خلال الربط بين آلاف التقنيات التي تسمح بالاتصال ونقل البيانات بين مختلف الأجهزة التي يتم الربط بينها.

هـ- تمكين عدة مستخدمين من الوصول إلى الخدمات الرقمية في كل مكان وكل وقت، بفضل الأجهزة المحمولة(الهاتف الذكي والكمبيوتر الشخصي)، وتمكن المستخدمين من الحصول على نماذج أعمال رقمية جديدة. كما يمكن من جمع وخزن وتحليل بيانات ضخمة واستعمالها من طرف الشركات لاكتساب المعرفة ولاستخدامها في اتخاذ القرارات من أجل خدمات رقمية مطورة وجديدة.

و- توفير خدمة رقمية أكثر ذكاء وأتمتة حيث بفضل ظهور انترنيت الأشياء أصبحت البيانات تجمع وتنقل بشكل أحسن بما يكون في خدمة المستخدمين في منازلهم خاصة مع التحول من أجهزة منزلية ذكية نحو أجهزة الاستشعار الصناعية.

ز- تطبيق الحوسبة السحابية، حيث توفير منصات سحابية بما يجعل الشركات تقدم خدمات رقمية معقدة من دون أن تكون لها استثمارات ضخمة في البنية التحتية.

ح- الاعتماد على الذكاء الاصطناعي(AI)، والذي يستخدم خوارزميات جد متقدمة تقوم على تخزين كميات هائلة من البيانات وهذا لمحاكاة الذكاء البشري، وهذا الأمر يمكن من الوصول لكل شيء بدءا بالرغبات الشخصية وصولا للسيارات المسيرة ذاتيا. وهذا الأمر يعتبر ثورة في الاقتصاد في الشكل أو المحتوى أو التصميم. [9]

3- شروط الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي

للانتقال نحو اقتصاد رقمي متين لا بد من توفر بعض الشروط والتي تتمثل فما يلي:

أ- قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال متطور: حيث لا بد من توفير شبكات انترنيت وتغطية واسعة بأسعار تنافسية وضرورة الاستثمار في هذه الشبكات

ب- توفير ميزانية للبحث والابتكار والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال: حيث سيساهم في تطوير كل القطاعات التي يرتبط بها وقطاعات الخدمات والتجارة المتعلقة به(الدولية خاصة) كما أنه سيحقق نمو اقتصادي وقيمة مضافة وزيادة اليد العاملة في هذا القطاع. [10]

4- أهمية الاقتصاد الرقمي

تظهر أهمية الاقتصاد الرقمي من خلال ما يحققه، ويمكن من خلال تطبيقه تحقيق عدة نتائج إيجابية تتمثل أهمها في:

أ- **الزيادة في العائدات:** حيث بزيادة عدد عملاء أي شركة زادت إنتاجيتها، وبذلك يمكن لها تطوير خدماتها وتقديم خدمات أفضل بنفس الأسعار، ويسمح لها ذلك بجدب عملاء جدد.

ب- **التأثير عبر الشبكة:** حيث جودة الخدمة تعتمد على مدى التوسيع في الشبكة أي كلما ارتفع عدد المستخدمين، وإن كان التأثير في الاقتصاد التقليدي متوفر في مختلف مراحله فإن ذلك سيتضاعف عشرات المرات مع الاقتصاد الرقمي.

ج- **انخفاض تكاليف المعاملات:** حيث بفضل التكنولوجيا الرقمية يتم تسهيل توثيق المعاملات ويسهل من عملية كسب السمعة، حيث تسهل التواصل وتبني الثقة بين أطراف للم تكن حتى تعرف بعضها البعض، ويمكن من العثور على العملاء في ظروف أحسن وأكثر أمنا، وتقديم خدمات لهم بجودة أحسن أحيانا مما تقدمها الوظائف التقليدية.

د- **تسهيل أداء الخدمة والحصول عليها:** حيث يسهل على العميل الموظف من الشركة التعريف بالخدمة وبالسلعة ويساعده على دعم العملاء. [11]

من خلال كل ما سبق يظهر أن الاقتصاد الرقمي يحمل تطورا بل ثورة في مجال الاقتصاد والتنمية، في خدمة الشركات والعملاء والزبائن ، حيث لا يتأثر لا بالزمان ولا بالمكان، شريطة إقامة بنية تحتية مناسبة وتوفير أجهزة تمكن الفواعل الاقتصاديين والمستفيدين من الوصول للخدمات والسلع التي يوفرها الاقتصاد الرقمي.

المحور الثاني: القارة الإفريقية بين ضرورة التنمية وتحديات التوجه نحو الاقتصاد الرقمي

يستدعي التطور الحاصل في العالم ا ضرورة عمل القارة ا لإفريقية على اللحاق به من خلال التوجه نحو التحول التكنولوجي للولوج في العالم الرقمي، وتقليص الفجوة الرقمية من أجل تحقيق أهدافها التنمية، بما يمكنها من تحقيق نمو اقتصادي على مستوى القارة. فتطبيق الاقتصاد الرقمي سيختزل عدة مراحل على القارة الإفريقية، لكن لا بد لها لأجل ذلك من اتباع سياسات واتخاذ تدابير وتطبيق برامج محليا وإقليميا بما يمكنها من تطبيق الاقتصاد الرقمي ويحقق لها التنمية المنشودة.

1- إمكانيات تطبيق الاقتصاد الرقمي في إفريقيا ودوره في التنمية

يعمل إدخال التكنولوجيا الرقمية في مختلف القطاعات على تطوير المجتمعات بشكل واسع، حيث يخلق للدولة إمكانيات جيوسياسية وتجارية وكما يطورها اجتماعيا واقتصاديا، وإن كان لها تحديات لكن يمكن من مواجهتها من خلال تطبيق تكنولوجيا رقمية في متناول الجميع. وللقارة الإفريقية إمكانيات تساعدها على الوصول لمستوى في مجال الخدمات الأساسية والاتصال ونشر المعلومات، و الذي يؤثر على

الخدمات والمنتجات الرقمية ومنه على المواطنين، وكل هذا يجعل من التحول الرقمي عاملا مهما في تحقيق أهداف برنامج التنمية المستدامة الذي وضعته القارة الإفريقية لسنة 2030.[12]

ومن أجل الوصول لمستوى متطور في تطبيق الاقتصاد الرقمي بذلت القارة جهودا سواء فيما يتعلق بالابتكار في المجال الرقمي أو بتوسيع استعمال التكنولوجيا الرقمية وتطبيقاتها، من خلال ابتكار تطبيقات تسهل مزاولة بعض الأنشطة في عدة مجالات، ولقد توسعت الجهود خاصة بعد انتشار جائحة كورونا، فعلى المستوى المحلي مثلا تطور استعمال التكنولوجيا الرقمية بشكل ملحوظ، حيث حققت عدة دول قفزة نوعية في المسألة، على سبيل المثال تمكنت رواندا في مسألة تحويل الأموال بين الأشخاص عبر الهاتف النقال من زيادة نسبتهم بأربعة أضعاف في الشهر الأول فقط بعد الإغلاق، واستطاعت الشركات الناشئة فيها في المساهمة في إبطاء انتشار العدوى للفيروس من خلال اعتماد تطبيقات على الهاتف المحمول مثل تطبيق "قم بتشخيص حالتي" في بوركينا فاسو، وتصنيف أولويات العلاج من الفيروس في نيجيريا، يضاف ذلك الجهود في قطاع التعليم، كتأسيس منصات للتعليم عن بعد والذي طبق في 27 دولة إفريقية لصالح الطلاب المتأثرين بإغلاق المدارس، وفي قطاع التمويل والتجارة الإلكترونية والزراعة والتعليم والصحة قام العديد من رجال الأعمال ذوي المهارات بابتداع وسائل رقمية، حيث تم تأسيس نحو 640 مركزا في كل القارة.[13] ولقد استعملت القارة الإفريقية الحلول الرقمية منذ سنة 2014 حيث مع انتشار فيروس الإيبولا تمكنت من تطوير تطبيق . mHERO والذي هو نظام ثنائي الاتجاه يربط من خلال الهاتف النقال وزارات وعاملون في مجال الصحة، وتم تطبيقه في أوغندا وسيراليون وغينيا وليبيريا ومالي، والذي مكنها من مكافحة الأوبئة. [14]

كانت من النتائج السلبية للجائحة الإحالة على البطالة وفقد العديد من الأشخاص لوظائفهم بسبب الغلق، ولقد حقق الاقتصاد الرقمي خطوات ايجابية خاصة في مجال التوظيف ومدة البطالة بالنسبة للأفراد، حيث تساعد التكنولوجيا الرقمية والاقتصاد الرقمي في الحد مما يسمى بالبطالة الاحتكاكية الطبيعية والتي يقصد بها الوقت المستغرق في البحث عن عمل جديد والانتقال من وظيفة لأخرى، فبفضل التقنيات الرقمية يخفض الوقت بين البحث عن العمل والوظيفة الشاغرة بشكل كبير، بفضل الأساليب الرقمية المتبعة في التوظيف والبحث عن الوظائف بالاعتماد على البريد الإلكتروني ومنصات البحث عن الوظائف المتوفرة عبر شبكة الأنترنيت والتي تسمح بالتنافسية بأساليب أكثر فعالية وسرعة. [15]

يساهم الاقتصاد الرقمي وتطبيق التكنولوجيا الرقمية في تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال القضاء على الفقر وعلى الجوع وتحسين إمكانيات الحصول على المياه والصرف الصحي ، وفي القارة الإفريقية يعد الفقر مرتفعا حيث حسب منظمة الأمم المتحدة من ضمن 422 مليون إفريقي يعيش واحد من كل ثلاثة تحت خط الفقر، و180 مليون يعاني من الجوع، وهذا الرقم يرتفع أكثر كلما زاد حجم السكان، وتساعد أساليب الدفع الرقمي على التقليل من نسبه، حيث في إثيوبيا مكن هذا الأسلوب (تطبيق M-BIRR) من تنفيذ برنامج الحماية الاجتماعية الذي خصص للفئات الهشة والضعيفة. كما مكنت التكنولوجيا الرقمية من تحسين الإمكانيات الإنتاجية والتوزيعية، ففي كينيا مكنت شركة Twiga من وضع تطبيق يقوم على تقديم سلسلة إمدادات كاملة للمنتجات الغذائية. أما في مجال الحصول على المياه والصرف الصحي ف 320 مليون إفريقي لا يمكنه ذلك، وفي منطقة جنوب الصحراء الكبرى يكلف ذلك 5بالمائة من الناتج المحلي الكلي، وبفضل تطبيق التكنولوجيا الرقمية تمكنت جمعية بيانات رصد الأرض من رصد نوعية المسطحات المائية، وهو ما يسهل الوصول بذلك إلى مياه نوعية. [16]

وعلى المستوى القاري يعمل قادة الدول الإفريقية من خلال الاتحاد الإفريقي على تطبيق إستراتيجية التحول الرقمي لإفريقيا (2020/ 2030)، حيث يهدف من خلالها الاتحاد إلى إنشاء سوق رقمية موحدة، وتطبيق المواطنة الرقمية بحلول سنة 2023، وهذا من أجل تطبيق التحول الرقمي للنهوض بالتصنيع في القارة، بالاستفادة من توفر أرضية تنسيق وتعاون قاري من أجل إستراتيجية رقمية تهدف إلى قيام ثورة في القطاع المالي للقارة، وتهدف إلى توفير الشبكة الرقمية لحوالي 200 مليون فرد في إفريقيا لا تتوفر لديهم بعد هذه الشبكة، بما سيدفع بالناتج المحلي الإجمالي ومنه الإنتاجية الاقتصادية وتحقيق المساواة بين الجنسيين في القارة الإفريقية.

ولأجل ذلك تم انعقاد قمة تضم القادة ذوي التأثير في القارة GITEX AFRICA DIGITAL SUMMIT يضم قادة القطاعات العامة والخاصة وصناع السياسات والمستثمرين والأكاديميين من أجل العمل على تطبيق اقتصاد الويب 3.0. إلى جانب عقد منتدى جيتيكس إفريقيا يضم رواد قطاع الأعمال والشركات الناشئة، وعقد قمة المدن الرقمية والأمن السيبراني والتكنولوجيا المالية وفاعلية خاصة برواد الأعمال (NORTH STAR 10).[17]

وكما تم عقد قمة مهمة والتي تخص مسألة البنية التحتية كونها هي الأساسية في التحول نحو الاقتصاد الرقمي والتي جمعت دول القارة الإفريقية في فيفري 2023 في داكار، في إطار الاتحاد الإفريقي

حيث تسعى على المدى الطويل نحو إنشاء سوق رقمي موحد وآمن في كل القارة، والزيادة في مناطق التجارة الحرة المحلية، وبناء علاقات إقليمية تلغي رسوم التحويل، وتحسين التجارة العابرة للحدود في القارة بإنشاء أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم، وتتمثل أحد أهداف الاتحاد الأفريقي في العمل على إنشاء سوق رقمية موحدة آمنة بحلول سنة 2030، والتي ستكون بدعم من البنك الدولي للاقتصاد الرقمي في إفريقيا. [18]

وكما يقضي التحول نحو الاقتصاد الرقمي بالبدء في إقامة روابط رقمية فعالة من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الدفع الإلكتروني والشراء والبيع عبر الخط وطلب البضائع من خلال أنظمة الموقع GPS وكلها أدوات رقمية تسمح بالعمل بشكل أسرع وأسهل، حيث من خلالها سيتم جذب الشركات والعملاء والمستثمرين. [19] وهذا الأمر يستدعي تشجيع والتسهيل على المواطنين الإجراءات التي تعمل على توجيههم نحو العمل بأساليب الاقتصاد الرقمي،من خلال تطبيق التكنولوجيا الرقمية. وفي هذا المجال تملك القارة الإفريقية إمكانيات تحقيق قفزة نوعية في مجال التوجه نحو تطبيق التكنولوجيا الرقمية من أجل اقتصاد رقمي، حيث أظهرت دراسات أجريت سنة 2021 أن عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال قد بلغت مليار مشترك، ومن أجل الاستفادة من هذا التطور على القارة الاهتمام بثلاث قطاعات أساسية هي الاستثمار العام وتدريب فئة الشباب والتقليل من ظاهرة الانبعاثات من جراء القطاع الرقمي.[20]

ويساهم الاقتصاد الرقمي في توفير العمل الملائم حيث بفضل التقنيات الرقمية والابتكار والكفاءة يتم منح الشركات فرص للنمو بشكل غير محدود، وكما تساهم في الخفض من معدل التشغيل غير الرسمي في كل القارة الإفريقي. وهذا حتى في قطاع الصناعة وفي الابتكار والبنية التحتية بفضل انتشار التقنيات الرقمية في كل القطاعات بما يسمح بإعادة ابتكار عمليات الإنتاج والصناعة التحويلية. والنقل والخدمات اللوجيستية، ونقل المعلومات وغيرها. وبفضل انترنيت الأشياء فإن كل العمليات المرتبطة بالنتاج والتوزيع والاستهلاك سيتم تحسينها، فاستخدام الحلول الرقمية يمكن توسيعها لمختلف القطاعات الاقتصادية مما سيحقق تحسين للإنتاج والإنتاجية. [21]

فبالتالي الفائدة لن تكون فقط على مستوى الأفراد بل بالنسبة حتى للشركات وللقطاع الخاص وليس فقط على المستويات المحلية بل حتى على مستوى القارة مع ضمانات لتشجيع ذلك، ومن الجهود التي قامت بها القارة لتوسيع الفوائد محليا وقاريا وللوصول لأهدافها على هذا المستوى نجد تأسيس التحالف الإفريقي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات AFITCA والذي يضم منظمات وشركات دولية ووطنية من

القطاع الخاص، وفواعل مختلفة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كان يضم ست دول ووصل الآن لـ 40 دولة، كما قامت بخلق قانون لحماية البيانات في نيجيريا بهدف حماية الخصوصية وتأمين عملية تبادل البيانات الشخصية، والتي بفضل تم خلق أكثر من 5000 وظيفة، ولسد نقص تغطية الانترنيت تستثمر نيجيريا بم خلال ترخيص أقمار صناعية Starlink، من أجل إيصال الانترنيت للمناطق المعزولة، وتوفير برامج ودورات تدريبية عبر الخط وتدريس عدة فئات للوصول للمهارات الرقمية والتي نجح توسيع نطاقها كثيرا في القارة. [22]

والانتقال نحو الاقتصاد الرقمي له دور مهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ركائزها الثلاث المتمثلة في النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي والاستدامة البيئية، كما أن تقديم الخدمات الرقمية عبر الشبكة يحقق التكامل المحلي والإقليمي والدولي.[23] فاستعمال التكنولوجيا الرقمية لتقديم خدمات رقمية، وتساعد في توفير إمكانية الوصول للجميع وبأسعار معقولة خاصة في البلدان الأقل نموا، وهذا الأمر يعتبر أكثر أهمية لإفريقيا، حيث تساهم إقامة هياكل أساسية رقمية في زيادة الاتصال وتحسن من عملية الوصول للانترنيت، وعملية الدفع عبر الهاتف المحمول، وانترنيت الأشياء.

فالاستثمار في التكنولوجيا الرقمية يمكن المواطنين (خاصة النساء والشباب) من أن يصبحوا محل اهتمام السياسات التنموية، وهو الأمر الذي يسد الفجوة القائمة بين الحكومة والمواطنين، كما أنه يبني العلاقات مع كل العالم، كما أنه يساعد في خلق فرص اقتصادية جديدة وتحسين القدرات القائمة، خاصة بالنسبة للمرأة، كما يحسن الصحة والسلامة ونوعية الحياة، كما قد تؤثر التقنيات الرقمية ايجابيا على النمو والسلام والأمن البيئي وتنمية المجتمع والتقليل من التهميش. [24]

2- حدود تطبيق الاقتصاد الرقمي في القارة الإفريقية

بالرغم من مساعي القارة ا إفريقية على مستوى دوله أو على المستوى القاري من أجل تطبيق اقتصاد رقمي لأجل تمنية القارة إلا أن القارة تصادفها عدة عراقيل، مما أدى إلى محدودية تحقيق النتائج المنتظرة من أجل تنمية القارة، وتتمثل فيما يلي:

- رغم ما تحقق من موارد مكثفة بفضل الجهود والفرص التي بذلت بفضل الثورة الرقمية العالمية، لكنها حسب رؤية الاتحاد الإفريقي من خلال أجندة 2063 تضل غير كافية، خاصة في مسألة تحدي خلق الوظائف في القارة الإفريقية والذي يعد أكبر تحد حيث يصعب عليها تحسين نتائجها في هذه

المسألة، ومع توقع ارتفاع عدد الأفارقة ما بين سن 15 و27 سنة المتعلمين(ثانوي وتعليم عالي) من 77 مليون إلى 164 مليون سنة 2040، فإن الطلب على الوظائف سيرتفعن إلا أن القطاع الرقمي سيكون استيعابه لهذا العدد محدودا، والحل لذلك سيكون الانتشار السريع للابتكار الرقمي في الاقتصاد ككل.[25]

- محدودية استعمال شبكة الإنترنيت في بعض الدول الإفريقية، حيث تشير التقديرات إلى أنه 25 بالمائة فقط من الأفارقة يملكون إمكانيات للوصول والربط بشبكة الأنترنيت، [26] وتشير أخرى أن ثلثي من مواطني القارة الإفريقية (حوالي 900 مليون شخص) لا يمكنهم الوصول للإنترنيت خاصة في غرب ووسط إفريقيا، فما نسبته 34 بالمائة فقط لديهم الربط بالشبكة في سنة 2022، والنسبة أقل في كل من شرق وجنوب إفريقيا، في حين في شمال القارة أقل من نصف السكان مربوطون بالشبكة، وبعض المناطق تحتاج للاهتمام أكثر لكونها تحت المتوسط الإقليمي للربط بالشبكة كجمهورية إفريقيا الوسطى و تشاد والكونغو الديمقراطية.[27]
- محدودية استعمال الشركات الإفريقية في القطاع العام لمواقع انترنيت، حيث 31 بالمائة فقط لديها مواقع، في حين في آسيا بلغت 39 بالمائة وأمريكا اللاتينية 48 بالمائة، و17 بالمائة فقط من رواد الأعمال الأفارقة يتوقعون خلق ست وظائف على الأقل في هذا المجال، وتعد أخفض نسبة مقارنة بالمناطق الأخرى. .[28]
- نقص الميزانية الموجهة لهذا النوع من الاستثمار وانعدام ا إصلاحات السياسية لتحسين جو الاستثمار، حيث هذا النوع من الاستثمار يحتاج لبنية تحتية والتي تحتاج لميزانية بالمليارات للاستثمارات العامة من أجل الوصول لأهداف برنامج القارة لسنة 2030، كما يجب أن تكون مرفوقة بإصلاحات سياسية وهيكلية من أجل خلق بيئة استثمار آمنة ومغرية للمستثمرين من القطاع الخاص، مع ضرورة المرونة الإلكترونية من أجل إقامة جو من الثقة وتسهيل الأداء للدخول في سوق رقمي موحد في القارة. [29]
- ضغوط الشركات المتعددة الجنسيات والضرائب المهدرة، حيث تملك القارة الإفريقية إمكانيات ضريبية بما يسمح لها بتمويل التحول الرقمي، فنسبة 15 بالمائة منها يسمح للقارة بتحقيق مداخيل مهمة، إلا أن الشركات المتعددات الجنسيات تضغط على قادة القارة لإعفائها من الضرائب وتهدد بالمغادرة والاستثمار في دول أخرى، وهذا الأمر له تأثير على مداخيل القارة الإفريقية ومنه على تطوير اقتصادها و وتحقيق التحول الرقمي فيها. [30]

- محدودية التنسيق والتعاون الإقليمي و القاري بين الدول الإفريقية في مجال التحول الرقمي،والاكتفاء بالاستراتيجيات الرقمية الوطنية المحدودة، حيث تأسيس منطقة تجارية رقمية حرة في القارة يستدعي التعاون والتنسيق في عدة مجالات مثل الضرائب الرقمية وتأمين البيانات وحماية الخصوصية وتدفق البيانات عبر الحدود بشكل متوافق، إلا أن هذه الجهود جد محدودة في القارة، حيث نجد 28 دولة فقط لديها قوانين خاصة بحماية البيانات الشخصية، و11 دولة لها قوانين خاصة بمحاربة الجرائم الإلكترونية.[31]

-

3- بعض الحلول من أجل التحول نحو الاقتصاد الرقمي في القارة الإفريقية

ما يمكن اقتراحه لتجاوز عقبات التحول نحو اقتصاد رقمي من أجل التنمية في القارة الإفريقية، تم اقتراح بعض الحلول التي قد تمكن القارة من تجاوز العقبات ، نذكر بعض منها فيما يلي:

- فتح سوق للاتصالات في المنطقة مما سيساعد في رفع معدل الإتاحة ومنه استعمال تسهيل المعاملات المالية عبر الهواتف النقالة ومن خلال الدفع الرقمي.
- اتخاذ ما يناسب من إجراءات تنظيمية من أجل دعم التعامل بالتجارة الإلكترونية مثل التوقيع الإلكتروني وتطبيق آليات حماية خصوصية البيانات، و توفير ودعم الأمن السيبراني .
- الاهتمام بالإصلاحات التي تدعم استعمال الدفع الإلكتروني للقضاء على الفجوة الرقمية والمفارقات التي تعرف بها المنطقة. [32]

- كما ينبغي على الحكومات الإفريقية الاهتمام بوضع سياسات تشجع وتنشر الابتكار الرقمي. وعليها مساعدة المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة ممن أجل تطبيق الآليات الرقمية واستعمال أدواتها حتى تكون أكثر فاعلية على مستوى المنافسة والابتكار الرقمي.

- وضع إلى جانب الإستراتيجيات الوطنية الرقمية إستراتيجيات إقليمية وقارية، بما يساعد على دمج الإقتصاديات الرقمية للقارة الإفريقية.[33]

- إن التحول الرقمي يستدعي الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية من أجل التعجيل بالحصول على الخدمات الأساسية الجيدة وتحسين الشفافية ومساءلة السلطات العامة وتعزيز الديمقراطية. [34] فالمشكلة الأساسية في القارة الإفريقية هو الاعتراف بالحق في الحصول على

المعلومات والبيانات ونقلها، والحق في الخصوصية، ومدى تطبيق الديمقراطية بالاعتراف للجميع في المشاركة في القطاعات وفي وضع السياسات الحكومية، وكذلك الحق في نقد وتوجيه الحكومة.

- ضرورة الاهتمام بتمويل الاستثمارات في مجال المهارات التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات، وضرورة تطوير الحلول الرقمية المحلية. [35]
- توعية المواطنين بأهمية الاقتصاد الرقمي خاصة في فترة الأزمات والكوارث، حيث التعامل الرقمي يسهل العمل ويقلل النفقات.
- دعم الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ومنح الأهمية للجوانب التنظيمية، وتوسيع القواعد التنظيمية المرتبطة بالمجالات الحديثة مثل انترنيت المنتجات والخدمات لتنظيم منصات المشاركة.
- التشجيع على التعاون الدولي من أجل الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة فيما يتعلق بتطبيق التعاملات الرقمية، وفتح المجال لفرص للاستثمار في الاقتصاد الرقمي بشكله المشترك.[36]

كل هذه الحلول يمكن للقارة الإفريقية من خلالها مواجهة التأخر والعراقيل التي تواجهها في تطبيق الاقتصاد الرقمي وتطوير اقتصادها وتحقيق تنميتها.

الخاتمة:

ما تم التوصل إليه هو أن الاقتصاد الرقمي أصبح ضرورة لا بد منه، بل هو أحد النتائج الإيجابية للثورة في تكنولوجيا الاتصال، بفضل الإبداع والابتكار وتطور المعرفة البشرية، ولقد أثبتت أزمة الكوفيد 19 أنه الحل الأنسب لمواجهة ما قد عراقيل الزمان والمكان والبعد الجغرافي، وبفضل ذلك تم الانتقال نحو إنترنيت الأشياء بعدما كان التفاعل فيها بين الأشخاص أصبحت الأشياء مادة التفاعل عبر الخط. وما قد توصلنا إليه من استنتاجات تتمثل في:

- الثورة في التكنولوجيا الرقمية ونتائجها الإيجابية أدت إلى ظهور الاقتصاد الرقمي وما أدى إليه من ربح في الزمان والمكان والعدة والجهد والتكاليف.

- الاقتصاد الرقمي يحتاج لتشجيع الابتكار والإبداع، ويحتاج لتطوير آليات من أجل تطبيق عملي فعال. و يحتاج لوجود بنية تحتية وتطبيقات التكنولوجيا الرقمية بما يسمح بتحقيق الربط بين العملاء والزبائن والمواطنين.

- إن القارة الإفريقية أكثر القارات تضررا من عدم تطبيق الاقتصاد الرقمي، كونها تعاني من تأخر تنميتها ونموها الاقتصادي، وهو ما أثبتته فترات الأزمات، وتعاني القارة الإفريقية من الفجوة

الرقمية مقارنة بالدول الغربية التي توسعت فيها استعمالات التكنولوجيا الرقمية من خلال الاعتماد على الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية.

- أثبتت بعض التجارب المحلية الناجحة في عدة دول من القارة الإفريقية في فترة أزمة جائحة الكوفيد 19 في عدة قطاعات(قطاع التمويل والتجارة الإلكترونية والزراعة والتعليم والصحة) أن للقارة الإفريقية إمكانيات وقدرات ابتكارية لمواجهة الأزمات، وهو ما ينبغي استغلاله من أجل تطوير تطبيقات مجال قطاع الاقتصاد من أجل اقتصاد رقمي متطور في القارة.

- حاولت القارة الإفريقية من خلال الاتحاد الإفريقي على التشجيع على توحيد جهودها من خلال وضع سياسات بعيدة المدى بتشجيع عدة مشاريع كتأسيس سوق رقمي موحد والتوسيع في مناطق التجارة الحرة والعمل على تشجيع إلغاء رسوم التحويل، وتحسين التجارة البينية والتشجيع على تأسيس أكبر منطقة للتجارة الحرة على مستوى العالم. ومن مجهودات القارة كذلك تأسيس التحالف الإفريقي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لكن رغم هذه الجهود تبقى القارة الإفريقية متأخرة في مسألة تطبيق الاقتصاد الرقمي ويعد السبب الرئيسي في البنية التحتية وعدم توسيع الشبكة ليستفيد منها الجميع إلى جانب محدودية الجهود فيما يتعلق بالأمن الرقمي وحماية الخصوصيات والبيانات، وعدم توفر الإمكانيات لدى الجميع بنفس المستوى(خاصة المناطق المعزولة)

ما نوصي به بعد هذه الورقة البحثية هو أنه:

- على دول القارة الإفريقية تطوير بنيتها التحتية الوطنية من أجل تطبيق الاقتصاد الرقمي، ثم الاتجاه نحو تحقيق اقتصاد رقمي لإفريقيا في خدمة القارة الإفريقية وتنميتها المستدامة.

- أن الاقتصاد الرقمي يقوم على الابتكار والإبداع والمعرفة، فعلى الدول الإفريقية تشجيع المادة الرمادية والتوجه نحو الإبداع حتى في الذكاء الاصطناعي من أجل اللحاق بمستوى الاقتصاد الرقمي الذي وصلت غليه الدول الغربية وتقليص أكثر للفجوة الرقمية.

- أن التنمية في القارة الإفريقية لا تتحقق من دون الاهتمام بالفرد الإفريقي فالإبداع والابتكار وتطوير الآليات الرقمية مرتبط بذكاء الفرد الإفريقي لذلك على القارة تشجيع مواهبها خاصة من الشباب والاستثمار في هذا الجانب من أجل تنمية وطنية وثم قارية.

قائمة المراجع:

- **باللغة العربية:**

أ- **المجلات**

1- الهلول محمد عبد الرحمان السيد، "أهمية الاقتصاد الرقمي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي" ، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، عدد 2، جزء 2، أفريل 2023، (ص 633- 666) .

2- بطاط نصيرة، " التكنولوجيا الرقمية وتنمية الموارد البشرية"، **مجلة مقاربات**، مجلد 5، عدد 2، جوان 2018/ (ص 97،103).

3- كامل خضر كامل فتحي،المداح وصفي علي سمر ، "العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وأمن المعلومات، دراسة تطبيقية على عينة من عملاء البنك الأهلي المصري"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، المجلد 50، العدد 3، مصر، سبتمبر 2020،(ص 121-156).

ب- **الروابط الإلكترونية:**

4- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية، الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية ، دبي، 12/11 فيفري 2022، من الرابط
https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D9%86%D8%AD%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.pdf، يوم الاطلاع 29 سبتمبر 2023، الساعة 10:59

5- البنك الدولي، الاقتصاد الرقمي يمكن أن يحقق منافع هائلة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، واشنطن، 16 مارس 2022، من الرابط https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/03/16/digital-economy-could-reap-huge-benefits-for-middle-east-and-north-africa ، يوم الإطلاع 29 سبتمبر 2023، على الساعة 12:35.

6- هاريسون فيكتور ، بيزيني ماريو ، " إستراتيجية التحول الرقمي التي تحتاجها إفريقيا"، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، مركز المعرفة الرقمي، 2021، من الرابط https://mbrf.ae/ar/knowledge/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7 %D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D9%83%D8%A7%D8%B1/the-

digital-transformation-strategy-africa-needs، يوم الاطلاع 10 سبتمبر 2023، الساعة 11:48

7- يورونيوز، "التحول الرقمي في إفريقيا في صلب نقاشات القمة السادسة بين الإتحاد الأوروبي و الإفريقي في بروكسل"، 17 فيفري 2022، من الرابط https://arabic.euronews.com/next/2022/02/17/digital-transformation-in-africa-center-of-discussions-at-the-eu-africa-summit، يوم الإطلاع 29 سبتمبر 2023، الساعة 09:43.

8- موقع اقتصاديو العرب، "الاقتصاد الرقمي، التعريف والخصائص والأهمية وتأثيره على التنمية في البلدان العربية"،2021، من الرابط https://2u.pw/rtjKLKj ، يوم الاطلاع 29 سبتمبر 2023، على الساعة 12:25.

9- عمر أمينة ،" الاقتصاد الرقمي Digital Economy"، الموسوعة السياسية، 28 سبتمبر 2021، من الرابط ttps://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A يوم الاطلاع 29 سبتمبر 2023، على الساعة 13:00 .

10- غازي محمد منير، "جيتيكس إفريقيا 2023 الاقتصاد الرقمي كمحرك للنمو" ، مجلة السياسة الدولية، 30 ماي 2023، من الرابط https://www.siyassa.org.eg/News/18595.aspx ، يوم الاطلاع 10 سبتمبر 2023، الساعة 11:49.

➢ **باللغة الأجنبية:**

a- Les liens

11- COLIN Nicolas et autres , « L'économie numérique », Les Notes du conseil d'analyse économique , N° 26, juillet 2015, (p 1 à 12) , in https://www.cairn.info/revue-notes-du-conseil-d-analyse-economique-2015-7-page-1.htm consulté le 3 octobre 2023 à 12 :15.

12- DENIS Benoit, « L'essor de l'économie numérique Africaine : comment la banque numérique d'investissement soutient la transition numérique de l'Afrique vers une économie numérique », Banque européenne d'investissement, Luxembourg, 2021, in https://www.eib.org/attachments/thematic/study_the_rise_of_africa_s_digital_economy_fr.pdf , consulté le 28 septembre 2023 à 09 :05

13- HY Terry, « Opinion, économie numérique en Afrique : une révolution à trois conditions », Les échos, 11 mars 2022 , in https://www.lesechos.fr/idees-debats/cercle/opinion-economie-numerique-en-afrique-une-revolution-a-trois-conditions-1393009 consulté le 28 septembre 2023 à 08 :50.

14- SY Baidy, « Connecter l'Afrique : la voie vers un marché numérique unique et un avenir prospère », 09 mars 2023 , in https://blogs.worldbank.org/fr/africacan/connecter-lafrique-la-voie-vers-un-

marche-numerique-unique-et-un-avenir-prospere consulté le 28 septembre 2023 à 09 :25 .

15- TALIN Benjamin, « L'économie numérique, y compris la définition, l'impact et l'avenir expliqués » 26 aout 2023, **in https://morethandigital.info/fr/leconomie-numerique-y-compris-la-definition-limpact-et-lavenir-expliques/**, consulté le 3 octobre 2023, à 13 :52

---

(1) نصيرة بطاط، " التكنولوجيا الرقمية وتنمية الموارد البشرية" ، **مجلة مقاربات**، مجلد 5، عدد 2، جوان 2018/ (ص 103،97) ، ص 98.

(2) أمينة عمر،" الاقتصاد الرقمي Digital Economy"، الموسوعة السياسية، 28 سبتمبر 2021، من الرابط https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A يوم الاطلاع 29 سبتمبر 2023، على الساعة 13:00 .

(3) موقع اقتصاديو العرب، "الاقتصاد الرقمي، التعريف والخصائص والأهمية وتأثيره على التنمية في البلدان العربية"،2021، من الرابط https://2u.pw/rtjKLKj ، يوم الاطلاع 29 سبتمبر 2023، على الساعة 12:25.

(4) أمينة عمر، **المرجع السابق الذكر.**

(5) موقع اقتصاديو العرب، **المرجع السابق الذكر.**

(6) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية، "الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية" ، دبي، 12/11 فيفري 2022، من الرابط https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D9%86%D8%AD%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.pdf ، يوم الاطلاع 29 سبتمبر 2023، الساعة 10:59 .

(7) نصيرة بطاط، **المرجع السابق الذكر.** ص 98.

(8) كامل فتحي كامل خضر، سمر وصفي علي المداح، "العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وأمن المعلومات، دراسة تطبيقية على عينة من عملاء البنك الأهلي المصري"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، المجلد 50، العدد 3، مصر، سبتمبر 2020، ص 129. (ص 121-156)

(9) Benjamin TALIN, « L'économie numérique, y compris la définition, l'impact et l'avenir expliqués » 26 aout 2023, **in https://morethandigital.info/fr/leconomie-numerique-y-compris-la-definition-limpact-et-lavenir-expliques/**, consulté le 3 octobre 2023, à 13 :52

(10) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **المرجع السابق الذكر.**

(11) Nicolas COLIN et autres , « L'économie numérique », **Les Notes du conseil d'analyse économique** , N° 26, juillet 2015, (p 1 à 12) ,p 2. in **https://www.cairn.info/revue-notes-du-conseil-d-analyse-economique-2015-7-page-1.htm** consulté le 3 octobre 2023 à 12 :15.

(12) Benoit Denis, « L'essor de l'économie numérique Africaine : comment la banque numérique d'investissement soutient la transition numérique de l'Afrique vers une économie numérique », Banque européenne d'investissement, Luxembourg, 2021, p 41
in **https://www.eib.org/attachments/thematic/study_the_rise_of_africa_s_digital_economy_fr.pdf** , consulté le 28 septembre 2023 à 09 :05

(13) فيكتور هاريسون، ماريو بيزيني، " إستراتيجية التحول الرقمي التي تحتاجها إفريقيا"، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، مركز المعرفة الرقمي، 2021، من الرابط **https://mbrf.ae/ar/knowledge/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%**

A8%D8%AA%D9%83%D8%A7%D8%B1/the-digital-transformation-strategy-africa-needs،

يوم الاطلاع 10 سبتمبر 2023، الساعة 11:48.

(14) Benoit Denis, **op.cit**, p 38.

(15) البنك الدولي، الاقتصاد الرقمي يمكن أن يحقق منافع هائلة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، واشنطن، 16 مارس 2022، من الرابط **https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/03/16/digital-economy-could-reap-huge-benefits-for-middle-east-and-north-africa** ، يوم الإطلاع 29 سبتمبر 2023، على الساعة 12:35.

(16) Benoit Denis, **op.cit**, p 38.

(17) محمد منير غازي، "جيتيكس إفريقيا 2023 الاقتصاد الرقمي كمحرك للنمو" ، مجلة السياسة الدولية، 30 ماي 2023، من الرابط **https://www.siyassa.org.eg/News/18595.aspx** ، يوم الاطلاع 10 سبتمبر 2023، الساعة 11:49.

(18) Baidy Sy, « Connecter l'Afrique : la voie vers un marché numérique unique et un avenir prospère », 09 mars 2023 , in **https://blogs.worldbank.org/fr/africacan/connecter-lafrique-la-voie-vers-un-marche-numerique-unique-et-un-avenir-prospere** consulté le 28 septembre 2023 à 09 :25 .

(19) Baidy Sy**, op. cit** .

(20) Terry Hy, « Opinion, économie numérique en Afrique : une révolution à trois conditions », Les échos, 11 mars 2022 , in **https://www.lesechos.fr/idees-debats/cercle/opinion-economie-numerique-en-afrique-une-revolution-a-trois-conditions-1393009** consulté le 28 septembre 2023 à 08 :50.

(21) Benoit Denis, **op.cit**, p 38.

(22) Baidy Sy**, op.cit**.

(23) Benoit Denis, **op.cit**, p 39

(24) **Ibid** , p 37.

(25) فيكتور هاريسون، ماريو بيزيني، **المرجع السابق الذكر.**

(26) يورونيوز، "التحول الرقمي في إفريقيا في صلب نقاشات القمة السادسة بين الإتحاد الأوروبي و الإفريقي في بروكسل"، 17 فيفري 2022، من الرابط **https://arabic.euronews.com/next/2022/02/17/digital-transformation-in-africa-center-of-discussions-at-the-eu-africa-summit**، يوم الإطلاع 29 سبتمبر 2023، الساعة 09:43.

(27) Baidy Sy**, op. cit** .

(28) فيكتور هاريسون، ماريو بيزيني، **المرجع السابق الذكر.**

(29) Baidy Sy**, op. cit** .

(30) يورونيوز، **المرجع السابق الذكر.**

(31) فيكتور هاريسون، ماريو بيزيني، **المرجع السابق الذكر.**

(32) البنك الدولي، **المرجع السابق الذكر.**

(33) فيكتور هاريسون، ماريو بيزيني، **المرجع السابق الذكر.**

(34) Benoit Denis, **op.cit**, p 41

(35) **Ibid**, p 43

(36) محمد عبد الرحمان السيد البهلول، أهمية الاقتصاد الرقمي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي" ، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، عدد 2، جزء 2، أفريل 2023، (ص 633- 666) ، ص 661،662.

الملتقى الدولي الموسوم بـ : التنمية في إفريقيا: بين التحديات الداخلية وتأثيرات البيئة الدولية

الاسم: لوهاب

اللقب: حدرباش

مؤسسة الانتماء: قسم العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو

البريد الالكتروني: louhab.haderbache@ummto.dz

رقم الهاتف: 0554 24 41 63

المحور السادس: تجارب رائدة للتنمية في الدول الإفريقية

عنوان المداخلة: رواندا: من التصفية الجماعية إلى التنمية الشاملة

الملخص:

تتناول الورقة البحثية بالتحليل تجربة رواندا التي استطاعت تجاوز حالة الحرب الأهلية التي كادت تعصف بالدولة، والانتقال من دولة فاشلة تعيش حالة اللاأمن إلى دولة حققت مستويات مهمة في التنمية، إذ عملت على الانتقال من مجتمع زراعي بدائي إلى مجتمع عصري يعتمد على تكنولوجيات الاعلام والاتصال، ودخول عصر الرقمنة.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لدراسة ماضي المجتمع الرواندي والوقوف على الأسباب الجوهرية التي كانت وراء اندلاع الحرب الأهلية، ثم الاعتماد على مقاربة التنمية الشاملة لمعرفة أهم الميادين التي ركزت عليها السلطة الرواندية للانتقال من مجتمع متخلف إلى مجتمع متحضر يعيش مستويات منافسة للأمم ذات الدخل المتوسط. وتهدف الدراسة من وراء ذلك إلى توضيح أهمية توفر الإرادة السياسية لتحقيق التنمية الشاملة وعدم الركون إلى عوامل تاريخية لتبرير التخلف الذي تتخلف فيه العديد من الدول والشعوب الإفريقية.

1- المقدمة:

عندما أقبل القرن الماضي على نهايته لم تكن رواندا مختلفة عن كثير من الدول الإفريقية، وخاصة دول البحيرات العظمى الإفريقية، التي كانت مسرحا لحروب أهلية زرع بذورها المستعمر الأوروبي الذي بث روح التمييز العنصري بين مختلف أطياف المجتمع، وقد كرست النخب الحاكمة الفاسدة الوضع القائم حفاظا على السلطة والحكم، والتي ألقت بظلالها على مختلف ميادين الحياة: الاقتصادية والأمنية والثقافية.

غير أن الوضع اليوم أصبح مخالفا تماما لما كانت عليه قبل ثلاثين سنة من الآن، إذ أصبحت نموذجا للتنمية الشاملة بعدما استطاعت أن تحقق وثبة في مختلف المجالات والقطاعات، لفتت أنظار العالم بأسره إليها، فبعدما استطاعت تجاوز الأزمة الأمنية، واستتباب الأمن والاستقرار في البلاد، التفتت إلى القطاعات الأخرى على رأسها القطاع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وهذا ما ستحاول الورقة البحثية التطرق إليه وذلك بالإجابة على التساؤل التالي: **ما هي الخطوات التي اتبعتها السلطة الحاكمة في رواندا منذ 1994 إلى يومنا هذا والتي كانت وراء إحداث ثورة حقيقة في مختلف مناحي الحياة في البلاد؟**

وللإجابة على هذا التساؤل تم تبني الفرضية التالية: على الرغم من التأثير الذي يلعبه العامل الخارجي في إحداث التنمية في الداخل إلاّ أن توفر الإرادة السياسية كفيل بتذليل كل الصعوبات.

تهدف الدراسة إلى توضيح مختلف الخطوات التي اتبعتها النخبة الحاكمة الرواندية لتحقيق تنمية شاملة في وقت قياسي رغم مختلف العراقيل والصعوبات التي كانت تعيشها البلاد، وهذا من اجل رسم خريطة طريق للدول الأخرى الراغبة في الخروج من براثن التخلف. وتوضيح الميادين التي يجب الانطلاق منها لتحقيق الأهداف المنشودة.

2- رواندا جغرافيا:

أ- طبيعيا:

تقع رواندا شرق وسط إفريقيا في منطقة البحيرات العظمى الإفريقية، جنوب خط الاستواء بين خطي عرض 1,4° و2,4° جنوبا، وخطي طول 28,63° و30,54° شرقا. تحدها من الشمال أوغندا وجمهورية كونغو الديمقراطية، ومن الجنوب بوراندي، ومن الشرق تنزانيا. تبلغ مساحتها 26338 كم^2، وترتفع عن سطح البحر بأكثر من 2000 قدم فوق سطح البحر. **(شعبان، 2002، صفحة 123)**

تتمتع رواندا بمناخ معتدل شبه استوائي، يبلغ معدل حرارته 18°م، ونسبة تساقط الأمطار تتراوح بين 900 إلى 1600 ملم سنويا. وقد انعكس ذلك إيجابا على نوعية التربة وجودتها، وكثرة المجاري المائية، ما يشجع على تربية المواشي وزراعة المحاصيل الغذائية كالذرة بإنتاج يعادل 175 ألف طن سنويا، والبطاطا بـ 119 ألف طن سنويا، والقمح بـ 7 ألاف طن سنويا، إضافة إلى ثروة حيوانية مهمة. **(فليجة، 1998، صفحة 458)**

خريطة رواندا السياسية

La source : https://ar.maps-rwanda.com

ب-ديمغرافيا:

يتشكل المجتمع الرواندي من ثلاث عرقيات هي: **(الأمم المتحدة، 2023)**

- **التوا**: ويعدون السكان الأصليون للبلاد وأقدم عرق سكن برواندا، لا تتعدى نسبتهم 1% من إجمالي السكان، يقطنون الجبال والغابات، يمارسون مهنة الصيد، ليس لهم أي دور يذكر في سير الأحداث داخل رواندا، لا يزالون يعيشون حياة بدائية سواء من حيث الملبس أو المسكن.

- **التوتسي**: ويشكلون 14% من إجمالي السكان، ينتمون إلى الطبقات العليا في النظام الاجتماعي، وهناك من يرى أنهم قدموا إلى رواندا في القرن 14 م، دون الوصول إلى تحديد موطنهم الأصلي، وهناك من يعتقد أنهم قدموا من جنوب السودان على إثر الجفاف الذي أصاب المنطقة مما دفعهم إلى البحث عن المراعي. امتهنوا مهنة الرعي وتربية الماشية، وبسبب امتلاكهم لتقاليد حربية فإنهم استطاعوا السيطرة على الهوتو، وفرض عليهم النظام الاقطاعي، مستندين في ذلك على امتلاكهم لمصادر الثروة

المتمثلة في الأراضي والماشية من جهة، وادعائهم أنهم ينتمون إلى أصول سماوية تمنحهم الحق في الملك من جهة ثانية. **(شعبان س.، 2004، صفحة 212)**

- **الهوتو**: ويمثلون أغلبية السكان بـ 84% من إجمالي السكان، غير أنهم ينتمون إلى الطبقات الدنيا في النظام الاجتماعي، يمارسون مهنة الزراعة والصيد، يعود أصلهم إلى زنوج البانتو انحدروا من الكاميرون الوسطى ونيجيريا الشرقية، وهم ثاني أقدم عرق في رواندا.

3- النزاع العرقي في رواندا

كانت السلطة والحكم موضوع الصراع بين التوتسي والهوتو منذ الحقبة التي سبقت الاستعمار، وقد استمرت إلى غاية العقد الأخير من القرن الماضي، فقد حكمت الأقلية التوتسية طبقة العمال المستعبدة من الهوتو الذين يشكلون الأغلبية، ودام ذلك إلى غاية 1959م، على إثر انتصار ثورة الهوتو، وحصول رواندا على استقلالها سنة 1962م، وانتقال السلطة إلى الهوتو.

أ-السياق التاريخي للصراع:

عرفت رواندا قبل الحقبة الاستعمارية نظام حكم ملكي، حيث سيطر التوتسيون على الحكم، وهيمنوا على الهوتو الذين شكلوا الطبقة العاملة المستغلة. وقد كان من مخرجات مؤتمر برلين 1884م وضع إقليم رواندا تحت الوصاية الألمانية، والتي دامت إلى غاية انهزام ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، فتم نقل الوصاية إلى بلجيكا الذي دام إلى غاية استقلال رواندا عام 1962م.

وعن الصراع العرقي في هذه البلاد، فيرجعه المؤرخون إلى فترة الاستعمار الأوروبي لرواندا، بداية من ألمانيا التي انتهجت سياسة زرع الفتنة بين مختلف طوائف المجتمع لفرض سيطرتها على ممتلكات البلاد واستنزاف خيراتها، فقربت إليها التوتسي ما أثار غيض الهوتو. **(بوعزيز، 2009، صفحة 73)**

وكان من نتائج الحرب العالمية الأولى وضع رواندا تحت وصاية بلجيكا، ورغم أن عصبة الأمم أوصتها على العمل على تطوير الإقليم وتحضيره للاستقلال، إلا أن وجودها هناك لم يختلف عن الوجود الألماني، فلاستغلال ثرواتها انتهجت سياسة التمييز والتفريق بين التوتسي والهوتو، حيث رفعت من شأن التوتسي، وولتهم المناصب العليا في البلاد، ومنحتهم امتيازات على حساب أغلبية السكان.

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من دارسي منطقة البحيرات العظمى يفندون فكرة قدم التمييز العرقي بين العرقين، وتجذر الكراهية بينهم منذ مئات السنين، ويرون أن تقسيم المجتمع الرواندي إلى التوتسي والهوتو إنما هو تقسيم طبقي اقتصادي وليس عرقي أو ثقافي – حضاري، كما روجت لذلك العديد من التقارير الاعلامية عام 1994، فقبل 1884م كان من الممكن التحول من الهوتو إلى التوتسي إذا استطاع تكوين الثروة، كما قد يتحول التوتسي إلى الهوتو إذا انخفضت منزلته الاقتصادية، واستندوا في ذلك إلى اطلاق اسم " الأباتوتسي " على الأشخاص الأكثر ثراء ملاك المواشي، في حين تطلق تسمية " الأباهوتو " على الأسر الفقيرة التي تمتلك قطعا صغيرة من الأرض أو لا تمتلك الأرض اطلاقا. **(إنغلبير، 2017، صفحة 62)** وقد توقف العمل بهذا النظام منذ عام 1926م عندما قررت الإدارة البلجيكية تحديد الانتماء إلى التوتسي بامتلاك عشر بقرات، وما دون ذلك يعد من الهوتو، مع عدم امكانية تغيير الطبقة. وحتى يتفاقم الشرخ بين العرقين قام المحتل بتقريب التوتسي ورفعه اجتماعيا، واعتبارهم الطبقة العليا في المجتمع، حيث تحصلوا على فرص التعليم وتوظيفهم كإداريين. **(برنامج التدريب المهني، 2006)**

غذّت هذه السياسة الشعور بالحقد والكراهية بين مختلف العرقيات، وكان من إفرازاتها تنظيم الهوتو لثورة اجتماعية عنيفة في نوفمبر 1959م والتي استمرت إلى غاية 1962م، قتل من جرائها المئات من التوتسي وتشريد آلاف أخرين منهم، وإجبار معظمهم على الفرار إلى الدول المجاورة. وكان ذلك

اعلانا عن نهاية سيطرة العرق التوتسي وتفوقهم على الهوتو. وتم تحويل نظام الحكم من الملكي إلى الجمهوري. **(ستوب، 2003، صفحة 437)**

غير أن التوتسيين لم يستسلموا وإنما نظموا أنفسهم في الخارج، وشكلوا الجبهة الوطنية الرواندية، واجتاحوا البلاد من أوغندا بتاريخ 12 أكتوبر 1990 لاسترجاع السلطة من الهوتو الذين كثفوا العدائية العرقية والدعاية ضد جماعة التوتسي. وقد دام النزاع إلى غاية م1993 أين تم التوصل إلى اتفاق " أروشا للسلام "في 4 اوت 1993م بين حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية.

غير أن فترة السلام لم تدم طويلا، بسبب اغتيال الرئيس الرواندي " جوفينال هابياريمانا" الذي ينتمي إلى الهوتو في 6 أفريل 1994م، فبدأت حملة إبادة شاملة ضد التوتسي تحت إشراف المسؤولين قادتها قوات الحرس الرئاسي وميليشيات الحزب الحاكم، استهدفت في البداية القادة السياسيين والمدنيين النشطاء في حقوق الانسان والصحفيين ورجال الدين، وسرعان ما تم اصدار أوامر بقتل كل توتسي يبدي مقاومة عند اعتقاله. **(مقداد، 2023، صفحة 852)** ما أدى إلى اندلاع حرب أهلية جديدة بين الجبهة الوطنية الرواندية من جهة والقوات المسلحة التابعة للحكومة الرواندية من جهة أخرى، فكانت حصيلتها أكثر من مليون قتيل معظمهم من التوتسيين والمعارضة للنظام من الهوتو. وقد وضعت الحرب أوزارها بعد انتصار الجبهة الوطنية التي قادها " بول كاغامي Paul Kagamé" الذي شكل حكومة جديدة في 19 جويلية 1994، بعدما فرّ أعضاء الحكومة المنهزمة وأكثر من مليوني من الهوتو إلى جمهورية كونغو الديمقراطية وتنزانيا ودول أخرى، في حين عاد أكثر من 500 ألف توتسي من المهجر إلى البلاد. **(سينتاما، فيفري 2022، صفحة 6)**

بالنظر إلى بشاعة أحداث الحرب الأهلية، تم وصفها من قبل العديد من دارسي النزاعات الدولية بأن ما حدث في رواندا عام 1994م يشبه إلى حد بعيد أحداث الهولوكست في العديد من الأمور، تتمثل أهمها في: **(الأمم المتحدة، 2023)**

- حدوث القتل على نطاق واسع جدا، حيث تعدى عدد القتلى برواندا في 100 يوم الأولى عدد القتلى في معسكرات النازية.

- بشاعة طريقة القتل في الحالتين، حيث استعملت المناجل، وتراكمت الجثث بالشوارع والطرق.

- نظرا لبشاعة الأحداث، كثيرا ما ترددت عبارة: " لن يحدث ذلك ثانية أبدا" بخصوص الهولوكوست، أما بالنسبة لرواندا فقد اتفقت العديد من الدول والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي على منع حدوث مثل هذه المأساة مستقبلا.

ب-الوضع بعد الحرب الأهلية:

صنّفت رواندا بعد نهاية الحرب الأهلية ضمن الدول المنهارة، وذلك نظرا للاعتبارات التالية: **(سينتاما، فيفري 2022)**

- انهيار البنى التحتية من مدارس ومستشفيات ومصانع ومباني الحكومة بصفة شبه كاملة.

- فراغ الإدارات والمؤسسات الحكومية من الموظفين بسبب القتل والتهجير.

- تشرد اللاجئون الفارون إلى الخارج.

- انهيار النظام العام لزوال مؤسسات وأجهزة تطبيق القانون من المصالح الأمنية والمؤسسات القضائية.

ب- تقويض مصداقية الدولة لمشاركة مختلف مؤسساتها في الإبادة الجماعية.

- إصابة المواطنين بالصدمة واليأس.

المصالحة الوطنية:

على الرغم من المأساة التي عاشها الروانديون من جراء القمع والإبادة الجماعية، إلا أنهم أدركوا أن السبيل لبناء الدولة هو المصالحة. فكان الخيار الوحيد لدولة رواندا للاستمرار في البقاء هو تحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة، باعتبارهما الأداة التي بإمكانها بناء مجتمع متماسك سياسيا واجتماعيا، ما يفتح الأفاق نحو تحقيق التنمية بمختلف أبعادها.

وكخطوة أولى لتحقيق المصالحة الوطنية وتهدئة الوضع، تم تنصيب " باستور بيزيمونغو " – الذي ينتمي إلى الهوتو المعتدلين – رئيسا للجمهورية، رغم استحواذ الجبهة الوطنية على كل الحقائب الوزارية ومقاعد البرلمان، ما أكسب هذه الجبهة الدعم الدولي والإقليمي بعدما أثبتت حسن نيتها ورغبتها على تجاوز الأوضاع الداخلية والشروع في عملية بناء الدولة، والذي حكم البلاد إلى غاية عام 2000م، إذ استقال وحل محله نائبه " بول كاغامي " الذي لا زال رئيسا للبلاد إلى غاية اليوم. **(مقداد، 2023، صفحة 853)**

وقد تم تعريف الوحدة والمصالحة بأنهما: " ممارسة توافقية بين مواطنين يملكون جنسية مشتركة ويتشاركون الثقافة عينها، ويتمتعون بحقوق متساوية، ومواطنين يتصفون بالثقة والتسامح والاحترام المتبادل والمساواة والتكامل، ويتمسكون بالحقيقة، ويضمدون جراح بعضهم بعضا الناجمة عن تاريخهم المظلم، بهدف إرساء التنمية في إطار السلام المستدام". **(والمصالحة، 2020، صفحة 4)**

فبعدما وضعت الحرب أوزارها، أعلن " بول بوغامي " – رئيس حركة الجبهة الوطنية الرواندية – عن رغبته في بناء بلد جديد يضع جانبا التمييز العرقي، وإحلال محله الانتماء إلى الوطن، ما يرسخ الروح الوطنية ويدعم التماسك الاجتماعي، ولتحقيق ذلك تمت هندسة المصالحة الوطنية. فلتجاوز الأثار النفسية والاجتماعية للحرب على المواطنين تقرر استنساخ الطريقة التقليدية التي استعملها المجتمع الرواندي في حل الصراعات قبل قدوم المستعمر إلى البلاد كأداة للعدالة الانتقالية، والذي يتمثل في محاكم " الغاتشاتشا "، وهي كلمة تعني " العدالة على العشب"، حيث يتولى الرجال الحكماء

في القرية حل المشاكل البينية واحلال العدالة واستعادة النظام والانسجام الاجتماعي والوصول إلى الحقيقة ومعاقبة المرتكبين وتعويض المتضررين. **(إنغلير، 2017، صفحة 33)**

لقد تم الاعتماد على الغاتشاتشا أعقاب الإبادة الجماعية بسبب غياب النظام القضاي العادي، فتولت المحاكم التقليدية أمر تسوية مخلفات تلك الإبادة والاستيلاء على ممتلكات الغير، واعتبارها آلية لاستعادة النظام والانسجام في المجتمع أو تحقيق المصالحة بين الاسر والجيران. وقد تأسست هذه المحاكم لملاحقة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية بين 1 أكتوبر 1990م و31 ديسمبر 1994م، وقد تم تحديد الأهداف التالية وراء تأسيسها: **(إنغلير، 2017، صفحة 38)**

- معرفة الحقيقة حول ما حدث،

- القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب،

- إجراء عملية مصالحة بين الروانديين وتعزيز وحدتهم،

- استخدام قدرات المجتمع الرواندي للتعامل مع مشاكله من خلال نظام عدالة قائم على العادات الرواندية.

لإحقاق المصالحة، اعتمدت هذه المحاكم على ثلاث مبادئ، أولها توسيع نظام العدالة على نطاق شعبي، وتأسيس عدد كبير من المحاكم، ما يسمح بمشاركة فعالة لكل السكان. ثانيا المساومة في الأحكام من أجل زيادة الأدلة والمعلومات المتوافرة، فيشرط على المدعي عليه أن يقدم أكبر قدر ممكن من التفاصيل عن الجريمة، والاعتذار علنا كي يقبل اعترافه وتخفض عقوبته. ثالثا اعتماد مبدأ التصنيف حسب نوع الجرم، إذ تقرر أن يحاكم مسؤولو ومنظمي أعمال العنف من قبل المحاكم العادية. **(إنغلير، 2017، صفحة 39)**

الاصلاح الاقتصادي:

كان من نتاج الحرب الأهلية تدهور الأوضاع الاقتصادية للبلاد والعباد، إذ تراجع الناتج الداخلي الخام للفرد من 420 إلى 221 دولار أمريكي بين عام 1993م و1994م، ولم تعد الأمور إلى سابق عهدها إلا بحلول عام 2004م. وكان ذلك بسبب تدمير القدرات الإنتاجية خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الفلاحي بعدما أتلفت الحقول وقتلت الحيوانات، ونقصت اليد العاملة بنوعيها الفنية وغير الفنية. **(Porte, 2021, p. 6)**

غير أنه سرعان ما تغيرت الأرقام وتحسنت الأوضاع، فقد سجلت بين عامي 2000 و2016 نموا اقتصاديا ملفتا للنظر قدر بـ 7,9% سنويا، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد من 242 دولار أمريكي إلى 729 دولار أمريكيا، وهي مرشحة للاستمرار بسبب التنويع المستمر في قاعدة الصادرات والاستثمارات العامة، والتطور المستمر الذي يعرفه القطاع الزراعي. وفي المقابل تراجعت مستويات الفقر الوطني من 60% من السكان عام 2000م إلى 38% عام 2017م، 48,7% منهم في المناطق الريفية معظمهم من العائلات التي لا تملك الأرض أو تمتلك مساحات ضئيلة منها. **(IFAD، صفحة 1)** فكيف حدث ذلك؟

بعد استتباب الأمن رسمت السلطات الرواندية استراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى تحقيق تنمية مستديمة تخرج البلاد من الأزمة التي تعيشها، وتدفع بها إلى مصاف الدول المتطورة عند عام 2020م، حيث سطرت برنامجا سمي بـ " رؤية رواندا 2020 " سطرت الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد المعرفي هدفا رئيسيا.

رؤية رواندا 2020:

أطلقها الرئيس "كاغامي" عام 2000م، وهي عبارة عن خطة تطمح إلى تحويل رواندا إلى بلد متوسط الدخل، يصل فيه دخل الفرد سنويا إلى 900 دولار أمريكي. حددت الرؤية نسبة 7% كمعدل نمو سنوي، كما خططت لنقل الاقتصاد الوطني من الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وتحقيق مستويات عالية من الادخار والاستثمار الخاص لتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية. **(كايا، 2019، الصفحات 24-25).**

ومما نصت عليه الرؤية نذكر: (كايا، 2019، الصفحات 25-26).

- **تحسين القطاع الزراعي:** ورد في تلك الرؤية بأن رواندا ستسعى إلى تحويل القطاع الزراعي إلى قطاع ذي إنتاجية عالية عالي القيمة ليكون هذا القطاع محركا جيدا وفاعلا للنمو التلقائي.

- **محاربة الفساد وتبني مقاربة الحكم الراشد:** يرى " تيري غاتيتي " الباحث في معهد رواندا للأبحاث وتحليل السياسات بأن النمو الاقتصادي يقوم على قدرة الناس على تنفيذ الأعمال بسرعة، وكذا الإنتاج السريع وبكلفة معقولة. وفي المقابل يعد الفساد من أبرز عراقيل تطور الاقتصاد، إذ يعد من المشاكل الهيكلية لذا شنت الحكومة حربا شرسة ضده، استطاعت التوصل إلى توفير المناخ الجذاب مجلس التنمية الرواندي بعدما كانت موزعة بين العديد من الوزارات والإدارات الحكومية، ما قلص مدة إنشاء المؤسسة الاقتصادية وخفض حجم العراقيل المنفرة للاستثمار.

ولتحفيز الاستثمار والتشجيع عليه، قدمت الحكومة عدة تحفيزات، منها إعفاء استيراد الآلات والمعدات والمواد الخامة من الرسوم الجمركية، وإعفاء القطاعات الاستراتيجية كالطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ضريبة القيمة المضافة، والاعفاء الكلي من دفع الضرائب للمستثمرين الذين يدعمون البحث والتطوير. **(سامي، 2023)**

- **الرقمنة كآلية للتحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد المعرفة:** أولت الحكومة الرواندية أهمية قصوى لتكنولوجيا الاعلام والاتصال، ولتطوير هذا القطاع تضمنت رؤية 2020 مخططا لتنمية الهياكل القاعدية الوطنية للمعلومات والاتصالات، ومخططا للرقمنة يمتد على أربع مراحل، مدة كل مرحلة خمس سنوات.**(Ben-Ari, 2014)**

أرست المرحلة الأولى (2000-2005) قواعد قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال، تأسيس الأطر المؤسساتية والقانونية والتنظيمية، وفتح سوق الاتصالات للمنافسة، ما سمح بتواجد عشرة متعاملين في مجال الانترنت برواندا بعدما كان هناك اثنان فقط عام 2002م، كما تزايد عدد المشتركين من 25 ألف إلى 1,2 مليون.

أما خلال المرحلة الثانية الممتدة من 2006 إلى 2010م فعملت الدولة على تطوير الهياكل القاعدية للقطاع لخلق المركز الوطني للإعلام الآلي لتركيز عملية تخزين وتسيير وحماية المعلومات، وكذا ربط شبكة الانترنت الوطنية بالخطوط البحرية الدولية، ما حسّن من جودة وسعر الانترنت. خلال هذه المرحلة ارتفع عدد مستخدمي الانترنت من 1200 مستعمل عام 2000م إلى 493900 مستعمل عند سنة 2010، كما ارتفع عدد مستعملي الهاتف المحمول من 42 ألف إلى 3,5 مليون مستعمل.

في المرحلة الثالثة (2011-2015) ركزت الحكومة جهودها على تحسين نوعية وجودة الخدمات، إذ تقرر تزويد كل تلاميذ المدارس الابتدائية بحواسيب محمولة، فتم توزيع 115 ألف حاسوب عند عام 2012م.

وعند المرحلة الأخيرة (2016-2020) وجهت الحكومة اهتمامها إلى التكوين والتنمية خاصة في القطاع الخاص، وتحسين الخدمات الإدارية الرقمية وأمن الانترنت «sécurité sur internet». عند نهاية هذه المرحلة صرّح وزير الشباب و تكنولوجيا الإعلام « Philbert Nsengimana » أن ما كان قبل خمسة

عشر سنة يعد من الكماليات وامتياز خاص بالطبقة الثرية فقط أصبح الآن يعد من الحاجيات الأساسية لكل الشعب سواء في المدن أو الأرياف.

انجازات رواندا عند عام 2000م:

لقد ساهمت الرقمنة بحظ وافر في مكافحة الفساد وسيادة الشفافية، فبنشر الدولة لكل الخدمات التي تقدمها عبر الانترنت قلل من المحسوبية والعراقيل الإدارية، وقلل من مدة قضاء المواطنين لحاجياتهم. فعلى سبيل المثال أوكلت مهمة مراقبة الضرائب ورسوم الاستيراد إلى قسم مكافحة الفساد التابع للديوان الرواندي للمداخيل، الذي يسهر على عدم تدخل الأعوان العموميين كثيرا في إجراءات إبرام الصفقات العمومية، وذلك بوضع برنامج آلي لحساب الضراب وإرسال القيمة المستحقة دفعها لأصحاب المؤسسات الاقتصادية عن طريق الانترنت دون اضطرارهم القدوم إلى مصالح الضرائب لدفعها. **(Ben-Ari, 2014)**

كما استطاعت رواندا عند عام 2006م تحقيق نموا اقتصاديا بمعدل 8%، لتصبح من أسرع الاقتصاديات نموا في إفريقيا، ويعود ذلك إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، والاعتماد على قطاعات جديدة لم تكن تساهم في الدخل من قبل، كقطاع السياحة الذي ارتفعت مساهماته من 2,4% سنة 1998 إلى 12,7% عام 2017م، وارتفاع نسبة الصادرات من المعادن والتي بلغت 373 مليون دولار سنة 2017م بعدما كانت 166 مليون دولار سنة 2016م.

لقد أدت الإصلاحات التي باشرتها الحكومة الرواندية إلى تحقيق أرقاما قياسية، واحتلالها المراتب الأولى في العديد من الميادين، منها: **(سامي، 2023)**

- تصنيفها الأكثر كفاءة على المستوى الافريقي.

- احتلت المرتبة الثانية من حيث الأماكن الكثر أمنا في إفريقيا والحادي عشر عالميا حسب مؤشر غالوب للقانون والنظام العام.

- جاءت في المرتبة الثالثة من حيث تنظيم المؤتمرات والفعاليات في القارة، والمرتبة الثانية افريقيا والتاسعة والثلاثين عالميا كونها أسها مكان لممارسة الأعمال التجارية.

- المرتبة الثالثة افريقيا والتاسعة والأربعين عالميا من بين الدول الأقل فسادا حسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2020. والمرتبة الثانية افريقيا والسابعة والثلاثين عالميا في مؤشر سيادة القانون لنفس العام.

رؤية رواندا 2050:

عند اقتراب نهاية آجال الرؤية الأولى، وتأخر انجاز العديد من أهدافها، قررت الحكومة الرواندية وضع رؤية جديدة تمتد إلى عام 2050، حملت شعار" رواندا التي نريدها: الازدهار وجودة عالية للحياة لكل الروانديين". تم تقسيمها إلى مرحلتين: تمتد المرحلة الأولى إلى غاية 2035، وتم رسم هدف بلوغ حالة الدول ذات الدخل المتوسط يبلغ فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 4036 دولار أمريكي، وعند عام 2050 تتحول رواندا إلى بلد ذات دخل مرتفع يصل فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 12476 دولار أمريكي. **(Randa, 2021, p. 7)**

إلى جانب ذلك تم تسطير أهداف أخرى تسعى الرؤية إلى تجسيدها، وتحويلها إلى واقع معاش، منها تحقيق جودة عالية ورفع مستوى معيشة الأفراد وذلك بالاستمرار في خفض نسبة الفقر إلى أن يتم القضاء عليه تماما، حيث استطاعت الحكومة خفضه إلى 38 % سنة 2017 بعدما كان عند حدود 78% سنة 1994. وكذلك الاستثمار في الرأسمال البشري وضمان حصول الجميع على وسائل الراحة والسلامة والأمن، والعمل على اشراك مختلف شراح المجتمع وقواه في عملية التنمية الوطنية، والعمل

على عدم اقصاء أي فرد رواندي من المساهمة والاستفادة من نتائج التنمية، والسعي إلى بناء عالم مثالي للأجيال القادمة، بتحقيق تنمية مستديمة تأخذ بعين الاعتبار الاستخدام العقلاني للثروات الطبيعية للبلاد، والاعتناء بجودة الطبيعة والحفاظ على بيئة سليمة وصحية. **(Randa, 2021, pp. 7-8)**

واستنادا إلى النتائج المحققة خلال الربع الأول من عام 2023 مقارنة بمثيلاتها لعام 2022، فإن روندا قد شقت طريقها إلى تحقيق ما سطرته في رؤية 2050، إذ حققت النتائج التالية:

- ارتفاع نسبة النمو بـ 9,2%.

- سجل قطاع الزراعة نموا بـ 1%، الصناعة بـ 9%، الخدمات بـ 13%.

- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بـ 3901 مليار فرنك رواندي بعدما بلغ 3021 مليار عام 2022، كان نصيب الخدمات 44%، الصناعة 22%، الزراعة 27%، الضرائب على السلع 8%. وفي المقابل انخفض التضخم وبلغ 19,3% بعدما كان 20,8%، ومن المرتقب الاستمرار في الانخفاض عند نهاية العام الجاري.

الخاتمة:

لقد مرت رواندا تاريخيا بثلاث مراحل مختلفة، كانت المرحلة الأولى تلك التي سبقت مرحلة قدوم الاستعمار الأوروبي، ثم مرحلة الاستعمار الألماني والبلجيكي، وأخيرا مرحلة الاستقلال. وقد كان للمرحلة الثانية تأثيرا بالغا على مرحلة الأخيرة، إذ استطاع المستعمر تقسيم المجتمع وضرب الوحدة الوطنية وتفتيت النسيج الاجتماعي لاتباعه سياسة فرق تسد. حيث استطاع تثبيت وجوده في هذا الإقليم بنشر روح العداوة بين العرقين الهوتو والتوتسي.

كانت تلك العداوة سببا في اندلاع حرب الإبادة العرقية التي تركت أثارا بليغة في المجتمع، لذا عمدت السلطة السياسية فور استلامها مقاليد الحكم عام 1994م إلى العمل على ترميم مخلفات الحرب الأهلية، وتجاوز حالة اللاأمن لمباشرة الثورة التنموية. فعمدت إلى تبني سياسة المصالحة الوطنية والاعتماد على الموروث الشعبي لتجاوز النزاعات القبلية والذي يتمثل في المحاكم الشعبية التي كان الشعب الرواندي يلجؤ إليها لحل الخلافات البينية قبل قدوم المستعمر الأوروبي.

وبداية من القرن الواحد والعشرين، باشرت السلطات الرواندية الثورة التنموية، حيث رسمت برنامجا متكاملا أطلقت عليه تسمية رؤية رواندا 2020، حيث رسمت الخطوط العريضة للاقتصاد الذي تطمح بلوغه، والذي يتمثل في الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد المعرفة، ولبلوغ ذلك عمدت إلى تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات، لما له من تأثير على تحديث كل القطاعات الاقتصادية الأخرى، ودوره في القضاء على العديد من الآفات التي تعرقل التنمية على غرار الفساد والمحسوبية.

وعلى إثر النتاج المحققة، عمدت الحكومة إلى طرح رؤية جديدة تمتد إلى غاية 2050، تكون هندها رواندا من بين الدول ذات الدخل العالي، وتكون عند مستوى الأمم المتقدمة، حينها تكون الأمة قد تجاوزت الفقر.

قائمة المراجع:

- أحمد نجم الدين فليجة. (1998). *إفريقيا دراسة عامة وإقليمية*. الاسكندرية: مؤسسات شباب الاسكندرية.

- إزيكيل سينتاما. (فيفري 2022). *المصالحة الوطنية في رواندا: التجارب والدروس المستخلصة*. مركز روبير شومان.

- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD. (بلا تاريخ). *جمهورية رواندا: برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 2019-2024*. تم الاسترداد من

https://webapps.ifad.org/members/eb/126/docs/arabic/EB-2019-126-R-13-Rev-1.pdf

- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. (بلا تاريخ). *جمهورية رواندا: برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 2019-2024*.

- إلفين ستوب. (2003). *سيكولوجياالخيروالشر: لماذا يساعد الأطفال البالغون والمجموعات الأخرين ويؤذونهم*. كمبردج: مطبعة جامعة كمبردج.

- اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة. (2020). *السياسة الوطنية للوحدة والمصالحة*. كيغالي.

- برت إنغلير. (2017). محاكم الغاتشتاتشا في رواندا. تأليف لوك هويسه، مارك سويتر، *العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة التعلم من التجارب الافريقية*. ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

- برنامج التدريب المهني. (3 فيفري, 2006). *معهد السلام الأمير آي*. تم الاسترداد من دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات: https://www.usip.org/sites/default/files/academy/OnlineCourses/Conflict_Analysis_Course_Arabic_06_28_06.pdf

- تامر سامي. (23 أكتوبر, 2023). *الأمن القومي في الدول الصغيرة رواندا نموذجا*. تم الاسترداد من مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية: pharostudies.com/?p=14409

- سعاد شعبان. (أفريل, 2002). ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى. *ثقافة التوتسي (رواندا، بورندي)*. القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية.

- سعاد علي حسن شعبان. (2004). *الانتروبولوجيا الثقافية لإفريقيا*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

- صاب كايا. (جوان, 2019). رواندا من الإبادة الجماعية إلى الازدهار. *ومضات*(63)، الصفحات 23-26.

- فتيحة مقداد. (سبتمبر, 2023). رواندا بعد الحرب الأهلية: من بناء الدولة إلى التنمية الشاملة. *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 8*(3)، الصفحات 847-860.

- هيئة الأمم المتحدة. (19 10, 2023). *un.org/ar/preventgenocide/rwanda/historical-background.Shtml*. تم الاسترداد من نبذة تاريخية عن رواندا.

- يحي بوعزيز. (2009). *تاريخ إفريقيا الغربية الاسلامية من مطلع القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين*. الجزار: دار البصائر.

- Ben-Ari, N. (2014, avril). Rwanda: objectifs 2020, L'histoire de sa réussite suscite un intérêt mondial. *Afrique Renouveau*. Récupéré sur https://www.un.org/africarenewal/fr

-Porte, J. (2021, Mars). Rwanda: un modèle de développement efficace face au défi de sa soutenabilité. *Macro Dev*(32).

- Randa, R. o. (2021). *vision 2050.* Récupéré sur English-Vision_2050_Abridged_version_WEB_Final.pdf: https://www.minecofin.gov.rw/fileadmin/user_upload/Minecofin/Publications/REPORTS/National_Development_Planning_and_Research/Vision_2050/English-Vision_2050_Abridged_version_WEB_Final.pdf

نظريات التغيير السياسي والتنمية في إفريقيا: المرجعيات والنماذج

The Theories of Political Change and Development in Africa: References and Models

د/ عبد الغاني دندان، قسم العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة

dendene.abdelghani@univ-guelma.dz

خطة الورقة البحثية

مقدمة

أولا: تحديد مفاهيم الدراسة

ثانيا: بعض المرجعيات النظرية لتحليل التنمية والتغير في إفريقيا

ثالثا: فهم شامل للتحديات الداخلية لتنمية إفريقيا

رابعا: تأثير البيئة الدولية على تنمية إفريقيا

خامسا: مستقبل التغير السياسي والتنمية في الدول الإفريقية

خاتمة

قائمة الهوامش

مقدمة:

تمتلك القارة الإفريقية إمكانيات هائلة للنمو والتنمية، إلا أنها تواجه العديد من التحديات الداخلية، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي والاختلافات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية. علاوة على ذلك، يؤثر على إفريقيا أيضا ديناميات البيئة الدولية، بما في ذلك العولمة والمساعدات الخارجية وعلاقات التجارة. إن فهم التفاعل المعقد بين التحديات الداخلية والعوامل الخارجية أمر بالغ الأهمية لوضع استراتيجيات تنمية فعالة على مستوى القارة. يقدم هذا الاقتراح البحثي تصورا شاملا لدراسة تهدف إلى استكشاف القضايا متعددة الأوجه والأبعاد المتعلقة بتنمية إفريقيا.

حيث يتضمن فحصا نقديا لديناميات معقدة شكلت تصورات ومنظورات القارة السياسية ومسارها التنموي. من خلال تناول مجموعة متنوعة من النظريات والأطر التحليلية، حيث يقدم كل منها وجهات نظر فريدة حول كيفية تطور أفريقيا سياسيا واقتصاديا على مر الزمن. وللتعمق في جوهر هذا الموضوع عبر النسيج الثري لتاريخ السياسة في أفريقيا وسياقها التنموي الحالي، يسعى البحث إلى فهم القوى الكامنة التي أثرت في التحولات السياسية، وهياكل الحكم، ودرجات التقدم الاقتصادي في القارة.

أحد الجوانب الرئيسية التي يتم فحصها واستكشافها أيضا هي مجموعة متنوعة من المرجعيات والنماذج التي تم اقتراحها لشرح تجارب إفريقيا السياسية والتنموية. تشمل هذه المراجع: الأحداث التاريخية والإرث الاستعماري وأنظمة الحكم الأصلية والتأثيرات الجيوسياسية العالمية. بالإضافة تقديم نماذج وتوقعات لمسار التغيير السياسي والتنمية في أفريقيا مستقبلا، مبنية على عوامل مثل التحول نحو الديمقراطية والنمو الاقتصادي وحل النزاعات والمساعدات الخارجية... الخ.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التأكيد على أهمية النهج الخاص بالسياق والتفكير متعدد التخصصات **Multidisciplinary** في فهم ومعالجة احتياجات السياسة والتنمية المتنوعة في القارة. وكيفية تحفيز التغير السياسي بدقة في إفريقيا، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية التي تحدث في القوى التي تؤثر على هذا التغير والأشكال المتعددة التي قد يتخذها هذا التغير.

وتعالج إشكالية مركزية هي: **ما هي الأطر النظرية والنماذج الرئيسية التي تفسر بشكل أفضل عمليات التغيير السياسي والتنمية في أفريقيا، وكيف تؤثر هذه الأطر والنماذج على فهمنا لديناميات القارة السياسية وأسباب تخلفها أو تقدمها؟**

وتبنى الدراسة على فرضية مركزية مفادها: أن الأطر المفاهيمية والنماذج النظرية الرئيسية التي تشرح بشكل أفضل عمليات التغيير السياسي والتنمية في إفريقيا تقدم رؤى قيمة حول الديناميات السياسية والتقدم في القارة، مما يقدم فهما متعدد الجوانب للعوامل والآليات التي تؤثر في تحولها السياسي.

أولا/ تحديد مفاهيم الدراسة:

1- التغيير السياسي Political Change:

التعريف الأكاديمي للتغيير السياسي يشير إلى التغيير، أو التحول، أو التطور في الهياكل والعمليات السياسية داخل المجتمع أو النظام السياسي. يشمل ذلك التحولات في توزيع السلطة، وتغييرات في سياسات الحكومة، وتعديلات في وظيفة المؤسسات السياسية، وتعديلات في البيئة الاجتماعية والسياسية. يمكن أن يحدث التغيير السياسي من خلال وسائل متعددة، بما في ذلك الانتخابات، والثورات، والحركات الاجتماعية، والإصلاحات القانونية، وتعديلات دستورية[1].

التغيير السياسي هو مفهوم متعدد الجوانب يمكن تحليله من منظور مختلف، بما في ذلك أسبابه، وآلياته، وعواقبه، وتأثيراته على الحكم والمجتمع. يقوم علماء العلوم السياسية والمجالات ذات الصلة بدراسة التغيير السياسي لفهم أفضل ديناميات الأنظمة السياسية وتأثير هذه التغييرات على الأفراد والمجتمعات والأمم. غالبا ما ينطوي دراسة التغيير السياسي على فحص عوامل مثل الأيديولوجيا، والرأي العام، والحركات الاجتماعية، والأحزاب السياسية، والتأثيرات الدولية التي تدفع بالتغيير أو تستجيب له في المشهد السياسي.

2- التنمية Development: شهدت دراسة "التنمية" تجديدا في السنوات الأخيرة، حيث زادت الدروس المخصصة لها بفعل احترافية التكوين الجامعي وازدادت الأبحاث الفردية والجماعية التي تتساءل حولها. يعود أيضا التجديد النظري حول هذا الموضوع إلى اعتبارات عملية مثل وجود روابط أكثر وثاقة بين البحث في السياسة الأفريقية والمؤسسات الدولية في مجتمع التنمية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وشركاء ثنائيين، ...الخ) الذين يزدادون طلبا على خدمات الاستشارة.

على الرغم من هذا التنوع، لا يزال هناك تعريف متفق عليه لمفهوم "التنمية" في السياسة الأفريقية وفي العلوم السياسية الرئيسية. لذا فإن توضيح معالم هذا المفهوم أمر صعب للغاية وغالبا ما يتم تجادله

بشدة بحيث يمكن قبول معنى أدنى له، يعتمد بشكل معتدل على التاريخ باعتبار التنمية نشاط متعمد يهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية والبيئية. بالتالي، يصف "التنمية" مجالا للعمل يتألف من العديد من المشاريع (اقتصادية، قانونية، سياسية، اجتماعية وثقافية، ...) تستند إلى توجهات قيمية وتندرج ضمن عمليات ذات مسارات متعددة.

ويمكن أن يختلف تعريف التنمية عبر مجموعة متنوعة من التخصصات والمنظورات، ولكن بمعنى عام، التنمية تشير إلى عملية التغيير الإيجابي والتحسين في مختلف جوانب الحياة البشرية والمجتمع. فيما يلي بعض التعاريف الأكاديمية الرئيسية للتنمية من ميادين مختلفة[2]:

✓ التنمية الاقتصادية: هي الإجراءات المستدامة والمتكررة لصانعي السياسات والمجتمعات التي تعزز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة. إنها تشمل تحسينا في مؤشرات متنوعة مثل الدخل والتوظيف والبنية التحتية.

✓ التنمية البشرية: تشير إلى عملية توسيع حريات الأفراد وفرصهم وتحسين رفاهيتهم. إنها تشمل ليس فقط تحسين الدخل ولكن أيضا الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والقدرة على العيش حياة طويلة وصحية ..تنمية اجتماعية: تشير التنمية الاجتماعية إلى تحول وتقدم الهياكل الاجتماعية والقيم والقوانين.

✓ التنمية الاجتماعية. إنها تتضمن تغييرات في المؤسسات الاجتماعية وأدوار الجنسين والممارسات الثقافية والجودة العامة للحياة في المجتمع.

✓ التنمية المستدامة: التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التأثير على قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة. إنها تأخذ في اعتبارها الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مع التركيز على الاستدامة على المدى الطويل واستخدام الموارد بشكل مسؤول.

✓ التنمية السياسية: تتضمن التنمية السياسية تحسين المؤسسات السياسية والحكم والعمليات داخل دولة أو منطقة. غالبا ما يركز على تحقيق الديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

✓ التنمية الثقافية: تشير التنمية الثقافية إلى تطور وإثراء الممارسات الثقافية والتقاليد والتعبيرات داخل المجتمع. قد تشمل الحفاظ على التراث الثقافي أو تكييف القوانين الثقافية مع التغيرات في الظروف.

✓ التنمية التكنولوجية: تشمل التنمية التكنولوجية إنشاء وتطوير التكنولوجيا التي تسهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي أو البيئي. قد تتضمن الابتكارات في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات، والرعاية الصحية، أو إنتاج الطاقة.

من المهم ملاحظة أن هذه التعاريف غالبا ما تتداخل وتتقاطع، حيث التنمية مفهوم متعدد الجوانب ومترابط. يمكن أن تؤكد نظريات وأنماط التنمية المختلفة على جوانب معينة من التنمية، مثل النمو الاقتصادي أو رفاهية الإنسان أو استدامة البيئة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تختلف أهداف التنمية الخاصة وأولوياتها من منطقة أو دولة إلى أخرى، اعتمادا على ظروفها واحتياجاتها الفريدة.

من السياق السابق، التنمية هي حالة تتمناها كل دول تحقيقها. فقارة إفريقيا إلى حد كبير جدا غير متطورة مقارنة بالدول الأوروبية وأمريكا. بعد التعرف وبعد هذه الحقيقة، فإنه من الواضح أن إفريقيا بالفعل تبحث عن التنمية. لا شك أنه تمت محاولات عديدة على مر السنين في إفريقيا لتحقيق تنمية للقارة، ولكن لا تزال القارة بعيدة جدا فيما يتعلق بالتنمية.

3- الدولة التنموية Developmental State:

في هذه الدراسة يتم الابتعاد عن مجموعة المناقشات المعتادة حول ما إذا كان يمكن القول إن الدول الأفريقية تشبه نموذج "الدولة التنموية". وبدلا من ذلك تؤكد أن مفهوم الدولة التنموية ذو أهمية بالنسبة لكيفية تشكيل النقاشات حول الحوكمة والتنمية داخل البلدان والأوساط التنموية في أفريقيا. يتم توضيح ذلك من خلال استخدام المصطلح كجدول أعمال سياسي في دول مثل إثيوبيا وجنوب إفريقيا، بالإضافة إلى اعتماد وتوسيع أفكار التنموية ودور الدولة في التنمية وإمكانية أفريقيا التعلم من أمثلة شرق آسيا الذي تم التناول بها من خلال مشاريع مثل برنامج القوة والسياسة في أفريقيا (APP) وبرامج تتبع التنمية[3].

إن فكرة الدولة التنموية هي فكرة سياسية بقدر ما هي نموذج أكاديمي. حيث أن التقسيم بين المفاهيم الأكاديمية والأفكار السياسية يعتبر خاطئا في العديد من المرات؛ نظرية السياسة والأحداث السياسية دائما ما تندمج في بعضها. ومع ذلك، يجب الاعتراف في هذا السياق أن أصل المصطلح الأكاديمي ربما يكون جزء من جاذبيته، حيث يعتقد أن المفهوم يأتي بدون "حقائب" أيديولوجية. وعلى الرغم من أنه يمكن أن يحمل ارتباطا سلبيا بالاستبداد، إلا أن ذلك يتم تخفيفه في كثير من الأحيان من خلال مقترح "دولة تنموية ديمقراطية".

يمكن بالتالي أن ينظر إليه على أنه منعش من حيث التخلي عن توصيات السياسة المحملة بالقيم، بدلا من ذلك يتعين عليه أن يتعلم من التاريخ المقارن وتحليل البيانات التجريبية. التعلم من "قصص النجاح" في شرق آسيا يبدو معقولا وعمليا، على الرغم من أن ما هي تلك الدروس بالضبط هو مسألة تحظى ببعض الجدل.

ثانيا: بعض المرجعيات النظرية لتحليل التنمية والتغير في إفريقيا

تعتبر إفريقيا قارة متنوعة بشكل كبير، إذ تضم مجموعة واسعة من الأنظمة السياسية والبنية الاقتصادية والتقاليد الثقافية المختلفة. حيث أن فهم النظريات التي تؤسس لتغيير سياسي وتنمية في إفريقيا أمر أساسي لصناع السياسات والباحثين وممارسي التنمية العاملين على القارة[4]. نحاول من خلال هذا الجزء تقديم لمحة شاملة عن النظريات والنماذج الرئيسية التي تم تطبيقها لتحليل التغيير السياسي والتنمية في إفريقيا. من خلال تسليط الضوء على تعقيد وتباين المجتمعات الإفريقية وجدوى الأطر النظرية المختلفة في شرح مساراتها السياسية.

1- نظرية التحديث)Modernization Theory):

ظهرت نظرية التحديث في منتصف القرن العشرين، تفترض أن المجتمعات تتقدم من خلال سلسلة من المراحل من الشكل التقليدي إلى الشكل الحديث، مع توجيه تطور السياسة ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي. في السياق الإفريقي، تم مراجعة نظرية التحديث بسبب المركزية الغربية **(Eurocentrism)** الذي تظهره والافتراضات البسيطة حول التطور المتسلسل[5]. ومع ذلك، فإنها لا تزال تقدم رؤى حول أهمية التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي كمحفزين للتغيير السياسي.

بييرو غيدو **Gheddo** في كتابه "لماذا العالم الثالث فقير؟"، يقدم تفسيرا لتطور الدول الغربية الغنية (شمال أمريكا مدرجة في ذلك) والدول النامية الفقيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. إجابته وفقا لأوفيونغ **Offiong** هي أن الغرب خضع لأربع ثورات حاسمة في حين لم تخضع الدول النامية لذلك[6]:

✓ الثورة الأولى هي في مجال الأفكار. هذه هي الثورة التي أشعلت مفاهيم المساواة بين جميع البشر وكرامة كل فرد. وفقا لبييرو غيدو، تم تحول الغرب بشكل جذري بواسطة الديانة اليهودية المسيحية التي علمت الإنسان أن هو ملك الخليقة، ولديه هدف أعلى من أي مخلوق آخر؛ وأن الإنسان حر في تحديد وتشكيل مصيره الخاص. بالنسبة لغيدو، في البلدان غير المتطورة، فإن فكرة أن الإنسان هو مركز الخلق لا تقبل أو تعرف.

✓ الثورة الثانية هي ثورة الفكرة التقدمية. هذا الجانب يقترح أنه إذا كان الإنسان ملك الخليقة، فيجب عليه أن يسيطر على الطبيعة ويجعلها تخدم احتياجاته. يعتقد أن الغرب تطور لأنه في وقت معين اكتشف "الكرامة السيادية" للإنسان على كل الخليقة، والمساواة الأساسية بين جميع البشر، والرؤية المسيحية لعالم أفضل يمكن بناؤه بأيديهم وبمساعدة الآخرين. هذه الفكرة التقدمية قد منحت الثقافة الغربية مثالا،

وقد هدم الحواجز النفسية وخلق توترا ديناميا نحو المستقبل، ما يجعل العالم النامي تحت التطوير أو ثابتا هو أنهم يفتقرون إلى "العقلانية التقدمية" التي تميز الإنسان الغربي.

✓ الثورة الثالثة هي ثورة النمو السكاني. أصبح الإنسان محورا للتجربة لتحسين ظروفه وتمديد حياته. ضمن الطب أمان الإنسان صحة أفضل وأثر ذلك أيضا على التوازن الاقتصادي للبقاء البسيط الذي كان يميز المجتمع التقليدي. في المجتمعات الغربية، ازداد عدد السكان في ظروف تشجع على الجهود نحو تنظيم أفضل لقوى الإنتاج، مما أطلق سلسلة من الأسباب والآثار القوية في مجال الاقتصاد، وهذه العملية هي التي أحضرت التقدم المادي إلى المجتمعات الغربية. ولكن في العالم النامي، لم يؤدي نمو السكان إلى زيادة في الإنتاجية أو تحقيق العدالة الاجتماعية الأكبر. والسبب في ذلك هو أن هؤلاء الأشخاص ليسوا على علم بكرامتهم ومساواتهم.

✓ الثورة الرابعة والأخيرة تتعلق بالعلم والتكنولوجيا التي جعلت من التنمية الاقتصادية الغربية أمرا ممكنا. مثلما حدث في تطور علم الطب وجميع العلوم الأخرى التي تركز على الإنسان، استمدت الثورة الرابعة دفعتها من الثورتين الأولى والثانية. في الغرب، العلم والتكنولوجيا هما ظاهرتان نسبيا حديثتان والتي كانتا "نتيجة لثقافة بأكملها كانت متجهة نحو هذا الاتجاه". وفقا لغيدو، لن يمكن أن ينجح زرع التكنولوجيا والعلم في البلدان النامية بسبب الاختلافات الثقافية.

بالنسبة إلى مدرسة التحديث، فإن الاختلال في تطور إفريقيا هو نتيجة للعوامل الكامنة في إفريقيا. هذه المدرسة تعتقد أن الأفارقة هم من أسهموا في تخلف إفريقيا[7].

2- نظرية التبعية)Dependency Theory):

على عكس نظرية التحديث، تؤكد هذه النظرية على العلاقات التبعية والتبعية الهيكلية التي تتواجد بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. غالبا ما يتم اعتبار الدول الإفريقية على أنها ضحايا للنظام الاقتصادي العالمي، حيث تعاني من الاستغلال والتبعية من قبل الدول والمؤسسات الأقوى. تؤكد نظرية التبعية على أهمية معالجة العوامل الخارجية في فهم السياسة والتنمية في إفريقيا.

3- نظرية الدولة الإفريقية (African State Theory):

التي تم تطويرها كاستجابة للتحديات الفريدة التي واجهت الدول الإفريقية بعد استعادة استقلالها من الاستعمار، تركز هذه النظرية على دور الدولة في التنمية. كما تشدد على أهمية بناء مؤسسات الدولة القوية والمسؤولة، لمعالجة قضايا الحوكمة وتعزيز التنمية. نظرية الدولة الإفريقية تعترف أيضا بميراث الاستعمار وضرورة الحلول محددة السياق.

4- مقاربة القدرات (Capability Approach):

الذي أطلقه أمارتيا سين **Amartya Sen** ومارثا نوسباوم **Martha Nussbaum**، يركز على توسيع حريات وإمكانيات الأفراد كمقياس للتنمية. يؤكد هذا النهج على أنه ينبغي قياس التنمية ليس فقط من خلال النمو الاقتصادي ولكن أيضا من خلال تحسينات في رفاهية الأفراد، بما في ذلك حرياتهم السياسية وصحتهم وتعليمهم وفرصهم. في السياق الإفريقي، اكتسبت مقاربة القدرات أهمية كإطار أكثر انفتاحا لفهم التنمية في القارة.

5- المقاربات التي تركز على دور المجتمع المدني (Civil Society):

لعب دور المنظمات في المجتمع المدني في التغيير السياسي والتنمية في إفريقيا دورا بارزا في السنوات الأخيرة[8]. تلعب المنظمات غير الحكومية دورا حاسما في الترويج للإصلاحات السياسية والعدالة الاجتماعية والمساءلة. ويرتكز نشاطات هذه المنظمات على تعبئة المجتمعات ورصد أفعال الحكومة، حيث كان لها تأثير كبير على العمليات السياسية ونتائج التنمية في العديد من البلدان الإفريقية.

ثالثا: فهم شامل للتحديات الداخلية لتنمية إفريقيا

تواجه أفريقيا مجموعة متنوعة من التحديات الداخلية التي تؤثر بشكل كبير على فرص تطويرها. واحدة من أبرز المشكلات هي عدم الاستقرار السياسي وقصور الحوكمة[9]. العديد من الدول الأفريقية تواجه صعوبة في مكافحة الفساد وتعاني من مؤسسات ضعيفة وتغييرات متكررة في القيادة، مما يعيق الاستفادة الفعالة من الموارد وتنفيذ سياسات سليمة. تلك التحديات تسهم في الاضطرابات الاجتماعية والتقلبات الاقتصادية، وتعيق قدرة القارة على جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو المستدام.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه أفريقيا تحديات اقتصادية عميقة تشمل عدم المساواة في الدخل والاعتماد الكبير على صادرات المواد الخام. على الرغم من وجود موارد طبيعية وفيرة، إلا أن العديد من الدول الأفريقية لا تزال محاصرة في دوائر الفقر، حيث تتركز الثروة غالبا بين النخبة الصغيرة، بينما يواجه معظم السكان صعوبة في الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية المحدودة. تقلب أسعار المواد الخام على الساحة العالمية يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، مما يجعل من الصعب على الدول التخطيط للتنمية على المدى الطويل[10].

وعلاوة على ذلك، تواجه القارة تحديات ملحة فيما يتعلق بالبنية التحتية والرعاية الصحية. البنية التحتية غير كافية، مثل الشبكات النقل السيئة والوصول المحدود إلى الكهرباء، تعيق الأنشطة الاقتصادية وتعيق التنمية العامة. يعاني أنظمة الرعاية الصحية في العديد من دول أفريقيا من نقص التمويل وصعوبة تقديم خدمات كافية، مما يؤدي إلى أزمات صحية في بعض المناطق. لمعالجة هذه التحديات الداخلية بشكل شامل، يجب على الحكومات الأفريقية، بالتعاون مع المجتمع الدولي، أن تولي الحوكمة الجيدة أولوية قصوى، وتستثمر في رأس المال البشري، وتشجع على التنويع الاقتصادي المستدام وتطوير البنية التحتية.

إمكانيات "الدول التنموية" في إفريقيا أصبحت موضوع اهتمام للعلماء وممارسي التنمية وقادة إفريقيا على حد سواء. في الثمانينيات والتسعينيات، كانت التدخلات المتعلقة بالتعديل وتعزيز الحكم تركز على التقليل من دور الدولة في إفريقيا، حيث اعتبرت أنها كانت متورطة بشكل زائد، وغير فعالة، ومدارة بشكل سيء، وفاسدة.

ومع ذلك، يتغير النقاش تدريجيا، حيث يتم فهم الدولة بشكل متزايد كمؤثرة على التنمية. هناك أيضا محاولة واضحة في بعض مناطق القارة لمحاكاة النجاحات التنموية في مناطق أخرى من العالم مثل شرق آسيا...الخ، وفي هذا السياق، زاد الاهتمام - خاصة داخل إفريقيا- بإمكانية وجود دول تنموية إفريقية، وأصبح هذا المفهوم مؤخرا فكرة شائعة لتسريع التنمية في القارة، حيث شهدت موجة من المؤتمرات والمنشورات حول الآفاق التنموية للقارة الإفريقية. وقد استخدم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) في جنوب إفريقيا مفهوم الدولة التنموية في مواد حملته الانتخابية، ونشر رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ميليس زيناوي هذا النموذج كطريقة مستقبلية لوزراء المالية الأفارقة (نيو بزنس إثيوبيا New Business Ethiopia، 2011). وقد دعت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا أيضا إلى تأسيس الدول التنموية[11].

رابعا: تأثير البيئة الدولية على تنمية إفريقيا

شكلت البيئة الدولية تأثيرا عميقا على تنمية إفريقيا. فكانت هناك مساهمات إيجابية من جهة، مثل المساعدات التنموية وتبادل الثقافة العالمي وهناك أيضا تحديات كبيرة من جهة أخرى، بما في ذلك الاستغلال الاقتصادي، وأعباء الديون، والمصالح الجيوسياسية. حيث تستمر العلاقة المستمرة بين إفريقيا والمجتمع الدولي في أن تلعب دورا حاسما في تطوير القارة في المستقبل. حيث أن إفريقيا كقارة موجودة في مكان فريد ضمن السياق العالمي، وديناميات العلاقات الدولية والتجارة والتعاون تؤثر بشكل كبير على مسار تنميتها.

أحد أهم الطرق التي تؤثر بها البيئة الدولية على تنمية الدول الأفريقية هو من خلال التجارة والعلاقات الاقتصادية. الاقتصاد العالمي يلعب دورًا حاسمًا في تشكيل آفاق الاقتصاد للدول الأفريقية. اتفاقات التجارة، والاستثمار المباشر الأجنبي، وشروط السوق الدولية تؤثر جميعها في النمو الاقتصادي والاستقرار في الدول الأفريقية. على سبيل المثال، تقلبات أسعار السلع، وخاصة بالنسبة للموارد مثل النفط والمعادن والمنتجات الزراعية، يمكن أن تؤثر بشكل كبير على اقتصادات الدول الأفريقية الغنية بالموارد. علاوة على ذلك، اتفاقيات التجارة وسياسات الرسوم الجمركية المحددة من قبل الشركاء التجاريين الرئيسيين، مثل الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، والصين، يمكن أن تسهل أو تعيق إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية.

المساعدة الأجنبية والمساهمة في التنمية هي جانب آخر مهم للبيئة الدولية التي تؤثر في تنمية الدول الأفريقية. العديد من الدول الأفريقية تعتمد على المساعدة من المنظمات الدولية والدول المانحة لدعم مبادرات التنمية المختلفة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية وتخفيف الفقر. فعالية المساعدة والشروط الملحقة بها يمكن أن تؤثر في هياكل الحكم والسياسات الاقتصادية والبرامج الاجتماعية في الدول الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك، المنافسة على المساعدة بين الدول الأفريقية وأولويات الدول المانحة يمكن أن تشكل استراتيجيات التنمية.

العوامل الجيوسياسية كذلك تلعب أيضا دورا حاسما في تنمية أفريقيا. مصالح القوى العالمية الكبرى يمكن أن تؤدي إلى التدخل السياسي والعسكري في القارة، والذي قد يكون له تأثير إيجابي أو سلبي. رد فعل المجتمع الدولي على الصراعات، وجهود حفظ السلام، والمفاوضات الدبلوماسية يمكن أن يؤثر في الاستقرار والتنمية في مناطق مختلفة من أفريقيا.

من ناحية أخرى، فيما يتعلق بالحكم العالمي والمؤسسات الدولية، تكون الدول الأفريقية جزءًا من شبكة معقدة من المؤسسات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، ومنظمة التجارة العالمية. تؤثر هذه المؤسسات في القوانين والسياسات واللوائح العالمية التي يجب على الدول الأفريقية الامتثال لها. المشاركة في هذه المؤسسات يمكن أن توفر للدول الأفريقية فرصًا لتشكيل عمليات اتخاذ القرارات العالمية والدعوة إلى احتياجات تنمية محددة لها.

علاوة على ذلك، تعد القضايا المتعلقة بتغير المناخ والاستدامة البيئية تصبح أكثر أهمية في السياق الدولي. العديد من الدول الأفريقية عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الجفاف والفيضانات

وعدم الأمان الغذائي. اتفاقيات دولية مثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لديها القدرة على تعبئة الموارد لجهود التكيف والتخفيف من تأثيرات التغير المناخي في أفريقيا.

وفي الأخير، تؤثر البيئة الدولية بشكل كبير في تنمية الدول الأفريقية من خلال التجارة والعلاقات الاقتصادية، والمساعدة الأجنبية، والجوانب الجيوسياسية، والحكم العالمي، والاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ. يجب على الدول الأفريقية أن تتعامل مع تفاعلات هذه العوامل المعقدة بينما تسعى لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية اجتماعية واستقرار سياسي. التعاون الدولي، وممارسات التجارة العادلة، والسياسة الخارجية المسؤولة يمكن أن تسهم في النتائج الإيجابية، في حين أن الصراع وممارسات التجارة الغير عادلة، وتدهور البيئة يمكن أن تعوق التقدم في المنطقة.

خامسا: مستقبل التغير السياسي والتنمية في الدول الإفريقية

مستقبل التغيير السياسي والتنمية في الدول الإفريقية يشمل ذلك مجموعة واسعة من العوامل والتحديات والفرص.

1- النقاط الرئيسية التي يجب مراعاتها عند مناقشة مستقبل التغيير السياسي والتنمية في الدول الإفريقية:

- تحقيق الديمقراطية: مرت العديد من الدول الإفريقية بتغييرات سياسية في العقود الأخيرة، حيث انتقلت من نظم حكم مستبدة إلى أشكال أكثر ديمقراطية. من المرجح أن يشهد المستقبل جهودًا مستمرة لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وزيادة المشاركة السياسية.

- التنمية الاقتصادية: النمو الاقتصادي والتنمية أمور حاسمة لتحسين مستويات المعيشة وتقليل الفقر في الدول الإفريقية. من المرجح أن يشمل المستقبل جهودًا لتنويع الاقتصادات، وتعزيز التجارة والاستثمار، ومعالجة قضايا مثل تطوير البنية التحتية وتوفير التعليم والرعاية الصحية.

- حل النزاعات: بعض الدول الإفريقية تعاني من نزاعات مستمرة وعدم استقرار. من المرجح أن يشهد المستقبل جهودا لحل هذه النزاعات من خلال الدبلوماسية وبناء السلام، لتعزيز الاستقرار والتنمية.

- ديموغرافيا الشباب: القارة الإفريقية تضم سكانا كبارا في السن وشبابا بكميات كبيرة. سيتأثر المستقبل بمدى تعليم هؤلاء الشبان وتوظيفهم ومشاركتهم في العملية السياسية. إنه يمثل فرصة ديموغرافية وتحديًا إذا لم تتم إيجاد فرص كافية.

- التحضر: العديد من الدول الإفريقية تشهد تحضرا سريعا، مع جزء كبير من السكان يتحرك من المناطق الريفية إلى المدن. يمكن أن يجلب هذا التحول فرصا وتحديات تتعلق بالبنية التحتية وفرص العمل والحوكمة.

- الموارد الطبيعية: إفريقيا غنية بالموارد الطبيعية، وسيكون إدارة هذه الموارد أمرا حاسما لتنمية القارة. ضمان أن تعود هذه الموارد بالفعل للسكان بأكملهم بدلاً من فئة معينة هو تحد كبير.

- الشراكات العالمية: تشارك الدول الإفريقية في شراكات مع دول أخرى ومنظمات دولية لتعزيز التنمية. من المرجح أن يتضمن المستقبل التنسيق بين هذه العلاقات للحصول على دعم لأهداف التنمية.

- الصحة والتعليم: تحسين أنظمة الرعاية الصحية والتعليم أمر أساسي لتنمية رأس المال البشري. الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم عالي الجودة سيكون محورا في المستقبل.

- تغير المناخ: يشكل تغير المناخ تهديدا كبيرا للدول الإفريقية. التكيف معه والتخفيف من تأثيراته سيكون جزء حاسما من جهود التنمية في المستقبل.

- التكنولوجيا والابتكار: اعتماد التكنولوجيا والابتكار يمكن أن يساهم في حل تحديات التنمية في إفريقيا. من المرجح أن تشهد المستقبل جهودا لاستغلال التقدمات التكنولوجية لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية.

من المهم أن نلاحظ أن مستقبل التغيير السياسي والتنمية في الدول الإفريقية ليس متجانسا، حيث تمتلك كل دولة ظروفا وتحديات فريدة. النجاح سيعتمد على التزام الحكومات والمجتمع المدني والجهات الدولية بالعمل معا لمعالجة هذه القضايا المعقدة[12].

2- تحديات التنمية في إفريقيا في القرن 21:

لا تزال تواجه إفريقيا ما بعد الاستعمار أزمة التنمية. هذا الوضع جعل من الصعب منح إفريقيا اهتماما معقولا واحتراما في المجتمع الدولي وبين الأمم. هناك العديد من العوامل التي تشكل تحديا كبيرا للتنمية في إفريقيا. تتضمن هذه العوامل[13]:

- **سوء القيادة Bad Leadership**: لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على دور القيادة في تنمية البلاد. العديد من البلدان في إفريقيا لم تكن محظوظة بما يكفي للحصول على قيادة جيدة.

- **الفساد Corruption:** هذا هو عامل آخر يشكل تحديا خطيرا لتنمية إفريقيا في القرن الواحد والعشرين. انتشر الفساد بكل أشكاله وصوره في جميع القطاعات تقريبا في إفريقيا، وقد جعل هذا الوضع التنمية في إفريقيا أمرا صعبا للغاية.
- **مشاكل الزعماء الباقين في أفريقيا Problems of sit-tight leaders in Africa**: في أجزاء مختلفة من أفريقيا، يوجد زعماء قضوا أكثر من 20 عاما في المناصب ومع ذلك لا يرغبون في الاستقالة. هذا الوضع يترتب عليه تداعيات خطيرة على التنمية، وذلك لأن هؤلاء الزعماء لن يسمحوا بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية، ويتم ذلك باستخدام أدوات الدولة لتكميم أصوات الجماهير المعارضة.
- **نقص التكنولوجيا Lack of Technology:** لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على دور التكنولوجيا في تطوير أي دولة. وهذا ما يفسر أن مستقبل إفريقيا ليس مشرقا ما لم تطرأ تغييرات جوهرية في النهج الحالي لتطوير الدول، خاصة في مجال اكتساب الخبرة التقنية. إن توافر التكنولوجيا هو أحد شروط التطوير الأساسية. ويمكن أن يعزى الانخفاض في مستوى التنمية في إفريقيا جزئيا إلى نقص التكنولوجيا.
- **الموقف القاطع تجاه السياسة من قبل الطبقة السياسية في إفريقيا Do or die attitude to politics by the political class in Africa:** تتميز الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا بوجود طبقة سياسية تنظر إلى السياسة بعقلية "أفعل أو أموت". وذلك بسبب القيمة العالية الموضوعة على السياسة في إفريقيا والميل إلى استخدام السلطة للتراكم. هذا الوضع يولد جوا من الأزمات وعدم الاستقرار السياسي، مما لا يخدم التنمية.

خاتمة:

في الختام، يعد التغيير السياسي والتنمية في إفريقيا عمليات معقدة ومتعددة الجوانب لا يمكن تفسيرها بالكامل بواسطة نظرية أو نموذج واحد. تقدم بعض النظريات مثل التحديث والتبعية ونظرية الدولة الإفريقية ومقاربة القدرات ودور المجتمع المدني رؤى قيمة، ولكنها يجب أن تطبق بحذر وتكيف للسياقات الخاصة. تؤكد هذه الورقة البحثية على أهمية نهج شامل ومتعدد التخصصات واعتبار الثقافة والتاريخ والسياق المحلي في تشكيل التغيير السياسي والتنمية في القارة الإفريقية. من خلال دمج مجموعة متنوعة من النظريات والنماذج، كما يمكن للأكاديميين وممارسي التنمية تسهيل فهم البحث في تعقيدات التغيير السياسي والتنمية على القارة، وبالنهاية المساهمة في تحقيق نتائج تنموية أكثر فعالية واستدامة لدول إفريقيا ومواطنيها.

تعترف هذه الورقة البحثية أيضا بالقيود والانتقادات الموجهة إلى النظريات والنماذج المناقشة، مثل "المركزية الغربية" والتحديد ونقص الحساسية الثقافية. وتعترف أيضا بطبيعة الأوضاع السياسية الإفريقية المتغيرة باستمرار، مما يتطلب مرونة في الأطر النظرية. ينبغي أن يسعى البحث المستقبلي إلى دمج نهج شامل ومتعدد التخصصات، مع الاعتراف بأهمية الثقافة والتاريخ والسياق المحلي في تشكيل التغيير السياسي والتنمية في إفريقيا.

من الواضح جدا أن إفريقيا متخلفة بالمقارنة مع الدول الغربية. "كمفهوم وحالة الهمجية "، تفترض وجود اقتصاد متقدم في البنية يفصل في التقسيم الدولي للعمل؛ واقتصاد أقل تطورا في البنية وغير موجه، غير منسجم، ومضر في التقسيم الدولي للعمل. وبناء على ذلك يجب بذل جهود لضمان تنمية إفريقيا في القرن الواحد والعشرين وما بعده.

باختصار، لتحقيق التغيير السياسي والتنمية في الدول الإفريقية باعتباره عملية معقدة تتطلب نهجا شاملا. يشتمل على إصلاحات سياسية، تنويع اقتصادي، استثمارات في رأس المال البشري، تطوير البنية التحتية، والتعاون الدولي. ومن الضروري النظر في السياق والتحديات الخاصة لكل دولة إفريقية، حيث أن أي مقاربة للتغيير والتنمية تطبق بشكل عام قد لا تكون مناسبة لدولة أخرى.

قائمة الهوامش:

[1]- Charmes, J. (1981), **La problematique de la transition et ses determinations du point de vue des theories, des politiques et des planifications du developpement**, Groupe de Recherche pour l'Amélioration des Méthodes d'Investigation en milieux Informels et Ruraux d'Afrique, Asie et Amérique latine, Réédition,modifiée en 1981 des notes de travail, N° 1-13-14-15, 59.

[2]- غزيزوري،سعيد.)جفي 2020(، **لتقي قبين لفهوم والإصالح**، ، نغى للربلط:

https://www.researchgate.net/publication/338701801

[3]- Matunhu, J. (June 2011), **A critique of modernization and dependency theories in Africa: Critical assessment**, African Journal of History and Culture Vol. 3(5), 65-72,
Available online at http://www.academicjournals.org/AJHC

[4]- Routley, Laura. (2014), **Developmental States in Africa? A Review of Ongoing Debates and Buzzwords**, Development Policy Review, 32 (2), 159-160.

[5]- O, Robert Dode. Cletus, Egugbo Chuks. (2019), **Modernization Theory and African Development in the 21st Century**, KIU Journal of Social Sciences, Kampala International University, N° 5(1): 85- 94, 88.

[6]- Ibid, pp 84-88.

[7]- Ibid, p 86.

[8]- Bratton, Michael. (1994), **Civil society and political transition in Africa**, IDR Reports, Volume 11, Number 6, 9.

[9]- Ahmadu Ibrahim, Alhaji. Cheri, Lawan. (December 2013), **Democracy, Political Instability and the African Crisis of Underdevelopment**, Journal of Power, Politics & Governance, Vol. 1 No. 1, 59.

[10]- Gakpa, Lewis Landry. (2019), **Instabilité politique, IDE et effets sur la croissance économique dans les pays d'Afrique subsaharienne: un modèle à équations simultanées dynamiques**, Région et Développement, n° 50, 94.

[11]- Laura Routley, Op.Cit., p 160.

[12]- Olukoshi, Adebayo. (2005), **Changing Patterns of Politics in Africa**, in: **Politics and Social Movements in a Hegemonic World: Lessons from Africa, Asia and Latin America**, Buenos Aires, CLACSO, 98.

[13]- O. Dode, Robert. Cletus, Egugbo Chuks., Op.cit., p 90.

أثر الانقلابات العسكرية على مستقبل التنمية في افريقيا

د/ محمود دريـــدي

أستاذ محاضر ب

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة- الجزائر

dridi.mahmoud@univ-tebessa.dz

مقدمة

اثر حصولها على الاستقلال ,اجتاحت افريقيا موجة من الانقلابات العسكرية, ومع حلول عام 1978 أصبح ما يزيد عن نصف دول القارة يحكم بواسطة العسكريين, بل ان أكثر هذه الدول خضعت للحكم العسكري منذ استقلالها أكثر من فترة خضوعها للحكم المدني , ومن هذه الدول نيجيريا وغانا وبنين... مع الاشارة أنه وقع تحول للحكم في بعض الدول من الحكم العسكري الي الحكم المدني إلا أن هذه ا لاجراءات لم تؤدي الى انتشار الاستقرار في القارة و مع حلول عقد التسعينيات بدأت تظهر مرة أخرى الانقلابات العسكرية في القارة الافريقية , وهو الامر الذي يدفع بتساؤلات عدة حول مستقبل الاستقرار السياسي الذي هو شرط أساسي لانطلاق مسار التنمية, و من هذا المنطق يمكن أن نناقش **اشكالية** هذه المداخلة: كيف أثرت ظاهرة الانقلابات العسكرية على مسار التنمية في الدولة الوطنية في افريقيا؟

أولا: **مدخل مفاهيمي للدراسة**

1- الانقلاب العسكري في افريقيا: هي حركة مفاجئة و مخادعة، عنيفة و غير شرعية تحتاج الى مهارة عالية من جانب القائمين بها من العسكريين هدفها تغيير الحكومة القائمة[1] (علي غاوي،2002،ص20) و يرى هرزي وايتر" أن الانقلاب العسكرية هو محاولة منظمة تنظيما دقيقا من طرف العسكريين هدفها قلب نظام الحكم المدني" مؤكدا أن هذه المحاولات رغم مظهرها العسكري إلا أن هدفها و مضمونها سياسي و هو قلب نظام الحكم ،و تعود بدايات الانقلابات العسكرية كأحد الأشكال المعاصرة لاستخدام العنف بتهديد السلطة و الاستيلاء عليها الى القرن التاسع عشر تحديدا 1851 عندما تزعم نابليون الضابط بالجيش الفرنسي انقلابا عسكريا ضد ملك فرنسا لويس السادس عشر[1] (غنية بوخرص،2013،ص22).

ويختلف الانقلاب العسكري عن الانقلاب الأبيض أو السلمي، حيث يكون الانقلاب من داخل مؤسسة الحكم نفسها".[1] (حسين فتحي، العدد 25) ويعرف المستشار "طارق البشري" الانقلاب العسكري بوصفه "تحرك القوات المسلحة بزعم حفظ أمن الدولة ونظامها القائم، وذلك لتحقق عكس ما أعلنته هدفا لها، وهو هدم هذه الدولة ونظامها وإنشاء نظام آخر".[2] (انسان للدراسات الاعلامية، 11 أغسطس 2021، انسان للدراسات الاعلامية)

كُتب الكثير عن الظاهرة الانقلابية في أفريقيا، ومصادر استبداد العسكر بالسلطة في هذه البلاد، فأظهرت التجارب، بما لا يترك مجالا للشك، بأن عوامل التفسير عديدة ومتنوعة، يتقاطع فيها الخارج والداخل، وتتضافر من أجل وقوعها ضغوطات التاريخ، وحتمية الجغرافيا، ومسؤولية الجهل والفقر والتخلف، علاوة طبعا على الاستعمار، ومظاهر استمراره في الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع. ثم إن التوزيع الجغرافي للانقلابات غير موحد بين مناطق أفريقيا وجهاتها الكبرى، حيث تحظى منطقة الساحل بالنصيب الأكبر من عدد المحاولات الانقلابية الناجحة منها والفاشلة، إذ أفادت بعض الدراسات أن من أصل 25 انقلابا ناجحا منذ 1990 في غرب أفريقيا، كان نصيب الساحل وحده 12، و8 انقلابات في خليج غينيا. وتؤكد الأحداث المتواترة في القارة، أن ظاهرة الانقلابات مرشحة للزيادة في هذه المنطقة، لاعتبارات أمنية، وجيوسياسية، واقتصادية[3] (مالكي، محمد، 05سبتمبر 2023،).

من بين المشكلات الأساسية التي تعتري سردية "عودة الانقلابات" في أفريقيا، ما يتصل بالاستخدام المفرط لمفهوم الانقلابات نفسه على نحو يضم حالات متباينة بين تلك التي شهدت ترتيبات منتظمة على قدرٍ كبيرٍ من المؤسسية بين القيادات السياسية والعسكرية كحالة زيمبابوي في عام 2017، وحالات أخرى استجابت فيها المؤسسة العسكرية لاحتجاجات شعبية واسعة كحالتي السودان في عام 2019 ومالي في عام 2020 للإطاحة بسلطة سياسية منتخبة، وثالثة شهدت إطاحة المؤسسة العسكرية بسلطة انتقالية وصلت موقعها بالتوافق دون انتخاب كحالة مالي في عام 2021، وأخيراً تلك التي قامت فيها وحدات فرعية متمردة من داخل المؤسسة العسكرية بالاستيلاء على قيادة المؤسسة العسكرية أولاً ثم السلطة السياسية على نحو ما شهدته حالتا غينيا وبوركينا فاسو عام 2021. ويساهم إغفال الفوارق الجوهرية بين هذه الحالات المتباينة عبر اختزالها جميعاً تحت فئة "الانقلابات" في خسارة الكثير من المضامين المرتبطة بفهم الظاهرة[4] (أحمد،سردية،12أكتوبر2023).

وقع أحدث انقلابات أفريقيا في النيجر في 26 يوليو/ تموز 2023 بعد مدة قصيرة من صدور **تقرير أممي بعنوان "الجنود والمواطنون: الانقلابات العسكرية والحاجة إلى التجديد الديمقراطي في أفريقيا"** أصدره

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في نحو 190 صفحة. يطرح التقرير أربعة أسئلة بحثية رئيسية في غاية الأهمية، غير أن الإجابات عنها تظلّ محدودة، كما أن التقرير لم يتطرّق لأسئلة أخرى تتسم بالأهمية الشديدة، كان تناولها كفيلا بأن يكون التقرير أكثر شمولا ودقّة، وذلك كما يتضح في التالية.

الأسئلة: ما هي محرّكات التنمية للانقلابات العسكرية في أفريقيا؟ ما الذي يفسّر الدعم الشعبي الواضح لمثل هذه الانقلابات في الوقت الراهن، بما في ذلك في السياقات التي أطيح فيها القادة المنتخبون ديمقراطيا؟ ما الخيارات السياساتية التي على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية النظر فيها لمنع الانقلابات العسكرية بشكل فعّال؟ ما الذي يمكن أن تفعله هذه الجهات الفاعلة لاستعادة النظام الدستوري والحفاظ عليه، وإعادة ضبط العقد الاجتماعي، وتعزيز الحكم الديمقراطي الشامل في البلدان المتأثرة في بلدان الساحل؟

تطرق التقرير كذلك إلى "تاريخ التدخّل العسكري في السياسة"، باعتباره سببا للانقلابات، معتبرا أن الفشل في إصلاح الجيش وغياب الضوابط والتوازنات الواضحة هو سبب هذا التاريخ الطويل من الانقلابات. والحقيقة هناك أسئلة ذات صلة: أليس لهذا التاريخ من أسباب؟ ما تداعيات حقيقة أن انقلابات كثيرة كانت بدعم خارجي، وخصوصا من الولايات المتحدة، وأن كثيرين من القادة الانقلابيين تلقوا تدريبا في الدول الغربية وروسيا؟ وهل لمسألة الإنفاق على الأمن والتسليح الغربي والشرقي علاقة بغرق دول كثيرة في سلسلة خبيثة من الديون والفساد، صارت سلسلة تاريخية مستمرّة منذ الاستقلال؟ ولماذا لا تنجح سياسة المشروطية في أفريقيا إلا نادرا؟ ولماذا لا تؤخذ نتائج دراسات نقدية كثيرة في الحسبان؟ فحسب دراسة استخدمت بيانات من 189 دولة من 1970 إلى 2009، فإن زيادة أعداد الضباط العسكريين المدرّبين من برامج التعليم والتدريب العسكري الدولي الأميركية (IMET) وزمالة مكافحة الإرهاب (CTFP) تزيد من احتمال وقوع الانقلابات.

أما "غياب النمو الاقتصادي الشامل" فهو مسبّب أساسي للانقلابات في رأي التقرير، تتشكّل السياسة والتنمية بشكل كبير من خلال الثروات والموارد الطبيعية، بحيث تُستغل الثروات المعدنية بطريقة تؤدّي إلى نتائج إنمائية ضارّة، وهو ما أسماها التقرير "لعنة الموارد". مرّة أخرى، لا يتطرق التقرير إلى سؤال من هو المسؤول الأول عن هذا؟ ألا توجد "لعنات" أخرى في أفريقيا؟ ألا تستحقّ العلاقات الاقتصادية غير المتوازنة بين دول أفريقيا والدول التي كانت تستعمرها في السابق اهتماما أكبر؟ ولماذا التركيز على دور المؤسّسات الأفريقية في التنمية، بينما لا يُطلب من الدول الكبرى والمؤسّسات المالية الدولية تعديل سياساتها لتكون أكثر انصافا؟[1] (عبد الفتاح، انقلابات أفريقيا والأسئلة الغائبة في التقارير الأممية)

2 . التنمية في افريقيا: يعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين و الأكاديميين، لما له من أهمية بالغة على المستويين الفكري و العملي، و عرفها عالم الاقتصاد الهندي أمارتيا صن Amartya San عرفها على أنها البحث عن مكسب النوعية في الحياة على حساب الكمية، لأنها لا تعكس فقط الرفاه الاقتصادي بل تتجاوزه لتضم مجموعة من القيم مثل: العدالة الاجتماعية و نوعية الحياة و الترابط الاجتماعي و خاصة الحرية الفردية للمبادرة التي تسمح له ببناء قدراته كي تكون له مسؤولية قيادة حياته و توجهاته[2] (صن أمارتيا، ص233) ، فدول العالم الثالث عموما و دول افريقيا خصوصا قد عرفت عدة مشكلات في هذا المجال، مما دفع بالعديد من الباحثين الى اعادة النظر في مفهوم التنمية خصوصا في بعدها الاقتصادي بالنظر للخصوصية التي تميز واقع التنمية في افريقيا.

و التنمية هي سياسة تلجأ اليها الدول النامية لكي تتخلص من التبعية الاقتصادية للأجنبي، و تتحول من الانتاج البدائي الى الانتاج التصنيعي[1] (الكيالي،ص795)، و التنمية تشمل تطوير القيم و المعايير و الهياكل الاجتماعية و بذلك فهي تختلف عن" النمو الاقتصادي" في كونها ظاهرة نوعية تعمل على تنمية مستوى التعليم، الصحة، الحريات المدنية و السياسية في حين النمو الاقتصادي ليس سوى ظاهرة كمية تعبر عن تراكم الثروة .

و تجتمع دول منطقة افريقيا من الناحية الاقتصادية بوجود اقتصاد متدهور و ضعيف و هذا نتيجة لتراكم عدة أسباب محيطة بها منها:

- تحول مداخيل الموارد التي تزخر بها منطقة إفريقيا من ثروات نحو الانفاق العسكري أو لتمويل أقلية معينة في السلطة مما أدى الى تفاقم المستبعدين.
- عدم استقرار الموارد الطبيعية و هي احدى السمات المشتركة في قارة افريقيا، فهي تتصف دائما حسب تقارير التنمية البشرية في فئة البلدان الأقل نموا في العالم[2] (محمد إسلام، 2023).
- هشاشة و عدم نجاعة البنية التحتية للتعليم.
- انتشار الفقر و البطالة المتزايدة ما يؤدي الى ظهور عدة أزمات، فهي تؤدي الى اليأس و تساعد على توفير أرضية خصبة للتمرد.
- دور الظروف الطبيعية و العوامل المناخية السيئة كالجفاف و الكوارث الطبيعية المناخية في تفاقم الوضع و التدهور الاقتصادي في المنطقة.

ثانيا/ مقاربة الانقلاب العسكري و التنمية في افريقيا:

تعد ظاهرة الانقلابات العسكرية من أهم نتائج تبني نظام الحزب الواحد، اذ أنه بعد الاستقلال اصبح للجيش دور كبير في السياسة في دولة ما بعد الاستعمار، و هو ما يؤثر بشكل مباشر على عملية التنمية كون النخب العسكرية تضع في أولوياتها حفظ النظام و ما يتطلبه من انفاق عسكري و تجهيز الجيش، و في هذا الصدد يمكن الحديث عن مقاربتين مهمتين في معالجة مشكلة التنمية في افريقيا.

1_ الأمن و التنمية في افريقيا: أصبحت الاحتياجات المالية المخصصة للقطاع العسكري و شراء الاسلحة في تزايد مستمر، تمثل أرقاما كبيرة جدا تنهك ميزانيات الكثير من الدول و بصفة خاصة الدول النامية، و دائما ما تبرر هذه الدول ذلك التزايد بحجة تحقيق الأمن القومي، و تؤكد العديد من الدراسات ان ازدياد الانفاق العسكري_ خاصة فاتورة التسلح_ أصبح مهدد خطير للأمن و معوقا للتنمية باعتبار أن مفهوم الأمن القومي قد اتسع نطاقه ليشمل العديد من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية، كما أن لهذا التزايد آثار سلبية على التنمية بسبب تحويل موارد مالية ضخمة لشراء الأسلحة قد لا تستعمل أصلا و تتراكم و تتقادم على حساب الأموال المرصودة للتعليم و الصحة و تقديم الخدمات الاجتماعية و الانسانية و على أساس هذا تم وضع الانفاق العسكري موضع جدال بين مطالب الأمن و تحقيق التنمية[3] (علي، 2023).

ضمن هذا السياق يمكن القول ان ارتباط الانفاق العسكري بمفهوم الأمن القومي الذي يتحقق بالقوة العسكرية _ البعد العسكري للأمن _ الذي يرجع الى الفكر الواقعي الذي سيطر على مفهوم الأمن في فترة ما يعرف بالحرب الباردة و يعتقد أن التهديد العسكري الخارجي ضمن الأولوية الاستراتيجية الرئيسية لأمن الدول و يعتبر الدولة الأكثر أهمية و فاعلية في تحقيق أمنها الذي يتضمن أمن الفرد و الجماعة عن طريق القوة العسكرية التي جوهر السياسة الأمنية للدول و التي من خلالها يمكن تحقيق التكامل و الاستقرار السياسي و التماسك الاجتماعي الداخلي[1] (سليمان، 2008).

ان مفهوم الأمن جاء ليؤكد أن امتلاك الأسلحة لم يمنع الثورات و التطرف و العنف، كما أن الدول الأكثر استخداما للأسلحة و ميلا للعنف و الحروب هي الدول الأكثر فقرا خصوصا الدول الافريقية، و يرجع هده الظاهرة الى الفقر و شعف البنية الاقتصادية لتلك الدول مما يضر بالأمن و ان السلاح و القوة العسكرية قد يكونا جزءا من أجزاء الأمن و ليسا أهمها ، و أكد هذا المفهوم على التنمية لا تعني البعد الاقتصادي فقط بل تشمل كل الأبعاد فهي تنمية عسكرية و اقتصادية

و اجتماعية، تنمية للموارد و القوى المختلفة، تنمية للدولة و المجتمع، تنمية للعلاقات السياسية الخارجية و الداخلية، تنظيم الأمة لمواردها و تنمية قدراتها بجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها الذاتية، و هو ما يساعدها على مقاومة الإخلال بالأمن أو باللجوء الى العنف.

و قد شهدت القارة الافريقية خلال العقود الأخيرة اتجاها متصاعدا لأمننة التنمية و هو ما يرتبط موضوعيا بالمساعدات الخارجية و المعونة المقدمة من الدول و المؤسسات و المنظمات الغربية و التي تستفيد منها بشكل مباشر العديد من دول القارة الفقيرة.

تعتبر أحد أهم المجالات التي دمجها بشكل متزايد مع المخاوف الأمنية، فقد أصبحت سياسات أمننة التنمية أكثر وضوحا خلال التسعينات خاصة فيما يتعلق بظهور الصراعات الداخلية المسلحة في البلدان الفقيرة و تزايد الاشتغال بالجريمة و العنف في الاقتصاديات النامية، و قد ارجع صناع السياسات و الباحثين ظاهرة الصراع المسلح و الجريمة الى عدم المساواة الاقتصادية و التخلف و غياب التنمية و هي الصلة السببية التي أعيد اختراعها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لتقديم تفسيرات علمية لظاهرة الارهاب، و شكلت بعد ذلك تحولا جوهريا في العلاقة بين التنمية و الأمن تجلى بشكل مباشر في المساعدات التنموية و المعونة التي تقدمها الدول الغربية و المنظمات الدولية المانحة للدول الفقيرة، حيث عرفت سياسة المساعدات الغربية و التنمية الدولية العديد من التغيرات لتتحول تدريجيا نحو التركيز على السياسات الأمنية و العسكرة لاسيما في المناطق الساخنة فيما كان يسمى الحرب العالمية على الارهاب، فعلى الرغم من التفسيرات المختلفة لمتطلبات هذه العملية، يبدوا أن هناك اتفاق واسع النطاق حول قضيتين متصلتين: أولا، أن الأمننة كان لها تأثير سلبي و غير مرغوب فيه على مجالات التنمية الرئيسية مثل الحياة الاجتماعية، حقوق الانسان و اصلاح الحكم و ثانيا، أن جدول أعمال الأمن في الحرب العالمية على الارهاب قد و روج لهمن طرف الجهات الغربية الفعلية[2] (دراجي، 2020، ص127).

2. أثر تداخل المدني و العسكري على التنمية في افريقيا: لطالما كانت العلاقات المدنية العسكرية موضوعا مهما للباحثين في العلوم السياسية محافظا للغاية في أسسه المفاهمية و النظرية و المنهجية و مع بداية النظام المركزي للدولة المستوحاة من معاهدة السلام الويستفالي 1648 أضحت ظاهرة الأمم المركزية و الدول ذات السيادة و البلدان المستقلة و المتميزة اقليميا منتشرة على نطاق واسع و الدولة الحديثة كما تعرفها اليوم، انتزعت و احتكرت الامن كسلعة عامة لتحديدها و تأطيرها داخل البرلمانات المنشئة[1] (جنادي، 2021).

إن الصراع المدني_ العسكري كان دائما أساسي بالتاريخ العسكري ضمن نقطتين أساسيتين هما النجاح و الفشل في السلم و الحرب، ان للحرب قواعد أساسية لكن مختلف و الذي يكون مصدره الهدف المحدد لها، كما يعتبرها فان كلاوزوفيتز و منه حسب طرحه فان التفاعل بين القيادة المدنية و العسكرية هي التي تحدد خصائص الحرب، بداية من نهاية جذورها و أسبابها وصولا الى التكتيك الذي استخدم و كذا النتائج التي تفسر النصر و الفشل[2] (قندوزي، 2022).

يعالج صمويل هنتجتون تلك الأزمة بين بين المدني و العسكري من ان الاحترافية العسكرية تظل أمر يصعب الحفاظ عليه في السياق الغربي و ذلك لأن الليبرالية في حد ذاتها تحمل عداء متأصل للوظيفة العسكرية، و تقوم على الفكر الاستئصالي _ بمعنى تقليل دور المؤسسة العسكرية لأقل حد ممكن_ أو النهج التحويلي بالعمل على تمدين المؤسسة العسكرية، و لحل هذه الاشكالية وضع هنتجتون في كتابه الجندي و الدولة خيار ثالث، يتمثل في أنه يمكن الوصول الى نقطة توازن بين الجيش و السلطة المدنية من خلال تحقيق ما أطق عليه" السيطرة المدنية الموضوعية" الذي يضمن تحقيق السيطرة المدنية و تعظيم الأمن العسكري في ذات الوقت.

و يتمثل الحل الموضوعي لهذه الاشكالية في التركيز على الحياد السياسي و الاستقلال و المهنية و الاحتراف العسكري للضباط الأمر عرفه هنتحتون السيطرة المدنية الموضوعية.

و تعني السيطرة الموضوعية في فكر هنتجتون بأنها عسكرة العسكريين من أجل جعلهم" أداة للدولة" و ضمان الحياد السياسي للمؤسسة العسكرية، و هو ما شيؤدي الى تقلص القوة السياسية للعسكريين من خلال: أضفاء طابع الاحتراف على المؤسسة العسكرية، الحياد السياسي للعسكريين.

و قد مثلت الاحترافية العسكرية نقطة مركزية أخرى في تحليل هنتجتون باعتبارها مفتاح العلاقات المدنية_ العسكرية الصحية، و الاحترافية كما يعرفها هنتجتون هو مؤشر لقياس درجة الفعالية.

و وفقا لهنتجتون أي عمل يزيد من عملية احترافية القوات المسلحة فانه بالتبعية يمثل جزء من محاولات السيطرة الموضوعية، و الميكانيزم الأساسية للسيطرة المدنية الموضوعية المدنية الموضوعية تتمثل في الاعتراف و احترام مساحة مستقلة للعسكريين للعمل فالتدخل في الشؤون العسكرية يعرقل و يقوض الاحترافية العسكرية بما يؤدي الى اضعاف العسكريين سياسيا و ليس اضعافهم عسكريا، و بهذا المعنى فان الاحترافية تحتاج الى عسكريين عقماء أو محايدين سياسيا.

كما يمثل الاستقلال المؤسسي جانب محوري في عملية الاحتراف، فالاحترافية تحتاج الى اعداد فكري و أخلاقي لممارسة هذا الحق بمسؤولية من حيث التجنيد و و ضع معايير للكفاءة و الترقية و

عندما تتآكل الاحترافية فإن الولاءات تركز على المنظمة أكثر من المجتمع الأكبر الذي أنسأت المنظمة لأجل خدمته[1] (أبو السعود علي، ص15).

و قد قام جانو ويتز بانتقاد بعض ما قدمه هنتجتون من أفكار حول العلاقة بين الجيش و السلطة السياسية، لفصله الحاد بين المؤسسة العسكرية و باقي المؤسسات المدنية فصلا يتنافى مع واقع العلاقات المدنية العسكرية على الأرض ، حيث أن أفراد الجيش ليسوا بطبقة مستقلة قائمة بذاتها في المجتمع و انما ينتمون الى طبقات و فئات المجتمع[2] (حسين محمود، 15 يوليو 2016) و عليه ناقش جانو ويتر في كتابه "الجندي المحترف" : السمات السياسية و الاجتماعية.

و وفقا لجانو ويتر فانه من الصعوبة النظر الى العسكريين كمحايدين حيث ان ذلك يعني أنهم مرتزقة و ليسوا مواطنين، و لذلك لابد و أن يكون لهم توجه سياسي بالرغم من استمرار عدم مشاركتهم في السياسات، كما أن سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية قد جعل تسييس الضباط أمر لا مفر منه، و ذلك للوفاء بالاحتياجات الجديدة الذي فرضه مناخ الحرب الباردة من متطلبات الوصول الى المستوى العالمي و القوة العسكرية الكفء و القادرة على مواجهة التهديد السوفييتي ، و بالرغم من اعتراف جانو ويتز بتسييس الضباط لكنه على الجانب الآخر يرى أنه من غير المقبول للعسكري المهني الانخراط في السياسة الحزبية، لكنه سيكون من غير المقبول أيضا عدم الاحتراف بحقيقة أن الضباط مرتبطين بشكل قوي بالدولة و بالنظام السياسي للأمة.

بعد امتداد موجة التحول نحو الديمقراطية لتشمل شرق أوروبا و عديد من الدول العالم الثالث ، تعرضت اسهامات كل من صمويل هنتجتون و موريس جانو ويتز للعديد من الانتقادات، و عليه ظهرت بعض الاسهامات الفكرية لتغطي أوجه القصور في هذه الكتابات التقليدية، و من أهم الإسهامات في هذا الاطار نظرية التوافق و نظرية اقتسام السلطة و كذلك نموذج أوريلكر و أسان و بول شامبر، حيث مثل كلا منهما اجتهاد نظري حديث يحاول أن يتجاوز الانتقادات التي تعرضت لها النظرية التقليدية في دراسة العلاقات المدنية العسكرية.

و عليه ظهرت الحاجة لوصف و تحليل العلاقات بين المجتمع المدني ككل و المؤسسة العسكرية التي أسست لكي تدافع عنه، و التي اتخذت طابعا مختلفا في القارة الافريقية افرزت نتائجه ظواهر سياسية مثل الانقلابات العسكرية و الحروب الأهلية و تعثر العملية الديمقراطية و في سياق آخر مختلف تحولات ديمقراطية و اعادة صياغة لقواعد مستقرة و ثابتة لضبط تلك العلاقات في عديد البلدان الافريقية في مرحلة متقدمة منذ التسعينات و هنا ننطلق من قاعدة أساسية مبناها أن سيطرة المدنيين على العسكريين أفضل في أغلب الأحوال من سيطرة العسكريين على الدولة.

فقد لعبت الجيوش في المجتمعات الافريقية دورا سياسيا اجتماعيا مس في التصميم سلبا و ايجابا _ اتجاهات الفعل السياسي الاجتماعي و الاقتصادي، فما نالت معظم بلدان افريقيا استقلالها السياسي_ بغض النظر عن الفارق الزمني بين استقلال كل دولها حتى شهدت تلك البلدان موجات الانقلابات العسكرية لتشكل ما عرفت فيما بعد بالظاهرة العسكرية و تستورد تلك المجتمعات نزعة عسكرية اتجهت بقوة نحو السيطرة على الحكم بصور مختلفة و يرجع الاختلاف في اتجاه الدور العسكري الى أن الجيوش في افريقيا لعبت دور المؤسسة الرسمية أحيانا، و مثلت دور المؤسسة ذات النوعية أحيانا و أدت الدورين في آن واحد معا أحيانا أخرى[1] (هاني سليمان، 2018، ص02).

و لعل كل هذه الأدوار و الانقلابات هي التي دفعت لبحث التفاعلات التعاون و الصراع بين المؤسسة العسكرية و المؤسسات المدنية في افريقيا.

ثالثا/ عوامل الانقلابات العسكرية في افريقيا و آثاره الاقتصادية: الأسباب و المآلات

إن إحدى السمات المميزة للمؤسسات العسكرية ، هي وصولها إلى الأسلحة والقوة القهرية، بشكل عام لحماية الدولة. ويترتب على ذلك أن أهمية المؤسسات العسكرية تظهر عادة خلال الحروب بين الدول - "العنف المنظم الذي تقوم به الوحدات السياسية ضد بعضها البعض" والمعارك المحلية - العنف المنظم بين الحكومات والمتمردين. لذلك فإن الحرب هي "البعد العسكري للمجتمع" ، لأن جيوش الدولة تولد من المجتمع وتتطلب تعاونه لخوض الحروب. في المقابل ، تم فهم الحرب على أنها جزء من السياسة منذ أن ناقش فون كلاوزفيتز بشكل مشهور: في الواقع "الحرب هي استمرار للحوار السياسي بمزيج من الوسائل الأخرى". في الواقع يتطلب إعلان الحرب واستراتيجياتها تفكيرًا عميقًا وسياسات فعالة للدول للمشاركة في القتال. وبالمثل فإن الانقلابات العسكرية هي استمرار للسياسة بوسائل أخر ى لأن المتآمرين الانقلابيين يحتاجون إلى التفكير بشكل نقدي حول لماذا ، ومتى ، وكيفية الإطاحة بالأنظمة السياسية، و لقد تجاوز عدد الانقلابات أكثر من 200 محاولة خلال العقود الستة الماضية، ومعظمها نجح في السيطرة على الحكم. ويحدد الباحث حمدي عبد الرحمن، المتخصص في الشؤون الإفريقية، أسباب عودة الانقلابات في العوامل التالية:

1. تدهور الوضع الأمني: تتسم الانقلابات التي شهدها غرب إفريقيا، لاسيما في بلدان الساحل، بوجود قاسم مشترك، وهو غياب الأمن وتصاعد مد الجماعات الإرهابية العنيفة. في شمال مالي، وسَّعت الجماعات الجهادية وجودها باتجاه المركز في السنوات الأخيرة، فيما يُسمى بمنطقة "المثلث الحدودي" الذي تتقاطع فيه حدود كل من مالي وبوركينا فاسو والنيجر. وقد تركزت الهجمات على

المؤسسات الأمنية والعسكرية، ولكنها شملت أيضًا أهدافًا وأعيانًا مدنية منذ عام 2015، واجهت بوركينا فاسو هجمات إرهابية من قبل جماعات متطرفة مثل "داعش" و"القاعدة"، أودت بحياة العديد من الضحايا وشردت أكثر من 1.5 مليون شخص. منذ ذلك الحين، تدهور الوضع الأمني بشكل حاد[2] (بوحنية، 2022، ص04)، ولعل ذلك يمثل مبررًا قويًّا لتدخل العسكريين من أجل الإطاحة بنظام مدني عاجز. ففي النسخة السابعة من منتدى داكار الدولي حول "السلام والأمن في إفريقيا"، الذي عقد في ديسمبر/كانون الأول 2021، أرجع رئيس النيجر، محمد بازوم، الوضع الفوضوي في منطقة الساحل إلى صعود الجماعات الإرهابية على خلفية الأزمة في ليبيا. ومن المرجح أن عدم قدرة الدولة على التعامل مع الجماعات الإرهابية، وسوء الحكم من أبرز الأسباب التي تفسر عودة النمط الانقلابي في إفريقيا.

2. فشل النموذج الغربي: من الواضح أن المشروطية الغربية قد أفرغت الديمقراطية الإفريقية من جوهرها، ويبدو أن عودة الانقلابات في إفريقيا تكشف فشل سياسة المشروطية تلك، فالديمقراطية ليست "وصفة" جاهزة تُطبق على الجميع، ثمة سياق ثقافي واجتماعي مختلف في البلدان الإفريقية. وفي المقابل، يبدو الجيش هو القوة الوحيدة المتاحة لتلبية المطالب الإفريقية من أجل التغيير والدفاع عن سيادة الدولة واستقلالها. غير أن هذه المؤسسة العسكرية تجد نفسها مُستنزفة في وظائف سياسية قد لا تكون مؤهلة لأدائها.

3. الجيش باعتباره "حامي الأمة": في نهاية عام 2010، اندلعت الاحتجاجات الشعبية في بلدان الشمال الإفريقي، وانتفضت شعوب المنطقة ضد أنظمة استبدادية واقتصاد على وشك الانهيار. غير أن النخب الحاكمة تحركت في الاتجاه الخاطئ، فعوضًا عن تحقيق التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد الاستقلال، نجدهم يرسون دعائم نظام أبوي، يقوم على شبكات الزبونية السياسية والممارسات الفاسدة. وفي مالي، على سبيل المثال، عندما سئم السكان من النظام السياسي، الذي جاء أحيانًا بتفويض شعبي، فإن تدخل الجيش لقي تجاوبًا شعبيًّا عارمًا وهو ما يشي بكون تحرك الجيش جاء استجابة للمآزق من خلال إحداث اختراق لحالة الانسداد السياسي[1] (بوحنية،2022 ،ص05)

. اضافة الى مجموعة من العوامل الداخلية التي هيأت الظروف المسببة للانقلابات العسكرية في افريقيا:

- **العوامل التاريخية:** تشكل السياقات والعوامل التاريخية التي لا تزال تطارد بناء الدولة في إفريقيا أحد الأسباب التي ترتبط بالتراث الاستعماري والصراع بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي سابقا والموروث الغربي خاصة الأوروبي متمثلة في الاستعمار الفرنسي والبريطاني، فالنخب الجديدة توجه اتهاماتها لهذه الدول رغم انتهاء حقبة الاستعمار إلا أنها لا تزال في وجهة نظرها تستنزف القارة السمراء، وتساهم بشكل غير مباشر في دعم الانقلابات للحفاظ على مصالحها، وذلك عبر تكريس أنظمة سياسية موالية تحاول إرساء ديمقراطية قسرية بأجندة غربية في هذه الدول تعتمد الأنظمة فيها بشكل كبير على الدعم الخارجي، بما في ذلك المساعدات العسكرية والاقتصادية، من أجل ضمان بقائها[2] (بن يحي ، سيتمبر 2023).
- **العوامل الاقتصادية:** إن الأنظمة الاستبدادية في افريقيا مسؤولة عن أكثر من 75% من الصراعات في القارة، والهجرة القسرية، والأزمات الغذائية، وبالتالي هدر الموارد الطبيعية سوء الإدارة، وانعدام الأمن الغذائي يزيد من خطر المجاعة وسوء التغذية بالنسبة للفئات السكانية الأكثر ضعفا، والافتقار إلى تنمية حقيقية مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، من جهة ضعف المساعدات التنموية المقدمة من طرف الغرب، والفساد، وسرقة الموارد كلها أفرزت مناخا خصبا لتغذية الانقلابات التي تكون محصلة حاصل استجابة جذرية لوضع اقتصادي غير مستقر، وقد شهد عام 2022، تباطؤ النمو الاقتصادي في المنطقة وصل إلى 3.6% بعد أن كان 4.1% في عام 2021، ومن المتوقع أن يتباطأ أكثر إلى 3.1% مع نهاية عام 2023 ومن المتوقع أيضا أن يصل معدل نمو دخل الفرد إلى 1.2% في عام 2024 و1.4% في عام 2025 حسب تقرير البنك الدولي 2022 من جهة تضاعف الدين العام في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام 2010 مع اتساع العجز المالي في المنطقة إلى 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 مقارنة بـ 4.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 وقد أدت جائحة كوفيد-19 والصدمات الخارجية الأخرى إلى تفاقم هذه المشكلة أكثر[1] (بن يحي ، سيتمبر 2023).
- **العوامل السياسية:** يؤدي ضعف أنظمة الحكم في الدول الإفريقية الهشة التي تقوم بانتهاكات دستورية بعيدة عن الديمقراطية مثل التزوير الانتخابي و انتهاكات مستمرة لحقوق الانسان و عجزها خاصة عن مكافحة ومنع الصراعات المتمثلة في التهديدات العرقية والجماعات الإرهابية و غياب أو ضعف أداء الآليات الدستورية في دولة ديمقراطية مثل الفصل بين السلطات والضوابط والتوازنات، والقضاء المستقل، ووسائل الإعلام الحرة والفضاء المدني

المفتوح مع المجتمع المدني المستقل من جهة فشلها في إقامة ديمقراطية مدنية مستقرة إلى قيام المؤسسة العسكرية بالانقلاب على السلطة، ومن هنا تُفهم الاستيلاءات العسكرية على أنها سياسة تستخدم الأسلحة لتغيير الحكومات بالقوة بدلا من الحملات الانتخابية والتصويت للانتقال من نظام سياسي إلى آخر، و على سبيل المثال، مهدت الانتفاضة الشعبية التي استمرت شهرين بسبب الانتخابات التشريعية المتنازع عليها الطريق للانقلاب في مالي في عام 2020 وفي ظل التمرد الجهادي أشار المجلس العسكري إلى الوضع الأمني الهش في البلاد لتبرير تصرفاته، وعندما وقع انقلاب في بوركينا فاسو في جانفي/ يناير 2022 ومرة أخرى في سبتمبر/أيلول في وقت لاحق من ذلك العام قال الجيش إن هذه الخطوة كانت مبررة بسبب تآكل الأمن، و قبل انقلاب عام 2021 في غينيا تزايدت التوترات الداخلية داخل الجهاز الأمني بالتزامن مع المظالم الموجهة إلى الرئيس بشأن الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان وتآكل الأعراف الديمقراطية، والحكومات الفاسدة، كما أن أشكال القمع تخنق حقوق الإنسان والتعبير الديمقراطي[2] (بن يحي ، سيتمبر 2023).

- **العوامل الاجتماعية:** شهدت إفريقيا بشكل عام مستويات ومعدلات قياسية للفقر والجوع والبطالة والهجرة بسبب الجفاف والمناخ وغياب التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى الحروب والصراعات الداخلية والاقليمية في القارة، فحسب توقعات المحاصيل وحالة الغذاء- التقرير العالمي الربع سنوي رقم 1، مارس/آذار 2023 – لمنظمة الفاو تشير تقديرات المنظمة إلى أن 45 بلداً، من بينها 33 في إفريقيا بحاجة إلى مساعدات خارجية من أجل الغذاء وأن أكثر من 20 في المائة من سكان القارة الإفريقية (حوالي 257 مليون شخص) يعانون من نقص التغذية، وبالتالي إفريقيا تتحمل العبء الأكبر من سوء التغذية (حسب تقرير منظمة الأغذية والزراعة) كما تشير توقعات البنك الدولي(2023) الخاصة بالفقر الكلي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى أن ظروف النمو لا تزال غير كافية للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على المدى المتوسط إلى الطويل، حيث لا تزال السياسات الإفريقية غير كافية لتسريع جهود الحد من الفقر إلى المسار الذي كانت عليه المنطقة قبل الوباء، وفيما يتعلق بمستويات الفقر في المنطقة فإن ما يقرب من واحد من كل ثلاثة أفارقة (28.57٪) يعيشون على أقل من 2.15 دولار أمريكي في اليوم، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 8.25 أي 6 بالمائة، كما بلغت معدلات البطالة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 6.75 بالمئة عام 2022 حسب تقرير البنك الدولي 2022، أما معدلات الهجرة نجد 20 دولة إفريقية ذات أعلى معدلات الهجرة الصافية حتى عام 2022

حيث بلغ معدل الهجرة الصافي للقارة الإفريقية بأكملها في عام 2022 -0.369 لكل 1000 نسمة، في حين هناك زيادة في هجرة الأفارقة داخل إفريقيا زادت بنسبة 49.6% مقارنة بـ 29% من الأفارقة المهاجرين إلى أوروبا، وقدر العدد الإجمالي للمهاجرين الأفارقة بنهاية عام 2020 بنحو 40.6 مليونًا[1] (بن يحي ، سيتمبر 2023).

رابعا/ الأثار التنموية المترتبة على الانقلابات العسكرية :

تترتب على الانقلابات العسكرية في أفريقيا تداعيات سلبية تؤثر على التنمية الاقتصادية في القارة، ويمكن توضيحها كالتالي:

- **زيادة عدد اللاجئين وسوء الأوضاع المعيشية:** أدت الحروب والانقلابات في أفريقيا إلى تزايد أعداد المشردين واللاجئين والنازحين من أماكن النزاع إلى أخرى أكثر استقراراً، وهو ما جعل هذه القارة تضم حالياً نحو ثُلث عدد اللاجئين على مستوى العالم. وتُولد أزمة اللاجئين في القارة السمراء أعباءً اقتصادية هائلة، مثل هبوط معدلات النمو الاقتصادي، ومستويات عالية للفقر، وتدني متوسطات دخول الأفراد، وتدهور مستوى البنية التحتية، وتفكّك الأُسَر نتيجة للقتل والتشريد، وخطف الأطفال وتجنيدهم في الصراعات المسلحة. وقد شهدت دول مثل السودان وسيراليون وليبيريا ورواندا ومالي انقلابات عسكرية ونزاعات أهلية استمرت عشرات السنوات وراح ضحيتها أكثر من 13 مليون شخص، وتشرد بسببها نحو 33 مليوناً آخرين[2] (عبد السلام ، أكتوبر 2021).

- **تعليق العضويات في المؤسسات الإقليمية وفرض العقوبات الاقتصادية:** عادة ما تأتي مثل هذه القرارات كنوع من الرد على تفاقم الأوضاع السياسية والأمنية في الدول التي شهدت انقلابات عسكرية. ويتجه عادة الاتحاد الأفريقي أو التكتلات الإقليمية في القارة لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على تلك الدول. وفي هذا الإطار، تم تعليق عضوية مالي في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) بعد انقلاب مايو 2021، وأصدرت الجماعة عقوبات عليها. كذلك تم تعليق عضوية جمهورية غينيا من قبل (إيكواس) بعد انقلاب سبتمبر الماضي. وتنتج عن ذلك بلا شك حالة من القلق وعدم اليقين بشأن الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول، كما أنها تؤثر سلباً على خطط وأهداف استكمال مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي.

- **تعطيل خطط التنمية الاقتصادية في أفريقيا:** في الوقت الذي تسير فيه أفريقيا على خطى وطموحات أجندة التنمية المستدامة 2063، والتي تهدف إلى بناء اقتصاد أفريقي قوي ومتكامل

ومؤثر على الساحة الدولية، ومع حرصها على أن يكون السلام والاستقرار السياسي هو العمود الفقري لهذه الطموحات التنموية من خلال مبادرة "إسكات صوت البنادق"؛ إلا أن الواقع الفعلي للمشهد السياسي في القارة السمراء يعوق وبشكل كبير تنفيذ أجندة التنمية. وهنا تؤدي الانقلابات العسكرية إلى أوضاع متوترة وغير مستقرة في الدول، حيث ينشغل قادتها وشعوبها عن استثمار ثرواتها الهائلة التي تزخر بها، فضلاً عن استشراء ممارسات الفساد المالي، وهو ما يتجسد في عدة دول مثل حالة نيجيريا، حيث أدت سلسلة الانقلابات والتوترات السياسية فيها على مدار العقود الماضية إلى نهب مواردها الطبيعية خاصة النفطية، لتتصدر بذلك الدول الأكثر فساداً في القارة الأفريقية[1] (عبد السلام ، أكتوبر 2021).

- أيضاً، تلعب **التوترات السياسية** في القارة السمراء دوراً معاكساً لجهود التنمية الاقتصادية، فيوجد نحو 15 دولة أفريقية من أصل 20 تتصدر المؤشر العالمي للدول الأكثر هشاشة اقتصادياً لعام 2021، على غرار جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وغينيا، وهي جميعها تعاني أوضاعاً داخلية غير مستقرة.

وفي حالة مثل السودان، فأثناء حقبة الرئيس السابق عمر البشير (1989-2019)، التي اتسمت بدرجة عالية من عدم الاستقرار السياسي والأمني وتوتر علاقات الخرطوم مع المجتمع الدولي، شهدت البلاد خسائر اقتصادية كبيرة، فاقمها انفصال جنوب السودان في عام 2011، ووضع اسم السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب. ومنذ عام 2019، تشهد السودان فترة انتقال سياسي يشوبها كثير من التوترات الداخلية، والتي من المرجح أن تتفاقم في ظل التطورات الجارية، خاصة مع إعلان رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان، الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، يوم 25 أكتوبر 2021، حل مجلسي السيادة والوزراء وفرض حالة الطوارئ في كافة أنحاء البلاد. وبالتالي من المتوقع أن تهدد حالة عدم الاستقرار الحالية في السودان مجمل الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وتعطيل خططها للإصلاح الاقتصادي، وعودة الضغوطات والعقوبات الدولية عليها. فمثلاً، أعلنت الخارجية الأمريكية، يوم 25 أكتوبر الجاري، تعليق الولايات المتحدة مساعداتها للسودان[2] (عبد السلام ، أكتوبر 2021).

خامسا/ آفاق التنمية في قارة افريقية: في قراءات و تحاليل مختلف المؤشرات الواردة في التقارير الرسمية للهيئات الدولية و الاقليمية المتخصصة و الدراسات الأكاديمية عن آفاق التنمية المتوقع في افريقيا في ظل بيئة عدم التأكد التي تسود العالم جراء المتغيرات الدولية(الأمنية و المناخية و الصحية) و امتداد آثارها مما يعقد من عميات التعافي الاقتصادي من

تبعاتها ترجح أن تصبح افريقيا التي تضم أكبر تجمع للدول النامية في العالم و أكبر القارات مساحة و امتدادا جغرافيا و بها أسواق مؤهلة للاستثمارات و تحتوي على ثروات هائلة و مضائق مهمة للملاحة الدولية من أقطاب النمو الاقتصادي العالمي خلال القرن الحالي بعد أن كان ينظر اليها على أنها قارة ميؤوس منها، كما أن تدافع الفاعلين الدوليين (دول كبرى و دول صاعدة) أين كان مجال للمنافسة عسكري، سياسي و اقتصادي يعني أن وضعها الاقتصادي تغير على الصعيد العالمي.

من جهة أخرى، فان تقديرات البنك الدولي 2022 حول آفاق الاقتصاد العالمي و بالرغم من تسجيل 4.1 في المئة في معدل النمو العالمي من الناتج المحلي الاجمالي، و هو ما يمثل انخفاضا ب1.4 نقطة من عام 2021 و من المتوقع أن يستمر في التراجع لغاية 2023 نظرا لتباطؤ النمو العالمي في الدول الكبرى المسؤولة عن دفع الاقتصاد العالمي، الا أن التقديرات اعتبرت ايجابية نسبيا بالنسبة لإفريقيا، حيث سجل نمو بمعدل 3.1 في المئة في عام 2021 و 4.4 في المئة في 2022 لشمال افريقيا و3.5 في المئة عام 2021 و 3.6 في المئة لنفس الفترة لغرب افريقيا و جنوب الصحراء، أما الاستثمارات فقد بلغ معدل النمو في افريقيا جنوب الصحراء 6.8 في 2022 و يتوقع ارتفاعه الى 3.7 في 2023 أمام تزايد الطلب على المواد الأساسية سواء لاستكمال المشاريع المعطلة من جراء جائحة كورونا أو للإسراع في وضع اجراءات بروتوكول الاستثمار المستدام ضمن اتفاقية التجارة الحرة في القارة الافريقية.

ورغم أن التكلفة السنوية للاستثمار التي تصل الى البلدان النامية الى 2.5 ترليون دولار الا أن النمو العام لايزال بعيدا جدا عن تلبية الاحتياجات، وعليه أسدت المنظمة مجموعة من الخطوات لتحقيق الأهداف التنموية[1] (بوزاية، 2022).

- اشراك القطاع الخاص للاستثمار في الأهداف التنموية المستدامة.
- تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في الأطر الوطنية لسياسات الاستثمار وفي نظام معاهدات الاستثمار الدولية.
- تعزيز أشكال جديدة من الشراكات للاستثمار في تحقيق تتبع منهجا منسقا في الكشف عن المعلومات.
- تغيير عقلية تسيير الأعمال على الصعيد العالمي.
- ترسيخ ادماج المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكة في الأسواق المالية بإنشاء آلية رصد عالمية[2] (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، 2022).

خاتمـــــــــة:

ختاماً، يمكن القول إن الانقلابات العسكرية في أفريقيا تترك العديد من الآثار الاقتصادية السلبية ليس فقط على هذه الدول، ولكن أيضاً على المستوى الإقليمي للقارة، كما تنسحب هذه الآثار لتمتد إلى الاقتصادي والسوق العالمي من خلال الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط والمعادن والسلع الزراعية؛ مما يساهم في موجات تضخم عالمية. وبالتالي، يبقى الاستقرار السياسي والأمني في أفريقيا هو السبيل الوحيدة لتأسيس اقتصادات قوية وواعدة تسير على خطى تنموية جادة بمشاركة شعبية فعلية.

إن بناء الجيوش الاحترافية عملية تتوقف على استيعاب مجموعة من القواعد والمبادئ التي تتعلق بنوعية وكفاءة العناصر المهنية، ومدى تبعية الجيوش الإفريقية للسلطة المدنية ومؤشر الحياد السياسي.

يحدد بعض الخبراء أوليات بناء جيوش احترافية إفريقية من خلال مراجعة صلاحيات القوات المسلحة من إعداد تحديد المهام والتركيز على التكوين والتدريب ودعم كفاءة الجندي وعدم تسييس البيئة التي تشتغل فيها القوات المسلحة وذلك بتحديد أدوار الفاعلين العسكريين والمدنيين وإقامة شراكات مع المجتمع المدني والمجتمع الدولي بالإضافة إلى أهمية تعزيز مأسسة الأخلاق والمساءلة وتعزيز الانضباط العسكري عن طريق تقوية الإحساس بالواجب.

فبعد سعيها للاستقرار السياسي الملائم لبيئة الدفع بالتنمية تجد الحكومات الافريقية و الفواعل السياسية فيها أما خيارين:

- ضمان بقائها من خلال استبدال شرعية العسكر بشرعية التنمية، ما يعني أنها مجبرة على هذا الخيار التنموي الذي من شأنه أن يرهن مستقبل التنمية وفقا عدة أشكال.
- أما الخيار الثاني المرتبط بالدولة التسلطية مستقبلا كمسار مختلف عن سابقه باعتبار ما يمكن أن ينتج عنه من معضلات كبيرة مرتبطة بالمعضلة الأمنية المجتمعية المرتبطة ببروز حدة الصراع الهوياتي بين مختلف المكونات المجتمعية.

قائمة المراجع :

1- علي غاوي، ظاهرة العنف السياسي(مذكرة ماجستير)، ص 20، كلية الحقوق جامعة باتنة،2002.

2- غنية بوخرص، الانقلابات العسكرية و تأثيرها على السياسة الخارجية الموريتانية1978_2010 (مذكرة ماجستير)، ص22، جامعة الجزائر،2013 .

3- الحسين فتحي ، الانقلاب العسكرى.... ما تعريفه و تاريخه، مجلة كلمة حق العدد25.

4- انسان للدراسات الاعلامية، الانقلابات العسكرية.. أخطر بوابات حكم الطغاة وانهيار الدول!! من:https://www.insan-center.org ، الأربعاء 11 آغسطس 2021.

5- محمد مالكي، أفريقيا والانقلابات، من:https://www.al-watan.com/article/8 ، 2023/09/05.

6- أحمد أمل، تفكيك سردية" عودة الانقلابات" في افريقيا، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية،https://acpss.ahram.org.eg/News/17430.aspx ، الخميس 12 اكتوبر 2023.

7- عبد الفتاح ماضي، انقلابات أفريقيا والأسئلة الغائبة في التقارير الأممية، العربي الجديد ،من: https://www.alaraby.co.uk/opinion/%

8- أمارتيا صن، التنمية حرية، ترجمة جلال شوقي، ص233، الكويت، مطابع السياسة،.

9- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ص795، ج1 (د ت ن).

10- عطاف محمد اسلام، الجهود و المبادرات الاقليمية و الدولية الرامية لتحقيق الأمن و التنمية في افريقيا، ص40، المجلة الجزائرية للسياسة و الأمن، مجلد02،عدد01،جوان2023.

11- علي خازن، حاج جيدور بشير، اشكالية الانفاق العسكري: دراسة نظرية و محاولة لقراءة واقع الانفاق العسكري في افريقيا، ص583، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، مجلد8، عدد02، جويلية2023.

12- أنظر: سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن و مستوياته و صيغه و تهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية2008.

13- هشام دراجي ، أمننة التنمية في افريقيا، أطروحة دكتوراه ، ص127، جامعة المسيلة، 2020،.

14- سلامي جنادي، شيباني فاتح، العلاقات المدنية_ العسكرية في جمهورية افريقيا الوسطى بين هشاشة الدولة و التدخلات الخارجية، ص 624 ،مجلة أبحاث، مجلد 6، عدد1، 2021.

15- نهاد قندوزي، العلاقات المدنية العسكرية و تحقيق حاجات الدفاع: جنوب افريقيا، أطروحة دكتوراه، ص03، جامعة الجزائر2022.

16- ولاء أبو السعود علي، الانتفاضات الشعبية و الجيوش العربية (مصر و سورية نموذجا)، ص15، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.

17- رضوى حسين محمود، التحول الديمقراطي في تركيا و العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة و التنمية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، من https://democraticac.de/?p=34007 ،15يوليو2016.

18- هاني سليمان قربة، العلاقات المدنية العسكرية في افريقيا : الابعاد و مستويات التأثير، ص02، سلسلة أدبيات افريقية ، القاهرة، 2018.

19- بوحنية قوي، الظاهرة الانقلابية في إفريقيا: السياقات والتفسيرات، ص04 ، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة، 2022.

20- سامية بن يحي، الانقلابات في افريقيا وعسكرة الديمقراطية: هل تصنع الانقلابات العسكرية مقاربة إفريقيا للأفارقة ؟ المركز الديمقراطي العربي،من:https://democraticac.de/?p=92393 ، سبتمبر 2023.

21- جيهان عبد السلام، كلفة عدم الاستقرار: الآثار الاقتصادية الممتدة للانقلابات العسكرية في أفريقيا، المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، من :https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6 ، اكتوبر 2021.

22- جمال بوزادية، واقع و آفاق التنمية في افريقيا و اشكالية التعاون: دراسة تحليلية في المبادرات الانمائية، مجلة أبحاث قانونية و سياسية، ص588، مجلد07، عدد02، 2022.

23- انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية: الانتاج الدولي بعد الجائحة.. الرسائل الرئيسية و عرض عام، جنيف،2022.

مقاربة تنمية- أمن لتحقيق الاستقرار في افريقيا في مواجهة التدخل الأجنبي
-منطقة البحيرات العظمى نموذجا-

د/ ويكن فازية

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

قسم العلوم السياسية

faziaouik@yahoo.fr

مقدمة:

كانت القارة الأفريقية وما تزال إحدى ساحات التنافس بين القوى الكبرى في العالم، وفى مقدمة تلك القوى تأتى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين واليابان وروسيا، ويأتي النفط والمعادن الاستراتيجية في مقدمة المصالح المتنافس عليها بين هذه القوى، يليه السوق الأفريقية الكبيرة، و الرغبة في الاستفادة من دور القارة في الحرب ضد الإرهاب،

وهذا التنافس قد أدى إلى حدوث تأثير مزدوج على الاستقرار السياسي والأمني فى القارة، حيث أدى إلى تسوية بعض الصراعات وإثارة وتصعيد البعض الآخر، فمنطقة الساحل على غرارة باقي المناطق في افريقيا تعرضت ومازالت للتنافس الاجنبي لما تحويه من امكانيات جيوستراتيجية ما انعكس بشكل سلبي على بناء الدولة واستقرارها وحدوث طفرة تنموية فيها

لا يمكن تجاوز حالة عدم الاستقرار في منطقة البحيرات العظمى دون العمل على الغاء مظاهر فشل الدولة خاصة في مجال السياسي والاقتصادي، فتحقيق الامن يشترط تنمية سياسية، اقتصادية، اجتماعية في اطار استراتيجية بناء الدولة.

فالصراع على السلطة والنفوذ بين الجماعات العرقية أنتج نزاعات عنيفة ذات خصوصيات راح ضحيتها الآلاف من البشر زادت من أزمة الدولة وفشل السياسات الوطنية، كما ساهم التنافس بين القوى الاستعمارية الاوروبية في افريقيا الى تخطيط الحدود بين الدول المستقلة دون مراعاة للخصوصيات البشرية والثقافية والطبيعية، ما نتج عنه العديد من المشكلات أهمها النزاعات العرقية التي ساهمت في فشل بناء الدولة في افريقيا وانتجت حالة مزمنة من اللاأمن وتراجع لمؤشرات التنمية وانتشار الآفات الاجتماعية.

اعتمدت الدراسة على منطقة البحيرات الكبرى كنموذج لدراسة الصراعات الاثنية واثرها على الامن في المنطقة ، لما تعرفه المنطقة من خصوصيات ، فقد كانت ولازالت المصدر الاساسي لتنقل الأفراد عبر الحدود والقيام بهجرات جماعية مع ما تحمله من مخاطر تهدد أمن الحدود المجاورة، وأهم خطر هو انتقال

المشكلة نفسها اليها خاصة إذا كانت تتقاسم معها نفس المشكلات أو الخصوصيات العرقيات، فالنزاع بين التوتسي والهوتو في رواندا والذي دام 4 لأشهر انتقل الى الدولة المجاورة الكونغو الديمقراطية وخلف فيها عشرات الآلاف من الضحايا في فترة طويلة دامت عقدين، كما ان انتقال الهوتو الى الكونغو خلق أوضاعا مزرية في الحدود وانتشار وباء الكوليرا، وهو الوضع الذي أثر على التنمية في المنطقة وجعل التفكير في إيجاد سبل للنهوض بالتنمية أمرا حتميا للتخلص من حالة عدم الاستقرار المزمنة هناك.

الازمات التي عرفتها المنطقة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة والتي أخذت بعدا عنيفا بانفجار الصراع العرقي فيها ابرزت أن الأمن والتنمية مرتبطان ارتباطا وثيقا، وأن الأزمة المعقدة في منطقة البحيرات العظمى تتطلب تعاونا إقليميا ودوليا، وتقوم على اعتماد استراتيجية متكاملة تقوم على تحقيق الحكم الرشيد وتسوية النزاعات الداخلية والعمل السياسي والدبلوماسي وسيادة القانون ومحاربة التطرف.

والاشكالية التي تطرح كيف يمكن تحقيق تنمية شاملة في منطقة البحيرات الكبرى في ظل حالة اللاأمن التي تعيشها عدد كبير من دولها، وكيف أثر التنافس بين القوى الخارجية على الموارد الاستراتيجية في المنطقة وحسن استغلاله لتحقيق الاستقرار في تحقيق ذلك؟

المحور الأول: نظرة على الأوضاع الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى

تعرف العديد من الدول الافريقية انقسامات ونعرات عرقية وإثنية ما أثر على قدرات هذه الدول على استغلال امكانياتها في تحقيق التنمية الداخلية، وما ما يميز النزاعات ذات البعد العرقي والاثني هو عجز الدولة وفقدانها سيطرتها على الاوضاع الداخلية وتراجع قدرتها على استخدام القوة في مواجهة هذه النزاعات.

تعتبر منطقة البحيرات العظمى من أكثر المناطق التي عرفت أبشع النزاعات العرقية بسبب دمويتها حيث خلفت مئات الألاف من الضحايا نهم الوحيد انتمائهم لإحدى العرقيات المتنازعة

اولا-طبيعة النزاعات في افريقيا

تعاني الدول الافريقية من العديد من المهددات الأمنية التي تتشاركها وفق خصوصيات متباينة، أبرزها:

- النزاعات العرقية العنيفة بسبب التنافس حول الوجود أو السيطرة
- الارهاب من خلال انتشار التنظيمات الارهابية التابعة للقاعدة وتنظيم داعش
- انفجار الديمغرافي المصحوب بأزمة اقتصادية في افريقيا.

- تنامي تجارة المخدرات خاصة بعد إن تحولت المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين، الكراك من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي. فأصبحت المنطقة معبرا لأكثر من 40 % من المخدرات الصلبة في العالم.

- المنطقة ثاني أكبر سوق عالمي للإتجار بالأسلحة، ومما ساهم في ذلك تنامي النزاعات المسلحة وسهولة ترويج الأسلحة المهربة في بعض دول المنطقة (الصومال، مالي، موريتانيا..) خلال السنوات الماضية.

جاءت مسودة الوثيقة المؤسسة للسياسة الأفريقية للدفاع التي عرضت على هيئة الاتحاد الأفريقي، في قمة موبوتو من (10-2003/6/12) لتركز بصفة رئيسية على أربعة أنواع من التهديدات الداخلية والخارجية في القارة وهي: الصراعات والتوترات بين الدول، والصراعات الداخلية، وحالات عدم الاستقرار، والعوامل الأخرى المسببة لانعدام الأمن، مثل: تدفقات اللاجئين والنازحين، واستخدام الألغام الأرضية والمتفجرات، وانتشار وتهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وظاهرة المرتزقة، والإرهاب الدولي، وأسلحة الدمار الشامل، والجريمة العابرة للحدود، ودفن النفايات الكيماوية والنووية في القارة.

بالإضافة الى تحديات غير عسكرية تتمثل في تحدي الأمراض والمشاكل الصحية والاجتماعية، فما زالت تعاني الدول الإفريقية من العديد من المشكلات الصحية كالإيدز والملاريا والسل الرئوي، فضلا عن الأمراض الاجتماعية، كالفقر والبطالة والجوع والأمية

تعرف قارة افريقيا تنوعا اجتماعيا وثقافيا ودينيا إذ توجد فيها 33% من اللغات الحية، كما يوجد تنوع ديني (الاسلام، المسيحية، اليهودية بالإضافة للديانات المحلية التقليدية)، وهذا التنوع تصادم مع المشكلات العميقة التي تعاني منها الدول الافريقية خاصة بعد الاستقلال جعلها من أكبر المحفزات للصراعات والتوترات.

من جهة أخرى يرى روبرت جاكسون في مقاله " **الفوضى القادمة من افريقيا**" أن: "افريقيا تطرح نموذجا للفوضى العارمة حيث تشهد انهيارا لمؤسسات الدولة وتعاني من انتشار الاوبئة والجريمة وانهيار حكم القانون"، وتشهد العديد من الدول الافريقية صراعات عرقية عنيفة كرواندا، بورندي، الكونغو الديمقراطية، أوغندا، تشاد، جيبوتي والسودان.

ثانيا-مسببات حالة عدم الاستقرار في افريقيا:

1-2-الصراع بين الهوية الوطنية والهويات الفرعية ذات الطابع العرقي:

ما يميز افريقيا هو تفوق الرابطة العرقية على الرابطة القومية، والصراع على السلطة والنفوذ بين الجماعات العرقية أنتج نزاعات عنيفة راح ضحيتها الآلاف من البشر زادت من أزمة الدولة وفشل

السياسات الوطنية، كما نجد صراعات داخل الجماعة العرقية الواحدة التي تعرف تمايزا بسبب تقسيمها الى عشائر وقبائل أو تقسيم انتماءاتها بسبب تقسيمها بين أكثر من دولتين، فجماعة الشونا في زمبابوي مقسمة الى الكارنجا، الزيزورو، والمانيكا والتي تتصارع فيما بينها على السلطة[1]

2-2-دور الاستعمار الخارجي في حالة عدم الاستقرار الاثني في افريقيا

أدى التنافس بين القوى الاستعمارية الاوروبية في افريقيا الى تخطيط الحدود بين الدول المستقلة دون مراعاة للخصوصيات البشرية والثقافية والطبيعية، ما نتج عنه العديد من المشكلات أهمها النزاعات العرقية التي ساهمت في فشل بناء الدولة في افريقيا.

يرى ارستيد زولبرغ " Aristide Zolberg" أن: "السياسات والممارسات الاستعمارية في خلق المخاوف المتبادلة بين تلك الجماعات داخل تلك الكيانات الجديدة، من خلال خلق تفاوت بين هذه الجماعات من حيث أوضاعها السياسية والاقتصادية والثقافية"[2].

ان تقسيم افريقيا في مؤتمر برلين 1885 كان بشكل عشوائي يخضع لأطماع الامبراطوريات الاستعمارية أنذاك، فالحدود التي افرزها هذا الاستعمار أدت الى تقسيم الجماعات العرقية في افريقيا بين الدول دون مراعاة لخصوصياتها ما أدى الى تشتيتها وتناحرها فيما بينها وتعمق الكراهية داخل الدولة الواحدة وصراعها على السلطة.

فعلى سبيل المثال قبيلتي التوتسي والهوتو في رواندا وبورندي رغم أنه تجمعهم نفس اللغة والطقوس الدينية وتعايشهم مع بعضهم البعض في سلام عقود من الزمن، إلا أن دخول أطراف خارجية كالاستعمار البلجيكي والألماني الذي انتهج سياسة التفريق بين هذه الجماعات من خلال تصنيف السكان وفق المعيار القبلي، كما قدم لقبيلة التوتسي العديد من الامتيازات السياسية، العسكرية، الاقتصادية رغم أنها تمثل الاقلية في مواجهة أغلبية الهوتو.

2-3 – الفشل في اعتماد أساليب ناجعة لإدارة الصراع الناتج عن التنوع الاثني:

ما يميز التنوع العرقي في افريقيا هو نظرة الأنظمة الحاكمة له على انه مصدر تهديد لها، فالفئة التي تنجح في الوصول الى السلطة بدل اعتبار هذا التنوع عامل ايجابي فإنها تسعى لإقصاء الجماعات الأخرى

---

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، الصراعات العرقية والسياسات في افريقيا...الاسباب، الانماط والافاق المستقبلية، في: قراءات افريقية، 04-04-2016، في:

https://bit.ly/30300F3 (consulter le 14-12-2020, à 15:10).

[2] جوابي مراد، أثر التدخل الأجنبي في تعبئة الانقسامات الداخلية الإفريقية: أزمة دارفور، في: **دراسات قانونية وسياسية**، مجلد3، عدد1، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2018، ص.238.

وتهميشها (سياسيا، اقتصاديا وثقافيا) وحتى استخدام العنف معها والتمييز وكبت الحريات ما يؤدي الى حالة عدم استقرار مستمرة في الدولة.

2-4 - **تراجع التنمية:** حسب ايسترلي وليفين "R. Levine" et W. Easterly " أن الانقسامات والصراعات العرقية تعتبر محدد رئيسي لتراجع التنمية[3]، كما أن استمرار النزاع في منطقة معينة مدة من الزمن له آثار سلبية على التنمية بمختلف أشكالها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، فالصراع يجبر الأفراد على النزوح وتوقيف نشاطاتهم الاقتصادية وتراجع مستويات التعليم والصحة والمعيشة، ففي أعقاب الصراع تواجه الدول انهيار لمعظم البنى التحتية وتراجع للخدمات الأساسية ، فتراجع فرص العمل وضعف الدولة في أداء دورها في تحقيق التنمية.

5-**2- تراجع دور الدولة التقليدي**: مع بروز فواعل اخرى تزاحمها في أداء وظائفها التقليدية كوظيفة الدفاع وتحقيق الأمن (المليشيات، الجماعات المسلحة، المنظمات الدولية...الخ) ما عمق من هذا التراجع هو ظهور الدولة الفاشلة التي تتشكل إما نتيجة للنزاعات الإثنية الداخلية أو كمصدر لهذه الصراعات وعجزها عن التحكم في اقليمها واحتكارها لاستخدام القوة بوجود جماعات تعمل على اشاعة الفوضى دون أن يكون هدفها دائما الوصول للسلطة*[4]

ثالثا: طبيعة النزاعات في منطقة البحيرات العظمى:

عرفت منطقة البحيرات العظمى مع نهاية الحرب الباردة نزاعات عنيفة ذات بعد عرقي أدت الى حدوث إبادة جماعية راح ضحيتها مئات الآلاف من البشر، كما انتجت حالة فوضى وعدم استقرار في المنطقة، وأدى تداخل العرقيات والقبائل في منطقة البحيرات الى انتقال عدوى الصراع، وتأثر دول المنطقة بما حدث في رواندا باعتبارها الدولة التي انطلقت منها شرارة الإبادة العرقية.

1. تطور الصراع العرقي في منطقة البحيرات العظمى

مع نهاية الحرب الباردة طرح المشكل العرقي بقوة في منطقة البحيرات العظمى، ما دفع دول المنطقة للدخول في مفاوضات بهدف تحييد هذه المشكلة ومنع انفجارها، وهو ما أدى الى توقيع اتفاقية **"أروشا"** في أوت 1993والتي شاركت فيها كل من رواندا، أوغندا، تنزانيا،الكونغو الديمقراطية (الزائير سابقا)، بورندي،

---

[3] Philippe Hugon , L'économie des conflits en Afrique**, Revue internationale et stratégique**, 2001/3 , n° 43, IRIS éditions, p.163

* ما يميز النزاعات في عقد التسعينات هو أنها اصبحت بين الجماعات وليس الدول ، كما ان معظمها داخليا فمن أصل 61 صراعا فان 58 منها كان داخليا، و95% من الضحايا من المدنيين.

[4] أحمد فريحة، لدمية فريحة، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، في: دفاتر السياسة والقانون، عدد14، جانفي 2016.، ص.164

بالإضافة الى الجبهة الوطنية الرواندية، هذه الاتفاقية نصت على تقاسم السلطة بين الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية، ودمج أعضاء الحركة في الجيش الرواندي، لكن اندلاع النزاعات العرقية في رواندا حال دون تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقية[5].

تحوي روندا جماعتين عرقيتين رئيسيتين هما الهوتو 85% والتوتسي 15%، ورغم أن هذه الأخير تمثل الاقلية الا أنها سيطرت على السلطة والجيش، وبدأت الأزمة العرقية في 6 أفريل 1994 بعد مقتل الرئيس الرواندي والبورندي إثر اسقاط طائرتهم فاتهم الهوتو الجبهة الوطنية الرواندية التي ينتمي لها التوتسي بهذا العمل وهو ما نفته الجبهة، لكن بدأت حملة ابادة جماعية للتوتسي راح ضحيتها 800 ألف شخص في اقل من 100 يوم.

في جويلية من نفس السنة وبدعم من القوات الأوغندية تمكنت الجبهة الوطنية الرواندية من السيطرة على البلاد ففر نحو مليوني من الهوتو الى جمهورية الكونغو الديمقراطية بما فيهم مرتكبي المجازر.

هذا الوضع ادى الى حالة عدم استقرار في الدول المجاورة خاصة جمهورية الكونغو الديمقراطية التي عرفت حالة عدم استقرار لمدة عقدين من الزمن راح ضحيتها حوالي 5 مليون شخص، كما تلقت اتهامات من روندا بانها سلحت عناصر الهوتو للقيام بعمليات تصفية على اراضيها، وهذا ما أدى برواندا كرد فعل لتسليح التوتسي في الكونغو وهو منا نتج عنه انتقال الصراع بين القبيلتين الى الكونغو الديمقراطية[6].

كما أن النزاع العرقي في منطقة البحيرات العظمى أدى الى تورط أطراف دولية كاتهام الرئيس الرواندي بول كاغامي فرنسا بمشاركتها في المذابح، وهي تهم نفتها هذه الأخيرة، بالإضافة الى تخاذل القوات الأممية في تلك الفترة للدفاع عن المدنيين وتركهم لمصيرهم المرعب.

المحور الثاني: دعم مقاربة تنمية-أمن كآلية لمواجهة حالة اللاأمن في منطقة البحيرات العظمى (رواندا نموذجا)

تعرف التنمية على أنها:"تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا واقتصاديا

[5] بن عيسى حسن نور الدين، الصراع على الموارد الطبيعية في دول البحيرات العظمى: دراسة حالة رواندا وبوروندي، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح، 2020، ص.3.

[6] https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2014/04/140407_rwanda_slaughter (consulter le 07-10-2019, à14:15)

وصحيا وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة"[7]

1- علاقة التنمية بالأمن:

تؤثر النزاعات الدولية بشكل سيء على الاقتصاديات الوطنية المعنية بشكل مباشر وحتى غير مباشر به، إذ تؤدي الى انخفاض الإنتاج والنمو الاقتصادي وتراجع الاستثمارات[8]، تدمير كبير للبنية التحتية للدولة، تعطيل النشاط التجاري والإنتاج، غلق شبكة النقل الداخلية الخارجية مما يعيق النشاط التجاري، خسائر بشرية كبيرة تؤثر على المورد البشري.

يؤكد جوزيف شوميتر أن الحروب تدمر رأس المال وتؤدي الى تناقص الفرص، لذلك فهو ينفي التهمة الملتصقة بالرأسماليين بأنهم أكثر من يسعى الى الحروب والصراعات لزيادة ثرواتهم، فهو يرى أنهم أحرص على إيجاد سلام دائم لانه البيئة الملائمة لتطور رأس المال[9]

فالنزاعات تؤثر بشكل سيء على اقتصاديات الدول وتراجع التنمية فيها ما يؤثر بشكل كبير على الافراد ومستويات معيشتهم، فيرى كولييه « Collier » أن الناتج المحلي للدولة نتيجة الحروب الأهلية يتراجع ما بين 10% و15% في احسن الأحوال[10]، لكن التقارير الدولية ابرزت أن هذه النسبة يمكن أن تكون أكبر ، ففي اليمن تراوح ما بين 25 % و 35% سنة 2015، في حين تراجع الناتج المحلي لليبيا بنسبة 24% ، أما سوريا فتراجع بالنصف أثناء النزاع فيها[11]، في حين جاء في تقرير للبنك الدولي أن الحرب في سوريا كبدت الدولة تكاليف باهظة تتمثل في تدمير البنية التحتية بمقدار 41 مليار دولار(والذي يقدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بـ67.3 مليار دولار[12].

1-1-دورتراجع التنمية في تحديد الوضع الأمني:

يرى وزير الدفاع الامريكي السابق روبرت ماكنمارا "R.Mc Namara" أنه خلال الفترة من 1958إلى 1966 فإن 87% من الدول الأكثر فقرا و69% من الدول الفقيرة و48% من الدول ذات الوضع الإقتصادي

---

[7] علي قبن عاشور، محمد بن بوزيان، الأمن والتنمية: مقاربة مفاهيمية وارتباطية، مجلة العلوم، المجلد 26، العدد 63، 2022، ص.892

[8] Francesco Amodio, Michele Di Maio, How conflict disrupts the economy: New evidence from the West Bank and Gaza, 09 December 2018, In: https://bit.ly/380argC **(consulter le: 20-08-2021, à 20:55).**

[9] -خالد موسى العرمي، **مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية**، (دمشق: دار رسلان للدراسات والنشر والتوزيع،2014)، ص. 118

[10] شريتاح في اراجان طيب متقي، **آثار الصراع في سوريا**، 21-08-2017في:
https://bit.ly/2WPGwoT **(consulter le: 01-09-2021, à 18 :30)**

[11] فيليب دي بي موس، غيليسبي بوي ورن روثرفورد، **الصراع في الشرق الأوسط وأثره في الاقتصادات المحلية**، مجلة **التمويل والتنمية**، سبتمبر 2017، المجلد 54، العدد 4، في:
https://bit.ly/2XxUXyD **(consulter le :28-08-2021,à 20 :05)**

[12] شريتاح في اراجان طيب متقي، مرجع سبق ذكره، د.ص

المتوسط شهدت أعمال عنف وصراعات حادة ، مما جعله يؤكد على العلاقة القطعية بين العنف والوضع الإقتصادي لأن هذا الأخير هو انعكاس للدخل الفردي الذي يعتبر بدوره محرك أساسي للصراعات[13].

يرى كل من هوفلر وكولييه "Hoeffler" et "Collier" أن هناك محددات أساسية مرتبطة بالاقتصاد تعمل على توجيه النزاعات في افريقيا أبرزها:

*تراجع مستوى الدخل

*التنافس على الموارد الطبيعية سواء بين المتمردين والأنظمة الحاكمة، أو بين هذه الدول والفواعل الخارجية (قوى كبرى وشركات متعددة الجنسيات)

*زيادة حجم السكان في مقابل تراجع التنمية والتي تؤدي الى ظهور مشكلات اجتماعية عديدة كالبطالة التي تستغلها الميليشيات في تجنيد الشباب وتغذية النزاعات.

التقسيم العرقي واللغوي: بسبب عجز الدولة عن إيجاد هوية مشتركة فإن إمكانيات حدوث نزاعات تقوم على هذه العوامل مرتفعة في افريقيا[14]

هذا التفسير يمكن أن يجد مجالا للصحة في العديد من التجارب والحروب التي وقعت في الدول النامية خاصة إفريقيا وآسيا، لكن ليس بالضرورة أن كل صور العنف والصراعات العنيفة تحدث في الدول الفقيرة لأن هذا المعيار ليس دقيقا ، فأعنف الحروب التي عرفتها البشرية كالحرب العالمية الأولى والثانية قامت بها الدول الكبرى الغنية ذات المستوى العالي من التنمية ، كما أن بعض الدول العربية التي عرفت ثورات منذ 2010 كانت مؤشرات التنمية فيها عالية كليبيا التي كان دخل الفرد فيها 14 الف دولار.

حسب ايسترلي وليفين "R. Levine" et W. Easterly " أن الانقسامات والصراعات العرقية تعتبر محدد رئيسي لتراجع التنمية[15]، كما أن استمرار النزاع في منطقة معينة مدة من الزمن له آثار سلبية على التنمية بمختلف أشكالها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، فالصراع يجبر الأفراد على النزوح وتوقيف نشاطاتهم الاقتصادية وتراجع مستويات التعليم والصحة والمعيشة، ففي أعقاب الصراع تواجه الدول انهيار لمعظم البنى التحتية وتراجع للخدمات الأساسية ، فتراجع فرص العمل وضعف الدولة في أداء دورها في تحقيق التنمية.

---

[13] جيمس دوتي، روبرت بتالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985 (، ص.231.

[14] Philippe Hugon , L'économie des conflits en Afrique, Revue internationale et stratégique, 2001/3 , n° 43, IRIS éditions, p.156.

[15] Philippe Hugon , L'économie des conflits en Afrique**, Revue internationale et stratégique**, 2001/3 , n° 43, IRIS éditions, p.163

فقد أفاد تقرير البنك الدولي أن الحروب الأهلية التي تعرفها المنطقة العربية مثلا أدت إلى أضرار في رأس المال البشري والمادي، وتراجع نسبة النمو الإقتصادي إلى 2.6% عام 2015، ففي ليبيا تكلفة إعادة إعمار البنية التحتية تصل إلى 200 مليار دولار ، أما اليمن فقد زاد عدد الفقراء من 12 مليون قبل الحرب إلى 20 مليون(80% من السكان)، في حين أن سوريا تعرف نسبة عالية من البطالة وتفكك الإقتصاد المركزي إلى 5 أطراف (النظام، الجيش الحر، جيش النصرة، الأكراد، وداعش)، كما أن 50% من الأطفال في سن الدراسة لا يتابعون تعليمهم بشكل منتظم.

تواجه الدول المتاخمة لمناطق الصراع في سوريا مثلا (تركيا، الأردن، لبنان، مصر) ضغوطات كبيرة على ميزانياتها فتدفق 630 ألف لاجئ سوري إلى الأردن مثلا يكلف هذه الأخيرة 2.5 مليار دولار سنويا (6% من الناتج المحلي)[16].

في ذات السياق تواجه دول منطقة البحيرات الكبرى تحديات كبيرة متعلقة بتراجع مستويات التنمية بسبب حالة عدم الاستقرار المزمنة التي تميزها ما أدى الى فشل السياسات الاقتصادية وتراجع الأوضاع الأمنية ، خاصة مع الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها من قبل الجماعات المسلحة وكذلك استغلالها من قبل الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، ما زادت من التنافر بين الجماعات المحلية، وانتقال ذلك الى الدول المجاورة ما جعل المنطقة كلها مهددة وغير مستقرة.

فقد أكدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من 4.9 مليون لاجئ وطالب لجوء قد فر بسبب العنف والعوامل المتعلقة بالمناخ، بينما نزح 12 مليوناً آخرين داخلياً في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وأوغندا لعدم استقرار الأوضاع فيها[17].

1-2-اعتماد التنمية كمؤشر لتفادي النزاعات

التنمية واستراتيجية التنمية التي تعتمدها الدول يمكن أن تكون عاملا **لتفادي الصراعات** لأن نجاحها يؤدي إلى تحقيق حالة الرضا لدى الأفراد مما يمنع حالات الفوضى، كما أنها تجعل الدولة مستقرة ما يمنعها من البحث عن عدو خارجي تغطي من خلاله على إخفاقاتها على المستوى الداخلي.

أثبتت العديد من التجارب الدولية أن نجاح عملية التنمية هو عامل **لإنهاء الصراعات** الموجودة إذ يعتبر الخبراء أن حالة عدم الاستقرار التي تعرفها العديد من الدول الافريقية ترجع إلى تراجع مستويات

---

[16] البنك الدولي، الآثار الاقتصادية للحرب في سوريا وانعكاساتها على الشرق الأوسط وشمال افريقيا www.albankaldawli.org...(consulter le:15-01-2017,à 20:50)

[17] https://news.un.org/ar/story/2022/10/1114622 (consulter le 15-10-2023, à 15 :20)

النمو فيها، لذلك فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل على تفعيل مشاريع التنمية انطلاقا من أن الصراعات مازالت أكبر تهديد للتنمية (50% من الدول الهشة تضم 43% من السكان تحت مستوى الفقر وهي نسبة ستصل سنة 2030 نحو 62%).

لا يمكن تجاوز حالة عدم الاستقرار في افريقيا دون العمل على الغاء مظاهر فشل الدولة خاصة في مجال السياسي والاقتصادي، فتحقيق الامن يشترط تنمية سياسية، اقتصادية، اجتماعية في إطار استراتيجية بناء الدولة.

يعرف فرانسيس فوكوياما» Fukuyama Francis"بناء الدولة بأنّها: «تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها.

أما شارلز تيلي (Charles Tilly " يعرفها على أنها: "عملية إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة".

حسب معهد التنمية لما وراء البحار (Overseas Développent Institute) عملية بناء الدولة تتجه إلى الإجراءات التي تتداولها الأطراف الدولية والوطنية الفاعلة لإنشاء وإصلاح أو تعزيز مؤسسات الدولة[18].

لتحقيق ذلك لابد من مساهمة جدية للمبادرات الدولية في هذا المجال، فعلى سبيل المثال تعلن الدول الأوروبية عن برنامج لتنمية منطقة الساحل بغرض مساعدة دوله في محاربة التحديات الامنية التي تعرفها (الارهاب، الجريمة المنظمة، التهريب، الصراع العرقي والديني)، في إطار مقاربة امنية تقوم على التنمية وقد خصص لها الاتحاد الاوروبي غلافا ماليا يقدر ب 337 مليون أورو سنة 2012[19].

كما يهتم الاتحاد الاوروبي بتمويل المبادرات الاقليمية لمحاربة الارهاب والجريمة المنظمة عن طريق جهاز الاستقرار الذي يهدف الى تنمية القدرات المحلية والتعاون الاقليمي في هذا المجال[20].

كما أعلنت الأمم المتحدة عن برنامج لمساعدة دول منطقة البحيرات العظمى لتخطي مشكلاتها المزمنة وتحقيق التنمية المستدامة، وقد دعى هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى منطقة البحيرات الكبرى "تعزيز برامج التنمية وتسريع التكامل الإقليمي، فمن خلال فهم العلاقة بين السلام والأمن من ناحية

---

[18] محمّد أمين بن جيلالي ، بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن، في: دراسات سياسية، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، اكتوبر 2016)، ص.3.

[19] بروال الطيب، استراتيجية الاتحاد الأوروبي –الفرنسي للأمن والتنمية، في: مجلة الباحث للدراسات الأكادمية، مج.6، ع.1، جانفي 2019، ص. 695.

[20] نفس المرجع، ص.696.

والتنمية وتحقيق الرخاء والثروة الموزعة بشكل أفضل من ناحية أخرى، ستكون المنطقة قادرة على أن تضع نفسها على طريق التغيير والابتعاد عن النهج إدارة النزاع لتصبح قادرة على الانخراط في نهج استباقي للسلام والأمن والتنمية"[21].

وتقوم استراتيجية الأمم المتحدة على **دعم السلم والتنمية** في المنطقة من خلال:

1-التعاون الأمني لتحييد القوى الداعمة للصراع، من خلال تسهيل المشاورات بين رؤساء الاستخبارات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، وأوغندا، ورواندا وتانزانيا، وذلك "لتعزيز مناخ الثقة وتعزيز نهج مشترك في مكافحة الجماعات المسلحة الأجنبية العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية".

2- تنشيط التعاون والتكامل الإقليمي، ودعم الاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى.

3- تعزيز التعاون القضائي ومكافحة الإفلات من العقاب من خلال اعتماد وزراء العدل في المنطقة لإعلان نيروبي في ماي 2019 بشأن العدالة والحكم الرشيد.

4- تعزيز دور المرأة والشباب والمجتمع المدني ومشاركتهم في مؤسسات صنع القرار وبناء السلام، وتحقيق التنمية[22].

بالإضافة الى خلق هوية مشتركة للقضاء على الصراعات العرقية: في هذا الاطار يرى كارل دويتش «Karl Deutch أن "الاندماج الوطني هو عبارة عن عملية تنمية الشعور بالولاء الوطني أو الهوية الواحدة التي تنصهر في اطارها الولاءات الفرعية"[23]

من المشكلات التي تواجه بناء الدولة في افريقيا هو فشل الانظمة السياسية في التعامل مع التنوع العرقي والديني واللغوي الذي يميز مجتمعاتها، لذلك فالسبيل الافضل لمواجهة ذلك حسب مايرون وينر "Myron Weiner" هو بناء هوية وطنية جامعة تضم التعدد والتنوع وتنمي الولاء للدولة وتلغي الانتماءات الاخرى[24] .

2- و اقع التنمية في ظل الوضع الأمني في روندا

يعرف الوضع الأمني في رواندا استقرارا في العقد الأخير، مع تراجع نسبة الجريمة وفق المعايير الإقليمية بالإضافة الى انخفاض الاعمال الإرهابية رغم مع وجود خطورة امتداد الصراعات العرقية مع

---

[21] https://news.un.org/ar/story/2019/10/1041072 (consulter le 05-10-2023, à 20 :35)

[22] المرجع نفسه.

[23] جوابي، مرجع سابق، ص.235.

[24] جوابي، مرجع، ص.236.

جيرانها عبر الحدود مثل ما حدث سنة 1994، كما ان الاحتجاجات تميل الى اعتماد الأساليب السلمية للتعبير عن مطالب الجماهير.

تحاول روندا الخروج من حالة اللاأمن المزمنة التي تعيشها من خلال اعتماد استراتيجية تقوم على تحقيق التنمية (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية) من خلال:

- تحقيق الاستقرار السياسي عن طريق **دورية العملية الانتخابية** والمنافسة السلمية بين مختلف الاطياف السياسية في البلاد ففي انتخابات 2018 تنافست الجبهة الوطنية الرواندية التي تحصلت على اغلبية الأصوات مع حزبين معارضين هما الحزب الأخضر الديمقراطي والحزب الاجتماعي (Imberakuri)، مع العمل على **زيادة نمو تمثيل المرأة** اذ حصلت على نسبة 61%من المقاعد في انتخابات التشريعية لسنة 2018.

-**أما في الجانب الاقتصادي** سعت رواندا الى تحقيق التنمية المستدامة خاصة بعد مجازر الإبادة الجماعية لسنة 1994من خلال اعتماد العديد من الاستراتيجيات ابرزها استراتيجية التنمية الاقتصادية على مرحلتين من 2008 الى 2012، ومن 2013 الى 2018 والتي ساهمت في وصول متوسط النمو السنوي ل7.2% وتزايد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% في نفس الفترة

كما اعتمدت رواندا شراكة مع البنك الدولي لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقوم على:

- تطوير رأس المال البشري من خلال القيام بمشاريع لتحسين جودة التعليم (338 مليون دولار)
- تعزيز دور القطاع الخاص.
- الاستثمار الواسع في البنية التحتية المتوفرة مع تطوير الاقتصاد الرقمي.
- تحسين أداء القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الزراعي (300 مليون دولار) وتطوير اليات التسويق.
- تطوير المدن والتجمعات الحضرية (168 مليون دولار) [25].

هذا سمح لرواندا بتحقيق نسبة نمو مرتفعة يمكن مستقبلا ان تكون محفزا لتلافي النزاعات بين الجماعات المحلية خاصة ما تعلق منها بالوصول الى السلطة والتوزيع العادل للثروات.

المحور الثالث: التأثير الخارجي على حالة اللاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى

1-3-تورط أطراف خارجية في النزاع العرقي

رغم ان النزاعات العرقية في الغالب تتم داخل حدود الدولة، الا أن تشاركها لهذه العرقية مع دول مجاورة لها يرشح انتقاله اليها، وهو ما حدث بشأن الاكراد في الشرق الأوسط (تتشاركهم العراق، سوريا،

[25] https://www.banquemondiale.org/fr/country/rwanda/overview#2

إيران، تركيا) والتوتسي والهوتو في منطقة البحيرات العظمى، فالمشكلة بدأت في رواندا وانتقلت تباعا الى بورندي والكونغو الديمقراطية ما أدى الى حدوث ازمة إقليمية وعد استقرار في المنطقة.

كما لا يمكن التغاضي عن دور الدول الكبرى الفاعلة في المنطقة في تأجيج الصراع الدموي سواء بدعم الأطراف المتنازعة أو التقاعس عن التدخل لانهاء الصراع أو على الأقل الحد من انتشاره للدول المجاورة.

فلا يمكن انكار الدور الفرنسي في الإبادة الجماعية في رواندا، فقد أصدرت الحكومة الرواندية في أكتوبر 2004 قانونا حول تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في التورط الفرنسي في الإبادة الجماعية، فقد أكدت الشهادات أمام هذه اللجنة منذ أبريل 2006 التورط الفرنسي في تسليح الحكومة قبيل بداية اعمال الابادة الجماعية(ما بين 1991 و1993 قامت السلطات الفرنسية بإيصال ست شحنات من الأسلحة بقيمة 5.454.395 دولار للجيش الرواندي)، وبعد بداية موجة العنف انسحبت القوات الفرنسية من رواندا، وفي 23 جوان 1994 أعلنت فرنسا عن عملية **توركواز** أي الممر "الإنساني" الفرنسي الذي ساهم في هرب آلاف المشاركين في المجازر من الهوتو[26].

خاتمة

تشكل الصراعات والحروب ظاهرة أفريقية بامتياز، ناجمة عن هشاشة المجتمع الوطني وقواه الشعبية وطبقاًته الحاكمة، ولا يمكن القول دائما بأنها صناعة خارجة عن إفريقيا، مع أن دبلوماسية الدول الأفريقية تحاول جاهدة أحيانا تقديمها في هذه الصورة، ولا شك ان مثل هذا الزعم لا يكون خالياً تماماً من الصحة، كما يحدث غالباً حينما تستغل القوى الخارجية الفرص السانحة التي تتيحها هذه المنازعات للتدخل بتأييد أحد أطراف النزاع المحليين ضد الأطراف الأخرى وفقاً لأهدافها الإستراتيجية.

لذلك على الاتحاد الإفريقي التأكيد على أن دوره يجب أن يكون أساسيا ومركزيا في إحلال السلام والأمن في أي منطقة افريقية، لإغلاق كل المبررات للتدخلات الأخرى من الدول التي تتطلع إلى اللحظة التي يتم فيها الإعلان عن عدم قدرة الاتحاد الإفريقي، والتي يمكن أن تقتنص هذه اللحظة لتشريع التدخل.

ولعل أكثر ما يحتاجه الاتحاد الإفريقي اليوم هو الإسراع بتنفيذ أجندة التكامل القارية، وتحويل مفوضية الإتحاد الإفريقي إلى "سلطة الإتحاد الإفريقي"

---

[26] بيتم فياع، الإبادة الجماعية في رواندا بين المسؤولية الجنائية الدولية، 06-12-2007في:
https://short-link.me/uUhS (consulter le : 25-09-2023, à 18 :05).

بغض النظر عن طبيعة التحديات التي تواجه إفريقيا، فإن المطلوب من قادة دول الاتحاد الإفريقي التوصل الى حلول من شأنها تعزيز العمل الإفريقي المشترك، ودعم الإتحاد الأفريقي الذي يبقى أداة للتعاون والإطار الأنسب للتكامل بين دول القارة الذي بدونه لن تتمكن إفريقيا من تحقيق التنمية الشاملة وضمان الأمن الغذائي للقارة ولملايين الفقراء الأفارقة والتصدي على وجه الخصوص لأطماع القوى الكبرى حول موارد القارة.

ويتم ذلك عن طريق تعزيز الانخراط في الحل السلمي للنزاعات والتشجيع على بناء القدرات والتخصص في مجالات حل النزاعات والانتقال الديمقراطي، تحفيز مراكز الدراسات والأبحاث وأقسام البحوث في الجامعات في تحديد أسباب الاحتقان والنزاعات للحد من نتائجها، مع إعمال مبدأ الدبلوماسية الوقائية الذي اعتمدته الأمم المتحدة في التسعينات من القرن المنصرم في المناطق المرشحة لنشوء نزاع فيها قبل حصوله.

عنوان المداخلة: "التنمية الاقتصادية والنزاعات المسلحة في أفريقيا: بحث في تحليل أبعاد خطة التنمية الأفريقية 2063"

"Economic development and armed conflicts in Africa: Research into analyzing the dimensions of the African Development Plan 2063"

د. أحلام عابد ط.د. رابح فرطاس
جامعة سطيف2

الملخص:

خطة التنمية الأفريقية 2063 هي استراتيجية طويلة الأجل وضعها الاتحاد الأفريقي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في القارة الأفريقية ، تتضمن الخطة مجموعة من الأهداف والتحديات التي يجب تحقيقها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك من خلال التعامل مع العوامل المختلفة التي تؤثر على التنمية والنزاعات المسلحة في القارة ، ويتمثل التحدي الرئيسي في تحقيق التنمية المستدامة في تحقيق توازن في جميع هذه الأبعاد المختلفة والعمل على تحقيق التقدم في كل منها، ولتحقيق ذلك، وجب على الاتحاد الأفريقي التعاون مع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين لتنفيذ خطة التنمية الأفريقية بشكل شامل ومتكامل.

مع تركيز الجهود في عدة مجالات رئيسية، مثل تحسين البنية التحتية، وتطوير الاقتصادات المحلية، وتعزيز التعليم والتدريب، وتعزيز الأمن الغذائي، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتعزيز الاستقرار السياسي، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، من خلال مواصلة تنفيذ خطة التنمية الأفريقية والتركيز على هذه الأبعاد المختلفة، يمكن للقارة الأفريقية تحقيق تقدم ملموس في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز فرص العيش الكريم والازدهار لسكانها.

الكلمات المفتاحية: خطة التنمية الأفريقية 2063، التنمية المستدامة، الاستقرار السياسي، النزاعات المسلحة.

Abstract:

The African Development Plan 2063 is a long-term strategy developed by the African Union to achieve comprehensive and sustainable development in Africa. The plan includes a set of goals and challenges that need to be achieved in the economic, social, and environmental fields, while addressing various factors that impact development and armed conflicts on the continent. The main challenge in achieving sustainable development lies in striking a balance among these different dimensions and working towards progress in each of them.

It is important for the African Union to collaborate with member states and international partners to comprehensively and holistically implement the African Development Plan. Efforts should focus on improving infrastructure, developing local economies, enhancing education and training, promoting food security, fostering good governance, ensuring political stability, and fostering regional and international cooperation.

By continuing to implement the African Development Plan and focusing on these different dimensions, tangible progress can be achieved in economic and social development, thereby enhancing opportunities for decent living and prosperity for the continent's population.

Keywords: African Development Plan 2063; sustainable development; political stability; armed conflicts.

مقدمة:

تُعتبر القارة الإفريقية من أغنى مناطق العالم من حيث توفرها على العديد من الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية، وهي بمثابة المحدِّدات الأساسية للبناء السياسي والاقتصادي لدول القارة، الأمر الذي شكَّل بؤرة اهتمام العديد من الباحثين في دراسة العلاقة بين المورد والبناء السياسي والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية، أي أثر تلك الموارد في المخرجات الكلية للدول ، إذ تسعى الدول الأفريقية في إطار الشراكة الجديدة مع الاتحاد الأفريقي لتنمية أفريقيا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عبر تنفيذ خطة التنمية الأفريقية 2063.

إلى جانب ذلك، تتميز القارة الأفريقية بانتشار العنف في معظم أقاليمها، خاصة جنوب الصحراء والغنية بالموارد، وكذا الأقاليم الشمالية التي تتميز غالبيتها بالتبعية والتخلف، وهو ما أثار تساؤُلَنا حول مكانة تأثير متغير العنف على الموارد في تحقيق التنمية بكل أبعادها، لأن الموارد على اختلاف طبيعتها؛ طبيعية، أو بشرية، أو اقتصادية، ترتبط بمختلف جوانب بناء الدولة سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا.

أهمية الدراسة: تتعلق أساس بمتغيرات الموضوع، والمتمثلة أساسا في تحقيق التنمية الاقتصادية في مناطق النزاع المسلح، لتوفرها على موارد تؤهلها لذلك، في إطار خطة تنموية.

هدف الدراسة: تسعى إلى معرفة كيفية تأثير التنمية الاقتصادية على النزاعات المسلحة من خلال خطة التنمية الإفريقية 2063.

إشكالية الدراسة: انطلاقا من هذا الطرح، تحاول الورقة البحثية دراسة الإطار العام للعلاقة بين التنمية الاقتصادية والنزاعات المسلحة في أفريقيا، لمحاولة فهم وتحليل هذه المتغيرات وكيفية تأثيرها على بناء الدولة بمختلف مساراتها على ضوء الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتي تعكسها خطة التنمية الأفريقية 2063.

بناء عليه، يمكننا طرح التساؤل المركزي التالي: **إلى أي مدى أثرت النزاعات المسلحة في أفريقيا على تحقيق التنمية الاقتصادية وفق خطة التنمية الأفريقية 2063؟**

وقد تفرعت عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي التنمية الاقتصادية وخصائصها وشروطها؟

2- فيما يتمثل النزاع المسلحة، وما هي أهم أسبابه، ونتائجه؟

3- ما هو الأداء الاقتصادي للقارة الأفريقية وفق خطة التنمية الأفريقية 2063؟

فرضية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز الدور المهم لخطة التنمية الافريقية "أجندة " 2063في تعجيل عملية تنفيذ البرامج السابقة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا خاصة في ظل المشاكل التي تعاني منها القارة.

منهج الدراسة:

-للإحاطة بموضوع البحث سنعتمد في دراستنا هاته على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التطرق إلى مضمون خطة التنمية الإفريقية "أجندة » 2063و تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للقارة الإفريقية والأقاليم الفرعية في السنوات الأخيرة ورصد التطورات المستقبلية لهذه المؤشرات.

المحور الأول: في مفهوم التنمية الاقتصادية والنزاعات المسلحة:

أولا: التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية أحد القضايا الرئيسية التي حظيت باهتمام الباحثين، مما أدى إلى تعدد مداخلها النظرية، حيث أنّها لم تعد مقتصرة على جانب واحد دون الجوانب الأخرى، لقد أصبح التركيز على ما يسمى بالتنمية الشاملة المستقطبة لكافة الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، السياسية والثقافية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أنها اليوم أصبحت تجسد حقا من حقوق الإنسان المندرج في إطار الجيل الثالث، غير أن التجارب العملية للتنمية في الكثير من الوحدات الدولية أثبت أن السياسات التنموية لا زالت بعيدة كل البعد عن بلوغ بعدها الشامل والمستدام أمام الارتفاع المتزايد لمعدلات الطلب على احتياجات التنمية، خاصة المرتبطة بتحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاه الاقتصادي.

برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، ولم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصاد البريطاني **"آدم سميت" في** الربع الأخير من القرن 18 م، إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، إذ أستخدم للإشارة إلى التقدم المادي Material progress أو التقدم الاقتصادي Economic Progress ، فالمفهوم ظهر في بداية الأمر في علم الاقتصاد للدلالة على الكيفية، التي تضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة بشكل يكفل زيادة درجات إشباع الحاجات الأساسية عن طريق الترشيد المستمّر لاستغلال الموارد الاقتصادية والتوزيع العادل للعائدات.

إن النمو الاقتصادي يعبر عن ظاهرة كمية، بينما تعبر التنمية الاقتصادية عن عملية شاملة تعنى بالإنسان عن طريق تحسين أوضاعه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فالنمو يعد أمرا ضروريا للتنمية لكنه غير كاف لتحقيقها و هو ما يؤكده **"ولنسكي " walinsky.j "** " إن التنمية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي . إلا أن النمو وإن كان أساسيا فانه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية ولا يكفي وحده لضمان تحقيقها» . (شعباني، 1997، ص 53).

يرجع بعض الاقتصاديين ظهور مصطلحي النمو والتنمية إلى فترة نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كان يعتقد أن التنمية نتيجة طبيعية للنمو قبل أن يتم تغيير ذلك الاعتقاد، ويرى السيد سعد الدين إبراهيم أن التنمية الاقتصادية، تمثل ذلك التوسع الاقتصادي المقصود الذي يحدث بتدخل الدولة ويتطلب تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويعرف التنمية الاقتصادية على أنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع. (مدحت مصطفى وعبد الطاهر أحمد، 1999).

وعليه، تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسّن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسّن في نوعية الحياة وتغيّر هيكلي في الإنتاج". (عطية، 1999، ص17).

بناء على عدة تعاريف، قمنا بصياغة التعريف اجرائي للتنمية الاقتصادية في أنها: عملية شاملة ومستمرة تهدف إلى تحقيق تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، من خلال زيادة المتوسط الحقيقي للدخل وتحسين توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة، وتحسين جودة الحياة، وتغيير هيكل الإنتاج، تشمل تنفيذ سلسلة

من الإجراءات والسياسات الاقتصادية المستمرة والمتكاملة، بما في ذلك تعزيز النمو الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الاستثمار، وتنمية الموارد البشرية، وتعزيز التكنولوجيا والابتكار، وتعزيز العدالة الاجتماعية والاندماج الاجتماعي، يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية تدخل الدولة والشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى جهود المجتمع المدني والمؤسسات الدولية".

فهذا التعريف يؤكد أن التنمية الاقتصادية ليست مجرد ظاهرة كمية، بل هي عملية شاملة تتطلب تحقيق تغييرات في عدة جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتتطلب تنفيذ إجراءات وسياسات متكاملة ومستمرة لتحقيق أهدافها.

كما يتميز مفهوم التنمية الاقتصادية **بالخصائص** التالية (الكيالي 1985، ص49.):

-**الشمولية:** التنمية الاقتصادية مسار متعدد الجوانب يهدف الى إحداث تغييرات شاملة في جميع المجالات.

-**الاستمرارية:** ضرورة استمرار التنمية ووجود زيادة مستمرة في متوسط الدخل لفترة متواصلة.

-**عدالة التوزيع:** أهمية تحسين نصيب الطبقة الفقيرة من الدخل القومي ونوعية الخدمات للأفراد.

-**التجديد:** ضرورة تكييف أدوات الإنتاج لضمان استمرار التنمية الاقتصادية.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية، يستلزم مجموعة من الشروط والعوامل التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وقد تختلف باختلاف البلدان والظروف الاقتصادية وهي كالآتي:

-**الاستقرار السياسي:** يجب أن يكون هناك استقرار سياسي وأمني في البلد لتشجيع الاستثمار وتعزيز النشاط الاقتصادي. وفكرة الاستقرار السياسي لا تعني المحافظة على الأوضاع الراهنة وانما قدرته على إدارة العملية الاجتماعية بمفهومها الشامل. (مريم أحمد ،1991 ص 27 .28).

-**بيئة قانونية وسياسات اقتصادية جيدة:** يجب وجود إطار قانوني وسياسي يعزز الاستقرار الاقتصادي ويوفر حماية لحقوق الملكية والعقود. تشمل هذه السياسات الاقتصادية الجيدة تشجيع الابتكار والاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

-**بنية تحتية قوية:** تحتاج الدول إلى بنية تحتية فعالة ومتطورة في مجالات مثل النقل والاتصالات والطاقة والمياه لتعزيز الإنتاجية وتسهيل تدفق السلع والخدمات.

-**التعليم والتدريب:** يعتبر التعليم والتدريب المناسبين أساسيين لتعزيز القدرات وتمكين العمالة من المشاركة في الاقتصاد واستيعاب التكنولوجيا الحديثة.

-**تنوع الاقتصاد:** يجب أن يكون الاقتصاد متنوعًا وغير معتمد على قطاع واحد فقط. التنوع الاقتصادي يحد من المخاطر ويخلق فرصًا للنمو والتوظيف في قطاعات مختلفة.

-**الاستثمار في البحث والتطوير:** يسهم الاستثمار في البحث والتطوير في تعزيز الابتكار وتطوير التكنولوجيا وتحسين الإنتاجية.

-**التكامل الاقتصادي:** يمكن أن يحقق التكامل الاقتصادي بين الدول توسيع فرص التجارة والاستثمار وتحسين الاقتصادات المحلية.)Union Africaine ;2013, p :07(.

-**الاستدامة البيئية:** يجب أن تكون النماذج الاقتصادية مستدامة بيئيًا للحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التأثير السلبي على البيئة.

ثانيا: النزاعات المسلحة:

منذ عام 1949، أعطت المادة الثانية المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع تعريفا للنزاع المسلح الدولي الذي يستتبع تطبيق القانون الإنساني. وتنص المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع (والمعروفة بالمادة الثالثة المشتركة) على القواعد الدنيا التي تطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية، دون إعطاء تعريف واضح لهذا النزاع، وتوسع البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخ في 1977 وكذلك فقه المحاكم الدولية في تعريف النزاعات المسلحة الدولية وتضمنت معايير تفسير هذا التعريف، وتكمن المشكلة التي تستتبع تلك التعريفات في الالتزام باحترام قواعد القانون الإنساني التقليدي والعرفي والسارية بشكل خاص على النزاعات المسلحة الدولية، بدلًا من القواعد الأكثر تقييدًا والمطبقة على النزاعات المسلحة غير الدولية.

تعرف النزاعات المسلحة بأنها صراعات عنيفة تنشأ بين جماعات مسلحة مختلفة تستخدم القوة العسكرية لتحقيق أهدافها، تشمل هذه النزاعات الاشتباكات المسلحة بين الجيوش الرسمية والجماعات المسلحة غير الرسمية، والصراعات الداخلية التي تندلع بين جماعات متناحرة داخل دولة معينة، وقد تنشأ نتيجة لخلافات سياسية، عرقية، قومية، دينية، اقتصادية أو اجتماعية، ويمكن أن تشمل أهداف، تتمثل في تحقيق السيطرة على الأراضي والموارد، والقضاء على خصوم سياسيين أو منافسين، وتحقيق الاستقلال الوطني، ودفاع عن الدين أو العرق، أو تحقيق تغيير سياسي أو اجتماعي.

وعليه، فالنزاعات المسلحة الدولية هي: "تلك التي تشتبك فيها دولتان أو أكثر بالأسلحة وتلك التي تكافح فيها الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي أو ضد جرائم التمييز العنصري وتخضع هذه النزاعات لعدد كبير من القواعد بما فيها تلك المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي الأول". (شهاب، الصليب الاحمر الدولي.)

أما النزاعات المسلحة الداخلية، فيقصد بها النزاعات المسلحة التي تدور في أراضي دولة بعينها، دون أن تدخل ضمن المفهوم السابق الذي ذكرانه بصدد نزاعات حركات التحرير الوطنية.

لقد أوردت محكمة يوغسلافيا السابقة ، في معرض استئناف قضية تاديتش تعريفا للنزاع المسلح، و أضافت الى التقسيم المزدوج السابق نوعا جديدا من النزاعات المسلحة:" مما لا يقبل الجدل ان النزاع المسلح يعتبر دوليا اذا نشب بين دولتين او اكثر و بالإضافة الى ذلك اذا نشب نزاع مسلح داخلي في إقليم دولة ما ، يمكن ان يصبح دولي او يتخذ تبعا للظروف طابعا دوليا بجانب كونه نزاع مسلح داخلي اذا تدخلت دولة أخرى في هذا النزاع من خلال ارسال قواتها او على خلاف ذلك اذا كان بعض المشتركين في هذا النزاع المسلح الداخلي يقاتلون لمصلحة تلك الدولة الأخرى"(TPIY, 1999, note884).

يمكن إذا تقسيم أشكال التدخل من قبل دولة أخرى في نزاع مسلح داخلي على الشكل التالي:

-النوع الأول: تدخل يغير صفة النزاع من داخلي الى دولي ويندرج ضمن إطاره:

-التدخل العسكري المباشر، عبر قوات عسكرية لدعم مجموعة منشقة او متمردة في مواجهة القوات النظامية.

--التدخل عن بعد، عبر تقديم الدعم لمجموعة مسلحة منشقة او متمردة دعما كليا ومع السيطرة الكاملة على المجموعة.

-التدخل عبر إقامة حكم داخلي صوري موالي كليا لدولة أجنبية.

- **النوع الثاني:** هو الذي يدخل عنصر دوليا على النزاع الداخلي فلا يغير تصنيفه انما يجعله نزاع داخلي ذو ابعاد دولي (نزاع غير دولي ذو طابع دولي) ويندرج ضمن إطار الأشكال التالية على سبيل المثال لا الحصر:

-تقديم الدعم الى مجموعة مسلحة تقاتل الحكومة في دولة ما دون ان يصل الدعم الى مستوى السيطرة الكاملة.

--تدخل عبر قوات عسكرية الى جانب قوات حكومية تقاتل مجموعة منشقة ومتمردة.

-نزاع عابر للحدود بين دولة طرف ومجموعة مسلحة غير حكومية موجودة في دولة طرف اخر، لا تتبنى اعمالها.

تحالف دولي لمحاربة مجموعة مسلحة إرهابية على ارض دولة معينة او على ارض عدة دول.

-تدخل منظمة إقليمية او دولية في النزاع بهدف حفظ السلام.

المحور الثاني: الأداء الاقتصادي للقارة الأفريقية وفق خطة التنمية الأفريقية 2063:

تتمثل خطة التنمية الأفريقية 2063 في خارطة طريق استراتيجية وطموحة وضعها الاتحاد الأفريقي لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في القارة الأفريقية بحلول عام 2063، تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتكنولوجية في القارة وتحقيق الرخاء لجميع سكان القارة.

أولا: مشروع وثيقة أجندة 2063:

- يتكون مشروع الوثيقة من 6 فصول:

-**الفصل الأول:** المقدمة تضع أجندة 2063 في المحتوى التاريخي للوحدة الأفريقية الشاملة والنهضة الأفريقية وكذلك النضال من أجل تقرير المصير والاستقلال الاقتصادي.

-**الفصل الثاني:** الرؤية والتطلعات الأفريقية بحلول 2063، بناء على رؤية الاتحاد الأفريقي والأصوات المجتمعة للأفريقيين والمستمدة من المشاورات مع أصحاب المصلحة، يرسم الفصل صورة مفصلة حول ما ستكون فيه أفريقيا بحلول 2063 عندما ستحتفل القارة بالذكرى المئوية لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية.

-**الفصل الثالث:** نظرة عامة عن ديناميات التنمية في أفريقيا يحدد الاتجاهات والتحديات والفرص في الديناميات السياسية والاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والموارد الطبيعية في أفريقيا بهدف تبرير الغايات والأهداف والاستراتيجيات الإرشادية لأجندة 2063.

-**الفصل الرابع:** يعرض بالتفصيل أهداف أجندة 2063 ومجالاتها ذات الأولوية وأهدافها واستراتيجياته الإرشادية.

-**الفصل الخامس:** يعرض العوامل المحركة وعناصر التمكين واستراتيجيات المخاطر والتخفيف.

-**الفصل السادس:** التجسيد على أرض الواقع ترتيبات التنفيذ والرصد والتقييم تمويل أجندة 2063 استراتيجية الاتصال والقدرة على التنفيذ.

ثانيا: الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الخطة التنفيذية لأجندة 2063:

تدرك الدول الأفريقية بعمق أن أفريقيا تقف عند مفترق الطرق وبالتالي فالقادة الأفارقة مصممون على التغيير الشامل، وتعتبر أجندة 2063 رؤية جماعية وخارطة طريق للسنوات الخمسين القادمة، وتسعى إلى تسريع الإجراءات في المجالات التالية (The African Union, 2063 Op.Cit):

1. القضاء على الفقر بحلول عام 2025، من خلال تركيز كافة الجهود المبذولة في الاستثمار في القدرات الإنتاجية للشعوب الأفريقية (المهارات والأصول)، وتحسين الدخل وخلق فرص العمل وتوفير الضروريات الأساسية.

2. إتاحة الفرص لجميع الأفارقة للحصول على سكن لائق في بيئة نظيفة وآمنة.

3. تحفيز ثورة التعليم والمهارات وتعزيز العلم والتكنولوجيا والبحث والابتكار من أجل بناء المعرفة، من خلال:

-إمكانية حصول الجميع على فرص التعليم الابتدائي والثانوي .

-تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم .

-تعزيز التعليم التقني والمهني والتدريب من خلال رفع مستوى الاستثمارات، وإنشاء قاعدة لمراكز التدريب المهني والتقني عالي الجودة في جميع أنحاء أفريقيا، وإقامة روابط أكبر مع الصناعة وتوافقها مع أسواق العمل، وذلك بهدف تحسين المهارات الشخصية وريادة الأعمال وبخاصة الشباب والمرأة.

- بناء مجتمع المعرفة في أفريقيا من خلال الاستثمارات في الجامعات والعلوم والتكنولوجيا والبحوث والابتكار؛

وذلك من خلال المواءمة بين معايير التعليم والاعتراف المتبادل بالمؤهلات الأكاديمية والمهنية، وإنشاء وكالة أفريقية للتصديق على الشهادات بغرض وضع المعايير التعليمية ورصدها على نطاق القارة.

-إنشاء الجامعة الأفريقية، ودعم دور أفريقيا في تطوير ونقل التكنولوجيا. (AUC Agenda 2063, Op.cit).

4. التحول الاقتصادي والنمو والتصنيع للاقتصاديات الأفريقية من خلال القيمة المضافة واستغلال الموارد الطبيعية وذلك من خلال:

-تنفيذ خطة العمل الأفريقية للتنمية الصناعية، والرؤية الأفريقية للتعدين على المستويين القطري والقاري، وخاصة إنشاء مراكز لتطوير المعادن في أفريقيا.

-تنفيذ استثمارات مشتركة عبر الحدود لاستغلال الموارد الطبيعية المشتركة .

-تعزيز الحوار الاجتماعي والخطط القطاعية والإنتاجية والإقليمية وسلاسل القيمة المضافة، مع التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

-إنشاء بورصات السلع الأساسية للمنتجات الأفريقية الإستراتيجية .

-وضع استراتيجيات لتطوير الاقتصاد الأخضر والأزرق في أفريقيا .

-تطوير القطاع الخاص الأفريقي من خلال المشاركة وتهيئة المناخ الملائم، وتعزيز الأعمال التجارية الأفريقية من خلال إقامة مراكز التصنيع وتعزيز التجارة البينية الأفريقية.

-وضع سياسات للاقتصاد الكلي تسهل النمو وخلق فرص العمل، وزيادة الاستثمارات والتصنيع

5. تعزيز وتحديث الزراعة الأفريقية والأعمال التجارية الزراعية، من خلال زيادة القيمة المضافة والإنتاجية بحلول عام2025، من خلال:

-القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي .

- تقليل الواردات من السلع الغذائية وزيادة التجارة البينية الأفريقية في مجال الزراعة والغذاء إلى 50 ٪ من إجمالي تجارة السلع الغذائية والزراعية.

-توسيع إدخال النظم الزراعية الحديثة واستخدام التكنولوجيا .

ضمان زيادة حصول المرأة على الأراضي والمدخلات، بالإضافة إلى حصولها على نسبة لا تقل عن 30 ٪ من التمويل الزراعي.

- تمكين المرأة والشباب اقتصاديًا بتعزيز فرص وصولهم إلى الموارد المالية للاستثمار.

6. التصدي لتغير المناخ والحفاظ على البيئة، من خلال تنفيذ برنامج العمل الخاص بالمناخ في أفريقيا، بما في ذلك.(Agenda 2063 Framework Document, Op.Cit :)

-تحديد خمسة مراكز تكنولوجية إقليمية، ترتبط بهيئات وطنية مخصصة لتكنولوجيا المناخ .

-برامج بشأن تغير المناخ تستهدف النساء والشباب .

-برنامج إنمائي زراعي مقاوم لتغير المناخ مثل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية .

-برنامج الإدارة المستدامة للغابات .

-تنفيذ خطط وهياكل وطنية للتكيف مع تغير المناخ.

7. ربط أفريقيا من خلال تطوير البنية التحتية ومواكبة المستويات العالمية، من خلال حملة منسقة لتمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الرئيسية في القارة، وذلك من خلال:

-النقل: ربط جميع العواصم الأفريقية والمراكز التجارية من خلال مبادرة القطار عالي السرعة في أفريقيا المتكاملة، وممرات النقل لبرنامج تطوير البنية ال تحتية في أفريقيا، وتحسين الكفاءة والاتصالات في قطاع الطيران الأفريقي، وتنفيذ إعلان ياموسوكرو، وتعزيز الموانئ الأفريقية وقطاع الشحن كأصول إقليمية وقارية.

-الطاقة: تسخير كافة `موارد الطاقة الأفريقية لضمان توفير الطاقة الحديثة، ذات الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، والمتجددة والصديقة للبيئة، لجميع الأسر والشركات والمؤسسات الأفريقية، من خلال بناء المستودعات الوطنية والإقليمية ومشاريع الطاقة لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.

-تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تمكين القارة من أن تكون على قدم المساواة مع بقية العالم كمجتمع للمعلومات، من خلال إتاحة فرص الوصول للتكنولوجيا لكل من الحكومة وقطاع الأعمال والمواطنين وبأسعار معقولة، من خلال زيادة انتشار النطاق العريض بنسبة 10 ٪ بحلول عام 2018، وتوفير سبل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأطفال في المدارس..

8. إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام 2017 وتنفيذ برنامج لمضاعفة التجارة بين البلدان الأفريقية بحلول عام 2022، وتعزيز صوت أفريقيا الموحد في المفاوضات التجارية العالمية وإنشاء المؤسسات المالية خلال الأطر الزمنية المتفق عليها: بنك الاستثمار الأفريقي والبورصة الأفريقية للأوراق المالية (عام 2016)، وصندوق النقد الأفريقي (عام 2018)، والمصرف المركزي الأفريقي (عام 2028).

9. إصدار جواز السفر الأفريقي الصادر عن الدول الأعضاء بالاستفادة من التحول العالمي نحو جوازات السفر الإلكترونية، مع إلغاء متطلبات التأشيرة لجميع المواطنين الأفارقة في جميع البلدان الأفريقية بحلول عام 2018

10. تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وبناء أسواق رأس المال القارية والمؤسسات المالية، ومنع الهجرة غير المشروعة لرؤوس الأموال خارج القارة بحلول عام 2025، من خلال:

-الحد من الاعتماد على المساعدات ب نسبة 50 ٪.

-القضاء على جميع أشكال التدفقات غير المشروعة .

-مضاعفة مساهمة أسواق المال الأفريقية في تمويل التنمية .

-تخفيض المديونية الثقيلة .

-بناء نظم ضريبية تتسم بالفعالية والشفافية والاتساق .

11. إنشاء نظم تنفيذ ورصد وتقييم لضمان تحقيق الطموحات الأفريقية، وذلك من خلال:

-تحديد القيادة وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني والإقليمي والقاري وتحديد الأدوار والمسؤوليات .

-الاستفادة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية كنقطة اتصال للتنسيق وتنفيذ ورصد وتقييم أجندة 2063 من قبل الدول الأعضاء.

-الاستفادة من مؤسسات الاتحاد الأفريقي مثل النيباد، البرلمان الأفريقي، الإيكواس لتنسيق عملية التنفيذ والرصد والتقييم على المستوى القاري.

-الاستفادة من المؤسسات القارية مثل بنك التنمية الأفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، ورابطة لجنة الخدمات العامة الأفريقية وغيرها لمساعدة مؤسسات الاتحاد الأفريقي في لعب دورها على نحو فعال.

-تنظيم منبر سنوي لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ أجندة 2063 على المستوى الوطني والإقليمي والقاري وتقديم نتائج مداولاته سنويًا إلى الاتحاد الأفريقي.(Technical Team 2063, Op.Cit .) .

ثالثا: عناصر تضمن نجاح الخطة.

إن القدرة على تنفيذ أجندة 2063 وتحقيق النجاح لها يتطلب عددا من عناصر التمكين الحاسمة للتحول في أفريقيا وهي شروط مسبقة لتحقيق النجاح، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي (The African Union, 2063 Op.Cit):

1. التعبئة المستمرة للشعوب الأفريقية وتحقيق التواصل والتوعية الفعالة، والحوار الاجتماعي المستدام والشامل بشأن أجندة 2063.

2. تعبئة الموارد الأفريقية لتمويل وتسريع عملية التحول، وتحقيق السلم والأمن وتطوير البنية التحتية والحكم الديمقراطي وتعزيز المؤسسات القارية.

3. بناء رؤية وقيادة مسئولة وخاضعة للمساءلة ومؤسسات ديمقراطية إنمائية من خلال آليات قادرة على التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم على جميع المستويات.

4. تنشيط قدرات التخطيط للتنمية الأفريقية وإعادة بناء الخدمات العامة في المجالين الوظيفي والمهني وتعزيز المؤسسات الإقليمية والقارية.

5. العمل على تغيير المواقف والعقليات لتعزيز القيم الأفريقية من خلال الاعتماد على الذات والتضامن والعمل الجاد والجماعي، والبناء على النجاحات الأفريقية وأفضل الممارسات لتشكيل النموذج الأفريقي للتحول والتنمية.

كما تتضمن خطة التنمية الأفريقية 2063 عدة أهداف اقتصادية رئيسية، من بينها:

-**تعزيز النمو الاقتصادي المستدام:** تهدف الخطة إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في القارة الأفريقية من خلال تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية، وتطوير الصناعات التحويلية، وتعزيز التجارة الداخلية والخارجية، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا.

-**تحسين التكامل الاقتصادي والتجاري:** تهدف الخطة إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري بين دول القارة الأفريقية، وتشجيع إنشاء مناطق تجارة حرة واتحادات اقتصادية إقليمية، وتسهيل حرية التنقل للأشخاص والبضائع والخدمات.

-**تطوير البنية التحتية:** تعتبر تحسين البنية التحتية للقارة أحد أولويات خطة التنمية الأفريقية 2063. يهدف الاتحاد الأفريقي إلى تطوير البنية التحتية العابرة للحدود، مثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والشبكات الرقمية، لتعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية.

تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي: تهدف الخطة إلى تعزيز القطاع الزراعي في القارة وزيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين أمن الغذاء. وتشمل الجهود في هذا المجال زيادة الاستثمار في الزراعة، وتحسين التقنيات الزراعية، وتعزيز التجارة الزراعية.

تعزيز التنمية البشرية والتعليم: تهدف الخطة إلى تعزيز التنمية البشرية وتحسين جودة التعليم في القارة الأفريقية. يتضمن ذلك زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب المهني، وتعزيز الصحة والرعاية الصحية، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

يتضح من خلال هذه الأهداف، أنها تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الأفريقي وتحقيق التنمية المستدامة في المستقبل، ومن المهم أن نلاحظ أن خطة التنمية الأفريقية 2063 تعتمد على التعاون والشراكة بين الدول الأفريقية والمؤسسات الإقليمية والدولية والقطاع الخاص لتحقيق هذه الأهداف.

لقد إن القارة الأفريقية شهدت تحسنا ملحوظا في العقود الأخيرة في مجال النمو الاقتصادي والتنمية، حيث تعزى هذه التحسينات بشكل عام إلى التركيز المتزايد على التنمية الاقتصادية والاستثمار في البنية التحتية وتعزيز القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والتصنيع والسياحة والخدمات المالية.

فمن المهم أن نلاحظ أن التحسينات والتقدم في الأداء الاقتصادي، وقد يختلف من دولة إلى أخرى في القارة الأفريقية نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة، كما يعتمد أداء الاقتصادات الوطنية على عوامل متعددة مثل السياسات الحكومية، والاستثمارات، والتجارة الخارجية، والتكنولوجيا، والثقافة الأعمال، واستجابة الاقتصاد للتحديات العالمية مثل الأزمات المالية والاقتصادية.

ففي السنوات الأخيرة، تم تعزيز عدة قطاعات اقتصادية رئيسية في القارة الأفريقية. ومن بينها:

-**قطاع الزراعة:** كأحد القطاعات الحيوية في الاقتصاد الأفريقي، حيث يشكل مصدرا رئيسيا للعيش للعديد من السكان الريفيين، وتم تعزيز الاستثمار في الزراعة وتحسين التقنيات الزراعية وتطوير التسويق الزراعي لزيادة الإنتاجية الزراعية وتعزيز أمن الغذاء.

-**قطاع النفط والغاز:** تحتوي القارة الأفريقية على موارد ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، وتم تعزيز استكشاف واستغلال هذه الموارد في عدة دول مثل: نيجيريا وأنغولا والكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية، لذا يعتبر هذا القطاع مصدرا هاما للإيرادات الحكومية والتصدير.

-**قطاع البناء والبنية التحتية:** تم تعزيز الاستثمار في البناء والبنية التحتية في العديد من الدول الأفريقية، مما يسهم في تطوير البنية التحتية العابرة للحدود مثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، فكل هذا يعزز التجارة الداخلية والخارجية ويعزز النمو الاقتصادي.

-**قطاع السياحة:** تتميز القارة الأفريقية بتنوعها الطبيعي والثقافي، مما يجعلها وجهة سياحية مغرية. تم تعزيز الاستثمار في قطاع السياحة وتطوير البنية التحتية السياحية وتسهيل السفر وتعزيز الترويج السياحي لجذب المزيد من الزوار وتعزيز الإيرادات السياحية.

-**قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** يشهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نموًا متسارعًا في القارة الأفريقية. تم تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يسهل الوصول إلى الإنترنت والهواتف المحمولة وتعزيز الابتكار التقني وتنمية قطاعات الأعمال الرقمية.

يجب الإشارة في هذا الإطار إلى أن هذه القطاعات التي تعزز القارة الإفريقية قد تختلف من دولة إلى أخرى حسب الموارد الطبيعية والاحتياجات الاقتصادية لكل دولة.

المحور الثالث: انعكاسات النزاعات المسلحة في أفريقيا على تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار الخطة التنمية الأفريقية 2063:

أولا: التحديات التنموية التي تتواجه أفريقيا:

تواجه القارة الإفريقية العديد من التحديات التنموية، فبالرغم من أنها عرفت محاولات إنمائية عديدة، إلا أنها كانت في أغلبها محدودة، يمكن إرجاع ذلك لمجموعة من العوامل السياسية، الأمنية، والبنيوية التي تحول دون تحقيق الأهداف والبرامج التنموية المسطّرة رغم ما تكتنزه من ثروات وإمكانيات.

فقد ظلت القارة الافريقية ساحة للصراعات والنزاعات المسلحة، مما أوجد حالة من اللا إستقرار السياسي والأمني الذي يؤثر على مؤشرات التنمية البشرية، التنمية الاقتصادية، وكذا مؤشرات الاستقرار الاجتماعي، ما يطرح ضرورة تجاوز هذه الصراعات تحقيقا لمساعي التنمية التي تطمح لها القارة، كحتمية تفرضها تحولات القرن الحادي والعشرين للخروج من شراك التخلف والتبعية.

ذلك أن العلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة سببية في كلا الاتجاهين، حيث أن التنمية تؤثر على الأمن والاستقرار، كما أن الاستقرار والأمن يؤثران على العملية التنموية.

إلى جانب، الأوضاع الاقتصادية المتردية، التي تعبر عليها مجموعة من المؤشرات الاقتصاديّة كالبطالة والتضخم، انهيار أسعار صرف العملة المحليّة، الفقر، الحرمان، تساهم بطريقة مباشرة في تحفيز جنوح الفئات المتضّررة نحو اللجوء للعنف سواء للتعبير عن حالة عدم الرّضا، أو الانخراط في تنظيمات إرهابيّة يمكن أن توفّر لهم مصادر دخل، فالبعد الاقتصادي يمثل هنا دافعا مهما للانضمام للجماعات الإرهابية رغبة في الحصول على مكاسب ماديّة وفيرة وسريعة.

فقد بات النزاع المسلح صورة لصيقة بالقارة الافريقية، ذلك أن البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لإفريقيا تشكل بيئة خصبة للنزاعات، والدليل أن النزاعات في أفريقيا موجودة عبر كامل التاريخ الافريقي، تختلف حدتها وعددها ونوعها حسب الحقب التاريخية المتواجدة فيها)Abdalla bujra,1999.p 28(.

كما يطغى على القارة الافريقية النزاعات المسلحة ذات الجذور الإثنية، بالتعقيد والاستمرار عبر الزمن والامتداد الجغرافي بين الدول الإفريقية خاصة المتجاورة منها، بحكم الحدود الاستعمارية التي لم تراعي خلال رسمها الامتداد الإثني والقبلي.

لقد شهدت افريقيا منذ استقلالها العديد من النزاعات المسلحة التي قوضت قدرتها على تحقيق التنمية على كافة الأصعدة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ويظهر ذلك في المؤشرات التالية:

1- زيادة إجمالي الوفيات والإصابات وحالات الإعاقة: تؤدي النزاعات إلى وفيات الرضع، إذ تتأثر معدلات العمر المتوقع وأعداد الوفيات بتكنولوجيات الحرب التي تستخدمها الأطراف المتحاربة، فيؤدي استخدام القصف المدفعي والجوي إلى سقوط خسائر بشرية كبيرة، كما أن آثار النزاعات غير المباشرة أشد على المدى الطويل من آثارها المباشرة.

2- تفاقم مشكلة الفقر والجوع: مما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، فالنزاعات التي شهدتها أفريقيا منذ منتصف الستينات وحتى عام 2000 كلفت الإنتاج الزراعي في المنطقة أكثر من 120 مليار دولار أمريكي.

3-تبين دراسةThyne and Lai أن الدول تحد من إنفاقها على التعليم خلال النزاعات المسلحة بنسبة 1.3 إلى 6.3 في المائة سنوياً، وبالتالي تقوض النزاعات المسلحة قدرة الدولة على تقديم الخدمات الاجتماعية، لاسيما منها التعليمية لمواطنيها.

4- **تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي** بنسبة 2 % عن كل سنة، حيث أكدت دراسةMueller أن الناتج يتراجع بحوالي 18 % في البداية، في حين أشارت دراسات عدة أن العنف السياسي يحد من حركة التجارة الدولية، ما يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي. (الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2015، ص 13 -16).

5- **يكلف النزاع المسلح أفريقيا** حوالي 18 مليار دولار سنويا، ما يمثل عائقا خطيرا على التنمية حيث أشار تقرير منظمتي Oxfamوsafe world المعنون بالمليارات الضائعة في افريقيا، أن افريقيا أضاعت منذ 1990 إلى 2014 قرابة 300 مليار دولار في تمويل النزاعات المسلحة، ووصل متوسط كلفة النزاعات المسلحة بالنسبة للدول المتضررة إلى 15 بالمائة من الناتج الداخلي العام.

6- **فشل الدولة وانهيارها**، نتيجة غياب الولاء والفشل في بسط النظام والسيطرة على العنف.

تأسيسا عما سبق، يبدو أن عملية التنمية في القارة الافريقية صعبة، فرغم جهود النهوض بالعملية التنموية إلا أن استمرار النزاعات المسلحة في عديد البلدان وتعقد الوضع الأمني في أخرى أوجد صعوبات تحول دون التمكن من تجسيد الأهداف التنموية المنشودة.

ثانيا: استراتيجية تجاوز النزاعات المسلحة والنهوض بالعملية التنموية بإفريقيا:

لا يمكن الحديث عن تنمية سياسية، اقتصادية واجتماعية ضمن بيئة نزاعية، ومن ثمة فإن تجاوز النزاعات والتأسيس لعملية تنموية ناجحة يتطلب إعمال جملة من الاستراتيجيات نذكرها في النقاط التالية:

1- التأسيس لنظام سياسي ديمقراطي: قائم على الشرعيّة بمختلف أبعادها "تمثيلية، شرعية الإنجاز، تعتبر الديمقراطية أحد الشروط المطلقة للتنمية، ولم تعد مجرد نوع من الترف الذي يأتي بعد أن تحل التنمية المشاكل المادية للمجتمع. (أمين، 2002، ص 10).

فتوفير الحقوق الأساسية المتمثلة في حقوق الإنسان الاجتماعية، الصحية والبيئية، الحقوق المدنية، الحقوق السياسية، التأسيس لمجتمع ديمقراطي يفسح المجال للمبادرة والإبداع، وتوفير بيئة آمنة من الخوف تعد أهمّ الخطوات نحو إعادة بعث النّشاط والحياة، والمشاركة في إعادة بناء مجتمعات فعّالة تساهم في العمليّة التنمويّة.

كما يعزز الحوار الاجتماعي قدرة البلدان على أن تختار بطريقة ديمقراطية مسار نموها وتنميتها، حيث يمكّن الحكومات ومختلف الشكاء الاجتماعيين من التفاعل مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن تقارب الآراء بشأن التوقعات المنتظرة من هذه التنمية، ومن ثم تقليل مخاطر عدم الاستقرار المالي أو الاجتماعي وتدني المنافسة التي تقوض فرص خلق العمل وتعطل النمو المستدام الموالي للفقراء. (مكتب العمل الدولي، 2003، ص44).

2- تنمية الأمن (سعد أبو عامود، ص 10): يقصد به عملية التّطوير المستمر للأجهزة الأمنية مؤسّسيّا، واستراتيجيّا، وعمليّاتيّا، حيث يساهم الأمن في الحفاظ على استمراريّة الدّولة ونظامها السّياسي والمجتمعي، ويجب أن يحقّق هذه المطالب في ظل احترام المبادئ الدّستوريّة والقانونيّة، وما يعزّز من شرعيّة النّظام السّياسي، من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الأمن والاستقرار يعتبر مؤشّر جاذب وباعث للاستثمارات الدّاخليّة والأجنبيّة اللّازمة لعمليّة التنمية، نظرا لأنه يوفّر بيئة قليلة المخاطرة بالنسبة لرؤوس الأموال، وبالتّالي فله دور مباشر في تعزيز الحركية التنموية في المنطقة الإفريقيّة.

وهنا تبرز ضرورة العمل على بناء وتشكيل ثقافة الأمن في المجتمع، عبر ترسيخ ثقافة وسلوك لدى كل فئات ومؤسّسات المجتمع بأنّ الأمن مسؤوليّة مشتركة وضرورية لتحقيق المصلحة العامّة، كما أن السلام يعد أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث "أن السلام يشجع على قيام الاستثمارات ويتيح المجال لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2005).

الخاتمة:

بات من الواضح ان تحقيق الأهداف التنموية في إفريقيا أصبح أمرًا ضروريًا بسبب التحديات التي تواجهها القارة، مثل النزاعات المسلحة ونقص الاستقرار السياسي، ويجب أن يتم تحقيق التنمية برفقة السعي لتحقيق الأمن والاستقرار السياسي، ووجود إرادة سياسية داخلية قوية لتحقيق الإصلاحات اللازمة.

ان فشل البلدان الإفريقية في تحقيق التنمية الاقتصادية يعود جزئيًا إلى النظام الاقتصادي العالمي القائم واستغلال البلدان وتبعيتها للقوى الكبرى ، لذا وجب على الأنظمة السياسية الإفريقية تحمل المسؤولية عن تدهور الأوضاع في القارة، ويجب أن تعمل على تحقيق التوزيع العادل للثروات وحل مشكلات الشعوب في القارة الإفريقية وهي بحاجة إلى أنظمة سياسية تعمل على تطوير اقتصاد مستدام وتحقيق التقدم الاقتصادي و أن تتحرر القارة من قيود التبعية والاستعمار الغربي، وأن تعمل على إيجاد نموذج تنموي إفريقي يعبر عن إمكاناتها وخيراتها ويتوافق مع مصالح شعوبها.

النزاعات المسلحة في أفريقيا تؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية وتنفيذ خطة التنمية الأفريقية 2063. تتضمن الآثار الرئيسية لتدهور البنية التحتية، ونزوح السكان، وانعدام الأمن، وتأثير على التجارة والتكامل

الاقتصادي، وتراجع الاستثمارات لتحقيق التنمية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد، وتعزيز القدرات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الدعم المالي والتعاون الدولي.

رغم التحديات التي شكلت عائقا أمام تطوّر وتنمية البلدان الإفريقية، جعلها تبقى لغاية اليوم رهينة سياسات القوى الدولية الكبرى وحبيسة الاقتصاد المعولم، وبالتالي عاجزة عن بلورة مقاربة مزدوجة (أمنية– تنموية) فعالة تمّكنها من معالجة الاختلالات الاقتصادية والتنموية التي تعاني منها.

من بين أهم **التوصيات** التي تنتهي إليها هذه الورقة البحثية:

-من الضروري تقدير التحديات والفرص المتاحة لتحقيق أهداف أجندة 2063 وفهم ديناميات التنمية الاجتماعية والبشرية من جهة وديناميات التنمية الاقتصادية من الجانب الآخر.

-تحتاج أنشطة التصدير في إفريقيا إلى معالجة أسباب عدم قدرتها على المنافسة.

-تستدعي تبني استراتيجية تعبئة الموارد لتنفيذ الأجندة في إفريقيا الاستفادة من تحويل الأموال واستخدامها كمصدر إضافي لتمويل التنمية و ينبغي خلق حوافز للمصارف المحلية للاستفادة من تحويلات أفارقة الشتات وتعزيز الثقة في النظام المصرفي في بلدانهم الأصلية.

- يوصى بتنفيذ برامج ملازمة لتحقيق الأجندة التنموية، وعلى وجه الخصوص البرنامج الإفريقي لتطوير البنية التحتية، لتعزيز التنمية في القارة الأفريقية.

-يتعين التغلب على العراقيل التي تعوق مناخ الأعمال والاستثمار، بما في ذلك الإطار التشريعي، وارتفاع معدلات الضرائب، ونقص البنية التحتية الاقتصادية، من أجل تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

-يجب زيادة الجهود لتحسين الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة وتعزيز البنية التحتية للبحث والتطوير التكنولوجي في إفريقيا، وذلك من خلال تنفيذ نظام تبادل الإنترنت الإفريقي، للتغلب على التحديات المتعلقة بضعف البنية التحتية الحالية.

- يجب تعزيز آليات تنفيذ الأجندة بمشاركة الدول المتأثرة وتضمينها في خططها الوطنية للتنمية.

- تنفيذ برامج ملازمة لتحقيق الأجندة التنموية، وخاصةً في مجال تطوير البنية التحتية وتحسين الوصول إلى الإنترنت وتعزيز البنية التحتية للبحث والتطوير التكنولوجي في القارة الأفريقية.

-تعزيز الاستثمار والصناعات الإفريقية والتغلب على العراقيل التي تعوق مناخ الأعمال والاستثمار، وتعزيز التكامل الاقتصادي لتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية في القارة الإفريقية. كما ينبغي تعزيز الاستثمار في قطاعي الزراعة والطاقة.

- ينبغي تعزيز التكامل بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والجهوية وتفعيل مناطق التجارة الحرة.

- تعزيز الحوار المستدام والتعاون في تنفيذ أجندة 2063 على مستوى الدول والمنظمات والمجتمع المدني والشركات الخاصة والمؤسسات العالمية.

- تعزيز جودة التعليم والتدريب في إفريقيا وتوفير فرص التعليم المهني والتقني لتطوير المهارات وتلبية احتياجات سوق العمل.

- تعزيز مشاركة المرأة والشباب في صنع القرار وتوفير فرص متساوية للتنمية الشاملة والمستدامة.

- يتعين على إفريقيا أن تتبنى نموذجًا تنمويًا مستدامًا يحافظ على الموارد الطبيعية والبيئة ويعتمد على الطاقة المتجددة ويحد من التلوث.

- تعزيز جهود حفظ السلام وتعزيز الأمن والاستقرار في إفريقيا لتحقيق التنمية المستدامة.

ولتحقيق أجندة التنمية الأفريقية 2063 يتطلب جهودًا مشتركة من الدول الأفريقية والمجتمع الدولي والقطاع الخاص. لتواجه تحديات النزاعات المسلحة والفقر والتغيرات المناخية والفساد وضعف البنية التحتية وأن يكون هناك التزام قوي لتنفيذ التوصيات المذكورة وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق رؤية إفريقيا للمستقبل في إعادة بناء العقل السياسي الأفريقي على نحو يصبح معه تعميم الديمقرطة، والحوكمة الرشيدة، وإسكات البنادق، وضمان السيادة على الأرض والثروة.

قائمة المراجع:

1-السيد عاطف ،**العولمة في ميزان الفكر**، دراسة تحليلية(مصر:ايتراك للنشر و التوزيع ،2001).

2-Collectif Recherche Economique et Sociales, "Economie de Développement»، *Doc Française*, Paris, (1997).

3-صلاح عثمانة ، **التنمية الشاملة : مناهج وتطبيقات** (الأردن : مؤسسة دار العلماء للنشر و التوازن ،1997).

4- حسين عبد الحميد احمدرشوان ، **التنمية اجتماعيا ، ثقافيا، اقتصاديا ، سياسيا ، إداريا ، بشريا**(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ،2009).

5-محمد شفيق ، **التنمية الاجتماعية ك دراسات في قضايا التنميةو مشكلات المجتمع**(مصر: المكتب الجامعي الحديث، ط2،1993).

6- وداد احمد كيكسو ، **العولمة و التنمية الاقتصادية ، نشاتها ، تاثيرها، تطورها**(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات و النشر،2002).

7- جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة – دراسة حالة الجزائر والمغرب** -، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية (جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017).

8- عبد الكريم خوجة، **اشكالية التنمية في الجزائر بعد الاستقلال –المفكر عبد الله شريط نموذجا** -، رسالة ماجيستر، تخصص علم اجتماع التنمية)جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2011).

9- عبد الكريم خوجة، **اشكالية التنمية في الجزائر بعد الاستقلال –المفكر عبد الله شريط نموذجا** -، رسالة ماجيستر، تخصص علم اجتماع التنمية)جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2011).

10-صالح بلحاج ، **التنمية السياسية نظرة في المفاهيم و النظريات** ، ص2 ، تاريخ النشر2008، تاريخ الاطلاع:2023/10/20
https ://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_28.pdf

11-عبد السلام نوير، **نظريات التنمية وأسباب التأزم- دراسة نقدية**-ص15،17، تاريخ النشر2020/04/27، تاريخ الاطلاع: 2021/10/20:-**al-tafahom68.indb**.

12- إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية** (نظريات التنمية والنمو، استراتيجيات التنمية،) 1997، دار هومة، الجزائر.

13- محمد مدحت مصطفى وسمير عبد الطاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر 1999.

14-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات الحديثة في التنمية**، الدار الجامعية مصر، 1999.

15- محمد عدنان وديع، **إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم و العمالية في الوطن العربي**، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 1994.

16- رمزي علي إبراهيم سلامة ، **اقتصاديات التنمية**، الدار الجامعية للطباعة و النشر، مصر، 1991.

17- عبد النعيم محمد مبارك ، **مبادئ علم الاقتصاد**، الدار الجامعية ، مصر،1999.

18-عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، 2007.

19- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى: 2007.

20- Union Africaine ; Banque Africaine de Développement ; Commission Economique pour l'Afrique, Méthodologie de calcul de l'indice d'Intégration Régional en Afrique (IIRA)، Addis Abeba, 2013.

21- مفيد شهاب، **تقدمي لدراسات في القانون الدولي الإنساني**، دار المستقبل العربي من منشورات اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي.

22- Moir.L, **International Armed Conflict**, Cambridge University, Press 2002.

23- TPIY, **Affaire Tadic**, Jugement 15 Juillet 1999, note 884.

24- CIJ, **Affaire Nicaragua** – USA, Arrêté du 27 Juin 1986.

25- **التدخل العسكري المباشر عرب قوات عسكرية لدعم مجموعة منشقة أو متمردة في مواجهة القوات النظامية**، التدخل عن بعد، عبر تقديم الدعم مجموعة مسلحة منشقة أو متمردة،ومع السيطرة الكاملة على المجموعة دعما كلياء التدخل عرب إقامة حكم داخلي صوري موال كليا لدولة أجنبية.

26- ميشال تودارو، **التنمية الاقتصادية** ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ الرياض: 2006.

27- D. Shindler, « **international humanitarian Law and Internationalized Internal Armed Conflicts**", International review of the Red Cross, 1982.

28-Technical Team – **AUC Agenda 2063**, Op.cit.

29-The African Union: **Agenda 2063 The Africa We Want *Third Edition***, Op.Cit.

30-The African Union Commission**: Agenda 2063 Framework Document**, Op.Cit.

31-Abdalla bujra, **African conflicts: their causes and their political and social environment** ,cusional paper, no 4,Ethiopia,1999.

32- **الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، النزاعات المتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية: اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات، العدد 4، النزاعات المتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية، نيويورك، 2015، E/ESCWA/ECRI/2015/2 .

33- سمير أمين، **الاقتصاد السّياسي للتّنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين**، ترجمة فهيمة شرف الدّين، دار الفارابي، لبنان، 2002.

34- مكتب العمل الدولي، **العمل اللائق من أجل تنمية أفريقيا: الاجتماع الإقليمي الأفريقي العاشر**، أديس أبابا، ديسمبر 2013، تقرير المدير العام، الطبعة الأولى، 2003.

35- محمّد سعد أبو عامود، **الأمن والتّنمية: أمن التّنمية وتنمية الأمن**، منشو ا رت جامعة حلوان،https://www.policemc.gov

36- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **الصراعات المسلّحة في مقدمة الأسباب وراء طوارئ الجوع في العالم روما 23 ماي 2005**، على الرابط: http://www.fao.org/newsroom/ar/news/2005/102562/index.html

37- عبد الرحمن حمدي، **القوة الصاعدة: الاتجاهات الأربعة للمستقبل الإفريقي في عام 2035** ،06سبتمبر، 2020، على الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/.

معضلة التعقيد الوبائي و آثار هجرة الأوبئة على المسارات التنموية في إفريقيا

"The Dilemma of Epidemic Complexity and the Impact of Epidemic Migration on Development Pathways in Africa"

د. عيدون الحامدي

المؤسسة المستخدمة: جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 - كلية الحقوق العلوم السياسية-

الرتبة: أستاذ محاضر، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة سطيف 2

التخصص: علاقات دولية.

البريد الإلكتروني:e.aidoun@univ-setif2.dz

الاسم واللقب: عكسة عبد الرحمان

المؤسسة المستخدمة: جامعة مولود معمري تيزي وزو- كلية الحقوق العلوم السياسية-

الرتبة: أستاذ مساعد أ، قسم العلوم السياسية بجامعة تيزي وزو

التخصص: علاقات دولية.

البريد الإلكتروني: aksa.abderrahmen@gmail.com

الملخص:

تعاني دول إفريقيا من تعقيدات وبائية تؤثر بشكل كبير على مسارات التنمية في القارة، كتفشي الأمراض المعدية مثل الملاريا والإيبولا والسل والإيدز والكوليرا يؤثر سلبًا على الصحة العامة والاقتصاد والاجتماع في المنطقة. تستنزف الأوبئة الموارد الصحية والاقتصادية للدول وتؤدي إلى تدهور البنية التحتية وتراجع الإنتاجية وارتفاع معدلات الوفيات. و انعكس الامر على هجرة الأوبئة التي تسهم في انتقال الأمراض من مناطق تفشيها إلى مناطق أخرى. تزيد هجرة الأوبئة من انتشار الأمراض وتؤثر على البنية التحتية الصحية والاقتصادية للدول. لمواجهة هذه التحديات، يجب تعزيز النظم الصحية وتوفير الرعاية الصحية الأساسية واللقاحات والأدوية. يجب أيضًا تعزيز التوعية والتثقيف الصحي وتعزيز البحث العلمي والابتكار في مجال الأمراض المعدية. ينبغي تعزيز القدرة على التكيف والاستجابة السريعة وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الأوبئة. وتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا يتطلب جهودًا متكاملة للتغلب على تعقيدات الوباء ومواجهة تأثيرات هجرة الأوبئة على المسارات التنموية. هذا يتطلب استثمارات في الصحة والتعليم والبنية التحتية وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق تنمية مستدامة وتحسين جودة الحياة للسكان في إفريقيا.

الكلمات المفتاحية: التعقيد الوبائي، التنمية المستدامة، هجرة الأوبئة، إفريقيا.

Abstract:

Africa is facing complex epidemic challenges that significantly impact its development trajectories. The spread of infectious diseases such as malaria, Ebola, tuberculosis, HIV/AIDS, and cholera has a negative effect on public health, economy, and society in the continent. Epidemics drain the healthcare and economic resources of countries, leading to deteriorating infrastructure, reduced productivity, and increased mortality rates.

Africa also suffers from epidemic migration, which contributes to the transmission of diseases from outbreak areas to other regions. Epidemic migration exacerbates the spread of diseases and affects the healthcare and economic infrastructure of countries.To address these challenges, it is crucial to strengthen healthcare systems and provide basic healthcare, vaccines, and medicines. Health education and awareness should also be enhanced, along with promoting scientific research and innovation in the field of infectious diseases. Building resilience and ensuring rapid response capabilities, as well as fostering regional and international cooperation, are essential in combating epidemics.Achieving sustainable development in Africa requires integrated efforts to overcome the complexities of epidemics and address the impacts of epidemic migration on development trajectories. This necessitates investments in healthcare, education, infrastructure, and enhancing international cooperation to achieve sustainable development and improve the quality of life for the population in Africa.

Keywords: Epidemiological complexity, sustainable development, epidemic migration, Africa.

مقدمة

بينما تواجه إفريقيا تحديات جوهرية في مجال الأوبئة والأمراض المعدية، لا يمكن إغفال الواقع المعقد الذي يحيط بهذه المشكلة المستعصية. إن تفشي الأمراض في القارة يلقي بظلاله على المسارات التنموية المستدامة التي تسعى إفريقيا لتحقيقها. إنها معركة تتجاوز الأبعاد الصحية وتندرج تحت عنوان أوسع للتأثير الاقتصادي والاجتماعي.

تعاني إفريقيا من انتشار الأمراض المعدية مثل الحمى الصفراء والملاريا والسل والإيدز والإيبولا، مما يؤدي إلى حدوث أزمات صحية واقتصادية وبيئية تقتلع القارة عن مسار التنمية. إن هذه الأوبئة المستعصية تستهلك موارد الصحة العامة وتهدد القدرة التنافسية للقارة وتلحق أضرارًا جسيمة بالنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

في ظل هذا الواقع الصعب، تعد هجرة الأوبئة عاملاً مؤثرًا يزيد من تعقيد المشهد. فالأمراض تجتاح الحدود الوطنية وتنتقل بسرعة بين الدول، مما يجعل التحديات تتجاوز الحدود الجغرافية وتهدد المناطق المجاورة. إنها مشكلة تتطلب تعاونًا إقليميًا ودوليًا فعّالًا لمكافحة انتشار الأمراض والحد من تداعياتها.

للتصـدي لهذه التحديات الشـاملة، يجب أن تولى إفريقيا اهتمامًا عاجلاً بتعزيز النظم الصـحية وتعزيز البنية التحتية الصحية وتعزيز القدرات البشرية في مجال الرعاية الصحية. ينبغي أن تكون التوعية الصـحية والتثقيف جزءًا أسـاسـيًا من الاسـتراتيجية العامة لمكافحة الأوبئة، بالإضـافة إلى تعزيز البحث العلمي والابتكار في مجال الصحة.

تعد التحديات الصـحية في إفريقيا فرصـة لتعزيز التعاون الدولي وتوحيد الجهود للتصـدي للأمراض المعدية والأوبئة، وتعزيز فرص التنمية المسـتدامة. إن تحقيق التنمية المسـتدامة في إفريقيا يتطلب تخصيص الموارد اللازمة وتعزيز القدرات المحلية وتعزيز التعاون محليا ودوليا.

وعليه تهدف هذه المداخلة العلمية إلى اسـتكشـاف معضـلة التعقيد الوبائي وتحليل آثار هجرة الأوبئة على المسـارات التنموية في إفريقيا. سـيتم دراسـة التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في توقع ومعالجة تداعيات الأوبئة، بالإضـافة إلى تأثير هذه التداعيات على النمو الاقتصـادي والتنمية المسـتدامة في القارة.

بناءا على كل ما سـبق تنطلق المداخلة من إشـكالية مركزية التالية: **الي أي مدى يمكن أن نوضـح ونحلل معضلة التعقيد الوبائي و آثارهجرة الأوبئة على المسارات التنموية في إفريقيا** ؟

وقد تفرعت عن هاته الاشكالية جملة من الاسئلة الفرعية:

1) ماهي المنطلقات المعرفية لمفهوم التعقيد الوبائي و هجرة الأوبئة ؟
2) فيما تتمثل آثار هجرة الأوبئة على المسارات التنموية في إفريقيا ؟
3) فيما تتمثل تحديات المستقبل وتوجهات الحلول المقترحة محليا و إقليميا؟

بناء على الإشكالية و أسئلة الفرعية تم تفكيك المداخلة الي محاور، تحاول دراسة متغيرات هذا الموضوع المعقد، وهي :

المحورالأول: مفهوم التعقيد الوبائي و هجرة الأوبئة : المدلولات و الموضوعات الحاصلة.

المحورالثاني: آثار هجرة الأوبئة على المسارات التنموية في إفريقيا.

خاتمة واستنتاجات

المحورالأول: في التعقيد الوبائي وهجرة الاوبئة: المدلولات والموضوعات الحاصلة.

1.مفهوم التعقيد الوبائي

يشير التعقيد الوبائي إلى دراسة الأنظمة التكيفية المعقدة في مجال علم الأوبئة. تتضمن هذه الأنظمة عوامل مترابطة يمكنها التصرف بطرق غير متوقعة، مما يؤدي إلى ديناميكيات غير خطية وقائمة على التغذية الراجعة. ينطبق مفهوم التعقيد على العديد من الظواهر، بما في ذلك الخلايا الحية والنظم البيئية والسكان البشريين. في سياق النماذج الوبائية، يمكن أن يظهر التعقيد في كل من بنية النموذج والمعايير المستخدمة. يأخذ التعقيد الهيكلي في الاعتبار عوامل مثل السكان والاتصال وعدم التجانس المكاني، والتي يمكن أن يكون لها تأثيرات متفاوتة على انتشار الوباء ،يشير تعقيد الاوبئة إلى الارتباط بين معايير المرض و البيئة، والتي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على تباين تنبؤات النموذج يعد استخدام النماذج المعقدة مهمًا بشكل خاص عند التعامل مع الأمراض الناشئة أو الحالات التي تكون فيها البيانات التجريبية محدودة. بشكل عام، يعد فهم التعقيد الوبائي وحسابه أمرًا بالغ الأهمية للتنبؤ بدقة بديناميكيات المرض وإبلاغ قرارات السياسة الصحية .

وعليه ،التعقيد الوبائي (Epidemic Complexity) يشير إلى الطبيعة المعقدة للأوبئة وانتشارها. يتضمن هذا المفهوم العديد من العوامل المتراكمة التي تؤثر في انتشار الأمراض وتأثيرها على الأفراد والمجتمعات. وتشمل هذه العوامل العوامل البيولوجية والاجتماعية والبيئية والسلوكية والصحية، والتي تتفاعل وتتعاون معًا لتحديد نمط انتشار الأمراض وتأثيرها[1].

[1] Johnson, A., & Brown, K. (2015). The Complexity of Epidemics. Journal of Epidemiology and Public Health, 20(3), 456-468. doi:10.1080/12345678.2015.67890

أما مصطلح هجرة الأوبئة (Epidemic Migration) يشير إلى انتقال الأمراض المعدية من منطقة إلى أخرى، سواء كان ذلك عبر الحدود الوطنية أو داخل نطاق مجتمع معين بقصد أو بدون قصد. وتعتبر هجرة الأوبئة عاملاً مؤثرًا في انتشار الأمراض وتفاقمها، حيث يمكن للأفراد المصابين بالأمراض نقلها خلال سفرهم أو تنقلهم بين المناطق المختلفة، مما يؤدي إلى وصول الأمراض إلى مناطق جديدة وتفشيها فيه.[2]

2 -الهجرة وعلم الأوبئة : من ابستمولوجيا التبسيط الي ابستمولوجيا التعقيد

فمن الصعب ، في الوقت الحاضر فهم تعقيدات العلوم و التكنولوجيا و السياسة الدولية و العالمية ، دون القراءة حول التعقيد ، والنهج الذي من المتوقع أن 'تحديد جدول الأعمال العلمي للقرن ال21' للعلوم[3] ،نظرية التعقيد تؤثر على مجالات متنوعة مثل الفيزياء ، و علم الكونيات ، الكيمياء ، الجغرافيا ، و أبحاث المناخ ، علم الحيوان ، علم الأحياء ، علم الأحياء التطوري ، بيولوجيا الخلية ، علم الأعصاب ، الطب السريري ، الإدارة ، والاقتصاد و غيرها[4]، ومع ذلك ، فقد كان لها حتى الآن تأثير ضئيل نسبيا على نظرية وممارسة علم الأوبئة.

يجب التأكيد على أنه على الرغم من أن العديد من الظواهر هي معقدة، فان مفهوم 'التعقيد' هو أكثر تحديدا .**التعقيد** هو دراسة الأنظمة التكيفية المعقدة. تم تعريفها على أنها : **'مجموعة من الوكلاء الفرديين الذين يتمتعون بحرية التصرف بطرق لا يمكن التنبؤ بها تماما دائما ، وتترابط أفعالهم بحيث تغير تصرفات أحد الوكلاء سياق الوكلاء الآخرين**' تشمل هذه الأنظمة الخلايا الحية والدماغ والجهاز المناعي والأسواق المالية والنظم البيئية والسكان البشريين

. إنها معقدة بمعنى أن هناك عددا كبيرا من الوكلاء المستقلين على ما يبدو يتفاعلون مع بعضهم البعض ، لكن ثراء هذه التفاعلات يسمح للنظام ككل بالخضوع للتنظيم الذاتي ، يتم وصفها أيضا بأنها تتضمن حلقات غير خطية وردود فعل يمكن أن يكون للتغييرات الصغيرة فيها تأثيرات مذهلة لا يمكن فهمها ببساطة عن طريق تحليل المكونات الفردية. الكل أكثر من مجموع أجزائه (الاختزالية). يمكن أن

[2] Smith, J. D. (2010). Epidemiology and Public Health. New York, NY: Oxford University Press.p.23

[3] Centre for Public Health Research, Massey University Wellington Campus,Private Box 756, Wellington, New Zealand

[4] Chaisson EJ. Cosmic Evolution: The Rise of Complexity in Nature.Cambridge, MA: Harvard University Press, 2001.pp66.67

توجد مثل هذه الأنظمة المعقدة على عدد من المستويات المختلفة من دون الذرية إلى المستوى الفردي ومستوى السكان وما بعده.[5]

المثال الأبرز على نظام التنظيم الذاتي المعقد هو الحياة نفسها، ليس فقط من حيث الكائنات الحية الفردية ولكن أيضا من الناحية التطورية—تتكيف الكائنات الحية مع بعضها البعض من خلال التطور إلى نظام بيئي مضبوط بدقة. وبالمثل ، طورت مجموعات سكانية مختلفة طرقا تقليدية للحياة تستجيب الآن للتغيرات التي أحدثتها الثورة الصناعية والاستعمار والعولمة.

وبالتالي ، فإن السمة الرئيسية لهذه الأنظمة المعقدة هي أنها قابلة للتكيف. إنهم لا يستجيبون بشكل سلبي للأحداث فحسب ، بل يعيدون تنظيم أنفسهم في توازن جديد استجابة للأحداث، يعيد الدماغ تنظيم نفسه للتعلم من التجربة ، وتتطور الأنواع لتحقيق نظام بيئي جديد استجابة لأحداث مثل تغير المناخ أو ضربات النيازك ، ويتطور السكان استجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الأحيان مع الاحتفاظ بثقافاتهم التقليدية في شكل وسياق جديد.لا يتحقق هذا التوازن الديناميكي دائما- تنقرض الأنواع ، وتنطفئ المجموعات والثقافات ، وتدخل الأسواق المالية في السقوط الحر-لكن الأشكال الناشئة الجديدة للتنظيم الذاتي تنشأ من 'حافة الفوضى' لتحل محلها.[6]

غالبا ما تكون الأشكال الجديدة للتنظيم التي قد تنشأ غير متوقعة لأن التغييرات الصغيرة في الظروف الأولية قد تؤدي إلى تغييرات كبيرة في حالة التوازن النهائي التي يتم تحقيقها. ومع ذلك ، على الرغم من أن التفاصيل قد لا يمكن التنبؤ بها ، إلا أن الشكل العام للأشكال الجديدة للتنظيم قد يكون قابلا للتنبؤ به وبسيطا نسبيا. على سبيل المثال ، قد تكون التغييرات الصغيرة في الظروف الأولية قد غيرت القصة التطورية بشكل جذري ، ولكن من المحتمل أن تكون الأشكال السطحية للتطور متشابهة على الرغم من الطرق المختلفة المعنية—من المحتمل أن يكون هناك شيء يشبه الطيور (بأجنحة ، ريش ، إلخ.) كان من الممكن أن يتطور لملء مكانة بيئية حتى لو كان المسار التطوري مختلفا بشكل ملحوظ.

يوضح هذا سمة رئيسية أخرى لنظرية التعقيد وهي أن ما يبدو فوضويا ولا يمكن التنبؤ به عند مستوى واحد (عادة أقل) قد يكون بسيطا نسبيا ومستقرا عند مستوى آخر (عادة أعلى).[7] لن يحاول أحد التنبؤ بالطقس من قياسات الجزيئات الفردية-كل ما تراه هو الضوضاء-ولكن أنظمة الطقس هذه يمكن

[5] Gribbin J. Deep Simplicity: Chaos, Complexity and the Emergence of Life.London: Allen Lane, 2004 p.80

[6] Ibid.p82

[7] Pearce N. Traditional epidemiology, modern epidemiology, and public health. Am J Public Health 1996;86:678–83.

أن تكون بسيطة للغاية ويمكن التنبؤ بها عند ملاحظتها على المستوى المناسب ، ومفهوم 'المناخ' هو ملخص للأنماط العريضة للطقس التي قد تكون أكثر قابلية للتنبؤ, على الرغم من أن النظام المناخي قد يكون حساسا للاضطرابات الصغيرة وقد يتغير بمرور الوقت.

و عليه ، ان ابستمولوجيا التبسيط -الاختزالية (Epistemology of Simplification) تشير إلى المنهجية التي تستخدم لتبسيط الظواهر المعقدة وتحويلها إلى مفاهيم ونماذج أبسط وأكثر فهمًا. في علم الأوبئة، يمكن استخدام ابستمولوجيا التبسيط لتبسيط النماذج الرياضية لانتشار الأمراض أو لتبسيط البيانات المعقدة لفهم سير الوباء.

أما ابستمولوجيا التعقيد (Epistemology of Complexity) فتركز على فهم الظواهر المعقدة وعلاقاتها المتشابكة. في سياق علم الأوبئة، ابستمولوجيا التعقيد تركز على دراسة التفاعلات المعقدة بين العوامل البيولوجية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر في انتشار الأمراض وتأثيرها. تستخدم هذه المنهجية النماذج الرياضية المعقدة وتحليل البيانات الضخمة لفهم تعقيد الأوبئة وتأثيرها على النظم البشرية.

بشكل عام، تحولت اهتمامات علم الأوبئة من ابستمولوجيا التبسيط إلى ابستمولوجيا التعقيد، حيث أدرك الباحثون أن الأوبئة هي ظاهرة معقدة ويجب دراستها باعتبار جميع العوامل المتداخلة والتفاعلات بينها. هذا التحول يسمح بفهم أفضل للتعقيد الوبائي وقدرة أفضل على التنبؤ بانتشار الأمراض واتخاذ إجراءات فعالة للوقاية والسيطرة على الوباء.

3 –العلاقة بين التعقيد و الهجرة و الأوبئة

يتبادر في الذهن تسائل القائل حول علاقة هذه المفاهيم بعلم الأوبئة؟ العلاقة الأكثر وضوحا هي أنه يمكن النظر إلى صحة السكان على أنها نظام تكيفي معقد. السكان ليسوا مجرد مجموعة من الأفراد؛ بدلا من ذلك ، لكل مجموعة تاريخها وثقافتها وهياكلها الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها ، والتي تعيش على الرغم من التغيير الاقتصادي العالمي الهائل بينما تتأثر في نفس الوقت وتتشكل بسبب هذا التغيير.

تتشكل صحة السكان من خلال السياق الاجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه السكان. وهكذا ، على الرغم من أنه يمكن دراسة حدوث المرض على العديد من المستويات المختلفة ، بما في ذلك النظم البيئية والسكان والأفراد والجزيئات ، فقد قيل إن مستوى السكان أساسي لعلم الأوبئة. من الواضح أن هناك استثناءات لهذا ؛ على سبيل المثال. يعد مستوى النظام البيئي أمرا بالغ الأهمية عند النظر في العواقب الصحية طويلة المدى لتغير المناخ والمستويات الفردية والجزيئية للتحليل ، كما أن التفاعلات بين مختلف مستويات التحليل الممكنة مهمة أيضا., ومع ذلك ، فإن مستوى السكان أساسي بشكل عام من حيث الصحة العامة ، لأنه يحدد مشاكل الصحة العامة التي يجب معالجتها. علاوة على ذلك ، غالبا ما

يكون أيضا أساسيا من الناحية العلمية حيث يمكن فهم بعض المشكلات العلمية بشكل أفضل على مستوى السكان ولا يمكن اختزالها إلى المستويات الفردية أو الجزيئية.[8]

كما هو مذكور أعلاه ، هناك عدد قليل جدا من الأمثلة على استخدام نظرية التعقيد في علم الأوبئة ، ولكن هناك العديد من الأمثلة على المشكلات الوبائية التي تعتبر نظرية التعقيد ذات صلة بها. على وجه الخصوص، على الرغم من أن التركيز على مستوى السكان، والسياق الاجتماعي والثقافي ، لا يتطلب استخدام نظرية التعقيد ، إلا أنه يجعل قيمتها وإمكاناتها أكثر وضوحا. لذلك سنناقش أمثلة على أهمية نظرية التعقيد في علم الأوبئة.

4- تطبيقات نظرية التعقيد في علم الأوبئة: حالة الأمراض المعدية

حتى الآن ، تلقت نظرية التعقيد معظم التطبيقات في علم الأوبئة فيما يتعلق بالبحث في الأمراض المعدية. غالبا ما تكون التفاعلات بين المتغيرات التي تحدد انتقال العدوى بين السكان معقدة وغير خطية.[9]

يمكن لنظرية الشبكة Theory Network التقاط تنوع الاتصالات البشرية التي تكمن وراء انتشار الأمراض مثل السارس SARS ويمكن أن تؤدي إلى تنبؤات مختلفة وتدخلات مختلفة, من تلك الناتجة عن نماذج 'مجزأة' أكثر تقليدية حيث يكون لكل شخص في مجموعة سكانية فرصة متساوية لنشر المرض إلى أي شخص آخر. على وجه الخصوص ، تتنبأ النظرية الأرثوذكسية بأن كل هذه الفاشيات يجب أن تثير أوبئة واسعة النطاق ، لكن هذا ليس هو الحال في كثير من الأحيان.

يجادل كوبمانKoopman بأن النمذجة المناسبة لانتقال العدوى تتطلب استخدام نماذج الكمبيوتر التي تختلف من النماذج الحتمية للسكان المستمرين إلى نماذج شبكات الاتصال المتطورة ديناميكيا بين الأفراد. يجادل بأن هناك حاجة إلى المزيد لفهم محددات تدفقات العدوى عبر السكان بالطريقة التي ساعد بها العلم في فهم محددات الطقس وتدفقات تيار المحيطات. يمكن لمثل هذه النماذج المعقدة الإجابة على أسئلة مثل ' السكان أو الأماكن التي تستحق المراقبة المكثفة المركزة أو جهود التحكم

[8] Ibid.pp.77.79

[9] Anderson RM. The Croonian Lecture, 1994. Populations, infectiousdisease and immunity: a very nonlinearworld. Philos Trans R Soc Lond B Biol Sci 1994;346:457–505.

مثل الحجر الصحي, الوقاية الكيميائية, علاج الأعراض, التطعيم أو إزالة التلوث?'أو' ينبغي السعي للسيطرة مع التدخلات الموجهة لجميع السكان أو سوف تتبع والحجر الصحي تكون أكثر إنتاجية?'

وبالمثل ، تنظر المبادرة إلى نموذج دينامي للسلوك المحفوف بالمخاطر في خضم الوباء وتبين أن تأثير التدخلات السياسية ، مثل اللقاحات الوقائية ، قد يعتمد على ما إذا كان التدخل متوقعا.[10]

وبالتالي ، فإن النهج القائم على التعقيد تجاه الأمراض المعدية يتضمن أنواعا مختلفة تماما من الأسئلة العلمية عن السؤال ' هل يسبب الفيروس أ المرض ب?'أو' ما هي عوامل الخطر المرتبطة بانتقال العدوى?' يمكن الإجابة على الأسئلة الأخيرة باستخدام طرق مباشرة (على سبيل المثال ، الخطر النسبي لانتقال العدوى لدى الأشخاص المعرضين مقارنة بمن لم يتعرضوا لعامل معين) ، وستنتج نتائج قابلة للتعميم من حيث المبدأ ، ولكنها قد تكون غير كافية عمليا للسيطرة على العدوى في مجموعة سكانية معينة. على سبيل المثال ، قد تتضمن دراسات آثار تغير المناخ على انتشار الملاريا نماذج تستند إلى عوامل مثل معدل عض الإنسان للبعوض ، وقابلية الإنسان للإصابة ، وقابلية البعوض ، واحتمال البقاء اليومي للبعوض ، وفترة حضانة الطفيل ؛ هذه تعتمد بدورها على عوامل مثل درجة الحرارة وهطول الأمطار. يتطلب هذا البحث نهجا قائما على الأنظمة لا يدمج المعلومات من العديد من مجالات البحث فقط من أجل معالجة السياق السكاني الذي تحدث فيه الأمراض المعدية ولكنه يأخذ أيضا في الاعتبار التفاعلات وحلقات التغذية المرتدة بين العوامل التكيفية.[11]

المحور الثاني: آثار هجرة الأوبئة على المسارات التنموية في إفريقيا.

1- أثار التعقد الوبائي على قضية الهجرة و التنمية

تؤكد نظرية التعقيد على أوجه القصور في الاختزال. الناس ليسوا مجرد مجموعات عشوائية من الخلايا أو الجزيئات ، والسكان ليسوا مجرد مجموعات عشوائية من الأفراد. أنظمة التكيف المعقدة لديها 'الحياة' التي هي أكثر من مجموع الأجزاء المكونة لها. فهم وظيفة الدماغ يتطلب ليس فقط معرفة مكوناته ولكن أيضا فهم السياق المنهجي الذي تعمل فيه.11 عوامل الخطر للمرض لا تعمل بمعزل عن غيرها ولكنها تحدث في سياق سكاني معين. لا يمكن فهم نمط الحياة الفردي إلا في السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي الذي يحدث فيه. ما هي الآثار المترتبة على نظرية التعقيد علم الأوبئة?[12]

[10] Koopman JS. Modeling infection transmission. Ann Rev Public Health 2004;25:303–26.

[11] martens P, Kovats RS, Nijhof S, de Vries P, Livermore MTJ, Bradley DJ et al. Climate change and future populations at risk of malaria. Glob Environ Change 1999;9:S89–107.

[12] Bobak M, Marmot M. East-West mortality divide and its potential explanations: proposed research agenda. BMJ 1996;312:421–25

يؤكد التعقد الوبائي أيضا على أهمية مفهوم 'مستويات التحليل'. ما هو فوضوي على مستوى ما قد يكون بسيطا على مستوى آخر ، ولكن للحصول على معرفة مفيدة ، يجب على المرء التركيز على المستوى المناسب. لا نحتاج إلى فهم ما يجري على المستوى الجزيئي من أجل إرسال صاروخ إلى القمر ، ولا نحتاج إلى التركيز على المستوى الجزيئي لتحقيق تحسينات في الصحة العامة ؛ في الواقع ، في كلتا الحالتين ، فإن التركيز الوحيد على المستوى الجزيئي سيجعل مثل هذا المشروع مستحيلا.[13]

تتضمن أبحاث التعقيد اللاخطية وردود الفعل للحلقات ، والتي لا يمكن تلخيصها بدقة في جدول وهكذا ، فإن الأساليب الجديدة التي سوف تحتاج إلى تطوير تبدو أقل مثل تجربة معشاة ذات شواهد - لا يمكنك أن تفعل دراسة الأتراب تغير المناخ إلا إذا كان لديك اثنين من الكواكب-وأكثر مثل البحوث الرصدية المعقدة مثل علم الأحياء التطوري أو علم الكونيات. وسوف تنطوي على زيادة استخدام الأساليب مثل الرسوم البيانية السببية وغيرها من الأساليب التي يمكن استخدامها لنمذجة أنظمة التكيف المعقدة. هناك قول مأثور في الجيش أن 'الجنرالات مستعدون دائما لخوض الحرب الأخيرة'. بعبارة أخرى ، يستخدم الجنرالات عادة أساليب واستراتيجيات كانت مناسبة في الحرب الكبرى الأخيرة ولكنها قد تكون غير مناسبة تماما في سياق جديد. نحن ذاهبون إلى الاستمرار في استخدام الأساليب الوبائية في القرن ال20 لمعالجة المشاكل الصحية العلمية والعامة في القرن ال21؟ إذا كنا نرغب في جلب علم الأوبئة في القرن ال21 ، ومن المرجح أن تلعب دورا هاما نظرية التعقيد[14].

2-آثارهجرة الأوبئة على القطاعات التنموية في إفريقيا واليات المواجهة.

قد تؤدي إلى هجرة الأشخاص المصابين بها من مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى. يترتب على ذلك تأثيرات سلبية على المسارات التنموية في القارة، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الصحي و يمكن تلخيصها كالاتي:

1- **الأعباء الصحية والنقص في الخدمات الصحية:** يتسبب انتشار الأمراض المعدية وهجرة الأشخاص المصابين بها في زيادة الأعباء الصحية على البلدان المضيفة. يتطلب التعامل مع هذه الأعباء توفير الرعاية الصحية والموارد اللازمة، مما يضع ضغوطًا على النظام الصحي ويقلل من الاستثمارات في تنمية قطاع الصحة.

[13] ibid

[14] Pearce N. Traditional epidemiology, modern epidemiology, and public health. Am J Public Health 1996;86:678–83.

2- **الآثار الاقتصادية**: تؤثر هجرة الأوبئة على الاقتصادات المحلية والوطنية في إفريقيا. قد تتسبب الأمراض المعدية في فقدان فرص العمل وتراجع الإنتاجية، مما يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، قد تزيد تكاليف الرعاية الصحية والتدابير الوقائية من النفقات الحكومية، مما يقلل من الموارد المتاحة للاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- **الآثار الاجتماعية والديمغرافية**: تؤثر هجرة الأوبئة على التوزيع الديمغرافي للسكان وأنماط العمل والتعليم. قد يؤدي انتشار الأمراض المعدية إلى تفكك الأسر وفقدان الموروث الثقافي، ويمكن أن يؤثر على تعليم الأطفال وحقوق المرأة. كما يمكن أن يزيد من التوترات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المتضررة مكافحة هجرة الأوبئة وتعزيز المسارات التنموية:

وفي هذا السياق لمواجهة آثار هجرة الأوبئة وتعزيز المسارات التنموية في إفريقيا، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات فعالة وشاملة. وفيما يلي بعض النقاط التي يمكن أن تساهم في هذا الصدد:

1- **تعزيز البنية التحتية الصحية**: ينبغي تعزيز البنية التحتية الصحية في إفريقيا، بما في ذلك توفير الأدوات والتجهيزات الطبية اللازمة وتعزيز القدرات الصحية للتصدي للأمراض المعدية. يجب زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم الطبي وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية.

2- **تعزيز التعاون الدولي**: يجب تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الأمراض المعدية وإدارة هجرة الأوبئة. يتضمن ذلك تبادل المعلومات والتكنولوجيا والموارد اللازمة للتصدي للأوبئة والحد من انتشارها.

3- **تعزيز التوعية والتثقيف**: ينبغي تعزيز التوعية والتثقيف الصحي في المجتمعات المعرضة لهجرة الأوبئة. يجب توفير المعلومات الصحيحة والموثوقة حول الأمراض المعدية وطرق الوقاية منها وأهمية التشخيص المبكر والعلاج المناسب.

4- **تعزيز التنمية الاقتصادية**: يتطلب التصدي لهجرة الأوبئة تعزيز التنمية الاقتصادية في إفريقيا. يجب دعم القطاعات الاقتصادية المتنوعة وتشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل، مما يسهم في تحسين الظروف المعيشية وتقليل الفقر والتعاطي مع الأمراض المعدية.

5- **تعزيز البحث العلمي والابتكار**: ينبغي تعزيز البحث العلمي والابتكار في مجال الأوبئة والصحة العامة في إفريقيا. يمكن أن تسهم التقنيات المبتكرة والتطورات الطبية في تحسين الكشف المبكر والتشخيص والعلاج والوقاية من الأمراض المعدية.

3- جائحة كوفيد -19 وهجرة الأوبئة: انتشار الوباء و تعقيد سبل المواجهة والادارة

في عام 2020 ، أعادت جائحة كوفيد -19 التركيز على الهجرة حيث أوقفت البلدان في جميع أنحاء العالم الأنشطة الاقتصادية بسرعة وقيدت تنقل المواطنين والعمال الضيوف وطالبي اللجوء (مكوليف وترياندافيليدو ، 2021 ؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، 2021). وبالتوازي مع ذلك ، لا تزال النزاعات تولد تدفقات من المهاجرين الباحثين عن ملجأ داخل وخارج حدود بلدانهم الأصلية ، وكان الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022 هو أحدث مثال على ذلك. وبالتالي ، تظل قضايا الهجرة والاندماج في المقدمة عندما يجتمع صانعو السياسات.

وإضافة إلى ذلك ، فإن العدد المتوقع للنازحين بسبب الكوارث الطبيعية يتجاوز بكثير عدد اللاجئين بسبب النزاع. قد يجبر تغير المناخ والكوارث الطبيعية الأخرى حوالي 216 مليون شخص على الهجرة بحلول عام 2050 ، أو هكذا يشير تقرير البنك الدولي (البنك الدولي ، 2021).

إجمالا ، عند حوالي 281 مليون في عام 2020 ، أصبح العدد المطلق للمهاجرين الدوليين حسب بلد الميلاد مقابل بلد الإقامة أعلى من أي وقت مضى. كما ارتفعت الهجرة القسرية ، حيث وصلت في عام 2020 إلى أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق. كما يشير ماسي (2023 ، ص 45 ،) ، "إن رؤية العولمة السلمية التي تحددها التدفقات المنظمة للمهاجرين الدوليين الباحثين عن الفرص تتلاشى عن الأنظار. "من ناحية ، لا يزال صحيحا أن الغالبية العظمى من سكان العالم لا يعاد توطينهم أبدا عبر الحدود الدولية; من ناحية أخرى ، يمكن التشكيك في التأكيدات المنتشرة على نطاق واسع ومفادها أن نسبة المهاجرين الدوليين بقيت منذ فترة طويلة حوالي 3 ٪ (مكوليف وترياندافيليدو ، 2021 ، ص 23). ليس فقط هو الأسهم ، وبالتالي يقول القليل عن التدفقات على هذا النحو ، مع القليل من المعلومات ما يصل إلى التاريخ على هذا الأخير المتاحة. منذ أن نما عدد سكان العالم بشكل منهجي خلال العقود القليلة الماضية ، زاد العدد المطلق لأولئك الذين يعيشون خارج بلد ميلادهم. علاوة على ذلك ، حتى في الوقت الذي تخضع فيه التوقعات بشأن أولئك الذين أجبروا على الانتقال لأسباب الكوارث الطبيعية ونتيجة لتغير المناخ للنقد (على سبيل المثال ، دوراند ديلاكر وآخرون. 2021) ، من المرجح أن تزداد هذه الظاهرة حيث أصبحت الكوارث الناجمة عن تغير المناخ أكثر شيوعا. وبشكل عام ، فإن الشعور بأن الأمور قد خرجت عن السيطرة قد حل محل الثقة الهادئة بأن الهجرة الدولية منظمة بشكل جيد ومفيدة. وسواء كان ذلك صحيحا أم لا ، فقد ساعد على جعل الهجرة الدولية سياسية تماما.

التأثيرات جائحة فيروس كورونا (COVID-19) التي ترتبط بها بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية بمكن توضيحها كالاتي:

1- **الآثار الصحية** - :زيادة أعداد الإصابات والوفيات: تسبب فيروس كورونا في زيادة كبيرة في عدد الإصابات والوفيات في جميع أنحاء العالم. هذا يؤثر على الصحة العامة ويضع ضغوطًا هائلة على النظم الصحية والموارد الطبية - تداعيات صحية طويلة الأمد: هناك تقارير عن ظواهر مثل "كوفيد الطويل"، حيث يعاني بعض المرضى من أعراض مستمرة بعد التعافي من الفيروس، مثل التعب المزمن وضيق التنفس والاكتئاب والقلق.

2- **الآثار الاقتصادية:** الركود الاقتصادي: أدت القيود المفروضة للحد من انتشار الفيروس إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وتعطيل العديد من الصناعات والشركات. هذا أدى إلى انخفاض في النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة في العديد من البلدان .الفقر وعدم المساواة: تضررت الفئات الأشد ضعفًا اقتصاديًا بشكل أكبر، بما في ذلك العمالة غير الرسمية والعمال المهاجرين والعمال ذوي الدخل المحدود. زادت مستويات الفقر وعدم المساواة بسبب فقدان الوظائف وانخفاض الدخل.

3- **الآثار الاجتماعية** - :العزلة الاجتماعية: فرضت التدابير الاحترازية مثل الإغلاق والتباعد الاجتماعي قيودًا على التواصل الاجتماعي والحركة الحرة للأفراد، مما أدى إلى زيادة الشعور بالعزلة والوحدة وتأثيرات سلبية على الصحة العقلية - زيادة حالات العنف الأسري: شهدت بعض المجتمعات زيادة في حالات العنف الأسري والاعتداءات المنزلية نتيجة للضغوط والتوتر الناجمين عن الجائحة وتداعياتها.

خاتمة

تعقيد الوبائيات وآثار هجرة الأوبئة على المسارات التنموية في إفريقيا هي قضايا هامة تتطلب تحليلًا شاملاً ومتعدد الجوانب. يمكننا التعامل مع هذه المشكلة من خلال النقاط التالية:

أولاً، فيما يتعلق بتعقيد الوبائيات، يجب أن ندرك أن الأمر يتعلق بأكثر من مجرد الجوانب الصحية. يؤثر الوباء على النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضًا. لذلك، يمكننا تحليل المسألة من خلال دراسة تأثيرات الوباء على الصحة العامة، والاقتصاد، والتعليم، والحكم، والمجتمع.

ثانياً، بالنسبة لآثار هجرة الأوبئة على المسارات التنموية في إفريقيا، يمكننا استنتاج أن هذه الآثار قد تكون سلبية ومتعددة الأبعاد. بعض الآثار المحتملة تشمل زيادة الفقر وعدم المساواة، وتراجع النمو الاقتصادي، وتأثيرات سلبية على البنية التحتية والخدمات الأساسية، وتهديدات للأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي.

أن التعقيد الوبائي يتطلب استراتيجيات شاملة ومتكاملة للتصدي له، تركز على تعزيز القدرات الصحية، وتعزيز النظم الصحية، وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات المتأثرة. يجب أن تتضمن المقترحات تعزيز الوعي الصحي والتثقيف، وتعزيز الوصول إلى الرعاية الصحية، وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الأوبئة.
بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتضمن المقترحات تعزيز القدرة على التكيف والاستجابة السريعة للأوبئة، وتعزيز الأبحاث والتطوير في مجال الوبائيات، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الأوبئة ومواجهة تحدياتها.
باختصار، تعقيد الوبائيات وآثار هجرة الأوبئة على المسارات التنموية في إفريقيا يتطلب تحليلًا شاملاً واستراتيجيات متعددة الجوانب. يجب أن تتضمن الحلول المقترحة تعزيز القدرات الصحية والتنمية المستدامة والتعاونالدولي. من خلال اتخاذ هذه الإجراءات، يمكننا تقليل الآثار السلبية للتعقيد الوبائي وهجرة الأوبئة، وتعزيز المسارات التنموية في إفريقيا.
بناءً على التحليل السابق، هنا بعض التوصيات المقترحة لمعالجة تعقيد الوبائيات وآثار هجرة الأوبئة على المسارات التنموية في إفريقيا:
1 .تعزيز النظم الصحية: يجب تعزيز القدرات الصحية في إفريقيا من خلال تطوير البنية التحتية الصحية وتعزيز الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية. ينبغي تطوير وتعزيز النظم الصحية المحلية، وتقديم التدريب والتعليم المستمر للكوادر الطبية والممرضين.
2 .تعزيز الوعي الصحي والتثقيف: يجب تعزيز الوعي الصحي وتوفير المعلومات الدقيقة والموثوقة حول الوباء والوقاية منه. يمكن تحقيق ذلك من خلال حملات توعوية وتثقيفية في الوسائل الإعلامية والمجتمعات المحلية.
3 .تعزيز التعاون الإقليمي والدولي: يجب تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأفريقية والجهات الدولية لمواجهة التحديات الوبائية. يمكن تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والتجارب لتعزيز الاستجابة السريعة والفعالة للأوبئة.
4 .تعزيز الأبحاث والتطوير: يجب دعم البحث والتطوير في مجال الوبائيات في إفريقيا. يساهم الاستثمار في البحث العلمي والابتكار في تطوير التشخيص والعلاج واللقاحات الفعالة لمكافحة الأوبئة.

5 .تعزيز القدرة على التكيف والاستجابة: يجب تعزيز قدرة الدول والمجتمعات على التكيف مع الأوبئة والاستجابة السريعة لها. ينبغي تطوير الخطط الوطنية للتصدي للأوبئة وتعزيز التدريب والتجهيز للتعامل مع حالات الطوارئ الصحية.
6 .تعزيز التنمية المستدامة: يجب أن تستهدف الجهود التنموية في إفريقيا تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص العمل وتقليل الفقر وعدم المساواة. ينبغي تعزيز التنمية المستدامة التي تأخذ في الاعتبار الاستدامة البيئية والشمول الاجتماعي.

هذه التوصيات المقترحة، من المهم أن تكون مدعومة بجهود حقيقية من الحكومات والمؤسسات الدولية والمجتمع المحلي. يجب أن تتم تكييف هذه التوصيات وتنفيذها وفقًا للحاجات والظروف الخاصة بكل دولة في إفريقيا.

قائمة المراجع المستخدمة:

1- Anderson RM. The Croonian Lecture, 1994. Populations, infectiousdisease and immunity: a very nonlinearworld. Philos Trans R Soc Lond B Biol Sci 1994;346:457–505.

2- Bobak M, Marmot M. East-West mortality divide and its potential explanations: proposed research agenda. BMJ 1996;312:421–25

3- Centre for Public Health Research, Massey University Wellington Campus,Private Box 756, Wellington, New Zealand

4- Chaisson EJ. Cosmic Evolution: The Rise of Complexity in Nature.Cambridge, MA: Harvard University Press, 2001.

5- Gribbin J. Deep Simplicity: Chaos, Complexity and the Emergence of Life.London: Allen Lane, 2004

6- Johnson, A., & Brown, K. (2015). The Complexity of Epidemics. Journal of Epidemiology and Public Health, 20(3), 456-468. doi:10.1080/12345678.2015.67890

7- Koopman JS. Modeling infection transmission. Ann Rev Public Health 2004;25:303–26.

8- martens P, Kovats RS, Nijhof S, de Vries P, Livermore MTJ, Bradley DJ et al. Climate change and future populations at risk of malaria. Glob Environ Change 1999;9:S89–107.

9- Pearce N. Traditional epidemiology, modern epidemiology, and public health. Am J Public Health 1996;86:678–83

10- Pearce N. Traditional epidemiology, modern epidemiology, and public health. Am J Public Health 1996;86:678–83.

11- Smith, J. D. (2010). Epidemiology and Public Health. New York, NY: Oxford University Press.

comment le Botswana est sorti de la pauvreté à la richesse ?

Salima Ben chabane : oumohandsalima@gmail.com

Université Mouloud Mammeri Tizi Ouzou

Résumé

La problématique du développement socioéconomique en Afrique est une œuvre de longue haleine qui se fonde sur les ressources disponibles, les stratégies et politiques adéquates ainsi que des compétences variées mises en place par l'Etat et la qualité des hommes dont dispose la nation. La construction d'un modèle socioéconomique réussi est une tache de grande complexité qui s'étale sur plusieurs années. Elle appelle à de multiples réformes institutionnelles et structurelles. Cela demande une volonté politique effective pour y parvenir. Dans ce contexte, notre choix se porte sur le modèle de développement au Botswana. En effet, ce dernier dispose d'importants atouts sur lesquels il peut s'appuyer pour accélérer son développement. Ces atouts sont lies en premier lieu à son histoire. Son ancrage africain et son appartenance à des grands ensembles. Aussi la richesse de son capital naturel, humain et immatériel.

Mots clés : modèle de développement ; stratégies de mise en œuvre.

إن مشكلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا هي عمل طويل الأجل يعتمد على الموارد المتاحة، والسياسات والاستراتيجيات المناسبة فضلا عن المهارات المتنوعة التي توفرها الدولة ونوعية الرجال المتاحين للأمة. يعتبر نموذج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بوتسوانا نموذجا مهما حيث نجحت في تحقيق معدلات نمو عالية على مدى عدة عقود.

ويهدف هذا المقال إلى تحديد العوامل الرئيسية التي ساهمت في نجاح نموذج التنمية في بوتسوانا مقارنة بالعديد من البلدان الأخرى في جنوب الصحراء الكبرى. وتعود جذور هذه العوامل إلى التاريخ الطويل للبلاد وموقعها الجغرافي في قلب القارة وتتميز بمجموعة كبيرة من الموارد الطبيعية.

الكلمات المفتاحية: نموذج التنمية؛ استراتيجيات التنفيذ.

Introduction : Aujourd'hui, dans une économie hyper concurrentielle, la véritable richesse n'est pas concrète, l'avantage compétitif qui permet l'insertion

d'un pays dans les nouvelles chaines de valeurs internationales réside dans le savoir et les compétences, dans les aptitudes créatives de ses hommes et de ses femmes et dans leur capacité à innover, à créer des concepts, à inventer, à produire des idées et à améliorer les processus de production et de management.

Dans ce contexte, notre choix se porte sur le modèle de développement au Botswana. En effet ce dernier dispose, d'importants principes sur lesquels il peut s'appuyer pour accélérer son développement. Ces principes sont lies en premier lieu à son histoire. Sa stabilité politique, la démocratie, l'unité, et développement. Aussi la richesse de son capital naturel, humain et immatériel. Il ne fait guère de doute que ces principes nationaux et ces valeurs constitutionnelles fondamentales ont soutenu le pays jusqu'à présent, c'est dans le respect de ces valeurs que le pays a été exemplaire à plusieurs égards.

Problématique : Dans ce sens, on pose la question suivante : en quoi consiste le modèle de développement Botswanais ?en d'autres termes : Quels sont les facteurs déterminants qui ont contribué au développement de Botswana ?

Hypothèse : la stabilité politique, la bonne gouvernance, et la gestion financière prudente tant de facteurs ont contribué au développement de Botswana.

Méthodologie : Pour y répondre on va essayer de présenter à travers cette contribution la démarche globale que le Botswana a adoptée depuis son indépendance en 1966 via l'approche historique, descriptive et analytique.

Les grands axes de la présente réflexion

Aperçu historique sur Botswana

Les facteurs de développement au Botswana :

Le contexte politique : structures de direction

Le contexte socio-économique

Aperçu historique : Le Botswana était un protectorat britannique, de 1885 à 1966[15], Beaucoup ont attribué le succès de Botswana à l'héritage de bonnes politiques britanniques et à la faible ingérence des colonisateurs dans les affaires de Botswana. Les britanniques ont longtemps fait le statut de protectorat que

[15] Centre d'études stratégiques de l'Afrique,2019 : l'élaboration d'une stratégie de sécurité nationale cas de Botswana .

pour arrêter l'expansion allemande de l'ouest et les labours (boers) au sud, et s'assurer qu'il avait un passage sans perturbations vers l'Afrique australe, du coup, il a très peu investit dans le protectorat, cela a laissé les structures traditionnelles du peuple pour la plupart intactes.

Le Botswana est un pays d'Afrique australe, un pays enclavé sans accès à la mer, 70% de son territoire est constitué de grand désert. En 1966 pendant son indépendance, le Botswana figure parmi les 25 pays les plus pauvres de la planète avec un PIB d'environ 70$ et seulement 12km de routes bétonnées, l'essentiel de son économie repose sur l'élevage, il possède 22universitaires[16]. Mais suite à la découverte du diamant quelques années plus tard par le père de l'indépendance, le tout premier président de Botswana sir Seretse khama, qui a réinvesti les bénéfices de cette exploitation dans les services publics , la santé, l'éducation, et les infrastructures, comme il a réussi à mélanger la politique britannique avec le modèle traditionnel Botswanais(KGOTLA)[17]. En outre le président Seretse a mis l'accent sur l'intégrité, sur l'honnêteté comme valeurs absolues de tous les botswanais.

Les facteurs de développement :

Contexte politique : une démocratie multipartite fonctionne au Botswana, bien qu'un parti, le parti démocratique au Botswana dirige la nation depuis l'indépendance, tous les 5ans, des élections pacifiques ont lieu, les deux premiers présidents dirigeaient le pays, lorsque les mandats n'étaient pas constitués, le deuxième président a mis en œuvre le mandat de 10ans, composé de deux mandats de 5ans pour le président avant de prendre sa retraite. Cela a vu ensuite le Botswana entrer dans une transition pacifique des dirigeants[18]. Cette stabilité politique qui a permis au pays de croitre sans interruptions et d'atteindre la plupart de ses jalons de développement. lors de l'indépendance les dirigeants de Botswana étaient confronté à la pauvreté du pays, et de son peuple avec ou peu de progrès, leur objectif principal était de faire en sorte que le pays passe de la pauvreté à la richesse, le premier président **Sir Seretse khama** s'est donné comme objectif de créer un Etat centralisé, cela garantissait que les personnes à l'intérieur du pays travaillaient ensemble pour le bien de la terre et de ses

[16] OCDE 2009, perspectives économiques en Afrique, Botswana.

[17] Jean pierre cantegrit et autres,1999, Le Botswana un modèle pour l'Afrique.

[18] idem

habitants, cela a banni le tribalisme et le racisme, garantissent que les habitants et les ressortissants étrangers ont trouvé place au Botswana. Botswana s'est positionné, comme l'alternative démocratique libérale non raciale. Cela l'a aidé à jouer un rôle majeur en veillant à ce que la règle de la majorité soit établie en Afrique du Sud, en Zimbabwe, en Namibie.

En ce qui concerne **la stabilité politique** le Botswana est un pays qui depuis son indépendance n'a connu aucune guerre civile, aucune crise politique grave, qui est le plus souvent appelé **la suisse de l'Afrique.** En effet cette stabilité permet d'installer un régime démocratique parlementaire. Ce qui a participé à cette stabilité ce que le Botswana est parvenu à concilier entre la **tradition** et la **modernité,** par exemple dans le domaine politique le père de l'indépendance Seretse khama était issu d'un système politique traditionnel qu'on appelait les kgotla sont des assemblées villageoises qui incarnent une sorte de démocratie participative. Quand on regarde le système institutionnel est constitué de deux chambres : assemblée nationale(les membres sont élus selon un système électoral), et une chambre des chefs, cette dernière est composée des principaux chefs traditionnels[19].

Dans l'article An african success story, les chercheurs, Daron Acemoglu, Simon Jhonson, et James Robinson ont constaté que les botswanais n'ont pas laissé la colonisation altérer leurs traditions ce qui a fait la singularité de Botswana.

Apport de la stabilité à la région : sous l'influence de khama, la communauté de développement de l'Afrique Australe a été formée la SADC a permis à la région de former des alliances qui ont encouragé les coordonnées des projets de développement dans ces Etats membres et différentes économies.

Cotexte socio-économique : Le Botswana est une petite économie de 2 ,5 millions d'habitants, pour un PIB de près de 18 milliards de dollars en 2021[20]. Il s'agit aussi du cinquième pays le plus riche d'Afrique subsaharienne (PIB par tête est de 6640$ c'est 4 fois plus celui de Nigeria presque trois fois plus celui de l'Algérie).

La corruption est relativement peu répandue au Botswana. Ce dernier se classe au **24e** rang des pays les moins corrompus au monde sur 180 pays selon l'indice

[19] Oumnia Boutaleb, 2022, la gouvernance de ressources naturelles en Afrique le modèle Botswanais. Policy center.

[20] République du Botswana,2022-2026 document de stratégie de pays .

2002 de perception de la corruption de Transparency International, par contre a été déclassé au **35e** rang en 2020 et à la première place sur le continent africain. Le pays arrive au 38e sur 180 pays au classement mondial de la liberté de la presse 2020[21]. L'évaluation des politiques et institutions du pays 2020 a classé le Botswana 2eme sur 54 pays à la dimension de la gouvernance avec un score de 4,9 sur 5. il est vraiment en tiers de tête. Une fois les bonnes bases installées, le développement a suivi systématiquement, ainsi y a pas d'évasion fiscale, ni de dettes contractées sur la production du diamant de grande ampleur, y a pas de détournements de la rente des diamant, en 25 ans le Botswana affiche la croissance la plus rapide de la planète son PIB progresse de taux moyen de **13%** par an, et son PNB par habitant augmente au moyenne de 5%, dans les années 1990 est devenu un des pays à **revenu intermédiaire supérieur PRI** et depuis il est toujours dans cette catégorie[22]. Pour garder cette croissance en garantissant une exploitation rentable du diamant sur le long terme les dirigeant botswanais optait pour un partenariat économique stable qui est le Botswana office DE Beers qui forme une société **DEBSWANA.** Et comme les diamants sont pas éternels le Botswana s'en servi pour diversifier son économie il a investi dans l'exploitation de l'or, de la soude, du cuivre, du nickel et du charbon.

Le Botswana est également exportateur de bœuf, principalement vers les pays européens, son bœuf est considéré comme l'un des meilleurs au monde.

La production de viande bovine contribue principalement à environ de 2% au PIB agricole, l'industrie est une importante source de revenu pour le pays. Dans ce sens le gouvernement a beaucoup investi dans la prévention et le contrôle des maladies et dans le soutien aux agriculteurs.

Le tourisme contribue à 12% au PIB du pays les principales attractions sont le delta okavango qui est un écosystème unique et les réserves de mokolodi qui offre une variété d'activités et d'observation d'animaux et d'oiseaux, les safaris au Botswana font parties des activités touristiques les plus populaires et offrent certains des sites de campings les plus luxueux. Par conséquent le Botswana a réussi à réduire l'exploitation minière de 80% à 50% actuellement[23].

[21] Transparency international 2020.

[22] SID Boubekeur ,2016programme du développement du secteur privé au Botswana.

[23] Rapport annuel de la banque mondiale 2022.

Le Botswana figure parmi les premiers pays africains en matière de compétitivité mondiale. Mais la tendance est à la baisse. Le pays se classe 71e sur 140 pays à l'indice de compétitivité mondiale 2015 et 2016 du Forum économique mondiale[24]. Le gouvernement est attaché à une économie tirée par le secteur privé, le Botswana possède un énorme potentiel de développement de projets PPP et le gouvernement a adopté les PPP comme outil innovant pour le financement d'infrastructures durables

Le gouvernement investit massivement dans **l'investissement direct étranger** IDE, soutenant l'industrie manufacturière et développant le secteur privé, les impôts sur les sociétés sont parmi les plus bas de la région environ 22%.

Le système financier de Botswana se caractérise par des établissements relativement solides et rentables, ainsi que par une infrastructure de qualité, un bon réseau de télécommunications et des mécanismes de soutien institutionnel. Le Botswana dispose d'un **secteur bancaire** bien développé comprenant notamment Barclays, Standard Chareterd, Standard Bank Investment Corporation(Stanbic), First National Bank, le Botswana dispose aussi d'un Centre international de service financier(**IFSC**). Certaines banques quittent Johannesburg pour le Botswana dont la réputation s'est améliorée suite à l'attribution d'une bonne note **de solvabilité[25]**.

Pauvreté, inégalité et développement humain : le Botswana enregistre de faibles résultats socioéconomiques, en dépit de son statut PRI. Le pays a abaissé le taux de pauvreté par habitant, tombé de 29,8% en 2000 à 16,1% en 2019, ce qui se traduit par un indice de développement humain 2019 élevé(0,735) ,5e pays d'Afrique et lui vaut d'être classé au 100e rang sur 189 pays au monde. Selon l'indice 2020 des objectifs de développement durable, le Botswana a atteint 61,5% des ODD et se classe 121e sur 166 pays[26]. Toutefois, si le pays est en bonne voie pour les objectifs relatifs à l'eau propre et à l'assainissement, et a enregistré une amélioration modérée pour l'égalité des genres, la bonne santé et l'éradication de la pauvreté, il a stagné sur les objectifs faim zéro, action climatique, travail décent, villes et communautés durables.

[24] Forum économique mondiale 2016.

[25] Rapport annuel de la banque Botswana2020.

[26] Oumnia Boutaleb, op cit.

Société civile : les organisations de la société civile au Botswana ont un rôle à jouer dans la réussite des plans de développement nationaux au niveau communautaire. L'indice de durabilité des organisations de la société civile de FHI 360 a montré que la durabilité globale du secteur des OSC au Botswana s'était modérément améliorée en 2018, avec un score de 4,1. Le gouvernement reconnait la contribution importante des OSC aux priorités nationales de développement. Grace à leur expertise programmatique et à leur proximité avec les communautés difficiles à atteindre et vulnérables, les OSC sont utiles pour promouvoir l'utilisation durable des ressources naturelles. Elles participent à la conservation des ressources agricoles, au renforcement de la résilience des communautés et de l'adaptabilité au climat, au dialogue sur les politiques et à l'amélioration de la gouvernance en promouvant la responsabilité de la mise en œuvre des ressources et des programmes.

Technologie de l'information et de la communication[27] : le Botswana fait des progrès dans la numérisation de son économie. Les télécommunications sont dominées par trois opérateurs avec une pénétration du marché mobile d'environ 168%. Entre 2016 et 2021, les abonnements cellulaires mobiles ont augmenté de 18% et les abonnements internet de 60%. En ce qui concerne les abonnements à la téléphonie cellulaire mobile, le Botswana était classé 12e, derrière Maurice, et l'Afrique du Sud. La pénétration internet était toutefois plus élevée au Botswana ou 96% de la population adulte utilisait l'internet, contre 86% à Maurice et 91% en Afrique du Sud. Pour accroitre la capacité numérique, le gouvernement élargit l'accès aux services internet à large bande en déployant la fibre optique à travers le pays.

Conclusion

Le Botswana est l'une des réussites les plus remarquables. Il doit sa place en tête du classement du développement du continent à sa stabilité politique durable et constante, à la gestion prudente de ses ressources naturelles et enfin à sa bonne gouvernance institutionnelle. Et aujourd'hui, ce pays enclavé investit sa manne diamantaire dans l'industrie nationale et la formation de la main-d'œuvre. De l'agro-industrie aux produits pharmaceutiques, en passant par les combustibles fossiles et le tourisme d'affaires, ce pays d'Afrique australe cherche à se diversifier au-delà d'un secteur diamantaire lucratif mais confiné.

[27] La communauté de développement de l'Afrique australe SADC 2016

En résumé l’Afrique n’est pas pauvre, la richesse ou les richesses, c’est ce qui manque le moins en Afrique, ce qui manque le plus en Afrique c’est la ressource humaine de qualité, développée, c’est le leadership à la tête de nos institutions, de nos Etats. Construisons donc un modèle de développement proprement africain, ayant **une vision** à long terme.

Penser l’Afrique autrement, changement de dogmes, de paradigmes, des idées reçus sur l’Afrique.

John Kennedy disait ‘’ ne demande pas ce que ton pays peut faire pour toi mais demande toi ce que tu peux faire pour ton pays’’

الشباب الإفريقي بين التحديات القارية ومتطلبات الأدوار التنموية

د. بلهواري كريمة: أستاذة محاضرة "أ"-جامعة مولود معمري تيزي وزو

مقدمة:

يعيش عالم اليوم أزمات اقتصادية عميقة تلقي بضلالها عل قارتنا الإفريقية التي لازالت تعاني أزمات متعددة الأوجه، سواء في الجانب السياسي من خلال أزمات الحكم والتمثيل السياسي، والثقة السياسية ومشروعية الحكم وغيرها)، والاقتصادية المتمثلة خصوصا في عدم القدرة على توفير المواد الأساسية كالغذاء والدواء وغيرها والاجتماعية مثل تدني مستويات المعيشة والبطالة والفقر وتفشي الأمراض.هذا بالإضافة إلى مشاكل القارة المتفاقمة كالهجرة غير الشرعية والتنظيمات المتطرفة رغم من وجود مقدرات وخيرات كبيرة طبيعية وبشرية تمكنها من الخروج من مختلف هذه الأزمات وتكون عاملا ايجابيا للدفع بعجلة التنمية.

و أمام وجود طاقات شبابية التي تمثل الغالبية في شعوب القارة الإفريقية حسب تقارير وطنية ودولية إلا أن الشباب الإفريقي يعاني من كل الأزمات المذكورة سابقا، وفي المقابل يمكن أن يكون محركا أساسيا للعملية التنموية بما يمتلكه من قدرات جسمانية وعقلية وفكرية، ودراية بالتحديات التكنولوجية التي تفرضها المرحلة الراهنة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية دراسة دور الشباب في عملية التنمية في إفريقيا كون أنهم يمثلون النسبة الأكبر من سكان إفريقيا ويمثلون الفئة العمرية الأكبر التي جهودها ومساهمتها لها الدور الأكبر في التنميةالاقتصادية والاجتماعية في هه القارة

الهدف من الدراسة: تهدف دراستنا لموضوع دور الشباب في التنمية إلى لفت النظر بالنسبة للحكومات ومنظمات المجتمع المدني من خلال هذه الملتقيات الدولية للاهتمام بالشباب وتوفير الدعم والفرص اللازمة لتمكين الشباب للمساهمة بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا.

الأشكالية:

تعتبر النخب الشبابية معول التنمية ومحركها الأساسي في القارة الإفريقية غير أنها ينبغي أن تتخطى جملة من التحديات التي تقف حاجزا أمام تحقيق المتطلبات التنموية لكي تتمكن من تقديم اسهامات وأدوار مختلفة لبلدان القارة الإفريقية. ومنه تطرح هذه الورقة التساؤلات التالية: ماهي امكانات القارة الإفريقية من المورد البشري المتمثل في الشباب أساسا؟ وماهي التحديات التي تواجه

هته الفئة الحيوية؟ وكذا الأدوار التي يمكن لها أن تساهم بها في دفع عجلة التنمية في القارة الإفريقية من خلال تجارب ونماذج بعض بلدان القارة؟

لمعالجة هذه الإشكالية تم التحليل عبر استخدام منهج احصائي ومقارن بغية الاستفادة من تجارب الدول في إشراك الشباب في عملية التنمية من خلال المحاور التالية:

- الإمكانات البشرية لتنمية القارة الإفريقية من خلال متغير الشباب .
- التحديات التي تواجه شباب القارة الإفريقية.
- أدوار الشباب الإفريقي من خلال بعض التجارب الإفريقية.

المحور الأول: الإمكانات البشرية لتنمية القارة الإفريقية من خلال متغير الشباب:

لطالما كان مفهوم الشباب محل اهتمام المختصين في حقوق معرفية مختلفة كالاجتماع والنفس، والسياسة والديمغرافيا والاقتصاد وغيرهم من الحقول المعرفية، لذلك لابأس أن نعرج على بعض التعريفات حتى نحدد هذه الفئة من المجتمع.

1- تعريف الشباب:

الشباب شريحة اجتماعية تشغل وصفا متميزا في بنية المجتمع وهي الفئة العمرية الأكثر حيوية وقدرة على النشاط والعمل و الأكثر قدرة على التكيف والتفاعل والاندماج والمشاركة نظرا لخصائص بنائها النفسي والثقافي الذي يملك أقصى الطاقات للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع. (**حسيبة لولي، 2016، ص. 54)**

وقد تناول كارل مانهايم موضوع الشباب في مقال كتبه تحت عنوان مشكلات الأجيال عام 1920 من زاوية الفجوة بين الأجيال وعالج هذه المشكلة مستندا إلى فكرة الوحدة الجيلية التي تعبر عن جماعة عمرية بيولوجية لها خصائص تتميز بها فهي تشكل وضعية متجانسة في العملية الاجتماعية والتاريخية تتشارك في مصر مشترك ولها طريقة يتحرك الكل من خلالها لتشكل في النهاية تجاربهم وخبراتهم . وحسب منهايم الجيل يتضمن مجموعات مختلفة من الشباب من حي ثالاديولوجيا والطبقة الاجتماعية والجنس والانتماء وغيرها من الخصائص. **(تهامي عبد الحي أحمد، 2007، ص ص. 167-169)**

وتقول الباحثة الفرنسية سولونج أن الشباب هي المرحلة العمرية التي تلي مرحلة المراهقة بين18و 20 سنة وتمتد إلى 30و 35 سنة وهي مرحلة بين حالتين حالة التبعية التي تمتد وسيولوجيا للعائلة والسن

القانونية سن الرشد 18-21، وهو ما يؤكده رولاندكامبيتش أن نهاية مرحلة الشباب يحددها كل مجتمع وفق معاييره القانونية والاقتصادية والثقافية وذلك وفق ثلاث شروط :

1- سن الرشد
2- الاستقلالية الاقتصادية
3- استقلالية السكن وتكوين الأسرة **(حسيبة لولي، 2016، ص. 65)**

غير أن التعريف الدولي المتفق عليه عالميا حول فئة الشباب حسب الأمم المتحدة على أنهم الأشخاص ممن تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة، نشأ هذا التعريف في سياق الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للشباب سنة1985 وتستند جميع احصائيات الأمم المتحدة بشأن الشباب إلى هذا التعريف كما توضح الحولية السنة للاحصائيات التي تنشرها منومة الأمم المتحدة حول الديمغرافيا والتعليم والصحة. **(من هم الشباب؟تاريخ زيارة الموقع: 2023/11/28)**

و وفقا لميثاق الشباب هم أشخاص تتراوح أعمارهم بين 15-35 عاما لذلك يقدر الشباب الإفريقي ب 430 مليون من السكان البالغ عددهم 1.4 مليار حسب احصائيات 2023 **(G.G.A.D. 2023)**

2- إمكانات القارة الإفريقية من الشباب:

استنادا إلى تحديد منظمة الأمم المتحدة لفئة الشباب يوجد بإفريقيا أكثر من 1.4 مليار نسمة منهم 430 أعمارهم ما بين 15-24 حسب تقرير صادر عن إدارة الشؤون الإقتصادية والاجتماعية ، وتشير الدراسات الحالية بأن العدد سيتضاعف بحلول 2045. **(الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، 2022)**

ويمثل سكان القارة الإفريقية الأصغر سنا بين قارات العالم حسب إدارة الشؤون الإقتصادية والاجتماعية التابع الأمم المتحدة حسب آخر إحصائيات 2022، بحيث يبلغ متوسط العمر 19 سنة في إفريقيا ب 30 سنة في أمريكا اللاتنية ومنطقة بحر الكاريبي 031 عاما وفي آسيا و42 عاما في أوروبا **(المرجع نفسه)**.

وبالعودةإلى شباب القارة الإفريقية يمكن تقديم جملة من الإحصايات لعدد من الدول كما يلي:

علاقة الشباب بالتنمية في إفريقيا :

يمثل الشباب اليوم أكبر فئة عمرية في القارة الإفريقية بنسبة تتجاوز 64% من سكان القارة لذلك ينظر إلى الشباب على أنهم مستقبل القارة وقلبها النابض.

- تمكين الشباب ومشاركتهم في عملية التنمية يعد أمرا ضروريا لتحقيق التقدم والسلم والاستقرار في القارة لأن شبابها يمتلك مواهب ومهارات يمكن استغلالها في عملية التنمية كقوة العمل الكبيرة، والمتجددة.

- يمتلك شباب القارة الحماس والطاقة اللازمة للابتكار .

- لدى شباب القارة قدرات تكنولوجية عالية لأنهم يعتبرون جيل الانترنيت والرقمنة والتكنولوجيا.

- يمتلك الشباب الإفريقي القدرة على تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي والاجتماعي لأنهم القادرون على إحداث الفارق والتغيير السياسي والمساهمة في تعزيز الديمقراطية عبر المطالبة بها وتكريس حقوق الانسان والمساواة والعدالة الاجتماعية لأنهم بحاجة لها.

بالإضافة إلى الشباب الإفريقي يمكنه المساهمة في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة كالزراعة والصناعة والتكنولوجيا.

المحور الثاني: التحديات التي يواجهها شباب القارة الإفريقية :

لا تزال قارة إفريقيا الأكثر شبابا في العالم حيث كما تم الذكر سابقا يبلغ متوسط العمر فيها 19 سنة وبحلول 2050 حسب سيتضاعف عدد شباب القارة إلى يمثل ثلثه دون 45 سنة، ورغم هذه الطاقة الشبابية والأهمية التي يحض بها المورد البشري إلا أن الأفارقة يعانون من سو تقدير هذه القيمة الاجتماعية والمردودية التي يمكن أن تعود بها على المجتمعات الإفريقية والتنمية فيها نظرا لمواجهتها عدة تحديات تعد معوقات لتحقيق أهداف التنمية يواجهها الشباب خاصة اعتبارهم الفئة الأكثر وتختلف هذه التحديات وتتعدد منها السياسية والاجتماعية والاقصادية وحتى الدولية بالرغم من ذلك تسعى دول القارة إلى بذل جهود في سبيل التقليل من حدة هذه المعوقات وتبذل جهود من أجل التصدي لها نذكر منها.

1- التحديات الاجتماعية:

يعاني شباب القارة من تحديات اجتماعية مختلفة وفي مجالات حيوية نخص بالذكر أهمها كما يلي:

التعليم: بالرغم من المجهودات المبذولة في العشرين سنة الأخيرة تعاني الكثير من دول القارة من تحديات كبر في مجال التعليم الابتدائي والمتوسط والعالي ونجد أن نسبة التمدرس ضعيفة في بعض البلدان وتصل إلى 38% بالنسبة للإناث و31% بالنسبة للذكور غير المتمدرسين خاصة في الأرياف إذ تسجل نسبة أقل مقارنة بالمناطق الحضرية

(UNICEF.2017)ا

الخريطة توضح التعليم في القارة حسب تقرير التنمية البشرية 2022

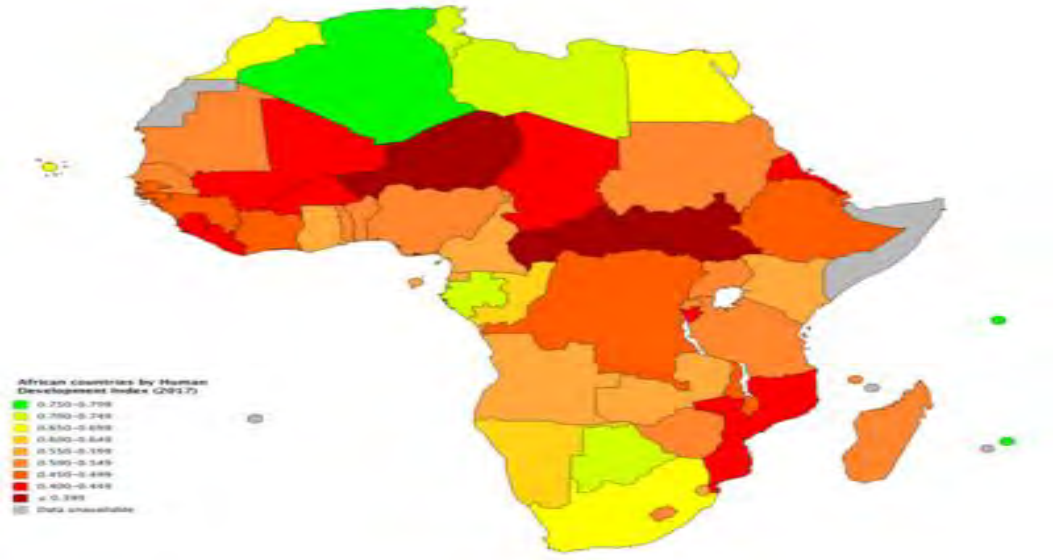

ويعود ذلك أيضا إل تفشي ظاهرة اجتماعية أخرى مثل ظاهرة اجتماعية أخرى مثل ظاهرة:

زواج القصر: حيث يسجل مثلا في في منطقة غرب إفريقيا ووسطها ما نسبته بين 4 من 10 يتزوجون قبل سن 18 سنة ومن بين الفتيات المتزوجات 03 يتزوجن دون سن 15 حسب UNICEF مما جعلهم يتركون الدراسة في سن مبكرة وهو أيضا ماله تأثير على:

الصحة: فنجد أكثر من 80% من النسا المتزوجات في سن مابين 15 و19 سنة في العديد من الدول مثل السنغال بوركينافاسو وكوت ديفوار والكامرون وغيرها يعانين من ضعف الرعاية الصحية وهو أيضا ما يؤدي إلى تفشي أمراض خطيرة مثل مرض فقدان المناعة المكتسبة (ids) وهي إحدى التحديات الكبيرة التي تواجهها القارةفيما يخص ضعف الخدمات العامة والرعاية الصحية، هذه المعطيات تجعل من الشباب

أقل قدرة على اتخاذ القرارات والمشاركة في صياغة السياسات وغالبا ما تجعل من الشباب عرة للتلاعب من قبل القادة السياسيين **(Ibid)**.

البطالة: رغم التفاوتات التي تشهدها القارة من شمالها وجنوها وغربها وشرقها ووسطها، إلا أن الشباب الإفريقي يعاني تحديات عدم القدرة على الحصول عل عمل لائق إذ بلغ معدل البطالة أكثر من 11% سنة 2022 بعدما كان يبلغ 13.5%سنة2018، وفي كل عام يدخل ما بين 10 إل 12 مليون شاب إفريقي سوق العمل ولكن يتم فق اوفير 3 ملايين وظيفة. كما يصعب في الدول الافريقية الحصول عل معلومات حول فرص العمل المتاحة الجديدة بالإضافة إلى سيادة مظاهر المحسوبية والمحاباة في حجز مناصب العمل المتاحة**(مركز إفريقيا للدراسات الاستر اتيجية، تاريخ زيارة الموقع: 2023/11/27)** وهو ما يدي إلى ظاهرة أخر أكثر خطورة وهي ظاهرة:

الهجرة: المتطلع إلى الأعداد الهائلة من هجرة الكفاءات من القارة الإفريقية نتيجة الضغط الاجتماعي الذي يعانون منه في بلدانهم يجعل هذه القارة المستنزفة من الكفاءات نتيجة السياسات الوطنية التي لا تستوعب هؤلاء الطاقات الشبانية الكفأة ولا توفر لها المناخ الملائم للابتكار والابداع. فالدراسة التي قامت بها الباحثة المصرية سمر عادل حول أسباب هجرة الكفاءات الإفريقية رأت أن أحد الأسباب الرئيسية التي تتصدر قائمة الدوافع للهجرة هي رحيل من أجل العمل والمغادرة إلى أوربا وأمريكا يأتي في المقام الأول الرتبة الأول الكفاءات السينغالية الأكفاء 83% تليها أوغندا بنسبة 66% ثم نيجيريا بنسبة 56 % وكينيا بنسبة 48% وإثيوبيا 19% من هجرة الكفاءات، ولفت انتباه الباحثة إل أن هجرة الكفاءات الصحية من نيجيريا تضعها في قائمة الدول الطاردة وقد بلغ إجمالي المهاجرين منها 25 ألف إطار طبي من إجمالي الأطباء المهاجرين منها سنة 2017، نحو 50 ألف طبيب ذهبوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا أما بالنسبة للأساتذة الجامعيين أيضا لما توفره الدول المستقبلة للمهاجرين من مناخ ملائم للبحث العلمي ومستوى مرتفع للأجور فضلا عن الامكانات التكنولوجية **(حمدي عابدين،2020)**.

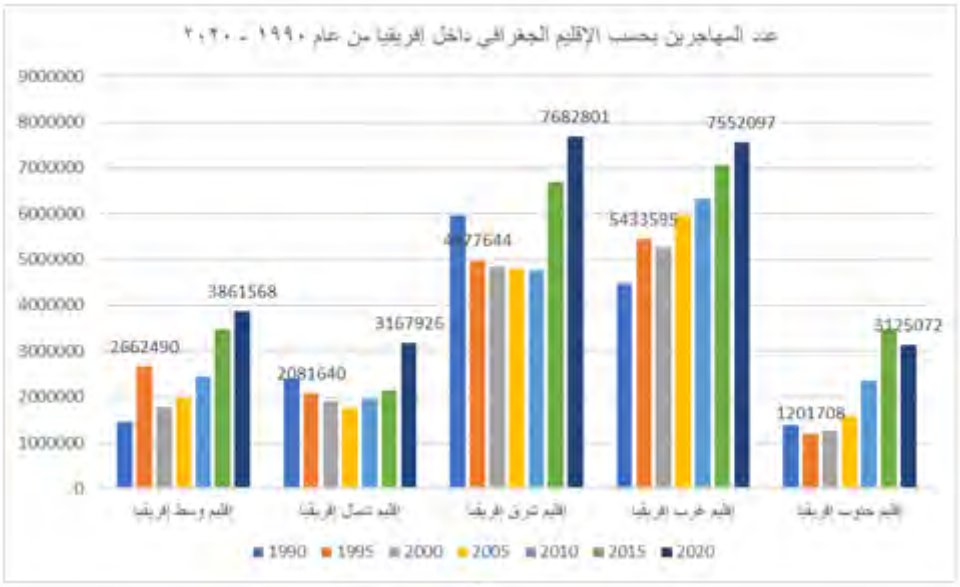

وبالرغم من تعدد أنماط الهجرة جغرافيا، وديمغرافيا إلا أن القارة تسع بجهود مضنية في سبيل إقرار سياسات الهجرة في إطار مبادرات الاتحاد الإفريقي ومختلف المبادرات الإقليمية والدولية بها الشأن منذ المنتصف الأول من الألفية الحالية.

2- التحديات السياسية:

هناك العديد من التحديات السياسية التي تواجه الشباب في القارة الإفريقية عل غرار ما يلي:

شيخوخة القادة السياسيين وضعف التمثيل السياسي: بحيث لا يزال شباب القارة عل الرغم من الأدوار الأساسية التي توكل للشباب في المناسبات الانتخابية مثلا كمسجلين في القوام الانتخابية أو كمرشحين وفي

بعض الحالات وبالرغم من الجهود لماركة الشباب في العملية الانتخابية مثل المشاورات في تنزانيا في شرق إفريقيا وجنوب إفريقيا وفي غانا غرب إفريقيا وتونس في شمال إفريقيا ، في سياق الاتحاد الإفريقي إلا أن ماركة الشباب تبق محدودة لطبيعة الأنظمة الإفريقية التي سنكر بعض خصائصها .

فقد أشار استطلاع قامت به مؤسسة أفروباروماتر في 36 دولة إفريقية إلى أن 78% من الشباب يؤمنون بالمسؤولية المدنية عن التصويت لكن بالرغم من ذلك تشهد العديد من دول القارة ظاهرة العزوف الانتخابي فمثلا في جنوب إفريقيا الانتخابات المحلية لسنة 2019 شهدت عزوف 9.8 مليون ناخب مؤهل بعدم التسجيل نهائيا في القوائم الانتخابية ومن بين هؤلاء 6 مليون شخص دون سن 30 سنة **(A.G.A.A. P.)**.

صمم هارت سلما لرصد المشاركة السياسية للشباب في إفريقيا بوع مجموعة من المعايير ورتبها وفقها لرصد آراء الباب الإفريقي حول المشاركة السياسية كما يلي:

حسب هارت يصنف مشاركة الشباب في الدرجة الأولى (التلاعب) بحيث يفعل الشباب ويقولون ما يقترح الكبار عليهم فعله والشباب يسلون عما يفكرون به ويستخدم الكبار بعض الأفكار لكن لا يختبرون الشباب عن تأثير ها في القرار النهائي أو في الدرجة الرمزية) يمنح الشباب صوتا لكن لهم الخيار محدود ضئيل أو ليس لديهم خيار بشأن الموضوع أو أسلوب ايصاله ولديهم فرصة ضئيلة وتظل امكاتية الوصول إلى الدرجة الثانية (قرارات يبادر بها الشباب ويشارك فيها الشباب) بعيدة في الحالة الافريقية.

ومن بين خصائص الأنظمة الإفريقية :

- سيطرة العسكريين وسيادة ظاهرة الانقلابات العسكرية.
- الهشاشة السياسية للأحزاب وشيوع ظاهرة الحزب المسيطر أو الحزب الواحد
- ضعف المعارضة السياسية والمدنية وانتشار ظاهرة العنف السياسي
- ظاهرة القبلية والبدائية السياسية والأبوية لدى الكثير من الأنظمة السياسية.

النزاعات المسلحة: يعاني شباب القارة من النزاعات المسلحة في إفريقيا الوسطى مثلا وفي تشاد والكثير دول القارة مما طرح قضايا متعددة مثل اللجوء بحيث يلجأ أكثر من 6 مليون خص بسبب الصراعات مثلا لدينا 874.000 شخص لاجئ من جمهورية إفريقيا الوسطى 2.6 مليون شخص من البحيرات العظمى أكثر من 172.000 شخص بسبب النزاع في مالي وتمثل اللجوء من دول غرب إفريقيا غانا، توغو إفريقيا الوسطى موريتانيا، تشاد، كوت ديفوار، ليبيريا)، تمثل حوالي 449.000 أي ما يعادل 57% من اللاجئين بسبب المشاكل الأمنية.

بالاضافة إلى ظاهرة التجنيد القسري للأطفال والتي من بين أسبابها العصبيات الإثنية والقبلية. وحسب الاحصائيات والتقارير الدولية هناك 16 بلد إفريقي غارق في النزاعات المسلحة وكل أشكال العنف وعدم الاستقرار والفوضى هذه الصراعات تعوق تنمية والنمو وتفرض مزيدا من القيود على قدرة الشباب على العيش والحصول على وظائف وغيرها.ويعاني شباب القارة من ظاهرة الانضمام إلى المنظمات الإرهابية المتطرفة مثال مالي تونس ليبيا مصر، تنيم القاعدة والجماعات الإسلامية المتطرفة وتجنيد الشباب في ل ثورات الربيع العربي في غرب إفريقيا ، تجنيد الشباب في نيجيريا وشمال الكامرون النيجر والانضمام إلى جماعة بوكوحرام وفي شرق إفريقيا، حركة الشباب الصومالية وهذه الجماعات تقوم بتقديم إغراءات مالية في سبيل تجنيد هؤلا الشباب ومنه تنتشر عديد المظاهر مثل الهشاشة الحدود وانتشار أشكال من الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات. واستخدام الدين أيضا ليس فط الاسلامي للعنف المسلح فمثلا ميليشيا أنتي بلاكا المسيحية التي ارتكبت مجازر في حق المسلمين في إفريقيا الوسطى وجماعات أخرى في شمال أوغندا وجنوب السودان تحمل اسم جيش الرب، وجيش نظام الهوتو المعروف بأنتيرا هاموي وغيرهم **(Unicef section,2017)**.الخريطة أدناه تمثل بعض النزاعات المسلحة في إفريقيا

خريطة توضح بعض النزاعات المسلحة في إفرقيا

المصدر: موقع أضواء ودراسات حول إفريقيا

كما توجد تحديات سياسية أخرى مثل التهميش السياسي للشباب والتضييق على الحريات كحرية التعبير وعدم احترام حقوق الانسان وتفشي الفساد بمختلف أشكاله بحيث تحتل ما يقارب نصف الدول الافريقية الربع السفلي من مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية .

التحديات الاقتصادية: من بين التحديات الاقتصادية الكبرى الفقر الذي يعاني منه شريحة كبرى من الشباب الإفريقي وبحسب اللجنة لاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة أن حجم الفقر الحالي في قارة إفريقيا يمثل نسبة 40% من حجم السكان على الرغم من التحول والتطور الذي حدث في اقتصاديات الدول الافريقية من حيث النمو والتنويع في الموارد وزيادة الخدمات الاجتماعية إلا أن مشاكل مثل اللامساواة والتوزيع غير العادل لا تزال تعتبر عقبات في وجه التقليل من معدلات الفقر ، حيث يعاني ثلث سكانها من الجوع ويموت سدس أطفالها قبل سن الخامسة بحيث تعاني عديد الدول من الفقر على غرار مالي والنيجر بنسبة 90% مما يهدد الأمن الغذائي. وفي مجال الاستثمار تحتاج إفريقيا إلى 1600 مليار دولار بحلول عام 2030 اي ما يعادل 194 مليار دولار أمريكي سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولسد هذه الفجوة تحتاج إلى مصادر استثمارات مختلفة محلية وخارجية(**سكاي نيوز، عدد خاص، بتاريخ 2023/11/26).**

تعاني قارة إفريقيا من عجز سنوي يعادل 7 % من الناتج المحلي الاجمالي للقارة الإفريقية و 34% من استثماراتها في 2021 وأقل من 0.2 % من المخزون العالمي و 10.5% من المخزون الإفريقي للأصول المالية، ويعود أسباب ضعف البنية الاقتصادية للدول الإفريقية إلى عدة مشاكل ومعوقات منها عف البنية التحتية في الكثير من الدول الإفريقية كشبكات المياه والتوصيل بالغاز والكهربا والماء وشبكة الطرقات وغيرها، وكذا ضعف السياسات التنموية في الكثير من دول القارة خاصة بعد للاستقلال ووقوع معظم الدول الإفريقية في سياسات التبعية الاقتصادية وهيمنة المؤسسات الدولية وهو ما يجعل من اقتصاديات الدول الإفريقية مرهونة بالخارج وتحديات المنظومة العالمية المتقدمة في اقتصاديات عديد الدول الإفريقية (**OES. 02/12/2023)** .

كل هذه التحديات مجتمعة بالاضافة إلى التحديات الثقافية يجعل من الشباب القوة الكامنة المحركة لعملية التنمية والتي ينتظر منها الكثير فيما يخص مستقبل القارة واسهام الشباب في تقرير مصيره ومصير الأجيال القادمة فيما يخص مجابهة هذه التحديات وتقديم المبادرة الفعالة لذلك ومنه ينبغي أن يكون شباب القارة في قلب الاهتمامات والأولويات التنموية للنهوض بملايين الأشخاص لتحقيق تحولات عميقة في هذه القارة الشابة .

المحور الثالث: الاسهامات والأدوار التنموية لشباب القارة الإفريقية نماذج وحالات:

إن التحديات السابق كرها تجعل من الحكومات والمواطنين عل حد سوا أمام مسولية الحد من هه المشاكل العميقة التي تقتضي تغيرات ضرورية وأساسية تمكن الشباب من أن يكون سيدا وفاعلا ومنتجا والأكثر من ذلك مؤثرا في المجتمعات الإفريقية .

ويقتضي ذلك جهودا في البنية التحتية الناعمة (التعليم، الصحة، ووضع حد لمختلف أشكال التمييز والعنف في أوساط الشباب وتوفير فرص التشغيل والحد من الفقر والحماية الاجتماعية وغيرها) وهو ما يفرض على الحكام الأفارقة إعداد سياسات وبرامج يكون فيها الشباب مفتاحا للتنمية في مختلف القطاعات .

إن الواقع المرير الذي تعيشه القارة يتطلب إعمال الفكر من أجل استغلال القدرات والطاقات الإفريقية المتاحة للنهوض عبر عملية محكمة عن طريق توظيف الطاقات الشبابية لخدمة المجتمع لما للشباب من قدرة على الفعل ورد الفعل والعمل على تقليل الفجوات بين مختلف الطبقات الغنية والفقيرة ومختلف الفئات المتعلمة وغير المتعلمة وفي هذا الإطار بلت العديد من الجهود ولازالت الحكومات والمنظمات عل المستو القاري والمبادرات الشبابية بمختلف الأوجه تعمل على بل جهود أكبر فيما يخص إشراك الشباب في المستوى القاري من أجل التنمية ومنها مايلي:

1- المنظومة القارية لتعزيز مشاركة الشباب:

- **مبادرة نيباد من أجل تنمية إفريقيا 2001**
- **أجندة 2063:**

وقد تبناها الاتحاد الافريقي للنمو والتنمية المستدامة تتضمن في أحد جوانبها فتح المجال أمام الشباب من النسا والرجال من مخالف الفئات الاجتماعية المشاركة في جميع الجوانب التنموية (السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية) وللتسريع من ذلك يتم تشكيل منتديات حوار السياسات السنوية

- **الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم سنة 2007:**

يتضمن في المادة 31 في الفقرتين 1-2 تعزيز مشاركة الفات الاجتماعية في عمليات الحوكمة والتثقيف المدني ومختلف عمليات الدمقرطة والتنمية.

- **ميثاق الشباب الإفريقي سنة 2006:**

يعتبر مشروعا لتمكين الشباب والنهوض بهم على المستوى القاري والوطني تنص المادة الأولى الفقرة 11 عل حق الشباب في المشاركة في الطيف السياسي الكامل عبر تعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار.

- **إستراتيجية إشراك الشباب في المنظومة القارية للحكم:**

تعد هذه الاستراتيجية إطارا إرشاديا لأجهزة صنع السياسة للاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لضمان مشاركة مستدامة للشباب في عمليات الحكم الديمقراطي في إطار المنومة الإفريقية للحكم تهدف إلى :

- تعزيز تعلم الأقران.

- بناء القدرات.

- توليد المعرفة ونشرها.

- زيادة مشاركة الشباب في عمليات الحكم الديمقراطي في إفريقيا.

وتتضمن ثلاث مستويات:

- يمكن للشباب انشاء وقيادة أعمال وبرامج ومبادرات مبتكرة في القارة بصفتهم قادة اليوم والغد.
- الشباب بصفتهم شركاء أدوار محددة في تحديد وتنفي مبادرات الحكم الديمقراطي.
- الشباب بصفتهم مستفيدين من إجراءات وبرامج ومبادرات أجهزة الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

- **بنك التنمية الإفريقي BAD :**

استثمر البنك لجذب الشباب نحو الزراعة800 مليون دولار عام 2016 من خلال إجراءات لدعم المزارعين الشباب وكذا في مجال التصنيع وجلب المستثمرين في أكثر من 15 بلد إفريقي بنسبة أكثر من 1.5 مليار دولار سنويا.

- **منتدى الاستثمار الإفريقي:**

هدف إلى الاستثمار المستمر في التعليم ، الخدمات الصحية والبنية التحتية الناعمة.

2- المنظومة الإقليمية لتعزيز والشباب:

إلى جانب المبادرات القارية هنالك مبادرات سياسية في المجموعات الإقليمية تعزز دور الشباب بحيث أدرجت المجموعة الاقتصادية لدول **غرب إفريقيا (الإيكواس)** تمكين الشباب استراتيجيتها الإقليمية كأولوية في طار عمل منع النزاع .

وقامت **الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيغاد)** بادماج الشباب في استراتيجيتها الإقليمية.

أطلقت **جماعة شرق إفريقيا** سياسية الشباب وأنشأت برنامج سفراء الشباب لتعزيز مشاركة الشباب.

كما قامت **السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (الكوميسا)**، بتعميم مشاركة الشباب في وضعت المجموعة الاقتصادية **لدول وسط إفريقيا (الايكاس)** بـرنامجا إقليميا لتعزيز قدرات الشباب في إدارة الجمعيات، ومنع الأزمات والنزعات.

كما وضعت من قبل **الأمانة العامة للاتحاد المغرب العربي** إستراتيجية اقليمية لانخراط والمشاركة والدعوة لإعلاء أصوات الشباب لتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة .

ولدى **مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (السادك)** بـرنامج يركز على التخفيف من مشاركة الشباب في العنف وتمكين الشباب والعمالة.

3- بعض النماذج لمبادرات الشباب في مجال التنمية على المستوى الفعلي:

هناك العديد من المبادرات عل المستوى الوطني في القارة الإفريقية الرامية لحل الصراعات وبناء قدرات أكبر للتماسك الاجتماعي وقد سخرت الجهود للاستفادة من مواهب الشباب الأفارقة وتم توجيههم لإعادة بنا الروابط الاجتماعية وتشجيع الحوار والمصالحة في إفريقيا ويمكن تصنيف المبادرات إلى مبادرات في مجال السياسة أهمها المبادرات في مجال السلم والأمن في القارة الإفريقية ، المبادرات الاقتصادية والمبادرات الاجتماعية والثقافية للتنمية.

1- مبادرات في مجال السلم والأمن في القارة:

لقد أطلقت عديد المبادرات التي كان للشباب دورا بارزا فيها نكر على سبيل المثال نذكر:

- يقدم **معهد مانديلا في جنوب إفريقيا لدراسات التنمية MINDS** تعليما مدنيا يركز على الانتخابات والحوكمة للشباب من خلال التعليم الإقليمي وفي جميع أنحاء إفريقيا .
- يعزز **معهد الحوكمة المفتوحة في كينيا** المساءلة باعتباره منظمة لأبحاث الميزانية والسياسات هدفها تمكين الشباب والقادة ومجموعات المجتمع المدني من المشاركة على الصعيد المحلي وفي الحكومة المركزية في كينيا.
- يعمل الشباب في **نيجيريا** على تعزيز السلام من خلال الحد من العنف الديني ويوفر مركز المساواة والانصاف دورات تكوينية للشباب والناشطين باعتبارة منظمة من منظمات المجتمع المدني النيجيري للمشاركة في الحوار بين الأديان بهدف الحد من العنف وأطلقت هذه المبادرة سنة 2019 تستهدف فئة الشباب بين 18 سنة و 29 سنة بهدف فهم الثقافات ومكافحة التطرف.
- تم استخدام مبادرة الشراكة الوطنية للأطفال والشباب لبنا السلام في **جمهورية الكونغو الديمقراطية** بالاضافة إلى مبادرات **روندا** لتشجيع الشباب على التعافي من ويلات الصدمات التي عاشوها جراء العنف.

2- في الجانب الاقتصادي:

تفعيل صندوق تنمية الشباب لدعم ريادة الأعمال الشبابية بحيث أنشأت عديد الصناديق على المستوى الاقليمي والوطني تدعم تشغيل الشباب والتدريب الداخلي والبرامج المهنية .

- تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي.
- تشجيع مبادرات الشركات الناشة التي كان للشباب دور كبير في تأسيسها نذكر: M Kapasalar التي تأسست في كينيا سنة 2011 توفر طاقة شمسية قابلة للدفع من المنازل في المناطق الريفية تعتمد الشركة على تكنولوجيا الهواتف المحمولة لتمكين العملاء من الدفع.
- منصة UShaahidi Juma أكبر منصة للتجارة الالكترونية تأسست في نيجيريا عام 2012 وتوسعت في عدة بلدان إفريقية .

كما **تعد تجربة الجزائر الجديدة فيما يخص الشركات الناشة** تحديا ترفعه الحكومة من **أجل تمكين الشباب** ودفعهم ليكونوا فاعلين اجتماعيين واقتصاديين باستحداث وزارة اقتصاد المعرفة والشركات الناشئة والمؤسسات المصغرة والتي تحمل مشروعا جادا لاخراج الجزائر من الاقتصاد الريع تهدف إلى تقديم سياسة شاملة بغية إخراج الشباب من الأوضاع الصعبة التي يواجهونها وإدماج الشباب وإشراكهم للتصدي للتحديات العالمية بما فيها التغيرات المناخية والأمن

الغذائي وفي إطار لك تحاول الدولة الجزائرية خلق نام بيئي أكثر استدامة وملائمة لمناخ أعمال الشركات الناشئة على مستو القارة الافريقية. ومن التسهيلات المقدمة لذك :

- تحصيل علامة لابل للتحفيزات الضربية.
- تعديل العديد من القوانين مثل تعديل القانون التجاري والعديد من القوانين عل غرار قانون الصفقات العمومية الذي أدرج إجراءات بسيطة للشركات الناشئة تمكن من التفاوض المباشر
- تعديل قانون النقد والصرف.
- في مجال التمويل من خلال آليتين من خلال مبادرة الحكومة (صندوق الشركات الناشئة) ومن خلال تشجيع القطاع الخاص من خلال تقديم تحفيزات ضريبية للخواص للاستمار في الشركات الناشئة.
- في مجال مرافقة الشركات وتعزيز الاقتصاد بالحاضنات الجامعية والشركات الناشئة والتابعة للقطاع الخاص.
- استحداث قانون المقاول الذاتي الذي تم نشره في قانون المالية لسنة 2024 الهدف منه فتح المجال للشباب الذين لديهم مصادر دخل خاصة الانترنيت لينخرطوا في الحياة الاقتصادية الرسمية.
- تعزيز مراكز دعم المقاولاتية تحت وصاية وزارة التعليم العالي من خلال تكوين الطلبة في مراكز التكوين المقاولاتي .

الخاتمة:

يمكن من خلال هذه المداخلة تقديم جملة توصيات لحل مشاكل شباب القارة أو التقليل منها من أجل ضمان أدوار فعالة للشباب الافريقي لتنمية بلدانه والمساهمة في النهوض بالقارة بالنظر لما تملكه من مؤهلات وامكانات تعد مصادر أولية للريادة والتقدم.

- بل الجهود من أجل إنها حالات الصراعات والنزاعات في الدول الإفريقية عبر تعزيز ما جاء في مختلف المواثيق الافريقية والاستراتيجيات والطط الداعمة لاحلال السلام والأمن.

- مكافحة مختلف الآفات كالعنف والجرام والمخرات وتجنيد القصر وزواج القر عبر إطلاق منصات للتثقيف و التعليم والتوعية، وتجيع انشا النوادي القافية والرياية للتخفيف من التطرف عبر تعزيز الحوار

والنقاش وتقريب وجهات النر وينبغي للنخب الفكرية أن تساهم في توعية الشباب بالمخاطر والتهديدات القادمة .

- دعم الشباب وتعزيز توليه للمناصب السياسية والقيادية على مستو ى الإدارات والمناصب والعليا.